

مركز دراسات الوحدة العربية

المدينة في العالم الإسلامي

المجلد الثاني

تحرير

سلمى الخضراء الجيوسي

ريناتا هولود   أتيليو بيتروشيولي   أندريه ريمون

هذا الكتاب

يقدم هذا العمل الموسوعي الضخم عرضاً مشهدياً للمدن الإسلامية، مبنيّاً على قاعدة متنوعة من الحقول المعرفية، في الهندسة وفن العمارة والآثار والتنظيم المدني والتاريخ والاجتماع والأنثروبولوجيا، وهو يحفّز مخيلة القارئ العربي ووعيه على تصور ومحاكاة العيش في مدنٍ نشأت ونهضت منذ قرون على امتداد العالم الإسلامي، وعرفت كلٌّ منها تجربة حضارية وعمرانية لا تزال بصماتها محفورة حتى اليوم على وجه الحضارة الإنسانية.

يقدم الكتاب نظرة متكاملة للمدينة الإسلامية بوصفها كائناً عضوياً مكوّناً من أجزاء شديدة الترابط، من هندسة معمارية، شملت المساجد والقصور والحمامات والأسواق والأبنية السكنية والأضرحة، إلى تنظيمٍ مدني غطّى الطرق والحدائق المدينية وأنظمة المياه وتقسيم الأحياء والتوزيع المهني للأسواق، إلى تنظيمٍ إداريٍ شمل أمور الإدارة والتعليم والوقف والبيئة والنظام العام.

تغطّي فصول هذا الكتاب، بمجلديه الاثنين، نحو خمسين مدينة، تمتد من وسط آسيا حيث بخارى وسمرقند نزولاً إلى حيدر أباد الهندية، مروراً بفيروز أباد وشيراز وأصفهان الإيرانية، وبإسطنبول وبورصة العثمانية، وصولاً إلى بغداد والقاهرة ودمشق وحلب وبيروت والقدس وطرابلس وتونس والجزائر والرباط العربية، وانتهاءً بالأندلس الإسبانية وهرر الأفريقية.

تستند دراسات هذا الكتاب، التي ساهم فيها نخبة من الباحثين العالميين المتخصصين في هذا الموضوع، إلى آخر ما توصلت إليه الحفريات والكشوف الأثرية، وما كشفته الوثائق العائدة إلى مؤسسات الوقف وسجلات المساحة وأعمال مسح الأراضي والخرائط والنصوص وأرشيفات الأسر في العقود الأربعة أو الخمسة الأخيرة، إلى جانب الدراسات الميدانية السوسيولوجية والمورفولوجية، فضلاً عن الدراسات المتخصصة التي ركّزت على الجوانب التاريخية والمكانية والعضوية، بهدف بلورة رؤية أكثر حيوية لكيفية عمل هذه المدن واستمرارها في العمل كمواقع للهوية والثقافة. متخطية هذه الدراسات النظرة الاستشراقية النمطية التي سادت على مدى عقود والتي ترى في المدينة الإسلامية مجرد تطور عشوائي للعمران.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

ثمن المجلّدين: ٥٨ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-672-1





مركز دراسات الوحدة العربية

المدينة في العالم الإسلامي

المجلد الثاني

تحرير

سلمى الخضراء الجيوسي

ريناتا هولود أتيليو بيتروشيولي أندريه ريمون

الـمـديـنـة
في العالم الإسلامي
المجلد الثاني



مركز دراسات الوحدة العربية

المدينة

في العالم الإسلامي

المجلد الثاني

محرر عام

سلمى الخضراء الجيوسي

محررون خاصون

ريناتا هولود

أتيليو بيتروشيولي

أندريه ريمون

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

المدينة في العالم الإسلامي/ محرر عام سلمى الخضراء الجيوسي؛ محررون خاصون ريناتا هولود، أتيليو بيتروشيولي وأندريه ريمون.

٢ مج.

محتويات: مج ٢.

يشتمل على فهارس.

ISBN 978-9953-82-672-1 (vol. 2)

ISBN 978-9953-82-670-7 (Set)

١. المدن الإسلامية. ٢. العمارة الإسلامية. ٣. الآثار الإسلامية. أ. العنوان. ب. الجيوسي، سلمى الخضراء (محرّرة). ج. هولود، ريناتا (محرّرة). د. بيتروشيولي، أتيليو (محرّر). هـ. ريمون، أندريه (محرّر).

953

العنوان الأصلي بالإنكليزية

The City in the Islamic World (vol. 2)

edited by Salma K. Jayyusi [et al.]

(Leiden; Boston, MA: Brill, 2008)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

email: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى

بيروت، أيار/ مايو ٢٠١٤

محتويات المجلد الثاني

القسم الخامس
المدينة الحديثة والمعاصرة

الفهارس

قائمة رسوم المجلد الثاني

القسم الرابع

وظائف المدينة

الفصل التاسع والعشرون

دار الماء: فن العمارة المائية في البلدان الإسلامية

كالجيرو مونتالبانو(*)

قال تعالى: ﴿فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [سورة الأنبياء، الآية ٣٠].

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ [سورة الحج، الآية ٥].

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى تحليل فن العمارة وشكل المكان الحضري الإسلامي في المناطق والظروف المناخية المختلفة داخل البقاع الشاسعة التي سادت فيها الحضارة الإسلامية. وقد مثّل الماء الأداة الرسمية والدينية التي حرّكت عملية التحول، إذ تحولت المياه إلى مادة نافعة في تصميم الأمكنة والمدن وإن اختلفت باختلاف الشروط والظروف البيئية.

وعلى مدار التاريخ، أثارت مسألة كيفية التحكم بالمياه ومصادرها في الأمكنة المهددة بالجفاف بقوة، مثلاً، العديد من الحروب، لكنها ساهمت في الوقت نفسه في

(*) أستاذ الهندسة المعمارية والتصميم المعماري، جامعة باليرمو ـ إيطاليا.

إحداث نوع من الاتحاد الاجتماعي العميق. أما في المجتمع الإسلامي، فقد أخذت تلك الحدود معاني خاصة بلغت الحد الأقصى من الاهتمام.

فمن دلهي إلى دمشق، ومن بغداد إلى قرطبة، ميَّز وجود المياه، بأشكالها المختلفة، مشهد الحدائق والقصور، في المدينة كما في كل أجزاء المشهد الطبيعي. تتكون ثقافة الماء ليس من تقنيات قادرة على جمع هذا السائل الثمين ونقله وحفظه فقط، وإنما من تقنيات قادرة على حفظه وحسن إدارته أيضاً؛ إذ يجب التحكم بالمياه، وتجميعها، وتوزيعها؛ وهنا يبرز دور العمارة المائية، من خلال عملية تحديد شكل الأمكنة، وتحديد النافع والمقدّس، كما اليومي والمبهج في قيمة المياه الثمينة تلك.

في الأقاليم غير المنتظمة، مورفولوجياً ومناخياً وبيئياً، كما حال الإقليم الإسلامي الكبير، لا يمكن بسهولة رسم نوع محدد من الاستمرارية المعمارية أو الرمزية أو القياسية في العلاقة بين الماء والحضارة الإسلامية.

وفي الواقع، يمكن الانتقال من إطار تكون فيه المياه موجودة على نحوٍ خفيٍّ، تجري داخل طبقات التربة التحتية، أو موجودة فقط في الأبنية والمنازل في شكل فساقٍ، كما الحال في دمشق وفاس، إلى إطار آخر تقوم المياه فيه بأداء دور إقليمي، بفضل أبعادها المتعددة، وتصبح نقطة انطلاق لعمليات تخطيط وتطوير مناطق بأكملها، كما يحدث في الأنظمة النهرية للنيل ودجلة والغانج.

أكثر من ذلك، إن كل شكل من أشكال المكان البشري إنما هو يأتي من خلال التفاعل المستمر بين الإنسان والبيئة المحيطة به[1]؛ لكن الدور الذي تقوم به المياه وعلاقتها العميقة بالمناطق السكنية يرتبطان إلى حدٍ كبير بالظروف الخاصة للتربة والطبقات التحتية منها، وقدرتها على الاحتفاظ بالسائل النفيس أو السماح له

(١) انظر: P. Sanlaville, «Refléction sur les conditions génerales de la quéte de l'eau au prohe orient,» vol. 1, pp. 9-21 et J. Cauvin, «Le Probléme de l'eau, De l'homme prédateur aux premières sociétés hydrauliques,» pp. 23-30, dans: J. Metral et P. Sanlaville, ed., *L'Homme et l'eau en Méditerranée et au Proche Orient*, 4 vols. (Lyon: Presses Universitaires de Lyon, 1981); X. De Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'Islam* (Paris: Flammarion, 1968); P. Sanlaville, *Étude Géomorphologique de la région littorale du Liban*, 2 vols. (Beyrouth: L'Université Libanaise, 1977); J. Oates, «Prehistoric Settlement patterns in Mesopotamia,» dans: Peter J. Ucko [et al.], eds., *Man, Settlement and Urbanism* (London: [n. pb.], 1972), pp. 185-310, and D. Oates and J. Oates, «Early Irrigation agriculture in Mesopotamia,» in: G. Sieveking, I. H. Longworth and K. E. Wilson, ed., *Problems in Economic and social archaeology* (London: Duckworth, 1976), pp. 109-135.

بالتسرب إلى أعماق كبيرة ليغذي الطبقات التحتية للتربة أو ضياعه في تصدعات عميقة.

كل هذه العناصر، مع غيرها من اختلافات المناخ والمطر، تؤثر بقوة في شكل المدن وحجمها، وإمكان توسعها، أو تجزئتها إلى عدة مراكز داخل المكان أو وفق منطق المزارع الصغيرة؛ كما تؤثر في شكل المزارع والحدائق، جاعلة لكل من المدينة والقرية البنية نفسها[٢]. ولفهم الطرائق المختلفة التي تتخذها العلاقة بين نمط المياه وشكل المكان المبني، يمكننا أولاً الرجوع إلى بعض الفئات البيئية وإلى التأثيرات التي تضفيها على البنية المعمارية (انظر الجدول الرقم (٢٩ ـ ١)).

أولاً: الإقليم المتجانس في العالم الإسلامي

إذا نظرنا إلى شكل وبنية الإقليم، فيمكننا اكتشاف ثمانية أقاليم متجانسة على الأقل داخل العالم الإسلامي، تتميز بطرائق مختلفة في ما يتعلق بمشاريع المياه وأشكالها المعمارية:

١ ـ منطقة شمال غرب أفريقيا (الشمال الأفريقي لحوض البحر المتوسط): المغرب وتونس والجزائر[٣]

في منطقة تتميز بالمطر القليل وبالنقص المستمر في المياه الجارية، أُجبر السكان على أن يكونوا حرصاء أشد الحرص على الحدائق والبساتين التي تقع قريبة من المناطق السكنية، في حين نجحوا في إنتاج واحات حقيقية وتوفير حاجات المدن من المياه، وفي الإفادة من شبكة مصادر المياه الموجودة[٤].

(٢) J. Bethemont, «Sur les Origines de l'agriculture hydraulique,» dans: Metral et Sanlaville, Ibid., vol. 2, pp. 7-30; R. J. Braidwood, «The Agricultural Revolution,» *Scientific Americain*, vol. 203 (1960), and C. A. Reed, ed., *Origins of Agriculture* (The Hague: Mouton, 1977).

(٣) انظر: J. Celerier, «Le Paysage rural au Maroc,» *Hesperis* (1943), pp. 129-142; F. Cresti, «Le Système de l'eau à Alger pendant la période ottomane (XVIème-XIXème Siècle),» dans: Dell'Oca, ed., «Algérie, Mémoire et Architecture,» *Environmental Design: Journal of the Islamic Environmental Design Research Center*, vols. 1-2 (1992), pp. 42-53; R. Dozy et M. De Goeje, trans., *Description de l'afrique et de l'Espagne par Edrisi* (Leiden: Brill, 1866), et M. Dalloni, «Le Problème de l'alimentation en eau potable de la ville d'Alger,» *Bulletin de la Société de géographie d'Alger*, vol. 29 (1928).

(٤) انظر: G. Deverdun, *Marrakech des origins à 1912* (Rabat: [n. pb.], 1959), 10 ff., et A. Bechraoui, *La Vie rurale dans les oasis de Gabes (Tunisie)* (Tunis: [n. pb.], 1980), pp. 69-86.

الجدول الرقم (٢٩ ـ ١)

الفئات البيئية وتأثيراتها في الموارد والأشكال المائية

الفئات البيئية	الوجود	التأثيرات في الموارد المائية	التأثيرات في الأشكال المائية
المناخ	يساهم في قدرة المجال الإقليمي، ومع الوقت، في الحفاظ على الموارد المائية الموجودة فيه.	تتدخل الحرارة، والتعرض للشمس، والرياح السائدة، والرطوبة، في تمدد شكل المياه وفي العلاقة الكبرى أو الصغرى بينها وبين العالم الخارجي.	ترتبط درجات الحرارة العالية بالنداوة المنخفضة للهواء، وتسهل من عملية التبخّر، وهو الأسلوب الغالب في جميع البلدان الإسلامية من خلال شكل الأبعاد المحدودة وحمايتها من العوامل الجوية. وفي المناطق التي تعتدل فيها درجات الحرارة، مثل شمال شرق أفريقيا وشمال كل من الهند واليمن، تشجع الظروف الجوية المثلى على تطوير أشكال أوسع وأكثر انفتاحاً.
بنية الطبقات التحت أرضية	تعمل مباشرة طبقاً لمقدرة التربة وطبقة التربة التحتية على البقاء على سطح المياه أو على الطبقات السطحية للمياه.	يعتمد وجود مسارات المياه السطحية والمجاري الجبلية على الاندماج الكلي أو الجزئي للتربة، وعلى انحدار الطبقات الجيولوجية ووجود التشققات الجيولوجية التي تتجمع فيها المياه.	إن قابلية التربة في الصحراء الأفريقية للتسرب تمنع تطوير أنظمة المياه السطحية، في حين أن التصدع الكبير في النظام الجيولوجي للساحل الهندي، الذي يرتبط بالتراص المحكم للتربة، يسهل من الوصول إلى مصادر المياه، وذلك من خلال الآبار. كما أن وجود القناة الفارسية يكون بسبب الانحدار الخفيف للأرض الصخرية وتتابعها للطبقات السابقة حيث تدخل المياه ويتم الاحتفاظ بها في قنوات سطحية.
مورفولوجيا التربة	تساهم في المحاصيل والصيانة ومبادئ نقل المياه.	يؤثر وجود المناطق المنبسطة والانخفاضات والتلال والأنظمة الجبلية في قدرة التربة في توجيه مصادر المياه.	تحولت الوديان الخصبة الكبيرة في المغرب والنيل والفرات والوادي الهندي إلى بحيرات، وهذا يرجع إلى مقدرة التربة على توجيه المصادر المائية في هذه المناطق من أجل تطويرها.
البنية النباتية للتربة(*)	تساهم في أنظمة ترشيح المياه وحفظها.	يحدد وجود تربة الصحراء والسهول والغابات والمناطق الزراعية نوعاً مختلفاً من التفاعل السطحي لترشيح المياه ويساهم في تحديد أنواع مختلفة من دورات المياه مثل الزيادة أو التقليل من المطر الداخلي.	كما يحدث في مناطق الواحات في البلاد الإسلامية، يتحدد اقتصاد المياه إلى حد كبير باستخدام أغطية سميكة للخضر، حيث تجمع هذه الأغطية الماء على السطح وتجنب النبات عمليات التبخّر الزائدة بسبب تأثير الظل، كما تمنع زيادة الرطوبة النسبية الداخلية. تقدر المياه شكل المجاري المائية الصغيرة والانحدارات بين النباتات متجنبة بذلك امتصاص التربة للمياه بسرعة.

(*) تختلف التربة، التي تمثّل الغطاء السطحي للجزء الكبير من الأراضي الناتئة، كثيراً من مكان إلى آخر، حيث يتمّ تحديد التكوين الكيميائي والبنية الفيزيائية للتربة من خلال نوع المادة الجيولوجية الأصلية، والغطاء النباتي، وطول عمليات التغيّر، والطبوغرافيا، وأخيراً من خلال التغييرات الصناعية للأنشطة البشرية.

ويحدّد الطبيعة الفيزيائية للتربة وجود أجزاء صغيرة لها أبعاد متغيّرة إلى حدٍّ كبير، من الحصى إلى الأجزاء الصغيرة جداً، التي يكون قُطرُها أقلّ من جزء من الألف من المليمتر. تكون الأجزاء الكبرى، مثل الرمل والحصى، خاملة من الناحية الكيميائية، في حين أن الأجزاء الصغرى، وهي المكوّن الرئيسي للصلصال، تقوم بوظيفة حوض المواد المغذية لجذور النبات. مثل هذه الأبعاد، إضافة إلى طبيعة هذه الأجزاء غير العضوية، هي التي تحدّد قدرة التربة على الاحتفاظ بالماء. وعادةً ما يتمّ تصنيف هذه الأجزاء إلى: الرمل والطمي والصلصال. يتراوح قطر حبّات الزرع في التربة الرملية من ٢ ملم إلى ٠,٠٥ ملم، أما الجزيئات التي تكوّن الطمي فتراوح من ٠,٠٥ إلى ٠,٠٠٢ ملم؛ أما جزيئات الصلصال فيكون قطرها أقلّ من ٠,٠٠٢ مم. غالباً ما تكون التربة التي تحتوي نسباً كبيرة من الرمال غير قادرة على الاحتفاظ بالمياه الكافية للسماح بنموّ جيّد جداً للنباتات. من ناحية أخرى، تحاول التربة التي تحتوي نسباً كبيرة من الطمي أو الصلصال، الاحتفاظ بالماء والمواد المعدنية، وعندما تكون نسبة الصلصال زائدة، تحاول التربة الاحتفاظ بقدر أكبر من المياه، وفي هذه الحالات لا تكون التربة صالحة للزراعة.

أما في المدن والأماكن الرئيسية، وفق ما يخبرنا الجغرافي المقدسي[٥]، فالوضع مختلف، إذ يتم تزويدها بمصادر مياه الشرب مباشرة من خلال الآبار، والخزانات التي تجمع فيها مياه الأمطار، وعلى نحو أقل من الأنهار وجداول المياه أو المصادر الصغيرة للمياه. وعموماً، فإن الحدائق التي تقع بالقرب من الأمكنة المدينية يتم ريّها من خلال السواقي التي تدفع بمجاري المياه، عند وجود آبار، للجريان في قنوات مفتوحة متصلة بأحواض تملأ بواسطة الناعورة أو بالأنظمة الأخرى لرفع المياه. من الممكن أن تكون كل الأعمال المائية الأصلية موجودة في تونس في شكل خزانات كبيرة لتخزين مياه الجداول، ومن خلال المياه الجوفية.

٢ ـ منطقة شمال شرق أفريقيا (الشمال الأفريقي لحوض البحر المتوسط): مصر وليبيا[٦]

تتميز هذه المنطقة على وجه الحصر بوجود نهر النيل، أما الباقي فهو صحراء أو سهول جافة. تتضاءل نسبة الموارد المائية وإمكانيات الاستيطان كلما اقتربنا من المناطق الصحراوية، حيث تكون فرص الحياة للمجتمعات الصغيرة معتمدة تماماً على وجود الواحات النادرة التي يغذيها «وادٍ» صغير، كما يحدث في «فزّان»، المنطقة الكبيرة في ليبيا، وباتجاه الجنوب حيث واحة سبها وواحتا أوباري، مرزوق.

٣ ـ منطقة الأناضول (الجزء الشرقي لحوض البحر المتوسط): تركيا[٧]

تتميز مورفولوجيا هذه المنطقة من جهة التربة بتباين يظهر في تموج خفيف ومنخفضات متتالية، يمر بعضها من خلال شبكة أيديوغرافية سطحية غزيرة ومن

---

(٥) انظر: Ch. Pellat, ed. et trans., *Description de l'occident musulman au IVème-Xème Siècle* (Algerie: [n. pb.], 1950).

(٦) انظر: B. Menu, *Les Problèmes istitutionnels de l'eau en Egypte ancienne et dans l'antiquité méditerranéenne* (Le Caire: Istitut Français d'Archéologie Orientale, 1994); J. Cl. Goyon, «Ebauche d'un système étatique d'utilisation de l'eau: Egypte pharaonique de l'ancien au nouvel empire,» dans: Metral et Sanlaville, ed., *L'Homme et l'eau en Méditerranée et au Proche Orient*, vol. 2, pp. 61-67, and K. Butzer, *Early Hydraulic Civilization in Egypt: A Study in cultural Ecology* (Chicago, IL: Chicago University Press, 1976).

(٧) M. M. Cerasi, «Open Space, Water and Tress in Ottoman Urban Culture in the XVIIIth-XIXth Centuries,» in: Carucci, ed., «Environmental Design, Water and Architecture,» *Environmental Design: Journal of the Islamic Environmental Design Research Center*, vol. 2 (1985), pp. 36-49; p. Della Valle, *Viaggi di Pietro della Valle: Il pellegrino, descritti da lui medesimo*, edited by Gancia (London: [n. Pb.], 1843); G. A. Evyapan, «Anatolian Turkish Gardens,» *Journal of the Faculty of Architecture* (Middle East Technical University- Ankara), no. 1 (1975); M. M. Cerasi, *Lo spazio colletwo della città* (Milano: =

دون اتصال بالبحر. جزء كبير من الأرض المرتفعة يتم ترشيحه من خلال نهر كيزيل إرماك (النهر الأحمر) ونهر الفرات عند الاتجاه شرقاً. هذا الموقع الخاص للأحواض الأيديوغرافية (الكتابة بالرموز) من المناطق الصحراوية من المنطقة المركزية في هذا الإقليم، والمسافة الكبيرة من الأماكن السكنية والربط المورفولوجي للتربة، كل ذلك جعل استخدام المياه من القنوات السطحية البسيطة أمراً صعباً، وليترجح عليها استخدام شبكة قنوات معقدة.

٤ ـ المنطقة السورية العراقية (الجنوب الشرقي من حوض البحر المتوسط): سورية والعراق(٨)

تشمل هذه المنطقة بلاد ما بين النهرين. يحكم أيديوغرافيا هذه المنطقة كلياً حوضا نهري الفرات ودجلة، حين يتصل أحدهما بالآخر من خلال شبكة عملاقة من قنوات الري التي تجري من الشمال الشرقي إلى الجنوب الشرقي.

٥ ـ المنطقة العربية (نظام الشرق الأوسط الآسيوي): شبه الجزيرة العربية(٩)

يفسر واقع المطر النادر والجفاف الطويل غياب البحيرات الدائمة والأنهار عن هذه المنطقة، فتحل محلها الينابيع والوديان التي تتبع الانحدار العام للمناطق

= [n. Pb.], 1973), and I. Ozis, «The Ancient Istanbul Dams within the Perspective of Dam Technology History,» in: *1st International Congress on the History of Turkish-Islamic Science and Technology* (Istanbul: [n. Pb.], 1981).

(٨) O. Aurenche, « Préhistoire des sociétés hydrauliques du Proche Orient Ancien,» in: Metral et Sanlaville, eds., Ibid.,pp. 31-44; O. Aurenche, «Un Exemple de l'architecture domestique en Syrie au XIIIème millénaire: La Maison XLVII de tell Mureybet,» dans: J. Margueron, eds., *Le Moyen Euphrate, zone de contacts et d'échanges* (Strasbourg: Brill, 1980), pp. 35-53; O. Aurenche: *La Maison Orientale: L'architecture du proche Orient ancien des origines au milieu du IVème millénaire* (Paris: Librairie Orientaliste p. Geuthner, 1981); «L'architecture mésopotaminne du VIIème milles,» *Paléorient*, vol. 7, no. 2 (1981), pp. 43-55, «Premières Maisons, Premières Villages,» *La Recherche* (July-August 1982); J. Cauvin, *Les Premiers villages de Syrie-Palestine du IXème au VIIème millénaires*, CMO 4 (Paris: [n. pb.], 1978); J. Cauvin, «Le Problème de l'eau au Proche Orient: De l'homme prédateur aux premières sociétés hydrauliques,» in: Metral et Sanlaville, ed., *L'Homme et l'eau en Méditerranée et au Proche Orient*, pp. 23-30; G. N. Lisitsina, «The Earliest irrigation in Turkmenia,» *Antiquity*, vol. 43 (1969), pp. 279-288; R. M. Adams, *Land Behind Baghdad* (Chicago, IL: Chicago University Press, 1965); N. Al Barazi, *The Geography of Agriculture in Irrigated Areas of the Middle Euphrates Valley* (Baghdad: [n. pb.], 1961); R. J. Garde, «Irrigation in Ancient Mesopotamia,» *Irrigation and Drainage Bulletin* (ICID), vol. 27, no. 2 (1978); Ph. E. Smith and T. C. Young, «The Evolution of Early Agriculture in Greater in Greater Mesopotamia: A Trial Model,» in: Brian Spooner, *Population Growth* (London: MIT Press, 1978).

(٩) انظر: J. C. Wilkinson, *Water and Tribal Settlement in Southeast Arabia: A Study of the Aflaj of Oman* (Oxford: Oxford University Press, 1977), and p. M. Costa, «Notes on Traditional Hydraulics and Agriculture in Oman,» *World Archaeology*, vol. 14, no. 3 (1983), pp. 273-295.

المرتفعة، والتي تميز الإقليم من الغرب إلى الشرق؛ ويصحبها طبقة مائية تقع في القسم الأوسط من المنطقة، وهي نجد، التي تتكون من واحة مهمة جداً وهي واحة الرياض.

٦ ـ المنطقة الإيرانية (نظام الشرق الأوسط الآسيوي): إيران وأفغانستان وباكستان[١٠]

نقص الأمطار هو سمة ضاغطة، وبخاصة عند أطراف المنطقة. وتدفق المياه سطحي وعارض. تتمتع المنطقة الوسطى من بلاد فارس بترشيح داخلي فتتدفق فيها الأنهار الصغيرة لتصل إلى أحواض أو بحيرات مغلقة أو مستنقعات وتغذي كثيراً من المدن الحضرية (كما هو الحال في حوض زايِنْدِه رود الذي يغذي منطقة أصفهان). وتصل المياه إلى الأحواض الصغيرة في الجزء الأوسط الجاف ومنطقة الجنوب الغربي ثم تنتشر من خلال الترشيحات الجبلية القادمة من عدد من المجاري الصغيرة.

أما الطريقة التقليدية للاحتفاظ بهذه المياه فهي القنوات التي تميز النظام المائي للأراضي المرتفعة في بلاد فارس من خلال شبكة القنوات الموجودة فيها. يعتمد موقع المناطق السكنية أيضاً على هذه الطريقة بين المنحدرات الصخرية الخفيفة والممهدة جيداً[١١]، حيث تقع على الوديان العميقة المزروعة عند أقدام التلال التي تتغذي منها القنوات. لا يتم استخدام الأنظمة المختلفة للري بصفة حصرية[١٢]، لكن بناء القرى يعتمد، في كثير من الحالات، على المياه الرئيسية الواردة، مع إنشاء أماكن سكنية على طول المصدر المائي أو المتجمعة قرب مصابّ القنوات أو مصادر المياه أو بالقرب من أماكن تجميع المياه أو السدود.

---

(١٠) انظر: E. Beazley and M. Harverson, «Planning with the Climate: The Traditional Attitude to Water in the Villages of the Iranian Plateau,» *Environmental Design: Journal of the Islamic Environmental Design Research Center*, no. 2 (1985), pp. 10-15; E. Beazley and M. Harverson, *Living with the Desert: Working Buildings of the Iranian Plateau* (Warminster: Aris and Phillips, 1982); H. E. Wulff, «The Qanats of Iran,» *Scientific American*, vol. 218, no. 4 (1968), pp. 94-105; F. Bemont, «L'Irrigation en Iran,» *Annales de Géographie*, vol. 52, no. 382 (1961), pp. 597-620; H. Goblot, *Les Qanats: Une Technique d'acquisition de l'eau* (Paris: Mouton, 1979), et P. Gentelle, «Quelques Observations sue l'extension de deux techniques d'irrigation sue le plateau iranien et en Asie centrale,» dans: *Le Plateau iranien et l'Asie centrale des origines à la conquéte islamique*, Colloque du 20/24-3-1976 (Paris: C.N.R.S, 1977).

(١١) انظر: X. de Planhol, «Geography of settlement,» in: W. B. Fisher, ed., *The Cambridge History of Iran* (Cambridge, MA: Cambridge niversity Press, 1968), pp. 419-420.

(١٢) H. Goblot, «Essai d'une histoire des tecniche de l'eau sur le altopiano Iranien,» *Persica*, vol. 8 (1979), p. 120.

٧ ـ المنطقة الهندية (النظام الآسيوي الرئيسي)[١٣]

تعد المنطقة الهندية جزءاً من المنطقة الاستوائية الموسمية. تحدد الرياح الموسمية الاختلافات الفصلية، وتؤثر بقوة في المناخ والرطوبة وتكثف البخار في شبه القارة.

وفي الأراضي ذات الرياح الموسمية الصيفية، حيث القليل من مصادر المياه، فضلاً عن الأنهار الكبيرة والأراضي المحيطة (انظر الرسم الرقم (٢٩ ـ ١))، يعتمد وجود الأماكن السكنية على طرائق حفظ المياه من فصل الشتاء للفصل الذي يليه.

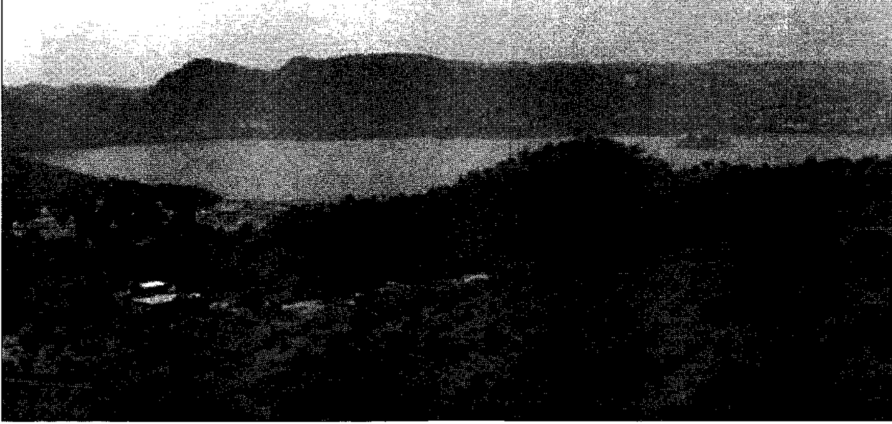
تعمل البحيرات والخزانات والفساقي والقنوات الصناعية، منذ الماضي، على استكمال مساهمة مياه الأمطار في شبه القارة. وبعد إنشاء مؤسسة سلطنة دلهي منذ بداية القرن السابع إلى القرن الثاني عشر، خضعت تكنولوجيا المياه التقليدية لتغييرات رئيسية بعد وصول المهندسين المعماريين المتخصصين من المنطقة الوسطى من آسيا.

وكان الغزاة الأتراك هم أول من قدّم تقنيات ترشيح المياه، وبخاصة في مناطق الأنهار، في عدد من المستنقعات في البنغال، فبنوا السدود والشوارع والخزانات وسهلوا استرداد مناطق ضخمة في دلتا البنغال (انظر الرسم الرقم (٢٩ ـ ٢)).

---

(١٣) B. And R. Allchin, *The Brith of Indian Civilization: India and Pakistan beforee 500 B. C.* (Baltimore, MD: Penguin Books, 1968); A. Welch, «Hydraulic Architecture in Medieval India: The Tughluqs,» in: «Environmental Design: Water and Architecture,» *Journal of the Islamic Environmental Design Research Center*, vol. 2 (1985), pp. 74-81; A. Petruccioli, «Gardens and Religious Topography in Kashmir,» in: «Envirenmental Design: Mughal Architecture, Pomp and Ceremonis,» *Journal of the Islamic Envirenmental Design Research Center*, vols. 1-2 (1991), pp. 64-73; J. L. Wescoat, jr., «Early Water Systems in Mughal India,» in: «Environmental Design: Water and Architecture,» *Journal of the Islamic Environmental Design Research Center*, vol. 2 (1985), pp. 50-57; R. A. Jairazbhoy, «Early Garden-Places of the Great Mughals,» *Oriental Art*, vol. 4, no. 2 (1958), pp. 68-75; S. A. Rivzi and V. J. Flynn, *Fathpur-Sikri* (Bombay:Taraporevala, 1975), chap. 7; R. Nath: *History of Mughal Architecture*, vol. 1 (New Delhi: Abhinav Publications, 1982); Some Aspects of Mughal Architecture (New Delhi: Abhinav Publications, 1976); Elizabeth B. Moynihan, *Paradise as a Garden in Persia and Mughak India* (New York: George Brazillier, 1979); Sylvia Crowe [et al.], *The Garden of Mughal India* (London: Thomas and Hudson, 1972); Irfan Habib: *The Agrarian System of Maghul India, 1556-1707* (London: Asia Publishing House, 1963), pp. 24-36; *An Atlas of Mughal India* (Delhi: Oxford University Press, 1982), plate 8b; Iqtidar Hussain Siddiqui, «Water-works and Irrigation System in India During Pre-Mughal Times,» *Islamic Culture*, vol. 58 (1984), pp. 1-21; W. H. Moreland, *The Agrarian System of Moslem India* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1929); Anne-Marie Schimmel, «The Celestial Garden in Islam,» in: Elizabeth B. MacDougall and Richard Ettinghausen, eds., *The Islamic Garden* (Washington, DC: Dumbarton Oaks, 1976), pp. 11-40.

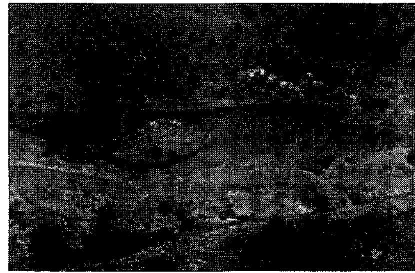
الرسم الرقم (٢٩ ـ ١)
مناظر وبحيرات في المنطقة الهندية



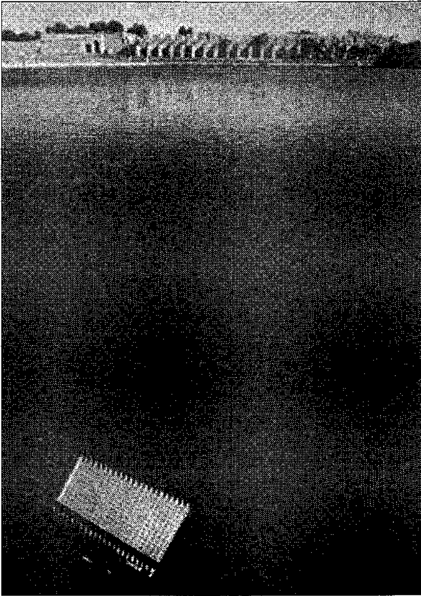
(أ)



(ب)



(ج)

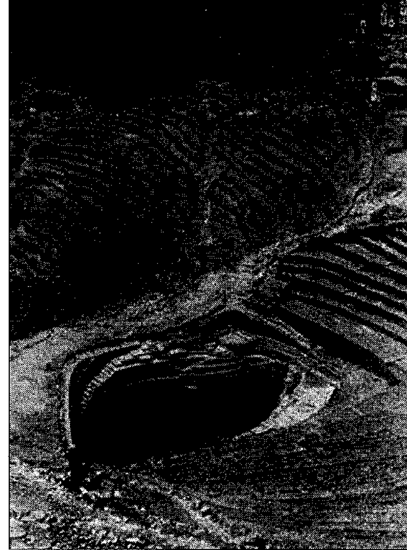


(د)

(أ) بحيرة بيتشولا وقصر البحيرة، أودايبور، راجاستان؛ (ب) منظر لحديقة السطح في بحيرة العنبر في راجاستان؛ (ج) منظر لحوض العنبر؛ (د) منظر من حوض أغدال في مكناس ومقطع من دار الماء.

المصدر: Attilio Petruccioli, *Il giardino, Natura, Paesaggio* (Milano: Electa, 1994), pp. 164 and 264.

الرسم الرقم (٢٩ ـ ٢)
مناظر من خزانات المياه



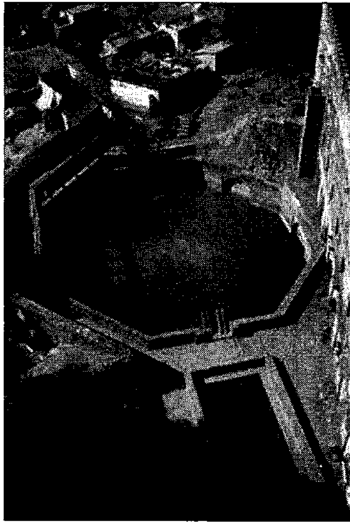
(أ)



(ب)



(ج)



(د)

(أ) خزان ماء محفور في الصخر في شهارة، اليمن؛ (ب) خزان ماء كبير محفور في الصخر في جايبور؛ (ج) البركة الأغالبية الكبيرة في القيروان؛ (د) جالرا الكبيرة، بئر مثمّن (١٠,٣٦م.) في منطقة رانغ محل، فاتح بور سيكري.

المصدر: Attilio Petruccioli, *Architetture del territorio nei paesi islamici* (Rome: Carucci, 1985), pp. 89-90.

٨ ـ المنطقة الأيبيرية (المنطقة الغربية من حوض البحر المتوسط): البرتغال وإسبانيا[١٤]

يتكون الإقليم الأيبيري في الغالب من جبال تغذي شبكة أيديوغرافية معقدة تتميز بأنهارها الصغيرة، ويكون ذلك في الغالب بسبب الطقس شبه الجاف للبلاد، ولكنها تحفر عميقاً تحت سطح ميسيتا.

في إسبانيا، شاهد الرحالة المسلمون القنوات الرومانية التي تأتي بالماء من مسافات بعيدة، وعلى نفس الطراز أقام العرب على أراضي هذه البلاد (وبخاصة في مدريد) بنية ضخمة من القنوات التي تأتي بالماء من مدنهم.

يلخّص الجدول الرقم (٢٩ ـ ٢) أبحاثنا عن الإقليم الإسلامي المتجانس.

سادت دار الإسلام، أي العالم الإداري الإسلامي، فوق أراضي صحراء شمال أفريقيا، وشبه الجزيرة العربية، وإيران، وأجزاء من آسيا الوسطى، وشبه القارة الهندية، والمناطق شبه الجافة القريبة من الصحراء، ومنطقة البحر المتوسط، وجنوب آسيا بمناطقها المناخية والرطبة والاستوائية. وقد أدت القيود المناخية وندرة الأمطار في هذه المناطق الواسعة من كوكب الأرض إلى نشوء علاقة تفاعلية خاصة بين الإنسان وموارد المياه؛ حيث حدت هذه القيود من الهيكل الاجتماعي للمجتمعات التي وضعت قواعد صارمة للتملك واستخدام وتنمية موارد المياه، مع الأخذ في الحسبان الأنواع المختلفة للمصادر، وذلك قبل تطور الحضارة الإسلامية. وقد تمت ترجمة هذا الهيكل المفروض من خلال الأحاديث الشفهية والقواعد الأخلاقية والتجارب التقنية خلال عصر الحضارة الإسلامية، متخذةً شكل مسائل تشريعية عظيمة دون إعطاء الأولوية لأمرٍ على آخر[١٥].

---

(١٤) C. Bonet y Galea, *El Problema del aqua en Madrid* (Madrid: [n. Pb.], 1935); A. Bazzana ana p. Guichard, «Irrigation et Société dans l'espagne Orientale au moyen age,» in: Metral et Sanlaville, ed., *L'Homme et l'eau en Méditerranée et au Proche Orient*, pp. 115-140; J. Bruhnes, *L'Irrigation, ses conditions géographiques, ses modes et son organisation dans la péninsule ibérique et dans l'Afrique du Nord* (Paris: [n. pb.], 1902); A. Bazzana, p. Guichard and Y. Montmesin, «L'Hydraulique agricole dans Al-Andalus: Donées textuelles et archéologiques,» in: Metral et Sanlaville, ed., Ibid., vol. 4, pp. 57-76; Dozy et De Goeje, trans., *Description de l'afrique et de l'Espagne par Edrisi*; J. Oliver Asin, *Historia del nombre «Madrid»* (Madrid: [n. Pb.], 1959); L. Bolens, *Les Méthodes culturales au moyen age d'après les traités d'agronomie andalous: Traditions et techniques* (Geneva: [n. Pb.], 1974), et L. Bolens, *Agronomes Andalous du moyen age* (Geneva and Paris: [n. Pb.], 1981).

(١٥) في إطار الحديث عن الثقافة الإسلامية، أبرزَت الشريعة القواعد التي تنظّم حياة المسلمين، والتي يتمّ فهمها فقط من خلال القرآن الكريم والحديث الشريف.

وقد ميّزت الشريعة ثلاثة أنواع من مصادر المياه التي يمكن استخدامها أو التي تخضع لسيطرة الحاكم. =

=

١ ـ المياه التي تأتي من الأنهار

أ ـ الأنهار الكبيرة كنهري دجلة والفرات، ومثل هذه الأنهار تمكّن كل شخصٍ من استخدامها للشرب والري من دون أي قيود.

ب ـ الأنهار الصغيرة التي يمكن أن نميّز فيها بين احتمالين:

ـ عندما توجد مياه كافية لكلّ الأشخاص، لكن طريقة الاستخدام يمكن أن تؤدّي إلى حرمان بعض المستخدمين، لذا يجب حفر القنوات لنقل المياه من أعلى نقطة من النهر.

ـ عندما تكون إقامة السدّ من الأهمية بمكان أو تحديد الأوقات المنتظمة لتدبير المياه الكافية للريّ، وفي حالات أخرى، يعتبر النهر من حقّ المجتمع، وتختلف كمية المياه التي يحتفظ بها الفلاح الذي يستفيد من النهر في الوظائف خلال مواسم السنة، وفي نوع الحصاد... إلخ.

ج ـ القنوات: وتخص المالك أو الملاك الذين تقع هذه القنوات في أملاكهم، وفي حالة تملّك أكثر من شخص لهذه القنوات، لا يمكن لأحد منهم استخدامها بصفة مستقلّة، أو إدخال تعديلات عليها، أو بناء طاحونة أو إقامة جسر... إلخ.

٢ ـ الآبار

أ ـ يتمّ حفر الآبار للاستخدام العام، وتكون المياه متوافرة لكلّ شخص، ويكون للشخص الذي اشترك في حفر البئر الحقّ في الحصول على مياهه قبل غيره.

ب ـ يتمّ حفر الآبار للاستخدام الخاص، ويكون للشخص الذي يدرك البئر الحقّ في الحصول على المياه حتى يعيش بالقرب من البئر، ولكنّه يُجبر على إعطاء المياه لمن له حاجة مباشرة في المياه، وعندما يغادر مالك البئر هذا المكان، يصبح البئر مشاعاً للاستخدام العام.

٣ ـ المصادر

أ ـ المصادر الطبيعية: وهي المصادر التي تتدفّق فيها المياه بصفة دائمة، وفي حال عدم توافر المياه كلياً، تصبح الأولوية للشخص الأكثر أهمية في المجتمع، وبصورة مختلفة، يجب تقسيم المياه على نحو عادل.

ب ـ المصادر المتاحة من خلال حفر التربة، ويكون الشخص الذي قام بالحفر هو مالكها.

ج ـ المصادر التي يقوم الناس بحفرها في أملاكهم الخاصة، يكون الأمر الوحيد الذي يُجبر عليه المالك هو أن يفي بطلب من يحتاجون إلى المياه بصورة مباشرة. وفي حالة توافر مياه إضافية، يمكن إجباره على أن يوفر المياه الزائدة مجاناً إلى رعاة الماشية الآخرين، ولكن ليس لري محصولاتهم الخاصة.

انظر: *Encyclopaedia of Islam*, word *Mā'* (Leiden: Koninklijke Brill NV, 1999).

انظر أيضاً: D. Bonneau, «Le Souverain d'Egypte, judge de l'usage de l'eau,» pp. 69-80; J. Pirenne, «La Juridiction de l'eau en Arabie du sud antique d'après les insciptions,» pp. 81-102; P. Guichard, «L'eau dans le monde musulman medieval,» pp. 117-124, et D. Arnaud, «La Legislation de l'eau en Mésopotamie du III^ème 1^ère millénaire,» pp. 45-59, dans: Metral et Sanlaville, ed., *L'Homme et l'eau en Méditerranée et au Proche Orient*, J. Pirenne, «Une législation hydrologique en Arabie du sud antique; l'inscription inédite du Djebel Khalbas et le texte CIH 610,» dans: *Hommages à A. Dupont-Sommer* (Paris: [n. pb.], 1971), pp. 117-135; A. M. A. Maktari, *Water Right and Irrigation Practices in Lahj* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1971); E. Ashtor, *A Social and Economie History of the Near East in the Middle Ages* (London: [n. pb.], 1976); H. Bruno, *Contributions à l'étude du régime des eaux en droit musulman* (Paris: [n. pb.], 1913); Cl Cahen, «Le Service de l'irrigation en Iraq au début du XI^ème siècle,» *Bulletin d'Études Orientales*, vol. 13 (1949-1951), pp. 117-143; Th. F. GlicK, *Irrigation and Society in Medieval Valencia* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970); H. Goblot, *Les Qanats: Une technique d'acquisition de l'eau* (Paris; La Haye: [n. pb.], 1979); M. Solignac, «Recherches sur les installations hydrauliques de Kairouan et des steppes tunisiennes du VII^ème au XI^ème siècle,» *Annales de l'Institut d'Etudes Orientales*, vols. 10-11 (1952-1953); J. Sourdel et D. Sourdel, *La Civilisation de l'Islam classique* (Paris: [n. pb.], 1968), and A. M. Watson, «The Arab Agricultural Revolution,» *Journal of Economic History* (1974).

الجدول الرقم (٢٩ ـ ٢)

المناطق المتجانسة	علاقة المياه/ المورفولوجيا	شكل أنظمة المياه	شكل السكن	بنية المكان المديني	الأماكن الحضرية
شمال غرب أفريقيا	ندرة الأمطار والأنهار الصغيرة	الآبار والخزّانات	تحدد البنية المدينية من خلال إضافة الوحدات وتكتلها بالقرب من الخزانات المدينية ذات المدى الكبير أو التي يتم إمدادها من الآبار العامة والخاصة	بنية أحادية أو متعددة القطبيات	القيروان ـ فاس
		ينابيع متفجرة	مناطق بستانية جميلة مع ضواحي	بلدات زراعية عظيمة مع بنية واسعة التشبيك	تونس، الجزائر، مكناس، مراكش
		ينابيع متفجرة	واحات ذات أنظمة سكن واسعة الانتشار	بنية شجرية للمستوطنة ومناطق المزراع المحيطة بها	مزاب، سوف، قورارة، توات، فكيك أو فقيق، تيديكلت
شمال شرق أفريقيا	ندرة الأمطار وغياب شبه كلي لمسارات المياه باستثناء النيل وفيضاناته الدورية	النهر العظيم (النيل)	مدن رئيسية عظيمة	نماذج مركزية بارزة ومستقلة	القاهرة
			القليل من أنظمة المزارع	بلدات زراعية صغيرة واسعة الانتشار ذات هيكلية مشطية	أنظمة استيطان لسهول النهر
		القليل من الوديان والينابيع المتفجرة	أنظمة سكن وواحات معزولة	بنية شجرية من البلدات ومناطق المزراع	واحات سبها، أوباري، وواحة مرزوق
الأناضول	منطقة معتدلة ذات مناطق هطول مستمر تشكل بركاً صغيرة	أنظمة الأقنية	مراكز حضرية كبيرة	نظام مديني متعدد الفروع	إسطنبول

يتبع

تابع

منطقة سورية/ العراق	منطقة معتدلة، إقليم معتدل مع بعض المناطق ذات الهطول الثابت	نهر عظيم (دجلة، والفرات)	مدن ـ عواصم كبرى	نماذج مركزية بارزة ومستقلة	دمشق وسامرّاء
			قرى زراعية صغيرة	قرى زراعية صغيرة واسعة الانتشار ذات أنظمة أقنية	أنظمة استيطان السهول المحاذية للنهر
منطقة شبه الجزيرة العربية	أمطار قليلة ـ عدم توافر البحيرات والأنهار وفق بنية لا تتغير	الأحواض والصهاريج	أنظمة واحات صغيرة وبنية مدينية تُحدد من خلال إضافة الوحدات المجمعة حول الصهاريج	أنظمة سكن مركزية مستقطبة حول الصهاريج المدينية	مكة والمدينة وأنظمة الواحات في نجد
إيران	ندرة الأمطار وموسميتها	قناة	مدن وقرى واقعة في سفوح الجبال	بنية شجرية من البلدات والمناطق الزراعية المحيطة بها	طهران، قزوين، كرمان
		سدود تخزين	مدن وقرى الأودية	نماذج مركزية بارزة ومستقلة	أصفهان
الهند	مناطق غنية بالأمطار التي تتركز في فترتين على مدار السنة	السدود والبحيرات الصناعية	المدن والعواصم الكبرى	نماذج مركزية بارزة ومستقلة	دلهي، فاتح بور سيكري، أغرا، لاهور
			نظام القرى الزراعية الصغيرة التي تنظم الشبكة الإقليمية	شبكة صغيرة من البلدات المستقاة من شبكة القنوات	منطقة دواهو
		أحواض وصهاريج	بلدات زراعية صغيرة مكثفة	هيكل أحادي ومتعدد القطبيات	غوجارات
المنطقة الأيبيرية	مناطق معتدلة مع وجود ندرة في الأمطار والجداول	قناة	بلدات كبيرة	نماذج مركزية بارزة ومستقلة	مدريد وقرطبة

وفي ما يتعلق بالشريعة، تخبرنا التشريعات الخاصة بالمياه عن قدرة المسلمين على نقل الإقليم، أو تغيير أحواله من أجل ضمان نمو مستوطنات مستقرة. اعتمدت مسألة تأمين مصادر مستديمة للمياه، وعملية نقل الإقليم، بصورة مباشرة، على منطق وجود المجتمع المستقر، الذي تم النظر إليه واستيعابه بوصفه بنية اجتماعية، على عكس المجتمع البدوي[١٦]. يمكننا من هذه النقطة فهم الخلل الكبير الموجود في التاريخ الإسلامي بين البدو الذين اعتادوا التنقل السريع بحثاً عن مناطق الكلأ التي ترعى بها الماشية، وبين المجتمعات المستقرة التي نعزو إليها ثقافة حضرية وزراعية خالصة داخل المنهج الإسلامي[١٧].

أدت حاجات المياه، وبخاصة في المناطق التي يتعذّر وصول المياه إليها، والتي أشرنا إليها، إلى نشوء بنية اجتماعية معقدة ومواد خاصة ساعدت على جمع المياه وتنظيمها وتوزيعها[١٨]. وقد فرض الاهتمام الجيد بموارد المياه هيكلاً اجتماعياً وسياسياً وفنياً تألّف من الأفراد الذين لديهم القدرة على إدارة وتقسيم العمل على عددٍ كبير من المزارعين والعمال، كما أوحى ذلك بوجود سلطة مركزية قوية يكون المزارع فيها عبداً للأرض بنفس المقدار الذي تكون فيه الأرض عبداً للمياه[١٩].

كان وجود المياه ملموساً في الطبيعة أمامنا عبر خطوط القنوات والأخاديد والتفريعات التي تحدد أشكالاً هندسية منتظمة من البساتين، والأراضي المروية من الآبار، والحواجز التي تفصل بين الممتلكات والشوارع والمنازل. وقد حددت المياه بالطريق المستقيم المجرى الذي يتخذ شكل شبكة هندسية ويقدم المفهوم الخاص بالشكل الذي يمكن التحكم فيه، والتربة الزراعية المحددة التي يمكن قياسها، كما تدخل هندستها في المساحات الصالحة في أمكنة السكن، وتنظم عملية الترابط والتجمّع. أما النقيض من هذا فيتمثل بالمساحات التي تقع خارج المناطق السكنية، والمساحات

---

(١٦) Miquel André, *L'Islam et sa civilisation* (Paris: Colin, 1977), pp. 17 et 120; G. Marçais, «L'Urbanisme musulman,» dans: *Mélanges d'histoire et d'archéologie de l'occident musulman* (Alger: Imprimerie Officielle, 1937), et G. E. von Grunebaum, *Islam: Essays in the Nature and Growth of a Cultural Tradition* (London: Kessinger Publishing), chap. 8: The Structure of the Muslim Town.

(١٧) L. Sourdel et J. Sourdel, *La Civilisation de l'Islam classique* (Paris: Arthaud, 1976); J. J. Saunders, «Le Nomade comme batisseur de empire: Conquete mongole,» *Diogéne*, no. 52 (1965), pp. 85-109; M. F. Von Oppenheim, *Die Beduinen*, 3 vols. (Leipzig-Wiesbaden: [n. pb.], 1939-1952), et X. De Planhol, *Les Fondaments géographiques de l'histoire de l'Islam* (Paris: Flammarion, 1968).

(١٨) K. A. Wittfogel, *Il Dispotismo orientale*, 2 vols. (Firenze: Vallecchi, 1968), Aa summery of the theories of Wittfogel is in: G. Sofri, *Il Modo di produzione asiatico* (Torino: Einaudi, 1969), p. 134.

(١٩) J. Weulersse, *Paysans de la Syrie et du Proche Orient* (Paris: Gallimard, 1946).

الشاسعة من الصحراء، التي لا شكل أو حدود لها، والتي يبدي الإنسان المسلم كراهية عميقة لها[٢٠].

تاريخياً، كانت مشكلة المياه، في المناطق الجغرافية التي أمكن الاعتماد فيها على معدل جيد من مياه الأمطار وحيث النشاط الزراعي لا يرتبط بتنمية أنظمة ري معينة، مفروضة كمسألة مرتبطة بما توفره المدينة من هذه الموارد. وفي هذه الحالة، اتخذ جمع المياه وتوزيعها معنى حضرياً قوياً، بالرغم من وجود مصادر هذه الموارد في أماكن بعيدة (كما حدث مع أنظمة القنوات في روما والقسطنطينية، وغيرهما من البلاد)، كما حاولت التعبير عن نفسها، وبخاصة في ظل وجود سلطة محلية قوية، بالأشكال المعمارية ذات الأهمية الفائقة، التي أصبحت في الغالب نقطة محورية لتنظيم النظام المديني. وعند هذه النقطة، أصبحت المدينة والريف مستقلين كلياً.

لكن الوضع يصبح مختلفاً تماماً حيث المدينة تصبح بحاجة إلى الريف لتأمين حاجاتها المادية[٢١]. في هذه اللحظة يغدو بقاء المدينة معتمداً على ما تقدمه بساتين الريف ومساحاته الزراعية. فتغدو المدينة أقل أهمية من الريف، فيجزّئ الريف نفسه إلى قرى صغيرة تقوم بإدارة احتياطيات المياه القليلة وتنظم نفسها وفق اقتصاد يقوم على الكفاف. بهذه الطريقة، يصبح مكان المياه مكاناً للمرور، حتى من دون معالم معمارية مهمة، وتوظف في خدمة المدينة كما الريف، والإنسان كما الحيوان.

ومع التخطيط التصاعدي للإسلام، وبالرجوع إلى تقنيات القرون الوسطى، ساعدت المياه على المحافظة على الاقتصاد والتوسع في الأنظمة التقليدية لإدارة الإقليم. على سبيل المثال، جرى في إمبراطورية المغول في الهند (١٥٢٦ ـ ١٨٧٥)، تأسيس النظام الإقليمي الكبير من المدن الرئيسية الكبرى وهي دلهي وأغرا وفاتح بور سيكري ولاهور، حيث كان للمياه فقط دور عمراني وزخرفي، بالترافق مع نظام من القرى التي تبعد ٢ ـ ٣ كم، حيث تم تخصيصها بزراعة مروية كثيفة[٢٢]. وما لا شك فيه

(٢٠) R. Berardi, «Spazio e città nella tradizione del Maghreb: Interpretazione del ruolo e del significato della città nel medioevo islamico,» dans: *La città tra colonialismo e nuova dipendenza* (Milano: Angeli, 1981), pp. 25-27, and M. Ira Lapidus, «Muslim Cities and Islamic Society,» in: M. Ira Lapidus, ed., *Middle Eastern Cities* (Berkeley, CA: University of California Press, 1969), p. 60.

(٢١) R. Lebeau, *Les Grands Types de structures agraires dans le monde* (Paris: Masson, 1972), et H. Awad, «L'Eau et la géographie humaine dans la zone aride,» *Bulletin Sociologie et Geografie d'Egypte*, vol. 31 (1958).

(٢٢) Ahmed Enayat, «Origin and Evolution of the towns of Urtar Pradesh,» *Geographical Outlook*, vol. 1 (1956), pp. 38-58, and Gavin Hambly, *Cites of Mughul India* (London: Elek, 1968).

أن هذا المنطق من الانتشار كان ضرورياً لبقاء المدن الرئيسية نفسها يعززه توافر كميات كبيرة من الأمطار الصيفية، وهو ما سهل شيْد أعمال ضخمة مثل السدود والبحيرات الصناعية. وبالرغم من أن هذه الأعمال لم تكن وحدها موجودة في العالم الإسلامي، إلا أنها اتخذت هنا شكلاً أكثر من أي مكانٍ آخر، تميّز بالأبهة رمزاً لقوة المملكة، سمحت بها وفرة المياه وتحولت إلى جزء رئيسي من الهندسة المعمارية لتلك المدن ورمزاً لثراء المملكة.

في ظروف أخرى مختلفة، مثل المناطق السكنية الداخلية في العراق، المقيدة بالعثور على المياه الجوفية ونقلها، وبندرة مياه الأمطار والمياه السطحية، نرى أنها تعتمد مباشرة على الحالة الفيزيائية المعينة للإقليم، كما هو الحال في كرمان (التي تفيد من وجود أحواض ومنخفضات في الأرض كانت تعمل كنقاط اتصال خاصة بالمنحنيات والتربة) وفي أصفهان (قربها من موارد المياه وطاقتها النسبية) وفي طهران (حيث توجد المياه تحت جبل وتصل إلى معظم الأراضي عبر أنظمة القنوات)(٢٣).

وحتى مع وجود مزيدٍ من الاختلافات التي تحدد وجود مدنٍ مثل دمشق وفاس والقيروان ومكة، أي وجود واحات مع مصادر مياه استثنائية.

كان توافر الماء يعني وجود حضارات بأكملها، كما كان غيابه سبباً في موتها. وعندما كانت إدارة التوزان القائم بين الموارد المحلية واستخدامها تجري بصعوبة، أو تنهار، فالنتيجة تكون تدهور أراض بكاملها. يمكن رؤية هذا الموقف في جميع أنحاء العالم الإسلامي، في الهند، وسورية، وليبيا، وبلاد الرافدين (العراق)، وفلسطين، والجزيرة العربية، وشمال أفريقيا. وعليه، فقد أدى انهيار سد مأرب الشهير في القرن السادس قبل الميلاد إلى انهيار ممالك جنوب شبه الجزيرة العربية بطريقة لم يكن ممكناً علاجها، كذلك كان هجر مدينة رئيسية مثل سامرّاء، التي كانت للحظة عاصمة العباسيين، نتيجة مباشرة للصعوبة التي لازمتها منذ ظهورها في توفير مياه الشرب لها بطريقة منتظمة(٢٤). وبالطريقة نفسها حدث الانهيار التالي السريع لفاتح بور سيكري، المدينة المغولية الجميلة، بعد أربعة عشر عاماً فقط من تأسيسها وبسبب النقص

(٢٣) Fredy. Bemont, *Les Villes de l'Iran: Des cités d'autre fois à l'urbanisme contemporain*, 3 vols. (Paris: l'auteur, 1969), et G. Marcais, «L'Urbanisme musluman,» dans: *Mélanges d'histoire et d'archeologie de l'occidentent musluman*, 2 vols. (Algiers: [n. pb.], 1957).

(٢٤) دائماً في بلاد فارس، فقد شيّد سدٌ كبير في الأهواز، أكثر من ٣٠٠٠ قدم في الطول وبسماكة ٢٥ قدماً، يجعل الماء في ٣ أقنية فتروي الحقول المملوكة من ساكني المدينة. من دون السدّ ما كانت المنطقة لتُسْكَن. إنهارَ السدّ في القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) ومعه انهارت المدينة. انظر: أحمد سوسة، ري سامرّاء في عهد الخلافة العباسية، =

الملحوظ في جدول توفير المياه وانتشار الكثير من الأراضي القاحلة بالتالي، التي كانت في ما مضى بساتين وبحيرات صناعية. وفي بلاد فارس، أدت التغييرات التي حدثت في القوى السياسية التي صاحبها تغييرات أخرى مهمة في التحكم بالمياه، إلى أفول الازدهار عن تلك الأراضي ـ وهذا أمر استمر حتى يومنا هذا[٢٥].

وفّرت المياه، عبر الزمن، أسباب قيام الحروب والغزوات وإلحاق الدمار المتبادل، وباتت تمتلك قيمة مادية وروحية[٢٦] في آن معاً، كما بات لها قيمة معمارية عندما أصبحت تقف خلف الانجازات المادية التي حدثت في توفير المياه وجمعها ونقلها؛ وهي بدّلت بذلك من شكل السطح الفيزيائي. وما الاعتقاد الشعبي الشهير الذي يذهب إلى أن بئر القيروان (بئر بروطة) وبئر زمزم الموجود في مكة متصلان في الأعماق، غير تعبير عن القيمة المقدسة لهاتين المدينتين المرتبطة بقدسية المياه الواصلة إليهما. وهذا ما دفع مارسيه إلى تعريفهما قائلاً: هناك «بئر تقوم حوله مدينة»[٢٧] (انظر الرسم الرقم (٢٩ ـ ٣)).

نجح الإسلام، بقدر ما سمحت الظروف التاريخية، في إقامة نظام من البنى التحتية والتقنيات الخاصة بالمياه والتوسع فيها، ما زالت موجودة إلى اليوم في الأقاليم الخاضعة له. وقد كان ذلك مفيداً أيضاً في توسيع تدخل الدولة في الاقتصاد الزراعي المحلي. نشأت فرق من عمال الصيانة وبناء الأعمال الخاصة بالمياه، وخبراء المقاييس، والوكلاء الذين لديهم القدرة على تسجيل توزيع المياه وفرض ضرائب عليها وإنهاء النزاعات الداخلية بين الجماعات حول تقسيم المياه، فألّفت جيشاً حقيقياً لديه القوة لضمان السلطة المستمرة للدولة. من جهة أخرى، احتاجت صيانة الأعمال المائية إلى عمل دؤوب، وهو الأمر الذي لا يمكن ضمانه إلا في وجود أمان سياسي، وسهّل ذلك قيام حكومات مستقرة. علاوة على ذلك، أدى مبدأ التوزيع العادل للمياه إلى قبول النظام العام، كما نشأ عن التوزيع غير المشروع للمياه توترات حادة داخل المجتمعات المحلية الصغيرة التي تم إجبارها على تعيين مسؤولي مياه مختصين بها، فأدى كل ذلك إلى زيادة ترابط المجتمعات والجماعات المحلية وتشجيع الخصوصية المحلية.

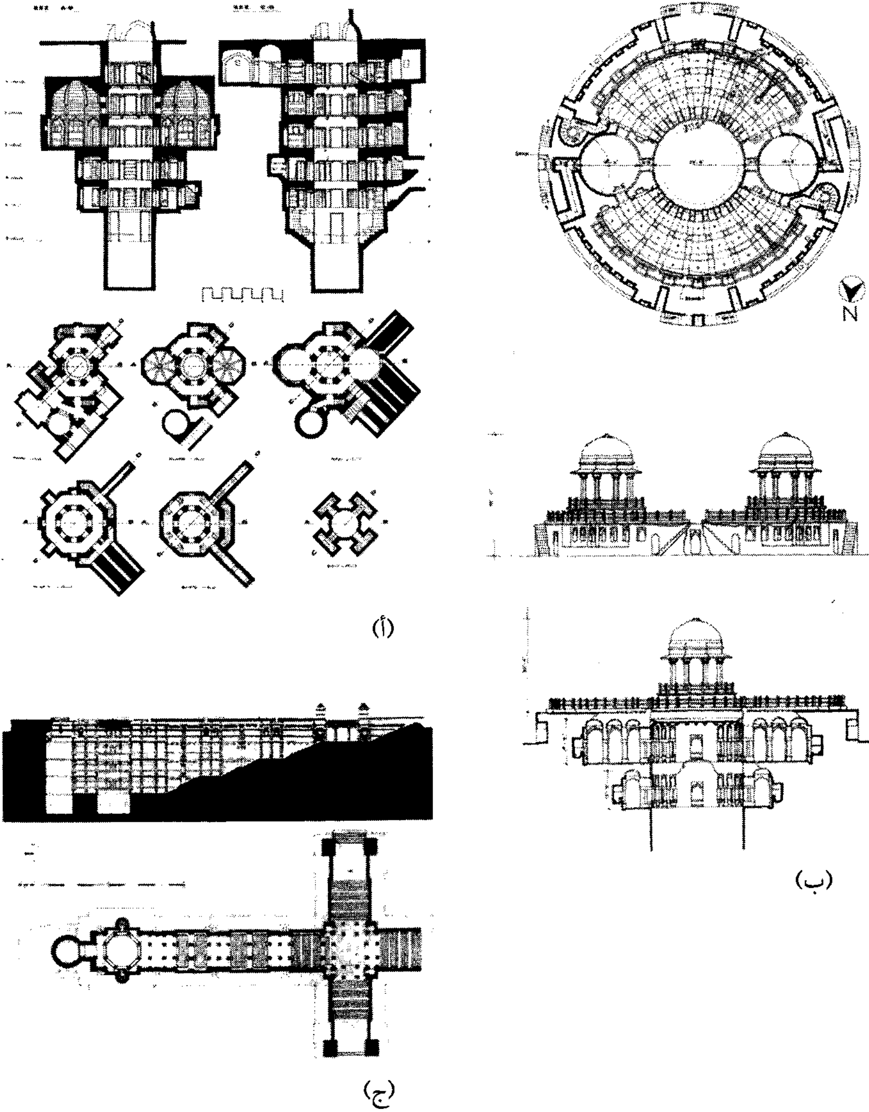
= ٢ ج (بغداد: مكتبة المعارف، ١٩٤٨)، و J. M. Rogers, «Samarra: A Study in the Medieval Town Planning,» in: A. H. Hourani and S. M. Stern, eds., *The Islamic city* (Oxford: Cassirer, 1970), 138f.

(٢٥) G. N. Curzon, *Persia and the Persian Question*, 2 vols. (London: Longmans, Green and Company, 1892), pp. ii and 347-348.

(٢٦) A. Schimmel, «The Water of Life,» in: «Environmental Design: Water and Architecture,» *Journal of the Islamic Environmental Design Research Center*, vol. 2 (1985), pp. 6-9.

(٢٧) G. Marcais, «L'Urbanisme musluman,» dans: *Mélanges d'histoire et d'archeologie de l'occidentent musluman*, vol. 1.

الرسم الرقم (٢٩ ـ ٣)
مخططات وخزانات للمياه



(أ) الكوباغار في أغرا. مخططات ومقاطع؛ (ب) بئر دائري في قلعة فيروز أباد، دلهي، ١٣٥٤؛ (ج) باؤلي (خزان) غوجارات.

المصدر: Attilio Petruccioli, *Dar Al Islam: Architetture del territorio nei Paesi Islamici* (Rome: Carucci, 1985), pp. 77, 99 and 100.

جعلت تعقيدات هذه الظواهر، وبخاصة الترابط الخاص بين شكل المياه والشكل المديني، الكلامَ على التوسطات والتحولات القادمة من ثقافات مختلفة وخصائص مختلفة في المشهد الطبيعي حيث تحققت هذه الأشكال، أكثرَ ملاءمةً من الكلام على أنظمة معمارية خاصة بالعالم الإسلامي. وعدا بعض الاستثناءات النادرة، وتبعاً لوجود أغراضٍ معينة، فإن الشكل المديني هو نتيجة الشكل الذي اتخذته البساتين المتجة من المياه والذي تحول لاحقاً إلى سبب في تحولات المدينة. لذلك، كثيراً ما كانت البساتين والحدائق وتنظيم التربة الزراعية التي تروى بالمياه، هي التي تحدد هيكل المدينة الإسلامية، أو شكل النطاق الحضري المحدود، أو انفتاحها على المساحات المستخدمة، أو قربها من المناطق القاحلة في الصحراء التي لا يمكن الوصول إليها أو التحكم فيها.

وتبعاً للتربة الزراعية؛ كان شكل البساتين المروية يتوافق في كثير من الحالات مع الأشكال المدينية نفسها. ينشأ عن هذه العوامل الدور الحاسم الذي أدته الحدائق في الحضارة الإسلامية وأهميتها في الثقافة والدين، استناداً إلى حاجة الإنسان الماسة القديمة إلى تحويل المساحات الطبيعية لضمان بقائه في ظل ظروف متغيّرة باستمرار. ويبين ذلك أيضاً أن العلاقة بين المدينة والمياه هي في الواقع ـ باستثناء المدن الرئيسية ـ علاقة غير مباشرة، لا تنشأ في الإطار الخاص بالمكان المديني، لكنها تترجم غالباً إلى لغة مدينية من المعايير والمنطق الرسمي التي تنتمي إلى المناطق الزراعية المحيطة.

وبدقة أكبر، يؤلف كلٌّ من المدينة والريف الإسلاميين وجهين مختلفين للمكان نفسه، ويخضعان للقواعد والمبادئ الناظمة نفسها. والقرى إنما تنشأ كإحدى وظائف الإقليم لمواجهة الحاجات البشرية، ولزيادة الحدود المادية الخاصة بالأقاليم المروية التي تتوحد خطوة بعد أخرى في اتجاه المدينة، وبذلك يمكن أن تبقى مترابطة داخل المدن نفسها بوصفها بساتين مروية أو حدائق سرية[٢٨].

---

(٢٨) إضافةً إلى وجود أسوار دفاعية، تبقي غالباً القيد الهندسي للتربة المنتجة، وهي لا تفصل بين المباني والبساتين، والأراضي المروية من الواحات، حتى في تعيين نفس الاسم للمدينة ولمحيطها المروي. بُخارى على سبيل المثال وكذلك عدة واحات إيرانية في آسيا الوسطى. انظر: G. E. von Grunebaum, *Islam: Essays in the Nature and Growth of a Cultural Tradition*, chap. 8: «The Structure of the Muslim Town».

القيمة والمعنى اللذان ينسبان للحديقة في العالم الإسلامي هما على كثير من الأهمية في إدراك العملية التي تجري من خلالها هيكلة المكان المديني والمديني الإضافي. ولفهم شبكة الوظائف التي ينطوي عليها التحول المديني والنسيج الذي يصل بين الأمكنة المبنية كما في عدد من المدن الإسلامية. بهذه المفردات تؤلف الحدائق عاملاً ضرورياً في =

ثانياً: أشكال المياه

كما تنظم المياه عناصر الإقليم والعناصر المدينية، فهي تبيّن في صورها المتغيرة أنواع الحدود المختلفة بين الأمكنة المبنية والأمكنة المفتوحة غير المبنية. بهذا المعنى، يمكننا محاولة تصنيف أشكال المياه والفئات المختلفة من الأشكال المدينية وبنى الإقليم التي توجدها.

في وسعنا تحديد صنفين أو فئتين، وسندعوهما كما يلي:

- أشكال المياه المتجددة والمستمرة.
- أشكال المياه المنعزلة والقطبية.

أصناف المياه	سلوك شخصي معلن	سلوك شخصي مستنتج	بنية الإقليم	بنية المكان المديني
المياه الجارية	مفتوحة	متجددة	مستمرة كشبكة أو شجرة	منتشرة بشكل طولي أو قطبي
المياه الساكنة	مغلقة	قطبية	منعزلة: شعاعية	متخثرة متجمعة: مركزية (نووية) أو متعددة المركز (متعددة النواة)

تضم الفئة الأولى أشكال المياه الجارية، وتنقسم إلى أشكال طبيعية، كمياه الأنهار والينابيع المائية ومياه الأمطار، وأشكال اصطناعية، كالقنوات (الفجارة والساقية) المستخدمة لأغراض مختلفة لنقل المياه عبر الطرق الإقليمية أو خلال التوزيع القليل للمزارع والتجمعات الاستيطانية.

أما الفئة الثانية فتشمل المياه الساكنة، وتنقسم بدورها إلى الأشكال الطبيعية لها كالبحيرات والمستنقعات، والأشكال الصناعية كمياه الآبار والخزانات والأحواض والسدود والبحيرات الصناعية.

تتميز كل من هاتين الفئتين بمسار شكلي معلن، وآخر شكلي مستخلص؛ حيث يمكن ملاحظة الخصائص الشكلية للمياه، وقابليتها الطبيعية المسبقة

= حسن عمل المنزل الجميل أو القصر الفخم، كما في حالة إسلام الغرب، بل تؤلّف عاملاً مهماً أيضاً في المزيج المديني وفي تصميم الأحياء الجديدة. بهذا المعنى، وبناء على التجربة التيمورية، جرى تقديم ذلك من قبل الإمبراطور بابُر في المدن الهندية (أغرا، دلهي، مثلاً، لدى فاتح بور سيكري) وشاه عبّاس في المدن الصفوية، لتؤدي دوراً حاسماً في التطوير المديني، كما في أصفهان وشيراز. انظر: P. Cunco, *History of City Planning: The Islamic World* (Bari: [n. pb.], 1986), p. 71.

للتحول إلى حدود للبنية الشكلية للإقليم والمكان المديني. كما يمكن، في أغلب الأشكال الأساسية، أن نكتشف في منطقة معينة وجود مسارات شكلية مختلفة لا تكون على القدر نفسه من الأهمية. بهذه الطريقة يمكن دائماً أن نستخلص من هذا السياق تلك المبادئ التي تحكم الخيارات الإجمالية والإنتاجية والشكلية لنظام استيطان معين.

١ ـ أشكال المياه المستمرة المتجددة

أ ـ المجاري النهرية الكبرى

(١) المستوطنات التي تقوم قرب الأحواض النهرية الكبرى (كما في نهر النيل ومنطقة الهلال الخصيب... إلخ) أو شبكات الأنهار: تتميز مصر وبلاد الرافدين (العراق) والوادي الهندي ومنطقة الغانج (الهند) بوفرة لا حد لها من المياه. وقد ساهمت هذه الحالة الفريدة تقريباً في العالم الإسلامي في تطور حضارات وهياكل إقليمية في غاية الأهمية، ومنذ أمد بعيد، لم تفعل الحضارة الإسلامية أكثر من تكييفها فقط. يمكن أن ندرج في هذه الفئة نوعين من أنواع الاستيطان:

(أ) المستوطنات التي تنشأ حول شبكات الأنهار الكبرى: نشأت هذه المستوطنات قرب مجاري الأنهار على وجه الخصوص، واستوعبتها في الغالب (القاهرة، بغداد).

تقع القاهرة جنوب نقطة التقاء فرعي نهر النيل (رشيد ودمياط اللذان يشكلان منطقة الدلتا). وقد حدث التوسع الأكبر للمدينة بعد انتهاء الحقبة الفاطمية، مع تشييد قلعة صلاح الدين نحو عام ٥٧٢هـ/ ١١٧٦م، لا كمدينة حصن بل كمدينة للإقامة.

جرى إمداد القلعة بمياه نهر النيل من خلال بناء قناطر (قناة). وفي عام ٧١٢هـ/ ١٣١٢م[٢٩] بنى الناصر محمد أربع سواق على النيل لرفع مياه القناطر إلى القلعة، وفي عام ٧١٤هـ/ ١٣٤١ أدخل إليها باقي الأسوار التي كان قد أصلحها صلاح الدين. ترتبط صعوبة مناقشة الأثر المباشر للنيل في شكل المدينة بحقيقة أن مجرى النهر قد تغير عدة مرات منذ الفتح الإسلامي، وهو ما جعل من المُحال رسم علاقة مباشرة مع المياه من خلال الناعورة والساقية، ومن خلال شبكات النقل والرفع المختلفة لموارد المياه.

---

(٢٩) K. A. C. Creswell, *The Muslim Architecture of Egypt* (Oxford: Oxford University Press, 1959), pp. 255-259.

في حقبة الفتح الإسلامي كانت المياه تصل إلى قصر الشام ومسجد عمر، ولكن بعد بضعة عقود تراجعت لتكوّن مساحة بين القلعة ومجرى النيل الجديد، وهو ما سمح ببناء جزء جديد من المدينة. فقد جفت البرك داخل المدن الحديثة؛ ولنذكر التغير التدريجي للجزء الغربي من الدلتا، فقد ظهرت بعض الجزر، وكانت المجاري المائية التي عزلتها عن الضفة قد فصلها المجرى الرئيسي للنهر والمياه المتدفقة إبان فترات الفيضان فحسب، فأصبحت هذه الجزر بركاً مائية ما لبثت أن جفت تماماً فاستخدمت لإقامة الحدائق والأماكن السكنية عليها. لذلك فإن المنطقة بين مجرى النيل الفعلي ومنطقة الاستيطان البعيدة إنما ظهرت أثناء الفترة الإسلامية.

أما بغداد فتتميز بوجود علاقة مختلفة وأكثر مباشرة. تأسست بغداد عام ١٦٢هـ[٣٠]، على يد الخليفة المنصور (٧٥٤ ـ ٧٧٥م) وهي تقع في قلب العراق، حيث ملتقى شبكة المجاري المائية الكثيفة، مياه الفرات بمياه دجلة، وهي مياه صالحة لري الحقول، كما تصلح كمانع دفاعي للمدينة. تقترب مياه دجلة والفرات بعضهما من البعض الآخر في منطقة بغداد كثيراً، وهو ما يمكّن شبكة الطرق النهرية من توفير العبور وربط الأجزاء الداخلية المختلفة من المدينة والمنطقة الزراعية الكبرى ومن تقريب المناطق التجارية للمستوطنة المدينية[٣١].

للمدينة الأصلية مخطط دائري، مع ثلاثة أسوار قطرية. يحيط أضيقها بقصر الخلافة، أما الثاني ففيه أماكن إقامة الجيش، ويحيط أوسعها بالأحياء حيث منازل عامة الشعب. أما الأحياء التجارية، البازار، فتقع خارج أسوار المدينة. وفي القرون الوسطى أصبحت الطرق المائية عنصراً مهماً في المدينة، لذلك ربطت كلياً بهور صناعي. تشكل قنواتها الرئيسية شبكة لها أربعة جوانب، لا يقطعها إلا مدينة السلام، مدينة المنصور. وتشكل القنوات جزراً صغيرة حضرية يربطها جسر يفصل ممر المشاة عن القوارب الثقيلة التي تعبر المدينة. ويمكن تفسير الموقع الجغرافي الخاص بالمدينة من خلال إظهار أهمية وضعها المركزي بالنسبة إلى المنطقة الخلفية الغنية التي سمحت بانعكاس سريع للدخل العالي في المباني المدينية البارزة[٣٢].

(٣٠) G. Le Strange, *Baghdad during the Abasid Caliphate* (Oxford: Oxford University Press, 1924); J. Lasner, *The Topography of Baghdad in the Early Middle Ages* (Detroit: WSU Press, 1970), and R. Mccormick Adams, *Land Behind Baghdad* (Chicago, IL: Chicago University Press, 1965).

(٣١) G. Le Strange, *The Lands of the Eastern Caliphate*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1930).

(٣٢) من الصعب تقييم الإحصاء الدقيق لبغداد، فعدد الجوامع والحمامات موضع مبالغات وتناقضات =

ومن المحتمل أن تكون الفيضانات، واستحالة ضبط الإنتاج الزراعي، وتحرك طرق الإنتاج نحو المناطق الشمالية، هي في أصل نقل العاصمة إلى سامرّاء شمال بغداد، وهو ما قام به المعتصم عام ٨٣٦م. وقد عاصر هذا استثمار أموال إضافية في بناء قنوات واستصلاح أراض جديدة. وسببت فيضانات القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، وما صاحب ذلك من عدم صيانة القنوات، غصة حقيقية لبغداد، أدت إلى دمار حاق أحياء بأكملها، ومعلناً بدء التراجع المستمر للمدينة وإنتاجية الأراضي المحيطة بها.

وعلى ضفاف نهر دجلة، بعيداً من مدينة سامرّاء ومنطقة بغداد، يمكننا أن نجد أيضاً مدن ديار بكر (تركيا) والموصل وتكريت (العراق).

(ب) المستوطنات المنتشرة بانتظام حول السهل الخصيب: يشيع هنا وجود القرى الصغيرة والمنازل الفلاحية. وهي تأخذ شكلها مباشرة من نظام إدارة الحقل، ومن منطق خلق حالة مستقرة ودورة زراعية، تنتظم من خلال شبكة كثيفة من القنوات. تشكل هذه المستوطنات أساس الاقتصاد الذي استندت إليه المدن الرئيسية في الحضارة الإسلامية. وهي تتمركز مباشرة حول الأنظمة المدينية الكبرى، غير بعيدة من بعضها البعض. وهي تمتلك أبعاداً صغيرة أو بالغة الصغر وعليها تنظيم المنطقة الزراعية وإدارتها، وضمان الصيانة المستمرة والإنتاجية الدائمة لها.

في بعض أنواع التربة، حيث يؤدي وجود المخاطر المائية إلى تحويل المناطق الزراعية إلى مستنقعات، تكمن المشكلة الرئيسية في إزالة المياه الزائدة. ويؤدي هذا إلى تفتيت شديد للتربة نظراً إلى الاستخدام الكثيف لقنوات التجفيف. هذا المظهر الخاص الذي يشكل سطح المنطقة يحدد بقوة بنية التجمعات الاستيطانية، التي تميل نحو اتخاذ شكل مكاني منتظم تقريباً، يدعم تقدم قنوات التصريف.

يمثل وادي النيل[٣٣] واحة تمتد لمئات الكيلومترات. يبدأ «النيل الإسلامي» من أسوان. وفي اللوهان، تغذي سلسلة من الفروع القناة التي تروي كامل الواحة المنتشرة حول مدينة الفيّوم. ومع تقدم الوادي، تقوم شبكة واسعة من أقنية الفيضانات الكافية

= (٣٠٠٠٠٠ جامع و٦٠٠٠٠ حمّام في عصر الموفّق، و٢٧٠٠٠ في عصر المقتدر، و١٧٠٠٠ لمعزّ الدولة، و٥٠٠٠ لعدل الدولة، و٣٠٠٠ لبهاء الدولة). وفي العادة يخدم الحمّام ٢٠٠ منزل، وهو ما يعطي فكرة عن عدد المساكن والسكان.

(٣٣) W.Wellcocks, *Egyptian Irrigation* (London: Spon, 1889), and J. Losach, *Le Delta du Nil: Etude de geographie humaine* (Cairo: Societe de Geographie d'Egypte, 1935).

لتوزيع المياه في المنطقة، في حين تتسع الأراضي المروية في الدلتا، حيث المياه أقل كميةً وسرعةً وأكثر ميلاً إلى الركود، وتحددها قنوات عدة ومجار طبيعية للمياه. يعتمد بقاء الزراعة في المنطقة، وكذلك القرى الصغيرة، على الفيضان السنوي للنيل(٣٤)، وعلى وجود مناطق طمِّيَّة معينة. كانت الزراعة والمستوطنات السكنية في مصر القرون الوسطى هشة إلى أقصى حد. إذا زاد منسوب نهر النيل في فترة الفيضانات على عشرين ذراعاً تغدو المناطق الزراعية بالكامل عرضة للغرق بمياه الفيضان لمدة طويلة جداً، وعاجزة عن إنتاج أي محاصيل. وعلى النقيض من ذلك، عندما يكون منسوب مياه النيل أقل من ١٦ ذراعاً، لا تعود المساحات المغمورة تأخذ الكمية الكافية من المياه التي تتيح لها ضمان الإنتاج الزراعي اللازم لجميع السكان، ولا يعود أحد يشعر بالأمان ما دام منسوب مياه النيل دون الـ ١٦ ذراعاً. لذلك كانت أخبار منسوب النهر تظل سراً لا يشاع للعامة حتى لحظة وصول المنسوب إلى عتبة الأمان(٣٥).

تغمر مياه الفيضان المناطق الزراعية كافة أثناء فترة الفيضان، كما تغمر القرى، حتى ولو كانت تقع في أماكن مرتفعة أو على بعض الربوات الصخرية، يعزلها الفيضان ولا يعود الوصول إليها ممكناً إلا بواسطة القوارب أو المسارات السطحية للسدود، وعندما تتلقى التربة الماء الكافي يترك المسؤولون السدود مفتوحة في بعض الأجزاء حتى يدَعوا فرصة لفيضان المياه على الحقول الأخرى. وبعد أن تتراجع المياه تدريجاً، (بعد ٤٠ يوماً تقريباً) يمكن للمزارعين استئناف أنشطتهم بزراعة الحقول. ويقوم الفلاح بممارسة هذا النظام الزراعي دون إمدادات مياه أخرى، ويسمى هذا النظام «الحصاد الشتوي»(٣٦).

---

(٣٤) F. W. Robins, *The Story of Water Supply* (London: [n. pb.], 1946), et D. Bonneau, «Le Nil a l'epoque ptolemaique: Administration de l'eau au III siècle le avant notre ere,» dans: Metral et Sanlaville, ed., *L'Homme et l'eau en Méditerranée et au Proche Orient*, pp. 103-114.

(٣٥) أدخل الخليفة الفاطمي المعز ٣٦٢هـ/ ٩٧٣م هذا التقليد إلى مصر، حيث منع إذاعة منسوب ارتفاع مياه النيل إبّان الفيضانات السنوية، حتى لا يحدث بلبلة وأزمة مالية. كان موظفو قياس الارتفاع يعلنون عنه بالإشارات لا بالمعلومات الدقيقة، أما حين يصل الارتفاع إلى ١٦ ذراعاً (ويكون ذلك في شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس) فيمكن إذاعة الخبر، كما يفرض الحاكم الضريبة المناسبة (الخراج) على الأرض المروية. انظر: H. M. Rabie, *The Financial System of Egypt AH 364-741\AD 1169-1341* (London: Oxford University Press, 1972), p. 73, et D. Bonneau, «Le Nilometre: Aspect technique,» dans: Metral et Sanlaville, ed., Ibid., vol. 3, pp. 65-73.

(٣٦) يجري تمييز هذا النوع من المحصول من المحصول الصيفي، وهو يمارس في خلال شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس، مستخدماً نظاماً اصطناعياً من الريّ يقوم على استخدام دواليب الماء (المُسْتَقدَمة من التقليد الفارسي، وهي كالناعورة، مع فارق أنها تحرّك من خلال دوران الثيران). هذه التقنيات كانت مستخدمة في مصر قبل وصول العرب، ولا يزال بعضها إلى يومنا هذا. وكانت الدواليب الخشبية من أنواع عدّة أشهرها الساقية والنحلة منتشرة حتى القرن الرابع للهجرة/ العاشر الميلادي على طول نهر النيل تؤمّن الريّ للمزروعات كما مياه الشرب للبلدات والقرى.

تمثل منطقة الهلال الخصيب موضوعاً شيقاً آخر؛ حيث يحدّها نهرا دجلة والفرات. نشأ سهل الهلال الخصيب(٣٧) منذ حقبة حضارات الشرق الأوسط القديمة في بلاد الرافدين، وتطور حتى القرن الرابع الميلادي في شكل قرى زراعية مبنية من الطوب المصنوع من التربة الرسوبية حيث الغرين، ويعلو كلاً منها برج. تتكون منطقة العراق بكل تعقيداتها الحالية من مسطح سهلي يرويه نهران كبيران إلا أنهما يفتقران إلى انتظام نهر النيل(٣٨).

يتدفق نهر الفرات بمنسوب أعلى من دجلة، ومن ثم فإن شبكات القنوات الكثيفة جداً والمتوازية بعضها لبعض، التي تعترض النهر، تصرف المياه الزائدة فقط من مياه نهر الفرات إلى نهر دجلة، ويجري وفق العادة المحلية المتوارثة التحكم بكمية المياه الموزعة، وفترة الاستخدام بين مستخدمي الأراضي على جوانب القنوات، وكان على المسؤولين المعنيين التشديد على هذا القانون من خلال مراقبة وضبط مغالق المياه وبواباتها، نظراً إلى طبيعة هذه الشبكة من القنوات الكثيفة المقابلة لقناة النهروان(٣٩)، وهي القناة الصناعية الوحيدة التي تتدفق عبر الأحياء السكنية على نهر دجلة، وتنفصل عنه في الجزء الشمالي من بلدة سامرّاء(٤٠)، ثم تلتقي به ثانية بعد ١٧٠ كم إلى الجنوب من بغداد.

وفي أثناء الحقبة الإسلامية الأولى، تمت إعادة بناء القناطر؛ لذلك بلغت شبكة القنوات أعلى تطور لها، وانتشرت على جوانبها سلسلة لا تحصى من البلدات الصغيرة، التي بدأت في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، وقد مرت هذه القناة بتغيرات مختلفة حتى عام ٣٢٦هـ/ ٩٣٧م، حيث قطع محمد بن رائق القناة وفتحها على نهر

---

(٣٧) C. Cahen, «Le Service de l'irrigation en Iraq au debut du XIème siecle,» *BEO*, vol. 13 (1949-1951), pp. 118-119 et 130-131; M. R. Al-Feel, *The Historical Geography of Iraq between the Mongolian and Ottoman Conquestsm, 1258-1534* (Najaf: [n. pb.], 1965); E.Wirt, «Landschaft und Menesch in Binnendelta des unteren Tigris,» *MGG Hamburg*, vol. 52 (1955), pp. 7-70, et E. de Vaumas, «Le Controle et l'utilisation des eaux du Tigre et de l'Euphrate,» *Revue de Geographie Alpine*, vol. 46 (1958), pp. 235-331.

(٣٨) دفع عدم انتظام تدفّق المياه إلى استعمال أنواع مختلفة من دواليب المياه (دولاب، غرافة، شادوف) تتميّز بطرائق مختلفة في أخذ الماء وتوزيعه على الحقول، باعتبار الفصل وعدد الرجال والحيوانات الضرورية للعمل.

(٣٩) Ibn Serapion, «Description of Mesopotamia and Baghdad,» edited and translated by G. Le Strange, *JRAS*, vol. 19 (1895), pp. 267-270.

(٤٠) يمكن أن ننسب الترك المماثل لمدينة سامرّاء لهذا المزيج، القرب من قناة صناعية تأمين تدفّق مياه كافٍ للعاصمة في ظل نهر غير منتظم التدفق كدجلة. انظر: J. M. Rogers, «Samarra, A Study in Medieval Town Planning,» in: Hourani and S. M. Stern, eds., *The Islamic city*, pp. 138 and sqq.

لم يحدث الشيء نفسه لبغداد التي انتفعت بدجلة والفرات معاً، مع التعرّض لفيضاناتها والخراب الناتج عن ذلك.

دجلة في محاولة فاشلة لمنع زحف بَجْكم على بغداد. ومن هذه اللحظة جرى ترك هذه الأراضي، وحوّل جزء من أرض العراق المركزية إلى منطقة مستنقعات، تعرف باسم البطيحة، التي لم يعد ممكناً وضع نظام تصريف لها[٤١].

ب ـ أنظمة الأنهار الصغيرة

القرى التي تقع على طول المجاري المائية الصناعية في مسار متغير (الأنهار، الأودية، والأنهار المتقطعة) وتتحكم في وظيفة الماء من خلال إقامة القنوات وأنظمة الصرف (الفجارة والساقية والمُدي): في هذه الحالة لا تأخذ البنية المدينية شكلها من مجرى المياه مباشرة.

وفي حالات التقلبات الشديدة في المياه أو عدم توافرها لمدة طويلة، يتم ربط هذه الأنظمة النهرية ببنى من أجل الحصول على مياه الأمطار والمياه السطحية والحفاظ عليها (في داخل صهاريج وأحواض وأوعية). تتجه المناطق السكنية لهذا السبب إلى التجمع حول البنى المائية الأخيرة التي تفقد بصورة واضحة في المورفولوجيا الحضرية الاعتماد على المسارات المائية الأولى.

لذلك، يغذي المطر في العاصمة اليمنية صنعاء[٤٢]، التي تقع على مستوى أعلى من ٢٣٠٠ متر فوق سطح البحر، على هضبة من الأرض محاطة بالجبال، الوادي الذي يمد المنطقة والمزارع الخلفية النائية بها. وفي وادي ظهر يخرج النهر من قطع وشقوق في جوانب الصخور التي تسد السهل المنزرع المفصول عن المنازل المعزولة، بينما تستوطن المناطق السكنية بالقرب من الجبل، حول حوض كبير يقوم بتصريف المياه القادمة من الجبال نفسها.

لا يختلف هذا الوصف عما ورد في القرآن الكريم عن سد مأرب[٤٣] الذي يقع في اليمن على هضبة يبلغ ارتفاعها ١٢٠٠م في دلتا وادي الظنة العظيم، الذي جف من المياه حالياً.

---

(٤١) Le Strange, *The Lands of the Eastern Caliphate*, pp. 18, 36 and 57-61; M. Ionides, *The Regime of the Rivers Euferates and Tigris* (London: [n. pb.], 1937); R. Mc C. Adams, *Land behind Baghdad* (Chicago, IL: Chicago University Press, 1965), pp. 67, 76-79, 81, 86, 94-95 and 99-105, figs. 5, 6, 8, 9, 18, 19.

(٤٢) R. B. Serjeant and R. Lewcock, eds., *San'a: An Arabian Islamic City* (London: World of Islam Festival Pub. Co., 1983).

(٤٣) تجف مياه النهر في مساحة ضخمة تزيد على ١٠٠٠٠ كم٢، عند الهضاب الشمالية الشرقية لليمن، وتتّصف بوفرة الأمطار. وقد ألزم التوفير في الماء بناء سدّ غيّر منذ القرن الخامس قبل الميلاد وجه المنطقة كلياً جاعلاً إياها منطقة =

وربما نجد تشابهاً كبيراً في السلوك الحضري في منطقة مزارع القبائل، التي تقع في شمال غرب الجزائر حيث سلسلة جبال جرجرة التي تميز المنطقة، وتتحكم بوادي صومام الذي يصب في البحر المتوسط بالقرب من ميناء بجاية.

وفي عمق الصحراء في منطقة مزاب جنوب الجزائر تقع مدينة غرداية[٤٤]. يبلغ امتداد المنطقة نحو ٨٠٠٠ كم٢ على سهل صخري واسع وتنحدر تدريجاً من الغرب إلى الشرق وتقطعها أودية عميقة ومتعرجة يعود اسم شبكة مزاب إليها. داخل هذا الامتداد الواسع المأهول بقبائل من البدو، في قلب مزاب، خمس مدن متلاحمة [أو القصور الخمسة] (هي: العطف، بنورة، بني يزقن، مليكة، غرداية) أسسها الإباضيون في القرن الخامس (الحادي عشر الميلادي)، وهي تمتد على طول وادي مزاب بمسافة تبلغ ١٢ كم.

يتكيف كل شيء في هذه المنطقة على الاعتماد على موارد المياه السطحية. ولا تمتلك الطبقة الأرضية التحتية في الحقيقة القدرة على إعادة تخزين المياه الطبيعية. ويعتبر الوادي العنصر الوحيد القادر على إعادة ملء هذه الطبقات، من خلال طوفانه العنيف والنادر الذي ينحدر بشكل مناسب من خلال سدود وحواجز تعمل على خفض قوة النهر أثناء الفيضان، ومع نظام قوي من المزاليج التي تأخذ شكل وعاء مشطي معكوس يقوم بتوزيع المياه ويغذي العديد من قنوات التوزيع في الهواء الطلق التي تروي بشكل مباشر مزروعات النخيل. وبعد هذا المسار الطويل يترشح الماء من خلال الرمال ويعيد ملء الطبقة العميقة.

وقد كانت طبقات وادي مزاب ووادي النساء ووادي متليلي تفيض بالمياه من دون إعاقة لمسارات تبلغ ١٠٠ ـ ٢٠٠ كم قبل اختفائها في الصحراء. لكن السدود الحاجزة التي تم بناؤها من أجل ري مزروعات النخيل والتي تساعد على الرشح وتوفير الإمدادات الجوفية، أدت إلى ظهور أحجام كبيرة من المياه. وقد أدى ارتفاع مستوى طبقة المياه الجوفية إلى زيادة عمق الآبار ليراوح ما بين ٢٠ و٣٠م[٤٥].

= مرويّة وإلى انهياره حيث انتهت معه مملكة سبأ. انظر: A. P. Caussin de Perceval, *Essai sur l'Histoire des Arabes* (Paris: F. Didot, 1847-1848).

(٤٤) M. Mercier, *La Civilization urbaine au Mzab* (Algiers: [n. pb.], 1932); A. De Calassanti Motylinski, *Notes historiques sur le Mzab* (Algiers: [n. pb.], 1889); C. Donadieu [et al.], *Habiter le Deserto les mozabites* (Brussels: Mardaga, 1977); Kleinknetch, «Le Problem de l'eau au Mzab,» *Bolletino della Societa Geographica Italiana* (1958); Berrien, «A Gardaia, le miracle de l'eau,» *RCDC d'Afrique Francaise*, vol. 48, no. 12 (December 1938), pp. 311-316.

(٤٥) في البنتابوليس [القصور الخمسة] أيضاً، تحفظ التربة الكلسية الصخرية في أقصاها بعض الماء وعلى عمق =

كانت خربة المَفْجَر[٤٦] المعروفة باسم قصر هشام[٤٧] الاسم الحديث لما تبقى من قلعة أموية لم يكتمل بناؤها في وادي النويعمة في شمال جرش. تشتمل هذه البقايا على ثلاثة مبان منفصلة هي قصر ومسجد وحمام مرفق بحجرة. وعلى الجانب الشرقي لهذه المباني يوجد فناء كبير ذو أعمدة مع حمام سباحة مزخرف في منتصفه. وتوحي أساسات الجدران الموجودة في شمال الموقع بأن المباني كانت محاطة بأحد الحقول التي كانت تطوقها الجدران، بما في ذلك الحقول المنزرعة والمباني الموجودة في وسط الحقول وربما استراحة صيد. وقد ضمن نظام تجمعات الري، الذي تم تطويره منذ الحقبة الرومانية، وقام على ثلاثة مصادر مجاورة ـ هي السلطان وعين النويعمة وعين الديوك ـ إمدادَ المباني السكنية بالمياه، فضلاً عن تزويد الأراضي الزراعية أيضاً. ويشهد الاسم الجديد لهذا المكان، الذي يعني «مكان قدوم المياه من الأرض»، على وفرة المياه في هذه المنطقة. إننا لا نعرف الكثير عن هذا المكان، ولا عن المناطق السكنية الأخرى من هذا النوع، الذي يقع على الهضبة السورية والمعروف بـ «قلاع الصحراء»[٤٨].

يُنظر إلى هذه الأماكن التي ما زالت موجودة في قلب الصحراء حتى الآن على أنها كانت مقر إقامة الخلفاء الأمويين، إلى أن جاء سوفاجي[٤٩] وافترض أن هذه المباني، المتصلة بمزارع شاسعة مع قرى صغيرة ومحميات للصيد، كانت قرى حقيقية حضرية ومنازل مزارع تم بناؤها حول القلعة يرتادها الأمراء بعيداً من الحكم. وقد شيدت هذه الحصون في وسط الدولة الأموية على بعد مئات الكيلومترات من أقرب منطقة حدودية، لكنها كانت مناطق محصنة ضد الغزوات البيزنطية[٥٠].

= ٤٠٠ متر. يجري الوصول إلى هذه المياه بحفر آبار عميقة ولكن في الغرّارة وزلفانة تظهر المياه على السطح بضغط شديد ساعة بريّ مساحات كبيرة رغم أنها تتبخّر بسرعة في درجة حرارة تبلغ ٤٥ أحياناً.

(٤٦) D. C. Barmaki, *Guide to the Palace of Khirbat Al-mafgar* (Amman: Dept. of Antiquities, 1956).

(٤٧) كرّس هشام، الخليفة الأموي العاشر، السنوات الأخيرة من عهده الذي بلغ ١٥ عاماً للتطوير الزراعي والاقتصادي للأراضي من خلال إعمال ظاهرة كانت بدأت مع سابقيه. انظر: F. Gabrieli, *Il califfito di Hisham. Studi di storia omayyade*, Memories de la SA d'Alexanndrie, 7/1 (Alexandria: [n. pb.], 1935).

(٤٨) K. A. C. Creswell, *Early Muslim architecture, AD 622-750* (Oxford: [n. pb.], 1969), pp. 561-576.

(٤٩) J. Sauvaget, *Chateaux Umayyades de Syrie* (Paris: Geuthner, 1968); U. Monneret De Villard, *Introduzione allo studio dell'archeologia islamica: Le Origini e il periodo amayyade* (Venezia: [n. Pb.], 1966), and O. Grabar [et al.], *City in the Deserto Qasr al Hayr East*, 2 vols. (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1978).

(٥٠) S. Tateo, «The Landscape of the Limes Arabicus: from the Defensive Roman Castra to the Omayyadi palaces,» (Doctoral Thesis, Tutor A. Petruccioli, Politechnico of Bari, Faculty of architecture, Bari, 2004). =

وكان بناء هذه الحاميات المتعددة على الحدود مفيداً في حماية طرق التجارة، حيث كانت عبارة عن معاقل مكرَّسة لحماية الزراعة وغيرها من المصادر (الأودية) ضد غارات البدو. لذلك كان يتميز كل من قصر الحيرة الغربي، وقصر الحيرة الشرقي، وخربة المفجر، وماشاتا، وقصير عمرة، وغيرها من القصور المتعددة، بأسوارها المرتفعة[٥١].

وبالمثل كانت تتميز المناطق السكنية الواقعة في فاس[٥٢]، وهي مدينة أسسها إدريس في الطرف الشمالي الشرقي من سهل سايس في القرن الثامن الميلادي، تماماً حيث تجري مياه الطرف الغربي من المنطقة نزولاً في وادي سِبو، عابرةً وادي فاس. كانت هذه المنطقة الأساسية غنية بالمياه، إذ إلى جانب ذلك النهر (وادي فاس)، كان

= لدراسة وتحليل القصور الأموية يمكن العودة إلى: P. Canivet and J. P. Rey-Coquais, eds., *La Syrie de Byzance a l'Islam VII-VIII^ème siecles: Acts of the International Discourse* (Damascus: [n. pb.], 1992).

وبشكل خاص، انظر المقالات التالية: H. Kennedy, «The Impact of Muslim Rule on the Pattern of Rural Settlement,» pp. 281-290, and I. Shahid, «Ghassanid and Umayyad Structures: A Case of Byzance apres Byzance,» pp. 291-298.

يشير هـ. كينيدي إلى اهتمام عميق من الأسرة الملكية بفنّ العمارة عبر إيجاد أرض شاسعة قرب المناطق التي كانت مبنيّة أيام البيزنطيين بهدف تجنّب التناقض مع السكان المحليين. كان لكلّ المواقع مصادر مياه كسدود وقنوات. وقد بينت تنقيبات شلومبرغر على وجه الخصوص في قصر الحيرة الغربي أنه يتعامل مع آثار أموية وليست رومانية. هناك سؤال مركزي هو سبب هذا التركيز في الاستثمار في مناطق كتلك، حيث الأمطار قليلة ولا يعتمد عليها. الأجوبة متعدّدة، من موضوع الصيد، إلى الرغبة في العيش على حافة البادية، وسكانها البدو. كما يلحظ كينيدي الوجه المالي المتمثّل بتنشيط الأسواق المحلية. ويكشف شاهد عن دور الغساسنة العرب المسيحيين في تسهيل احتلال العرب لسورية وشرق الأردن. انظر: G. R. D. King and A. Cameron, eds., *The Byzantine and Early Islamic Near East: II. Land use and Settlement Patterns* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994).

وبخاصة الفقرات التالية: في مواجه السؤال الدقيق حول المصطلحات والفارق بين مصر، قصر، مدينة، يشير إلى أن مفردة قصر لا تعني فقط القصر أو الحصن، وإنما أيضاً المسكن الزراعي. ويشير ماك آدامز إينز في «المستوطنات وأنماط الاستيطان في شمال ووسط الأردن في سنوات ٤٩ ـ ٩٣ هجري» إلى استمرار طرائق الحياة الرومانية مع المسلمين الأوائل وبطرائق عدّة وفي مجالات عدّة.

انظر فصل «القصور الأموية» في: G. Bisheh [et al.], eds., *Gli Omayyadi: The Rize of the Islamic Arts* (Milano: Electa, 2000).

(٥١) يبلغ طول سور قصر الحيرة الشرقي ٧ كيلومترات وعرضه ١,٥ كيلومتر، من الجدران الصخرية، وارتفاعه ١,٥ متر، فيما ارتفاع سور ثانٍ محيط يبلغ مترين وهو من الطوب المحمّى. ووسط هذه الأسوار غير المنتظمة يجري «وادٍ» يغذي يساراً ويميناً بضع قنوات.

(٥٢) S. Bianca, «Fes: The City of Water, Gardens and Fountains,» in: «Water and Architecture,» *Environmental Design: Journal of the Islamic Environmental Design Research Center*, vol. 2 (1985), pp. 58-63; Titus Burckhardt, *«Fez» in the Islamic City* (New York: UNESCO, 1980); *Schema Directeur de la ville des Fes* (New York: UNESCO, 1980); S. Bianca» *Fez-Toward the Rehabilitation of a Great City, Seminar 2: Aga Khan Award for Architecture* (Istanbul: [n. pb.], 1978), and *Stadtebau in Islamischen Landern*, ETH/ORL Institute (Ziurich: [n. pb.], 1980).

هناك عدد من المصادر المائية الأخرى - قدرها ليون الأفريقي بـ ٦٠٠ - التي يتم توزيع المياه منها لعدة أغراض، بما في ذلك جرّها إلى البيوت وأماكن العبادة والمدارس والنُزُل(٥٣). وقد ضمن وجود هذا النهر توافر كمية إضافية من المياه التي استخدمت لتشغيل الطواحين وللتخلص من النفايات ومن أجل ملء فساقي الشرب والأحواض وري الحدائق أيضاً. ذلك الوقت، تم تنفيذ بعض الأعمال المهمة، لكننا لا نعرف بصورة دقيقة أشكال توزيعها داخل المناطق الحضرية(٥٤).

وتفيد المعلومات الرئيسية المتوافرة بأن المدينة كانت تحتوي على شبكة طويلة من القنوات منذ فترة طويلة، بعضها سطحي وبعضها في باطن الأرض، يصب من القنوات الرئيسية عبر أنابيب من الفخار لإحضار المياه إلى جميع المنازل، ومن هناك إلى المجاري التي تعبر الأحياء المختلفة(٥٥). يرجع أصل شبكة البنية المائية هذه إلى القرن الحادي عشر تقريباً، وقد وصلت إلى أقصى تطور لها خلال العصر المريني في القرن السادس عشر.

وفي بعض المناطق غير المحظوظة بموارد المياه، كما في غوطة ليبيا السابقة، أو أودية جبال الأطلس المغربية(٥٦)، سمحت مصادر المياه القليلة بقيام مشهد يتميز بعدة واحات ذات أبعاد صغيرة. من بين هذه المناطق تبدو حالة منطقة غوطة دمشق لافتة(٥٧). فقد قامت مدينة دمشق حيث وجد نهر بَرَدى، وهو النهر الوحيد الذي يتدفق بالمياه بصورة دائمة في المنطقة، والذي ينبع من هضبة عابراً عدة جبال قبل أن ينتهي في الصحراء. والفضل لنظام الري الجيد، حيث تعلم الناس كيفية استخدام هذه المياه؛ فتمكنوا من استصلاح جزء من الصحراء، وهو ما جعل دمشق أحد أكبر المناطق الزراعية في منطقة آسيا بأكملها، وتعتبرها الأدبيات الإسلامية إحدى الجنان الثلاث على الأرض (مع سمرقند والأُبُلَّة)(٥٨).

---

(٥٣) Leo Africanus (16th Century AD), *Description de l'Afrique*, translated by A. Epaulard, 2 vols. (Paris: Adrien-Maisonneuve, 1956), vol. 1, pp. 179-241.

(٥٤) R. Le Tourneau, *Fes avant le protectorat* (Casablanca: [n. pb.], 1949), pp. 232-239.

(٥٥) MUHTE, *Schema Directeur d'urbanisme à Fes*, Annex 13: Notes sur les Fontaines de Fes (Fez: [n. pb.], 1977), and W. Betch, «The Fountains of Fes,» AARP (December 1977), pp. 33-41.

(٥٦) J. Celerier, «Le Payasage Rural au Maroc,» *Hesperis* (1943), pp. 129-142.

(٥٧) R.Tresse, *L'Irrigation dans la ghuta de Damas*, Revue des Etudes Islamiques; 3 (Paris: Geuthner, 1929), pp. 459-476.

(٥٨) R. Thoumin, «Notessur l'amenagementet la distribution des eaux a Damas et dans Ghuta,» *BEO*, no. 4 (1934), pp. 1-26.

تمكنت دمشق بفضل موقعها بين الصحراء والجبال وخصوبة تربتها وغزارة مياهها، من جذب الكثير من السكان وهو ما جعلها عاصمة كبرى. تحيط غوطة دمشق بالعاصمة الأموية خارج أحراج الربوة، وقد غدت مثمرة بفعل شبكة مياه قوية أمكن من خلالها حفر آبار بارتفعات مختلفة في موازاة مسار النهر. وعلى طول هذه القنوات التي تضخ خارج الربوة، تتدفق المياه بفعل الجاذبية فلا تحتاج إلى قنوات أو سدود للتحكم فيها. ومن بين عدد من القنوات المختلفة، لا يعبر مدينة دمشق سوى اثنتين منها (قنوات وبانياس) بينما تتدفق القناة الثالثة (الثورة) نحو الأحياء الخارجية. تتميز دمشق بوجود نظام شبكات من الطرق المستقيمة والتقاطعات المستطيلة الشكل. ويلي نظام قنوات الري، نظام مياه الشرب لتزويد المناطق الحضرية بالمياه وتزويد المنازل الخاصة والمباني العامة بالفساقي والسبل، منتفعة من نظام شبكة المياه، كمخطط جيد مصمم للنظام المديني.

وفي واحة أصفهان، في العراق الحديث، يعتبر المصدر الرئيسي للمياه هو نهر زايِنْدِه رود. باستثناء مناطق فِرَيْدن وتشهار محل الجبلية، تتم عملية الري بأكملها من خلال مياه النهر عبر القنوات والآبار. ويستقبل نهر زايِنْدِه رود، الذي ينبع من المنحدر الشرقي لإقليم زرد كوه، الكثيرَ من الروافد المختلفة التي تأتي من مرتفعات فِرَيْدن وتشهار محل ويتدفق نحو الجنوب الشرقي عبر مدينة أصفهان، وأخيراً يتجه نحو بحيرة غاوخوني في الجزء الشرقي من المدينة. وبين لنجان، حيث يدخل نهر زايِنْدِه رود سهل أصفهان وبحيرة غاوخوني؛ تروي مياهه مناطق لنجان وماربن جي وكرارِج وبراءان ورودشت(٥٩)، وذلك بفضل استخدام ١٠٥ أقنية معروفة محلياً باسم مُدي. ويرجع ابن رستة أول تنظيم لشبكات المياه إلى أردشير بابك(٦٠)، بينما ترجع التقسيمات الحديثة إلى شاه عباس(٦١). ويقطع النهر بين لنجان وغاوخوني نحو ١٢ جسراً دائماً واثنان مؤقتان(٦٢).

---

(٥٩) كان يوجد في إقليم أصفهان شبكة من المستوطنات، كان أهمها في عهد المغول ثلاث: أصفهان، فيروزان، وفارفاآن. وكانت تتألف من ٨ مقاطعات و ٤٠٠ قرية زراعية محاطة بأراض مرويّة غنيّة. انظر: G. Le Strange, *The lands of the Eastern Caliphate* (London: [n. pb.], 1919), pp. 40-51.

(٦٠) أحمد بن عمر بن رستة، كتاب الأعلاق النفيسة (ليدن: مطبعة بريل، ١٨٩١).

(٦١) لم يكتمل مشروع شاه عبّاس من أجل أصفهان كلية، وذلك كما وَرَدَ من خلال ما ذكره الرحالة الإيطالي بيترو ديللا فالي، حيث أراد الملك تشكيل صورة المدينة كـ «تشهار باغ»، عظيمة التي محاورها الرأسية كانت على هيئة طريق على شكل فروع شجرة ضخمة، أما المحاور الأفقية فقد شكّلها نهر زايِنْدِه رود. انظر: Zayanda Rud and A. Petruccioli, *Dar Al Islam Architectures of the Islamic Lands* (Rome: Carucci, 1985), p. 164.

(٦٢) H. Goblot, «Dans l'ancien Iran: Les techniques de l'eau et la grande Histoire,» *Annal* =

بعد هذه الجسور المتقدمة الموجودة في ورزنه، يوجد ثلاثة سدود يتم استخدامها لرفع المياه من أجل ري المناطق المحيطة. وخلال الحقبة الصفوية، تم تطوير المُدي حتى أصبحت شبكة دخلت، عبر استغلالها انحدار التربة، مدينةَ أصفهان مصممةً البنيةَ فيها. وعلى طول هذه الشبكة تم بناء الأكشاك والفيلات وبدأت القنوات في تأدية وظيفتها كمسارات للمياه مع وجود الجسور وجسور المشاة لتجاوز هذه المسارات.

دخلت المياه كل البيوت في هذا الوقت. ودفعت هذه التطورات الممتازة شاردان[٦٣]، الذي كان في زيارة إلى بلاد فارس في الفترة ما بين ١٦٦٤ و١٦٧٧ إلى التحدث عن أصفهان واصفاً إياها «بأحد أجمل المدن في الشرق بأسره». انعكس تطوير شبكات المياه في كل أنحاء وادي أصفهان في ظل الحكم الصفوي من خلال مشروعات المياه الطموحة التي تم تنفيذها في فترة ما قبل عهد الصناعة: أدى بناء نفق كوه رانغ، عبر حرف مسار نهر قارون[٦٤]، إلى زيادة تدفق مياه نهر زايِنْدِه رود بصورة كبيرة.

ج ـ أنظمة القنوات المائية وبناها

المستوطنات التي تأخذ شكلها من المناطق الزراعية وأنظمة الري في الأرياف

تبدو هذه الحالة شبيهة ظاهرياً فقط بما تم تحليله من الأحواض الكبرى الجيدة الري، إلا أن الفرق الجوهري يكمن في مصدر المياه، فمن حيث الأبعاد وإمدادات

= *Economies Societes Civilisations*, vol. 18, no. 3 (1963), pp. 499-520; J. C. Cardonnier, «Les Tendanc nouvelle de l'agricolture irriguée dans l'oasis de Isfahan,» *Revue Géographique de l'Este* (1964), pp. 387-392; B. Spooner, «City and River in Iran: Urbanization and Irrigation of the Iranian Plateau,» *Iranian Studies*, vol. 7 (1974), pp. 681-714, and A. K. S. Lambton, «The Regulation of the Waters of the Zayande Rud,» *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, vol. 9 (1938), pp. 663-673.

(٦٣) Chardin, *Voyages*, edited by Langles (Paris: [n. pb.], 1811), vol. 8, p. 134.

(٦٤) كان الشاه طهماسب (٩٣٠ ـ ٩٨٤هـ/ ١٥٢٤ ـ ١٥٧٦م) أول من حاول تحويل مياه نهر قارون إلى نهر زايِنْدِه رود عبر ربطهما بنفق تحت قمة الجبل الذي يفصلهما. وقد تم صرف النظر عن هذا العمل، لكن شاه عباس (٩٩٦ ـ ١٠٣٨/ ١٥٨٧ ـ ١٦٢٩) قام بتحليل المشروع مرّة ثانية، وأقلع عن فكرة النفق كذلك، إذ على الرغم من توظيف ١٠٠٠٠٠ رجل لهذا المشروع فقد فشلت هذه المهمة. ثم قام شاه عباس الثاني (١٠٥٢ ـ ١٠٧٧هـ/ ١٦٤٢ ـ ١٦٦٧م) بمحاولة أخرى، حيث وضع ثقته في أحد المهندسين الفرنسيين يدعى جينيست، فبنى سدّاً على نهر قارون يبلغ طوله ٩١م وارتفاعه ٣٢م لتحويل مياه النهر عبر قناة. وقد افترض سميث أن جينيست كان يفكر في ما هو أبعد من مجرّد تحويل النهر، إذ كان يأمل في تقليل مقدار الحفر في الجبال عبر رفع منسوب النهر. وقد صرف النظر عن هذا المشروع بعد حفر أول ٣٠ متراً من القناة التي كانت ستربط النهرين. بينما ظهرت الفكرة مرّة ثانية خلال حكم رضا شاه بهلوي الذي أكمل حفر القناة، المعروفة بنفق كوه رانغ عام ١٩٥٣، الأمر الذي أتاح زيادة تدفّق المياه الواردة من نهر زايِنْدِه رود في زراعة المزيد من الأراضي في المناطق التي يتدفّق فيها النهر.

المياه يمكن مقارنتها بالأنهار الحقيقية، ومن حيث الانتظام وعمق خططها يمكن أن تمثل محوراً يستدعي وجود مساحات مفيدة للإنسان، من المدينة والريف والعلامات المعمارية وكذلك المناظر الطبيعية. تعتمد المستوطنات في هذه الحالات على تنظيم التربة والعمل وفق نظام نموذجي وتتمتع بانتظام نوعي متعامد.

في الهند، بدأ بناء القنوات الصناعية الكبرى إبان عهد مملكة السلطان علاء الدين الخلجي (٦٩٥ ـ ٧١٥/ ١٢٩٦ ـ ١٣١٥) قرب نهاية القرن الثامن الهجري/ الثالث عشر الميلادي، وكان ذلك يهدف إلى التحكم في النهر لأغراض مائية، فصُممت هذه القنوات بصورة رائعة، وشيدت لتحقيق تطور زراعي[٦٥].

يرجع فضل بناء عدد معين من القنوات في المنطقة الواقعة بين سوتلج ودلهي إلى فيروز شاه. وقد جذب الانتباه إليها أولاً الطريق الواسع إلى هاريانا الذي كان كبيراً لكن جافاً؛ حيث لم يكن هناك سوى موسم حصاد واحد كل عام؛ في فصل الأمطار. وفي عام ٧٥٥هـ/ ١٣٥٤م أسس مدينة هيسار فيروزا (هيسار الحديثة) ومن ثم بنى نظاماً يتكون من قناتين تغذيهما أنهار سوتلج وجَمُنا[٦٦] وتمر القناتان عبر مدينة كارنال، متوازيتين حتى مدينة هيسار فيروزا حيث تتدفق مياه القناتين خلال قناة وحيدة في الخندق المحيط بالمدينة. وخارج هاتين القناتين نجد دائماً ذكراً لقنوات أخرى، تنحرف عن مجرى نهر سوتلج، التي وصلت مياهها إلى مدينة جهاجار، (تقع في مقاطعة روتا)، فتعمل على ري منطقة واسعة جافة تبلغ مساحتها ٩٦ ميلاً مربعاً.

لكن قناة جَمُنا تبقى الأكثر أهمية، وهي تتصل بعاصمة فيروز أباد، وتنحرف من خلفها مياه قناة ساليما التي حفرت في تلال السّواليك والسّرسولي، وقد انحرفت حتى تسمح لمياهها بالتدفق إلى مدينة شاه أباد. وإبان القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي وفي عهد شاه جَهان بنيت وحفرت قنوات جديدة في الأراضي الجديدة، كما زاد شاه جَهان من طول قناة جَمُنا بمنطقة فيروز شاه، حتى أوصل مياهها إلى شاه جهان أباد (دلهي) على بعد طريق يمتد لـ ١٣٠ كم، فأدخلت كشريان مياه مركزي للعاصمة الجديدة.

---

(٦٥) Iqtidar Alam Khan, «Guru Ka Tal a Pre-Modern Water-Work,» in: «Technology from Tradition to Innovation,» *Environmental Design: Journal of the Islamic Environmental Design Research Center*, vols. 1-2 (1988), pp. 64-67.

(٦٦) تتدفّق القناة التي يغذّيها نهر سوتلج عبر مدينتي روبار وسرهند، وتعبر القناة التي يغذّيها نهر جَمُنا قرب مدينة هيسار فيروزا.

أما في المغرب، في حوض مراكش(٦٧)، فقد أضاف الموحدون في أعقاب دولة المرابطين شبكة قنوات مغطاة (خطّارة) إضافة إلى نظام آخر من القنوات المكشوفة، تسمى سواقٍ، تقوم بتصريف المياه من جبال الأطلس إلى المدينة لعدة كيلومترات. لذلك تقوم قناة تاسولتات الملكية بتمرير المياه لمسافة ٣٠ كم من منطقة أغمات إلى مراكش، ولمسافة ٩٠ كم إلى اليعقوبية، وتقوم بري سهل اليعقوبية. يرتبط نظام السواقي عموماً ببعض الأحواض المفيدة إما كأماكن لتجميع المياه أو لضبط أنظمة الري. كما استُخدم النظام نفسه في بناء مدينتي الرباط ومكناس، مع توسع ممتلكات الموحدين نحو الجزيرة الأيبيرية؛ وجرى ذلك أيضاً في جبل طارق وإشبيلية(٦٨). ومن نظام السواقي تشتق منظومة المنطقة للقطاعات، التي اتبعت تراتبياً تدفق المياه. وكان تخطيط الشبكة يتقاطع مع السهل في مواطن كثيرة، حيث تتوافق كل تفريعة مع المساحة الحيوية لقرية معينة، وتنظّم الأفرع التالية من هذا الهيكل الشبكي الذي يصل إلى خارج القرية في تشكيلات المناطق الواقعة في نطاق الري المستديم، والمناطق الواقعة في نطاق الري بالينابيع، والمناطق الشتوية (حيث زراعات الحبوب) وفي النهاية الربوع التي لا تروى (لرعي الماشية).

تنتمي مكناس إلى المنطقة نفسها، وهي ترتفع على سفح جبل إلى الخلف على هيئة معول محفور من وادي بوفكران. يبدأ نظام الري المعقد لهذه المدينة من سد نهر بوفكران، وتتجه المياه مباشرة من خلال القنوات المكشوفة، فيتم تخصيص جزء منه لري حدائق الزيتون التي تقع على الطريق؛ وما إن تدخل شبكة القنوات المنطقة الحضرية، حتى تنقسم إلى فرعين يسيران بمحاذاة محيط سور المدينة. يسير الفرع الغربي منها عبر تفريعات مختلفة، ويخدم قصر الدار البيضاء، والملّاح، وينتهي عند مطلع منطقة سيدي سعيد؛ كما ينقسم هذا الفرع ليحمل المياه الاحتياطية ثانية إلى المدينة، وإلى حوض صهريج الصواني الكبير، ويمد الحدائق والقصور الملكية بالمياه. ويمد هذا الفرع القنوات الأربع الكبرى من المدينة الواقعة خلف المنطقة الملكية. يحمل كل من هذه القنوات الماء إلى الحوض الأسطواني المسمى المَعادي، حيث تنطلق منه شبكات القنوات الخاصة بالربوع المختلفة، وهناك أيضاً معادٍ أخرى على طول طريقها تتمتع

---

(٦٧) P. Pascon, *Le Haouz de Marrakech*, 2 vols. (Rabat: [n. pb.], 1983); L. Voinot, «Les Zaouia de Marrakech et de la region voisine,» *Revue de Géographie Marocaine*, vol. 1 (1937), pp. 5-53, and J. M. Poupart, «Les Problèmes de l'eau a Marrakech,» *Les Cahiers de Outre-Mer*, vol. 11 (1949).

(٦٨) P. Pascon, *Le Haouz de Marrakech*, 2 vols. (Rabat: [n. pb.], 1983), L. Voinot, «Les Zaouia de Marrakech et de la region voisine,» *Revue de géographie Marocaine*, vol. 1 (1937), pp. 5-53, and J. M. Poupart, «Les Problèmes de l'eau a Marrakech,» *Les Cahiers de Outre-Mer*, vol. 11 (1949).

بخاصية تقسيم القنوات الفرعية (القادوس)، وبهذه الطريقة يمثل نظام توزيع المياه شبكة تضم شبكات داخلية متلاحمة جداً تغطي المدينة بأكملها(٦٩).

د ـ القناطر والسدود

تدخل الإنشاءات والعناصر المعمارية الآتية من المساحات الريفية ضمن المنطقة الحضرية، وتحدد في مناطقها المتاخمة بعض محاور التنمية(٧٠)

هذا هو الحال مع بعض الإنشاءات كالقناطر، وجسور القناطر، والسدود، والعوائق. تفرض هذه الإنشاءات بنتيجة مقاييسها الكبيرة مقارنةً مباشرة بالنسيج المديني، فتصبح محوراً هيكلياً ومركزياً بالنسبة إلى المناطق السكنية، أو تصبح في بعض الحالات أسواراً حقيقية يبلغ ارتفاعها عشرة أمتار تقسم المساحة الريفية إلى اثنتين.

وفي موضوع متصل، يمكن أن نتذكر ثراء الحضارات الكبيرة في مرتفعات اليمن قبل الإسلام(٧١)، حيث وصلت تلك الحضارات إلى مستوى كبير من الرخاء بفضل ازدهار الزراعة التي قامت على تقنيات مائية معقدة، يشهد عليها سد مأرب العظيم الذي كان يبلغ ارتفاعه ٣٥٠م، وقد أدى انهيار هذا السد في القرن السادس للميلاد إلى أفول المناطق الجنوبية من شبه الجزيرة العربية(٧٢).

بعد الاحتلال العثماني لإسطنبول، طوّر العثمانيون نظاماً خاصاً بتقريب المياه من المحاور الرئيسية(٧٣)، ثم امتد هذا النظام في ما بعد إلى المدن الأخرى في المنطقة،

---

(٦٩) A. Petruccioli, *Dar Al Islam: Architectures of the Islamic Lands* (Rome: Carucci, 1985), pp. 122-123, et M. Bonjan, «L'Hygiene d'une ville marocaine au XVIIème siècle (Meknés),» *BHM*, vol. 1, no. 3 (1931), pp. 5-17.

(٧٠) K. A. C. Creswell, A *Short Account of Early Muslim Architecture* (Oxford: Oxford University Press, 1958), p. 119, and Sayyid Hussain Nasr, *Islamic Science* (London: World of Islam Festival Trust, 1976), pp. 213-215.

(٧١) في فترة التوسّع الكبرى، وبفضل الموقع المتميّز على طريق التوابل، ضمّت اليمن داخل حدودها إثيوبيا وعمان وأجزاء من شمال المدينة، وقد ظهرت فترات مختلفة للإسلام من هذه الأراضي.

(٧٢) P. Costa and E. Vicario, *Yemen paese di costruttori* (Milano: Electa, 1977); B. Doe, *Southern Arabia* (London: Thames and Hudson, 1971), and X. de Planhol, *Les Fondements geographiques de l'histoire de l'Islam* (Paris: Flammarion, 1968), p. 52.

(٧٣) S. N. Nirven, *Istanbul Sulari* [Waters of Istanbul] (Istanbul: [n. pb.], 1946); O. Onur, *Edime su kultaru* [Edirne Water Culture] (Istanbul: [n. pb.], 1985); O. Ozis, «The Ancient Dams of Istanbul,» *Water Power and Oam Construction*, vol. 29, no. 7 (July 1977), pp. 49-51, and vol. 29, no. 8 (August 1977), pp. 44-74; U. Ozis: «The Ancient Istanbul Aams within the Perspective of Dam Technology History,» *International Congress on the History of Turkish-Islamic Science and Technology*, vol. 3 (1981), pp. 19-30; «Istanbul'un tarihi su getirme sistemleri [Historical Water Supply Systems of Istanbul],» in: *çevre* =

وبخاصةٍ القدس ومكة[٧٤]. وفي إسطنبول، كان نظام تقريب المياه من المحاور الرئيسية يتكوّن من جمع المياه في خزانات أو في وحدات تجميع؛ حيث تأتي المياه من منطقتين هضبيتين من ضواحي المدينة (من وادي خالكالي، وغابة بلغراد)، فتأتي هذه المياه عبر طبقة تحتية من الأرض وعبر قنوات واسعة في الأجزاء المرتفعة من المدينة، كما تم بناء بعض الأبراج الرافعة لترفع المياه وتوزعها عبر مسالك ومقاسم نحو الأجزاء المختلفة من المدينة، وقد تم تمويل بناء المنشآت المائية وصيانتها وتنظيمها من خلال الأوقاف، التي يقدمها شخص ما إلى السلطان.

كانت الخزانات والقناطر الرئيسية توصل المياه إلى المباني المجاورة للمساجد الكبيرة، ممثّلة النواة التي تأسست حولها المدن العثمانية. أنشئت هذه الأنظمة المائية المعقدة من خلال جهود اثنين من السلاطين هما محمد الثاني وسليمان الأول؛ ففي شتاء عام ٨٦١هـ/ ١٤٥٦م، أمر محمد الثاني بجلب المياه الغزيرة من الريف إلى المدينة عبر القناطر[٧٥]؛ وقد كشف السلطان محمد عن الإنشاءات البيزنطية والسدود والجسور التي انهارت خلال القرون الأخيرة للحكم البيزنطي، وأعاد استخدامها لإنشاء أول نظام مائي عثماني، كما أقام السلطان الفساقي الأربعين كرك تشاشمة التي تتلقى المياه من قنطرة المياه القريبة بفالنتي. وقد دفع تزايد أعداد السكان القادمين إلى المدينة من أماكن نائية، أولاً تحت حكم بايزيد الثاني ثم تحت حكمِ سليمان الأول، ومع بناء إنشاءات جديدة، إلى ضرورة البحث عن مصادر للمياه، فضلاً عن بناء المساجد المهمة.

وخلال فترة ولاية عثمان الأول، تم تنفيذ ثاني أعظم مشروع مائي عثماني، يعتمد على جمع المياه من وادي كاغد خانة، الذي استُخدم أيضاً لتوفير المياه إلى بيزنطة حتى عام ١٢٠٤[٧٦]، ومن الممكن في هذه النقطة أن يكون العثمانيون قد أخذوا

'83; *II. Ulusal çevre Muhendisligi Sempozyumu* (Izmir: Dokuz Eylul Universitesi, 1983), pp. CS-25, n. 32; *Su muhendisligi tarihi açisindan Anadolu'daki eski su yapilari* [Ancient Water Works in Anatolia with Regard to Hydraulic Engineering History],» Muhendislik-Mimarlik Fakultesi (Izmir, Dokuz Eylul Universitesi) (1984), pp. 73-149, and N. Yungul, *Taksim suyu tesis/eri* [Teksim Water Works],» *Istanbul Belediyesi Sular Idaresi*, no. 3 (1957), p. 72. =

(٧٤) X. De Planhol: *De la Plaine pamphylienne aux lacs pisidiens* (Paris: [n. Pb.], 1958), pp. 157-158 ana 323-328, *Les Fondements geographiques de l'histoire de l'Islam*; Unal Ozis, «The Water Conveyance System of Edirne,» *Environmental Design: Journal of the Islamic Environmental Design Research Center*, vols. 1-2 (1988), p. 68-73.

(٧٥) Kritovoulos, *History of Mehmed the Conqueror*, translated by Riggs (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1954), p. 105.

(٧٦) بيّن كل من دلمان وويتك أن القناطر الرئيسية (*su-Kemeris*) لهذه الأراضي قام بها المهندس المعماري سِنان الذي قام ببنائها للمرة الأولى عام ٩٦١/ ١٥٥٤، وللمرة الثانية عام ٩٧١/ ١٥٦٤، وبعد ذلك أدت الأمطار الغزيرة =

بعض التقنيات الخاصة بأنظمة المياه من الحكم البيزنطي الروماني، وأضافوها إلى عاداتهم الخاصة، وهو ما أدى إلى خلق هيكلٍ معقد من أنظمة المياه بهدف توفيرها إلى عاصمتهم الكبيرة. وقد مدَّت أنظمة المياه نفسها التي تم تنفيذها في ظل حكم السلطان سليمان المدينة ومساجدها العظيمة، بكميات كبيرة من المياه، وتم توزيعها على عددٍ كبير من الفساقي. أما الماء الذي لم يكن يذهب مباشرةً إلى هذه الفساقي فكان يُخصص لقصور السلطان وحدائقه، ولكبار سكان المدينة، وللحمامات العامة أيضاً. وقد توسع السلاطين الذين أتوا بعد ذلك في هذا النظام، مع العناية الخاصة بالمساجد الجديدة، حيث أنشئت أحواض ومجارٍ مائية جديدة، وتم تمديد الأنظمة التي كانت موجودة قبل ذلك إلى منطقتين رئيستين هما كاغد خانة وهالكالي[77] (انظر الرسم الرقم (٢٩ ـ ٤)).

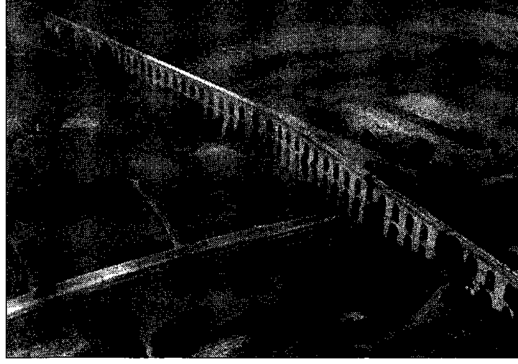
وفي الهضبة السورية، ووسط القلاع الأموية، يبدو رائعاً قصر الحيرة الغربي، الذي يبعد ٦٠ كم في الجنوب الغربي من تدمر في الطريق إلى دمشق؛ حيث يحتوي الجزء الضيق من الحصن الصغير على قصر سكني، وحمّام، وخان، وبستان كبير، ومنطقة شاسعة من الأراضي المزروعة التي يتم ريّها من خلال مجموعة من القنوات والبرك المتصلة بالسد الروماني في خربقة، والذي يبلغ طوله ٣٦٥م وعرضه ٢٠م. وقد بنى الرومان سد خربقة في القرن الأول الميلادي، وهو ما أدى إلى ظهور عدد من الواحات الغنية. يقع هذا المعْلم الروماني على بعد ١٦ كم جنوب منحنيات جبل الرواق، ويكوِّن بحيرة يبلغ طولها ١٥٥٠م وعرضها ٨٠٠م، وتتغذى من المياه القادمة من الجبال القريبة. ومن خلال ثلاثة مداخل، تتدفق المياه في نظام من القنوات، فوق جميع الأنظمة التي تقع تحت الأرض، تصل إلى المنطقة المزروعة التي أنشئت بركة فيها يبلغ طولها ٦٠م وعمقها ٣,٦٥م على بعد ٦٠٠م غرب القصر، ومحاطة بسياج كبير. علاوة على ذلك، يوجد سد ثانٍ يحفظ المياه التي تصل إلى البستان ويغذي نظام الري، ينتظم عبر مجموعة من المصاريع والموزعات[78].

= إلى تدميرها. انظر: P. Wittek and K. O. Dalman, *Der Valens-Aquadukt in Konstantinopel* (Bamberg: [n pb.], 1933), and K. Çeçen, *Sinan's Water Supply Systems in Istanbul* (Istanbul: Istanbul Technical University, 1992).

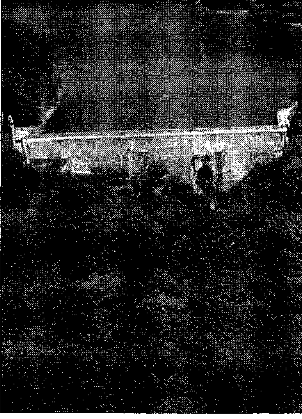
(٧٧) خوفاً من نقص المياه الخاصة بالمساجد الفخمة، والقصور، والفساقي العامة في فترة زمنية قصيرة، صدر أمر يلزم مَن يبني دار صدقة جديدة، مثل مسجد أو حمام أو فسقية، أن يجد مصدراً للمياه خارج المدينة، وكان يتمّ جلب هذه المياه إلى المدينة من خلال وسيلة تسمى كتمة، أو يتمّ إضافتها إلى خزانات المياه الرئيسية.

(٧٨) M. D. Schlumberger, «Les Fouilles de Qasr el-Heir el-Gharbi, 1936-1938: Rapport Preliminaire,» *Syria*, vol. 20, nos. 3-4 (1939), pp. 195-238 and 324-373; M. D. Schlumberger, «Deux Fresques omeyyades,» *Syria*, vol. 25 (1946), pp. 86-102, and H. Stern, «Note sur l'architecture des chateaux omeyyades,» *Ars Islamica*, nos. 11-12 (1946), pp. 72-97.

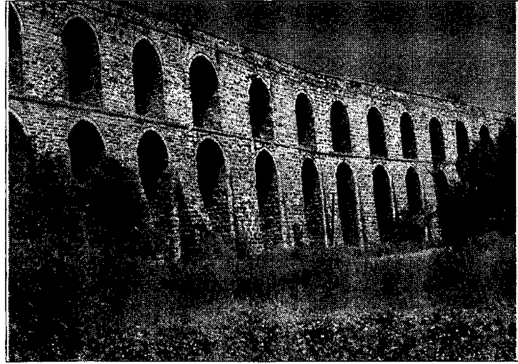
الرسم الرقم (٢٩ ـ ٤)
منظر لقناة أوزون كِمِر وسد بيوك



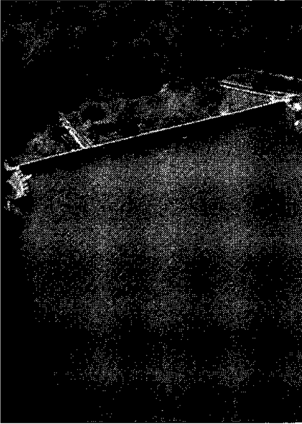
(أ)



(ج)



(ب)



(د)

(أ ـ ب) منظر لقناة أوزون كِمِر.
(ج ـ د) منظر لسد بيوك.

المصدر: Kâzim Çeçen, *Sinan's Water Supply System in Istanbul* (Istanbul: Istanbul Technical University, 1992), pp. 92 and 130.

انتشرت السدود والبحيرات الحاجزة للمياه انتشاراً كبيراً في المناطق الإسلامية؛ لذلك تجد الكثير من بقايا السدود الأموية أيضاً في المناطق المتاخمة لمكة والطائف.

وفي خوزستان [الأهواز] أثناء الحقبة الساسانية، انتشر عدد من السدود ذات المقاييس الكبيرة: سد شوشتَر وسد دزفول اللذان بناهما على التوالي كلٌ من شابور الأول وشابور الثاني، إضافة إلى سد جرّاحي القريب من خلف أباد وسد مارون في أرَجان، وقد شيد سد شوشتَر من سطح صخري، في الجانب الشرقي من نهر قارون(٧٩). ويعد سد دزفول نسخة مكررة من سد شوشتَر، حيث يبلغ طوله ٣٨٠م. وبعد انهيار هذا السد، اعتمد نظام الري الداخلي على سدود من الحجارة كانت تتم إعادة بنائها عقب كل فيضان(٨٠)، كما شيد سد آخر بمنطقة آب غرغر يطلق عليه سد پُل بولايتي وذلك خلال فترة الحكم الإسلامي لشوشتَر، وكان هذا السد يعمل بطريقة آلية، حيث تم تركيب بعض الطواحين إلى الأنفاق المحفورة في الصخر من كل ناحية من القناة، وذلك لجلب كميات كافية من المياه التي تمكّن هذه الطواحين من الدوران(٨١).

يمكن أن تجد عدداً من سدود التخزين في أجزاء كثيرة من بلاد فارس، وعلى الرغم من أن المساهمة الكلية لهذه السدود لم تكن كبيرة مثل القنوات أو السدود الموجودة في خوزستان، إلا أنها كان لها أهمية كبيرة، إذ جعلت من أراضٍ لا يمكن زراعتها بأي طريقة أخرى غزيرة الإنتاج. ومن أحد أكثر هذه الأنظمة روعةً هو ذلك النظام الذي كان يوجد على نهر كور في فارس، الذي ظل يروي منطقة كُربال بالكامل طوال ٢٠٠٠ سنة، أما أكثر السدود شهرة في هذه المنطقة فهو سد باندي أمير الذي بناه البويهي عضد الدولة عام ٣٤٩هـ/ ٩٦٠م، ربما على أساس أخميني سابق، وقبل بناء هذا السد، كانت مياه كور غير قابلة لري الجزء المرتفع في كُربال، فتم تسوية مجرى النهر أو عدد من الطواحين إما إلى السهل وإما إلى الجبل، كما مُدّت قنوات الري لمسافة تزيد على عشرة أميال لتخدم بذلك ٣٠٠ قرية على سهل مرودشت. وعلى مقربةٍ من السد الذي يبلغ ارتفاعه ٣٦م، وطوله ٨٤م، أُنشئت عشر طواحين مائية؛ وكان أعلى السد متسعاً بما يكفي لمرور

---

(٧٩) هذا السدّ الذي بناه أسرى الحرب الرومان سنة ٢٦٠م كان مثقباً بمصاريع مختلفة لكي تكون المياه في حالة تدفّق دائم. استغرق بناء السدّ ثلاث سنوات، كان النهر خلالها ينحدر عبر قناتين متعرّجتين، وعندما تمّ استكمال بناء السدّ، أُغلق مدخل آب غرغر من خلال سدّ آخر هو سدّ قيصر.

(٨٠) H. Wulff, *The Traditional crafts of Persia* (Chicago, IL: Chicago University Press, 1967), p. 248, and N. Smith, *A History of Dams* (London: Perter Davies, 1971), pp. 59 and 81-82.

(٨١) G. N. Curzon, *Persia and the Persian Question*, 2 vols. (London: Longmans, Green and Co., 1892), pp. i, and 372-374.

فارسين عليه، أحدهما تلو الآخر وعلى السد نفسه[٨٢] وقد شهدت نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الميلادي إحدى الفترات المهمة في تاريخ بلاد فارس في القرون الوسطى، وذلك لثرائها بعدد من السدود التي انتشرت في أرجائها، ويعد سد قنطرة كبار (كِوار) الذي يقع على بعد ١٥ ميلاً جنوب قم أقدمَ النماذج الموجودة لهذا النوع من المباني التي ترجع إلى عصور بعيدة[٨٣].

هـ ـ قنوات تحت الأرض

المناطق السكنية التي تعتمد على أنظمة النقل وشبكات القنوات الخاصة بالأنظمة التي هي تحت الأرض (كالقنوات وغيرها)[٨٤].

تعد القناة واحدة من أهم تقنيات المياه التي تجري تحت الأرض، وتتكون عن

---

(٨٢) G. Le Strange, *Description of the Province of Fars in Persia at the beginning of the 12th Century A.D.* (London: British Museum, 1912); H. Goblot, «Dans L'ancien Iran: Les techniques de l'eau et la grande Histoire,» dans: *Annal Economies Societes Civilisations* (1963), pp. 499-520; B. Fisher, «Irrigation System of Persia,» *Geographical Review* (1928), pp. 302-306, and F. Bemont, «L'Irrigation en Iran,» *Annales de Géographie*, vol. 70, no. 377 (1961).

(٨٣) بُنِيَ هذا السدّ في ممرّ يقوم بنقل المياه إلى وادٍ ضيّق عميق، وكان ارتفاع السدّ يصل إلى ٥٥م، ويبلغ عرضه بين ٥,٤ و٥م، وكان نصف قطره يصل إلى ٣٨م، وكان يوجد بالسدّ مجموعة من الفتحات العمودية المتّصلة بالآبار والدهاليز لكي تقوم بمدّ المياه عبر فتحات مائية من خلال البئر (على الرغم من أن وظيفتها الدقيقة غير مؤكّدة). انظر: H. Goblot, «Du Nouveau sur les barrages Iraniens de l'epoque mongole,» *Arts et Manufactures*, no. 239 (April 1973), pp. 15-20; H. Goblot, «Kebar en Iran sans doute le plus ancien des barrages-voutes,» *Science-Progres*, no. 3358 (February 1965), et H. Goblot, «Sur Quelques barrages anciens et la genese des barrages-voutes,» *Revue d'Histoire des Sciences*, cahier no. 6 ([n. d.]).

(٨٤) لمزيد من المعلومات عن القنوات والكاريز، انظر: M. Streck, «Kanat,» *Islame Ansiklopedisi* (Istanbul), vol. 6 (1967); M. Siroux, *Caravanserails d'Iran et petites Constructions Routieres* (Cairo: [n. pb.], 1949), pp. 120-131; J. Bergren, *Guide Français-Arabe Vulgaire* (Upsala: [n. pb.], 1844), p. 56; S. Sajjadi, *Quanat/Kariz: Storia, tecnica costruttiva ed evoluzione* (Teheran: [n. pb.], 1982), G. B. Cressey, «Qanats, Karez and Foggaras,» *Geographical Review*, vol. 48, no. 9 (1958); p. W. English, *City and Village in Iran: Settlement and Economy in the Kirman Basin* (London: [n. pb.], 1966); p. W. English, «The Origin and Spread of Qanats in the Old World,» *Proceedings of the American Philosophical Society*, vol. 112, no. 3 (1968), pp. 170-181; W. B. Fisher, *The Land of Iran*, The Cambridge History of Iran; 1 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1968); R. J. Forbes, *Studies in Ancient Technology* (Leiden: Brill, 1964); Ph. Gignoux et H. Goblot, «Les Qanats, une technique d'acqusition de l'eau,» *Studia Iranica*, vol. 9, no. 1 (1980); H. Goblot, «Essai d'une histoire des techniques de l'eau sur le plateau iranien,» *Persica*, no. 8 (1979), pp. 117-128; T. Jacobsen and S. Lloyd, *Sennacherib's Aqueduct at Jerwan*, vol. 24 (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1935); L. Kolori, «Same Notes on Diffusion of Qanats,» *Orient*, vol. 9 (1973); R. Lamt, *Manuel d'Epigraphie Akkadienne* (Paris: Librairie Orientaliste Paul Geuthner S. A., 1963); S. H. Nasr, *Islamic Science: An Illustrated Study* (1976); A. T. Olmestead, *History of the Persian Empire* (Chicago, IL: Sixth Impression, 1970); A. Smith, *Blind White Fish in Persia* (London: [n. Pb.], 1953); A. T. Wilson, *The Persian Gulf* (Oxford: Oxford University Press, 1928); Wulff, *The Traditional Crafts of Persia*; E. Noel, «Qanat,» *Journal of* =

طريق استغلال المجاري المائية العميقة من خلال أنفاق الترشيح(٨٥)، كما أن القناة عبارة عن مجرى مائي عالٍ ولها ميزة كبيرة وهي أنها تحول دون تبخُّر المياه. تسير المياه الجوفية بقوة الجاذبية، فتجري من الجزء الأعلى إلى الجزء الأسفل في أي مجرى أو قناة مائية، ويكون الانحدار في هذا المجرى بمعدل (١:١٠٠٠ إلى ١:١٥٠٠)، ثم تتبع المياه الجوفية التربة الرسوبية وتمر تحت السهل المائي حتى تصل إلى المجرى الذي تحت الأرض. ومن المهم أن نلاحظ أن طول القناة متغير جداً، حيث يبلغ طولها ٥ ـ ١٥ كم، بل يصل أحياناً إلى ٢٥ ـ ٥٠ كم، كما هو الحال في قنوات يزد وكرمان (التي تبدو أغنى قناة يرتبط بها ٣٩٠٠ فرع)(٨٦).

يرتبط وجود أقنية المياه بالجو الجاف، والغياب الكلي لمصادر المياه السطحية، وبوجود طبقة تحتية سابقة، وهو ما يسمح بتكوين مجارٍ عميقة تتغذى كفايةً وباستمرار، كما يرتبط بالحالة المورفولوجية للموقع الذي يتمتع بوجود سلاسل جبلية عريضة بدرجة كافية، الأمر الذي يضمن إعادة إخراج مياه جمع الأمطار؛ ويرتبط أيضاً بمنطقة تلال منحدرة تكون مفيدة في نفاذ المياه على طول المجاري حتى تصل إلى نقطة التجمع. هذه الأسباب أساسية لوجود القنوات ولكنها مهمة لتحديد نوع المنطقة السكنية(٨٧). وكل الأحواض الطبيعية من الهضبة الإيرانية تخضع لهذه المبادئ، الأمر الذي يجعل هذه المنطقة منطقة اختبار تنتشر فيها هذه التقنيات المائية.

وعند أقدام سلسلة جبال أَلْبُرْز يبدو الموقع الذي ترتفع فيه مدينة طهران مميزاً، وهي منطقة طبيعية يغذيها عدد قليل من القنوات التي تصل إلى قرب المدينة وتوزّع مياهها في أقنية التوزيع الخاصة بالأمكنة الحضرية. تفرض دورة الانتفاع بالمياه قيداً رسمياً قوياً على حدود التطوير المديني. وتقدم القناة فكرتين مهمتين جداً، الأولى ترتبط بحقيقة أن القناة، على طول مساراتها من المناطق السفحية إلى المناطق السكنية، مقتطعة بعض المساحة للزراعة؛ وبسبب قوة ترشيح المياه يتم الاحتفاظ بها في الأقاليم المواجهة لها. يبين هذا أن الأشكال الوحيدة المتاحة للبساتين والحدائق هي الموجودة

= *the Royal Central Asian Society*, vol. 31 ([n. d.]), pp. 191-202; M. A. Butler, «Irrigation in Persia by Kanats,» *Civil Engineering*, vol. 3 (1933), pp. 69-73; C. Braun, *Teheran, Marrakesch und Madrid: Thre Wasserversorgung Mit Hilfe von Qanaten* (Bonn: [n. pb.], 1974), and S. S. Seyyed Mansur, *Qanat/Kariz Storia, Tecnica Costruttiva ed evoluzione* (Teheran: Istituto Italiano di Cultura, 1982).

(٨٥) H. Goblor, «Le Problème de l'eau en Iran,» *Orient*, vol. 23 (1962), pp. 46-55.

(٨٦) في شمال أفريقيا، يقل طول القناة حتى تصل تقريباً إلى ٥٠٠م.

(٨٧) X. De Planhol, «Geography of Settlement,» in: W. B. Fisher, ed., *The Cambridge History of Iran* (Cambridge: Cambridge University Press, 1968), pp. 419-420.

بالقرب من الأماكن السكنية حيث تغذيها مياه القنوات نفسها. أما الثانية فترتبط بإمكان سدّ المجرى المائي للقناة، وهذا الوضع يوفّر خزاناً عند مصب القناة يمكن من خلاله التحكم في السائل ويمنع تبديد موارد المياه.

هذا الوضع الأخير، الذي يشبه شكل الماء عند مساقط المياه الطبيعية، يجعل المناطق السكنية متماسكة ويجعل الإقليم منظماً وفق تركيب هيكلي خاص يتزايد باطّراد، من مصب القناة أو الخزانات، ومواضع العناصر المختلفة للمناطق السكنية وفق الترتيب التالي: القناة، أحواض التخزين، القرية، البساتين المحاطة بالأسوار، والمناطق الزراعية الثانوية (التي يتم زراعتها في المواسم حيث تغزر المياه). يمكن ملاحظة التسلسل الهرمي القوي داخل المراكز الحضرية، الذي يعتمد على قيمة المياه والدور الاجتماعي لبعض السادة المحليين. لذلك، نجد، على سبيل المثال، في المناطق السكنية في واحات الصحراء وفي السواري ذات الأحجام المتوسطة في إيران، كيف يتم احترام ترتيب التسلسل الهرمي، حيث يُفرض مرور المياه أولاً إلى المساجد (من خلال خزانات مياه مناسبة)، ثم بعد ذلك إلى التجمعات السكنية الخاصة بالسادة، ثم إلى الأسواق، ثم إلى أحياء المدينة الأشد فقراً، ثم إلى الحقول أخيراً[٨٨].

أدت القنوات دوراً مهماً في إيران وأثرت في طبيعة وشكل الريف والمناطق السكنية والأراضي المزروعة؛ ووجود بعض المدن مثل همدان وقزوين[٨٩] وطهران ونيسابور وكرمان ويزد، فضلاً عن مدن أخرى، إنما يدين بالفضل لهذه الأنظمة. وفي بعض الحالات، مثل قزوين، كان يجب أن تستخدم مياه القنوات من أجل أهداف غذائية لا من أجل ري الأراضي، وكانت تجري خلال معظم المساكن المهمة في المدينة، كما حدث في بعض منازل أرّجان[٩٠] وشوشتَر.

---

(٨٨) هذه النتائج المهمة دفعت مهندس المياه غوبلوت إلى القول إن نصف الأرض المزروعة في إيران ترويها القنوات، وبعض هذه المناطق من الهضبة الزراعية كان من المستحيل زراعتها إذا لم يمكن إقامة قرية بالقرب منها، انظر: Goblor, «Le Problème de l'eau en Iran;» R. J. Forbes, *Studies in Ancient Technology* (Leiden: Brill, 1955-1958), p. 153; J. Laessoe, «Reflections on Modern and Ancient Oriental Waterworks,» *Journal of Cuneiform Studies*, vol. 7 (1953), pp. 5-26; R. Ghirshman, *Iran from the Earliest Times to the Islamic Conquest* (Harmondsworth: [n. pb.], 1954), p. 239, and H. Goblot, «Essai d'une histoire des techniques de l'eau sur le plateau Iranien,» *Persica*, vol. 7 (1979), p. 12.

(٨٩) تأتي مياه مدينة قزوين في الأساس من الآبار، وقد بُنِيَت أوّل قناة بعد التوسّع الحضري الأول؛ خدمت مياه هذه القناة أكثر من ربع سكان المدينة، بعدها أُقيم عدد من القنوات لخدمة الأماكن السكنية المختلفة في الحضر.

(٩٠) Sefer Namef, *Relation du Voyage de Nassiri Khosrau*, edited and translated by C. Schefer (Paris: Ernest Leroux, 1881), p. 81.

في القرون الأولى من الحكم الإسلامي، كان هناك انتشار آخر لهذه التقنية، ويرجع ذلك إلى الأمويين الذين طوروها في إسبانيا وبخاصة في مدينة مدريد (وقد أسسها الخليفة محمد الأول عام ٨٧٧)[٩١]، وإلى المرابطين الذين نشروها عام ١٠٧٠ في المغرب وبخاصة في مدينة مراكش[٩٢].

وبموازاة تقنية «القناة» الفارسية عرف المغرب نظام الخِطّارة[٩٣] (مثل القناة الأندلسية)، الذي سيغير معالم الريف والأماكن السكنية في مراكش بطريقة واسعة؛ فالمياه الجوفية الموجودة تحت طبقات جبال الأطلس، التي تتصل بالمياه الآتية من الأمطار، تتجمع هنا في خزانات تتصل بها ٥٠٠ قناة تحت الأرض حُفِرت يدوياً بأطوال طويلة تصل إلى أكثر من ٧٠٠ كم. يبلغ طول الخطارة نحو ٤ ـ ٥ كم، وتنتشر المياه في الطبقة التحت الأرضية وفي مستوى المجرى المائي عبر القنوات التي تغطيها الأحجار والفخار من أجل زراعة الحدائق وتوفير مياه الشرب[٩٤].

وقد بقيت القنوات في مراكش ومنطقة حديقة أكدال حتى القرن العشرين، وكانت تمتد من الشمال إلى الجنوب، حيث دعت الحاجة أن تتصل هذه القنوات بالمصابّ المختلفة للخطّارة.

وقد تميزت هذه الطريقة بالتنظيم المدني الذي يعتمد على الشوارع المنتظمة والطويلة نسبياً، لتقوم بمهمتها كخطوط لنقل المياه؛ كما تميزت بهذه الطريقة مدينة طهران، حيث تتبع شوارعها الرئيسية المتوازية سلسلة انحدارات كبيرة للتربة وتعبر بمقدار ٩٠° في الشوارع الفرعية، لتكون شبكة معقدة جداً.

أظهرت الأماكن الخربة التي تم اكتشافها في منطقة القيروان في تونس أن التونسيين كانوا على دراية بهذه التقنية المائية من خلال الرومان، على الرغم من أن أصلها هو في

---

(٩١) Asin, *Historia del nombre «Madrid».*

(٩٢) C. Troll, «Techniques Agricoles, milieu naturel et Histoire de l'Humanite,» *Bulletin de la société géographique de Liege* (December 1967).

(٩٣) الخِطّارة هي مساحة ترشيح تحت الأرض تجمع المياه من طبقة جوفية وتأتي بها إلى السطح، يتألف النظام، كما هو الحال في المصدر، من خلال مساحة ترشيح (يتكون فيها آبار تهوية موجودة على مسافة ٢٠ ـ ٢٥م)، وتأخذ مياه الطبقة بعد ذلك من خلال النقل وأحواض التجميع وذلك لتغذية مستمرة للحدائق والمناطق السكنية. انظر: O. Tebbaa, «From the Garden as Living Shape to the Imperial Garden: L'Aghdal of Marrakesh,» in: M. Matteini and A. Petruccioli, *Islamic Gardens: Architecture, Ecology* (Geneva: Microart's Edition, 2001), pp. 71-87.

(٩٤) G. Deverdun, *Marrakech* (Rabat: [n. pb.], 1959), pp. 15-17 and 85-90.

شمال أفريقيا(٩٥)، كما تبين الاكتشافات بالقرب من قفصة وتونس(٩٦) أنها بلا شك عربية الأصل.

وفي القرن العاشر دخلت هذه التقنية إلى الجزائر متخذة اسم الفُجّارة، وكانت توجد في واحة توات وقورارة وسوف ومزاب وتيديكلت والفجيج(٩٧). وبعد مصب الفجارة مباشرة، يمكن أن نجد سلسلة من التشعبات التي تدخل مباشرة إلى الحدائق. يعكس عدد هذه الأعمال الدور البارز الذي أدته في الهضبة الإيرانية وما تقدمه من خدمات إلى الزراعة فيها. وتعد واحة قورارة(٩٨) حالة مهمة عند إبراز عمليات نقل المياه المستمرة في الإقليم، وقد اكتشفت القرى نظام الفجارة لاستغلال المياه النقية، في حين أن بستان النخيل يمتد لعمق كيلومتر واحد. وقرب نهاية الطبقة التي تخرج منها الفجارة تقل المجاري لاكتشاف الطبقات الأعمق، وبهذه الطريقة تنحدر نقطة خروج المياه كثيراً وتأخذ على عاتقها توفير المياه للمناطق السكنية السابقة وجزءاً من بستان النخيل، أما الباقي فيعاني سوء الاستخدام نظراً إلى عدم القدرة على توفير المياه له. بهذه الطريقة تنتقل المناطق السكنية إلى مكان آخر، حيث الجزء الأسفل من الوادي.

٢ ـ أشكال المياه القطبية والمغلقة

أ ـ أنظمة التجميع الكبيرة للمياه السطحية

تقام المناطق السكنية بالقرب من المنخفضات الطبيعية أو الصناعية من الإقليم (أحواض المياه والبحيرات الصناعية... إلخ). يعود ذلك إلى الإشارات المعمارية التي تنتمي إلى مستوى المشهد الطبيعي الريفي، ويغدو البعد المديني ملموساً في بعض الحالات فقط، بحيث يترك لنا أشكالاً آثارية معمارية، وبخاصة في المدن الرئيسية.

في المنطقة الشمالية الشرقية من الهند، منذ فترة ما قبل الإسلام، كانت كل منطقة سكنية تقريباً تحتاج إلى واحدة أو أكثر من البحيرات الصناعية، وتأخذ شكل «شطيرة مياه»، وهي كانت معروفة وسط الثقافات الأخرى، مثلها مثل الـ «قوانغ دونغ» في

---

(٩٥) M. Solignac, «Recherches sur les Installisations hydrauliques de Kairouan et des steppes tunisienne du VII^{ème} au XI^{ème} siècle,» *AIEO* (Alger), nos. 10-11 (1952-1953), p. 272.

(٩٦) M. Solignac, «Travaux Hydroliques Hafsides de Tunis,» *Revue Africaine* (1936), pp. 517-580.

(٩٧) J. Brunhes, «Les Oasis du Souf et du M'zab,» *La Géographie*, vol. 5 (1902), p. 180.

(٩٨) P. Laureano, «Wadi Villages and Sebkha Villages in the Saharan Ecosystem,» in: «Water and Architecture,» *Environmental Design: Journal of the Islamic Environmental Design Research Center*, vol. 2 (1985), pp. 16-25.

الصين. كانت هذه البحيرات في الغالب من أصل فرعوني وقد صنعت من الأحجار، مثل بحيرة كنكاريا في أحمد أباد. هناك أمثلة متعددة في منطقة راجاستان، وتنتمي آنا ساغر في أجمير إلى فترة المغول بحدائق جهانغير وأعمال المياه الكبرى التي تتصل بقاعدة أودايبور في عام ١٥٦٧. تجد أودايبور نفسها وسط ثلاث بحيرات: بيتشولا، وفاتح ساغر، وأميد ساغر مع جزر أخرى صغيرة تستخدم كمساكن صيفية. وبجوار المدينة يأتي خزان جايسماند الذي تم بني عام ١٦٨١، وهو أكبر خزان صناعي في آسيا، يتمتع بسد يمتد على طول نهر غومتي الذي يبلغ طوله ٩ كم وعرضه ١٤م.

مثال آخر مهم على العلاقة بين المناطق السكنية والبحيرات الصناعية هو بحيرة العنبر في الوادي الذي كونته تلال كالي خوه، في منتصف الطريق بين مالْوا وغوجارات. تقع المنطقة السكنية على المنطقة العليا، وتتجمع بالقرب من سورية ماندير، معبد الشمس، ويحكمها حجم القصر. تُختتم المدينة ببحيرتين على ارتفاعات مختلفة: ساغر سماور في مانتا سماور. ويتصل القصر، الذي بُني على ارتفاع متوسط، بالبحيرة السفلية مباشرة من خلال هيكل مصطبي يأتي مباشرة إلى الحديقة الواقعة في وسط البحيرة[٩٩] ويذهب باتجاه مدخل القصر.

وفي سيكري، أقام بابُر، مؤسس السلالة المغولية الحاكمة، جزيرة صناعية وسط خزان صناعي هو في الأصل تل محاط بسرداق كبير. وفي عام ١٥٦٩، اختار ابن عمه أكبر موقعاً مترابطاً مورفولوجياً، ليبني العاصمة الجديدة فاتح بور سيكري. وقد تحول خزان بابور الصغير إلى بحيرة صناعية من خلال ضفة تسير عمودياً نحو التل، وذلك لحماية القرية الموجودة، في حين أن نظام الثلاثة عشر سوراً سمح بالتحكم السهل في مستوى المياه. بهذه الطريقة، تم التخطيط لكل العناصر التي سيطر عليها النظام الحضري الجديد، الواقعة على أعلى نقطة من سلسلة التلال (وهي القصر الملكي مع الحرملك والمسجد الجامع وحي سليم تشيشتي) على أن تكون مطلة على المياه[١٠٠].

تتوافق كل هذه الطرق مع نموذج إقليمي خاص، تكوَّن من خلال تدرج السهل الخصب المأخوذ من الجبل، حيث تتحكم السدود وأسيجة الأراضي في واحد أو أكثر من الخزانات الصناعية.

---

(٩٩) A. Petruccioli, «The Artificial lake as territorial Topology of the Moghul India,» in: M. Matteini and A. Petruccioli, eds., *Islamic Gardens: Architecture, Ecology* (Geneva: Microart's Edition, 2001), pp. 3-7.

(١٠٠) A. Petruccioli, *Fathpur Sikri: Town of the Sun and the Water* (Rome: Carucci, 1988).

وفي الهند، أسس السلطان شمس الدين إِلْتُتْمِش أول بحيرة (١٢١١ ـ ١٢٣٦م) خارج العاصمة دلهي أطلق عليها اسم «حوض السلطان» (أو الحوض الشمسي)[١٠١]. يخبرنا ابن بطوطة عن أبعاد هذه البحيرة ويقول إنها كانت على طول ميلين وكان عرضها نصف ميل، ويشير إلى تشاشمة أفتاب (عيون الشمس) كمصدر تتغذى عليه البحيرة. وتشير التفاصيل التي أوردها السلطان فيروز شاه (وأوردها مؤلف كتاب سيرة فيروز شاه) عن إعادة إصلاح البحيرة، إلى القنوات الأصلية التي أنشئت لربط البحيرة بالنهر. عملت هذه القنوات على استكمال الإمداد المائي الناتج من مياه الأمطار المجمّعة مباشرة من البحيرة، وذلك بهدف جعل الاحتياطي المائي يكفي طوال العام. أولى السلطان علاء الدين الخلجي اهتماماً بالغاً بتطوير الأنظمة المائية في سلطنته من أجل تحقيق التنمية الزراعية، وفي لحظة توليه حكم دلهي (٦٩٥هـ/ ١٢٩٦م)، كان حوض الشاه مليئاً بالطمي في الوقت الذي كانت المدينة تشهد زيادة سكانية، فعمل على تنظيم الحوض وبنى بحيرة جديدة أكبر من السابقة، خارج جدران عاصمته الجديدة سيري (بالقرب من دلهي)، مطلقاً على هذه البحيرة اسم حوض خاص[١٠٢].

بهذه الطريقة، ساعد بناء هذه البحيرات الحقيقية على زيادة الموارد المائية في المناطق التي أقيمت فيها كثيراً، وهو ما سمح بتطوير المناطق السكنية التي تمر بها؛ لكن تقليل عمق مصادر الري القريبة في المناطق المحيطة تسبب في خلق مشاكل متعددة خاصة بري هذه الحقول. وإبان العصر التوغلوكي سجلنا عدداً آخر متزايداً من الموارد المائية، فقد تزايد عدد البحيرات والخزانات، ليس في دلهي فقط، بل في مدن المقاطعة أيضاً، وهو ما يعكس تقدم الهندسة المدنية من جانب، واهتمام السلاطين بإنشاء خزانات وبحيرات أكثر جمالاً من البحيرات والخزانات التي بناها السلاطين السابقون من جانب آخر.

وفي القرن الثاني عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، أبدى السلطان تيبو اهتماماً كبيراً بمشاكل الري، وبنى خزانات جديدة وعمل على ترميم الخزانات القديمة، وقد تمتع الخزان الضخم الذي بناه في دوراجي بضفة واسعة جداً يصل طولها إلى ٤ كم وارتفاعها إلى ١٤م. بقيت كل هذه البحيرات والخزانات سالمة من

---

(١٠١) ذكر كتّاب القرون الوسطى الهندية ـ الفارسية أنه أنشئ خزّان من أجل توفير مياه الشرب لمدينة دلهي، ولكن إشارة ابن بطوطة إلى زراعة الفواكه والخضر الموسمية على طول الضفاف يبيّن أنه تمّ استخدام المياه من أجل ريّ الحقول أيضاً.

(١٠٢) في عصر السلطان فيروز شاه، تمّ دمج القناة الصناعية مع الضفاف العالية جداً لتسهيل تراكم مياه الأمطار للمناطق المجاورة.

العصر الوسيط حتى القرن العشرين، لكن مع التوسع الحديث للقرى والمدن، ازداد عدد المنشآت المائية واستخدم بعض القديم منها من أجل الإسكان؛ وفي جنوب الهند، ما زالت هذه المنشآت موجودة ويتم استخدامها كأماكن للتنزُّه وقضاء أوقات الفراغ.

ب ـ النظام الدقيق لجمع المياه السطحية

المناطق السكنية الناشئة حول أحواض جمع المياه

في هذا الإطار، ارتبطت أنظمة جمع وتخزين مياه الأمطار والمياه السطحية، في أماكن مثل الصهاريج الكبيرة والخزانات والأحواض (المواجل) الموجودة في الهواء الطلق وغيرها من الأحواض المغطاة، بأنظمة القنوات والقناطر. وقد جمعت هذه المظاهر التي كان يمكن رؤيتها بصورة عادية في الأراضي الإسلامية، عناصر هندسية خالصة كتلك التي كانت في القيروان[١٠٣]، أو أشكالاً مادية تمثّل جزءاً من الجبال مثل اليمن. وفي جميع هذه الحالات، كانت هذه الأنظمة تتعامل مع المظاهر الخاصة بعملية بناء المدينة، وذلك من خلال تنمية محاور حيوية تتجمع على نحو متنامٍ، على الرغم من أنها اتخذت شكلاً مستقلاً معيناً.

أولى الحالات المهمة في هذا الإطار هي نظام مدينة القيروان في تونس، حيث كان موقعها المرتفع أمراً ضرورياً لحمايتها من هجوم الأعداء، ولحمايتها قبل ذلك من الفيضانات التي كانت تحصل في هذه المناطق على الرغم من ندرتها. وقد حُلّت مشكلة توفير المياه من خلال الأغالبة، الذين طرحوا أحد الحلول التي سبق أن قدمها الرومان ثم العرب من بعدهم. فعلى بعد بضعة كيلومترات جنوب المدينة، بُني نظام مائي يسمى قصر الماء، الذي تأسس في القرن التاسع وكان يُغذى عن طريق إحدى القناطر التي تسمى هنشير الدواميس، كان يقوم بجمع المياه من منابع نهر على بعد نحو ٣٣ كم غرب المدينة.

كان قصر الماء يتألف من نظام حوضي مزدوج، وكان أكبر الأحواض يأخذ شكلاً دائرياً يبلغ قطره ١٣٠ م[١٠٤]؛ وإلى الشمال مباشرة، كان يوجد حوض صغير ذو مقاسات

---

(١٠٣) P. Gauckler, ed., *Enquete sur les installations hydrauliques des Romains en Tunisie*, 2 vols (Tunis: [n. pb.], 1897-1912).

(١٠٤) في وسط هذا الحوض، كانت توجد بعض الأعمدة التي تدعم الجناح الذي يستخدمه الحكام للاستجمام والراحة في الهواء المنعش خلال ليالي الصيف.

صغيرة يُطلق عليه الفسقية؛ حيث كان يستقبل المياه الآتية من القناطر، فيعمل كصمام أمان، كما يحوِّل المياه في حوضٍ كبير من خلال فتحة تسمى السِّرح، وذلك عندما تغمر مياه الأخيرة مستوى المقياسين السابقين. وقد تم استكمال تلك السلسلة التي تألّفت من حوض تصفية للمياه وخزان كبير يقوم بتوفير المياه، بخزانٍ كبير مع قنطرة، وقد تم بناؤه على الجزء المعاكس للخزان واستخدامه هو لنقل المياه(١٠٥)، وقد جلب الأغالبة بهذه الطريقة الرخاءَ إلى هذه الأرض، وأدى ذلك إلى وضع سياسة متخصصة في توفير مياه الآبار والخزانات لجميع مساجد المدينة وبيوتها(١٠٦)، كما جرى إيصال المياه إلى عدد من المناطق السكنية الموجودة في ضواحي القيروان في السهل (بين سوسة وصفاقس) وفي قفصة.

وفي الهند، بُني عدد من الأحواض قبل وصول المسلمين، وأبسط الأمثلة على ذلك الخزانات الكبيرة المفتوحة التي كانت توجد في المدن ومحيطها. فقد انتشر في الهند ما يسمى التال أو التالة (كانت تسمى في المباني الإسلامية الحوض) التي اتخذت أشكالاً مختلفة ولكنها كانت بصفة عامة مستطيلة الشكل، وفي بعض الأحيان كانت تحاط بأسوار على بعد خطوات قليلة من المستوى المتوسط للمياه، وكانت أرضياتها صالحة للوضوء وغسل الملابس، وربما يضاف إليها بعض أشكال الفسطاط المختلفة التي كانت تسمى الكُشك أو الشاتري، وربما يكون قد تم إنشاء بعض المباني المحاطة بأسوار (غات) على طول ضفاف النهر أو البحيرات الصناعية المنبثقة من وجود أحد الوديان (مثل البحيرات الصناعية في آنا ساغر وأجمير وبيتشولا في أودايبور)(١٠٧).

وفي القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، بنى الملوك عدداً من الصهاريج في الأقاليم بعد الغزو التيموري (٨٠٠ ـ ١٣٩٨)، كما أنشئت الفساقي في جَوْنبور وغوجارات وغيرهما من مدن السهل الأخرى، وذلك من أجل تغذية هذه

---

(١٠٥) Solignac, «Recherches sur les installations hydrauliques de Kairouan et des steppes tunisiennes du VII^{ème} au XI^{ème} siècle,» pp. 5-273.

(١٠٦) G. Marçais, *Tunis et Kairouan* (Paris: [n. pb.], 1937); Ch. Monchicourt, «Etudes Kairouanaises,» *RT* (1931-1936), and p. Penet, *Kairouan, Sbeitla, le Jerid, guide illustre du touriste dans le sud-ouest tunisien* (Tunis: [n. pb.], 1911), pp. 1-41.

(١٠٧) يحدّد اتساع سطح المياه تغيير يمكن إدراكه في بيئة ضيّقة النطاق، لذلك بُني عدد من المباني على امتداد هذه الخزانات، التي استفادت من التأثير المتجدّد لعملية التبخّر (على سبيل المثال، مدرسة فيروز شاه والمباني الأخرى على كلا جانبَي حوض خاص في دلهي، وقصر محمد شاه، والمقابر والمسجد الموجود في ساركيج)، كما شيّد عدد من الأجنحة وسط الخزان الصناعي (مثل مجمّع حيران مينار الخاص بجهانغير والموجود في شيخوبورا، ومقابر شيزر شاه وسالم شاه في ساسرام، وأجنحة المغول في نارناول، وزفار محل في حديقة حياتبخش في حصن دلهي).

الفساقي التي بنيت في المدينة بالمياه المتدفقة من أماكن أكثر ارتفاعاً عبر القنوات الصغيرة. ومع تقديم أراضي الإقطاع إلى النبلاء من سلالة الملك بدلاً من المرتبات، وقد كان ذلك عاملاً وراثياً خلال فترة المغول[١٠٨]، بنى أصحاب هذه الأراضي خزانات كبيرة من أجل التوسع في الزراعات والبساتين. وبعد ذلك، بنى ملوك المغول وسلاطين بيدار وغولكوندا، وبيجابور، وأحمد نغر، عدداً من أحواض تجميع المياه؛ وتلخص المراجع الخاصة بهذه الأحواض التي وردت في بعض أعمال تلك الفترة، القدرة الفنية الكبيرة التي تم التوصل إليها في أعمال الشيد والبناء؛ ويشهد محمد ناد على وجود أحد الأحواض التي بنيت في بيجابور عام ١١٦٥هـ/ ١٧٥١م على يد أفضل خان.

وفي بلاد فارس انتشرت خزانات المياه والبحيرات الصناعية، وبخاصةٍ في المناطق التي تقع على أطراف الصحراء الوسطى، وكانت تتم تغذيتها بالمياه عبر القنوات، أو المصادر الجوفية أو مياه الأمطار، وقد بُني بعضها من الحجارة أو الطوب والإسمنت، كما كانت هذه الخزانات ذات أبعاد مهمة. يذهب عبد الرحيم الضرابي إلى الاعتقاد بأن جميع القرى والمناطق السكنية الصغيرة في كاشان كانت توجد فيها بعض الخزانات الصغيرة إصطخر، وكانت وظيفة هذا الإصطخر معقدة جداً: في المناطق السكنية الصغيرة، أو المزارع؛ كانت المياه متواضعة قياساً على المطلوبة لري قطعة أرض ما خلال المرحلة الأولى من الدورة الزراعية، وذلك عندما يتطلب الأمر غمر الحقول بالمياه لبذر الحبوب، أو لري البساتين. وفي هذه الحالة تكون هناك حاجة إلى ري متواصل فترة زمنية كبيرة من أجل غمر الأرض بالمياه، لأنه إذا كانت كمية المياه صغيرة، تتشربها الأرض من دون أن تغمر هذه المياه التربة، وبعد ذلك يتم حفظ المياه في خزان، وعندما يمتلئ الخزان بالمياه، أو عندما تغمره المياه الكافية لري الأراضي، تتدفق مياهه إلى قنوات الري حتى يتم الحصول على النتيجة المرجوة.

وربما يحدث أن تكفي مياه قرية صغيرة للمرحلة الأولى من الدورة الزراعية، لكن يكون من الضروري توفير المياه لقطعة الأرض الممهدة للزراعة (الدشت) أو للحقول (مزارع) الواسعة التي تستهلك كميات كبيرة من المياه في المسافة ما بين مصب القناة وبين الجهة الثانية من الأرض التي ستروى بالمياه، وتكون النتيجة في هذه الحالة أن

---

(١٠٨) الكلمة المستخدمة لتبيين شكل التعاقب الإداري، تمّت ترجمتها خطأً إلى كلمة «إقطاعة» في اللغات الأوروبية. قامت الدولة الإسلامية في القرون الأولى لتأسيسها بتوزيع بعض أجزاء من الولاية تسمى «قطاعة»، وقد تمّ تقسيم هذه الأجزاء إلى قسمين، وهي تخضع لضريبة العشر، كما يحصل في كل الأملاك ذات الأصول الإسلامية.

الأرض لا تُغمر بالمياه (أو على الأقل لا يتم تخزين كمية كبيرة من المياه مسبقاً في الخزان)، وربما يحدث أن توجد مياه كافية للدورة الأولى لثلاث أو أربع قطع أرض، ويحتاج الأمر إلى تقسيم المياه بين ثلاث أو أربع قنوات ري؛ لكن نظراً إلى وجود مياه في بعضها أكثر من بعضها الآخر، فلهذا يغدو وجود الخزان ضرورياً، حيث يمكن توزيع كمية المياه المطلوبة في كل قناة من قنوات الري، أو أنه قد يتم توزيع المياه التي تأتي من ثلاثة أو أربعة مصادر على قنوات مختلفة ويتم تقسيمها بعد ذلك[١٠٩].

في البيوت الكبيرة ومقاطع الطرق الرئيسية في عدد من المدن الفارسية يمكننا أن نرى خزانات لحفظ المياه (الآب ـ أنبار)[١١٠]، بُنيت من الطوب الفخاري وغطّيت بملاط مضاد للمياه (الصاروج) وهو خزان مفتوح أُرفق بالحوض، وكان يوجد عادة في البيوت في صحن الدار، وكانت هذه الخزانات الخاصة تملأ من خلال القنوات أو من مصادر أخرى عندما يكون الدور على السيد، وكانت مياهها تستخدم لحاجات الأسرة، ولكن ليس للشرب بالضرورة. أما في المناطق التي تعاني قلة المياه، أو فسادها، فكانت تُجلب مياه الشرب من أماكن بعيدة على ظهور الحيوانات. وتعتبر الآب ـ أنبار مباني تم شيدها على نمط البناء الفارسي، وتتعامل مع المباني الدائرية التي تغطيها قبة يبلغ قطرها ١٧ ـ ٢٣م وارتفاعها ٥ ـ ٧م، وكان يتم وضعها تحت سطح الولاية للحفاظ على درجة حرارة المياه ومنعها من التبخر، وبجوار الخزان، كان يوجد واحد أو أكثر من أبراج الرياح المتصلة بأحد المباني (البادغير [البادهنج])، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء تيار هواء مستمر في الجزء الداخلي لهما كان يساعد على حفظ برودة المياه[١١١].

هذه الآب ـ أنبار التي انتشرت في المدن والقرى على طول الامتداد الوسطي للصحراء، يمكن أن نراها أيضاً على طول امتداد مسار القنوات الكبرى، ويصاحبها انتشار بعض المناطق السكنية، وكانت بعضها لها مصادر شخصية، لكن دائماً ما كان يتم الحفاظ على المياه من خلال القنوت أو من خلال مياه الأمطار.

وفي أوزبكستان، انتشر الكثير من الحدائق والبساتين في سمرقند في وسط إحدى الواحات الصناعية، التي كان يوجد فيها نظام قنوات يجمع مياه نهر زرافشان، وقد بُنيت

(١٠٩) *Encyclopaedia of Islam*, Word «*6. Irrigation in Persia*».

(١١٠) R. Holod, «Word «Ab-anbar»,» in: *Encyclopaedia Iranica*, vol. 1 (London: Routledge and Kegan Paul, 1982), pp. 39-41; Beazley and Harverson, *Living with the Desert: Working Buildings of the Iranian Plateau*, and G. Pougatchenkova, *Chefs-d'oeuvre (d'architecture de l'Asie Centrale. XIV^ème^-XV^ème^ siècle)* (Paris: UNESCO, 1981).

(١١١) Wulff, *The Traditional crafts of Persia*, pp. 258-259.

أثناء عهد السامانيين (القرن التاسع/ العاشر)، وكواحة حضرية صغيرة محفوظة داخل الأسوار بطريقة منتظمة على امتداد القنوات، تم بناء نظام معقد من المباني العامة والمباني الدينية على امتداد أحد أحواض المياه التي اتخذت شكلاً منتظماً تحيطه مدرجات كبيرة لصب المياه وتظللها الأشجار[١١٢].

ج ـ الأنظمة الدقيقة لرفع المياه العميقة

المناطق السكنية الناشئة بالقرب من الآبار

نظام رفع المياه المباشر من الطبقات الجوفية (الآبار وغيرها)

في هذا الإطار، لم يكن يتم جمع المياه من خلال تنظيم التربة واستخدام القنوات والمصارف كما كان الأمر في الحالة السابقة. لا تتداخل المياه الجوفية الموجودة في باطن الأرض مع الهيكل المورفولوجي لتربة الهيكل الحضري، لكن البئر كأحد الأشكال المعمارية الأساسية أصبحت نقطة منظمة للتجمعات السكنية القليلة المنفصلة المضافة بعضها إلى بعض.

وفي الهند، لم تكن البئر الخالصة مناسبة مع التوجه الزخرفي، لكن يمكن اعتبارها جزءاً من نظام معقد، كتلك التي كان يبنيها جهانغير من وقت لآخر على طول امتداد الطريق إلى كشمير (كانت تتكون من سراي ومسجد وبئر)، وفي أحوال أخرى، كان للبئر دور في منتهى الأهمية، ولذلك بنت زوجة السلطان عادل شاه في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، في بيجابور، أحد الخزانات العميقة الضخمة بأموال السلطان تاج؛ ويعد خزان باني محلّ (برج الماء)، في نادروغ، وخزان ماء ـ صاحبة في حيدر أباد أمثلة أخرى مهمة للعمارة المائية.

وقد تحدثت الكثير من المصادر عن هذه الخزانات والآبار مثل čāh أو ba'īn أو باؤلي Ba'oli، ومن بين هذه الأمثلة تحدثت تلك المصادر بوجه خاص عن آبار bā'olī التي كانت ذات مدرجات كبيرة، يستخدمها الناس والحيوانات، وغالباً ما كانت مصاحبة لاستخدام السواقي الفارسية. وكانت لهذه الآبار، ذات الغرف التي كانت توجد على مستويات مختلفة الأعماق والتي كانت متصلة بسطح المياه مباشرة (حتى تصبح أماكن استراحة منعشة خلال شهور الصيف الحارة والطويلة)، قيمةٌ زخرفية أو وظيفية عظيمة.

---

(١١٢) A. Gangler, H. Gaube and A. Petruccioli, *Bukhara, The Eastern Dome of Islam* (Stuttgard and London: Menges, 2004), pp. 65-66.

وهناك مبان مشابهة موجودة في غوجارات(١١٣)، كان يطلق عليها اسم واو (vav)، وكانت على مستوى السطح وكانت تعرف بأنها آبار مغلقة تماماً، تتكون من بئر أو أكثر من الآبار الأسطوانية الشكل (في هذه الحالة كانت إحدى الآبار مخصصة للري والأخرى لمياه الشرب) حيث كان يتم الوصول إلى مستوى المياه عبر سهل منحدر يشق التربة، وهذا يعد أفضل من الوصول إليها عبر نطاق حلزوني، وقد تم استكمال البناء في ما بعد من خلال مزيج معقد من الأعمدة والجدران، التي تعمل كسجن هيكلي للأرض(١١٤).

خاتمة

في العالم الإسلامي هناك باستمرار فكرة المساحات الطبيعية الحضرية الصالحة للإنسان؛ مساحات حيث أجزاء من الأرض صارعها أناس جاؤوا من الطبيعة البكر. لقد كانت صحراء ومناطق لا يمكن الوصول إليها، فحوّلوها إلى قرى، ومدن، وحدائق، وبساتين. أما المياه التي لم تتوافر بصورة تامة على الإطلاق، فجعلوها في أنهار وأحواض ريّ وخزانات وآبار وقناطر، وقد أصبحت المساحات المتحضرة، والمزروعة والمروية، أعمالاً يتم تعمير الصحراء بها.

في هذا السياق، أصبحت البحيرات الصناعية والأحواض والآبار والخزانات أماكن مخصصة لتعظيم قيمة المياه الكبيرة المتدفقة ولرفع مستوى الحضر من خلال انعكاسات الضوء، والانتشار السريع للفساقي ومياه الأمطار، والقدرة على التبخر في ظل الأحواض العميقة وانتشار البرد الخفيف. قبل انتشار الثقافة الإسلامية، ارتبطت هذه الأشكال بصورة مباشرة بعادات البناء المحلية وبمقتضيات بيئية معينة؛ ومع ظهور الإسلام، شاهدنا توحيداً للمعرفة، يتطابق غالباً مع توحيد الأشكال التقنية والمعرفية، مأخوذاً عن مناطق نائية (كما حدث مع انتشار «القناة» من فارس في اتجاه حوض البحر المتوسط)، ولكنها كانت تأخذ شكلاً محلياً على قدر من الاستقلالية.

علاوة على ذلك، انتشر فن العمارة المائية في العالم الإسلامي على نطاق واسع، وهو كان يختلف لجهة بعد الإقليم (ذي الأنهار والبحيرات الكبيرة) عن تلك المظاهر الموجودة في المدن وحدائقها (ذات الخزانات والأحواض)، ليتخذ أبعاد العناصر

---

(١١٣) S. Shah, «The Water Structures of Gujarat: An Examination of the 19th and 20th Century Historiography,» *Environmental Design: Journal of the Islamic Environmental Design Research Center*, vol. 2 (1985), pp. 26-53, and J. Jain, *Step Wells of Gujarat* (New Delhi: Abhinav Publication, 1982).

(١١٤) Hobson-Jobson, *A Glossary of Colloquial Anglo-indian Words and Phrases* (New Delhi: [n pb.], 1968).

المعمارية المعزولة (ذات الفساقي والآبار)، وقد ارتبطت هذه الأشكال بصورة مستقلة، بعيداً من المقياس البعدي لها، بالمساحات الحضرية، وهو ما كشف عن أنواع مختلفة من الارتباطات بالإقليم المحيط.

وفي هذا الإطار، يحاول الجدولان الرقم (٢٩ ـ ١) والرقم (٢٩ ـ ٢) شرح الانتقال من الأشكال المفتوحة الموجودة في الهواء الطلق، مثل البحيرات الصناعية، إلى الأشكال المشيّدة المغلقة، مثل القنوات والخزانات، كعملية معدلة من المساحة الخاصة بالإقليم والحضر. لذلك، سمحت رطوبة الجو وتوافر المياه بكثرة مقابل التبخر النادر، للمناطق الهندية، التي تتغذى بالأمطار الموسمية في فترات خاصة من السنة فقط، بتطوير أشكال مائية متسعة في الهواء الطلق كتلك البحيرات الصناعية.

وفي الوقت الذي كانت المناطق السكنية تقام في المناطق القاحلة والأشد جفافاً، والتبخر يشكل أحد العوامل المهمة للتوازن المائي، فقد فرض ذلك ضرورة وجود المزيد من الحلول وأشكال الاستيعاب (كما هو الحال في الخزانات المفتوحة والأحواض، وأيضاً، في الخزانات المغطاة، والصهاريج، والآبار ذات المدرجات) التي تجمعت داخل أنسجة حية، وحيث يكون من السهل العثور على الحماية من الريح والشمس السائدتين، فتمنح المكان المديني المزيد من الانتعاش والصحة.

الفصل الثلاثون

اقتصاد المدينة التقليدية

أندريه ريمون

المدينة العربية هي قبل أي شيء مدينةٌ ـ سوق. وقد كان لويس ماسينيون أحد أوائل المستشرقين الذين التفتوا قبل فترة طويلة إلى أهمية الاقتصاد والسوق في تكوين المدينة «المسلمة» وتطويرها؛ فرأى في معرض دراساته للمدن العراقية أن المدينة المسلمة ترتكز على الثنائي المكوّن من السوق والمسجد الجامع. ثم أخذ في هذه الأهمية كل المؤرخين المنتمين إلى المدرسة الاستشراقية؛ فكتب سوفاجي حول دمشق: «الأسواق... في نهاية المطاف، علّة الوجود الأساسية للمدن». واستنتج أوجين ويرث، استناداً إلى أبحاثه حول المدينة الإسلامية، العربية والشرقية: «تتميز المدن في الشرق الأوسط بسوقها، وهي الشارع الرئيسي للأعمال... والسوق هي أكثر ما يميز المدن ذات الثقافة الإسلامية»[1].

في الواقع، لا يسعنا سوى الاعتراف بأنها النواة التي تنشأ حولها المدينة وتنتظم وتنمو، لكن من دون الذهاب إلى عد السوق الميزة الوحيدة للمدينة العربية[2]. ومن

(١) J. Sauvaget, «Esquisee d'une histoire de la ville de Damas,» *REI*, vol. 4 (1934), p. 454, et E. Wirth, «Villes Islamiques, villes arabes, villes orientales?,» dans: A. Bouhadiba et D. Chevallier, ed., *La ville arab dans l'Islam* (Tunis: [n. pb.], 1982), p. 197.

(٢) في الجوانب العامة للمدينة العربية، انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب: أندريه ريمون، «التنظيم المكاني للمدينة».

المهم بالتالي معرفة جذور هذه السمة، وربما توصلنا إلى ذلك من خلال دراسة أثرية للمدينة العربية ما قبل الإسلام[٣].

سنسعى هنا إلى دراسة هذه الوظائف الاقتصادية داخل مجموعة من المدن العربية المتوسطية، من دون إغفال مدن المغرب والعراق واليمن، خلال الحقبة التي يمكن وصفها بـ «الحديثة»، ألا وهي فترة الحكم العثماني بالنسبة إلى أغلبيتها تقريباً (القرن السادس عشر ـ القرن الثامن عشر). إلا أن أغلبية الخصائص التي سنرصدها يمكن أن تنطبق أيضاً على المرحلة «الكلاسيكية» التي سبقتها.

أولاً: المدينة: الإنتاج والتجارة

خلافاً للنظريات التي أطلقت حول الدور السلبي جداً («طفيلي» على حد قول البعض) الذي اضطلعت به المدينة على مستوى الإسلام، كان للمدينة عملياً وقع إيجابي، على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

١ ـ كانت الأرياف مسرحاً لتصنيع المنتجات اليدوية في سياق الإنتاج داخل مشاغل أسرية. ففي مصر على سبيل المثال، كان للمراكز الإقليمية في الدلتا والفيّوم والصعيد دور أساسي في تصنيع النسيج. ويلاحظ باير أنه من أصل ألف قرية ذكرت في مؤلف علي باشا مبارك، عرفت ٢٠٠ منها إنتاجاً يدوياً محلياً[٤]. إلا أن الإنتاج الأكثر تخصصاً كان، في أغلبيته، حكراً على المدن، وذلك في مجالات متنوعة تلبي حاجات سكان المدينة والمناطق الريفية على حد سواء. وكان الحرفيون يقدرون خلال القرن الثامن عشر بنصف السكان العاملين في القاهرة. كانت الحرف «الأساسية» هذه، المتوافرة في جميع المدن الكبرى، تتعلق أساساً بمهن تدخل فيها صناعة المعادن والخشب والجلود ومنتجات الذهب والفضة التي كانت تمثّل وسيلة للادخار تعوّل عليها القرى بكثافة. وكانت صناعة النحاس الرائجة عادة في المدن المثال الأسطع على هذا النوع من الحرفية المدينية التي كانت مع ذلك تساهم في سد حاجات المناطق الريفية من المواد المحلية. وكانت هذه الصناعة من الأهمية بمكان بحيث تمركزت،

---

(٣) A. Al-Ansary, «Qaryat Dhat Kahl: Al-Fau,» in: M. Naciri and A. Raymond, eds., *Sciences Sociales et Phénomènes urbains dans le monde arabe* (Casablanca: Fondation da Roi Abdul-Aziz Al-Saoud, 1997).

(٤) G. Baer, «Village and City,» in: A. L. Udovitch, ed., *The Islamic Middle East* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981), p. 603.

وعلى صخبها، في القاهرة، أي في قلب المدينة النابض، إذ احتلت سوق النحاسين الجزء الشمالي من جادة القصبة التي تمحور حولها وسط المدينة الاقتصادي.

في بعض الحالات، تحول هذا الإنتاج المدني إلى صناعة حقيقية تؤمن حركةَ إعادة التوزيع باتجاه المناطق الريفية وتدفقاً للصادرات كان يساهم في التوازن الاقتصادي الكلي للبلاد؛ ويمكن إعطاء عدة أمثلة على ذلك.

ففي تونس العاصمة، وفي أواخر القرن الثامن عشر، أصبحت صناعة الشاشيات (القبعات الحمر) التي عادت إلى الواجهة في أوائل القرن السابع عشر مع وصول آلاف الأندلسيين المطرودين من إسبانيا تعد ٣٠٠ معلم و١٥٠٠٠ حرفي (انظر الرسم الرقم (٣٠ ـ ١)). وكان الإنتاج (المقدر أحياناً بـ ١٢٠٠٠٠٠ قبعة) يصدّر إلى المناطق الخاضعة للحكم العثماني كافة، ولا سيّما مصر التي كانت تقدر مشترياتها بـ ٣٥,٤ مليون بارة (أي ثلث الواردات من المغرب). كما شهدت القاهرة أنشطة نسيجية مهمة: قدر أوليا جلبي، الذي وصف المدينة قريب عام ١٦٦٠، عدد الحرفيين في صناعة النسيج بـ ١٢٠٠٠ حرفي. وتشير استطلاعات الرأي المدونة في سجلات المحاكم في نهاية القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى أن ثلث الحرفيين تقريباً كانوا يعملون في صناعة النسيج. وكان هذا الإنتاج يصدّر بكثافة[٥].

في بداية القرن التاسع عشر، بلغ عدد مصانع الصابون في نابلس ١٣ مصنعاً يباع قسم من إنتاجه، الذي يعد الأهم في فلسطين، في القاهرة، حيث مثّل خان الصابون مركزاً للتجارة الفلسطينية[٦] (انظر الرسم الرقم (٣٠ ـ ٢)).

وفي مجال النسيج، كان الإنتاج ناشطاً في حلب، إذ بلغ عدد الأنوال ١٢ ألفاً في بداية القرن التاسع عشر، الأمر الذي سمح بالتصدير إلى أوروبا. وتضاعفت الكميات التي كانت تستوردها مرسيليا ٢٠ ضعفاً خلال القرن الثامن عشر[٧]. يشير مجموع هذه الأمثلة بما يكفي إلى أن الانحطاط الاقتصادي العام المزعوم الذي ينسب إلى ولايات السلطنة العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر لا أساس له من الصحة، وهو يحتاج إلى مراجعة جذرية.

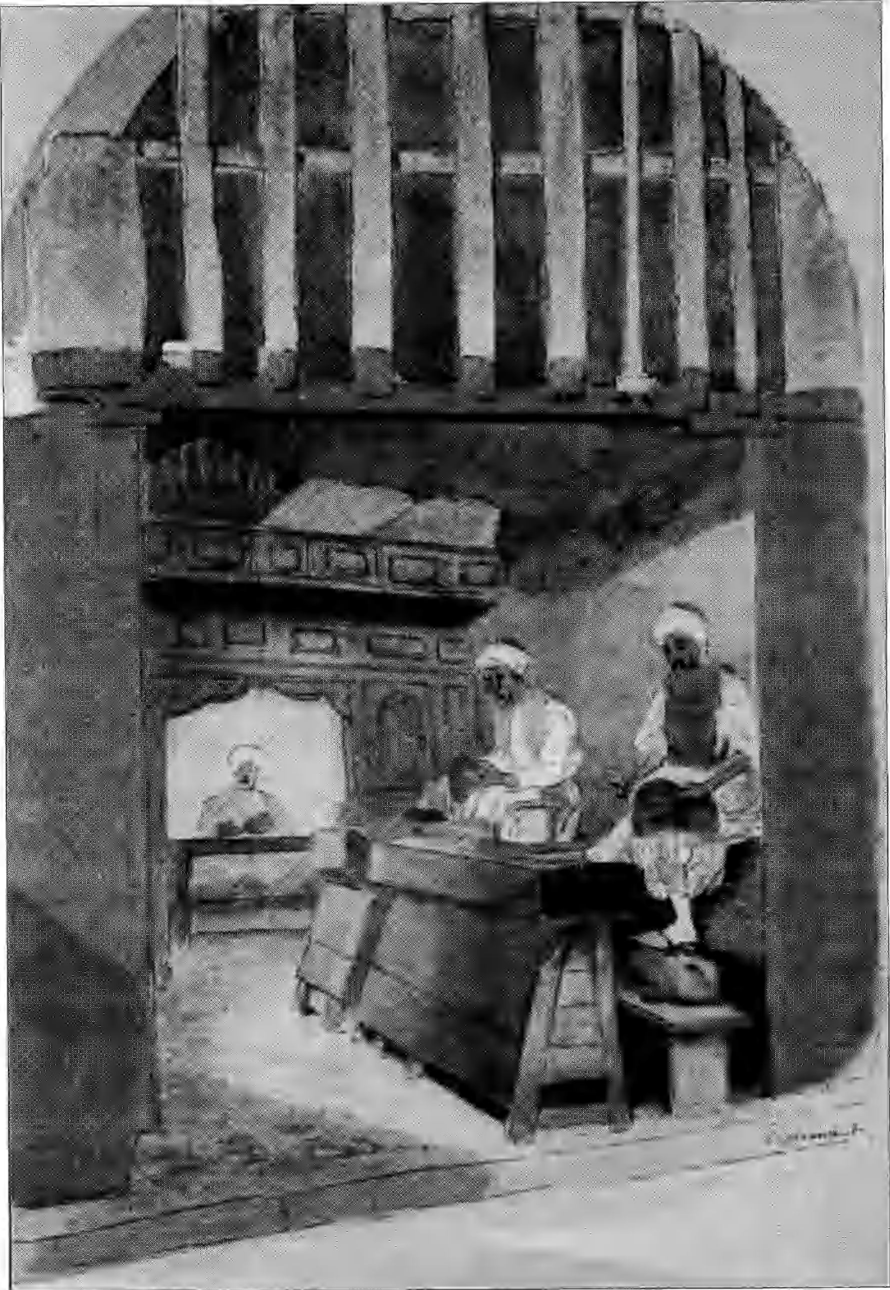
---

(٥) A. Raymond, *Artisans et commerçants au Caire*, 2 vols. (Damascus: Institut français de Damas (IFD), 1974), vol. 1, p. 299.

(٦) B. Doumani, *Rediscovering Palestine* (Berkeley, CA: University of California Press, 1995), p. 257.

(٧) A. Raymond, *La Ville arabe, Alep, à l'époque ottoman* (Damascus: IFD, 1998), pp. 359-361.

الرسم الرقم (٣٠ ـ ١)
صانعو الشاشيات في تونس



المصدر: Ch. Lallemand, *Tunis*, 1890.

الرسم الرقم (٣٠ ـ ٢)
مصنع صابون في حلب



٢ ـ لم تكن المدينة ببساطة مركزاً للإنتاج فقط، إذ كانت مكاناً للتبادل أيضاً على كل المستويات: المحلي والإقليمي والعالمي.

وعلى الرغم من أن الحرف القروية كانت عالية النشاط بحيث كان في وسعها إنتاج فائض قابل للتسويق (كما هي حال الصناعات النسيجية على سبيل المثال)، فإن المنتجات الأكثر تخصصاً وتطوراً كانت تأتي بالتأكيد من المدينة. وهو ما لاحظه جيرار في وصف مصر[٨]، عندما أفاد أن «الصناعة تقتصر في القرى على الفنون الضرورية وعلى معالجة بعض المنتجات الزراعية التي تستخدم للاستهلاك اليومي... أما المدن فتشهد صناعة أكثر تطوراً تُعنى بتحويل المواد الأولية المستوردة من الخارج إلى منتجات ذات استعمال منتشر في قليل أو كثير»[٩].

كما أن المنتجات المستوردة من الخارج كان يعاد توزيعها انطلاقاً من المدينة، فكانت المواد الأولية الضرورية للحرفية الريفية تمر أولاً عبر المدن قبل أن يعاد توزيعها في القرى، وكان استعمال الكماليات يعمم في المدن قبل أن توزع على القرى؛ فانتشر استعمال الأغطية الأوروبية على نحو واسع في مصر، ما حدا بتاجرين فرنسيين على فتح متجر في فرشوط في الصعيد عام ١٧٦٧ لبيع الأغطية. كما أصبحت قهوة الموكا رائجة في القرن السابع عشر انطلاقاً من القاهرة، وتعممت على سائر مناطق البلاد. وعندما ظهرت قهوة الجُزر (Cofé des Îles)، الأدنى جودة والأقل تكلفة، انتشرت سريعاً في القرى. في هذا الإطار، لاحظ قنصل فرنسا عام ١٧٤٠ أن «الكبار والأثرياء لا يحتسونه، فهو يقدم في المقاهي العامة ويستعمل في القرى»[١٠].

وقد يتطلب الأمر أبحاثاً في مجال الإثنولوجيا التاريخية لبيان مقدار التنوع في المنتجات والأدوات المستعملة في الحياة اليومية التي كانت تستعمل في القرى وتدخل إلى البلاد بواسطة المدن بفضل التجارة الدولية التي كانت المدن نواة لها.

في المقابل، كانت المناطق الداخلية تزود المدن بالمواد الغذائية لاستهلاكها وبالمواد الأولية الضرورية لنشاطها الحرفي، وهذه إحدى السمات التي تميز العلاقات بين المدن والقرى والتي عكف عليها أنطوان عبد النور وبول صباغ لدى دراسة الأنماط

(٨) Description de l'Egypte.

(٩) «Mémoire sur l'agriculture, l'industrie et le commerce,» dans: P. S. Girard, *Description de l'Egypte: Etat modern* (Paris: [n. pb.], 1812), pp. 590 et 617.

(١٠) Raymond, *Artisans et commerçants au Caire*, vol. 1, pp. 157 et 197.

الغذائية لسكان تونس العاصمة ودمشق[11]. لا حاجة إلى أن نعرض بالتفصيل المنتجات التي كانت ترسل إلى المدن لتلبية الحاجات الغذائية لسكانها وتزويدهم بوسائل الإنتاج. إلا أنه من المجدي أن نلاحظ التأثير البارز الذي كان لهذه التجارة في بنية المدن، وذلك بوجود أسواق عند أطراف المدن حيث يجري خزن المنتجات الغذائية ثم عرضها للبيع، وحيث كانت تتركز العلاقات التجارية بين المدينة والريف. سنعود إلى هذه النقطة في مرحلة لاحقة لدى التطرق إلى بنية المدينة الاقتصادية.

من الطبيعي أن يتم تسويق المنتجات المزروعة والمصنعّة في المناطق الريفية عبر المدن. وفي الواقع، كانت عملية الإنتاج في إطار العلاقات بين المدن وقراها تولِّد تعاوناً حقيقياً مع توزيع للوظائف؛ ففي مصر، وفي ما يتعلق بالكتّان والقطن، كانت تتم العمليات الأولية لغرض الغزل في معظم الأحيان في مشاغل أسرية ريفية، وكان النسيج يجري في القاهرة وفي غيرها من المراكز المحلية؛ ولعل الأمر نفسه كان ينسحب على مدن كبرى أخرى. وأبرز ما يدل على هذه الشراكة هو تصنيع الشاشيات في تونس العاصمة؛ فالقبعات كانت تحاك في أريانة في ضاحية تونس العاصمة؛ ومن ثم كانت تخاط في تونس العاصمة وتُدعك في مشاغل طبُربة، وهي مدينة صغيرة على ضفاف وادي مجردة، وتنفّش في الأسواق في تونس العاصمة؛ أما الصباغة فكانت تتطلب عملية إضافية في زغوان وكان الشكل النهائي يعطى في العاصمة. وعليه، كانت تسجل حركة ذهاب وإياب متواصلة بين المدينة والقرية على امتداد عملية التصنيع.

٣ ـ كانت أغلبية المدن العربية المتوسطية الكبرى التي تمثّل موضوع دراستنا تشهد تجارة دولية مكثفة تمنحها أهميتها وتؤمن رفاهها. وكانت هذه المدن تقع عادة على محاور التجارة الدولية الكبرى عند نقاط استراتيجية: تونس العاصمة عند نقطة الاتصال بين أوروبا وأفريقيا وعند نقطة الانقسام بين الحوض الغربي والحوض الشرقي للبحر المتوسط، والقاهرة عند حدود قارات ثلاث، آسيا وأفريقيا وأوروبا (بواسطة الطريق البحري بمحاذاة البحر المتوسط)، وحلب عند نقطة الاتصال الطبيعية بين التجارة البرية القائمة على القوافل نحو الشرق وبين الحركة البحرية باتجاه وسط السلطنة وأوروبا، والموصل عند نقطة مرور دجلة حيث تلتقي الطرق البرية نحو الشرق وبلاد ما بين النهرين والغرب.

---

(١١) أ. عبد النور، مقدمة لدراسة التمدين في سورية العثمانية (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٢)، ص ٢١٧، وPaul Sebag, *Tunis au XVIIIème siècle* (Paris: L'Harmattan, 1989), pp. 199 sqq.

وكانت هذه المدن مسرحاً لتبادل الإنتاج المحلي والإقليمي والمنتجات المصنعة الوافدة من أوروبا، بل المنتجات الاستوائية أحياناً: أضيفت القهوة إلى البهارات المستوردة من الشرق وأصبح استهلاكها رائجاً نحو عام ١٦٥٠؛ وظلت الأقمشة الشرقية المستوردة من الهند موضع تجارة ناشطة، وكانت المنتجات الوافدة من وسط أفريقيا تمر عبر الجزائر العاصمة وتونس العاصمة والقاهرة. يبرر هذا النشاط الدولي قوة الجهاز التجاري الذي تمتعت به هذه المدن (الخانات، الأسواق) وازدهار كبار التجار المحليين الذين كانوا يزاولون نشاطهم فيها (الذين لم تبرز أهميتهم إلا منذ بضع سنوات)، ووجود تجمعات مهمة من التجار الغربيين. كان الفرنسيون والإيطاليون الأكثر نشاطاً وكانوا يتمركزون في الفنادق والحانات المعدّة لهم.

يفسر هذا التنوع في الوظائف والإنتاج المعد للأسواق المحلية والدولية ونشاط الترانزيت على جميع المستويات الأهمية الحيوية التي اكتسبتها الأنشطة الاقتصادية في هذه المدن. وقد حملت المدن أثر هذا التفوق، حتى في بنيتها المكانية.

ثانياً: الأنشطة المركزية

تميزت المدينة العربية المتوسطية بمركزية شديدة وبفصل حاد بين المركز الذي كان مسرحاً للأنشطة الاقتصادية المهمة، والذي يمكن وصفه بالمجال «العام» بحكم وجود الجامع الكبير وأجهزة السلطة والإدارة، وبين المنطقة السكنية شبه الخالية من الأنشطة الاقتصادية التي يمكن وصفها بالمجال «الخاص». وكانت الأنشطة تتدرج من المركز إلى حدود المدينة من الأهم إلى الأقل أهمية. وبالتالي، ضمن هذا التنظيم المنطقي، كانت تترجم الأوجه المختلفة للنشاط الاقتصادي من الناحية المكانية اختلافاً في المواقع.

لاحظ جميع الباحثين الذين درسوا بنية المدينة، سواء وصفوها بالمسلمة (ماسينيون) أو بالشرقية (ويرث) وجود منطقة مركزية للأسواق بالقرب من الجامع الكبير. اتسمت هذه المنطقة بكثافة المباني ذات الطابع الاقتصادي التي كانت تمارس فيها التجارة الكبرى والتجارة المتخصصة والأنشطة الحرفية الأكثر أهمية[١٢].

(١٢) واجهت هذه الأسئلة في عملي: A. Raymond, *Grandes Villes arabes à l'époqued ottomane* (Paris: Sindibad, 1985).

في خصوص أمكنة الأنشطة في تونس في القرن السابع عشر، انظر مساهمتي في الفصل الثاني من هذا الكتاب: «التنظيم المكاني»، وانظر أيضاً المصدر الذي استقيت منه المعطيات في: Sebag, Ibid.

من جهة أخرى، يمكن تفسير وجود الكُتُبيين بقرب الجامع الذي يعد مركزاً للتعليم يضم مئات الطلبة والمعلمين (مراجعة حالة تونس العاصمة (قرب الزيتونة) والقاهرة (الأزهر)).

١ ـ كانت الأنشطة الأكثر أهمية الخاضعة لتجارة دولية ناشطة تتمركز في معظم الأحيان في حرم مقفل لأسباب أمنية أطلق عليه اسم «قيصرية» أو «قيسارية»؛ إلا أنه كان يعرف خلال فترة الحكم العثماني بالبادستان، تيمناً بذلك الموجود في إسطنبول. خضعت القيسارية في فاس، التي لا تزال قائمة حتى اليوم، لدراسة مفصلة أجراها لو تورنو تنسحب على معظم المدن ذات البنية المشابهة (انظر الرسم الرقم (٣٠ ـ ٣)). تقع هذه القيسارية بين جامع القرويين وضريح مولاي إدريس مؤسس المدينة في قلب حي الأسواق عند نقطة حساسة من المدينة (والمحفوظة مبدئياً من المسلمين)، وتتألف من مجموعة شوارع موازية وشوارع تقطعها بزاوية قائمة يتم النفاذ إليها من خلال فتحات مزودة بأبواب تغلق في المساء عندما تخلو القيسارية من الناس باستثناء الحراس. تحد الشوارع دكاكين التجار الذين يمارسون الصُّنَع الأكثر مكانة في المدينة، ألا وهم الصاغة والعطارون والشماعون وتجار القماش المستورد... إلخ. وكتب ليون الأفريقي: «في بداية القرن السادس عشر، كانت هذه السوق كناية عن مدينة صغيرة محاطة بأسوار عليها إثنا عشر باباً على الأطراف»[١٣].

وكان خان الخليلي في القاهرة يتألف من عدة خانات يتم النفاذ إليها عبر ممرين مغلقين بأبواب ضخمة ترقى إلى عهد المماليك وتجري فيها التجارة الدولية الكبرى في القاهرة. ولربما صمم على صورة البادستان (الذي يسمى أحياناً بازستان) بما أنه بني عام ١٥١١ على يد السلطان المملوكي قانصوه الغوري للتجار الأتراك على وجه الخصوص[١٤]. وتوجد قيصريات وبادستانات في الجزائر العاصمة ودمشق وحلب وبغداد.

تميز المركز الاقتصادي أيضاً بوجود خانات تمارس فيها التجارة الدولية الكبرى والتجارة بالجملة ويقيم فيها التجار الوافدون من مناطق أخرى وقسم من السكان المحليين، ولا سيّما العناصر «الهائمة» على غرار الجنود. وعرف الخان أيضاً بالفندق

---

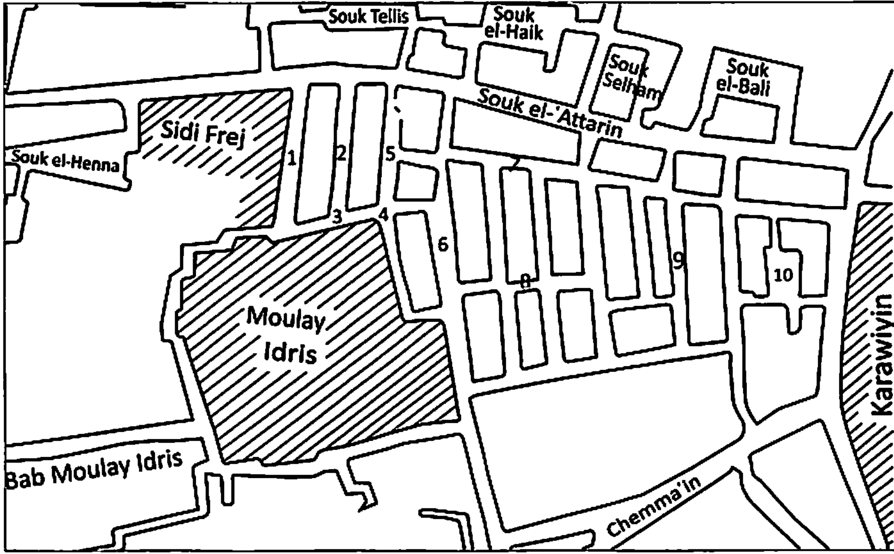
(١٣) R. Le Tourneau, *Fès avant le protectoral* (Casablanca: SMLE, 1949), pp. 374-376, et Jean-Léon L'Africain, *Description de l'Afrique*, edited by A. Epaulard (Paris: Adrien-Maisonneuve, 1956), p. 198.

(١٤) انظر: S. Denoix, J.Ch. Depaule et M. Tuchscherer, *Le Khan Al-Khalili*, 2 vols. (Cairo: IFAO, 1999).

في أفريقيا الشمالية (والوكالة في تونس العاصمة) وبالوكالة والخان في القاهرة (التي عرفت الفنادق القيساريات في عهد المماليك) وبالخان في سورية والعراق والسمسرة في اليمن (حيث استعملت أيضاً كلمة خان).

الرسم الرقم (٣٠ ـ ٣)

قيسارية فاس



المصدر: R. Le Tourneau, *Fès*, 1949.

أياً كانت التسمية وأياً كانت المنطقة المعنية، لم يعرف شكل هذه الإنشاءات أي تغيير، فهي كناية عن أبنية مربعة أو مستطيلة تنفتح بباب واحد غالباً ما يكون ضخماً لناحية الشارع؛ كانت تضم باحة مركزية يمكن أن تركن فيها الحيوانات وتفتح عليها المتاجر المعدة لخزن البضائع وغرف التجار، الموزعة على مستويين في معظم الأحيان.

تضم دمشق بعض الخانات المسقوفة، نذكر منها خان أسعد باشا (١٧٥٣) وهو بناء ضخم يمتد على ٥٢ متراً بـ ٤٦ متراً ويتألف من ٩ قبب. قد يعود ذلك إلى تأثير الهندسة العثمانية التي يلاحظ تأثيرها أيضاً في أبنية أخرى أكثر قِدماً.

كان قياس الخان رهن النشاط التجاري الممارس فيه والأهمية التي تكتسبها المدينة. فكان لفندق العطارين في تونس العاصمة قياس متواضع حيث امتد على ٦٢٥م٢. كما أن فندق الفرنسيين في تونس العاصمة لا تتجاوز مساحته الـ ١٠٠٠م٢. وفي القاهرة، تمتد وكالة «ذو الفقار» على ٢٦٢٥م٢ (انظر الرسم الرقم (٣٠ ـ ٤)) وتضم ٣٢ متجراً و٣٥ غرفة، إلا أن الوكالات الموجودة في مدخل مرفأ بولاق أكثر اتساعاً، إذ كانت وكالة الخرنوب تمتد على ٣٨٤٠م٢.

الرسم الرقم (٣٠ ـ ٤)
وكالة «ذو الفقار» في القاهرة

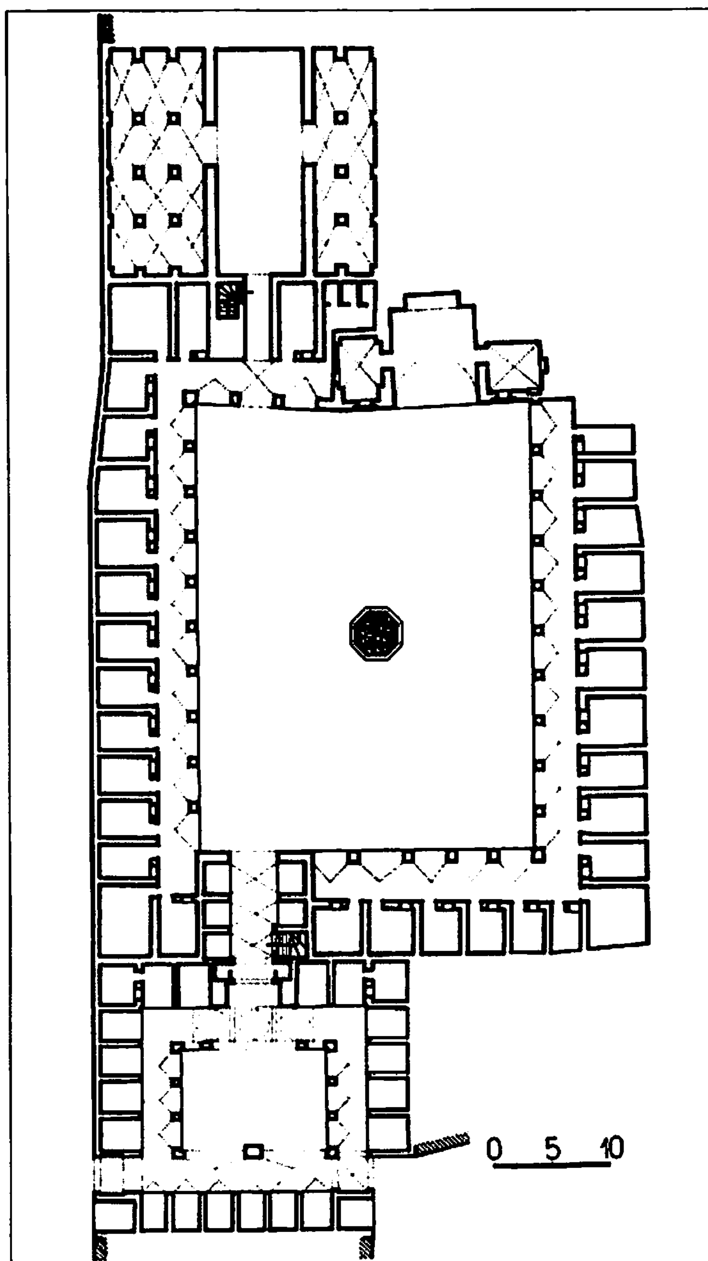


المصدر: P. Corte, *Architecture Arabe*, 1839.

وكانت حلب تضم الخانات الأكثر ضخامة والأكثر تنسيقاً (انظر الرسم الرقم (٣٠ ـ ٥)) إذْ كان خان الجمرك يمتد على ٦١٦٧م٢ ويضم ٥٢ متجراً في الطابق الأرضي و٧٧ غرفة في الطابق العلوي. يعدّ عدد الخانات في المدينة مؤشراً على دورها كمركز تجاري؛ فهنالك ٣٤ خاناً في الجزائر العاصمة و٤٤ في بغداد و٣٥ في الموصل و٥٧ في دمشق ومئة في حلب و٣٦٠ في القاهرة. ويمثّل هذا الرقم الأخير خير دليل على النشاط الاقتصادي الذي شهدته هذه العاصمة وعلى تفوقها في الوطن العربي.

الرسم الرقم (٣٠ ـ ٥)

خان قرتباي في حلب



المصدر: J. Sauvaget, *Aleppo*, 1941.

كانت الأسواق التي نشأت في هذه المنطقة المركزية أبنية مفتوحة في معظم الأحيان تحتل دكاكينها جزءاً من شارع أو مفرقاً، أو ساحةً في النادر من الحالات، كما في حالة فاس، حيث تجّار القماش المحلي كانوا يجتمعون في أربع ساحات صغيرة في سوق العطارين(١٥). وكان ذلك تجمعاً عفوياً لدكاكين الحرفيين والتجار الذين يمارسون الصنعة نفسها ويلتئمون في اتحادات مهنية تضم أنشطة مجزأة (كانت القاهرة تضم ٢٥٠ منها على الأقل) ذات قاعدة جغرافية صارمة جداً. وبالتالي، كان اسم الصنعة يشير في آن معاً إلى نشاط مهني واتحاد ومكان محددة في المدينة. وهذا يعني أن الاسم قد يستمر في الدلالة على مكان توقف فيه النشاط المذكور منذ مدة طويلة: في القاهرة خلال فترة الحكم العثماني، هناك المحلة المعروفة بالفحّامين (تجار الفحم، وهم يقومون بنشاط متواضع يمارس عادة في الضواحي)، أما القصبة وسط القاهرة تضم تجار القماش الميسورين. وقد شهدت المدن حالات تغيير متعددة تزودنا بالمعلومات حول تاريخها.

كما أن الأمثلة كثيرة على الأسواق ذات الطابع الهندسي، ولا سيّما في جوار الجامع حيث كانت تتمركز الصناعات الأكثر ازدهاراً؛ فخلال النصف الأول من القرن السابع عشر، في عهد يوسف داي، انضمت سوق التُرك، وهي كناية عن شارع كبير مسقوف، وسوق البركة التي تحمل أعمدتها الستة سقف الساحة الصغيرة، إلى الأسواق المسقوفة في تونس العاصمة التي ترقى إلى عهد الحفصيين والموجودة حول الزيتونة (انظر الرسم الرقم (٣٠ ـ ٦)). بنيت قصبة رضوان في القاهرة المسقوفة على طول ٥٠ متراً على يد أمير مملوكي نافذ قرابة عام ١٦٤٠، وهي المثل الوحيد على سوق مسقوفة في القاهرة (انظر الرسم الرقم (٣٠ ـ ٧)).

وفي حلب، بنيت أسواق كبيرة مسقوفة خلال القرن السادس عشر على يد الباشوات الذين أسسوا الأوقاف في المنطقة المركزية من المدينة؛ وتمثّل سوق بهرام باشا التي بنيت عام ١٥٨٣ بين جامع وقيصرية، مع مجموعة من القبب التي تؤمن التواصل بين تلك المعالم المختلفة، خيرَ مثال على هذه الإنشاءات النفعية المتميزة ولكن من دون سمات هندسية لافتة كتلك التي تميز حلب. ونلاحظ أن الأمر يتعلق في جميع هذه الحالات، بمؤسسات مدينية كبرى ذات منفعة عامة تديرها السلطات السياسية العليا.

---

(١٥) Le Tourneau, Ibid., p. 373.

الرسم الرقم (٣٠ ـ ٦)
سوق البركة، تونس



الرسم الرقم (٣٠ ـ ٧)
قصبة رضوان، القاهرة



يختلف عدد الأسواق، شأنها شأن الخانات، إلى حد بعيد من مدينة إلى أخرى، إذ كانت القاهرة تعد ١٤٥ سوقاً وحلب ٧٧ وبغداد ودمشق والجزائر العاصمة خمسين فقط. وكانت الأسواق تتدرج داخل المنطقة المركزية للأسواق من الأهم إلى الأقل أهمية، إذ كانت سوق الصاغة والعطارين والقماش تحتل عادة المنطقة الأقرب من المركز. ويكتسب توزيع الأنشطة في تونس العاصمة حول الزيتونة مدلولاً خاصاً في هذا الإطار.

مثّل الدكان أو الحانوت العنصر المحوري لهذه الأحياء المركزية الذي يبدو أنها شهدت تغييرات طفيفة من القرون الوسطى إلى العصور الحديثة، التي تبدو شبه مماثلة من المغرب إلى أفغانستان. فيتلاقى الوصف الذي أجراه سوفاجي لحلب في عصر الزنكيين مع وصف لاين للقاهرة في عهد العثمانيين ووصف تورنو لفاس في بداية القرن الماضي. وقد تحدث لاين عن مكان صغير مربع الشكل يبلغ طوله ٦ أو ٧ أقدام وعرضه ٣ أو ٤ أقدام قد يضم مخزناً في بعض الأحيان؛ أرضية الدكان مرتفعة عادة عن مستوى الشارع ويجلس صاحب الدكان على مصطبة من حجر. يغلق الدكان في المساء

بواسطة مصاريع خشبية يرتفع جزؤها العلوي ليشكل شرفة وينخفض جزؤها السفلي ليشكل مكتباً[١٦].

وبسبب هذه البساطة والرخص كانت تكلفة الدكاكين متدنية، وهو ما سمح بشيدها بالمئات في إطار الأوقاف. فتم بناء عشرين منها في القاهرة عام ١٧٥٠ وبلغ سعر الواحدة ١٦٧٠ بارة، في حين تجاوز سعر الوكالة في هذه المدينة المليون بارة. وكانت الدكاكين المبنية في إطار مشروع هندسي أكثرَ اتساعاً وتنميقاً. كما تغير عدد الدكاكين بحسب أهمية المدن، إذ بلغ عددها ٥٠٠٠ في تونس العاصمة عام ١٨٦٠ و٦٦٠٠ في دمشق عام ١٨٧١ ولربما ٢٠٠٠٠ دكان في القاهرة عام ١٧٢٩[١٧].

إلى جانب الأنشطة التجارية في مجال الأقمشة والبهارات (والقهوة) والمعادن الثمينة التي عكفنا عليها، كان المركز يشهد أنشطة متنوعة أخرى تخضع لتجارة رئيسية. تلك كانت حال النُّقول (الفواكه المجففة) المستوردة من تركيا وسورية، التي توجد سوقها في تونس العاصمة قرب الجامع وفي القاهرة في السكرية عند الطرف الجنوبي للقصبة. وكان النقوليون تجاراً ميسورين.

أما أسواق الخضار الطازجة فكانت، على العكس، موجودة في الضواحي، وغالباً ما كان التجار في حالة من الفقر المدقع. والأمثلة كثيرة على ذلك. كما كانت المراكز المدينية تشتمل على الأنشطة الحرفية. وفي عدد من الصناعات، كان الصانع هو نفسه التاجر، يتولى بيع منتجاته نظراً إلى غياب الفصل بين عملية التصنيع والبيع. وشهدت هذه المناطق المركزية حرفاً لتصنيع الأغراض ذات الاستعمال اليومي والتي شهدت تنوعاً كبيراً.

في تونس العاصمة، كان موقع البلغاجية [وهي نوع من الأحذية الأفريقية المغربية] مميزاً، على قاب قوسين من تجار البهارات. وبنى يوسف داي (١٦١٠ ـ ١٦٣٧) للبشامقية [نسبة إلى أحذية البشمق] سوقاً قرب جامعه. كما كانت أغلبية القوافين في القاهرة مباشرة خارج باب زويلة وبنى لهم الأمير رضوان بك سوقاً مسقوفة رائعة هي خير دليل على ازدهار هذه الحرفة وتمركز عدد لا بأس به منهم في خان الخليلي في مكان أكثر تميزاً.

---

(١٦) J. Sauvaget, *Alep: Essai sur le développement d'une grande ville syrienne* (Paris: P. Geuthner, 1941), p. 120.

(١٧) Raymond, *Grandes Villes arabes à l'époqued ottoman*, p. 241.

أما الصناعات الأكثر تسبباً بالإزعاج فكانت بعيدة باتجاه الضواحي كما سنرى لاحقاً، واستفادت حرفة بأهمية حرفة النحاسين أكثر من سواها، إذ هي التي توفر القسم الأكبر من أواني المطبخ والأدوات المنزلية من دون استثناء بحيث كان لها أن توجد في المركز على صخبها، كما هي حال سوق النحاسين في تونس العاصمة وفي القاهرة.

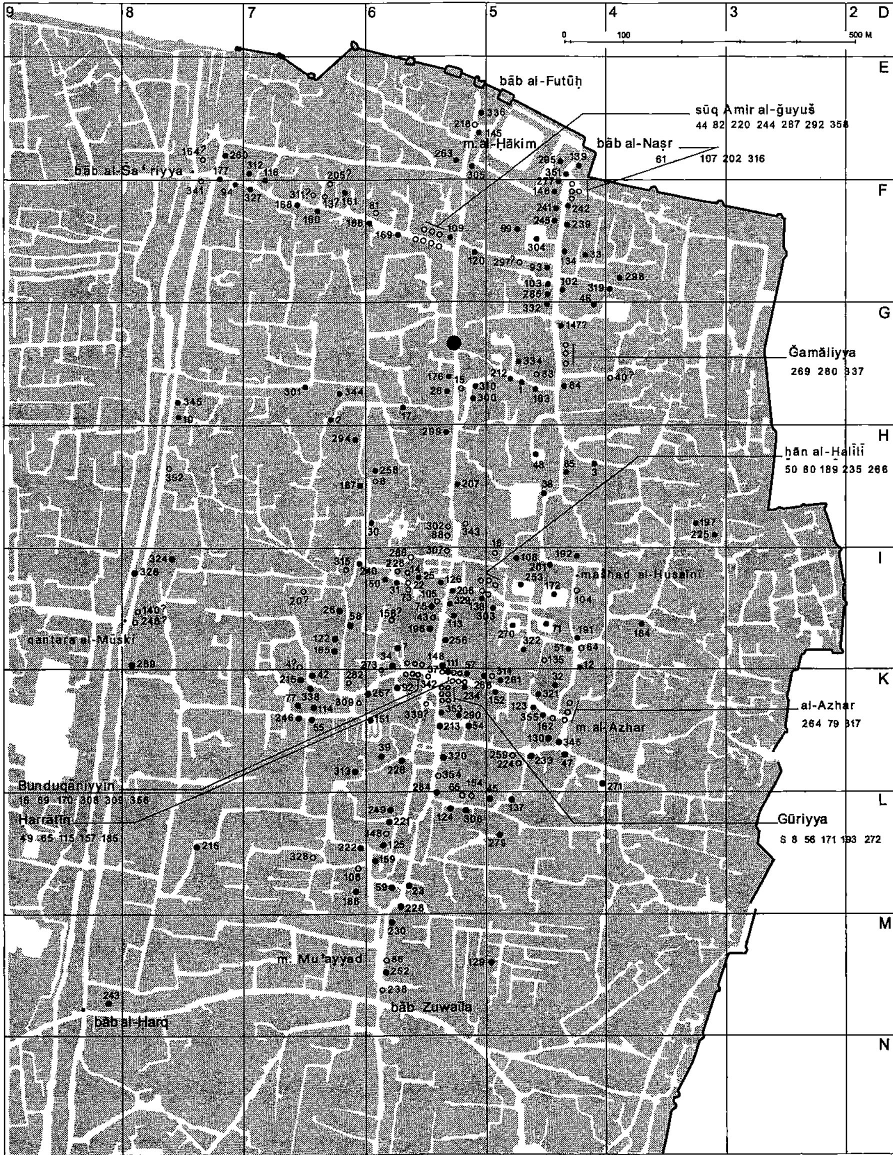
٢ ـ يوجد الجزء الأكبر من الجهاز التجاري الضخم العائد للمدن العربية الكبرى في القلب أو في المركز. ففي الجزائر العاصمة، تمحور نصف الأسواق الـ ٥٤ في المنطقة المركزية. وفي القاهرة، كان ٢٢٩ خاناً من أصل الخانات الـ ٣٤٨ التي عثر عليها، متمركزاً في منطقة قلب القاهرة (انظر الرسم الرقم (٣٠ ـ ٨)). وفي حلب، كان هنالك ١٩ خاناً في منطقة مركز المدينة حيث بلغت مساحتها ٤,٤ هكتار، أي نصف مساحة هذه المنطقة المركزية. ومثال القاهرة هو الأفضل، حيث تسمح دراسة المستندات الصادرة عن المحاكم بتحديد موقع أنشطة الحرفيين والتجار الذين كشف النقاب عن ثرواتهم من خلال تركاتهم. فخلال أعوام ١٧٧٦ ـ ١٧٩٨، عادت نسبة ٦٥,٥ في المئة من التركات المسجلة في القاهرة إلى أفراد يمارسون نشاطهم في المناطق المحاذية للقصبة، وهي الشارع الرئيسي الذي يمتد على طول الحي الفاطمي من الشمال إلى الجنوب والذي كان لا يزال يمثّل في القرن الثامن عشر مركزاً للأنشطة. ومثّلت تركات هؤلاء ٨٨,٣ في المئة من مجموع التركات في المدينة. يبُرز هذا الرقم الدور الاقتصادي الساحق الذي اضطلع به المركز الاقتصادي، حيث تتمركز الأنشطة والثروات. وعليه، وجدت نسبة ٩٠ في المئة تقريباً من الثروة في القاهرة في منطقة لا تتجاوز مساحتها ١٥ في المئة من مساحة المدينة الإجمالي[١٨].

يمكن تحديد بنية هذه المنطقة المركزية وقياساتها من خلال الهياكل الاقتصادية التي كوّنت إطاراً للتجارة الكبرى، ألا وهي الأسواق المتخصصة والخانات. تبرز الخرائط الفرق في المقاييس بين المدن ذات الإشعاع المحلي أو الإقليمي أو العواصم الكبرى (المتروبوليتانية): من الجزائر العاصمة (هكتاران) والمدن المتوسطة الحجم (تونس العاصمة، دمشق، الموصل) والمراكز المهمة (حلب، بغداد) وصولاً إلى عاصمة حقيقية، أي القاهرة (٦٠ هكتاراً) التي لا يمكن مقارنتها إلا بالعاصمة إسطنبول. كانت هذه المراكز الاقتصادية تتميز بطابع فردي في المدينة بحيث أطلق عليها اسماً خاصاً، مثل الرَّبع في تونس العاصمة، والقاهرة في القاهرة، والمدينة في حلب.

---

(١٨) Raymond, *Artisans et commerçants au Caire*, vol. 1, pp. 366-367.

الرسم الرقم (٣٠ ـ ٨)
خانات أو نُزل في منطقة القاهرة، القاهرة



لا عجب أن تكون المناطق المركزية في مدينة، غالباً ما شدد المستشرقون على عدم انتظام شبكة طرقاتها، متصلة بالخارج عبر شوارع واسعة ومباشرة نسبياً (ضمن

الحدود التي يفرضها التجول الذي لا يقوم على السيارات بل يقتصر على نقل البضاعة على ظهر الحيوان). اكتسبت هذه الشبكة أهمية واضحة لحسن عمل المدينة. وكانت تونس العاصمة متصلة بأبواب المدينة الرئيسية في الأسوار (باب السويقة، وباب البحر، وباب الجديد) عبر شبكة من الطرقات المزدوجة أحياناً. بلغ عرض القصبة في القاهرة التي شقها الفاطميون ٦ أمتار وكانت ذات شكل مستقيم من باب الفتوح في الشمال إلى باب زويلة في الجنوب. ورثت دمشق من العصور القديمة الطريق الطويل (سوق مدحت باشا) الذي يصل باب الجابية بباب شرقي. وكان يعبر المدينة في حلب خط مزدوج ثلاثي وأحياناً رباعي من الأسواق التي تتبع خط الطريق الروماني قديماً وتربط باب أنطاكية بالقلعة مروراً بجوار الجامع الكبير.

٣ ـ كانت المناطق المركزية داخل المدينة تشهد استقراراً بوجه عام، نظراً إلى الصلة شبه العضوية بين الأسواق والجامع وإلى الأواصر المعقدة بين الأنشطة المجموعة في قلب المدينة. وتطلب الأمر نوعاً من الليونة. خلال فترات التوسع، كانت المنطقة الاقتصادية المركزية تنمو على حساب المنطقة السكنية المجاورة بحيث تُستبدل المنازل بالأسواق والخانات. وقد سجل نمو من هذا النوع في تونس العاصمة والقاهرة وحلب خلال فترة الحكم العثماني وتم قياسه في ما يتعلق بهاتين المدينتين حيث ازدادت المساحة التي غطاها المركز من ٤٠ إلى ٦٠ هكتاراً في ما يتعلق بـ «قاهرة» ومن ٦ إلى ١١ هكتاراً في ما يتعلق بالمدينة [حلب]. هنالك مثال واحد لانتقال المركز الحضري وهو في الموصل، حيث انتشرت الأسواق حول الجامع الذي بناه نور الدين في مركز المدينة الهندسي وانتقل «المركز» إلى الشمال الشرقي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر واستقر حي الأسواق الكبرى قرب القلعة العثمانية ومكان مرور دجلة[١٩].

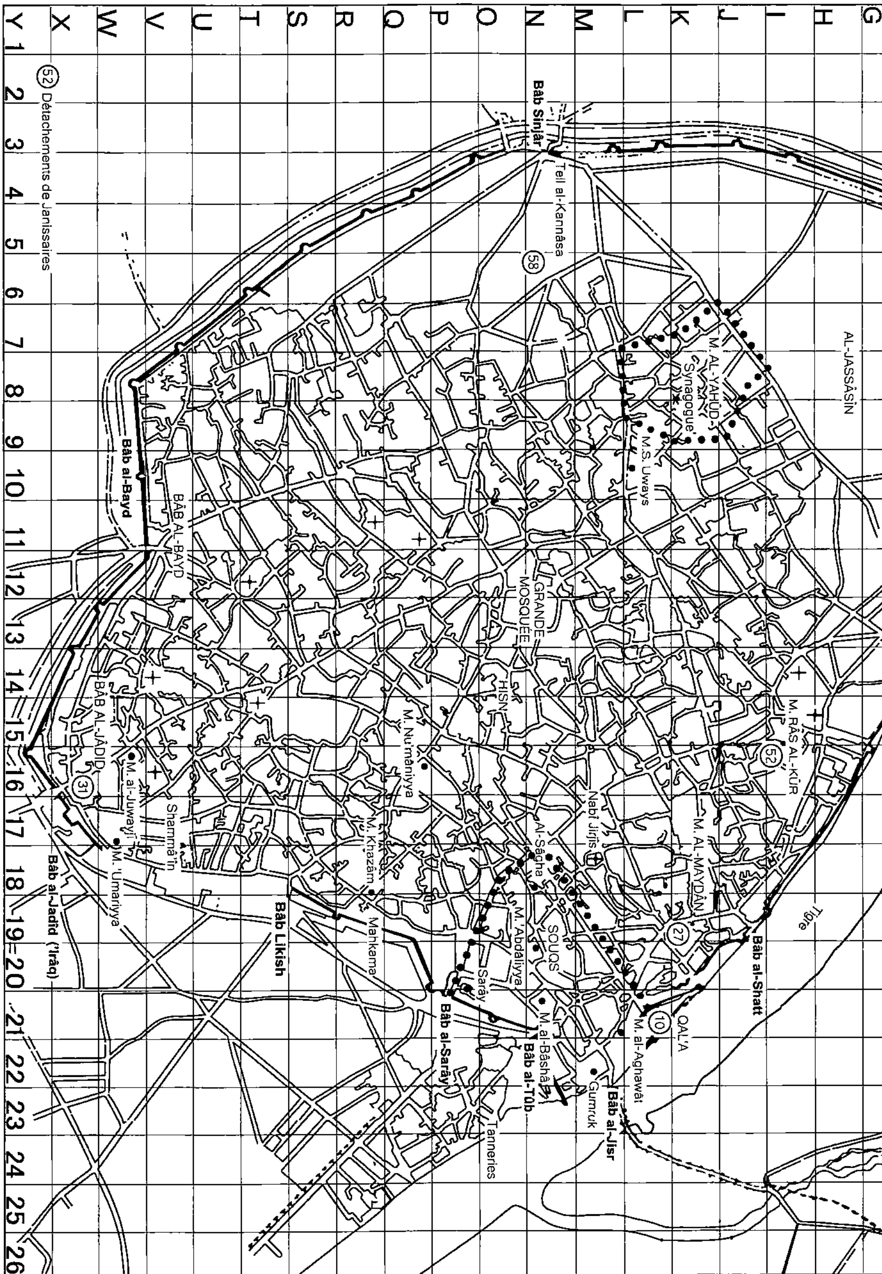
ومن باب المفارقة، كانت الأسواق أقل استقراراً داخل هذه المراكز، وهو ما أوحى به ماسينيون عندما تحدث عن ثبات توزيع المهن التي عدّها نتيجة للشح في التقنيات[٢٠]. ينسحب هذا التأكيد على الصاغة؛ ففي القاهرة على سبيل المثال، نلاحظ أن هذه السوق احتلت موقعاً مجاوراً للجزء المركزي للقصبة، من عهد المماليك إلى فترة وصف مصر[٢١]على امتداد أكثر من خمسة عقود.

(١٩) Dina Khoury, *State and Provincial Society in the Ottoman Empire, Mosul* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997), pp. 202-203.

(٢٠) L. Massignon, *Mission en Mésopotamie*, 2 vols. (Cairo: IFAO, 1912), vol. 2, p. 92.

(٢١) *Description de l'Égypte*

الرسم الرقم (٣٠ ـ ٩)
نقل الأسواق في الموصل



إنما نلاحظ في التفاصيل عدة حركات وتبدلات هي ثمرة قاعدة مختلفة في التوزيع المكاني للمهن، ألا وهي قرب المهن الأكثر أهمية من المركز والابتعاد التدريجي منه من المهن الأهم إلى الأقل أهمية. سبق وتحدثنا عن «الفحّامين» في القصبة في القاهرة حيث حل تجار القماش مكان تجار الفحم. وقد انتقل الفرّاؤون في القاهرة من موقع مركزي مميز خلال عهد المماليك في عصر كان للفرو دور كبير كرمز لبلوغ مكانة سياسية أو عسكرية وكانت تعد تجارته حيوية، إلى موقع أبعد في الحي الجنوبي خلال فترة الحكم العثماني حين فقد استعمال الفرو كأداة احتفالية أهميته.

على خلاف ذلك، احتل منتوج جديد مثل القهوة موقعاً مركزياً، نظراً إلى الدور الاقتصادي الهائل الذي اضطلع به منذ عام ١٦٥٠. في عام ١٧٩٨، كانت الخانات البالغ عددها ٦٢ خاناً متمركزة في قلب المدينة.

ثالثاً: المناطق السكنية

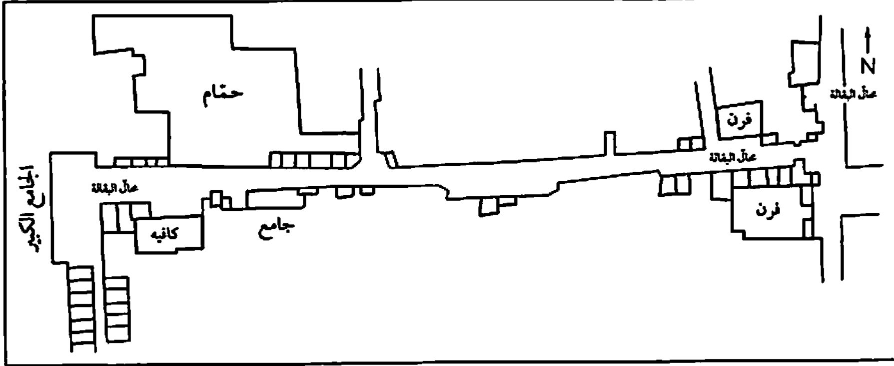
في المناطق السكنية المحيطة بالمنطقة المركزية المكرّسة بصورة أساسية للأنشطة الاقتصادية، لم يكن هنالك من أنشطة متخصصة باستثناء الأسواق غير المتخصصة (أو السويقة) التي أجرى سوفاجي وصفاً لها لا ينسحب على مدينتي دمشق وحلب السوريتين فقط، بل على جميع المدن العربية الكبرى أيضاً (انظر الرسم الرقم (٣٠ ـ ١٠)) وهو جدير بأن يذكر: «كان لكل حي سوقه المصممة على قياسه؛ فالاتحادات المهنية ذات التأثير ممثلة بمجرد دكان أو دكانين، وتقتصر البضائع على المنتجات الغذائية والمنتجات المصنعة الأساسية. إذاً... فهي «سوق مصغّرة» (أو سويقة)».

لاحظ تورنو في معرض دراسته لاقتصاد أحياء فاس، أنها لا تحتوي إلا على الحاجات الأساسية المطلوبة بصورة دائمة، أي الزيت والزبدة والعسل (لدى البقّال) والخضر والفاكهة الطازجة (عند الخضيري) والبهارات والسكر (عند العطار) والفحم (لدى الفحّام) والمكانس المصنوعة من النخيل. تكمل أفران الخبز هذا الجهاز المتواضع. وكان في حي المخيَّة فرنان وتسعة دكاكين. تمركزت هذه الحوانيت عادة عند مفترق طرق أو على أحد الشوارع الرئيسية في الحي في مكان يمكن أن يزوره أكبر عدد ممكن من الشارين. «إذا أراد سكان الأحياء البعيدة من المركز شراء المنتجات التي لا تبرز الحاجة إليها بصورة يومية (اللحم والسمك على سبيل المثال)، أو إذا رغبوا في

شراء الثياب أو قص شعرهم، كان عليهم التردد إلى الأسواق المركزية». كما اضطلعت تجمعات الحوانيت المتناثرة في مدينة الجزائر بالوظيفة نفسها[٢٢].

الرسم الرقم (٣٠ ـ ١٠)

سويقة جيرون في دمشق



المصدر: J. Sauvaget, «Esquisse,» 1934.

أما في ما يتعلق بالمدن الكبرى، فقد دعا طول المسافة التي يجب قطعها للوصول إلى المركز إلى إنشاء مراكز ثانوية للنشاط غالباً ما كانت توجد قرب أبواب المدينة. وقد توسعت المدينة ما بعد حدودها إلى ضواح واسعة: وغالباً ما كانت مراكز النشاط الثانوية تذكّر بالشكل القديم للمدينة. وعليه، كان المخرجان الأساسيان للمدينة الفاطمية في القاهرة يشكلان خلال فترة الحكم العثماني مجموعات مهمة من الأسواق: في الغرب، كان يحوي باب الشعرية ١٢ وكالة على الأقل موجودة خارج الأسوار على الطريق التي تقود إلى بولاق؛ وفي الجنوب، كان هنالك ٧ وكالات قرب باب زويلة خارج السور في أول الطريق الذي يقود إلى الفسطاط ـ القاهرة القديمة.

رابعاً: الأنشطة في الأطراف

تفسر قاعدة تدرج الأنشطة الاقتصادية عادة من المركز إلى الضواحي وفق ترتيب تراجعي، وجودَ الحرف الأقل أهمية والصناعات المتصلة

(٢٢) J. Sauvaget: «Décrets Memlouks de Syrie, I,» *BEO*, vol. 2 (1932), pp. 29-30; «Esquisse,» pp. 452-453, «Alep,» p. 105; Le Tourneau, *Fès avant le protectoral*, pp. 223-225, et T. Shuval, *La Ville d'Alger vers la fin du XVIIIème siècle* (Paris: CNRS, 1998), pp. 207-208.

بالقرية وتلك التي تحتاج إلى مساحات كبرى وتلك التي قد تسبب الإزعاج للسكان[٢٣].

كانت أسواق المنتجات الزراعية موجودة عند أطراف المدينة لأسباب تتعلق بقربها وسهولة النقل ولأن هذه المنتجات الكبيرة الحجم والمتدنية القيمة نسبياً تتطلب مساحات واسعة لتعالج وتخزن. وكانت أسواق الغلة والقش توجد عادة في ساحات كبيرة تسمى رُقعة أو رَحبة أو عَرصة وعَلوة في العراق. كانت الرحبة في الجزائر العاصمة موجودة مباشرة داخل باب عزّون. وكانت تقع إحدى أبرز أسواق الغلة في القاهرة خارج باب الشعرية في مكان معروف برقعة القمح أو ميدان الغلة. كان هنالك ميادين غلة أخرى قرب أبواب المدينة في الرُمَيلة وباب اللوق والحسينية. وفي دمشق، كان الشارع الرئيسي في الضاحية الجنوبية للميدان محاطاً بالمستودعات التي تعرف بالبايكة وهي أبنية تبلغ مساحتها ١٠٠ إلى ٣٠٠ متر مربع يخزن فيها القمح والحنطة أو القش. رصدت بريجيت مارينو ستين بايكة[٢٤]، وكان الموقع منطقياً على الطريق الذي يقود إلى حوران وهي منطقة كبيرة للإنتاج الزراعي. وكانت أسواق الفاكهة والخضر توجد عند أطراف المدينة. وقد احتفت تونس العاصمة تحت اسم باب الخَضراء بذكرى تجار الخضر الذين ترددوا إلى جوار هذا المدخل في الضاحية الشمالية للمدينة (باب السويقة). وفي القاهرة، تمركز تجار الخضر في الجزء الجنوبي من المدينة وسجل وجود سوق الخُضَيرية في جوار جامع ابن طولون.

كما تمركزت تجارة الماشية المزعجة والصاخبة والملوثة قرب أبواب المدن. ولا تزال تونس تملك إلى اليوم رحبات الغنم [للخراف] والمراقد [للخيول] الموجودة منذ عهد الحفصيين في الضاحية الجنوبية للمدينة. ولا تزال القاهرة تحتفظ باسم سوق الغنم الموجودة مباشرة خارج باب زويلة وهو الباب الجنوبي للمدينة الفاطمية؛ لكن منذ نهاية عهد المماليك وخلال عهد العثمانيين، في فترة توسع المدينة كثيراً في هذا الاتجاه، كانت سوق الغنم توجد عند طرف الضاحية الجنوبية للمدينة؛ في حين تمركزت سوق الخيل في القاهرة في الرُمَيلة وهي ميدان واسع يقع عند أقدام القلعة، ويعود ذلك من جهة إلى المساحة التي تحتاج إليها وإلى قرب الجنود الموجودين في القصر وثكنات القلعة وهم أكثر من يشتري الخيول.

---

(٢٣) حول هذه القضايا، انظر: Raymond, *Grandes Villes arabes à l'époqued ottoman*, pp. 189-194.

(٢٤) B. Marino, *Le Faubourg du Midan a l'époque ottomane* (Damascus: IFD, 1997), pp. 95-97.

كما كان من الضروري أن يتمركز بعض الصناعات التي تحول المواد الأولية (القصب وورق النخيل) الوافدة من القرى والتي تعد مزعجة مقابل قيمة تجارية متدنية وتتطلب مساحة كبيرة لتصنيع منتجاتها في أطراف المدينة. كانت تلك حال الحبّالين والحُصَريين الذين كانت تتمركز مشاغلهم في القاهرة في الجزء الجنوبي من المدينة بين الرُمَيلة وقناطر السباع، في أحياء فقيرة، وهو ما يتمشى وطابع هذه الحرفة، إذ إن حي الحبّالين كان أكثر الأحياء بؤساً في القاهرة.

استفادت منتجات أخرى آتية من الخارج من الاستثناء نفسه، مثل حطب التدفئة الذي يعد منتوجاً مزعجاً يصعب نقله بكميات كبيرة إلى داخل المدينة، والفحم (في القاهرة، كان يحمله البدو إلى المدينة من طور في سيناء في قوافل يجرّها ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ جمل ويباع في أسواق قرب باب النصر وباب اللوق)، وأقراص زبل البقر المجفّفة التي كانت تستعمل للشّعلة في مصر وتباع في سوق الغلة، عند الطرف الجنوبي للقاهرة.

كانت معاصر الزيت قريبة من أبواب المدينة وذلك لتسهيل تموين المشاغل والحؤول دون نقل مادة أولية ملوِّثة عبر المدينة. فالمعاصر المذكورة في وصف مصر وُجدت عند الطرف الغربي للمدينة. كان بُعد الأنشطة «الصناعية»، ولا سيَّما تلك الأكثر إضراراً بالبيئة، على غرار الأفران على أنواعها، بسبب الدخان والغبار والروائح الناتجة منها، من الثوابت؛ ففي الجزائر العاصمة، كانت الأفران العاملة على الفحم وأفران الكلس والجص تقع خارج باب عزّون الغربي. وكانت المدابغ تخضع للاستثناء نفسه بسبب الطابع الملوِّث لهذه المشاغل ولحاجتها الكبيرة إلى الماء والمساحة.

من بين الأنشطة المسبِّبة للضوضاء والتلوُّث التي تمركزت قرب أبواب المدن، تجدر الإشارة إلى المسالخ ذات الجوار المقزز (مرور الحيوانات، الضجيج، الروائح الكريهة، الدم). كانت «الملحمات» الست في القاهرة تقع عند حدود المدينة في الحسينية في الشمال وفي باب اللوق (حيث حملت بركة موجودة في جواره اسم «بركة الدم»)، وحارة السقايين في الغرب وجسر السباع في الجنوب. وهذه أمور كانت من الثوابت في جميع المدن. وكانت تلك حال المدابغ أيضاً، التي تسبب إزعاجاً هائلاً للجوار نظراً إلى الرائحة النتنة التي تفوح منها وإلى حاجتها إلى كميات كبيرة من الماء لمعالجة الجلود التي تحتاج بدورها إلى مساحة لتجفيفها. وبالتالي، فهي كان من الضروري أن تتمركز خارج المدينة من دون أن تستفيد من أي استثناء.

في ما يتعلق بالأنشطة الطَرَفية، غالباً ما يدل تغيير الموقع على تغيُّر مديني، ولا سيّما حين يجبِر نمو المدينة على إبعاد نشاط بات جزءاً من النسيج المديني نحو الخارج، إنما مع احتفاظ المكان بالتسمية القديمة (أحياناً بإضافة صفة «قديم» أو «عتيق») للدلالة على تاريخ المدينة. والأمثلة كثيرة على ذلك، فالجزائر العاصمة تحتفظ باسم «رحبة القديمة» في المكان الذي كان يشكل مساحة لبيع الغلة قرب باب عزّون. وفي القاهرة، احتفظ الشارع الموجود خارج باب زويلة في قلب المدينة باسم سوق الغنم القديمة للدلالة على الموقع السابق، في حين كانت سوق الغلة موجودة عند الطرف الجنوبي للمدينة. وفي حلب يوجد جامع الدبَّاغة العتيقة في حي الدباغين القديم. في هذا الإطار، يشكل انتقال المدابغ نقطة لافتة للانتباه على الصعيد المدني، إذ ينبغي تفسيره على أنه نتيجة تطور طرأ على المدينة ويفرض نقل المشاغل من موقع بات يعد داخلياً إلى خارج المدينة. رصدت ثلاثة أمثلة عن انتقال من هذا النوع وذلك في حلب نحو عام ١٥٧٠، وفي القاهرة قريب عام ١٦٠٠، وفي تونس العاصمة نحو عام ١٧٧٠ وهي تمثّل مراحل توسع مدني بارز[٢٥].

يبدو تمركز الأنشطة عند طرف المدينة منطقياً، بحيث نميل إلى عدِّه ظاهرة «عفوية» تنتج من التفاعل الطبيعي للعوامل المختلفة. إلا أن دور المسؤولين عن الشؤون المدنية في هذا التنظيم ليس مستبعداً، إذ كان يحق للقضاة والمسؤولين عن الحسبة (مراقبة الأخلاق والأسواق) اتخاذ القرارات في هذا المجال. وغالباً ما كان نقل مقر المدابغ المتميز بضخامته، نظراً إلى وسع المساحة المكرسة لهذه الأنشطة، نتيجةً لتضافر جهود السلطات العليا. فالسلطان العثماني عني عام ١٥٥٢ بمشكلة وجود مدابغ القاهرة في موقع مركزي على مقربة من باب زويلة؛ وعليه أطلق إجراءات شارك فيها باشا القاهرة وأدت بعد نصف قرن تقريباً إلى نقل المدابغ إلى جوار باب اللوق وهو باب المدينة الغربي[٢٦]؛ وفي حلب، من المحتمل أن يكون القرار قد صدر عن باشا المدينة. أما في تونس، فقد قرر علي باي نفسه معالجة أزمة السكن التي كانت تعانيها المدينة.

ضمن المنطق نفسه، كانت الأنشطة المتعلقة بالسفر موزّعة قرب الأبواب، وكانت المجموعة الواسعة من الصناعات المعنية (الاتجار بالدواب، والرحل، والصناعات

---

(٢٥) A. Raymond, «Le Déplacement des tanneries à Alep, au Caire et à Tunis,» *Revue d'Histoire Maghrébienne* (1977), Reprint in: Raymond, *La Ville arabe, Alep, à l'époque ottoman*, pp. 128-137.

(٢٦) مكتبة توبكابي، ك ك ٨٨٨، ملف، ٣٢٤، رقم ١٤٠٧. قدّم هذه الوثيقة لي مشكوراً البروفسور ج. فاينشتاين.

الجلدية، والسروج، وأدوات التخييم والسلع الغذائية) تهم قُوّاد القوافل وزبائنهم (بمن فيهم الحجاج) وأعضاء الطبقة المهيمنة على حد سواء. وفي القاهرة، جمعت ساحة الرُمَيلة الكبيرة تحت القلعة، حيث كان يقيم آلاف الجنود والمماليك وفي موقع كان يتردد إليه الحجاج الذين يحضّرون رحلتهم إلى مكة، الخيّامينَ والبرادعيةَ ومختلف أنواع الصنعات، علاوة على تجار السلع الغذائية الضرورية للرحلات الطويلة والبعثات العسكرية أو الحج. وقد وصف سوفاجي مجموعة الأسواق التي تطورت خارج الباب الشمالي الشرقي لمدينة حلب وكانت وظيفتها الأساسية تموين القوافل، أي البرادعة والحدادين والخيامين ومستودعات السلع الغذائية. تطورت هذه الأنشطة خلال عهد المماليك واحتفظ الحي باسم قرية بنقوسة التي ابتلعها توسع المدنية خارج الأسوار. خلال فترة الحكم العثماني، كانت هذه الأنشطة تتطور على طول الطريق الذي يقود إلى باب قارلق على بعد كيلومتر تقريباً نحو الشمال الشرقي[٢٧].

أدى تضخم حجم المدن والتبادلات التي كانت تتم عند نقطة محاذاة المدينة والريف إلى نمو مجموعات تجارية وحرفية كبيرة قرب الأبواب كان تنوعها متشابهاً، إنما بدرجة أقل ومع طابع ريفي واضح، مقارنة بالتنوع الذي تشهده المناطق المركزية. وكانت تلك حال منطقة الرُمَيلة في القاهرة. وفي دمشق، فقد وصف سوفاجي العملية التي أدت إلى نقل أنشطة وجدت في الماضي في المدن إلى المنطقة الموجودة تحت القلعة. يمكننا الافتراض أن عملية مماثلة أدت في الموصل إلى انتقال الأنشطة المتمركزة حول الجامع إلى منطقة تستفيد من ميزة مزدوجة، ألا وهي قرب القلعة التي أسسها العثمانيون على طول دجلة ووجود نقطة عبور على النهر. وفي حلب، تشكلت تمددات مماثلة ابتداء من باب النيرب حيث استقرت جماعات من أصول فلاحية وبدوية.

خاتمة

تظهر دراسة المدن (كما دفع بها ماسينيون إلى الواجهة) مدى مساهمة وظائفها الاقتصادية في تنظيمها. وتدين البنية المكانية لتلك المدن لتنظيم الحياة الاقتصادية فيها، وهي في بعض الأحيان نتيجة مباشرة لها. وفي بعض الحالات القصوى، أدت منطقة الأسواق دور الوسيط المهم بين قوى كانت تهدد الوحدة الإجمالية للمدينة أحياناً ـ نفكر هنا بمدينة مثل أنطاكية المنقسمة بين المجموعات الدينية والإثنية (السنّة

(٢٧) Sauvaget, «Alep,» pp. 175 et 228-230.

الأتراك والمسيحيون والعلويون) التي وفرت لها منطقة الأسواق مساحة مفتوحة جغرافياً للمجموعات كافة (حتى وإن كان المجال التجاري منقسماً بين الأطراف).

كانت المدن العربية مسرحاً لأنشطة تجارية بالغة التنوع، صُمّمت لا لتلبية الحاجات اليومية للسكان ببساطة، بل لتغذية التجارة الإقليمية والدولية على حد سواء. وكانت أوروبا، التي لم تكن قد حققت بعد التفوق الذي تميزت به في هذا المجال في القرن التاسع عشر، تتلقى من دول المغرب والمشرق المنتجات المصنعة على غرار الأقمشة. ونظراً إلى غياب الإحصاءات الموثوق فيها، توفر بنية المدينة معلومات قيّمة حول الأنشطة الاقتصادية من خلال تنوع الأنشطة المتخصصة والغنية الموجودة في المراكز المدنية، والأنشطة اليومية والفقيرة التي تزاول بعيداً منها. يمثّل نشاط المراكز المدينية وتطورها خلال الأزمنة الحديثة مؤشراً مهماً إلى استمرار نشاط اقتصادي عام، لا يُعنى فقط بإنتاج الأغراض ذات الاستعمال اليومي. وعليه، فما من مبرر لفرضية التدهور الاقتصادي على مشارف القرن التاسع عشر التي غالباً ما صدع بها المستشرقون.

وليس من الصواب القول كذلك إن المدن أدت دوراً سلبياً حصرياً في علاقاتها بالبيئة الريفية. فالمدينة تنتج السلع المصنعة التي تحتاج إليها القرى وتستهلك المنتجات الزراعية والمواد الأولية الضرورية لحرفها، وتعيد توزيع المنتجات المستوردة والسلع المنتجة في القرى. وعليه، فهي كانت على صلة وثيقة بالريف المحيط بها. لذا، ليس من المنطقي التحدث عن «طفيلية» وعن استغلال المدينة للريف كما ورد باستمرار على لسان ج. وولرس، ولا سيّما في ما يتعلق بالمدن السورية[٢٨]. فالوقائع تشير إلى تعايش وتعاون طبيعيين بين وحدتين متكاملتين، وقد وصف ألبرت حوراني هذا التكامل على النحو التالي: «تحتاج القرية إلى المدينة؛ لكن المدينة لا يمكن أن تقوم من دون الطعام الذي ينتجه الفلاح ويحضره إلى سوق المدينة، سواء للبيع أو تسديداً للضرائب. البنية الأساسية للمدينة في الشرق الأدنى كانت «مدينة زراعية»، أي تجتمع معاً المدينة مع الداخل الريفي، الذي تجلبُ منه طعامها وتبيع جزءاً من نتاجها الحرفي فيه أيضاً»[٢٩].

(٢٨) J. Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche-Orient* (Paris: [n. pb.], 1946).

(٢٩) A. H. Hourani, «The Islamic City in the Light of Recent Research,» in: *The Islamic City*, edited by A. H. Hourani and S. M. Stern (Oxford: Oxford University Press, 1970), p. 16.

الفصل الحادي والثلاثون

مدينة الحج

دايفيد ج. روكسبورغ(*)

﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
[القرآن الكريم، «سورة هود،» الآية ٤١].

من دون جميع المدن، فضلاً عن مواقع خارج المدن، التي يستطيع المرء إيرادها في موضوع الحج، يركز هذا الفصل على مدن الحج الإسلامي الرفيعة الشأن الثلاث: مكّة والمدينة والقدس. ومن دون جميع الطرق الكثيرة التي يستطيع المرء أن يسبر بها أفكاراً ثقافية في شأن مدن الحج، الهدف الرئيسي هنا هو تفحّص كيف صُوِّرت هذه الجهات المقصودة للحجاج وعائلاتهم.

المصدر الأساسي لهذا البحث مجموعة شهادات حج من القرن الحادي عشر حتى مطلع القرن الرابع عشر ضمناً، وهي شهادات مميَّزة ببرنامج بصري متكرر يضع خريطة لمواقع الحج الرئيسية من خلال أشكال بصرية يمكن التعرف إليها فوراً. وصور مكة والمدينة والقدس تُرى معاً في تواتر سريع، تفصل بينها نصوص تصف أنشطة الحاج ومقتطفات مختارة من مصادر مثل القرآن. ولأجل الحاج، وفّرت الشهادة دليلاً مادياً

(*) أستاذ في قسم تاريخ الفن والعمارة ـ جامعة هارفرد.

على واجب مؤدى، وبث مجموعة ذكريات بتسجيلها الانتقائي لأشياء رؤيت وأفعال نُفِّذت. ومع أن الشهادات قد أُلِّفت كتجميع لصور ساكنة على صفحة طويلة واحدة، فقد فعَّلت ذاكرة الحاج الحركية العلاقات بين المواقع المتوالية لكل مدينة بمفردها، أو بين المدن، في الوقت الذي عملت النصوص المرافقة كمخزون للحركات البدنية والأحاسيس السمعية للدعاء والصلاة.

جوهرياً، تتيح شهادات الحج مثلاً واحداً حول كيف يستطيع المرء الجمع بين مواقع الحج وأنشطة الحاج أو ملاحظاته المسجلة، في دراسة الحج الإسلامي. إنها مقاربة لم تجر بعدُ متابعتها بطريقة منهجية، مع بعض الاستثناءات اللافتة، منها اثنان متعلقان بقدس القرون الوسطى. الأول كتاب أوليغ غرابار عن «قبة الصخرة» وإطارها المحيط بها مباشرة، «الحرم الشريف»، وهو (أي الكتاب) دراسة منسقة عبر أربع فترات زمنية متتالية في تاريخ القدس[١].

ومن خلال تكنولوجيا التخطيط بمعاونة برنامج الكمبيوتر (CAD)، طوّر غرابار ملاحظات حول الموضع الطبوغرافي للحرم الشريف وآثاره التذكارية بما يتصل بطبوغرافية المدينة، وخصوصاً بمعالمها المسيحية (انظر الرسم الرقم (٣١ ـ ١)).

الرسم الرقم (٣١ ـ ١)

القدس في القرن الحادي عشر، منظر مخطط من الشمال الشرقي



المصدر: Oleg Grabar, *The Shape of the Holy: Early Islamic Jerusalem* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996), fig. 70.

---

(١) Oleg Grabar: *The Shape of the Holy: Early Islamic Jerusalem* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1969), and «Upon Reading Al-Azraqi,» *Muqarnas*, vol. 3 (1985), pp. 1-7.

والدراسة الثانية، لأميكام إيلاد التي سلكت اتجاهاً مختلفاً[٢]. وقد دقّقت في كيف التصقت مدلولات أو تداعيات محددة ـ موصولة في معظمها بالجدول الزمني لعلم الكونيات الإسلامي ـ بأماكن ومبان في الحرم الشريف ومحيطه الأوسع، صورة منظر طبيعي يسميها طريف الخالدي «جيو ـ دينية»[٣].

ومن أجل هذه الدراسة، التفت إيلاد إلى واحد من أقدم سجلات رحلات الحج التي دوّنها المشرف ابن المرجّى في منتصف القرن الحادي عشر، فضلاً عن عدة مصادر مكتوبة. وقد أنتج تحليل نص المشرف ابن المرجّى خريطة تحدد مواقع مشروحة في ترتيب عددي بحسب توالي زياراتها التفقدية (انظر الرسم الرقم (٣١ ـ ٢)).

يفهم إيلاد، مثل غرابار، موقع الحج الإسلامي في القدس ككيان دينامي، كان عبر الزمن عرضة لمعان متطورة ومتغيرة. ويضم كل منهما مصادر ومناهج كثيرة ـ مباني مدينة ومواقعها وعلم آثار تلك المباني والمواقع؛ ومكمّلات من نصوص تبدأ من روايات تاريخية إلى حكايات زائر وأدلّاء حج ـ ويحاول ربط حجج مرسَّخة تاريخياً في شأن الشكل العام لحيّز مقدس بفن تصميم رقصات الحاج الدينية.

والدراستان كلتاهما معنيتان ضمناً بتأثير منظر المدينة الطبيعي وآثارها القديمة في الزائر وكيف شكّل تكوين العُرف الممارس أو تقنينه خطوط سير رحلات الزائرين ووجّهها. يمكن وصف الكتابين كليهما بأنهما في المقاربة ظاهريان على نحو فطري، وموجهان نحو الأبعاد العملية للحج، على الرغم من أنهما مختلفان في اهتمامهما.

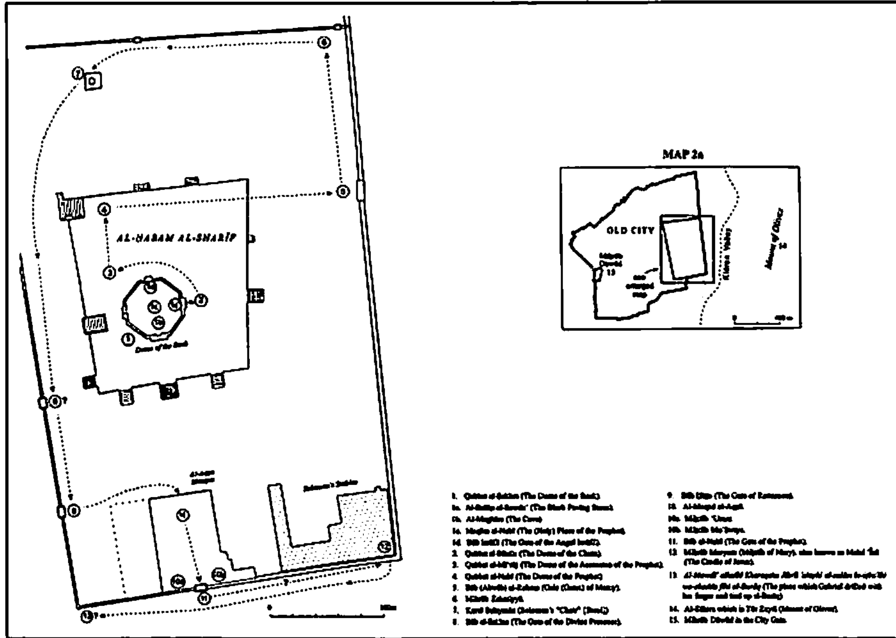
كتاب غرابار متصوَّر ذهنياً من خلال إدراك الحاج لمنظر طبيعي مقدَّس من خلال الرؤية، منظر طبيعي تتخلله عُقد بصرية تشد الانتباه، وبخاصةٍ البناءان القائمان على المسطح الصخري والمسمَّيان الحرم الشريف وقبة الصخرة. يتعلق كتاب إيلاد بحركة الحاج الجسمانية عبر متوالية من الأحياز الحضرية وكوكبة المعاني المعينة لكل حيِّز كترتيب تاريخي في طبقات بواسطة التراكم، أو كسلسلة من عمليات طمس يحل فيها معنى محل معنى آخر.

---

(٢) Amikam Elad, *Medieval Jerusalem and Islamic Worship: Holy Places, Ceremonies, Pilgrimage* (Leiden and Boston: E. J. Brill, 1999).

(٣) Tarif Khalidi, «Space, Holiness, and Time: Palestine in the Classical Arab Centuries,» in: Derek Hopwood, ed., *Studies in Arab History: The Antonius Lectures, 1978-1987* (London: Macmillan Press, 1990), pp. 165-174.

الرسم الرقم (٣١ ـ ٢)
دليل رحلة حج المسلم إلى الأمكنة المقدسة في فلسطين بحسب ابن المرجّى
(مطلع وأواسط القرن الحادي عشر)



المصدر: Amikam Elad, *Medieval Jeurusalem and Islamic Worship: Holy Places, Ceremonies, Pilgrimage* (Leiden: Brill, 1999), maps 2 and 2a.

وفي حين أن دراسة غرابار ساكنة وبصرية من حيث الجوهر، زائر راءٍ محفَّز بعوامل الشكل والكتلة والحجم واللون، يستكشف جانب التأمل بالنظر، فإن دراسة إيلاد مائعة وحركية وتشديدها على النظر كشكل للوعي أقل من تشديدها على أنساق الإدراك الأُخرى؛ على سبيل المثال، كيف يجب على الحاج أن يحرك جسمه؛ ما هي الأدعية التي يجب أن يتلوها (محدَّدات طقسية كالبسملة، والكلمة، والتلبية، والتصلية، والتكبير)؛ والمشاهد والأحداث التاريخية التي تتخلل المنظر الطبيعي فتجعله حافلاً بالمعاني. إن الحاج عند إيلاد محفَّز بما يراه وبكيف يمكن ما يراه أن يوجّه أو أن يهدي حركاته بدرجة أقل مما يحفزه نص مقرَّر لما يجب عليه أن يفعله. والحاج عند إيلاد يمكن أن يتغاضى بسهولة عما يراه لأن خاصيات منظر المدينة التي يتحرك فيها لا تؤثر فيه. والصورتان كلتاهما مرتبطتان بالتكنولوجيات البصرية المختارة من جانب

غرابار وإيلاد ـ التخطيط بمعاونة الكمبيوتر والرسم التخطيطي ـ ليقدما إلى مشاهديهما معلومات عن وضع طبيعي للقدس(٤).

تبقى طريقة إيلاد بطبيعتها مقيدة بدراسات تقليدية تتناول الحج إلى مكة، المحل المتميِّز للحج والمتصف بتنظيم رقصات طقسية منسَّقة جداً على نسق واحد. وليس هذا موجباً للاستغراب بالنظر إلى أن الحج المكي (بشكليه، الأكبر وهو الحج، والأصغر وهو العمرة) كان واجباً دينياً لا واجباً مستحباً كالحج أو الزيارة إلى مقامات موجودة في مراكز مثل المدينة والقدس وكربلاء. وفي الواقع، يمكن فهم سجل رحلة ابن المرجّى ـ الأقدم بين أمثلة متعددة ـ كمحاولة، في وقت واحد، ليبت ويستوثق من الأهمية الملتبسة للقدس بالنسبة إلى الدين الإسلامي وليجيب عن حاجة إلى جمع وتصنيف طقوس واحتفالات خلال الحج. في ذلك الجانب شارك نص ابن المرجّى في جهد واسع النطاق لجلاء مكانة القدس وإعلاء مقامها من خلال باب جديد من أبواب الأدب يسمى «فضائل القدس» أو «فضائل بيت المقدس»، وهو جهد تجدد بعد استيلاء المسيحيين الفرنجة على القدس(٥).

هذه الحركة تطابقت مع جهود أُخرى ـ قبل الحملات الصليبية وإبانها وبعدها ـ لإقامة صلات «جيو ـ دينية» بين القدس ومكة، التي كانت قداستاهما لا تنتهك حرمتيهما حتى نهاية الزمان. ومن الأمثلة على الربط بين مكة والقدس رحلة النبي محمد الليلية من مكة إلى القدس (الإسراء) وصعوده من القدس إلى عرش الله (المعراج)؛ وجريان مياه زمزم تحت الأرض وصولاً إلى سلوان خلال عيد الأضحى، وانتقال الكعبة وحجرها

---

(٤) تكنولوجيا التخطيط بمعاونة الكمبيوتر تتيح، بشكل مثير للاهتمام وبتناقض ظاهري، تأثيراً حركياً بصورة فورية، وعلى هذا النحو تمّ تطويرها في المقام الأول على أيدي غرابار وزملائه. وحقيقة أن النتائج مقدَّمة في كتاب تمحو جميع الجوانب العاجلة (Fly-through) لإجراءات التحقيق الأصلية المتوافرة في فيديو (Jerusalem 600-1100). انظر: Muhammad Al-Asad, Abeer Audeh, and Oleg Grabar, *The Shape of the Holy: Early Jeurusalem* ([Princeton, NJ: Intl. Communications for the Institute of Advanced Study, 1993]).

في حالة إيلاد، يصب قراره باستخدام خريطة أيضاً في مصلحة تقاليد خرائطية معيّنة في عرض المعلومات.

(٥) انظر: Edmond Sivan, «The Beginnings of the Fada'il al Quds Literature,» *Israel Oriental Studies*, vol. 1 (1971), pp. 263-271.

والكتيب الأقدم المعروف هو كتيب أبي بكر محمد بن أحمد الواسطي (قبل ١٠١٩ ـ ١٠٢٠) الذي كان خطيباً في المسجد الأقصى في القدس. وبالنسبة إلى الفترة التي تخلّلتها الحملات الصليبية، انظر للمؤلف نفسه، Edmond Sivan, «Le Caractere de Jerusalem dans l'Islam aux XII-XIII siecles,» *Studia Islamica*, vol. 27 (1967).

وقد ناقش إيلاد موضوع إحياء الفن الأدبي في عهد الأيوبيين في: Elad, *Medieval Jerusalem and Islamic Worship: Holy Places, Ceremonies, Pilgrimage*, p. 15.

الأسود من مكة إلى القدس خلال نهاية الزمان[٦]. هذه الأحاديث المختلفة ربطت القدس بمكة، أحياناً بمجموعات من معالم مزدوجة، في ما يقرب التناظر وفي تقويم سيبلغ خاتمته خلال نهاية الزمان.

يغالب كتابا غرابار وإيلاد مشكلة عسيرة: التحدي المتمثل بملء مواقع الحج «التاريخية» بالسكان ـ وبإنشاء صلات بين الناس والأماكن ـ وهي المواقع التي أضحت بيئات متغيرة منذ زمن طويل. ومن الأمثلة الواضحة بيت النبي محمد في المدينة، البيت الذي اعتُقد لفترة طويلة أنه حُوِّل إلى أول مسجد لمجتمع المدينة عام ٦٢٢ ـ ٦٢٣، وأصبح لاحقاً المكان الذي دُفن فيه النبي[٧]. وقد ضُم إلى جثمان النبي محمد جثمانا الخليفتين الأولين، أبو بكر وعمر. وتشير الرسوم التخطيطية من باب التخمين إلى تقديرات بصرية تقريبية لـ «بيت تحول إلى مسجد»، وهو بناء بدائي من طين وطوب وأشجار نخيل في الموقع الذي توقف عنده جمل النبي محمد بعدما أُطلق ليسرح. والنبي محمد اشترى الأرض من اليتيمين سهل وسهيل ثم نظف الموقع قبل البناء[٨]. ثم رسمان تخطيطيان حديثان يمثلان مقطعاً واحداً من ماضي المبنى الأفقي والعمودي المركَّب، ماضٍ هندسي لمخطط أوّلي منبسط ومساقط رأسية جديدة[٩].

وقد جرى توسيع محيط مسجد النبي في المدينة منذ بدايته إلى يومنا هذا؛ وفي عموم أعمال التوسيع تلك، حافظ الموقع على الوضع المادي لعناصر يعود تاريخها إلى ما بعد حياة النبي محمد مباشرة حتى حريق عام ١٤٨٣. من هذه العناصر موقع قبر النبي محمد ومحاريب ومنابر مهمة تاريخياً داخل الحرم. وحتى منذ أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، خضع المسجد لأعمال تجديد وتحسين وإعادة بناء عملياً، والملاحظ

---

(٦) الروابط العديدة بين القدس ومكة عدَّدها هربرت بوس في: Herbert Busse, «The Sanctity of Jerusalem in Islam,» *Judaism*, vol. 17, no. 4 (1968), pp. 441-468.

وكتب الواسطي أن في إبّان الأيام الأخيرة ستشيَّد الجنة في القدس وستنتقل الكعبة والحجر الأسود من مكة إلى القدس.

(٧) قاد تحليل معاصر للمصادر، وتفسيرات قدّمها مؤرخون للهندسة المعمارية، ولا سيما كرِسوِل وكايتاني، وجيريمي جونز إلى استنتاج خاطئ مفاده أن المسجد والبنى المنزلية التي بُنيت للنبي محمد وزوجاته كانت مدمجة بصورة غير صحيحة. انظر: Jeremy Johns, «The House of the Prophet' and the Concept of the Mosque,» in: Jermy Johns, ed., *Bayt al Maqdis: Jerusalem and Early Islam*, Oxford Studies in Islamic Art; 9, 2 (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 59-112.

(٨) للاطلاع على مناقشة للمجاز الأساسي وترددات صداه العديدة، انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٩) بشأن عمليات إعادة البناء، فضلاً عن عدد من المخططات الهندسية للمسجد في المدينة، انظر: المصدر نفسه، الشكل (١٥).

بالقدر نفسه أن المنطقة الحضرية المجاورة للمسجد أُعيد تشكيلها بكاملها، ومُهدت في بعض الحالات، لكشف الحيز المحيط بالمسجد وتسهيل الوصول والحركة الدائرية(١٠).

الموقع الآخر الذي تغير في جوانبه المادية منذ بدايته هو المسجد الحرام ومحوره عقده، الكعبة. وهو في كل حين، فهو يُصان ويوسّع بمعانيه وتاريخه الطويل جداً في علم الكون الإسلامي. وبحسب التقاليد، تحتل الكعبة موضع الخلق كما سوّاه الله أول مرة وموقع المعبد الأزلي الذي بناه آدم وحيث صلى بعد الخروج. وكان إبراهيم (أبو الأنبياء) وإسماعيل قد أعادا بناءها بعد تهدمها في الفيضان. تضفي الصور الفوتوغرافية التاريخية إثارة على التطورات الهندسية والحضرية الضخمة التي بُذلت جهود فيها لمعالجة مشقات الحج اللوجستية في الحقبة الحديثة.

بإيلاء غرابار وإيلاد اهتمامهما للتحدي المتعلق بإعادة البناء التاريخية، هما يتخطيان الانقطاع التقليدي الذي يجري في دراسات الحج، في الوقت الذي يواصلان الكشف في المواد العلمية لتاريخ الفن والهندسة المعمارية وتاريخ الدين. ماذا أعني فعلاً بهذا الانقطاع؟ أولاً، ميل مؤرخي الهندسة المعمارية الملحوظ إلى منح امتياز لعملية إعادة بناء علم آثار الأبنية (المقصود تعريف وافر)، وربما بيئات حضرية، وهي عملية تستمر كدورة تفسيرات جديدة لمواد معروفة منذ أمد طويل أو كدورة تحسينات لحجج قائمة(١١). ثانياً، محاولة المؤرّخ للدين ترسيخ عمليات استمرار وتغيير بين الطقوس الإسلامية واليهودية والمسيحية(١٢)، وتفحُّص مجادلات وأبحاث دينية وتقدير وقعها على العبادة، ووزن تأثيرات جداول أعمال سياسية أو قوى اجتماعية اقتصادية

(١٠) للاطلاع على تاريخ الموقع والمسجد، انظر: Jean Sauvaget, *La Mosque'e Omayyade de Medine: Etudes sur les origines architectures de la mosque'e et de la basilique* (Paris: Vanoest, 1947). انظر أيضاً: *Encyclopedia of Islam*, 2nd ed. (henceforth EI2), s.v. «Madina» (W.M. Watt et al.).

(١١) تقدّم قبة الصخرة مثالاً مقنعاً على لتفسير رائج. انظر: Oleg Grabar, «The Omayyad Dome of the Rock in Jerusalem,» *Ars Orientalis*, vol. 3 (1959), pp. 33-62; Priscilla Soucek, «The Temple of Solomon in Legend and Art,» in: L. Gutman, ed., *The Temple of Solomon: Archeological Fact and Medieval Tradition in Christian, Islamic and Jewish Art* (Missoula, MT: Scholars Press for Academy of Religion, 1976), pp. 73-123; Nasser Rabbat: «The Meaning of The Umayyad Dome of the Rock,» *Muqarnas*, vol. 6 (1989), pp. 12-21, and «The Dome of the Rock Revisited: Some Remarks on Al-wasiti's Remarks,» *Muqrnas*, vol. 10 (1993), pp. 66-75.

(١٢) من كتابات واسعة في هذا الموضوع، انظر: G. R. Hawting, «The Origins of the Muslim Sanctuary at Mecca,» in: G. H. A. Juynboll, ed.: *Studies on the First Century of Islam* (Carbondale: USEP, 1982), pp. 25-47; «The Disappearance and Rediscovery of Zamzam and the MWell of the Ka'ba,» *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, vol. 43 (1980), pp. 44-54; Uri Rubin, «The Ka'ba: Aspects of its Ritual Functions and Positions in Pre-Islamic and Early Islamic Times,» *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, vol. 8 (1986), pp. 97-131, and Yehuda D. Nevo and Judith Koren, «The Origins of the =

عرضية أُخرى[13]. أيمكن ألا يكون الأمر مجرد إقبال وإدبار بين هذين التقليدين النظاميين وإرثهما من المشكلات والمسائل التقليدية، وإنما الدمج في ما بينهما وبالتالي مواصلة إعادة البناء والإحياء البصريين والحركيين اللذين بدآ في أبحاث غرابار وإيلاد الوافرة المعلومات؟[14].

لقد نشأ اهتمامي بهذا الموضوع بفضل أولويات التخصصات المختلفة المبينة في دراسات الحج، لكن ربما ما أثار اهتمامي أكثر هو مخزون من صور ذات بعدين وكيف تجسد هذه الصور فهمنا للحيّز وتشكّله (وقد ازداد إلحاحاً، ربما، في الوقت الذي يظهر أن تكنولوجيات الإعلام الجديدة موجَّهة نحو الإثارة البصرية لحقائق حساسة وملموسة). تتضمن مثل هذه الصور طليات تتفق مع مخططات هندسية، وواجهات، ورسمات منظورية، وخرائط من أنواع متعددة، ولقطات صور مخططة بمعاونة الكمبيوتر، وصوراً فوتوغرافية. ويمكن فهم الكثير من هذه التقنيات الخاصة بصنع الصور بأنها عمليات إصلاحية لمنظور خطي من خلال التصوير الفوتوغرافي؛ وكانت إحدى نتائج التصوير الفوتوغرافي تطبيع الترتيبات المنظورية لظواهر مرئية، وهي عملية ذكرها إرفن بانوفسكي عرضاً في كتابه الرسم المنظوري كشكل رمزي سنة ١٩٢٤[15].

ومع أن معظم الناس يتفقون على أن كل الصور تلك هي تأويلات للحيّز مرمَّزة ثقافياً، أي نسبية ثقافياً، وتُظهر أن الحيز غير «معطى» البتة، فإن آخرين لا يغالبون تماسكها وقوة منطقها، أو قدرتها على تقريب الإدراك البصري، أي ما يعيه الشخص

= Muslim Descriptions of the Jahili Meccan Sanctuary,» *Journal of Near Eastern Studies*, vol. 49 (1990), pp. 23-44.

(١٣) من الدراسات حول هذه الموضوعات، انظر: Juan E. Campo, «Authority, Ritual, and Spatial Order in Islam: The Pilgrimage to Mecca,» *Journal of Ritual Studies*, vol. 5, no. 1 (1991), pp. 65-91; William R. Roff, «Sanitation and Security: The Imperial Powers and the 19th C. Hajj,» *Arabian Studies*, vol. 6 (1982), pp. 143-60, and Mohammad Jamil Brownson, «Mecca: The Socio-Economic Dynamics of the Sacred City,» in: Ziouddin Sardar and M. A. Zaki Badwi, eds., *Hajj Studies* (London: Croom Helm, 1978).

(١٤) تبرز الجوانب المكانية للحج في مناهج البحث والدراسة، وتعاود الظهور أساساً من خلال النموذج النظري لفكتور تيرنر، انظر: «The Center Out There: Pilgrim's Goal,» *History of Religions*, vol. 12, no. 1 (1972), pp. 191-230.

لكنها تميل إلى الاحتفاظ بطبيعتها ما وراء الظواهرية. وهناك دراسات كثيرة أُخرى تشير إلى حدود أو محدِّدات مواقع ـ إحداثيات في الحيز وما يواجهه المرء هناك ـ لكن على نحو عابر فقط. انظر مثلاً: Annie H. Betteridge, «Specialists in Miraculous Action: Some Shrines in Shiraz,» in: Alain Mortinis, *Sacred Journeys: The Anthropology of Pilgrimage* (Westport, CT: Greenwood Press, 1992), pp. 189-210.

(١٥) Erwin Panofsky, *Perspective as Symbolic Form* (New York: Zone Books, 1997), p. 34.

ذو المقدرة السليمة من خلال عينيه[١٦]. على سبيل المثال، يرى جوناثان بلوم، في ما كتبه عن التقاليد التقريرية في العالم الإسلامي، «أن المتعلمين يميلون اليوم إلى نسيان أن القدرة على تصوُّر وتصوير أحياز ثلاثية الأبعاد على سطوح ذات بعدين (وحل شيفرة هذه التصاوير) هي مهارة في غاية التطور؛ مهارة ما زال الغرب يصقلها منذ عصر النهضة. وليس هناك من دليل على أن البنّائين من مسلمي القرون الوسطى، دعك من الناس العاديين أو حتى الرفيعي المقام، كانوا يستطيعون التفكير في المباني والأحياز بهذه الطريقة»[١٧].

ويمضي بلوم لمناقشة وصف الجغرافي المسعودي لقصر الحيرة في القرن التاسع ويخلص إلى القول: «لو كان المسعودي يعرف كيف توصف المباني كتتالي أحياز أو كيف تصوَّر بالرسم لفعل ذلك بلا شك»[١٨]. إن مضامين هذه التقديرات واضحة بما لا مزيد عليها ـ إنها تستهدف أسلوبَي وصف الهندسة المعمارية: الأسلوب البصري والأسلوب اللفظي. وقد تكون النتيجة الرئيسية لتقديرات بلوم ثني الآخرين عن التنقيب عميقاً في تصاوير الهندسة أو الأماكن التي يبدو أنها تفتقر إلى السمات البصرية الشائعة خلال عصر النهضة ومن بعده، وربما لا شيء إطلاقاً من تلك السمات في الأراضي الإسلامية.

ومع ذلك، كانت المباني والأحياز موجودة فعلاً كتصاوير بصرية وكانت مكونة ضمن التقاليد البصرية الإسلامية، وهي تستحق أكثر من تحليل مستعجل. إن أمثلة كتلك الموجودة في الجامع الكبير في صنعاء، اليمن، تجسد التقليد التقريري الذي دام طويلاً والذي يعرض بلوم له بإيجاز: دأب على تصوير الهندسة كشكل أيقوني محدد بوضوح تتقوض فيه وجهات نظر متعددة وتتكامل في مخطط بصري مفرد ذي أقصى ما يمكن من كثافة.

---

(١٦) رغم أن بانوفسكي وضع منظورية «مماثلة ثقافياً»، فإنه ينتهي إلى استخدامها، وبكلمات مايكل بودرو بوصفها توفّر وجهة نظر مُطلقة لتفسير ثقافات أخرى. انظر: Michael Podro, *The Critical Historians of Art* (New Haven, CT and London: Yale University Press, 1982), p. 186.

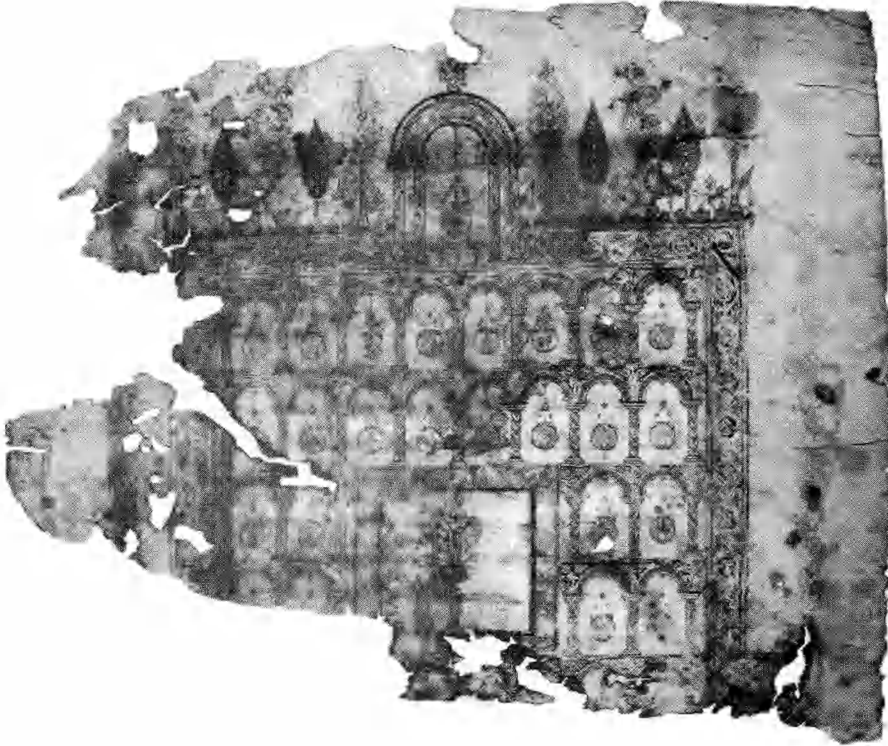
(١٧) Jonathan M. Bloom, *Paper before Print: The History and Impact of Paper in Islamic World* (New Haven, CT and London: Yale University Press, 2001), p. 175.

ناقش بلوم هذه المسألة بعمق في دراسة سابقة، مع الإشارة، على وجه الخصوص، إلى مناهج التصميم الهندسي. انظر: «On the Transmission of Designs in Early Islamic Architecture,» *Muqarnas*, vol. 10 (1993), pp. 21-28.

للاطلاع على تحليل مقبول لدور الترميز في العمل المهني الهندسي، انظر: Gurlru Necipoglu, *The Topkapi Scroll Geometry and Ornament in Islamic Architecture* (Santa Monica, CA: Getty Center for the History of Art and the Humanities, 1995).

(١٨) Bloom, *Paper before Print: The History and Impact of Paper in Islamic World*, p. 176.

الرسم الرقم (٣١ ـ ٣)
قطعة من وجه صفحة من القرآن الكريم، من القرن الثامن،
صنعاء، دار المخطوطات



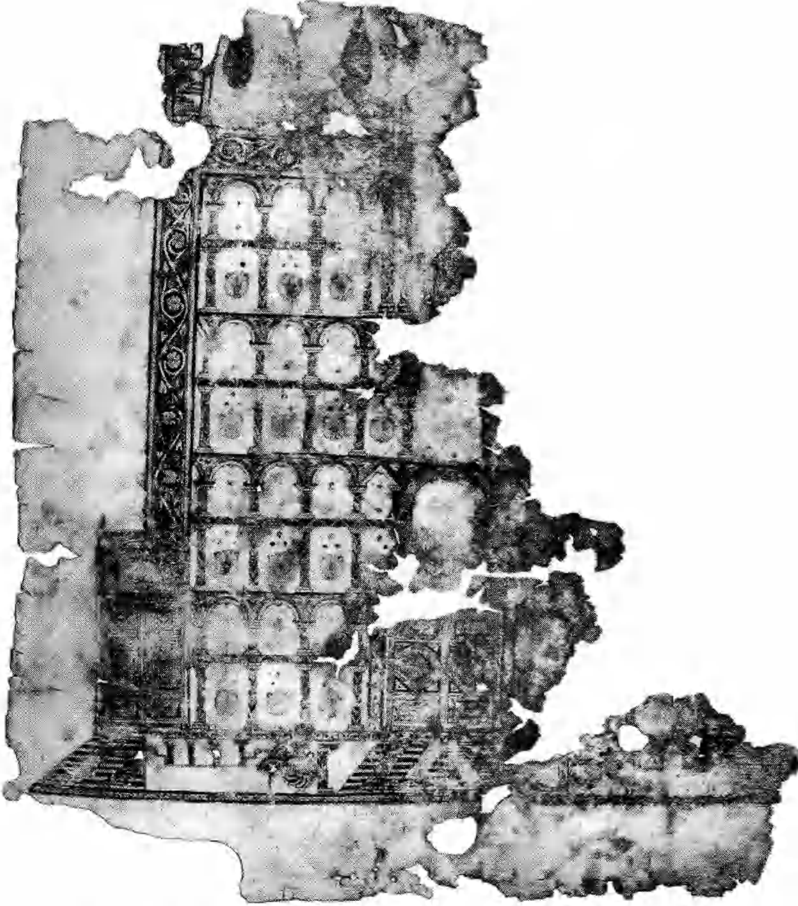
المصدر: Courtesy of Hans-Caspar Graf von Bothmer.

في أحد الأمثلة (الرسم الرقم (٣١ ـ ٥))، مخطط يبين المحيط الخارجي للمبنى وصحنه الداخلي وهو يحوي سلسلة أقسام ـ واجهات ذات ممار مسقوفة بقناطر متتالية، ويتدلى مصباح من كل قنطرة ـ مكدس أحدها فوق التالي.

وقد يبدو هذا مثل واجهة مبنى مؤلف من طبقات متعددة، لكنه في الحقيقة يُظهِر مبنى بتصميمه وواجهته فضلاً عن جوانبه الخارجية والداخلية في آن معاً (أي واجهات الممار المسقوفة الداخلية المتتالية وتصميم الصحن في الوسط). وعلى الرغم من أن هذه الكسرة الممزقة لا تزال تحث على البحث في التاريخ (date) والأصل، ربما يعود

تاريخها إلى ما بين عام ٦٩١ وعام ٧٤٣، وهي لذلك من بين أقدم التصاوير المعروفة للهندسة من الأراضي الإسلامية(١٩).

الرسم الرقم (٣١ ـ ٤)
قطع من وجه صفحة من القرآن الكريم، من القرن الثامن،
صنعاء، دار المخطوطات

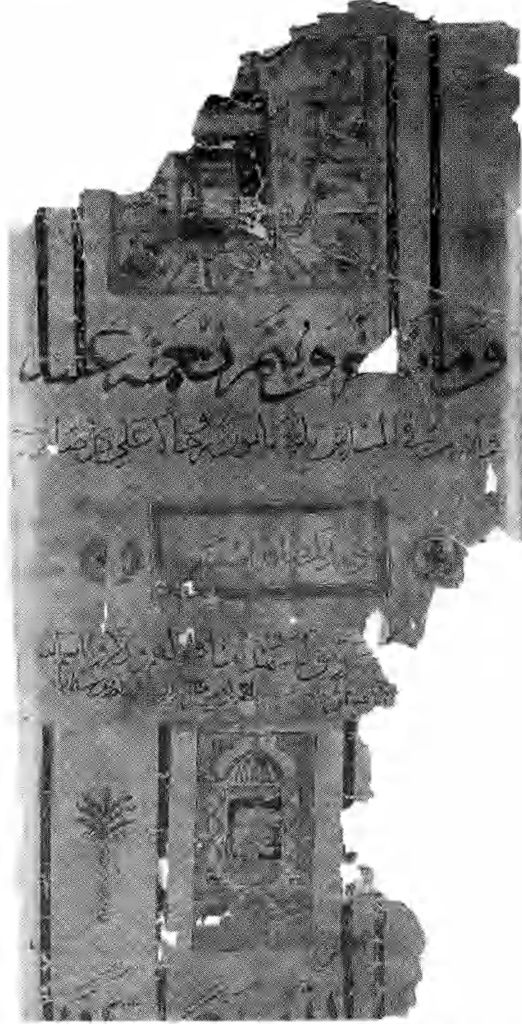


المصدر: Courtesy of Hans-Caspar Graf von Bothmer.

---

(١٩) انظر: Marilyn Jenkins, «A Vocabulary of Umayyad Ornament: New Foundations for the Study of Early Qur'an Manuscripts,» in: *Masahif San'a* (Kwait: Dar Al-Athar Al-Islamiyya, 1985), pp. 19-23; Hans-caspar Graf Von Bothmer, «Masterworks of Islamic Book Art: Koranic Calligraphy and Illumination in the Manuscripts Found at the Great Mosque in San'a,» in: Werner Daum, *Yemen, 3000 years of Art and Civilization in Arabia Felix* (Innsbruck: Pinguin-Verdag, 1987), pp. 178-187.

الرسم الرقم (٣١ ـ ٥)
أجزاء من مطوية حج تصوّر الكعبة في مكة وقبر النبي في المدينة، مملوكية، تعود إلى العام ٦٩١هـ، ١٢٩١ ـ ١٢٩٢م



المصدر: إسطنبول، متحف الفن التركي والإسلامي، رقم ٤٧٢٧. أُخِذَت من: Aksay and Milstein, «Collection of Thirteenth Century Illustrated Hajj Certificates,» pl. 12.

ويبين التصوير الثاني (الرسم الرقم (٣١ ـ ٨)) تقنيات متطابقة لتصوير مبنى في حيّز؛ فقسمه السفلي، وهو ما زال كاملاً، يبين ثلاثة مداخل مفصلة في أعلى سلسلة درجات. في هذا المثل، ثمة واجهة «مخيّطة» مباشرة وفق تصميم. الجانب الداخلي من

المسجد، المكدس عمودياً، مركّب أيضاً بواسطة سلسلة ممار مسقوفة بقناطر، غير أن كل ممر مضاعَف في الارتفاع. يشهد هذان التصويران على التطور الباكر للغة بصرية من أجل تصوير الهندسة المعمارية ـ وصف بصري للهندسة المعمارية يمكنه التوفيق بين معلومات كثيرة في صورة واحدة ـ ويظهران كيف كانت الهندسة المعمارية تُفهم من خلال الحركة (سواء كانت العين تقرأ الصورة أو تخيل جسم يتحرك عبر حيز).

ثمة مجموعة من الدروج [لفافات من الورق المكتوب عليه] اكتُشفت عام ١٨٩٣ في الجامع الأموي في دمشق بعد حريق، وهي تعد من بين أقدم تصاوير مدن الحج الإسلامي[٢٠]. وكانت الدروج قد نُقلت إلى إسطنبول وهي محفوظة الآن في متحف الفن التركي والإسلامي. وكان أول من نشرها جانين سوردِل ـ تومين ودومينيك سوردِل عام ١٩٦٤ ثم عام ١٩٨٤[٢١].

وفي فترة أقرب، درس جولي أكسوي وراشيل ميلستاين مجموعة مختارة من الدروج وحلّلا برامجها البصرية على نحو فاق ما فعلته سوردِل ـ تومين وسوردِل من قبل[٢٢].

---

(٢٠) وجدت على صفائح حجرية منحوتة تصاوير قديمة العهد للكعبة في مكة، ودرس أوليغ غرابار واحدة منها يعود تاريخها إلى سنة ٤٩٨هـ (١٠٩٨م)، خلال زيارته متحف بغداد سنة ١٩٥٦. انظر: Grabar, «Upon Reading Al-Azraqi».

وظهرت صفيحة أُخرى في: Paulo Cuneo, *Storia dell'urbanistica: il Mondo islamico* (Bari: Laterza, 1986), p. 17.

والكلام الموجز عليها يحدّد تاريخها ـ ولا يُظهر سوى المسجد الحرام موضوعاً بين نصوص ـ الذي يرقى إلى سنة ١١٠٤، وهي من الموصل ويملكها متحف العراق، بغداد.

(٢١) Janine Sourdel-Thomine and Dominique Sourdel: «Nouveaux Documents sur l'histoire religieuse et sociale de damas au moyen age,» *Revue des Etudes Islamiques*, vol. 33 (1964), pp. 1-25, et «Une Collection medievale de certificates de pelgrinage a la Mekke conserves a Istanbul: Les actes de la periode selgoukide et bouride (jusqu'a 549/1154),» dans: G. Sourdel-Thomine, *Etudes Medieveales et patrimoine Turc*, Culture et Civilization Medieveales; 1 (Paris: [n. pb.], 1983), pp. 167-273.

ترى المؤلفتان أن مجموعة الدروج في الجامع الأموي ناشئة من مزاولة عرض الوثائق كعلامة على إتمام الحاج شعائر الحج والعمرة. انظر: Sourdel-Thomine and Sourdel, «Nouveaux Documents sur l'histoire religieuse et sociale de damas au moyen age,» p. 4.

وهما لا تتناولان السياق الأوسع لمجموعة الوثائق، أي، مجموعة مصاحف وصفحات من مصاحف تدلّ على أنها محفوظة. انظر أيضاً: J. S. Thomine, «Une Image muslumane de Jerusalem au debut du XIII siècle,» dans: Daniel Poirion, ed., *Jerusalem, Rome, Constantinople: L'image et le mythe de la ville au moyen age* (Paris: PUPS, 1986), pp. 217-233.

(٢٢) Sule Aksoy and Rachel Milstein, «A Collection of 13th C. Illustrated Hajj Certificates,» in: Irvin Cemil Schlick, ed., *M. Ugar Derman: 65 Yas Armagum* (Istanbul: Sabanci Universitesi, 2000), pp. 101-134.

ما زال هناك مئة وخمسون دَرْجاً. ويعود تاريخها إلى ما بين عامي ١٠٨٤ و١٣١٠، وكانت ذروة إنتاجها في فترتي حكم السلاجقة (١٠٧٨ ـ ١١٧) والأيوبيين (١١٨٠ ـ ١٢٦٠) على دمشق. والأمر الذي استنتجه أكسوي وميلستاين من التتابع الزمني للأمثلة هو أن إعادة إضافة صور إلى النصوص قد مورست في أواخر القرن الثاني عشر تقريباً، مع أنه جرى الاستمرار في وضع شهادات بلا صور. وابتداء من نحو عام ١١٩٣، حلت بصورة مطردة تصاوير للأماكن المقدسة محل النصوص المصاحبة التي كانت وقتذاك إمّا مدسوسة بين صور متتالية وإمّا موضوعة في الحواشي. لكن على الرغم من تكبير التصاوير وتوضيحها، فقد حوفظ على البسملة الخالدة ـ بسم الله الرحمن الرحيم ـ الموضوعة بوصفها الترويسة المزينة لرأس نص الدرج. وتشهد أمثلة كثيرة على الأهمية البصرية الخاصة للبسملة (انظر الرسم الرقم (٣١ ـ ٦)).

أما النصوص الأُخرى فوضِعت كحدود هامشية أو خطوط فرجية أو سطور نص منسوخة في الفراغات بين الصور. وتشتمل الأجزاء المكتوبة من الدروج على البسملة وآيات مناسبة من القرآن، ونصوص تتعلق بالحج والحجاج. وتتضمن الأخيرة تعداداً مفصلاً للأماكن التي يتعين زيارتها، والشعائر التي ينبغي تأديتها. وتبدأ النصوص عادة بأدعية تُرفع إلى الله وتمضي لذكر اسم الفرد الذي أدى فريضة الحج أو أدى العمرة، أو كلتيهما؛ وفي حالة الحج بالوكالة، الذي يمثل عملياً أغلبية الدروج، يُذكر اسم طرف ثالث أيضاً. وفي معظم الأمثلة، ينتهي الدرج بتواقيع شهود شهدوا صحة الحج (سواء أُدّي بالنيابة أم لا)[٢٣].

بعد الترتيبات الأولية في شأن شهادة حافظة لعمرة ـ حيث يقدّم الحاج البديل فضائل بن محمود، ويذكر أنه معروف لدى الشهود، والمنتفع أبو الكتائب بن الرهاوي، معرّف ـ يعطي متن النص رواية قصصية للشعائر المؤداة. يقول النص:

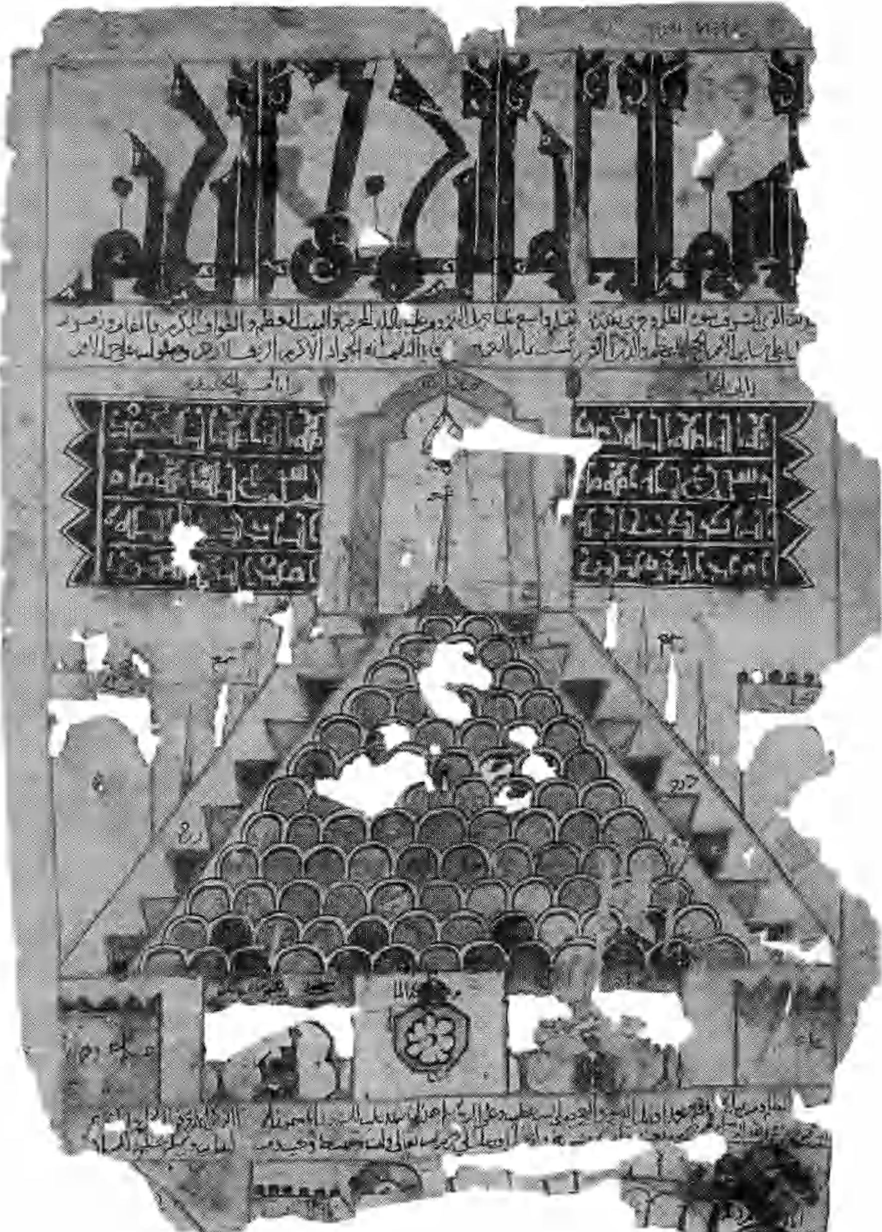
---

(٢٣) موضوع الحج بالوكالة هو الشخص الرديف [الذي يؤدي فريضة الحج بدلاً من شخص آخر]. وتلاحظ إحالات إلى مراجع عامة أنه بالاستناد إلى حديث للنبي محمد (ﷺ) كانت هذه السّنة شرعية نيابة عن أقارب متوفين نووا تأدية فريضة الحج لكن لم يستطيعوا، أو نيابة عن أفراد ضعفاء أو مرضى. وكان المقتضى أن يكون الشخص الرديف قد أدّى فريضة الحج لنفسه قبل أن يؤدّيها كبديل من غيره. وثمّة واقع يثير أسئلة محيّرة تتعدّى نطاق هذه الدراسة، وهو أن شهادات كثيرة أُديت لمصلحة أناس توفّوا قبل إتمام ركن الحج. وقد دفع تحليل مادي للشهادات ـ ورواية متأخرة جداً للرحالة شاردان ـ أكسوي وميلستاين إلى القول إن الدروج عُرِضت على الملأ. انظر: Sule Aksoy and Milstein, «A Collection of 13th C. Illustrated Hajj Certificates,» pp. 103-104.

ويورد سوردِل القرضية نفسها في: Sourdel-Thomine and Sourdel, «Nouveaux Documents sur l'histoire religieuse et sociale de damas au moyen age,» p. 4.

الرسم الرقم (٣١ ـ ٦)

رأس مطوية حج تظهر «البسملة» وجبل «عرفات»



المصدر: (إسطنبول، متحف الفن التركي والإسلامي، رقم ٤٧٣٩)، من: Aksay and Milstein, Ibid., p. 4.

«بداية وصل إلى التنعيم، وصلى ركعتين في مصلّى عائشة، أم المؤمنين، التي يرضى الله عنها رضاه عن أبيها، وكرّس نفسه لعمرة... محافظاً على حالة التكريس مردداً طوال الوقت عبارة «لبّيك» في كل مناسبة، في اليسر والعسر، في القيام والقعود. وظل يردد لبّيك حتى رأى الكعبة، البيت المقدس، ووقف أمام الحجر الأسود، وقبّله، وطاف حول البيت سبع مرات، كاملة، ثلاث مرات جرياً وأربع مرات مشياً، ودعا للشخص المذكور أعلاه عند الزوايا الأربع، وكذلك عند موقع الطواف، تحت الميزاب وقرب المستجار، وصلّى ركعتي الطواف خلف مقام إبراهيم، خليل الله ـ عليه السلام ـ طبقاً لكلام الله سبحانه وتعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾[٢٤]، دخل تحت قبة زمزم، وشرب من مائها، ونثره على جسمه وثيابه، ابتغاء لبركة الله ورضائه ـ «ماء زمزم مفيد، وكان هذا المراد من شربه»، وسأل أن يسقي اللهُ الشخص المذكور اسمه أعلاه الماء المحفوظ للأطهار من كوب النبي المختار ـ أنزل الله عليه البركة وأكرمه ـ توجه إلى الصفا من باب الصفا... ردَّد عبارة «الله أكبر»، وأفاض بالدعاء للشخص المذكور أعلاه، وركض بين الصفا والمروة سبع مرات، عملاً بقول الله ـ سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾[٢٥]، وسرَّع خطاه بين الحدين، وحلق رأسه، وفك إحرامه ودعا أن تكتب هذه العمرة للشخص المسمى أعلاه ـ غفر الله له ـ تمت هذه العمرة المباركة... وكفى بالله شهيداً»[٢٦]. كما جميع الشهادات الأُخرى، يُختَم نص هذه الشهادة بأسماء الشهود.

وقد أوحت الفروق في تهجئة الكلمات بين النصوص في متن الدروج والنصوص الموثّقة التي أضافها الشهود لسوردِل ـ تومين وسوردِل بأن الدروج وضِعت سلفاً، نظرياً، واشتراها الحاج في ما بعد. ويأتينا تدقيق أكسوي وميلستاين في مجموعة كتابات دمشق في هذا الشأن بمعلومات أوضح وأدق عن كل درج: رسوم توضيحية مطبوعة في كليشيهات، وهذه تقنية يفترضان أنها استجابت لطلب شديد، «توسعت باستمرار إلى جانب رسوم مرسومة باليد. وبحلول الربع الثاني من القرن الثالث عشر، جرى، على ما يبدو، إصدار وثائق مطبوعة فقط»[٢٧]. ويضيفان أنه في أوائل عهد المماليك تدنت نوعية النسخ المطبوعة وأن الصور الإيضاحية هُجرت في آخر الأمر. وأظهر بحثهما أيضاً الجمع بين الخط المطبوع في كليشيهات والفقرات المكتوبة بخط اليد، الأمر الذي يؤيد

(٢٤) القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآية ١٢٥.

(٢٥) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ١٥٨.

(٢٦) النص مترجم عن الفرنسية ووارد في: Sourdel-Thomine and Sourdel, Ibid.

(٢٧) Aksoy and Milstein, «A Collection of 13th C. Illustrated Hajj Certificates,» pp. 123-124.

نظريات سابقة مفادها أن الدروج الموضوعة سلفاً كانت معدَّة بحسب الطلب بإضافة قطع مكتوبة بخط اليد[٢٨].

بصرف النظر عما إذا كان الحج المخصص تضمّن إتمام العمرة أو الحج، فإن جميع الدروج من الحقبة الأيوبية تمثل الدورة الكاملة للشاهد التوضيحي وفقاً لترتيب موحَّد من الأعلى إلى الأسفل. وهي تبدأ بمقامات الحج الرئيسية في مكة وجوارها وتنتهي بمسجد النبي في المدينة والحرم الشريف في القدس. يرسم دَرْج يرقى تاريخه إلى الحقبة الأيوبية في سنة ٦٠٨هـ (١٢١١م) (انظر الرسمين الرقمين (٣١ ـ ٧) و(٣١ ـ ٨)) صوراً تخطيطية لمكة والمدينة والقدس كعمود مضغوط مع فراغ قليل فوقه من أجل النص (النصوص محذوفة من الرسوم ميلستاين وأكسوي بالخطوط).

والعديد من أجزاء الدرج مذيلة داخلياً بعلّامات. ويبدأ الدرج بأُولى الوحدات العديدة المستقلة بذاتها والمطابقة لسهل عرفات الممتد شرق مكة نحو ١٣ ميلاً. وحُدد الثامن من ذي الحجة، الشهر الثاني عشر في التقويم الإسلامي، موعداً لبدء الحج[٢٩]، حيث ينطلق الحجاج شرقاً من مكة في حالة إحرام. وبعد تمضية الليلة الأُولى في مِنى، يبلغ الحجاج عرفات في التاسع من ذي الحجة لبدء «الوقوف» الذي يدوم حتى مغيب الشمس. ويصغي الحجاج إلى خطبة تُلقى بعد منتصف النهار تأسّياً بالخطبة التي ألقاها النبي محمد في وداعه للحج سنة ٦٣٢، أي في السنة التي ترسخت فيها مقتضيات الحج أول مرة. وبدلاً من رسم أو تقديم هذا الخط المكاني والزمني لسير الرحلة، تصف الصورة الأُولى على الدرج جبل الرحمة (المعروف أيضاً بجبل عرفات)، على سهل عرفات قرب مسجد يُعتقد أن إبراهيم بناه وأنه احتوى على منبر الخطيب. ويظهر جبل الرحمة كمثلث محاط ببناء مقبب يحوي شمعة مع سلسلة درجات على كلا الجانبين. والمساحات الممتدة على جوانب أعالي الجبل زاخرة بعناوين كبيرة ـ تحت البسملة ـ منقوشة مع اسم الخليفة الحاكم، الناصر لدين الله (١١٨٠ ـ ١٢٢٥). وفي أسفل الجبل مباشرة مستطيل يحوي صور واضعي الحدود (أعلام) للفناء المقدس (الحرم)، ومسجد إبراهيم مع منبر الخطيب، وبركة، وقبر آدم[٣٠].

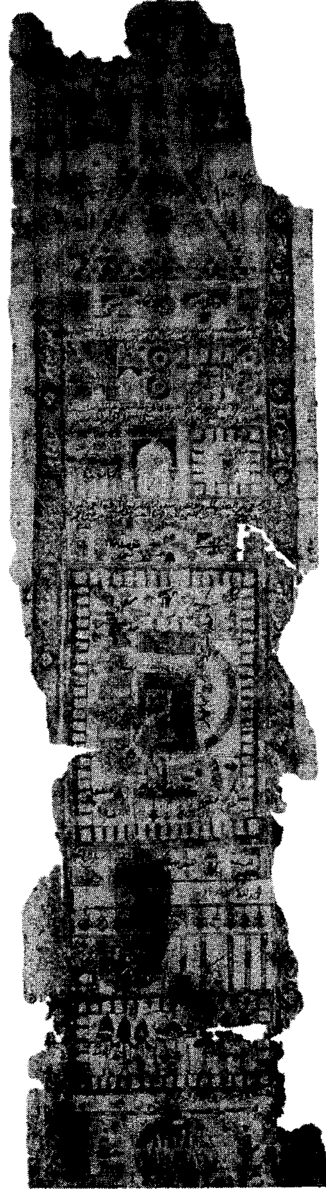
---

(٢٨) المصدر نفسه. تحتوي مقالتها ملاحظات عديدة حول تقنيات إصدار الشهادات.

(٢٩) يمكن الوقوف على ملخّصات مفيدة للشعائر المؤدّاة خلال الحج والعمرة في: s.v. «Muslim Pilgrimage,» in: *The Encyclopedia of Religions* (R. C. Martin); and EI2, s.v. «Hadjdj» (A. J. Wensinck [et al.]).

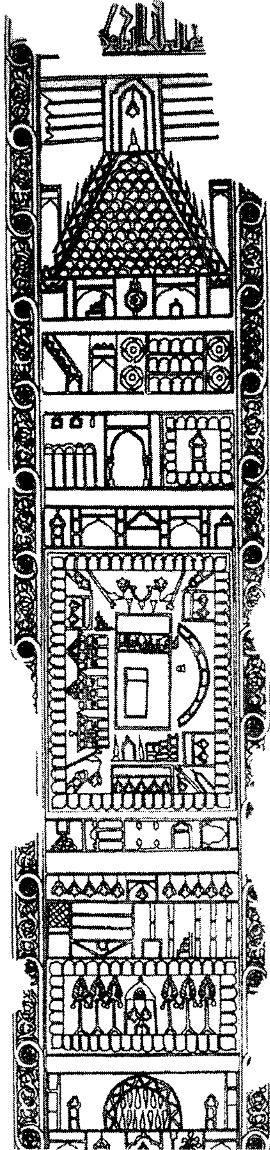
(٣٠) حدّد أكسوي وميلستاين جميع هذه العناصر (وجميع العناصر الأخرى الخاصة بمختلف مواقع مكة والمدينة والقدس)، وهي ملحقة بشروح مفصلة ودقيقة، في رسميهما.

الرسم الرقم (٣١ ـ ٧)
درج حج، يعود إلى العام
٦٠٨هـ/ ١٢١١ ـ ١٢١٢م



المصدر: إسطنبول، متحف الفن التركي والإسلامي، رقم ٤٠٩١.

الرسم الرقم (٣١ ـ ٨)
رسم طولي من درج حج يعود إلى العام
٦٠٨هـ (١٢١١ ـ ١٢١٢م)



المصدر: إسطنبول، متحف الفن التركي والإسلامي، رقم ٤٠٩١ مأخوذة من: Aksoy and Milistein, Ibid; figure 1.

يتضح الآن جانبان من صور الدَّرْج: عادة تصوير الهندسة المعمارية والمعالم ككيانات معيّنة الحدود أو أيقونات بصرية؛ وتكامل وجهات النظر في مخططات فردية تشير إلى عين (أو ثقافة بصرية) متعوّدة على الانتقال بين تصاوير أبنية في مسقطٍ رأسيٍ ومنظر علوي.

بعد حافة رفيعة من الورق يظهر شريط جانبي آخر، وهذا يدل على مزدلفة. في الغروب، يقوض الحجاج الخيام في عرفات ثم يرحلون إلى مزدلفة حيث يمضون ليلة التاسع من ذي الحجة. وتظهر صورة مزدلفة، من اليسار إلى اليمين، مسجداً (المشعر الحرام)، ومحرابه، وآباراً وقباب مزدلفة. ومرة أُخرى، تبدو مناظر خُطِّوية (مناظر علوية لقطاعات أفقية) بإزاء مناظر قطاعية وارتفاعات عبر شبكة خطوط كان من الممكن أن تستحوذ على اهتمام.

بعد فراغ آخر على الدَّرْج، يشغله نص أيضاً، تأتي مِنى. يصل الحجاج إليها في صبيحة العاشر من ذي الحجة، إن لم يكن قبل ذلك، ويمضون الأيام الثلاثة التالية. وخلال هذه الأيام، يرمي الحاج في كل يوم سبع حُصي على ثلاثة أعمدة (جمرة) ترمز إلى «شياطين»، كما هو شائع، وفي العاشر من ذي الحجة يقدم أضحية ويولم تكريماً لذكرى إبراهيم في المسجد النبوي (أيام النحر والتشريق)، ويزور مكة من أجل «طواف الوداع» (طواف الإفاضة). ويعود الحاج عادة إلى المدينة للاستراحة في ١١ ـ ١٣ ذي الحجة[٣١].

ومِنى، المجمعة حول صف من المحال، هي أيضاً موقع لتبادل البضائع بين الحجاج. والمحال متمثلة عادة بصف من القباب (قباب منى). ويضم القسم الذي يُظهر مِنى في الدرج الأعمدة وقباب منى ومسجدين ـ مسجد الأضحى ومسجد الخيف.

الرسمة التوضيحية الأكبر والأكثر تفصيلاً في دورة الدروج بكاملها هي رسمة المسجد الحرام في مكة. هنا ينقسم التركيب إلى ثلاثة أجزاء، يصور الأول مئذنة ومدارس المالكية والشافعية المكتنِفة لبوابة إبراهيم. وكانت هذه الإنشاءات محاذية للجدار الغربي من المسجد.

---

(٣١) إن مختلف عناصر الحج والعمرة، ومستوى ملزوميتها طبقاً لأربعة مذاهب إسلامية، ملخصة على نحو مفيد في: محمد لبيب البَتَنُوني، الرحلة الحجازية: لولي النِعَم الحاج عباس حلمي باشا الثاني خديوي مصر (القاهرة: مطبعة الجمالية، ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م)، الجدول، ص ١٧٨.

في القسم الأوسط والرئيسي، الكعبة محاطة بأركان متعددة، منها الخاتِم، وهو جدار صغير منحنٍ يُعتقد أنه المكان الذي دُفنت فيه هاجر وإسماعيل والذي نام فيه النبي محمد ليلة انتقاله من مكة إلى القدس عام ٦٢٠؛ ودَرَج على عجلات سهَّل الوصول إلى باب الكعبة، وبئر زمزم الذي يكرم ذكرى إغاثة الله لهاجر؛ ومقام إبراهيم الدال على النقطة الأخيرة في دورة الطواف والمشتمل على حجر وقف عليه إبراهيم وصلّى ميمماً شطر الكعبة، و«قبة الشرب»[٣٢]. وثمة قوس صغير، محفوف بالشموع، تحت الكعبة، ربما هو باب بني شيبة الذي دخل الحجاج منه إلى فسحة المطاف. وحُددت أربعة أركان مستطيلة مصورة بعيداً من الكعبة بأنها منصات للأئمة الأربعة الذين مثلوا مذاهب الإسلام الشرعية.

يصور الجزء الثالث «المسعى»، الذي يجوبه الحجاج سبع مرات، ساعين بين أعمدة خضر. يمتد المسعى، وهو مسافة طولها نحو ٤٥٠ ياردة، بين قوس المروة الوحيد وقوس الصفا الثلاثي. ويظهر جبل أبي قبيس في محاذاة صفا. ويضم الركن الخامس بناءً مقبباً قرب المروة، وقد عرّفه أكسوي وميلستاين بأنه قبة عمر (معظم هذه الأركان مذيلة على الدروج بعلامات صغيرة مكتوبة).

بعد إتمام الحج إلى مكة، اختار الحجاج غالباً الانتقال إلى المدينة ومسجد النبي محمد وقبره، على الرغم من أن ذلك لم يكن فريضة. وفي الدَّرْج، يقتصر تصوير المدينة على المسجد المنقسم إلى طوقين يتألفان من بهو مسقوف وضريح ورحبة. وفي القسم العلوي يرى المرء صفاً من المصابيح يمتد على طول أعلى حافة لجدار قبلة المسجد وأضرحة النبي محمد وأبي بكر وعمر. وفي جوار القبر عنصر أصغر حجماً ذو جدار مصبَّغ يدعى محراب فاطمة. ويشار إلى قاعة الصلاة بالروضة. أمّا القسم السفلي ـ وهو شريط مستطيل آخر ـ فيُظهر صحن المسجد في هيئة أربعة صفوف أو أقواس فوق أعمدة مع رسمات شجر نخيل والبناء المقبب الصغير الذي كان يستخدم لتخزين الزيت والشمع للإنارة.

بعد المدينة مباشرة تأتي القدس والحرم الشريف الذي ينقسم فناؤه إلى قسمين من دون فراغ بينهما. وقبة المقدس مصورة في الأعلى وعلى جوانبها مآذن، وتحتها خمسة أركان تتضمن، من اليسار إلى اليمين، محراب الأقصى أو داود، ومهد المسيح،

---

(٣٢) عرّفها أكسوي وميلستاين بأنها «سقاية العباس أو القبة العباسية من القرون الوسطى، وقد صانت قرآناً من سنة ١٨هـ». انظر: Aksoy and Milstein, «A Collection of 13th C. Illustrated Hajj Certificates,» p. 112.

والصخرة التي عليها أثر قدم النبي محمد، وشجرة زيتون، ومحراب داود أو زكريا (أبو يوحنا المعمدان).

تبين هذه الرموز الهندسية الإضافية كيف يمكن هذه التصاوير أن تكون تقليدية؛ تقليدية كأجزاء إفرادية وكبناء مكرر لأماكن متوالية موصولة بعضها ببعض كما لو كانت قلادة متدلية. وقد حققت اصطلاحات الشكل والتركيب هذه مستوى من المعيارية لترتيب شهادة الحج وحسنت طابع الوثائق التنظيمي والتعليمي. ويجدر الذكر أن النصوص الكلامية المصاحبة للتصميم البصري المحدد صرفت معظم وقتها مصدِّقة ـ في هيئة لوائح ـ على الأفعال والأقوال المقررة التي تطلبت في أكثر الأحيان اتجاهاً مكانياً محدداً. في بعض الجوانب، إذاً، يكون التأثير المشترك للعناصر البصرية والكلامية في كل درج تعزيزاً معرفياً متبادلاً، وربطاً للأفعال بالمواقع التي تشير معاً إلى تجربة الحاج الأساسية مع الحيز. وهذه الأحياز كانت زاخرة بالمعاني لأنها كانت مرتبطة بأحداث تجري ضمن الإطار الإجمالي لعلم الكونيات الإسلامي، بعضها قديم، وأُخرى ستحدث في وقت ما. وفي تأدية شعائر الحج، ثمة كثير من الأفعال التذكارية يراد بها إتمام واجب إلزامي لكنه يمارس أساساً أي يرسِّخ ذكرى محمد وإبراهيم وهاجر وإسماعيل. هذا الجانب من الحج منقول إلى شهادة الحج باسمه، الذِّكر، الذي له معنى «التذكُّر» (من فعل ذَكَر). وفي أُطر تعبدية معينة يشير الذِّكر إلى التكرار أيضاً. وبسبب ذلك، عمل الدرج كذكرى بصرية ولفظية، مستذكراً مجموعة أفعال تؤدَّى في أماكن مقدسة.

إن البيانات الوصفية التفصيلية للرحلة، وهي بيانات معدَّدة هنا من أجل دَرْج واحد لكنها صالحة عملياً للكثير من الدروج، تُبرز التصور لكل حيز مقدس كرسم لخريطة أحداث مهمة تاريخياً تُنتج جمعاً من «مميِّزات» مواقع. وهذه المميزات للمواقع منظَّمة في وحدات ـ أحياز متماسكة المعاني، وكل وحدة مفصولة عما تليها، وكان يتعين ملء الفراغات الناجمة بنص، إلا أنها مع ذلك تدل على مسافة (منقولة برقياً) وأعتاب بين أحرام متتالية. وكانت حدود تلك الأحرام معلَّمة بالعَلَم. وصور الهندسة المعمارية تضبط إدراك «النوعية» بوضع شكل بصري يحوِّم بين «الأيقوني» أو «الرمز المصوَّر» ـ الشكل الوحيد الذي يجعل التعرف إلى كل موقع ممكناً بصورة فورية ـ وأوجه التشابه الخاصة بدراسة الرموز ودراسة أشكال الأشياء، أو ذخيرة من الرموز، التي تعبِّر عن قدسية كل مكان. والدروج تدل على مسار باتجاه التشابه الشديد، انتماء مستخلص بين أماكن منفصلة، ذات مناخ نفسي للمكان، لكنها تنتمي كما ينبغي إلى الفئة نفسها؛ وهي، في

هذه الحالة، الأماكن التي تُزار خلال الحج. وهذه السمة تدنينا من تصوُّرٍ ذي صبغة تاريخية في شأن كيف أن الصور نسَّقت خبرات مكانية لحجاج معاصرين، وكيف أن لغتها البصرية أضفت امتيازاً على بعض أوجه الخبرة ولم تضفه على أوجه أُخرى.

تدل أمثلة أُخرى، من عام ١١٨٩ إلى عام ١٢٩١ (انظر الرسم الرقم (٣١ ـ ٥))، على نموذج بصري وكلامي للشهادة هو بديل من الشهادات التي نوقشت سابقاً؛ والفارق الأوضح فيها هو الانزياح البصري المتزايد بين الأماكن. ولأنها ليست محددة المواضع كتتابع سريع لوحدات منقسمة قليلاً، كما كان أمر النموذج في المثل الذي يحمل تاريخ ١٢١١، فإن هناك ميلاً متزايداً إلى رؤية الوحدات كوحدات مستقلة وبالتالي رؤيتها في تركيب معرفي/ بصري مفكك. ويتطلب وصل وحدات متتالية بعضها ببعض مزيداً من العمل في الأمثلة التي يعود تاريخها إلى عامي ١١٨٩ و١٢٩١. والعلاقة المتبادلة المحددة بين الوحدات غير مبنية في تركيب الدَّرْج، والنتيجة انطباع متناقص في شأن الحج بوصفه خط سير رحلة وإحساساً متضائلاً بتجربة الحاج حيال الوقت المنقضي بينما هو (الحاج) ينتقل بين المواقع المقدسة. هذا النوع من الرسم البياني الزمني متباين تبايناً واضحاً عن نموذج مَثَل عام ١٢١١. فما هو، إذاً، نوع الزمن الذي تستحضره شهادة ١٢١١ فعلاً؟

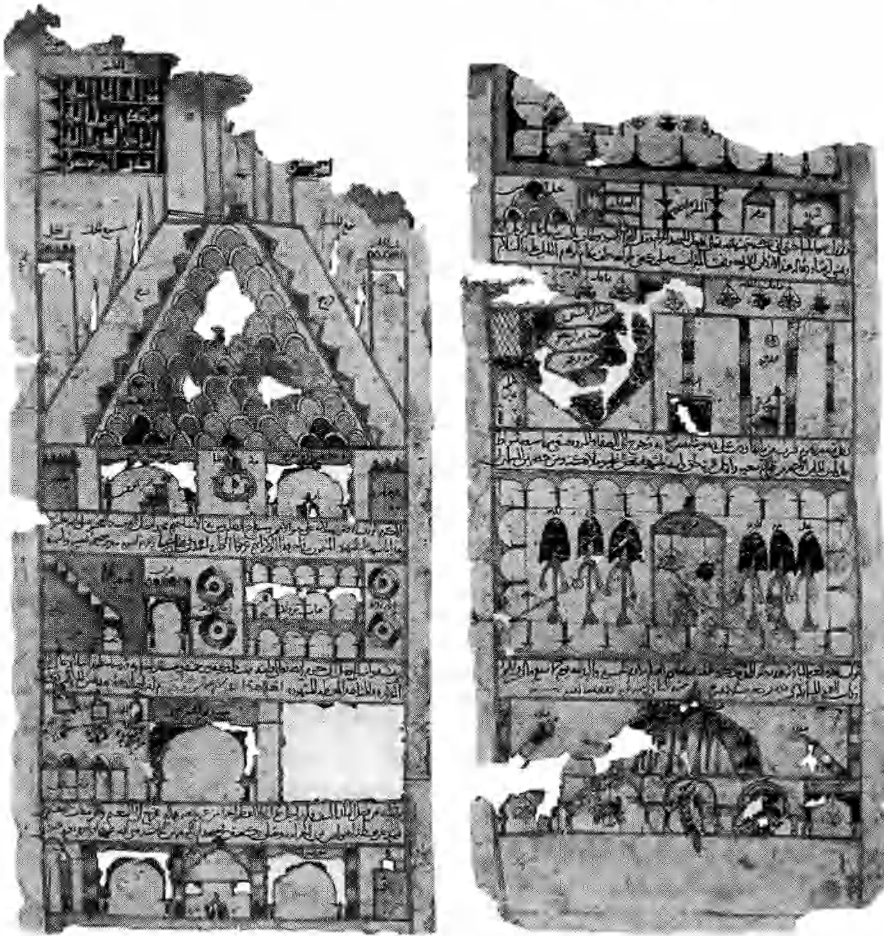
إن أشد ما يلفت النظر في شأن موضع المسجد الحرام والكعبة هو أن وضعهما في تسلسل واجبات الحج المكية يبرز أهمية توقيت موجه نحو طواف الوداع: الكعبة كمقصد أخير قبل أن يغادر المرء إلى المدينة والقدس. والطواف ـ سبع مرات حول الكعبة ـ والسعي بين الصفا والمروة، إحياء لذكرى بحث هاجر عن الماء، ويمثّلان معاً واجبات العمرة، التي يمكن تأديتها في أي وقت في التقويم الإسلامي، على الرغم من تفضيل موسم معين أو أوقات معينة على موسم آخر أو أوقات أُخرى، مثلاً، خلال شهر رمضان. لم يتوافق إتمام العمرة بالضرورة مع إتمام الحج، مع أن النبي محمد ثبت تقليد الجمع بينهما. وعلى العموم، تتم العمرة قبل الثامن من ذي الحجة وتوجُّه الحاج إلى عرفات إيذاناً ببداية الحج. والعمرة يمكن تأديتها في أي وقت قبل الحج ـ والمقتضى الوحيد هو أن يفك الحجاج إحرامهم بعد العمرة وتجديد طقوس الإحرام قبل تأدية الحج. وكان من الممكن إتمام السعي بعد الحج إذا تخلف المرء عن تأدية هذه الشعيرة من شعائر العمرة، أي أنه قام بالطواف فقط، قبل الثامن من ذي الحجة. وكان في وسع الحجاج كذلك تأدية العمرة بكاملها بعد إتمام الحج.

في درج عام ١٢١١ ودروج أُخرى كثيرة من نوعه، يقدم التركيب إلى المشاهد صورة تخطيطية للحج تُظهر جبل الرحمة ـ المحدِّد المكاني لعرفات ـ فتخص الحج بالتالي بامتياز من الناحية البصرية يفوق الامتياز المعطى للعمرة وفقاً لمكانة الحج مقارنة بمكانة العمرة. ويشار إلى العمرة في العنصر المركزي من خلال مظهر المسجد الحرام والكعبة والممر الممتد بين مرتفعي الصفا والمروة الواطئة. وهي كلها تشكل المواقع التي يؤدي الحاج فيها الطواف والسعي والأماكن العديدة التي يزورها الحاج عند المطاف المرتبط بمحمد وإبراهيم وإسماعيل. ولو كان هذا الدَّرج ببساطة بياناً تفصيلياً بصرياً لرحلة الحج، لما كان هناك حاجة إلى الإشارة إلى الصفا والمروة لأنهما ليستا، كما هو معهود، ضمن طواف الوداع الذي يُشرع فيه بعد فك الحاج لإحرامه.

الغاية من هذا كله ملاحظة أن الترتيب التركيبي للمواقع على هذا الدرج ودروج كثيرة أُخرى لا يهدف إلى تخطيط خط سير رحلة توازي مزيجاً زمنياً محدداً للعمرة والحج، ولا يرمي إلى إنتاج قالب بصري للتتابع الدقيق للحج وحده لأنه يبدأ من دون مقدمات في عرفات. طبعاً، يمكن بسهولة تقويض هذه الضروب من الحركات الخطية ـ المفروضة من العمود الرفيع المطوّل للدرج ـ بإطلاق العنان للعين كي تتبّع المسالك داخل الوحدات المكانية الإفرادية، أو بالقفز من وحدة إلى الوحدة التي تليها. والجدير بالملاحظة أيضاً واقع أنه بصرف النظر عن طقوس الحج المحددة والمكتوبة بكاملها في نص الشهادة ـ الحج أو العمرة ـ فإن كل شهادة تُظهِر مواقع مكة والمدينة والقدس. وإلى أن يتم نشر نصوص دروج العهدين الأيوبي والمملوكي بكاملها، لن يكون في الإمكان تقرير ما إذا كان نمط وعادة تجهيز الدروج قد تغيَّرا منذ الحقبة السلجوقية السابقة؛ ما إذا كانت، مثلاً، عادة شراء دروج لإحياء ذكرى إتمام حج قد ازدادت. والتحليل النموذجي الذي أجراه سوردِل وسوردِل ـ تومين لنصوص شهادات أعطى تخميناً إحصائياً يفيد بأن من مجموع مئتي درج، كان أربعون درجاً فقط تتعلق بالحج (أكان مصحوباً بعمرة أم لا)، والأغلبية تتعلق بالعمرة وحدها[٣٣]. وهما لا يشيران إلى ما إذا كانت هذه النسبة تنطبق على المجموع الإجمالي للشهادات الباقية عبر الحقبة التاريخية برمتها (من السلاجقة إلى المماليك). أم أنها تنطبق على الدروج حتى نحو سنة ١١٥٤ (التي تشكل محط اهتمام دراستهما للنصوص). ولمضاعفة المشقة، تركز دراستهما للنصوص على مجموعة من الدروج الخالية من الرسوم أو الصور التوضيحية.

(٣٣) Sourdel-Thomine and Sourdel, «Une Collection medievale de certificates de pelgrinage a la Mekke conserves a Istanbul: Les Actes de la periode selgoukide et bouride (jusqu'a 549/1154),» p. 170. Their total count exceeds Aksoy by 50 scrolls.

الرسم الرقم (٣١ ـ ٩)
درج حج، أيوبي، يعود للعام ٦٠٢هـ (١٢٠٥ ـ ١٢٠٦م)



المصدر: إسطنبول، متحف الفن التركي والإسلامين رقم ٤٧٣٧ و٤٧٤٦.

واستمرت في فترات متأخرة النماذج التركيبية الموضوعة للشهادات والاصطلاحات البصرية الخاصة بترتيب الحيّز وتصوير الهندسة المعمارية من القرن الحادي عشر حتى القرن الثالث عشر. وتشهد على ذلك شهادة مؤرخة في ٨٣٦ (١٤٣٢ ـ ١٤٣٣) وموضوعة من أجل ميمونة بنت محمد بن عبد الله الزردلي[٣٤].

(٣٤) (London: British Library; Add. 27566).

فتصويرها للكعبة هو الأقرب إلى النماذج المصوغة في التقليد الأسبق للدروج، في حين أن تصويرها للمدينة يغلب عليه الآن الضريح القائم في حرم المسجد المسقوف. وبحلول القرن الخامس عشر، أتاح الضريح الاهتمام البصري الأساسي بالتسوير الهندسي الذي اختُزل إلى جدار محيط مع قناطر مقترحة(٣٥).

هناك مثال آخر، في تاريخ متأخر أيضاً، لعله أفضل ما دُرس من بين شهادات الحج كافة(٣٦). إنه شهادة مذهلة على حجّ مؤدى بالوكالة نيابة عن الراحل شهزاد محمد (ت ١٥٤٣م). والدرج يحمل تاريخ ٩٥١هـ (١٥٤٤ ـ ١٥٤٥م). وكان الحاكم العثماني سليمان الكبير، أبو شهزاد محمد، قد أمر بشهادة الحج. ونصوص الشهادة مكتوبة بلغتين؛ فتلك المكتوبة بالتركية العثمانية مخططة بالخط الفارسي نصتعليق وتحدد الأماكن المصورة على الدرج، بينما تسجل الشرائط المستنسخة باللغة العربية أحاديث النبي محمد وآيات من القرآن ذات صلة بالحج. وتؤدي هذه الشرائط المستنسخة المتعلقة بعلم تفسير الكتابات وظيفة أُطر لكل من مشاهد الدرج الخمسة عشر. والدرج منسَّق كسلسلة صفائح تبين محطات الحج الرئيسية في مكة وجوارها؛ المزار في المدينة، الذي يظهر أعمال الترميم والتجديد التي قام بها السلطان المملوكي قايتباي في أواخر القرن الخامس عشر؛ ومواقع أُخرى تزار في جوار المدينة، منها مقبرة «البقيع» وآثار الحرم الشريف التذكارية في القدس، وتنتهي بنعْلي النبي محمد.

وثمة في الدرج نص ختامي قصير هو شهادة لثلاثة قيمين على الحرم المكي، خسرو وعلي ومصطفى، وأمير هو علي بن محمد بن حسين بن عبد الله، يكتب فيها الناسخ، محمد أبو الفضل السنجاري، أن بيري بن سيد أحمد أتم واجبات الحج وطقوسه الصحيحة. ويميز النص أيضاً الراحل شهزاد محمد الذي كان الحج قد أُدّي لحسابه. تختلف البنية العامة للدرج عن نماذج أسبق في أنها تبدأ بالمسجد الحرام

---

(٣٥) للاطلاع على صور توضيحية، انظر: Nourhan Atasoy, [et al.], *The Art of Islam* (Paris: UNESCO and Flammarion, 1990), p. 10, and Dismond Stewart, *Mecca* (New York: Newsweek, 1980), p. 20.

(٣٦) (إسطنبول: مكتبة قصر توبكابي، H.1812، ٥٢٤ × ٤٦٠ ملم). للاطلاع على مناقشة للدرج، انظر: Emil Esin, «Un Manuscript illustré representante les sanctuaries de la Mecque et Medine et le Dome du Mir'radj, a l'époque des sultans turcs Selim et Suleyman 1er (H. 982-74\1516-66),» dans: *Les Provinces arabes et leurs sources documentaries a l'époque Ottomane* (Tunis: [n. pb.], 1984), pp. 175-190; Zeren Tanindi, «Resimli Bir Hac Vekaletnamesi,» *Sanat Dunyamaz*, vol. 9, no. 28 (1983), pp. 2-5; J. M. Rogers and R. W. Ward, *Suleyman the Magnificent* (London: British Museum Publishers, 1988), pp. 100-101, and R. Milstein, «Drawings of the Haram of Jerusalem in Ottoman Manuscripts,» in: Amy Singer and Amnon Cohen, eds., *Aspects of Ottoman History: Papers from CIEPO 9, Jerusalem* (Jerusalem: Magnes Press, 1994), pp. 62-69.

وتنتقل إلى الصفا والمروة ومِنى ومزدلفة ثم إلى عرفات، قبل الاستمرار مع المدينة، وتختم بالقدس ونَعلي النبي محمد، اللذين ـ وفقاً للحديث ـ مسَّا عرش الله مساً خفيفاً خلال صعود النبي محمد إلى السماء[٣٧].

هناك جانبان من جوانب الدَّرج العثماني مذهلان. الأول هو إجراؤه توازناً بين التقاليد، وهذا واضح في اصطلاحاته الفنية وعادة وضع مثل هذه الوثائق البصرية واللفظية، وتحوير التقاليد، وهذا واضح في اهتمامه بالتغييرات في البيئة المشيّدة وفي إعادة ترتيب المدن والمواقع الظاهرة على الدرج. ويعكس المحتوى المحدد للدرج تغييرات في منظر مكة الطبيعي (وفي مناطق أُخرى مقدسة ومحيطة بالمدينة والقدس) بإظهار مبان جديدة أو أعمال ترميم وتجديد لمبان قديمة. وهذه مضافة إلى فهرس الدرج البصري. والتغيير الرئيسي الآخر هو إضافة نعلي النبي. وقد يُرى مثل هذه الإضافة بأنها ذروة دروج أقدم تاريخياً أقامت ضمناً صلة بين القدس ومكة بإظهارهما متلازمتين على وثيقة واحدة. في أمثلة سابقة تمت دراستها آنفاً، تُركت مناسبات أُخرى ذات ترتيب جيو ـ ديني لإلمام المرء، وهي غير جوهرية بالنسبة إلى الدرج بمعناه الأصلي والدقيق.

وفي المثال العثماني، من ناحية أُخرى، يعمل نعلا النبي محمد كرمز للرابط بين القدس ومكة ومن طريق الاستشهاد بإسراء النبي محمد ليلاً من مكة إلى القدس، وصعوده من القدس إلى ضفاف الكوثر ومن ثم عبر السماوات السبع في علم الكونيات الإسلامي وصولاً إلى عرش الله ثم إلى الجنة والنار. إن هذا تعبير بليغ عن امتداد جزء من قداسة مكة إلى القدس. والصلة بين الموقعين المقدسين بارزة بتصوير قبة الصخرة والشكل العام لِفنائها المقدس ـ وهو يرسم تشبيهاً بصرياً للكعبة وحرمها. علاوة على ذلك، فإن نعلَي النبي محمد يتجهان إلى أعلى أي ناحية قبة الصخرة، وخلف القبة يقع المسجد الأقصى. وهكذا فإن الأجزاء الثلاثة كلها متجهة نحو القبلة، التي هي وجهة مقدسة إلى الكعبة في مكة وظاهرة في أعلى الدرج. ومراعاة القبلة في الأجزاء البصرية

(٣٧) المشاهد المركّبة الخمسة عشر، التي استعرضها أسين، هي ١ ـ الكعبة؛ ٢ ـ الصفا والمروة؛ ٣ ـ مصليات مكة، بيت النبي؛ ٤ ـ جامع الموادعة ومسجد الراية؛ ٥ ـ جبال مرتبطة بأحداث في حياة النبي محمد؛ ٦ ـ مِنى مع مسجد الخيف وبيت شريف مكة؛ ٧ ـ مسجد المشعر الحرام في مزدلفة؛ ٨ ـ سهل عرفات مع خيام الحجاج؛ ٩ ـ نصب تذكارية على طريق جدة، مقبرة الشُّبيكة، وقبر محمود، ابن الولي إبراهيم أدهم؛ ١٠ ـ المدينة، مسجد النبي محمد؛ ١١ ـ مقبرة البقيع في المدينة؛ ١٢ ـ محيط المدينة؛ ١٣ ـ ١٤ الحرم الشريف في القدس؛ ١٥ ـ نعلا النبي محمد. للاطلاع على إحصاء ووصف موسّعين، انظر: Esin, «Un Manuscript illustré representante les sanctuaries de la Mecque et Medine et le Dome du Mir'radj, a l'époque des sultans turcs Selim et Suleyman 1er (H. 982-74\1516-66)».

الثلاثة الأخيرة من الدرج تنشئ ترتيباً خطياً معكوساً يدل، مرة أُخرى، على الروابط بين القدس ومكة.

الجانب الآخر المحيِّر من جوانب درج شهزاد محمد هو مقاومته الظاهرة لطرائق التصوير الأُخرى التي كانت قيد الاستكشاف في الوقت عينه، وخصوصاً المخطوطات التي تؤلّف تاريخ العثمانيين لنصوح المطرقجي (نصوح السلاحي). ففي كل مخطوطة ـ ومنها أفضل مؤلفات المطرقجي، مجموع المنازل لسنة ١٥٣٧ ـ ١٥٣٨ ـ يقترح حيِّزاً ينطوي على اصطلاحات مأخوذ فيها من مصادر طبوغرافية وأُخرى تتعلق بعلم رسم الخرائط، ومن تلك الاصطلاحات المنظر من علو والعبارات البيانية والتخطيطية المستخدمة لإظهار آثار تذكارية ومدن في تقاليد دروج الحج الأقدم تاريخياً[٣٨]. وقد رُشَّت المخطوطات التاريخية بوابل من التصاوير لمناظر مدن في ظل حكم العثمانيين، وكانت مصادِفة لحركة أوسع عبر تشكيلة من الفنون الأدبية لتشتمل على أوصاف لأماكن في الكتب.

تضمنت هذه الكتب كتبَ صلوات تحوي مختارات من آيات القرآن وقوائم بأسماء الله الحسنى وأحاديث للنبي محمد والخلفاء الأربعة الأوائل، فضلاً عن كتب إرشادية تتعلق بالحج وتضم أوصافاً للأماكن المقدسة، من مثل كتاب محيي لاري فتوح الحرمين ما قبل ١٥٢٦ ـ ١٥٢٧[٣٩]. الذي اشتمل على أوصاف شعرية لمكة والمدينة. تظهر صُور مواقع مكة والمدينة المقدسة على نحو بارز في الصفحات المواجهة لعناوين نص محيي لاري، وفي صفحات أُخرى أيضاً، وهي تصاوير حققت مكانة أيقونية بمقتضى تقليد بصري قديم العهد. تستغل الصور التقاليد الموضحة بالتفصيل في شهادات الحج التي يرقى تاريخها إلى قرون باكرة، وهي، على غرار الشهادة العثمانية، لا تستخدم طريقة إظهار مناظر مرتبطة بأساليب الطبوغرافيا وعلم رسم الخرائط.

قد يكون صحيحاً أن هذه الأساليب البيانية الجديدة والبديلة التي كانت قيد الاستكشاف في القرن السادس عشر أبطلتها الأهمية الخالصة لتقليد فني في التصميم المحدد لدَرج الحج، إلا أن الأحياز المقدسة الظاهرة في الدرج العثماني تظهر قوة التاريخ، وأن هذه المواقع وأشكالها الهندسية قد تغيرت بمرور الزمن. على مستوى

---

(٣٨) سجّلت المخطوطة الزاخرة بالصور الإيضاحية أماكن توقف حملة السلطان سليمان الكبير على «العراقَين» في فترة ١٥٣٣ ـ ١٥٣٥. المخطوطة في إسطنبول، مكتبة جامعة إسطنبول (T. 5964, 109ff, 315 x 235mm).

(٣٩) أهدى كتابه لسلطان غوجارات. والنصّ وصف عام للمقام وشعائر الحج، فضلاً عن العادات والأضاحي.

معين، استطاع الدرج إذاً التكيف مع واقع خارجي. وفي وسع المرء أيضاً أن يحاجج بأن الوضع القانوني لدروج الحج ـ وثائق تثبت إتمام شخص ما أو وكيله واجباً دينياً بنجاح ـ قد شجع أيضاً تطورَ لغة بصرية رتيبة. ومع هذا، لا يفسر ذلك الانتقال السهل للنماذج الأولية البصرية من الدروج إلى الكتب.

إن اللغة البصرية لهذه الأحياز المقدسة المصوَّرة ـ عُرفت أولاً في دروج واستمرت لاحقاً في دروج ثم انتقلت إلى كتب، تؤثر ـ في التحليل النهائي ـ الاستمرار إزاء التغيير من طريق الاحتفاظ بتصور تخطيطي يخص التجريد بامتياز بوصفه أسلوبها الأوّلي. ونحن مدعوون إلى تذكّر أو تخيّل هذه الأماكن وتذكر وتخيّل خطوط سير رحلاتنا أو رحلات غيرنا من خلالها، عن طريق سلسلة وحدات أيقونية كاملة تتلافى الوصف[٤٠].

ومع أن الخصوصية ليست موضع محاذَرة كاملة ـ إذ، في نهاية الأمر، كل مكان مميَّز على نحو كافٍ عن المكان الذي يليه ـ فإن التشديد منصب على أوجه التشابه التشكّلية (المورفولوجية) وتلك الخاصة بدراسة الرموز. هناك القليل مما يصرف انتباهنا، إذ ثمة مركز للاهتمام ترعاه الجوانب السمعية والحركية للشهادة. وهي جوانب مطمورة ومحوَّلة إلى رموز في نصوصها الكلامية؛ نصوص منجَزة خلال حركة رؤية المواقع المقدسة المصوَّرة على الدرج. في هذا الشأن، إن المواجهة وتجارب الحيز المتخيَّلة في الدرج، والقابلة لإعادة البناء من خلال تفاعلنا معها، تقع في مكان ما بين أفكار غرابار وإيلاد. وتجربة الحيز المحظورة في الشهادات هي تجربة يرى الحاج فيها بالفعل الأشكال المادية أمامه ويعي المسافات التي يقطعها، لكن مدن الحج هي مجموعة إشارات تحفزه على فعل أو قول شيء؛ إشارات تتردد معها أصداء أحداث ومعانٍ تاريخية.

---

(٤٠) في تقييم موجز لصور المدن المقدسة، لاحظ غرابار غياب الوصف ورأى أنها كانت معدَّة كـ «بواعث للقداسة». انظر: Grabar, «Upon Reading Al-Azraqi,» p. 1.

ويمضي إلى إظهار التباين بين المحاجّة البصرية للصور والخصائص الوصفية للعديد من زوار مكة وأماكن مقدسة أخرى. هذه المقارنة ـ بين طبيعة التجربة المكتونة في روايات الحج ومصادر أخرى مكتوبة من جهة ـ وصور الأماكن المقدسة الظاهرة في شهادات تتعلق بالحج أو كتب من أنواع مختلفة ـ من جهة أخرى ـ تستحق تحليلاً إضافياً.

الفصل الثاني والثلاثون

إدارة المدينة

أندريه ريمون

يتناول هذا الفصل المدينة التي يمكن وصفها بـ «التقليدية»، أي قبل فترة التحديث التي بدأت في القرن التاسع عشر؛ مدينة نعرف جيداً سماتها المميِّزة، إذ إنها لا تزال ظاهرة في ما تبقّى من المدن القديمة المحفوظة، قليلاً أو كثيراً، أو «المدينة» كما نقول، مدينة نملك عنها معلومات وافرة بفضل غنى وتنوع المصادر (وبخاصة الوثائق التاريخية) وبفضل الأوصاف التي أعطيت لها مع مطلع الحقبة المعاصرة، واستناداً إلى علم الخرائط الذي بات اليوم علماً.

سوف يقتصر هذا الفصل على المدن العربية المتوسطية، الأكثر شهرة، التي تملك خصائص متجانسة إلى حد يكفي لاستخلاص تعميمات في خصوصها ـ والتي لن تكون هي نفسها في المجال «الإسلامي» حيث امتداده وتنوعه يجعلان من الصعب التوصل إلى أي وصف شامل. يتعلّق الأمر أساساً، إذاً، بمدن عربية رئيسية في الإمبراطورية العثمانية، بما في ذلك المدن المغربية واليمنية الموثقة بشكل واسع ودقيق.

نحتاج، قبل أي شيء، إلى استذكار التوثيق «الكلاسيكي» المتوافر حول إدارة المدينة العربية. وبهذا الخصوص، فقد وضع جان سوفاجي بصفة رئيسية أسس المذهب الاستشراقي في هذا الموضوع من خلال دراساته عن دمشق وحلب، وليجد هذا

المذهب صياغته النهائية على يد غوستاف فون غرونباوم. يكتب سوفاجي: «إنّ وضع المدن لا يمثّل موضوعاً لأي مقاربة محددة من جانب الشريعة الإسلامية. وليس فيها بالتالي، [على عكس المدينة القديمة]، مؤسسات بلدية. لم يعد ينظر إلى المدينة ككيان، أو كشيء يملك وجوده الخاص، المركّب، والحيّ؛ هي الآن مجرد تلاقٍ لأفراد ذوي مصالح متصارعة». تفككت المدينة لتصبح «تجمعاً غير متماسك وغير عضوي للأحياء السكنية». وحين لا تنجو المدينة، إذا نجت، من القرارات الاعتباطية للحاكم، فهي تغدو كما الحال الآن «نفياً للنظام المدني»(1).

ويكتب فون غرونباوم في مفردات مماثلة: «إنّ التناقضات الظاهرة التي نراها في إدارة أي مدينة مسلمة رئيسية، حيث لا قانون يحكمها ينظّم أهلية الحكومة والمواطنة، وتفشل بالتالي في وضع قيود واضحة على السلطة التنفيذية، هي ما يقود، في حالات فشل الحكومة في التدخل على نحو طبيعي، إلى عودة الهيئات التقليدية للعمل. ويظهر من ثم الانطباع بالحماقة والذاتية المفرطة والاعتباطية في كل المستويات الناتجة من مشهد التقلبات المتكررة [المتناقضة] من التطرف في سياسة عدم التدخل إلى التطرف المقابل في نظام من سيطرة الدولة المطلقة»(2).

إنه في الواقع مشهد من الفوضى المدينية التامة تقدّمه مدينة مجرّدة من تشريع وإدارة محددتين، ومتروكة لإهمال حكامها وتعسفهم. هذا هو الانطباع القاسي الذي يخرج به كتّاب المؤلفات الكلاسيكية في خلاصاتهم العامة، أمثال جان سوفاجي حول حلب، أو مارسيل كليرجيه حول القاهرة. لكن الأوصاف التي يقدمونها حول هذه المدن تبيّن جيداً بأنها لم تغرق إطلاقاً في الفوضى المدينية التي روّجوا لها.

هناك تناقض واضح بين النظرية والمشاهدات العملية لتلك المدن التي عاشت، وازدهرت غالباً على الأرجح؛ تناقض يمكن حلّه فقط من خلال دراسة الآليات التي أمكن بواسطتها لتلك المدن العمل. ويحمل بعض تلك الآليات طابعاً متفرداً ويقدّم حلولاً أصيلة لمشكلات ربما جرت مقاربتها في بيئة ثقافية أخرى بطريقة مختلفة.

(1) Jean Sauvaget: «Esquisse d'une histoire de la ville de Damas,» *Revue des Etudes Islamiques*, vol. 8, no. 4 (1934), pp. 455-456, et *Alep*, 2 vols. (Paris: [n. pb.], 1941), pp. 247-248.

(2) Gustave Von Grunebaum, *Islam* (London: University of Chicago Press, 1961), pp. 149-150.

أولاً: السلطات المدينية

تتدخل السلطات في إدارة المدينة، ولكن على مستويات متباعدة جداً، وبمسؤوليات متنوعة جداً، وغالباً في غياب أي نظام أساسي خاص بها.

في حالة المدن التابعة للإمبراطورية العثمانية، كانت آثار تدخّل الحكومة المركزية تظهر في العواصم الإقليمية ـ على الأقل في خلال الفترة التي كانت لا تزال سلطة السلطان محسوسة في المقاطعات ـ وعلى نحو أقوى بالطبع في المقاطعات الأقرب إلى المركز. من هذه الجهة، هناك فارق كبير بين العواصم الإقليمية البعيدة، مثل الجزائر وتونس، إذ إنه من المستحيل رؤية تدخل مباشر من السلطة المركزية، وبين مقاطعة كحلب حيث ظل اهتمام الباب العالي بمشاكل المدينة جلياً في «الأوامر السلطانية» حتى مطلع النصف الثاني للقرن الثامن عشر. هناك على سبيل المثال قرارات تتعلق بمسألة تزويد المدينة بالمياه (صيانة أقنية المياه في المدينة أو إيصالها إلى حيّ في عام ١٧٤٢) وتنظيم المسالخ (١٧٢٥، ١٧٣٣، ١٧٦٢) وتنظيم شبكة الطرقات (توسيع طريق عام ١٧٣٩) وإجراءات تخص الأخلاق العامة (من مثل مشاكل اختلاط الجنسين في الأسواق والحدائق عامي ١٧٣٩و١٧٤٢)[٣].

مقابل هذا التنوع في المصالح، فإن حالة القاهرة، وهي مقاطعة خرجت بسرعة عن التأثير المباشر للسلطنة، لا تبيّن سوى تدخلات أقل تتعلق في الفترة الأقدم. أما الحالة الأجدر ملاحظتها فهي تتعلق بنقل مدابغ المدينة من موقع بات مركزياً جداً (في جنوب غرب باب زويلة) إلى موقع خارجي (في ضواحي باب اللوق): في رسالة سلطانية طلب من باشا القاهرة منذ عام ١٥٥٢ دراسة نقل المنشآت «التي قد تسبب بالأذى لأولادنا» إلى مكان ملائم أكثر خارج أسوار المدينة[٤]. وقد نُفّذت عملية النقل هذه نحو عام ١٦٠٠.

في ضوء مسألة البعد تلك، كانت السلطات السياسية المحلية تؤدي عادة دوراً أكثر فاعلية، مع ملاحظة أن اهتمامها بالمشاكل المدينيّة كان يتقلّص كلما ضعف ثقلها السياسي؛ تلك هي حالة الباشوات الذين أرسلهم الباب العالي الى مقاطعات الإمبراطورية حيث كان لا يزال يحتفظ الباب العالي ببعض السيطرة على الشؤون المحلية. لكن لم يكن في استطاعة الحكام التغاضي عن المشاكل التي من شأنها إحداث

(٣) André Raymond, *Grandes Villes arabes* (Paris: Sindbad, 1985), pp. 128-129.

(٤) انظر: André Raymond, *La Ville arabe: Alep* (Damascus: IFD, 1998), pp. 38-40.

فوضى في المقاطعة التي كلفوا بها. في القاهرة، أبدى الباشوات على مدى قرنين اهتماماً حقيقياً بالأعمال المدنية: دعا محمد باشا (١٦٠٧ ـ ١٦١١) إلى إزالة سماكة ذراع من الأتربة المتراكمة فوق طرقات القاهرة، الناجمة عن الغبار والأوساخ؛ كما أمر محمد باشا (١٦٥٢ ـ ١٦٥٦) مسؤولي مساجد القاهرة بإصلاحها وطرشها، وهو ما جعله يستحق لقب «أبو النور». اتخذ محمد باشا (١٦٩٩ ـ ١٧٠٤) إجراءات لتوسيع الأسواق وإزالة الأتربة المتراكمة.

أما في دمشق، وفي عام ١٧٥٧، فقد أمر موسى الخيخية ممثل رجب باشا، الشعب بترميم المنازل القديمة في الأحياء. وفي مقاطعات شمال أفريقيا، أي في الجزائر وتونس، أدت السلطات السياسية المحلية، الدايات والبايات أصحاب السلطة الفعليين، دوراً مماثلاً إلى جانب الباشوات الذين اقتصر دورهم على دور فخري. قام علي النقسيس داي الجزائر (١٧٥٤ ـ ١٧٦٦)، الذي أساء المؤرخون أخذه في الحسبان، بترميم أو ببناء ثلاثة عشر سبيلاً بين عامي ١٧٥٩ و١٧٦٥ من أجل إصلاح الأضرار التي تسبب بها زلزال عام ١٧٥٥. نقش على أحدها العبارة التالية: «سعى علي باشا إلى كسب الآخرة من خلال استخدام ثرواته في عمل الخير». أما في تونس فقد قام الداي ومن ثم الباي بأعمال الصيانة لمصلحة سكان العاصمة التي تولوا مسؤوليتها: أمر الباي علي الحسيني (١٧٥٩ ـ ١٧٨٢) بغية معالجة المشاكل الناتجة من اكتظاظ بعض أحياء المدينة بالسكان بنقل سوق الدباغين الذي كان يقع داخل الأسوار في شمال شرق المدينة إلى خارج أسوار المدينة من جهة باب البحر[٥].

في معظم مقاطعات السلطنة كان لقادة الإنكشارية، الميليشيا التي تأسست لحفظ أمن المقاطعة، أن يؤدوا دوراً مهماً في حفظ الأمن، وكذلك في معالجة بعض المشاكل التي تتعلق بالأعمال المدنية. ففي القاهرة أصدر علي آغا في عامي ١٧٠٣ و١٧١١ أوامر لتنظيف الطرقات من الأتربة المتراكمة وتسهيل حركة المرور في الأسواق عبر تدمير المصاطب المبنية أمام المحالّ.

لم يجر الالتفات كثيراً إلى الدور الذي كان يؤديه القضاة في الشؤون المدينية، والذين كان يطلب منهم حل مجموعة كبيرة ومتنوعة من الخلافات في الميادين كافة التي تمس حياة الأفراد، وبالتالي حل المشاكل المتعلقة بما يمكننا تسميته إدارة المدينة.

---

(٥) Raymond, *Grand Villes arabes*, p. 125; Henri de Grammont, *Histoire d'Alger* (Algers: [n. pb.], 1887), pp. 309-314; Gabriel Colin, *Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie* (Paris: E. Leroux, 1901), pp. 117-128, no. 77-88.

ويقود نشاط قضاة الشرع المتعدد الأشكال، حتماً، إلى تشكيل نوع من العقيدة، أو المبادئ على الأقل، وضعها بشكل واضح برنشفيغ: تتعلق دراسته بقضاة المذهب المالكي في المغرب في حقبة القرون الوسطى، ولكنها تصح أيضاً مع كل مذهب فقهي، وفي كل حقبة. تشمل هذه القواعد الحكم في مسائل الطرقات (الشوارع والأزقة المسدودة) ومتانة الجدران... إلخ. كانت صلاحية قضاة الشرع في الحقبة العثمانية تميل بوضوح إلى التوسع، إلى حد تغطية مجال كبير جداً من الشؤون المدينية كما هو مبيّن في إحصاء، وإن كان نسبياً، من مثل ذلك الذي أنجزه جلال النحال في أرشيف محكمة القاهرة: التدخل للسماح بحرية المرور في الطرقات (بحيث يستطيع «أي جندي يحمل عتاده أو أي جمل محمّل المرورَ من دون صعوبة»)، ولضمان خصوصية ونوعية الحياة في الحي (من دون الضجيج المزعج)، ولمراقبة متانة المباني... إلخ. وحول زمن أكثر حداثة، بيّن صالح الحثلول بوضوح كيف تنشأ عقيدة واضحة ومترابطة حول المشاكل المدنية الرئيسية عبر تفصيل القرارات المتخذة حالة حالة في المدينة: الاتساع الأمثل للطرق، وحماية الطرق العامة من التعديات، وحماية الحياة الخاصة، والنفاذ إلى النور والهواء[٦].

وبالتالي يمكننا أن نستنتج أن عمل قضاة الشرع كان رادعاً بوجه خاص، أي أنه كان يهدف إلى تدارك الأخطاء والتجاوزات المحتملة، ولكنه سمح ضمن هذه الحدود بحلّ العديد من المشاكل التي فرضتها الحياة المدينية وفي الواقع بتحديد نوع من المعايير التنظيمية في حال عدم وجود تنظيم محدد.

كما يجب الأخذ في الحسبان وجود مأمورين مدينيين بالتحديد في المدن «التقليدية» مسؤولين عن حل الخلافات الجدية على الرغم من تأكيد سوفاجي شبه المطلق ما يلي: «كجزء متكامل وغير منقسم من الجماعة المسلمة الكبيرة، لم يعد من أحد في المدينة مؤهلاً قانونياً لإدارة أقدارها بمعرفة كاملة للوقائع وبطريقة حصرية»[٧]. كان هناك في العادة مأموران للمدن متخصصان وهما المحتسب والوالي. وقد فقدَ المحتسب (شيخ تجار الأسواق) من دون أدنى شك جزءاً من الصلاحيات

---

(٦) Robert Brunschvig, «Urbanisme Medieval et droit musluman,» *Revue des Etudes Islamiques*, vol. 15, no. 6 (1947); Galal H. El Nahal, *The Judicial Administration of Ottoman Egypt in the Seventeenth Century* (Minneapolis and Chicago, IL: Bibliotheka Islamica, 1979), pp. 52-53; Saleh Al-Hathloul, Tradition, «Continuity and Change in the Physical Environment,» (Phd. Thesis, Cambridge University Press, 1981), pp. 83 and 128.

(٧) Sauvaget, «Esquisse d'une histoire de la ville de Damas,» pp. 440-445.

الواسعة المتعلقة بالرقابة الأخلاقية التي كان يتمتع بها المأمور في القرون الوسطى، وذلك ربما بسبب الدور المتزايد الذي يؤديه القاضي. تركز نشاط المحتسب في أغلبية المدن على مراقبة محتسبي المهن التي تتعلق بالتغذية، والأسواق الملائمة في وسط المدينة، وهو نشاط يمارسه مع عظمة مثيرة للإعجاب لموكب يضم رجال عدل وجلادين؛ فقد كانت تنفّذ عقوبات مباشرة ومبتكرة تفرضها (على لحّام فاسد كأن يُؤخذ قطعة من ردفه، وحلواني غشاش كأن يُجبر على الجلوس على طبقه الساخن) قريحة المخبرين والمسافرين؛ ولكن كان لها أيضاً بالتأكيد تأثير رادع في أصحاب الدكاكين. أما الوالي (الحاكم) المسمى الصوباشي أو الزعيم أيضاً، فقد تمتع بصلاحيات الشرطة الليلية بحيث أصبح يؤدي دوراً فعالاً في مكافحة الحرائق. اتخذ الوالي في القاهرة مركزاً في وسط المدينة يستطيع من خلاله الإشراف على اندلاع نيران محتملة وإرسال فرق رجال من ذوي المهن المناسبة (السقاؤون والقصّارون) لإطفائها[٨].

كان هناك لا شك مسؤولون آخرون. وفي جميع الأحوال، من دون إمكانية معرفة سبب هذا الاختلاف الإقليمي (الذي قد يعزى إلى اختلاف في معلوماتنا) يمكننا أن نستنتج أن المدن الكبيرة في المغرب كانت تمتلك بوجه عام سلطات مدنية متنوعة أكثر. كان يوجد في طرابلس (منذ القرن الثامن عشر على الأقل) «شيخ البلاد» تساعده «جماعة البلاد»، وهي جمعية تتألف من وجهاء المدينة. وفي تونس المدينة وضاحيتاها في الشمال (باب السويقة) وفي الجنوب (باب الجزيرة) كان لها مشايخ تعيِّنهم السلطة وكانوا يتمتعون بصلاحيات الشرطة المدينية، وبوجه خاص الليلية منها. كان للجزائر شيخ البلد (أو شيخ المدينة) يعاونه نواب وأمناء، وهو كان مسؤولاً عن الشرطة وله صلاحيات مدينية متعددة (صيانة شبكة الطرقات، التنظيف). ومن زاوية ذات دلالة مهمة، كان مركزه يقع في وسط المدينة بالقرب من قصر الداي. أما في مدينة فاس، فقد كان السلطان يعيّن حاكماً (عميل) وكان يمارس في المدينة صلاحيات إدارية وقضائية بمساعدة المحتسب والقاضي[٩].

---

(٨) André Raymond, *Artisans et Commercants au Cairo au XVIIIème sciecle* (Damascus: Institut Français de Damas, 1974), pp. 608-609.

(٩) Nora Lafi, *Une Ville du Magreb entre ancien régime et réformes ottomans: Genèse des institutions municipales à Tripoli de Barbarie (1795-1911)* (Paris: Maisonneuve et Larose, 2002), p. 105 sqq, et Tal Shuval, *La Ville d'Alger vers la fin du XVIII siécle: Population et cadre* (Paris: CNRS, 1998), p. 172, et Roger Le Tourneau, *Fes avant le protectorat: Etude economique et sociale d'une ville de l'occident musulman* (Casablanca: [n. pb.], 1949), pp. 211-212.

إجمالاً، لم يكن هناك نقص في السلطات التي يمكنها الاهتمام بالأعمال المدنية، سواء أكان ذلك على المستوى السياسي الأعلى أو على مستوى أكثر محلية. لكن تدخلات السلطة السياسية في الأعمال المدنية لم يكن يمرّ من دون ثغر، إذ لم يحدد دائماً حقل مدني معين لهؤلاء المأمورين المتعددين، وهو ما قد يتسبب بتداخل في الصلاحيات ونزاعات، وخصوصاً أن العناصر المتنوعة التي سكنت المدينة (أقليات من كل نوع) كانت قادرة على عزل مأمورين متعددين بسبب الميزات التي ربما تمتعوا بها. إن وضعاً مشابهاً كهذا قد يحدث تفككاً معيّناً في إدارة الأعمال المدنية، ويعني أن على السلطات الاستجابة بسرعة لأوضاع صعبة تستلزم تصحيحاً فورياً بدلاً من قيام تصور لسياسة مدنية متكاملة.

ثانياً: المؤسسات المدينية الجمعية

كانت «التكتلات» (الطوائف) المتعددة التي وجدت في المدن (اتحادات المهن بحسب الاختصاصات، وتجمعات الأحياء على الصعيد الجغرافي، وجماعات إثنية ودينية) تسمح بإخفاء هذه الثغر في إدارة المدينة بصورة جزئية. وفي الوقت الذي لا يمكن عدّ هذه التكتلات بالطبع مؤسسات «بلدية»، فهي أدت دوراً فعالاً في الحياة المدينية؛ فقد أدت رؤية العثمانيين «اللامركزية» نسبياً ـ والإفادة من وجود هذه الطوائف «الطبيعية» لاستعمالها في إدارة أراضيهم الشاسعة وهو ما يعفيهم من إدارتها مباشرة ـ إلى تعزيز استقلالية تلك الطوائف ودورها. يتعلق الأمر بأحد أوجه هيكلية المدن العربية الأكثر فرادة في نوعها، الذي أهمله الكتّاب الكلاسيكيون بوجه عام، وهو ما حال دون فهمهم طريقة عملها وإدراكها. ومع ذلك، تبقى الدراسة صعبة بسبب نقص المراجع المحددة المتعلقة بهذه الجماعات المختلفة التي لم تترك أي أرشيف، الأمر الذي يفسر بلا شك ندرة البحوث التي تتناول هذه المشاكل.

جلبت اتحادات المهن السكان «الفعليين» معاً: أي مجموع السكان «الأصليين»، باستثناء العلماء[10]. اعتمد عدد هذه الاتحادات بصورة طبيعية على أهمية هذه المدن ونشاطها الاقتصادي: كان عدد الاتحادات في الجزائر ٥٧ فقط، في حين قارب عددها في القاهرة ٢٥٠. كانت هذه الاتحادات تخضع لإدارة المشايخ («الأمين» في تونس والجزائر) الذين عادة ما يختارهم أعضاء الاتحاد ولكنهم موظفون من جانب السلطات

---

(١٠) انظر في هذا العمل: Nelly Hanna, «Guilds in Recent Historical Scholarship,» in: Salma Khadra Jayyusi [et al.], *The City in the Islamic World*, 2 vols. (Leiden: Brill, 2008).

التي تستطيع، في الحالات الصعبة، التدخل مباشرة أكثر في عملية التعيين. كان هدف الاتحادات الأساسي مراقبة النشاط المهني لأعضائها، ولكن مع الأخذ في الحسبان الموقع الدقيق للمهن والرابط القائم بين نشاط ما وقطاع جغرافي معين في المدينة، وكانت تؤدي من دون أي شك دوراً في إدارة الأسواق التي كان يقع قسم كبير منها في وسط المدينة. كان رؤساء الاتحادات يهتمون بالأمن في النطاق الجغرافي الذي كانت تشغله المهنة والذي يمكن إغلاقه بواسطة أبواب في الليل حين يكون التجوال ممنوعاً عادة. كانت اتحادات المهن إذاً مرتبطة بإدارة المدينة؛ كما كانت تمثّل نوعاً من «خلية خارج الإدارة» تسمح بإدارة المدينة في قسمها العام (المركزي). وليس من المؤكد أن هذا الجسم النقابي كان خاضعاً، وبخاصة في المشرق، لأية تراتبية: وبحسب معرفتنا فإن دمشق هي المدينة الوحيدة التي نجد فيها «شيخ مشايخ» ـ الذي لم يعد يتمتع إلا بصلاحيات فخرية.

أما في المغرب فالأمور كانت مختلفة. ففي تونس كان يرئس المنظمة النقابية أمين التجار الذي كان أيضاً أمين صانعي أغطية الرأس الأندلسيين، ويبدو أن المهاجرين هؤلاء هم الذين أعادوا تأليف المنظمة النقابية التونسية بعيد وصولهم من إسبانيا نحو عام ١٦٠٩. وفي الجزائر، كان هناك «أمين الأمناء» (شيخ المشايخ)؛ وكان يدير الاتحادات وفقاً لنظام «قانون الجزائر على الأسواق» الذي يحدد قواعد المنافسة بين الحرفيين. أما في اليمن فقد كانت سوق صنعاء خاضعة لإدارة شيخ المشايخ ونظام (قانون صنعاء) يحدد هنا أيضاً قواعد عمل خاصة بخمسين مهنة معنية تقريباً[(١١)]. وكان يطلب من هذه الشخصيات بالتأكيد تأدية دور إلى جانب الحكام في إدارة القسم المركزي من المدينة، حيث كانت تعمل الاتحادات.

وكان هذا الدور في إدارة الرعايا أكثر وضوحاً، أيضاً، في حالة الجماعات الإثنية والدينية التي كانت تضم الأقليات العديدة الموجودة في المدن العربية الكبرى. أما الجماعة الأكبر فكانت في العادة الجماعة اليهودية التي نجدها في كل مدينة من المغرب إلى العراق؛ كما نجد جماعات مسيحية في كل مدينة كبرى في منطقة الشرق الأدنى. لكن كان في إمكاننا أن نجد أيضاً جماعات كردية (في دمشق) وعلوية (في أنطاكية) ومزابية في الجزائر... إلخ. في حالة «المحميين» (الذميين) المسيحيين واليهود، وفي

---

(١١) R. B. Sergeant and Ronald Lewcock, eds., *San'a': An Arabian Islamic City* (London: World of Islam Festival Publication, 1983); Raymond, *Grandes Villes arabes*, pp. 130-133; Houari Touati, «Les Corporations de métiers à Alger à l'époque ottomane,» *Revue d'Histoire Maghrebian*, nos. 47-48 (1987), pp. 267-292, et Nacereddin Saidouni, *Règlement des souks d'Alger* (Beyrouth: [n. pb.], 2006).

الجماعات المسلمة، كان يجري التميز بسبب اختلاف اللغة والشعائر، حيث تميل هذه الجماعات إلى التجمع في جزء من المدينة (أو أجزاء، كحالة الأقباط في القاهرة). ووفق النزوع العثماني العام للإدارة المحلية فقد أعطيت هذه الجماعات درجة واسعة من الاستقلالية؛ وهي كانت جلية بوجه خاص حيث كانت الجماعات متجمعة بقوة. في هذه الحالة، كان الرؤساء الدينيون، وباسم السلطة التي أعطيت لهم، يراقبون تحت وصاية السلطات العثمانية قطاعاً محدداً من المدينة كانت تجري إدارته عن طريق توسّطهم.

لقد وضعت قطاعات بأكملها في المدينة تحت سلطة دينية وإدارية ومالية شبه مستقلة. يمكن أن تكون هذه القطاعات خارجية، مثل الحي اليهودي في صنعاء، والحي اليهودي في الموصل، والحي العلوي في أنطاكية، والحي المسيحي في حلب، والأحياء الكردية واليهودية والمسيحية في دمشق، والأحياء القبطية في القاهرة. لكن غالباً ما كانت هذه القطاعات قريبة جداً من منطقة وسط المدينة مثل الأحياء اليهودية والمسيحية في بغداد (انظر الرسم الرقم (٣٢ ـ ١))، وحي اليهود في حلب، وحي اليهود في القاهرة، والأحياء اليهودية في تونس والجزائر.

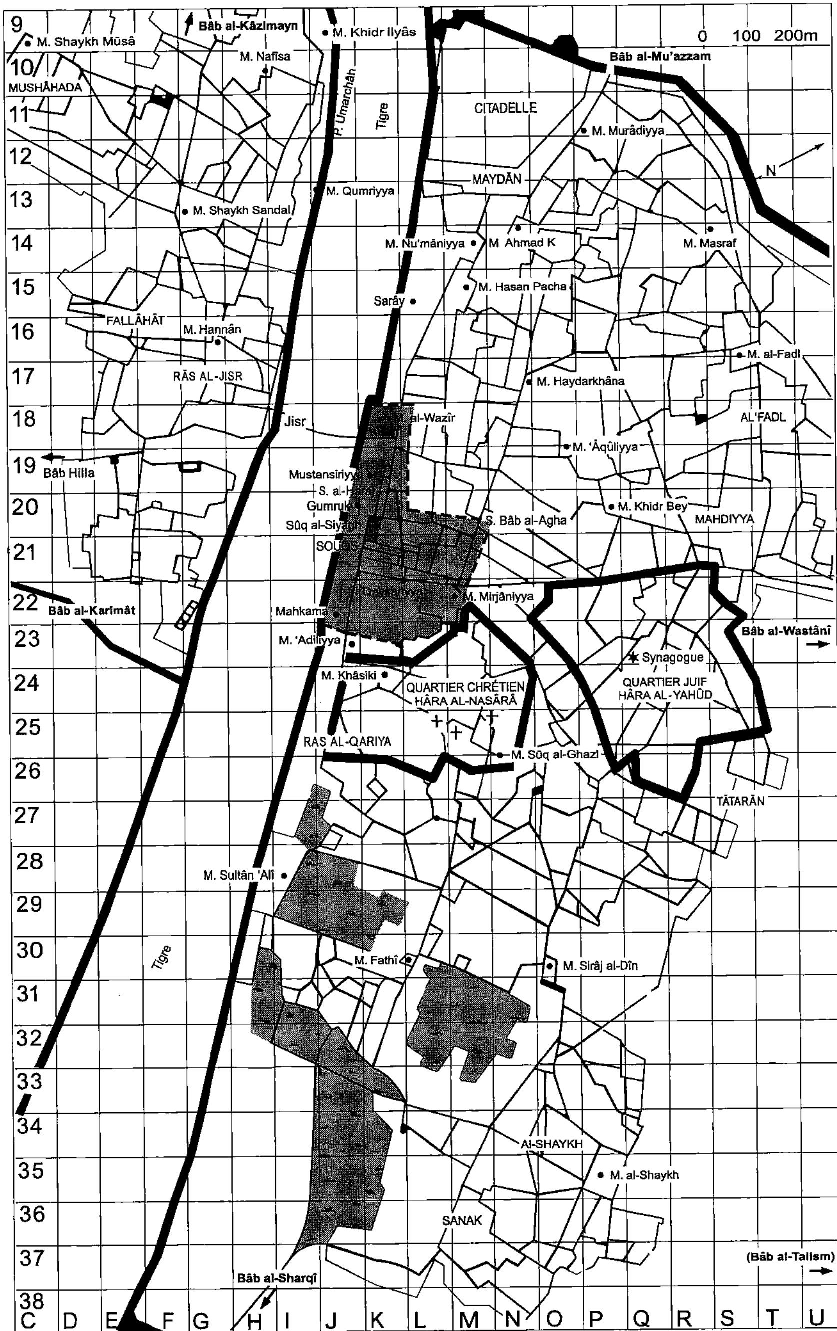
أما الاستقلالية الإدارية الكبيرة التي أعطيت لهذه الجماعات فقد سهّلت مهمة السلطات العثمانية التي أزيل عنها الحمل الذي مثلته إدارة الجماعات التي اختلفت في الديانات والثقافة وأحياناً اللغة عن تلك الخاصة بالسكان العرب والمسلمين المهيمنين. كما أنها ساعدت من دون شك على الازدهار الملحوظ الذي عرفته الجماعات المسيحية بوجه خاص خلال ثلاثة قرون من السيطرة العثمانية (انظر الرسم الرقم (٣٢ ـ ٢)).

في داخل المناطق السكنية الواقعة حول المركز «العام»، في الجزء «الخاص» من المدينة، كانت المدينة مقسمة إلى أحياء سكنية منفصلة جغرافياً نسبياً ومستقلة جزئياً من وجهة نظر إدارتها[١٢]. يتعلق الأمر هنا بظاهرة لا شك أنها قديمة، وهي تعكس أحياناً الهواجس الأصلية للجماعات المتنوعة التي شاركت في تأسيس المدينة؛ على هذا النحو أقامت الوحدات المغربية التي كانت ترافق الجيش الفاطمي في عام ٩٦٩ في أحياء محددة حُفظت أسماؤها في طبوغرافيا المدينة. ومن ثم عززت أسباب أمنية هذا التقسيم الذي تزايد بلا شك في العصر الحديث مع الأخذ في الحسبان مفهوم «اللامركزية» للإدارة العثمانية.

---

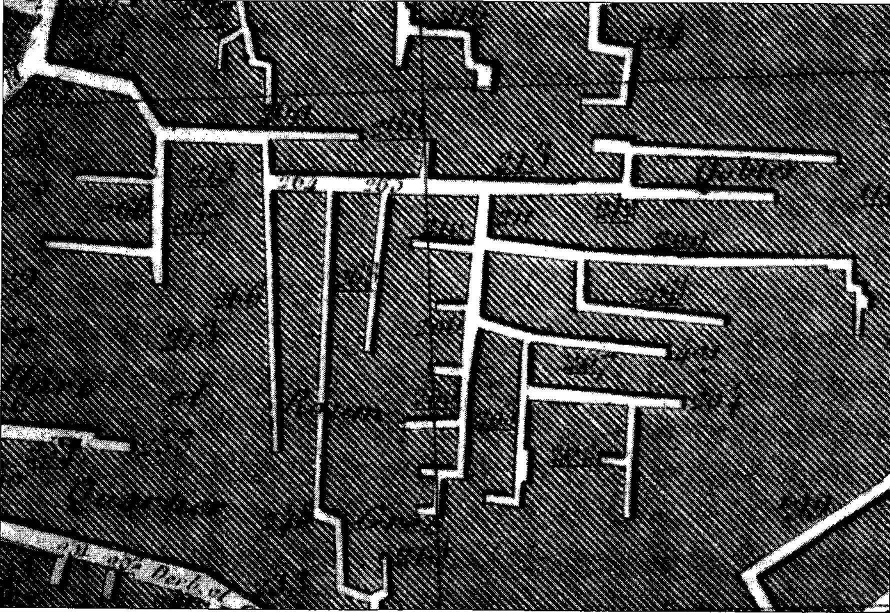
(١٢) Raymond, *Grandes Villes arabes*, pp. 129-139.

الرسم الرقم (٣٢ ـ ١)
الحيّان المسيحي واليهودي في بغداد



الرسم الرقم (٣٢ ـ ٢)

الحي اليوناني في القاهرة

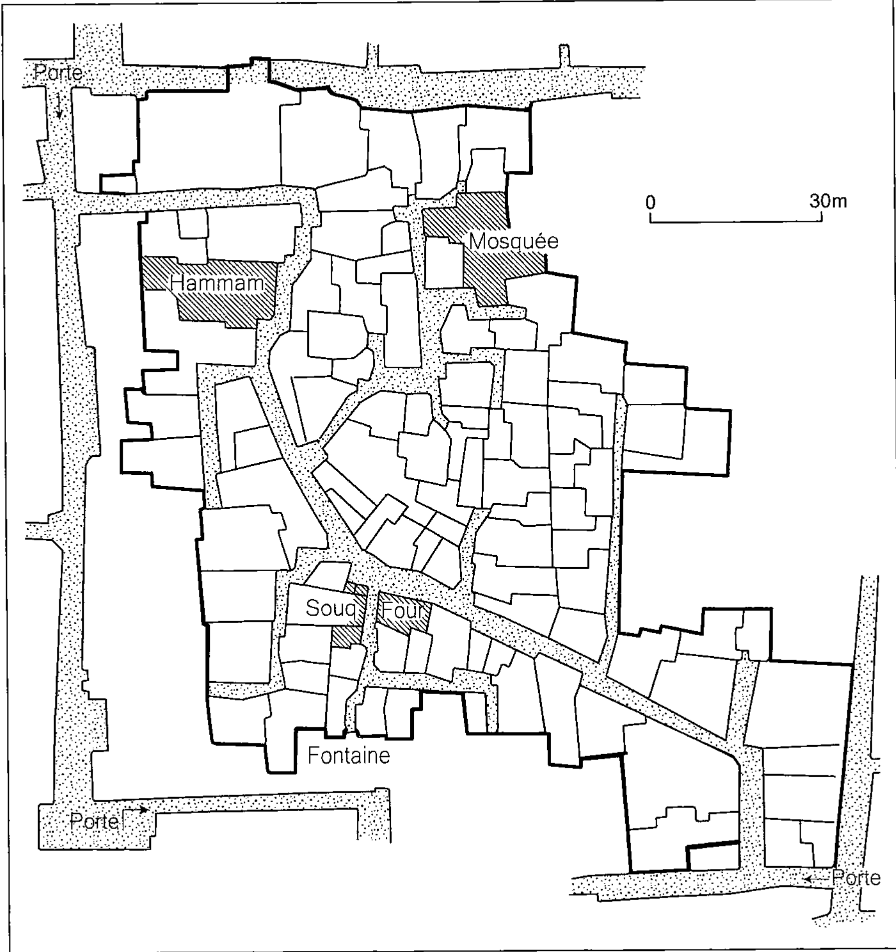


المصدر: *Desciption de l'Egypte.*

كانت هذه الأحياء السكنية تحمل أسماء مختلفة: الحَومة في الجزائر وتونس، الحارة في القاهرة ودمشق وصنعاء، و«المحلّة» في حلب والموصل وبغداد. لكن هيكليتها كانت متطابقة من أول الوطن العربي إلى آخره (انظر الرسم الرقم (٣٢ ـ ٣)): مدخل يمكن إغلاقه بواسطة باب (انظر الرسم الرقم (٣٢ ـ ٤)) ينفذ إلى طريق رئيسي (درب) يتفرع إلى طرق ثانوية ومن ثم إلى طرق مسدودة؛ لم تكن حدود الحي مرسومة بواسطة جدار ولكنها كانت تقع بين المنازل الأخيرة للحي ومنازل الحي المجاور التي تستند إليها.

كانت مساحة الأحياء مختلفة جداً؛ ففي القاهرة راوحت بين ٠,٢٥ هكتار وما يزيد على ٧ هكتارات بمعدل وسطي هو هكتاران، وهو ما يؤلف كثافة سكانية تراوح تقريباً بين ٦٠٠ و٨٠٠ شخص، وهي محصورة بحيث يستطيع السكان التمتع بعلاقات شخصية ويتمكنون من القيام بمراقبة فردية. كان عدد الأحياء يتوقف عادة على أهمية المدينة، إذ نجد أربعين حياً في تونس، وستين حياً في بغداد، ومئة حي في القاهرة.

الرسم الرقم (٣٢ ـ ٣)
حي سكني في القاهرة



المصدر: J. Sauvaget, «Esquise» (1934).

الرسم الرقم (٣٢ ـ ٤)
باب أحد الأحياء في دمشق



كوّنت الأحياء، مثلها مثل اتحادات المهن، دائرة أساسية في تقسيم المدينة. فقد كانت تخضع لسلطة المشايخ («المحرّك» في تونس و«العاقل» في صنعاء) الذين يساعدهم معاونون وأحياناً تابعون (يمكن أن يكونوا كتّاباً مثلاً). كما يجب أن نفترض أن مشايخ الأحياء كانوا مختارين عادة من بين عائلات النبلاء، والغالب من جانب السكان أنفسهم مع تدخل محتمل للسلطة، ولا سيّما في حال وجود مشكلة ما. تمتع المشايخ بصلاحيات أساسية للمساهمة في توفير الأمن والنظام في داخل الأحياء ولحل النزاعات التي قد تنشأ بينهم. وفي هذا الإطار قد يساعدهم وجود حارس (بوّاب) أو حتى بعض الحراس في مركز يقع عند مدخل الحي، أو حتى وجود ميليشيا مؤلفة من السكان (العصا في تونس) أو من الشباب (الفتوة في دمشق). وسهّل الحجم الصغير لهذه الوحدة بنجاح المهمة بالسماح للأهالي برقابة ذاتية صارمة يقومون بها بأنفسهم، بحيث يستطيعون ملاحظة وجود عناصر غريبة ومشبوهة واكتشاف التصرفات المنحرفة للسكان، ولا سيَّما في ما يتعلق بالأخلاق: كان الفاسدون يُكتشفون بسهولة وبالتالي يمكن استبعادهم من الحي. خلال الليل كانت بوابة الحي مغلقة ولم يكن في الإمكان التجوّل في المدينة من دون الكشف عن الهوية. مثّل مشايخ الأحياء وسطاء طبيعيين بين السلطة والشعب: وكان يفترض بهم جباية الرسوم المدينية أو أية ضرائب استثنائية من بين السكان المقيمين، ودعوتهم إلى العمل عندما تطلب السلطة من السكان القيام بأعمال سخرة ذات منفعة عامة.

أخيراً، من الواضح أن الحي كان الإطار لحل المشاكل المدينية الصغيرة التي كان يراجع في شأنها السكانُ السلطاتِ القضائية، كما تبيّن ذلك المراجعات المرفوعة إلى سجلات محكمة القاهرة؛ ففي مسألة تتعلق بالأضرار التي قد تنتج من إنشاء ورشة مثلاً يتم إجراء تحقيق بأمر من القاضي؛ يصادق رجال الحارة على المشروع الذي عرض عليهم والذي بدا مفيداً للحي في نظرهم، وحينئذٍ يأخذ القاضي قراراً وفقاً لهذا الرأي. وفي حال تذمر سكان الحي من تعرض مسجدهم للإهمال يعطيهم القاضي الحق بطلب الترميم ويتم اتخاذ اجراءات لكي تتدخل المؤسسة الخيرية (الوقف) المعنية بهدف ترميم المسجد(١٣).

حين نأخذ في الحسبان مدى المناطق التي كانت موكلة إلى حدٍ كبير إلى طوائف تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي (المناطق المركزية في ما يتعلق باتحادات المهن،

---

(١٣) El Nahal, *The Judicial Administration of Ottoman Egypt in the Seventeenth Century,* pp. 53-55.

والمناطق السكنية في ما يتعلق بتجمعات الأحياء، والمناطق التي تسكنها الجماعات الدينية والإثنية) نرى أن العثمانيين قد فوّضوا إدارة أقسام رئيسية من المدينة إلى جهات محلية. إن نظاماً كهذا هو عرضة لأن يقود إلى فوضى مدينية بدلاً من المراقبة الشديدة، لولا أنها تجري من السكان أنفسهم في ظل نظام مسؤولية مشتركة، والذي يعني المجتمع بأكمله في حال حصول مخالفة.

وبعيداً من الفردانية، التي يتحدث عنها سوفاجي، يتوجب علينا على العكس رؤية أن سكان المدن المحصورين في شبكات تتعاضد وتتكامل كانوا يخضعون لرقابة دقيقة ودائمة في خلال المراحل المختلفة من وجودهم: بواسطة اتحادات المهن في إطار أنشطتهم المهنية؛ بفضل تجمعات الأحياء خلال المرحلة الخاصة من وجودهم؛ أو حتى في داخل الجماعات الإثنية والدينية حين يتعلق الأمر بالأقليات. لقد عوّضت هذه الجماعات المختلفة نوعاً ما غياب المجتمع المدني، فقدمت الروابط الاجتماعية التي تسمح بالعيش ضمن جماعات مهمة. وعليه، لا يبدو ساكن المدينة فرداً معزولاً في وجه سلطة، غالباً ما تكون أجنبية، بل هو كائن اجتماعي، يدخل كلياً في شبكة تضامنيات، حيث يبدو مراقباً وإلى حد ما، ولكن محمياً أيضاً.

ثالثاً: المؤسسات الدينية (الوقف، الحبوس)

أدت مؤسسة الوقف الإسلامية دوراً حاسماً في إدارة المدن (أو الحبوس في المغرب)[14]. المبدأ العام للوقف معروف جيداً: «مُلكيات مرصودة أعلنها مالكها حقاً للوقف غير قابل للتصرف، تُخصَّص عائداتها لاستعمال معين يحدده المانح بحيث تكون مؤسسته مرضاة لله»[15].

في الممارسة المدينية كان إنشاء الوقف لمصلحة مبنى عام أو عمل ديني يتحقق بسهولة من خلال «الإفادة» من المباني ذات الاستعمال الاقتصادي (أسواق، ومحالّ، وخانات القوافل، وحمامات عامة، ومقاهٍ) تخصص عائداتها لتأمين استمرارية المؤسسة. وفي الوقت الذي كانت هناك مبانٍ موجودة أصلاً ومكتسبة من جانب المؤسس (الواقف)، فقد كان من الشائع أيضاً أن يقوم الواقف ببنائها بنفسه لكي تستخدم في

---

(١٤) حول هذه المسائل، راجع في هذا العمل: الفصل الثامن والثلاثون، راندي ديغويلم، «الوقف في المدينة» من هذا الكتاب.

(١٥) Dominique Sourdel et Janine Sourdel, *Dictionnaire Historique de l'Islam* (Paris: [n. pb.], 1991), p. 849.

إطار مؤسسته. ولأسباب تتصل بملاءمة المؤسسة وحسن إدارتها، غالباً ما كان البناء المستفيد من الوقف والمباني المشيدة لمصلحته تقع في منطقة واحدة، وعليه قد يصبح إنشاء الوقف عملية مدينية، تعني في الحالات الأكثر أهمية حيّاً بأكمله، وتصل إلى حد إعادة تنظيم لقطاع كامل من المدينة. وقد حدث ذلك تكراراً في الحقبة العثمانية، حيث كان هناك، لعدة أسباب، نشاط هائل في إنشاء الأوقاف والحبوس. يتخطى عدد الوثائق المتعلقة بالأوقاف، المخصصة لمدينة القاهرة وحدها، عشرة آلاف وثيقة؛ أما في الجزائر وقبل عام ١٨٣٠، يقدر أنه تم بناء ٨٤٠ منزلاً و٢٥٨ محلاً على شكل حبوس من أجل الحرمين الشريفين. تظهر الأوقاف، من هذه الزاوية، التدفق المديني، مشيرة بالتالي إلى القطاعات التي تتضح فيها دينامية المدينة؛ كما مثّلت في الواقع ممارسة أمّنت توسع المدينة في فترات التطور المديني، كما حصل خلال العهد العثماني في معظم المدن العربية الكبرى.

لا حاجة إلى التوقف مطولاً عند هذه النقطة[١٦]؛ سنكتفي بالتذكير ببعض الأمثلة حول عمليات من هذا النوع قامت وساهمت في تنظيم التوسع المديني في القاهرة وحلب وتونس في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ففي القاهرة جاءت ثلاث عمليات أوقاف نفذها إسكندر باشا (١٥٥٥ ـ ١٥٥٨) ورضوان بك (بين عامي ١٦٢٩ و١٦٤٧) وإبراهيم آغا الإنكشاري (بين عامي ١٦٣٢ و١٦٥٧)، وهي تقع في منطقة جنوب باب زويلة، مرافقة لعملية إعادة التنظيم المدني الذي شهدها الجزء الجنوبي من القاهرة، وفي الوقت الذي كان يتم نقل مدابغ المدينة، الذي كان بدوره عامل تطور مديني لهذا المنطقة.

أما في حلب فقد أدت الأوقاف الأربعة الكبرى (خسرو باشا عام ١٥٤٤، ومحمد باشا دوقة كين زاده عام ١٥٥٥، ومحمد باشا عام ١٥٧٤، وبهرام باشا عام ١٥٨٣) المنشأة في جنوب المنطقة الاقتصادية المركزية في المدينة، إلى عملية إعادة تنظيم كاملة لهذه المنطقة الحيوية في المدينة وضمنت حصول شبه مضاعفة لمساحتها خلال أربعين عاماً من ٦ إلى ١١ هكتاراً بالنسبة إلى المساحة التي كانت تملكها في العصر المملوكي. وفي تونس تحققت أعمال يوسف داي حول مسجده في سوق البشامقية (١٦١٥)، الذي يقع قليلاً غرب المسجد الكبير (مع بناء مدرسة، وأسواق مثل سوق التُرك، وحمام عام، ومقهى) عن طريق الحبوس وأعطت إشارة التوسع التي استكملت

---

(١٦) André Raymond, «Les Grands waqfs et l'organisation de l'espace urbain à Alep et au Caire,» dans: Raymond, *La Ville arabe: Alep*, pp. 141-160.

في ما بعد من المنطقة المركزية في تونس بحيث أمكننا التقدير بأن المساحة سوف تزيد خلال بضع عقود من ٤ إلى ٦ هكتارات وهو ما يمثّل نمواً بنسبة خمسين في المئة[١٧].

قدّمت الأوقاف، إذاً، إطاراً قانونياً سمح بتأمين التطور المديني للمدن في سياق العمليات المعمارية التي أطلقتها. لكن هذه المؤسسات، وبسبب غايتها الدينية والخيرية، كانت بذاتها تسمح بتوفير بناء وتمويل ما نعدّه في عصرنا منشآت ذات منفعة عامة. لقد كان مفهوم المؤسسة الخيرية واسعاً جداً يشمل، على سبيل المثال، ليس مؤسسات تعليمية فقط (مدارس ابتدائية، ومدرسة، ومساجد، وجامعات) ومنشآت الصحة العامة (المستشفيات) التي كانت تعمل بواسطة الأوقاف، بل تشمل ما نعدّه اليوم خدمات عامة بسيطة أيضاً، مثل تنظيف المدينة أو تزويدها بالمياه. وفي هذا المجال الأخير بوجه خاص يظهر اللجوء إلى الأوقاف حاسماً: لدينا أمثلة متعددة بغضّ النظر عن طريقة تزويد المدينة المعنية بالمياه. سوف نعود إلى هذه النقطة ولكننا سنكتفي بذكر بعض الأمثلة باختصار. في حلب كانت الأوقاف تستخدم لصيانة شبكات القنوات التي تنقل المياه تحت مسؤولية قضاة كانوا يراقبون استعمال الكميات المتوافرة. وفي القاهرة كانت سُبل المياه، التي كانت تسمح بتخزين المياه المنقولة من النيل، المنشآت التي تنظّم استعمال رؤوس الأموال المتوقعة لمكافأة الأشخاص المكلفين خدمة التوزيع، وصيانة السبيل وتزويد المياه الضرورية. أما في الجزائر حيث كانت المياه تجلب إلى المدينة بواسطة أقنية، فقد كان هناك حبوس خاصة مكرّسة لصيانة الأقنية وعمل الينابيع[١٨].

وعليه، ليس من باب المبالغة تقدير أهمية الأوقاف التي كانت تسمح بعمل عدد من الخدمات العامة الأساسية، والتي كانت توفّر، فضلاً عن ذلك، الإطار القانوني لعمليات مدينية رئيسية. لقد كانت إلى حد كبير مؤسسة مدينية أساسية، وحين تؤخذ في الحسبان فقط يمكن فهم طريقة عمل مدن عربية كبرى، مع عدم وجود مؤسسات جمعية أو رسمية مثل تلك التي أدت دوراً مماثلاً في المدن الغربية.

رابعاً: الخدمات العامة

في غياب مواثيق أو نصوص قانونية صريحة، كان دمج الموارد المتنوعة التي توفرها مجموعة السلطات والمؤسسات الكبيرة التي تم وصفها، يسمح في المدن

---

(١٧) Ahmed Saadaoui, *Tunis, Ville ottomane, trois siècles d'urbanisme et d'architecture* (Tunis: CPU, 2001).

(١٨) Raymond, Ibid., pp. 155-167.

العربية الكبرى بعمل ما لا يمكننا تصنيفه بدقة كـ «خدمات عامة»، مع المخاطرة بالسقوط في مفارقة تاريخية غير واضحة. فالعمل في هذا المجال غالباً ما يبدو ناتجاً من مبادرات تستجيب لحالة طارئة، وليس نتاج عملية منظمة تأخذ في الحسبان المشاكل المختلفة التي تواجهها التجمعات السكنية الكبيرة. من هذا المنطلق نلاحظ باهتمام في الجزائر، على سبيل المثال: خوجة العيون الذي يهتم بخدمة المياه ويدير الحبوس المنشأة في هذا الخصوص، وقائد الزبل، المكلف تنظيف المدينة، وقائد الشوارة المسؤول عن المجاري[19]. هناك مأمورون لا نجد ما يعادلهم في مدن الشرق الأدنى ـ وهو ما يطرح مجدداً إشكالية وجود وضع مغربي خاص محتمل في هذا المجال.

كان الأمن اليومي موفراً بواسطة إجراءات مراقبة مختلفة متخذة في إطار التنظيم ضمن جماعات سبق ذكرها[20]. كانت تمارس مراقبة دقيقة خلال النهار عن طريق دوريات للحراس في وسط المدينة، بينما تكون الأسواق مغلقة خلال الليل. في الليل كان التجوال في المدينة محظوراً مبدئياً إلّا بوجود مواكبة ومصابيح، ولم يكن في إمكان أحد الدخول الى الأحياء السكنية إلا بعد تعرُّف الحراس إلى هويته. أما في تونس، فقد كان المتشردون، الذين يوقفهم مشايخ المدينة وضواحيها خلال الليل يقاضَون، انطلاقاً من هذا الواقع، بالسجن، حتى بغياب أي جنحة[21].

كما كان القمع الذي يمارسه القضاة والسلطات المختلفة يستند إلى مجموعة متنوعة من العقوبات التي كانت صرامتها رادعة بالتأكيد، ولا سيّما أنّ العقوبات الأكثر قساوة كانت تبرر للجمهور بأسباب تربوية. كتب شابرول أنّ «سكان مصر يتميزون باستقامة كبيرة جداً تعود في جزء منها إلى صرامة العقوبات المفروضة على السارقين». كما كان المبدأ السائد بعامة في شأن المسؤولية الجماعية ذات طبيعة تسمح بتقليص مخاطر الجنح والجرائم إذا كانت الجماعات المعنية مهتمة بذلك. لذلك كانت المدن العربية معروفة بالأمن الذي يسود فيها. استنتج الراوي المصري ابن أبي السرور، بعد روايته لعملية سطو أصابت ثمانية وأربعين محلاً في سوق ابن طولون، وهو حدث استثنائي بالتأكيد يجدر الحكم فيه نظراً إلى الاهتمام الذي يخصصه له، بأنّ القاهرة كانت

---

(١٩) 'Abd Al-Hakim Al-Qafsi, «Ma'alim wa mawaqi,» *Revue d'Histoire Maghrebine*, vols. 91-92 (1998), p. 670, et Pierre Boyer, *La Vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention francaise* (Paris: Hachette, 1963), pp. 98-99.

(٢٠) في موضوع حلب، انظر: Abraham Marcus, *The Middle East on the Eve of Modernity: Aleppo in the Eighteenth Century* (New York: Colombia University Press, 1989), pp. 110-120.

(٢١) Abdulhamid Henia, «Prisons et Prisonnires a Tunis vers 1762,» *Revue d'Histoire Maghrebine*, vols. 31-32 (1983), p. 245.

تتصف «بالأمن الكبير الذي ساد فيها». وهي ملاحظة عاد ورددها القنصل الأمريكي شالير بعد قرن ونصف القرن في خصوص الجزائر: «على الأرجح أنه ليس هناك أي مدينة أخرى في العالم لها شرطة متنبهة أكثر، أو ترتكب فيها جرائم أقل وتعاقب بالقانون، أو حيث يسود فيها أمن أفضل للأفراد وللممتلكات»[٢٢].

كان تنظيف المدن ضرورياً لا لتأمين نظافتها فحسب بل لتفادي النتيجة الحتمية أيضاً لأي إهمال مطوّل في هذا المجال: الارتفاع التدريجي في مستوى علو الطرقات نتيجة تراكم الأقذار والأتربة والغبار (انظر الرسم الرقم (٣٢ ـ ٥)).

وفي حدود علمنا، كانت عمليتا التكنيس والري لمنطقة الأسواق في قلب القاهرة، وللمنطقة السكنية، منظمتين ويقوم بها «زبّالون» يتلقون أجورهم من السكان، في حين كانت النفايات تحمّل بعيداً خارج الأسوار، من جانب أشخاص مختصين (ترّابين)، إلى مناطق لم يعد حتى اليوم يجري البناء فيها، «التل»، ثم أصبحت مع الوقت أمكنة لحدائق عامة بتمويل من مؤسسة آغا خان الخيرية (انظر الرسم الرقم (٣٢ ـ ٦)).

أما في الجزائر فقد كانت هذه الخدمة منظمة بطريقة منهجية تحت مراقبة قائد الزّبل: كانت الأقذار توضع في حفر محدثة في الجدار ويجمعها مأمورون يتولّون أخذها إلى خارج المدينة. لكن عدداً من الإشارات التي تقدمها أخبار المسافرين أو رواياتهم هو علامة تبيّن الإهمال الذي كان يسود في هذا المجال: كان على السلطات من وقت إلى آخر إلزام السكان بعمليات تنظيف كبيرة للطرقات عن طريق إزالة الأتربة التي كانت تسدها. في تونس كان الداي أسطى مراد (١٦٣٧ ـ ١٦٤٠) يوجّه الأوامر لإزالة الأقذار المتراكمة خارج باب البحر، وهو عملٌ كان يقوم به سكان المدينة وضاحيتاها مداورة؛ كما كان الداي محمد حاج أوغلي (١٦٦٦ ـ ١٦٦٩) يأمر بإزالة الأقذار المتراكمة في منطقة سيدي عبد الله الشريف عن طريق نظام السخرة نفسه[٢٣].

---

(٢٢) ابن أبي سرور البكري، الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٤٠٩)، ص ٧٥ب و١٦٩أ؛ M. De Chabrol, «Book Essai sur les moeurs des habitants modernes de l'Egypte,» in: *Description de l'Egypte: Etat modern* (Paris: [n. pb.], 1882), pp. 2-424, and William Shaler, *Sketches of Algiers, Political, Historical, and Civil: Containing an Account of the Geography, Population, Government, Revenues, Commerce, Agriculture, Arts, Civil Institutions, Tribes, Manners, Languages, and Recent Political History of that Country* (Boston, MA: Cummings, Hilliard and company, 1828), p. 52.

(٢٣) أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن دينار القيرواني، المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس (تونس: [د. ن.]، ١٩٣١)، ص ١٨٧ ـ ١٩٤.

الرسم الرقم (٣٢ ـ ٥)
ارتفاع مستوى أحد الشوارع في حي سكني



الرسم الرقم (٣٢ ـ ٦)
تلال شرق القاهرة



أما في القاهرة فقد كانت عمليات تنظيف الطرقات المشابهة، التي قد ترتفع سماكة الأقذار فيها إلى أكثر من ذراع، تخضع لأوامر الباشوات أو آغا الإنكشاريين عام ١٦٠٩، ونحو عام ١٧٠٠، وفي عامي ١٧٠٣ و١٧١١[٢٤]. نستطيع تقديم أمثلة كثيرة حول عمليات من هذا النوع أمرت بها سلطات عليا ونفّذت من خلال تعبئة السكّان.

في ما يتعلق بتوزيع المياه، كانت هناك مشكلة حقيقية في ما خص المراكز السكنية المهمة، وفي مناطق جافة نسبياً. يمكننا في هذا المجال أن نرى الأسلوب الذي جرى من خلاله تأمين هذه الخدمة خارج أي تنظيم أو تدخل لسلطة متخصصة، وبفضل خليط من مبادرات خاصة وعمل مؤسسات متنوعة. ويظهر وضع القاهرة خصوصاً الحالة تلك بوضوح[٢٥].

كانت هذه العاصمة تفتقر كلياً إلى أي مصدر تموين ملائم: عملياً يتعذر استعمال مياه الأمطار ومياه الآبار الشديدة الملوحة والمرارة بهدف الاستهلاك. لذلك كانت مياه الشرب المستعملة في القاهرة تحمّل على ظهور الحيوانات من النيل الذي يبعد مسافة

(٢٤) Raymond, *Grandes Villes arabes*, p. 150.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٥٦ ـ ١٦١.

كيلومتر تقريباً. كانت عمليات نقل المياه من النهر تتم عبر السقائين المنظمين في هيئات (أربع منها تستخدم الحمير وواحدة تستخدم الجمال) واقعة على طول الحدود الغربية للمدينة. كان توزيع المياه في المدينة مفوضاً لخمس هيئات. عمل هذا النظام الذي كان يموّل بتعويض كلياً من المستعملين (بمشاركة الأوقاف) بطريقة مستقلة ظاهرياً، وبلا شك تحت مراقبة معينة من السلطات. وكانت سبل المياه العامة، حيث تتخزن المياه لكي يتم إعادة توزيعها على عابري السبيل، تؤدي دوراً مهماً: فقد كانت هذه السبُل التي يفوق عددها الثلاثمئة، والتي بني معظمها في العصر العثماني، موزعة بطريقة منتظمة جداً على مجمل مساحة القاهرة، إلى حد أننا استطعنا استعمال توزيعها كمؤشر لتوزع السكان في مختلف أنحاء المدينة (انظر الرسم الرقم (٣٢ ـ ٧)).

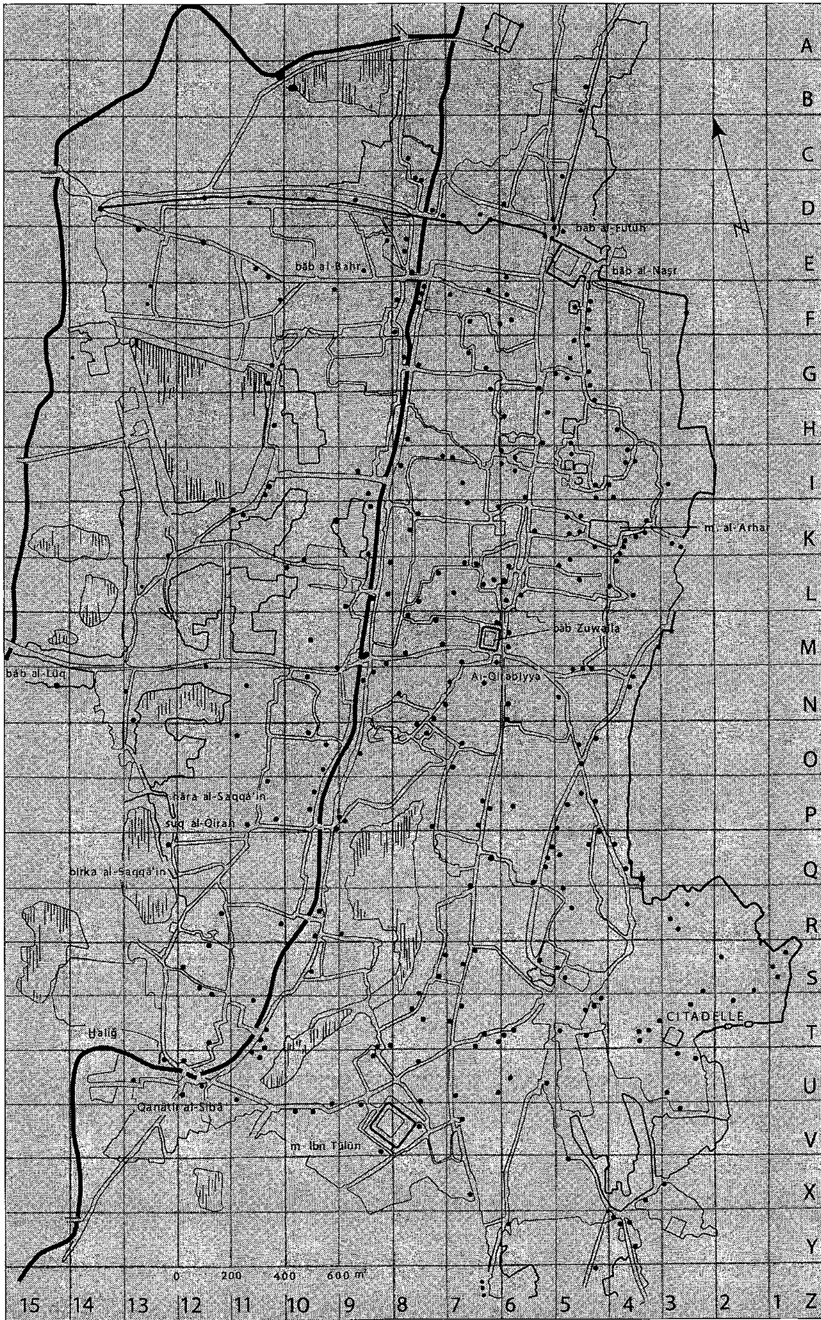
شِيدت هذه الأبنية، المتواضعة في أكثر الأحيان، والفخمة أحياناً، على نفقة وجهاء غالباً ما كانوا ضباطاً في عسكر القاهرة وكانت بمنزلة أعمال خير (انظر الرسم الرقم (٣٢ ـ ٨)).

وبوجه عام، كان بناء السبُل يتبع حركة سكان المدينة. هي إذاً مساهمات فردية تساهم في تأمين رفاهة السكان. أما إدارتها فقد كانت تؤمن في إطار المؤسسات الخيرية (الأوقاف) التي كانت عائداتها تضمن تغطية النفقات التي تستلزمها صيانة المبنى ومكافأة السقائين وشراء مياه الأنهار. لقد عمل هذا النظام خلال ثلاثة قرون في العصر العثماني من دون مشاكل ظاهرة، باستثناء إعاقة الأزمات السياسية عمليةَ التزويد بالمياه من النيل. تبين لنا هذه الحالة بوضوح طريقة عمل نظام يستخدم الموارد التي تعمل عليها «مبادرات خاصة»، والمؤسسات النقابية، والرعاية الفردية ومؤسسة دينية: كان يجري تأمين المياه لمدينة بلغ عدد سكانها ٢٥٠٠٠٠ نسمة من دون تدخل واضح لأي نظام وسلطات وإدارة، مع أننا نظن أنه من الضروري ممارسة تنظيم معين في الحالات الصعبة.

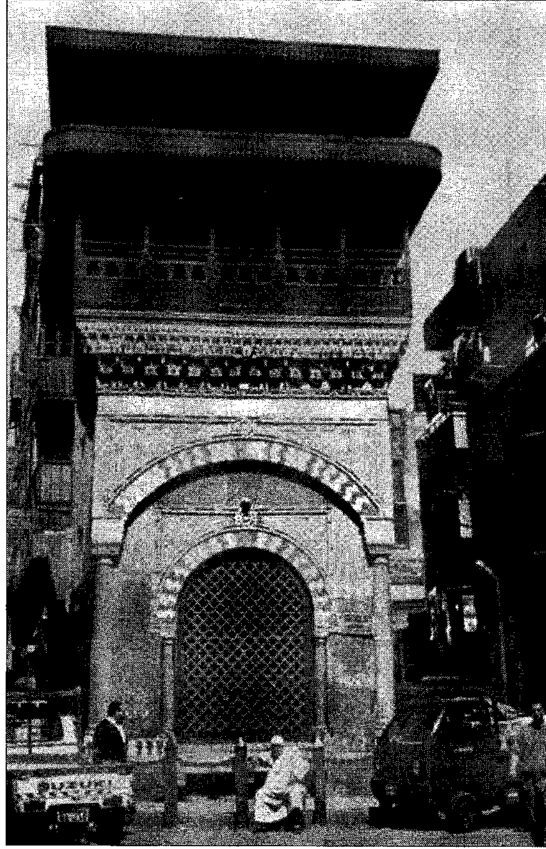
تعدّ حالة القاهرة حالة استثنائية قصوى. فلمّا كان تزويد المياه يؤمن عن طريق شبكات القنوات والأقنية غدا توزيع المسؤوليات مختلفاً بالطبع واستدعى تدخلاً «عاماً» أكثر وضوحاً. وهي كذلك حالة الجزائر، إذ لم تكن تمتلك قبل الفتح العثماني أي نظام لجرّ المياه، فقامت السلطات العثمانية لاحقاً ببناء شبكة الأقنية التي تحبس مياه الساحل[٢٦].

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٦٣ ـ ١٦٧.

الرسم الرقم (٣٢ ـ ٧)
أمكنة سُبُل ماء القاهرة



الرسم الرقم (٣٢ ـ ٨)
سبيل عبد الرحمن كتخُدة في القاهرة، من العام ١٧١٤

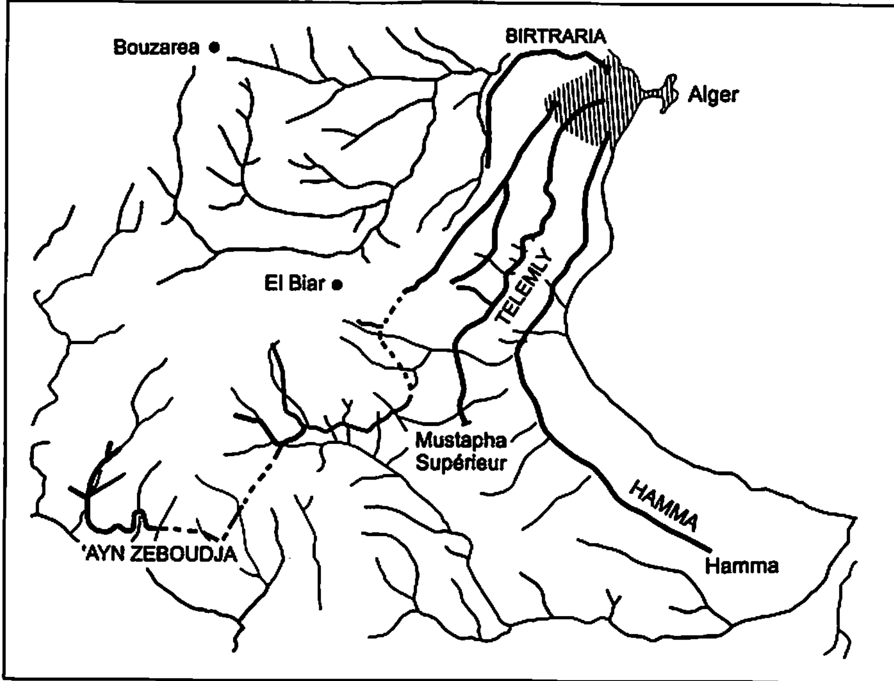


بنى حسن باشا قناة تيليملي (٣٨٠٠ متر) عام ١٥٥٠ على الأرجح. كما بنى عرب أحمد باشا قناة بيرتراريا (١٧٠٠ متر) عام ١٥٧٣. لقد تم استكمال بناء قناة حمّة (٤٣٠٠ متر) عام ١٦١١ في زمن كوسه مصطفى باشا. أما قناة عين زبوجة (٩ كم) فقد بنيت في منتصف القرن الثامن عشر. لقد تم بناء عدد من السبل العامة التي نجد مئة منها في الجزائر في القرنين السابع عشر والثامن عشر على يد باشوات ودايات: لقد رأينا النشاط الملحوظ الذي قام به الداي علي النقسيس الذي ينسب إليه بناء ثلاثة عشر سبيلاً بين عامي ١٧٥٩ و١٧٦٥. لقد أخذت السلطات السياسية العليا مبادرة أعمال ذات مصلحة عامة. لكن كان باستطاعة أفراد مستقلين الاهتمام بتزويد المياه عبر إنشاء حبوس تخصص عائداتها لصيانة أقنية المياه والينابيع وعلى نية عمل خيري ـ مع أنها لم

تخل من أفكار مبطنة لأن هذا الكرم كان يسمح للمانح بالحصول على حصة مياه لمنزله (انظر الرسم الرقم (٣٢ ـ ٩)).

الرسم الرقم (٣٢ ـ ٩)

قنوات ماء في الجزائر



نستطيع مضاعفة الأمثلة المحلية وربما عرضنا أيضاً الطريقة التي كانت تعالج بها المشاكل المتعلقة بمكافحة الحرائق أو تلك المتعلقة بالنقل المديني[٢٧]. وسنرى التداخل نفسه بين تدخلات السلطات السياسية (الغائبة بصورة أقل عمّا كنا نعتقده)، والمأمورين المحليين (الموجودين أكثر في المغرب)، ونشاط اتحادات المهن المتخصصة، الذين يكافئهم المستعملون للخدمة، وبمشاركة الأوقاف التي ينشئها النافذون والأغنياء لمصلحة المجتمع. تتّحد هذه العناصر جميعها للسماح لتمكين المدن الكبيرة من أداء وظائفها بغياب إدارة مدنية حقيقية ولضمان عمل «الخدمات العامة». وفي كل حالة من الحالات تلك، كان هناك مزيج من اندفاع السلطات والمشروع الفردي والرعاية الدينية

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٥٧.

يبعث على إنشاء نظام، ربما كان خالياً من أي تجانس ومن أي قاعدة قانونية وتنظيمية، غير أنه كان مع ذلك فعالاً نسبياً.

خاتمة

لم تكن المدن العربية الكبيرة خالية، إذاً، كلياً من الإدارة، كما يجري الافتراض غالباً. فلو كان ذلك النقص موجوداً لكان من الصعب بالتالي فهم استمرارها. إن التقاء تدخل السلطات السياسية «الوطنية» و«المحلية» في الأعمال المدنية، وعمل بعض المأمورين المدنيين المختصين، ووجود جماعات ذات أنواع مختلفة، واللجوء إلى الأوقاف/الحبوس سمحت جميعها بتأمين إدارة هذه المدن، بل سمح بتطورها في فترات التوسع المديني، كما حصل في الحقبة العثمانية.

تم ضمان أمن المدن بوجه عام بفضل صرامة العقوبات التي اتخذت لمحاسبة التصرفات الإجرامية والجنائية وبفضل شبكة لصيقة للمراقبة الجماعية يتحمل مسؤوليتها السكان أنفسهم. لم يكن أمام هؤلاء غير فرص قليلة للإفلات من مراقبة كانت تمارس عليهم في جميع حقول حياتهم الجماعية، فالقهر الذي تم ممارسته عليهم كان أكثر فاعلية لأنه اعتمد على مراقبة ذاتية تقوم بها الجماعة في أوجه مختلفة (الجماعات المهنية، المناطقية، والدينية). وخلافاً لما يقدّم عادة حول هذا الموضوع، كان الحقل الخاص محدداً بصرامة بوجود قطاع جمعي كبير يتم في داخله الإشراف الدقيق على هذا الفرد، فيقدم شكوى في حقه، إذا كان ذلك ضرورياً، ويعاقب لارتكابه أي مخالفة للقانون. والجدران غير النافذة، مبدئياً، لـ «المنزل المسلم» لم تكن تحمي فعلاً العلاقات العائلية الخاصة، أو تحول دون مراقبة الجوار لها.

لم يمنع النقص في المسؤولين والإدارات المتخصصة، وهو أمر يدعو إلى الحيرة، من تلبية حاجات السكان في المجال الذي نطلق عليه اسم «الخدمات العامة»، وبفاعلية لا نستطيع إلّا أن ندهش منها حين نكتشف بساطة الوسائل المستخدمة والإجراءات التي وضعت في العمل.

الفصل الثالث والثلاثون

الريف: التراث الهيدروليكي والزراعي الروماني للبلدان الإسلامية المتوسطية

فيرشيلد روجلز(*)

كتب عالم الجغرافيا جان برونيس قائلاً: «المدينة ليست وحدة مستقلة؛ فهي تعتمد على التربة التي تحملها، والمناخ الذي تتمتع به، والبيئة التي تعيش منها»[1]. يقدم مفهومُه عن «الوحدة المتكاملة» إلينا نظاماً مفيداً لفهم العلاقة بين المدينة والريف، لأنه يضع الفاعلية البشرية داخل نمط بيئي أكبر من التكامل الذي يخضع فيه البشر للأحوال الطبيعية للبيئة ويجسدون فيها إرادتهم أيضاً. وفي الوقت الذي تشدِّد الأنماط التاريخية على الإرادة البشرية، والمنافسات والتفاعلات الاجتماعية، والتغيرات القصيرة المؤقتة، يعطي النمط الجغرافي أهمية أكبر لما يسميه برونيس «الحقائق الأرضية» للمكان، والمسافة والتباين في المستوى[2].

هذه طريقة مثمرة للتفكير في الطبيعة، حيث يمكنه أن يفسر الاستمراريات في العلاقة بين الإنسان والأرض التي غالباً ما يفشل النمط التاريخي التقليدي في إدراكها. في هذا الفصل، سأضع عدداً من الموازنات في سلسلة من المفاهيم المزدوجة: فن العمارة والطبيعة، الريف والمدينة، الاستقلالية والتكامل، روما والإسلام، التغير

(*) أستاذة في جامعة إلينوي، كلية الهندسة المعمارية، قسم هندسة المناظر الطبيعية.

(1) انظر: Jean Brunhes, *Human Geography: An Attempt at a Positive Classification, Principles and Examples*, edited and translated by E. F. Row (London: George G. Harrap, 1952), p. 26.

(2) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

والاستمرارية. هذه الازدواجيات مصطنعة ومبالغ فيها كأي نموذج بنائي، ولكنها تساعد على إبراز جوانب مهمة في البيئة المبنية للبحر المتوسط إبان فترة التغير، من العهد الروماني إلى العصر الإسلامي الأول، بحيث يمكن تفحصها وتحليلها.

تقوم العمارة على أيدي عامل البناء وصاحب المبنى، ويمكن إرجاعها إلى حقبة تاريخية محددة أو إلى مجموعة حقب، أما الطبيعة فهي عملية بيئية مستمرة. وبينما هي مؤلفة من حجارة كبيرة، وجدران، وفساقٍ، فهي مؤلفة في الوقت عينه من مياه، وأرض، وكائنات حية يمكن تحديثها وتدويرها على نحو موسمي وربما على نحو يومي. إن الدور الذي تقوم به الأسبقية التاريخية مهم في كلتا البيئتين المبنيّة والمزروعة، لكنها تحدث على مستويات مختلفة من الوعي البشري. وقد قدمت الأندلس على حوض المتوسط حالة دراسية جيدة للطرائق المختلفة التي يمكن المجتمع البشري بها أن يعترف أو يتجاهل دور التاريخ في فن العمارة في مدنه وفي تطوير المشاهد الطبيعية للريف. سوف يركز هذا الفصل في الأساس على الزمان والمكان التاريخي، ولكنه سوف يشير أيضاً إلى عدة بلدان إسلامية في منطقة البحر المتوسط في الفترة نفسها، من القرن الثامن إلى القرن الثاني عشر.

انطلق الإسلام من شبه الجزيرة العربية، تلك الصحراء التي وفّرت الظروف المناسبة لتربية البدو الحيوانات واتجارهم بها، وليس للمستوطنات الزراعية إلا في القليل من الحالات. لكن ما إن بدأ الأمويون (٦٦١ ـ ٧٥٠م) فتح البلاد التي تقع على الساحل الشرقي والغربي للبحر المتوسط، واتجهوا إلى الشمال الشرقي ـ حيث سورية والأردن وفلسطين ولبنان والعراق وأجزاء كبيرة من إيران، وغرباً حيث مصر وتونس والمغرب (مراكش وإسبانيا) ـ حتى بدأ عدد المسلمين في التزايد، ليس من سكان المدن والقبائل البدوية فقط، بل من أهل الزراعة أيضاً الذين طوروا الأرض لاستخداماتهم هم كما للأجيال التي تأتي من بعدهم. قام المسلمون الأوائل بزراعة الأرض التي عمل الرومان على تطويرها قبل خمسمئة سنة واستفاد منها بعد ذلك البيزنطيون والأقباط، وقد استخدم المسلمون تقنيات زراعية مشابهة وزرعوا محاصيل مشابهة.

وبينما تتلقى الأماكن الساحلية حول منطقة البحر المتوسط المطر موسمياً، تبقى المناطق الداخلية في هذه البلاد جدباء. وكانت الزراعة المتاحة فيها ممكنة بالاعتماد على المحاصيل التي تتحمل ندرة المياه مثل شجر النخيل والزيتون، في حين كانت زراعة محاصيل أخرى مثل الفاكهة والحبوب ممكنة فقط من خلال عمليات الري المنتظم عن طريق الجمع والتخزين ونقل المياه العالية القيمة. كان الري مكلفاً، لكن

التقانة قدمت العديد من المنافع الاقتصادية إلى ملاك الأراضي والفلاحين الذين تعلموا ممن سبقهم من الفرس والرومان. لكن لم تؤسس المجتمعات الإسلامية في منطقة البحر المتوسط شبكات ري جديدة بقدر ما جددوا وبنوا على أعمال هيدروليكية أكثر قدماً. مع ذلك، وعلى الرغم من أن المسلمين يدينون بالفضل الواضح لأنظمة الري الرومانية والفارسية، فإن مؤرخي القرن الأول الإسلامي نادراً ما اعترفوا بالدين المادي للإمبراطوريات السابقة.

على سبيل المثال كانت مدن عنجر (انظر الرسم الرقم (٣٣ ـ ١))، والرصافة [شمال سورية] مواقع رومانية وبيزنطية عملت المجتمعات الإسلامية على توسعتها وتطويرها في أواخر القرن السابع. وحين اختار الخليفة هشام بن عبد الملك (ح ٧٢٤ ـ ٧٤٣م) مدينة سيرجيوبوليس الجميلة ذات الأسوار الجبسية لتكون مكاناً لأملاكه الريفية، أعاد تسميتها الرصافة وأضاف إليها وأقام خارج المدينة حديقة لها سور من الطوب (انظر الرسم الرقم (٣٣ ـ ٢))[٣].

كانت المياه التي تستخدم لري هذه الحديقة ترد من النهر الموسمي نفسه الذي كان يجري في ممار صخرية في المدينة البيزنطية هذه. وبالمثل، اعتمد قصر الحيرة الغربي الذي بناه الخليفة هشام بين عامي ٧٢٤ و٧٢٧م على مسافة ٦٠ كم غرب تدمر، على مصدر مائي قديم. وعلى الرغم من احتواء الموقع على قصر جميل كان يستضيف اللقاءات السياسية والثقافية، فهو كان منتجاً كذلك للمحاصيل الزراعية المروية كما للزيتون، وكان معروفاً باسم «الزيتونة». كانت المياه تجلب لهذا المشروع بواسطة «قناة» (وفق تقنية فارسية) من سد روماني شيّد في القرن الثالث، على مسافة ١٦ كم جنوباً[٤].

---

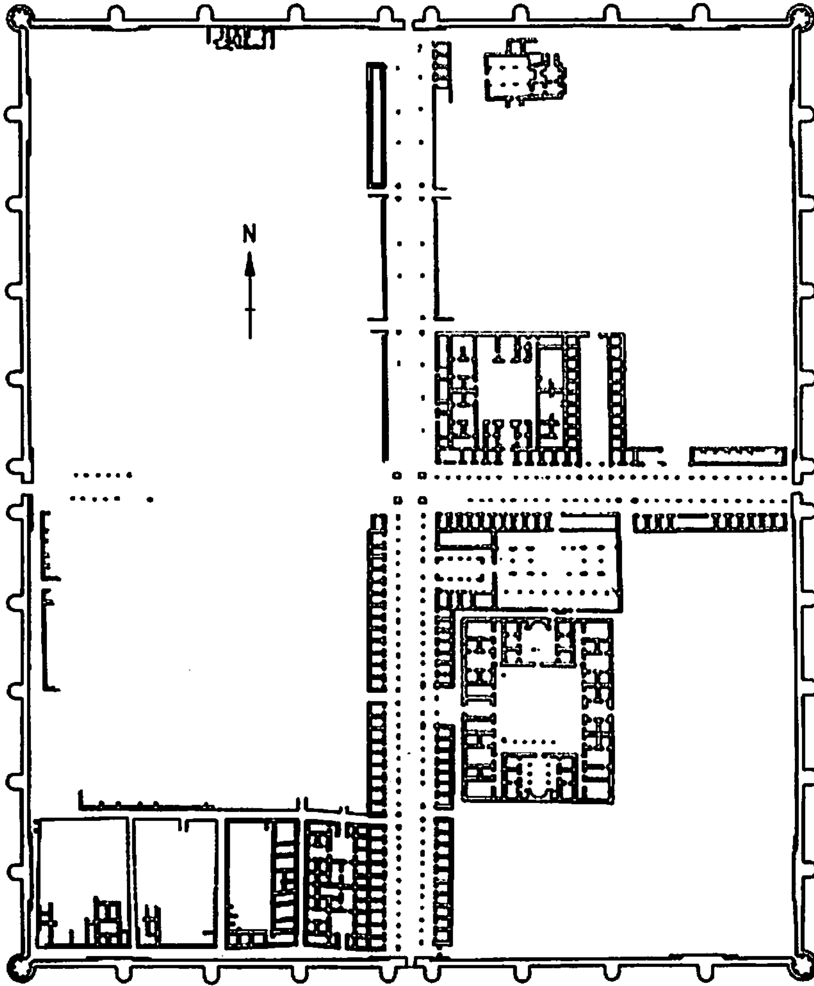
(٣) تمّت مناقشته في: Michael Mackensen [et al.], *Resafa I: Eine befestigte spätantike Anlage vor den Stadtmauern von Resafa. Ausgrabungen und spätantike kleinfunde eines Surveys im Umland von Resafa-Sergiopolis* (Mainz: [n. pb.], 1984).

واحدة من هذه المرفقات تم مناقشتها، في: Thilo Ulbert, «Ein Umaiyadischer Pavillion in Resafa-Rusafat Hisam,» *Damaszener Mitteilungen*, vol. 7 (1993), pp. 213-231.

وحول أهمية اكتشاف تاريخ الحدائق الإسلامية، انظر: D. Fairchild Ruggles, «Il Giardini con pianta a croce nel Mediterraneo islamico,» in: Attilio Petruccioli, ed., *Il giardino islamico: Architettura, natura, paesaggio* (Milan: Electa, 1993), pp. 143-54; German Edition: «Der als Achsenkreuz angelegte islamische Garten des Mittelmeerraums und seine Bedeutung,» in: *Der islamische Garten: Architektur. Natur. Landschaft* (Stuttgart: Deutsche Verlag-Anstalt, 1994), pp. 143-154.

(٤) K. A. C. Creswell, *A Short Account of Early Muslim Architecture*, revised by James Allan (Cairo: American University in Cairo Press; Aldershot: Scolar Press, 1989), pp. 135-146, and Oleg Grabar, «Umayyad «Palace» and 'Abbasid «Revolution»,» *Studia Islamica*, vol. 18 (1963), pp. 3-185.

الرسم الرقم (٣٣ ـ ١)
مخطط مدينة عنجر

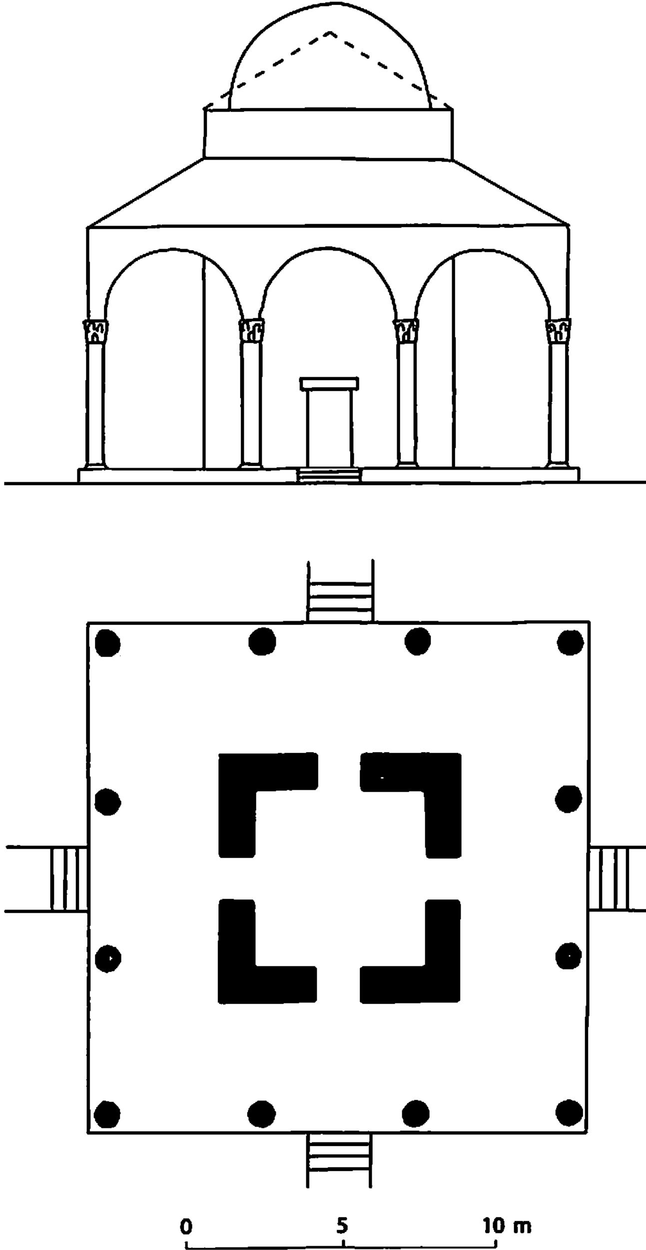


المصدر: K. A. C. Creswell, *A Short Account of Early Muslim Architecture* (Cairo: American University Press, 1989.

بعبارة أخرى، كانت الأرض الزراعية تعتمد تماماً على أنظمة ري وعلى إنشاءات بنيت قبل قدوم الإسلام بقرون. وكان قصر الخليفة هشام بن عبد الملك (خربة المَفجر) يعتمد كذلك على قناة رومانية[٥].

(٥) R. W. Hamilton, *Khirbat Al-Mafjar: An Arabian Mansion in the Jordan Valley* (Oxford: Clarendon Press, 1959).

الرسم الرقم (٣٣ ـ ٢)
الرصافة، مخطط حديقة



المصدر: D. Fairchild Ruggles, «Il Giardini con pianta a croce nel Mediterraneo islamico,» in: Attilio Petruccioli, ed., *Il giardino islamico: Architettura, natura, paesaggio* (Milan: Electa, 1993).

وعلى الرغم من ذلك، نادراً ما اعترف القيّمون على الدولة الإسلامية ومؤرخوهم بتلك الإنشاءات ما قبل الإسلامية (التي تجاهلها المؤرخون المعاصرون الذين جعلوا عمليات تخضير الصحراء مشروعاً إسلامياً خالصاً). يعكس هذا من جهة أولى الميل الطبيعي إلى إبراز عمليات التغيير والإنشاء لا الاستمرارية، كما أنها من جهة ثانية مسألة منهجية تنبثق من انتشار النمط المعماري، الذي يركز على عمليات البناء والشيْد أكثر من تركيزه على النمط الطبيعي الذي يلحظ كلاً من عملية البناء الجديدة والعامل المستمر للشروط القائمة مثل المناخ والطبوغرافيا وتساقط الأمطار.

في منطقة ألانيا، الأناضول، زودت بقايا الممار والقنوات المائية من العصر الروماني إحدى أكبر الحدائق الإسلامية وواحات الصيد إبان النصف الثاني من القرن الثالث عشر؛ ففي فترة تأسيس المنطقة واستغلال مواردها من الغابات وصيد الحيوانات والزراعة، عمل الحكام السلاجقة على تأسيسها استراتيجياً للإفادة من أنظمة الري القديمة الطبيعية الموجودة(٦).

وفي أفريقيا (تونس)، استمر العمل إبان العصر الإسلامي بالنظام الروماني للري بالصنابير من خلال موارد مياه جبلية مثل تلك التي أطلق عليها اسم «معبد المياه» في زغوان (انظر الرسم الرقم (٣٣ ـ ٣))، وتخزينها في أحواض متعددة مثل تلك الأحواض التي كانت مقامة في منطقة القيروان (انظر الرسم الرقم (٣٣ ـ ٤)). وقد تميز الساحل الشمالي لأفريقيا بعدد من الأنظمة الرومانية الهيدروليكية التي ظل بعضها يعمل حتى القرن التاسع عشر(٧).

لم يكن هناك سبب لرفض أنظمة الانتفاع من الأرض الزراعية تماماً، لذلك لم تُهجر هذه الأنظمة حتى تهالكت وأصبحت غير صالحة للاستخدام. كما أنها لم تتقاعد حتى فُقدت كل معرفة بطرائق إصلاحها، أو على الأرجح أن الاقتصاد الزراعي الذي أقاموه قد هلك، وعليه لم تعد هناك حاجة إلى هذه الكميات الكبيرة من المياه، أو أنه قد توسع ولم تعد مشروعات الري القديمة مناسبة له فتم استبدالها بمشروعات كبيرة جديدة.

---

(٦) Scott Redford: *Landscape and the State in Medieval Anatolia: Seljuk Gardens and Pavilions of Alanya* (Oxford: Archaeo Press, 2000), and «Seljuk Pavilions and Enclosures in and around Alanya,» *Arastirma Sonuçlari Toplantisi* (Ankara), vol. 14 (1997), pp. 453-467.

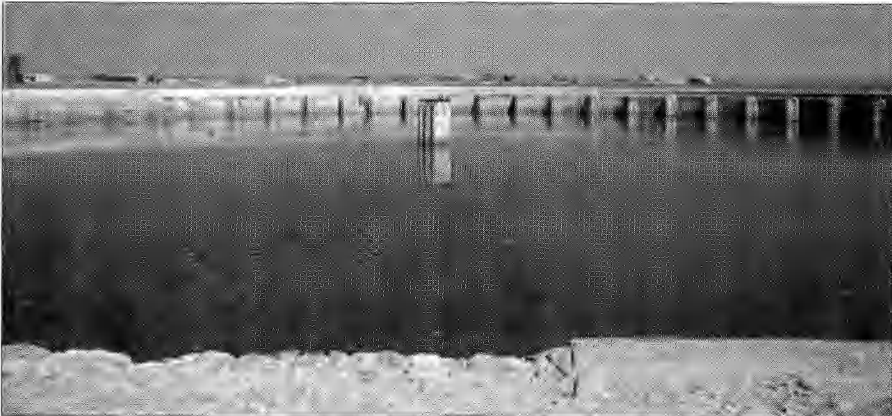
(٧) M. M. Knight, «Water and the Course of Empire in North Africa,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 43 (1928-1929), pp. 44-93.

الرسم الرقم (٣٣ ـ ٣)
زغوان، قناة في «معبد المياه»



المصدر: المصدر نفسه.

الرسم الرقم (٣٣ ـ ٤)
أحواض الأغالبة في القيروان



المصدر: المصدر نفسه.

حين فتح المسلمون شبه الجزيرة الأيبيرية عام ٧١١م، تكررت من جديد التجربة السورية للتعامل مع أرض مخططة من قبل. وكانت أولى المباني التي دخلت الخدمة في النظام الجديد هي مبانٍ قوطية غربية قائمة، وقد أصبح القصر القوطي الغربي القديم على الجانب الغربي من قرطبة مقراً لإقامة الوالي، كما أعطت الكنيسة الرئيسية جزءاً من مساحتها لإقامة المسلمين صلاتهم الجامعة. ولما بدأ تأسيس المباني الرئيسية الجديدة بعدما وصل أول خليفة أموي، هو عبد الرحمن الأول، ليحكم الأندلس عام ٧٥٦، وجد البنّاؤون الكثير من مواد البناء القديمة ولم يترددوا لحظة في قلبها، وتقطيعها، وإعادة استخدامها.

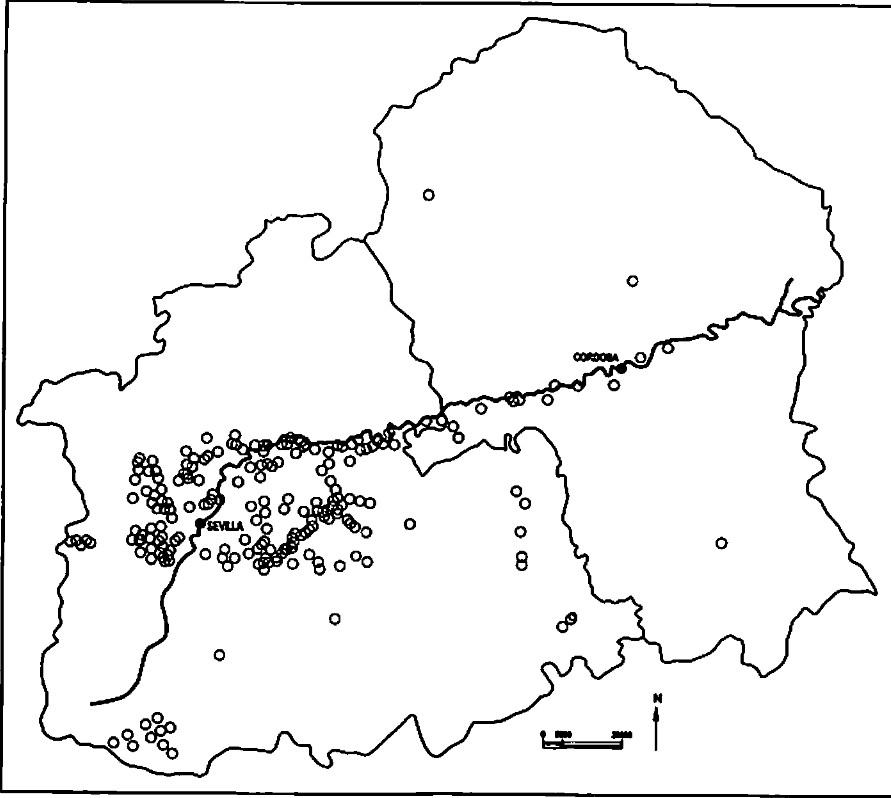
كانت الأمثلة المعمارية لهذه الأبنية معروفة آنذاك: ففي القرن الأول من عصر الخلفاء والأمراء الأمويين، تم بناء مسجد قرطبة العظيم على أرض كنيسة قوطية غربية قديمة (تأكد وجودها من خلال عمليات التنقيب)، كما تم ترميم الجسر الروماني في الجانب الجنوبي لمدينة قرطبة مع أسوار المدينة الرومانية القديمة. لقد قيلت بضع كلمات في وصف الطبيعة الساحرة لاستمرارية آثار العمارة وحفظها، إلا أنه لم تجر مقاربة إلّا جزء ضئيل من البيئة المبنية.

وبتركيز هذه الكتابات على المدن ومبانيها فقط، تكون قد تجاهلت أنظمة الطرق والبنى الزراعية والهيدروليكية وأنواع المحاصيل التي تم تطوير زراعتها والتي سمحت بازدهار الحياة المدينية. وكما العمارة، ينبئ النسيج المادي والنباتي للأرض بالاستمرارية التي جرت على الرغم من الانتقال من نظام سياسي إلى آخر.

في الأندلس، امتدت الأراضي الزراعية من إشبيلية إلى قرطبة على طول ضفتي نهر الوادي الكبير، وهي منطقة غنية بالموارد الطبيعة ومناسبة تماماً للتطوير الزراعي. كانت إشبيلية مسكونة بكثافة في حقبة العصر الروماني، وكان فيها ١٩٤ فيلّا، مع مدينة إيتاليكا، أحد أكبر مراكزها. وقد بنى الرومان، الذين حكموا شبه الجزيرة الأيبيرية من عام ١٥٢ قبل الميلاد حتى القرن الخامس ميلادية، عدداً من الفيلات على طول الوادي الكبير، التي عُثر أواسط القرن العشرين على بقايا ١٦ فيلّا منها في مقاطعة قرطبة (انظر الرسم الرقم (٣٣ ـ ٥))[٨] .

(٨) Jean-Gérard Gorges, *Les Villas hispano-romaines: Inventaire et problématique archéologiques* (Paris; Talence: Boccard, 1979).

الرسم الرقم (٣٣ ـ ٥)
خريطة لمواقع رومانية عند نهر الوادي الكبير



المصدر: Ruggles and Variava map.

كان لهذه الفيلات الريفية مثيلاتها في المدن؛ على سبيل المثال، عُثر حديثاً على بقايا قصر ثيرثيديّا في الشمال الغربي لمدينة قرطبة. وقد بلغت مساحة هذا القصر ثمانية هكتارات، وكان مجمعاً إدارياً مهماً في فترة حكم الإمبراطور ماكسيميان، الذي ربما تم تفويضه حاكماً للبلاد بعد زيارته المدينة عام ٢٩٦م[٩].

---

(٩) تمّ بناؤها على سطح ملعب روماني قديم، انظر: R. Hidalgo and Pedro Marfil Ruiz, «El yacimiento arqueológico de Cercadilla: Avance de resultados,» *Anales de Arqueología Cordobesa*, vol. 3 (1992), pp. 277-308.

على الرغم من أن عالم الآثار الإسباني الشهير ليوبولدو توريس بالباس كان قد عبّر في أواسط القرن العشرين عن امتعاضه لعدم وجود دراسات حول مدينة قرطبة في العصر الروماني، فهو أشار إلى الآثار الغنية والفريدة التي تم اكتشافها خلال حفر المجاري المائية وممار خطوط التليفون وعمليات التنقيب في الأرض[١٠]. وما دام المحدثون اكتشفوا أنقاضاً قديمة لدى الحفر لإقامة أبنية جديدة، فمن المؤكد أن الأندلسيين في القرنين التاسع والعاشر قد أخرجوا مثل هذه الكنوز أيضاً. وهناك دليلٌ قاطع على أن ذلك لم يكن حال مدينة قرطبة فقط، ولكنه يسري أيضاً على سائر المنيات أي الملكيات الزراعية، والقصور التي شيدت بين القرنين الثامن والعاشر.

بدءاً من مُنية الرصافة التي بناها الخليفة الأموي عبد الرحمن الأول في النصف الثاني من القرن الثامن شمال مدينة قرطبة، وفّرت هذه المنيات لأصحابها بدائل ريفية عن المساكن المدينية المزدحمة وربما الملوثة بالضوضاء[١١]. وكما الفيلات الرومانية، توفر لهذه المنيات التربة الخصبة على طول نهر الوادي الكبير. ولكنها لم تكن مستمرة من الناحية التاريخية، لأنه عندما بدأ عصر اقتصاد المنيات كانت الفيلات الرومانية قد تهالكت. وربما كان ذلك في العصر القوطي الغربي عندما انهار الاقتصاد الزراعي بالكامل (مثلما حدث ثانية في قرطبة بعد فتنة ١٠١٠ ـ ١٠١١). كانت هناك أيضاً علامات على أن الفيلات الرومانية تم تدميرها نتيجة غزوات التخريب في القرن الخامس، لأن كثيراً من الفن الروماني الذي جرى العثور عليه كان مدمراً وهو ما دل على ما عاناه خلال الفترات العصيبة.

في كلتا الحالتين، كانت هذه الفيلات خلال الفتح الإسلامي للأندلس كمحاجر يستعين بها البناؤون من خلال تقطيع الأحجار والأعمدة والقواعد والأحواض والتماثيل. وقد تم الاستعانة بهذه القطع من الحجارة الرومانية والقوطية الغربية في بناء مسجد قرطبة.

وفي مدينة الزهراء، كان يوجد في قصر الخلافة الكبير الذي بناه الخليفة الأموي عبد الرحمن الثالث الناصر على مسافة قريبة من قرطبة عام ٩٣٦، أحواض مياه

---

(١٠) لخلاصة عن الأركيولوجيا الرومانية في قرطبة، انظر: P. Léon Alonso, ed., *Colonia Patricia Corduba: Una reflexión arqueológica* (Cordoba: [n. pb.], 1996).

(١١) Antonio Arjona Castro, «Las Ruzafas de Siria y de Córdoba,» in: M. J. Viguera Molins and C. Castillo, *El Esplendor de los Omeyas cordobesas (Exposición en Madinat al-Zahra' 3 de mayo a 30 de septiembre de 2001)* (Granada: Fundación El Legado Andalusí, 2001), pp. 380-385.

مصنوعة من الأحجار الرومانية، وعلى البوابة الرئيسية للقصر كان يوجد تمثال روماني لامرأة[١٢]. أطلق على هذه البوابة اسم «باب المدينة» أو «باب الصورة»، إشارة إلى التماثيل الرائعة. لم يستطع المؤرخان الرازي وابن حيان إدراك فن نحت التمثال، إلا أنهم تعرفوا إلى أسلوبه الفريد كتمثيل مدينة الزهراء الأموية الأسطورية[١٣].

ومع ذلك، من المؤكد أن هذا التمثال كان رومانياً لأن هناك تماثيل شبيهة له على المدخل الروماني لجسر كبير يقود إلى المدينة المسوّرة[١٤]. لم يكن وجود هذا التمثال عادياً ولكنه لم يكن فريداً في نوعه، إذ يسجّل ابن حيان أن هذه التماثيل المرمرية، وهي من أصل روماني بالتأكيد، تحرس أسوار مدينة إسِتْجَة[١٥].

تجاهل مؤرخو هذه الفترة الأصول الرومانية لا للتماثيل الفنية فقط وإنما لعدد من مظاهر البناء الأخرى أيضاً حول قرطبة[١٦]. وقد كتب المقاري في بدايات القرن السابع عشر معتمداً روايات شهود عيان مثل الرازي وابن حيان، حيث أرجع القناطر التي كانت تروي منية الناعورة (٣٢٩/ ٩٤٠) على أنها كانت تحت رعاية الخليفة عبد الرحمن الناصر وفي أملاكه:

---

(١٢) لمعرفة المزيد عن هذا الحجر، انظر: J. Beltrán Fortes, «La Collección arqueológica de época romana en Madinat al-Zahra',» *Cuadernos de Madinat al-Zahra'*, vol. 2 (1991), pp. 109-126.

(١٣) معظم الخليلات كن عبدات مسيحيات من الشمال، وكان لديهن ثقافات مختلفة ويتحدثن لغات مختلفة. لمعرفة الأصول الرومانية لتمثال البوابة انظر: D. Fairchild Ruggles, «Mothers of a Hybrid Dynasty: Race, Genealogy, and Acculturation in al-Andalus,» *Journal of Medieval and Early Modern Studies*, vol. 34 (2004), pp. 65-94, and [in Spanish], «La Lengua materna: convivencia y cultura en al-Andalus,» in: Eduardo Subirats, ed., *Américo Castro y la Revisión de la Memoria (España y El Islam)* (Madrid: Ediciones Libertarias, 2003).

(١٤) Al-Maqqari, *Analectes sur l'histoire et la littérature des arabes d'Espagne*, edited by R. Dozy [et al.], 2 vols. in 3 (Leiden: E. J. Brill, 1855-1861); [reprinted] (London: Oriental Press, 1967), vol. 1, p. 344, citing Al-Razi and Ibn Hayyan; trans. Pascual de Gayangos, *History of the Mohammedan Dynasties in Spain*, 2 vols. (London: Oriental Translation Fund, 1840), and E. Lévi-Provençal, *Histoire de l'Espagne Musulmane*, 3 vols. (Paris: Maisonneuve, 1950-1953), vol. 2, pp. 135-136.

(١٥) أبو مروان حيان بن خلف القرطبي بن حيان، المقتبس في تأريخ رجال الأندلس: وهو مشتمل على تأريخ دولة الأمير عبد الله الأموي بقرطبة، ٥ ج (مدريد: [د. ن.]، ١٩٧٦)؛ ص ٥٦، وقد ذُكِرَ في: Janina Safran, «From Alien Terrain to the Abode of Islam: Landscapes in the Conquest of Al-Andalus,» in: John Howe and Michael Wolfe, eds., *Inventing Medieval Landscapes* (Gainesville: University Press of Florida, 2002), pp. 136-149.

(١٦) في ما يتعلّق بموقف العرب من آثار الرومان والقوط الغربيين، انظر: D. Fairchild Ruggles, *Gardens, Landscape, and Vision in the Palaces of Islamic Spain* (Pennsylvania: Pennsylvania State University Press, 2000), pp. 37-40; Safran, «From Alien Terrain to the Abode of Islam: Landscapes in the Conquest of Al-Andalus,» pp. 136-149, and Janina Safran, *The Second Umayyad Caliphate* (Cambridge, MA: Center for Middle Eastern Studies and Harvard University Press, 2000), pp. 143-150.

«في بداية عام (٣٢٩هـ/ ٩٤٠م)، أنهى الناصر إنشاء القناطر الصناعية الهائلة التي تنقل المياه العذبة من الجبال إلى قصر الناعورة في الجهة الغربية من قرطبة، وقد تدفقت المياه عبر القناطر الصناعية في منظر خلاب متصل، وتصب هذه القناطر مياهها في بركة كبيرة يوجد على حافتها أسد ضخم الحجم، فريد التصميم، مخيف في مظهره... وتروى هذه السلسلة الغنّاء من الحدائق من العصارات التي تتدفق فوق الأرض وحول المنطقة»[(١٧)].

وعلى امتداد عدة كيلومترات من القناطر التي تأتي بالمياه من الجبال إلى قرطبة وضواحيها، تم بناء التوسعات الجديدة في القرن العاشر، مثل القناطر القصيرة المقوّسة الشكل الخاصة بقناة فالديفوينتِس فوق مدينة الزهراء. ومع ذلك، عندما قام المعماريون المتخصصون بفحص مواد البناء، اكتشفوا أن أغلب القنوات والترع التي كانت في مدينة قرطبة وفي الضواحي الخاصة بممتلكات البلاط الملكي مثل منية الناعورة (٣٢٩هـ/ ٩٤٠م) ومدينة الزهراء تنتمي إلى «أكوا أوغستانا»، وهي شبكة متصلة بُنيت خلال القرن الأول الميلادي (انظر الرسم الرقم (٣٣ ـ ٦))[(١٨)].

وفي كلا العصرين، الروماني والإسلامي، كانت هذه القناطر تجلب المياه إلى المدينة والريف على حد سواء؛ وكان يوجد نظام هيدروليكي واحد يقوم في خدمة متطلبات الاثنين. ولا تزال بقايا هذا النظام موجودة في قرطبة إلى اليوم (انظر الرسم الرقم (٣٣ ـ ٧)).

كانت المياه إحدى الضرورات العاجلة لعدة أسباب؛ فقد كان تأمين مياه الشرب من باب الأولويات للسكان، وكذلك مياه الخدمة العامة، إضافة إلى أنها تمثل حاجة لدى المسلمين لدواعي الوضوء قبل إقامة الصلوات الخمس اليومية. وعليه، فتزويد الجماعة بفساقٍ من مياه الشرب العامة (السبل) وتوفير المياه لحمامات المدينة والمساجد، كان تحديداً بعضاً من أعمال الخير. لكن المياه هي كذلك أحد الموارد الاقتصادية المهمة.

---

(١٧) Al-Maqqari, *Analectes sur l'histoire et la littérature des arabes d'Espagne*, vol. 1, p. 371.

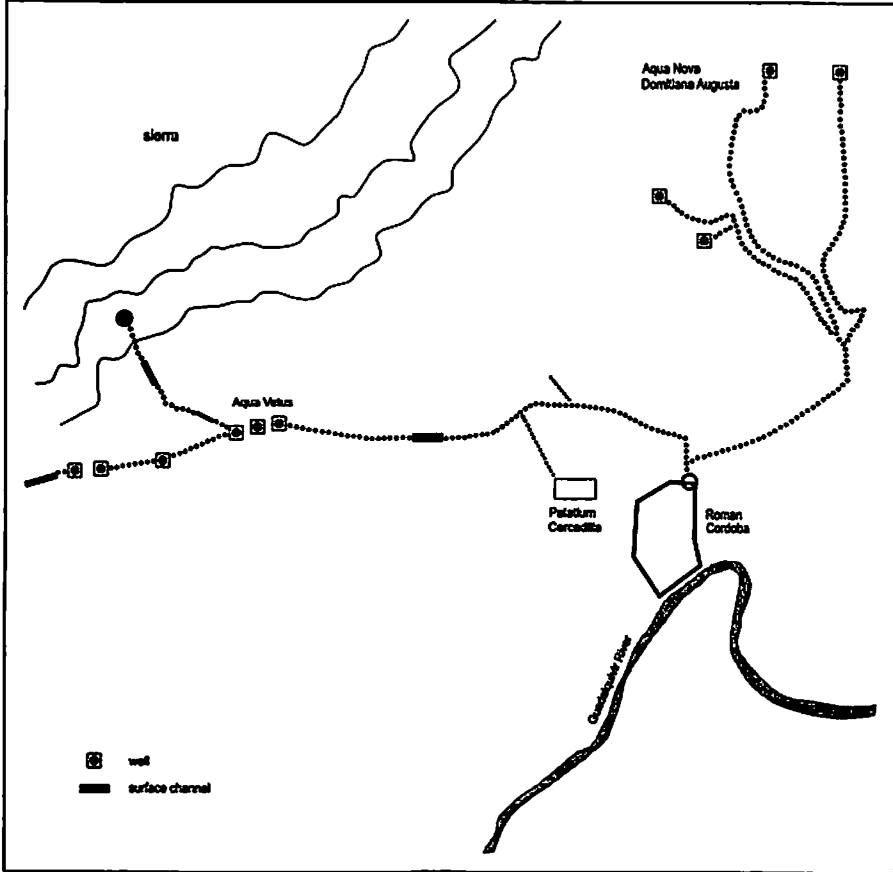
(١٨) Ventura Villanueva, *El abastecimiento de agua a la Córdoba romana. I. El Acueducto de Valdepuentes* (Cordoba: [n. pb.], 1993).

وفي ما يتعلّق بفنّ عمارة القناطر حول قرطبة، انظر: R. Castejón, *Excavaciones del plan nacional en Medina Azahra (Córdoba), campaña de 1943* (Madrid: Ministerio de Educación Nacional, 1945), pp. 14-17.

وفي ما يتعلّق بالبنية التحتية الهيدروليكية بمدينة الزهراء، انظر: Antonio Vallejo Triano, *El aprovechamiento del sistema de saneamiento de Madinat al-Zahra'* (Cordoba: [n. pb.], 1991), and Vallejo, «««Madinat Al-Zahra», capital y sede del Califato omeya andalusí,» in: *El Esplendor de los Omeyas cordobeses* (Granada: Fundación Andalusí, 2001), pp. 386-397.

كانت هناك بعض المدن التي تتوافر فيها المياه لمدّها إلى السبل وحتى إلى بعض السكان، مثل فاس، بينما عانت مدن أخرى، مثل طنجة، الجفاف المستمر الذي لم يخفف منها حفر الآبار أو الإدارة الحريصة[١٩].

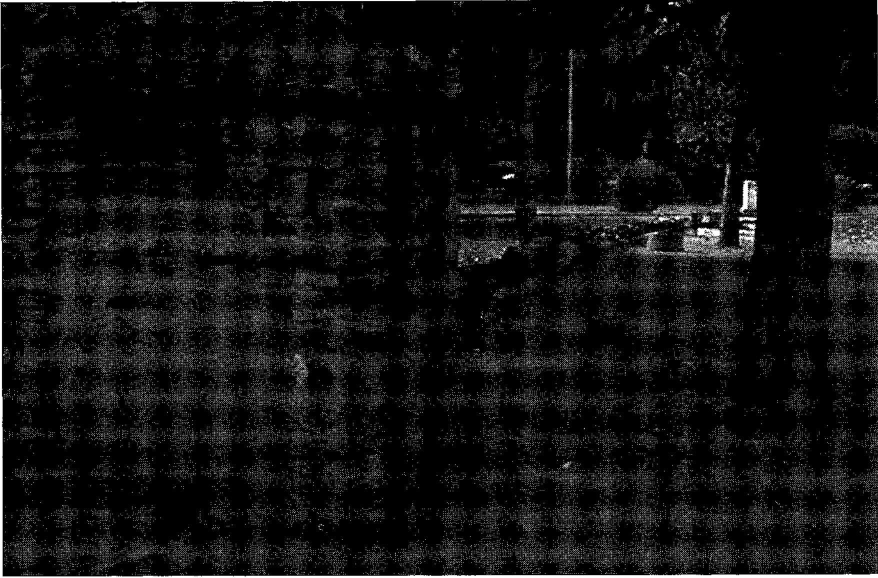
الرسم الرقم (٣٣ ـ ٦)
أكوا أوغستانا، قرطبة



المصدر: Ruggles, «Il Giardini con pianta a croce nel Mediterraneo islamico».

(١٩) Susan G. Miller, «Watering the Garden of Tangier: Colonial Contestations in a Moroccan City,» in: Susan Slyomovics, ed., *The Walled Arab City in Architecture: Literature and History* (Portland-London: Frank Cass, 2001), pp. 25-50.

الرسم الرقم (٣٣ ـ ٧)
بقايا قناة رومانية في الجزء الغربي من قرطبة



المصدر: المصدر نفسه.

وعلى الرغم من أن السييرا، التي تحدّ الوادي الكبير من إشبيلية إلى قرطبة فيها مصادر مياه وفيرة، فقد اعتمدت الزراعة فيها على أنظمة الري. كان متوسط الأمطار في تلك المنطقة يصل إلى ٣,٧ بوصة (٩٤ مم) في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر وحده، لكنها تعود فتجف أو تنعدم تقريباً خلال أشهر الصيف[٢٠]. وكان النهر يقوم بتوفير كمية محدودة فقط من المياه لأنها كانت تحتاج إلى رفعها إلى الحقول عند الحاجة، وهو استثمار مكلف من ناحية العمالة. لكن بالنسبة إلى الملكيات البعيدة، مثل مدينة الزهراء التي تعلو ١٠٠ م عن مستوى النهر، والتي تبعد مسافة كبيرة من ضفافه، فكان يتم الحصول على المياه من الجداول الموسمية التي تجري من الجبال شمال النهر (انظر الرسم الرقم (٣٣ ـ ٨))، وقد تم تحويل هذه الجداول إلى قنوات وتُرَع تدفقت إلى

---

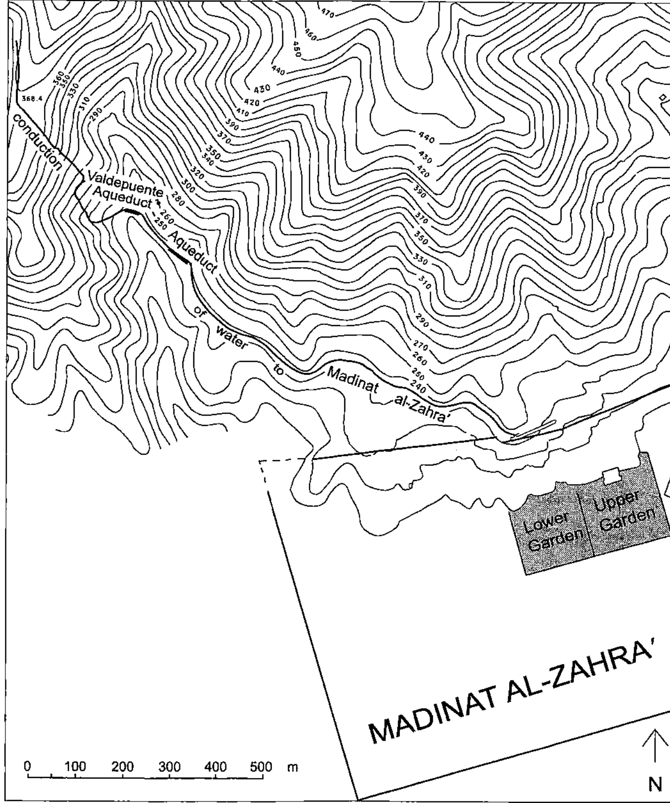
(٢٠) James Ruffner and Frank Bair, eds., *The Weather Almanac*, 4th ed. (Detroit: [n. pb.], 1984), p. 332.

وفي ما يتعلّق بالجغرافيا البشرية وأنظمة الريّ الإسبانية، انظر: Thomas Glick, *Islamic and Christian Spain in the Early Middle Ages* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979).

وفي ما يتعلّق بأنظمة الريّ في الوادي الكبير، انظر: Ruggles, *Gardens, Landscape, and Vision in the Palaces of Islamic Spain*, pp. 5-7.

الأراضي الزراعية، إضافة إلى الآبار التي غطت الأراضي الزراعية حول قرطبة، والتي أفادت من الطبقة المائية المرتفعة القريبة من النهر[٢١].

الرسم الرقم (٣٣ ـ ٨)
إمدادات المياه في مدينة الزهراء



المصدر: المصدر نفسه.

وعلى الرغم من التوافر الدائم للمياه في العادة، فقد تم توظيف عدد من التقنيات الهندسية المختلفة لتوصيل المياه إلى الأماكن التي تحتاج إليها من أجل الري. أحد تلك التقنيات كانت القناة السطحية، كما رأينا. وكان الأساس الذي تقوم عليه هذه التقنية هو

(٢١) دافع ابن البصّال في كتابه الفلاحة عن فكرة إقامة الآبار بمحاذاة الأنهار، انظر: Ibn Bassal, *Kitab Al-Filaha: Libro de agricultura*, edited and translated by José M. Millás Vallicrosa and Mohamed Aziman (Tetuan: Instituto Muley El-Hassan, 1955), pp. 223-226, and Glick, *Islamic and Christian Spain in the Early Middle Ages*, p. 238.

السماح للمياه بالتدفق بمستوى ثابت ومعتدل من الانحدار، أي ليس شديد الاستواء ولا شديد الانحدار. وكانت القناة تعديلاً للنظام ذاك: حمل المياه في قناة عبر منطقة طبوغرافية غير منتظمة. وتعد القنوات الجزء الأكثر وضوحاً لقنوات أكثر طولاً تجري على مستوى الأرض أو في أنفاق عبر الجبال.

كانت القناطر (القنوات) إحدى التقنيات الخاصة بنقل المياه من مصدر مرتفع إلى نقطة توصيل منخفضة. لكن المضخات اللولبية ودواليب المياه، التي تكونت من نوعين أساسيين، أدت وظيفة مغايرة للقناطر؛ إذ كانت ترفع المياه من النهر أو البئر إلى الأرض الزراعية التي تحتاج إلى الري. وكان النوع الأول هو الناعورة، تلك العجلة الخشبية الكبيرة ذات المجاديف والدِلاء المعلقة بمحيطها الخارجي، فكلما دفع تيار النهر المجاديف دارت العجلة، وامتلأت الدِلاء بالمياه من النهر مرتفعة بها إلى أعلى، ثم تقوم بإفراغها، بعد بلوغ رأس القوس مباشرة، في القناة أو الحوض الذي تنساب المياه منه بغزارة إلى الحقل أو المزرعة من أجل استخدامها في الري (انظر الرسم الرقم (٣٣ ـ ٩)). إلا أن هذا النوع من السواقي لا يرفع المياه إلى ارتفاع يزيد على ارتفاعه، لكنه كان يستفيد من مصدر الطاقة المستمر والطبيعي على نحو ثابت؛ كما أنه لا يتطلب سوى القليل من العمالة البشرية لتشغيله وربما لا يتطلب أي عمالة، لكن أعظم نواحي القصور في هذا النوع أنه كان لا يستطيع تزويد المياه إلا للأراضي الملاصقة للنهر.

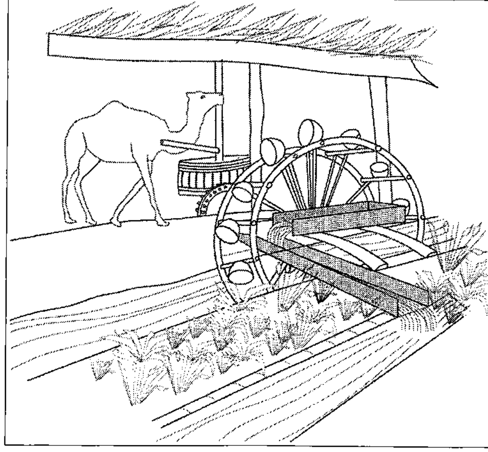
والنوع الآخر من النواعير، يدعى الساقية، وهو يستخدم الحيوانات لتدوير عجلة أفقية تقوم بربط الأسنان بعجلة رأسية، وكان يتم ربط حبل أو سلسلة مع برميل أو دلو إلى العجلة يتم تدليته أسفل البئر أو إلى نقطة منخفضة (انظر الرسم الرقم (٣٣ ـ ١٠)). وكلما تم تدوير العجلة، تقوم الدلاء برفع المياه من أعماق البئر إلى ارتفاع معقول، وتقوم بصبِّه في الحوض أو القناة التي تنساب منها المياه إلى الحقل أو الخزان. يتميز هذا النظام بأن الماء كان يتم رفعه من عمق كبير، كما أنه لم يكن يعتمد على النهر كمصدر للمياه، بينما كان يُعاب على هذا النظام حاجته إلى نفقات إضافية تتمثل بجهد الحيوانات. وكان يمكن استخدام هذين النوعين من السواقي معاً، ناعورة يدفعها ماء النهر لتدير الساقية، وبذلك يتم الجمع بين الاستفادة من الارتفاع والقوى الطبيعية[٢٢].

---

(٢٢) كانت أكثر المصادر الشاملة في تقانة السواقي، انظر: Thorkild Schioler, *Roman and Islamic Water-Lifting Wheels* (Denmark: Odense University Press, 1971), and Donald Hill, *Islamic Science and Engineering* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1993).

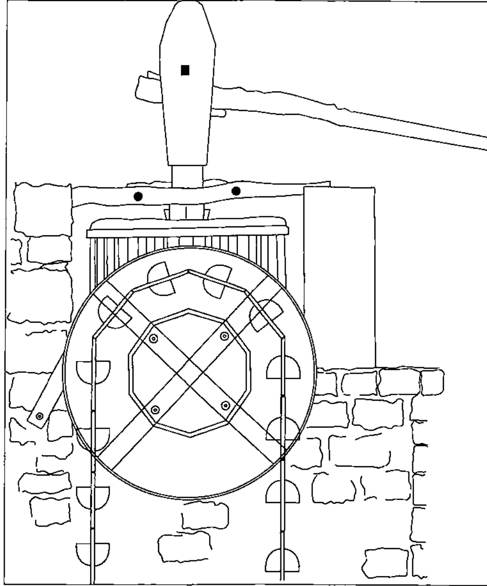
وفي ما يتعلّق بالأثر الاجتماعي لهذه التقانة، انظر: Glick, Ibid., pp. 68-78, amd 217-247.

الرسم الرقم (٣٣ ـ ٩)
ناعورة تعمل على قوة دفع النهر



المصدر: Thorkild Schioler, *Roman and Islamic Water-Lifting Wheels* (Denmark: Odense University Press, 1971).

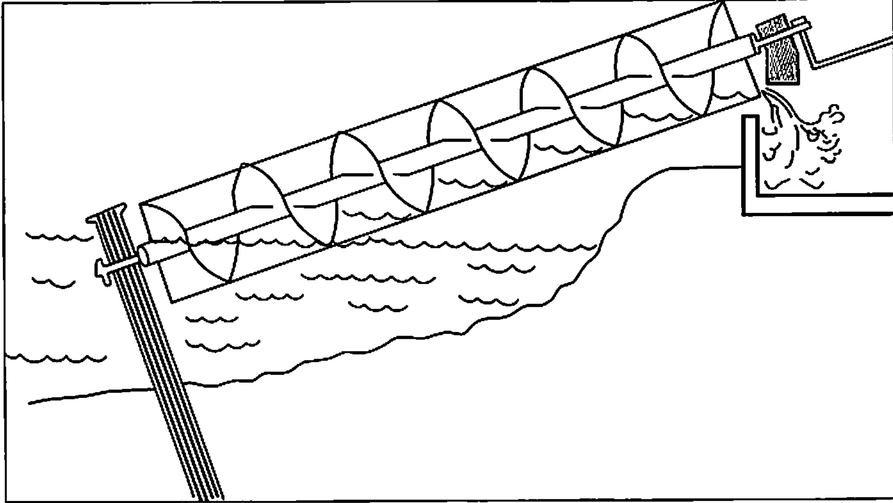
الرسم الرقم (٣٣ ـ ١٠)
«ساقية» ناعورة



المصدر: المصدر نفسه.

استخدمت المضخة الحلزونية، أي برغي أرخميدس، تقنية آلية مختلفة لتأدية المهمّة نفسها في رفع الماء. كان يزرع لولب في إسطوانة خشبية، غالباً ما تكون جذع شجرة مجوفاً. وكلما دار المحور دار الحبل ورفع المياه إلى أعلى الأنبوب (انظر الرسم الرقم (٣٣ ـ ١١)). ومع أن هذه المضخة الحلزونية بسيطة إلا أنها محدودة بارتفاع محورها، ليس أكثر من عدة أمتار في العادة، كما أنها تحتاج إلى مشغّل بشري، إضافة إلى أن كمية المياه التي يمكن أن ترفعها محدودة بدورها.

الرسم الرقم (٣٣ ـ ١١)
المضخة الحلزونية



المصدر: Donald Hill, *Islamic Science and Engineering* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1993).

وقد سجل مدّاح القرن الثالث عشر الهجري، إسماعيل بن محمد الشقندي، ٥٠٠٠ ساقية على نهر الوادي الكبير. ورغم أن بعض هذه السواقي كان عبارة عن طواحين آلية، إلا أن الجزء الباقي كان يقوم بتوفير المياه للزراعة وللاستخدام المحلي؛ فليس من الدهشة بمكان إذاً أن نجده يمتدح نهر الوادي الكبير لتأثيره الطيّب في البساتين والمزارع والحقول المزروعة حول ضفتيه[٢٣]، ولا يزال بالإمكان مشاهدة آثار البنية التحتية لهذه

(٢٣) Al-Maqqari (Citing al-Shaqundi), *The History of the Mohammedan Dynasties in Spain*, vol. 1, pp. 41-42, and Al-Shaqundi, *Elogio del Islam español*, translated by E. García Gómez (Madrid: Escuela de Estudios Árabes, 1934), p. 105.

المياه في أراضي قرطبة، فيمكن على سبيل المثال مشاهدة آثار الناعورة (الناعورة أو الساقية) التي كانت ترفع المياه من النهر إلى حدائق الكازار [قصر المورق] على ضفة النهر الآن؛ حيث تندفع المياه بصورة أكثر قوة تحت الضغط، وهذا هو تماماً ما يحدث حين تتدفق مياه النهر عبر قناطر الجسر، ونظراً إلى قوة الدفع الهائلة في منطقة النهر على جانب الجسر، كان هناك عدد كبير من السواقي في هذه المنطقة، ومعظم هذا النوع من السواقي يخص الطواحين، ولا يزال يمكن رؤية أساسات الحجارة في الجزر التي تقع وسط النهر، لكن تلك السواقي التي تقع على طول ضفتي النهر كانت تعمل كآليات لرفع المياه من أجل الري.

ويبين الرسم التوضيحي الوارد في مخطوطة بياض ورياض التي تعود إلى القرن الثالث عشر أو الرابع عشر من الهجرة هذه السواقي التي ترفع المياه من النهر إلى حديقة مرتفعة تحيطها جدران عالية من الحجارة، تشبه حدائق قصور قرطبة[٢٤].

وفي الحقيقة، إن الدلائل على أنظمة عاملة على الجاذبية كبيرة اليوم. ففي نظام المياه الشامل لمدينة الزهراء، لم تكن المياه العذبة تتدفق إلى كل حجرة تقريباً فقط، ولكن هذا النظام كان يعمل أيضاً بالتوازي مع نظام لصرف المياه[٢٥].

وفي إحدى المناطق المرتفعة في الجبال، في منطقة تُستخدم اليوم لتربية الثيران، تقوم أرض زراعية ترجع إلى العصر الإسلامي، يوجد فيها حوض مزخرف يتم تغذيته من خلال قناة حجرية كانت تصب المياه عبر سبيل يشبه الفيل أو الخنزير (انظر الرسم الرقم (٣٣ ـ ١٢)).

وعلى الرغم من أن هذا الموقع في إحدى المناطق البعيدة كان متصلاً بالمركز العمراني الذي كان يأخذ ما ينتجه للبيع، فهو كان متصلاً أيضاً عبر مسارات مياه خاصة به بجميع المزارع الأخرى حول قرطبة[٢٦].

---

(٢٤) توجد النسخة الوحيدة المعروفة من هذه المخطوطة في الفاتيكان (رقم ٣٦٨).

(٢٥) Vallejo, «««Madinat Al-Zahra», capital y sede del Califato omeya andalusí».

(٢٦) انتقل هذا السبيل مؤخراً إلى إحدى المناطق الريفية في متاحف قرطبة، في ما يتعلّق بهذه السبل التي تشبه أشكال الحيوانات، انظر: Ruggles, *Gardens, Landscape, and Vision in the Palaces of Islamic Spain*, pp. 209-212.

كانت أحواض المسجد تمتلئ بمياه الأمطار التي يتوضأ بها المصلون، لكن الخليفة الحَكَم الثاني قام بتوسيع شبكة الري لتوفير المياه العذبة باستمرار. انظر: Ibn ʻIdhari, *Histoire de l'Afrique et de l'Espagne intitulée al-Bayano'l-Mogrib*, translation de E. Fagnan, 2 vols. (Algiers: [n. pb.], 1901-1904), vol. 2, p. 396.

الرسم الرقم (٣٣ ـ ١٢)
نافورة مياه على شكل فيل مع خزان وقناة



المصدر: Ruggles, «Il Giardini con pianta a croce nel Mediterraneo islamico».

وفي عام ٩٦٧، تم توسيع هذا النظام لكي يمد المياه إلى سبيلين عامّين يتم استعمالهما للوضوء في المسجد الكبير في قرطبة[٢٧]، هذا ولم يسجل المؤرخون اسم الملكية الزراعية التي كان يوجد فيها السبيل الذي يشبه الفيل، كما لم يبق أثر لمبانيها السكنية، لكن الثابت أن أحواض هذه المنطقة استمرت تُملأ بالمياه (المجموعة من الأمطار) في الثمانينيات، وعندما رأى هذا المؤلف الصورة تلك، فقد شهد على ديمومة الأنظمة النفعية، على الرغم من تقلب الحظوظ السياسية.

شجعت التحسينات والتوسعات التي أدخلها أمراء وخلفاء الدولة الأموية على شبكة الري الملاكينَ على الخروج من المدينة وتأسيس أملاك ومزارع جديدة. وفي ذلك الوقت كانت الضواحي الموجودة حول قرطبة تكتظ بالسكان، وهو الأمر الذي جعل شاعراً مثل الشقندي يلاحظ قائلاً: «لقد نما إلى سمعي أن مدن قرطبة والزهراء والزاهرة كانت تغطي مجتمعة مساحة من الأرض تمتد إلى ١٠ أميال، مسافة يمكن

(٢٧) كان الجامع يملأ عادة خزاناته من المطر الذي يجمع من المزاريب المحيطة بسقف قاعة الصلاة، لكن الخليفة الحَكَم الثاني مدّ شبكة الري لتأمين مياه شرب أيضاً، انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٩٠.

قطعها بالليل في ضوء المصابيح القريبة من بعضها البعض»[٢٨]. وقد أوضح المسح الأثري أن الآبار في هذه المنطقة كانت تغرق في بعض الأوقات حتى لثلاثة أو أربعة أمتار، وهو ما يدل على الكثافة السكانية[٢٩]. وكانت الأنظمة الهيدروليكية يتم تركيبها عادةً لتقوم بخدمة الحاشية الملكية في المقام الأول، لكنها أصبحت في ما بعد مواد محفزة للتنمية الإقليمية الجديدة. ويظهر بوضوح أن حوافز الضواحي الجديدة كانت عالمية: ففي بناء مدينة الزهراء، كان الخليفة يغدق الأموال لتشجيع أتباعه على شيد منازلهم في هذه المنطقة[٣٠].

وبعيداً من الضواحي المكتظة في المنطقة التي تحيط مدينة قرطبة مباشرةً، كانت الأملاك الزراعية أو الإقطاعيات تشغل مساحات شاسعة بعيدة بعضها من البعض. وتمدنا النصوص التاريخية بأسماء ووصف العديد منها. وكانت هذه الأملاك تخص في العادة أفراد العائلة الأموية، وقد اكتشف المسح الأثري بقايا القليل منها، ومن هذه الإقطاعيات الرصافة التي بناها عبد الرحمن الأول في الفترة ١٣٨ ـ ١٧٢هـ/ ٧٥٦ ـ ٧٨٨م شمال المدينة في المنطقة التي تعرف اليوم باسم تورينولوس[٣١]. بينما قام ببناء مُنية العجب على الضفة الأخرى من المدينة زوجة الحَكَم الأول في بدايات القرن التاسع[٣٢].

ولم تكن هذه الإقطاعية مقراً ملكياً ولكنها كانت وسية [عزبة] يعمل بها الناس، ومن الثابت أنه قد تم وهبها كوقف يصرف من عوائده على مرضى الجذام الذين يعيشون بإحدى المناطق المخصصة لهم، أما مُنية الناصر فقد بناها أحد الموالي الأغنياء لعبد الرحمن الثاني (٨٢٢ ـ ٨٥٢) ثم حازها وأعاد تجديدها عبد الله (٨٨٨ ـ ٩١٢)

---

(٢٨) Al-Shaqundi, in: Al-Maqqari, *The History of the Mohammedan Dynasties in Spain*, vol. 1, p. 41.

وقد تمّ اقتباس الترجمة هنا من: Gayangos, *History of the Mohammedan Dynasties in Spain.*

(٢٩) Rafael Castejón, «Córdoba Caliphal,» *Boletín de la Real Academia e Ciencias, Bellas Letras y Nobles Artes de Córdoba*, vol. 8, no. 25 (1929), p. 295.

(٣٠) أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي، المغرب في حلى المغرب، حقّقه وعلّق عليه شوقي ضيف، ذخائر العرب؛ ١٠، ٢ ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤)، ص ١٧٤، و Ibn Hawqal, *Configuration de la terre (Kitab surat al-ard)*, edité et transleté de J. H. Kramers et G. Wiet, 2 vols. (Paris et Beirut: [n. pb.], 1964), vol. 1, pp. 110-111, et vol. 2, p. 111.

(٣١) Ruggles, *Gardens, Landscape, and Vision in the Palaces of Islamic Spain*, pp. 42-45, and Castro, «Las Ruzafas de Siria y de Córdoba,» pp. 380-385.

اكتشف التصوير الفضائي سياجاً مركزياً من التخطيط رباعي الأجزاء، ومع ذلك يبقى تعيين هذا المكان كالرصافة من الخطورة بمكان.

(٣٢) Lévi-Provençal, *Histoire de l'Espagne Musulmane*, vol. 3, pp. 381-382; Castejón, «Córdoba Caliphal,» pp. 291 and 301, and Ruggles, Ibid., p. 45.

وكانت تقع شمال المدينة على الضفة المقابلة، كما كان يوجد فيها عدد من الطواحين المعروفة باسم طواحين الحنّاء(٣٣).

وكان من بين تلك الإقطاعيات وسية مُنية القرشية التي تنتمي إلى أحد أشقاء هالام الثاني، وكانت تقع كذلك على ضفة النهر، وكان اللقب الذي يطلق عليها «الشمات» أو «الشمامات» بمعنى الرائحة الطيبة(٣٤)، كما كان يوجد عدد من الإقطاعيات الأخرى مثل منية البنطي، ومنية الناعورة، وفيلّا ابن شُهَيد، دار الروضة، منية المتالي، كاستيلّو البيضاء، والرُمّانية، مدينة الزاهرة، منية المغيرة، قصر البستان، الدِّمِشْق، منية الزبير، المشافية، حَير الزجّالي، وغيرها من الإقطاعيات الأخرى التي جاء وصفها دون ذكر أسمائها(٣٥).

وفي القصائد الشعرية والنصوص الجغرافية، امتدح الأندلسيون الطبيعة وليس البراري، لكن من أجل أن تكون ذات منفعة اجتماعية وقيمة اقتصادية، كان لا بد من تطويع الطبيعة من خلال علاقتها بالمدينة والتأثير الحضاري للثقافة المدنية، لهذا كانت هناك مكانة منطقية للمزارع وإعادة إعداد الإقطاعيات على الخريطة، وهذا ما يحدده التأثير الريفي والحضري. وكان لكل منية تأثيرها في المركز الحضري والبيئة التي حولها، وذلك في تناغم يمثل الاستثمار النمطي للوادي الكبير.

لقد كانت هذه المنيات تزيد على كونها مجرد مناطق تشغل حيزاً مكانياً إلى كونها تنمية مرحلية، وإلا لما كان لها من تأثير ليس في البيئة المحيطة فقط بل في التنمية المستقبلية أيضاً. كانت هذه المنيات مصفوفة بطريقة استراتيجية حول المدينة من أجل الإفادة من مراكز الأسواق والشبكات الاجتماعية؛ حيث كانت علاقة المدينة بالمنية تشبه علاقة قصر المورق بإقطاعياته الملكية التي توجد في الضواحي؛ حيث كانت أغلبية هذه المنيات قريبة بعضها من بعض إلى درجة أن رجال القصر والحاشية لم يكونوا ليتحركوا بينها باستمرار؛ وحتى مدينة الزهراء، وهي إحدى أبعد المناطق، إذ كانت تبعد من قرطبة نحو ٧ كم، لم تكن تُسكن باستمرار؛ وكان الخليفة يرجع إلى القصر خلال فصول الشتاء فقط من أجل الاجتماعات العامة مثل المجالس الحربية. ولم تكن المحاصيل الزراعية

---

(٣٣) Ruggles, Ibid., pp. 45-47.

(٣٤) E. Garcia Gomez, «Notas Sobre topografía cordobesa en los 'Anales de al-Hakam II' por `Isa Razi,» *Al-Andalus*, vol. 30 (1965), p. 339.

(٣٥) انظر: Ruggles, Ibid., pp. 35-52 and 110-132; Torres Balbás, *Ciudades Hispanomusulmanas*, 2nd ed. (Madrid: Instituto Hispano-Arabe de Cultura, 1985), p. 141, and Al-Maqqari, *Analectes sur l'histoire et la littérature des arabes d'Espagne*, vol. 1, p. 304.

هي التي تؤخذ للمدن لبيعها في الأسواق فقط؛ إذ كانت الأرباح التي يجنيها التجار في الحضر من خلال التجارة في المواد الخام وتصنيعها (مثل الجلود والعطور والأنسجة) يتم استثمارها مرة ثانية في الريف، لذلك كان الرخاء الاقتصادي للمدينة يعتمد على رخاء المناطق الريفية النائية والمساهمة فيها[٣٦]. هذا التجاور كان يعني، بمفردات اقتصادية وثقافية، أنه كان هناك فارق طفيف بين الحياة في المدينة والضواحي.

كانت المنيات مشاريع إنتاجية، فإضافة إلى جمالها الخلاب؛ حيث كانت جدرانها البيض المشرقة تشبه، وفقاً لما ذكره ابن سعيد، «مجموعة من اللآلئ»، كانت بساتينها وحدائقها الغناء تنتج الطعام، والتوابل، والروائح المفيدة، وسرعان ما امتدح المؤرخون العرب هذه الجوانب كافة[٣٧]. فهناك البرتقال والليمون وأشجار اللوز التي تفوح بالروائح العطرة الطيبة في الربيع، والتي كانت تنتج الفواكه وحبات الجوز الصالحة للأكل، وقد كان للزهور أيضاً قيمة اقتصادية، حيث كان يستخدم كل من الزعفران والورد في الطهي وفي مركبات الروائح؛ حيث كانت الورود تنمو بكثافة حول قرطبة، وقد كتب أحد من رأى هذه المشاهد أن الزهور كانت تمثل مصدراً جيداً للدخل لأن مقدار «رُبع» (خمسة وعشرون رطلاً) من أوراق الورد كان يصل ثمنه إلى أربعة دراهم أو أكثر في السوق[٣٨].

وفي الحقيقة، كان التنوع الكبير في الثمار، والزهور، والمحاصيل الرئيسية التي تنمو في المواسم المتعاقبة، يمثل تأميناً ضد حدوث أي تلف بأحد المحاصيل، وقد أدرج ابن العوّام في كتيب زراعي ١٢٠ نوعاً، كان أكثرها شهرة القمح، والزيتون، والتين، والليمون، واللوز، والعنب[٣٩]. ومن بين الـ ١٧٧ نوعاً التي قام ابن البصّال بشرحها في كتاب الفلاحة، نطلق اليوم على نصف هذه الأنواع اسم نباتات الزينة.

قام نظام الري الذي سمح بازدهار المشهد الزراعي حول مدينة قرطبة على أسس رومانية وتقانية قديمة أعاد مالكو الأرض من المسلمين بناءها وصقلها، حيث

---

(٣٦) Maurice Lombard, *Espaces et réseaux du haut moyen âge* (Paris and The Hague: [n. pb.], 1972), p. 36-63, and Glick, *Islamic and Christian Spain in the Early Middle Ages*, p. 74.

(٣٧) Al-Maqqari, (quoting al-Shaqundi's description of Cordoba), in: De Gayangos, *History of the Mohammedan Dynasties in Spain*, vol. 2, pp. 41-42.

(٣٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤١.

(٣٩) Ibn Al-'Awwam, *Le Livre de l'agriculture d'Ibn al-Awam (Kitab al-Filaha)*, translated by J. J. Clément-Mullet, 2 vols. in 3 (Paris: [n. pb.], 1865-1867); Reprinted (Tunis: Éditions Bouslama, 1977), and Jaime Vicens Vives, *An Economic History of Spain*, translated by F. M. López-Morillas, 3rd ed. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1969), pp. 108-109.

كان لدى هؤلاء المالكين حافز اقتصادي وقانوني من أجل رفع إنتاجية تلك الأرض. ومع ذلك، فقد ركز المؤرخون المسلمون حصراً على التجديد والتحديث، حيث صوّروا ذلك بوصفه منشآت جديدة. لم تكن شبكة الري هي الإرث الروماني الوحيد الذي تجاهله المؤرخون الأندلسيون؛ فعندما سار الجيش الإسلامي الفاتح عام ٧١١ من شاطئ جبل طارق إلى قرطبة ثم طليطلة، واستولى على مدينة إشبيلية عام ٧١٢ ثم مريدا [غير المدينة الشهيرة في المكسيك، بل هي عاصمة منطقة الحكم الذاتي في إكستريما دورا غرب وسط إسبانيا] عام ٧١٣، ثم بعض المدن الشمالية الأخرى بين عامي ٧١٣ و٧١٤، كان الجنود الرومان هم من مهّدوا الطرق الرئيسية تلك[٤٠].

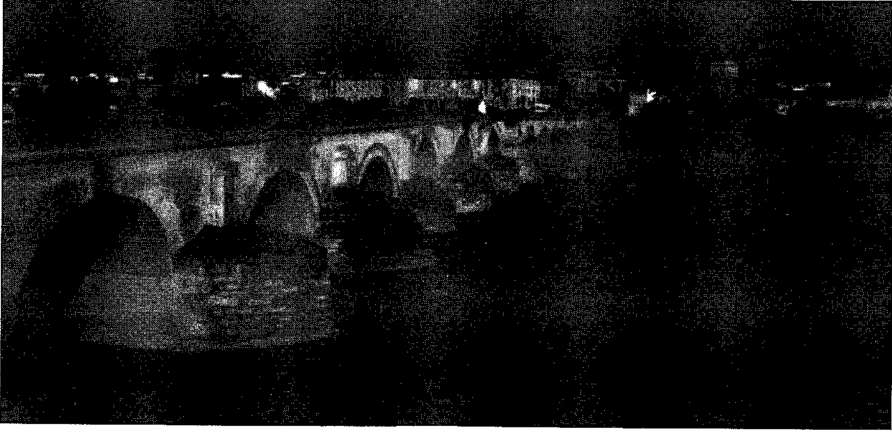
ومع ذلك، لم يذكر مؤرخو القرون الوسطى سهولة السفر كجانب مهم من جوانب الفتح. وربما يرجع ذلك إلى أن الطرق كانت في حالة سيئة حيث لم تكن جميعها سوى طرق مشاة صغيرة وضيقة بعد قرون من الإهمال في العصر القوطي الغربي عندما تدهورت التجارة وأصبحت شبكة الطرق عديمة الفائدة. ولكن كون نهر الوادي الكبير هو المجرى الإسباني الوحيد الصالح للملاحة، فإنه من المنطقي أن تحظى الطرق التي تربط هذه المجاري المائية بالمراكز الحضرية الداخلية لشبه الجزيرة الأيبيرية الجنوبية بقدر كبير من الاستخدام. وعلى الجانب الآخر، فلعل الأرض المسطحة الممهدة لم تكن لتعني غير القليل لجيش اعتاد الانتقال كمشاة أو على الخيل، ومن دون عربات. وعلى الرغم من ذلك، فإنها الهندسة الرومانية وطرق السفر هي التي سهلت الرحلات الطويلة التي قطعها الجنود.

عندما وصل هؤلاء الجنود إلى قرطبة، بهدف العبور من الضفة الجنوبية لنهر الوادي الكبير إلى المدينة الواقعة على الضفة الشمالية، من المحتمل أن يكون الجيش قد عبر النهر مع اتجاه التيار فيه. وقد بدأ الهجوم في تشرين الأول/ أكتوبر حين لم يكن النهر في حالة فيضانه الكاملة، حتى أواخر الشتاء، وبالتالي فهو كان ملائماً للعبور. ومع ذلك، كانت الجسور القديمة الطريق المناسب لعبور النهر عقب إخضاع قرطبة. الجدير بالذكر هنا أن الجسور التي بنيت في عهد الملك أغسطس قد دمرت وانهارت تماماً واضطر حاكم قرطبة المسلم إلى إعادة بنائها عام ٧٢١، وقد أعاد بناءها من الحجارة التي أخذت من سور المدينة. ثم قام عبد الرحمن الأول بعد ذلك بإصلاحها وتوسيعها

(٤٠) Francisco Videl Castro, «De Arabia a Toledo: La expansion terrestre,» in: *El Esplendor de los Omeyas cordobeses*, pp. 24-33.

مرة ثانية بعد عام ٧٥٦ على الرغم من وصف المؤرخين لذلك بأنه إعادة إعمار (انظر الرسم الرقم (٣٣ ـ ١٣))[٤١].

الرسم الرقم (٣٣ ـ ١٣)
جسر قرطبة



المصدر: المصدر نفسه.

أخيراً، أحاطت الأسوار التي أقامها الرومان بكل جوانب قرطبة، مدينة بلغت مساحتها ما يقرب من ١٨٢ هكتاراً (أصغر نسبياً من مدينة إشبيلية). وقام عبد الرحمن الأول (الذي حكم من عام ٧٥٦ حتى عام ٧٨٨) بإصلاح وتوسيع أسوار المدينة؛ ولكن بعض المؤرخين، أمثال النويري، كتبوا أن الأمير هو الذي بنى تلك الأسوار[٤٢].

وعلى الرغم من أن الأبنية القوطية الغربية التي ربما قد حجبت عدداً من المؤسسات الرومانية، إلا أنه ما زالت هناك بقايا بارزة لمعبد، كما كان هناك عدد من آثار النصب التذكارية الرومانية والقوطية الغربية التي أعيد استخدامها في بناء المسجد الكبير. وفي إشبيلية لا تزال آثار المنتدى والمسرح وحمامات وقناة رومانية ظاهرة إلى

(٤١) شمس الدين أبو عبد الله محمد الأنصاري الدمشقي، **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر**، تحقيق أ. مهران (ليدن: هرازوفتش، [١٩٢٣])، ص ٢٤٢.

(٤٢) Al-Nuwayri, *Historica de los muslumanes de Epania y Africa (Nihayat al-'rab fi fnon al-'adab)*, edited and translated by M. Gasper Remiro, 2 vol. (Granada: CEH, 1917), vol. 1, p. 9.

يومنا هذا. واليوم يقع المستوى الروماني على عمق يراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أمتار تحت مستوى شوارع المدينة الحالية في قرطبة.

في مجال واحد أقر الكتّاب العرب بدينهم فيه إلى القدماء، هو مجال العلم والفلسفة. فالكتيبات الإرشادية التي تتناول الزراعة والدراسات التي تتناول النباتات، مثل النسخة المشروحة على نحو جيد من كتاب المواد الطبية لديوسقوريدوس، وهي عبارة عن نص يوناني كتب عام ٧٨م، وقد أرسلها الإمبراطور البيزنطي إلى الخليفة عبد الرحمن الثالث في الحقبة ٣٣٧ حتى ٩٤٨، حظي التراث اليوناني لا بالاعتراف والتقدير فقط وإنما بكثير من الحفاوة أيضاً.

وفي الحقيقة، فقد كان التنويه بأعمال بعض الكتاب اليونانيين واللاتينيين أمثال بْلِيني وغَالِن وكولوميلا وفارون دلالة على سعة المعرفة الموجودة[٤٣]. كما تنقل كتّاب أمثال عريب بن سعيد، وابن جلجل، وابن وافد وابن سينا بسلاسة بين تعاليم عدد من الكتب الكلاسيكية القديمة وملاحظاتهم الواقعية في الحياة الفعلية، فاستوعبوا المعلومات القديمة المتعلقة بالنباتات في ما قدم عدد منهم تعليقات وملاحظات جعلتها أكثر منفعة في السياق الأندلسي[٤٤].

وقد أدى جلب فصائل جديدة غير محلية من النباتات، مثل الزعفران والسبانخ والحشيش ونبات الكبّاد والذرة وأشجار الحنّة من القرن الثامن وحتى القرن الرابع عشر، إلى تنوع النباتات التي تطلبت من علماء النبات الفهم العملي لكيفية تربية النباتات الغريبة والمجلوبة محلياً وتحسين السلالات من خلال بعض التقنيات مثل تطعيم النباتات وانتقاء سلالات جديدة وتحسين التربة[٤٥]. وربما ترجع اللهفة في تلقي أعمال العلماء الزراعيين أمثال ابن وافد وابن الحجاج وابن البصّال وابن ليون وأبو الخير

---

(٤٣) Ruggles, *Gardens, Landscape, and Vision in the Palaces of Islamic Spain*, pp. 19-29.
حول ديوسقوريدوس، انظر: César E. Dubler, *La «Materia médica» de Diocórides: Transmisión medieval y renacentista*, 6 vols. (Barcelona: Emporium, 1953-1959); vol. 1: «Addresses the Arabic Versions of Diocorides».

(٤٤) Ruggles, Ibid., pp. 20-25.
لم يكن هذا غريباً عن الأندلس: ابن بطلان (ت ١٠٦٦)، الطبيب المسيحي يؤكد بالمثل كل من المصادر القديمة وكذلك الخبرة العملية، وفقاً لـ: Eva Baer, «The Illustrations for an Early Manuscript of Ibn Butlan's Da'wat Al-atibba' in the L. A. Mayer Memorial in Jerusalem,» *Muqarnas*, vol. 19 (2002), pp. 1-11.

(٤٥) J. E. Hernández Bermejo and García Sánchez, «Economic Botany and Ethnobotany in Al-Andalus,» *Economic Botany*, vol. 52, no. 1 (1998), p. 23, and Andrew Watson, *Agricultural Innovation in the Early Islamic World: the Diffusion of Crops and Farming Techniques, 700-1100* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1983).

إلى أن مهاراتهم مستمدة من الخبرة العملية المباشرة في الزراعة إضافة إلى معرفتهم المكتسبة من الكتب[٤٦].

هناك حد فاصل بين المؤرخين الذين كتبوا عن بناء الأسوار وأنظمة المياه في الأندلس وبين العلماء الذين كتبوا أبحاثاً ودراسات معمَّقة. فقد تفاخر العلماء الذين كتبوا تلك الرسائل والأبحاث بمعرفة حكمة القدماء وبناء شكل من الإسناد (سلسلة السند)، بينما أشار المؤرخون والجغرافيون بفخر إلى «تجديد» البنية الأندلسية. بمعنى ما، فقد كانوا يكتبون على سبيل الدعاية، وبهدف تمجيد حكم الأسرة الأموية المالكة، إما من أجل حاكم أموي كان يجزي المؤرخ بالدرجة الأولى، وإما من أجل القراء في المستقبل الذين سينظرون إلى فترة الحكم الأموي على أنه عصر ذهبي.

وإذا كان المؤرخون قد فشلوا في الإشادة بالقنوات أو القول إن الرومان هم الذين أقاموها، فربما يكون ذلك أيضاً لأن الثقافة الإسلامية منذ عقودها الأولى إنما ازدهرت في منطقة البحر المتوسط التي كانت في الأساس تحت تأثير ما أنجزته الإمبراطورية الرومانية على نطاق واسع وعميق. هنا أصبحت الفروق بين فن العمارة والمشهد الطبيعي واضحة، كما أصبحت عناصر المساحة الطبيعية، وأكثر من أي شكل آخر من أشكال الثقافة المادية والفنية، طبيعية على نحو سريع في عيون البشر حتى أصبح من الصعب تخيل التغييرات التي حدثت في تلك المساحة.

وسواء في العصور الرومانية أو القوطية الغربية أو الإسلامية أو عصور النهضة أو العصور الحديثة، تشرق الشمس نفسها على النهر نفسه، والتربة الغرينية نفسها تروى بالمطر نفسه. وعلى الرغم من أن مسارات الجداول الموسمية ربما تتغير، إلا أنها ما زالت تجري من الجبال نفسها. وفي نمط غير متغير، تعمل رعشة الشتاء البارد وحرارة الصيف الجاف على تخدير الأرض وتدفئها بالتناوب. وتُعدّ الظروف المناخية ثابتة إلى حد ما؛ لذلك نمت النباتات نفسها وأعادت إنتاج نفسها، باستثناء التغييرات الكبيرة مثل جلب وإدخال فصائل جديدة أو أنواع مختلفة مصنعة جينياً أو الأنواع المنقرضة (مثل ما حدث مع شجر البلسم الذكي في منطقة البحر الميت في القرن السادس)[٤٧].

---

(٤٦) Ruggles, Ibid, pp. 21-29.

(٤٧) Abraham Rabinovich, «Curse of the Balsam Cookers,» Archaeology (25 February 1997), <http://www.archaeology.org/online/news/balsam.html>.

كما كانت زراعة العنب والقمح والشعير في الوادي الكبير الخصب في فترة الحكم الإسلامي هي المزروعات نفسها التي كانت تزرع من جانب الفلاحين في القرون السابقة، وأشجار الزيتون التي أنتجت المحصول الرئيسي في العصر الأندلسي الإسلامي كانت مستنسخة جينياً من أشجار قديمة أنتجتها سلالات متعاقبة كانت موجودة في العصرين الروماني والقوطي الغربي (انظر الرسم الرقم (٣٣ ـ ١٤))[(٤٨)].

الرسم الرقم (٣٣ ـ ١٤)
منظر لأشجار زيتون



المصدر: المصدر نفسه.

---

(٤٨) K. D. White, *Roman Farming* (Ithaca: Cornell University Press, 1970).

وعلى الرغم من أنه كان هناك تحول من الاقتصاد القائم على الزراعات الجافة الواسعة النطاق التي تقاوم الجفاف، المرتكزة على الإقطاعات الرومانية (Latifundias)، إلى بيئة زراعية متنوعة وقائمة بصورة أكبر على الري في العصر الإسلامي، فإن ذلك لم يُحدث تغيراً مفاجئاً في لحظة واحدة نتيجة الغزو السياسي. وعلى الرغم من عمليات التحسين والتطوير التي أدخلت على الزراعة منذ القرن الثامن وحتى القرن الثاني عشر نتيجة التطبيق والاستخدام المكثف للأسمدة والمخصبات (التي تحتوي جميعها على خواص معدنية مثالية لتخصيب أنواع معيّنة من التربة)، علاوة على إدخال وجلب أنواع وسلالات جديدة من النباتات والتطبيق المتزايد للري المنظم الذي أدى إلى التكثيف في زراعة مزيد من الرقعة الزراعية، فإن ذلك لم يكن ثورة مفاجئة بل كان عبارة عن عملية نمو ثابتة نتجت من العلاقة الإبداعية بين المجتمع الإنساني والمشهد المادي للماء والتربة والنباتات. لقد تم تشجيع الاستثمار في اقتصاد المُنية محفَّزاً ببنى ضريبية وأنظمة إيجار ملائمة. كان المستأجرون والمالكون أفراداً أحراراً؛ حيث تم توجيه أنشطتهم من خلال العقود التي تضمن الفائدة والمنفعة لكل من الطرفين التي حفزت كلاً من المالك والمستأجر على العمل على تحسين الإنتاج. كما كان المالك مسؤولاً عن تحسين رأس المال مثل تطهير الأرض وحفر الآبار وإقامة السواقي وربما المساهمة في شراء البذور والحيوانات من أجل جر المعدات الزراعية وحمل المحاصيل. كما قام مفتشو الأسواق بمراقبة الضرائب وتنظيمها على أساس حسابات ما قبل الحصاد - أي على أساس ما يحتمل أن تخرجه الأرض - مع معونات مخصصة تحسباً لحدوث أي تغييرات في أسعار السوق أو حدوث كوارث غير متوقعة[٤٩].

وبالفعل سعت الشريعة الإسلامية والسياسات الإدارية بصورة متواصلة إلى إقامة العدالة في تقييم الضريبة كما شرحت الفوائد التي يمكن أن تعود على الاقتصاد بأسره من جراء ذلك. وفي زمن مبكر يعود إلى بداية النصف الثاني من القرن السابع، أمر الخليفة الرابع علي بن أبي طالب ولاته قائلاً: «... وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم، لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله. وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في

(٤٩) S. M. Imamuddin, *The Economic History of Spain (Under the Umayyads, 711-1031 A.C.)* (Dacca: Asiatic Society of Pakistan, 1963), p. 48; Pedro Chalmeta, «Un Formulaire notarial hispano-arabe du IV-X^{ème} siècle: Glanes économiques,» *Revista del Instituto Egipcio de Estudios Islámicos en Madrid*, vol. 23 (1985-1986), pp. 181-202, and Ruggles, *Gardens, Landscape, and Vision in the Palaces of Islamic Spain*, pp. 5-7.

استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً، فإن شكوا ثقلاً أو علة أو انقطاع شرب أو بالة أو إحالة أرض اغتمرها غرق أو أجحف بها عطش، خففت عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم، ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم، فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك، مع استجلابك حسن ثنائهم وتبجحك باستفاضة العدل فيهم معتمداً فضل قوتهم بما ذخرت عندهم من إجمامك لهم والثقة منهم بما عودتهم من عدلك عليهم في رفقك بهم، فربما حدث من الأمور ما إذا عولت فيه عليهم من بعد احتملوه طيبة أنفسهم به، فإن العمران محتمل ما حملته»[٥٠].

وبالمثل أكد دليل الحسبة الخاص بابن عبدون، الذي كُتِب في إشبيلية في القرن الثاني عشر، الصلةَ بين المعاملة العادلة للعمال والمزارعين العاديين وبين ازدهار الاقتصاد: يتعين على الحاكم إصدار أوامره ببذل مزيد من الجهد في حراثة التربة. حيث يجب الحفاظ عليها كما يجب معاملة القائمين على حرثها بلطف والاعتناء بهم أثناء قيامهم بحرثها[٥١].

وفي ما يتعلق بتقييم الضرائب، كتب ابن عبدون أنه يتعين حماية المزارعين من محصلي الضرائب المفرطين من خلال تحديد ضريبة فعلية خمسة وعشرين في المئة أقل من التقييم. وذلك يسمح بادخار هامش وافر تحسباً لكوارث الطقس المفاجئة أو إخفاق المحاصيل بسبب الأمراض. كما قرر «أنه في حالة الحبوب، يجب أن لا يحصى الحصاد حتى يتم جمع الحزم في أكوام وبعد استقطاع الزيادة المعلنة في الأسعار في وقت الحصاد»[٥٢].

لقد كانت فاعلية الأفراد إحدى الخصائص المهمة في النظام الزراعي الإسلامي وكان تأثير ذلك يظهر في المجموع. لم يكن ذلك عمل فرد واحد فقط، بل كان هناك تغيير واسع في النظام الاجتماعي الذي قاد إلى إقامة قنوات للمياه عبر مسافات طويلة أو تخزين هذه المياه في صهاريج للاستخدام خلال موسم الصيف القاحل. وعلى الرغم من إمكان قيام أفراد بإدخال نباتات جديدة ـ مثل تين الدنقال الذي أخفاه الغزالي في

(٥٠) *A Classic Administrative Policy Letter of Hazrat Ali, 4th Caliph* [pamphlet], edited and translated by Shamsul Alam (Dacca: [n. pb.], 1976), p. 14.

(٥١) Ibn `Abdun, in: E. Lévi-Provençal, *Seville Musulmane au Début du XIIème Siècle: Le Traité d'Ibn `Abdun* (Paris: G. p. Maisonneuve, 1947), p. 5.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

وسط رزمة من الكتب وهربه من القسطنطينية إلى الأندلس في بداية القرن التاسع(٥٣) - فإن ذلك كان يجري وسط تغيير شامل سمح بتكييفه من أجل الاستخدام البشري أو الصناعي. لقد نمت الأشجار ببطء وأعيد زرعها من خلال استئصال جذورها، لكن عدداً من النباتات الفصلية نمت بسرعة شديدة كما تم توزيعها بسهولة من أجل إعادة زرعها في أماكن أخرى. علاوة على ذلك، نُقلت أنواع من البطيخ الجيد والجميل من إحدى قطع الأرض وزُرعت مرة أخرى في الحدائق المجاورة والمزارع في السنة التي تلت. ويمكن أن نتخيّل صعوبة القيام بذلك. وعلى نحو مماثل، ليس هناك شيء يماثل خطر جرادة واحدة؛ فهي وباء يضرب الحصار حول المجتمع بأكمله. كما يؤثر الطوفان والجفاف في كل فرد. وعليه كانت المعالجات لهذه المشكلات جمعية، وكذلك الاستجابة لفرص الجديدة ودمجها معاً.

ورد التحول الاقتصادي والسياسي لدول البحر المتوسط في أواخر القرن الثامن وحتى القرن الحادي عشر في عدد من النصوص التاريخية، لكن الرومان السابقين الذين أتاحوا حدوث ذلك تم تجاهلهم بسبب الغرق في الملاحظة الشاملة للطبيعة والرقعة الزراعية والاكتفاء بها. وعلى الرغم من ملاحظة الفن والعمارة كإبداع اجتماعي وتاريخي بزغ في أحد العصور والأماكن من خلال الأيدي البشرية بأمر من وصيّ ما، فإن المشهد الطبيعي للأرض الزراعية كان يبدو متواصلاً وغير منقطع. يرجع ذلك إلى أن الأرض الزراعية تنتج بصورة مستمرة وفي كل مكان، ولهذا السبب لم تكن الأساسات الرومانية للأرض الزراعية مرئية: كان الماضي الروماني متواصلاً وموجوداً وليس نافراً ليستحق الوصف.

إلى ذلك، لم يكن من أهداف الأيديولوجيا الإسلامية إنعاش الحضارات الرومانية الوثنية أو البيزنطية أو القوطية الغربية السالفة. فقد تفاخر المسلمون، فقهياً ومادياً، باستبدال النظام القديم بنظام أفضل. وبناء على ذلك، لم يركز المؤرخون على أصول نشأة الأسوار والجسور والبوابات والمنشآت وأنظمة المياه الرومانية ومزروعات الزيتون التي أحاطت بها وسمحت بها، ذلك بأنهم نظروا بحق إلى إعادة البناء المعماري على أنه بدايات جديدة، وإلى الأرض نفسها كما لو كانت من دون تاريخ.

---

(٥٣) E. Garcia Gomez, «Sobre Agricultura arabigoandaluza: Cuestiones biobiligrafigas,» *Al-Andalus*, vol. 10 (1945), p. 13.

الجدول الرقم (٣٣ ـ ١)

جدول بفصائل النبات التي عرّف بها إبن البصّال في دليله كتاب الفلاحة(*)

English	العربية
Acacia	أكاسيا
Almond	لوز
Amaranth	قطيفة
Apple mint	تفاح بطعم النعناع
Apricot tree	شجر المشمش
Artichoke	أرضي شوكي
Ash	شجرة الدردار
Asparagus	الهليون
Asparagus bean	الفول
Balsam tree	شجر البلسم
Barley	الشعير
Basil	الريحان
Beet	البنجر
Bindweed	اللبلاب
Bitter apple	الحنظل
Black cumin	الكمّون الأسود
Black mustard	الخردل
Black Pepper	البهار الأسود
Bottle gourd	القرع الأسطواني
Box thorn	المربّع الشوكي
Bramble	العلّيق
Broccoli	البروكولي
Broom	المكنسة
Broom retama sphaerocarpa	المكنسة
Broom corn	المكنسة بشكل رأس الذرة
Bugloss	نبتة أوروبية الأصل ذات أزهار زرق
cabbage	الملفوف
Caper bush	الطفربوش
Caraway	الكراويا
Cardoon	الكاردون
Carob tree	شجر الخروب
Carrot	الجزر
Celandine	البقلة
Chamomile	البابونج
Chestnut	الكستناء
Chickpea	البازيلا
Chicory	الهندباء
Citron	الحامض
Coco grass	عشبة الكوكو
Madonna lily	الزنبق مادونا
Mahaleb	المحلب
Maiden hair fern	عذراء السرخس
Cowpea	اللوبيا
Crocus	الزعفران

(*) ليس بين أيدينا كتاب الفلاحة الأصلي لابن البصّال بالعربية، لذا ترجمنا الترجمة الإنكليزية، وعليه ربما بعض الأسماء لم تكن صحيحة فاقتضى الإبلاغ (مدقّق الترجمة).

المصدر: Hernández Bermejo and Garciá Sánchez, «Economic Botany and Ethnobotany in Al-Andalus,» *Economic Botany*, vol. 52, no. 1 (1998). pp. 15-26.

English	Arabic
Cucumber	الخيار
Cumin	الكمّون
Cypress	السرو
Cyprus-tyrepentine	الفستق
Date palm	البلح
Dock	الحمّاض
Dyer's broom	مكنسة الصبّاغ
Eggplant	الباذنجان
Elm	خشب الدردار
Esparto grass	الليف
Fig tree	شجر التين
Flax	الكتّان
Foxtail millet	ذيل الثعلب
Frankincence tree	البخور
Garden pea	البازيلا
Garlic	الثوم
Gingerbread	الزنجبيل
Golden shower (Cassia fitula)	القرفة
Grape	العنب
Hackberry	الشجر الميس
Hazelnut	بندق
Henna	الحنّاء
Hollyhock	الخطمة
Hyacinth bean	الصُفير الفول
Jasmine	الياسمين
Jujube	العنّاب
Kale	القلعة
Laurel	الغار
Leek	الكرّاث
lemon	الليمون الحامض
Lentil	العدس
Lettuce	الخس
Madder	النبات الصبغي
Rush (lygeum spartum)	نبتة الخرز
Safflower	القرطم
Sea onion	بصل البحر
Sesame	السمسم
Snake melon	بطيخ الأفعى
Snowbell	جرس الثلج
Soft rush	الزهرة العشبية
Sorghum	الذرة البيضاء
Mallow	الخبيزة
Matricary	نبات عطري وطبي
Melon	البطيخ
Millet	حبوب مع قش
Morning glory	مجد الصباح
Mulberry	التوت
Mullein	أذن الدب
Myrobalan	البرقوق
Myrrh	الشجر المر
Myrtle	الآس
Narcissus	النرجس
Nut sedge	الجوز البرّي
Oak tree	شجر البلوط
Oil grass	العشب الزيتي
Oleander	الدفلى

Common apple	التفاح
Common balm	البلسم
Coriander	الكزبرة
Cotton	القطن
Spinach	السبانخ
Stock	نبات عشبي منشور
Strawberry tree	شجرة الفراولة
Sweet cherry tree	الكرز الحلو
Sweet marjoram	المردكوش الحلو
Sycamore	الدلب
Thistle	نبات شوكي
Thyme	الزعتر
Vetch	نبتة البقة
Viola	نبتة بنفسجية
Wallflower	العربيش
Walnut	خشب الجوز
Watercress	البقلة
Watermelon	البطيخ
Wheat	القمح
White lupine	الترمس
White mustard	الخردل
Wild pea	البازيلا البرية
Wild teasel	العميشقة
Willow	الصفصاف
Wormwood	الأفستين (نبتة مرة الطعم)
Yellow sweet clover	البرسيم الأصفر
Oleaster	الزيتون البري
Olive tree	شجر الزيتون
Onion	البصل
Orach	شبيه بالسبانخ
Orange	البرتقال
Panic	عشب البطة
Paradise tree	شجرة الجنة
Parsnip	الجزر الأبيض
Peach	الخوخ
Pear	الكمثري
Pepper grass	عشب الفلفل
Pine tree	شجر الصنوبر
Pistachio tree	شجر الفستق
Plum tree	شجر البرقوق
Pomegranate	الرمّان
Poplar	شجر الحور
Poppy	الخشخاش
Privat	الحنّاء
Purslane	الرجّلة (نبات عشبي)
Quince	السفرجل
Radish	الفجل
Reed	القصب
Rice	الرز
Rose	الورد
Rue	نبتة متوسطية ذات أزهار صفراء وأوراق لها طعم حاد
Common anise	اليانسون

الفصل الرابع والثلاثون

المواطنة الحضرية في مواجهة القرن

محمد ناصري(*)

عرف القرن العشرون مرحلتين كانت مجتمعات المواطَنة الحضرية القديمة فيهما محوراً للأبحاث والدراسات. تمثلت أولى هاتين المرحلتين بالثلث الأول من القرن العشرين حين كانت هذه المجتمعات لا تزال خاضعة للتنظيم الحضري التقليدي في حين كان الاستعمار لا يزال يسعى إلى بسط سلطانه؛ أما المرحلة الثانية فتمثلت بالثلث الأخير من ذلك القرن حيث بدت المدن القديمة في العالم العربي ـ الإسلامي رازحة تحت وطأة نزوح سكانها الأصليين، فأمست ضحية القِدم والتدهور وترك السلطات العامة لها للنهب والإهمال والنسيان.

شهدت الفترة الممتدة من أواسط القرن إلى أوائل الثمانينيات تلاشياً لهذا الاهتمام، لا بل اندثاراً له من حقل البحث الحضري، باستثناء مجالين هما التاريخ والأنثروبولوجيا، كما لو أن مواطني المدن وأمكنتهم، أياً تكن، لم يعودوا يستحقون البحث.

وعليه، إن تجدد الاهتمام بهذه المجتمعات قبل عشرين سنة يمثّل مفارقة حقيقية، لأن المجتمع الحضري لا ينفك يتراجع من حيث عدد سكانه، وقد تحولت المدن

(*) باحث من المغرب.

القديمة من حيث المساحة المشغولة إلى جزر صغيرة في سياق انتشار التنظيم الحضري الحديث.

تتطلب متابعة تطور الوضع الاجتماعي الثقافي لمجتمع ما وعلاقته بالشق الحضري، أي المواطنة فيه، خلال القرن العشرين، إجراء تقييم شامل لمجموع الأبحاث حول المدن العربية الإسلامية. هذا العمل المعقد إلى حد بعيد هو من الضخامة بحيث يستحيل النهوض به في إطار هذه الاعتبارات الموجزة حول تطور فكرة، أو مفهوم على حد قول البعض، لطالما عُدّ أداة بائدة وغير مناسبة للتعرف إلى المجتمعات الحضرية.

تثير المواطنة جملة مسائل معقدة، لأسباب تاريخية وثقافية، ولأسباب ترتبط بشكل الأراضي وبالبنية السياسية للسلطات المدينية: فهل هي لها المعنى نفسه في كل مكان، في جميع المدن، وفي جميع مراحل تطورها؟ وقد نقع في هذا الإطار في مفارقات تاريخية أو في مقارنات غير ملائمة، أو قد نغفل الخصوصية لمصلحة الإجمالية. ما هي حال المواطنة المدينية ماضياً وحاضراً؟ ما هي السمة التي تجعل المدن الحالية حضرية؟ سيحاول هذا الفصل الإجابة عن هذه الأسئلة بإظهار التطور الطويل الذي طرأ على مفهوم وتعداد معانيه:

ـ مواطنة حضرية مفقودة: يزداد الغموض والضبابية اللذان تثيرهما هذه التساؤلات حدة حين نبحث عن معنى لمفهوم «المواطنة الحضرية» (Citizenhood) ، أي citadinité الفرنسي.

فما من قاموس فرنسي يشرح معناها، إذ لا ترد سوى لفظة «حضري» (citadin) الإيطالية الأصل. قد يعود أصل كلمة حضرية إلى إيطاليا الشمالية حيث عكس التعارض (cittadino/contadinn) الطبيعة العميقة للعلاقات بين سكان المدن والأرياف الناتجة من السيطرة السياسية للمدن الإيطالية على فضاء الأرياف المجاورة. تمثّل هذه العلاقة عنصراً أساسياً في علاقات المواطنة الحضرية. في أدب أوائل القرن، كانت كلمة «مواطن حضري» تشير إلى سكان المدينة التقليدية؛ أما اللغة الإنكليزية فهي لا تملك في الحقيقة ذلك المفهوم، إذ إن كلمة Citizenhood (المواطنة الحضرية) المنحوتة من الفرنسية، غنية بمكوّناتها الحضرية، إلا أنها لا تفيد معنى المواطن الحضري[1].

---

(١) Citizenhood: الترجمة التي اقترحناها للكلمة الفرنسية (Citadinité) والتي تبدو لنا أنها تعبّر بشكل أفضل عن فكرة الانتماء إلى مدينة؛ اعتمدت هذه الترجمة في الصفحة ٢٥٠ من مقارنة المدن الشرق الأوسطية. رأي حول مدن المغرب والمشرق في: *Middle Estern Cities in Comparative Perspective: Point de vue sur le villes du* =

نواجه الصعوبة نفسها في اللغة العربية. فقد استعمل ابن خلدون مفهوم «العمران الحضري» ليعني به سكان المدن، والذي ترجم في طبعة بلياد (Pléiade) بمعنى «الحضارة المدينية» أو العمران المديني.

في الوقت الحالي، يوجد مفهوم جديد يحاول التعبير عن هذا المعنى، ألا وهو «التمدنية». إلا أن هذه الكلمة لا ترضي الجميع، حيث يفضل الكثيرون عبارة «الثقافة المدينية»، للحؤول دون انزلاق المعنى إلى «التمدين» بمعنى التحضّر.

ويثير البعدان الزماني والمكاني مشكلة أخرى؛ فحضرية المدينة ليست رهن حجمها، إذ من الممكن أن تعدّ مدينة صغيرة حضرية في حين لا يمكن إطلاق هذه الصفة أحياناً على تجمع سكني كبير. لذا، فالحضرية لا تشهد تطوراً خطياً، بل هي عرضة لانقطاعات، لفترات من تراجع تأثيرها أو لتطور سريع. وعليه، من الضروري النظر إلى الحضرية لا كحالة مستقرة غير قابلة للمساس بها، وإنما في بعدها التطوري.

لكن، على الرغم من الانقطاعات التي قد تحصل بين المواطنة الحضرية في المدن والحضرية المحتملة للتجمعات الكبرى، فإن الصلات بين الأمكنة التاريخية والأفراد والمجموعات لا تختفي بسهولة. فالمواطنة الحضرية كعلاقة اجتماعية ثقافية، التي تبقى فاعلة من جيل إلى جيل، تعيد هيكلة حياة المجتمع تاركة فيه أحياناً آثاراً لا تمحى على الممارسات والمواقف والتصورات العقلية للأفراد كما للجماعات الاجتماعية المعاصرة. وقد يتخذ هذا التأثير شكل نموذج ثقافي مهيمن مع تأثيرات متنوعة ظاهرة في عمارة المنازل وهندستها الداخلية، إضافة إلى الأثاث، كما في تنظيم الأمكنة الداخلية وفنون الطعام.

ـ ما هي علاقتها بالعلوم الإنسانية والاجتماعية؟ إن ظروف بروز التفكير حول المواطنة الحضرية، وأسباب اندثاره لثلاثين سنة ابتداء من أواسط القرن، وإطار عودته إلى حقل الاختصاصات محاولاً منح مباحثه الطابع الإشكالي، هي على صلة وثيقة بالتحولات على مستوى العلوم الإنسانية والاجتماعية. تميزت بداية القرن بالبحث عن استقلالية للتخصصات قيد التشكل؛ أما نهايته فتميزت، مع قدر من المفارقة، برغبة في التقارب، بل والاندماج في بعض الحالات، من خلال مشاريع بحث مشتركة انطلاقاً من مشكلات يجري بحثها على نحو مشترك. ومع ذلك فكل مرحلة تشير إلى أزمة

= *Maghreb et du Machreg*, Franco-British Symposium, London, 10-14 May 1984, edited by Kenneth Brown [et al.] (London: Ithaca Press, 1986), p. 250.

في المجتمع المواطني المديني وإلى أزمة في المشكلات المستعملة من أجل فهمه في شموليته. عليه، يكشف الاهتمامُ بالمواطنة الحضرية النقابَ في الوقت عينه عن اختلالات في المجتمع وعن عجز الأدوات المتوافرة عن ضمان فهم أفضل لظروف وخصائص أزمته. وفي الفترتين، تشكل «المحاولات» الرامية إلى فرض «علم» مديني إحدى أبرز مساهمات دراسة المواطنة الحضرية في تطور العلوم الإنسانية والاجتماعية حول المدينة.

أدى تعقيد مفهوم المواطنة الحضرية إلى الكثير من اللغط ومن سوء التفاهم والخلافات حول مدى ملاءمته للأزمنة الراهنة، وقبول جدواه إنما بحصره بالعالم العربي ـ الإسلامي، أو رفضه بكل بساطة لأن المواطنة الحضرية يجب أن تعدّ أداة لم تعد تصلح إلا للمتاحف. إلا أن انقلاب التوجهات أدّى أخيراً إلى اعتماد مفهوم المواطنة الحضرية، بعد مناقشات تخللتها سلسلة من اللقاءات العلمية والأبحاث الجماعية والفردية، في مسار طويل سنحاول التطرق إلى مراحله الأساسية على مر القرن الماضي.

أولاً: الظروف التاريخية لبناء المواطنة الحضرية

تعكس الفترات الرئيسية للاهتمام بمجتمعات المدن التقليدية تغييرات عميقة واكبت التطور التاريخي للمنطقة العربية الإسلامية خلال القرن، فقد شهد الاستعمار تحولاً سياسياً عميقاً بسقوط المدن العربية الإسلامية، بعضها لأول مرة في تاريخها، في أيدي قوى أجنبية. كما عرفت الاستقلالات الأولى بداية ثورة ديمغرافية أدت إلى إعادة تشكيل التراتبيات الاجتماعية والأمكنة الداخلية في المدينة. وكان السكان المدينيون على وشك أن يصبحوا أكثرية في عدد من البلدان التي كانت الريفية البسيطة السمة المهيمنة حتى ذلك الوقت، وفق تعبير جاك بيرك. وكان النزوع إلى الاستبداد والانكفاء إلى القيم الدينية مؤشرين لبلبلة كبيرة. وبدت النخب عاجزة عن احتواء المشكلات الداخلية والخارجية في ظل تفاقم التخلف، والتفاوتات الاجتماعية والمكانية التي حولت المكان الحضري في المدن إلى تجمعات سكنية عملاقة. وترافقت هذه الانتكاسات مع تراجع سياسي وثقافي واقتصادي دلّ إلى ضخامة الأزمة التي يعانيها المجتمع الحضري ويفسر في الوقت عينه حيوية النقاش حول تطور المواطنة الحضرية.

جرت الأبحاث الأولية حول المواطنة الحضرية في المغرب أولاً، وقد سمح الاستعمار المتأخر للبلاد بالحفاظ على النسيج القديم على نحو لافت للنظر والمحافظة النسبية على السكان في خلال العقود الأولى من فترة الوصاية[٢].

١ ـ فهم أفضل لسيطرة أفضل

لم تبدِ المدن في بداية الاحتلال الاستعماري مقاومة تذكر إزاء الاحتلال؛ ففي حين كان من المفترض أن يعادي السكان المحتلون، ولا سيّما في فاس، «المدينة التي قيل عنها في الغرب إنها أكثر تعصباً وانغلاقاً على الأجانب من المدن الأخرى»، كان الواقع يخبئ مفاجأة؛ إذ «كان الاحتكاك الأول بين السكان والغربيين سلمياً. فقد قابلنا حضرية البرجوازية بعطف حازم وباحترام كبير للتقاليد. سكان المدن أناس مهذبون ومثقفون يحافظون في المدينة على بقايا حضارة المرابطين العظيمة»[٣].

لكن، بعد إحكام قوى الاستعمار سيطرتها على القرى، كانت المدن، ولا سيّما الحضرية منها على غرار فاس وسلا، هي التي خلقت ابتداء من الثلاثينيات، وبواسطة المقاومة السلبية أو الناشطة لسكانها، تحدياً بارزاً لوجود الاستعمار على المدى البعيد. وقد سجلت حالة مماثلة في حلب، وهو ما أثر في العلاقات بين المجتمع الحضري، والحركة الوطنية، وسلطات الانتداب[٤]؛ فالنخب الحضرية فقدت السلطة في مدنها، وخسرت روحها، بينما «الدولة» التي كانوا يعولون على حمايتها كانت تسقط أمام ناظريهم. وجلب هذا الاندثار إعادة نظر تامة لعالمهم بأكمله. كانت هذه الفترة بداية تفتت غير قابل للرجوع عنه للنظام الحضري القديم. «لقد كانت فاتحة عصر من الشك ومن فقدان المرجعية وتلاشي الحس المرجعي»[٥].

لم ينتظر المستعمرون ردود الفعل هذه لإيلاء أهمية قصوى منذ بداية فترة الوصاية لعملية التعرف إلى المجتمع الحضري. ويعود التعبير الأفضل عن الأهمية الاستراتيجية

---

(٢) عُدّت عبارة «مدن الصفيح» التي أشارت لأول مرة إلى المناطق الفقيرة لفترة معينة خاصة في المغرب قبل أن يعمم استخدامها وأن يدرك واقعها كموضوع للأبحاث. أليس الأمر كذلك بالنسبة إلى المواطنة الحضرية؟

(٣) Robert Montagne, *Revolution au Maroc* (Paris: Edition France Empire, 1957), p. 76.

(٤) Marion Farouk-Slugett and Peter Sluggett, «Early, Recent and Future Research on the Modern History of Aleppo: A Review and Some Proposals,» paper presented at: *Middle Estern Cities in Comparative Perspective: Point de vue sur le villes du Maghreb et du Machreg*, p. 290.

(٥) Robert Escalier, «Elites, Pouvoirs et ville dans le monde arabe: Eléments d'analyse de la citadinité,» dans: *La Citadinité en Questions*, edité bar Michel Lussault et Pierre Signoles, Collection Sciences de la ville; 13, Fascicule de Recherches d'urban; 29 (Tours: URBAMA, 1996), p. 29.

لهذه المعرفة إلى جورج هاردي، معاون ليوتي البارز، عالم الإثنوغرافيا أكثر منه الجغرافي، والخبير الجيوسياسي في الشؤون الاستعمارية وأحد رواد التفكير حول المجتمع الحضري، حيث حدد في مؤلفه حول الروح المغربية في الأدب الفرنسي[٦] أحد أهدافه: «يكمن هدفنا في إقناع الباحثين، أياً كانوا، بتوجيه جهودهم نحو البحث الوحيد الذي يعد مهماً في المرحلة المضطربة التي نعيشها، ألا وهو التعرف إلى الناس هنا وهناك». وبوصفه رجلاً سياسياً فقد قدّر عالياً مساهمة علماء الإثنوغرافيا في تحقيق هذا الهدف. «لم يكونوا، في أغلبيتهم، مجرد عابري طريق وكانوا على اتصال بالواقع المعيوش ولم يكتبوا فقط للأكاديميين، بل عملوا مع ممثلي السلطات الاستعمارية»[٧].

وقد أنجز هاردي وصفاً لافتاً للنظر للتراتبيات في المجتمع الحضري في الفصل المعنون «مواطنون» (Citadins) من مؤلفه[٨]. تشير الكلمة في الوقت عينه إلى المدينة وسكانها. وكانت طريقة العيش والنشاط الثقافي يحددان الطابع الحضري لمدينة مثل فاس مأخوذة كنموذج. «فاس خير مثال عن المدينة الحضرية التي تجمع ما بين فخامة المسكن والملبس والمأكل؛ الكلام مصقول أكثر من أي مكان آخر، والأدب في الصدارة. يزعم الفاسيون عن حق أنهم يمثّلون في الإمبراطورية واحة الثقافة الأبرز»[٩].

وكانت فاس مدينة حضرية حقيقية من حيث وظائفها. فهي تقدم «هذه التوليفة النادرة بين مدينة مثقفة وجامعية ودينية ولاهوتية مزودة بسوق ناشطة ومشغل تصنيع واسع؛ فجميع الفاسيين يلدون تجاراً بحكم الوراثة والتقليد كما هي حال الفينيقيين القدامى». كما كانت حضرية بفعل قدرتها الاستيعابية وإشعاعها، إذ «اضطلعت بدور بوتقة ومنارة في الوقت عينه؛ فكانت بوتقة ذابت فيها عناصر إثنية في خليط غريب من آثار المرابطين والحضرية؛ ومنارة وصل إشعاعها إلى الأجزاء الأبعد من الكتلة البربرية القديمة لتليينها وإنارتها شيئاً فشيئاً».

من أجل إدارتها على نحو أفضل، كان ينبغي عزل مدن المواطنة الحضرية عن المدينة الاستعمارية. وقد خضع هذا الانفصال، المؤسس لانعدام التجانس الذي ميز

---

(٦) Georges Hardy, *L'Ame marocaine d»après la litérature francaise*, Bulletin de l'Enseignement Public du Maroc; 73 (Rabat: Editions du Bulletin de l'Enseignement Public du Maroc; Paris: Librarie Emile Larose, 1936).

(٧) المصدر نفسه، ص ٢ و١٥٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ١١٧ ـ ١١٩.

(٩) Montagne, *Revolution au Maroc*, p. 81.

المدن في القرن العشرين، لـ «المبدأ المطلق في فصل المدينة المغربية عن المدن الأوروبية الجديدة». ترافق هذا التهميش للمدن التقليدية مكانياً مع الإمعان في النظر إلى الماضي البعيد؛ وعليه، وبحسب رأي ليوتي، فإن «المدن القديمة جواهر غريبة من القرون الوسطى تجدر حمايتها». واعترف جورج هاردي أن قلة هم الأشخاص الذين لا «ينظرون إلى المغرب على أنه من مخلفات القرون الوسطى، وصحيح أن أي مدينة تستذكر بالضرورة وحتى اليوم بعد أربعة عشرة سنة من الوصاية الفرنسية صوراً كثيرة من ماضينا». وأكد روبير مونتان من جهته أن «سكان المدن يشكلون في ما بينهم مجتمعاً شبيهاً بذلك الذي تشكل خلال القرون الوسطى في المدن التجارية الكبرى في أوروبا».

إذاً، الصورة لا لبس فيها: مجتمع جامد تأبّد على مر الزمن داخل إطار تجمّد على مرّ القرون. أما حضريته فقد جرى فهمها من خلال لائحة المفاهيم التي يملكها المراقب لماضيهم. إلا أن هذه الرؤية لم تخدع جورج هاردي، إذ رأى أن هذا الشبه بين ماضي مجتمع وحاضر مجتمع آخر مجرد «تماثل سطحي». وخلص إلى القول عقب تحليل خصائص الإقطاعية عموماً والمدينة الإقطاعية خصوصاً، «لا يمكن إقامة أي مقارنة بين هذا الوضع الاجتماعي (المغرب) والإقطاعية».

٢ ـ من الأهداف النفعية للمعرفة إلى المشروع البحثي

كان جورج هاردي يطمح إلى تخطي «التماثلات الخاطئة في الزمان التي تضاف إلى التماثلات الخاطئة في المكان لتزيد من حدة الالتباس». لذلك، فقد تولى الإفصاح عن هدف مشروعه والإشارة إلى مناهج التقمّص المستخدمة: «الروح المغربية في النهاية ليست سوى حصيلة خبرات، وما يشغلنا يتجاوز نطاق السياسة الاستعمارية». كانت النية واضحة جلية، إذ لم يقضِ الهدف بدراسة مجتمع حضري على نحو ظرفي أو لتوفير دليل لل «مستعمرين»، بل بإدراك «الحالة النفسية» لسكان المدينة عبر التحقيق في فئاتهم الاجتماعية ومهنهم ورجال السلطة والأعيان لإدراك واقع السكان الأصليين. واتسم هذا الأخير بالصبر والحساسية وبُعد النظر وتتطلب «اختلاطاً طويلاً وحميماً مع الجماعات موضوع البحث».

كان على هذه المعرفة الحدسية مراعاة قواعد المنهجية؛ لأنه تعين على الدراسة النفسية «العثور على المعلومات النفسية وتوضيحها وإكمالها ببيانات علمية» وبما يتجاوز الاستغلال المنهجي للمصادر الوثائقية. أضاف: «تساهم العلوم الإنسانية كافة

وبصورة متفاوتة في حركة البحث هذه». ومن خلال إدراج مشروعه في إطار تطور «العلوم الإنسانية»، فقد نصّت منهجيات مشروعه على ضرورة أن «تستمد المعطيات من خلال العناية العلمية، وأن يبقى الأدب العلمي الموضوع النفسي نصب أعينه»[١٠]. وكانت تلك إرادة واضحة في إقامة الجسور بين التخصصات توخياً لمعرفة متكاملة جديدة في طور التشكل.

من هم رواد مشروع تأسيس المعرفة الجديدة هذه؟[١١] أولاً علماء الإثنوغرافيا «الذين اهتموا بعلم النفس المحلي أكثر من اهتمامهم بعلم النفس العام». شدد جورج هاردي، حيال موضوعات دراستهم التي كانت في طور الصياغة ومناهجهم غير الدقيقة، على ضرورة التعرف إلى الحياة العملية لمواطني المدن ومواقفهم من الدين وضرورة تخطي إطار البحث في الفولكلور. كذلك شدد على الحاجة إلى تفسير قصصهم وأساطيرهم وتفادي إهمال «قواعد الأسلوب والفرق بين المراقبة والسرد وبين الواقع والخيال». وكان يريد أن يتم إرفاق الأبحاث حول المؤسسات بدراسة القانون والوقوف عند الفنون التي وجب تحريرها من «الاستشراق المعهود». ولاحظ أن اللغويين «واسعو الخيال»، إنما فصلوا اللغة عن العقل وذلك بإجراء عدد قليل من «الدراسات التي تتناول تركيب الجملة والتي من شأنها توفير وثائق رفيعة المستوى حول علم النفس». وقد أوصى في نهاية المطاف بتأسيس «علم النفس الجمعي» هذا بالاستغلال المنهجي لمصدر جديد يتمثل بـ «تعابير الوجه والحركات والمواقف» و«العلاقة بين تفاصيل الحياة اليومية وطرئق التفكير وحركات الجسم المختلفة». وهو يشير في هذا الإطار إلى أودينو الذي رأى أن «طريقة الجلوس تقرر كل شيء، من ارتفاع النوافذ إلى علو الأثاث إلى الآلات الموسيقية، أي الحياة كلها»[١٢].

لم تكن مساهمات الاختصاصات المختلفة في مشروع بحثه الواسع متكافئة. وبحسب جورج هاردي يُبدي الجغرافيون «تحفظاً مبالغاً فيه، نظراً إلى تمسكهم بقيود شكلية. و«الجغرافيا النفسية» لم تتخذ حتى الآن شكلاً واضحاً في أي مكان». ولا يمكن

---

(١٠) Hardy, Ibid., pp. 2, 7, 10, 145-155, 164.

(١١) Nellia Dias, «Une Science nouvelle? La Géo-ethnographie de Jomard,» dans: *L'Invention scientifique de la Méditerranée* (Paris: Edition de l'EHESS, 1998), pp. 159-183.

هذا المقال يتقصى تاريخ تأسيس الأنثروبولوجيا الوصفية بضوابط.

(١٢) Hardy, *L'Ame marocaine d»après la litérature francaise*, pp. 157-159 et 162.

يلاحظ موريس لو غلاي حول طريقة الجلوس: «لسنا جنساً مقرفصاً وأعتقد أننا لن نستطيع اعتماد طريقة عيش هذا الشعب (المغربي) وأساليب عمله من دون أن نفقد سلطاننا عليه».

بالتالي التعويل على هذا التخصص على الرغم من أن له الفضل في تجنيب الجغرافيين أشراك الحتمية[13].

في المقابل، أعطى جورج هاردي التاريخ مكانةً رفيعة في دراسته، لأن التفسيرات التاريخية تضيف لمسة محددة على الاعتبارات الإثنوغرافية والجغرافية، وهو ما يعيد إبراز الخصائص المحلية. وفي رأيه «أنه من الواضح أن يكون للتفسير التاريخي دور بارز في دراسة... كل مدينة، وكل مجموعة اجتماعية».

هنالك انشغال أولي يتعلق بالسلطة وحرص في المعرفة أو مشروع تكوين معرفة جديدة حول «علم النفس الجماعي» لفهم ليس مواطن المدن فحسب، بل سكان البلد ككل أيضاً. كان طموح جورج هاردي تطوير مناهج بحث «علمية» لا تزال جنينية، وقد اعترف هو نفسه بحدوده فقال «يجب إعداد دراسة كاملة حول المناهج» لحل المشاكل الأكثر عمومية[14].

وعلى الرغم من عمله في ظروف أخرى مختلفة، يظهر مؤلف مارسيل كلارجي حول القاهرة سمات مشابهة، مع الرغبة في تقديم إشكاليات جديدة متعلقة بالأبحاث حول المدينة. ففي عام ١٩٣٤، «كان [مارسيل كلارجي] أول من لاحظ (في دراسته حول جغرافية القاهرة) استحالة فهم النسيج الحضري من دون النظر في أبعاده التاريخية والقانونية والديمغرافية أو الاجتماعية. وهو مشروع ضخم أسيء فهمه في زمنه[15] من جانب الهيئات الأكاديمية في فرنسا، كما كانت حال الدراسة التي أعدّها جورج هاردي.

خلق سوء فهم الغايات المتوخاة من المحاولات الرامية إلى إعادة تأسيس الاختصاصات التي يتناول موضوع بحثها المدينة أزمةً مستدامة ستؤثر في تجديد المعارف حول المدن التقليدية وتطور مجتمعاتها.

---

(١٣) ينفذ جورج هاردي علم الإثنوغرافيا «الذي لا يسعه تفسير كل شيء ويقول بثبوت الطبع الإثني الذي ينبغي إكماله وتصحيحه من خلال الجغرافية». ويقول عن هذا التخصص الأخير وعن ممارسته على يد البعض: «بالطبع، إننا نستبعد هذه الجغرافية الخاطئة والملتبسة وأي شعور يبدو وكأنه يفسر كل شيء في حين لا يفسر شيئاً ويستند إلى تأثير غير محدد المعالم وظاهري محض للجو والمشهد الطبيعي الذي هو رهن حساسية المراقب وأفكاره المسبقة على نحو شبه حصري».

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٥٣ و١٦٤.

(١٥) Robert Ilbert, «Méthodologie et Idéologie, la recherché francaise sur les politiques urbaines en Egypte,» paper presented at: *Middle Estern Cities in Comparative Perspective: Point de vue sur le villes du Maghreb et du Machreg*, pp. 103-114.

٣ ـ المواطنة الحضرية كصلة بالعالم: حضارة أم ثقافة؟

اضطلع شخصان بدور حيوي في تحديد خصائص المواطنة الحضرية، وهما يمثلان الفترة الأخيرة لباحثي الحقبة الاستعمارية، الشاهدان الأخيران على «الحياة المواطنة الحضرية».

تلقي صورة المجتمع الفاسي الذي رسمها روجيه لو تورنو ضوءاً جلياً على أوجه الحياة كافة في مدينة كبيرة في خلال مرحلتين من تطورها، أي في بداية ونهاية فترة تمتد لنصف قرن. إلا أنه على الرغم من معرفته العميقة بالمجتمع الفاسي فهو لا يتحدث عن مواطنته الحضرية، فتراه يحلل ظواهرها البادية في جميع أوجه المدينة وحياة المجتمع، من دون أن يورد الكلمة نفسها. وهو يتحدث عن «جهد كبير في التقنين المناقبي»، ولا سيّما عن نجاح الفاسيين في «إرساء طريقة عيش خاصة بهم، غنية، ومتميّزة ويمكن تطبيقها على الأنشطة اليومية كافة، بدءاً من طريقة الأكل والاستقبال وصولاً إلى العلاقات الفكرية الأكثر سمواً. يعرف هذا الجهد بالحضارة». فهو يتحدث عن رائعة فاس في «فن» العيش الجمعي «العقلاني والواقعي»، ويلاحظ أنهم «نجحوا في خلق حضارة أصيلة حتى داخل المغرب، مرهفة من دون إفراط، وراضية عن ذاتها»[١٦]. هذا أحد المواقف في تقليد الإثنوغرافيا الاستعمارية التي جعلت كلمة مواطنة حضرية أكثر تعقيداً وزادت من ثرائها لجهة المعنى.

ويعود لجاك بيرك الفضل في استعمال كلمة مواطنة حضرية (Citadinité) وتحويلها إلى مفهوم. فعبارة «المواطنة ككمال للثقافة» تزيد من تعقيد المفهوم ومن دقة استعماله لأنها تحيلنا على المعاني المتعددة التي تكتسبها كلمة ثقافة، ما يصعِّب علينا الأمور. إلا أنه لا يكتفي بهذه العبارة، إذ تم تحليل المواطنة الحضرية بطريقة تجعلها أقرب من الأنثروبولوجيا القانونية منها إلى المقاربة الإثنوغرافية أو السوسيولوجية. وبسبب تشبعه بالعلوم الإسلامية فقد كان أكثر قدرة من الإثنوغرافيين على فهم التأثير العميق للمؤسسات في حالة المجتمع ووضع المدينة.

تمتلك التكتلات الكبرى جميع صفات «المدينة» مع جامع، ومواعظ، وحمّامات، وأسواق. ومع ذلك فهي لا يسعها الزعم بحضريتها. وعليه «يتوجب أن نضيف إلى

---

(١٦) Roger Le Tourneau: *La Vie quotidienne de fès en 1900* (Paris: Hachette, 1965), *Fès avant le protectorat: Etude Economique et sociale d'une ville de l'occident musulman* (Casablanca: Societé Marocaine de librairie et d'Edition, 1949), 668 Photos and maps, pp. 38 et 302.

الحد الإحصائي الذي يتعين على أي تكتل اجتيازه ليكتسب صفة مدينة حداً آخر يتصل بما نسميه مواطنة حضرية». وقد أعطى أمثلة حية لدعم هذه المقاربة الأولى. «على الساحل التونسي، لا تعد مساكن، التي تضم عشرين ألف شخص، مدينةً، في حين أن المُنستير والمهدية هما كذلك وبنصف عدد السكان الذي تضمه الأولى». وأجرى الملاحظة نفسها في ما يتعلق بالشرق. فـ «بلدات صغيرة مثل نابلس في فلسطين وزحلة في لبنان تتسم بطابع مواطني حضري حاد»، في حين تفتقر تكتلات ضخمة في مصر إلى هذه الصفة. وبسبب شعوره ربما بحدود هذه الملاحظة، فقد قدّم الملاحظة التالية: «إنها تنطلق من عناصر غير ملموسة، على غرار التقليد الحضري والذكريات التاريخية والعناصر البرجوازية والتخصص في بعض الأنشطة والألقاب التاريخية أو الروحية، إن لم يكن ذلك بسبب العناصر المادية، على غرار المظهر الخارجي والأسوار والطابع المعماري».

واستناداً إلى تكهنات وإجراءات إضافية، توصل إلى أن الانتقال من الضيعة الكبيرة إلى المدينة رهن بـ «الوظيفة التي يجب على المدينة تأديتها بحسب المبادئ الإسلامية: أي أن تكون مكاناً للتبادل والشهادة». ومن خلال إظهاره التعقيد في ممارسة القانون المدني، في التبادل والشهادة، طوّر جاك بيرك حول موضوع السوق والجامع العناصر التي تكوِّن أساس المنطق المتعارض للوحدة/ الانقسام اللذين سيحكمان الحياة الحضرية: بين الفلاح وساكن المدينة لجهة التبادل، وبين التعبير الوحدوي عن المدينة، من خلال جامع المواعظ، وتوسع هذه الشهادة بتكاثر الخطب الأسبوعية في جوامع الحي.

لا تستطيع مقاربة المواطنة الحضرية أن تتجنب التحليل الدقيق للمؤسسات المدينية: علاقات الوقف بالسوق، علاقة هذه المؤسسات الخيرية بالمرافق المدنية، الانقسام بين ممارسة الملكية والحق بمراكمة العقارات التي تؤثر في كامل اقتصاد المدينة. وفق جاك بيرك، ليست المدينة المسلمة مثالاً يحتذى للتنظيم نظراً إلى وجود «توتر في العلاقة بين واقع المدينة ومثالها القانوني». اضطلع الاجتهاد الممثل بالفقه بدور هيئة تنظيمية بين المدينة ومؤسساتها. «الفقه هو هيئة رقابة صارمة على المواطنة الحضرية»؛ لأن «المدينة على عيوبها هي مركز التقوى والقانون». ولربما هذا هو المعنى الذي توخاه روجيه لو تورنو عندما تحدث عن الحضارة للدلالة على المواطنة الحضرية.

لم يكتفِ جاك بيرك بأفكار مستمدة من الأنثروبولوجيا القانونية لتحديد معنى، بل كنه، الحضرية. تحقيقاً لهذا الهدف، قاطع بين سلالة المجموعات ومهنها لتحديد

«نظام ثلاثي الوظائف» يكوّن أساساً ملموساً للمواطنة الحضرية. وهي «نتاج التأليف بين أفراد من سلالات مختلفة في ما بينها ضمن نظام من الأنشطة المنظمة بحسب تعاقب ثلاثي، حرفة، تجارة، ودراسة. والأسرة تعدّ حضرية من حيث تمثيلها في أحد الأنشطة الثلاثة في المدينة. تلك هي حال فاس في الوقت الحالي وسلا وتونس العاصمة»[١٧].

في ما خص التنظيم المكاني ـ الزماني للمدينة، يلحظ بيرك بعدين هما البنية المادية للمدينة وتعقيد زمنيتها. وعلى خلاف التيار الإثنوغرافي والجغرافي التقليدي الذي لم يدرك أهمية البنية المكانية للمدينة، يؤكد بيرك تكراراً «من يقول مدينة، يقول مخطط أو تصميم»، ما دل على ميله الكبير إلى الربط ما بين الشق المادي والشق الاجتماعي والتأثير السياسي، وعلى تصوره للحضرية في تعقيدها المكاني[١٨]. لذلك هو يُظهر ميلاً واضحاً إلى ربط الواقع المادي بالواقع الاجتماعي والسياسي، كأداة في إدراك المدينة في تعقيدها المكاني. ومن المحتمل أنه أظهر في ما خص الزمن في المدينة، التغييرات التي بدأت تؤثر في النظام المديني.

ووفق بيرك، «نحن ننتقل من تصور موسمي لمرور الزمن، من تقليد يشبك الأعمال والأيام على مر السنة إلى تصور لحياة يومية تكون لك بالمرصاد». وعليه، كانت المدينة تغيّر وتيرتها، كما كان يتغير وضع مكونات النظام الثلاثي الوظائف للحضرية، وتحديداً الحِرفي والتاجر. وقد لاحظ تفاوت «الانتقال من مدينة الحرفيين إلى مدينة العمال»، في حين استمر التاجر يجهل المصرف ويقتصر على المستودع. إلا أن ما يثير الاستغراب هو غياب أي تحليل من جانب المؤلف لدور «العالِم» وهو أحد الممثلين البارزين للمواطنة الحضرية. فهل كان يستشف أفول دور العالِم في إطار التغيرات التي حلت بالمدينة، ولا سيّما على المستوى الديني، تمهيداً لظهور الحركات الأصولية؟

تدل هذه الرؤية الإيجازية للتغييرات التي عصفت بالمجتمع الحضري على إدراك جاك بيرك لدور الديناميات التي تضع الحضرية في صلب التوتر الذي تحدث

(١٧) تعود الاستشهادات التي سبقت إلى المقال المؤسس الذي حرّره جاك بيرك. انظر: Jacques Berque, «Médinas, Villeneuse et bidonvilles,» dans: Jacques Berque, *Opera Minora*, 2 vols. (Paris: Bouchene, 2000), pp. 239-272.

(١٨) Mohammed Urbaine, «La Médina de Fés, trame urbaine en impasses et impasse de la planification urbaine,» dans: *Présent et Avenir des Médinas (De Marrakech à Alep)*, Fascicule de recherché d'Urbama; 10-11 (Tours: URBAMA, 1982), pp. 237-254.

عنه كمحرك للتغيير الذي لا محال منه في المدينة. بعد مرور عشرين سنة على نصه المؤسس، هل أمل جاك بيرك «أن تستعيد (فاس) سمعتها في مجال الأعمال والتصنيع بعدما خسرت نظام الحسبة القديم الذي يضمن الخلقية الحضرية»[١٩] في سبيل مواطنة حضرية جديدة؟

٤ ـ هيمنة الاختصاصات ذات «الغاية الوصفية»

دخلت المدن العربية القديمة طي النسيان في إثر تزعزع بُنى المدينة وأمكنتها ووقوعها تحت تأثير التنظيم الحضري. وشكلت من ثم مدخلاً لتدفق السكان الريفيين. تقبّل سكان المدن القدامى والسلطات العامة هذا التطور، الأولون لأسباب اقتصادية، أحياناً تجارية، والتالون لأسباب تتصل بالتنظيم الاجتماعي السياسي. وأصبحت الأبنية القديمة بالية ومتدهورة بفعل غياب الصيانة والكثافات السكانية نظراً إلى ظاهرتي الضغط والتجمع. وقد تم النظر في برامج إعادة التأهيل في كل من المغرب والجزائر، لكنها بقيت حبراً على ورق[٢٠].

في تونس، هددت الرغبة في التحديث بتدمير مدينة تونس القديمة بشق الطرقات الكبرى. إلا أنه تم التراجع عن هذه الفكرة، وهو ما أنقذ المدينة من دمار محتّم[٢١]. وقد هددت المشاريع تلك المدن التونسية الكبرى بالتدمير غير مرة. إلا أنها تطورت مع ذلك وحافظت على سمات فريدة وأعطت مثالاً لافتاً للنظر عن القدرة على التأقلم في جميع ميادين الحياة الحضرية[٢٢].

بدت الاختصاصات التي يقوم موضوع دراستها وبحثها الأساسي على المدينة فقيرة بوجه عام، إزاء تعقيدات المجتمع الحضري وخصائص ارتباطه بالأمكنة الحضرية التاريخية. «إن الفراغ التصميمي وعدم الإشارة إلى الشق الاجتماعي شديد في هذا المجال، من فاس إلى دمشق ومن صنعاء إلى الجزائر»[٢٣].

(١٩) Jacques Berque, «Fés, ou destin d'une medina,» dans: *De l'Euphrate à l'Atlas* (Paris: Sindibad, 1978), vol. 1: *Espaces et Monuments*, pp. 380-415.

(٢٠) Daniel Pini, «Croissance Urbaine et sous integration, la Casbah d'Alger,» dans: *Présent et Avenir des Médinas (De Marrakech à Alep)*, pp. 121-144.

(٢١) Jellal Abdelkafi, «La Médina de Tunis, des Études aux actions,» dans: Ibid., pp. 237-255.

(٢٢) Paul Lowy, «Evolution des grandes médinas tunisiennes,» dans: Ibid., pp. 103-120.

(٢٣) Jean- Marie Miossec, «Recherche urbaine et politiques urbaines en Tunisie,» dans: *Middle Eastern cities in comparative perspective*, pp. 115-140.

على صعيد الإجراءات الفعلية، افتقر القيّمون على إدارة المدن والخبراء الموفدون من مكاتب الدراسات الكبرى ومؤسسات البحث المديني[٢٤]، باستثناء حالات قليلة، إلى الدراية اللازمة للتدخل في نسيج حضري يعج بالرموز والقيم الاجتماعية. يستند التدخل في المدينة الحديثة إلى تقنيات يصعب تكييفها «من دون أن يكون إبراز دور المدن العربية في القرن العشرين ممكناً ومن دون النظر في سياسة اجتماعية واسعة النطاق في شأن السكان الفقراء الذين يعيشون فيها. الجدير بالذكر أيضاً أن الهندسة والتنظيم الحضري التقليديين لنوع المدينة لم يتكررا، باستثناء بعض الحالات القليلة»[٢٥]. فكان صناع السياسات يتصرفون كما لو أن المدينة افتقرت إلى الذاكرة، وعليه، لم تستند الإجراءات التي اتخذوها إلى أي موجب يلزمهم بالعودة إلى التاريخ.

تعود الأزمة التي شهدتها آفاق البحث الحضري في فترة الستينيات والسبعينيات إلى ثلاثة أسباب، ألا وهي صعوبة الاختصاصات في المجال الحضري في الابتعاد من نمط الدراسات الأحادية المألوف ومن النتائج المحاسبية لنمو المدن ووصف أنشطتها ووظائفها؛ والهندسة المدنية التي عدّت أن المدن التقليدية منغمسة في الفوضى عجزت عن فهم منطق تراتبية المساحات والقدرات في مجال تأطير وإدماج المؤسسات المدنية التقليدية؛ وأخيراً إدارة الدولة للمدن التي كانت أداة للسيطرة السياسية أكثر منها أداة تطوير[٢٦]. كانت المهل الزمنية الراعية لأنشطتهم قصيرة وذات غاية سياسية واستندت إلى وسائل تقنية لحل المشاكل المجتمعية.

منذ أواسط القرن، سلكت الأبحاث الفردية المنحى المعاكس للمقاربات المهيمنة في ما يتعلق بدراسة الظاهرة الحضرية. فبرزت ثلاثة تيارات منفتحة على المقاربات الأخرى للعلوم الإنسانية والاجتماعية، أولها في المغرب وثانيها في مصر وثالثها في لبنان وسورية. وكانت تهدف إلى فهم الشق الحضري في كليته والتغيير في تعارضاته والتقليد والحداثة في توتراتهما المستمرة.

---

(٢٤) Michèle Jolé, «La Recherche sur les villes arabo-musulmanes et la notion de politique urbaine, instrument de classement ou instrument d'analyse,» dans: Ibid., pp. 93-102.

(٢٥) Miossec, Ibid., p. 124, et Jean-Marie Miossec, «Identité Tunisienne: De la personnalité géographique d'un pays du Maghreb, du Monde arabo-Musulman et de la Méditerranée,» *Revue Tunisienne de sciences socials* (Tunis), vol. 36, no. 118 (1999), pp. 43-91.

(٢٦) Mohammed Naciri, «Les Politiques urbaines, instrument de pouvoir ou outil de développement?,» Introduction de: J. Métral et G. Mutin, eds., *Politiques Urbaines dans le monde arabe*, Collection Etude sur le monde arabe; 1 (Lyons: Maison Méditerranéenne, 1984), pp. 13-42.

ثانياً: عودة الاهتمام بالشأن الحضري

كانت أنثروبولوجيا المغرب خلال الحقبة الاستعمارية أنكلوسكسونية وريفية، ثم تبعت بعد الاستقلال النموذج الأمريكي الشمالي المستند إلى المواطن. ومنذ ستينيات القرن العشرين، كانت مساهمات الجيل الجديد من الباحثين وممثلهم الأبرز كليفورد غيرتز[٢٧]، تقارب الأنثروبولوجيا من حقول تخصصية مختلفة، فنأت بنفسها لجهة البحث بطرائق مختلفة عن الإرث الاستعماري بخصوص المدن التقليدية.

١ ـ في المغرب: مساهمات الأنثروبولوجيا

كان أهل سلا[٢٨] العمل الأول الذي يحلل بعمق الآليات الحميمة حيث تتشكّل شخصية المواطن. هو تحليل دقيق لحياة مجتمع المواطن، الذي يعاد تأسيسه خلال دورة الحياة لجهتي الكيفية والظروف التي يدخل فيها الفرد والجماعة في عملية مجتمعية معقدة وبخاصة مظاهر تأثير المقدس في الحياة اليومية. وتأخذ المواطنة هنا معنى فن العيش، أو أخلاقيات السلوك مجسدة في ممارسات التبادل والمبادرة عبر الأنشطة والاحتفالات والشعائر الدينية. هي تُظهر كيف تبدّل المجتمع على مدى قرن من الزمان، من خلال الانقطاعات المتعددة، الذي لم يخسر في أي لحظة الوحدة الثقافية للجماعة. ومع ذلك، لم يضعف الإنتاج المتعاقب للتراتبية في المجتمع السلاوي، والمحافظة المتجذرة فيه، من قدرته على التكيّف وإظهار الوحدة. وقد شكلت الصلات التي تربط السلاويين داخل بنية اجتماعية وثقافية نسيجاً من الوحدة المتماسكة، تتجمع في أطر اجتماعية وشبكات وتحالفات متقابلة. وليس ذلك غير بعض التناقضات الممسكة بالمواطنة الحضرية.

ويعد نموذج جاك بيرك الذي شدد في تحليله للمدينة التقليدية على الدور المركزي للسوق «الذي يحدد على نحو مستمر المكان والوحدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية»، أنجز فريق الأنثروبولوجيين الذين يقودهم كليفورد غيرتز دراسة تفصيلية إلى حد بعيد للعلاقات المعقدة القائمة في السوق. وكان اختيار مدينة صفرو التي ينافس

(٢٧) Daniel Cefai, «Le Sûq de Sefrou, analyse culturelle d'une forme sociale,» Introduction and Translation of Clifford Geertz's Contribution, «The Bazar Economy of Sefrou,» in: *Meaning and Order in Moroccan Society: Three Essays in Cultural Analysis* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979), pp. 9-53.

(٢٨) Kenneth L. Brown, *People of Salé: Traditions and Change in a Morrocan City (1830-1930)* (Manchester: Manchester University Press, 1976), French Translation, *Les Gens de Salé: Les Slawis, Traditions et changements de 1830-1930* (Casablanca: Eddif, 2001).

سكانها أهل فاس من حيث المواطنة الحضرية عاملاً أعطى الفريق الفرصة لاستكشاف الجوانب المتعددة لدور السوق في الحياة المدينية: «القرابة، الواجبات، التبادلات، السكن، الجيرة اللغوية، تبدو كلها لا عناصر منعزلة بل «أطراً اجتماعية» ـ إمكانات علائقية ومصادر اجتماعية متوافرة ـ للتّحالفات السياسية أو التجمعات الاقتصادية»[٢٩].

وعبر تحليل دور الوقف والزاويا والمؤسسات في إنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسوق، يظهر كليفورد غيرتز وجود الإطار الاجتماعي في صفرو، التي تعد مدينة وريفاً في الوقت عينه، المبني على شبكات الزبائن والتجمعات والتحالفات التي تشكل الإطار المواطني الحضري، عبر العلاقات بين المدينة والريف كعناصر أساسية لحياة المجتمع المواطني الحضري[٣٠].

وأبعد من الأنثروبولوجيا الاقتصادية والثقافية هذه المعروفة بـ «المدينة الإسلامية»، التقليدية، ما قبل الاستعمارية، ما قبل الحقبة الصناعية، أو «المدينة» ببساطة، يبقى مفهوم الخصوصية المسلمة ماثلاً للعين وقائماً في هذا التيار الجديد من الدراسات الأنثروبولوجية حول الحضري[٣١]. ومع ذلك فقد ساهم التطور المنجز على صعيد معرفة المدن المغربية القديمة في فتح الطريق أمام النشوء التدريجي البطيء لاعتبارات المواطنة الحضرية في الثلث الأخير من القرن العشرين.

٢ ـ في المشرق: المدينة التقليدية بين التدهور المادي وإعادة التأهيل من خلال البحث التاريخي

لم تكن تيارات الفكر الأنثروبولوجي المحرك الوحيد لتجديد التفكير حول الظاهرة الحضرية في العالم الإسلامي. ومقابلة بالمدن الكبرى التي لم تنفك تتوسع حول القلب التاريخي، يزداد مستقبل هذه الأخيرة غموضاً؛ لكن كلما تلاشت أهمية القلب التاريخي لتلك المدن التي تحولت أحياناً إلى عواصم أو تكتلات كبرى، شكّل على نحو متزايد

---

(٢٩) K. Brown, «The Uses of a Concept, the «Muslim City»,» dans: *Middle Eastern Cities in Comparative Perspective*, pp. 73-82.

(٣٠) André Raymond, «Les Relations villes-campagnes dans les pays arabes à l'époque ottoman XVIème-XVIIIème siècle,» dans: *La Ville arabe, Aleph, à l'époque ottoman, XVIème-XVIIIème siècle* (Damascus: Institut Français de Damas, 1998); Thierry Boissière, *Jardiniers et Société citadine dans la villée de l'Oronte en Syrie Centrale*, 2 vols. (Lyon: Université Lumière 2, 1999), et Mohammed Naciri, «Salé Etude de géographie,» *Revue de Géographie du Maroc* (Centre Universitaire de la recherché scientifique), vols. 3-4 (1963), pp. 11-82.

(٣١) Brown, «The Uses of a Concept, the «Muslim City»».

موضوعَ اهتمام بارزاً في البحث التاريخي. تعود هذه المفارقة من جهة إلى مكان وتصور التراث في السياسات العامة الخاصة بالمدينة، حيث لم يترك التحديث وتحدياته سوى مجال محدود لسياسة تراثية حقيقية للمدن القديمة؛ ومن جهة أخرى تعود إلى الاهتمام المطرد الذي أولته الجماعة البحثية للمدن في العالم العربي ـ الإسلامي.

نشأ المجال الثاني لتجديد التفكير حول المدن التقليدية، بعد المغرب، في مصر على أيدي مؤرخين من مثل جان كلود غارسان وأندريه ريمون اللذين أعطت مؤلفاتهما حول القاهرة في عهد المماليك والعثمانيين دفعاً جديداً لتجديد البحث التاريخي في هذا المجال[٣٢]. وقد باشر طلبة في علم التاريخ أعدّوا في أغلبيتهم أطروحاتهم تحت إشرافهما أبحاثاً مبدعة حول الأمكنة والمجتمعات في القاهرة والإسكندرية.

لن نحاول الآن تحليل كل هذه الأعمال، بل سنظهر مدى مساهمتها ابتداءً من ستينيات القرن الماضي في فتح آفاق جديدة للبحث الحضري. ففي الوقت الذي عجزت الأبحاث الكلاسيكية التي أجراها الجغرافيون عن تفسير الطابع الشامل وتعقيدات التطورات هذه، نظراً إلى الحجم الهائل الذي بلغته المدينة المعاصرة في إطار من التخلف، نجح علماء التاريخ، الذين استفادوا من الغنى اللافت للنظر في الوثائق والوسائل الجديدة والأفكار الإبداعية، في فهم تشابك الحبكات الحضرية والنسيج الاجتماعي ودور الأطر المؤسسية في تطوير المجتمع الحضري.

سمح توجيه البحث التاريخي نحو الاستمرارية على المدى الطويل باستعادة الانقطاعات والتواصلات التي ميزت التطورات، ما عكس تنوع دينامياتها في الماضي. وقد ظهرت مقدمات إعادة التفكير في المسألة الحضرية في بحث تناول التاريخ الاجتماعي أجراه جاك بيرك على حيّ في القاهرة[٣٣] في نهاية الستينيات. وهو ربما أطلق بذلك ما يمكن أن نسميه اليوم التاريخ الجغرافي المتقاطع مع الأنثروبولوجيا، الذي تكوّن من خلال البحث لفترة ممتدة عن التأثيرات الحاسمة للقرارات السياسية

---

(٣٢) أنتج كلّ من جان كلود غارسان وأندريه ريمون عملاً رائعاً في غِناه مجدِّدين في البحث التاريخي حول مدن المشرق. انظر خصوصاً: Jean-Claude Garcin, *Un Centre de la haute Egypte medieval: Qus* (Cairo: IFAO, 1976); «Note sur la Population du Caire en 1517,» et «Le Caire,» dans: Jean-Claude Garcin, ed., *Grandes Villes Méditerranéennes du monde musulman*, collaboration de J.-L. Arnaud et S. Denoix (Rome: Ecole Français de Rome, 2000), et André Raymond, *Grandes Villes arabes à l'époque ottoman* (Paris: Sindibad, 1985).

(٣٣) Jacques Berque and Mustafa Al-Shakâa, «La Gamaliya depuis un siècle: Essai d'histoire sociale d'un quartier du Caire,» *Revue des Etudes Islamique* (1974), pp. 45-99.

والاقتصادية والاجتماعية في بنية المكان الحضري في تطوره التاريخي. وعليه، بات في وسعنا، والفضل للتطورات البحثية تلك، إلقاء الضوء على الأسباب الكامنة خلف أنماط التصرفات الحالية إزاء التغيير الذي يعيقه تعدد التفسيرات الحاكمة للمدينة.

هكذا استبعدت الأبحاث الجديدة التصورات الجامدة لمدينة إسلامية فريدة تأبد نموذجها التنظيمي على مر التاريخ. وقد سلطت أعمال المؤرخين، بإنكارها لهذه الرؤية لنموذج المدينة الشرقية، الضوء على ديناميات وتنوعات أنماط تنظيم مدينتي القاهرة والإسكندرية وأظهرت عوامل الانقطاع والاستمرارية لتوسعاتها المادية بوصفها تحولاً في تراتبيتها الاجتماعية وعلاقاتها بالسلطات المهيمنة والمجموعات المجتمعية التي حددت التطور التاريخي للمدينة.

أظهرت نتائج البحث التاريخي حول المؤسسات، ولا سيّما الأوقاف، مرونة العلاقات داخل مجتمعات المواطنة الحضرية؛ إذ كان في استطاعة الأدوات تلك تكييف الوقائع الحضرية والالتفاف على أحكام الفقه التي لا تمس، من دون التعرض للأسس الدينية لمجتمع موحد ثقافياً، وإن كان متنافراً اجتماعياً. يظهر التوزيع المكاني للفئات الاجتماعية حصة الفقر والثراء داخل النسيج الحضري. فالمدن التقليدية عرفت تفسيرات متعارضة، ومناورات للسلطة، ومنافسات وصراعات للسيطرة على المدينة ومواردها. إلا أنها وضعت في الوقت عينه آداباً جعلت، وإن تم خرقها أحياناً، الحياة الجماعية والتبادلات بين الأفراد ممكنة.

لم يجعل البحث التاريخي من ثقافة العيش المشترك المسمّاة مواطنة حضرية مفهوماً ممكناً وعلى نحو صريح وحسب، بل هو أظهر أيضاً العناصر المكوّنة لها عبر وجود آليات التأطير المؤسسي والتآزرات المتعددة التي تربط ما بين الفئات المختلفة للمجتمع الحضري وتخفف من حدة اختلافاتها الاجتماعية. تبدو العمليات المركبة لإدماج المجموعات والأفراد في المجتمع الحضري، من منظور اختلافاتهم الثقافية، متنوعةً ومتغيرةً بحسب المجموعات الاجتماعية وأصلها وطائفتها ومجال إدماجها في المدينة وأشكال التأطير والسيطرة الاجتماعية السياسية. وقد أحيا روبرت إيلبرت في كتاب الإسكندرية[٣٤] «تاريخ [جماعة المواطنين] منسوجة في إطار متناقض، حيث تختفي عناصر بينما يبقى غيرها موجوداً. والزمن يبدو متوقفاً حين تكون تحولات

---

(٣٤) Robert Ilbert, *Alexandrie: Histoire d'une communauté citadine, 1830-1930*, Bibliotèque d'Etude; 112/1, 2 vols. (Cairo: Institut Français d'archéologie orientale, 1996).

جديدة قيد التحضير، فيحاول عالم التاريخ فك الحبال واستعادة الوقائع والأساليب التي من شأنها تفسير أو على الأقل توضيح التطورات في جزء منها أو جعلها أقل غموضاً». هذه العملية هي في صلب البحث عن فهم أفضل للمواطنة الحضرية، ولا سيّما في تعبيرها الشمولي الناشئ عن العالمية كما ترجمت في تعددية العواصم والتكتلات السكانية الضخمة للشرق الأوسط خلال القرون الوسطى[٣٥].

٣ ـ من التراث إلى المكان العام: دور المواطنة الحضرية معكوساً

تمثّل سورية ولبنان المجال الثالث لتطور التفكير حول المواطنة الحضرية، حيث يقترب التاريخ الجغرافي من علم الانسان. انجذب علماء الجغرافيا والتاريخ والاجتماع إلى ما يمكن أن أسميه تداخل الاختصاصات. وهي مبادرة متكررة تلجأ إلى الماضي وتقود إلى بناء تصور لتطور المجتمع الحضري في المدن التقليدية، بدءاً من استقصاء الحقائق الملموسة للمدينة الحالية، ومع تجاوز حدود الاختصاصات. فعالم الجغرافيا الذي يعتمد هذه المقاربة لا يخشى تقصي الماضي لمعالجة موضوعات تقع عادة ضمن اختصاص العالِم السياسي أو الاجتماعي أو عالِم الأنثروبولوجيا. كما أنه لا يتراجع أمام دراسة العلاقات بين الدولة ومصير التراث التاريخي في ما يتعلق بالسياسة الحضرية وردود أفعال النخب التقنية والفكرية والسياسية على مشاريع إعادة تأهيل المراكز القديمة[٣٦] بمبادرة من الحكومتين السورية واللبنانية.

وفّر تحديد التناقضات بين السلطات المحلية والمستويات العليا لصنع القرار مادة للتفكير والبحث في مجال العلوم السياسية والأنثروبولوجيا في خصوص

---

(٣٥) Jean-Claude Garcin, «La Notion de mégapole,» dans: *Villes Médiévales et orientales*, nos. 3-6; A Report Submited at the Meeting held on 10-11 February 1995 for the preparation of: Claude Nicolert, Robert Ilbert and Jean-Charles Depaule, eds., *Mégapoles en Méditerranée, Géographie Urbaine retrospective* (Paris: Maisonneuve et larose, Aix-en-Provence: MMSH; Rome: Ecole Française de Rome, 2000), and Jean-Claude Garcin and Thierry Bianquis, «De la notion de mégapole,» dans: Garcin, ed., *Grandes Villes Méditerranéennes du monde musulman*.

(٣٦) جان كلود دايفيد، هو جغرافي، ويمثل على نحو نموذجي للتيار الراهن في: Jean-Claude David, «L'évolution des axes de circulation et d'activités à Alep de 1870 à nos jours: Une continuité de développement urbain,» in: *Présent et Avenir des Médinas (De Marrakech à Alep)*, pp. 255-260; «Political et Urbanisme à Alep: Le Projet de Bab Al-Faraj,» dans: *Etat, Ville et mouvements sociaux au Maghreb et au moyen Orient/Urbain crises and social movements in the Middle East* (Paris: L'Harmattan, 1989), pp. 317-324; Nabil Beyhum and Jean-Claude David, «Du Sûq à la place, du citadin au citoyen,» dans: Mohammed Naciri et André Raymond, eds., *Sciences Sociales et phenomenes urbains dans le monde arabe* (Casablanca: Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud, 1997), and Jean-Claude Pascual, «La Syrie à l'époque ottomane (le XXème siècle),» dans: *La Syrie à l'époque ottoman*.

الأماكن العامة. وعليه غذّت الموضوعات المستعرضة، على غرار سياسات إعادة التأهيل والمشاكل المتعلقة بالتراث وفردانية مؤسسات الحضرية التقليدية ومحاولات التكيف مع التغير الذي طرأ على الأحياء القديمة ودور التقليد في الحضرية الحديثة، أبحاثاً مهمة حول المدينة؛ فجَرَت قراءة الإرث التاريخي من جديد في بعده الثلاثي، أي المكاني والمؤسسي والاجتماعي، وهو ما أطلق العنان للتفكير حول علاقة التقليد بالحداثة؛ سمحت مثل هذه المبادرة بإبراز العلاقات، المتعارضة في بعض الأحيان، بين المستويات العليا لصنع القرار والسلطات المحلية والنخب الحضرية، الأمرالذي أدى ألى أبحاث حول طبيعة المجتمع الحضري وأشكال المساحات العامة والخاصة في المدن التقليدية إضافة إلى الاستمراريات والانقطاعات التي شهدها نظراؤها في المدن الحديثة.

مثّلت الحرب الأهلية اللبنانية عاملاً لتطور التفكير حول الانتقال من مجتمع حضري، خضع في الماضي لإدارةٍ وتنظيمٍ مدنيَّين استندا إلى التبادلات بين الطوائف، إلى مجتمع يشهد مواجهات مأساوية بين شرائحه المختلفة لم تحل اختلافاته في الماضي دون التجارة في معناها الأول. وهكذا نرى كيف أنه في إطار من الضعف أولاً وغياب الدولة ثانياً، كانت معادلات القوة الشرسة تطيح التنوع ضمن مجتمع تقوم العلاقات فيه على مدونات سلوك وتصرف بين خلفاء مجتمعات حضرية قديمة. وقد شكلت التآزرات شبكة من التبادلات المعقدة التي تصب في مركزية النسيج القديم لبيروت. فتم بذلك ذكر ودراسة المواطنة الحضرية التي زالت خلال الحرب والبحث في إمكان تحولها إلى مواطنة سياسية عندما تأزف ساعة المصالحة. واللافت للنظر في حالة بيروت هو النقاش الجاري حول هذه الحضرية كأساس تراثي لإعادة بناء المركز القديم الذي دمرته الحرب[٣٧].

عليه، وخلافاً لفترة الاستعمار، لم يعد فهم الحضرية وسيلة للسيطرة على مجتمع ما، بل أصبح طريقاً للنفاذ إلى حداثة جديدة. يمثّل تبدل القيمة الوظيفية للحضرية من أداة للسيطرة إلى أداة لإعادة بناء ثقافي للمواطنة عبر إعادة تأهيل إرثها الحضري، دليلاً ساطعاً على تعقيدها. وعليه، ما الطريق لفهم العلاقات بين المواطنة الحضرية، والتراث، والمواطنة السياسية.

---

(٣٧) Nabil Beyham, *Espaces éclatés, espaces dominés: Etude de la recomposition des espaces publiques centraux de Beyrouth 1975-1990*, 2 vols. (Lyon: Unversité de Lumière, Faculty of sociology, Academic year, 1990-1991), et Mohammed Naciri, «Succès de la ville, crise de l'urbanité,» dans: *Espaces et Sociétés* (Paris: L'Harmattan, 1991), pp. 9-18.

ثالثاً: مراحل تكوين التوافق حول المواطنة الحضرية

يشير عدد المؤلفات الجماعية في الاختصاصات المختلفة، إلى أن النقاش حول المدينة العربية ـ الإسلامية، وأزمة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومكانة المدينة التقليدية كتراث وكعنصر فاعل في التطور الحضري، موضوعات لأبحاث مستفيضة امتدت على السنوات العشرين الأخيرة. وقد سمح تنوع الاختصاصات والانتماء إلى تقاليد بحث خاصة، أوروبية، وأنكلوسكسونية، وعربية أو يابانية، بصوغ إشكالية محدثة حول موضوع المدينة. إلا أن هذه المؤلفات الجماعية لم تعالج مباشرة موضوع المواطنة الحضرية، باستثناء ثلاثة منشورات جماعية سنحلل بعض عناصرها المتعلقة بالمفهوم. فهي سمحت بالتساؤل بصورة مباشرة حول مدى صحته ووفرت آفاقاً لتجاوز الاعتراضات حول جدوى وفاعلية استعماله في ميدان البحث الحضري.

١ ـ استعادة المواطنة الحضرية

بما أن المدن تجمع من دون دمج وتذيب التصرفات الجماعية وتطيح الأولويات الثقافية من دون توفير مراجع جديدة لسكانها لمساعدتهم على إقامة التآزرات الجديدة، فهي لا تسهل عمليات الاندماج الحضري، وبالتالي تعكس تجزئتها المكانية تباينات اجتماعية واقتصادية لا تنفك تتفاقم من دون أي آفاق تنذر بالخروج من الأزمة.

في هذا الإطار، انعقدت ندوة فرنسية ـ بريطانية في لندن عام ١٩٨٤ وكان هدفها «وضع حصيلة تحليلية ومقارنة للأبحاث حول المواطنة الحضرية في المغرب والمشرق التي أجريت في فرنسا وبريطانيا»[٣٨]. تجاوزت النقاشات نطاق المقارنة بين السياسات المؤسسية للبحث حول المدينة في البلدين، وتطرقت إلى صحة مفهوم المدينة المسلمة وخصوصية المدن العربية ـ الإسلامية. هل هي مدن من العالم الثالث أم هل يا ترى حافظت على بُعد اجتماعي ثقافي وسياسي من ماضيها يميزها أساساً عن باقي المدن في العالم؟ يدل الفرق في القاهرة بين المدينة التقليدية والمدينة الاستعمارية والعاصمة[٣٩] على الطابع المركب للمدينة العربية ويسمح بفهم الاختلافات بين ديناميات التطور: هل هناك استمرارية أو انقطاع في الزمن، تقريب أم انصهار في المكان؟ وجدت التساؤلات حول الأزمة الحضرية والحركات الاجتماعية والسياسات العامة في مجال التنظيم

---

(٣٨) انظر المقدمة، في: *Middle Eastern Cities in Comparative Perpective*, p. 10.

(٣٩) Robert Ilbert, «Méthodologie et Idéologie,» and *Héliopolis, genèse d'une ville: Le Caire 1905-1922* (Paris: Editions du CNRS, 1981).

الحضري وعلاقتها ببروز الحركات الدينية امتداداً لها، ولا سيّما في ما يتعلق بالموضوع الأخير، في الندوة الفرنسية ـ البريطانية الثانية المنعقدة في باريس عام ١٩٨٦ تحت عنوان «الدولة، المدينة والحركات الاجتماعية في المغرب والشرق الأوسط»(٤٠).

فما هي الاستراتيجية التي قد تفضي انطلاقاً من واقع معيوش ومنظور ومحلل إلى مبادئ عامة تفسيرية لدراسة الشق الحضري؟ وما هو المقياس والحجم الواجب اعتمادهما لمعالجة حقائق الكيان الاجتماعي؟ يسمح علم الاجتماع الحضري بفهم أفضل للتصورات والخطابات والممارسات في الحياة اليومية، وهو ما يبرز الأشكال الاجتماعية في الأنسجة القديمة ويسمح بقياس حجم التغيير والانتقال إلى مجتمعات المدن الحديثة. تَقدَّم جان مترال في أفكاره حول التشكل القريب العهد للمدن الشرق الأوسطية الصغيرة في سورية، ببعض الاقتراحات المثيرة للاهتمام كونها تشجع على فهم «الحضرية» من تحت كهوية ثقافية مشتركة بين سكان المدينة منذ تأسيسها. وقد حتَّم المخاض الذي تفتقت عنه الحضرية تحديد خط الأنساب التي أدت إلى إنشاء المدينة الصغيرة. «أليس ضرورياً كي ينشأ الحضر ويتطور وجود عدد صغير من الأنساب ترسي في ما بينها مدونات خلقية لمعالجة علاقات الجوار والتعاون و/ أو التعارض؟» هل كانت تلك الأنساب أساساً للمواطنة الحضرية التي تحدث عنها جاك بيرك؟ وهو يذهب أبعد، فيشير إلى «أن مستوى حضرياً إضافياً يجري بلوغه حين تحمل الأرض اسم النسب وتصبح حياً لتجمعه، الذي يضحي ضمن أرض مستقلة ومنخرطة في شبكة من المدن المجاورة تضم شبكات الأحلاف والزبائن للدلالة على حضريته»(٤١).

تلك هي بعض عناصر المواطنة الحضرية (Citizenhood) التي نجدها في صفرو والتي سماها مترال التحضُّر (Urbanity). هل يعود ذلك إلى تردده في استعمال المفهوم نفسه؟ أخذت ندوة لندن على عاتقها مناقشة هذا الأمر؛ فأظهر عرض كان بمنزلة بحث حول أصل المفهوم أهمية هذا المنحى لفهم التحولات الماضية والحالية التي طرأت على المجتمعات الحضرية(٤٢). لكن، إذا كانت المواطنة الحضرية (Citizenhood) حقيقة لمن يعيشها أو للباحثين الذين يعكفون عليها، يبقى علينا معرفة «ما هي استراتيجية البحث الأكثر مواءمة لتحليلها».

---

(٤٠) Etat, ville, et mouvements sociaux au Maghreb et au Moyen Orient.

(٤١) Jean Métral, «Citadinité au Proche Orient,» dans: *Middle Eastern Cities in Comparative Perspective*, pp. 249-270.

(٤٢) Mohammed Naciri, «Regards sur la citadinité au Maroc,» dans: Ibid., pp. 249-270.

أظهر تنوع المقاربات المعتمدة من الاختصاصات المختلفة والمواجهة بين أساليبها أمرين ضروريين: فقد وفّرت الألسنية الاجتماعية والأدب على سبيل المثال (لتتذكر في هذا الإطار الاقتراحات المماثلة التي تقدم بها جورج هاردي في العشرينيات)، ولا سيّما الأدب الشّعبي وكل ما يرافقه من تصوّرات وأساطير وخرافات، فرصاً للتعرف الدقيق إلى العمليات المعقدة الآيلة إلى موضعة الأفراد داخل الكيان الاجتماعي، أو للانقطاع في وحدة الهوية للجماعة. «في اعتقادنا أن علم الاجتماع المنصب على الخيال والرموز وشاعرية المساحة وآثار الذاكرة الجماعية هو الكفيل بتزويدنا بالأفكار الفريدة حول المدن»[٤٣].

وقد توفِّر دراسة الأدب العربي مجالاً للبحث كمرآة للخيال الحضري ومجالاً لترجمة التغييرات التي تؤثر في الحياة الحضرية. يشهد تنظيم اتحاد كتاب المغرب طاولةً مستديرة حول المواطنة الحضرية على الأهمية التي تكتسبها الثقافة الحضرية بالنسبة إلى الإبداع الأدبي. كذلك يرد موضوع المدينة القديمة في الإنتاج الروائي. فالكاتب محمد برادة كرّس مكانة مميزة للذاكرة الجماعية والتاريخية في تنظيم الأمكنة الحضرية التقليدية.

٢ ـ الفاعلون الحضريون: بين السلطة والبنى والثقافة

بعد مرور عشر سنوات على ندوة لندن، مثّل المؤتمر المنعقد في الدار البيضاء في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ حول «العلوم الاجتماعية والظواهر الحضرية في العالم العربي»[٤٤] مرحلة جديدة للتفكير حول المدينة العربية الإسلامية لمتابعة تطوراتها ورصد الانقطاعات والاستمراريات عبر الزمن وفهم كيفية تأبُّد أو تطور أو تحول التقاليد العربية ـ الإسلامية، انطلاقاً من البنى المادية للمدن وصولاً إلى المؤسسات الاجتماعية والأشكال المعمارية وكيفية انخراطها اليوم ضمن المدن المعاصرة أو اندثارها تحت التأثير المتزايد للحداثة.

تمثلت إحدى المشكلات التي انصبّ حولها النقاش بتحديد طبيعة التأثير الذي خلفته الثقافات المختلفة في المدن وإدارة أمكنتها، إذ إن تطور هذه التأثيرات عبر الزمن يصعب تحديده. فإلى أيّ مدى أثّر تفسير الشرع لتكييف الممارسات الاجتماعية بصورة أفضل، أو لإدارة المؤسسات الدينية وفق معايير الملكية، في التحولات التي شهدتها

---

(٤٣) Jean-Paul Blais, «Recherches Urbaines et françaises,» dans: Ibid., pp. 53-58.

(٤٤) Naciri et Raymond, eds., *Sciences Sociales et phenomenes urbains dans le monde arabe.*

الأمكنة العامة والخاصة وشجع الاختلاط أو أدى إلى فصل الفئات الاجتماعية؟ كيف تمايزت أشكال تنظيم المكان من المنزل إلى الشارع فالحي وكيف يمكن تقييم آثار التداخل بين السكان المنحدرين من أصول مختلفة في تطور هذه البنى المكانية وانقسامها إلى مجموعات اجتماعية، بغض النظر عن طائفتهم وأصلهم أو نشاطهم؟ هل كان للزوايا والجمعيات وجود في الكيانات الاجتماعية على اختلاف أوضاعها، مخففة بالتالي من إدراك الانتماء إلى طبقة معينة، في حين لا يخفى علينا أن المدينة المغربية أو «المدينة» الحلبية أو المدينة القديمة، في دمشق على سبيل المثال، في المشرق لم تكن متجانسة اجتماعياً، إذ كانت تضم الأحياء الفقيرة والأحياء الغنية في آن معاً.

على الصعيد الثقافي، أي على مستوى المواطنة الحضرية، لم يكن الثراء وسيلة للانخراط في المجتمع الحضري، إذ لا مانع من أن يكون الفرد مدينياً نموذجياً وفقيراً. كانت مدة البقاء في المدينة وطبيعة النشاط المزاول والعمل في الحوانيت وشبكات الزبائن من شأنها تسهيل النفاذ إليها. لم يكن التباين في المكانة تبايناً بالثروة، وإنما بالثقافة. تمثلت سلطة «المخزن» في المدينة في المغرب بعملاء ريفيين لم يعَدّوا مواطنين على الرغم من المكانة المتأتية لهم من ممارستهم للسلطة أو تمتعهم بالثراء.

لم تشمل هذه التساؤلات القراءة المكانية لتركات الماضي المعقدة فحسب، إنما توخت فهم الديناميات الاجتماعية والثقافية والسياسية على امتداداتها المحتملة في الحاضر. ما هو الدور الذي أدته الدولة و/أو السكان في التحولات التي شهدتها المدن القديمة عقب انتقال المراكز باتجاه المدن الحديثة ونتائج هذا الانتقال بالنسبة إلى السياسات الرامية إلى حماية وإعادة تأهيل أو تجديد هذه المدن؟ هل انتقل سكان المدن، شأنهم في ذلك شأن الدولة، «من عصر الثقافة إلى عصر المظاهر»[(٤٥)]، أي من بساطة المدينة التقليدية إلى التباهي الذي يعم المدينة الحديثة؟

يمكن تفسير هذه الحالة في الانقسامات الكبرى[(٤٦)] التي شهدتها المجتمعات الحضرية. وكان هدف الفرضيات الرامية إلى استشفاف أسباب التغيرات التي حلت بثقافتها مزدوجاً: إعادة العلاقات بين المجموعات والأفراد التي تسمح بالتجدد الاجتماعي والثقافي مع البقاء واعين للطريقة التي تسمح لهم هويتهم بتشكيل مجتمع موحد لا يخلو

(٤٥) Robert Escalier, «Elites Pouvoirs et villes dans le monde arabe: Elements d'analyse de la citadinité,» dans: *La Citadinité en Questions*, pp. 21-32.

(٤٦) Mohammed Naciri, «La Culture citadine est-elle une culture citoyenne?,» dans: Brown, *Les Gens de Salé: Les Slawis, Traditions et changements de 1830-1930.*

من التجاذبات الداخلية والاعتراضات والعلاقات الملتبسة مع السلطة. والهدف الثاني هو تحديد العمليات الكفيلة بإدماج الأفراد في مجتمع المواطنين المدينيين.

إحدى الخلاصات الأساسية لهذا البحث عن خصائص الثقافة المواطنية تكمن في ضرورة الحديث لا عن حضرية واحدة، بل عن عدة حضريات لفهم خصائص الروابط بين الأمكنة والمجتمعات التي تميز كل مجموعة حضرية. فالمدينية كناية عن تراكم تاريخي خاضع لتغيرات وتآكلات وتحولات متعددة، وهي تسليط الضوء على الثقافة الماضية للمدن القديمة؛ لكن هل هي فعالة بما يكفي لتعزيز الهويات الحالية والانفتاح على الحداثة؟

٣ ـ مفهوم المواطنة الحضرية في مرآة الاختصاصات

منذ انعقاد ندوة لندن، تغيرت معالجة مفهوم المواطنة الحضرية بحسب الاختصاصات. ففي النقاشات التي تلت المحاولات الرامية إلى تعميق المفهوم، ناقش علماء الجغرافيا مدى ملاءمته، لأن مفهوم ثقافة المواطن الحضرية يبقى ضبابياً ولا سيّما أنه لا يأتي على ذكر المكان. وعليه فإدراك أراضي المدينة هو في قلب تصورات المواطن. فالمفهوم بالنسبة إليه مرساة للهوية. تؤدي الولادة والنشأة في الشارع نفسه والعيش في الحيّ عينه إلى تآزرات بين الأشخاص تتجاوز الانشقاقات السياسية أو الأيديولوجية. وأظهرت أعمال لاحقة أن المواطنة الحضرية متلازمة مع المكان. «تفتح المواطنة الحضرية منفذاً آخر للمكان الجغرافي... وهي أرض تتبلور فيها مختلف طرق تنظيم المجموعة الحضرية». خلقت التحولات الحديثة التي طرأت على هذه المجموعة الشروط التي أضعفت المكان الحضري نظراً إلى الخسائر لجهة جيرة الأشخاص والأمكنة. في هذه الظروف، تساءل ميشال لوسو: «كيف يستطيع الفرد جمع شذرات هذا المكان في كيان متجانس وامتلاكها وتنظيمها في بنية شكلية ذات معنى بالنسبة إليه وإلى الآخرين، أي في صفة تكرّس تماثله واختلافه في الوقت عينه؟». باستطاعة الممارسات الاجتماعية الرفع أو التخفيض من شأن الأمكنة بحسب انتقال الاشخاص والمنتجات[٤٧].

في أثناء طاولة نقاش نظّمها اتحاد كتّاب المغرب في الرباط عام ١٩٩٦، خلص العالم الجغرافي محمد عامر إلى أن المواطنة الحضرية هي تراكم تاريخي له مدلولات

---

(٤٧) Jean-Charles Depaule and Franck Mermier, «Chroniques des années 1980,» dans: Samia Naim, ed., *Yemen* (Paris: Maisonneuve et Larose, 2001), pp. 29-30, and Michel Lussault, dans: *La Citadinité en questions*, pp. 44-47.

كثيرة لثقافة رفيعة تسمح بفهم المجتمعات الحضرية القديمة وعلاقاتها بالمكان وشبكاتها ونسيج علاقاتها الاجتماعية. إلا أنه يشك في قدرتها على تفسير واقع المدينة الحالية حيث يحول تنوع الشعوب الناتجة من الهجرة الريفية دون الاندماج في ثقافة المواطن القديمة، وهو ما يعبّر عنه عالم جغرافي آخر بجملة مقتضبة: «تمّ الانتقال من المدينة الدامجة إلى مدينة اليوم، مدينة التمييز والتجزئة»(٤٨)، التي لا ينطبق عليها مفهوم المواطنة الحضرية. هذه الحجج صائبة، إلا أنها تندرج ضمن معنى آخر للمواطنة الحضرية التي لا نفك تثير الحيرة بتعدد معانيها.

خلال ندوة الدار البيضاء، وجد المؤرخون أن المواطنة الحضرية تقدم رداً جزئياً على سعيهم إلى تحديد التأثيرات الثقافية في أمكنة المدينة التقليدية في إطار تطوراتها التاريخية. ولـم يخل هـذا التحديد من بعض الاعـتراضـات التي عـجز النقاش عن توضيحها. وإذ بدا مفهوم الشبكة مناسباً لفهم طريقة سير المجتمعات الحضرية، أثناء الطاولة المستديرة المنعقدة في الرباط، أبدى عالم اجتماعي خبير في الشؤون الريفية الاعتراض نفسه، إذ عدّ استراتيجيات القرابة والتحالفات المبنية على المصاهرة سمةً خاصةً بالأرياف. إلا أن معرفة المديني لسلالة العائلات المختلفة، وليس عائلته فقط، كانت تسمح له بفهم تفرعات الشبكات وتحديد نسبة القرابة بين واحدة وأخرى؛ وفي رأيه أنها وفرت شبكة ملائمة لتحليل التصرف الفردي والاستراتيجيات العائلية، وجلبت إمكانية حقيقية لاعتماد منطقها أو الاعتراض عليه أو بكل بساطة فهمه. من جهة أخرى، يتجاوز استعمال كلمة «بيت» أو «بيوت» أو «بيوتات»، بمعنى النسب، هذا الاعتراض المزدوج(٤٩).

أثارت محاولات تكوين الجماعات على مستوى العالم العربي من خلال التمييز بين حضرية أندلسية دامجة وحضرية عثمانية تشاركية وحضرية خليجية تبديدية، نقاشاً تناول بعض مَواطن اللغط المحيطة بهذا التصوير للعالم العربي من الثقافات الحضرية للمجتمعات المعنية(٥٠). ويبدا أن هذا التمييز مستند إلى أسس غير متجانسة، أي مرجعية الثقافة ومرجعية الإمبراطورية ومرجعية الأرض بحيث اختلّت المقاييس التاريخية. وفي الحقيقة فإن التقاطع قد يكون أكثر ملاءمة للمقارنة. إلا أن المواطنة الحضرية

---

(٤٨) Robert Escalier, «Elite, Pouvoirs et villes,» dans: *La Citadinité en questions*, p. 27.

(٤٩) انظر: Naciri and Raymond, *Science sociales et phénomènes urbains*, p. 156.

(٥٠) Mohammed Naciri, «Le Rôle de la citadinité dans l'évolution des villes arabo-islamiques,» dans: Naciri and Raymond, Ibid.

في الحالات الثلاث كانت حصيلة عمليات تراكمية، على الرغم من أنها لا تمتلك الطبيعة نفسها أو العمق التاريخي نفسه. فالأولى تأثرت بثقافة خاصّة لمجتمع أظهر التاريخ بعده الدامج، والثانية امتثلت لمنطق الإمبراطورية، التشاركي بطبيعته والموحد لجماعات وطوائف ومجموعات إثنية مختلفة ضمن المكان الحضري؛ في حين تحدّرت الثالثة من أرض عززت فيها سهولةُ التنقل الميلَ إلى التشتت والبذخ والتبذير؛ فحُسبت تبديدية. إلا أن هذا الأمر لا يسمح بتحديد قيمة الواحدة بالنسبة إلى الأخرى، إذ لكل نوع مواطنة خصائصه. في المغرب على سبيل المثال، اعترض المدينيون في تونس على سلطة الباب العالي وليس على البايات الذين حكموهم[٥١] خلافاً للمغرب حيث كانت العلاقات بين «المخزن» والمدن الحضرية شديدة الالتباس. وبالتالي، فهي مجموعات حضرية عاشت خبرات تاريخية مختلفة لا تزال تؤثّر في المجتمعات المعاصرة بحسب درجة تطوّرها.

وكان لمؤرخ، مديني، مداخلة أثناء الطاولة المستديرة المنعقدة في الرباط آثر فيها عبارة «الثقافة الحضرية» (لا التمدنية) التي لا نعرف الكثير عنها على حدّ قوله[٥٢]. لذا اقترح تحليل المواطنة الحضرية ضمن علاقة ثلاثية بين العالم الريفي و«المخزن» والمدن؛ وبما أن هذه الأخيرة تراجعت منذ القرون الوسطى، فمن الضروري الأخذ في الفترات الزّمنية لتطوّرها كي لا تتحوّل المدن إلى نموذج لا تاريخي يُظن أنه يصلح لكل زمان.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، خلص المؤرخ إلى ضرورة معالجة المواطنة الحضرية على ثلاثة مستويات، ألا وهي الممارسات الاجتماعية والأشكال المكانية والقيم والرموز، لفهم العلاقات بين طريقة السّكن والعائلة الكبيرة والهوية والشّبكات العائلية على سبيل المثال. يؤدّي الانقسام بين المستويات الثّلاثة إلى تحوّلات تفقد المدينة التّقليدية وظائفها وتجعلها مجرّد ملجأ للهوية والذّاكرة من دون أيّ إمكان للانتقال من التّقليد إلى حضرية جديدة.

علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، وبخاصة الأنثروبولوجيا الحضرية، هم أكثر من تنبّهوا إلى أهمّية المعلومات التي قد يوفّرها التفكير حول الحضرية في إطار أبحاثهم

---

(٥١) عبد الحميد هنية، الملكية والاستراتيجيات الاجتماعية في تونس العاصمة (القرن السادس عشر ـ القرن التاسع عشر)، سلسلة التاريخ؛ ٣٤ (تونس: جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٩).

(٥٢) عبد الأحد سبتي، «حول الثقافة الحضرية،» ومحمد عامر، «ملاحظات حول إشكالية الحضرية والمواطنة،» آفاق (مجلة اتحاد كتّاب المغرب) (١٩٥٨ ـ ١٩٩٦).

حول المجتمعات الحضرية. فمعرفة تصرفات ومواقف المدينيين عبر تعاطيهم مع المكان وترددهم إلى أماكن الاختلاط الاجتماعي وعلاقاتهم اليومية تسمح جميعها بفهم تصورهم للمكان، وهو موضع اهتمام مشترك بين علماء الإنسان وعلماء التاريخ. وفي إطار سعيهم لفهم المواطنة الحضرية في بعدها التاريخي وفي طريقة تصورها اليوم، تمكنوا من اقتفاء أثر مخلفات الماضي والتقاليد والانفتاح على التغيير، لا بل على الحداثة. على سبيل المثال، «عندما نتحدث عن المساكن المعاصرة والتقاليد، لا نتحدث عن الهندسة المعمارية وعن أنواع العمارة فقط، بل عن العادات وطرائق السكن أيضاً»، أي ما يسميه هانري لوفيفر المكان الملموس: «الحركات، المسار، الجسم والذاكرة، الرموز والمعاني». من الممكن بالتالي استخراج سمات مستدامة للتطور وسمات أخرى أقل استدامة[٥٣].

وبوجه عام، يسمح الأخذ في الثقافات كعوامل لتفسير تطور المجتمعات الحضرية القديمة بقراءة واضحة للمجتمعات القائمة في مشاهدها الاجتماعية المكانية. ومن شأن دراسة علماء التاريخ وعلماء الأنثروبولوجيا، ولا سيّما الأنثروبولوجيا التفسيرية لغيرتز، إحراز التّقدّم ليس في مجال تفسير العالم الحالي فحسب، بل أيضاً على صعيد تجديد «النماذج البالية التي غذت قسطاً وفيراً من البحث في مجال العلوم الإنسانية منذ نهاية القرن التاسع عشر».

رابعاً: إعادة اعتماد مفهوم معيّن في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية

كانت تحفّظات علماء الجغرافيا والأنثروبولوجيا واضحة منذ البدء، فالمفهوم غامض كونه يتجاهل المكان وصراع الطبقات ولا المواطنة الحضرية. وقد يتعلق بعده الإشكالي، في الحد الأقصى، بالمنطقة الثقافية العربية الإسلامية حصراً[٥٤] متجاهلين المدن الاخرى، في مناطق العالم الأخرى.

---

(٥٣) Jean-Charles Depaule, «Contribution au Theme «habitat traditionnel et traditions»,» dans: Naciri and Raymond, *Science sociales et phénomènes urbains*, pp. 215-221.

(٥٤) لا يتّصل التفكير حول الحضرية بالمجال الثقافي والعالم العربي والإسلامي، بل يشمل أيضاً المدن الغربية. يشير هذا التصريح الى التغيير في الموقف حيال الحضرية. انظر: dans: *La Citadinité en questions.*
في ما يتعلّق بعلاقات المواطنة والحضرية، انظر: Naciri, «La Culture citadine est-elle une culture citoyenne?».

تشرح ثلاثة عوامل كما يبدو استئناف التفكير حول المواطنة الحضرية، بعد اثني عشر عاماً على ظهورها في مجال البحث الحضري. يكمن أولها في توسع الموضوع بتزايد الأبحاث في مجال العلوم الاجتماعية، ولا سيّما علم الأنثروبولوجيا الحضرية حول فكرة الحضر ـ التّمدّن ـ المواطنة المطبقة على دراسة مدن العالم الغربي، وثانيها في نجاح الأطروحات والأبحاث حول المدن التي أوضحت أن مدخل المواطنة الحضرية يسمح، بطريقة فريدة في نوعها، باستشراف مدى تشعب الظاهرة الحضرية، وثالثها في دور الاستثمار الفردي في تنظيم وإدارة عملية التفكير الجماعي حول غنى مفهوم المواطنة الحضرية بالمعاني والالتباسات على حدّ سواء. نذكر في هذا المجال رضا الأمين(٥٥)، وميشال لوسو، وهما عالما جغرافيا تشهد أعمالهما بأهمية مساهمتهما في إيجاد متنفّس للمواطنة الحضرية في مجال العلوم البشرية والاجتماعية.

تكمن أهمية كتاب أسئلة حول المواطنة الحضرية(٥٦)، وهو مؤلف جماعي نشر عام ١٩٩٦، في أنه حدد مضمون المفهوم ومعانيه المتعددة. وكان يرمي إلى محاولة بناء مفهوم المواطنة الحضرية للمضي قدماً في الأبحاث حوله. يتعلق الأمر أولاً بـ «ممارسات التمايز التي تسمح للأفراد بتأكيد انتمائهم إلى الجماعة، وهو ما يسمح بالربط بين المواطنة الحضرية والهوية؛ ومن ثم يتم التشديد على عمليات الاندماج في المدينة واكتساب ثقافتها وهويتها عبر ممارسات فردية أو جماعية تفضي إلى الاستمدان [أو التَّمَدْيُن]. وأخيراً المواطنة الحضرية التاريخية التي تكمن صعوبتها الأساسية في «الفجوة بين النظام القديم الذي كشف النقاب عنه من خلال البحث (والذاكرة) وبين النظام الحالي، وهي فجوة مبهمة المعالم في معظم الأحيان». وهذه الإيضاحات على جدواها، لا تؤدي إلا إلى تأكيد التصورات الراهنة للأنثروبولوجيين.

يشدد ميشال لوسو انطلاقاً من التفكير حول العناصر المعقَّدة للنسيج الحضري الذي يوحد الأفراد والمجموعات في شبكة من التماثلات التي تسمح بوضعنا على السّاحة الاجتماعية(٥٧) هوية الفرد والمدينة غير القابلة للانتقاص،

---

(٥٥) رضا الأمين، المدن والمدينيون في الساحل الأوسط (سوسة ـ تونس: كلية الآداب والعلوم الانسانية، ٢٠٠١).

أطلق رضا الأمين المبادرة التي أدّت إلى نشر المؤلف الجماعي المعنون أسئلة حول الحضرية، انظر: *La Citadinité en questions*.

(٥٦) استُخرِجَت جميع الاقتباسات من: Mishel Lussault, «La Citadinite: Pour une approche problematique,» dans: Ibid.

(٥٧) Jacques Levy et Michel Lussault, eds., *Dictionnaire de la géographie et de l'espsce des societies* (Paris et Berlin, [n. pb.], 2003).

فيقول «تنوي مجالات اختصاصنا، أي العلوم الإنسانية والاجتماعية، مناقشة هذا التعقيد الأساسي. وقد توفر المواطنة الحضرية أداة مثيرة للاهتمام لإزالة الغموض المحيط بالظواهر الحضرية».

ماذا بعد، يتساءل في نهاية خطابه: ما هي المواطنة الحضرية؟ وتبدو إجابته عن السؤال بديهية: «هي بكل بساطة العلاقة بين أي فاعل اجتماعي فرد، سواءٌ أكان شخصاً أو مجموعة أو مؤسسة، وبين محيطه، أي العالم الحضري، الذي لا يمكن انتقاصه بحيث يلخص ببعده المكاني فقط».

لم ينفكّ لوسو، بفضل غنى مراجعه، يضخّم معاني المواطنة الحضرية التي يصوغها خطوة خطوة، مرحلة بعد مرحلة، فيستند إلى الأدب ويقول: كيف أن الفرد الذي تتجاذبه حقيقتان حضريتان مختلفتان يواجه حضرية الانتماء بين علاقتين ممكنتين بالمدن، أي «طريقتين لتصور المدينة (مدينته) وفهمها والتصرف والعيش ضمنها» واعتماد السلوك نفسه بالنسبة إلى مدن الآخرين، أي أن هناك نمطين من العلاقات ضمن رسوم بيانية ذهنية. وعليه، تتخذ المواطنة الحضرية شكل بنية شديدة التعقيد من التصورات المؤسسة للممارسات؛ وينسب إلى كل فاعل اجتماعي مواطنة حضرية واحدة وهي ظاهرة متغيرة الشكل تولّد طريقة تصرف وممارسات يؤثر تطورها في هذه المواطنة الحضرية التي تتبنى الدراية الفنية والفكرية والقيود والقواعد الجماعية وكفاءات الأفراد والمؤسسات، وهو ما يسمح بـ «توحيد الممارسات الشخصية ضمن بنية مجتمعية ومكانية منسّقة».

لكن، ألن يؤدي حصر المواطنة الحضرية بالكفاءة الشخصية، المجزّأة بطبيعتها، إلى تشتيتها وتذويبها في تصرفات مهمشة تفتقر إلى المعنى وإلى انتماء إلى مجتمع أو مكان؟ ومع ذلك، يطرح تذرر المجتمع الحضري اليوم، شأنه شأن تفجر أمكنة المدينة، مشكلةً بالنسبة إلى الأفراد الموزعين على مجال تنقل فسيح بعض الشيء. في الواقع، تعاني شبكات الاندماج الاجتماعي وأنسجة التصميم المكاني فجوات واضحة؛ فكيف يتعاطى الأفراد مع مثل هذا التذرر لأوساط وأماكن التعايش في المدن؟ يعترف لوسو بفضل «التصورات التي تشكل الوجه غير المادي للمواطنة الحضرية» في توطيد العرى الاجتماعية وحياكة النسيج الممزق للمكان المديني الفردي. وعليه، فإن أسطورة كاملة تتشكل حول هوية المكان والتراث والفعل الثقافي لإضفاء معنى على أرض ليست بالضرورة كذلك. وبالنسبة إليه، فإن الحضرية العامة لمجتمع ما في لحظة تاريخية محددة تبرز في شتى أنواع المواطنة الحضرية، وهو ما يشكل نظاماً معقداً ودينامياً ذا معنى».

ينسب لوسو تنوع بيئة إنتاج المواطنة الحضرية، التي هي في أساس تنوع معانيها، إلى «المهندسين والمصممين المدنيين والمعماريين وعلماء الجغرافيا وعلماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا والتاريخ والفلاسفة، الذين يستطيعون كلٌّ على طريقته التعبير عن الواقع الحضري» . لكن يبدو أنه أغفل جانباً معيناً، ألا وهو المواطن المديني العادي الذي لا تعنيه المعرفة النظرية، لأنه يمارس ببساطة مواطنته الحضرية يومياً.

وله يعود الفضل في تشريع أبواب الساحة السياسية أمام المواطنة الحضرية. يمنح دور المواطن الحضري أبعاداً مهمّة تكسب طابعاً شاملاً للمدن، بغض النّظر عن موقعها. وعليه فقد تحررت المواطنة الحضرية من حصرها في المجال الثقافي الإسلامي المزعوم بأنه مجال اختصاصها الوحيد. فاكتسبت المقارنات بأماكن حضرية أخرى معنى وسمحت بفهم الشق الحضري انطلاقاً من الأدب واللغة والإشارات وروايات الفاعلين السياسيين، ووسائل الإعلام والإعلانات وقدرتها على تجزئة الأمكنة كما كان حال الفصائل المتناحرة في بيروت أيام الحرب.

يخلص ميشال لوسو إلى القول: «تبدو المواطنة الحضرية تركيبة دينامية حقيقية ذات منطق متعدد ترتبط على نحو وثيق بالممارسة والرواية، وتتناول المعاني والأجساد والنفسيات في كل امرئ، حتى لتصيبك بالدوار لشدّة غناها. فهي دهليز يدعوك إلى سبر أغوار منعطفاته ويبدو أنه المفتاح لفهم العالم الاجتماعي وأمكنته». ويذهب لوسو أبعد من ذلك في فيض أفكاره؛ فهو يعمم المعاني المتعددة للمواطنة الحضرية على المدن الأمريكية. وهناك أساس بالتأكيد للشك في شرعية توسيع المفهوم إلى الوقائع الحضرية لهذه المدن. فالمواطنة الحضرية تتقدم من ثقافة الجيرة والجماعة، بينما، وبحسب عمل ريشار سينيه، الذي يعود إليه: «يعكس وجه المدن [الأمريكية] الرهبة الخفية لسكانها في التعرض للأنظار». وأمكنتها الحضرية إنما تهدف إلى «تبديد خطر الاحتكاك الاجتماعي»[(٥٨)]، وهو ما يبعدنا من المعنى الأول للمدينة كركيزة للأواصر الاجتماعية وأماكن التعايش بفضل الجهود المتواصلة الرامية إلى الحفاظ عليها.

* * *

مؤلفان إذاً، هما جورج هاردي وميشال لوسو، لم يجمعهما شيء عند طرفي القرن، ولكن جمعتهما إرادة إرساء معرفة من خلال مشروع علمي حول المواطنة

(٥٨) Richaed Sennet, *The Conscience of the Eye: The Design and Social Life of Cities* (New York: [n. pb.], 1990) [*La Ville à vue d'oeil, urbanisme et société*] (Paris: Plon, 1992).

الحضرية. كانت دوافع الأول: «تأسيس مجال اختصاص جديد على نحو كامل». وقد عرضنا للتو «المقاربة الإشكالية» للثاني في بناء المواطنة الحضرية. أما المسألة التي تطرح نفسها فتتعلق بالإطار الذي تفرض فيه الرغبة، بل الحاجة إلى تجديد المعرفة الاجتماعية. يواكب هذا المفهوم تطور العلوم الاجتماعية في مقارباتها للمدينة وهي مقاربات تراوح بين التردد واليقين، والتقدم والتراجع، وحتى الأزمات، على طريق فهم بنى المكان وتكوين الكيان الاجتماعي الذي شهد في الماضي تحولات بطيئة ويعيش في الوقت الحاضر نمواً سريعاً يؤدي إلى تحولات في جميع أوجه الحياة والعيش في المدينة.

ويبدو أنّ المواطنة الحضرية (بل المواطنات) في وسعها أن تتحول إلى مفهوم ناشط في أوقات الأزمة. أزمة مجتمع؟ أزمة اختصاصات؟ أو كلاهما في الوقت عينه؟ هل هي من صميم هذه الأخيرة؟ في حال الإيجاب، يمكن القول إن المواطنة الحضرية غذّت على مر عقد من الزّمن أفكاراً غنية ومتناقضة حول المدن على يد منتجين للمعرفة على اختلاف اختصاصاتهم. ألا يسعنا إذاً القول إنّ المفهوم ساهم إلى حدّ بعيد في التفاعل ما بين اختصاصيي العلوم الإنسانية والاجتماعية وإلى نشوء مقاربة جديدة ذات اختصاصات متداخلة؟ أليس إيراد المواطنة الحضرية أول مرة في قاموس فرنسي متخصص بعنوان قاموس جغرافية أمكنة المجتمعات[٥٩] طريقة لتكريس المفهوم؟ هل سيسمح تكريس مفهوم عقب تطور امتد على قرن بفهم البعد الحضري في غناه اللامتناهي حول العالم؟ لا شكّ في أنّ لحظات من الاهتمام تنتظر المواطنة الحضرية في المستقبل، وعلى نحو أكثر عمقاً.

---

(٥٩) *Dictionnaire de la geographie et de l espace des societies.*

الفصل الخامس والثلاثون

المنزل والنسيج العمراني
في المدينة الإسلامية المتوسطية

أتيليو بيتروشيولي

مقدمة

عُرف المنزل ذو الباحة بتمثيله الدقيق للثقافة الإسلامية، تبعاً لدوره المقفل في إخفاء وحماية أجزائه الداخلية. فقد وضعت هذه الثقافة في مركز فلسفتها حماية الأسرة وفصل النساء عن الشؤون العامة. ومع استثناءات قليلة، طبّقت الأغلبية العظمى من البنى العمرانية المدينية الإسلامية التقليدية هذا الطراز المغلق.

والواقع أن الدراسة الدقيقة للمدن الإسلامية المسوّرة تظهر وجود أشكال أولية إضافية من المساكن إلى جانب دُور الشَعر الكبيرة. وهي منازل بسيطة من حجرة واحدة، مع مدخل واحد يفتح على الواجهة الرئيسية يسمح بوصول الهواء والضوء إلى الداخل. هذه المساكن البدائية البسيطة هي إما أثر باقٍ من أنواع بناء ريفية سابقة، أو نتاج غزو للأماكن العامة في المدينة. وهي، في كل الأحوال، تغييرات ذات دلالة معينة، وتسمّى «عَلوي» في مدينة الجزائر، على سبيل المثال، حيث ترتفع طبقتين فوق الأرض. وحين تصطف هذه المساكن الأحادية النواة في شكل سلسلة، فهي تشكّل النمط الخام لمنازل المدن الغربية في القرون الوسطى. أما في المدن الإسلامية فقد ظلت على النقيض منفصلة وعلى الهامش.

ونظراً إلى ضيق مجال الفصل هذا، فلن يجري تناول الأنواع الصغرى تلك.

اكتنف الدراسات التي أجريت على المنازل ذات الفناء غموض دائم، فكانت تميل إلى تخليد صورة طراز أصلي عام، بغضّ النظر عن الموقع، وعلى نحو ثابت على الدوام. ومع ذلك، فإن احتفاء أعمال المستشرقين والمهتمّين بالدراسات العربية بالبهو، بوصفه قلب «الدار»، والعائلة الممتدة، قد عكّر صفو الماء، على حدّ تعبير المعماريين. فبسبب اقتناعهم بالطابع الأصلي العام والفضائل الوظيفية، حذفوا المكوّنات النوعية والبنيوية التي تمثل عاملاً أساسياً في التقييم الكامل للدار ذي البهو. لذلك، فقد أخفقوا في تفصيل المراحل التاريخية التي تميّز التغيير في النمط وتجلياته في المواقع الجغرافية المختلفة.

في المبحث الأول سيُظهر فيتوريو غريغيتو الأهمية الاستثنائية للفناء المنزلي كعمل معماري بامتياز؛ فـ «السياج لا يؤسس لعلاقة خاصة مع مكانٍ خاص فحسب، بل هو المبدأ الذي تتمكّن بواسطته مجموعة بشرية من تقديم شكل علاقتها بالطبيعة والكون. وإلى ذلك، فالإقفال هو شكل لشيء ما؛ كيف يقدم نفسه إلى العالم الخارجي؛ وكيف يعرب عن نفسه»[1]. وعلى قاعدة أن النمط المعماري للدار ذي البهو المعماري يمثل عملاً أصيلاً في الإقفال والبناء، فلا فائدة من إعادة تأصيل شيء هو من الأهمية للبشرية بقدر ما كانت عليه العجلة، مثلاً. وعلى الرغم من ذلك فمن الضروري رؤية أن كل منطقة ثقافية قد أنشأت نوعاً من الملاذ والإقفال وفق أنماط مختلفة، وذلك من خلال اختيار بؤرة أساسية معيّنة أو من خلال توجيه رمزية العملية في اتجاه معيّن.

يهدف هذا الفصل إلى وصف الدلالات التي انطوى عليها تطور المنزل ذي الفناء «الإسلامي» المتوسطي مع الإحالة إلى العوامل التي تتضمّنها المساحة المبنية. كما سيناقش المشاكل المعقّدة الموجودة على مستوى مجموعة أنماط المباني، والتراكم الذي أسبغه المنزل ذي الفناء على خصائص المدينة الشرق الأوسطية.

أولاً: المنزل ذو الفناء

في التاريخ الدلالي للمنزل ذي الفناء، كانت هناك لحظة حاسمة عندما جرى تمييز المسكن الأحادي ذي الغرفة الواحدة بإقامة سور في المساحة المحيطة به. عقب ذلك أصبح ذاك الجدار المحيط نقطة مرجعية، مع إضافة سلسلة من الغرف بعضها إلى جانب

---

(١) انظر: V. Gregotti, «Editoriale,» *Rassegna*, vol. 1 (December 1979), p. 6.

البعض حول فناء مركزي. وبخلاف موضعة غرف ترصف الواحدة إلى جانب الأخرى، فرضت الإحاطة تلك شكلاً أخيراً للمنزل ذي الفناء، ورسّخ صورة المحتوى الداخلي له.

كتب الكثير عن الأهمية المقدسة للمنزل ذي الفناء. فقد قيل، على سبيل المثال، إن الفناء الوسطي في المنزل العربي يبعث خيال «جنات عدن»(٢). أما غوتفرايد سمبر(٣)، فربط شكل الإحاطة الدائري بالمجتمع الزراعي جنوب المتوسط، هذا المجتمع الذي كان عليه أن يكدّ ليستخرج محصوله من تربة فقيرة، ثم كان عليه أن يحميه من العناصر. واستخدم غي بوتي الاشتقاق اللغوي ليربطه بالبدو الهند ـ أوروبيين. ومع ذلك، فالنوع ذاك هو الشكل المحلي الغالب للمسكن الذي تطور على نحوٍ مستقل في عدة أماكن من الحضارة السومرية ـ المصرية إلى منطقة المتوسط وآسيا الصغرى، وصولاً إلى الوادي الهندي(٤). وعليه، فالمنزل ذو الفناء المغلق والمعزّز هو نتاج للتزاوج الثقافي الذي يعود تاريخه إلى العصر البرونزي، واستمر في منطقة حوض المتوسط في شكل المنزل الروماني (Atrium) واليوناني (Pastas) الكلاسيكيين.

لبّ هذا النوع هو مفهوم العضوية، أو بالأحرى التوازن المحدد بين الاتجاه التسلسلي و/ أو التوجه العضوي في الجمع معاً للأشكال التراثية في كل ثقافة. وعليه، فالمنزل ذو الفناء في غويلين في الصين، والمنزل ذو الفناء في فاس، والدوموس في إيطاليا وإسبانيا، تختلف كثيراً على الرغم من التشابه الأصلي. فالمنزل الصيني يفرش أجنحته داخل مقصورة عالية بطريقة متناثرة، ونادراً ما تتصل بالحائط المحيط بها. أما المنزل في فاس فيجعل الغرف الأساسية على طول المساحة الموجودة، بينما يكون هناك تناظر مضاعف يحكم نظام المدخل، لكن من دون التأثير في المبنى برمته. أما طراز الدوموس الإيطالي، فيتألف من غرف تلتف حول رواق بطريقة منتظمة، يحكمها تناظر من محورين يعبر المبنى بأكمله من المدخل إلى المقر المستدير الخارجي. والمساحات ذات أحجام مختلفة، وتتألف هرمياً من عدة أنماط بناء على الرغم من تشابهها جميعاً ظاهرياً كمنازل ذات فناء.

---

(٢) انظر: J. E. Campo, *The Other Sides of Paradise: Explorations into the Religious Meanings of Domestic Space in Islam* (Colombia: University of South California Press, 1991); p. Oliver, *Dwellings: The House Across the World* (Austin, TX: University of Texas, 1987), and G. T. Petherbridge, «The House and Society,» in: G. Michell, ed., *Architecture of the Islamic World: Its History and Social Meaning* (London: Thames and Hudson, 1978), pp. 193-204.

(٣) انظر: G. Semper, *The Four Elements of Architecture and Other Writings* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988).

(٤) انظر: G. Buti, *La Casa degli Indo-europei: Tradizione e archeologia* (Florence: [n. pb., 1962]).

من أجل فهم أفضل لطراز الفناء في أشكاله المختلفة، من المفيد التقديم بذكر الفروق الدلالية الأساسية بين المنزل ذي الفناء والدار الخام الأصلية. تقع الدار الخام الأصلية دائماً على طريق، في مواجهتها، ويمكن الوصول إليها مباشرة من الخارج. وتقع الأرض التابعة لها في الخلف، كيما يجري ملؤها في مراحل لاحقة. ويحدد تميّز موقع البناء، وقيمة العقار العالية المتصلة بواجهته، أبعاد الأرض المفرزة، وتكون واجهته الأمامية مساوية لحجم الحجرة الأصلية، بمساحة خمسة أمتار تقريباً.

أما المنزل ذو الفناء فهو على العكس من ذلك، إذ يملك إحساساً رفيعاً بالجيرة من جهة الأرض، بحيث يتطابق الشكل مع أبعاد قطعة الأرض نفسها. لكن العلاقة الصارمة لجهة الطريق لا تنطبق على نوع الفناء، بحيث يمكن لأي وجه من وجوه قطعة الأرض أن تواجه الطريق من دون التدخل في التنظيم الداخلي للمنزل. وكان الفناء في البناء الأصلي في بادئ الأمر على مسافة ما من الطريق. وكانت رقعة الأرض غير المبنية تطغى على الرقعة المبنية، إذ إنها يجب أن تتوسط بين داخل البناء وخارجه، كما تقوم بتوزيع البناء من الداخل.

أكثر من ذلك، فإن نوع المنزل ذي الفناء يفتقر إلى فتحات على الخارج، وقد ظهرت هذه حديثاً فقط في الشرق والغرب على السواء، عقب عملية طويلة، وفي المناطق الحضرية حصرياً. والواقع أن الغرفة لا مصدر آخر للضوء فيها إلا من الفناء أسهم في تحديد عمقها في حدود ستة أمتار أو أقل، اعتماداً على حجم البؤرة الأصلية المستخدمة من الجماعة. ويمكن مدّ هذا العمق وتوسيعه بإضافة رواق أرضي إلى الفناء الأصلي مع سقيفة على المستوى العلوي. كما يمكن مضاعفة ساحة البناء فقط بعمل فتحة في الحائط المواجه للشارع، الذي سيسمح بغلق الرواق حينئذ.

يقدم غاي باثربردج تفسيراً كلياً لتوزّع نوع المنزل ذي الفناء، وذلك بالتمييز بين نمطين:

- «المنزل ذو الفناء الداخلي، حيث يحيط المنزل بالفناء أو الساحة، وهي سمة المناطق الحضرية».

- «المنزل ذو الفناء الخارجي، حيث يحيط الفناء بالمنزل، مقدماً منطقة محمية بجوار الوحدات السكنية، إلا أنه لا يحيط بهذه الوحدات»[٥].

---

(٥) انظر: Petherbridge, «The House and Society,» p. 176.

وقد وجد أندريه بازانا أن هذا التمييز يصدق على شبه الجزيرة الأيبيرية، وهو يسمّي الأول «شبيه المجمّع»، أما الثاني فينعته بـ «الملحق». وبحسب بازانا، فإن الفرق بين الاثنين هو اقتصادي: فالفناء الخارجي استخدمه أشباه البدو، أما الفناء الداخلي فقد صمم على نسق قصر في صحراء، استخدمه في الأصل مزارعون مستوطنون[٦].

إلا أن مثل هذا التحليل يبقى موضع شك، إذ إنه تمّ على مستوى منخفض جداً من الدلالات المحدّدة. والتقابل الذي يقيمه باثربردج بين الطرازين يقيم فصلاً نمطياً بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري التجاري، ولا يسمح بالتالي بقيام مواقع متوسطة. وهذا التقابل مصطنع، وأدى إلى أن يكون نتيجة للعقلية الاستشراقية منه إلى أن يكون نتيجة لتفكير الجغرافيين الذين يركّزون على الأرض، ولتفكير المؤرخين مثل توريز بالاس، ممن يركّزون على الاستثناءات، كمنازل التجار ومسؤولي المدينة المترفة المزخرفة.

إلى ذلك، لو نظرنا إلى العمليات الدلالية المحلية في المغرب والأندلس، لاكتشفنا ليس فقط عدم تناسب طرازَي المنزل المغلق والمفتوح كتفسير مقنع، بل نرى كذلك أن المدينة العربية ـ الإسلامية التي يعكس نسيجها الانطباع بأن الزمان قد توقف فيها بين القرنين الثالث عشر والثامن عشر، ليست كذلك على نمط دلالي واحد، بل هي مبنية على العكس على غنى في الأشكال التي لا تبالغ في تعظيم شأن أسس نمط الفناء. وقد جاء سوء الفهم ـ كما في حالة بازانا ـ نتيجة لفكرة أن عنصر الفناء قد بقي في الذاكرة الثقافية إلى ما بعد انتهائه فعلياً بوقت طويل، وقد تم استنساخه وإعادة استخدامه في المنطقة نفسها بعد مرور فترة كبيرة من الزمن.

ثانياً: التسمية الاصطلاحية والعملية الدلالية

يبدأ المبحث هنا بتحليل العمليات الدلالية من خلال دراسة النسخة الريفية من المنزل ذي الفناء. وتسمح التغيّرات المحدودة التي عرضت له بقراءة أوضح للنوع الأصلي والمراحل المبكرة لهذه الظاهرة. وعلى وجه العموم، هناك نوعان من البناء الريفي داخل السور نفسه: محل السكن والملحقات التي تتضمن حظائر الحيوانات

(٦) انظر: A. Bazzana, *Maisons d'al-Andalus: Habitat medievale et structures du peuplement dans l'Espagne orientale* (Madrid: Casa de Velázquez, 1992), p. 169.

للمزيد، انظر: C. Flores, *Arquitectura espagnola popular*, 5 vols. (Madrid: La Tarde Libros, 1973).

ومخازن الأدوات والتجهيزات الزراعية. وتقع الملحقات على الجانب المقابل للمنزل، في حين يقع محل الإقامة من البناء على الجانب الواقع في واجهة المدخل، وهي إما موازية للمدخل وإما على الجانب المتعامد معه.

أما في المنازل المدينية العربية ـ الإسلامية في الشمال الأفريقي، فإن آثار هذه المرافق تتوافق مع المطبخ، وبيت الخزين والحمّام، وتجتمع معاً على الجانب المواجه لـ «البيت» الرئيسي(٧).

كما أن أبعاد هذا المنزل لا تنحصر بحال في المساحة المبنية، وهذا الاعتماد التبادلي هو سمة من سمات التخطيط المدني فقط. ويجده المرء في منطقة المتوسط في كلا المنزلين: الباستاس اليوناني القديم الذي تراوح واجهته بين ٩ و١٨م(٨)، والدوموس الروماني الذي تراوح واجهته بين ١٢ و١٨م(٩).

هناك عاملان رئيسيان يقرران الوجه الأول من التطور الكلي للمنزل: الاتجاه والمدخل. فالوحدة المبنية يتم توجيهها لتتمتع بالحدّ الأقصى من ميزة الشمس مباشرة، التي تكون في منطقة المتوسط في الجانب الجنوبي والجنوبي الغربي. ولأن اختيار الجهة كثيراً ما يتصل بضرورات الإنتاج أكثر من اتصاله بالبناء نفسه، وهذا قانون صارم في المناطق الريفية، إلا أنه ليس كذلك تماماً في المدن، على الرغم من أنه السائد في أغلبية منازل المدن كذلك. ومع غلبة الاتجاه نحو الجنوب، فإن الجزء المبني داخل السور، يكون إما موازياً للطريق وإما متعامداً معه.

وهناك من ثم ثلاثة مداخل ممكنة لفناء الدار: في الحالة الأولى عندما يكون البناء موازياً أو مجاوراً للطريق، يكون المدخل من خلال البناء نفسه، حيث يدفع إلى أقصى النهاية كي لا تحدّ من الإمكانات التوزيعية للبناء. وفي الحالتين الأخريين، فيكون البناء إما مقابلاً أو متعامداً مع الطريق، ويقع المدخل حينئذ في قلب الجانب الخالي من البناء (انظر الرسوم الأرقام (٣٥ ـ ١) و(٣٥ ـ ٢) و(٣٥ ـ ٣)).

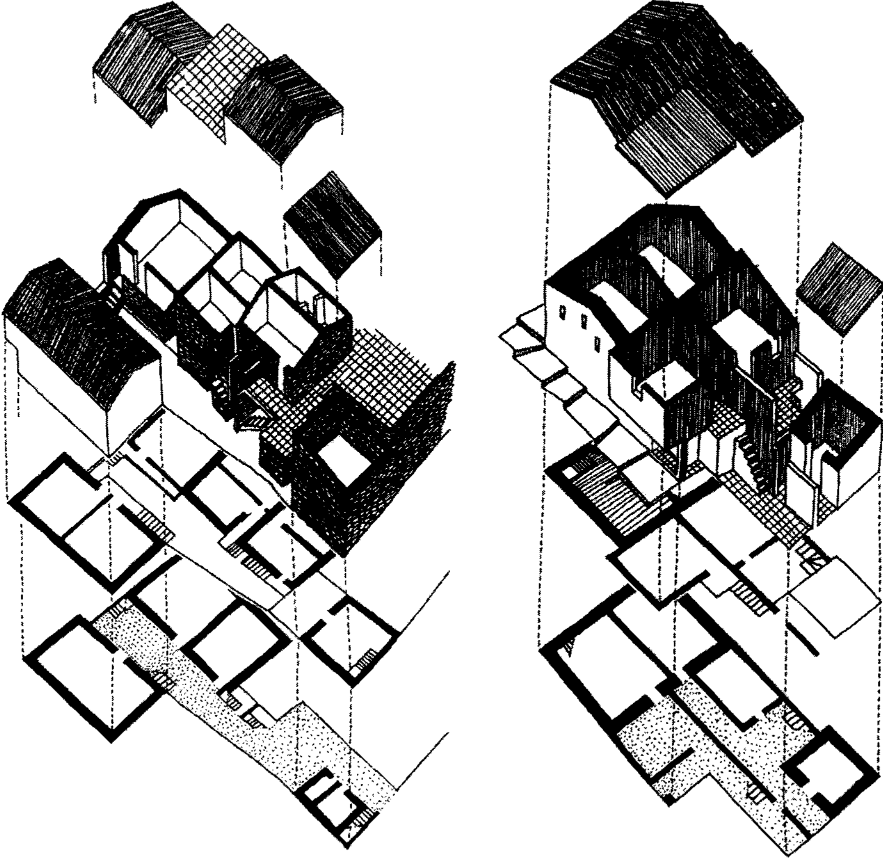
---

(٧) انظر: J. Revault, *Palais et demeures de Tunis XVIIIème et XIXème siécles* (Paris: Editions du Centre national de la Recherche Scientifique, 1971).

(٨) وبالتحديد، وُجِدَت واجهات ٩م، و١٨م في بيرن على ناحيتين مختلفتين، و١٥م في أولينتو وكاسوبي، و١٨م في دورا يوروبوس، وحتى ٢١م في أبديرا. يمكن شرح الحجم الهائل للواجهة في المثال الأخير من خلال القول إن البهوات التي تمّ تنسيقها مع الناحية البارزة بالتوازي مع الطريق هي التي يتمّ فتح المدخل فيها. انظر: W. Hoepfner and E. L. Schwandner, *Haus und Stadt im Klassichen Griechland* (Munich: Deutscher Kunstverlag, 1994).

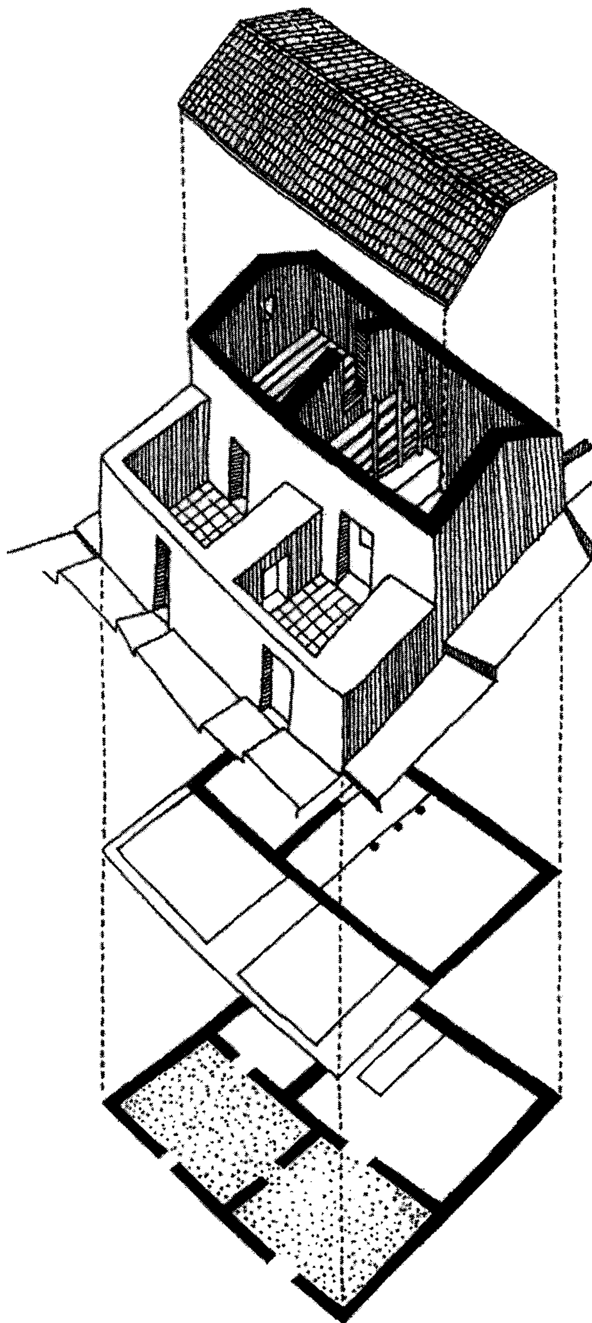
(٩) بالنسبة إلى المقياس الروماني، انظر: A. Martini, *Manuale di metrologia* (Turin: Loescher, 1883).

الرسم الرقم (٣٥ ـ ١)
قرية آيت لَحْسن، في منطقة القبائل، الجزائر:
تكرار لوحدة سكن على منحدر



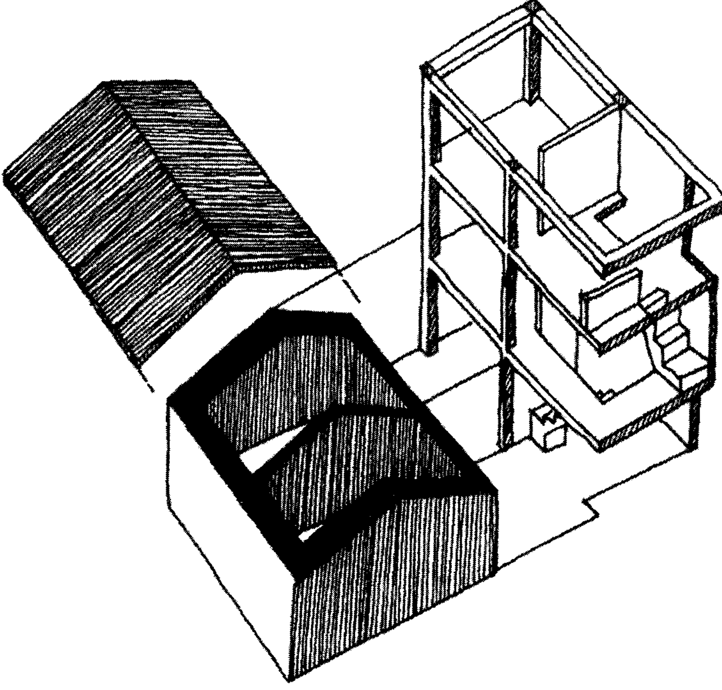
توضح الأشكال الأولى مواقف ينتج منها تنويعات مختلفة ظاهرياً، والعمليات المتصلة بها، والتحولات الأكثر أهمية في هذه العمليات. وهذه التحولات قادرة بدورها على أن تنتج عمليات موازية من المتغيّرات المصاحبة في أثناء المرحلة نفسها، والتي لا تظهر في الأشكال التوضيحية، لأسباب متصلة بالمكان.

الرسم الرقم (٣٥ ـ ٢)
قرية آيت لَحْسن في منطقة القبائل في الجزائر: امتداد جانبي للأقسام



الرسم الرقم (٣٥ ـ ٣)

قرية آيت لَحْسن، الجزائر: تكرار جانبي، ولكن مع خرسانة معززة



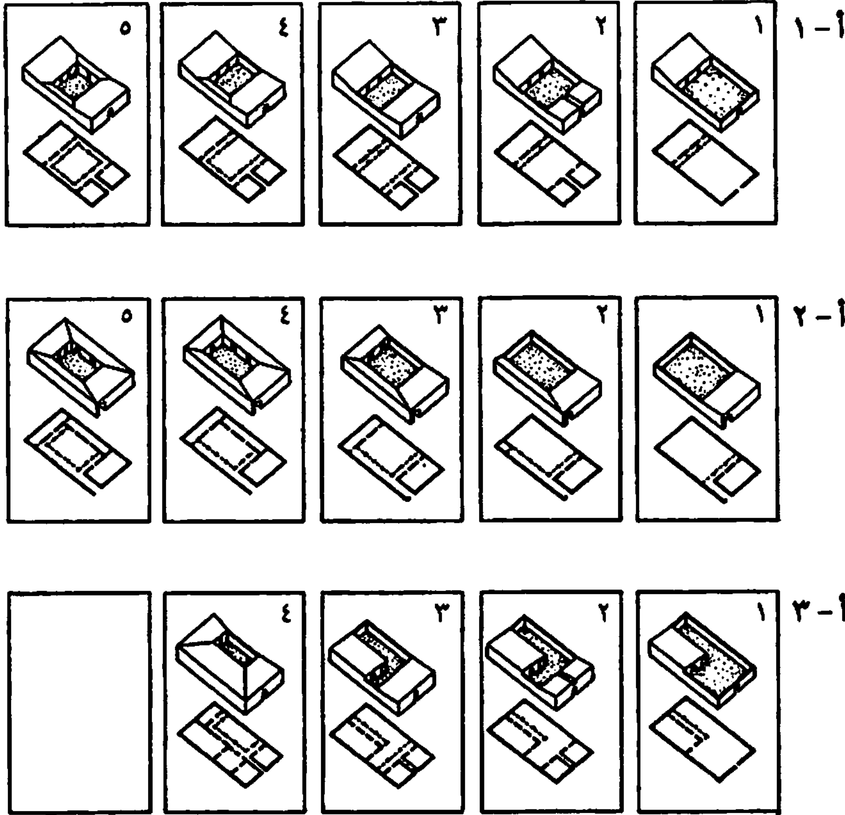
يُظهر الرسم الرقم (٣٥ ـ ٤) (أ ـ ١، أ ـ ٢، أ ـ ٣)، كيف أخذ الفناء الأوّلي يتحول تدريجاً مع زيادة شغل القطعة التي يقع فيها، لذلك بدأت الأنشطة التي كانت تحدث في الماضي في الخارج تحدث الآن في الداخل، وهذا ما يتم تحقيقه بإضافة غرف على الجانب المقابل للبؤرة الأصلية. ثم يجري دعم هذه الغرف الجديدة برواق، بعدما يكون قد تم توحيد الجزأين معاً من خلال ممر مغطى يربطهما معاً، وتنتهي العملية بتكوين فناء محيط حول مركز المنزل. ولأن المثال في هذه التشكيلة هو لأسرة فردية، فإن الجيوب السقفية والإضافات الرأسية الممكنة للعمليات المختلفة لم يجر تضمينها، على الرغم من شيوعها، كيما تحفظ لبؤرة واحدة على الأقل مدخلاً مستقلاً إلى الخارج يستخدمه الأزواج الجدد والضيوف[١٠].

(١٠) وُجد الاستخدام غير التجاري الذي نتج من عملية الحانة في المغرب في أحد ملحقات الدار وتسمّى العالي في تونس والجزائر والمصرية في المغرب.

وفي السلسلة الأولى هذه، يكون للمنزل بالأحرى مستوى أدنى من التخصيص، حتى إن حجم قطعة الأرض في المنطقة الحضرية يكون كبيراً بما فيه الكفاية للسماح بتقسيم وظيفي لكل جزء على مستوى فردي. وتحدث ترتيبات أخرى عندما تحدث إضافة إلى المستوى الأعلى أو بتملّك الأفنية المجاورة لتكوين وحدة مبنية أكبر حجماً. وهذا الخيار لن يكون تعسفياً، بل يتقرر وفق عوامل ثقافية وسياسية واقتصادية.

الرسم الرقم (٣٥ ـ ٤)

معالجة طبوغرافية لفناء المنزل الداخلي



سلسلة (أ) تؤلف أشكالاً متنوعة لمنزل أسرة إفرادي داخل قطعة الأرض نفسها مع حد أدنى من التخصيص: أ ـ ١، مدخل وممر إلى الجزء المقابل المسقوف؛ أ ـ ٢: مدخل وممر من الجزء المقابل المسقوف؛ أ ـ ٣: تصميم الجزء المسقوف مع جدار جانبي طويل. من اليمين إلى اليسار: أ ـ ١، ٢: جعل بناء المداخل على الجانب المقابل لوسط المنزل؛ أ ـ ١، ٣، إدماج المداخل مع بناء الأروقة؛ أ ـ ١، ٤: توحيد نظام التوزيع مع الممر المسقوف؛ أ ـ ١، ٥: الميل لتشكيل فناء داخلي حول المركز أو القلب.

وتحدث خطوة مهمة في عملية جعل البيت أكثر تعقيداً وتخصّصاً حين يتم إدخال استخدامات للبيت غير مجرد السكن. ويمكن لذلك أن يحدث عندما تقترب منطقة بقوة من منطقة تجارية خارجية. وتصف رسومات السلسلة (ب ـ ١، ب ـ ٢، ب ـ ٣) هذا التطور، الذي سنشير إليه باسم الـ «تابيرنا» (الحانة) (أخذاً من الكلمة اللاتينية التي تعني «المحل التجاري»)، وهو مصطلح استخدمته أول مرة مدرسة موراتوري للإشارة إلى تحويل ملكيات سكنية إلى أغراض تجارية. وتؤدي الجاذبية التجارية لتحويل الجزء الأمامي من فناء الدار إلى حوانيت (محال تجارية)، وهو ما يتم بيسر عن طريق فتح مدخل جديد ومباشر من الخارج إلى الغرف الموجودة في الدار. يتطور هذا النموذج على نحو مستقل إلى الدرجة التي يصبح فيها منزل صف جديداً على حافة الطريق، ويعمل كبؤرة أولية مستقلة: فيضاعف ارتفاعه بإدخال سلّم إليه، ويمدد إلى الجوانب ليكون نواة لنسيج من الطراز الذي يأخذ شكل الصف، الذي يُذكّر بتطور الوحدة ذات الغرفة الواحدة، كما في الرسم البياني. وحيثما أمكن تجري مضاعفة حجم الواجهة على حساب الطريق العام من خلال إضافة رواق أمامي.

حدّدت العملية هذه قيام صفوف مزدوجة الغرف، وما إن قننت حتى أصبحت الأساس في أوروبا القرون الوسطى لكل التوسعات التي جرت في القرى الآخذة في التوسع بكثافة. وحدثت الظاهرة في أوستيا أنتيكا، المركز التجاري لروما، وقد عرّفها ووصفها أليساندرو جيانيني بالتفصيل[11]. وحدثت إضافات أخرى كلما كان يجري إشغال المكان العام، وهذا سلوك إنساني بدائي عالمي (انظر الرسم الرقم (٣٥ ـ ٥)).

كانت هذه الظاهرة منتشرة في القرون الوسطى، وبخاصة في تلك المدن العربية، حيث المؤسسات التقليدية ـ الملتقى والساحة ـ جرى ابتلاعها، تاركة الحدّ الأدنى من الطريق. ففي الأسواق الخطية للمدن الإسلامية هناك شريط من المحال الصغيرة يقدم الخلفية لنسيج سكني لمنازل ذات فناءات. وفي حالة السكن الأولي العفوي، إذا لم يكن النسيج يتسع لإقامة محال من غرفتين على الواجهة الأمامية، فسوف يسمح بالإزالة والاستبدال داخل الدار، وإلى الحدّ الأقصى، وهو ما ينتج تغييراً في الاستخدام[12].

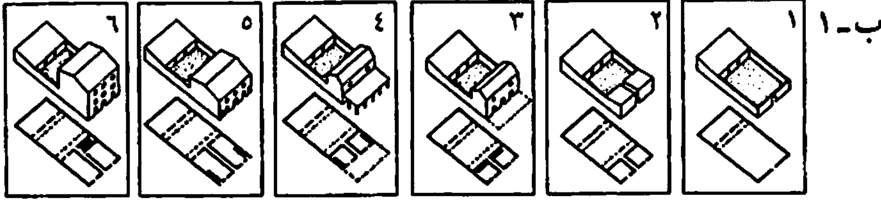
---

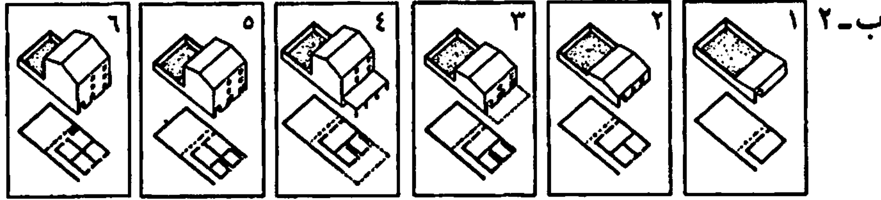
(١١) انظر: A. Giannini, «Ostia,» *Quaderno dell'Istituto di Elementi di Architettura e Rilievo dei Monumenti*, vol. 4 ([n. d.]), p. 36 ff.

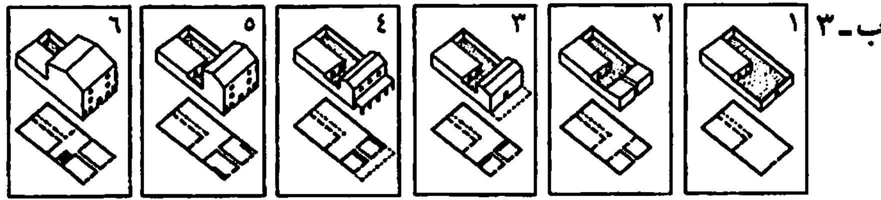
(١٢) مذكرات ألكسندر لزين في أحد البلوكات التونسية في شارع غربال، تم نقل ثلاثة منازل مزودة بصحن بهذه الطريقة بعد القرن السابع عشر. انظر: Alexander Lezine, *Deux Villes d'Ifriqiya* (Paris: Librarie Orientaliste Paul Geuthner, 1971), p. 160.

الرسم الرقم (٣٥ ـ ٥)

سلسلة (ب ـ ١) و(ب ـ ٢) و(ب ـ ٣) تصف عملية التابيرنا







في ب ـ ١، ٢: حيث تأسس محلان من خلال تكرار اثنين من خلايا [غرف] المنزل الأولية على خارج قطعة الأرض. تتطور التابيرنا تلقائياً حتى تؤسس لنمط المنزل الخام المطل على الشارع، وتعمل بالتالي كأنها خلية أولية معزولة: في وسعها ساعتذاك مضاعفة ارتفاعها (ب ـ ١، ٣) من خلال تقديم درج؛ ثم تذهب جانبياً (ب ـ ٢ و ب ـ ٣) لتؤلف جنين نسيج المنزل الخام وحين يبدو ممكناً مضاعفة واجهته الأمامية بدمج المساحة التي كانت شرفة على الشارع العام (ب ـ ١، ٢، ٣، ٤). العملية تستمر تكراراً باتجاه داخل قطعة الأرض الأصلية، والملحقات غدت شققاً ب، ٦.

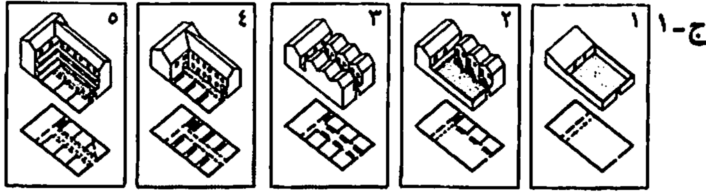
وعملية الإشغال المستمر هذه للفناء التي يمكننا أن نطلق عليها «عملية الجُزر»، تتطابق مع التحويل إلى سكن أكثر من عائلة في الدوموس الأوّلي(١٣). أما الرسم الرقم (٣٥ ـ ٦) السلسلة (ج ـ ١، ج ـ ٢، ج ـ ٣) فيصف هذه العملية، إذ تبدأ على جانب من الفناء أو صحن الدار بصف من الحجرات الذي يتضاعف في الارتفاع ويستخدم كشرفة. ويقع صحن السلّم بشكل استراتيجي في رواق البؤرة الأصلية. وبمضاعفة الصف على

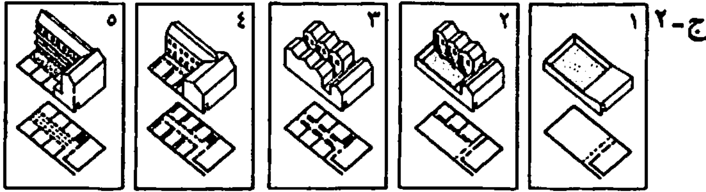
(١٣) يطلق بعض المعماريين التقليديين على البناء الطويل اسم إنسولا؛ وذلك من أجل تمييزه من الدوموس، بينما يطلق البعض الآخر اسم بلوك على هذه الكلمة.

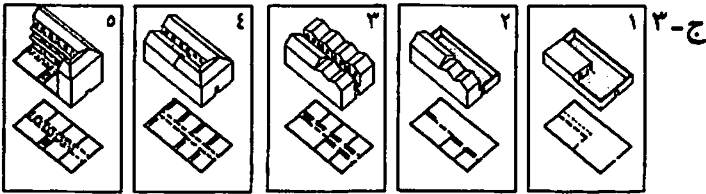
الجانب المواجه، يمكن صحن سلم واحد أن يخدم شرفة أخرى على نحو فعّال[١٤]. وإذا كان الفناء أو صحن الدار المفتوح قد جرى الانتفاع به بالكامل، فهو يتحول إلى ممر خطّي. ومع ذلك، فإذا كانت العملية تبدأ على الجانب المقابل للفناء (ج ـ ١، و ج ـ ٢)، فالميل يكون إلى إقامة ساحة صغيرة مسوّرة. والعمليتان لا تجريان بصفة مستقلة إحداهما عن الأخرى. على العكس، فإن تحويل الأماكن السكنية لأغراض تجارية (عملية تابيرنا) وظاهرة بلوكات الشقق (عملية الجزر السكنية) دائماً ما يقترنان معاً.

الرسم الرقم (٣٥ ـ ٦)

سلسلة (ج ـ ١) و(ج ـ ٢) و(ج ـ ٣) تمثل عملية إنسولا insula







تبدأ باحتلال أحد جوانب فناء المنزل (ج ـ ٢، ١) بصف من الخلايا [غرف] تبدأ بالتمدد عمودياً (ج ـ ٢، ٢). لزيادة مساحة المكان المأهول، تلغي الخلايا الجديدة الدرج الخارجي وتؤسس شرفة جماعية يخدمها درج واحد موضوع استراتيجياً عند واجهة الخلية الأصلية الأولية، ثم ينعكس الصف على الجانب المقابل (ج ـ ١، ٣). ويقود ذلك بناء شرفة ثانية يخدمها الدرج نفسه (ج ـ ١، ٥). نسخة مماثلة تنشأ عن الدرج داخل كل خلية أولية من الصفين، ثم يصبح للخلايا أربعة أقدام الآن وعلى الجوانب الأربعة (ج ـ ١، ٤).

(١٤) تعطي البلكونة التي في صحن الدار والتي تعرّضت لعملية إنسولا أفضل النتائج بقدر ما تدع سلّماً واحداً يسمح بالوصول إلى عدد من المساكن.

كانت عملية البلوكات قد نشأت نتيجة اتجاهين متقابلين؛ ففي فترة الأزمات الاقتصادية والسياسية كان الاضطراب الاجتماعي يتسبّب بتراجع في التخصيص؛ ففيما يتحرك الأغنياء نحو الخارج، يجري شغل منازلهم وتقسيمها من جانب الأسر الفقيرة. وفي مراحل النمو الاقتصادي السريع، تجذب المدينة سكاناً جدداً، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث ضغط على العقارات، وحاجة عامة إلى توفير الإسكان، يجب إيجاد حلّ لها بشغل المنازل الداخلية أو الموجودة. ويجب أن يكون واضحاً أن تزايد البناء ظاهرة طبيعية يمكن المجتمع أن يضبطها بموجب شروط معينة، لكن في لحظات الخلل الاجتماعي الكبير يمكن أن تكون ظاهرة مرضية، كالتعدي الصارخ أو الهدم المتعمد الذي يأخذ شكل الظاهرة، واستبدال المنزل ذي الفناء بمنازل أشد كثافة في عدد الشقق[١٥].

حدثت عملية «الجزر السكنية» في المدن العربية والعثمانية ما قبل الصناعية أساساً في حالات محددة بالحواضر الكبرى، مثل القاهرة في أثناء الحقبة العثمانية، لاتصالها بأحوال الناس الاجتماعية، وهو أمر نادر الوقوع في مدينة من التجار والحرفيين، لأنها تترك علامات خفيفة على البناء[١٦]. إن التغيّرات العميقة التي حدثت في المجتمع المسلم في النصف الثاني من القرن الأخير قد أتت على جذور البناء الأبوي للأسرة، ومن ثم فإنها تشكّل السبب الأساسي لبقاء المنزل ذي الفناء للأسرة الواحدة. واستدعت عملية التقسيم تقدماً أساسياً، ولم تستثن منها مدينة واحدة حيث يتضاعف النمط كاملاً، وحيث تحدث زيادة لنصف النمط، فتصفان دمج وحدتين متجاورتين. وهذه العملية تخضع لواحدة من نتائج خمس رئيسية:

١ ـ ضمّ غير تراتبي لأفنية متباينة.

٢ ـ ربط سهل لقطعتين عقاريتين متجاورتين بإزالة الجدار الفاصل من دون أية تعديلات لاحقة.

٣ ـ ضم غير تراتبي للأفنية المتشابهة.

٤ ـ توحيد لبناءين موجودين سابقاً.

---

(١٥) للبدائل الرمزية وملامحها الاجتماعية المترتّبة عليها في القاهرة القديمة، انظر: L. Christians, O. Greger and F. Steinberg, *Architektur und Stadtgestalt in Kairo* (Berlin: Kanopka, Sabine, 1987), p. 84 ff.

(١٦) يُطرح السؤال الذي يهتمّ بهيكل العائلة، فقد كانت الدار بخاصة في المدن القديمة تجمع العائلة الكبيرة، وهو هيكل قريب من الفكرة اللاتينية عن العائلات الممتدّة بخلاف الاتجاه الحديث للعائلة المستقلّة، ويؤدّي نمو العائلة إلى إنشاء وحدات جديدة، الأمر الذي ينتج منه في الغالب تعقيدات في المبنى، ومن المعتاد أن ترى نمو عائلة ممتدّة مع مرور الوقت بشكل كبير بحيث تقوم بإنشاء مجاورتها الخاصة.

٥ ـ إغلاق الفناء أو صحن الدار من الجهات الأربع.

هذه العملية الكلية تجري بصورة مختلفة في المدن في المغرب، حيث تجري توسعة المنزل من خلال الإضافة المتتابعة لأجزاء جديدة مستقلة. على سبيل المثال، فقد يكون لمنزل كبير ثلاثة أفنية، لكن لا يجري إعادة صفها تراتبياً، كما في حالة المباني ذات الأفنية المتسلسلة في القصور الإيطالية إبان فترة عصر النهضة. وبدلاً من ذلك، يجري دمج الكلّ إما بإحداث فتحة في أحد جدران الوحدة التي تم تملّكها، وفي حالة كونها أصغرها، فهي تصبح وحدة خدمية تابعة، وإما بإضافة ممر مرتفع لها (الساباط).

هناك عمليات تتصل بالتقسيم الفرعي لقطعة الأرض. وكل قسم جديد سيتم التعامل معه كنوع مستقل، إذا كان ذا حجم موحّد، مع أخذ وجود ممر يخدم المسكن من الداخل في الحسبان من دون تمزيقه.

الغرض من الرسوم الأربعة ذوات الأرقام (٣٥ ـ ١ و٢ و٣ و٤) هو إعادة بناء الظواهر الرئيسية المرتبطة بالعمليات الدلالية للمنزل ذي الفناء. ولا تهدف هذه الرسوم البيانية إلى اقتراح نمط شامل يعمل كقالب شامل، وهي خاضعة بالتالي للتعديل. ويجب أن نضع نصب أعيننا أن لكل ثقافة بناء سلوكاً يختلف عن غيره، والأفضليات التي يمتلكها داخل الترسيمة الأكبر. على سبيل المثال، فالخلية الابتدائية قد تتنوّع في الشكل والحجم، مع ضم غرف أخرى معتمدة على مستوى التماسك الثقافي[١٧].

ثالثاً: المنزل ذو الفناء: التنظيم البنيوي

يظهر المنزل الإسلامي تعقيداً بنيوياً في تنظيم المبنى. ويمكن تحليل مكوّنات المبنى من خلال النماذج المأخوذة من المنطقة الثقافية نفسها. فالمنازل البرجوازية في فاس في القرنين السابع عشر والثامن عشر من القرن الماضي وتنويعاتها الدلالية هي نقطة النهاية لرحلة طويلة من الخبرة للمكونات الدلالية والتكنولوجية والوظيفية التي كانت ثمرة معرفة مهنية عملية قوية. وفي ما خصّ عمليات الإنشاء، فقد تم بناء هذه المنازل من الخشب ومواد حجرية جرى استخدامها بطريقة تستفيد في الوقت نفسه من الخصائص البنيوية والحرارية المتوافرة فيها.

(١٧) تميل المناطق التي تزداد فيها نسبة المواد العضوية إلى التنظيم من خلال محور مركزي أو مقسم، ويمكن أن تكون خلية الركن جزءاً من خلية شكل مستطيل أكبر (كما هو الحال في المغرب) أو جزءاً من شكل موحّد (كما هو الحال في بومباي).

من الضروري لإجراء التحليل التنظيمي أن نطرح جانباً موضوع المساحات الملحقة التي لا تمثل أهمية لموضوعنا، مثل التقسيمات الصغيرة للغرف والتجاوزات التي قد تؤدي إلى غلق الفناء، والغرف المكتسبة خارج المساحة الأصلية، و«المعلقات» أو الممار المعلقة (الساباطات). للحصول على وصف تفصيلي للأجزاء الداخلية كافة. ويمكن القارئ، في هذا الصدد، مراجعة العمل المفصل لجاك ريفو(١٨).

المنزل النمطي ذو الفناء في فاس هو عبارة عن مبنى مكوّن من طابقين مع ممر محاط بأربعة جدران إلى جانب شرفة مزدوجة أو رواق خارجي. وهو يتكون من غرف معيارية تسمّى «بيت» ذات شكل مستطيل طويل ممتد حول جوانب قطعة الأرض. وتقع الغرف الثانوية، مثل غرف المطبخ والحمّام والطعام في الزوايا، وأحياناً يتوافر لها ممر، بينما يقع السلّم في الجانب المقابل للمدخل. وفي مباني الأشخاص الأكثر ثراء، تتم مضاعفة الترتيبات الرأسية، حيث يؤدي سلّم إلى حُجر الضيوف، ويؤدي آخر إلى الحريم والترّاس. ويتم نقل ترتيب البيوت في الطابق الأرضي إلى الطابق العلوي، حيث يتوافر للفراغات شرفة خارجية أو غرف متتابعة.

والترّاس، الذي يكون محجوزاً عادة للنساء والأطفال، محاط بجدار مرتفع على طول المحيط الخارجي للمنزل، بينما يوجد حاجز قصير يحمي الأشخاص في البهو (انظر الرسم الرقم (٣٥ ـ ٧)).

وفي التنسيق المتبادل بين الغرف، تتجسّد خطة كل «بيت» في أشكال شبه منحرفة لإخفاء أوجه الشذوذ الخارجي في النسيج المديني، لكنها تضع الجدران على زاوية ٩٠ درجة على طول الفناء للحفاظ على التناسق الهندسي للساحة أو صحن الدار المركزي. والغالب أن يكون الفناء مستطيلاً أو مربعاً ويحتوي على محور أو محورَيْ تناسق، يميّزه وضع أبواب البيت بحيث تكون مقابلة لبعضها البعض وسط جانب من الصحن.

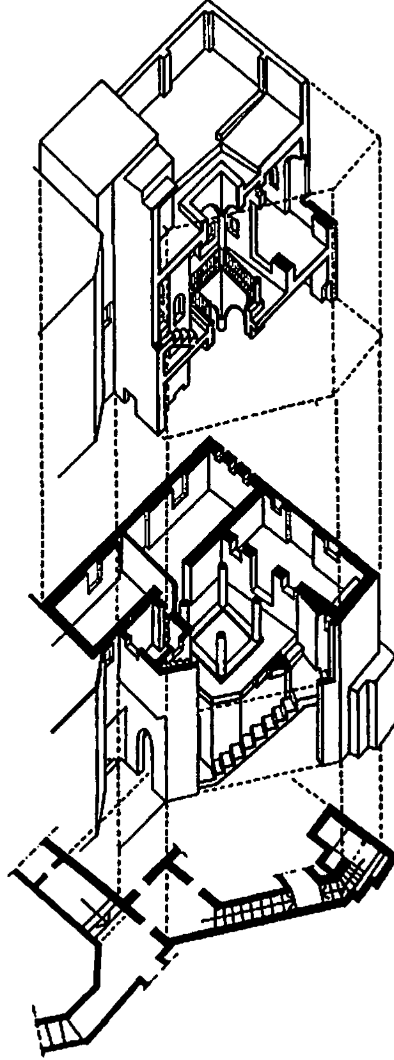
وفي بعض الأحيان، توجد نافورة صغيرة في الوسط تدعم التقاطع الفرضي بين المحورَيْن. ولا يشمل تناسق الفناء المبنى بالكامل (على خلاف منازل الدوموس الرومانية أو قصور عصر النهضة الإيطالية)، حيث تبقى الأبواب المواجهة للصحن غير متناسقة مع البيت الفردي.

---

(١٨) يمكن الوقوف على الوصف التفصيلي لفنّ العمارة الداخلي الخاص بفاس في الأعمال الكثيرة لـ: Jacques Revault, L. Golvin and A. Amahan, *Palais et demeures de Fés: 1. Epoques merinide et saadienne (XIVème-XVIIème siècles)* (Paris: [n. pb.], 1985).

الرسم الرقم (٣٥ ـ ٧)

منزل في القصبة، الجزائر، في خمس طبقات بشكل هرمي



بالرغم من تفرعات هذا النموذج فهو يمثل المكونات الظاهرة وهي النمط السائد. وتظهر سلسلة المهار كامل شبكة التوزيع للبناء: مدخل، الشرفة المدخل، الدرج، والشرفات. الغرف لا تفتح بعضها على بعض، لا مباشرة ولا من خلال أمكنة ملحقة، فقط إلى ومن الشرفة والدرج.

وتجري ملاءمة العلاقة بين المنزل مع النسيج المديني من خلال تعديل البؤر الطرفية. أما البهو أو «وسط الدار»، على النقيض من ذلك، فهو بأشكاله الأولية

وترتيب فتحاته التي يغلب عليها الطابع المتناسق، يغدو مركز التركيب ويوفر الإضاءة والهواء الضروريين للمنزل. علاوة على ذلك، فإن الانتقال من أرض البهو إلى الأعلى، والمعالجة الخاصة لعلّية المنزل المعلقة بالبلاط الأخضر والتزيينات الخشبية، تضفي على الفناء طابعاً شبه مستقل له قواعده الخاصة في الترتيب والإنشاء[١٩].

في أنماط المنازل ذات الفناء في فاس، يقوم نظام من البنى المغلقة والمتجانسة المشتمل تكون الخلية الأساسية لـ «البيت»، وهي عبارة عن وحدة ثلاثية الأبعاد أقصى عرض لها ٢٢٠ سم (أي ما يعادل ذراع مزدوج يبلغ عرضه ١٦٥ سم إضافة إلى ذراع عرضه ٥٥ سم)، ويمتد الطول إلى ٧ ـ ٨ م. ووفقاً لما يراه بعض العلماء، فإن العرض يحدد وفقاً لاستخدام القدماء لعوارض النخل الخشبية. ومن الناحية العملية، يتمتع البيت بأكثر درجات المرونة والاستقلال، بحيث يشتمل إما على مصطبة رئيسية أو أرائك غرفة المعيشة، كما أنه مفصول عن الفناء بباب بارز. ويمكن تحويله بسهولة إلى وحدة سكنية مستقلة ليصبح مسكناً لبؤرة العائلة الممتدة.

والشرفة القائمة على أعمدة هي عبارة عن بنية مفتوحة تثري معمارياً منازل الأسر الأكثر ثراء، كما هي حال منزل «أبو هلال». أما النظام الأدنى، فيرتكز على دعائم حجرية تحدد الشرفة الأقل عرضاً، كما تقوم بترشيح الهواء والضوء إلى الأمكنة الداخلية. ويغطي الأرض طبقة كثيفة من الجص، الأمر الذي يقلل وزنها، ويجعلها لمّاعة تحت الشمس. والشرفة العليا لها وظيفتا البهو والرواق نفسهما من حيث ترتيب المسارات لتجنب المرور المتتابع في الغرف. ونادراً ما يسير البهو بطول المحيط الخارجي للفناء بالكامل، حيث إنه يأخذ في معظم الأحيان شكل رواق ذي قناطر أمام المدخل الرئيسي.

والعناصر البنيوية هي تجمّعات لعوامل تساهم في تشكيل النظام. أما الهيكل الخشبي فيأخذ شكل إطار، أي هيكل مفتوح غير دائم مزوّد بدعامات متغيّرة، وعلى العكس من ذلك، يكون الهيكل الحجري مغلقاً ومستمراً ويمثل عنصراً دائماً. وقد بلغ نظام الهياكل المزدوج في منازل فاس مستوىً متقدماً من التكامل، فتطلب وجود النجار والبنّاء معاً في الموقع. أما أساسات المنازل فهي عبارة عن قوالب حجرية متصلة من الطوب والحجارة الموضوعة في الملاط. وهناك ثلاثة جدران من المنزل مشتركة في العادة مع المنازل المتجاورة، أما الجدار الرابع، وهو الواجهة الأمامية، فلا توجد فيه

---

(١٩) وُجد الطراز البدائي الخاص بالسقيفة في ما يطلق عليه دور العبادة المزعومة في البيوت الصينية، وهو جدار مجوّف مثبّت داخل الجدار الخارجي والعمودي على المحور المتاح الخاص بالصحن، وإضافة إلى هذا المثال، يوجد العنصر الخاص بالتوزيع في المناطق السامية.

فتحات ذات أهمية سوى المدخل الرئيسي. والمعالجة الموحّدة لسطح الواجهة الأمامية بالجير والرمل تدعم الحسّ بالاستمرار في مواد البناء الحجرية. وفي الجانب الداخلي، يسمح الجدار بنفاذ الضوء من خلال فتحات صغيرة مرتفعة، كما توجد في الواجهة شرفات. وعادة ما تنفذ الأبواب في شكل أقواس، وفي حالات نادرة تتم إزالة الجدار بالكامل ليظهر السقف.

حظي السقف، من بين العناصر الأخرى كافة، باهتمام خاص، نظراً إلى أنه أكثر الأشياء إظهاراً لتقاليد البناء في المناطق الثقافية المختلفة. يعدّ السقف، نظرياً، تجسيداً للسطح على نحو أفقي، لذلك ففي الثقافات التي تستخدم أسطح الجملون يتم تحويل سلسلة الروافد الخشبية إلى عارضة خشبية رئيسية[٢٠].

وللهياكل الخشبية الأفقية في فاس مستويات مختلفة من التعقيد. فالسقف البسيط للبيت مكون من صف عوارض تسمّى الجائزة، ويراوح طولها من ١٥ إلى ٢٠ سم، ويجري زخرفتها عند طرفيها. ويوجد في هذا الهيكل ألواح أرضية سمكها ستيمتر واحد يوجد عليها سطح من الملاط. وفوق ذلك توجد طبقة من الحصى (٥٠ سم للأرضية، و٣٠ سم للسطح)، مثبت عليها سيراميك أو ساتر مضاد للماء. يضمن هذا النوع من الهياكل التوزيع الثابت للأوزان على جداري التحميل الرئيسيين، ولكنه يصل إلى عرض ٢٢٠ سم فقط. وقد كان من الشائع زيادة مساحة كتائف الأسقف.

الممارّ العالية مبنية على نتوءات مستطيلة تتطلب هيكلاً أشد تعقيداً للسقف لإنشاء ممر عرضه يراوح من ٦٠ إلى ١٢٠ سم. وفي هذه الحالة توضع الروافد على عارضة ممتدة على طول المحيط الخارجي للصحن. وعادة ما يكون الأخير مستقراً على

---

(٢٠) تختلف أشكال السقف تماماً في الصويرة عما هي عليه في فاس، وتتألف العوارض من الثوجا (خشب الأرز)، إضافة إلى بعض الخشب القليل، ولا يزيد على ٣,٢ م، وتسند هذه العوارض هيكلاً آخر مغطى بطبقةٍ من أغصان التاسويت، وقد صُنِعَت الأرضية من طبقة مغطّاة بأوراق الشجر الجافة المخلوطة بالملاط والتراب. ويتمّ التأكد من الخاصية الرمزية لكلّ منطقة من خلال التحقّق من أن الأسقف الظاهرة المتشابهة تمّ التعرف إليها في الحقيقة وفقاً لمفاهيم مغايرة تماماً. ويتّسم السقف النابولي بالكانيجيا كما يلي: «في نابولي ..... أدّى عادةً بناء الهياكل من أحجار خفيفة (حجر الخفاف، وحجر اللابيلوس «حجر صغير ينتج من البراكين») إلى تشييد أسقف خشبية ذات عوارض مجرّدة تقريباً ... وهو سقف لا يمثّل في حدٍّ ذاته دعامة ... ولكن يمكنه أن يقوم بذلك استاتيكياً في حالة عزله. وفي الحقيقة لا تتكوّن هذه الأسقف من الكثير من الأخشاب التي يمكنها أن تدعم مجموعة أحجار اللابيلوس المخلوط بالملاط الذي يغطيه بسمك (يصل إلى متر في بعض الأماكن). ويعمل هذا الهيكل الخشبي كقالب يمكن التخلّص مما تمّ وضعه عليه؛ إنه هيكل أصيل بقدر ما يمكن أن يشكّل نوعاً من القنطرة الطبيعية الناتجة من ترسّب المواد المطروحة عند فصل القطع الزجاجية عنها». انظر: G. Caniggia and G. L. Maffei, *Composizione architettonica e tipologia: edilizia. Il progetto nell'edilizia di base* (Venice: [n. pb.], 1985), p. 160.

عارضتين متراكبتين مدعّمتين بالأعمدة مع وضعهما في اتجاه المركز لتقليل المسافة. تكون هذه العوارض مصحوبة بعناصر من القسم نفسه يتم تجميعها على شكل صندوق. ويقابل الهيكل الخشبي قطع من خشب الأرز مزوّدة بأشكال نباتية أو منقوشات كوفية لتحسين مظهرها.

وفي نظام بديل، فإن نظام النجارة الذي يسمّى «الحلقة» يصل إلى أعلى المستويات المعمارية، مع استخدام طبقة من العوارض والكتائف العديدة المتراكمة. وتقوم طبقات الروافد بدعم الحاجز والجزء العلوي من البلاط. وليس للنظام الأول، من خلال تكرار الدعامات، حدود عرض نظرية، باستثناء تلك المحدّدة بنوع الخشب المستخدم في فاس، الذي يبلغ طوله ١٨م. والنظام الثاني مقصور على الساحات التي لا تزيد مساحتها على ٥م.

وعلى الرغم من حقيقة أن التباين بين لون مواد البناء الفاتح وعتمة خشب الأرز ينتج كثيراً من التأثيرات المرئية، فإن المنظر الجذّاب للبيوت التقليدية ذات البهو لا ينبغي أن يخفي الوظيفة الدقيقة للطرق الهيكلية المستخدمة. ويعدّ تسلسل الماسونية ـ ثم الخشب ـ ثم الماسونية خاصية مميزة لهذا النوع من المنازل.

وفي ما يتعلق بإنشاءات الماسونية، تعطي طريقة البناء عادة الأولوية لطوب الزينة المستخدم مع أنواع متعددة من الهياكل: مثل المسار المزدوج الرأسية والمائل والمستقيم والمبني مع مسارات من الأحجار والأخشاب للوصول إلى أنماط الواجهة. والهياكل الثلاثة الرئيسية ـ الأفقية والمائلة والمستقيمة ـ قد تظهر في الجدار نفسه بتسلسل بديل. ومن الخارج، يكون الجدار مغطىً بالجص، ومن الداخل، فإنه يكون مغطى بالجص أو السيراميك أو الجص المزخرف[٢١].

تتكون الهياكل الخشبية من مكوّنات يمكن قراءتها ككيانات منفصلة من خلال التفكيكية الإنشائية للوصلات. وتكون الفتحات داخل القوس مغلقة مع وجود باب مستطيل ارتفاعه ٣٥٠ سم يدور على محاور اسطوانية مثبتة في الطابق، وفي الإطار الخشبي (الرتج).

---

(٢١) وُجدت بعض النماذج المختلفة في بناءات القرميد التي تشتمل على الستائر، والتقاطعات، والتطريز المسنَّن، والتطريز المسنَّن المزدوج، والترصيع المكون من الخشب والحجارة. انظر: «Schema Directeur d'urbanisme de la ville de Fes,» *Dossier Technique*, vol. 4, no. 2 (1980), dans: *Les Techniques traditionnelles de l'architecture et du decor à Fes* (Paris: Marsilio Editori, 1980).

رابعاً: هل المنازل ذات الفناء نموذج عالمي؟

تركّزت المناقشة حتى الآن على العمليات الرمزية من الناحية العلمية. لكن السؤال التالي يتعلق بما إذا كانت المنازل ذات الفناء تعدّ نموذجاً عالمياً أم لا. وقد لاحظ عدد من العلماء أنه على الرغم من كون المنازل ذات الفناء نمطاً رائداً في عدد من المناطق، مثل بادانيا (وادي البو) في المغرب، وباقي مناطق الشرق الأوسط، إلا أنه غير منتشر على نمط واحد في منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا.

وعلى الرغم من أنه من المنطقي أن نفترض أن أراضي الإمبراطورية الرومانية تأثرت بطراز الدوموس حتى القرن الخامس على الأقل، فإنه لا يمكن العثور على أثر له في أجزاء من وسط إيطاليا (بما في ذلك روما)، وجنوب إيطاليا (باستثناء نابولي) ويروفينس. ولا يعدّ المناخ السبب الرئيسي وراء شيوع المنازل ذات الفناء. على سبيل المثال، تتشارك كل من ميلانو وحلب النوع نفسه من البناء على الرغم من اختلاف مناخهما[٢٢].

قد يرجع سبب انتشار المنازل ذات الفناء إلى استمرار الثقافة البيزنطية، ففي المناطق التي هجرتها الإمبراطورية، كان انتعاش صناعة البناء قائماً على نوع متخلّف نسبياً يتوافق تماماً مع الخلية الأولية. ففي داخل العالم الإسلامي، تأثر نمط المنازل ذات الفناء، الموروث عن الإمبراطورية البيزنطية، كثيراً بالمتطلبات الإسلامية الأساسية من ناحية عزل المرأة وحمايتها. وهذا يفسر الانتقال السهل من أنماط اليمن الأولى إلى نمط الفناءات لدى الأمويين عندما وصلوا إلى شواطئ البحر المتوسط.

وفي أوروبا، أدى تحويل طراز الدوموس مباشرة إلى تقنين طراز المنازل المتراصة على شكل صفوف، بينما لم يحدث ذلك في الدول الإسلامية قبل الاستعمار إلا على نحو متفرّق. لذا، فقد انتشر طراز الجزيرة في دول المغرب العربي على نحو غير دقيق، وقد تمّت مقاومته بشدة في شمال أفريقيا حين كان فناء المنزل، أو وسط الدار، مهدداً تحت ضغط الانفجار السكاني. وحتى مع زيادة الكثافة السكانية التي وصلت إلى ٥٠٠

(٢٢) يدّعي الباحثون النظريون المتخصّصون في التكنولوجيا التي يمكن الإبقاء عليها أن الصحن قادر على التلاؤم مع الحرارة. انظر: G. Scudo, «Climatic Design in the Arab Courtyard House,» in: A. Petruccioli, ed., «Technology: From Tradition to Innovation,» *Environnemental Design: Journal of the Islamic Envirenmental Design Research Center*, vols. 1-2 (1988), pp. 82-91.

ساكن في الهكتار، كان بناء المنازل يستجيب لذلك عن طريق زيادة الارتفاع وتقسيم المنازل في محاولة للحفاظ على سلامة صحن الدار[٢٣].

وعلى الرغم من أن صحن الدار قد فقد في حدّ ذاته قيمته «الجمالية» (كما يسمّيها حسن فتحي) منذ وقت طويل أثناء الانتقال من مسكن الأسرة الواحدة إلى مسكن الأسر المتعدّدة، فهو ما زال يمثل في عقل المجتمع فكرة الوحدة التي تتجاوز وظيفته التوزيعية. وتقدم حالة المنازل المتراصة على شكل صفوف دليلاً إضافياً على مقاومة الثقافة الإسلامية لتطور نمط بناء (الجزيرة) في دول البحر الأبيض المتوسط.

وفي المدينة الإسلامية، كانت المنازل المتراصّة على شكل صفوف تعدّ من مساكن الطبقة الدنيا، بينما كانت في القرون الوسطى في أوروبا تعدّ من منازل الطبقة المتحضرة المتوسطة. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا النوع من المنازل له تاريخ محلي على طول ساحل الجزء العربي من البحر المتوسط، كما اتضح ذلك من أعمال التنقيب لمنازل صغيرة ثنائية الخلايا في مدينة الفسطاط. كما أنه يظهر جلياً في شكل خلايا صغيرة مبيّنة على الجانب العلوي من واجهات المحال داخل حواجز محمية على أطراف المناطق السكنية. وحتى اليوم، ينظر إلى المنازل المتراصّة أو المزوّدة بتراس على أنها دخيلة على المنطقة، وأنها تشبه طراز الفلل الحديثة في الدول الغربية.

ولا يمكن النظر إلى هذا النوع وراء حدود الجغرافيا المساحية أو الثقافية، حيث إن تحول المنزل المزوّد بصحن أو فناء مقيّدٌ بظروف اجتماعية وليست مساحية. وقد أظهرت بعض الدراسات التي أجريت مؤخراً في بعض المدن المرتفعة الكثافة السكانية في المراكز الحضرية في شمال أفريقيا (مثل الدار البيضاء، حيث يعيش ما يزيد على ١٠٠٠ شخص في الهكتار الواحد) أن تقسيم المنازل ذات الفناء يعدّ أمراً شائعاً. والاتجاه السائد هو تقسيم هذه المنازل إلى أجزاء صغيرة يسهل الوصول إليها، ويمكن تغطيتها إذا لزم الأمر. ونظراً إلى أن هذا قد يكون أساساً لمنازل مستقبلية على شكل صفوف أو شقق، فإن التغييرات التي تشهدها المنازل ستؤدي، كما يعتقد، إلى تعديلات لاحقة على النظرة الإسلامية نحو المنزل أو المدينة نفسها[٢٤].

---

(٢٣) في الجزائر، يتمّ وضع حاجز معدني ببراعة فوق الصحن ليعمل كسطح يمكن السير عليه، وكغطاء في حال نزول الأمطار، ويؤدّي هذا إلى إنشاء عزلتين، واحدة فوق الأخرى، بينما يظلّ الاحتفاظ بالصحن كساحة واسعة داخل البيت.

(٢٤) انظر: مسح على بيوت الصويرة: M. Accorsi and A. Petruccioli, «A Survey of an Essaouira House on the Rue de la Mellah,» and M. Cote, *L'Algerie ou l'espace retourné* (Algiers: Média Plus, 1933).

خامساً: الخط المتوسطي للمنازل ذات الفناء

من أجل الإبحار في أرخبيل عمليات التصنيف المتعلقة بتقييم المنازل ذات الفناء، من المفيد تعميق مفهوم المنطقة الثقافية. فالنوع السكني هو تعبير عن الثقافة المترسّخة في الإقليم، حيث بنى المجتمع هويته. وإذا سلّمنا بأن القول إن النوع السكني لا ينتقل، فهو حقيقة جزئية، فهذا لا يمكن أن يخفي التزاوج والتفاعل بين الثقافات. وتظهر العلوم اللغوية أنه كلما كانت الحدود الأمامية غير قابلة للاختراق، صعبت الاتصالات وانتقال المخطّطات. والعلاقة لا تسير بشكل خطّي، وإنما هي مرتبة ترتيباً هرمياً. ففي المنطقة تقوم أماكن فرعية، لكنها مهيمنة اقتصادياً واجتماعياً، مثل القرى في السهول. وقد يحدث أن تشكّل العائلات البرجوازية في المناطق الأخيرة أنواعاً من الأبنية المعمارية الخاصة بها اعتماداً على النماذج الموجودة في المدينة الرئيسية.

وهذا المفهوم نسبي، إذ يكفي توسيع الحجم من المكان المحلي إلى منطقة جغرافية أوسع. ومن الحتمي أن تكون القرى أماكن يمكنها تصدير الثقافة إلى المناطق التي تحظى بالأفضلية، مثل العاصمة. وهو ما سيكون عليه الحال لو كان سهل المدية وسفح بليدة وساحل تيبازة أماكن مستقلة عن الجزائر العاصمة. وعليه، فقد تأثرت العواصم الإقليمية مثل الجزائر ودمشق وطرابلس وبغداد بالأنماط التي كانت سائدة في إسطنبول، عاصمة الإمبراطورية العثمانية. وتؤكد الدراسات الأولى حول العمليات الرمزية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الانقسام بين منطقة بلاد المشرق والمناطق الواقعة إلى الغرب. ويسود في جنوب إسبانيا والمغرب طراز المنازل ذات الأفنية والممثلة جيداً بمنازل فاس التي قمنا بتحليلها للتوّ. وما يميّز هذه المنازل في العائلة نفسها هو التادرت، أو الخلية الأولية السائدة لجهة الزمن والمكان في جميع أنحاء غرب البحر المتوسط. وقد أتاحت الدراسات الأثرية الإثنية، مثل تلك التي أجراها لاويست في وسط المغرب[٢٥] عزل التادرت، وهي خلية طويلة ضيقة تنتقل من قبيلة إلى أخرى.

ويمكن أن يقال إن التادرت هي النوع الأولي الذي أصبح في المغرب مكوناً للهيكل المساحي ـ البيت ـ على نحو يتماثل مع الغرف التي تأخذ شكل حرف T والمستورد من الشرق ـ في المنازل الريفية والحضرية. وبوصف التادرت مكان إقامة مؤقتاً، فهي ليست

---

(٢٥) E. Laoust, *L'Habitation chez les transhumants du Maroc central* (Paris: [n. pb.], 1955), and R. Riche, «La Maison de l'Aures,» *Cahiers des arts et techniques d'Afrique du nord*, vol. 5, pp. 30-36.

أكثر من مجرد نسخة حجرية من خيمة موضوعة على المحيط الخارجي للصحن، كما يضع البدو خيامهم حول الدوّار مع ترك غرفة في الوسط لحيواناتهم.

من جانب آخر، قد أدى هجر المناطق الإسلامية الغربية للخلية التربيعية التي يبلغ اتساعها ٥ × ٥م، إلى عدم استمرارية أنماط العالم الروماني. وسيتم استخدام المنازل في البندقية ولبنان وتركيا والقاهرة لتتبّع بقايا العمليات الرمزية نظراً إلى التطور الذي طرأ عليها، ويمكن إعادة بناء طرف المناقشات حول المركزية والتقسيم الثلاثي للغرف بطريقة معقولة من البداية باستخدام الدليل الأثري.

وبغضّ النظر عن العلاقة التاريخية مع دول شرق البحر الأبيض المتوسط، تعدّ البندقية المنطقة الرئيسية لأنها توفر قراءة واضحة للرمزية والمورفولوجيا المدنية. ويوفر عمل سافيريو موراتوري وباولو ماريتو وجيانفرانكو كانيجيا[٢٦] الكثير من المعلومات التي لا مثيل لها عن هذا الموضوع، من دراسة منهجية لبنية وأبنية المدينة إلى التحليل النظري الدقيق للبيانات.

سادساً: منازل البندقية ذات الفناء

من السمات الخاصة بتصميم المنزل في البندقية أنه لا يتغيّر بمرور الوقت نظراً إلى تقنيات البناء الخاصة التي تتطلبها أساساته. وقد منعت التكلفة المرتفعة للأساسات المقامة على ركائز خشبية الاختلافات التي تضمّنت نقل جدران الدعم. ويعدّ هذا مع المقاومة الطبيعية للمكان من الأسباب الرئيسية وراء بقاء ما يسمّى التصميم البيزنطي على حاله على الرغم من الاتجاهات الطرازية التي ظهرت مع مرور الوقت[٢٧].

وقد تم تحديد نوع البناء الأول في البندقية، الدوموس الأولي، في غرفة مرتكزة على الجدار الشمالي من المبنى، وتم دمجهما إلى عنصر توزيعي، وهو السقيفة. وقد أدى استواء السطح إلى تفضيل هذا الحلّ على حلّين آخرين، حيث إن هذه المنازل كانت تنتمي إلى الصيادين، وكانت الساحات تمثل نقطة عبور بين المياه من جانب، والشارع من جانب آخر. وقد حدد وصل الجانبين طبيعة المنزل في البندقية والحلّ الرمزي الفريد.

---

(٢٦) S. Muratori, *Per una operante storia urbana di Venezia* (Rome: Istituto Poligrafico della Stato, 1959), et G. Caniggia, «La Casa e la città nei primi secoli,» P. Maretto, *La Casa veneziana nella storia della città dalle origini all'ottocento* (Venice: Marsilio, 1986), pp. 3-53.

(٢٧) P. Maretto, *L'Edilizia gotica veneziana* (Rome: [n. pb.], 1961).

تم تطوير هذا النوع عند إضافة طابق واسكويرو (مكان يستخدم لوقف القوارب وإصلاحها)، وتم إغلاق واجهة المبنى. وعند هذه المرحلة، فقدت السقيفة وظيفتها الأساسية، وتم تحويلها إلى «صالة بندقية» مفتوحة من الجانبين. وبعد ذلك، قامت بوظيفة توزيعية، إضافة إلى توفير الضوء. وقد كان وضع الوصول إلى الشارع دالاً على ذلك، وما زال يمكن رؤيته اليوم في منطقة السقيفة أو الصحن الذي تم تغطيته في ما بعد بعناصر أفقية متتابعة كانت في أغلب الأحيان عبارة عن أروقة. وعلى الرغم من ذلك، فقد ظل العنصر الأفقي الرئيسي ثابتاً، كما يمكن التعرّف إليه بسهولة وتمييزه حتى من الارتفاع الخارجي. وربما يفسر ذلك عدم التناسق المتكرر بين عدد من الواجهات البندقية، كما في مناطق كامبو نازاريو ساورو وليستا دي سبانيا وسان ستاي.

أدى التطور المبكر في عملية العزل إلى نشوء النمط التجاري، وهو عبارة عن مخزن ذي رواق أمامي، وقد أدى تكراره المنهجي إلى التطوير المهم الذي شهده نوع المنازل المزوّدة بصحون والمطلة على الشارع. وعند النظر إلى هذا النوع على أنه نوع مستقل، فإن استخدامه يتضح في المشروعات الضخمة كافة التي تم التخطيط لها في المدينة: مثل ريالتو ومنطقة الواجهة المائية كاناريغيو، ومنازل الطبقة العاملة التي قامت الجمهورية بتمويلها في القرنين الخامس عشر والسادس عشر من القرن الماضي.

هذا النوع عبارة عن مزيج وظيفي في غاية الأهمية يتضمن شريحة من الشارع تبدأ من المياه إلى المسار البري الرئيسي الذي يحيط به من الجانبين منازل تأخذ شكل صفوف. وبمجرد تقنين ذلك، تم استخدامه في مستوطنات البحر الأبيض المتوسط كافة التي تأثرت بالطراز البندقي، بما في ذلك طراز دوبروفنيك. وتبدو لافتة للنظر أوجه الشبه بين هذا التصميم الثلاثي والفناء المستقطع المركزي مع المخطّط البندقي و«التريكانيوم» البيزنطي.

سابعاً: المنازل اللبنانية ذات الفناء

أجرى فريدريك راجيت بحثاً تناظرياً مهماً على المنزل اللبناني[٢٨] في الستينيات من القرن الماضي، الأمر الذي أتاح لنا إعادة بناء العملية الرمزية في هذه المنطقة. ويعدّ

(٢٨) Friedrich Ragette, *Architecture in Lebanon: The Lebanese House during the 18th and 19th Centuries* (Beirut: Caravan Books, 1974), pp. 25-27.

هذا العمل مهماً نظراً إلى شموله، حيث إنه يغطي العديد من النماذج التي كانت سائدة في منتصف القرن التاسع عشر، مثل التصميمات التي تظهر الطبقة السفلية المهملة. ويوجد في لبنان، وبخاصة في المناطق الريفية، نوع أوّلي قابل للتحديد مزوّد بساحة مقوّسة أو خريطة مطولة. وقد طرأت التغييرات على هذا النوع من طريق مضاعفة العرض أو الارتفاع. ويمكن أن تؤدي الحالة الأولى إلى تجمّع تسلسلي لما يصل إلى خمس خلايا مع إضافة فضاء أمامي اختياري[٢٩].

والنقطة المهمة هي أن الخلية المتوسطة، حتى في المنازل الريفية، أصبحت متخصّصة وأدت إلى نشوء الإيوان المعروف محلياً باسم الليوان. وهو عبارة عن غرفة مغلقة من ثلاثة جوانب تقع على المستوى الرئيسي أو في الطابق العلوي. وهو عنصر معماري معروف في أنحاء الشرق الأوسط كافة، ويحتمل أن يكون أصل نشأته في إيران[٣٠].

وقد أدى الإيوان دوراً مركزياً في تشكيل المنازل اللبنانية ذات الفناء، نظراً إلى أن الدخول إلى المنزل لم يعتمد عليه. وبدلاً من ذلك، قام سلّم خارجي أو جانبي بتأدية هذه المهمة، الأمر الذي أتاح أن يصبح الإيوان العنصر الأساسي في المنزل بالكامل (انظر الرسم الرقم (٣٥ ـ ٨)).

هناك فئتان أساسيتان من الليوان وجمع الخلايا/ الغرف: تتضمن الفئة الأولى تجميع المجموعات الأولية المتحلقة حول الليوان بوصفه فناء. وكنقطة انفصال للمحور الهندسي، يقيم الليوان ترتيباً هرمياً ومقياساً، بعضها يتضمن ليواناً واحداً أو اثنين أو ثلاثة أو اثنين ورواق. وهذه الفئة تتضمن المنزل المملوكي في حلب الذي قام بدراسته جان كلود دايفيد، حيث يصل الإيوان إلى درجات متقدمة[٣١].

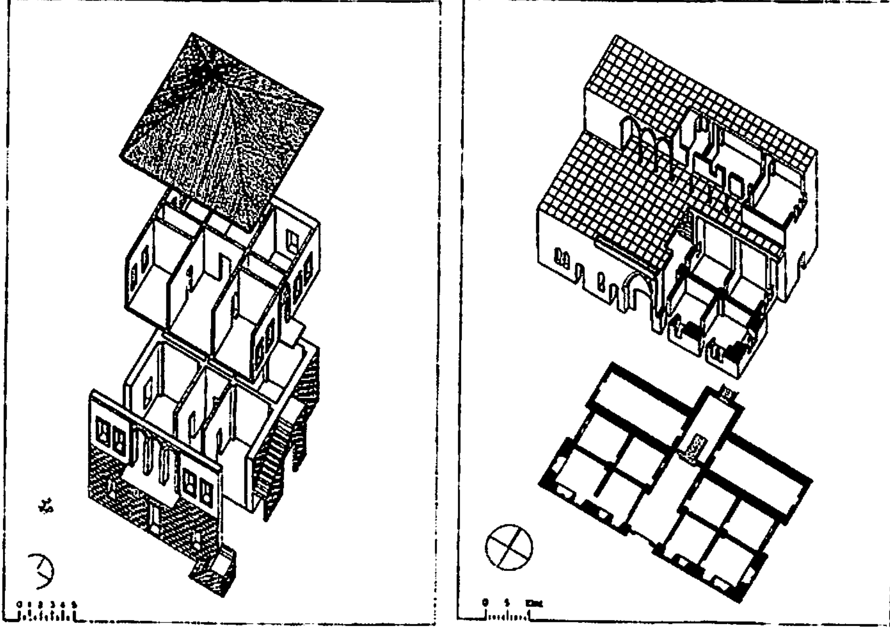
---

(٢٩) H. de Beyle, *L'Habitation byzantine* (Paris: Grenoble, 1903), and A. Deroko, «Quelques Reflections sur l'aspect de la maison byzantine,» dans: *Actes du Congres international d'ètudes byzantines* (Istanbul: [n. pb.], 1955), pp. 124-125.

(٣٠) هناك بعض المناقشات المهمة حول ما إذا كان الإيوان هو نتاج عملية إنشائية تطورية مستقلّة، أو تفسيراً موضوعياً عن فكر ما قبل الإسلام المشهور في جميع أنحاء المشرق، أو أن ذلك هو مجرّد طراز مستورد. ويصف المصطلح الإيراني إيوان (ليوان بالعربية) مساحة مستقلّة أو غير مستقلّة مغلقة من ثلاث نواح بالجدران ومفتوحة تماماً من الناحية الرابعة، وتكون مقنطرة دائماً، ويمكن تطبيق هذا النموذج على السُلّم أو على البناء بأكمله، لمزيد من المناقشة حول الإيوان الضخم، انظر: «Iwan,» in: *Encyclopaedia of Islam*, 2nd ed.

(٣١) Jean Claude David, «Syrie: Systèmes de distribution des espaces dans la maison traditionnelle d'Alep,» *Les Cahiers de la recherche architecturale*, vol. 20-21, p. 38 ff.

الرسم الرقم (٣٥ ـ ٨)
منزل الشيخ عادل حصن الدين في المختارة، لبنان
مخطط للطابق السفلي ومقطع رمزي



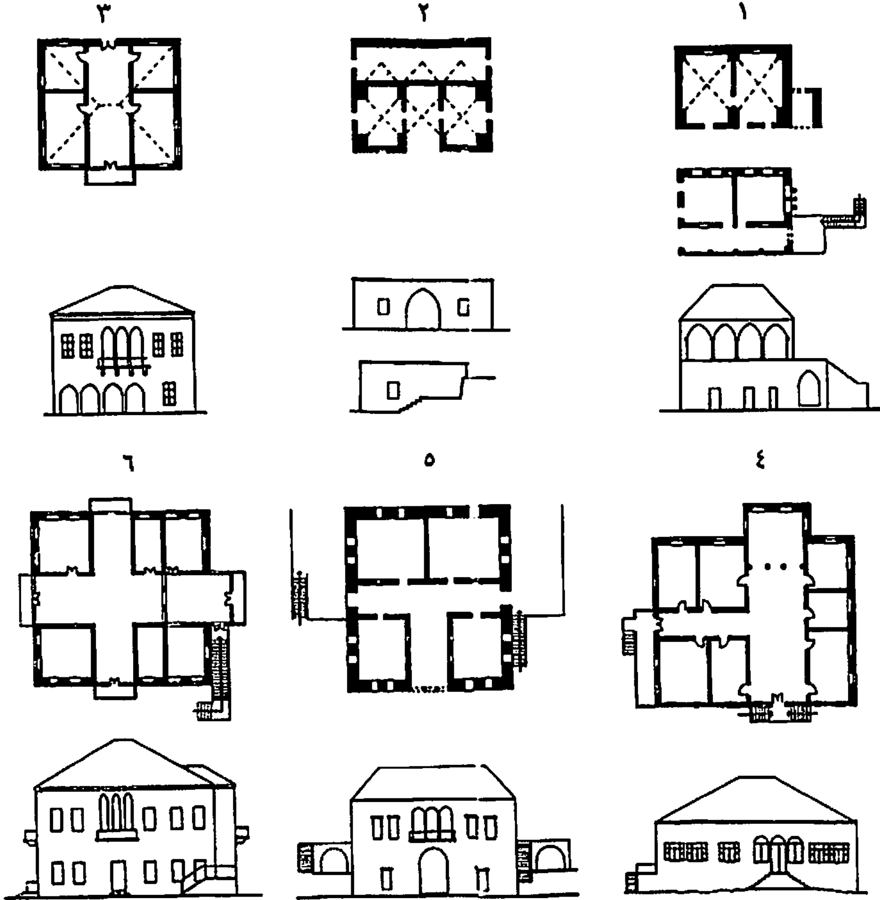
أما الفئة الثانية، فتشمل مدّ وتحويل الإيوان إلى بهو عبور. ويبرز الإيوان من الواجهة الأمامية المدعومة بسلسلة من الركائز والأقواس المضمّنة. يمكن الوصول إلى هذه الغرفة من الناحية الأمامية عبر بهو أو من الجانب عبر أحد الأروقة. يترتب على هذا النمط من الوصول شكلان مختلفان في غاية الأهمية ـ نظام على شكل T أو نظام المصالبة ـ وقد كان كلّ منهما شائعاً في أواخر القرن التاسع عشر. يؤدي الوصول من الناحية الأمامية إلى إنشاء غرفة رئيسية وإيوان منفصلين بسلسلة من الأقواس، يصل طولها إلى عشرين متراً في المساكن الكبيرة.

ويعدّ التشابه مع المنازل العثمانية التي تغلب عليها الأرائك جديراً بالملاحظة، لكن ليس الهدف هنا كشف نظام شامل من العلاقات[٣٢] أو الإجابة عن السؤال المطروح منذ زمن بعيد حول أصول نشأة المنزل التركي. وعلى الرغم من ذلك، وبالعودة إلى بحث

(٣٢) M. M. Cerasi, *La Città del Levante* (Milan: Jaca Book, 1986), p. 176 ff.

سادات إلديم[٣٣]، يمكن التوصل إلى نتيجة محدّدة في ما يتعلق بالمنزل العثماني التركي أو ما يسمّى نوع الصوفا (انظر الرسم الرقم (٣٥ ـ ٩).

الرسم الرقم (٣٥ ـ ٩)
لبنان. من الخلية الأولية إلى المنزل مع قاعة تتوسطه



(١) منزل عبد الباقي في عينبال: خلية أولية مزدوجة أو مكررة مع شرفة قناطر في الطبقة الثانية. الشرفة ذات القناطر نفسها ليست نوعاً ولكنها تفصيل في نوع. (٢) منزل في عين التفاحة: ينشطر إلى اثنين بفضل توزع الخليتين وبينهما قاعة مربعة وسطى. (٣) منزل منصور في بريصا: تكرار أو مضاعفة في العمق وخلق قاعة عبور مع نوافذ على الواجهتين تخدم الغرف كافة. (٤) منزل «المعلّم» في كفرحزير: مدخل ثانوي يخلق نظامي توزيع، وتختص قاعة العبور بخلق شرفة حديقة. (٥) منزل عادل طي في كفرحيم: الممر التالي مع غرفة بشكل حرف T. (٦) منزل حنا شيخاني في بكفيا: زرع قاعة عبور مركزية، جزء مما يخدم أيضاً كمنظر للخارج.

(٣٣) S. H. Eldem, *Turkish House: Ottoman Period* (Istanbul: [n. pb.], 1984), vol. 1.

ثامناً: المنازل التركية ذات الفناء

يختلف المنزل التركي عن المنازل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط بطريقة مهمة ومميزة، حيث تعدّ الخلية أو الغرفة (الأوضة) الأولية العنصر الرئيسي، كما أنها تعدّ عنصراً مستقلاً رسمياً ووظيفياً. هذا النوع من المنازل يدعم هندسة السطوح المستوية في المباني التي تؤدي إلى تقسيم إطار المنزل من خلال استغلال المساحات. وتعدّ الصوفا نتاجاً للتنظيم المسبق للغرفة، تتضح دائماً من خلال مركزية رمزية أو هندسية قوية تدعهما مراجع متجانسة. بناءً على ذلك، يحدد إلديم جوهر نمط الصوفا من حيث آليتها المتعددة الوظائف، كما أنه يقدم تصنيفاً تطورياً. يبدأ النوع ذاك بـ «حياة» [أي قاعة مركزية تتوزع حولها الغرف] متشعّبة، ثم يُتبع ذلك بنمط صوفا خارجي مع إمكان تحويل وضع الإيوان بين غرفتين لتكوين صوفا على شكل حرف T. ثم يبنى كشك في الناحية المقابلة للصوفا، حيث تصبح الأخيرة جزءاً من الجانب الداخلي بمرور الوقت، وفي المرحلة النهائية، تكون هناك صوفا داخلية، وأخرى مركزية. ويظهر إلديم أنه من خلال ذلك يستمر الفناء بتأدية دور مهم في مخطّط المنزل[٣٤].

والتشابه بين التصميم الثلاثي المزوّد ببهو عبور مركزي في المنزل اللبناني المكتمل، أو السقيفة البندقية، والصوفا التركية، تشابه مثير وجدير بالملاحظة. وباستثناء عمليات الهجرة الثقافية المهمة من ناحية أو أخرى، فإنه من المعقول أن نقول إن العمليات الرمزية الثلاث المتوازية، تمّ التوسع فيها بصفة مستقلة عن النوع الأساسي الشائع، وهو طراز الدوموس البيزنطي.

تاسعاً: المنازل المصرية ذات الفناء

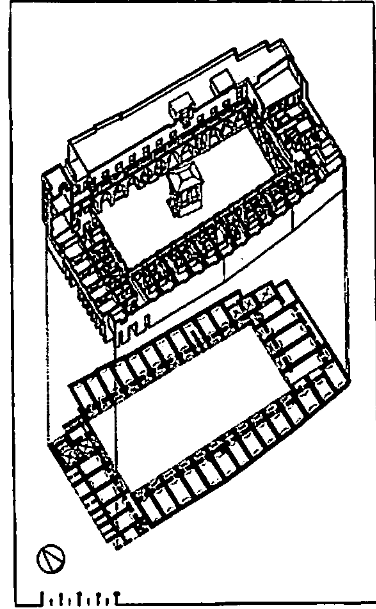
تمثل القاهرة حالة أخرى جديرة بالدراسة، نظراً إلى تعقّد الهياكل المدنية الناتجة من تقسيم طبقات الهياكل وتخصّص الأنواع. وباستثناء بعض المنازل الأرستقراطية والمجمّعات السكنية الكبيرة، فقد تم استبدال تركيبة المدينة تماماً. وعلى الرغم من أن إعادة بناء العمليات ستكون حتماً غير مكتملة وستحتاج إلى التعديل، إلا أنه يمكن تتبّع تاريخ المنازل المصرية المزوّدة بصحن أو فناء باستخدام الدليل الأثري والوثائقي

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٣١، رسومات مقياس المسطحات، في الجزء الموجود في الرسم الرقم (٦٨). يرفض إلديم فكرة وجود التأثير البيزنطي الملحوظ، حيث يحتج بأنه لا أثر لوجود البيت البيزنطي في إسطنبول، ومع ذلك، يسمى التشابه مع هذا النوع البيزنطي تريكلينيوم.

الخاص بالأوقاف. وتوضح عمليات التنقيب التي أجريت مؤخراً في الفسطاط(٣٥) تحت قيادة اسكانلون عدداً من الأنواع التي تشمل اكتشافات سابقة قام بها غبريال(٣٦).

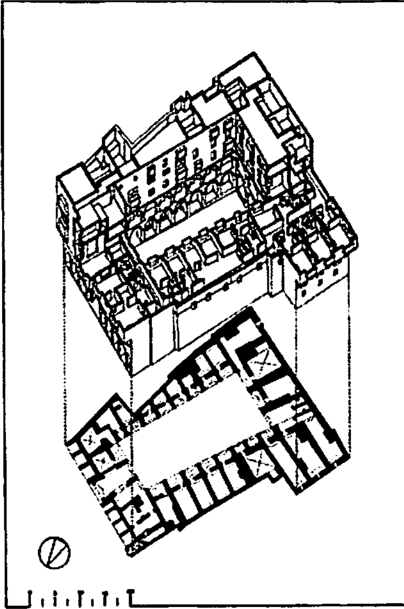
ويقدم غبريال الوصف التالي لمنزل القرن التاسع المزوّد بصحن، الذي يبدو معتمداً على طراز سامرّاء في العراق (انظر الرسمين الرقمين (٣٥ ـ ١٠) و(٣٥ ـ ١١)).

الرسم الرقم (٣٥ ـ ١٠)
«الوكالة» و«الربع»
في ذو الفقار



المقطع الإسقاطي ومخطط للطابق الأرضي. المخطط شبيه ببناء متسلسل يبدأ على مراحل كمجمع سكني. لاحظ عدم التناسق في الزوايا. إلى اليسار شبكة الخلايا، ثم شريطان نسيجيان متعامدان مع الخلية الرسمية، ولاحقاً لإقفال الخلية.

الرسم الرقم (٣٥ ـ ١١)
مقطع قياسي ومخطط الطابق الأرضي
لِـ «الوكالة» وبازار «الربع» في القاهرة



أحد الأمثلة الأكثر مشهدية ربما يكون قد بني أواخر القرن السابع عشر. في الطبقة الثالثة، يقود الممر الخارجي إلى ١٩ شقة منظمة في ثلاث طبقات وتتغير بين ٧٠٠ و١٤٠٠ قدم مربع. يسمح تنظيم المبنى بكامله بالتواصل الاجتماعي ويخلق انتقالاً تدريجياً من المكان الخاص إلى المكان العام.

---

(٣٥) G. T. Scanlon, «Fustat Expedition: Preliminary Report 1965,» *Journal of the American Research Center in Egypt*, vol. 5 (1966), pp. 83-112, and vol. 10 (1973), pp. 11-25.

(٣٦) A. B. Bey and A. Gabriel, *Les Fouilles d'al Foustat et les origines de la maison arabe en Egypte* (Paris: [n. pb.], 1921).

تعتمد معظم المنازل التي أنشئت في مراحل مبكرة على محورين عموديين منبثقين من صحن مركزي. ويوجد على أحد جانبي الصحن رواق مزوّد بثلاثة تجاويف. كما يوجد في الجوانب الثلاثة الأخرى عدد من الإيوانات التي تختلف أعماقها، وفي بعض الأوقات تشكل غرفاً حقيقية، ولكنها بوجه عام تجاويف بسيطة أو محاريب مسطحة ومستوية. يتجه الرواق المزوّد بثلاثة أعمدة، والمؤدي إلى أماكن المعيشة الرئيسية عادة نحو الشرق، ولا يتجه مطلقاً نحو الجنوب أو الشمال[٣٧].

توجد أدلة قليلة تساعدنا على إلقاء الضوء على الانتقال من المنازل الأولى المزوّدة بصحون في الفسطاط أو القاعات المملوكية. لا توجد بقايا أثرية للمنازل التي كانت منتشرة في العصر الفاطمي، باستثناء المخطّط الذي وضعه بوتي للصحن المكوّن من أربعة إيوانات في قصر سيدة المُلك. وعلى الرغم من أن النسب أكبر من ذلك، فإن العناصر نفسها موجودة، وتتمثل بالتكوين القائم على محورين والرواق والصالون في جانب، والإيوان المفتوح في الجوانب الثلاثة الأخرى.

تمثل النقوش على بهو الاستقبال في القصر الأيوبي (١٢٤٠م) في جزيرة الروضة مخططاً لمنزل من غرفتين على شكل حرف T ملحقتين بصحن. وأبعاد الغرفة متقاربة نسبياً مع الصحون أو الفناءات المنتشرة في الفسطاط، وتتوافق مع الدرقاعة في المنازل المملوكية التي كانت منتشرة في القرن الرابع عشر الميلادي. يمكن تفسير قاعة القصر في الدردير، التي وصفها كرِسوِل[٣٨] بأنها بهو مستطيل مغلق مضاء من أعلى بقبة على المحور المركزي، على أنها مرحلة متأخرة تم فيها تغطية الصحن.

ويعدّ هذا الافتراض مقبولاً ومتناسباً مع العمليات المشابهة، مثل اشتقاق الهيكل الديني الذي تبلغ مساحته ٣ و٦ و٣ أمتار من تغطية تجويف الدوموس، الذي كان يعتقد تقليداً للطراز البازيليكي المسيحي الأولي الذي تبلغ مساحته ٦ و١٢ و٦ أمتار، وهي أول طراز يتم تقنينه[٣٩] (انظر الرسم الرقم (٣٥ ـ ١٢)).

---

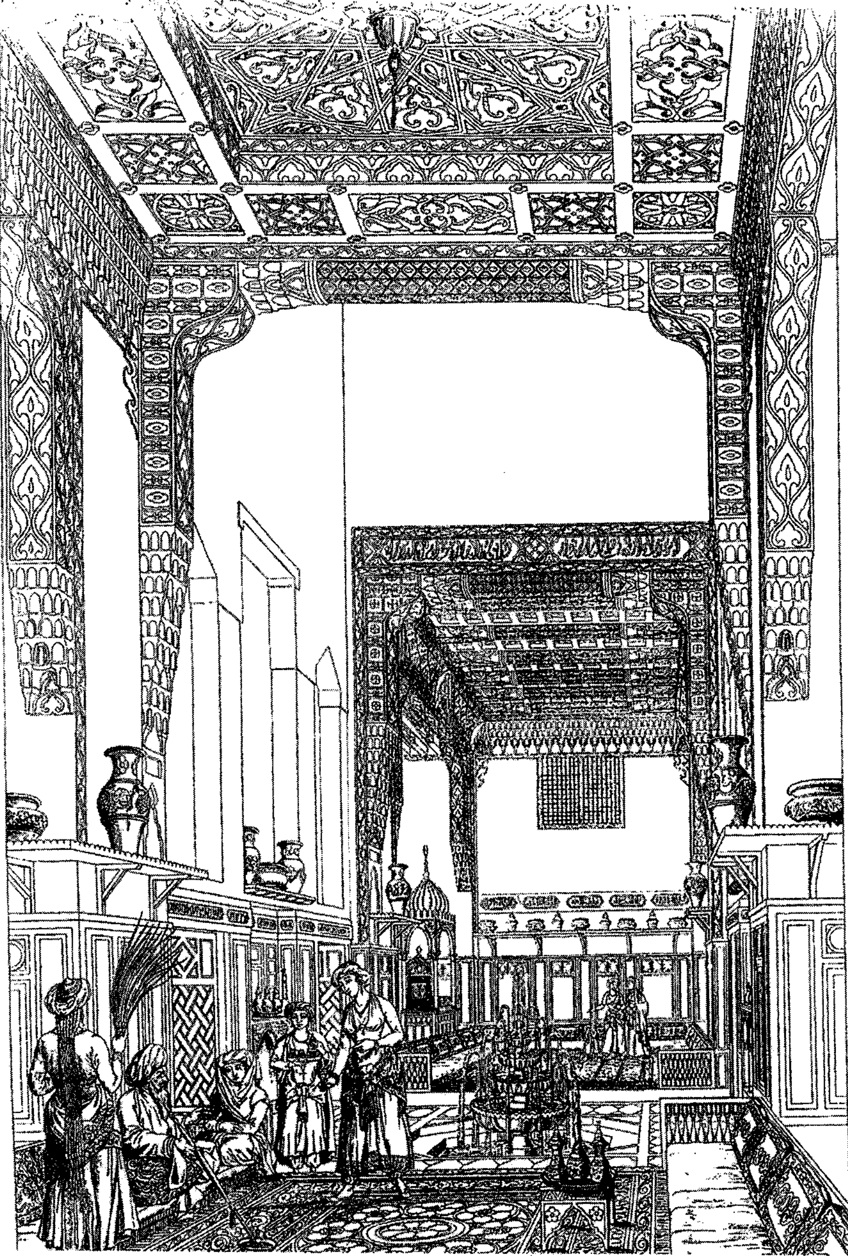
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٩.

(٣٨) K. A. C. Creswell, *The Muslim Architecture of Egypt*, 2 vols. (Oxford: Clarendon Press, 1959), vol. 2, p. 208.

(٣٩) تُعَدُّ كنيسة سانتا ماريا في أنطاكية (التي تقع في الساحة الرومانية) والتي أُخذت مباشرة من دوموس عند مقارنة مقياس مسطحات الكنيسة بما يُطلَق عليه بيت سيرجيون في بومباي، وتوجد التشابهات نفسها عبر ثقافات منطقة حوض البحر المتوسط، وخاصة في سورية.

الرسم الرقم (٣٥ ـ ١٢)

قاعة صيفية في منزل في القاهرة



المصدر: P. Coste.

وفي عمليات إعادة بناء «المقعد»، لا نحسب رواق الطابق العلوي المواجه للناحية الشمالية نوعاً مستقلاً، لأنه لا تتوافر فيه خصائص الاستقلال الرسمي عن الدار المملوكية التي يتّحد معها ليكوّن نظاماً واحداً. ويمكن العثور على قاعتين ومقعد في الطابق العلوي من منزل زينب خاتون، وهي دار ثرية ترجع إلى عصر قايتباي (١٤٦٨ ـ ١٤٩٦)[٤٠]. يوجد بالمبنى مدخلان يؤديان إلى شقتين منفصلتين ومختلفتين في الحجم تواجهان الصحن نفسه. وإذا كانت قراءة المخطّط صحيحة، فإن هذا النموذج يمثل مرحلة مهمة في ظهور المنزل البرجوازي. وقد كان الغرض من الملحقات تأجيرها[٤١]. ونظراً إلى أن الدرقاعة أصبحت أكثر أهمية للحياة الأسرية، فقد قلت أهمية الصحن. وفي النهاية، أصبح دور الصحن لا يتعدّى كونه ممراً يقع فيه عدد من الأنشطة، وتفرض فيه أشكال مختلفة. وأثناء العصر العثماني، على وجه التحديد، تم قصر الدار على كونها مجرد مبنى عامي كبير يحيط بمنطقة خالية[٤٢].

وتؤكد حقيقة وجود قاعة في كل مبنى أن هناك نوعاً من المنازل المزوّدة بصحون كان طرازاً سائداً في العمليات الرمزية في القاهرة، ويظهر بوضوح في نوع معين من المناطق السكنية الجماعية المعروفة في القاهرة باسم «الرَّبع». وقد كان هناك نوعان من المساكن الجماعية في القاهرة في العصر العثماني؛ الحوش والربع[٤٣]. الأول كان عبارة عن فناء كبير، يبلغ في بعض الأحيان حجم مبنى بأكمله، يتم إعطاؤه للفقراء ليأووا إليه. وهذا المكان العشوائي، تمت إعادة استيعاب تركيبته البنائية بسهولة في الأوقات

---

(٤٠) J. Revault, «L'Architecture domestique du Caire à l'époque mamelouke XIIIème-XVIème siècles,» dans: J. C. Garcin [et al.], eds., *Palais et maisons du Caire: I. L'époque mamelouke* (Paris: [n. pb.], 1982), pp. 108-109.

(٤١) قام كلٌّ من أندريه ريمون ونيللي حنّا بمناقشة أهمية النتائج التي يشتمل عليها هذا الأمر للمناطق المدنية بصفة عامة. انظر: N. Hanna, «La Maison Waqf Radwan au Caire,» *L'Habitat traditionnel*, vol. 1, pp. 61-77.

(٤٢) D. Behrens-Abouseif, «Alternatives to Cadaster Maps for the Study of Islamic Cities,» in: A. Petruccioli, ed.: «Urban Morphogenesis, Maps and Cadastral Plans,» *Environmental Design: Journal of the Islamic Environmental Design Research Center*, vols. 1-2 (1993), pp. 92-95, and «Notes sur la fonction de la cour dans la maison moyenne du Caire ottoman,» *L'Habitat traditionnel*, vol. 2, pp. 411-418.

(٤٣) يقوم ريمون في: Raymond, *Grandes villes arabes*, pp. 323-326 بوصف الحوش والحضور خلال العهد العثماني، يرى كليرجيه (ج ١، ص ٣١٢)، أن كل حوش في القاهرة يشبه القرية ويضمّ ثلاثين أو أربعين عائلة، ويرى الرحالة. راسل أنه كان هناك العديد من الأحواش والضواحي في حلب، وقام بوصفها على أنها «فناءٌ كبير يحيط به عددٌ معين من المساكن المنخفضة والمتوسطة التي تتكوّن من ثلاث أو أربع غرف»، وتكون المنطقة العامة ممّهدة بطريقة غير منظمة، باستثناء البهو الذي يكون أمام كل بيت ... لم يكن هناك سبيل للشرب، ولكن كان يوجد العديد من الينابيع. انظر: A. Russell, *The Natural History of Aleppo*, vol. 2 (London: [n. pb.], 1794), p. 36.

الأخيرة إلى جانب إعادة توزيعه من دون ترك أي آثار واضحة فيه[٤٤]. وقد كان النوع الثاني أقرب إلى النسخة العصرية من مجمّعات الشقق السكنية المخصّصة للمواطنين من الطبقة المتوسطة. وقد تمّت هيكلته بشكل رسمي، وهو يتكون من سلسلة من الشقق المنبثقة من القاعة، والموزّعة حول الصحن في أشكال ثنائية أو ثلاثية. وتشمل كل شقة جزءاً من التّراس، وهو المنفذ الخارجي الوحيد للمسكن. وقد كان الرَّبع غالباً بجوار نزل الوكالة، حيث كان يتم استخدام الطابق الأرضي والميزانين للتخزين والمعاملات المالية، بينما تخصّص الجوانب العلوية للسكن فقط. وتطل الشقق على مجموعة من السلالم المؤدية إلى الخارج. وبهذه الطريقة تم الحفاظ على استقلالية الجانبين. وهذا التصميم واضح خارج المبنى على السطح المزوّد بنوافذ ومشربيات، وهو مرتكز على قاعدة حجرية خشنة وصلبة ذات مدخل أثري كامل الارتفاع.

وعلى الرغم من الاختلافات في المصطلحات، فإن ترديد استخدام القاعة التقليدية كان بالدرجة نفسها من القوة، سواء كانت واقعة في القصور أو في المنازل الأكثر تواضعاً. وقد نتج من التقاء الثقافة العثمانية والعادات المحلية في عصر محمد علي نوع جديد يسمّى الفسحة[٤٥]، وهو عبارة عن بهو مركزي وسلّم كبير، وقد تم استخدامه في المباني الكبيرة والمجمّعات السكنية. كان الترتيب الهرمي التوزيعي للمبنى يبدأ بصحن كبير فيه عدد من السلالم المختلفة التي تؤدي إلى الفسحة. وكان ذلك بمنزلة صحن داخلي مغطى تفتح فيه الشقق المستقلة، إلى جانب وجود مناطق الخدمة المشتركة.

كان تصميم الشقة مشابهاً لتصميم الرَّبع؛ من حيث تقسيم غرفة المعيشة الطويلة إلى ردهة، تشبه الدرقاعة، وإيوان فيه شرفة بارزة. وقد كانت محاريب القاعة كبيرة بما يكفي لتكون بمنزلة غرف ثانوية.

وربما تكون أكثر الدروس أهمية في العملية الرمزية في القاهرة هو أنها توضح بالتفصيل التوازي في التخصّص الطردي والترتيب الهرمي للهياكل الحضرية ونمو المجمّعات السكنية والتغييرات التي تطرأ على المنازل المزوّدة بصحون. وفي تاريخ القاهرة الحديث، فإن الانتقال من أماكن الإقامة الفاطمية الأولى إلى المدينة التي انتشرت

---

(٤٤) عيّن جان كلود دايفيد ما هو محتمل بأن يكون سلسلة من الأحواش خلال العهد العثماني في حي قارلق في الشمال الشرقي من حلب، انظر: Jean Claude David, «La Formation du tissu de la ville arabo-islamique: Apporte de l'étude des plans cadastraux d'Alep,» dans: Petruccioli, ed., «Urban Morphogenesis, Maps and Cadastral Plans,» pp. 138-155.

(٤٥) Olivier Blin, «Le Caire XIX^ème^-XX^ème^ siècles: De la fasaha a la sala comme modeles,» *Les cahiers de la recherche architectural*, vols. 20-21 (1987), p. 96 ff.

في العصر المملوكي، ثم إلى الحاضرة في العصر العثماني، انعكس في شكل المنازل المزوّدة بصحون. وقد تم دمج التغيير الذي يعتمد على التنوع في هذا النوع من المنازل في القاعة (نوع سكني أكثر اكتظاظاً يمكن إلحاقه بالمنزل أو القصر أو الربع أو حتى المجمّعات السكنية الحديثة) لجعل القاهرة مكاناً مميزاً (انظر الرسم الرقم (٣٥ ـ ١٣).

الرسم الرقم (٣٥ ـ ١٣)
ربع قايتباي في القاهرة. مدخل تاريخي مزخرف



المصدر: المصدر نفسه.

خاتمة

للوصول إلى نتيجة متكاملة، قد يكون من المفيد البدء بالتأكيد أن مصطلحيْ «تسلسلي» و«عضوي» يشيران إلى الفكرة وراء أي قراءة دقيقة لبيئة مناطق البناء. الجدير بالذكر أن لكل حضارة، كجزء من ثقافتها الخاصة، طريقة مختلفة للتعبير عن المكوّنات التي تراوح من أقصى معدلات التسلسل العرضي إلى أقصى معدلات العضوية. ولهذا السبب، وعلى الرغم من أن وجود نموذج أصلي للمنازل المزوّدة بصحون، وهو نتاج التكوين المتعدّد، يعدّ مختلفاً من حيث التخطيط في المغرب، وفي المنازل الرومانية التي تغلب عليها التجاويف، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يخفي الطبيعة العالمية لهذا النوع.

توجد الخلية المحلية، وهي القالب الأولي في تطور المنازل المزوّدة بصحون، كعنصر قياسي له بعد معيّن بغضّ النظر عن مصادره الثقافية. ويمكن أن تتطور الخلية الأساسية من خلال عمليات ازدواج متتابعة لتكوين منازل تأخذ شكل صفوف، أو شقق مزودة بصحون.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المنزل المزوّد بصحن يتطلب الاهتمام لأنه النوع السكني الذي يستجيب في الوقت نفسه للعوامل المناخية والثقافية والجمالية. وهو بذلك يعدّ النوع السكني الوحيد في المنطقة العربية، على الرغم من أنه تمتع بقدر من التطور المتوازي في ما وراء دول الشرق الأوسط. وتعدّ عمليتا التخصّص التجاري (عملية تابيرنا) والتقسيم والتجزئة (عملية إنسولا) في غاية الأهمية، حيث إنهما مصدر ظاهرة التحول إلى المدن الدينامية في العالم العربي.

وفي ما يتعلق بالثقافات المختلفة، فإن التشابه بين المنازل المزوّدة بصحون في سورية ولبنان وتركيا والبندقية لا يمثل، كما يفترض البعض، ظاهرة تناضح ثقافي، ولكنه يمثل الاشتراك في مصدر مشترك واحد في بلاد الشام، إذ تتشارك هذه المنازل في النوع الجيني الأساسي أو الطبقة السفلية من الدوموس.

من ناحية أخرى، تظهر المنازل المزوّدة بصحون في القاهرة سمات مختلفة، حيث القاعة تتطور ببطء لتصبح ردهة الشقة الحديثة. وبالنسبة إلى الجزائر العاصمة، تتحد الثقافة الأوروبية الدخيلة بقوة مع الثقافة المحلية لإحداث تغيير جذري يدعم أنواع البناء المستوردة (الشقق) والتجمّعات (البلوكات السكنية)، اعتماداً على كون الشوارع المفتوحة بديلاً من الساحات المغلقة.

ويمكن أن نتعلم درساً مهماً من القاهرة والجزائر العاصمة، مفاده أن الخلية المحلية ليست هي التي تؤدي إلى وجود المنزل المزوّد بصحن، لكن ما يحقق ذلك هو كيفية وضع هذه الخلايا بعضها مع بعض. ويعدّ ثبات تصميمات الساحة العامة (الشارع)، والساحة الخاصة (الخلية) التي تستفيد من المخطّط والقسم لإيجاد مأوى وتحقيق الخصوصية، أساس المنزل المزوّد بصحن.

الفصل السادس والثلاثون

المدينة المُقسَّمة بحسب الجنس

لوسيان ثاي ـ شينوگاك(*)

باتت التعريفات المبكرة لـ «المدينة الإسلامية» موضع مراجعة في العقود الثلاثة الماضية من خلال سلسلة منهجيات ما بعد حداثية ظهرت في عدة حقول، من بينها الدراسات المدينية، وتاريخ الفن والعمارة، والدراسات الشرق الأوسطية، والجغرافية، والدراسات النسائية، والأكثر حداثة تاريخ الجندر. وكان مطلب استحضار وتفحّص أطر نظرية أكثر تقليدية كثيراً ما أنتجت خطابات مقسّمة في الحقول تلك، تحدياً لباحثين انخرطوا في دراسة الهويات المركّبة للمدينة الإسلامية وتعريفاتها غير الدقيقة غالباً.

وفي نهاية ثمانينيات القرن العشرين كان باحثون يعملون على «القاهرة كدراسة حالة» من أمثال جانيت أبو لُغد، قد بدأوا يلاحظون أن المكان المديني في القاهرة وطريقة استعماله، وفق مقاربة وإنتاج جندريين، ليس مجرد حالة بسيطة في قسمة الجغرافيات العامة ـ الخاصة وتخصيصها على التوالي للذكور والإناث.

في مقالة متميّزة نُشرت عام ١٩٨٧، وحملت عنوان «المدينة الإسلامية ـ الأسطورة التاريخية، الروح الإسلامية والصلة بالعالم المعاصر»، حدّدت جانيت أبو لُغد الفصل بين الجنسين بأنه واحد من «العناصر» التي ساهمت في تكوين هوية المدينة الإسلامية.

(*) أستاذة في جامعة كوش، قسم علم الآثار وتاريخ الفن ـ تركيا.

ووفقاً لأبو لُغد، فإن «ما يطلبه الإسلام هو طريقة لتقسيم الوظائف والأماكن على أساس الجنس، ومن ثم إقامة حاجزٍ بصريٍ بينها». وتضيف أبو لُغد أنّ «هذا النوع من تنظيم المكان كان ليختلف لو أنّ الاختلاط بين الذكور والإناث كان نمطاً سائداً ... فسيمياء المكان في المدينة الإسلامية تعطي الإنذارات وتساعد الأشخاص على القيام بواجباتهم، بينما يتّبعون نظام تفادي الجنس الآخر»[(١)].

يتضمن تحليل أبو لُغد لسيمياء المكان المديني الإسلامي تقسيمه إلى: أولاً، مفهوم الجنس إلى ذكورٍ وإناث؛ وثانياً، رؤية للمكان المديني مقسّماً في دائرتين، عامة وخاصة. ومع ذلك، وبعد مشاهدتها نساء القاهرة الفقيرات يمشينَ في الأزقّة المعهودة للأحياء التي يعشنَ فيها، وهنّ أقلّ تحجّباً من ذي قبل، ولكن يتبعنَ التقاليد والمراسم عينها المتعلّقة بالمكان المخصّص للجنس الواحد، تلاحظ أبو لُغد أنّ بعض الأنماط السلوكية لا تندرج بالكامل في واحدة من الدائرتين العامة أو الخاصة، بل تحتاج إلى دائرة ثالثة، مكان «شبه خاص». وضمن هذه الفئة الثالثة، يكون السلوك المقبول للفصل بين الجنسين أكثر سلاسةً، ويتعدّى فيه الولاء العائلة، أو القرابةَ، ويستطيع الرجل والمرأة على حدّ سواء التحرّك بسهولةٍ أكبر في أمكنة «الحارة»[(٢)].

كان عمل أبو لُغد علامة فارقة مهمة في نهاية ثمانينيات القرن العشرين، حيث بدأت بمساءلة المكان الذي جرى فرضه دائماً على المدينة الإسلامية. إلا أنها، وفي سياق إعادة تقييم تقسيم المكان العام ـ الخاص كأداة منهجية لفهم المدينة الإسلامية، حافظت على تعريف للجندر يفصل بين جنسين، ذكر وأنثى. وعليه، وفي وقتٍ هي تسمح بدخول مكان إضافي إلى المدينة الإسلامية، المكان شبه الخاص، إلا أنه لا مكان في مدينة أبو لُغد الإسلامية لـ «جنسٍ ثالث»[(٣)]. وقد تفحّص عدة باحثين في حقل الدراسات

---

(١) Janet Abu-Lughod, «The Islamic City: Historical Myth, Islamic Essence, and Contemporary Relevence,» *IJMES*, vol. 19 (May 1987), p. 163.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٨، و: L. Thys-Şenocak, «Space: Architecture, The Ottoman Empire,» in: *Encyclopedia of Women and Islamic Cultures*, vol. 4 (Leiden: Brill, 2007), pp. 514-518.

(٣) استخدمت جوديث هيرين هذا المصطلح لتصف دور المخصيين كـ «جنس ثالث» و«الذكور من دون لحى» بالحيوي في البلاط البيزنطي. انظر: J. Herrin, «The Imperial Feminine in Byzantium,» *Past and Present*, vol. 169, no. 1 (November 2003), pp. 3-35.

عن دور «المخصيين» في العالم الإسلامي، انظر: S. Marmon, «The Eunuchs of the Prophet: Space, Time and Gender in Islam,» (Ph.D. Dissertation, Princeton University Press, New Jersey, 190); S. Marmon, *Eunuchs and Sacred Boundaries in Islamic Society* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1995), and D. Ayalon, «On The Eunuchs in Islam,» *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, vol. 1 (1979), pp. 67-124.

النسائية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، مثل جوان سكوت، النظرة التقليدية التي تجعل الجندر في فئتين صافيتين، أنثى أو ذكر، في مواجهة قيود وإعاقات يفرضها إطار معرفي تقليدي كهذا[٤]. وعلى قاعدة البحث المهم لما بعد الحقبة الاستعمارية لأبي لغد، وتفحّص جوان سكوت لتعريفنا التقليدي للجندر، سأحاول زيارة المدينة الإسلامية من جديد في ضوء دراسات أكثر حداثة حول الجندر والجغرافيا المدينية التي أعادت طرح تقسيم المكان إلى خاص وعام، وتقسيم الجندر إلى ذكر وأنثى فقط[٥].

كان الفصل الجنسي بين الأماكن الخاصة والعامة في الحياة المدينية موضوعاً مثيراً للجدل بالنسبة إلى عددٍ كبيرٍ من دعاة الحداثة المبكرين، الذين كانوا منكبّين على التراث المعماري والتاريخ المديني في أنحاء أوروبا كافةً[٦].

وقد لاحظ الباحثون أنّ النهج التقليدي الذي يقسم الأماكن أولاً إلى أماكن عامة، وأخرى خاصة، ومن ثم يخصّص الأولى للذكور، والثانية للإناث، هو إطارٌ غير مناسب لتحليل الأماكن المدينية المقسّمة بين الجنسين في بدايات أوروبا الحديثة. إلا أنّ النموذج هذا ما زال يجد قبولاً بين المؤرّخين المختصّين بالهندسة المعمارية والتقسيم المديني المنكبّين على جغرافيات العالم الإسلامي.

وقد لاحظت بيرس، في عملها المكثف حول «الحريم العثماني» أن فرض اختزال أنماط المكان المتعددة في ثنائية ذكر/ أنثى أو عام/ خاص لا يستجيب على نحو صحيح للعمليات المعقّدة التي لوّنت من جهة الجندر المكان في عدة مناطق من العالم

---

(٤) J. Scott, «Gender: A Useful Category of Analysis,» *American Historical Review*, vol. 91, no. 5 (December 1986), pp. 1053-1075; S. Ardener, ed., *Women and Space: Ground Rules and Social Maps* (Oxford and Providence: Berg Publishers, 1993), and Merry Wisener-Hanks, «Women's History and Social History: Are Structures Necessary?,» in: T. Kuhen, A. J. Schutte and S. S. Menchi, eds., *Time and Space in Women's Lives in Early Modern Europe*, Sixteenth Century Essays and Studies; 57 (Kirskville: Truman State University Press, 2001), pp. 3-16.

(٥) «Beyond Harem Walls: Ottoman Royal Women and the Exercise of Power,» in: O. Dorothy Helly and S. M. Reverby, eds., *Gendered Domains: Rethinking Public and Private in Women's History* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2000), pp. 40-55; L. Ottoman, *Women Builders: The Architectural Patronage of Hadice Turhan Sultan* (Aldershot: Ashgate Press, 2007); H. Z. Watenpaugh, «Art and Architecture,» in: *Encyclopedia of Women and Islamic Cultur Cultures: Methodologies*, Paradigms and Sources, vol. 1 (Leiden: Brexuality and Spatiality in Alterist Discourse; London; New York: Verso Books, 1999).

(٦) الأعمال كثيرة حول هذا الموضوع. انظر: Dorothy O. Helly and Susan M. Reverby, eds., *Gendered Domains: Rethinking Public and Private in Women History* (Ithaca: Cornell University Press, 1992). وهذا الكتاب يقدّم مادّة جيّدة لهذا النقاش.

الإسلامي، بما فيها السلطنة العثمانية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، حين أدت نساء العائلة المالكة أدواراً رائدة في تشكيل وتلوين أمكنة مدن الإمبراطورية بهذا الجنس أو ذاك.

بعد أن دقّقت في اللغة الغنية التي استخدمها العثمانيون ليصفوا مختلف أنواع المكان واستعمالاته، أثبتت بيرس الطبيعة الرجعية والمجرّدة لنمط الخاص/ العام في وصف حالة الإمبراطورية العثمانية: «كان المجتمع العثماني في القرنين السادس والسابع عشر مقسّماً إلى دوائر يسود فيها التمييز بين الأكثر حظوة والعادي، بين المقدّس والمدنّس، أكثر مما تسود فيه مبادئ العام/ الثروة المشتركة/ الذكور والخاص/ الداخلي/ الإناث ـ وهي تمييزات تتعارض مع التقسيم التقليدي وفقاً للجنس»[٧].

وفي حين لستُ متأكداً من أنّنا مستعدّون أو مضطرّون إلى التخلّص بالكامل من نموذج الخاص مقابل العام لنتمكّن من فهم طبيعة الجغرافيات المدينية في العالم الإسلامي، فإنني أودّ أن أذهب من حدود نظرية أبو لُغْد عن الفئة «شبه الخاصة» لاستكشف الطرق المعقّدة التي طبع الجنس بواسطتها بعض أمكنة المدينة الإسلامية. ولهذه الغاية، سأركّز على عاملين تركا أثراً في شكل وجنس العوالم المدينية الإسلامية، بما فيها العمارة والتجارة والرموز والاحتفالية الدينية[٨]. ولطالما كان مُعترَفاً بدور العمارة الإسلامية كعاملٍ مهمٍ في عملية تخصيص الجغرافيات الإسلامية، إمبراطورية أكانت أم غير إمبراطوريّة، لكُلّ جنسٍ على حدة.

تلاحظ أبو لُغْد أنه «إلى جانب الممارسات النابعة من التقاليد، وإضافة إلى النصوص الفقهية الإسلامية، ساهمت الهندسة المعمارية في هذه العملية. ليس فقط من خلال حاجز المشربية، بل إن تصميم المنازل، وحتى الأحياء، قاد إلى هذا الواقع غير المتوازن الذي يتيح للنساء أن يرينَ الرجال من دون أن يتمكّن الرجال من رؤيتهنّ، باستثناء النساء اللواتي تربطهنّ علاقةٌ ما برجل»[٩]. ففي بدايات إسطنبول العثمانية

(٧) Leslie Peirce, «The Imperial Harem: Gender and Power in Ottoman Empire (1520-1656),» (Ph.D. dissertation, Princeton University, New Jersey, 1988), pp. 8-9.

(٨) معظم مراجعي مستمدّة من الحقبة العثمانية المبكرة، وتخصيصاً من إسطنبول القرن السابع عشر، المدينة والقرن اللذين أشعر بألفة كبيرة معهما. انظر: Thys-Senocak, «Space: Architecture, The Ottoman Empire,» pp. 315-316.

(٩) يجب ضبط مسألة مقاربة أشكال معمارية معيّنة، كذلك، لسبب معاكس، كما يتّضح من تعليقات رحّالة فرنسي إلى أصفهان في القرن السابع عشر، جان شاردان، الذي كتب في مسألة أن المآذن العالية قد تسبّب المشاكل في مكان كأصفهان في القرن السابع عشر: «.... هم لا يسمحون لأيّ كان بتسلّق المئذنة العالية للدعوة إلى الصلاة، لأنهم سيتمكنون من مشاهدة النساء في منازلهن، والتي هي مفتوحة دائماً لهذه الجهة، أو في باحات منازلهن وحدائقها. وعليه =

الحديثة، كما في مناطق مدينية إسلامية أخرى، كان الولوج إلى أنواع أمكنة مختلفة، من حرم قصر توبكابي إلى شوارع إسطنبول، رهناً ليس فقط بالجنس، بل أيضاً بمجموعةٍ من العوامل الأخرى، مثل المكانة الاجتماعية، والعمر، والثراء، والاحتفالات أو الطقوس. وإلى ذلك، كان أفراد البلاط العثماني، ذكوراً وإناثاً، يمارسون سلطتهم على الأماكن المدينية ويصنّفونها وفقاً للجنس، مستغلّين الهندسة والطقوس، وممارسين امتياز المراقبة الملكية، وهو امتيازٌ معمولٌ به في تصميم العمارة العثمانية، بدءاً من أكثر غُرَف الحريم عزلةً في قصر توبكابي إلى المجمّعات الاجتماعية ـ الدينية الكبيرة المسمّاة «الكليات» التي لا تزال تسم عدة مدن عثمانية إلى يومنا هذا.

أولاً: الحريم: هل هو مكانٌ نسائيٌ فقط؟

صحيحٌ أنّ جذور «الحريم» ليست إسلامية، إلا أنّه لطالما اقترن ببلاط الحاكم المسلم أو بربّ عائلةٍ كبيرة. وهكذا يجري وصف الحريم بشكليه: حريم البلاط، وحريم العامة؛ بوصفه أكثر الأمكنة فصلاً بين الجنسين في العالم الإسلامي المديني. يقع الحريم في الحرم الداخلي للقصر أو في أبعد غرفةٍ في المنزل، ويعَدّ مكاناً خاصاً محدَّداً وغير مختلط، يقع في شكله البلاطي على أطراف المدينة التي يوجد فيها أو خارجها أو يطلّ على أماكنها[١٠]. ويُسمح فقط لبعض الرجال ذوي الامتيازات بدخول الحريم الذي يتألف بأغلبه من النساء. وتُعَد غُرَف الحريم في قصر توبكابي في إسطنبول واحاتٍ للعزلة النسائية غالباً ما وصفها المراقبون بأنها سجونٌ نسائية، وليست مؤسساتٍ طبعت القسم الأكبر من جغرافيات البيئة المدينية المحيطة (انظر الرسم الرقم (٣٦ ـ ١)).

وفي الوقت الذي يستمر الجدل حول نموذج «سلطنة الحريم»، استمرّ الباحثون المنكبّون على المدينة العثمانية في عدّ أماكن الحريم ومن يعيش فيها فاعلةً وراء الكواليس، ولكن من دون أن يكون لها أي مقاصد شرعية لتعزيز المشروع العثماني

= فالمنارات اليوم هي للزينة ولا يجري استخدامها. وبدلاً منها هم ينادون اليوم على الصلاة من على سطح الجامع». انظر:
Jean Chardin, *Voyages du Chavalier Chardin, en perse et autres lieux de l'Orient*, edited by L. Langles, 10 vols. (Paris: Le Normant, 1811), vol. 7, p. 112, et vol. 9, pp. 194-195.

كما لخصها وترجمها في: S. Blake, «Contributors to the Urban Landscape: Women Builders in Safavid Isfahan and Mughal Shajahanabad,» in: G. Hambly, *Women in the Mediveal Islamic World: Power, Patronage and Piety* (New York: Saint Martin's Press, 1998), p. 415.

(١٠) S. Germaner and Z. Inankur, *Constantinople and the Orientalists* (Istanbul: Isbank, 2002).

العام (وهو ذكوريٌ بحت)[11]. صحيحٌ أنّه كان محظوراً الدخول إلى الحريم الملكي على معظم الذكور والإناث الذين يعيشون داخل حدود الإمبراطورية وخارجها، إلا أنّ الدخول إليه كان مسموحاً لعددٍ من الذكور الذين كانوا يديرون شؤونه إلى جانب السلطان والأمراء العثمانيين، ويُعرَف هؤلاء باسم «مخصيّي البلاط». وكان هؤلاء «الذكور من دون لحى» أو المعروفون بـ «الجنس الثالث» زوّاراً شبه دائمين أو مقيمين دائمين في الأمكنة الواقعة ضمن جدران الحريم. وقدّم بوبوفي، وهو خادمٌ من أصلٍ بولندي عمل لمدة ٢٧ سنة كموسيقيٍ في قصر توبكابي، عدّة أمثلة عن المخصيين، واصفاً كيفية دخولهم إلى غرف الحريم. وكانت والدة السلطان تعتمد إلى حدٍّ كبير على رئيس المخصيين الأسود ورئيس الخدم لتبقى مطّلعةً على أهم الأحداث التي تجري داخل القصر والإمبراطورية. ويقول بوبوفي إنّ «رئيس الخدم كان بمنزلة سيد المنزل. فهو يتمتّع بالسلطة على كلّ المخصيين، وعلى جميع نساء أجنحة الحريم، وهو بمنزلة مرافقٍ شخصي، إذ يرافق والدة السلطان أينما ذهبتْ ويبقى بالقرب منها»[12].

وعليه، فإذا أخذنا أحد أكثر الأماكن فصلاً بين الجنسين في العالم الإسلامي، وأعدنا النظر فيه في ضوء وجود عنصرٍ بالغ الأهمية والنفوذ هو «الجنس الثالث»، نجد أنفسنا مضطرين إلى زيادة العوامل المتغيّرة، من جهة أولى، في معادلة الجنس بهدف احتساب أولئك الذين يعيشون في أمكنة الحريم، والذين يقعون في مكانٍ ما وسط معادلةٍ منقسمةٍ إلى ذكور وإناث.

يحتاج ذلك، من الجهة الثانية من المعادلة، إلى إعادة احتساب، إذ من الواضح أنّ المكان «الخاص» للحريم يجب ألا يُعد مكاناً نسائياً محضاً، كما يحلو لمستشرقي القرن التاسع عشر أمثال جيروم أن يتخيّلوه. ونظراً إلى إمكان وجود تعريف أكثر تعقيداً

---

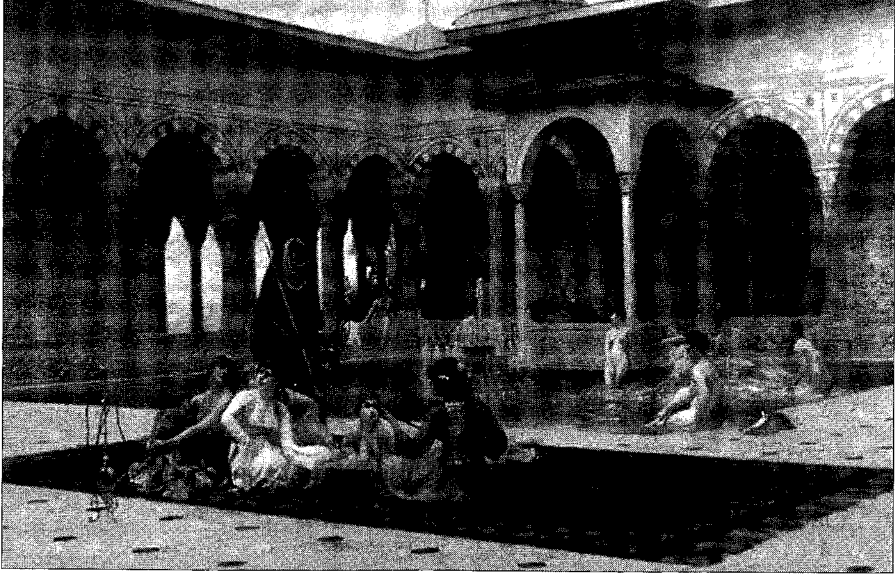
(١١) ترجع دراسة النساء الملكيات العثمانيات، والتحريف الذي بات يداخل الحديث عنهن، وإلى حدّ كبير، إلى كتابات أحمد رفيق، وهو مؤرخ عثماني في أوائل القرن العشرين، أطلق على هذه الحقبة اسم «سلطنة النساء» في كتاب يحمل العنوان عينه (سلطنة الحريم ١ ـ ٤، إسطنبول، ١٩١٣ ـ ١٩٢٣). وقد غدا ذلك سبباً آخر يُزعم أنه وراء تراجع الإمبراطورية العثمانية بعد القرن السادس عشر، وهو ما يذكره أحمد رفيق عن سوء حظ الباب العالي بألاعيب الزوجات والأمهات الملكيات اللواتي مارسن برأيه سلطة كبيرة من خلف جناح الحريم. ألاعيب السلطة والثروة هذه التي مارستها النساء الملكيات كانت برأي رفيق سبباً جوهرياً في انحدار السلطنة السياسي والاقتصادي بعد ما يسمى العصر الكلاسيكي الذهبي. لمراجعة هذا النموذج ونقده انظر: «النساء في المجتمع السلجوقي والعثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر» في: ٩٠٠٠ عام على المرأة الأناضولية: كتالوغ معرض (إسطنبول: وزارة الثقافة في الجمهورية التركية، ١٩٩٣)، ص ١٩٢ ـ ٢٠١، و L. Thys-Şenocak, *Ottoman Women Builders: The Architectural Patronage of Hadice Turhan Sultan* (Aldershot: Ashgate, 2007).

(١٢) C. Fisher and A. Fisher, «Topkapi Sarayi in the Mid 17th Century: Bobovi's Description,» *Archivum Ottomanuim*, vol. 10 (1985-1987), pp. 22 and 26.

للجندر، فإن هذا «الجنس الثالث» يعقّد الأمور بالفعل، إذا رغبنا بمحاذرة الوقوع في التصنيفات المجرّدة (ذكر/ أنثى) التي انتقدت في بداية هذه الفصل.

الرسم الرقم (٣٦ ـ ١)

جان لوي جيروم، «ترّاس الحريم»، ١٨٨٦



صورة مرسومة بالزيت على الكانفا.

المصدر: مجموعة خاصة. مستشرق تقليدي يصف مكان «الحريم» العثماني بالحار لكنه سجن معزول مع مخصيي السلطان.

وإذا استثنينا المخصيين، وجدنا أنّ دخول الحريم الملكي العثماني كان مسموحاً أيضاً لعددٍ من ذكور «الجنس الأول»، من الأمراء إلى الأقزام والموسيقيين. وعن الحياة في قصر توبكابي، يروي بوبوفي كيف أنّ قزماً واحداً، ربما ترد صورته هنا في رسمٍ مصغَّر لمحمد الرابع كصبي من عام ١٦٥٠، كان «يرتدي ستراتٍ باهظة الثمن، ويحظى بتأييد السلطان والملكة الأم، وكان يتنقّل بِحرية في أرجاء القصر كلّه» (انظر الرسم الرقم (٣٦ ـ ٢)).

ويروي بوبوفي تجربته الشخصية، حيث كان يعزف لوالدة السلطان ضمن غُرف الحريم. وبوصفه خادم البلاط، كان يعرف أماكن الحريم كافة معرفةً وثيقةً، إذ كان يعزف في الحفلات الموسيقية داخل الأجنحة الخاصة بالملكة الأم وحاشيتها. ويقول بوبوفي

إنّ «الموسيقيين الذكور كانوا يدخلون الحريم معصوبي العينين ويغنّون ويعزفون، وكان المخصيون يراقبونهم باستمرار من الجهات كافةً لمنع أيٍ منهم من رفع رأسه، وكانوا يضربونهم عندما يتحرّكون ولو قليلاً. وفي وسعي أن أؤكد لكم أنّه لأمر متعبٌ ومربكٌ أن تكون عازفاً مقابل ثمن كهذا، وأن تكون في مكانٍ مميّزٍ كهذا وأنت محرومٌ من النظر»(١٣).

الرسم الرقم (٣٦ ـ ٢)
محمد الرابع، كأيّ شاب، يراقب بينما مهرّجان يسليانه



المصدر: صورة مجهولة المصدر تعود للعام ١٦٥٠، رسم مصغّر، برلين، مكتبة المتحف السلطاني، ليبرهايد، أو. زد. ٥٢، ملف IV.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٥٦.

إضافة إلى الوجود الجسدي لمختلف أنواع الذكور داخل «الحريم»، الذين لا يقعون دائماً داخل معادلة ذكر/أنثى، أتاحت بعض المعالم المعمارية لغرف الحريم في القرن السادس عشر المزيد من التواصل مع العالم خارج حدود جدران القصر. ونتيجةً للتغييرات المعمارية التي طرأت عامي ١٥٧٧ و١٥٧٨ في عهد السلطان مراد الثالث على تصميم غرف الحريم في قصر توبكابي، صارت مساكن النساء والمخصيين السود أقرب إلى قاعة المجلس، حيث كانت تجري الأعمال الرسمية للبلاط العثماني(١٤).

ومن ذلك الموقع، كانوا يستطيعون سماع المناورات السياسية الجارية تحت غرفهم، من خلال فجوةٍ في حائط الحريم. وبالتالي، كانت نساء الحريم وخدّامهنّ المقرّبون يقتربنَ أكثر فأكثر من قلب الإدارة العثمانية نتيجةً للتغييرات الهندسية. فبدأنَ بتقليد سلوك السلطان العثماني الذي كان يشاهد أنشطة الديوان مختبئاً وراء نافذةٍ مُقضّبةٍ فوق قاعة المجلس (انظر الرسم الرقم (٣٦ ـ ٣))(١٥).

ثانياً: مشهد المدينة الإسلامية

إلى جانب الحريم الملكي، يمكن إخضاع مشهد المدينة الإسلامية للفصل الجنسي في أشكالٍ متعدّدةٍ، ومن خلال مؤسسات مختلفة. تُعد الأمكنة المقسّمة بحسب الزمان والمكان والمصنّفة كجغرافيات نسائية، مثل شارع بنات الهوى أو الجزء الخلفي من الجامع أو «يوم النساء» أو غرفة الحمام، هي الأسهل للتعرّف إليها، إذ غالباً ما كانت هناك لافتات تدلّ عليها أو كان يصفها كتّاب السير المعاصرون(١٦).

وهنا أيضاً، كان الجنس عاملاً أساسياً يحدّد إلى أي مدى يكون مكانٌ مديني محدد محظوراً أو متاحاً لشخصٍ ما. إلا أن العمر والدين والمكانة الاجتماعية كانت هي الأخرى من العوامل المهمة. فقد كانت بعض أجزاء المدينة ونصب تذكارية معينة خاضعةً للفصل الجنسي المؤقت، كما أنّ حركة إعادة تخصيص مكان معيّن لجنسٍ

---

(١٤) انظر: G. Necipoglu-Kafadar, *Architecture, Ceremonial and Power* (Cambridge, MA: MIT Press, 1991).

وذلك لدراسة تفصيلية حول التغييرات المعمارية في قصر توبكابي في القرون الثلاثة الأولى.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(١٦) يصف الرحالة شاردان، على سبيل المثال، بالتفصيل حي الجامع في أصفهان حيث النساء كُنَّ «غير محجّبات ومن دون غطاء للرأس». انظر: Chardin, *Voyages du Chavalier Chardin, en perse et autres lieux de l'Orient*, vol. 2, pp. 215-216 et vol. 7, p. 417.

دون الآخر غالباً ما كانت تحصل في أحياء المدينة، ولا سيّما في أوقات الطقوس أو الاحتفال[١٧]. ولا بد من التدقيق في نقاط الالتقاء بين الجنسين، وفي هذه العوامل الأخرى بدلاً من الاكتفاء بفحص عامل الجنس وحده.

الرسم الرقم (٣٦ ـ ٣)
حفل استقبال على شرف سفير في قاعة المجلس العام



صورة مرسومة بالزيت على الكانفا.

المصدر: جان باتيست فان مور، مجموعة كوتش هولدينغ، إسطنبول، ١٦٧١ ـ ١٧٣٧. داخل القوس هناك نافذة شبكية كان في وسع السلطان أن يراقب منها سراً الأنشطة الجارية في الديوان.

(١٧) ظاهرة جندرة المكان هذه، وكما يشير دايفيس في دراسته حول «البندقية»، ليست وقفاً على المدن الإسلامية. وهو يكتب عن إسطنبول الجارة المتوسطية الغربية «التوازن الجندري للمكان المديني لا يتحدّد فقط من خلال قرارات ذكورية، وإنما أيضاً نتاج عملية مستمرّة، عملية تبادل أدوار دائمة بين الجنسين وبين الأمكنة الاجتماعية في المدينة التي تعمل على مدّ وترسيخ أو نقض قرارات جعل أمكنة معيّنة للرجال وأخرى للنساء. انظر: R. Davis and Robert Davis, «The Geography of Gender,» in: Judith C. Brown, Judith C. Brown and Robert C. Davis, eds., *Gender and Society in Renaissance Italy* (New York: Longman, 1998), p. 20.

في القرن السادس عشر، لاحظ المسافرون إلى إسطنبول، ومن بينهم هانس ديرنْشْوَارم، في سجله لعام ١٥٣٣، أنّ النساء الأكبر سناً كنّ يقصدنَ الأجزاء المنفصلة من جوامع المدينة للصلاة، بينما كانت النساء الأصغر سناً وغير المتزوجات يصلّين في بيوتهنّ[١٨]. ومشاهد خروج النخب النسائية العثمانية إلى الحمامات العامة في إسطنبول مع حاشية كبيرة من الأطفال والخدم كانت على الأرجح شائعة وتتكرر كثيراً وبانتظام في العاصمة. ويظهر ألبوم صور من عام ١٥٨٦ أحد المشاهد تلك (انظر الرسم الرقم (٣٦ ـ ٤))[١٩].

وقد اتخذ مسؤولو المدينة خطوات شرعية بهدف الفصل بين النساء والرجال، أو النأي عن الأمكنة المدينية المعروفة الخاضعة لقواعد الفصل الجنسي، إلا أن معايير الشرف والجنس فيها قد تكون عرضة للشبهة والابتذال. وتُظهر المصادر تلك كيف يجري تخصيص أمكنة معينة لجنس معيّن، في حين تبقى الأمكنة الأخرى للجنس الآخر. ويضع القاضي المالكي، ابن عبدون، قائمة بعدّة قواعد حول السلوك السليم للذكور والإناث في إشبيلية القرن الثاني عشر، مفادها أنّ المرأة «يجب ألا تغتسل في الحدائق، لأنها أمكنة إغواء، وألا تجلس على حافة نهر أيام الصيف إذا ظهر رجال هناك.

أما في أيام الاحتفالات، فيجب ألا يمشي الرجل والمرأة على الطريق عينه عندما يريدان عبور النهر. كذلك، يُمنع الحلاق من الانفراد بامرأةٍ في محلّه». أما التي تقصد بئراً عاماً لتأتي بالماء، سواء كانت مسلمة أم غير مسلمة، فتُعدّ مغادرة طالما ترافقها حاشيةٌ من الخدم. ولعلّ أكثر الأماكن تحريماً كانت متاجر بيع الزيزفون في إشبيلية التي، على غرار مقاهي إسطنبول في القرن السادس عشر، كانت محظورةً على النساء الشريفات تحديداً، لأنّ «الرجال يقصدونها لينفردوا بالنساء»[٢٠].

---

(١٨) انظر: Hans Dernschwarm, *Istanbul ve Anadolu'ya Seyahat Gunlugu*, translated by Y. Onen (Ankara: Kulur ve turizm bakanligi, 1987), as cited by: Y. Seng, «Invisible Women: Residents of Early 16th C. Istanbul,» in: *Medieval Islamic Women*, vol. 265, note 2.

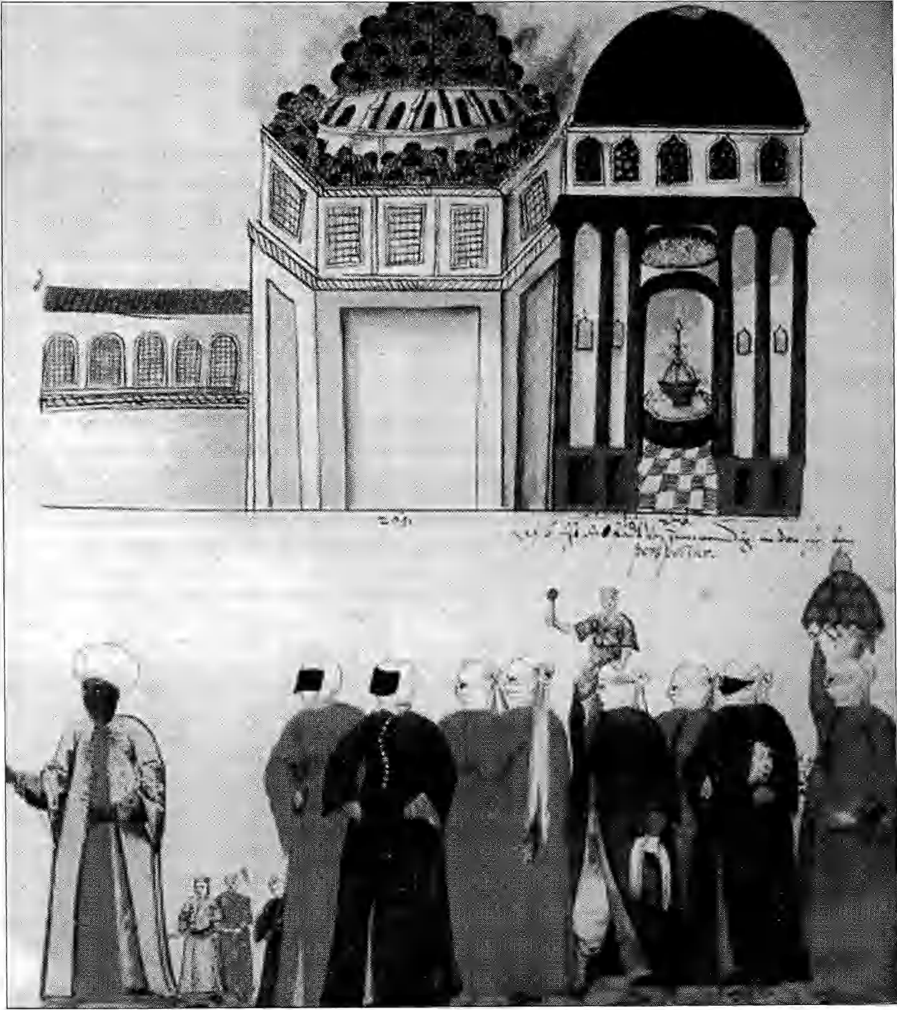
(١٩) يحتوي هذا الألبوم على ١٨٥ ورقة مع شروحات عدّة وصنع لصالح: Johannes Lewenklaw's Codex Vindobonensis 8615, now in Vienna's Austrian National Library.

انظر: M. And, *Istanbul in the Sixteenth Century* (Istanbul: Akbank, 1994), p. 243.

(٢٠) *Islam: From the Prophet Mohammed to the Capture of Constantinople*, vol. 2: *Religion and Society*, edited and translated by Bernard Lewis (New York and Oxford: Oxford University Press, 1987), pp. 157-165.

الرسم الرقم (٣٦ ـ ٤)

نساء يتقدمن إلى حمّام عام



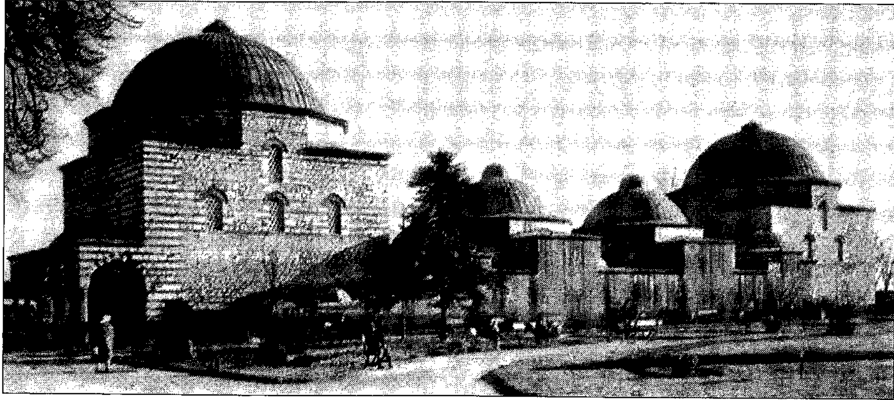
المصدر: من جوهانز لوينكلاوز، مخطوطات فيندوبونتسيس ٨٦١٥، المكتبة الوطنية في فيينا.

وكانت الإدارة المدينية والنخبة الحاكمة غالباً ما تتدخلان ليس فقط لحظر الأماكن على المرأة، بل أيضاً لتخصيص أماكن معيّنة لهنّ لكي يتمكنّ من دخول الأسواق والحمّامات والحصول على الخدمات الاجتماعية الأخرى المُتاحة في المدينة. كذلك بنى الحكّام بعض المساجد على غرار مسجد غولفام [ألفت] خاتون في أُسكودار لمنح المرأة

مكاناً للصلاة[٢١]. وكان للحمّام المزدوج الكبير الذي بنته الزوجة المفضّلة لدى السلطان العثماني سليمان الكبير، خُرّم سلطان (روكسيلانا)، على أرض ميدان سباق الخيل البيزنطي القديم، أقسامٌ مخصّصة للرجال وأخرى للنساء (انظر الرسم الرقم (٣٦ ـ ٥)).

الرسم الرقم (٣٦ ـ ٥)

حمّام مزدوج، للرجال وللنساء، شيّدته زوجة سليمان، خاسكي خُرّم، وجدت في أسس سباق خيل بيزنطي في إسطنبول، منظر من جهة الغرب



المصدر: من معهد الآثار الألماني في إسطنبول.

بالطبع، كانت هناك حمّامات أخرى كثيرة في إسطنبول، وإذا كانت تتألّف من صالةٍ واحدة، كانت المرأة تقصد الحمّام في أيامٍ وأوقاتٍ معينةٍ دون أخرى، بحيث لا تلتقي بالرجال. أما مؤرّخ القرن السابع عشر، أولِيا جلبي، فذكر أن نساء المدينة كنّ يقصدن حمّام النساء في حال أردنَ المشاركة في هذا النشاط[٢٢].

وعلى الرغم من أنّ التغاضي عن هذه العادة لم يكن شائعاً، فقد كانت النساء من غير أفراد النخبة الحاكمة يقصدن أسواق إسطنبول تماماً كأسلافهنّ البيزنطيات[٢٣] (صورة مصغّرة عن النساء في التاريخ الإسلامي). وكما تشير إيفون

(٢١) L. Peirce, *The Imperial Harem: Women and Sovereignty in the Ottoman Empire* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1993), p. 201.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٢، و Thys-Senocak, «Space: Architecture, The Ottoman Empire,» p. 517.

(٢٣) حول النساء في السوق التجاري البيزنطي، انظر: Ankeliki E. Laiou, «Women in the Marketplace of Constantinople (10-14 Centuries),» in: Nerva Necipoglu, ed., *Byzantine Constantinople: Monuments, Topography and Everyday Life* (Leiden: Brill, 2001), pp. 261-273.

سنغ، في دراستها حول سجلات محكمة إسطنبول في القرن السادس عشر «... بالنسبة إلى النساء من ذوات المكانة الاجتماعية الاقتصادية الدنيا كافة، المسلمات وغير المسلمات، كان الخروج إلى الأمكنة العامة أمراً لا مفر منه. وكان الخروج إلى الشارع يعني أكثر من مجرد حركة على طريق الجامع أو الحمام العام؛ فقد كان دخول الأسواق أمراً لا بد منه، وبخاصة في غياب الخدم أو الذكور الذين في وسعهم القيام بهذه الوظيفة»[٢٤].

وعلى الرغم من أنّ أغلبية البائعين في الأسواق المدينية الكبيرة كانوا من الرجال، فقد كان مسموحاً للنساء شراء وبيع السلع، كالأصواف والأشرطة وغيرها، في أسواق الأحياء المدينية طالما أنهنّ لا ينافسنَ بقية التجّار، ولا ينتهكنَ القوانين (انظر الرسم الرقم (٣٦ ـ ٦))[٢٥].

وقد حاول مسؤولو المدن العثمانية إقامة سوق خاصة هي بازار أورات (النساء)، حيث تستطيع النساء الشريفات شراء حاجاتهنّ من دون القلق على سلامتهنّ وشرفهنّ أو منافسة سائر التجّار. وتقع هذه السوق بالقرب من المسجد الذي أمرت زوجة السلطان خاسكي ببنائه في إسطنبول. وكانت تلك السوق، بحسب رواية جون ساندرسون، وهو مسافر إنكليزي من القرن السادس عشر، سوقاً نسائيةً حيث تأتي النساء لبيع صناعاتهنّ ومنتجاتهنّ[٢٦].

منذ العصور القديمة، كانت المرأة تخرج من بيتها لممارسة طقوس الدفن وتنظيم أنشطة السهر على جثة الميت، والاحتفال بالأعراس، والعمل كقابلات في توليد النساء، وإنشاد آخر أغنية للميت. في تلك الحقب، كانت الأماكن المدينية التي يأهلها الذكور عادةً ويسيطرون عليها، تخضع لإعادة تخصيصٍ للجنس الآخر بشكلٍ مؤقتٍ، لتصبح مقاماً تقليدياً تمارس فيها النساء واجباتهنّ التقليدية (انظر الرسم الرقم (٣٦ ـ ٧)).

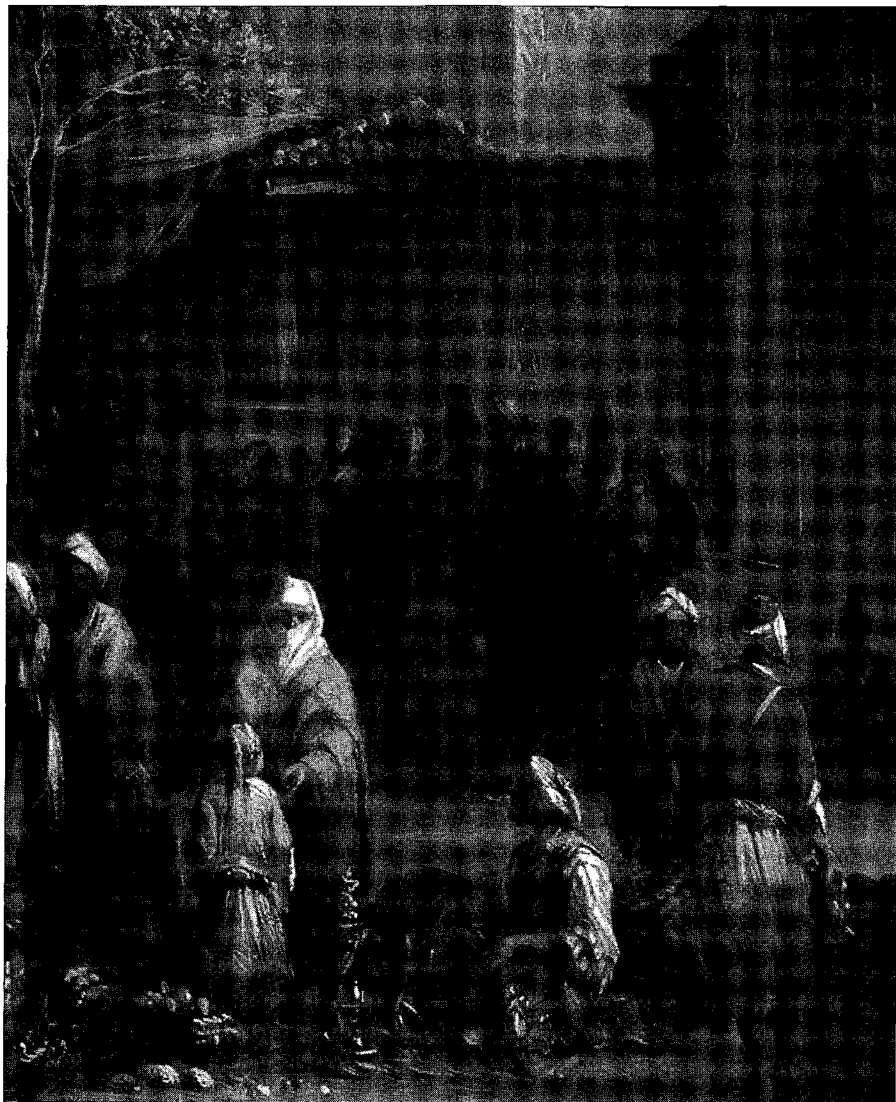
---

(٢٤) Y. Seng, «Invisible Women: Residents of Early Sixteenth Century Istanbul,» in: Gavin Hambly, ed., *Women in the Medieval Islamic World* (New York: Saint Martin's Press, 1998), p. 243.

(٢٥) Necipoglu-Kafadar, *Architecture, Ceremonial and Power*, p. 193.

(٢٦) John Sanderson, *The Travels of John Sanderson in the Levent, 1584-1602*, edited by Sir W. Foster, Hankluty Series no. 67, 2nd series (London: [n. pb.], 1931), p. 77, and Thys-Senocak, «Space: Architecture, The Ottoman Empire,» p. 517.

الرسم الرقم (٣٦ ـ ٦)
إتيان رافورت، «سبيل ماء طوفان» ١٨٤٩



صورة مرسومة بالزيت على الكانفا.
كان مشهد النساء في العادة، وبخاصة من غير النخب، عادياً في أسواق إسطنبول.

المصدر: مجموعة أمين رندا، إسطنبول.

الرسم الرقم (٣٦ ـ ٧)
النساء ينتحبن، كما يجب أن يكون الأمر، مع الرجال في «نظام الخامس» في طقوس التفجع على موت مجنون ليلى



المصدر: هرات، ١٤٩٤ (المتحف البريطاني).

وفي عددٍ من مدن العالم الإسلامي، كانت المرأة تقصد المدافن والمعابد، ومن خلال زيارتها تجعل الأماكن والنصب التذكارية المجاورة مكاناً نسائياً بحتاً تقصده المرأة للصلاة، طالبةً إنجاب طفلٍ معافىً، مثلاً، أو الحصول على زوجٍ مناسب.

وهكذا، كانت مقابر بنات «خوجة معين الدين جشتي» وحفيداته في مدينة أجمير في الهند تضمّ جزءاً للعبادة مخصّصاً للنساء. وكان مسجد بيغُم الذي بنته جهان آرا بيغُمي صاحب، ابنة الإمبراطور المغولي شاه جهان، محطةً مهمةً على طريق حجّ النساء المسلمات في الهند[٢٧].

وحتى أيامنا هذه، ما زالت بعض المساجد في إسطنبول، على غرار ضريح تِلي بابا، يستقبل زواراً من النساء في أغلبيتهم، يأتين طلباً لحياةٍ زوجيةٍ مديدةٍ، ولكثيرٍ من الأولاد الذكور (انظر الرسم الرقم (٣٦ ـ ٨)).

الرسم الرقم (٣٦ ـ ٨)

ضريح تِلي بابا على الشاطئ الأوروبي من البوسفور في إسطنبول هو مكان تقليدي للزيارة والحج للنساء يصلين فيه من أجل زواج سعيد وأطفال في المستقبل



(٢٧) Gregory Kozlowski, «Private Lives and Public Peity: Women and the Practice of Islam in Muslim India,» in: Hambly, ed., *Women in the Medieval Islamic World*, pp. 469-488.

ومن الأماكن المدينية الأخرى التي كانت مخصّصةً لجنسٍ واحدٍ في العالم الإسلامي، نذكر محكمة القاضي. والأمر الذي لا شكّ فيه أنّ الصورة المؤثرة لابن بطوطة وهو يدافع عن نساء الموالي نصف العاريات في مالي، كانت استثناءً لا قاعدة في ما يتعلّق بجنس (ولباس) الحضور في المحكمة. إلا أن محكمة القاضي كانت مكاناً تُطبّق فيه الشريعة وعدالة السلطان.

وبالتالي، يمكن القول إنّ الرجال إجمالاً في العالم العثماني كانوا يقصدون المحاكم، وكذلك النساء، إنما بصورةٍ أقل. وخلال العقود الثلاثة المنصرمة، جرت أبحاثٌ مكثّفة تناولت موضوع استخدام المرأة العثمانية للمحاكم، والوجود الذي فرضته على محيطها عندما كانت تجازف لتدافع عن حقوقها الشرعية. وبخلاف الفرضيات الأولية السابقة التي زعمت أن النساء اللواتي يطلبن العدل كن يمنحن يوماً خاصاً بهن في محكمة القاضي، لم يتبيّن أنه كان هناك أي يوم مخصّص للنساء تقصد فيه المرأة المحكمة لرفع دعوى ضدّ جارها مثلاً أو لتحلّ نزاعاً مع زوجها[٢٨]، بل تشير الأدلة إلى أنّ النساء والرجال على حدٍّ سواء، كانوا يَمثلون شخصياً أمام المحكمة، وغالباً ما يرافقهم شهودٌ من النساء، ويعرضون قضيتهم على المحكمة[٢٩].

بالتأكيد، كانت معظم القضايا التي استمع إليها القاضي مُحالةً عليه من الرجال أو من محامين ذكور يمثّلون النساء، ولكنّ من المهم أن نلاحظ أنّ هذا المكان الذي لطالما ظنّناه خاضعاً لهيمنة الذكور وحدهم، كان أيضاً متاحاً للرجال والنساء، خلال الفترة الحديثة الأولى من العهد العثماني على الأقل (انظر الرسم الرقم (٣٦ ـ ٩)).

إضافة إلى المثول أمام المحكمة، ساهمت المرأة في طبع الأماكن الحضرية للمدينة الإسلامية من خلال كَمٍّ لا بأس به من الأعمال التجارية التي كانت تقوم بها هناك، وأيضاً من خلال المشاريع العمرانية التي أسستها. ومن خلال أبحاثها الشاملة وسجلات المحكمة التي خلّفتها في القرن السادس عشر نساء مدينة أُسكودار، إحدى مقاطعات إسطنبول، تقول سنغ عن حق: «خلف الجدران التي سرقت من المرأة مكانتها، وخلف جدران البيوت التقليدية في القرى والمدن العثمانية، كانت المرأة ناشطة في ميادين

---

(٢٨) R. Jennings, «Women in Early Seventeenth Century Ottoman Judicial Records: The Sharia Court of Anatolian Kayseri,» *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, vol. 18 (1975), pp. 53-114.

حول تجربة ابن بطوطة في مالي، انظر: <http://www.fordham.edu/halsall/source/1354-ibnbattuta.htm>.

(٢٩) Jennings, «Women in Early Seventeenth Century Ottoman Judicial Records: The Sharia Court of Anatolian Kayseri,» p. 59.

اجتماعية واقتصادية تخصّ محيطها. وما لا يعرفه المراقبون الأوروبيون هو أنّ معظم النساء كنّ في الواقع يملكنَ تلك الجدران والأراضي الواقعة ضمنها، وكنّ على طريق شراء أراضٍ أخرى وبيعها. صحيحٌ أنّ الحجاب واللباس المحتشم كانا يحميان المرأة من أي اهتمامٍ ذكوري غير مرغوبٍ فيه، إلا أنّ هذا الأمر لم يمنع المرأة المتخفية وراء الحجاب من المشاركة في صفقاتٍ كبيرةٍ لتقديم القروض أو الاستثمار في شراكاتٍ تجارية مع رجالٍ لا تربطها بهم قرابة ولا دين. باختصار، كان المسجد والحمام مجرد جزأين من نظام حياتها الاجتماعية والاقتصادية».

الرسم الرقم (٣٦ ـ ٩)

سجلات البلاط تشهد أن النساء في السلطنة العثمانية وفي بدايات الحقبة الحديثة كن يتقدمن مباشرة بظلاماتهن إلى القاضي والرسميين الآخرين في السلطنة



التفاصيل من مصغر هانرنم يعود إلى العام ١٥٨٨.

المصدر: أرشيف متحف قصر توبكابي، ١٥٢٤هـ.

ثالثاً: الهندسة المعمارية والمدينة المقسَّمة بحسب الجنس

كانت الهندسة المعمارية أداة أخرى جعلت المرأة من خلالها تحدّد مجرى الحياة في المدينة الإسلامية، وأن تقسّم الجغرافيات المدينية بحسب الجنس. وعلى عكس الاعتقاد السائد بأنّ المرأة في الإمبراطوريات الإسلامية كانت مجرّدة من أية سلطة بسبب الممارسات الثقافية التي أعاقت تنقلّها ووجودها جسدياً في الدائرة العامة ومنعتها من الظهور علناً، أظهرت دراساتٌ حديثةٌ أنّ عدداً من النساء الملكيات في البلاط الإسلامي أخذنَ على عاتقهنّ مشاريع معماريةً طموحة، وساهمنَ بشكلٍ فاعلٍ في الطقوس كوسيلةٍ لتمثيل أنفسهنّ وإثبات وجودهنّ بين سائر فئات الشعب، ولتركِ بصماتهنّ في بيئتهنّ المدينية المحيطة[٣٠].

وهناك تراث غنيٌّ من النساء اللواتي طبعنَ العمارة الإسلامية، وأنجزنَ مشاريع معمارية هائلة، بدءاً بنساء البلاط الإسلامي الملكي في أيامه الأولى، ومنهنّ زبيدة زوجة الخليفة العباسي هارون الرشيد، وصولاً إلى النساء العثمانيات في أوائل فترة الحداثة، أمثال خُرّم ومِخْرِمة وطرخان سلطانة. ودفعت التغيّرات الحاصلة في أوجه السياسات العثمانية في ما يخصّ الخلافة في منتصف القرن السادس عشر بنساء البلاط الملكي، ولا سيّما والدات الأمراء العثمانيين، إلى الاقتراب أكثر فأكثر من أوساط السلطنة في إسطنبول. وفي عملية يسمّيها بيرس «نزوح السلطنة»، «كانت العائلة المالكة تنزح تدريجاً من المقاطعات لتستقرّ في البلاط الملكي في العاصمة إسطنبول»[٣١].

وكان لهذا التغيير في مكان وجود أفراد العائلة المالكة تأثيرٌ في المرحلة التي استطاعت نساء العائلة المالكة خلالها أن تمهّد الطريق لسلطتهنّ. وقبل منتصف القرن السادس عشر، كانت أبرز المشاريع المعمارية التي بنتها نساء العائلة المالكة العثمانية تُنفّذ في المراكز الحضرية خارج العاصمة إسطنبول. وكانت أمهات ورثة عرش السلطنة، ومن خلال تأدية دور الحارسات والمستشارات لأبنائهنّ، تتولّين إدارة معظم أعمال قصور المقاطعات التابعة للأمير في مختلف مناطق الإمبراطورية. وفي الأُسَر الملكية في المقاطعات، غالباً ما كانت والدة الأمير، بصفتها الأكبر سناً في البلاط، تؤدي دور مديرة الشؤون المعمارية. ولكن مع بدء النزوح التدريجي لمساكن الأمراء نحو

---

(٣٠) Hambly, ed., *Women in the Medieval Islamic World*; Fatma Mernissi, *The Forgotten Queens of Islam*, transated by J. Lakeland (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1993), and Thys-Senocak, «Space: Architecture, The Ottoman Empire».

(٣١) Leslie Peirce, «Shifting Boundaries: Images of Ottoman Royal Women in the Sixteenth and Seventeenth Centuries,» *Critical Matrix*, vol. 4, no. 61 (Fall-Winter 1988), p. 47.

إسطنبول، كان ردّ نساء العائلة المالكة في تركيز جهودهنّ في مجال البناء في العاصمة أكثر من المقاطعات. وباستثناء مسجد السلطان أحمد الذي تم بناؤه في النصف الأول من القرن السابع عشر، كانت معظم المساجد في العاصمة إسطنبول منذ منتصف القرن السادس عشر وحتى القرن السابع عشر، وكذلك محيطها، بطلب من نساء البلاط العثماني وإشرافهن، مثل زوجات السلاطين العثمانيين وبناتهم وأمّهاتهم[٣٢].

كان بعض نساء العائلة المالكة النافذات هؤلاء من اللواتي أسّسنَ لمشاريع بناء ضخمة لم تترك أثرها في الأماكن المدينية التي كانت موجودة فيها فحسب، بل ساهمنَ من خلالها أيضاً في تخصيص بعض تلك الأمكنة للنساء دون الرجال. ومن خلال اللافتات والتعليمات الدقيقة، كان هؤلاء النساء يلفتنَ انتباه الرجال الذين يدخلون تلك الأماكن إلى أنهم مسؤولون عن تلك الأبنية الضخمة التي تُعَدّ أفعال خير.

وفي العالم العثماني، لم تكن المعايير الاجتماعية والثقافية تسمح بظهورٍ علني أكبر لنساء العائلة المالكة؛ من هنا، جاء التركيز على العمارة لتحلّ محل وجود المرأة الملكية العثمانية. وأصبحت الهندسة المعمارية والطقوس المحيطة بها بالنسبة إلى النساء العثمانيات اللواتي ساهمنَ في حركة العمارة، رمزاً لتقواهنّ وسلطتهنّ ووجودهنّ الفعلي في الإمبراطورية. وكان مجمع مسجد ينّي جامع في إمينونو في إسطنبول الذي شيّدته طرخان سلطانة في القلب التجاري للإمبراطورية العثمانية أحد تلك المعالم[٣٣].

رابعاً: خديجة طرخان سلطانة ومجمع مسجد ينّي جامع والجناح الملكي: أماكن مخصّصة لجنسٍ واحدٍ

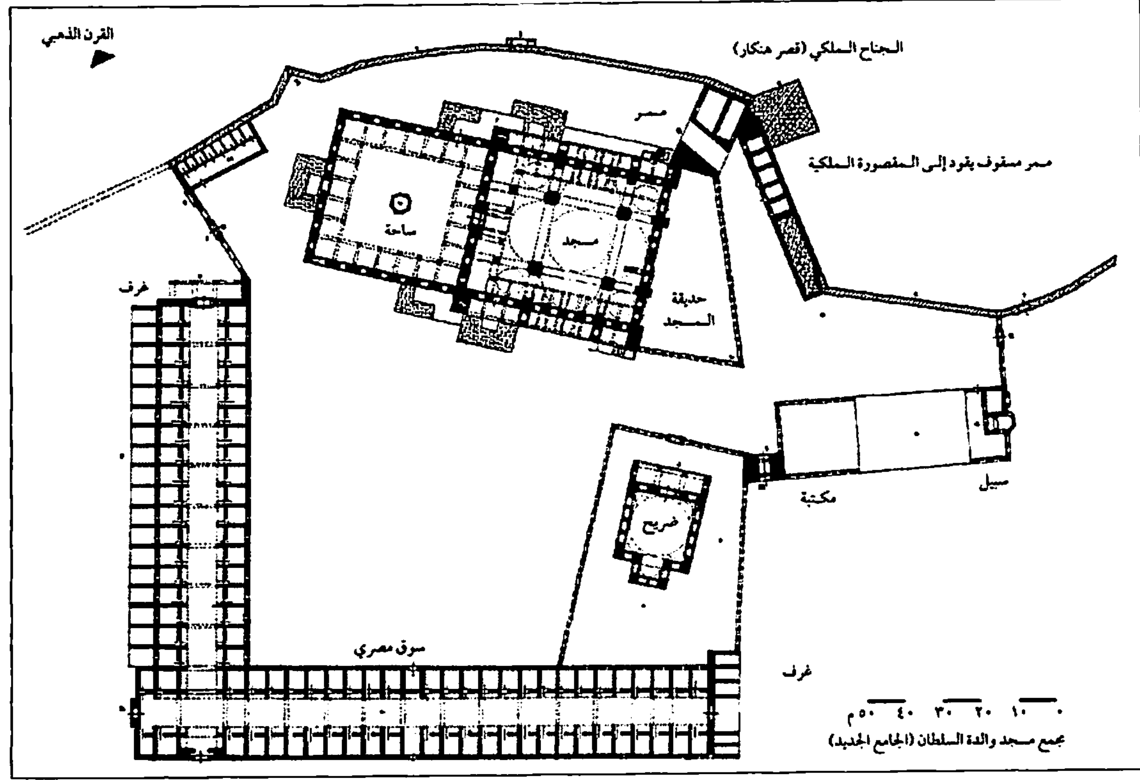
كان قصر هُنكار، الجناح الملكي العالي، يقع في مكان مميّز من مجمّع مسجد ينّي جامع، ويتّصل بالجدار الشرقي للجامع. وحدها فئةٌ معينةٌ قليلة كانت تحظى بإمكان تأمل المنظر الجميل الذي يطل عليه الجناح، كوالدة السلطان التي كانت تستطيع دخول تلك الغُرف الملكية الخاصة (انظر الرسم الرقم (٣٦ ـ ١٠)).

---

(٣٢) وفق حساب أحد الكتّاب أنه في منتصف القرن السادس عشر كان نحو ٣٧ في المئة من كلّ مؤسسات إسطنبول تملكها نساء. انظر: Gabriel Baer, «Women and Waqf: An Analysis of the Istanbul Tahrir of 1546,» *Asian and African Studies*, vol. 17, nos. 1-3 (1983), p. 10.

(٣٣) من أجل تحليل تفصيلي لهذا الموضوع ورعاية طرخان سلطانة، انظر: Thys-Senocak, «Space: Architecture, The Ottoman Empire,» chapter 5.

الرسم الرقم (٣٦ ـ ١٠)
مخطط مجمّع مسجد ينّي جامع في أمينونو، إسطنبول



وقد صُمّم الجناح الملكي ليكون مركزاً لمراقبة الأماكن التي يُطلّ عليها، وكان يسمح لوالدة السلطان بمراقبة ما يجري حول المجمّع، إذ كانت بسبب الجندر ممنوعةً من التواجد في عدة أماكن من مجمّعها. كذلك، كان يمكن رؤية حركة العمل في أرصفة الجمارك في إمينونو من ناحية الجناح الملكي المواجهة للقرن الذهبي. ولعلّ أهمية المنظر المتاح من الجناح الملكي تكمن في بُعده الملحمي. ففي منطقة قبة الجناح يرد بيت شعر للشاعر العاصمي يقول البيت الأول منه إنّ «الجناح الملكي هو مكان مميزٌ للنظر والتأمل»[٣٤].

وكما يشير إليه رسم المجمّع الرقم (٣٦ ـ ١١)، تلتقي خطوط الرؤية من الجناح الملكي مع عدة أماكن وأنشطة استراتيجية، وهي: المدخل الجنوبي الجمعي للمسجد (k)، والمدخل الخاص للإمام (o)، حيث كانت الشربات تُقدّم للمصلين بعد وقت الصلاة.

وكان يمكن رؤية هذه الأماكن كلّها من ناحية الجناح الملكي المقابلة لمياه القرن الذهبي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أي نشاط تجاري أو عسكري كان يدور عند مدخل الميناء وفي مركز جمارك إمينونو (q) ومن ناحية القصر، يمكن أيضاً رؤية عدّة مواقع مهمة مجاورة لمداخل المجمّع، منها: المدخل إلى القبر الضخم الذي بنته طرخان سلطانة لنفسها (f)، والبوابة الشرقية المؤدية إلى السوق المزدحمة (i)، والمدخل المؤدي إلى المدرسة الابتدائية، وربما إلى مدرسة تعلّم الحديث الشريف (j)[٣٥].

أما النافورة الكبيرة في أقصى الناحية الشرقية من المجمّع (g)، فهي الوحيدة التي لم يكن ممكناً رؤيتها من داخل الجناح الملكي، بل من الحديقة الخاصة الواقعة خلف شرفات برج فاسيليوس، حيث يقع الجناح (c).

وعلى ذلك، فإنّ تصميم مجمّع مسجد ينّي جامع لم يكن من باب المصادفة أو كما يعتقد بعض الباحثين «مجموعةً تنظّمت عشوائياً»، بل كان منظّماً بطريقةٍ تسمح لوالدة السلطان بالنظر إلى أماكن المجمّع كافة، حيث كان يُمنع وجودها عليها.

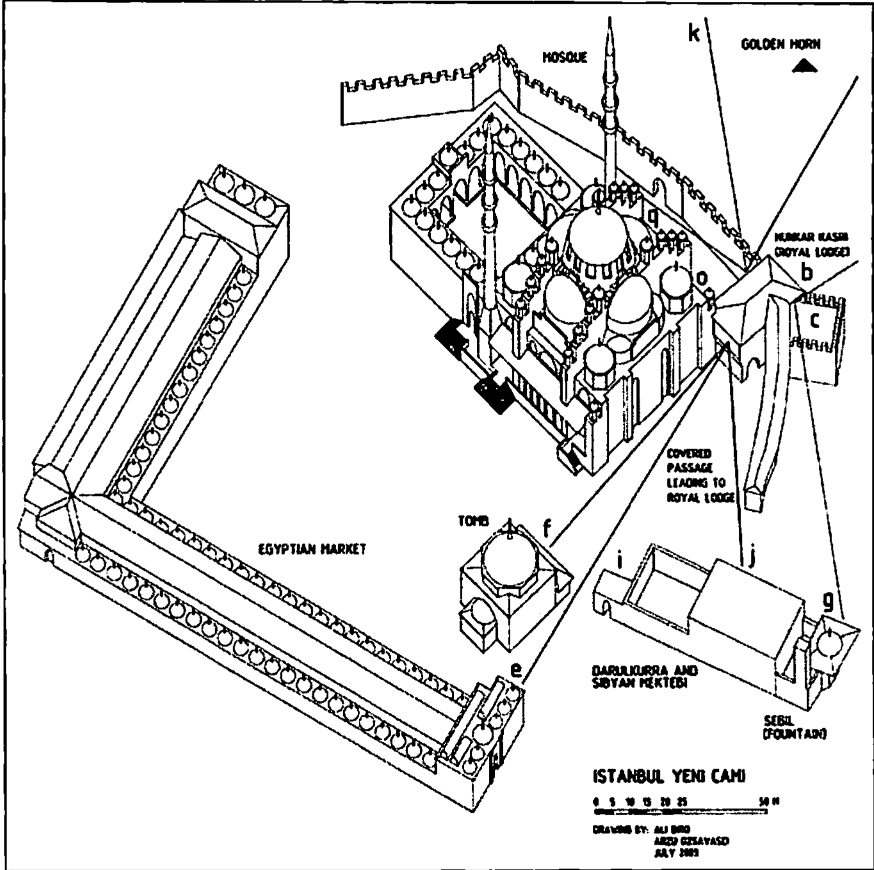
---

(٣٤) لبحث هذا البرنامج الإيبوغرافي لمجمّع مسجد ينّي جامع، انظر: L. Thys-Senocak, «The Yeni Valide Mosque Complex of Eminonu,» *Maqarnas*, vol. 15 (1998), pp. 58-70; L. Thys-Senocak: «The Yeni Valide Mosque Complex of Eminonu, Istanbul (1597-1665): Gender and Vision in Ottoman Architecture,» in: D. Fairchild Ruggles, ed., *Women, Patronage and self Representation in Islamic Societies* (Albani: SUNY, 2006), pp. 69-90, and Thys-Senocak, *Ottoman Women Builders: The Architectural Patronage of Hadice Turhan Sultan*, chap. 5, pp. 220-230.

(٣٥) المدرسة الأساسية ومدرسة الحديث لم تعودا موجودتين، وحلّ محلّ إنشاآتها مصرف وشارع.

الرسم الرقم (٣٦ ـ ١١)

مخطط مجمّع مسجد ينّي جامع، يظهر الأجزاء المختلفة لمؤسسة طرخان سلطانة التي كان بها ممر للسيدة إلى المقصورة الملكية



وهكذا، بدل أن يجري اعتبار تصميم المجمّع تدهوراً في مبادئ التخطيط المعماري العثماني في حقبة ما بعد سِنان، كما يرى بعض مؤرخي العمارة، فإن تصميم مجمع مسجد ينّي جامع، المتمحور حول نقطة «القصر»، يمثل إبداعاً معمارياً يستجيب للمكانة المتغيّرة للنساء العثمانيات الأميرات، وبخاصة والدة السلطان، خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر.

وكانت إطلالة الجناح الملكي بمنزلة برج مراقبة، أتاحت للسلطان العثماني مراقبة أتباعه وهو مختبئٌ خلف فجوات نوافذ قاعة المجلس العام، أي ديوان همايون،

في قصر توبكابي[٣٦]. ومنذ النصف الثاني من فترة حكم السلطان محمد الثاني، بدأ بروتوكول البلاط العثماني يُبعد السلطان أكثر فأكثر من أنظار العامة، وتدريجياً، فأصبح السلطان شخصيةً بعيدة المنال وكلّية الحضور في الوقت عينه. وقد استمرّ العمل بتقليد عزل السلطان بدرجاتٍ مختلفةٍ حتى القرن الثامن عشر، حين تمّ التوقّف عن العمل بالبروتوكولات التي تفرض العزل الجسدي للسلطان وإبعاده عن الأنظار[٣٧]. وأصبح بمقدور أفراد البلاط العثماني، ذكوراً وإناثاً، أن يمارسوا السلطة على مختلف أنواع الأماكن، مستفيدين من تقسيم الأماكن في مشاريع العمارة، وممارسين امتياز المراقبة الملكية الذي كان يطبَّق في تصميم الأبنية العثمانية وهندستها، بدءاً بأجنحة الحريم الأكثر عزلةً في قصر توبكابي، وصولاً إلى مجمّع مسجد ينّي جامع الذي بنته طرخان سلطانة في إمينونو[٣٨].

وكان امتياز المراقبة الملكية يُعد عنصراً مهماً في العمارة النهضوية الإيطالية. وقد تمّ اكتشاف أهمية عنصر المراقبة الملكية ودينامياته المعقّدة مؤخراً كعنصرٍ مهمٍ في كيفية ممارسة منفّذي الهندسة المعمارية الإسلاميين لسلطتهم ونفوذهم على الأماكن الحضرية، وكيفية تخصيصها لجنس دون الآخر[٣٩]. وكما يكتب هيل، فإن «الهندسة المعمارية هي نظام ملموسٌ للتصنيف يعمل باستمرار على زرع وتعزيز المبادئ التصنيفية الكامنة وراء كلّ الشروط التعسّفية لثقافةٍ ما. وهذا ما يبرز جلياً في الممارسة المعمارية الأولى لمرحلة الحداثة، في تركيزها على التراتبية الاجتماعية للأمكنة، من حيث الأصول وطقوس المواكب الملكية، واستعمال المشاهد والأبواب الداخلية

---

(٣٦) من أجل تقييم مقارن لدور النظر، انظر: Gurlu Necipoglu-Kafadar, «Framing The Gaze in Ottoman, Safavid and Mughal Palaces,» *Ars Orientalis*, vol. 23 (1993), pp. 303-342.

(٣٧) من أجل التعليق على الصورة المتبدلة للحاكم العثماني والمقارنة بالملاحظات الفرنسية والعثمانية المعاصرة حول المَلَكية. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٠٦، الملاحظة ١٨.

(٣٨) Thys-Senocak: «The Yeni Valide Mosque Complex of Eminonu, Istanbul (1597-1665): Gender and Vision in Ottoman Architecture,» pp. 6-90.

(٣٩) لعمل مفيد وببليوغرافيا دور النظر في العمارة والتخطيط المدني لبواكير النهضة، انظر: Marvin Trachtenberg, *Dominion of the Eye: Urbanism, Art and Power in Early Modern Florence* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997).

لعمل آخر حول مسألة «النظر» الملكي في قصر توبكابي العثماني، كما في أمكنة ملكية أخرى في بواكير العالم الإسلامي، انظر: Gurlu Necipoglu-Kafadar, «Framing the Gaze in Ottoman, Safavid and Mughul Palaces,» *Ars Orientalis*, vol. 23 (1993), pp. 303-304; D. F. Ruggles, «The Eye of the Sovereignty Poetry and Vision in the Alhambra's Lindaraja Mirador,» *Gesta*, vol. 36 (1997), pp. 180-189, and D. F. Ruggles, *Gardens, Landscapes and Vision in the Palaces of Islamic Spain* (University Park: Penn State Press, 2000).

المتسلسلة للإيحاء بالمسافة التي تتيحها السلطة»[٤٠]. وجرت العادة في الهندسة المعمارية العثمانية على تصميم الأماكن بطريقة تمنح رئيس العائلة المالكة إمكان النظر إلى عدة أماكن ومراقبتها. وكانت الرغبة في تخصيص مثل هذا المكان، حيث الرؤية والمراقبة، هي أحد العوامل الأساسية في تصميم مجمّع مسجد طرخان سلطانة في إمينونو. وكانت الأماكن التي يطل عليها الجناح الملكي توحي بأنّ نساء العائلة المالكة، لدى تنفيذ المشاريع المعمارية، لم يكتفينَ بطريقة التصميم التي اعتمدها الذكور فحسب، بل كنَّ أيضاً يضاهينَ الرجال في الاهتمام بامتياز المراقبة الملكية. وأكثر من ذلك، فقد لجأنَ إليها للحصول على إمكان النظر إلى الأماكن التي يُحظَّر وجودهنّ فيها.

بدءاً من القرنين السادس عشر والسابع عشر، بدأت نساء العائلة المالكة، وبالتدريج، يملأنَ الفراغ البصري والطقسي الذي خلّفه السلطان العثماني، وأصبح وجودهنّ ملموساً من خلال مشاريع العمارة التي باتت تتركّز في وسط الإمبراطورية بفضل مشاركتهنّ الواضحة، وإن محجّبات، في المواكب والحفلات الملكية التي يقدّمها البلاط العثماني. ويفيد المسافرون الأوروبيون أنّ الجولات الملكية التي شاركت فيها النساء كانت ضخمةً بالفعل. فكان موكب طرخان سلطانة في عام ١٦٦٨ يتألف من أكثر من ألف شخص من أفراد البلاط العثماني. وضمن حاشيتها الملكية، كان هناك مئة فرد من الفرسان العثمانيين بملابسهم الفخمة، إضافةً إلى مئات الجنائنيين، ومتحدّرين من سلالة النبي محمد (ﷺ)، والعديد من الإنكشاريين. وكانت عربة والدة السلطان محاطة بالمخصيين السود الذين كانوا يبعدونها عن أنظار العامة، ولكن كانوا في الوقت عينه يجذبون الاهتمام إليها كعنصرٍ أساسيٍ في الموكب الذي كان يستمرّ عبوره ثلاث ساعات. وعلى الرغم من أن السلطانة لم تكن على مرأىً من الناظرين، إلا أنّ وجودها كان باهراً فعلاً. ومن وراء ستائر نافذة عربتها، كانت تراقب الحشود المبتهجة، وتمنحها فرصة أن تكون في حضرتها الملكية لمدة ثلاث ساعات[٤١].

---

(٤٠) Helen Hills, ed., *Architecture and Gender politics in early Modern Europe* (Aldershot: Ashgate Press, 2002).

(٤١) في وصف مراقب أوروبي لهذا الموكب، انظر: J. B. Tavernier, *Nouvelle Relation de l'intèrieur de serrail de grande seigneur continent plusieurs singularitez jusqu'icy n'ont pas étè mis en lumière* (Paris: [n. pb.], 1681), pp. 158-161, and Peirce, *The Imperial Harem: Women and Sovereignty in the Ottoman Empire*, p. 195.

وفي وصف موكب طرخان سلطانة إلى أدرنة في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٧٢، انظر: Antoine Galland, *Istanbul'a Ait Gunluk Hatradar 1672-1673, vol. 1*, edited by C. Schfer, translated by N. S. Orik (Ankara: Turk Tarih Kurumu Basmavei, 1987).

أما بالنسبة إلى النساء اللواتي كنّ يقفنَ على جوانب الطريق ليتفرّجنَ على المواكب الكبيرة كموكب طرخان سلطانة، فغالباً ما كان المكان الذي يشغلنَه موضوع جدلٍ وسبباً للبلبلة يستدعي اتخاذ تدابير قانونية (انظر الرسم الرقم (٣٦ ـ ١٢)).

الرسم الرقم (٣٦ ـ ١٢)

غالباً ما تشاهد النساء يشاركن في المناسبات العامة، ولو على الهامش



المصدر: *Book of the Circumcision Festival* (1720), Folio 55°.

وفي حالة من هذا النوع، ونتيجةً لتجمّعٍ نسائيٍ كبيرٍ لمشاهدة وقائع زفافٍ ملكي في عام ١٧٥٨، كان تحذير السلطان: «إنّ رغبة النساء في مشاهدة العروض العامة إنما هي مبالغٌ فيها... ويُمنعن من الاقتراب من المركز التجاري للمدينة والأماكن، حيث تتجمهر الحشود...»(٤٢).

ومع ذلك، تظهر صورٌ لنساءٍ عثمانيات غير ملكيات، وإن في الهامش، في كتب الاحتفالات العثمانية التي تبرز احتفالات الختان الكبيرة في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، مثل سورنامه وهبي التي أظهرها لفني رسام بلاط السلطان أحمد الثالث. وعليه، فإن وجود النساء في تلك الاحتفالات لم يكن ممنوعاً بالكامل أو حالةً غير طبيعية، بدليل إدخال الرسام لعدّة نساء في إطار لوحته.

ومن بقايا الأرشيفين المكتوب والمادي المتوافرة لدراسة بدايات المدينة العثمانية الحديثة، يظهر لنا أن كل أفراد العالم العثماني ـ الجندر، والنخب، وغير النخب، والسكان المدينيين وغير المدينيين ـ كانوا جميعاً يدفعون باستمرار حدود الأمكنة التي خصّصها المجتمع لتتناسب وقيود الجندر. وقد عبّروا عن ذلك من خلال العمارة، والتجارة، والرموز، والاحتفالات، وذلك في عملية مستمرة من إعادة تعيين وجندرة الأمكنة التي كانت في الواقع أكثر ازدحاماً، وكذلك جغرافية بواكير المدينة الإسلامية الحديثة.

Necipoglu-Kafadar, «Framing the Gaze in Ottoman, Safavid and Mughul Palaces,» p. 200. (٤٢)

الفصل السابع والثلاثون

النقابات في الدراسات التاريخية الأخيرة

نيللي حنّا(*)

يُعنى هذا الفصل بالأبحاث التي أجريت على النقابات في العقدين الأخيرين، غير أنه من الأهمية بمكان أن يتم تحديد بعض الأسس التي تستند إليها تلك الأبحاث. وفي هذا ما يستدعي الرجوع إلى مطلع فترة السبعينيات، حيث كان ظهور العديد من القضايا التي تشكّل أساس الدراسات التي تجرى على المجتمعات الحضرية اليوم. ففي أوائل السبعينيات، تحوّلت دراسة النقابات من كونها دراسة للمؤسسات التي غالباً ما كانت ذات طبيعة وصفية، إلى دراستها من حيث التاريخ، في إطار الزمان والمكان، وكجزء من عملية التغيير القائمة.

في هذا الصدد، كان لأندريه ريمون دور أساسي في خلق اتجاه جديد نحو دراسة النقابات، حيث أصبح كتابه الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر[1] نموذجاً يُحتذى به من جانب العديد من العلماء والدارسين. قدم ريمون دراسة للنقابات في ظل علاقتها بإطارها الاجتماعي، وبالمجموعات ذات السلطة، كما أوضح العلاقة المتغيّرة بين النقابات والطبقات الحاكمة. وهكذا أصبحت النقابات جزءاً من صورة كبرى تحتل العوامل الاجتماعية والاقتصادية مقدمتها.

(*) أستاذة التاريخ في الجامعة الأمريكية في القاهرة.

(١) *Artisans et Commercants au Caire au XVIIIème siècle.*

إضافة إلى ذلك، يعتمد كتاب ريمون على العديد من المصادر، أهمها كتاب وصف مصر[٢]، الذي يقدم صورة تفصيلية لنقابات مصر في عام ١٨٠٠، وكذلك كتاب أوليا جلبي، المفكّر والرحالة التركي من القرن السابع عشر، وكتاب الذخائر، وهو نصّ نادر يعود تاريخه إلى القرن السابع عشر، ويبدو أن كاتبه كان أحد الحرفيين. والأكثر أهمية هو استخدامه الواسع لسجلات المحكمة في القاهرة في إعادته بناء تاريخ نقابات هذه المدينة[٣].

تلا ذلك أن أصبحت سجلات المحكمة متاحة في العديد من المراكز الحضرية، الأمر الذي جعلها مصدراً رئيسياً لدراسة النقابات في العديد من أجزاء العالم العربي والعثماني الأخرى. ومنذ ذلك الحين، استغل الدارسون والعلماء تلك السجلات في دراسة النقابات في القدس ودمشق ومدن سورية أخرى، وبورصة، ومدن البلقان، الأمر الذي يعني أن هناك الآن نطاقاً واسعاً من التجارب والخبرات، أناضولية وعربية وبلقانية، تتمتع بعمق وشمولية، ويمكن استخدامها كأساس في كتابة تاريخ النقابات.

وهكذا، فإن هذا البحث لا يقتصر على المراكز الحضرية الكبيرة أو العواصم كالقاهرة وإسطنبول؛ فكتاب آمنون كوهين عن النقابات في القدس يوضح أنه يمكن القيام بدراسة شاملة حول المدن المتوسطة الحجم التي لا يزيد عدد النقابات فيها على مئة نقابة (في مقابل ١١٠٠ نقابة في إسطنبول و٢٦٠ نقابة في القاهرة)[٤]، كما أوضح أنه حتى البلدات الأصغر مثل حماة ـ التي قدّر الرحالة الفرنسي فولني تعداد سكانها بنحو ٤٠٠٠ نسمة في عام ١٧٨٠ ـ كان فيها نقابات يمكن دراستها من خلال سجلات المحكمة[٥].

إحدى النتائج التي أسفر عنها هذا الاتجاه هي تحول الدراسات من التركيز على محاولات فهم نقابات «الشرق الأوسط» أو النقابات «الإسلامية» بوصفها كتابات تختصّ بمدينة بعينها في فترة زمنية محددة. ومن ناحية أخرى، نتج من هذا الاتجاه نوع من التشتيت، حيث تغاضت الدراسات المتعمّقة عن الصورة الأكبر. كما اتضح أنه

---

(٢) *Description de l'Egypte*.

(٣) Andre Raymond, *Artisans et Commercants au Caire au XVIIIème siècle*, 2 vols. (Damas: Institut français de Damas, 1973-1974).

(٤) Amnon Cohen, *The Guilds of Ottoman Jerusalem* (Leiden: Brill, 2001), p. 5.

(٥) James A. Reilly, *A Small Town in Syria, Ottoman Hama in the Eighteenth and Nineteenth Centuries* (Oxford; Bern: Peter Lang, 2002), pp. 72-73.

يمكن اجتناب التعميم الكائن في مصطلحات مثل نقابات الشرق الأوسط والنقابات الإسلامية، حيث إنها لم تشهد أي تغيير بمرور الوقت، ولم تلقِ الضوء على أهمية التنوع المحلي من منطقة إلى أخرى.

أظهرت تلك الدراسات أن هناك بعض السمات المشتركة في حياة النقابات بغضّ النظر عن موقعها، فوظائف كالاشتغال بجمع الضرائب، وسمات مثل بناء النقابة الهيكلي، وقيادة شيخ النقابة؛ كلها خصائص تشترك فيها النقابات بوجه عام. غير أنه ما زال من الممكن ملاحظة بعض الاختلاف من منطقة إلى أخرى، هذا على الرغم من أن قليلاً من الأعمال قد عنيت بتلك المقارنات. أما في ما يتعلق بوجود المرأة في تلك النقابات، فقد ذكر عبد الكريم رافق، على سبيل المثال، في دراساته المتعددة عن البلدان والمدن في بلاد الشام، أن المرأة لم تكن أبداً عضواً في أي نقابة، ولم يكن للنساء نقابات خاصة بهن، على الرغم من اشتغالهن في بعض الحرف مثل إنتاج المنسوجات وصنع الحصائر من القش(٦).

أما السجلات الحكومية في القاهرة، فتظهر صورة مختلفة إلى حدّ ما، من حيث إن النساء كن أعضاء في بعض النقابات ذات الصلة بالأنشطة النسائية، كعضوات أو كرئيسات نقابات في بعض الأحيان. يتضح هذا في تعيين إمرأة كرئيسة لمجموعة من الراقصات من نساء الغجر (الغجر النسوة) اللاتي كن يقدمن عروضهن في المهرجانات العامة والموالد(٧). أغلب الظن أن هذا الاختلاف بين المنطقتين إنما يعود إلى التقاليد المحلية وتنوعها، ومن المؤكد أن دراسة مقارنة بين ممارسات تلك النقابات سوف تسفر عن نتائج غاية في الأهمية.

منذ ذلك الوقت المبكر، أثار عدد من تلك المناقشات اهتمام العلماء المنشغلين بدراسة تلك النقابات، وسوف تعمد الصفحات التالية إلى إلقاء الضوء على بعض تلك الاتجاهات من خلال مناقشة أهم الموضوعات التي طرأت أثناء دراسة تلك النقابات، والتي أثارت اهتمام العلماء في العقدين الأخيرين؛ مثل العلاقة بين النقابة من ناحية والحكومة والاقتصاد والحياة السياسية والمحكمة والشريعة من ناحية أخرى.

---

(٦) Abdul-Karim Rafeq, *Mahattat fi Tarikh Bilad al-Sham* (Balamand, Lebanon: Balamand University Press, 2006), p. 164.

(٧) Court of Bab Ali 167(b), case 202 dated 1092/1681, p. 61.

أولاً: تسلسل أحداث النقابات وتاريخها المبكر

تعود السجلات الحكومية المتاحة في بعض المناطق إلى القرن الخامس عشر، وإلى القرن السادس عشر في العديد من المناطق الأخرى. نتج من هذا أن الدراسات الأخيرة التي أجريت على النقابات ترتكز على الفترة من القرنين الخامس عشر والسادس عشر وحتى الثامن عشر، أو التاسع عشر في بعض الأحيان. أما العلماء ممن يعملون على الفترات السابقة على تلك الفترة، فيلجأون إلى مصادر محدودة لمساعدتهم على فهم تطور تلك المؤسسات.

أما بالنسبة إلى هؤلاء المهتمين بأية حال بدراسة التاريخ المبكر للنقابات، فإن نشأتها ظلت دائماً في بؤرة اهتمامهم. حقيقة الأمر أن الاهتمام المنصبّ حول نشأة تلك النقابات كان دائماً أكبر من الاهتمام بتطورها التاريخي. وليس هناك اتفاق يجتمع عليه العلماء في شأن كيفية ووقت نشأة تلك النقابات، نظراً إلى كثرة التخمينات المرتبطة بالموضوع، ولأن تلك التخمينات عادة ما تكون مرتبطة بمنطقة دون أخرى. لكن أحد تلك التساؤلات يدور حول ما إذا كان لهذه النقابات وجود قبل العثمانيين. وتمثل وجهة نظر إيرا لابيدوس أحد الاتجاهات؛ فدراسته على مدينتي دمشق وحلب تحت حكم المماليك (١٢٥٠ ـ ١٥١٧) تفترض أنه لم يكن للنقابات وجود في تلك الفترة، إلا أنه يذكر وجود بعض الهيئات التي عملت على تدريب العمّال وتنمية مهاراتهم، وأن نوعاً من التضامن كان يسود بين أبناء أفراد مجموعات الحرفة الواحدة[٨].

وعلى النسق نفسه في القاهرة ـ تحت حكم المماليك كذلك ـ كان حرفيو المهنة الواحدة يتكتلون في منطقة واحدة أو بناية واحدة. وأثيرت الفكرة نفسها مؤخراً في مقالة كتبها عباس الهمداني يتعقب فيها نشأة رابطات الحرفيين في أوائل القرون الوسطى في بغداد. ففي تحليله لـ رسائل إخوان الصفا، عدّد الهمداني بعض الوظائف الأساسية التي كانت تقوم بها هيئات الحرفيين تلك، الأمر الذي أفضى به إلى اقتراح مسمّى أشمل لكلمة «نقابة» ليشمل رابطات الحرفيين التي كثيراً ما يرد ذكرها في المصادر الأدبية الأولى[٩].

---

(٨) Ira Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1967), p. 101.

(٩) Abbas Hamdani, «The Rasa'il Ikhwan al-Safa' and the Controversy about the Origin of Craft Guilds in Early Medieval Islam,» in: Nelly Hanna, *Money, Land and Trade: An Economic History of the Muslim Mediterranean* (London: IB Tauris, 2002), p. 157-173.

أما بالنسبة إلى هؤلاء القائلين إنه كان للنقابات وجود قبل العثمانيين، فهناك العديد من الافتراضات، مثل الأصول البيزنطية والسلجوقية لدارسي الأناضول. فتحليل التاريخ اليوناني ـ على سبيل المثال ـ يذكر الهيئات النقابية في اليونان بوصفها امتداداً طبيعياً للمؤسسات التي بدأت تؤدي دوراً مستقلاً أثناء فترة سقوط الحكم البيزنطي[١٠].

ونتيجة لذلك، فإن ما لدينا اليوم من تأريخ للنقابات إنما هو مبني على أجزاء من دراسات أجريت هنا وهناك، وليس هناك من سبب يدعونا إلى افتراض أنه يمكن تعميم التأريخ نفسه على كافة المناطق، إلا أنه لا يمكن الانتهاء إلى أن الافتقار إلى مثل هذه الدراسات، أو نقص المصادر، يعني بالضرورة أنه لم يطرأ عليها أية تغيّرات، أو أن النقابات كانت تتسم بالثبات في الفترة من ابن خلدون وحتى إلياس قدسي (القرن التاسع عشر)[١١]، كما زعم أحد العلماء. وعلى الرغم من الاحتمال القائم بأن العديد من صفات الحياة النقابية تتسم ببقائها لفترات طويلة؛ كبنائها الهيكلي، وكونها مرؤوسة بشيخ، ووظيفتها من حيث تدريب الصنّاع والحرفيين، إلا أن هناك مشكلة منهجية في افتراض غياب التغيير حتى العصر الحديث أو حتى انتشار الرأسمالية البريطانية.

وهناك اتفاق عام على أن القرن السادس عشر قد شهد تطوراً عظيماً في الدور الذي تؤديه النقابات، وأنه في العديد من مناطق العالم الإسلامي تعود أصول النقابات إلى عوامل محلية سابقة. وبغضّ النظر عن منشأ تلك الهيئات، من الواضح أن ازدهارها قد بدأ منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر، إلا أن الظروف التي أتاحت هذا الازدهار ما زالت تتطلب بعض البحث والدراسة. لذا، يتوجب علينا أن نولي هذا الموضوع اهتماماً خاصاً يتمثل بتتبع الإرشادات القليلة التي اتخذها العلماء، ومنها العلاقة بين ظهور النقابات واختفاء المحتسب. كانت هذه الشخصية البارزة، التي يتم انتخابها وتعيينها من بين علماء الدين، مسؤولة عن السوق الحضري. ففي مصر إبان حكم المماليك، كانت وظيفة المحتسب واحدة من أبرز الوظائف وأكثرها احتراماً، ولا يشغلها إلا أشخاص تلقّوا تدريباً في مؤسسات دينية، مثل المقريزي المؤرخ العظيم.

وهناك عدد من «الحسبات» اليدوية التي يعود تاريخها إلى القرنين الثالث عشر والرابع عشر، تصف تفصيلاً المهمات التي من المفترض أن يقوم بها المحتسب، مثل

(١٠) Nikolai Todorov, *The Balkan City, 1400-1900* (Seattle: University of Washington Press, 1983), p. 111.

(١١) Zouhair Ghazzal, *L'économie Politique de Damas durant le XIX*ème *siècle: Structures traditionnelles et capitalism* (Damascus: Institut Français de Damas, 1993), pp. 129-131.

مراقبة جودة البضائع التي تباع في السوق، والتأكد من أنه لا يتم شيد البنايات على الطرق العامة؛ وهي نفسها المهمات التي أصبحت في ما بعد من مسؤوليات النقابات. أما ما استلزمه هذا التغيير فلا يزال قيد البحث والتفسير. فبالطبع يجدر بالباحث أن يبحث عن تفسير يتجاوز مجرد تغيير يطرأ على طبيعة عمل موظف حكومي.

وفقاً لعبد الكريم رافق، فإن إحدى أهم النتائج كانت التغيير الذي طرأ على الأبعاد الدينية للنقابة؛ بصفة خاصة من حيث إن «الاحتساب» كان وظيفة دينية، وأنه من المفترض أن يتّبع «المحتسب» الشريعة، ولكن ما إن بدأ تطبيق قانون النقابة حتى اختلف الأمر. فالحرفيون لم يكونوا من العلماء، وكان اهتمامهم هو ممارسة عملهم بغضّ النظر عن الشريعة. كما أن «رفيق» يرى أن اختفاء دور «المحتسب» في ما يخصّ شؤون السوق في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إنما يتزامن مع القوة الاقتصادية لـ «الطوائف» التي كانت قد تأسست تماماً آنذاك(١٢).

ثانياً: النقابات والدولة

تعدّ العلاقة بين النقابة والدولة قضية معقّدة ومتعددة الأوجه، ولطالما كانت في مقدمة العديد من الدراسات، وما زالت موضع جدل ونقاش. فالفهم الكامل لطبيعة النقابات لا يتأتى ضمن سياق مجرد، ولا سيما هيكل القوة الذي تعمل النقابات في إطاره. بيد أن فهم طبيعة العلاقة بين النقابة والدولة أمر حتمي لفهم قضايا أعمق؛ كإدارة الاقتصاد، والدور الذي تؤديه النقابات في الحياة السياسية، وفكرة التقليدي في مقابل الحديث، ودور النقابات في الصورة الاجتماعية الأشمل. وهكذا، فإن تحليل العلاقة بين النقابة والدولة من شأنه أن يقدم قناة يمكن من خلالها فهم الإطار الاجتماعي - الاقتصادي لحقبة زمنية بعينها. كما أنه يتضمن فهم كيفية التغيير الذي طرأ على تلك العلاقات، والظروف التي أسفرت عن تلك التغييرات. وكلها أمور ما زالت بحاجة إلى البحث والاستكشاف.

تتفاوت الآراء بشدّة حول هذا الموضوع؛ فمن ناحية، هناك دولة عثمانية مركزية قوية في القرن السادس عشر حاولت التحكّم في الاقتصاد عن طريق أسعار البضائع وفرض القيود من خلال نظام التعريفة على حركة البضائع والمواد الخام، ومن ثم

(١٢) Abdul-Karim Rafeq, «Craft Organization, Work Ethics and the Strains of Change in Ottoman Syria,» *Journal of the Americain Oriental Society*, vol. 111, no. 3 (1991), p. 496.

على أنشطة النقابات[١٣]. وعلى الجانب الآخر، يرى بعض العلماء مثل أندريه ريمون وعبد الكريم رافق أن سيطرة الدولة على النقابات كانت سيطرة محدودة. بالطبع، كانت هناك صلات بين الدولة والنقابات متمثلة بـ «شيوخ» النقابات، حيث كان جمع الضرائب على الخدمات والمنتجات من خلالهم. وحينما كانت الدولة تستصدر أمراً في شأن الصنّاع أو أعمالهم، كان هذا أيضاً يتم من خلال هيكل النقابة. وأخيراً، كان للدولة أن تتدخل مع بعض النقابات بشكل مباشر، إما للقيام ببعض مشاريع البناء، وإما للقيام ببعض الخدمات كنقل البضائع؛ وهي مهمات تلتزم فيها النقابات بتقديم عمّالها وصنّاعها. فكان يمكن استدعاء هؤلاء الرجال للقيام ببعض أعمال الإصلاح أو الصيانة في بعض مشروعات الدولة، مثل صيانة القلاع على طول طريق الحج. فمثلاً، تعدّ كل من نخل وأجرود محطتين مهمتين في صحراء سيناء شهدتا العديد من الإصلاحات في عام ١٠٠٤هـ/ ١٥٩٥م، اشترك فيها العديد من النقابات المعنية بالبناء والشيد، وتحمّلت خزانة الملكية المصرية التكاليف كافة. وكان العمل في مثل هذه المشروعات واجباً عادة ما تتقاضى عنه النقابات أجراً أقل من أسعار السوق العادية[١٤].

ويعود ذاك الاختلاف في وجهات النظر إلى عدة عوامل، منها:

١ ـ قضية المصادر، إذ تعدّ ملفات وسجلات الدولة العثمانية، مثل القوانين والفرمانات، جزءاً رئيسياً في أعمال العديد من العلماء مثل روبرت مانتران في دراسته لإسطنبول، ونيكولاي تودوروف في دراسته لمدن البلقان. فبطبيعة الحال، تحفل سجلات الدولة بالعديد من القرارات التي أُصدِرت ولم تتّبع، فهي بذلك لا تقدم صورة حقيقية للواقع. لذا كان استخدام تلك السجلات من قبل علماء مثل مانتران وتودوروف لفهم العلاقة بين الدولة والنقابات، بهدف التركيز على الدور الذي أدته الدولة في توظيف النقابات؛ وقد افترضوا وجود نوع من الرقابة الحكومية الصارمة على النقابات، ومن ثم على الحياة الاقتصادية. على سبيل المثال، ذكر تودوروف في دراسته لمدن البلقان أن النقابات كانت تدار من خلال مجموعة من الأوامر السلطانية[١٥]. إضافة إلى ذلك، عمدت بعض الدراسات التي أجريت على نقابات الحِرف من خلال التعليمات

---

(١٣) Nelly Hanna, *Making Big Money in 1600: The Life and Tunes of Ismaïl Abu Taqiyya, Egyptian Merchant* (Syracuse: Syracuse University Press, 1998), p. 4.

(١٤) Nelly Hanna, *Construction Work in Ottoman Cairo (1517-1798)* (Cairo: Institut Français d'archeologie orientale, 1984), pp. 25-26 and 65-67.

(١٥) Todorov, *The Balkan City, 1400-1900*, p. 95.

الرسمية إلى خلق صورة من الانسجام بين الدولة والمجتمع. من ناحية أخرى، توصلت بعض الدراسات الأخرى التي استخدمت السجلات الحكومية إلى وجهة نظر أقل انحيازاً للدولة. حقيقة الأمر أن العديد من المعلومات المدوّنة في تلك السجلات إنما ترصد نزاعات بين الصنّاع، وبين الصنّاع ورؤساء النقابات أو السلطات. ومن ثم، رأت المؤرخة باسكال غزالة في دراستها على القاهرة أن تلك العلاقة كانت دائماً تتسم بالتوتر المستمر، والتقلبات، والصراع على السلطة، والمساومات، بدلاً من أن تكون علاقة هيمنة ثابتة. ولفهم طبيعة تلك العلاقات، يجدر أولاً توضيح بعض الظروف[١٦].

٢ ـ قضية الاتجاه، ففي العقود الأخيرة، كان الاتجاه التأريخي يسير نحو تاريخ يعطي ثِقَلاً للقوى الاجتماعية، ونرى ذلك جلياً في دراسة تاريخ النقابات. فالجدل المثار ـ في الدراسات التي أجريت مؤخراً ـ حول ما إذا كانت النقابات تدار من قِبل الدولة أم لا، قد فسح في المجال لاتجاه مختلف إلى حدّ ما. فقد أزاحت ثريا فاروقي الستار عن بعض الظروف التي أدت بالدولة العثمانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى تعبئة العمّال والصنّاع للعمل في مشاريع حكومية، إما في أوقات الحملات الحربية وإما في مشروعات عمرانية مهمة. وعادة ما كان يحدث هذا لفترات معينة، وعلى الرغم من أن تلك التعبئة كانت تتم بالإجبار، إلا أن هؤلاء العمال كانوا يتقاضون أجوراً لقاء عملهم، وإن كانت أقل من معدلات أجورهم العادية[١٧]. على أية حال، من الواضح بالنسبة إليها أنه لم يكن هناك هيئة نقابية ذات نمط مركزي مُفترَض، وأن الترتيبات المحلية كانت متفاوتة إلى حدّ بعيد.

٣ ـ قضية الزمان والمكان، فحقيقة الأمر أنه كانت هناك اختلافات واسعة في العلاقة بين النقابة والدولة تبعاً لاختلاف الزمان والمكان محل الدراسة. ونظراً إلى أن العديد من الدراسات التي أجريت حول النقابات في الفترة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر قد تمركزت حول إسطنبول، حيث كان للدولة حضور قوي، وحيث كان الالتزام بالتعليمات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية أكثر منه في المناطق الأبعد، فقد جرت العادة على استخدام إسطنبول كنموذج يمكن تعميمه على جميع البلدان الواقعة تحت حكم الإمبراطورية العثمانية. وقد عمدت بعض الدراسات حول

(١٦) Pascale Ghazaleh, «Masters of the Trade, Crafts and Craftspeople in Cairo, 1750-1850,» *Cairo Papers in Social Sciences* (American University in Cairo Press), vol. 22, no. 3 (Fall 1999).

(١٧) Suraiya Faroqhi, «Labor Recruitment and Control in the Ottoman Empire (Sixteenth and Seventeenth Cent),» in: Donald Quataret, ed., *Manufacturing in the Ottoman Empire and Turkey, 1500-1950* (Albany: State University of New York Press, 1994), pp. 24-25.

النقابات إلى التركيز على علاقتها الوثيقة بالدولة. ويرى المؤرخ التركي محمد غنج أن الدولة كانت وثيقة الصلة بتوظيف بعض النقابات، تحديداً في ما يخصّ إمداد العاصمة ببعض البضائع الحيوية والأغذية؛ وهي سياسة أطلق عليها المؤرخون اسم «الإمدادية» (Provisionism)، وهي التأكد من استمرارية عملية الإمداد بحيث تظل السلع والخدمات رخيصة الثمن، ومتوافرة، وذات جودة عالية. وكان يمكن تفعيل هذا من خلال التسعير، ومن خلال توجيه بعض السلع نحو العاصمة وسكانها البالغ عددهم سبعمئة وخمسين ألف نسمة. بالطبع، كان غنج يشير في هذا إلى إسطنبول، مركز الإمبراطورية وأكثر المدن الآهلة بالسكان. ولكن، إلى أي مدى كان يتم تطبيق سياسة «الإمدادية» في المدن الأخرى؟... تلك قضية أخرى. فبالوسائل التي كانت متاحة آنذاك ـ قبل العصر الحديث ـ هل كان فعلاً من الممكن السيطرة على النقابات في المدن والبلدان الأخرى خارج إسطنبول؟

تعتقد ثريا فاروقي، كما تذكر في كتابها، أنه كانت هناك اختلافات واسعة بين النقابات في إسطنبول ومثيلاتها في المدن الأخرى. فهي تؤكد ما قاله غنج حول سيطرة الدولة على الحِرف في العاصمة، فحرفيو إسطنبول لم يعملوا أبداً للأسواق الإقليمية أو الدولية، ومنتجاتهم كانت دائماً للإنتاج المحلي. وقد عُنيت السلطات العثمانية بسياسة «الإمدادية» تلك، وحرصت عليها في ما يخصّ توزيع السلع على سكان العاصمة. حتى إن التاجر أو الحرفي الذي يحاول نقل بضائعه من سوق إسطنبول كان ينظر إليه بوصفه مثيراً للمشاكل، ولا يناله إلا وقف كل أنشطته. وكان لتلك القيود أثرها في هيكلة النقابات في العاصمة[18]. من ناحية أخرى، تذكر ثريا فاروقي أن الأمر مختلف حتى في البلاد الشديدة القرب من إسطنبول ـ مثل بورصة ـ حيث العلاقة واهية بين النقابة والدولة[19].

يتضح من هذا الأمر أنه ليس بوسع المؤرخين أن يتخذوا من إسطنبول نموذجاً يمكن تطبيقه على مدن أخرى. ففي دراسة النقابات ـ كما في دراسة المجالات الأخرى ـ هناك دائماً مشكلة التعميم استناداً إلى تطبيق الأبحاث التي تجرى على إسطنبول على سواها من مناطق الإمبراطورية العثمانية، من دون مراعاة اختلاف الأطر والظروف من مدينة إلى أخرى. أما بالنسبة إلى العلماء المنشغلين بدراسة مصر، أو

---

(١٨) Suraiya Faroqhi, «Ottoman Guilds in the late Eighteenth Century: The Bursa Case,» in: *Making a living in the Ottoman Lands, 1480-1820* (Istanbul: Isis Press, 1995), pp. 93-95.

(١٩) Masashi Haneda and Toru Muira, eds., *Islamic Urban Studies: Historical Review and Perspectives* (London: Kegan Paul International, 1994), pp. 209-210.

سورية، أو الجزائر، فيتضح من دراساتهم أن سيطرة الدولة على النقابات في تلك البلدان والعديد غيرها أضعف منها في إسطنبول. وجدير بالذكر أن مؤرخي الوطن العربي ـ أمثال أندريه ريمون وعبد الكريم رافق ـ لا يتفقون غالباً ووجهة النظر الخاصة بسيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية، لأن تلك السيطرة تختفي ما إن نبتعد عن العاصمة.

إضافة إلى ذلك، حتى في لحظة معينة، وفي مكان بعينه، لا يمكن للعلاقة بين النقابات والدولة أن تتخذ شكلاً واحداً. فهناك نقابات تختص بالإنتاج، وأخرى تختص بالخدمات، ونقابات تختص حتى بأوجه الترفيه. فعلى المستوى النظري، بوسع الدولة أن تكلّف أياً من النقابات للقيام بمشروع ما أو تقديم سلعة معينة. أما من الناحية العملية، فإن الكثير من النقابات لا يقع في دائرة اهتمامات الدولة. فنظرة إلى لائحة نقابات القاهرة لعام ١٨٠١ ـ التي أعدها أفراد من الحملة الفرنسية على مصر ـ نجد أن معظم النقابات البالغ عددها ٢٧٨ المذكورة في اللائحة لا علاقة لها بالدولة. على سبيل المثال، تقتصر العلاقة بين الدولة والنقابات المنشغلة بأوجه الترفيه (كنقابة الموسيقيين، أو القصاصين، أو المغنيات، أو الراقصات، أو الرواة في المقاهي، أو لاعبي خيال الظل، أو الراقصات والموسيقيين المصاحبين لهم، والذين يطلق عليهم اسم «رقّاصين») على جمع الضرائب[٢٠].

أما النقابات ذات الصلة بإنتاج السلع الغذائية، فهي أكثر النقابات خضوعاً لسيطرة الدولة من خلال سياسات التسعير. ففي القاهرة في القرن السادس عشر، كان هناك دائماً قوائم أسعار للسلع الغذائية الأساسية تصدر وتُطبق بصفة منتظمة، إلا أنها أسقطت بعد ذلك. أما إنتاج المنسوجات؛ وهي واحدة من أكبر الصناعات في القرنين السابع عشر والثامن عشر في القاهرة، التي كانت تستوعب أكبر أعداد من العمالة، فكانت تعمل بشكل مستقل عن أية سيطرة من قِبل الدولة. من ناحية أخرى، كان السكر سلعة استراتيجية، وقد عنيت الدولة بالإشراف على توزيعه عن قرب[٢١].

غير أنه من الممكن استكشاف العلاقة بين النقابات والسلطات من خلال دراسة أعمق لطبيعة تلك السلطات، وغالباً ما سنجد أن ما يطلق عليه جزافاً اسم «سلطة» أو «دولة» يتكون من عدة كيانات أحياناً ما تتنافس مع بعضها البعض، ولكل منها مستوى

(٢٠) André Raymond, «Une Liste des corporations de métiers au Caire en 1801,» *Arabica*, vol. 4, nos. 126, 131, 137, 139, 147-148, 192 and 260 (1957) p. 1-14.

(٢١) Hanna, *Making Big Money in 1600: The Life and Tunes of Ismail Abu Taqiyya, Egyptian Merchant*, pp. 95-97.

معين من السيطرة على النقابات. من ضمن تلك الكيانات: السلطان، أو الدولة التي تصدر أحكاماً بعينها؛ وهناك أيضاً السلطات المنوطة بتنفيذ تلك الأحكام، في ما يخصّ سداد الأموال وجباية الضرائب على سبيل المثال. وبين تلك السلطات والنقابات قد يطرأ نوع من التفاوض، أو الأخذ والردّ، في شأن بعض أوجه الإجراءات والترتيبات، وذلك بدلاً من سياسة إصدار الأوامر من طرف وتنفيذها من قبل الطرف الآخر. وهنا يطرأ تساؤل: هل أن كل من يتم تعيينه في وظيفة ما يحرص فعلاً على اتباع القوانين الرسمية؟ حقيقة الأمر أن الأدلة تشير دائماً إلى أن موظفي الدرجات الوسطى غالباً ما يكون لهم مصالحهم الخاصة، وانتماءاتهم الخاصة، فغالباً ما يقعون في فخ الاختيار بين ولائهم لدولتهم وولائهم لمصلحتهم الخاصة. فنجدهم يطبقون اللوائح، ولكن بالطريقة التي تتناسب ومصالحهم، بغضّ النظر عما إذا كانوا يتّبعون نص القانون أو روح القانون.

في هذا الإطار، من هؤلاء الذين يمثلون مصلحة السلطة: القاضي، الذي يفصل في النزاعات بين النقابات والسلطات؛ والملتزم، الذي يعمل على جباية الضرائب من النقابات؛ والمفتي، الذي يتم الرجوع إليه للحصول على رأي قانوني في قضية أو حالة ما. أما القاضي فيمكنه الاستعانة بأهل الخبرة للأخذ برأيهم في الأمور الفنية، وغالباً ما يؤخذ بها في صنع القرار.

إضافة إلى تينك الشخصيتين، هناك «المحتسب» الذي تقلّص دوره منذ القرن الخامس عشر، والذي له بعض النفوذ والصلاحيات على النقابات بدرجات متفاوتة. ومن ضمن وظائفه الأخرى التي ظلت هي وضع أسعار البضائع بالاتفاق مع رئيس النقابة. وللمحتسب أن يفرض بيع سلع بعينها في أماكن محددة حتى يمكن إخضاعها للضريبة. وهكذا، فإن اعتبار كل تلك الشخصيات ككيان واحد قد يكون أمراً مضللاً، فليس بالضرورة أنهم يجتمعون على وجهات النظر نفسها، أو أن لهم جميعاً الاهتمامات نفسها. كما أنه ليس بالضرورة أن تكون العلاقة بين كل منهم والنقابات واحدة، بل إن تلك العلاقات بالأحرى، خاضعة للانحيازات بحسب الظروف السائدة.

ففي قضية يرجع تاريخها إلى عام ١٠٦٠هـ/ ١٦٥٠م، نشأ نزاع بين النقابة والدولة، وساند كل من «القاضي» و«المفتي» ادعاءات النقابة. وكان النزاع حول السكر الذي كانت ترسله مصر إلى إسطنبول كل عام إلى المطبخ الإمبراطوري، حيث كان يتم إرسال مقدار ثابت من السكر كل عام إلى القصر يُدفع ثمنه من الخزانة المصرية. وكان منتجو السكر مطالبين بتوفير تلك الكمية قبل قيامهم ببيع السكر في السوق المصري. لكن لم يكن النزاع حول التزام منتجي السكر باللوائح المفروضة من قبل الدولة، وإنما حول

طريقة حساب الكمية؛ من حيث إذا كان «رطل» السكر يساوي ١٥٠ درهماً، كما يجري الوزن في إسطنبول، أم ١٤٤ درهماً، كما يجري الوزن في مصر. بالطبع، كان هناك من يمثل مصلحة الدولة، وهو «المحتسب» في هذه الحالة؛ ومن ناحية أخرى كان هناك منتجو وتجار السكر ومعهم وازنو البضائع متمثلين برئيس النقابة(٢٢). وأخيراً، كان هناك ممثلو العدالة و«الشريعة»؛ فكان «القاضي» أولاً، ثم «المفتي»، اللذان كانا يُطلب منهما أن يدليا برأيهما في تلك القضايا.

في أوقات أخرى، نجد بعض المنحازين إلى النقابات يلجأون إلى سلطات الدولة لمساندتهم ضد جامعي الضرائب. ففي عام ١٠٥٧هـ/١٦٤٧م، على سبيل المثال، تقدمت نقابة الصيادين في قرية بانوب في محافظة الغربية في منطقة الدلتا بشكوى أن الملتزم الذي من المفترض أن يجمع عشرة في المئة من إنتاجهم، قد فرض عليهم ضريبة جديدة أطلق عليها اسم الـ «طعمة»، ورفعت الشكوى إلى محمد باشا، حاكم مصر آنذاك، الذي استدعى بدوره قاضي القضاة ليتأكد من إقامة العدل ومنع فرض أية ضرائب إضافية على الصيادين(٢٣).

يتضح من هذه القضايا مقدار التعقيد في المصالح والاهتمامات، بدءاً من اللوائح العليا الصادرة من قبل الدولة، وحتى المستوى الأدنى من الموظفين المنوط بهم تنفيذ تلك اللوائح، والنقابات المختلفة، والشق القانوني نظرياً وتنفيذياً، أو من السلطة السياسية، أو هيئة الضرائب والسلطة القضائية. أما الاتجاه الذي ينظر إلى الأمر باعتباره لعبة بين لاعبين؛ الحاكم والمحكوم، أو كياناً يصدر الأوامر، وآخر يطيعها وينفذها، فلا يظهر تلك التعقيدات. كما أن هذا النوع من التحليل يلقي الضوء على الطبيعة الدينامية لتلك العلاقة، وكذلك العناصر المكوّنة لها.

والسؤال هنا ليس ما إذا كانت النقابات أدوات بيد الدولة، أو منظمات مستقلة ذاتياً تعمل بشكل منفصل عن الدولة، بل هي دراسة عن العلاقة المتغيّرة بين السلطات السياسية والكيانات الاجتماعية الأخرى. والنتائج التي يتضمنها هذا التحليل هي ظروف تنطبق على مدينة كبيرة، ولا تنطبق بالضرورة على المدن الأصغر، كما أن ما يجري في العاصمة إسطنبول ربما لا يماثل ما يجري في المدن البعيدة من المركز.

---

(٢٢) Bab Ali Court, Cairo, register 127, case 1258, dated 1060/1650, p. 309, and Bab Ali register 124 case 68, dated 1054/1644, p. 16.

(٢٣) Bab Ali court, Cairo, register 125, case, 4, dated 1057/1647, p. 2

ثالثاً: النقابات والقانون

كان للاهتمام الأخير بدراسة العلاقة بين الشريعة الإسلامية والمجتمع أثره في دراسة النقابات، إذ إن أغلبية هذا الاهتمام كان منصباً حول تطبيق القانون والصلات الوثيقة بين النقابات والهيئات القضائية. ففي الفترة من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، مثّلت المحكمة جزءاً مهماً في تاريخ النقابات، فكان على الباحثين حول النقابات أن يهتموا بالعلاقة بين النقابات والمحكمة تماماً كاهتمامهم بالعلاقة بين النقابات والدولة، نظراً إلى التعامل شبه المستمر بين أعضاء النقابة و«القاضي» في شؤونهم اليومية، كما أن القضاة هم من يصدّقون على انتخاب وتعيين رؤساء النقابات، وهم من يفصلون في النزاعات التي تقوم بين أعضاء النقابة بعضهم مع بعض، أو بين أعضاء النقابة من ناحية وشيوخهم من ناحية أخرى، أو بين أعضاء النقابة والسلطات السياسية.

في ما يتعلق بالنقابات، تلقي قرارات المحكمة الضوء على بعض التعقيدات في العلاقة بين تلك الهيئة والنظام القضائي. فعلى «القاضي» أن يتأكد من تنفيذ قوانين الدولة ولوائحها الصادرة من هيئاتها الإدارية أو السياسية، إضافة إلى التأكد من اتّباع «الشريعة».

ولكن ليس هذا كل شيء. فالقضايا المدوّنة في السجلات إنما توضح أيضاً أنه عند قيام نزاع ناتج من خرق أحد نظم النقابة الداخلية، فإن الأمر يرفع إلى القاضي، الذي يؤكد بدوره ضرورة اتّباع قوانين النقابة المنفصلة عن الشريعة الإسلامية، في ما عدا إذا كانت تلك القوانين تمثل اتفاقية صدّقت عليها الأطراف المختلفة بحضور شهود. فمن الممكن أن ترفع إليه قضية نتيجة لخرق إحدى اللوائح النقابية المتفق عليها من قبل الأعضاء بشكل منفصل عن الشريعة، كانتخاب رئيس النقابة، حيث هناك دائماً بعض الشروط التي يجب على شيخ النقابة اتّباعها. فإذا ما أخلّ بأي من تلك الشروط واللوائح، يمكن رفع الأمر إلى القاضي للنظر في القضية. فمثلاً، حدث أن تقدم أعضاء نقابة صانعي السجاد إلى القاضي باتهام ضد رئيسهم لفساده وشرّه، حيث كان يضربهم ويستولي على أموالهم، فما كان منهم إلا أن اختاروا شخصاً آخر عارفاً بقانون النقابة، وصدّقت المحكمة على هذا الاختيار[٢٤].

---

(٢٤) Galal El-Nahhal, *The Judicial Administration of Ottoman Egypt in the Seventeenth Century* (Minneapolis, MN; Chicago, IL: Bibliotheca Islamic, 1979), p. 59.

ومن المحتمل بحق أن يكون التعدد في القوانين هو سبب من أسباب التوتر القائم بين القوانين النقابية، والشريعة الإسلامية، وقوانين الدولة. ويمكن ملاحظة التوتر بين القوانين النقابية والشريعة الإسلامية على عدة مستويات: فعلى المستوى النظري، ليس للنقابات ـ بهذا الشكل ـ ذكر في كتب علم التشريع، غير أنه ـ كما أوضح عبد الكريم رافق ـ لطالما كان رأي «المفتين» في سورية في الفترة من القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر مناهضاً للممارسات النقابية؛ أبرزهم خير الدين الرملي، وحامد أفندي العمادي، ومحمد أمين عابدين[٢٥]. وهناك العديد من الدراسات التي أجريت على هذا الموضوع، زاخرة بالعديد من الأمثلة.

أما على المستوى العملي، فيمكن ملاحظة بعض التناقضات بين القوانين النقابية والشريعة الإسلامية. ففي ممارسة أعمالهم ـ على سبيل المثال ـ عمدت بعض النقابات إما إلى قصر العضوية على النقابة ذاتها، أو حاولت احتكار إنتاج بعض السلع. وعادة ما يتم التصديق على القواعد المنظمة لتلك القيود من قبل القضاة لدى انتخاب شيخ النقابة. ولكن ـ على وجه التحديد ـ يتضح من بعض القضايا التي رفعت للنظر فيها أن بعض تلك اللوائح والنظم لم تكن تتماشى مع الشريعة الإسلامية. ويذهب بعض العلماء إلى قبول فرضية أنه في وسع أية نقابة احتكار نشاط اقتصادي بعينه أو حرفة بعينها.

وعلى الرغم من ذلك، يوضح آمنون كوهين في دراسته حول النقابات في القدس أن التوترات تنشأ من تعدد القوانين. ففي عام ١٧١٧، أُطلقت شكوى ضد رئيس نقابة الخياطين لأنه منع فرداً آخر من بيع ملابس مخيطة. كان دفاع رئيس النقابة أن الخياطين فقط هم المسموح لهم ببيع تلك الملابس؛ وهي حجة كانت تتوافق وممارسات النقابة آنذاك، وأضاف أن الخياطين فقط هم من يقومون بدفع الرسوم المفروضة على النقابة. بناء على ذلك، استصدر رافعو الدعوى «فتوى» من مفتي القدس تقتضي بأنه ليس من شأن رئيس النقابة أن يتدخل في حرية بيع السلع لما قد يفضي إليه هذا من «احتكار»، وهو أمر يعاقب عليه القانون[٢٦]. وعمل القاضي بنصيحة المفتي، وأصدر حكماً ضد رئيس النقابة. وفي حالات أخرى، تبنى القاضي وجهة نظر أعضاء النقابة، وقصر ممارسة المهنة على أعضاء النقابة المحتكرة لها.

---

(٢٥) Abdul-Karim Rafeq, «Crafts Organizations, Work Ethics and the Strains of Change in Ottoman Syria,» *Journal of the Americain Oriental Society*, vol. 11, no. 3 (1991), p. 496.

(٢٦) Cohen, *The Guilds of Ottoman Jerusalem*, p. 143.

والأكثر إثارة للدهشة أن نرى تلك التوترات موجودة ليس فقط في ما يتعلق بالممارسات النقابية، ولكن أيضاً في ما يتعلق بالمؤسسات الدينية، مثل «الوقف» الذي يحكمه الشرع الإسلامي بمنتهى الصرامة، وتحت سيطرة «القاضي». فالوقف مؤسسة إسلامية ذات قواعد وبنود واضحة في ما يختص بصلاحية المؤسس والصفة الشخصية للملكية الممنوحة، وهو ما يشرف عليه القاضي بشكل مباشر. فالشخص يستطيع منح ممتلكاته الشخصية، ومع ذلك، يعثر المرء على «وقف» في القاهرة كان أسسه الخياطون مجتمعين عام ١١٥٧هـ/ ١٧٤٤م، يتألف من بضع مئات من القطع النحاسية، ويبدو مملوكاً من قبل أعضاء النقابة مجتمعين. وقد أثارت تلك القضية أمراً في غاية الأهمية، وهو غياب الشخصية الاعتبارية في الشريعة الإسلامية، فإذا لم يرد ذكر الشخصية الاعتبارية بشكل محدد في كتب علم التشريع، لا يمكن إذاً التعويل على وجودها في الواقع العملي.

علاوة على ذلك، يبدو أن أعضاء النقابة قد عيّنوا شخصاً ليكون مشرفاً على هذا الوقف للتأكد من صيانة ملكيته، والتأكد من أن عائد إيجاره يتم توزيعه على الفقراء من أعضاء النقابة[٢٧]. يتضح من هذا الأمر أن أعضاء النقابة إنما يضعون قواعدهم بأنفسهم، بدلاً من اتّباع بنود قانون «الوقف»، كما ترد في كتب علم التشريع. وهذا ليس فقط لتأكيد حجة حاييم غِربِر من أن قوانين النقابة لا تسنّ من أعلى، بل توضع من قبل الأعضاء أنفسهم، وحتى يمكننا الانطلاق إلى أبعد من هذا، وهو احتمالية أن قوانين النقابة قد وضعت على مستوى قوانين الشريعة نفسها ـ أو أعلى ـ كما يتضح في كتب علم التشريع[٢٨]. وبالتأكيد، فإن أمثلة كتلك تجعل هذا الأمر ـ المشكوك فيه ـ جديراً بالبحث لما يلقيه من ضوء على العلاقة بين النقابة والمحكمة.

يسفر الفحص الدقيق لسجلات المحكمة عن بعد جديد في العلاقة بين القاضي والنقابات، وكذلك الدور الذي أدته النقابات في السياق الحضري، وهو دور لم يتم تناوله بشكل كافٍ، ويستلزم المزيد من الدراسة والاستكشاف، في ما يتعلق بفهمنا لطريقة عمل المحكمة، ولفهمنا لطبيعة العلاقة بين النقابات والمجتمع الأكبر. وفي مناسبات عدة، واجه القاضي الذي كان يرئس المحكمة نزاعات أو ادعاءات تستند إلى أمور ذات طبيعة فنية. فعلى سبيل المثال، نعرف أن الشؤون المالية المتعلقة بمصروفات

(٢٧) Bab Ali 229, case 292, dated 1157/1744, p. 147-148.

(٢٨) Haim Gerber, *State, Society and Law in Islam: Ottoman Law in Comparative Perspective* (Albany, NY State University of New York Press, 1994), pp. 113-114.

«الوقف» إنما تخضع لرقابة القاضي لتفادي أية محاولات لاختلاس الأموال. وهكذا، عندما يتطلب «وقف» ما بعض الإصلاحات، يستلزم الأمر موافقة القاضي على المبالغ المطلوبة لهذا الغرض، مستنداً في ذلك إلى نصيحة خبير ممّن يمكن الاعتماد على خبراتهم لتقديم معلومات دقيقة. ويطلق على هؤلاء الخبراء اسم «أهل الخبرة». فعندما تتعلق المشكلة ببنايات، أو إنشاءات، أو إصلاحات، أو صيانات، فإن أهل الخبرة الذين يتم استدعاؤهم هم المهندسون، إلا أن اعتبار الخبراء مصدراً من مصادر الحكم يتجاوز نطاق الأوقاف إلى العديد من الأمور الأخرى التي تتطلب نصيحة خبير. فعلى سبيل المثال، في حالة بيع ممتلكات شخص متوفى بالمزاد العلني، على أعضاء نقابة بيع الكتب أن يكونوا موجودين إذا ما احتوت التركة على كتب. وبالمثل، يتم استدعاء طبيب في حالة الشك في قضية قتل، وتستدعى قابلة لفحص ضحية مغتصبة، وهكذا. عادة ما يستدعي القاضي رئيس النقابة محل النزاع، وربما أحد الأعضاء.

توضح هذه السجلات إحدى الطرائق حين كان للنقابة حضور ملحوظ؛ عندما كان الأمر يتعلق بالنظام القانوني الذي أعطى خبرة الحرفيين ثِقلاً لا يمكن إغفاله، وعندما كان الأمر يتعلق بالمجتمع الحضري ككلّ. كما ساهمت تلك السجلات في إلقاء الضوء على مدى تدخل الدولة في شؤون النقابات؟

رابعاً: النقابات في النسق الحضري

كان بُعد آخر من أبعاد دراسة النقابات هو الدور الذي أدته هذه الجمعيات داخل الإطار الحضري. فنحن نعرف أن النقابات قامت بمهمات مثل تنظيم الحرف، وتوفير المواد الخام، وربما تسعير بعض السلع. كما نعرف أنه أحياناً ما تقوم النقابات ببعض الوظائف الاجتماعية لأعضائها. فكانت تساعد الفقراء، وتصرف التعويضات للمرضى، ومن حين إلى آخر كانت عائدات الهبات تذهب إلى أعضاء النقابة الأقل حظاً. وفي السنوات الأخيرة، أظهر العلماء بعض الاهتمام بالوظائف الحضرية والاجتماعية والسياسية التي قامت بها النقابات على نطاق أوسع. وأحياناً كان يتم تدوين تلك الخدمات الاجتماعية والمالية على الورق، عند تعيين أحد الشيوخ، أو عندما تتألف تلك الخدمات من مجموعة من الهبات، وأحياناً كانت تلك الأشياء تمضي بلا تدوين.

إضافة إلى تلك الوظائف، كان يُطلب من النقابات ـ من حين إلى آخر ـ القيام ببعض الوظائف الحضرية. وقد أوضح أندريه ريمون الدور الذي أدته النقابات والمؤسسات

الأخرى، مثل المؤسسات السكنية، في النسق الحضري. ففي غياب هيئة حاكمة مثل الإدارة المحلية للمدن الأوروبية، تقوم المؤسسات النقابية والسكنية ببعض الوظائف التي تقوم بها تلك الإدارة في المدن الأوروبية. إلا أن حقيقة أن للنقابات نظامها الهيكلي وموقعها الجغرافي في مناطق بعينها في المدينة، وأن مثل تلك المؤسسات يجب أن توجد في القرب من بعضها البعض، يجعل تنظيم هذا الأمر شيئاً سهلاً نسبياً. فباستطاعة أعضاء النقابة ـ على سبيل المثال ـ أن يسهموا في بعض المهمات العامة، مثل مكافحة الحريق، أو تعزيز الأمن في مناطقهم(٢٩).

كانت النقابات من أهم منظمات المدينة، لما لها من هيكل وقيادة؛ أي المقوّمات اللازمة للهيئات المنظمة، وقد ناقش العلماء فكرة ما إذا كانت تلك النقابات قد عمدت إلى الاتصال ببعضها البعض لاستغلال تلك الإمكانات، أم أنها كانت كيانات يعمل كل منها بشكل مستقل. السؤال الأهم خلف هذا التساؤل هو: هل كان باستطاعة نقابات المدينة أو البلدة الواحدة، مع اختلاف هياكلها وقيادتها وقواعدها، أن تجتمع وقت الأزمات تحت قيادة واحدة؟ أن تتحدّث بصوت واحد؟ وأن تقوم بمهمة واحدة؟ حقيقة الأمر أن معظم البلدان تفتقر إلى الهيكل الذي يمكن من خلاله جمع كل تلك النقابات تحت قيادة واحدة. ولكن هناك بعض الاستثناءات، ففي دمشق القرن التاسع عشر كان هناك شيخ الشيوخ، وهو رئيس كافة النقابات، وفي جزائر القرن السابع عشر، بالإضافة إلى رؤساء النقابات، كانت هناك وظيفة شيخ البلد، يشغلها اثنان، وهما الصلة بين رؤساء النقابات والباي(٣٠)، إلا أن هذا البناء لم يكن متوافراً في معظم البلدان الأخرى.

لذا، فالسؤال هنا: هل كانت كل نقابة تمثل وحدة منغلقة على نفسها، بهيكلها وقيادتها؟ هل كان لتلك النقابات اهتمامات حضرية تتعدّى حدود اختصاصاتها؟ هل كان باستطاعتهم تنظيم أنفسهم في جماعة واحدة لأي غرض سياسي؟ بكلمات أخرى، هل كانت تلك المنظمات كيانات ثابتة غير متأثرة بالأحداث من حولها؟ أم أنها شكلت جزءاً من السياق التاريخي، من حيث الإسهام في التغيرات، والتأثر بالتحولات المهمة التي تطرأ في فترة معينة والاشتراك فيها؟ وفي بعض اللحظات بعينها، ما هي الظروف

(٢٩) Andre Raymond, «The Role of the Communities (Tawa'if) in the Administration of Cairo in the Otooman Period,» in: Nelly Hanna, ed., *The State and its Servants: Administartion in Egypt from Ottoman Times to the Present* (Cairo: American University in Cairo Press, 1995), p. 34.

(٣٠) Houari Touati, «Les Corporations de métiers a Algier a l'epoque ottomane,» in: *Melanges Professeur Robert Mantran* (Zaghouan: [n. pb.], 1988).

السائدة التي أتاحت الفرصة لتلك النقابات للظهور؛ فالدور السياسي للنقابات كان ـ بلا شك ـ نتاجاً لظروف بعينها.

يرى روبرت مانتران، كما أتى في دراسته لنقابات إسطنبول في القرن السابع عشر، أن النقابات لم تكن هيئات سياسية، وأن دورها في النطاق الحضري كان دوراً اقتصادياً واجتماعياً، وأن اتصالها بالوكالات الحكومية كان من خلال مفوّضين محترفين، بهدف تنظيم أنشطتها مع تلك الوكالات الحكومية أو الدفاع عن مصالحها المادية(٣١). إلا أن بعض العلماء قد اختلفوا مع تلك المزاعم. فقد اهتم كل من أندريه ريمون وروبرت أولسون بالنقابات من حيث الصراع الطبقي الذي ساد في القاهرة وإسطنبول في القرن الثامن عشر. ففي بعض المقالات التي نشرت في **مجلة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في الشرق**، أوضح أولسون الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الي سادت النصف الأول من القرن الثامن عشر في إسطنبول، والتي مهدت الطريق للدور السياسي النشط الذي قامت به النقابات آنذاك (إنصاف). فقد جلبت السنوات الأولى من القرن المزيد من الضرائب، وارتفاعاً في أسعار الأغذية، وندرة في الإمدادات الغذائية(٣٢).

كما يقدم أولسون تحليلاً للتمرد الذي حدث في إسطنبول عام ١٧٣٠ كرد فعل لتلك الظروف، وبصفة خاصة ضد حملة الضرائب التي كانت تفرضها الحكومة في بدايات حربها ضد الفرس، والتي أدت فيها النقابات دوراً في غاية الأهمية. وفي النهاية، بعد فترة طويلة من الفوضى، وإعدام زعماء التمرد، أجيبت بعض الطلبات، فأُعدم إبراهيم باشا ـ الوزير المكروه ـ وخُلع السلطان؛ في إشارة إلى مدى قوة الثوار. وقد أوضحت مقالة أولسون أن بعض المجموعات على هامش هيكل القوة، مثل النقابات، استطاعت أن تجعل صوتها مسموعاً في أفق السياسة الأعلى. المهم هو إلى أي جانب ينحازون، حيث إن مساندتهم من شأنها أن تقلب الموازين، فترجح كفة دون الأخرى.

وهكذا، وفي ما يخص البناء الهيكلي، والقيادة، والتنظيم داخل ذلك البناء، قدمت الهيئة النقابية حافزاً للتحرك السياسي، وأظهرت أن قوى سياسية قد تستطيع، في ما لو توافرت لها القيادة، جمع تلك النقابات في كيان واحد، حتى ولو كان هذا الأمر بشكل مؤقت.

---

(٣١) Robert Mantran, *Istanbul au siècle de Soliman le Magnifique* (Paris: Hachette, 1994), p. 125.

(٣٢) Robert W. Olson: «The Esnaf and the Patrona Halil Rebellion of 1730: A Realignment in Ottoman Politics,» *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, vol. 17, no. 3 (1974), pp. 340-341, and «Jews, Janissaries, Esnaf and the Revolt of 1740 in Istanbul,» *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, vol. 20, no. 2 (1977), pp. 185-207.

وقد عمّت ظروف مشابهة في القاهرة في القرن الثامن عشر، حين انفلتت السيطرة على هيكل القوة والمصادر الاقتصادية من يد ممثلي الدولة العثمانية إلى يد بكوات المماليك. ففي دراسته التي أجراها على الشبكة الحضرية، يعتقد أندريه ريمون أن سكان الحضر لم يكونوا مفتقرين إلى وسائل مقاومة الإجراءات المستبدة التي كانت مفروضة عليهم من قبل الطبقة الحاكمة، فسلسلة من الشبكات الحضرية كانت لها روابطها بالنقابات المحترفة، وجماعات الإخوان الدينية، والسكان المحليين، الأمر الذي أعطى سكان الحضر بناءً هيكلياً خاصاً بهم. ومن خلال هذا البناء كان يمكن القيام ببعض الحركات العامة ضد المماليك، وقد وجد ريمون علاقة مباشرة بين أحداث الشغب الأولى في نهاية القرن الثامن عشر، وانتهاكات إبراهيم بك ومراد بك ومملوكيهم[٣٣].

اهتم كلا العالمين بالقرن الثامن عشر. ومن هنا يُطرح السؤال: هل كانت هناك تحولات ذات نطاق أوسع تحدث في مناطق أخرى أسفرت عن تلك الحركات السياسية التي قامت بها النقابات؟ أم كانت هناك اتجاهات اقتصادية أشمل يمكن ملاحظتها من خلال النقابات من دون الحاجة إلى أن تكون ظواهر اقتصادية واضحة؟ لو أن الحال كانت كذلك، يمكن للبحث ـ إذاً ـ أن يتعرض لاتجاهات مماثلة في مدن غير القاهرة وإسطنبول. وأخيراً، هل كانت الحركات السياسية ظاهرة تقتصر على القرن الثامن عشر، أم أن لها مظاهر أخرى في الفترات السابقة على ذلك؟ قبل سيطرة المماليك، كانت الضرائب المفروضة على النقابات أقل كثيراً، الأمر الذي كان يسمح لهم ببعض الراحة المادية. فهل لنا أن نعرف كيف كان شكل العلاقة بينهم وبين الطبقة الحاكمة آنذاك أيضاً؟

خامساً: النقابات والاقتصاد

إن أهمية النقابات بالنسبة إلى الاقتصاد الحضري ليست محل خلاف، حيث إن الحرف الحضرية الرئيسية والإنتاج الحضري كانا بيد أعضاء النقابات. ولكنْ هناك شيء من الجدل بين العلماء حول إمكانية أن تشكل طبيعة هيكلة النقابات والهيئة النقابية، كما

(٣٣) André Raymond, «Urban Networks and Popular Movements in Cairo and Aleppo (end of the Eighteenth-beginning of the Nineteenth Centuries),» in: *Urbanism in Islam: Proceedings of the International Conference on Urbanism and Islam*, 4 vols. (Tokyo: The Middle Eastern Culture Centre in Japan, 1989), pp. 223-224.

هي عليه، عائقاً في طريق التغيّر الاقتصادي أو تقدم الرأسمالية. وقد دفعت حقيقة أن النقابات لا تشجع على المنافسة، من حيث إنها تفرض قيوداً على حيازة المواد الخام والأسعار، وأنه بوسعها وضع قواعد للقبول من شأنها أن تقيّد ـ بدلاً من أن تشجع ـ على انضمام أعضاء جدد، دفعت بالعلماء إلى مناقشة ما إذا كانت هذه القيود عائقاً على طريق التغيير أم أنها نوع من التوسع في النشاط الاقتصادي. في مقالة بعنوان «الصناعة العثمانية في القرن الثامن عشر»، يناقش محمد غنج أن من أحد السمات المميزة للاقتصاد هي «التقليدية» (Traditionalism). فبدلاً من النظر إلى نماذج جديدة، فإن الاقتصاد يستند إلى تقاليد أصيلة[٣٤]. وتطرح هذه المقالة وجهة نظر تبنّاها العديد من المؤرخين. وكان روبرت مانتران قد ناقش في وقت سابق في دراسته حول إسطنبول القرن السابع عشر فكرة أن تزمُّت النقابات كان دائماً عقبة في طريق التقدم[٣٥].

وعلى الرغم من ذلك، فما زال هناك مجال للنقاش حول هذه القضية؛ ففي قضايا المحكمة، كانت النقابات تعمد دائماً إلى مساندة مطالبها بالإشارة إلى العادة القديمة المسمّاة «العوايد القديمة»، كحجة رئيسية يلجأون إليها عند النزاع. ومن المؤكد أن استخدام «العوايد القديمة» قد عكس نوعاً من الارتباط بالتقاليد، وبفعل الأشياء بالطريقة التي كانت دائماً تتم بها. ولكن، ألا يمكن أن يكون في هذا استخدام لمبرر قانوني، حيث إن التقاليد، أو الممارسات المعتادة والمقبولة، أو «العرف»، كانت دائماً أسساً للقرارات القانونية؟ لذا، من الأهمية بمكان أن يتم تحليل هذه القضايا في إطار أوسع.

في واقع الأمر، قام بعض العلماء باستكشاف العلاقة بين النقابات والاقتصاد بطريقة تسمح بدراسة عملية التغيير في الفترة الأولى من العصر الحديث. وقد استوجب هذا نوعاً من إعادة النظر في عدد من المعطيات في ما يخصّ النقابات نفسها؛ داخلياً وفي علاقاتها بالكيانات الخارجية، وبصفة خاصة مع النقابات الأخرى والتجار. من هذه المعطيات بعض قواعد النقابات التي قد تمثل عائقاً في طريق التغيير، فالنقابات تؤيد فرض تلك القيود المختلفة على أنشطتها وأعضائها. فمثلاً، عمدت بعض النقابات إلى تحديد عدد الأعضاء الذين يتم قبولهم، بينما فرضت نقابات أخرى سيطرتها على المواد الخام، مانحة فقط رئيس النقابة مهمة توزيعها، وعملت نقابات أخرى على التأكد من

---

(٣٤) Donald Quataert, «Ottoman Industry in the Eighteenth Century,» in: Quataret, ed., *Manufacturing in the Ottoman Empire and Turkey, 1500*-1950, p. 60.

(٣٥) Robert Mantran, *Istanbul dans le seconde moitie du XVII^{ème} siècle* (Paris: [n. pb.], 1962), p. 388.

أن أعضاء النقابة فقط هم من يمارسون المهنة أو ينتجون السلعة ذات الصلة، رغم أنه في الحقيقة، إذا قرنا إصدار الأحكام من خلال قضايا المحكمة التي تعدد مثل تلك اللوائح، فمن الواضح، أولاً، أنه لا يوجد قاعدة واحدة تم تطبيقها على النقابات كافة، وأن كل نقابة كان لها مجموعة القواعد الخاصة بها. وثانياً، حتى حينما تنصّ قاعدة ما على نمط التصرف الواجب اتباعه من قبل الأعضاء، فإن كتابة تلك النصوص كان لا يعني إطلاقاً تنفيذها. لذا، نجد أنه حتى حينما حاولت بعض النقابات الحدّ من العضوية، لم يتأتّ لنا التوصل إلى نظام العضوية الذي كان متّبعاً في أي من النقابات، ولا إلى الطريقة التي تطورت بها. فمثلاً، لا يصدق عبد الكريم رافق أن عضوية النقابات ظلت ثابتة قط. فالنقابات كانت دائماً خاضعة للتغيير، وللتوسع، أو حتى للاختفاء، وتتغيّر تبعاً للظروف تماماً مثلما تتغيّر الموضة. ففي دمشق، طرأ ازدياد ملحوظ في أهمية نقابة التبغ عندما أصدر الشيخ عبد الغني النابلسي «فتوى» أعلن فيها أن التدخين جائز شرعاً. وفي الحقيقة، هناك مجال واسع للبحث في سهولة توسع أية نقابة بمجرد أن تفتح الباب للعضوية فيها، أو البحث في إمكانية الارتباط بأكثر من نقابة، وحتى إمكانية العمل بشكل منفصل عن النظام النقابي.

أخيراً، هناك حقيقة أنه في وسعنا ملاحظة التوسع في إنتاج سلعة بعينها، مثل السكر والمنسوجات في القاهرة، فالصادرات المهمة التي بدأت منذ القرن السابع عشر يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند بحث الأنشطة النقابية، فإما أن النقابات قد سمحت بالتوسع في عضويتها لمواجهة الطلب المتزايد على المنتجات، وإما أنه لم يعُد هناك احتكار للمنتجات من قبل النقابات. في ما يخص القاهرة، يرى أندريه ريمون أن كل الفئة العاملة من السكان ترتبط بالنقابات. وفي دراسته لنقابات بورصة في القرن السابع عشر، وجد حاييم غِربِر أنه ليس كل العاملين ينتمون إلى نقابات، فعلى سبيل المثال، النساء اللواتي يعملن في منازلهن، ربما من خلال نظام خارجي، لا ينتمين إلى أية نقابة، إلا أنهن يتقاضين راتباً ولا يدفعن ضرائب عليها. كذلك الباعة المتجولون والتجار العاملون في التجارة الدولية ـ وفقاً لغربر ـ لا ينتمون إلى أي نظام نقابي(٣٦).

نتيجة لذلك، كان هناك نوع من إعادة النظر في الصورة الأنيقة للنقابات، وكل منها يعمل وفقاً لقواعد خاصة بها وضعتها لحماية مصالحها ومصالح أعضائها. وقد أعطى هذا الفرصة لاتجاه أكثر دينامية في النظر إلى الطريقة التي حاولت بها النقابات

(٣٦) Haim Gerber, «Guilds in Seventeenth-Century Anatolian Bursa,» *Asian and Africain Studies*, vol. 11, no. 1 (1976), p. 63.

الأقوى السيطرة على النقابات الأضعف. ففي مقالة أخيرة كتبها عبد الكريم رافق، ألقى فيها الضوء على العلاقة بين النقابات المختلفة، موضحاً كيف أنه في القرنين السابع عشر والثامن عشر، حينما أصبحت النقابات راسخة التأسيس في الاقتصاد المحلي، حاولت النقابات الأكثر تأثيراً أن تتحدّى اللوائح التقليدية التي قيّدت مصادرها وحالت دون توسع أعمالها، إذ عمدت إلى ربط أنفسها بالنقابات الأصغر ذات الصلة، عن طريق علاقة أطلق عليها اسم «يَمَك»، أو «تابعين»، فحصلوا بذلك على مصادر إضافية للنقابة الأكبر عن طريق تسخير النقابات الأصغر في العمل، وتسويق المنتجات الثانوية، والاشتراك في دفع الضرائب. فمثلاً، أصبحت نقابة صنّاع الطاقيات يَمَكاً [تابعين] لنقابة الخياطين، فيمدّهم الخياطون بالقماش ويشركونهم في دفع الضرائب. ومن خلال هؤلاء اليمك، استطاعت النقابة التابعة أن تمدّ النقابة الرئيسية بالمواد الخام، كما في حالة أصحاب المجازر (اليَمَك) الذين يمدّون الجزارين (النقابة الرئيسية)[٣٧].

يستوجب فهم تاريخ النقابة كذلك، في ظل نسق اقتصادي متغيّر، بحثاً في العلاقات مع كبار التجار الذين يسعون إلى الحصول لأنفسهم على المواد التي يحتاجون إليها في تجارتهم الدولية، ومنتجي تلك المواد. لقد كانت هناك محاولات لاستكشاف ذاك النظام الخارجي، الذي كان سائداً في عدة أجزاء من أوروبا في الفترة من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر، وتأثيره في النقابات. نحن نعرف أن مثل هذا النظام قد وجد في بعض أجزاء الإمبراطورية العثمانية، غير أنه من الصعوبة بمكان تقدير مدى انتشار هذا النظام، حيث التجار يبدأون بمناورة قواعد النقابات، ثم التوصل إلى مستوى أفضل من الأجور، ومن ثم الحصول على المواد التي يحتاجون إليها للتجارة، ليس فقط في المدن حيث قوة النقابات، بل وفي المناطق الريفية حيث الأجور المنخفضة. وكان من شأن هذه الممارسات، نظرياً، أن تضعف من قوة النقابة.

وتظهر بعض الدراسات الأخيرة أنه في بعض أجزاء الإمبراطورية العثمانية، وفي بورصة وتجارة الحرير على وجه التحديد، كان التجار وثيقي الصلة بعملية الإنتاج، وتشغيل العمالة، سواء في المدينة أو في الريف، وحتى في تسخير العبيد. غير أن درجة سيطرة التجار على الإنتاج ليست دائماً بذلك الوضوح. فلا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله في العديد من المراكز الحضرية قبل أن نعرف بشكل أكيد ما إذا كان يجري

(٣٧) 'Abdul-Karim Rafeq, «Making a Living or Making a Fortune in Ottoman Syria,» in: Hanna, *Money, Land and Trade: An Economic History of the Muslim Mediterranean*, pp. 105-106.

استخدام الحرفيين من قبل التجار، أو أنهم لا يزالون يقومون ببعض الأعمال لأنفسهم بشكل منفصل عن هؤلاء التجار، أو أن تلك السيطرة تعني بالفعل استحواذ التجار على الأدوات التي يحتاج إليها الحرفيون للعمل، أم أنهم يقدمون رأس المال فقط. فتجار بورصة كانوا يمتلكون الحرير ـ المادة الخام ـ ولكنهم لم يمتلكوا الأدوات التي يستخدمها الصنّاع(٣٨). وكان للعلاقة بين التجار وأعضاء النقابات عدة أشكال وأنماط، وفقاً لطبيعة المنتج. فمثلاً، في القاهرة في أوائل القرن السابع عشر، عندما أصبح السكر من أهم السلع التصديرية، كان التجار يستثمرون في إنتاج السكر. فامتلكوا مكابس للسكر في المدينة، واستأجروا العمال اللازمين للقيام بالعمل، كما كان لهم استثمارات في مكابس السكر في الريف(٣٩).

ومن الأهمية بمكان في فهمنا لطبيعة النقابات أن نعرف ما إذا كانت تلك الممارسات شائعة في أماكن أخرى، وهل تضمنت أنشطة بعينها، افتراضاً في حالات ازدياد الطلب؟ والأهم على الإطلاق هو الآثار التي ربما خلفتها تلك الممارسات على النقابات. في القاهرة القرن السابع عشر، لم يسفر تدخل التجار في إنتاج السكر عن إخراج نقابة إنتاج السكر من الصورة، وهو ما يدعو إلى محاولة فهم ما إذا كان هناك نوع من التوازن قد تحقق بين التجار والمنتجين. وهنا ـ ثانية ـ يمكن حل التوتر بينهما بصورة مختلفة عما حدث في بورصة أو في أي مكان آخر تبعاً للظروف المحلية ذات الصلة. وربما كان من المفيد إجراء مقارنة بالنقابات الأوروبية التي خضعت بقوة لتأثير التجار في الحِرف والإنتاج.

إن أهمية استكشاف هذه الأبعاد في تاريخ النقابات متعددة، فهي تزوّدنا بعنصر مهم من عناصر التاريخ الاقتصادي. من منظور أوسع، بوسع هذا الاكتشاف أن يساعد على فهم الفترة الزمنية بصورة أشمل. فالتغيّرات في العلاقة بين النقابات بعضها ببعض، وبين النقابات والتجار، أو بين الإنتاج والاتّجار، يوضح ليس تفاصيل عملية اجتماعية اقتصادية دينامية فاعلة فقط، بل ويعطي خلفية ممكنة لتطورات لاحقة. وفي نظرة إلى الدراسات التي ما زالت ترى أن الظروف لم تتغيّر منذ القرون الوسطى وحتى وقتنا الحالي، فإن بحث تلك العناصر، على الرغم من صعوبتها، يظل قناة مهمة تستلزم الكثير للقيام بها.

---

(٣٨) Suraiya Faroqhi, «Merchant Networks and Ottoman Craft Production (16th-17th Centuries),» *Proceedings of International Conference on Urbanism in Islam* (Tokyo), vol. 1 (1989), p. 187.

(٣٩) Hanna, *Making Big Money in 1600: The Life and Tunes of Ismaīl Abu Taqiyya, Egyptian Merchant*, pp. 83-84 and 90-95.

كانت التطورات التي مرت بها النقابات خلال القرن التاسع عشر، وتفتّتها كنتيجة لانتشار الرأسمالية الأوروبية، وسيطرة الدول المتوسعة عليها، مصدر إلهام لعدد من الدراسات التي بدأت في اتجاهات مختلفة. وكان أحد أهم الموضوعات إيضاح أن عملية تقليص دور النقابات في الحياة الحضرية والحياة الاقتصادية لم تكن عملية بسيطة، بل إنها مجموعة من العوامل المتداخلة التي يجب أخذها في الحسبان لفهم تلك التغيّرات التي طرأت في القرن التاسع عشر.

يتفق العلماء على أن تدفق السلع من أوروبا الصناعية، مدفوعاً بوسائل اتصال جديدة مثل البواخر، وتأسيس أنظمة سكك الحديد، قد أدى إلى فقر أعضاء النقابة ممن لم تستطع منتجاتهم الوقوف في وجه المنافسة مع أسعار المنتجات المستوردة بحجمها المتزايد، وقد نتج من هذا الأمر فقر الحرفيين المحليين، وهو ما تؤكده المصادر الأدبية. ففي دراسة للأمثال الشعبية للقرن التاسع عشر، وجد حسام عبد الظاهر إشارات عديدة إلى العاطلين من العمل والحرفيين المهرة الذين اضطروا إلى القيام بأعمال حقيرة بدلاً من البقاء في منازلهم[٤٠].

وقد أسفرت تلك الظروف الصعبة عن نوع من التوتر الحاد بين هؤلاء المنتجين، ورجال الأعمال، والسماسرة الذين كانوا يروّجون لبيع السلع الأوروبية[٤١]. وهكذا، بدلاً من النظر إلى النقابات في تلك الفترة على أنها محطّمة بفعل ظروف مضادة، يركن بعض العلماء إلى وضعهم في علاقة مختلفة مع مجموعات أخرى، حتى وإن كانت نحو المزيد من الضرر بالنسبة إليهم.

كما يتضح من الظروف المتغيّرة أن التطورات لم تكن أبداً متماثلة في كل المناطق، وحتى وإن كانت كذلك، فهي لم تتبع أبداً تسلسل الأحداث نفسه. ففي هذا المجال أيضاً تُعدّ الاتجاهات المتنوعة سمة معظم الدراسات. في مصر، أسفرت سياسات محمد علي (١٨٠٥ ـ ١٨٤٨) ومحاولاته لمرْكَزَة معظم الأنشطة الاقتصادية ـ التي تعود إلى تاريخ مبكر جداً ـ عن التحاق العديد من الحرفيين والصنّاع بمصانع الدولة، وبصفة خاصة العاملين في مجال المنسوجات، وهي واحدة من أكبر الأنشطة الاقتصادية. كما أدت محاولات السيطرة على الأنشطة الاقتصادية إلى المزيد من السيطرة على العديد

---

(٤٠) حسام عبد الظاهر، «الأمثال الشعبية، مصدر لدراسات الأعمال والحِرَف المصرية في القرن التاسع عشر» في: نصير إبراهيم، محرّر، الطوائف المهنية والاجتماعية في مصر في العصر العثماني (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣)، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٤١) Rafeq, «Making a Living or Making a Fortune in Ottoman Syria,» pp. 107-108.

من عناصر الحياة النقابية[٤٢]، إلا أن تلك السياسات لم تتسبب في القضاء على النظام النقابي فوراً، فالوثائق الخاصة بأحد مصانع محمد علي الحديثة ـ مصنع الخرنفش للمنسوجات ـ توضح أن المصنع قد تبنى سياسة النقابة، إضافة إلى أشكال أخرى من التنظيم العمالي، مثل العقود الفرعية، وورديات العمل النهارية، والعمل بالقطعة[٤٣].

وبالمثل، في ما يتعلق بالأناضول، يوضح دونالد كواتيرت أن الصورة في النصف الأول من القرن التاسع عشر ليست بسيطة. فهو يعني بالطرق المختلفة لإنتاج المنسوجات، العمل الحر عن طريق النسج في بيوت القرى، ونظام خارجي يديره التجار والنسّاجون في المدينة والقرى، والعمل المستمر للنقابات في إسطنبول، على سبيل المثال. وقد عمدت مصانع الدولة إلى استئجار عمالة مدفوعة الأجر، وهي عادة من الأطفال[٤٤].

في النهاية، يتضح أن الدراسات التي أجريت على النقابات خلال العقدين الأخيرين قد اتخذت عدة مسارات، مستندة إلى مروحة واسعة. وقد أوضحت جميعها التنوع والتعقيد اللذين اتسمت بهما المؤسسات النقابية في أشكالها المختلفة. وفي الوقت الحالي، مع هذا الثراء في الدراسات التي أجريت، يجدر النظر إلى قضية النقابات في ظل إطار أكبر لفهم موقع تلك النقابات ـ كمنظمات اجتماعية واقتصادية ـ داخل الصورة الأكبر للتغيّر والتوسع والأزمة والأفول.

والآن، في ظل وجود دراسات تأريخية عن المراكز الحضرية المختلفة، ربما حان الوقت لكتابة تاريخ أشمل عن النقابات. وهي ليست بالمهمة السهلة، فهي تتضمّن البحث في ما إذا كان هناك نمط نقابي واحد، أم أنه يجب علينا تتبع أكثر من نمط أو نموذج، ثم محاولة فهم الأسباب وراء تلك الاختلافات؛ وبالمثل نحو تسلسل الأحداث المختلف بالنسبة إلى النقابات، أي أنه يجدر بنا محاولة رؤية تاريخ النقابات بالكثير من العمق والتدقيق اللذين يستحقهما.

---

(٤٢) عبد السلام عبد الرحيم أمير، طوائف الحِرَف في مصر، ١٨٠٥ ـ ١٩١٤ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز وثائق وتاريخ مصر، ١٩٩٣)، ص ٦٣ ـ ٧٤.

(٤٣) Pascale Ghazaleh, «Manufacturing Myths: Al-Khurunfish, A Case Study,» in: Hanna, *Money, Land and Trade: An Economic History of the Muslim Mediterranean*, pp. 129-133.

(٤٤) Donald Quataert, «Ottoman Manufacturing in the Nineteenth Century,» in: Quataret, ed., *Manufacturing in the Ottoman Empire and Turkey, 1500-1950*, p. 94.

الفصل الثامن والثلاثون

الوقف في المدينة

راندي ديغويلم(*)

ما هو الوقف؟

شملت تقديمات الوقف الذي وُجد دائماً، سواء في المدن المتوارثة أم المنشأة في العالم الإسلامي، بصورة فعلية، كل قطاع اجتماعي واقتصادي داخل المراكز المدينية، وداخل البيئات الريفية إلى حدّ ما[1]. هبات الوقف، التي غالباً ما تمت مناقشتها، ولكن نادراً ما يجري تعريفها، تعطي فرداً ما أو مجموعة أفراد[2] فرصة تمويل يستفيد الفرد أو الأفراد عبرها بمجموعة من التقديمات الناشئة عن مداخيل لملكية يملكها المانح، والتي عيّنها كأصول وقفية. وكلاهما، الملكية الوقفية والمستفيدون، يحدد على نحو دقيق في عقد إنشاء الوقف وفق معايير رسمية. وتُمنح المداخيل للمستفيدين وفق قاعدة ثابتة بواسطة مدير الوقفية الذي يتم تعيينه أو تكليفه من جانب مؤسس الوقفية الذي يتولى توزيع كمية محددة من عائدات ممتلكات الوقف على المستفيدين على نحو منتظم، وعادة ما يكون سنوياً[3].

(*) باحثة في المركز الوطني للبحوث العلمية (CNRS).

(١) انظر: دراسات حول إيران، والإمبراطورية العثمانية، وجنوب شرق آسيا، والهند الإسلامية، وأفريقيا جنوب الصحراء. في: Rudolph Peters [et. al.], *Encyclopedia of Islam*, New Version (New York: [n. pb.], 2000).

(٢) في حالات محدّدة، يعمل عدّة أشخاص معاً لتأسيس وقف، الوقف النقابي على سبيل المثال.

(٣) Randi Deguilhem, «Presentation,» in: Randi Deguilhem, ed., *Le Waqf dans l'espace islamique: Outil de pouvoir socio-économique* (Damascus: Institut Francais d'études arabes de Damas [IFEAD], 1995), pp. 15-26.

حين يختار المانح المستفيدين مع أهداف دينية أو اجتماعية أو خيرية، مثل جامع أو مدرسة دينية أو عيادة صحية أو طريق عام (جسر، أدراج)، أو سبيل للشرب، أو إنشاءات للري، أو لرعاية الأيتام أو الأرامل... إلخ، تسمّى هذه المؤسسة الوقف الخيري (التي تترجم كوقف ديني أو خيري أو عام). وتعدّ الأوقاف التي تمنح بهدف دعم أشخاص محدّدين، وهم غالباً أفراد أسرة المؤسس أو أشخاص آخرين، بمن فيهم العبيد المعتقون العاملون عند المانح أو عند عائلته، بمنزلة أوقاف ذريّة أو أوقاف أهليّة (أوقاف خاصة أو عائلية). وهناك نوع ثالث من الأوقاف، وهو الأوقاف المشتركة، حين يكون المستفيدون من وقف مجموعة من نوعين من الممنوحين في وقت واحد، أي حيث يتم التوزيع على نحو مشترك لحصص معلنة من عائدات الوقف على الأفراد المحدّدين، كما على مستفيدين من القطاع العام أو الديني أو الخيري في المجتمع. هذه التركيبة المزدوجة للمستفيدين تمسّ القطاعين العام والخاص، وهي تؤدي إلى ظهور ما يسمّى «الوقف المشترك».

على ذلك، فإن نوع المستفيدين هو الذي يحدد طبيعة المؤسسة. لكن، في جميع الأحوال، المستفيد النهائي من كل وقف يكون ذا طبيعة عامة أو خيرية أو دينية. في ما يتعلق بالوقف الذرّي، أو الوقف المشترك، حيث يتم تقسيم عائدات المؤسسة على الأفراد كالمستفيدين من الوقف، يحصل تحوّل في المراحل الأخيرة من مدة الوقف، بحيث لا تقدم العائدات إلى المستفيدين من الوقف، بل إلى مستفيدين دينيين أو عامّين. يحصل هذا التحول حين يتوفى الأشخاص الذين يعدّون المستفيدين من الوقف، فضلاً عن أحفادهم إذا ذكرهم المانح كمستفيدين مستقبليين لحظة إنشاء المؤسسة. في هذه الحالة، تذهب العائدات التي كان يتلقاها الأفراد بوصفهم المستفيدين إلى مستفيد عام أو ديني معيّن يطلق عليه المانح هذا الاسم في عقد تأسيس المؤسسة. إن هذا المستفيد النهائي يحوّل بصورة فعلية الوقف الذري أو الأهلي إلى وقف خيري.

يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بأنواع المستفيدين موجودة في عقد تأسيس المؤسسة، غير أن الوثيقة لا تشير بالضرورة إلى الأسباب، أو حتى القرينة، التي تكمن وراء اختيار المستفيدين. هنا بالتحديد تظهر مصادر أخرى قيمتها مثل المؤرخات التاريخية التي تمت كتابتها حديثاً مع وثائق مؤسسة الوقف. وبما أن المؤرخات التاريخية تسجل عادة أنشطة بشرية واجتماعية يومية في مكان وزمان محدّدين، ففي إمكانها الكشف عن الأسباب السياسية والاجتماعية والدينية التي تكمن وراء القرارات

المشار إليها في الوثيقة التأسيسية للوقف، مثل الجمعيات الفردية أو العائلية، مع جامع معين أو مدرسة دينية معينة أو مذهب أو عيادة صحية (بيمارستان)[٤]... إلخ في حالة الوقف الخيري. كما قد تذكر المؤرخات الروابط الشخصية بين الأفراد، موضحة بالتالي أسباب اختيار مانحي الوقف لبعض الأشخاص لكي يكونوا المستفيدين من مؤسساتهم في حالة الوقف الذري.

في زمن الحكم العثماني، كانت وثائق الوقف (الحُجة) التي تتم صياغتها بعد التأسيس الأصلي لأي وقف تمثّل مصدراً آخر مهماً للمعلومات المتعلقة بأوقاف محدّدة، مع الأخذ في الحسبان ليس فقط الخيارات الأصلية التي يتخذها المانح بخصوص البنية التحتية الداخلية للوقف الخاص به، بل حتى تطور هذا الوقف الخاص، ذلك بأن الحجة المسجلة مع النظام القضائي العثماني (الذي يمكن أن يطّلع عليه الباحثون في يومنا هذا)[٥]، كانت تدوّن التغييرات التي تطرأ على حياة هذا الوقف. لقد قصد مديرو الوقف المحاكم لتسجيل ممتلكات جديدة تضاف إلى الموجودات الأصلية الخاصة بأي وقف، على سبيل المثال، ولإزالة القديمة منها التي يُفترض أنها لم تعُد تنتج عائدات ملائمة للوقف، والتي تم استبدالها بممتلكات مربحة أكثر من خلال عملية الاستبدال أو المعاوضة[٦]، فضلاً عن تغييرات في المستفيدين من الوقف حين يتوفى مستفيد فردي، على سبيل المثال، بحيث تعود حصته من العائدات إلى المستفيد التالي، أو حين تتوقف مدرسة ما عن العمل، فتعود حصص عائداتها بالتالي إلى المستفيد التالي المحدد... إلخ.

أولاً: في المدينة

تعدّ الأوقاف بيانات اجتماعية وشخصية في وقت واحد، وهي تعكس خصائص كل منهما، وتخترق النطاقين العام والخاص في مدن العالم الإسلامي منذ العقود الأولى

(٤) الخدمات الطبية في العيادة الصحية التقليدية (البيمارستان) اعتمدت كلياً تقريباً على مداخيل الأوقاف. ويمكن مقارنة مدير ممتلكات الوقف التابع للعيادات بمدير مستشفى حديث، وخصوصاً في إمكانياته المالية. انظر: سالم الحسنية، من البيمارستان إلى المستشفى: دراسة مقارنة للنظام الإداري (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٨)، ص ٢٥.

(٥) على سبيل المثال، انظر: محمد قدري باشا، قانون العدل والإنصاف لأهل القضاء (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٢٨)، ص ٥٨ ـ ٦١، ومحمد أبو زهرة، محاضرات في الأوقاف (دمشق: [د. ن.]، ١٩٥٩)، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٦) Tal Shuval, «La Pratique de la Mu'âwada (échange de biens habûs contre propriété privée) à Alger au XVIII^ème siecle,» *Revue de Monde Musulmans et de Méditerranée* (REMMM), vols. 79-80 (1999), pp. 55-72.

للإسلام. ومن أعلى درجات النظام الاجتماعي وأكثرها قوة إلى أكثر مستويات المجتمع تواضعاً، كان لمنح الوقف تأثيرات في الحياة اليومية للأشخاص العاديين والاستثنائيين الذين يعيشون ويعملون في المدن. لقد استطاعت شخصيات قيادية إنشاء مؤسسات كبيرة ومؤثرة ودائمة من خلال منح عقارات مبنية قيّمة إلى أوقافها، إضافة إلى ممتلكات زراعية واقعة في مناطق مدينية أو محيطة بالمدن، أو من خلال منح قرى بأكملها إلى مؤسساتها، فضلاً عن مبالغ يملكها الوقف وتم تسليفها إلى المؤسسة بهدف الربح في زمن الدولة العثمانية. وعلى مستوى أكثر اعتدالاً، أنشأ أشخاص ذوو مستويات اجتماعية متواضعة أوقافاً صغيرة تألفت غالباً من غرفة عادية أو رقعة زراعية صغيرة، وقد أنشأها هؤلاء كأصول لمؤسساتهم. تراجع الوجود الكلي للأوقاف، ولشبكات الأوقاف المتداخلة ضمن المراكز المدينية في بلدان يسودها الإسلام، نتيجة تأميم موجودات المؤسسة، ودمج إدارتها في إدارة الدولة التي وقعت مع انتهاء الفترة الاستعمارية، أي في منتصف القرن العشرين تقريباً[٧].

في الفترة التي سبقت تأميم الوقف، ولا سيما في زمن الأيوبيين[٨] والمماليك[٩]، ومن ثم في زمن العثمانيين، أدت الأوقاف الكبيرة والصغيرة على حد سواء دوراً أساسياً بالنسبة إلى تطوير وربط واستمرارية عناصر البنى التحتية في المراكز المدنية والعالم الإسلامي، ولا سيّما في ما يتعلق بإنشاء و/أو بالدعم المادي لمساجد ومدارس دينية ومستشفيات وعيادات وينابيع عامة للشرب ومراكز رعاية الفقراء والمعدمين القائمة... إلخ. ومن أجل تأمين التمويلات لعناصر البنى التحتية تلك، كان مدخول الأوقاف ينتج إلى حدّ كبير من تأجير الممتلكات الزراعية المبنية حديثاً أو التي سبق أن تم شيدها.

---

(٧) كمثال عن الوقف في سورية ما بعد الاستعمار، انظر: Randi Deguilhem: «Le Waqf en Syrie indépendante (1946-1990),» dans: Faruk Bilici, ed., *Le Waqf dans le monde Musulman contemporain (19ème-20ème siècles)* (Istanbul: Institut Français d'etude Anatoliennes [IFEA], 1994), pp. 123-144, and «On the Nature of Waqf: ious Fondations in Contemporary Syria: A Break in the Tradition,» dans: R. Deguilhem and A. H. Hénia, *Les Fondations Pieuses (Waqf) en Méditerranée: Enjeux de société, enjeux de pouvoir* (Kuwait: Fondation Publique des Awqaf du Kuwait, 2004), pp. 395-430, and *Breaking with the Past: New Directions for Pious Waqf Foundations in Post-Colonial Middle Eastern Societies* (Damascus: French Institut of the Near East (IEPO), 2004).

(٨) Joan Elizabeth Gilbert, «The Ulama of Medieval Damascus and the International World of Islamic Scholarship,» (Ph.D Dissertation, University of California, Berekley, 1977), and Abd Razzaq Moaz, «Les Madrasas de Damas et d'al-Salihiyya depuis ka fin duu V/XIème siècle jusqu'au milieu du VII/XIIIème siècle: Textes Historiques et etudes architecturales,» (Thése du Doctorat, Aix-Marseille I: University of Provence, 1990).

(٩) راجع أمثلة أخرى من العصر المملوكي وبخاصة من العصر العثماني في هذا الفصل.

منذ البداية، تجدر الإشارة إلى أن مؤسسات الوقف لم تكن على الإطلاق مقتصرة على العالم الإسلامي، بل كانت تستخدم أيضاً إلى حدّ كبير من جانب أفراد ينتمون إلى جماعات مسيحية ويهودية تعيش على أراضٍ إسلامية. لقد أنشأ المسيحيون واليهود أوقافاً خصّصوها لأهداف دينية وعامة داخل مجتمعاتهم، فضلاً عن أوقاف ذات أهداف عائلية، على الرغم من الحظر الذي فرض خلال زمن الحكم العثماني على إنشاء هذه الأنواع من الوقف. وقد أظهرت الأبحاث أنه قد تم التغلّب على هذا الحظر بطرائق متعددة. على سبيل المثال، أنشأت عائلة محاسب المارونية مؤسسات وقف مشترك لدير مار شلّيطا المكرّس في أوائل القرن السابع عشر في جبل لبنان لأهداف عائلية إلى حد كبير. كما أسّست عائلة الخازن المارونية أوقافاً لدير سيدة بكركي[10] في المنطقة المجاورة نفسها، ولأهداف مشابهة في القرن التالي. وكذلك أنشأ أفراد من عائلات يهودية مؤسسات وقفية في فلسطين لأهداف اجتماعية وعائلية زمن الحكم العثماني[11].

ثانياً: لمحة عن مختلف أنواع الوقف في المدينة وطرائق استخدامه

استطاع الوقف أن يؤثر ويحدد على نحو متزايد العديد من أوجه عدة من البنى التحتية في مدن العالم الإسلامي، فضلاً عن الحياة اليومية للأفراد الذين يعيشون في المدن منذ القرون الإسلامية الأولى إلى القرون الوسطى، فالأزمنة الحديثة والمعاصرة. ومع توسّع الإسلام في مستوطنات ومدن حديثة النشأة، أو انتشاره في مراكز مدينية موروثة وقائمة، أدت تقديمات الأوقاف دوراً رئيسياً في تحديد شكل المدن، نتيجة

---

(١٠) على الرغم من أن الذميين كانوا ممنوعين من إقامة وقف عائلي خلال العصور العثمانية، فإن الأبحاث تشير إلى أن ذلك جرى تجاوزه في غير طريقة. انظر: Sabine Saliba, «Une Famille, un couvent: Deir Mar Chalitta Mouqbès, 1615-1878,» *Chronos*, vol. 3 (2000), pp. 93-137.

وفي ظاهرة مماثلة لدى عائلة الخازن، انظر: Richard Van Leeuwen, «The Maronite Waqf of Dayr Sayyidat Bkirkî in Mount Lebanon during the 18th Century,» pp. 259-275, and Zouhair Ghazzal, «Lecture d'un Waqf maronite du mont Liban au XIXème siècle,» dans: Deguillem, ed., *Le Waqf dans l'espace islamique: Outil de pouvoir socio-économique*, pp. 101-120.

وقد حلّل فان لوين وغزال وقف عائلة الخازن وخلقهم واستخدامهم للوقف في دير سيدة بكركي. لمعلومات أوسع عن الوقف المسيحي في جبل لبنان انظر: Joseph Abou Nohra, *Contribution à l'étude du role des monastrès dans l'histoire rurale du Liban: Recharches sur convent St. Jean de Kunshara, 1710-1960: Thèse d'ètat*, 2 vols. (Strasbourg: University of Strasbourg, 1983).

(١١) Ron Shahan, «Christian and Jewish Waql in Palestine during the Late Ottoman Period,» *Bulletin of the School of Oriental and Asian Studies* (BSOAS), vol. 54, no. 3 (1991), pp. 460-472.

إضافة مبانٍ ومجمّعات إسلامية على المشهد المديني أو تكييف مبانٍ ومجمّعات قائمة في شكل مساجد، ومدارس، ودور حديث، ودور قرآن، وزوايا، وأربطة، وبيمارستانات، ومطابخ للحساء... إلخ، التي كانت معظمها مموّلة من عائدات الوقف. وينشأ مدخول الأوقاف إلى حدٍ كبير من تأجير المباني التجارية الخاصة بالأوقاف، كالمحالّ والأفران والمشاغل الحرفية والنزل والمقاهي والحمامات... إلخ، أو عن استغلال الأراضي الزراعية، مثل بساتين الفواكه والخضار... إلخ.

وبما أن المؤسسات قد شملت تقريباً جميع مستويات العيش ضمن مختلف طبقات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية، أي بدءاً من أولئك الأفراد الذين أنشأوا الأوقاف إلى أولئك الذين يبرمون عقوداً لتأجير ممتلكات الأوقاف، وإلى أولئك الذين يعملون عادة في المباني أو يحرثون الأراضي التي تملكها المؤسسات، فقد ساهم الوقف في المقابل في تحديد المظهر الاقتصادي والديني والسياسي والاجتماعي للمناطق المدينية في العالم الإسلامي.

خلال العصر الفاطمي، أي في القرنين العاشر والحادي عشر، وخلال العصر الأيّوبي في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، أنشئ آلاف الأوقاف في مختلف مدن العالم الإسلامي لأهداف عامة وخاصة. على سبيل المثال، وعلى المستوى الحكومي، استخدمت الأوقاف في دمشق بهدف إنشاء ودعم أسس دينية، وبالتالي سياسية، لمجموعات نخبويّة حاكمة جديدة في المدينة التي أنشأ أعضاؤها مؤسسات وقفية بهدف دعم بناء وصيانة المساجد السنّية والمدارس كحصن اجتماعي ضد تأثير أسلافهم الفاطميين الشيعة، وكوسيلة لتثبيت سلطتهم في المجتمع الإسلامي كذلك. لقد كان إنشاء هذه المؤسسات الدينية والتربوية مع الوظائف ذات الرواتب (إمام، خطيب، محدّث... إلخ) التي كانت تمولها الأوقاف، طريقة لبناء شبكات دعم محلي وقواعد متمكّنة بين علماء الدين العاملين في دمشق، وقد جاء عدد منهم من خارج المدينة، الأمر الذي يعطي الطابع الكوسموبوليتي للمدينة(١٢). علاوة على ذلك، يجدر القول إن الأفراد كانوا يستخدمون أيضاً الأوقاف كطريقة لإنشاء وضمان مراكز تعليم مؤثرة في

---

(١٢) Gilbert, «The Ulama of Medieval Damascus and the International World of Islamic Scholarship;» Louis Pouzet, *Damas au VII^ème/XIII^ème siècle: Vie et Structures religieuses dans une métropole Islamique* (Beirut: Dar el-Macreq, 1991); Moaz, «Les Madrasas de Damas et d'al-Salihiyya depuis ka fin duu V/XI^ème siècle jusqu'au milieu du VII/XIII^ème siècle: Textes Historiques et etudes architecturales,» and Michael Chamberlain, *Knowledge and Social Practice in Medieval Islam, 1190-1350* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1994).

المساجد والمدارس ودور الحديث ودور القرآن[13]. بمعنى آخر، لقد أمّنت مؤسسات الوقف وسائل التدخل الفعلي في ترتيب المساحات المدنية من خلال بناء مجمّعات دينية جديدة، وبنى تحتية تجارية دعمت هذه المباني الضخمة، كما أمنت الطريقة الرئيسية لتغيير البنية الدينية والاجتماعية للمدن في العالم الإسلامي وإعادة توجيهها إلى حدّ ما.

في عصر المماليك، في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، ومن ثم في الدولة العثمانية، استمرت ممارسات الوقف في التنوّع والتزايد، لأنها تكيّفت مع الحاجات الاجتماعية والشخصية. وفي موازاة توسّع الإسلام في المستوطنات والمدن المبنية حديثاً، مثل الفسطاط، وهي مدينة إسلامية أنشئت في منتصف القرن السابع على الضفة الشرقية لنهر النيل[14]، أو في مدن متوارثة مثل إسطنبول[15]، كانت مؤسسة الوقف غالباً ما تستخدم كوسيلة للمساعدة على بناء عناصر دينية وثقافية على شكل جوامع وخانات وزوايا، فضلاً عن مستشفيات ومراكز صحية، مثل البيمارستانات. وكما هو مشار سابقاً، شِيدت المباني التجارية، مثل القيصريات (خانات القوافل)، والخانات، والبادستانات (مبان مخصّصة للبضائع الثمينة)[16]، والدكاكين والمقاهي والمباني الأخرى، أو حتى استخدمت تلك الموجودة بغية إنتاج عائدات لدعم هذه العناصر الإسلامية في المدينة.

وجرت عملية أسلمة قطاع البنى التحتية أيضاً في مدن الأندلس مثل غرناطة، وذلك مع بناء «مجمّع مدرسة» في تلك المدينة (الوحيد في إسبانيا المسلمة)، إضافة إلى بناء المساجد والنزل... إلخ في مراكز مدينية أخرى خلال القرون الأموية الثمانية في شبه الجزيرة الأيبيرية من القرن الثامن إلى نهاية القرن الخامس عشر[17]. خلال هذه

---

(١٣) لتفاصيل حول الوقف الداعم لمؤسسات تعليمية في العالم المملوكي، انظر: Ulrich Haarmann, «Mamluk Endowment Deeds as a Source for the History of Education in Late Medieval Egypt,» *Al-Abhath*, vol. 28 (1980), pp. 31-47.

(١٤) لتفاصيل حول التطور المديني لجزء من القاهرة، انظر: Sylvie Denoix, Jean-Charles Depaule et Michel Tuchscherer, dirs., *Le Khan Al-Khalili: Un Centre commercial et artisanal au Caire du XIIIème au XXème siècle* (Cairo: Institut Français d'archéologie orientale, 1999), et Sylvie Denoix, *Fustât-Misr d'après Ibn Duqmâq et Maqrîzî* (Cairo: IFAO, 1992).

(١٥) Faruk Bilici, «Support économique de l'islam Orthodoxe: Le Wakf de Atâ-llah Efendi (XVIème-XXème siècle),» dans: *Anatolia Moderna/yeni Anadolu X* (Istanbul and Paris: Institut Français d'etudes anatoliennes (IFEA), 2004), pp. 1-51.

(١٦) Halil Inalcik, «The Hub of the City: The Bedestan of Istanbul,» *International Journal of Turkish Studies*, vol. 1 (1980), pp. 1-17.

(١٧) Ana Maria Carballeira Debasa, *Legendos pios y Fundaciones Familliars en al-Andalus (Siglos IV/X-VI-XII)* (Madrid: Consejo Superior de Investigasiones Cientifica, 2002).

القرون، تم تحويل عدد من الكنائس إلى مساجد عن طريق الحبوس (مال الوقف)[١٨]. وبُعيد طرد المسلمين من إسبانيا في أواخر القرن الخامس عشر أعيد تحويل المساجد إلى كنائس.

مع ذلك، لا يعني هذا أن تطور الأوقاف جاء في خط مستقيم خلال أربعة عشر قرناً من وجودها. فقد تنوّعت أوجه استخدام الأوقاف مع ممارساتها وأطرها القانونية (أحكام الأوقاف، والفتاوى ذات الصلة، والقوانين... إلخ) إلى حدٍّ ما في خلال تلك القرون المديدة، وذلك نتيجة تنوّع وتبدّل حاجات المجتمع، بحيث أخذت أشكالاً مختلفة وفريدة حول العالم الإسلامي، واستوعبت غالباً العادات المحلية التي كانت قائمة قبل مجيء الإسلام أو تلك التي كانت معاصرة له. كذلك اختلفت الممارسات المتعلقة بالوقف وفقاً للمذاهب التي اتبعتها مجموعات سكانية مختلفة في مناطق محدّدة.

بمعنى آخر، على الرغم من أن كلمة «وقف» تعني وقف النشاط (في اللغة العربية تعني كلمة «وقف» حرفياً «التوقف»، أما مرادفها في شمال أفريقيا[١٩] فهو «حبس» أي «سجن» أو «كبح»)، فإن الأوقاف الدينية لم تكن مثل ممتلكات الوقف المجمّدة التي وصفها مديرو الاستعمار الأوروبي الذين تولّوا مناصبهم في شمال أفريقيا في القرن التاسع عشر. كما وصف عدد من هؤلاء الأوروبيين الذين يعيشون في شمال أفريقيا الآليات القانونية والمعرفية التي اتبعها مديرو الوقف في ذلك الوقت، الذين قاموا، مثل نظرائهم في مناطق أخرى من العالم الإسلامي، بتأجير وتبادل أصول الوقف على نحو منتظم في أسواق العقارات المحلية، فضلاً عن بيعها وشرائها ورهنها، على الرغم من القيود القانونية المفروضة على هذا النشاط. نظرياً، كان الهدف من هذا النشاط الاقتصادي والتجاري تأمين ربح للوقف، لكن الفساد أدى دوره هنا، إذ قام بعض المديرين بالتخلّص من أصول الوقف المربحة أو مصادرتها لمصلحتهم الخاصة، التي كانت تعود على الأوقاف سابقاً بالأرباح الطائلة[٢٠].

---

(١٨) تظهر بعض الدراسات أن المصادر التاريخية لـ «الحبس»، التي ترجع إلى الحبوس، تختلف عن الوقف، كما لتطوراته اللاحقة. ومع ذلك فالوقف والحبس يشتركان في خصائص عدة. انظر: Jean-Claude Garein, «Le Waqf est-il la transmission d'un patrimoine?,» dans: J. Beaucamp and G. Dagron, eds., *La Transmissiom de Patrimoine: Byzance et l'aire méditerraneénne: Travaux et memoires du centre de recherché d'histoire et civilization de Byzance* (Paris: [n. pb.], 1998), pp. 101-109.

(١٩) على سبيل المثال، انظر: Louis Milliot, *Démembrements du habous, Manfa'a, Gza, Guelsa, Zinaet Istighraq* (Paris: [n. pb.], 1918).

(٢٠) كان شائعاً أن تجد ممتلكات الوقف في السوق العقارية من خلال بعض العقود. انظر: Randi Deguilhem, =

من بين الأمثلة المتعددة حول المدن الحديثة النشأة التي أدى فيها الوقف دوراً قيادياً في تحديد الطابع الإسلامي للبنى التحتية المدينية، يمكننا ذكر ما يلي: الفسطاط، وهي مدينة إسلامية تأسست في عام ٦٤٣م، على الضفة الشرقية لنهر النيل، على يد عمرو بن العاص الذي قاد الجيوش الإسلامية الفاتحة إلى مصر[٢١]؛ والقاهرة التي تأسست على بعد بضعة كيلومترات من الفسطاط في عام ٩٧٠م، على يد الخليفة الفاطمي المعز[٢٢]؛ وبغداد التي تأسست مع بداية الحكم العباسي في منتصف القرن الميلادي الثامن، على يد الخليفة المنصور كمدينة السلام. وعلى الرغم من أن هذه المدن تأسست على يد حكام إسلاميين كمراكز مدينية للعالم المسلم، فلقد كانت في الواقع مأهولة سابقاً، لكن عندما تم تحويلها إلى مدن إسلامية كانت أجزاء عديدة منها في حالة خراب. في البداية، كانت الصفة الأساسية التي ميّزت تلك المدن كمدن إسلامية، بناء مسجد الجماعة بتمويل من عائدات ممتلكات الوقف، ومن ثم شيد مبانٍ أخرى ترافق المدن الإسلامية المذكورة سابقاً.

كما ضمّت المدن المتوارثة في العالم الإسلامي المباني نفسها التي كانت تموّلها الأوقاف إلى حدّ كبير، لكونها مأهولة بالسكان المسلمين. ومن بين بعض أهم الأمثلة اللافتة للنظر مدينة القسطنطينية، وهي العاصمة السابقة للإمبراطورية البيزنطية المسيحية التي غزاها العثمانيون عام ١٤٥٣، فقد أخذت المدينة خصائص مدينية نموذجية للمدينة الإسلامية، أي وجود المسجد الجامع وغيره من المعالم الإسلامية التي موّلتها الأوقاف[٢٣]. كما استخدمت شخصيات مسلمة بارزة مؤسسة الوقف في المدينة لتحديد المظهر الديني لمدينة إسطنبول العثمانية والتأثير فيها[٢٤].

= «The Loan of Mursad on Waqf Properties,» in: F. Kazemi and R. D. McChesny, eds., *A Way Prepared: Essays on Islamic Culture in Honor of Richard Bayly Winder* (New York: New York University Press, 1988), pp. 68-79; Zouhair Ghazzal, *L'Economie politique de Damas durant le XIXème siècle* (Damas: IFEAD, 1993), pp. 101-117, and Shuval, «La Pratique de la Mu'âwada (échange de biens habûs contre propriété privée) à Alger au XVIIIème siecle,» pp. 55-72.

(٢١) كما بيّنت نيللي حنّا في: Nelly Hanna, *An Urban History of Bûlâq in the Mamlik and Ottoman Periods* (Cairo: Institut Français d'archéologie orientale, 1983)

(٢٢) لتفاصيل أكثر حول تطوّر جزء من القاهرة نتيجة لتقديمات الوقف، ولو جزئياً. انظر: Denoix, Depaule et Tuchscherer, dirs., *Le Khan Al-Khalili: Un Centre commercial et artisanal au Caire du XIIIème au XXème siècle.*

(٢٣) Suraiya Faroqhi, «A Map of Anatolian Friday Mosques (1520-1535),» *Osmanli Arastimarli,* vol. 4 (1984), pp. 161-173, and Halil Inalcik, «Istanbul: An Islamic City,» *Journal of Islamic Studies,* vol. 1 (1990), p. 1-23.

(٢٤) كمثال على أعداد القرون الكثيرة، انظر: Bilici, «Support économique de l'islam Orthodoxe: Le Wakf de Atâ-llah Efendi (XVIème-XXème siècle),» pp. 1-51.

يمكن العثور على أمثلة مشابهة في مدن متوارثة أخرى في الإمبراطورية العثمانية. وأحد الأمثلة على ذلك حلب التي استخدمت فيها الأوقاف لخلق مساحة إسلامية عندما قام حاكم المدينة إبشير باشا في منتصف القرن السابع عشر بتأسيس وقف ضخم مع ممتلكات تجارية ذات عائدات على شكل خان، وقيسارية، وفرن، ومصبغة، ومقهى، ومحالّ تقع في الحي المسيحي من مدينة الجُدَيدة، التي كانت تذهب عائداتها إلى الأماكن الدينية الإسلامية الواقعة في أحياء أخرى في حلب[٢٥]. تشكّل مدينتا القاهرة[٢٦] والموصل[٢٧] المتوارثتان منذ زمن الإمبراطورية العثمانية مثالين آخرين يبيّنان كيف أن أصول الوقف والمستفيدين منها تصل إلى أحياء دينية بينية. تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التمازج غير الطائفي للأنشطة التجارية والاقتصادية في المدن الإسلامية كان عادة المعيار المعتمد، في حين يقوم أفراد الديانات المختلفة باستئجار أو استخدام ممتلكات تمنح لوقفٍ ما من جانب فرد ينتمي إلى مجموعة دينية أخرى.

وإذ نتجه نحو الشرق، يمكننا ذكر مدينة بَلخ (بختريا) [هي اليوم وزير أباد]، وهي مدينة مهمة من الناحيتين التجارية والسياسية في آسيا الوسطى التي تضم مقام «الإمام علي» [ويعتقد أن عمراً بن علي بن أبي طالب مدفون فيه] الإسلامي الذي موّلته عدة أوقاف منذ أواخر القرن الخامس عشر حتى يومنا هذا[٢٨].

وتبدو أهمية الوقف معتمدة إلى حدّ كبير على واقع كون مقام «الإمام علي» هو نقطة ارتكاز العائدات بدلاً من البنى التحتية المدينية في بَلخ نفسها. وقد يصبح استخدام أو حتى عدم استخدام الأوقاف كتقنية لتطوير الخدمات المدينية وتعزيزها أوضح إذا ما نظرنا إلى ممارسة الوقف في مدن أخرى في آسيا الوسطى. على سبيل

---

(٢٥) Jean Claude David and Bruno Chauffert-Yvart, *Le Waqf d'Ispir Pasa à Alep (1063/1653): Etude d'urbanisme historique* (Damas: IFEAD, 1982), and André Raymond, «Les Grandes waqfs et l'organisation de l'espace urbain à Alep et au Caire à l'époque Ottomane (XVIème-XVIIIème siècle),» *Bulletin d'étude orientales* (BEO), vol. 31 (1980), pp. 113-128.

(٢٦) André Raymond, *Artisans et Commercants au caire au XVIIIème siècle*, 2 vols. (Damas: IFEAD, 1973; Reprint: Cairo: IFAO, 1999); Nelly Hanna: *Construction Work in Ottoman Cairo (1517-1798)*, 2 vols. (Cairo: IFAO, 1984), and *Habiter au Caire au XVIIème et XVIIIème siècle*, 2 vols. (Cairo: IFAO, 1991).

(٢٧) Dina Rizk Khoury, *State and Provincial Society in the Ottoman Empire: Mosul, 1540-1834* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

(٢٨) Robert D. McChesney, *Waqf in Central Asia: Four Hundred Years in the History of Muslim Shrine, 1480-1889* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991).

المثال، في مقابلة أجريت مؤخراً في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ مع نائب إمام المسجد في مدينة أورالسك الواقعة في غرب كازاخستان على مسافة غير بعيدة من الحدود الجنوبية الشرقية الحالية مع روسيا، كشف أن منح الممتلكات المدنية كأصول ذات عائدات من أجل إنشاء أو صيانة البنى التحتية الدينية أو الخيرية أو العامة كان سابقاً ممارسة غير موجودة في منطقة أورالسك، وفي كازاخستان نفسها أيضاً. من جهة أخرى، شدّد نائب إمام مسجد أورالسك على أن الأراضي الزراعية كانت عادة تمنح للوقف، غير أن حجم هذه الأصول الممنوحة، فضلاً عن المستفيدين من هذه العائدات تبقى غير واضحة حتى اليوم بسبب نقص الدراسات الموثّقة(٢٩). إن هذه الطريقة في استخدام الممتلكات الزراعية كأصول ذات عائدات لوقف ما بدلاً من استخدام عقارات مبنية هو أيضاً واقع الحال في إيران(٣٠).

أما إذا اتجهنا نحو شبه القارة الهندية، فيمكننا أن نلاحظ أن المؤسسات الخيرية والعامة والدينية في المراكز المدنية ذات الكثافة السكانية المسلمة، إضافة إلى المناطق الزراعية في الهند، كانت منظمة على دخول واسعة من عائدات الوقف. هذه هي الحالة نفسها بالنسبة إلى المؤسسات العائلية المسلمة في الهند(٣١). وبما أنه كان لهذه الأوقاف ممتلكات مدينية كثيرة وقطع أرض مهمة في مناطق محيطة بالمدن، وحتى في مناطق ريفية أيضاً، بذلت الإدارة الاستعمارية البريطانية جهوداً كبيرة في القرن التاسع عشر وفي النصف الأول من القرن العشرين في محاولة لجعل هذه الأصول تحت سيطرة الدولة. بهذه الطريقة، اتبع البريطانيون تصرفاً مماثلاً في فلسطين، كما تصرّفت القوى المستعمرة الفرنسية في سورية ولبنان بالطريقة نفسها بالنسبة إلى الجهود المبذولة لإدارة ممتلكات الوقف الثرية وعائداتها(٣٢).

---

(٢٩) مقابلة لراندي ديغويلم مع نائب إمام جامع أورالسك (كازاخستان في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤) الذي بنى أجوبته بخصوص ممارسة الوقف ماضياً وحاضراً في كازاخستان بناء على مشاهداته كما على مسوحات أجريت في أوائل الحكم السوفياتي للمنطقة. كذلك راجع المسألة من سنة ٢٠٠٣ في: *The Religious Board of Kazakhstani Muslims* (Almaty: Information on Islamic Practicer in Kazakhstan, 2003).

(٣٠) Ann K. S. Lambton, «Wakf in Persia,» in: Peters [et al.], *Encyclopedia of Islam.*

(٣١) Gregory C. Kozlowski: *Muslim Endowments and Society in British India* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985), and «The Changing Political and Social Contexts of Muslim Endowments: The Case of Contemporary India,» in: Randi Deguilhem, ed., *Le Waqf dans l'espace islamique: Outil de pouvoir socio-politique* (Damas: IFEAD, 1995), pp. 277-291.

(٣٢) Randi Deguilhem-Schoem, «History of Waqf and Case Studies from Damascus in Late Ottoman and French Mandatory Times,» (Ph.D. Dissertation, New York University, New York, 1986), pp. 117-143.

وإذا توجهنا أكثر نحو الشرق، يمكننا أن نرى ظروفاً مشابهة باستخدام أموال الوقف لأهداف خيرية ودينية، فضلاً عن أغراض عائلية خاصة من جانب مسلمين في مناطق مدينية في ماليزيا وسنغافورة[٣٣].

ثالثاً: ممارسة الوقف وتنظيم المكان المديني: مدينة حلب مثالاً[٣٤]

إذا ألقينا نظرة دقيقة على عدد من الأوقاف الضخمة التي أسستها شخصيات مؤثرة في مدن ضمن العالم الإسلامي، يمكننا أن نستخلص التأثير الكبير الذي تركته مؤسسات الوقف في البنى التحتية المدينية.

تقدم إلينا مدينة حلب السورية الشمالية مثالاً جديراً بالذكر حول استعمال الوقف لتعديل مظهر المدينة وتشكيله، ولترك علامة راسخة على المنطقة المدينية. فبعد مرور عدة عقود على الغزو العثماني للمدينة عام ١٥١٧، اتسعت مساحة حلب إلى حدٍ كبير قياساً على ما كانت عليه في عصر المماليك مع إنشاء عدد من الأوقاف الضخمة[٣٥].

أما خسرو باشا، وهو أحد أوائل الحكام العثمانيين على حلب، فقد طوّر مظهر المدينة بصورة دائمة ببناء مسجد الخسروية عام ١٥٤٤ جنوب شرق القلعة والمدينة المملوكية. وجرى دعم الخسروية عن طريق بناء مجموعة من المباني التجارية التي شِيدت على مساحة ٤ إلى ٥ هكتارات، وهي تضم قيسارية من خمسين محلاً وخاناً فيه

---

(٣٣) Murat Cizakça, *A History of Philanthropic Foundations: The Islamic World From the Seventh Century to the Present* (Istanbul: Bogazici University Press, 2000), pp. 210-234.

(٣٤) مع أن حلب فقط هي المعنية بهذا البحث، فلقد نشرت دراسات عن مدن سورية أخرى، خصوصاً دمشق. انظر: Jean Claude Pascual, *Damas à mla fin du XVIème siècle d'après trios actes de Waqf ottomans* (Damascus: IFEAD, 1983); James Reilly, «Rural Waqfs of ottoman Damascus: Rights of Ownership, Possession, and Tenancy,» *Acta Orientalia*, vol. 51 (1990), pp. 27-46; Randi Deguilhem, «Waqf Documents: A Multi Propose Historical Source: The Case of Damascus in the Nineteenth Century,» dans: Daniel Panzac, *Les Villes dans l'empire ottoman: Activités et société* (Paris: CNRS, 1991), pp. 67-95 and 191-203, and Astrid Meier, «Waqf Only in Name, Not in Essence: Early Tanzîmât Waqf Reforms in the Province of Damascus,» in: Jens Hassen, Thomas Philipp and Stefan Weber, eds., *The Empire in the City: Arab Provincial Capitals in the Late Ottoman Empire* (Beirut: Orient Institut der DMG, 2002), pp. 201-218.

(٣٥) ما سيلي مأخوذ من: Raymond, «Les Grandes waqfs et l'organisation de l'espace urbain à Alep et au Caire à l'époque Ottomane (XVIème-XVIIIème siècle),» pp. 115-117.

٩٥ محلاً وسوقاً ومحال أخرى بنيت حول المسجد أو في جواره وقد ذهبت إيجاراتها إلى تمويل الخسروية.

لقد غيّرت هذه المباني، أي المسجد والبنى التحتية التجارية التي دعمته، وجه المدينة جوهرياً، موسعة بالتالي مساحة المدينة إلى ما وراء حدودها السابقة في عصر المماليك.

استمر العمل بهذه المباني مع المجموعة اللاحقة من الحكام والوجهاء العثمانيين في حلب الذين ساهمت أوقافهم إلى حدٍ كبير بتغيير مظهر المدينة جذرياً مع بناء مجمّعات دينية وتجارية على مساحات كانت في زمن المماليك أراضيَ شبه خالية.

وبعد مرور بضع سنوات على بناء الخسروية والبنى التحتية التجارية المرافقة لها، قام محمد باشا دوقة كين زاده، وهو شخصية ذو سلطة، وعلى علاقة بأسرة السلطان العثماني، ببناء مجموعة مهمة من المباني التجارية التي هدفت إلى دعم جامع العادلية الذي شِيد عام ١٥٥٥ غرب مسجد الخسروية. وقد امتدت المباني التي شِيدت إلى جامع العادلية على مساحة تقارب الثلاثة هكتارات غرب وشمال وشرق المسجد، وقد ضمّت أربع أسواق تحتوي على ١٥٧ محلاً.

بعد نحو عشرين عاماً، حافظ إبراهيم خان زاده محمد باشا على مباني الوقف الكبيرة هذه الواقعة غرب القلعة وجنوبها مع بناء الوقف الخاص به عام ١٥٧٤. وعلى الرغم من أن معظم البنى التحتية التجارية الضخمة المنتجة للعائدات التابعة للوقف الخاص به كانت في حلب، أي خارج المناطق المملوكية السابقة للمدينة، مساهمة بالتالي في توسيع المنطقة الممدنة وتطويرها، بما في ذلك خان الجمرك الجميل الذي يضم ٣٤٤ محلاً، فقد كان جزء من ممتلكات الوقف يقع أيضاً في مدن عثمانية أخرى. يبيّن هذا الواقع مرة أخرى كيف أن الطبيعة المتداخلة لأصول الوقف والشبكات الكبيرة الخاصة به، كانت ممتدة على مساحات واسعة، حيث تنشأ عائدات الوقف جزئياً في مناطق بعيدة من المستفيد من الوقف.

ولكي تكتمل صورة أوقاف القرن السادس عشر الكبرى التي تم تأسيسها في حلب، والتي غيّرت جذرياً في وجه المدينة، ترك بهرام باشا الذي تولى منصب حاكم حلب عام ١٥٨٠ أثره في البنى التحتية الخاصة بحلب عبر بناء مسجده الخاص الذي سمّاه جامع البهرمية الواقع في غرب القلعة، والمبني في إطار الوقف الخاص به عام ١٥٨٣. وقد تم تمويل بناء جامع البهرمية وأنشطته من سوقين مؤلفين من تسعة وعشرين

محلاً وقيسارية تضم خمساً وثلاثين غرفة تقع شمال هذا المسجد. أما الممتلكات الأخرى التي تقع في أجزاء أخرى من المدينة، مثل الحمام الموجود في حي الجُدَيدة المسيحي الكبير، فقد ساهمت أيضاً في تمويل الوقف[٣٦].

هذه الملاحظات المتعلقة بالأوقاف الكبيرة التي تم تأسيسها في حلب أيام الحكم العثماني ستبقى ناقصة ما لم ننتقل إلى القرن التالي لنلقي نظرة على وقف إبشير مصطفى باشا الذي بدّلت مبانيه أيضاً صورة المدينة[٣٧].

إن معظم مساحات الأرض الواقعة في غرب المدينة وجنوبها إنما باتت مساحات مدينية في القرن الماضي بفضل الأوقاف المذكورة سابقاً، فقد قرر إبشير باشا، حاكم دمشق عام ١٦٤٩، ومن ثم حاكم حلب عام ١٦٥١، إنشاء معظم البنى التحتية التجارية الخاصة بوقفه الذي تأسس في عام ١٦٥٤ في الجزء الشرقي من الحيّ الذي تم تطويره حديثاً في المدينة، أي حي الجُدَيدة (الاسم نفسه يشير إلى حداثة الحيّ) الذي يأهله سكان معظمهم من المسيحيين. وكذلك كان مسجده يقع في هذا الحيّ في جنوب شرق الجُدَيدة، الأمر الذي يبيّن مرة أخرى أن المباني والأنشطة المختلفة للمجموعات الطائفية كانت تتكاتف بعضها مع البعض الآخر، وعلى نحو عادي في معظم مدن العالم الإسلامي. ومع أن المسجد كان متواضعاً، فقد جرى دعمه ببنى تحتية تجارية مهمة شملت سوق النوّال الذي ضم قيسارية حدّت الجهة الشرقية للمسجد، فضلاً عن خان العرصة (لبيع الحبوب) الواقع في شمال المسجد. كما كانت هناك قيساريتان ومحل وفرن عند غرب المسجد، فضلاً عن مقهى ضخم له أربع عشرة نافذة وسبعة أعمدة من الرخام باتجاه الجنوب. وأخيراً، كانت هناك أيضاً قيسارية واسعة جداً إلى جانب المسجد، وهي تتألف من طابقين مع سبع عشرة غرفة، ومن ستين محلاً وورشة عمل لتصنيع الملابس الحريرية والمخملية والساتان. هذه كلها شكلت بنى تحتية تجارية ضخمة أدت دوراً اقتصادياً بارزاً في حي الجُدَيدة المسيحي في حلب.

بعد ذكر كل ما سبق، من المهم جداً أن ندرك أن معظم الأوقاف قد ألحقت بأوقاف أخرى أكثر تواضعاً. أنشئت هذه الأوقاف الصغيرة على بعض الممتلكات، ولأهداف

---

(٣٦) أندريه ريمون الذي درس بالتفصيل التأثير المديني للوقف في أجزاء كبيرة من القرن السادس عشر في حلب العثمانية، اعتماداً على سجلات محلية، إذ طبّق نصوصاً من كتاب نهر الذهب في تاريخ حلب للغزي، الذي استند إلى الوقفيات، على تلك الموجودة في خريطة حلب. انظر: المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١١٧، والخرائط في نهاية مقالته.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١١٧ ـ ١٢٠، و David and Chauffert-Yvart, *Le Waqf d'Ispir Pasa à Alep (1063/1653): Etude d'urbanisme historique.*

بسيطة في المجتمع تختلف عن الأوقاف الكبيرة التي تبيّن الطابع الروتيني للمؤسسة في حياة الناس العاديين، واستعمال المؤسسة من جانب مالكين صغار، كطريقة للمساهمة والتدخل في عمليات المجتمع اليومية. لقد كان الوقف وسيلة أيضاً لتوفير الضمانة المالية لأولاد الناس العاديين من خلال بناء الوقف العائلي، كما هو مشار إليه في الفصول السابقة واللاحقة للمساهمة الحالية.

رابعاً: الوقف في المدينة: اعتبار شخصي أم اجتماعي؟

يمكننا، من النظرة الأولى، الافتراض أن إنشاء الوقف والخيارات المتخذة لتأسيسه، تمثّل الجوهر المطلق لأسلوب التعبير الفردي الذي تبقّى بعد وفاة المانح، إذ إن الوقف يستمر في أداء وظيفته حتى بعد وفاة المؤسس، ما يضفي طابع الخلود على الوقف ومؤسسه أيضاً. يتّخذ مؤسس الوقف بلا شك مبادرة شخصية لحظة تأسيس الوقف، بغضّ النظر عما إذا كان مانح الوقف رجلاً أو امرأة، لأن الوقف مؤسسة تتجاهل الجنس[(٣٨)]؛ ولكن إذا تفحّصنا هذه الخيارات التي يتخذها مانح الوقف في خصوص أصول المؤسسة والمستفيدين منها ومديريها يتبيّن لنا تقريباً بأنها تعكس المركز الاجتماعي والاقتصادي لعائلة المؤسس، وتؤثّر بالتالي عن قصد أو غير قصد في الخيارات المتخذة في الوقف[(٣٩)].

يظهر البيان المثلث في الرسم الرقم (٣٨ ـ ١) مانح الوقف على القمة التي تصدر عنها الخيارات المتعلقة بإنشاء المؤسسة، فضلاً عن الخيارات المتعلقة بالإدارة الأساسية للوقف. ويؤدي الشهود الذين يوقّعون اسمهم في أسفل عقد الوقف دوراً حيوياً في تثبيت الوقف، لأنهم يشهدون على التكامل بين مانح الوقف والقرارات التي يتخذها أو تتخذها عند تأسيسه.

وكقاعدة عامة، كلما زادت أهمية الوقف، كثر عدد الشهود الذين يثبتون صحة الوقف ويوقّعون عقد تأسيسه. ولكن الشهود لا يظهرون في الرسم التالي، لأنهم يقومون

---

(٣٨) Randi Deguilhem, «Gender Blindness and Societal Influence in Late Ottoman Damascus: Women as the Creators and Managers of Endowments,» *HAWWA: Journal of Women in the Middle East and the Islamic World*, vol. 1, no. 3 (2003), pp. 329-350.

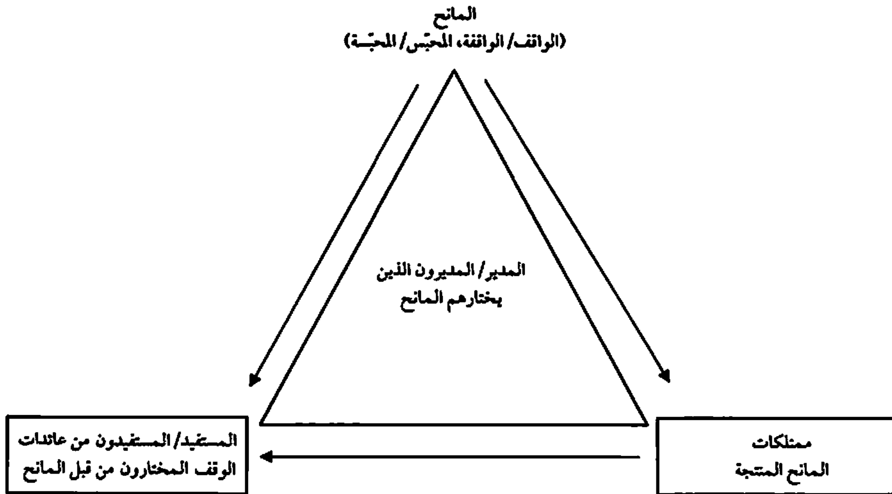
(٣٩) Randi Deguilhem, «Centralized Authority and Local Decisional Power: Management of the Endowments in Late Ottoman Damascus,» in: Hassen, Thomas Philipp and Stefan Weber, eds., *The Empire in the City: Arab Provincial Capitals in the Late Ottoman Empire*, pp. 219-234.

بدورهم مرة واحدة، أي عند تأسيس الوقف، وبالتالي هم لا يشغلون وظيفة مستمرة في عمليات الوقف، كما تفعل العناصر المبيّنة في الرسم البياني.

يعدّ الوقف وحدة مكتفية ذاتياً، وفي المبدأ وحدة مستقلة ومستمرة بذاتها، كما هو مبيّن في الرسم المثلث، وهو يدور حول نفسه إلى ما لا نهاية. ويظهر الرسم العلاقات والروابط القائمة بين مؤسس الوقف والممتلكات المنتجة للمداخيل والمستفيدين من الوقف على أنها مجموعة علاقات تتكرر وتتجدّد في كل مرة يعمد مدير الوقف إلى توزيع العائدات الناتجة من ممتلكات الوقف على المستفيدين منه. وغالباً ما كان يتم توزيع العائدات على أساس سنوي وفقاً للصيغة المذكورة عادة في عقد تأسيس الوقف، وقد أنشئت هذه الروابط المثلثة «إلى الأبد». ولكن في الواقع كان هناك تغييرات مستمرة ضمن هذا المثلث.

الرسم الرقم (٣٨ ـ ١)

مانح الوقف



على سبيل المثال، يذكر مانح الوقف شخصياً، بالاسم أو بالإشارة، المستفيدين الذين سيحصلون على جزء محدد من عائدات الممتلكات الخاصة به أو بها، والتي تكون بالتحديد مخصصة لانتاج مدخول للمؤسسة. كما يعيِّن مانح الوقف المديرَ الذي سيشرف على أنشطة المؤسسة (في زمن الحكم العثماني بهدف مراقبة الوقف غالباً ما كان المدير الأول لمؤسسة ما هو نفسه مانح الوقف). حتى التغييرات المستقبلية

التي قد تطرأ على العلاقات القائمة بين مانح الوقف والملكية/الممتلكات الممنوحة والمستفيد/المستفيدين من الوقف ومدير الوقف، فقد استبقها المانح مبدئياً في وثيقة المؤسسة عبر تسمية بدلاء.

بمعنى آخر، قد تتغيّر بلا شك عناصر المؤسسة مع مرور الوقت، إذ يمكن في أي لحظة في المستقبل بعد تأسيس الوقف أن يتوفى مدير الوقف، وتبرز الحاجة إلى بديل. كما قد يتوفى المستفيدون - في حال كانوا أشخاصاً - ويتولى آخرون مكانهم. أما إذا كان المستفيدون مؤسسات (مبانٍ دينية أو عامة ...)، فقد تتوقف عن العمل أو قد تتعرّض للخراب في المستقبل نتيجة فرط استعمال المباني التي لم تلقَ اهتماماً ملائماً لجهة صيانتها أو نتيجة وقوع كارثة (حريق، فيضان، زلزال)، بحيث تتوقف حينئذ عن العمل، وبالتالي لا تعود تنجز أهداف الوقف (عمل المساجد، المدارس الدينية، عيادات صحية...). حينئذ تبرز حاجة إلى استبدال هؤلاء المستفيدين.

وأخيراً، قد تصير الممتلكات المنتجة للعائدات والممنوحة للوقف (عقارات مثل المباني أو الأراضي الزراعية التي تم تأجيرها...) مفرطة الاستغلال، كحالة قطعة أرض زراعية تصاب بضرر بفعل الاستخدام المفرط للتربة، بحيث لا تستطيع بعد ذلك إنتاج المدخول المطلوب، وتحتاج إلى الاستبدال. يلاحظ مانح الوقف هذه التغييرات المستقبلية، وينصّ عليها ويذكرها في العقد التأسيسي للوقف من خلال ذكر أسماء الأشخاص أو المؤسسات التي ستحلّ مكان المجموعة الأولى من المديرين والمستفيدين والممتلكات المنتجة للعائدات. ويؤكد هذا مبدئياً رؤية مانح الوقف حول الهيئة والإدارة المستقبلية للوقف.

بصورة أخرى، كان يتم في بعض المقاطعات الأناضولية والعربية في الإمبراطورية العثمانية تسليف مبالغ محدّدة من العائدات الناتجة من حصص محدّدة من الممتلكات الخاصة بمانح الوقف (حليب)[٤٠]، التي نتجت إلى حدٍّ كبير من عائدات عقود الإيجار المبرمة حول أصول مثل المباني أو الأراضي الزراعية العائدة إلى الوقف، وكذلك من الممتلكات المنقولة بما في ذلك المبالغ النقدية، كما هو مشار إليها سابقاً، والتي تم تسليفها بهدف الربح. وجاءت تمويلات الوقف على أساس سنوي، في حين وزّع

---

(٤٠) مع ذلك، هناك استثناءات، حيث أسّس مانحون أوقافاً عثمانية في القرن التاسع عشر ذات أصول مستندة إلى «الميري» وفق عقد سند طابو أعطى حق استخدام عائدات الميري. انظر: Deguilhem, Ibid., pp. 70-74. أو إرصاد (شكل آخر للملكية)، انظر: Kenneth Cuno, «Ideology and Juridical Discourse in Ottoman Egypt: The Uses of the Concept of Irsad,» *Islamic Law and Society*, vol. 5, no. 3 (1998), pp. 1-28.

المديرون الذين يعيّنهم المانح حصصاً محددة من عائدات الوقف إلى المستفيدين، كما يشير إليها المانح بصراحة في وثيقة التأسيس.

نظراً إلى أن عائدات الوقف توزّع على أساس دوري إلى المستفيدين من المؤسسة، ترك المانح بصمة خاصة ومتجدّدة في تركيبة المجتمع من خلال ربط اسمه أو اسمها بـ «صورة دائمة» بعنصر محدد في المجتمع، أي المستفيد/ المستفيدين، وسبب وجود الوقف، ومتسلّم عائداته.

إن الشكل المثلث، كما هو مخطط سابقاً، يمثل مئات آلاف وحدات الوقف التي كانت تعمل في المدن الإسلامية، فضلاً عن المناطق الريفية في دار الإسلام، ضمن إطار أكبر تحدّده عدة مجموعات من القانون. لقد وضع ريتشارد فان لوين دراسة حول دمشق في القرن التاسع عشر، مظهراً العلاقات القائمة بين عدد من مؤسسات الوقف التي عملت وفقاً لقانون الدين الإسلامي (الشريعة)، وقانون الدولة العثمانية (قانون)، فضلاً عن الممارسة التقليدية (العرف)[41].

على الرغم من أن هذا الشكل المثلث جاء وفقاً للأصول، فقد برزت عدة اختلافات. على سبيل المثال، وإن كانت مؤسسة الوقف ينشئها فرد وفقاً للرسم المخطط سابقاً، إلا أنه في بعض الحالات النادرة يقوم شخصان معاً بإنشاء وقف مثل ذلك الذي أسسه الثنائي المملوكي قُمشبُغا وزوجته آق ملك بنت عبد الله، في دمشق عام ٨٦٦هـ/ ١٤٦١م. فقد ذهبت عائدات أوقافهما إليهما، وإلى أولادهما[42]، إذ اشترط مانحا هذا الوقف أن يذهب جزء من أرباحهما الناشئة من مؤسستهما إلى الفقراء مع الجامع الأموي في دمشق، في حين تذهب أجزاء أخرى من العائدات إلى مطعم في المدينة، فضلاً عن الفقراء الذين يسكنون في مرابط المدينة (وهو خيار شعبي للمستفيدين الأساسيين من الوقف العائلي) بعد انقراض سلالتهما. كما كان جزء من الأرباح مخصّصاً للعبيد المعتقين العاملين عند الثنائي الذي أسس الوقف.

وفي زمن الحكم العثماني استمر مانحو الوقف باتّباع هذه العادة بإدخال عبيدهم المعتقين في لائحة المستفيدين كجزء من العائلة الموسعة، كما حصل في الأوقاف التي

(٤١) Richard van Leeuwen, *Waqfs and Urban Structures: The Case of Ottoman Damascus* (Leiden: Brill, 1999).

(٤٢) Michael Winter, «Mamluks and their Households in Late Ottoman Damascus: A Waqf Study,» in: Michael Winter and Amalia Levanoni, eds., *The Mamluks in Egyptian and Syrian Society* (Leiden: Brill, 2004), pp. 297-316.

أسستها حفيظة خانم المورلّي، وهي زوجة مسؤول حج بارز في دمشق(٤٣) (صرة أميني) في عام ١٨٨٠ بعد مرور أربعة قرون على تأسيس وقف قُمشبُغا، ووقف آق ملك بنت عبد الله.

أما الوقف النقابي في الإمبراطورية العثمانية، فقد كان تغييراً آخر طرأ على الرسم المثلث، لأن هذا النوع من الأوقاف لم يكن مؤسساً على يد فرد بذاته، بل على يد أعضاء نقابة كمجموعة. وكانت أصول الوقف النقابي في الأساس أموالاً نقدية يمكن الحصول عليها لتوزيعها على المحتاجين من بين أعضاء النقابة أو عائلاتهم. وفي حال كانت النقابة متعددة الطوائف، توافر هذا الوقف الجماعي لأعضاء النقابة كافة بغضّ النظر عن الدين. أما خارج بنية النقابة، فقد كان يتم تسليف أموال نقدية من هذه الأوقاف التابعة للنقابة مع فائدة كمجازفة منتجة للعائدات بغية إيجاد مدخول للنقابة(٤٤).

أما الوقف النقدي في بعض أنحاء الإمبراطورية العثمانية، فقد كان طريقة مثيرة للجدل، لكن ظاهرياً مستخدمة على نطاق واسع من أجل توليد العائدات للأوقاف، حتى التي لا تخصّ النقابات. وفي محاولة لجعل هذه الممارسة رسمية في القرن السادس عشر، صدّق شيخ الإسلام العثماني أبو السعود على الوقف النقدي(٤٥)، وفي نحو منتصف القرن السادس عشر كانت الممتلكات النقدية، بحسب بعض المصادر، تمثل جزءاً مهماً من أصول الوقف العثماني(٤٦).

أخيراً، تجدر الإشارة إلى تعدد المؤسسات الفردية التي أسسها مانحون مختلفون للشخص نفسه، إذ تحصل هذه الحالة عادة في المواقع الدينية المحلية والعالمية المعروفة أو المهمة على حد سواء. مثلاً، غالباً ما كان مسجد مجاور صغير أو مدرسة

---

(٤٣) Randi Deguilhem, «Naissance et Mort du waqf damanscain de Hafiza Hânûm Al-Mûrahli (1880-1950),» in: Randi Deguilhem, ed., *Le Waqf dans l'espace islamique: Outil de Pouvoir scio-économique* (Damascus: IFEA, 1995), pp. 221-222.

(٤٤) Suraiya Faroqhi, «Ottoman Guilds in the Late Eighteenth Century: The Bursa Case,» in: Making a Living in the Ottoman Lands, 1480-1820 (Istanbul: Isis Publishers, 1995), pp. 97 and 102-108.

(٤٥) انظر أحد أول المنشورات حول الوقف النقدي: John Mandaville, «Usurious Piety: The Cash Waqf Controversy in the Ottoman Empire,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 10, no. 3 (August 1979), pp. 289-308.

وتلا ذلك عدّة دراسات لاحقة استندت إلى أرشيف سجّلات المحاكم، لبهاء الدين يديلديز، وتُرك طارح كُرومو، ومراد جيزاكجا، وفاروق بيليجي.

(٤٦) O. L. Barkan and E. H. Ayverdi, *Istanbul Vakiflari Tahris Defleri, 943 (1546) Tarhili* (Istanbul: Baha matbasi, 1970).

دينية واقعة في المدينة أو القرية، المستفيد من الأوقاف العديدة التي أسسها أفراد يعيشون في مناطق مجاورة، فخلقوا بالتالي رابطاً دائماً بين أنفسهم والمستفيد من عائدات أوقافهم. وكانت هذه أيضاً حالة معظم المواقع المشهورة في العالم الإسلامي، مثل المدينتين المقدستين في السعودية (الحرمين الشريفين)، والمسجد الأقصى في القدس، والأزهر في القاهرة، والجامع الأموي في دمشق... إلخ، وجميعها يحصل على عائدات من عدد غير محدد تقريباً من مؤسسات الوقف. كما لا بد من التأكيد أن هذه المباني التي يزورها ويستخدمها المؤمنون باستمرار، تحتاج إلى أعمال تصليح متواصلة تموّلها إلى حد كبير أموال الأوقاف.

وإذ نتذكّر العلاقات القائمة بين مانح الوقف والممتلكات الممنوحة ومدير الوقف والمستفيدين من الوقف، نعود لنطرح السؤال التالي: هل تُعدّ مؤسسة الوقف بياناً شخصياً، أم أنها تتوقّف على المركز الاجتماعي لعائلة المانح؟ وإلى أي مدى تمثل العلاقات المشار إليها في الرسم السابق فعلاً الخيارات والقرارات الشخصية من مثل مانح الوقف؟ وكيف تؤثر الجماعة الدينيّة الحاليّة والمجتمع السياسي والاقتصادي الأوسع في اختيار المانح؟ ختاماً، ما هو مجال المناورة والاختيار الحرّ الذي يعطى للمانح في ما يخصّ الأصول والمستفيدين والأوصياء المعيّنين على الوقف؟ وإلى أيّ مدى يكون الوقف مؤسساً «إلى الأبد»؟

تعدّ صفة الأبدية هذه مثلاً أعلى، بحيث إن عدداً من المؤسسات العائليّة الصغيرة التي تمنح ملكيّة واحدة أو عدّة ملكيّات منتجة للعائدات، تعمل في الواقع ضمن مهلة زمنيّة محددة (أي عدة سنوات، أو عدّة عقود) حتى تتوقّف الأصول عن إنتاج العائدات المطلوبة، وتصبح بالتالي غير قابلة للاستمرار، على الرغم من إمكان قيام مدير الوقف باستبدال هذه الممتلكات بأخرى مربحة عن طريق «الاستبدال» أو «المعاوضة» أو ترتيبات أخرى، ولكن لم تكن هذه حالة الأوقاف الكبيرة والمؤثّرة التي حصلت باستمرار على تدفّق في الممتلكات الجديدة، التي إما منحت بطريقة مباشرة إلى المؤسسات التي سبق أن تأسست، وإما من خلال إنشاء أوقاف جديدة أُضيفت في ما بعد إلى الوقف المؤسس أصلاً. في العادة، استمرّت هذه الأنواع من المؤسسات لعدة قرون، والبعض منها ما زال قائماً حتى اليوم.

أما وقف خاسكي سلطان في القدس الذي تأسس في النصف الأوّل من القرن السادس عشر على يد زوجة السلطان سليمان الكبير (سليمان القانوني)، فهو أحد أفضل الأمثلة المعروفة حول مؤسسة دائمة في عالم الشرق الأوسط التي ما زالت

تعمل حتى يومنا هذا[٤٧]. لقد تأسس هذا الوقف أصلاً لتأمين الطعام والمأوى للأشخاص المحتاجين، لكن وثائق لاحقة موجودة في الوقف أشارت إلى أن العائلات البارزة في المدينة كانت تأكل من مطبخ المؤسسة إلى جانب المحتاجين. وقد تلقى هذا الوقف عائدات سنوية ناتجة من أصول مدنيّة وريفيّة، ليس في مدينة القدس وضواحيها فقط، بل من الممتلكات الواقعة في أماكن أخرى بعيدة في فلسطين.

وعلى مستوى آخر، مثّل هذا الوقف الذي استمرّ في العمل لمدّة أربعة قرون ونصف القرن، إحدى المؤسسات الأكثر ثراء في الشرق الأوسط، وليس بالضرورة أبديّاً، على الرغم من أنّ أصول الوقف واسعة وغنيّة بحيث يمكن أن تنتقل عائدات هذا الوقف إلى مجموعة أخرى من المستفيدين، حتى وإن لم يعُد المطبخ موجوداً، على سبيل المثال. فقد يستمرّ الوقف، ولكن عائداته قد توزّع على المجموعة الثانية من المستفيدين الذين يسمّيهم المانح في عقد مؤسسة الوقف.

مع ذلك، تعدّ بعض الأوقاف أبديّة فعلاً حين تؤخذ في الحسبان كمجموعة. والمثال على هذه الأبديّة هو بامتياز الأوقاف التي تم تأسيسها للحرمين الشريفين في السعودية. وهناك سببان رئيسيان يفسّران صفة الأبديّة التي تتمتّع بها هذه المؤسسات، إذ يتمّ إنشاء أوقاف جديدة باستمرار في جميع أنحاء العالم الإسلامي، مع إضافة أصولها إلى مجمل ممتلكات الوقف المنتجة للعائدات لمدينتي مكة والمدينة[٤٨]، وهما محور العالم الإسلامي نفسه وجوهره، وبالتالي السبب الرئيسي لإنشاء هذه الأوقاف. غير أنّ تنظيم هذه الأوقاف التي تأسست للحرمين وتوزيع عائداتها على المدينتين، اختلف بحسب المكان والزمان.

أما السبب الثاني الذي يفسّر أبديّة وقف الحرمين، فهو يعود إلى واقع أن عدداً من مانحي الأوقاف العائليّة أو المختلطة حدّدوا مدينتي مكة والمدينة كآخر وحدة تستفيد من مؤسساتهم بعد أن تنتهي سلالة المستفيدين أو الأفراد الآخرين الذين تم تسميتهم كمتلقّين لعائدات الوقف.

---

(٤٧) Amy Singer, *Constructing Ottoman Benefence: An Imperial Soup Kitchen in Jeurusalem* (Albany: State University of New York Press, 2002).

(٤٨) من أجل الوقف الحرمي الذي أنشئ وجرت ممارسته في الجزائر، انظر: Nacereddine Saidoni, «Les Liens de l'Algerie Ottomane avec les lieux saints de l'Islam à travers le role de la foundation du Waqf de Haramyan,» *Awqaf* (June 2004), pp. 37-76.

خامساً: الأوقاف المسيحية واليهودية في مدن العالم الإسلامي

عمدت الأوقاف الإسلامية، السنّية والشيعية، إلى تطوير وتعريف المدينة الإسلامية بطرائق متعددة. لكن شكل المدينة الإسلامية قد تأثر أيضاً بممتلكات المؤسسات المسيحية واليهودية والمستفيدين منها. لقد كانت المؤسسات، التي لم يكن استعمالها مقتصراً على المجتمعات المسلمة فقط، أداة مهمة لتنظيم المجتمع بين المسيحيين واليهود الذين يعيشون في «دار الإسلام». وكما فعل مانحو الوقف المسلمون، أسس المسيحيون واليهود من مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية أوقافاً صغيرة وكبيرة في مدن مختلفة في العالم الإسلامي؛ لكن هذه المؤسسات، ولا سيّما تلك المسيحية منها، لم تكن محور دراسة مركّزة إلا مؤخراً، وهي بالتالي أقل شهرة من الأوقاف الإسلامية حتى هذه اللحظة على الأقل. مع ذلك، في السنوات العشرين الأخيرة، كانت مؤسسات الوقف المسيحية والتاريخ المحيط بها في الأماكن المدينية والريفية موضوع أبحاث قيّمة بيّنت دورها المعقّد في الحياة اليومية للأفراد، وفي تحديد شكل الجماعة ضمن الجماعة الدينية وبين الجماعات.

وعلى الرغم من أنها على الأرجح استعملت من جانب الجماعات اليهودية في دار الإسلام قبل القرون الوسطى، فإن وثائق الكنيس الشهيرة التي كتبت في مصر في القرون الوسطى، ووجدت في كنيس في الفسطاط، احتوت على أقدم مجموعة وثائق معروفة لأوقاف يهودية متعلقة بالحياة في المدينة الإسلامية[٤٩].

إن هذه الوثائق التي تشير إلى الأوقاف اليهودية بمصطلحات مختلفة (أحباس اليهود، حبس، حقدش، قودش، وقف) تسجل معلومات حول المؤسسات اليهودية في القاهرة في القرون الوسطى، مظهرة كيف استخدمها أفراد من المجتمع اليهودي في القاهرة بطرائق مشابهة جداً لطريقة المسلمين في استخدام الوقف.

بمعنى آخر، منح يهود القاهرة في القرون الوسطى منازلهم وعقارات أخرى في المدينة إلى مستفيدين من مؤسسات عامة ذات عائدات تذهب إلى صيانة وعمل

---

(٤٩) S. D. Goitein, *A Mediterranean Society: The Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza* (New York: University of California Press, 1971), vol. 2, pp. 99-103, 112-121 and 413-469, and vol. 4, and Moshe Gil, *Documents of the Jewish Pious Foundations from the Cairo Geniza* (Leiden: Brill, 1976).

المساحات الدينية (الكنيس، التعليم الديني)، ومن خدمات اجتماعية (عائدات تذهب إلى الأرامل والفقراء) في المدينة، إضافة إلى مستفيدين من أفراد وعائلات.

كما كانت ممارسات الإدارة والإدارة اليومية للأوقاف اليهودية مشابهة أيضاً لتلك المستعملة للوقف الإسلامي. على سبيل المثال، قام مانح وقف يهودي بتعيين وصي (ناظر، متولّ) على وقفه، فضلاً عن تحديد وسائل لتوفير عائدات للمؤسسة، أي نوع الإيجار الذي يجب اتّباعه بخصوص الأصول الممنوحة بالطريقة نفسها مثل مانحي الوقف المسلمين. وبعد عدة قرون، أمّنت الأوقاف اليهودية والمسيحية في ما كان يعتبر فلسطين العثمانية عائدات لتأمين الحاجات الدينية والخيرية والعامة لهذه المجتمعات[٥٠]. وكما في الأوقاف الإسلامية التي يقوم فيها أفراد من أية ديانة بتأجير ممتلكات تعود إلى أوقاف أسسها مسلمون، تشير وثائق في سورية في أوائل القرن التاسع عشر إلى الممتلكات الخاصة بالوقف اليهودي في قرية جوبر الواقعة خارج دمشق التي أجّرها أعضاء مجتمعات أخرى[٥١].

كانت هذه أيضاً حالة الجزائر العثمانية، على سبيل المثال، حيث قام يهود بتأجير محالّ ومنازل وقطع أرض زراعية وممتلكات مدنية أخرى تعود إلى الأوقاف الإسلامية[٥٢]، كما كان وسط بيروت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[٥٣]، إذ كان تأجير أصول الوقف من جانب أفراد ينتمون إلى ديانات مختلفة بالفعل حادثة عادية، أي واقعاً يجب التشديد عليه من أجل فهم النفاذ الديني للجغرافيا الاقتصادية في المدن الإسلامية.

كما كانت الأوقاف المسيحية مظهراً دائماً في المدينة الإسلامية. وتشهد دراسات حديثة ترتكز على توثيق محلي من الكنائس والأديرة، فضلاً عن المحاكم العثمانية، على انتشارها ليس في المناطق المدنية فحسب، بل في المناطق الريفية أيضاً. كما جعل

---

(٥٠) Ron Shaham, «Christian and Jewish Waqf in Palestine during the Late Ottoman Period,» *Bulletin of the School of Oriental and Asian Studies* (BSOAS), vol. 54, no. 3 (1991), pp. 460-472.

(٥١) يوسف ناعسة، يهود دمشق (دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٨)، ص ١٤ ـ ١٥.

(٥٢) Akael Nomeir «La Fonction économique et culturelle des foundations pieuses des villes saintes d'arabie à Alger ay XVIIIème siècle,» (PhD. Dissertation, University of Provence, 2002).

(٥٣) Aurore Adada, «Les Relations Islamo-chrétiennes à travers l'exploitation des biens légués en Waqfs entre 1843 et 1909 à beyrouth,» dans: Souad Slim, ed., *Les Relations entre musulmans et chrétiens dans Bilad Al-Chams à l'époque Ottomane aux XVIIème-XIXème siècle: Apport des archives des tribunaux religieux des villes: Alep, Beyrouth, Damas, Tripoli, Balamand Lebanon* (Beyrouth: University of Balamad, 2004), pp. 291-310.

المجتمع القبطي في مصر الاستخدام الواسع لنظام الوقف طريقة لتقوية مؤسساته الدينية والاجتماعية في المدينة، ولدعم وجود البنى التحتية الخاصة به هناك[٥٤].

كانت هذه مشابهة للحالة في الزمن العثماني، ولا سيّما، بحسب بحث حديث في القرن التاسع عشر، حين قامت جماعات الروم والموارنة في مدن حلب[٥٥] ودمشق[٥٦] وبيروت[٥٧] بتقوية أوقافها المدنية وبتنويعها. كما استخدمت الجماعة المارونية الوقف كطريقة لتثبيت جذورها في المناطق الريفية من جبل لبنان، ولا سيّما عن طريق وقف الأديرة العائلية[٥٨].

سادساً: الوقف: ليس ظاهرة مدينية فقط

إن مؤسسات الوقف التي تميّزت إلى حدّ كبير بفضل دورها الأساسي في إيجاد مظاهر البنى التحتية المتعددة الطبقات في المدينة الإسلامية والمحافظة عليها، شغلت أيضاً مكانة مهمة في المناطق الريفية، لأسباب مشابهة لوجود الوقف في المدينة. فقد

(٥٤) في استخدام الوقف بين الأقباط المصريين، انظر: مجدي جرجس: القضاء القبطي في مصر (القاهرة: ميريت للنشر، ١٩٩٩)؛ «آثار الأراخنة على أوضاع القبط في القرن الثامن عشر،» *Annales Islamologiques*، العدد ٣٤ (٢٠٠٠)، ص ٢٣ ـ ٤٤، و Muhammad Afifi, «Les Waqfs coptes au XIXème siècle,» dans: Faruk Bilici, *Le Waqf dans le monde musulman contemporain (XIXème-XXème siècle)* (Istanbul: Institut Français d'études Anatoliennes (IFED), 1994), pp. 119-122.

(٥٥) Jean Claude David, «Les Territoires des groups à Alep à l'époque ottoman: Cohésion urbaine et forms d'exclusion,» *REMMM*, nos. 97-80 (1996), pp. 225-254.

(٥٦) Randi Deguilhem, «La Gestion des biens communautaires chrétiens en Syrie au XIXème siècle: Polotique ottoman et ingérence française,» *REMMM*, nos. 79-80 (1996), pp. 215-224.

(٥٧) May Davie, *La Millat greque-orthodoxe de Beyrouth, 1800-1940: Structuration interne et rapport à la cité* (Paris: Université de Paris- la Sorbonne, 1993), pp. 236-255, and Souad Slim, «The Greek Orthodox Waqf in Lebanon during the Ottoman Period,» (PhD. Dissertation, University of Birmingham, 2002), ch. 4.

(٥٨) Richard Van Leeuwen, *Notables and Clergy in Mount Lebanon: The Khâzin Sheiks and the Maronite Church (1736-1840)* (Amsterdam: University of Amsterdam, 1992), chap. 5, pp. 129-150; Zouhair Ghazzal, «Lecture d'un Waqf maronite du mont Liban au XIXème siècle,» dans: Randi Deguilhem, ed., *Le Waqf dans l'espace islamique: Outil de pouvoir socio-économique* (Damascus: Institut Française d'etude Arabes de Damas (IFEAD), 1995), pp. 101-120; Sabine Saliba, «Une Famille, mun couvent: Deir Mar Chalitta Mouiqbès, 1615-1878,» *Chronos*, vol. 3 (2000), pp. 93-137; Sabine Saliba, «Waqf et Gérance familial au Mont Liban à travers l'histoire du couvent maronite de Mar Chalitta Mouqbés (XVIIème-XIXème siècle),» dans: Randi Deguilhem and Abdelhamid Hénia, dir., *Méditerranée: Enjeux de société, enjeux de pouvoir* (Kuwait: Fondation Publique des Awqaf du Kuwait, 2004), pp. 99-129, and Sabine Saliba, «Dualités, pouvoirs et strategies dans le Mont Liban à travers l'histoire du couvent maromite de Mar Chalitta Mouqbès (17ème-19ème siècle),» (PhD. Dissertation, Université de Provence, 2006).

قامت المؤسسات التي أدت دوراً مزدوجاً في المدينة الإسلامية والمناطق الريفية لدار الإسلام، بتمويل وتعزيز الشبكات الدينية والتعليمية داخل المجتمعات الدينية المحددة الخاصة بالمانح، فضلاً عن تأمين أسس الخدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات العامة لأفراد من المجتمع كافة. وقد أصبح هذا التدخل الواسع الانتشار في المجتمع ممكناً بفضل كميات كبيرة من العائدات الناتجة من ممتلكات منحت إلى مؤسسات الوقف.

إن مؤسسات الوقف التي تمثّل عنصراً من البنى التحتية الحيوية في القرى الريفية والمناطق المدنية، وهي تعمل كأداة لدعم الخدمات الدينية والعامة والاجتماعية في شكل وقف خيري، فضلاً عن استخدامها كطريقة لتأمين الدعم المادي لأفراد في الدوائر الخاصة والعائلية على شكل وقف ذرّي/ أهلي، أدت أيضاً دوراً مهماً آخر في المناطق الريفية، إذ أمّنت رابطاً مؤسسياً بين العالمين المدني والريفي. وقد خلقت ممتلكات الوقف الواقعة في المناطق الريفية روابط بين المجتمعات الريفية والمدنية، وحافظت عليها، وذلك لأن الأراضي الزراعية الممنوحة في القرى النائية، وفي المناطق الخلفية، كانت تنتج عائدات لمستفيدين في مناطق مدينية.

بمعنى آخر، أمّن بيع المنتجات الزراعية أو تأجير أراضي الوقف الواقعة خارج المدن، وأحياناً في عمق الأرياف بعيداً جداً من المراكز المدينية، مدخولاً منتظماً لمستفيدين حضريين، مثل الجوامع المهمة، والمقابر، والزوايا ... إلخ، بالتالي الروابط الوثيقة بين البيئة الريفية والمدينية على أساس منتظم عادة ما يكون سنوياً، أي في كل مرة كان يتم توزيع العائدات الريفية على متسلّمي الوقف المديني. كما أجريت دراسات حول هذه العلاقة، على سبيل المثال، في المناطق السورية الجنوبية في بداية فترة الحكم العثماني[٥٩].

اختلف حجم ملكيات الأراضي الزراعية الممنوحة بصورة واضحة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، ومن شبه المستحيل تحديد حجم الملكيات لمناطق محددة وفق الحدود الحالية للبحث. مع ذلك، تقدم تقارير المراقبين الميدانيين فكرة عن حجم الأصول الزراعية الممنوحة قبل عصر تأميم ممتلكات الوقف الذي حصل في نحو منتصف القرن العشرين، عند انتهاء الفترة الاستعمارية. على سبيل المثال،

(٥٩) W. D. Hutteroth and K. Abdulfattah, *Historical Geography of Palastein, Transjordan and Southern Syria in the 16th Century* (Erlangen: Mitteilugen der Frankischen Geograhisen Gesellscaft, 1977).

توقع لويس ميلليو، وهو مدير فرنسي عمل في شمال أفريقيا(٦٠)، ومثّل نقطة تحول في القرن العشرين، ما يلي: أن تكون ثلاثة أرباع الأراضي الزراعية المزروعة في الأناضول العثمانية ممتلكات ممنوحة، بما في ذلك الممتلكات التي تخصّ أوقاف السلطان(٦١).

وقد كانت هذه حالة نصف الأراضي الزراعية في الجزائر في عام ١٨٥٠ (وبلا شك احتسبها ميلليو وفقاً لمسح أجري على أصول المؤسسات في الجزائر)(٦٢)، وثلثها في تونس في عام ١٨٨٣(٦٣)، وثمنها في مصر في عام ١٩٢٥. ومن الواضح أن هذه التقديرات غامضة، ولكنها تعطي فكرة حول اتساع عرض الأراضي الزراعية التي يملكها الوقف في دار الإسلام، والتي تنتج عائدات غالباً لمستفيدين في مراكز مدينية نائية.

خاتمة: عامل المرونة

على مستوى تجريبي وتحليلي، تفتح الدراسة حول وثائق مؤسسة الوقف نافذة قريبة على ممارسات الوقف اليومية في المدينة الإسلامية، وعلى الطرائق التي استخدمها الأفراد لأهداف شخصية أو عامة. إن أنواع الممتلكات المستخدمة لخلق أصول منتجة للعائدات للأوقاف وموقعها الجغرافي في المدينة، فضلاً عن المناطق الريفية، تبيّن أنماط الملكية لأفراد ينتمون إلى مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة في مدن محدّدة في العالم الإسلامي. كما أن المستفيدين الذين اختارهم المانحون عادة ما عكسوا التوجهات والهموم الثقافية والدينية والسياسية والاجتماعية الخاصة بهذا العصر. لقد أمّن الوقف بالتالي البنى التحتية للعديد من أوجه الحياة اليومية، فضلاً عن الوسائل للمحافظة عليها ودعمها.

---

(٦٠) Jean-François Rycx, «Règles islamiques et droit positif des successions: Présentation générale,» in: Marceau Gast, dir., *Hériter en pays musulman: Habus, Lait vivant, Manyahuli* (Paris: Centre National de la Recherche Scientifique CNRS, 1987), p. 33, et Louis Milliot, *Introduction à l'étude du droit musulman* (Paris: Sirey, 1970).

(٦١) John Robert Branes, *An Introduction à l'étude du droit musulman* (Paris: Sirey, 1970).

(٦٢) لدراسة حديثة عن الأوقاف في الجزائر، انظر: Nacereddine Saidouni [et al.], eds., *Dirasat Insania [Etudes Humaines]: «Le Waqf en Algerie (18ème-19ème siècles),»: Sources, Problématiques et thématiquees* (Algiers: Presses de l'Université d'Alger, 2001-2002).

(٦٣) Abdelhamid Hénia, *Propriété et Stratégies Sociales à Tunis, XVIème-XIXème siècles* (Tunis: Publications of University of Tunis I, 1999), chap. 10: «Pratique habous et strategies sociales,» pp. 346-374.

حتى انتهاء نظام الوقف التقليدي مع نهاية فترة ما بعد الاستعمار، لم يتسبب الزمن بزوال المؤسسة، لأن الأوقاف تكيّفت مرة أخرى مع متطلبات العصر[٦٤].

وإذا أردنا إعطاء مثل حول المياه، فهناك مورد ثمين في المدينة الإسلامية يتمثل بالبحر المتوسط: لقد كانت ينابيع المياه (السبل) من ضمن المواقع المستفيدة والأكثر شيوعاً من عائدات الوقف في المدينة الإسلامية، إذ إن الينابيع العامة التي تحافظ عليها الأوقاف عادة ما أمّنت مياه الشرب لعابري السبيل في المدينة، وما زالت تقوم بذلك حتى اليوم. وقد تم تأسيس أوقاف جديدة لهذه الغاية، مثل «السبيل» الذي يحافظ عليه بواسطة عائدات المؤسسة في حي البزورية في دمشق. ويحمل هذا الينبوع الذي سبق أن أصلحه الشيخ رياح الجزائري في عام ١٩٩٦ كجزء من وقفه، اسمه بهذا الخصوص، على اعتبار أنه المانح الجديد الذي يسدّد نفقات الصيانة[٦٥].

وفي استخدام مختلف لهذه الوسائل التقليدية لتأمين خدمة مياه الشرب للمجتمع، تؤمن مؤسسات الوقف حالياً مياهاً باردة للشرب تحفظ في برادات في مقابر في لبنان لتقدم إلى الأشخاص الذين يزورون هذه المقابر[٦٦].

يمثّل التجدّد المديني وترميم المباني في المدينة الإسلامية استعمالاً مستمراً آخر لممارسات الوقف الرائجة في يومنا هذا، من أجل المحافظة على قدرة المباني على الاستمرار، ولكن أيضاً كوسيلة للمحافظة على الإرث الثقافي. نجد مثالاً على ذلك في مدينة صيدا الساحلية في جنوب لبنان، حيث يتم حالياً ترميم قصر علي آغا حمود العائد إلى الحقبة العثمانية، والواقع في القرب من خان الفرنج، بتمويل من مؤسسة وقف دبانة التي تأسست عام ١٩٩٩، في خطوة لمنع دمار هذا القصر الذي كان دائماً مأهولاً لنحو ثلاثة قرون منذ أن أسسه علي آغا حمود عام ١٧٢١/ ١٧٢٢ الذي عاش مع عائلته في هذا القصر.

وقد حصلت عائلة دبانة على هذا القصر في أوائل عام ١٨٠٠، وحالياً أنشأ أفراد من هذه العائلة مؤسسة وقف لجمع الأموال لتصليح الأضرار التي لحقت بهذا المبنى من جرّاء الحرب اللبنانية في أواخر السبعينيات والثمانينيات [الغزو الإسرائيلي على لبنان ١٩٨٢]، فضلاً عن استخدامه من جانب ٢٥٠ لاجئاً عاشوا فيه لمدة خمس

---

(٦٤) انظر المؤتمر والمنشورات المذكورة في الهامش ٧ من هذا الفصل.

(٦٥) ملاحظة شخصية، دمشق، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤.

(٦٦) مقابلة لراندي ديغويلم مع محمد النقري، المدير العام لدار الفتوى ومدير مكتب المفتي في لبنان (بيروت، ٢٨ أيار/ مايو ٢٠٠٤).

سنوات. والجدير بالذكر أن وقف دبانة لا يموّل تصليح المباني المدينية المهمة فحسب، بل إنه يحضّر لتحويل هذا القصر إلى متحف يعود إلى العصر العثماني، ولاستقبال الحفلات الموسيقية والمعارض الفنية[٦٧].

يبيّن هذان المثلان كيف أن مؤسسات الوقف في المدينة الإسلامية ما زالت وسيلة مفضّلة للتدخل في النسيج المديني للمحافظة على الخدمات الاجتماعية للمجتمع وحمايتها، وكذلك وسيلة للمحافظة على العقارات المدينية داخل المركز المديني في العالم الإسلامي.

---

(٦٧) Stefan Weber, «An Agha, a House and the City: The Debbané Museum Project and the Ottoman City of Saida,» *Beiruter Blatter* (Oriental Institute of Beirut), vols. 10-11 (2002-2003), pp. 132-140, and *Welcome Brochure to the Debbané Palace* (Sidon: [n. pb.], 2004), p. 1.

القسم الخامس

المدينة الحديثة والمعاصرة

الفصل التاسع والثلاثون

تحديث مدن السلطنة العثمانية (١٨٠٠ ـ ١٩٢٠)

جان لوك أرنو(*)

منذ مطلع القرن التاسع عشر، عندما كان جزء صغير فقط من سكان السلطنة العثمانية يقيم في بيئة مدينية، شهدت المدن نمواً لا سابقة له. ففي خلال عقود قليلة، استقرّ في المدن عشرات الألوف من الأشخاص الذين ولدوا في الريف أو في مناطق البداوة. وعلى كل مستوى من مستويات الواقع الحضري، تسارعت التحوّلات، وتبدّلت أنماط التطور. ومع أن التحول ذاك لم يكن متوازياً دائماً ـ إذ إنّ بعض المدن بدأت حركة تطورها قبل سواها ـ إلا أنه مثّل ظاهرة جديدة؛ فهو لم يكن مجرد إعادة تنظيم متزايدة فحسب، بل مثّل لحظة انقطاع في طرائق الإدارة، وفي تقسيم الجماعات والأنشطة في المكان، كما في الأشكال الهندسية والحضرية.

أولاً: سياق جديد

يجب النظر إلى هذا الانتقال في إطار مجموعة أوسع من التحولات التي تتخطّى حدود السلطنة. ففي القرن التاسع عشر، كانت منطقة البحر المتوسط، وقبل أي شيء آخر، تحت وقع الصعود السريع للإمبريالية الغربية، يدل عليها تزايد قوة التبادلات بين ضفتي المتوسط، ولا سيّما الاقتصادية منها. وفي هذه الفترة أيضاً فقدت السلطنة

(*) باحث في المرصد الحضري للشرق الأدنى (IFPO).

العثمانية عدة ولايات لمصلحة التوسع الاستعماري للقوى العظمى، أو لبناء دول وطنية جديدة ومستقلة.

١ ـ تزايد قوة التبادلات، ديناميات جديدة

أدى تطور الإبحار بواسطة السفن العاملة على البخار، منذ عام ١٨٣٠، إلى تسريع التبادلات وخفض نفقات الشحن، وبالتالي إلى زيادة في حجم البضائع المنقولة بحراً. ونتيجة لهذا التطور، أصبحت الضفة العثمانية للبحر المتوسط، وفي آن معاً، مصدراً لتزويد المصانع الأوروبية الجديدة بالمواد الأولية، وسوقاً محتملة واسعة لتصريف إنتاج المصانع تلك. أما المدن التي تأثرت أساساً بهذه النقلة، فكانت مرافئ سالونيك وإسطنبول وإزمير ومرسين وبيروت وحيفا والإسكندرية. نشأت منافسة شرسة بين هذه الموانئ، ولا سيّما على السواحل الفلسطينية والسورية، حيث بدا الصراع بينها على أشدِّه. في هذا السياق، يشهد نقل القنصليات الأجنبية بين عامي ١٨٤٠ و١٨٦٠ من عكا إلى حيفا أو في الشمال من طرسوس إلى مرسين، على عملية إعادة التشكيل الجارية وما يتبعها من انخفاض مكانة أمكنة معينة لمصلحة المرافئ التي تملك الوسائل الضرورية لاستيعاب الفوائض الزراعية ولاستقطاب السفن الأجنبية[١].

أدت وسائل الاتصال بين هذه المرافئ ومدن الداخل دوراً أساسياً في إعادة التشكيل هذه. في مصر، أدرك محمد علي باشا، الذي فكر منذ أوائل القرن التاسع عشر في الابتعاد من الباب العالي، طبيعة الرهان على تطور المرافئ. فقد أمر، في نهاية العقد الثاني من القرن التاسع عشر، بحفر قناة المحمودية التي من شأنها تقليص زمن السفر بين القاهرة ـ المدينة الرئيسية في ولاية مصر يومها ـ والإسكندرية[٢]. وقد مهّدت هذه الأشغال السبيل أمام إنشاء رصيف عسكري في مرفأ هذه المدينة. وعلى السواحل السورية، حرم انتزاع ميناء صيدا في النصف الأول من القرن التاسع عشر دمشق من نافذتها البحرية[٣].

---

(١) Mahmoud Yazbak, «Immigration and Integration: Haifa the Port City of the Nineteenth Century Palestine,» pp. 51-52, and Meltem Toksöy, «An Eastern Mediterranean Port-Town in the Nineteenth Century,» p. 15, paper presented at: *Mersin, the Mediterranean and Modernity: Heritage of the Long Nineteenth Century* (Mersin: [n. pb.], 2002).

(٢) Michael J. Reimer, *Colonial Bridgehead, Government and Society in Alexandria* (Cairo: Amrican University in Cairo Press, 1997), p. 111.

(٣) John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria* (London: W. Clowes for Her Majesty's Stationery, 1840), p. 52.

وعليه، فقد استقرت القنصليات والوكالات التجارية الغربية في بيروت. ومع ذلك، كان اجتياز مسافة التسعين كيلومتراً بين المدينتين يستغرق ثلاثة أيام على الخيل لعبور الجبال اللبنانية وسهل البقاع. وفي أوائل الستينيات، فتحت شركة خاصة طريقاً للعربات بين بيروت ودمشق(٤)؛ وبفضل هذه المبادرة، لم تعُد تحتاج العربات إلى أكثر من ثلاث عشرة ساعة للانتقال من المدينة الواحدة إلى الأخرى(٥). وفي ذلك الوقت، بالتحديد، أصبحت البواخر أفضل وسيلة نقل في موانئ المشرق، وتم التخلي نهائياً عن المراكب الشراعية التي خصّصت لإعادة التوزيع المحلية على طول الساحل(٦).

وبعد مرور بضع سنوات، ضمنت سكك الحديد الوسيلة الفضلى لنفاذ الأسواق الغربية من الموانئ إلى الداخل. وشهد عام ١٨٦٦ إنشاء خطين ينطلقان من سميرنة باتجاه أيدين (في الجنوب الشرقي) وقصبة [تورغوتلو] (في الشرق) رمزاً لهذه الدينامية الجديدة(٧). وتمثلت هذه الدينامية أيضاً بالمنافسة القوية التي نشأت خلال تسعينيات القرن التاسع عشر بين مختلف الشركات الغربية حول تجهيز سورية وفلسطين بسكك الحديد(٨).

وتزامن بروز أهمية المدن المرفئية مع تطوير سكك الحديد. وخلال السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر، كانت مرافئ إزمير وسالونيك وإسطنبول وبيروت قد جهزت بالأرصفة والأجهزة الضرورية التي تسهل عمليات التحميل والتخزين ورقابة الجمارك(٩).

---

(٤) Leila Fawaz, «The Beirut-Damascus Road: Connecting the Syrian Coast to the Interior in the 19th Century,» in: Thomas Philipp and Birgit Schaebler, eds., *The Syrian Land: Process of Integration and Fragmentation: Bilad al-Sham from the 18th to the 20th Century* (Stuttgart: F. Steiner, 1998), pp. 19-28.

(٥) ألوتير ألفتريادس، سكك الحديد في سوريا ولبنان: دراسة تاريخية مالية واقتصادية (بيروت: [د. ن.]، ١٩٤٤)، ص ٣٧ ـ ٣٩.

(٦) بطرس لبكي، نبذة عن التاريخ الاقتصادي اللبناني: الحرير والتجارة الخارجية في نهاية الفترة العثمانية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٤)، ص ٥٨.

(٧) Paul Dumont, «La Période des Tanzîmât (1839-1878),» dans: Robert Mantran, ed., *Histoire de l'Empire Ottoman* (Paris: [n. pb.], 1989), p. 496.

(٨) ألفتريادس، سكك الحديد في سوريا ولبنان: دراسة تاريخية مالية واقتصادية، و Jacques Thobie, *Intérêts et Impérialisme français dans l'empire Ottoman (1895-1914)* (Paris: [n. pb.]. 1977), pp. 163-166 et 318-330.

(٩) حول إزمير، انظر: Elena Frangakis Syrett, «The Dynamics of Economic Development: Izmir and Western Anatolia, Late 19th /Early 20th Centuries,» in: *Mersin, the Mediterranean and Modernity: Heritage of the Long Nineteenth Century*, pp. 65-72.

حول سالونيك، انظر: Meropi Anastasiadou, *Slamique, 1830-1912: Une Ville ottomane à l'âge des Réformes* (Leiden; New York; Cologne: [n. pb.], 2000), pp. 141-145. =

ونقلت السفن لا البضائع فحسب، بل الناس أيضاً. فمنذ معاهدة بلطة ليمان التي وقّعها الباب العالي مع فرنسا وإنكلترا[١٠] عام ١٨٣٨، ازداد عدد المقاولين الأجانب الذين استقروا في السلطنة. وبعد سنتين، استقر نسّاج من دروم في بيروت مع نحو أربعين عاملة فرنسية[١١].

وفي الإسكندرية، ثم في القاهرة، كانت هناك حالات كثيرة مماثلة؛ ففي أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، كان الخديوي إسماعيل باشا يتلقى طلباً بإنشاء مصنع أو تطوير نشاط جديد كل أسبوع.

وأخيراً، ومنذ ستينيات القرن التاسع عشر، ساهم ازدهار قطاع السياحة في تعزيز وجود الأجانب في السلطنة، وتمثّل ذلك في مضاعفة حضور أدلاء السفر مترافقاً مع إنشاء المرافق الضرورية لهذا التطور (الفنادق الفخمة، وكالات السفر... إلخ). غير أن ذلك يجب ألا يحجب حركة في الاتجاه المعاكس ربما تقل عنه كثافة، ولكن تساويه أهمية. ففي أواسط عشرينيات القرن التاسع عشر، بدأ محمد علي بإرسال بعثات مدرسية إلى فرنسا، وقد تألفت البعثة الأولى من ثلاثة وأربعين طالباً، ممن احتلوا مناصب عليا في ما بعد في إدارته[١٢].

وقد ضاعف المسؤولون العثمانيون من جهتهم رحلاتهم إلى أوروبا، حيث استمدّوا الأفكار التي قادت إلى أول الإصلاحات عندهم. وفي عام ١٨٤٦، سافر أحمد باي، حاكم تونس، إلى باريس حيث أقام شهراً بكامله، فزار لا المتاحف فقط، بل بعض المصانع ومدرسة البوليتكنيك[١٣] أيضاً.

= حول إسطنبول، انظر: Zeynep Celik, *The Remaking of Istanbul: Portrait of an Ottoman City in the Nineteenth Century* (Washington, DC: Washington University Press, 1986), p. 75.

حول بيروت، انظر: ك. بايكيان، شركة مرفأ بيروت: قصة امتياز (١٨٨٧ ـ ١٩٩٠)، ٢ ج (بيروت: [د. ن.]، ١٩٩٦).

(١٠) تلغي هذه المعاهدة احتكارات السلطنة وحماياتها الجمركية وتسمح للفرنسيين والإنكليز بممارسة أنشطة تجارية. انظر: Dumont, «La Période des Tanzîmât (1839-1878),» p. 496.

(١١) Thobie, *Intérêts et Impérialisme français dans l'empire Ottoman (1895-1914)*, p. 493.

(١٢) أنور لوقا، «تأملات الطهطاوي، ١٨٠١ ـ ١٨٧٣،» في: دانييل بانزاك وأندريه ريمون، فرنسا ومصر في عصر نواب الملوك، ١٨٠٥ ـ ١٨٨٢ (القاهرة: [د. ن.]، ٢٠٠٢)، ص ٦٠.

(١٣) انظر تاريخ تونس، في: J. J. Marcel, *Histoire de Tunis précédée par une description de cette régence par L. Franck* (Tunis: Editions Bouslama, 1979), pp. 210-214, et Noureddine Sraïeb, «Le Voyage d'Ahmad Bey à Paris en 1846,» dans: D. Jacobi, ed., *Itinéraires de France en Tunisie* (Marseille: [n. pb.], 1995).

٢ ـ استقلالات وإصلاحات

شهد القرن التاسع عشر أيضاً التفكك البطيء للسلطنة العثمانية. وكانت صربيا أول بلد ينشق في أوائل القرن التاسع عشر (١٨٠٤)، وتلاها اليونانيون والفالاك والمولدافيون خلال السنوات التالية. لكن البلقان، حيث المسيحيون يفوقون المسلمين عدداً في المناطق التي سعت إلى الانفصال، لم يكن المنطقة الوحيدة التي كانت تواجه حركات انفصال. فبعد مرور سنتين على ثورة الصرب، استولى الوهابيون الذين استقروا في السعودية منذ القرن الثامن عشر على مكة والمدينة. وبعد ذلك كانت ثلاثينيات القرن التاسع عشر حاسمة، إذ باتت حدود السلطنة مهددة على عدة جبهات. ففي عام ١٨٢٨، دخلت فرق قيصر روسيا الأناضول، وبعد ثلاث سنوات احتلت فرنسا الجزائر، في حين أفاد المصريون من الضعف النسبي للسلطان فاحتلوا سورية. أما الإنكليز فقد استقروا من جهتهم في عدن. وفي ظل هذه الظروف، أطلق الباب العالي أول إصلاحات إدارية (تنظيمات) في نهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وفي محاولة لاستعادة سلطته على ما تبقى من أجزاء السلطنة، استند الباب العالي بصورة خاصة إلى دور المدن كمنصة انطلاق من أجل تحكّم أوسع في أراضي السلطنة.

اتخذ التشديد على دور الدولة أوجهاً مختلفة؛ فنتيجة لأعمال الشغب التي ترأسها القادة الروحيون في عامي ١٨١٩ و١٨٢٠ في حلب ضد ممثلي الباب العالي، أمر الحاكم بتدمير أبواب الأحياء التي أعاقت إعادة احتلاله للمدينة[١٤]. وبعد مرور عقد على ذلك، عزّزت إسطنبول سلطتها في العراق حين قضت على المماليك الجورجيين، وهم عبيد سابقون كانوا يحكمون المنطقة باسم السلطان منذ أواسط القرن الثامن عشر[١٥].

وبعد بضع سنوات، أي بعد احتلال الفرنسيين للجزائر العاصمة، نفى الباب العالي الأسرة التي كانت تمسك بزمام السلطة منذ أكثر من قرن في طرابلس الغرب، واستبدل «الباشا» بحاكم قام بتعيينه، ليتمكّن من التحكّم في تصرفاته على نحو أسهل[١٦]. في كلتا الحالتين، كانت المدن الكبرى ـ البصرة وبغداد والموصل وطرابلس ـ الأمكنة الرئيسية لمحاولة إعادة بعث الحياة في الإدارة العثمانية.

(١٤) Jean-Claude David and Gérerd Degeorge, *Alep* (Paris: Flammarion, 2002), p. 297.

(١٥) Pierre-Jean Luizard, *La Question irakienne* (Paris: Fayard, 2002), p. 17.

(١٦) Nora Lafi, *Une Ville du Maghreb entre ancien régime et réformes ottomans: Genèse des institutions à Tripoli de Barbarie (1795-1911)* (Paris: L'Harmattan, 2002), p. 185.

ثانياً: أنماط الإدارة، والرعاية، والتشريع

١ ـ سنّ تشريع جديد

أخذت السلطة العثمانية على عاتقها، حتى قبل ظهور أول نصّ خاص بالإصلاحات الإدارية، الاهتمام بتنظيم مدن السلطنة. ففي عام ١٨٣٦، اقترح مصطفى رشيد باشا، الأب المؤسس لـ «التنظيمات»، على السلطان مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين تصميم المدينة وتفادي انتشار الحريق[١٧]. وقد أُخذ بقسم كبير من اقتراحاته بعد بضع سنوات في قانون حظر استعمال المواد القابلة للاشتعال في البناء، وحدد عرض الطرقات بحسب دورها في شبكة السير، ومنع الأزقة المسدودة[١٨]. ثم كان هذا التشريع منطلقاً لقوانين إضافية (١٨٤٨). فقد عُمّم ليشمل جميع مدن السلطنة في عام ١٨٦٣، ثم جمعت أنظمة البناء المختلفة في قانون واحد في عام ١٨٨٢[١٩]. ومع ذلك، فهذه النصوص غالباً ما كانت تطبّق جزئياً فقط. لقد وضعت إطاراً عاماً، أو هدفاً يجب تحقيقه في مجال التنظيم المدني، ولكن عدة أسباباً كانت تعترض تطبيقه الكامل.

أولاً، كانت التشريعات تسنّ في إسطنبول، حتى ولو كانت تستهدف جميع مدن السلطنة. وكان ينتجها مؤلفون يقيمون في العاصمة، وهدفهم الأساسي التحكّم في عمليات البناء فيها من أجل الحدّ من مخاطر الحريق بصورة خاصة[٢٠]. غير أن المباني الخشبية تلك المفتوحة على الخارج بواسطة ألواح، والمنتشرة في إسطنبول، لا علاقة لها بالمباني التي تشكّل الجزء الأكبر من تلك المشيّدة في الولايات العربية، والتي كانت تستعمل الحجارة أو القرميد أو الطين الممزوج بالقش. وبالتالي، فإن التشريع السلطاني كان يطبّق على نحو غير متناسب مع الخصائص المحلية. هذه هي الحال في دمشق، مثلاً، حيث كان التشريع لا يتناسب البتّة مع دراية خبراء البناء المحليين[٢١].

---

(١٧) Alain Borie, Pierre Pinon et Stéfane Yérasimos, *L'Occidentalisation d'Istanbul au XIX^{ème} siècle: Research Report* (Paris: La Défense, 1989), p. 5, et Dumont, «La Période des Tanzîmât (1839-1878),» p. 492.

(١٨) Ilhan Tekeli, «Nineteenth Century Transformation of Istanbul Area,» dans: Paul Dumont et François Georgeon, eds., *Villes Ottomanes à la fin de l'Empire* (Paris: L'Harmattan, 1992), p. 38.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٢٠) يوضح إ. تكيلي كيف أدّت الحرائق الكبرى في إسطنبول إلى هدم ٧٥٠ مبنى عام ١٨٥٦، و٣٥٠٠ عام ١٨٦٤... الأمر الذي أدّى إلى ادخال تعديلات متتالية على التشريعات الخاصة بالبناء. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٤٠.

(٢١) Jean-Luc Arnaud, *Damas: Recompositions urbaines et renouvellement de l'architecture, 1860-1925* (Arles: Actes Sud, 2005), 3rd part.

وفي مصر، لم تسنّ نصوص التشريع المديني الأولى حتى مطلع عام ١٨٨٠[٢٢]، على الرغم من أن لجنة أورناتو التي أسسها محمد علي باشا عام ١٨٣٤ في الإسكندرية كانت قد وضعت تشريعاً مفصلاً يضمن التحكّم في تطور المدينة والمباني الجديدة فيها[٢٣].

إلى ذلك، كان من الصعب التحديد المسبق للبنية الإدارية الأكثر ملاءمة من أجل التوصل إلى النتائج التي يتوخّاها القانون. وتشير إلى ذلك التنبيهات الحادة العديدة والتعديلات التي أجريت على تنظيم المرافق العامة، فقد جرت الإصلاحات على طريقة التجربة والخطأ. فضلاً عن ذلك، خلال السنوات الأولى للتنظيمات، كانت القرارات الإدارية مركزية إلى حدّ بعيد. ففي أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر، وبعد حرب القرم التي ظهر خلالها سوء إدارة المدن حين كانت تتوقف الفرق العسكرية فيها، باشر المصلحون التفكير في حسنات تأسيس سلطات محلية في المدن[٢٤].

٢ ـ السلطات المحلية/ السلطة المركزية

حتى أواسط خمسينيات القرن التاسع عشر، كان الاهتمام برعاية المدن متروكاً لإدارات الولايات. أما بعد ذلك، فشهدنا بداية تأسيس المجالس البلدية؛ فظهر أولها في إسطنبول عام ١٨٥٥. وتتباين الآراء حول النتائج المحققة في إطار هذه التجربة الأولى. غير أن المجالس البلدية أخذت تزداد بعد ذلك في المدن الكبرى: في بيروت عام ١٨٦٣، وفي سالونيك عام ١٨٦٩، يليها في العام التالي في طرابلس الغرب. وفي عام ١٨٧٧، عمم البرلمان نظام البلديات على جميع مدن السلطنة[٢٥]. وقد عهد القانون إلى هذه الإدارات الجديدة مجموعة واسعة من المهمات من الرقابة على المباني الجديدة إلى إنشاء المآوي للفقراء، مروراً بشرطة الأسواق ومسك سجلات الأحوال الشخصية[٢٦]. غير أن ضعف الوسائل المتاحة لم يسمح لها بالقيام بكامل مهماتها[٢٧].

---

(٢٢) Jean-Luc Arnaud, *Le Caire: Mise en place d'une ville modern: Des intérêts du prince aux sociétés privées* (Arles: Actes Sud, 1998), pp. 231-241.

(٢٣) Reimer, *Colonial Bridgehead, Government and Society in Alexandria*, pp. 73-75.

(٢٤) Tekeli, «Nineteenth Century Transformation of Istanbul Area,» p. 35.

(٢٥) Dumont, «La Période des Tanzîmât (1839-1878),» p. 492.

(٢٦) «Attributions Générales de l'administration municipal,» dans: Georges Young, *Corps de droit ottoman* (Oxford: Oxford University Press, 1905), vol. 1, pp. 70-71.

(٢٧) الاستثناء يؤكّد القاعدة، فيبدو أن بلدية مرسين التي تفرض ضريبة على البضائع التي تمرّ بمرفئها تتمتّع بموارد مالية وفيرة بعض الشيء. انظر: Toksöy, «An Eastern Mediterranean Port-Town in the Nineteenth Century,» pp. 16-17.

فضلاً عن ذلك، فقد واجهت عملية إنشاء الهيئات البلدية في عواصم الولايات، أو في المدن المرشحة إلى أن تصبح في المستقبل عواصم، عدة صعوبات، إذ لم تشجع السلطة المركزية نشوء سلطات محلية قوية. وفي إسطنبول، انحصرت «التجربة» في الأحياء التي يقيم فيها الأجانب، والتي تقع على ضفة «القرن الذهبي» الشمالية، بعيداً من القصر، ومن مرافق الدولة[٢٨].

وفي تونس، فرض الميثاق الأساسي الذي اعتمد عام ١٨٥٧ تحت الضغوط التي مارسها الممثلون الأوروبيون ـ ولا سيّما فرنسا وإنكلترا ـ إنشاء مجلس بلدي. فاضطر الباي في السنة التالية إلى إنشاء المجلس المذكور، غير أنه احتفظ بحقه في تعيين الرئيس ومساعده لكي يتمكّن من التحكم فيهما، كما خفض الموارد إلى درجة لم يستطع المجلس معها تنفيذ مهماته منذ تشكيله. وأخيراً غالباً ما كان يتعاون مع الهيئات القديمة التي لم يُعَد النظر في أدوارها بتاريخ إنشاء المجلس[٢٩].

في مدن السلطنة الأخرى، لم تحظ السلطات المحلية بمعاملة أفضل من جانب السلطة المركزية. وعلى الرغم من أن القانون يحدد بوضوح صلاحيات الحاكم والمجلس على التوالي[٣٠]، فإن الأمور في الواقع لم تكن بهذا الوضوح. ففي دمشق، مثلاً، بدت التدخلات متعددة، فمع تبدّل الحكام المستمر والصلاحيات التي يتمتعون بها، تتغير الوسائل التي تمنح للسلطة المحلية والمرافق الفنية[٣١].

أما حلب، فلم تتعرّض للضغوط عينها الممارسة من الحكام، فتمتعت السلطة البلدية التي أنشئت عام ١٨٦٨ بمرافق أكثر تطوراً نسبة إلى نظيرتها في دمشق[٣٢].

---

(٢٨) Tekeli, «Nineteenth Century Transformation of Istanbul Area,» pp. 35-36.
لتشريع البلديات للدائرة السادسة (بيرا وغَلَطَة)، انظر: Young, *Corps de droit ottoman*, vol. 6, pp. 149-167.

(٢٩) محمد عبد العزيز بن عاشور، فئات المجتمع التونسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر: النخبات المسلمة (تونس: [د. ن.]، ١٩٨٩)، ص ٢٩٩. وحول صلاحيات هذا المجلس البلدي، انظر: Jelal Abdelkafi, *La médina de Tunis: Espace historique* (Paris: Presses du CNRS, 1989) p. 24.

(٣٠) Moshe Ma'oz, «Syrian Urban Politics in the Tanzimat Period Between 1840 and 1861,» *Bulletin of School of Oriental and African Studies*, vol. 29 (1966), p. 280 sqq.

(٣١) Franck Fries, *Damas (1860-1946): La Mise en place de la ville modern: Des règlements au plan* (Paris: Marne la-Vallée, 2000), p. 77 sqq.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٨٣، و Bruce Masters, «Power and Society in Aleppo in the 18th and 19th Centuries,» in: «Alep et la Syrie du nord,» *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*, vol. 62 (1991), pp. 157-158.

غير أن تدخل السلطة العثمانية في الشؤون المحلية لم يقتصر على دمشق فقط. ففي سالونيك، وبعد مرور ثلاثين عاماً على إنشاء البلدية، منح الباب العالي امتيازاً لبناء شبكة نقل محلية وتشغيلها[٣٣]. وعلى عكس ذلك، وعلى الرغم من المشاريع والعروض المقدمة منذ عام ١٨٧٠، لم تنشئ القاهرة مرافق بلدية مستقلة قبل نهاية أربعينيات القرن العشرين، إذ لم تكن السلطة المركزية المصرية، ثم الإنكليزية (بعد عام ١٨٨٢)، ترغب في أن تبرز قوة محلية في المدينة التي تضم المرافق الإدارية الوطنية. يدل تردّد السلطات هذا على أنه ابتداء من عام ١٨٧٠، لم تعُد القاهرة مجرد قصبة في ولاية من ولايات السلطنة العثمانية، بل إنها أصبحت عاصمة مصر المستقلة.

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها، والقيود التي فرضتها، السلطات المركزية، باستثناء القاهرة، تمكّنت جميع المدن الكبرى من إنشاء مرافق بلدية بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وبصورة عامة، مثّلت هذه الهيئات وطرائق تشغيلها (على أساس موازنات سنوية) حدثاً جديداً في المدن، وفي إدارة مرافقها البلدية، حتى ولو ظهر أن أول مجلس بلدي أنشئ في طرابلس الغرب عام ١٨٧٠ إنما أخذ صلاحيات «مشيخة» البلاد القديمة[٣٤].

٣ ـ التدخلات بحسب الحالات

قبل القرن التاسع عشر والإصلاحات، لم تكن المدن العثمانية خالية من البنى الإداريـة، غير أن المهمات المدنية كانت موزعة على العديد من الهيئات المدنية والدينية، محلية أكانت أم مركزية[٣٥]. كانت هذه الهيئات تهتم بالشؤون العامة اليومية، غير أنها لم تكن مسؤولة عن التخطيط لأعمال أوسع نطاقاً. بناء على هذا النظام، كانت إيرادات الضريبة توزع بين صندوق السلطنة وصندوق الحاكم، ولم تخصص «موازنة» للمدينة[٣٦].

---

(٣٣) Anastasiadou, *Slamique, 1830-1912: Une Ville ottomane à l'âge des Réformes*, p. 168.

(٣٤) Lafi, *Une Ville du Maghreb entre ancien régime et réformes ottomans: Genèse des institutions à Tripoli de Barbarie (1795-1911)*, p. 228.

(٣٥) André Raymond, *Grandes Villes arabes à l'époque ottoman* (Paris: Sindbad, 1985), chap. 3: «Les Fonctions urbaines,» pp. 118-167, and Stéfane Yérasimos, «La Réglementation urbaine ottomane (XVI^{ème}-XIX^{ème} siècles),» in: Emeri Van Donzel, ed., *Proceedings of the Second International Meeting on Modern Ottoman Studies and the Turkish Republic* (Leiden: Brill, 1989), pp. 1-14.

(٣٦) أنطوان عبد النور، **نبذة عن تاريخ مدن سوريا العثمانية: من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٨٢)، ص ١٨٨.

وعليه، كانت الأشغال الرئيسية تنفذ على قاعدة الضرورة والحالات الطارئة، أو بناء لقرارات من الحكام. وكانت هذه العمليات تموّل إما بواسطة فرض ضرائب استثنائية، كما كانت الحال في طرابلس الغرب في عام ١٨٢٧ لتصليح جزء من حائط سور(٣٧)، أو من الحاكم نفسه، كما في دمشق عام ١٧٤٣(٣٨).

ولم تساهم الإصلاحات الأولى، ولا المجالس المحلية المنشأة على قاعدة الإصلاحات تلك، في تغيير هذه الممارسات. ففي أواسط أربعينيات القرن التاسع عشر، لم يكن مجلس دمشق يستفيد من أي مصدر للإيرادات، كما كان يقوم بدور الوسيط بين الإدارة المركزية والشعب أكثر منه بدور المؤسسة البلدية(٣٩). وبقيت الأعمال البلدية الكبرى بالتالي ذات طابع استثنائي. على سبيل المثال، أدت زيارة السلطان إلى بورصة عام ١٨٦١، إلى الأمر بتوسيع وتحسين عدد من الطرقات النافذة إلى المدينة(٤٠).

واستمرت هذه الممارسات حتى بعد إنشاء البلديات. وكانت زيارات الشخصيات والمبادرات وقرارات الحكام أو السلاطين أسباباً للقيام بتحسينات جزئية لا علاقة لها بعمليات مخطط لها. وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن معظم القيّمين على البلديات أدركوا الحاجة إلى تحسين شبكات الشوارع في مدنهم.

في معظم مدن الأناضول والولايات الأوروبية، كانت المنازل تصنع من الخشب، ما جعلها بالتالي عرضة للحريق الذي دمر أحياناً أحياءً بكاملها. وتزداد هذه الكوارث سوءاً نظراً إلى ضيق الشوارع وكثافة إشغال الأراضي. ومن أجل تجنّب هذه المخاطر، نصّت التشريعات ابتداء من عام ١٨٦٣، إلى جانب القواعد المتعلقة بمواد البناء وحجم المباني، على ضم الأحياء المهدّمة من أجل تسوية تخطيط الطرق وتوسيعها بحسب كثافة استعمالها. وقد نصّ النظام على خمس فئات بناء يراوح عرضها بين ٤,٥٠ و٤٠,١١ متر، وحدد العلو الأقصى المسموح به للمباني التي تحيط بهذه الطرق(٤١).

(٣٧) Lafi, *Une Ville du Maghreb entre ancien régime et réformes ottomans: Genèse des institutions à Tripoli de Barbarie (1795-1911)*, p. 155.

(٣٨) عبد النور، المصدر نفسه، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٣٩) Elizabeth Thompson, «Ottoman Political Reform in the Provinces: The Damascus Advisory Council in 1844-45,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 25 (1993), pp. 458-461.

(٤٠) Béatrice Saint-Laurent, «Un Amateur de théâtre: Ahmed Vefik pacha et le remodelage de Bursa dans le dernier tiers du XIX^ème^ siècle,» dans: Dumont et Georgeon, eds., *Villes Ottomanes à la fin de l'Empire*, p. 103.

(٤١) قانون ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٦٣، في: Borie, Pinon et Yérasimos, *L'Occidentalisation d'Istanbul au XIX^ème^ siècle: Research Report*, pp. 72-80. =

ففي إسطنبول، مثلاً، حيث أسفرت الحرائق عن خسائر فادحة ـ دمر حريق عام ١٨٦٤ أكثر من ٣٥٠٠ منزل ـ أُلّفت لجنة خاصة مسؤولة عن تحديد التخطيط الجديد للطرق، وعن توزيع الأراضي المتبقية(٤٢).

وقد أدت هذه العمليات إلى إفرازات مربعة تختلف أشكالها تماماً عن التقسيمات القديمة(٤٣). كما كانت تهدف إلى تحسين شبكة الطرق المحلية. وقد خضعت مناطق تمدد المدينة لأنظمة مماثلة.

ومع ذلك، فإن دائرة التدخل في ما يتعلق بالإفرازات الجديدة، وفي تلك التي حلت مكان الأحياء المحروقة، ظلت مقيّدة بمدى توافر الأراضي، وبطريقة لا تترابط معها دائماً شبكات الاتصالات المصممة وفق هذا المبدأ على نحو مرض (انظر الرسم الرقم (٣٩ ـ ١)).

وعليه، فالتحسينات التي طرأت بموجب هذا التشريع غالباً ما أخذت طابعاً آنياً، بل هي بدت أحياناً متناقضة مع المخطّط العام لكل مدينة(٤٤).

وفي مصر، وعلى الرغم من ضخامة الأنشطة التي أطلقها إسماعيل باشا في القاهرة في نهاية ستينيات القرن التاسع عشر بغية ترويج تطوير المدينة ـ حيث سلّم في غضون خمس سنوات أكثر من مئتي هكتار من الأحياء الجديدة إلى السوق العقارية ـ فقد دلّ تسلسل المشاريع والأشغال على عدة تغيّرات في الموقف حيال التدخلات، ولا سيّما في مجال النسيج القديم، إذ بدت هذه الأنشطة قائمة على مبدأ التجربة والخطأ، وبعيدة كل البعد من التنظيم المبرمج(٤٥).

= يتضمّن هذا القانون فئة خاصة بالطرقات المسدودة التي لا ينصّ عليها نظام ١٨٦١. انظر: Grégoire Aristarchi, *Législation Ottomane ou recueil des lois, règlements, ordonnances... de l'empire ottoman: troisième partie, droit administrative* (Constantinople: [n. pb.], 1874), p. 200.

والذي أُلغي بموجب قانون ٢٢ آب/ أغسطس ١٨٩١. انظر أيضاً: Young, *Corps de droit ottoman*, vol. 6, p. 137.

(٤٢) Tekeli, «Nineteenth Century Transformation of Istanbul Area,» p. 40.

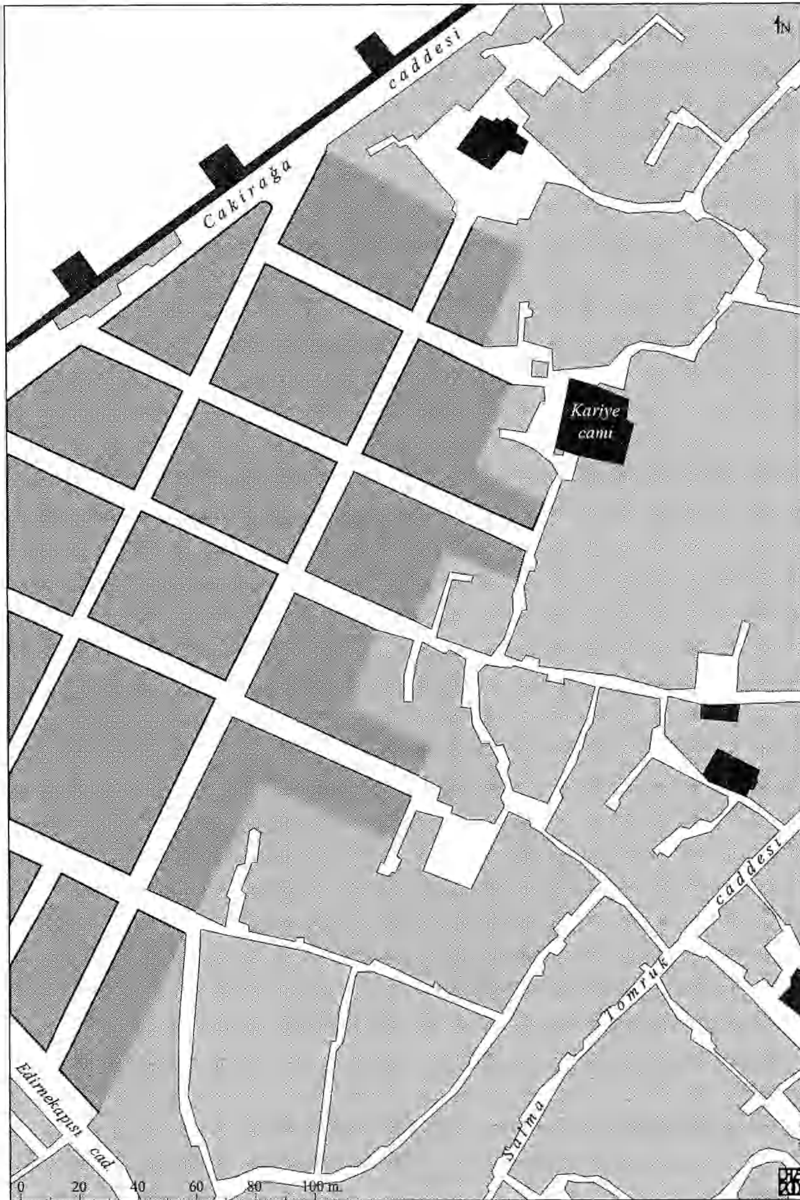
(٤٣) Borie, Pinon et Yérasimos, *L'Occidentalisation d'Istanbul au XIXème siècle: Research Report*, pp. 97 and 109.

(٤٤) Stéfane Yérasimos, «La Planification de l'espace en Turquie,» *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*, vol. 50 (1998), pp. 109-110.

(٤٥) Arnaud, *Le Caire: Mise en place d'une ville modern: Des intérêts du prince aux sociétés privées*, pp. 33-183.

الرسم الرقم (٣٩ ـ ١)

إسطنبول، حي أدرنة كابي، تقسيم الأرض قبل ١٨٨٢



عرض الشوارع وتصميمها يتوافقان مع «التنظيمات». وفي ما يبدو هذا الحي على اتصال جيد بشبكة الطرق على طول السور وإلى جهة طريق الجنوب، إلا أنه يبقى من الجهتين الشرقية والشمالية معتمداً على أزقة صغيرة غير نافذة.

بحسب خريطة لإسطنبول من العام ١٨٨٢، منشورة في: E. H. Ayverdi (1978), sheet D6.

ثالثاً: الوظائف المدينية وأشكال الفرز الجديدة

١ ـ الوظائف المدينية الجديدة

ساهم التجديد في طرائق ممارسة السلطة وتطوير الدولة للخدمات في شتى المجالات، كالأحوال الشخصية، والأشغال العامة، والاتصالات البريدية والتلغرافية، إلى تعزيز دور المدن التي أصبحت وسيطاً حقيقياً للإدارة المركزية، ولا سيّما منذ عام ١٨٦٤ بعد إصلاح الولايات[٤٦]. غير أن أنشطة الباب العالي لم تقتصر على أعمال الإدارة. فبعد التنظيمات حملت موجة علمانية ـ في مجال العدل والتعليم والصحة ـ السلطات العامة على تطوير أنشطة جديدة تقع أغلبيتها في المدن. كما ساهمت التحولات في قطاع الإنتاج والنمو الكبير الذي سجله القطاع الثالث في تنويع الأنشطة أيضاً. وبعد محاولات محمد علي، في مطلع القرن التاسع عشر، الهادفة إلى تحويل مصر إلى بلد صناعي[٤٧]، سهّل انفتاح السلطنة على رؤوس الأموال الأجنبية في عام ١٨٣٨ عملية إنشاء مؤسسات جديدة ذات طابع صناعي أو ما قبل صناعي[٤٨].

ولم تستثمر رؤوس أموال العواصم الأجنبية في قطاع الإنتاج فقط، فبموجب التشريع الجديد الذي يجيز القروض المضمونة مقابل رهن، ويسمح للأجانب بشراء أموال غير منقولة، وظفت الاستثمارات أيضاً في الأنشطة الجديدة: المصارف والوساطة وقطاع الخدمات الإدارية والاقتصادية. لكن القطاع الحرفي شهد، خلال هذه الفترة، تراجعاً ملموساً[٤٩]. فقد تأثر الإنتاج المحلي لسلع الاستهلاك اليومي إلى حدّ بعيد بتطوير وسائل النقل البحري والبرّي، وانخفاض أسعار السلع الذي نجم عنه. كانت المنتجات المصنّعة في أوروبا (ولا سيّما القماش) تصل إلى بلاد الجنوب بأسعار غالباً ما كانت أدنى من تلك المعتمدة من قبل الحرفيين المحليين، ما حملهم على تغيير وظيفتهم أو على صنع منتجات أقل تكلفة وذات نوعية متدنية.

---

(٤٦) Dumont, «La Période des Tanzîmât (1839-1878),» p. 483.

(٤٧) Ghislaine Alleaume, «Muhammad Ali Pacha d'Egypte (1771-1849),» dans: Pascal Coste, *Toutes les Egypte* (Marseille: [n. pb.], 1998), pp. 49-70, et Linan Bey de Bellefonds, *Mémoires sur les principaux travaux d'utilité publique exécutés en Egypte depuis la plus haute antiquité jusqu'à nos jours* (Paris: [n. pb.], 1989), pp. 551-552.

(٤٨) Dumont, «La Période des Tanzîmât (1839-1878),» p. 493.

(٤٩) Charles Isawi, «Economic Change and Urbanization in the Middle East,» dans: Ira Marvin Lapidus, ed., *Middle Eastern Cities* (Berkeley, CA: Berkeley University Press, 1969), p. 110, et François Georgeon, «Le Dernier sursaut (1878-1908),» dans: Robert Mantran, ed., *Histoire de l'Empire Ottoman* (Paris: Fayard, 1989), pp. 551-552.

وفي الوقت عينه، عمل تجار قطاع الاستيراد على تطوير أنشطتهم وتنويعها. ولم يتأثر القطاع الثانوي إيجاباً على مستوى إنتاجه المعدّ للاستهلاك المحلي. فمن أجل تزويد قطاع الصناعة لديها بالمواد الأولية، مالت واردات أوروبا إلى أن تكون مهمة جداً.

وعلى سبيل المثال، في حين كانت سورية تصدّر معظم حريرها على شكل قماش في أوائل القرن التاسع عشر، انخفض في حدود عام ١٨٣٠ حجم القماش المصدّر، في حين ازداد حجم الخيوط المصدّرة. ومع نهاية القرن، تدنى حجم صادرات سورية حتى من الخيوط، في حين ازدادت صادرات الشرانق الخام. وقد أدت هذه التحولات الى خفض القيمة المضافة التي تنطوي عليها المنتجات المصدّرة، وقادت إلى تراجع الصناعة المحلية التي لا تمتلك الوسائل اللازمة لتعبئة رؤوس الأموال الضرورية من أجل تحديثها(٥٠).

تحدّدت الوظائف المدينية الجديدة أيضاً بتطور الخدمات المتعلقة بنشر تقنيات المواصلات والنقل. وكان النصف الثاني من القرن التاسع عشر عصر التلغراف والطرق وسكك الحديد، وفي داخل المدن، عصر الترامواي ومجاري المياه وشبكات تصريف المياه والتزويد بالطاقة الكهربائية والغاز.

إن هذه الأنشطة متنوعة، وليست دائماً على صلة مباشرة بالمدن، غير أن إدارات الشركات التي كانت تقوم على تلك الأنشطة كانت متمركزة في المراكز المدينية. وقد استفاد العديد من موظفي هذا القطاع وتفرّعاته ـ وبخاصة الوسطاء الذين يتعاطون النقد أو البضائع، بصورة خاصة ـ من مداخيل كبيرة لم يسبق لها مثيل. وقد جلبت الممارسات الاستهلاكية الجديدة تلك، على الرغم من الفوارق، تطويراً لأنشطة خدماتية جديدة: المقاهي الكبيرة، المطاعم، صالات السينما الكبرى، وسواها، وذلك لتلبية الحاجات الخاصة بهذه الفئة الاجتماعية الجديدة.

٢ ـ تجديد التنظيم الاجتماعي

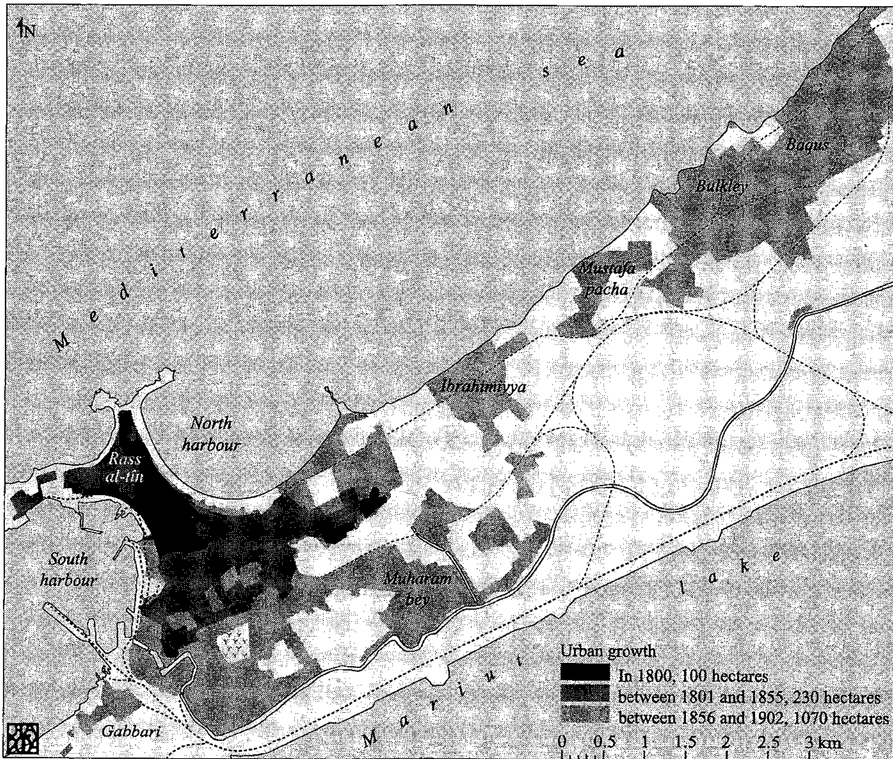
كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالنسبة إلى سكان مدن جنوب البحر المتوسط فترة من النمو. غير أن هذا النمو كان متفاوتاً جداً، إذ إن المدن البحرية كانت

---

(٥٠) لبكي، نبذة عن التاريخ الاقتصادي اللبناني: الحرير والتجارة الخارجية في نهاية الفترة العثمانية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤)، ص ٣٢٥.

عموماً الأسرع في النمو (انظر الرسم الرقم (٣٩ ـ ٢))؛ فقد استقبل بعضها على غرار بيروت والإسكندرية حركات نزوح كبيرة منذ بداية القرن التاسع عشر. كان نمو المدينتين مدهشاً، إذ كان عدد السكان فيهما يراوح بين ثلاثة وخمسة آلاف نسمة عام ١٨٠٠. ومع ذلك، فالنزوح الأكثر كثافة أتى لاحقاً، وشكّل نقطة انقطاع حقيقية.

الرسم الرقم (٣٩ ـ ٢)
مدينة الإسكندرية، فترة نموها



الإسكندرية، محاولة تطوير مبكرة. فالمدينة التي كانت على نحو ١٠٠ هكتار سنة ١٨٠٠، باتت على ٣٣٠ هكتاراً سنة ١٨٥٥، ثم ١٤٠٠ هكتار سنة ١٩٠٢. بحسب: «Alexandrie, Plan General deux ports, de la ville modern et de la ville des arabes,» dans: *Description de l'Egypte* (Paris: [n. pb.], 1809), vol. 2, p. 84, et Charles Müller, *Plan d'Alexandrie comprenant toutes ses fortifications rues et édifices principaux par Charles Müller 1855* (Triste, 1855), et *Plan de la ville d'Alexandrie dressé par les services techniques de la municipalité* (Alexandria, 1902).

وفي حين تميزت بدايات القرن التاسع عشر بتغيرات مختلفة ـ خسرت القاهرة سكاناً، في حين باشرت الإسكندرية بنموها ـ فقد شهد النصف الثاني من القرن نمواً

في جميع المدن، إذ ازداد عدد السكان في جميع مدن السلطنة (انظر الرسم الرقم (٣٩ ـ ٣)). ومثّل هذا النمو الذي نتج أساساً من حركات النزوح، المحرك الأساسي لتجديد المجتمعات المدينية[٥١].

وأدت التحولات في أنشطة المدن ووظائفها دوراً كبيراً في هذه الحركة. وقد بدأت الصناعة الحرفية تتراجع لتستبدل بطريقة إنتاج جديدة: المصنع، حيث يعمل عدد كبير من الموظفين الذين يتقاضون أجراً. من جهة أخرى، يستقطب قطاع الخدمات حجماً متزايداً من الموظفين.

وقد أدى إدخال التوظيف، وبروز الطبقة العاملة، وارتفاع عدد الموظفين في القطاع الثالث إلى اختلالات بارزة، ما انتهى إلى خسارة تدريجية لسلطة المؤسسات التقليدية. وحتى ولو أتى اختفاؤها متأخراً[٥٢]، فقد برزت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في معظم المدن، طبقة كبيرة من العمال، وطبقة متوسطة من الموظفين. وهذه طبقات اجتماعية جديدة، فالطبقة الأولى تعاني فقراً مدقعاً، وتكرست هامشيتها من خلال المؤسسات الخيرية التي أسستها الثانية في ذلك الوقت.

وفي مصر، كانت لوائح «السكان الأساسيين» والأعيان الآخرين التي نشرها المعنيون من القطاع الخاص، تشهد على انقسام هذين العالمين. فالذين وردوا في هذه اللوائح كانوا يتميّزون بمهنتهم، وبدا القطاع الثالث حاضراً على نحو مفرط. على سبيل المثال، في القاهرة، تضمن دليلٌ لعام ١٨٩٦ لائحة كاملة بالمحامين الأجانب، في حين لم يشر إلا إلى ١١ بقالاً من أصل ١٣٤٠ كانوا يعملون حينئذٍ في هذا المجال[٥٣]. وخلال هذه الفترة، شهد تأسيس النوادي الأدبية والتاريخية وغيرها بروز طبقات اجتماعية جديدة أيضاً تتميز بممارساتها الاجتماعية والاستهلاكية الجديدة.

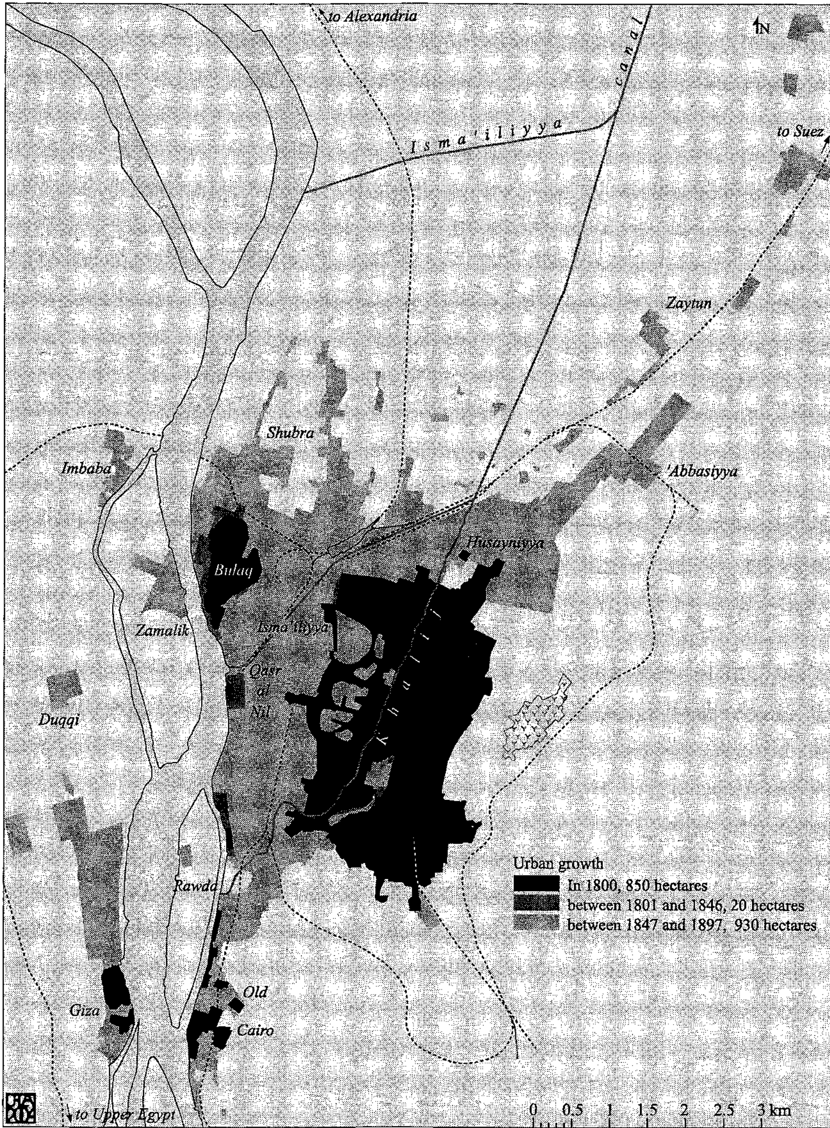
---

(٥١) Kemal Kerpat, «Ottoman Population Records and the Census of 1881/82-1893,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 9 (1978), pp. 237-274.

(٥٢) حول مصر، انظر: Gabriel Baer, *Studies in the Social History of Modern Egypt* (Chicago, IL: Chicago University Press, 1969), pp. 149-160 and chap. 12.

(٥٣) Jean-Luc Arnaud, «Artisans et Commerçants dans les villes d'Egypte, à la fin du XIXe siècle, une source peu exploitée: Les Annuaires,» dans: B. Marino, coord., *Etudes sur les villes du Proche-Orient, XVIème-XIXème siècle: Hommages à André Raymond* (Damascus: Institue Français d'Etude Arabes de Damas, 2001), pp. 205-206.

الرسم الرقم (٣٩ ـ ٣)
النمو المديني للقاهرة في القرن التاسع عشر



كانت مساحة المدينة ٨٥٠ هكتاراً سنة ١٨٠٠، ثم زادت العشرات من الهكتارات بعد أقل من خمسين سنة فبلغت ١٨٠٠ هكتار عند نهاية القرن التاسع عشر. انظر: Jacotin, ed., «Environs du Kaire - Plan General de Boulaq, du Kaire, de l'Ile de roudah, du vieux-Kaire et de Gyzeh,» dans *Description de l'Egypt* (Paris, 1809), E. M. vol. 1, pl. 15; «Pan general de la ville du Caire et des environs,» dans: E. Pruner, *Topographi médivale du Caire avec le plan de la ville et des environs* (Munich, 1847), et *Plan Général de la ville du Caire et des environs, dressé par le service de la ville du Caire* (Cairo, 1897)

٣ ـ إعادة التشكيل

يمكننا، بصورة عامة، وخلال القرن موضوع البحث، أن نلاحظ تناسباً إجمالياً بين التوسّع في مساحات المدن والنمو في عدد سكانها. غير أن هذه العلاقة لا تعني أن السكان الجدد ـ النازحين أو الأطفال ـ باتوا يقيمون في الأحياء الجديدة.

على عكس ذلك، ففترات النمو ترافقت مع تسريع إعادة التنظيم في المجموعات الاجتماعية والأنشطة داخل الكتل السكنية. وابتداء من أواسط القرن التاسع عشر، ازدادت إعادة التنظيم هذه أهمية مع تغيّر طرائق تكوُّن النسيج الحضري. وفي حين كان نمو المدينة التقليدية العثمانية كثيفاً ومطرداً، فقد ساهم فتح الأسوار، ولاحقاً اعتماد وسائل النقل العام، في تعزيز النمو عمّا كان قبل ذلك، مع المزيد من الأراضي التي يجري إدخالها في النسيج المديني.

كان النسيج الحضري التقليدي في الإسكندرية وحلب وبورصة وسالونيك مؤلفاً من مجموعات صغيرة وقطع أرض تراوح مساحتها ضمن نسبة واحد إلى مئة. وعليه، فقد نجد ضمن المجمع العمراني الواحد ـ بين وسطه وأطرافه ـ أو في قطعة الأرض عينها ـ بين واجهتها وأبعد نقطة فيها ـ أراضيَ تختلف مساحتها وقيمتها ومردودها، ما أدى إلى اختلاط في الأنشطة والمجموعات الاجتماعية المختلفة (انظر الرسم الرقم (٣٩ ـ ٤)).

ابتداء من أواسط ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وبخاصة في ستينيات القرن التاسع عشر، أدت أهمية توفير أراض قابلة للتنظيم المدني، وما تنطوي عليه من قيمة مضافة، إلى هدم جدران الأسوار ـ أزيلت من أنقرة في عام ١٨٤٠[٥٤] ـ والدخول في طريقة تنظيم جديدة.

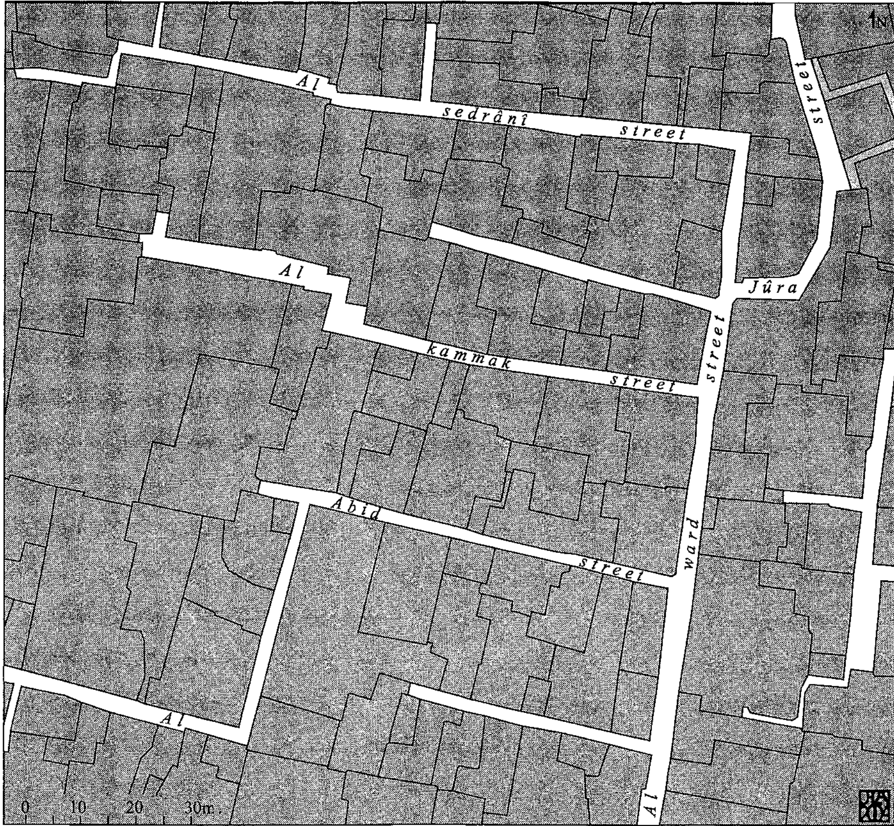
ولم تعُد العقارات تقسم تدريجاً بناء على طلب أولئك الذين يمكن أن يكونوا قادرين في البناء. فمن أجل الاستفادة من عائداتها إلى أقصى حدّ، وخفض المساحة التي تشغلها شبكة الطرقات، سبق المالكون العقاريون الشارين، وقسموا أراضيهم وفق أشكال هندسية ومنتظمة (انظر الرسم الرقم (٣٩ ـ ٥)).

---

(٥٤) François Georgeon, «Du Poil de chèvre au Kalpak, l'évolution d'Ankara au dernier siècle de l'Empire Ottoman,» dans: Dumont et Georgeon, eds., *Villes Ottomanes à la fin de l'Empire*, p. 117.

الرسم الرقم (٣٩ ـ ٤)

دمشق، مثال على النسيج المديني القديم، حي سوق ساروجة



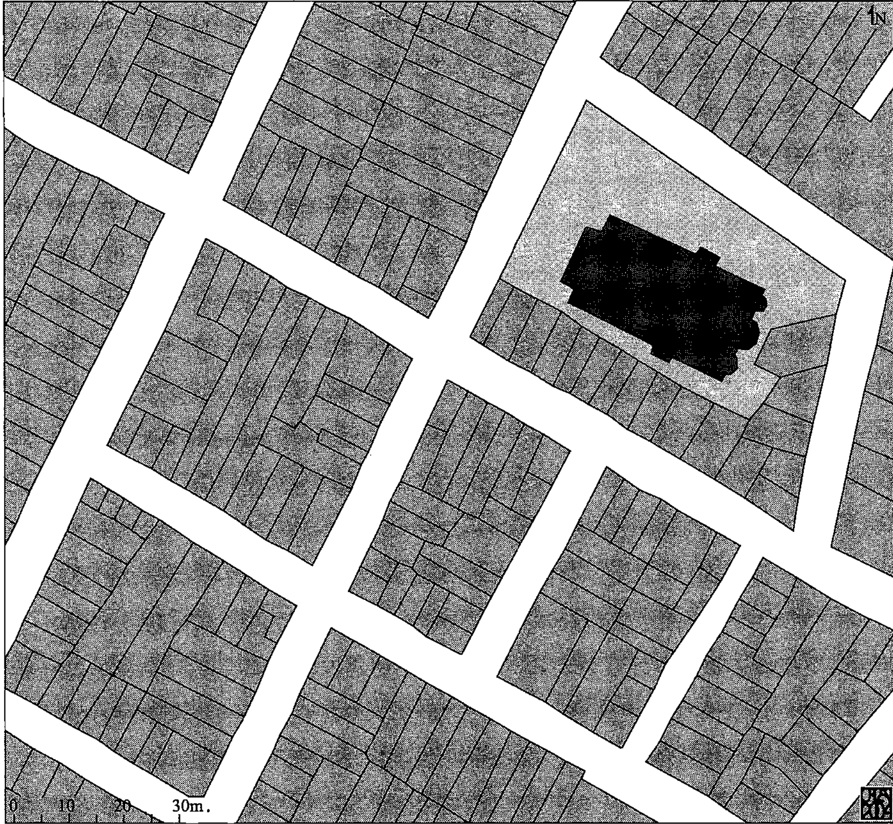
التقسيم غير المنتظم للإراضي يسمح باختلاف كبير في قيمة الأراضي داخل الحي الواحد.

المصدر: *Ville de Damas* (Damascus: 1933), division VI, souq sarouja, section 1, sheet 1.

نتيجة لذلك، غاب التنوّع والاختلاط اللذان ميّزا النسيج الاجتماعي القديم؛ فأصبحت كل أرض مفرزة تستهدف فئة معينة ومتجانسة من الشارين، في حين كانت تظهر الفوارق بين موارد الراغبين في البناء من خلال حجم أراضيهم ـ كانت منازل الميسورين أكبر من منازل الفقراء ـ وليس من خلال موقعها. وقد سمح تفوق العرض على الطلب في السوق العقارية بتطوير استراتيجيات سكنية جديدة، إذ أصبح موقع الأراضي يمثّل ـ بالنسبة إلى الوسط وشبكات الاتصالات والأنشطة ـ عنصراً حاسماً في عملية الاختيار. في هذا السياق، نظّمت المجموعات الاجتماعية نفسها في أحياء جديدة، بطريقة تنطوي على تميز أكبر مما كان عليه الحال في النسيج الاجتماعي القديم.

الرسم الرقم (٣٩ ـ ٥)

إسطنبول، حي كومكابي، مثال لتقسيم أراض منتظم



تقسيم الأراضي هذا أعقب حريق إسطنبول الكبير سنة ١٨٦٤.

المصدر: Borie [et al.], *L'occidentalisation d'Istanbul*, p. A8.

لم تمثّل السوق العقارية وهدم الأسوار المحركَين الوحيدَين اللذين دفعا إلى هذه التغيّرات. فقد تميّز النصف الثاني من القرن التاسع عشر بحركة تصنيع أيضاً. ولم تجد المصانع التي كانت تضم أحياناً مئات العمال معاً، وآلات ضخمة في الأحياء القديمة، أراضي واسعة بما يكفي أو سهلة النفاذ. فما كان منها سوى التمركز في أطراف المدن في مناطق تتدنى فيها قيمة العقارات، نظراً إلى بعدها من الوسط، أو لكونها تضم أنشطة وضيعة. وفي تونس، تعددت الجوانب السلبية في الحي المعروف بصقلية الصغيرة. فهو بعيد من الوسط وقريب من بحيرة تصبّ فيها مياه صرف المدينة، ما جعل هواء المنطقة غير صالح للتنشق.

وفي هذه المنطقة تمركزت الورش والمستودعات المتصلة بالأنشطة المرفئية في أواخر القرن التاسع عشر، وفي الوقت عينه تشكّل حي شعبي يسكنه الإيطاليون بصورة خاصة. فضلاً عن ذلك، أكملت التشريعات التي صدرت في ذلك الحين التوجه إلى تنظيم المدن في مناطق وظيفية. وقد تضاعف منع بعض الممارسات، أو منع بعض السكان، في مناطق معينة. وجرى تصنيف بعض المؤسسات كـ «فاسدة وخطرة»، ومقاهٍ وحانات وأمكنة الشحاذين وأخرى للبغاء... إلخ، وألزمت جميعها على ممارسة أنشطتها في مناطق حددها المشترع بصورة واضحة ودقيقة(٥٥). وتجلى هذا التدخل بصورة واضحة وفظّة في الإسكندرية عام ١٩٢٠ حين قررت البلدية منع دخول البدو إلى المدينة(٥٦).

ولكي تتمكن السلطات العامة (المحلية أو القومية) من إدارة هذه المدن في نهاية القرن التاسع عشر بصورة أفضل، قامت بتقسيم مختلف عناصرها وتصنيفها وقياسها وتعيينها. كما ساهمت الفئات التي نشأت من هذه الأنشطة في تعزيز ظاهرة التمييز، أو على الأقل، وكما الحال في ما يتعلق بالتشريع، حدّدت الاستعمالات المخصّصة لكل مكان. وغالباً ما اتخذت التقسيمات الإدارية الجديدة داخل المدن صورة سيطرة حقيقية مارستها السلطة العامة. فقد خضع كل حيّ لشبكة تعيين، إذ كانت الإدارة تصنّفه في فئة معيّنة، وتخصص له الحقوق والوسائل والخدمات المناسبة بحسب خصائصه التشكيلية والاجتماعية والاقتصادية.

على سبيل المثال، خصص مشروع تصريف مياه القاهرة في نهاية القرن التاسع عشر قنوات تصريف متباينة السعة لأحجام متساوية من السكان، وذلك بحسب الحيّ المعني، إذ كان يفترض بسكان الأحياء القديمة (بوصفهم من السكان المحليين) أن يستهلكوا قدراً من المياه يقل عما يستهلكه سكان الأحياء الجديدة(٥٧).

---

(٥٥) حول مصر، انظر: Philippe Gelat, *Répertoire Général annoté de la législation et de l'administration égyptiennes*, 5 vols. (Alexandria: Lagoudakis, 1908), pp. 622-641.

حول تونس، انظر: Joseph Valenski, *Législation Communale de la Tunisie: Recueil des décrets et arrêtés municipaux* (Tunis: [n. pb.], 1897), p. 894 sqq.

حول إسطنبول ومدن السلطنة الأخرى، انظر: Aristarchi, *Législation Ottomane ou recueil des lois, règlements, ordonnances... de l'empire ottoman: troisième partie, droit administrative*, pp. 53-54.

(٥٦) Robert Ilbert, *Alexandrie, 1830-1930: Histoire d'une communauté citadine* (Cairo: Institut Francais d'Archéologie Orientale, 1996), p. 504.

(٥٧) Ghislaine Alleaume, «Hygiène Publique et travaux publics: Les ingénieurs et l'assainissement du Caire (1882-1907),» *Annales Islamologiques*, vol. 20 (1984), pp. 151-182.

هكذا، برزت علاقة جديدة بين تنظيم المساحة الحضرية وتوزيع المجتمع، وذلك نتيجة طريقة تقسيم الأراضي والتشريع والنشاط الإداري. وعلى الرغم من أن المدن القديمة لا تتمتع بالخصائص عينها، فقد جرى الانتقال من تداخل الأنشطة والمجموعات الاجتماعية إلى تخصّصات محددة كانت نتاج أوجه جديدة من التمييز، بل والاستبعاد.

كان هذا التمييز اقتصادياً في بادئ الأمر، إلى أبعد حدّ. وخير دليل على ذلك، الطريقة التي أفاد بها اليهود من التوسعات الجديدة للمدن من أجل مغادرة الأحياء التي كانوا قد «حشروا» فيها منذ عدة قرون. ومع نهاية القرن التاسع عشر، كان عدد من اليهود يقيمون في الأحياء الجديدة. لقد كانوا من الميسورين الذين غادروا المدن القديمة، وتركوا الفقراء في أحيائهم الأولى، ليقيموا هم قرب سكان آخرين وجماعات عرقية أو دينية أخرى لديها المستوى عينه من المداخيل.

واللافت للانتباه في القاهرة في أواسط أربعينيات القرن العشرين أن الجماعة اليهودية كان موزعة في عدة أحياء، في حين ظل الفقراء منهم قابعين بكثافة سكانية عالية، وعلى نحو شبه حصري غالباً، في ذلك الحي من المدينة القديمة الذي كان يضم قبل قرن واحد الجماعة بأكملها.

رابعاً: ظهور أشكال مدينية وهندسية جديدة

تغيّر نمط التوسعات المدينية في جميع مدن السلطنة، فقد كان هناك انتقال من المباني المشيّدة خطوة خطوة، في سياق ملكية عقارية وأسواق عقارية ذات دينامية ضعيفة، إلى مدن أكثر انفتاحاً وأنسجة حضرية قطعت مع الماضي إلى حدّ كبير، ويتبع التصميم فيها قواعد جديدة في التنظيم. وقد مثلت التوسعات الظاهرة الأبرز للتغييرات، غير أن القرن التاسع عشر كان أيضاً عصر إعادة بناء المدينة نفسها.

وإذا كانت الحرائق هي المسؤولة عن تدمير المنازل الخشبية في الجزء الشمالي من السلطنة، فقد شهدت مدن الجنوب أيضاً تسارعاً في تجديد أبنيتها، ولا سيّما في مجال الهندسة المنزلية. ففي القاهرة كما في دمشق، خضعت أغلبية المنازل لتحولات وتعديلات أو حتى إعادة بناء[٥٨]. وقد أعيد تنظيم المساحات الحضرية من عدة جهات

---

(٥٨) لاحظ ستيفان ويبر أن ٧٥ في المئة من منازل النسيج القديم في دمشق أُعيد بناؤها جزئياً أو كلياً بين أواسط القرن التاسع عشر وأوّل عقود القرن العشرين. يدلّ هذا التجديد على دينامية شديدة. انظر: Stefan Weber, «Images

تدخل، وشهدت إدخال الأشكال الهندسية الجديدة من جهة، وإعداد التصاميم من جهة أخرى.

١ ـ إنشاء مركزيات جديدة

ابتداء من عام ١٨٢٦، وبعد الإصلاح العسكري وتفكيك الوحدات المنظمة للإنكشارية (التي كانت في حلب، مثلاً، في أصل الفتن المتعددة والانقلاب على الحاكم في بداية القرن التاسع عشر)، بنت الدولة ثكنات معدّة لاستقبال فيالق العسكر الجديدة المشكلة بنتيجة التجنيد. في مرحلة أولى، كان الجيش يوزّع أحياناً في مبانٍ جرى استردادها و/أو تأهيلها داخل المدن. ولكن، مع توافر الوسائل المناسبة، أنشئت مبان جديدة وكبيرة حول باحات مركزية[٥٩] في المناطق المجاورة القريبة. وبخروجها عن البنى الحضرية القديمة، وصعوبة النفاذ التي كانت تتميّز بها، جرى وصل هذه الثكنات مباشرة بالطرق الجديدة (وأحياناً بسكك الحديد أيضاً)، وهو ما ساهم في تحسين قدرة الجيش على التحرك، وسمح بالتحكّم في التكتلات السكانية وحمايتها[٦٠].

وفي أواخر القرن، أثّر تطور شبكات سكك الحديد إلى حدّ بعيد في تنظيم الأرياض. وقد مثّلت المحطات، الهائلة أحياناً، أبرز ظواهر هذا التطور، غير أن مشاغل صيانة الآلات ومستودعات الفحم ومستودعات المؤسسات التي تعتمد أنشطتها الاقتصادية على الفرص التي تتيحها وسيلة النقل الجديدة هذه، غالباً ما شغلت مساحات واسعة على مداخل تلك الكتل السكانية.

وغير بعيد من المراكز القديمة، ساهمت قصور الحكام والمدارس ومقارّ المحاكم على نحو مهم في تنظيم الأحياء الحديثة وخلق مركزيات استقطاب جديدة. كما تميّزت

---

of Imagined Worlds: Self-Image and Worldview in Late Ottoman Wall Paintings of Damascus,» in: Jens Hansen, Thomas Philipp and Stefan Weber, eds., *The Empire in the City: Arab Provincial Capitals in the Late Ottoman Empire* (Beirut: [n. pb.], 2002), p. 163.

حول القاهرة، انظر: Olivier Blin, «Le Caire XIXème-XXème siècles: De la fasaha à la sala comme modèles,» *Espace Centré: Les Cahiers de la recherché architectural*, vol. 20-21 (1987), p. 96.

(٥٩) تمركز الفيلق السابع من الجيش العثماني الذي جرى إصلاحه في بيروت. في عام ١٨٥٣، تمّ بناء أوّل مستوى من ثكنة ضخمة (السراي) تمتدّ أرضيتها على آلاف الأمتار المربعة. وهذا أوّل مبنى من هذا النوع في بيروت. انظر: May Davie, *Beyrouth, 1825-1975: Un siècle et demi d'urbanisme* (Beirut: Ingénieurs et architectes de Beyrouth, 2001), p. 40.

(٦٠) انظر: David and Degeorge, *Alep*, p. 299.

الأحياء الجديدة بنمو القطاع الثالث المتطور الذي تشهد عليه مبانٍ رئيسية على غرار الفنادق الكبرى والمصارف.

في البنى القديمة، كانت نسبة المساحة الممدينة المخصّصة لشبكات الطرقات ضئيلة جداً، إذ لم تتجاوز الخُمس بصورة عامة. وهذه النسبة المتدنية كانت مكوّنة من نوعين متكاملين من الطرق: الشوارع، والأزقة المسدودة (انظر الرسم الرقم (٣٩ ـ ٦)). وكان عدد الأزقة المسدودة أكبر في المناطق العربية، وتبقى في النهاية شبكة طرق المدن العثمانية أقل ترابطاً مما هي عليه في المدن الغربية[٦١].

وفي الأحياء الجديدة، لم تكن الشوارع عريضة ومستقيمة فحسب، بل جرى تخطيطها بحيث تتقاطع وتشكل شبكة لا صلة لها بالنسيج القديم، حيث غالباً ما كان عدد المسارات الممكنة للانتقال من نقطة إلى أخرى محدوداً جداً. وفي معظم الأحيان، بنيت هذه الأحياء حول ساحات تؤمن الصلة مع الطرق القديمة. وفي نهاية ستينيات القرن التاسع عشر، نفذت بلدية بيرا ـ غَلَطَة في إسطنبول مشروع بناء ساحة كبيرة في إثر تفكيك أسوار الحقبة الجنوية، وفتح طريق جديد في النسيج القديم للسماح بمرور أول ترامواي (تجرّه حيوانات). وكان هذا المشروع مستوحىً من هندسة ساحة الإتوال في باريس[٦٢]. وبعد بضع سنوات، بني مقر البلدية في آخر الساحة وشكل نهاية لها.

استكملت هذه المشاريع العمرانية أحياناً بالحدائق، كما هي الحال في مصر، حيث أنشئت حديقة الأزبكية في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، أو في حلب حيث أنشئت حديقة عامة كبيرة افتتحت للجمهور عام ١٩٠٠. وفي مدن أخرى، اتخذت هذه الأماكن المخصّصة للتنزّه التي استقبلت أنشطة جديدة أشكالاً أكثر خطية، كما هي الحال في سالونيك حيث ضم المرفأ الذي بني في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، وبلغ طوله أكثر من كيلومتر، معظم المؤسسات التي شكّلت رمز الحداثة على غرار المحالّ والمقاهي والمسارح والفنادق[٦٣].

---

(٦١) Pierre Pinon, «Essai de Définition morphologique de la ville ottomane des XVII^ème^-XIX^ème^ siècles,» dans: *La Culture urbaine des Balkans* (Belgrad; Paris: Institute for Belkan Studies, 1991), pp. 147-155.

(٦٢) يتعلّق الموضوع بساحة الشيشان وبشارع أوكتشو موسى. انظر: Zeynep Celik, *The Remaking of Istanbul: Portrait of an Ottoman City in the Nineteenth Century* (Washington, DC: Washington University Press, 1986), p. 72.

(٦٣) Anastasiadou, *Slamique, 1830-1912: Une Ville ottomane à l'âge des Réformes*, p. 192.

الرسم الرقم (٣٩ ـ ٦)

القاهرة، شوارع وأزقة غير نافذة، أحياء إلى الشمال الغربي من المدينة القديمة



المصدر: *Plan général de la ville du Caire et des environs* (Cairo: 1896)

وفي تونس، ضمّت أيضاً جادة طويلة المؤسسات عينها منذ أواسط ثمانينيات القرن التاسع عشر، غير أنها لم تكن تمتد على طول ضفة البحيرة، بل كانت تؤدي إليها من أحد الأبواب الرئيسية للمدينة (انظر الرسم الرقم (٣٩ ـ ٧)).

الرسم الرقم (٣٩ ـ ٧)

تونس، الجادة البحرية، حوالى العام ١٩١٠



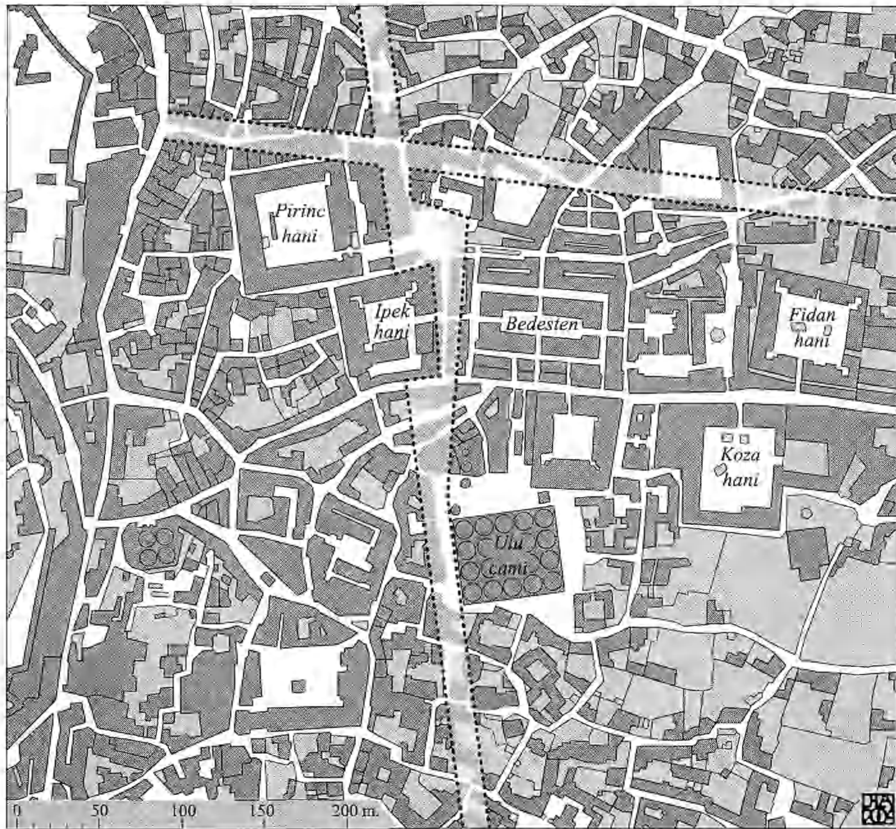
تربط الجادة هذه، التي شقت في خمسينيات القرن الثامن عشر، المدينة القديمة بضفتي البحيرة.
المصدر: أُخذت هذه الصورة من مجموعة المؤلف.

كما تأمنت الوصلات بين الأحياء الجديدة والأحياء القديمة بواسطة طرق جديدة، وبفضل تحسين ـ توسيع ورصف ـ الطرقات القديمة. وأول من باشر بهذه الترتيبات هو محمد علي باشا الذي فتح طريقاً في القاهرة عام ١٨٤٥ تقريباً من الطرف الغربي للمدينة إلى وسطها. وقد أكملت هذه الطريق تلك التي كان بناها جيش الاحتلال الفرنسي في أوائل القرن بين المرفأ (بولاق) والمدينة.

وقد أتت الأمثلة التالية في وقت لاحق، ولكن في هذا المجال أيضاً استفاد القادة المدنيون من الكوارث الطبيعية. ففي بورصة، وبعد زلزال عام ١٨٥٥، فتح الحاكم طريقين يتقاطعان بزاوية قائمة، ويهدفان إلى وصل المركز التجاري والديني (السوق والجامع الكبير) بمركز السلطة المدنية والعسكرية (انظر الرسم الرقم (٣٩ ـ ٨))[٦٤].

الرسم الرقم (٣٩ ـ ٨)

بورصة، تقاطع شوارع مفتوحة في حي البازار شقت بعد زلزال ١٨٥٥



المصدر: خريطتان منشورتان في: Mustafa Cezar, *Typical Commercial Buildings of the Ottoman Classical Period and the Ottoman Construction System* (Istanbul, 1983), pp. 38-316.

---

(٦٤) Saint-Laurent, «Un Amateur de théâtre: Ahmed Vefik pacha et le remodelage de Bursa dans le dernier tiers du XIX^ème siècle,» p. 103.

وفي سالونيك، أفادت السلطات من حريق عام ١٨٩٠ الذي دمر ما لا يقل عن ٣٥٠٠ منزل من أجل تسوية تخطيط الطرق في المناطق المحروقة[٦٥]. أما في مدن الوطن العربي، حيث كانت المباني الحجرية تقاوم الحريق على نحو أفضل نسبة من مدن شمال السلطنة، كانت الطرق الجديدة المنشأة بنتيجة دمار في الأحياء القديمة مجرد استثناءات.

أدت هذه العمليات الحضرية والهندسية إلى إنشاء مراكز جديدة تضم معظم خدمات الإدارة والأنشطة الاقتصادية المتصلة بالحداثة. من جهة أخرى، شكّلت المراكز الدينية (حول الجوامع الكبرى) وأسواق التجارة التقليدية مراكز قديمة فقد البعض منها مكانته السابقة.

٢ ـ الإفادة من ارتفاع قيمة الملكيات العقارية

ضمت الأحياء الجديدة مؤسسات السلطة ومؤسسات القطاع الاقتصادي، إلا أن تطور التنظيم الحضري كان مصدره أيضاً النمو في عدد السكان. وتختلف الأحياء الجديدة المعدّة للسكن إلى حد بعيد عن الأحياء القديمة، بمعزل عن نمط إنتاجها. وقد أدى تزايد طلب القطاع الثالث على العقارات في المراكز الجديدة إلى ارتفاع مجمل أسعار العقارات. كما حمل المالكين على ترشيد تقسيم المناطق المطروحة في السوق لتجنب إنشاء جيوب مطوّقة تحول دون الإفادة من هذه الأسعار.

في هذا السياق، يشكّل حي «العمارة البرانية» في دمشق مثلاً جيداً على ذلك. ففي هذا الحي الذي يمتد على طول أحد أبرز الطرق الذي يصل المدينة بالشمال، تتدرج الأقسام المفرزة وفق انتظام تصاعدي بين الحدود التي وصل إليها التنظيم الحضري عام ١٨٦٠ والتنظيم الحضري السائد في أوائل عشرينيات القرن العشرين. وكلما ابتعدنا من المركز، ازدادت الطرق النافذة إلى الأراضي المفرزة عرضاً واستقامة. وقد خضعت الأقسام المعنية للتسوية عينها، إذ جرى تقسيمها بطريقة تحول دون تشكّل الجيوب المطوّقة (ولم تكن الحال على هذا النحو في الأراضي المفرزة قبل عام ١٨٦٠) وأصبح عرضها أكثر انتظاماً.

لا تقتصر الإفادة حتى الحدّ الأقصى من العقارات خلال تقسيم الأراضي، وقد مثّل إنشاء أول مجمّعات سكنية دليلاً بارزاً على ذلك. وعلى الرغم من أن هذا النوع

(٦٥) Anastasiadou, Ibid., p. 121.

من المساكن كان معروفاً في مصر منذ زمن طويل[٦٦]، إلا أنه بقي غائباً عن سائر مدن السلطنة، باستثناء سكن المسافرين والأجانب والرجال غير المتزوجين. وفي مرحلة أولى، اتسم هذا النوع الهندسي الذي فرضه ارتفاع سعر الأراضي المجاورة للمناطق المركزية بترتيبات ركيكة أحياناً، إذ إنها جاءت ثمرة عدة تجارب وأخطاء، متأثرة بالأنواع التي سبقتها (تجربة الخان) وليس التجارب الغربية[٦٧]. ولكن، مهما كانت طريقة توزيع المساكن، فقد اتسمت المباني الأولى بترتيبات تميّزت بعظمتها وفخامة تزيينها، وكان من شأنها أن تعوّض من نوعها الهندسي الرديء[٦٨].

في إطار التدخلات في النسيج القديم، أدت الحاجة الاقتصادية إلى تقليص قلب المجموعات، وإلى بروز أنواع هندسية جديدة لا تشغل الأراضي فيها أكثر من غيرها، ولكن تزيل الأقسام غير المربحة (انظر الرسم الرقم (٣٩ ـ ٩)).

وهنا، جرى توزيع جديد للمساحات غير المبنية: أُنشئت مساحات عامة في قلب المجموعات لزيادة قيمتها العقارية إلى أقصى حدّ. وقد كانت أسماء المكان العامة، على غرار ممر وقلب المدينة النظامية في تونس العاصمة، خيرَ دليل على هذه الأشكال والممارسات الجديدة.

إلى جانب الأهمية الهندسية لهذه المباني، شهدت تواريخ بناء الأولى منها في كل مدينة على اندماجها في النظام الاقتصادي والاجتماعي الجديد الذي تطور في ذلك الحين في مدن السلطنة العثمانية. وقد تطورت المدن الساحلية، وبالأحرى المرفئية قبل سواها. ولربما كانت الإسكندرية الأولى من بينها، إذ بنيت فيها المباني في أواسط سبعينيات القرن التاسع عشر (انظر الرسم الرقم (٣٩ ـ ١٠)).

أما دمشق، فتأخرت بالنسبة إلى غيرها، إذ لم تظهر فيها المجمّعات السكنية إلا في أوائل عشرينيات القرن العشرين. كذلك، لم تبرز المجمّعات الأولى في حلب إلا في أوائل القرن العشرين.

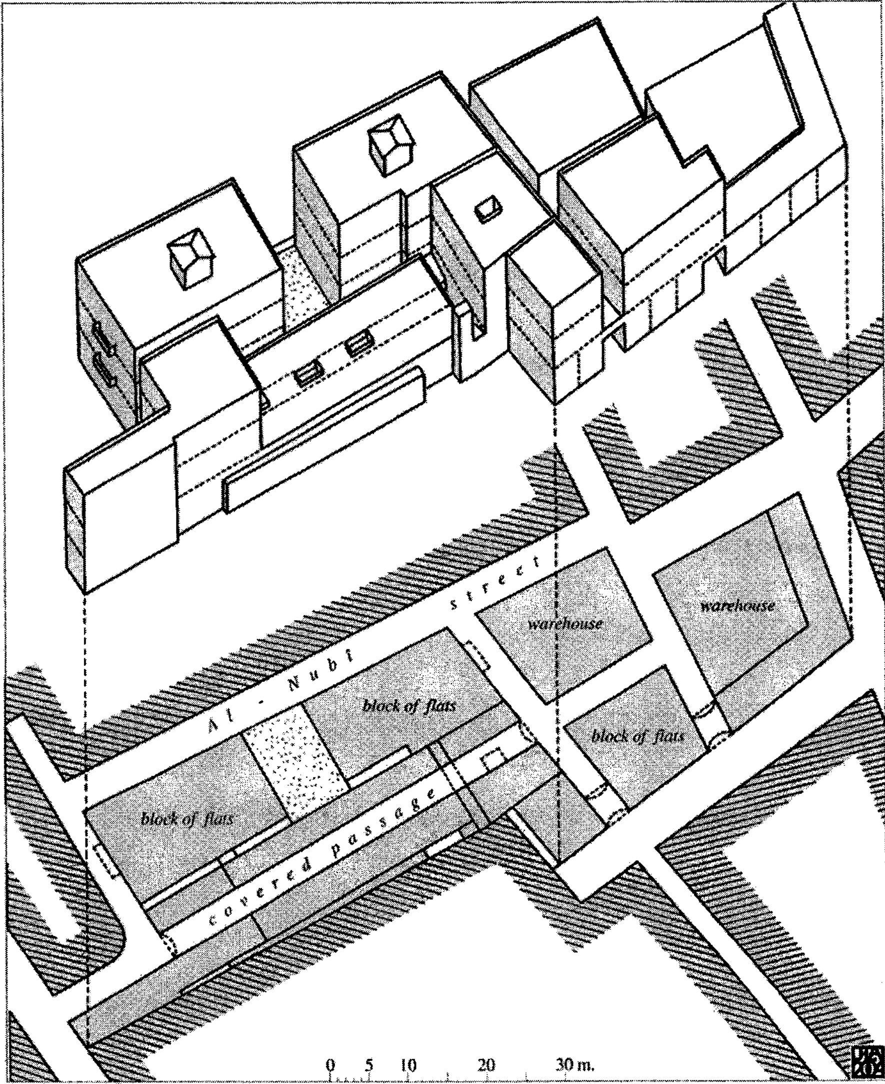
---

(٦٦) Jean-Claude Garcin, Bernard Maury et Jacques Revault, *Palais et Maisons du Caire, époque mamelouke (XIIIème-XVIème siècles)* (Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1982), p. 175.

(٦٧) Jean-Claude David, «Elaboration de la Nouveauté en architecture en Syrie,» dans: «European Houses in the Islamic Countries,» *Environmental Design: Journal of the Islamic Environmental Design Research Center*, vols. 1-2 (1994-1995), pp. 50-73.

(٦٨) اللافت للانتباه أنه، في كلّ مدينة، تميّزت المباني الأولى بفخامة الأدراج، في الإسكندرية في أوائل الثمانينيات (١٨٨٠) وفي دمشق بعد أربعين سنة.

الرسم الرقم (٣٩ ـ ٩)
القاهرة، ممارّ مسقوفة، الحي الفرنسي

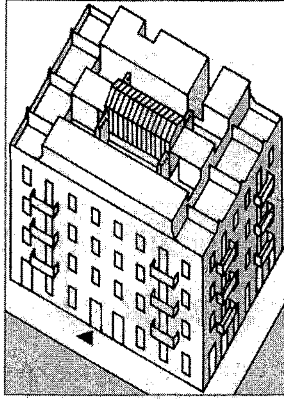


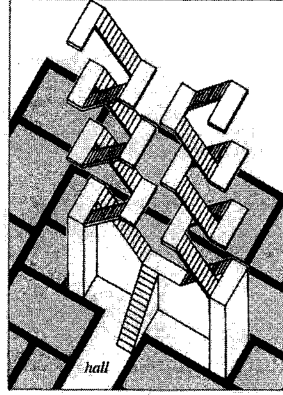
بني هذا التجمع نحو سنة ١٨٩٠، ويتألف من خمسة مجمعات، مستودع، ورش حرفية، و٣٠ محلاً تجارياً.

المصدر: إعادة تكوين ورسم من المؤلف، بالاعتماد على: E. Goad, *Insurance Plan of Cairo- Egypt- March 1905* (London; Toronto, 1905)

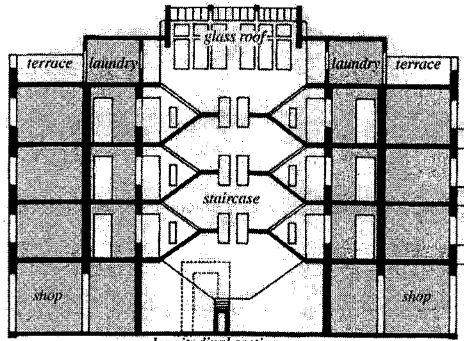
الرسم الرقم (٣٩ ـ ١٠)

الإسكندرية، مجمع شقق في حي كوم الناضورة

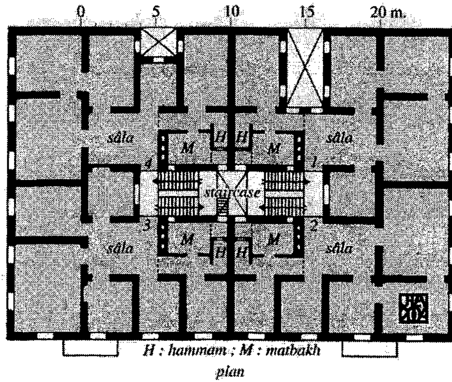

axonometric view



staircase



longitudinal section



H : hammam ; M : matbakh
plan

هذا المجمع الذي بني قبل نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر يتألف من ١٢ مسكناً، كل بين ١٠٠ و١٢٠ متراً مربعاً. هو جزء من تجمع فيه أربع مجمعات مشابهة منظمة حول ممار وأزقة غير نافذة.

المصدر: من تنقيط ورسم المؤلف.

٣ ـ من المنزل إلى مجمّع الشقق

خلال فترات تسريع إعادة التنظيم، ازداد التفاوت بين استمرارية المباني وتحولات الطلب في مجال الأموال غير المنقولة. وعند منعطف القرن التاسع عشر والقرن العشرين، كان تطور السوق من السرعة بحيث يمكن القول إن الوقت الذي يستغرقه شيد الأبنية كان يمثّل عائقاً أمام المستثمرين: ففي نهاية ورشة ما، قد يبدو النوع الهندسي المحدد منذ ستة أشهر أو سنة قديماً أو غير ملائم للسوق. وفي هذا السياق، اعتمد الراغبون في البناء ترتيبات هندسية خاصة، في اهتمامهم بالتحويلات الممكنة لممتلكاتهم. وهكذا، لم تهدف الأنواع الجديدة للمباني إلى زيادة ربحية الأموال العقارية فحسب، بل كان عليها أيضاً مواكبة التحولات السريعة التي تشهدها السوق.

شكل المنزل ـ المجمّع خير مثال على ذلك، فقد كان الميزة الجديدة لسوق يشهد تغيّرات عنيفة. وقد انتشر هذا النوع الهندسي بسرعة في جميع مدن السلطنة. وكان أحياناً عبارة عن مجمّع مشيّد على قطع أرض ربما لا تتجاوز مساحتها الخمسمئة م^2. وفي معظم الأحيان، كانت تبنى على قاعدة وتشمل طابقين أو ثلاثة، وكل طابق منها يشكل وحدة سكن كاملة. وكان هناك سلّم مفتوح على الخارج في الطابق الأرضي يفضي إلى كل طابق. وخلافاً لترتيب المباني الاعتيادي، كان الباب الرئيسي يوضع على جانب من المبنى. وعلى الواجهة، بضع درجات ومدخل يؤمنان نفاذاً مباشراً إلى المستوى الأول. وقد سمح جهاز التوزيع المزدوج هذا باستعمال كامل المبنى كـ «فيلا». وبفضل الأبواب التي تفصل بين سلالم كل طابق، يمكن استعمالها كوحدات عائلية منفصلة أو تأجيرها إلى عائلات مختلفة.

كان هذا التنظيم، في أحسن الأحوال، ملتبساً، فبفضل المدخل المزدوج المفتوح على الطريق والانفصال ـ الوظيفي والتوزيعي ـ الذي يتميز به كل طابق، كان من الممكن تحويل المنزل إلى مبنى، وبالتالي تكييف المبنى سريعاً لمتطلبات السوق و/ أو للطلب الاجتماعي. وبعدما ظهر هذا النوع الهندسي الجديد في مصر وإسطنبول في أواخر القرن التاسع عشر، تطور أيضاً في حلب (في أوائل القرن العشرين)، وفي بيروت بعد بضع سنوات، وفي دمشق في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين. والجدير بالذكر أن هذا النمط برز خلال فترة لم تتحول فيها أسعار العقارات والطلب عليها والممارسات الاجتماعية بالوتيرة عينها في كل المدن، بل تميزت بتفاوتات ملموسة. وقد سمح مبدأ التوزيع المزدوج للمبنى بالتكيف المناسب عند الضرورة مع هذه التفاوتات وإدارتها.

خاتمة

باستثناء مصر التي دخلت الإصلاحات قبل سواها من مناطق السلطنة كثيراً، لم تبدأ فترة التحولات المدينية الكبيرة قبل أواسط القرن التاسع عشر. وهكذا، وفي غضون أقل من خمس وسبعين سنة، شهدت المدن الخاضعة لسلطة الباب العالي تحولات استثنائية. وقد حاولت هذه الدراسة إظهار ذلك عبر بضعة أمثلة في ثلاثة مجالات فقط، غير أنه من الواضح أن جميع المجالات الأخرى شهدت التحولات عينها. فخلال هذه الفترة، جرى الانتقال من المدينة الإسلامية التقليدية، كما حددها ريمون[٦٩]، إلى المدينة الحديثة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من وحدة التشريع ووحدة الطرائق الأساسية لممارسة السلطة، لم تدخل الإصلاحات إلى جميع المدن في الوقت عينه، إذ نلاحظ تفاوتات وتسارعات؛ فالمدن التي كانت تسمح بدخول البضائع الغربية والنفوذ الغربي تطورت قبل سواها، غير أنه سرعان ما لحقت بها المدن الأخرى، وأحياناً تجاوزتها.

وهكذا، وعلى الرغم من الفوارق الملموسة على صعيد إمكانات المدن من جهة، والطريقة التي أصابتها فيها الإصلاحات من جهة ثانية، يمكن القول إنه، عشية تفكك السلطنة العثمانية في أوائل عشرينيات القرن العشرين، كانت موجة من التحديث قد اجتاحت معظم مدنها الكبيرة[٧٠].

---

(٦٩) Raymond, *Grandes Villes arabes à l'époque ottoman.*

(٧٠) لم تكن شبه الجزيرة العربية عرضة لهذه الظاهرة. على الرغم من كبر مساحتها، ولم تشمل هذه المنطقة من السلطنة العثمانية العديد من المدن الكبيرة، إذ بَلَغَ عدد السكان في أهمها، مكة، أقل من ١٠٠٠٠٠ نسمة في العام ١٩٥٠. انظر: François Moriconi-Ebrard, *Geopolis, pour comparer les villes du monde* (Paris: Anthropos, 1994), p. 216.

الفصل الأربعون

المتوسطية: تصاميم المعماريين الفرنسيين والإيطاليين في الثلاثينيات في مدن شمال أفريقيا

ميا فولر(*)

صِيغَ مفهوم الفن المعماري المتوسطي، على نحو نمطي، أول مرة في عشرينيات القرن العشرين على يد بعض المهندسين المعماريين الأوروبيين في أفريقيا الشمالية المستعمَرة، حيث كانت فكرة العمارة المتوسطية تتّبع كلياً السياق الاستعماري، جمالياً وسياسياً. وفي الترويج لأنماط معمارية أفريقية شمالية محلية، بدلاً من نماذج العمارة الأوروبية، اقترح هؤلاء جمالية قائمة على المكعبات البيض مع سقوف مسطحة ذات ترّاسات. وكانت جدالاتهم بعد ذلك ضمنياً سياسية، إذ إن فن العمارة الذي وصفوه كان مصمَماً ومبنياً في بيئةٍ من العلاقات غير المتساوية بين المستعمر الأوروبي وشعوب شمال أفريقيا الخاضعة له.

في هذا الفصل، سأصف كيف برّر المهندسون المعماريون الفرنسيون والإيطاليون في فترة ثلاثينيات القرن العشرين في الجزائر وليبيا، دمج الأوجه الزخرفية والبنيوية للهندسة المعمارية الشمال الأفريقية مع تصاميمهم - التي بدت وكأنها استعيرت من

(*) أستاذة مشاركة، قسم الدراسات الإيطالية، جامعة كاليفورنيا، بيركلي.

ملاحظة من المؤلفة: أنا مدينة بالشكر لكاترينا بوريلي ولورا ويتمان لتزويدي بالمصادر التي استخدمتها في هذا الفصل. كذلك لستيفاني هوم كاري وديانا ك. دايفيس لإطلاعي على أعمالها التي لم تنشر بعد؛ ولماري مارغريت جونز وألونا نتزان شيفتان للنقاشات المفيدة والمقترحات والمراجع، وإليزابث ليك لقراءتها النسخ الأولى من هذا الفصل ولاقتراحاتها التحريرية.

الشعوب المستعمَرة «الأقل شأناً» ـ عبر إضفاء الطابع المتوسطي على عناصر التصميم، فتركوا بصماتهم الهندسية كاستمراريةٍ لتاريخٍ طويلٍ من التقاليد المشتركة في بيئةٍ جغرافية مشتركة[1].

بعدها، أنتقل لمناقشة البيئة التاريخية والسياسية الأوسع التي قام المهندسون المعماريون في ظلها بهذا التحوّل الجذري، ولا سيما الوجدان الوطني الفرنسي والإيطالي والسياسات الفرنسية والإيطالية إزاء حوض البحر المتوسط وأراضيه. وأختتم الفصل بتسليط الضوء على نقطةٍ مفادها أن فهم ظاهرة «الطابع المتوسطي» على أنه ابتكارٌ أوروبي منبثق مباشرةً من التجربة الاستعمارية، يوسّع فهمنا للتحاليل الأوروبية للمدينة في العالم الإسلامي.

أولاً: فن العمارة «المتوسطية» الفرنسية

اعتمدت الحكومة الفرنسية منذ احتلالها الجزائر عام ١٨٣٠، ووصولاً إلى تحويل تونس إلى محمية لها اعتباراً من ثمانينيات القرن التاسع عشر، أشكالاً فخمة كانت تتمسّك بها وتطبّقها على أراضيها، فارضةً بنى تمثيلية أجنبية مثل المكاتب البريدية في قلب المدن المستعمَرة[2].

ووفقاً لتعريف بيغوين (وآخرين)، هذا ما صار يُعرَف بـ «فن العمارة الخاص بالفاتح»، الذي يتباين مع مبدأ «فن العمارة الخاص بالحامي أو الوصي» الذي يبدو أكثر صداقةً مع الدولة المستعمَرة، والذي بدأ يحلّ مكان الأول مع بداية القرن العشرين[3].

وكان «فن العمارة الخاص بالحامي» الذي بيّن الفرق (الخاطئ) بين الاحتلال الاستعماري الكامل للجزائر وسياسة الحماية في تونس والمغرب، يشتمل عمداً على

(١) واجهت السلطات الاستعمارية الإسبانية في شمال أفريقيا المعضلة نفسها التي واجهها الفرنسيون والطليان، ولجأوا في عدّة حالات إلى الحلول والتصاميم نفسها، لكنهم كانوا أقلّ ميلاً إلى استخدام خطاب «المتوسطية». انظر: A. B. Nieto, *Arquitecturay urbanismo espanol en el norte de Marruecos* (Madrid: Junta de Andalucia, 2000).

(٢) انظر: F. Beguin, D. Lesage et L. Godin, *Arabisance Décor architectural et trace urbain en Afrique du Nord, 1830-1950* (Paris: Dunod, 1983); Paul Rainbow, *French Modern: Norms and Forms of the Social Environment* (Cambridge, MA; London: Cambridge University Press, 1989); G. Wright, *The Poolitics of Design in French Colonial Urbanism* (Chicago, IL; London: University of Chicago Press, 1991), and Zeinep Celik, *Urban Forms and Colonial Confrontations: Algiers, Under French Rule* (Berkeley, CA: University of California Press, 1997).

(٣) Beguin, Lesage et Godin, Ibid., pp. 11-30.

أساليب مختلطة مُزجت فيها عناصر زخرفية محلية من النماذج الهندسية الأوروبية. في عشرينيات القرن العشرين، إذاً، كان الأسلوب المغاربي الجديد (Neo-moorish) لزخرفة المباني الأوروبية التابعة للقطاعين العام والخاص، والذي تم تعريفه على نحو خاطئ، نمطاً سائداً على مدى عقدين تقريباً في أبرز المدن الساحلية لدول المغرب العربي الفرنسي.

بلغ هذا المزج السطحي ذروة تطوره (وأعظم نجاحاته الحاسمة) في المغرب بدءاً من عام ١٩١٢، حيث وسّع فريق المهندسين المعماريين والمخطّطين التابعين للحاكم ليوتي عملية تكييف الإرث الهندسي المعماري المحلي التي كانت حتى ذلك الوقت غير منسّقة، وحوّلوا تلك العملية إلى برنامج بناءٍ حكومي متطور ومموّل[٤]. وفي عام ١٩٢٨، وصف المهندس المعماري ألبير لابراد، أحد أعضاء الفريق، «الأسلوب الجديد» الذي بدأ يظهر هناك بأنه «خلاصة روحنا اللاتينية وحبنا لفن الشعوب الأصلية»[٥]. ويجسّد وصفه هذا آراء عدد من زملائه من فترة أواخر عشرينيات القرن العشرين حول وجدانهم «اللاتيني» (أي الأوروبي) وقرارهم إضفاء النسق المحلي (أي العربي) على التصاميم. ولعلّ أهم ما أشار إليه وصفُ لابراد هو المعضلة التي واجهوها جميعاً، وهي: إلى أي مدى يجب أن يُدخلوا ما هو غير أوروبي في أعمالهم الهندسية الاستعمارية؟[٦]. برزت تسمية «فن العمارة المتوسطية» بعد تلك المرحلة قليلاً، وشملت الملامح الهندسية «اللاتينية» و«الخاصة بالسكان الأصليين» التي يفضّلها المهندسون المعماريون الاوروبيون ـ واستثنوا في الوقت عينه غيرها من أشكال الهندسة المحلية وصنّفوها في خانة الهندسة المعمارية «العربية».

في هذا الوقت، كانت تنظيرات المهندسين المعماريين من دعاة الحداثة تكتسب المزيد من الأهمية في العاصمة الفرنسية وسائر أنحاء أوروبا. وجاء كتاب لا كروا نحو فن عمارة عام ١٩٢٣ ليعكس الأفكار الجديدة للعديد من المهندسين المعماريين،

---

(٤) في خط عمل جانيت أبو لُغُد نفسه، في وسع المرء القول إن الأعمال المعمارية تلك يمكن أن تنسب إلى سياسات الفصل داخل مجتمع استعماري. انظر: Janet Abou-Lughod, *Rabat: Urban Apartheid in Marocco* (Princeton; NJ: Princeton University Press, 1980).

(٥) Albert Laprade, «Souvenirs du Temps de la guerre, contribution a la future histoire de Casablanca et de Rabat,» *Le Maroc catholique* (September-December 1928), p. 599.

(٦) من أجل مصدر يقدم موقف أن العمارة التلفيقية يمكن أن تخدم فقط المستعمرين الفرنسيين، انظر: Joseph Marrast, «Dans Quelle mesure fait-il faire appel aux arts indigenes dans la construction de éditfices?,» dans: Jean Royer, ed., *L'urbanisme aux colonies et dans les pays tropicaux*, 2 vols. (Paris: Delayance, 1935), pp. 24-25, et Emile Bayard, *L'art de recnnaitre les styles colonaiaux de la France* (Paris: Garnier, 1931).

وليمنحهم صوتاً مميزاً في الوقت عينه. وعارض دعاة الحداثة إعادة استعمال الأشكال التاريخية لذاتها فقط، وانطبقت هذه الرؤية على واجهات المباني في مرحلة النهضة، مثلاً، وعلى الأساليب الكلاسيكية (أو النيو ـ كلاسيكية) بوجهٍ خاص. ولكنهم اقترحوا، في المقابل، استخلاص العبر من المعالم الهيلينية على أساس «روحها» التي وصفوها بأنها حديثة تماماً في بساطتها ومذهبها العملي وطهارتها الجمالية. وعلى الرغم من أن لا كروا كان قد كتب سابقاً عن «الهيليني» بدلاً من «المتوسطي»، إلا أن ما كان يجول في ذهنه هو تلك المكعبات البيض والسطيحات عينها على خلفيةٍ من السماء والبحر الزرقاوين والطبيعة الصخرية الوعرة التي بدأ مهندسو الفترة الاستعمارية في الجزائر يشيرون إليها في أواخر عشرينيات القرن العشرين بمصطلح «المتوسطي».

بتعبير آخر، كان المهندسون المعماريون في شمال أفريقيا المستعمَرة مهتمّين بالنماذج الشكلية عينها، ولكنهم عوضاً من التركيز على المراجع الكلاسيكية في كتاباتهم، تطرّقوا إلى أوجهٍ أخرى من «إضفاء الطابع المتوسطي»، منها التاريخ والحتمية الجغرافية التي ترتكز عليها الشمولية الخالدة (سأعود إلى هذه النقطة في ما يلي).

وما لا شك فيه أن المهندسين المعماريين الفرنسيين في الجزائر واجهوا معضلةً عمليةً أكثر من تلك التي واجهها واضعو النظريات في العاصمة الفرنسية. فبالنسبة إلى المهندسين المعماريين في الجزائر، كانت مسألة إدخال العناصر المحلية في هندستهم الاستعمارية مسألةً ذات صلة آنية في الواقع في خضم سوق بناءٍ ناشطة جداً وظروفٍ سياسية شديدة الحساسية. وفي أي حال، كانوا أقل ميلاً من نظرائهم في الشمال إلى مناقشة فن العمارة انطلاقاً من «روحها». وفي مقالاتٍ بعنوان «نحو فن عمارة متوسطية» تمّ نشرها في صحيفةٍ جزائرية للمهندسين المعماريين والمهندسين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٠، أقرّ كاتبان مختلفان بأهمية لوكوربوزييه عبر تكييف عنوان كتابه الشهير، ولكنهم ناقشوا فن العمارة المتوسطية الخاص بهم في البيئة الجزائرية، وكيف يجب أن تكون علاقته بفن العمارة المحلي «البربري» أو الشمال أفريقي، والفرق بينه وبين فن العمارة الحديثة في شمال أوروبا. فجاء الكاتب الأول دو بي ـ لا كروا ليستمرّ في التركيز البالي على الزخرفة النيو ـ بربرية، ودَحَضَ الأوجه «الحديثة» لفن العمارة المحلية الذي كان بعض زملائه يمدحونه في الحال، ولخّص وجهات نظر المصمّمين النيو ـ بربريين في العقدين الأول والثاني من القرن العشرين. أما كوتيرو، فقد كان وراء المناقشات المؤيدة لبساطة فن العمارة المحلية، وفي الوقت عينه وضع مسائل فن العمارة الاستعمارية في قلب النقاش بين الدعاة إلى الحداثة المعاصرين.

كان «الأسلوب المتوسطي» الذي نادى به دو بي ـ لا كروا في نيسان/ أبريل ١٩٢٩ «سليلاً حديثاً للمباني البربرية ووريث أبعادٍ جمالية ساحرة» يؤدي إلى «البيت المثالي الحقيقي»[٧]. وبحسب وصفه، تنبع هذه «الأبعاد الجمالية الساحرة» من الزخرفات النموذجية التي تتميز بها العمارة البربرية الفخمة «الرفيعة المستوى»، وليس من المنازل المحلية الشمال الأفريقية التي لم يروّج لها لا كروا كنموذجٍ مفيد يمكن للمهندسين المعماريين في فترة الاستعمار أن يقلّدوه.

وعلى الرغم من أنه وصف «أسلوبه المتوسطي» المثالي بأنه «من سلالة المباني البربرية»، إلا أنه كان أكثر شبهاً بمنزلٍ ريفي فرنسي مألوف أضيفت إليه الزخرفات المستعارة. وبحسب لا كروا، «على المنزل أن يؤمّن الحاجات العصرية لناحية النظافة والراحة، ذلك أن أسلافنا المسلمين [في المستعمرة] لم يفهموا شيئاً من آلاف التفاصيل الصغيرة التي تجعل الحياة ممتعة». وتقتضي «الراحة» المزيد من التهوئة: كانت العادة التي درج عليها البناء المحلي في شمال أفريقيا، والتي يكون فيها المنزل محاطاً بباحةٍ خارجية تمنع التهوئة الضرورية، الأمر الذي يؤدي إلى انبعاث رائحةٍ كريهة ناجمة عن الرطوبة.

وتتطلّب «الراحة» أيضاً خصوصيةً أكبر من تلك التي كانت تؤمنها المنازل الجزائرية النموذجية، حيث كان فتح جميع الغرف على بعضها وإطلالها على باحةٍ خارجيةٍ واحدة يفرض «اختلاطاً يتنافى مع عاداتنا الحساسة»، ويؤدي إلى دخول أشعة الشمس بصورة أكبر، إذ إن «كافة غرف البيت الجزائري تقريباً كانت مظلمة»[٨]. وفي هذا الصدد، لا يبدو أن لا كروا كان مهتماً بعزلِ داخل المنازل عن أشعة الشمس الحادة، بل على العكس أراد المزيد من النوافذ. وأضاف لا كروا: «لا شيء أكثر جمالاً من المنزل [المحلي] الأبيض المتألق»، واعترف بـ «شعور الإعجاب في حضرة المنزل البربري»، ولكنه أضاف أن «المنزل البربري أعمى وسرعان ما يوحي بالحزن، وبلغزٍ عدائي يفسد متعة العين»[٩]. ولتصويب هذا الواقع، يتعين على المهندسين المعماريين «إضفاء الحياة على المنزل البربري. ووحدها المشربيات الكبيرة والنوافذ الجميلة المؤطرة بالفسيفساء الملونة هي التي ستعطي النتيجة الأفضل»[١٠].

---

(٧) R. Du Puy-Lacroix, «Vers une architecture mediterraneenne,» *Chantiers Nord-Africains*, vol. 2, no. 4 (April 1929), pp. 245-247.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

وبعد ثمانية أشهر، بدأ كوتيرو بنشر سلسلةٍ من المقالات تحت العنوان نفسه كلا كروا، وإنما مختلفة عنه في التوجه. فبالنسبة إلى كوتيرو، يتحدّر «فن العمارة المتوسطية» مباشرةً من الهندسة المحلية. وفي النهاية، جاءت مناقشاته المختلفة للأساليب التاريخية في أنحاء حوض المتوسط كافة لتخدم خطته الهندسية المحدّدة، ومفادها أن اعتماد الكورنيش والأروقة المعمّدة والسطيحات ـ وهي كلها عناصر تقترن بالعمارة المحلية في الجزائر، وتتمتع بميزات الحماية من أشعة الشمس الحادة والأمطار الغزيرة ـ كان ضرورياً ومناسباً للعمارة الفرنسية في مستعمرات شمال أفريقيا[١١]. كما اعترف كوتيرو في أمكنةٍ أخرى بأن بعض المعالم الزخرفية، مثل القرميد الخزفي والمشربيات[١٢]، جديرة بالذكر، ولكن تبقى في نظره ثانويةً بالنسبة إلى معالم التصاميم الهندسية المحلية.

إضافةً إلى الميزة التكييفية للهندسة المحلية، كان أمام كوتيرو حاجزاً آخر ليهزمه، وهو يتمثل بالفكرة القائلة إنه على الرغم من استعمال الأشكال المعمارية المتشابهة (على غرار المكعبات البيض)، كانت أعمال المهندسين المعماريين الاستعماريين تختلف عن أعمال المهندسين من دعاة الحداثة. ففي النهاية، بدا تحوّل المهندسين المعماريين في فترة الاستعمار من دمج العناصر الهندسية المحلية السطحية في أعمالهم إلى دمج العناصر البنيوية الهيكلية، وكأنه يتماشى مع آراء المهندسين المعماريين التابعين للحركة الحداثية في أوروبا الذين كانوا يروّجون للمذهب النفعي، ولرموز جمالية الحجم، وللمساحات غير المزخرفة بدلاً من المزخرفات.

وإلى حد ما، اكتسب دور الطابع المحلي في العمارة الاستعمارية بعض التأييد بفضل تطابقه الرسمي مع التطورات النظرية الحالية. ولكن كوتيرو أصرّ على أن الأسلوب الاستعماري الجديد لم يكن بأي شكلٍ من الأشكال منسوخاً، معتبراً أن الأعمال الجديدة للمهندسين المعماريين الاستعماريين كانت أكثر ملاءمةً لبيئتها مما كانت عليه أعمال دعاة الحداثة في أوروبا ـ على سبيل المثال كان بناء السطيحات منطقياً في المنازل الواقعة على شواطئ البحر المتوسط، ولكن ليس في أوروبا. في الواقع،

---

(١١) Jean Cotereau, «Vers une architecture méditerranéenne,» *Chantiers nord-Africains*, vol. 3, no. 1 (January 1930), pp. 381-383.

(١٢) Jean Cotereau, «La Maison mauresque,» *Chantiers Nord-africains*, vol. 3, no. 6 (June 1930), pp. 533-652, described in: Cohen and Eleb, *Casablanca*, 146-167, and in: Sherry Mckay, «Mediterraneanism: The Politics of Architectural Production in Algiers during the 1930s,» *City and Society*, vol. 1, no. 1 (2000), pp. 79-102.

استعمل كوتيرو العنوان الشهير الذي استعمله لا كروا فقط ليبرهن عن موقفٍ مفاده أنه على الرغم من أوجه الشبه بين العمارة الاستعمارية المستوحاة من العمران المحلي للدول المستعمَرة، والعمارة القائمة على مبدأ الانتفاعية الذي طبع العمران الحديث في شمال أوروبا، كانت كل واحدة منهما مستوحاة من مصدرٍ مختلف(١٣). فالمهندسون المعماريون لفترة الاستعمار لم يكونوا مستقلين عن دعاة الحداثة في الشمال فحسب، بل كانوا يستطيعون استعمال اللون الأبيض والمكعبات أكثر من سواهم، لأنّ هذه العناصر كانت شبيهة بالبناء المحلي لتلك المستعمرات ومناسبة للمناخ السائد فيها.

وعلى الرغم من أن لا كروا وكوتيرو قدّما تفسيرين شديدي الاختلاف لـ «فن العمارة المتوسطية»، فقد كانت مقدّماتهما حول المتوسط نفسه متطابقة تقريباً. وكانت توقّعاتهما التي ظلت في صلب هذا الجدل خلال ثلاثينيات القرن العشرين، وتفسيراتهما لجاذبية الهندسة المعمارية المحلية (سواء في زخرفتها أم في بساطتها الحديثة والعصرية) قائمة على نظرياتٍ حول وحدة المتوسط تغلب فيها المصلحة الذاتية وسرد الأخبار التاريخية، وتقوم في بعض الأحيان على الحتمية الجغرافية. أما لا كروا، ففضّل نظرية السلف التاريخي، وأشار على نحوٍ ملحوظ إلى إعجاب الأوروبيين الكبير بالبقايا الكلاسيكية أينما وُجدت على شواطئ المتوسط. وردّد كوتيرو العبارات المجازية عينها، مشيراً في الوقت عينه إلى تاريخ شعوب حوض البحر المتوسط، وليس فقط إلى بقايا نتاجهم. وبالنسبة إليه، يمكن تلخيص كل تاريخ حوض البحر المتوسط بأنه صراع نفوذ بين العرقين «الآري» و«السامي»(١٤). وكذلك وصف الوضع الاستعماري في أيامه كما يلي: «باتت شعوب المتوسط برعاية الدول اللاتينية (الأوروبية) تشهد حالةً تشبه تلك التي سادت أيام الرومان»(١٥).

واللافت للنظر أن أياً من الكاتبين لم يناقش موضوع الإمبراطورية العثمانية التي كانت قد انهارت حديثاً، على الرغم من بسط هيمنتها على مدى خمسة قرون، بل كانت الأحداث التاريخية التي أشارا إليها كلاسيكية بحتة. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن أي منهما ميالاً إلى تقليد الأساليب الكلاسيكية، بل استخدماها على سبيل المثال

(١٣) Jean Cotereau, «Vers une Architecture méditerranéenne,» *Chantiers Nord-africains*, vol. 3, no. 3 (March 1930), pp. 219-223.

(١٤) Jean Cotereau, «Vers une Architecture méditerranéenne,» *Chantiers Nord-africains*, vol. 3, no. 2 (February 1930), pp. 117-120.

(١٥) Jean Cotereau, «Vers une Architecture méditerranéenne,» *Chantiers Nord-africains*, vol. 2, no. 12 (December 1929), pp. 679-681.

لإثبات الوحدة التاريخية والثقافية المثقلة بالتأثير الأوروبي لمنطقة المتوسط. وتعدّت عمليات النسخ التي نجمت عن تلك النصوص الطابع المعماري، إذ طالبت ضمناً بحقها في حوض المتوسط عبر استثناء كل سلالة محدّدة من تاريخ المنطقة باستثناء السلالة «اللاتينية». وفي هذه الأثناء، عاد كوتيرو أيضاً إلى الحتمية الجغرافية، حيث كان للمناظر الطبيعية والمناخ دور حاسم في طبع العمارة المحلية التي كان معجباً بها. وانطلاقاً من هذه الفكرة، افترض أن هناك وجوداً حتمياً لما يُسمى «فن العمارة الخاص بالمناطق المناخية». وكان حوض المتوسط بكل شواطئه منطقةً كهذه: «إنْ كان هناك منطقة متوسطية، فلا بد من وجود... فن عمارة متوسطية»[١٦].

وسواء كانت تلك النظريات تستند إلى السرد التاريخي أو إلى التعميم الجغرافي، فإن جميعها يعزو جذور التصاميم الهندسية الاستعمارية إلى عوامل غير تاريخية، ما يلطّخ علاقات النفوذ المعقّدة والتبعية بين الفرنسيين والشعوب الجزائرية والتونسية والمغربية التي كانت خاضعة للهيمنة الفرنسية. وإذ وصف المهندسون المعماريون منطقة البحر المتوسط بمكان متجانس، حيث تحدّد القوانين التاريخية والجغرافية النوع الأبرز لفن العمارة، فهم تعمّدوا تفادي مناقشة حقيقة أنهم كانوا ينسبون إلى أنفسهم الهندسة المعمارية المحلية لشعوبٍ يُفترَض أنها أقل «تمدناً» منهم.

باختصار، كانت المسألة العملية المتعلقة باختيار التفضيلات الهندسية بسيطة نوعاً ما. ولكن المسألة السياسية المتعلقة بتبرير استعمال بعض النهج الهندسية كانت تتطلب تجديداً بلاغياً لإعادة تسمية فن العمارة المحلية «البربرية» أو الشمال الأفريقية باسم «المتوسطية». وفي المقالات التي وصفتُها حتى الآن، قلّل كوتيرو من أهمية «الطابع العربي» للهندسة المحلية، وشدّد في المقابل على العناصر التي تجعلها «متوسطية» أكثر. ولكن في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين - بينما كانت مقالاته عن المتوسطية في طور الصدور - نشر أيضاً مقالاً عن «المنزل البربري» في الجريدة عينها، حيث ركّز على النقطة ذاتها تماماً، ومفادها أن الهندسة المعمارية المحلية قابلة للتكييف مع الوجدان الحديث، واستعمل عباراتٍ اعترفت بأن منفعة الهندسة المحلية وبساطتها الجديرتين بالتقدير ترتبطان بمصدرها المباشر، أي الشعب العربي الجزائري.

تمثّل الفيلا العربية أكثر أوجه الشبه غرابةً مع الفيلا المعاصرة، حيث أدّت الرغبة في عدم إظهار الثراء (بين العرب) إلى النتائج عينها في فن العمارة كالذوق البسيط (بين

---

(١٦) المصدر نفسه.

المهندسين). وكان نوعا الفيلا كناية عن مكعّبين أبيضين متصلين... وفي كلا الحالين، تقوم سطيحةٌ في أعلى المبنى[١٧].

أضاف كوتيرو: «ما نستطيع (نحن المهندسين المعماريين) أن نقلّده في ما يسمّى «المنزل البربري» هو ما حافظ عليه من إرثه الروماني»[١٨]. هنا يبرز بوضوح الانقسام في الحجج التاريخية ـ الإثنية التي قدّمها كوتيرو (ومن لحقه من المهندسين المعماريين)، فقسّم فن العمارة المحلية إلى خصائص مرغوب فيها يجب نسخها ـ وإعادة تسميتها «المتوسطية»، أي الرومانية أو اللاتينية ـ ونذكر من بقايا هذا الانقسام، بعض خصائص المنازل العربية التي لم يشأ المهندسون المعماريون الفرنسيون أن يقلّدوها، مثل الرطوبة وانعدام الخصوصية. وكانت دلالة كلمة «المتوسطية» ذات أثرٍ كبيرٍ حتى الآن، لأنها كانت تخفي ذلك النسخ، وتجعله يبدو مجرد مطالبة بشيءٍ كان ينتمي إلى الأوروبيين حكماً بسبب طابعه «الروماني» أو «اللاتيني» المطلق.

ووفقاً لحجةٍ أخرى قدّمها كوتيرو، وهي حجة جغرافية، اكتسبت عمليات الاستيلاء التي قام بها المهندسون المعماريون زخماً إضافياً بسبب الاعتقاد القائل إنه في أي حال، لم يكن العرب هم من بنوا تلك المنازل الجميلة، بل المناخ. وعلى حدّ قول لابراد، سمح الخطان الجغرافي والتاريخي لهذه الحجة المزدوجة للمهندسين المعماريين، بتجسيد «روحهم اللاتينية وحبهم لفن الشعوب الأصلية»، بينما يحافظون في الوقت عينه على «هوية الآخر» للعمارة المحلية العربية. وكما تختصرها كلمات شيري ماكاي: «ما كان في أحد الأيام منزل من طراز السكان الأصليين صار عكسه تماماً، أي المنزل المتوسطي الذي يبدو وكأن التقنيات الحديثة حرّرته»[١٩].

بعد تلك المنشورات بفترةٍ قصيرة، زار لو كوربوزييه الجزائر أول مرة عام ١٩٣١. وقد استُقبل ببرودةٍ وبأجوبةٍ مزدوجة على يد المهندسين المعماريين المحليين[٢٠]، الذين كانوا، في نهاية المطاف، قد قاموا بعمليات تشييد أكثر منه، ولا يحبّذون تعليمات الأجانب عن الحداثة. وعلى الرغم من ذلك «اكتشف» لو كوربوزييه في تلك المناسبة

---

(١٧) Cotereau, «La Maison mauresque,» p. 538.

(١٨) Jean Cotereau, quoted in: Jean-Jacques Deluz, «Quelques Réflexions sur Le Crobusier et l'Algerie,» dans: *La Méditerranée de Le Corbusier: Actes du colloque international: Le Corbousier et la Méditerrranée a Marseille, les 24, 25 et 26 September 1987* (Paris: Aix-en Provence, 1991), pp. 23-48.

(١٩) Mckay, «Mediterraneanism: The Politics of Architectural Production in Algiers during the 1930s,» p. 88.

(٢٠) Deluz, Ibid.

الخاصية المتوسطية المتمثّلة بتعميم المكعبات البيض التي كان يصفها، وباتت نظرياته اللاحقة تميل أكثر إلى المتوسطي، وأقل إلى اليوناني أو اللاتيني المحض[٢١]. وعلى الرغم من الحجج التي قدّمها كوتيرو بأن الهندسة المعمارية المتوسطية كانت مختلفة عن الهندسة المعمارية الحديثة، استمرّ بعض المهندسين المعماريين من دعاة الحداثة خلال ثلاثينيات القرن العشرين في القول إن الحداثة في نهاية الأمر متوسطية[٢٢].

ثانياً: فن العمارة المتوسطية الإيطالية

كانت نظريات المهندسين المعماريين الإيطاليين المحدثين عن فن العمارة الذي نفّذوه في ليبيا شبيهة بمناقشات المهندسين المعماريين الفرنسيين لأساليب العمارة الاستعمارية في الجزائر في كل تفاصيلها تقريباً. منذ بداية الاحتلال الإيطالي في عامي ١٩١١ و١٩١٢، كانت مدينتا طرابلس وبنغازي قد شهدتا عدّة عمليات بناء من طراز النمط البربري المحض. وبدأت حفنةٌ من المهندسين المعماريين الإيطاليين تنادي بفن عمارةٍ استعمارية متوسطية قائمة على العمارة المحلية بعد فترةٍ قصيرة من زملائهم الفرنسيين عام ١٩٣١[٢٣]. ووصف هؤلاء أيضاً فن العمارة المحلية العربية على أنها «رومانية» أو «لاتينية» أساساً، وتتمشى مع أكثر الوجدانيات حداثةً ومتأثرة بالمناخ[٢٤]. وفي بعض النواحي، كانت حججهم تختلف عن حجج الفرنسيين. فهم

---

(٢١) استخدم لو كوربوزييه لاحقاً مفردة «لاتين» في أبحاثه، كما في: «Esprit Grec Esprit Latin: Esprit Greco-latin,» *Prelude*, vol. 2 (15 February 1933), pp. 1-2.

في ملاحظة مختلفة، فإن المواجهة بين المعماري الحديث والمنطقة الشمال الأفريقية المستعمرة هي مجرّد حالة لا يجري غالباً التركيز عليها بما يكفي: فالتطورات منذ حداثة الثلاثينيات لا يمكن أن تفهم تماماً من دون الأخذ بعين الاعتبار وعي المعماريين الحداثويين للحضور الاستعماري لمثل هذه الأبحاث. انظر: Brian L. McLaren, «Méditerraneità and modernità Architechture and Culture during the Period of Italian Colonization of North Africa,» (PhD. Dissertation, Massachusetts Institute of Technology, 2001).

(٢٢) على سبيل المثال، انظر: Erich Mendelsohn, «Il Bacino mediterraneo e la nouva architectura,» *Architectura*, vol. 11, no. 2 (1932), pp. 647-648.

(٢٣) استمرّت لجنة التوفيق الحكومية طوال فترة الحكم الإيطالي، مع ذلك انظر مثلاً: Krystyna von Henneberg, «Imperial Uncertainties: Architectural Syncretism and Improvisation in fascist Colonial Libya,» *Journal of Contemporary History*, vol. 31 (1966), pp. 373-395.

(٢٤) انظر: Silvia Danesi, «Aporie dell'architettura italyana in periodo fascista – mediterraneita e purism,» in: Silvia Danesi and Luciano Patetta, eds., *Il razionalismo e l'artittetura in Italia durante il fascism* (Milan: Mondadori Electa, 1976), pp. 21-28; Mia Fuller, «Building Power: Italian Architecture and urbanism in Libya and Ethiopiam,» in: Nezar Alsayyad, ed., *Forms of Dominance: On the Architecture of Architecture and Urbanism of the Colonial Enterprise* (Adershot: [n. pb.], 1992), pp. 211-239, and Brian L. Mclaren, «Carlo Enrico Rava- «mediterrneita» and the Architecture of the Colonies =

مثلاً لم ينكروا باستمرار دور فن العمارة العثمانية في طبع العمارة المحلية التي أرادوا أن يحذوا حذوها[٢٥]. ولكن، بغضّ النظر عن هذه الاختلافات البسيطة، لجأ الإيطاليون، على غرار المهندسين المعماريين الفرنسيين في الجزائر، إلى أمثلةٍ من السوابق التاريخية والجغرافية والوحدة المناخية ليبرّروا حقهم في استعمال نماذج فن العمارة المحلية من دون الاعتراف بأي فضلٍ للشعوب الخاضعة للاستعمار في الناحيتين الجمالية والفكرية لتلك العمارة.

لدى إلقاء النظرة الأولى، يمكن أن نتساءل ما إذا كان المهندسون المعماريون العقلانيون (الإيطاليون المُحدثون) ببساطة يقلّدون نظراءهم الفرنسيين، إذ إن كتاباتهم كانت مشابهة تماماً لما سبق أن كُتب. ولكن نصوصهم كانت منسوخة تحديداً، لأن المهندسين المعماريين الإيطاليين كانوا عازمين على استعادة ما كانوا يعدّونه «هيمنةً» لفن العمارة الإيطالية في حوض البحر المتوسط على فن العمارة الفرنسية التي أتت لتغتصبها. ومع تفاقم روح القومية التي سيطرت على إيطاليا إبان الحكم الفاشي (١٩٢٢ ـ ١٩٤٣)، كان نسخ الفرنسيين لمبدأي «الرومانية» و«اللاتينية» في خطاباتهم عن الهندسة المعمارية يثير حفيظة بعض الإيطاليين. ففي رأيهم، خضع الفرنكيون والفرنسيون القدامى ـ وهم أجداد الفرنسيين ـ للغزو على يد الإمبراطورية الرومانية التي ضمّتهم إليها، بينما ينحدر الإيطاليون مباشرةً من السلالة الرومانية.

وبحسب هذا المنطق، كان المهندسون المعماريون الإيطاليون أحق من الفرنسيين في نسخ فن العمارة «المتوسطية» واعتبارها ملكهم. وكانت مناقشات المهندسين المعماريين الإيطاليين في هذا الصدد ترمي إلى الردّ على مناقشات نظرائهم الفرنسيين عبر تكرار الحجج عينها، ولكن بتفسيرٍ إيطالي. وقد تعاون المهندسون المعماريون العقلانيون أحياناً مع المُحدثين الفرنسيين[٢٦]، ولكنهم كانوا دائماً في منافسةٍ معهم بهدف استعادة حيازة المصطلحات (رومانية، ولاتينية، ومتوسطية) التي كان الفرنسيون قد بدأوا يدمجون تحت تسميتها أشكالاً مختلفة من فن العمارة المحلية العربية في

= in Africa,» *Environmental Design: Journal of the Islamic Environmental Design Research Center*, vols. 15-16, nos. 1-2 (1994-1995), pp. 160-173.

(٢٥) Pietro Romanelli, «Vecchie Case Arabe Di Tripoli,» *Architettura ed ati Decorative*, vol. 3 (1924), pp. 193-211.

(٢٦) Benedetto Gravagnuolo, «Les Liaisons indicibles-Le Corbousier et les intellectuels italiens,» dans: *La Mideterranee de le Corbosuer: Actes du colloqueinternational «Le Corbousier et la Mediterranée» a Marseille, les 24, 25, et 26 September 1987* (Paris: Aix-en Provence, 1991), pp. 187-199.

تصاميمهم. بتعابير أخرى، امتدّ السجال حول فن العمارة الاستعمارية إلى خارج حدود المستعمَرَة نفسها، فأصبح وسيلةً تخدم التنافسات القومية بين الدول المستعمِرة أيضاً.

في الوقت الذي اعترف المهندسون المعماريون الفرنسيون بروح لاتينية مزعومة، دأب العقلانيون الإيطاليون على المطالبة بأحقيتهم بتلك «الروح». وكان كارلو إنريكو رافا، صاحب أكثر الكتابات بين منظّري فن العمارة الاستعمارية الإيطالية، أول من جاء بهذا الموقف في عام ١٩٣١، إذ قال:

نحن هي الشرايين النابضة القديمة قدم القرون... لهذه الروح اللاتينية التي لا يستطيع لو كوربوزييه الهرب منها، هذه الروح الأزلية التي تعود لتجتاح أوروبا: من سواحلنا الليبية إلى كابري، ومن ساحل أمالفي إلى الريفييرا الإيطالية، هناك فن عمارة محلية لاتينية نموذجية، وهو ينتمي إلينا، إنه فنٌ فتي ولكنه عقلاني [عملي وحديث]، ويتألف من المكعبات البيض والسطيحات الواسعة، وهو متوسطي وتنيره الشمس. ويبدو أنه يدلّنا على الطريق لإيجاد جوهرنا الأكثر خصوصية كإيطاليين. عرقنا وثقافتنا وحضارتنا القديمة والجديدة، كلها متوسطية. وبالتالي، في هذه «الروح المتوسطية» بالذات يجب أن نبحث عن طابع الـ «إيطاليانيتا» [الإيطالوية] الذي ما زال مفقوداً في هندستنا المعمارية الفتية العقلانية، ولا سيّما أن هذه الروح تضمن استعادة هيمنتنا»[٢٧].

جاء هذا المقطع الموجز ردّاً على المجازات التي استعملها المهندسون المعماريون الفرنسيون في ما يتعلّق بـ «الروح اللاتينية» والحتمية المناخية والمنازل البيض على شكل مكعّبات. ولكنه أوضح أيضاً أن «هذه الروح اللاتينية الأزلية» ـ كما يجسّدها فن العمارة المحلية المتوسطية ـ كانت خاصةً بالشواطئ الشمال الأفريقية والليبية، الأمر الذي أعطى المزيد من الوزن لحق المهندسين المعماريين الإيطاليين في المطالبة بفن العمارة المتوسطية على أنها لهم بالوراثة.

ثالثاً: فن العمارة المتوسطية في بيئتها

بما أن نظريات المهندسين المعماريين الإيطاليين عن فن العمارة المتوسطية كانت شبيهة بنظريات زملائهم الفرنسيين، ربما بدا من غير الضروري مناقشتها. ولكن النظر فيها على خلفية السياسات الإيطالية المتوسطية يشير إلى الأعماق السياسية للجدالات

(٢٧) Carlo Enrico Rava, «Svolta pericolosa: Situazione dell'italia di fronte al razioalisme europeo,» *Domus*, vol. 4, no. 1 (January 1931), pp. 39-44.

التي بدا أنها تتعلق بفن العمارة فقط. ومقارنةً بوجهات نظر المستعمرين الفرنسيين، كانت وجهات نظر القوميين الإيطاليين عن المتوسط تنصّب نفسها كمرجع وشديدة العزم. فإذ كانوا يتأرجحون بين الاعتقاد بتفوق سائر الدول الأوروبية على إيطاليا والضغط الذي فرضوه على أنفسهم لاستعادة «عظمة» إيطاليا، سعى القوميون الإيطاليون إلى خشبة الخلاص، محاولين إيجادها في الإمبريالية، بغضّ النظر عن مدى تأخر إيطاليا في دخول «معترك أفريقيا».

وكانت إيطاليا قد أصبحت دولة موحّدة مستقلة عام ١٨٦١. وبعد توحيدها بفترةٍ قصيرة، كانت بعض الأنشطة التوسعية قد بدأت على شواطئ البحر الأحمر، في ما صار يُعرف اليوم بإريتريا. وفي الثمانينيات من القرن التاسع عشر، كان السياسيون الإيطاليون قد أكدوا هدفهم المتمثل بالتوسع في منطقة المتوسط ـ أو كما كانوا يسمّونها أحياناً «مير نوستروم» (أي بحرنا)، بحر أجدادهم الرومان[٢٨]. وهذا ما يفسّر مثلاً سبب وصف بعض السياسيين الإيطاليين للإمبريالية في منطقة البحر الأحمر بأنها الوسيلة الأساسية لضمان التوسع في البحر المتوسط. وكما قال وزير الخارجية الإيطالي عام ١٨٨٥: «مفتاح المتوسط... هو البحر الأحمر»[٢٩]. ومنذ افتتاح قناة السويس، حظي الإيطاليون بفرصةٍ للبناء على بعض شواطئ البحر الأحمر ليمنعوا عزلهم على يد الهيمنة الفرنسية والبريطانية. ولكن حتى البحر الأحمر لم يكن هدفاً بالنسبة إليهم، بل وسيلةً لحماية أنفسهم في المتوسط.

في نهاية القرن التاسع عشر، وضع عالم الأنثروبولوجيا الطبيعية الإيطالي جيوسيبي سيرجي «نظرية العرق المتوسطي»، وميّزه عن العرق «الآري» ومنح المتوسطيين ضمنياً

---

(٢٨) حول خطاب الطليان عن «التملك المسبق» في ليبيا، انظر: Mia Fuller: «Preservation and Self-Absorption: Italian Colonization and the Walled City of Tripoli, Libya,» in: Susan Slyomvics, ed., *The Walled Arab City in Literature, Architecture and History: The Living Medina in the Maghrib* (London: Frank Cass, 2001), pp. 121-154, and *Moderns Abroad: Architecture, Cities and Italian Imperialism* (London: Routledge, 2007).

(٢٩) Camera Dei Deputati, «Tripolitana e Cirenaica, Parte Prima: Precedenti parlamentari (aprile 1881-luglio 1911),» in: *La XXIII Legislatura 24 marzo 1909-29 settembre 1913* (Rome: [n. pb.], 1913), p. 1031.

لم ينشأ الاهتمام الإيطالي بالمتوسطية فجأة أواخر القرن التاسع عشر، بل أخذ آنذاك شكلاً جديداً. انظر على التوالي، الحجج التي تدعم القول إن المتوسطية كانت دائماً في جوهر الجغرافيا «الرومانية»، لكن إيطاليا الحديثة اتجهت ناحية «أوروبا»: Roberto M. Dainotto, *Europe (in Theory)* (Durham, NC: [n. pb.], 2007). وأن المتوسطية بدأت تصبح مرتكزاً إيطالياً في الوعي والسياسة منذ فترة مبكرة تعود إلى القرن السادس: Stephanie Hom Cary, «The Metaphorical Méditerranean: Rhetorics of Temporality in Ariosto and Thevet,» (Unpublished 2003).

(أي الإيطاليين) منزلةً متساوية مع الشعوب الشمالية(٣٠). وفي حين كان الإيطاليون يستعدون لاستعمار ليبيا، انتشرت التعليقات حول حتمية «عودة» الإيطاليين إلى المنطقة. ولعل أشهر تعليق هو الذي جاء على لسان الشاعر الإيطالي الشهير جيوفاني باسكولي في خطابٍ في عام ١٩١١:

«نحن قريبون من هذه الأرض... سبق أن كنا هنا وتركنا رموزاً لم ينجح، ولا حتى البربر أو البدو أو الأتراك، في محوها. إنها رموز إنسانيتنا وحضارتنا، رموزٌ بأننا لسنا بربراً، ولا بدْواً، ولا أتراكاً. سوف نعود»(٣١).

بالنسبة إلى الإيطاليين، إذاً، كان المتوسط أكثر من مجرّد وسيلة لغزو شواطئه البعيدة، بل كان يوصف بأنه وسيلة لـ «استعادة» أو اكتساب بعض المفخرة الوطنية(٣٢). ويجب رؤية خطابات المهندسين المعماريين الإيطاليين في الثلاثينيات من القرن العشرين في هذا الضوء(٣٣)، في مناخٍ سياسي حيث كان فن العمارة والمؤسسات الفاشية مترابطَين، وكان المهندسون يتصارعون في ما بينهم للسيطرة على نظام الحكم.

وكان شبه محتّم أن يضع رافا حجته في سياق استعادة الهيمنة ـ «استعادة فن العمارة» الذي يحمل صدى استعادة الغزو السياسي ـ الذي هو ناجمٌ عنه في الوقت عينه، ولم يكن «إعادة» نسخ المجازات المتعلقة بفن العمارة ـ من قبل الشعوب الخاضعة للاستعمار والفرنسيين ـ سوى وجهٍ واحدٍ من أوجه صراع الإيطاليين لاستعادة أجزاء من العالم الاستعماري بهدف منح إيطاليا المزيد من الشرعية بصفتها دولة حديثة.

---

(٣٠) Giuseppe Sergi, *Origine e diffusion della stripe Mediterranea* (Rome: [n. pb.], 1895).

وفي عمله الأوسع انتشاراً، انظر: Giuseppe Sergi, *The Mediterrannean Race: A Study of the Origin of European Peoples* (London: W. Scott, 2001).

(٣١) Giovanni Pascoli, *Patria e umanita: Raccolta di scritti e discorsi*, 3rd ed. (Bologna: N. Zanichelli, 1923), pp. 234-248.

(٣٢) رسم عالم سياسي التقابل نفسه أواخر الثلاثينيات، محدداً أن إيطاليا وحدها (بين مجموع الأوروبيين) رأت في المتوسط غاية في ذاتها، انظر: Elizabeth Monroe, *The Mediterranean in Politics* (New York: Oxford University Press, 1938), pp. 1, 90 and 143.

(٣٣) أدب «الفاشية» في فنّ عمارة الثلاثينيات واسع. انظر خصوصاً: Diane Ghirardo, «Italian Architects and Facist Politics: An Evaluation of the Rationalist's Role in Regime Building,» *Journal of the Society of the Architectural Historians*, no. 2 (1980), pp. 109-127; Giorgio Ciucci, *Gli architetti e il fascism: Architettura e citta, 1922-1944* (Turin: [n. pb.], 1989); Fabrizio Brunetti, *Architetti e fascism* (Florence: Alinea, 1993), and Paolo Nicolozo, *Gli architetti di Mussolini: Scuole e sindacato, architetti e massoni, professiori e politici negli anni del regime* (Milan: Franco Angeli, 1999).

وقبل وقتٍ طويل من حصول الإيطاليين على الفرصة ليفعلوا الأمر عينه في ليبيا، كان الباحثون والسياسيون الفرنسيون قد نسخوا أيديولوجياً الآثار الرومانية في الجزائر، وأحاطوا وتشبّعوا على نحو غير مباشر من هالة الإمبراطورية[٣٤]. وخير دليل على ذلك هو التعليق الذي أدلى به ليوتي في عام ١٩٢٤، إذ قال:

«هنا في أفريقيا الشمالية، نجد أينما كان آثاراً لروما تحت أقدامنا، الأمر الذي يثبت أننا ننتمي إلى هذا المكان، في الصفوف الأولى للحضارة»[٣٥].

ومع أن الأنشطة العسكرية والتجارية كانت قد أتت بالفرنسيين إلى المتوسط منذ قرون، لم يدخل مفهوم «المتوسط» على أنه مجموعة من الظروف التاريخية المحدّدة والوحدة المناخية في لعبة السجالات والأيديولوجيا إلا في القرن التاسع عشر، فأصبح رهاناً يزيد مساعي النسخ[٣٦]. وصار بمنزلة وسيلةٍ في خدمة الغاية، إذ أثمر حيازاتٍ استعماريةً وفرصاً تجارية[٣٧]. ولم تبدأ كلمة المتوسط ـ أو «البحر اللاتيني» في اللغة الفرنسية ـ بالظهور في أوساط الحياة الفكرية الفرنسية كهدفٍ بحدّ ذاته إلا في العقود الأولى من القرن العشرين، فأدّت ـ على سبيل المثال ـ إلى تأسيس الأكاديمية المتوسطية في مدينة نيس عام ١٩٢٦[٣٨].

وبالتالي، يدلّ مفهوم «الطابع المتوسطي» في فن العمارة على أكثر من مجموعةٍ من التصاميم الهندسية أو مجرد اكتشافٍ عشوائي لفن العمارة المحلية. ففي السياق الاستعماري الذي استُنبط فيه، كان «المتوسط» يمثل الطموحات الإمبريالية المتزاحمة

---

(٣٤) Patricia M. E. Lorcin, «Rome and France in Africa: Recovering Colonial Algeria's Latin Past,» *French Historical Studies*, vol. 25, no. 2 (Spring 2002), p. 295-329.

من أجل خطوة استكمالية لتصوير الصحراء الجزائرية كما لو كانت دعوة للإبداع الاستعماري، انظر: Patricia M. E. Lorcin, «Rome and France in Africa: Recovering Colonial Algerian's Latin Past,» *French Historical Studies*, vol. 25, no. 2 (Spring 2002), pp. 295-329.

كذلك من المفيد ملاحظة أنه لم تجرِ استعادة الإرث الروماني المتوسطي قبل أدبيات الاستعمار الإيطالي في القرنين التاسع عشر والعشرين، كان الأمر أقرب إلى روما الكاثوليكية. انظر على سبيل المثال: Thomas J. Dandelet, *Spanish Rome, 1500-1700* (New Haven, CT; London: Yale University Press, 2001).

(٣٥) Hubert Lyautey et Prosper Richard, *Les Merveilles de l'autre France: Algérie-Tunisie- Moroc: Le Pays- les monuments- les habitants* (Paris: Hachette, 1924), p. 2.

(٣٦) Anne Ruel, «L'Invention de la Mediterranee,» *Vingtieme Siecle*, vol. 32 (1991), pp. 7-14.

انظر أيضاً: Jean Robert Henry, «La France et le Mythe méditerranéen,» dans: Habib El-Malki, ed., *La Méditerranée en Question: Conflits et interdependences* (Paris: Editions du CNRS, 1991), pp. 191-199.

(٣٧) كما وَرَدَت في: Monroe, *The Mediterranean in Politics*, p. 90.

(٣٨) Ruel, «L'Invention de la Mediterranee,» p. 12.

لاستعادة أمجاد ماضي ما قبل حقبة العثمانيين، وشرعنة النسخ في عالم ما بعد حقبة العثمانيين، بطريقةٍ تسمح بهزم الاختلافات الزمنية والتاريخية والقمع الراهن. وتماماً، كما كان هذا[٣٩] «الطابع المتوسطي» الأيديولوجي ابتكاراً استعمارياً في العصر الحديث، كان «فن العمارة المتوسطية» في النصوص الفرنسية والإيطالية حول الهندسة المعمارية تفسيراً للتصميم الاستعماري ـ الحديث. والجدير ذكره في هذا السياق هو أن مفهوم «المتوسطي» الذي ينطوي على خطأ دلالي كان موجوداً في الخطابات الإسرائيلية عن الجذور الوطنية والسجالات حول فن العمارة[٤٠].

في النهاية، وفي ما يتعلّق بتحاليل الباحثين عن المدن في العالم الإسلامي، لا بد من الإشارة إلى أن استنباط المهندسين الفرنسيين تعبيرَ «الطابع المتوسطي» في فن العمارة برز تقريباً في الوقت عينه مع استنباط المؤرخين الفرنسيين الحضريين تعبيرَ «المدينة الإسلامية» الذي ظهر في عام ١٩٢٨. وقد يقول البعض إن هذه الاستنباطات هي بمنزلة «اختراع» للمدينة الإسلامية كنموذجٍ مثالي على الأقل، تماماً كما استُنبط مفهوما «الطابع المتوسطي» و«فن العمارة المتوسطية» على أنهما شكلان هندسيان حديثان في القرن التاسع عشر، وفي عام ١٩٢٩ على التوالي. وفي وقتٍ كان المهندسون المعماريون الفرنسيون والإيطاليون في فترة الاستعمار يلجأون إلى «المتوسطية» كطريقةٍ لتحديد هويتهم الأوروبية بين سائر الهويات الاستعمارية، ابتكر الباحثون آلةً جديدة في محاولةٍ لعزل الأوجه المحدّدة للهويات الأخرى التي تشكّل المدينة «الإسلامية»[٤١].

وما لا شك فيه أن فهم الأوروبيين للهوية الاستعمارية الأخرى كان ينحدر من معتقداتهم العميقة المتعلقة بماضيهم في فترتي الكلاسيكية والقرون الوسطى، حيث

(٣٩) كما أشرت باختصار في مكان آخر، انظر: Mia Fuller, «Mediterraneanism,» in: «Presence of Italy in the Architecture of the Islamic Islamic Mediterranean,» *Environmental Design: Journal of the Islamic Environmental Design Research Center* (1990), pp. 8-9.

(٤٠) لا يصف هؤلاء المؤلفون إسرائيل كقوّة استعمارية، لكن أعمالهم في هذا الاتجاه، انظر: Yaacov Shavit, «The Mediterranean World and Mediterraneanism: The Origins, Meaning, and Application of a Geo-Cultural Notion in Israel,» *Mediterranean Historical Review*, vol. 3, no. 2 (1988), pp. 96-117, and Alona Nitzan-Shiftan, «Contested Zionism- Alternative Modernism,» *Architectural History*, vol. 39 (1996), pp. 147-180.

وحول انتقال المجاز الفلسطيني في التحليل المعماري بخصوص إسرائيل ـ فلسطين، انظر: Ron Fuchs, «The Palestinian Arab House and the Islamic «Primitive Hut»,» in: Gulru Necipoglu, ed., *Muqarnas 15* (Leiden: Brill, 1998), pp. 157-177.

(٤١) «القلب الكلاسيكي» المبادر لهذه النقاشات هو عمل وليام مارسيه. انظر: William Marçais, «L'Islamisme et la vie urbaine,» *L'Académie des inscriptions et belles-lettres: Compte-rendus* (Paris: CRAI, 1928), pp. 86-100.

غالباً ما استُعملت هذه الأخيرة لوصف العناصر الحضرية «الإسلامية»، مثل أهمية الجمعيات التجارية والدينية. وهنا أيضاً قد يرى البعض أن تعريف الأوروبيين لما هو «إسلامي» (تماماً كفئتي «العرب» أو «المتوسطي») كانت مبنيةً على عملية معقّدة لفصل ما كان الأوروبيون يستطيعون تعريفه، وما عجزوا عن تعريفه.

وكما أسلفت الذكر، يمكن العودة بجذور الجدالات حول أصل المدينة (المدينة الإسلامية) إلى نسخ المهندسين المعماريين الفرنسيين الاستعماريين للكلمة العربية «المدينة» (la madina في الفرنسية) وتكييفها. واستمرّ الخطأ الدلالي في كلمة la madina ـ الذي كان أيضاً بمنزلة تعريفٍ لوحدةٍ مورفولوجية تحددها حدود خارجية تتألف من الجدران، وتعريفٍ آخرٍ قائم على إثنية السكان ـ في خلال الجدالات حول المدينة الإسلامية. وفي رأيي، هذا الغموض هو ما جعل من الصعب تعريف «المدينة الإسلامية» بطريقةٍ ترضي الجميع[٤٢].

واليوم، ما زالت فكرة فن العمارة المتوسطية مألوفةً. فالكتب حول هذا الموضوع كثيرة، وهي غالباً ما تصف الفيلات الريفية بسقوفها من القرميد الأحمر والعرائش المتسلّقة والفناء المرصوف بتعابير أخرى؛ هذه المنازل هي الأقرب إلى نمط المنازل الريفية في جنوب أوروبا. وتثير هذه الصورة النموذجية إعجاب المستهلك عموماً، إذ يرى فيها عودةً إلى زمنٍ ماضٍ من العمارة، وإلى «نمط الحياة» المتمحور حول قيلولات فترة بعد الظهر، والنظام الغذائي الخالي من الشعور بالذنب. وبالتالي، فإن ما نعرفه اليوم على أنه فن «عمارة متوسطية» غالباً ما يكون مختلفاً عن الفكرة التي أرادها أول من ابتكر هذه التسمية، أي المكعبات البيض والسطيحات الواسعة والأبنية المحلية على الشواطئ الصخرية. ولكن، من ناحية أخرى، يبقى الكثير من التعابير والفئات، التي نراها من المسلّمات في أبحاثنا، مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالبيئة التي نشأت فيها العلاقات الاستعمارية.

---

(٤٢) لخّصت أطروحتي المقترحة حول الأسس الفرنسية لـ «المدينة الإسلامية» في: Mia Fuller, «The Medina and the Islamic City: Colonial Terms and Postcolonial Legacies,» *Public Affairs Report*, vol. 43 (2002), pp. 4-6, <http://www.igs.berekley.edu/publications/par/winter2002/mia%fuller.htm>.

الفصل الحادي والأربعون

الجزائر العاصمة: المدينة المستعمَرة

أتيليو بيتروشيولي

مقدمة

خفّفت السنوات الثلاثون التي تلت حرب الجزائر من حدّة المواجهة بين الحضارتين المختلفتين اللتين قطنتا أرض الجزائر. فالجيل الجديد بات يعدّ الإرثين الحضاري والتاريخي اللذين وصلا إليه على السويّة نفسها، من دون إلزام نفسه بأي سؤال إبستيمولوجي وفق طريقة تاريخية محرّفة تكمن وراء تفضيل حقبة تاريخية على أخرى.

وقد لاحظ كلّ من تحقق لاحقاً من مدى شرعية هذا الموقف أن الإرث الحضاري لا يتكون من اللغة والمعرفة العلمية والمؤسسة السياسية والعادات اليومية فحسب، وإنما أيضاً من الشكل المادي للمجتمع، مؤكداً بذلك الفكرة القائلة إن «العمارة هي التعبير الأسمى عن الحضارة».

المدينة المستعمَرة، وأبعد من أن تكون مجرد «نتاج حرب»، هي جزء من الذاكرة الجمعية، ويمثل جوهرها المادي والمعنوي إرثاً مهماً ومادة للدراسة والتقييم على أمل تحديد المنهجيات لحفظها بطريقة ملائمة. مثل هذه الدراسات يجب أن تكون شاملة؛ ونظراً إلى الأهمية الأساسية لهذه الدراسات فمن الضروري تناول ليس الإرث

التاريخي المجرد والفني وحسب، وإنما البيت أو المنزل لدى أغلبية الجزائريين أيضاً[1].

إن تراثاً كهذا هو عرضة اليوم للخطر لعدة أسباب، ويحتاج إلى تدخل ملحّ لترميمه والمحافظة عليه، قبل أن يلحق به التدهور المتزايد باستمرار، ويستدعي بالتالي أعمال صيانة أكثر جذرية وتكلفة. والانهيارات التي حدثت أخيراً لبعض المباني في ساحة الشهداء، وفي شارع باب عزّون، والتدخل من أجل صيانة سريعة عبر صب الإسمنت المسلح، فرض تقنية وتوزيع مختلفين؛ وهي لا بد أن تشكّل كلها سبباً كافياً لتفكّر أوسع في الأدوات والتقنيات التي يجب استخدامها في الحفاظ على التراث التاريخي والمعماري. تجدر الإشارة إلى أنه من غير الممكن إطلاق استراتيجية ترميم شاملة في المدينة على حساب المجتمع ككلّ. لذلك فاقتراحنا هو تحضير «أطلس» تصنيفي وتقني يدرس نمط المباني يعود إليه ويستخدمه كل من المالك والعامل بسهولة وهو يبقى الأفضل لكليهما. فهو يقدم قائمة بالحلول المناسبة لمشكلة محددة، ويشرحها بما يتمشى مع نمط المباني المتعامل معها والتقنية المتبعة في إنجازها[2]. والدراسة التي نقترحها تنحصر في دراسة النمط المركّب للأبنية السكنية وتحديده وفهرسته في الجزائر العاصمة، وهي مدينة يمكن بسبب حجمها واتساع بناها عدّها مثالاً للجزائر البلد ككلّ.

في خصوص التاريخ المديني للجزائر العاصمة، تجدر بنا العودة إلى دراسات ليسبِس[3] وكريستي[4] ومالفير دو بيكار[5] التي أعادت بناء تطور الشكل المديني منذ عام ١٨٣٠.

---

(١) تمّ تحضير هذه المدوّنات أثناء صف في «التحليل الرمزي-المورفولوجي» التي كان يدرّسها المؤلف سنة ١٩٨٩ لطلاب السنة الأخيرة من برنامج «المواقع التاريخية» في كلية الفنون والهندسة المعمارية والمدنية في الجزائر العاصمة.

(٢) لا يوجد أيّة أمثلة عن أطالس رمزية. انظر: R. Panella, ed., *Prontuario del restauro. Indicazioni per gli interventi di restauro edilizio nel Centro Storico di Pesaro* (Pesaro: [n. pb.], 1980).

للمنظر التقني فقط ويتضمين رمزي بحت انظر مرجع أكثر حداثة: Ufficio Speciale per gli Interventi sul Centro Storico, *Manuale del recupero del Comune di Roma* (Roma: DEI, 1989).

(٣) انظر: R. Lespès, *Alger: Etude de Géographie et d'Histoire urbaines* (Paris: Alcan, 1930).

لوصف المدينة في الـ ٢٥ سنة الأولى من القرن التاسع عشر انظر أيضاً: p. Boyer, *La Vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française* (Paris: Hachette, 1963).

(٤) F. Cresti, «Algeri dalla conquista francese alla fine del Secondo Impero,» *Storia Urbana*, vols. 35-36 (April-September 1986), pp. 41-76; F. Cresti, «Alger 1830-1860: L'affrontement entre les deux villes,» *Urbi*, vol. 6 (1982), pp. 22-23.

(٥) انظر: X. Malverti et A. Picard, «Dalla città indigena alla città europea: il servizio del genio e la ristrutturazione degli insediamenti in Algeria (1830-1870),» *Storia Urbana*, vols. 35-36 (April-September 1986), pp. 3-40.

سوف يحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على أهم تطورات الشكل ذاك، وعرض المخطّطات المدينية التي كان لها الأثر الأهم في تكوين المدينة كما هي عليه اليوم.

أولاً: مراحل تطور الجزائر العاصمة

يمكننا تقسيم تطور الجزائر العاصمة إلى أربع مراحل أساسية (انظر الرسم الرقم (٤١ ـ ٢))، تمثل كل منها التحولات المهمة التي طرأت على نوعية البناء، وعلى النسيج المديني. بدأت المرحلة الأولى بعد الاحتلال مباشرة، ودامت حتى عام ١٨٤٦، حين تسبّبت الأزمة الاقتصادية في الجزائر العاصمة في السنة تلك برحيل ربع المستعمرين عنها، واستمر الركود حتى عام ١٨٥٤. وقد انحصرت التدخلات في الحقبة تلك بإعادة تكوين النسيج المديني القائم، وبلغت ذروتها في إعادة تشكيل شارع باب عزّون وشارع باب الواد وشارع البحر، التي تلتقي جميعها في المكان الذي ستجري توسعته على نحو ملائم ليصير «ساحة الحكومة»، التي تعرف اليوم باسم «ساحة الشهداء». وقد شِيد شارع شارتر والساحة التي تحمل الاسم نفسه لاستقبال جزء من الحركة التجارية التي لا محل لها في ساحة الشهداء. بدأ بناء جدران جديدة لتسوير المدينة عام ١٨٤١، وانتهى العمل فيها عام ١٨٤٧. وبنيت الثكنات العسكرية على طول الساحل عام ١٨٤١ كذلك.

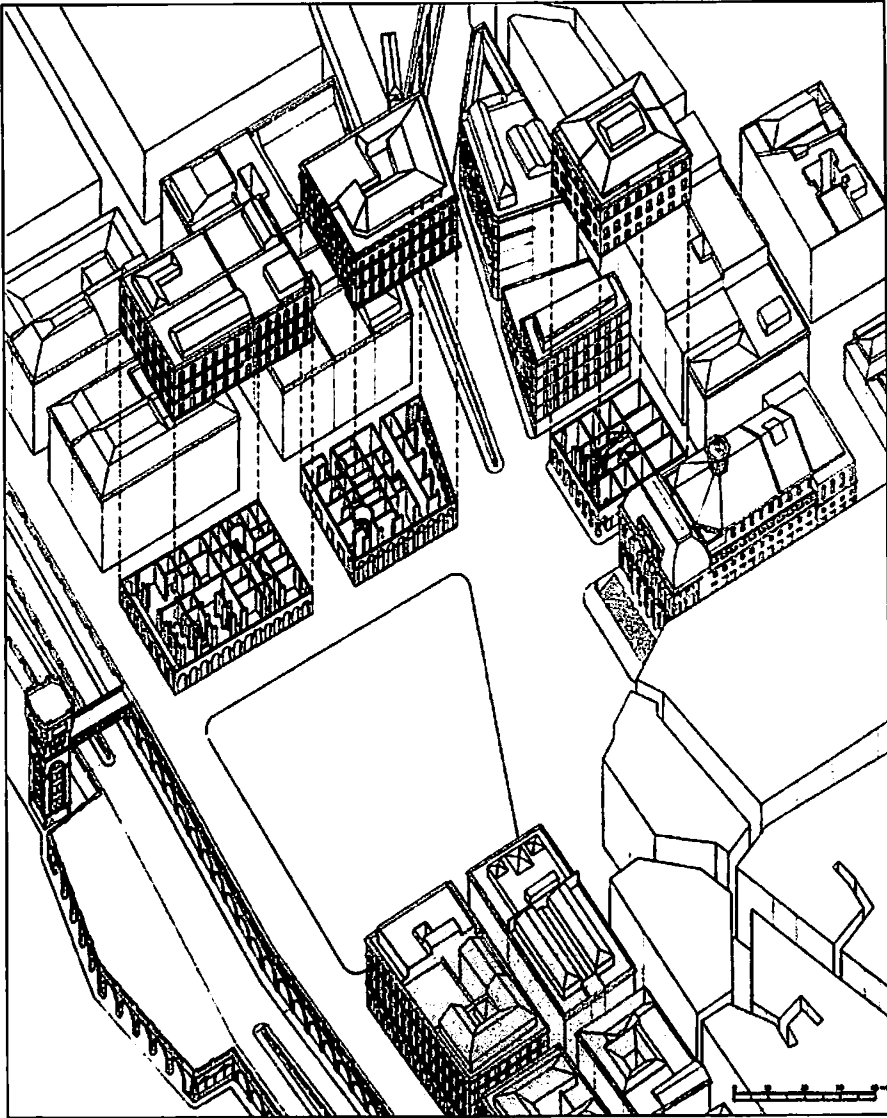
تميزت هذه الحقبة بالتخطيط الأولي للضواحي: في موازاة شارع إيزلي وباتجاه ساحة الأمير عبد القادر الحالية، وبالقرب من باب الواد الذي يذكرنا بحيّ بيجو. كما توسّعت ضواحي حي إيزلي، المنحصر بين البحر والثكنات العسكرية الجديدة وصولاً إلى شارع قسنطينة، إلى الهضاب المنحدرة، مشكّلةً صورة القصبة النموذجية الحالية. ومن المفيد الإشارة هنا إلى مشروع غويوشان عام ١٨٤٨ الذي كان يهدف إلى إزالة المزيد من أجزاء القلعة التركية (الذي لم يتحقق)، ثم إلى إنشاء الجادتين على طول القناة الواحد بعد الآخر. وفي فترة الركود بين عامي ١٨٤٦ و١٨٥٤ جرى شيدَ بعض المؤسسات والأبنية العامة، مثل مبنى المديرية (المقاطعة)، ودار الأوبرا للمهندس شارل فريدريك شاسّيريو والكاتدرائية. وانتهى أخيراً العمل على ساحة الحكومة بعد إزالة الجنينة (الحديقة)[٦] (انظر الرسم الرقم (٤١ ـ ١).

---

(٦) حول سياسة نابليون الثالث الاستعمارية انظر: A. Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine* (Paris: Presses Universitaire de France, 1979), chap. 8, pp. 388-452.

حول أهم بنية تحتية: جادة الإمبراطورة، انظر: F. Cresti, «The Boulevard de l'impératrice in colonial Algiers,» *Environmental Design*, vol. 1 (1984). =

الرسم الرقم (٤١ ـ ١)
ساحة الجمهورية



لاحظ إلى اليمين دار الأوبرا صممه ف. شاسّيريو.

= حول تأثير مشروع شاسّيريو على مخطط أوبوس، انظر: R. Cozzolini et A. Petruccioli, «Algeri-Le Corbusier-Algeri,» editée par Giancarlo de Carlo, *Spazio e società* (Milano), vol. 4, nos. 15-16 (1981), pp. 104-115.

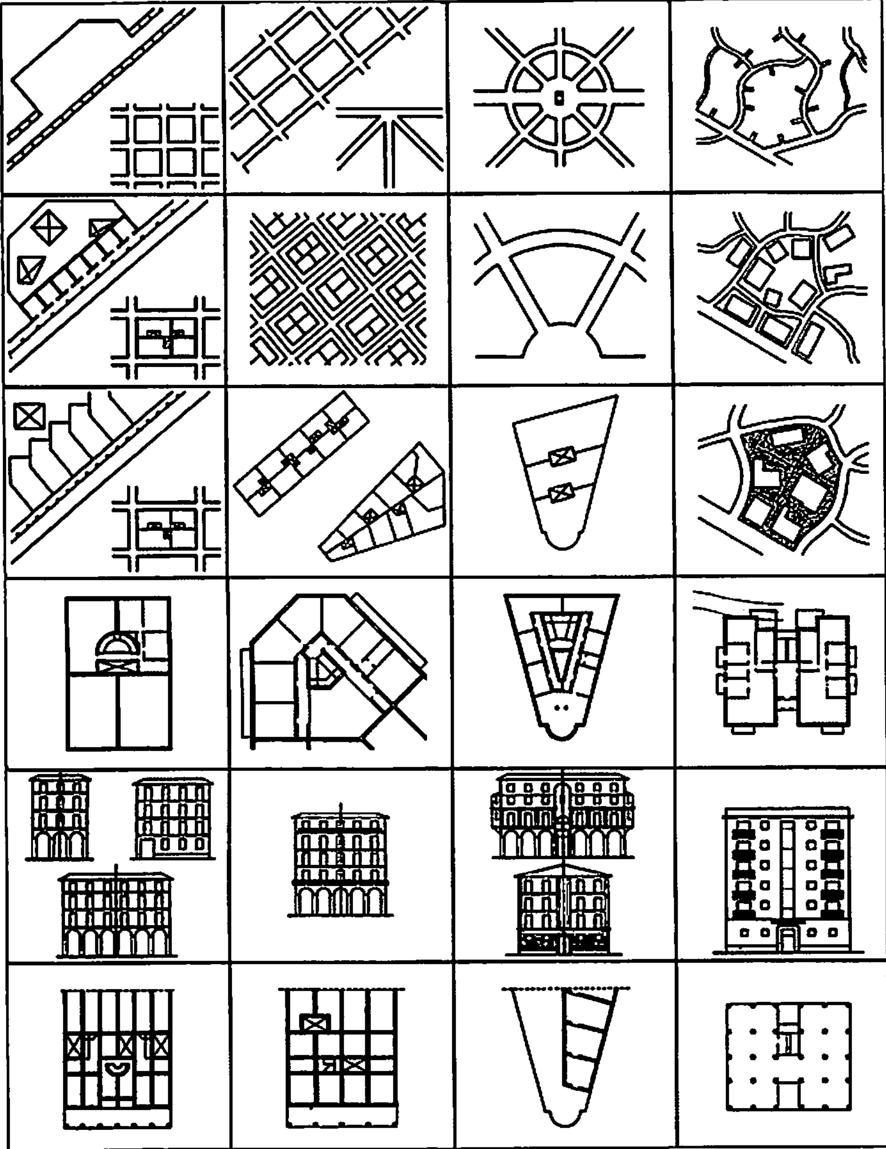
تميّزت المرحلة الثانية، التي امتدت من عام ١٨٥٤ إلى عام ١٨٨١، بموجة جديدة من حركة البناء، وخصوصاً في محيط مستشفى مصطفى باشا (هنا لا بد من ذكر مشروعي مدينة نابليون لشاسّيريو، ومشروع التنمية فيغورو، ومشروع كايّا). وقد جرى قطع نسيج القصبة بسبب فتح شارع لير الذي بقي غير مكتمل. وشجعت زيارتا نابليون الثالث عامي ١٨٦٠ و١٨٦٥ على بناء بنى تحتية أساسية، وخصوصاً على طول الخط البحري، وتميزت بالقناطر المؤدية إلى جادة الإمبراطورة التي تطلبت عملاً هائلاً. صادفت الجزائر في الفترة ١٨٧٠ ـ ١٨٨١ حالة من البطالة في حقل البناء تزامنت مع الحروب الأوروبية، واكتملت أخيراً المنشآت التي كانت قد بدأت في المرحلة السابقة.

يظهر في خريطة الجزائر العاصمة لعام ١٨٨٠ منحدر شارع قسنطينة (حالياً شارع مصطفى بن بولعيد)، والجادتان اللتان كان مخططاً لبنائهما عند أسوار المدينة، وهما «غامبيتا» التي تعرف اليوم باسم وريدا مداد، و«دو فردان» (تعرف اليوم باسم نهج حداد عبد الرزاق)، مع العلم أن الأولى ما زالت غير محاطة بالأبنية. وانتهى العمل أخيراً على ساحة الجمهورية، وبدأت أعمال الشَّيد في الجوار حول شارع إيزلي، مروراً بساحة الأمير عبد القادر سابقاً، ووصولاً إلى شارع بيليسّييه (المعروف الآن باسم خ. خلدون). تحول شارع جوانفيل (المعروف الآن باسم أولحاج عمروش) إلى «مكان مديني» حقيقي يتعامد مع شارع إيزلي وصولاً إلى البحر.

تمثل «قناطر الإنكليز» على الواجهة البحرية للجزائر العاصمة أكثر أعمال «التجميل» إثارةً. وقد صممها المهندس شارل فريدريك شاسّيريو بين عامي ١٨٦٠ و١٨٦٦، وتعد أكثر المشاريع تمثيلاً للمدينة الفرنسية وللطريقة المتّبعة في حل أوّلي لمشكلة تفاوت المستويات التي تقوم عليها المدينة. وقد أدت الحاجة إلى ربط وسط المدينة بالمرفأ الجديد إلى إنشاء هذا المشروع، وكان توسيع المرفأ مؤخراً قد أدى إلى تغيير جذري في مشهد المدينة البحري، وخلق صورة للمدينة المرتبطة بقوة بالمكان الذي ترتفع فوقه، إذ جمع مرتفعاتها وشكلها الكلي العام في مشهد واحد.

وإذا كانت المدينة التركية المتربعة على التلال المرتفعة تعكس حتى ذلك الحين صورة مغلقة وجدّية عن الجزائر العاصمة بالنسبة إلى القادمين من البحر المتوسط، فقد أتى التدخل الأوروبي ليغيّر العلاقة بين المدينة والبحر، ففتح المجال أمام مناظر أساسية من خلال إدخال مفهوم المناظر على مستويات متفاوتة (انظر الرسم الرقم (٤١ ـ ٢)).

الرسم الرقم (٤١ ـ ٢)
قياس العملية الرمزية



من اليسار إلى اليمين، المراحل الأربع بين ١٨٣٠ و١٩٣٠. من فوق المقياس المديني أو المخطط؛ تصميم قطعة المساحة التي سيبنى عليها؛ المجمع المديني، نمط الشقق، وتقنيات البناء.

هناك ثلاثة مستويات من الارتفاعات تحدد تغيير التضاريس في الجزائر العاصمة: واحدة على ارتفاع ٢٠ متراً فوق سطح البحر، والثانية على ارتفاع ٥٠ متراً، والثالثة على ارتفاع ١٠٠ متر. وتبقى قناطر الإنكليز أهمها من حيث الحجم ودقة تنفيذ المشروع الذي يعكس علاقة المدينة بالبحر ومواجهتها المباشرة مع المرفأ وحياة البحر. والواقع أن قناطر الإنكليز تحدد قاعدة جديدة لمدينة تطورت بأشكال تختلف بين الأجزاء الواقعة على ارتفاع ٥٠ متراً، أي المدينة التركية، وتلك الواقعة على ارتفاع ١٠٠ متر، أي حيث يوجد حصن القصبة. تجسّد واجهة الجزائر العاصمة البحرية تفاوتاً في التضاريس في ارتفاع ٢٤ متراً، وتصل المدينة الإدارية والمؤسسية بمنطقة المرفأ، وبخطوط السكة الحديد المواجهة لها، فتقوم بذلك بدور الدعامة المرئية وغير المباشرة بين المدينة المستعمرة في القرن التاسع عشر القابعة على المستوى الأعلى والمدينة البحرية القابعة على مستوى البحر.

جرى حل قضية القاعدة من خلال سلسلة مفتوحة من القناطر الضخمة الحجم وذات النظام الفردي على عدة مستويات؛ فقامت مقام الطريق في مستوى الغطاء الأعلى، وباتت تؤوي الصيادين في مستواها الوسطي، والأعمال التجارية على مستوى المرفأ. والواقع أن أهم وجوه هذا التدخل تكمن في نقل مستوى المدينة البحري إلى مستوى أعلى من خلال رفع مستوى الطريق إلى مستوى المباني الرسمية. تحقق على طول هذا الارتفاع أهم شريان مواصلات للمركبات في المدينة، وتجلّى كأنه قناة مدينية مهمة، ألا وهي جادة الإمبراطورة التي حملت هذا الاسم مؤقتاً حين سمّيت عام ١٨٧٠ جادة الجمهورية، واستقرت أخيراً على اسم جادّة تشي غيفارا.

عرّفنا بهذا الأمر مورتون بيتو في رسمه الأصلي، حيث يظهر باب عزّون مرتبطاً ببوابة فرنسا التي كانت بدورها بوابة المدينة التركية الأثرية. وتعد هذه الطريق وسيلة مواصلات مهمة بالنسبة إلى المدينة، وهي كذلك مكمن المباني الإدارية، ومراكز أهم المؤسسات الرئيسية في المدينة، وهي نقطة لقاء مختلف وسائل النقل إلى داخل المدينة وخارجها. وتستمر هذه الطريق المستقيمة على كامل طولها تقريباً لتتوقف في بعض الأماكن، مثل منطقة مسجد سوق السمك التي أنجزتها أعداد ضخمة من الخطوات، ومنها قطع تواصل القناطر.

وتتكاتف وظائف متعددة لتشكل مشروع القناطر، فهو إضافة إلى كونه أساساً للأشكال والقياسات المتناثرة على طول الواجهة البحرية للمدينة ـ وهو ليس مجرد واجهة لها ـ فهو بناء يحتوي على وظائف جمّة. ويتضمن عند الحاجة أدراجاً كبيرة تقوم

مقام المصعد، فتربط مستوى المرفأ بمستوى الجادّات وبمنازل الصيادين المبنية على المستوى المتوسط في أروقة متشابهة.

قدّم هذا البناء الضخم بمستوياته المركّبة شكلاً نموذجياً لتصميم خريطة أوبوس التي رسمها لو كوربوزييه عام ١٩٣٢. وحين يستحضر المرء الفكرة التي طرحها لو كوربوزييه في تحويل مبنى القناة إلى طريق عام، يشعر بقوّة العلاقة بين البناء وتصميم أوبوس، حتى لو لم يدقّق أحد بها. وفي الواقع، يجد الباحث صلة مباشرة بين هذا العمل وما أنجزه شاسّيريو منذ نحو سبعين سنة (انظر الرسم الرقم (٤١ ـ ٣)).

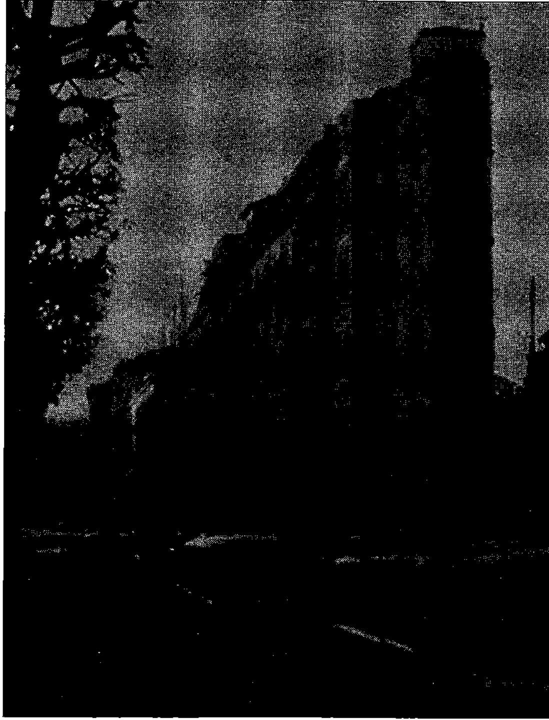
الرسم الرقم (٤١ ـ ٣)

البنية التحتية العملاقة للمرفأ من تصميم شاسّيريو



في أثناء **المرحلة الثالثة** التي تمتد من عام ١٨٨١ إلى عام ١٩١٥، جرى وصل القصبة بالمدينة الفرنسية. وقد انتهى العمل على حي إيزلي حتى حدود الفوروم، وهو ساحة واسعة خالية من التحصينات. وانتهى كذلك العمل على حي مبنى المقاطعة. ويظهر في خريطة المدينة لعام ١٨٩٥ مشهد النسيج المديني للشان دو مانوفر (ساحة أول ماي حالياً) الذي يملأ كامل الطريق حتى حدود حديقة إيساي (حديقة الحامة أو حديقة التجارب حالياً)، كما يظهر أسفل شارع ميشليه (يعرف الآن باسم شارع ديدوش مراد) (انظر الرسم الرقم (٤١ ـ ٤)) قيد الإنشاء؛ وهكذا تصل حدود المدينة إلى بداية منحدرات تيليملي.

الرسم الرقم (٤١ ـ ٤)
الدرج كحل للزاوية في شارع ميشليه



أما **المرحلة الرابعة** والأخيرة فتضم تاريخ الجزائر العاصمة المعاصر، أي تطورها على الواجهة البحرية (وفقاً لمحور نموها الحقيقي)، وعلى التلال، وبخاصة على القمم والأطراف قبل أن تمتلئ قيعان الوديان، مثل شارع فرانكلين (يعرف الآن باسم الأخوين درّوني) أو شارع الأخوين خليل.

ثانياً: التحولات النمطية

قبل الغوص أكثر في هذا الفصل لا بد من التوقف لتعريف بعض المبادئ الأساسية لفهم فكرة «عملية تصنيف الأنماط»؛ فالنمط هو العامل الأساسي في كل قراءة للنسيج المديني، ويحدَّد كمجموعة من السمات المشتركة لسلسلة مبانٍ لها الوظيفة نفسها، في بيئة ثقافية معينة، وشيدت في فترة زمنية محددة. هذه المؤشرات مهمة جداً في أي عملية تأسيس لتصنيف لاحق للطبقات والعائلات، كما في صنوف علم النبات، ما يسمح

بالتمييز بين البناء السكني والبناء الاجتماعي، أو تمييز منزل من القرن الثاني عشر من آخر من القرن الخامس عشر. إلا أن أهم إمكانات هذا التصنيف إنما تكمن في مكان آخر؛ فهو من جهة، وعلى العكس من علم النبات، متجذر في الحضارة التي تنشئه، أو، بمعنى آخر، هو نتاج الوعي العفوي للناس، أي أن كل فرد في المنطقة الجغرافية تلك يشترك في المعرفة نفسها حول ما يجب أن يكون عليه المنزل، والسمات وتقنيات البناء التي يجب أن تستخدم فيه. ونستطيع في الواقع القول إن النمط «لا يسافر» إلا في سياق هجرة أصحابه. ومن جهة أخرى، فهو يتغيّر باستمرار مع الزمن، مُظهراً ببطء طبقات جديدة من التاريخ، كما من المكان، ومن خلال تكيّفه مع شروط طبوغرافية وإطارية محددة. لهذه الأسباب جميعها يدخل النمط وأشكاله تحت تعريف «عملية تصنيف النمط»[٧].

ليس تأويل وتفصيل نتاج هذه العملية، أي البناء، بالعملية السهلة. فقد تكدّست وتعزّزت التدخلات المتتالية في المكان نفسه وفق عملية هي أقرب إلى التفاعل الكيميائي (حيث تنتج وحدة كاملة جديدة من ذرات أو جزيئات مفردة) منها إلى الصفحات في كتاب (حيث تتكوّن وحدة باتحاد عناصر فرعية محدّدة سلفاً، هي الصفحات). وعليه، فالمهمة بين أيدينا هي «مشروع إعادة قراءة قادر على تحديد وتصنيف الأنماط» الأساسية لحقبة تاريخية معينة؛ أي الأنماط التي عزّزت ونشرت ميزاتها الإرصادية والتوزيعية والتقنية، والمختلفة عن ميزات الأنماط السابقة؛ أي دراسة وتعريف الدوموس (البيت)، مثلاً، أو المنزل القروسطي، أو المنزل الخطّي (وكيف أنتجت التحولات المتعددة في المنزل الخام على المدى الطويل المنزل الخطّي)، وكذلك قراءة التغييرات المتزامنة التي كانت نتيجة للتحولات في النمط، في المجمّع، كما في النسيج المديني.

الهدف من هذه التعريفات النظرية المحكمة هو بيان أن قراءة العمليات التصنيفية هي تحليل لتطور الأبنية بوصفها مجموعة متسلسلة هرميّاً، وكيف تؤدي دوراً أساسياً في فهم تطور الأشكال المبنية. فلو كانت المدينة قد نمت في إثر سلسلة من التطورات العضوية المتسلسلة من أجل استيعاب الزيادة في عدد السكان، لجرى النمو الرمزي

---

(٧) نظم هذه المفاهيم جيانفرانكو كانيجيا. انظر: Gianfranco Caniggia, «Dialettica tra tipo e tessuto nei rapporti preesistenza-attualita', formazione-mutazione, sincronia-diacronia,» *Studi e documenti di Architettura*, vol. 11 (June 1983), pp. 25-38, and S. Malfroy, *L'Approche morphologique de la ville et du territoire* (Zurich: ETH, 1986).

وبالأخص الفصل حول مفهوم عملية تصنيف النمط، في: «La Notion de processus typologique».

النمطي من دون صدمات، ولمرّ التحوّل من نمط إلى آخر من دون انقطاعات في استمراريتها. لكن نمو المدن يشبه في الحقيقة الحمل والولادة؛ فعلى سبيل المثال، توقف نمو كل المدن الإيطالية تقريباً فجأةً بعد تفشّي الطاعون في النصف الأول من القرن الرابع عشر. لهذا فإن نمو المدينة الجديدة فوق المركز التاريخي القديم وضرورة تكيّف أنماط العمارة مع الكثافة الجديدة للسكان يحصل من دون فرض تعديلات ثورية على نشاط البناء.

ونحن نعترف في الواقع بسلسلة كاملة من التعديلات المتزامنة كان النمط «يعاني» تبعاتها أثناءها في محاولته التأقلم مع نسيج مدني غير ملائم. إن الدراسات التي أنجزت حول جنوى ومرسيليا[٨]، وكذلك تلك التي أنجزت حول الطراز الباريسي في القرن الثامن عشر[٩] تقدم، مثلاً، مجموعة كاملة من الفحوصات الدقيقة لقطع الأرض، وللإضافات العمودية، ومضاعفة الأبنية نحو عمق الأرض، ومن تحويل الأدراج باتجاه قطع أرض قريبة خاوية أو باتجاه الأفنية. وفي الوقت نفسه، برزت ظاهرة مصمّم المشاريع ابتداءً من القرن السابع عشر، نتيجة للضرورة الملحّة إلى إيجاد وسيط بين ضرورات المستخدمين والأنماط المختلفة. وكان المصمّم أو المهندس يشدّد على أن أهمية المشروع تكمن في شكله النهائي؛ فعلى سبيل المثال، صمّمت الأبنية في هذه الحقبة تبعاً لرصف قياسي للنوافذ. وحين عادت المدن إلى النمو مجدّداً في القرن التاسع عشر، لم يكن المصمّمون مستعدين لمواجهة المشكلات التي جلبتها الأبعاد الجديدة للمشاريع المدينية. فكانوا يلجأون تارة إلى مجموعة الأنماط المعروفة لهم سابقاً، ويستوردون تارة أخرى أنماطاً أجنبية تبعاً لموضة عصرهم (ووفقاً للتعريفات السابقة، فهم إنما تبنّوا «نماذج» وليس «أنماطاً»)[١٠].

بدأ هذا البعد الجديد بعد الثورة الفرنسية، وأدى إلى اتساع المدينة من عدة وجوه، فحين وجد معماري القرن التاسع عشر أنه غير قادر على فهم وإعادة تأويل تراث الفن المعماري المحلي، حدّ نفسه بالتصميم الشكلي لرقعة الشطرنج (ومع ذلك من دون أي

---

(٨) انظر: G. Caniggia et G. L. Maffei, *Il Progetto dell'edilizia di base* (Padova: Marsilio, 1984); M. Morozzo, *Tipologia edilizia, tipologia architettonica: Genova, Marsiglia, Firenze, Roma* (Geneve: ECIG, 1988), and J. L. Bonillo, *Type Urbain et types domestiques: Analyse architectural des trois fenêtres marseillaises* (Marseille: INAMA, 1978).

(٩) انظر: F. Boudon [et al.], *Système de l'architecture urbaine: Le Quartier des Halles à Paris* (Paris: CNRS, 1977).

(١٠) تعريفات النموذج والنمط المجدّدة التي يعطينا إياها كواترومير مدعاة للجدل. انظر: Quatremère de Quincy, *Dizionario storico di architettura* (Padova: Marsilio, 1985), pp. 273-276.

توجيه محدد)، أو أنه حدّ نفسه بالمخطط الشعاعي، وأسس بعض هرميات ابتدائية إلى الحدّ الأقصى من مثل جعل الأبنية العامة في وسط المدينة. وفي قت لاحق اختفى حتى المخطّط الرسمي لشبكة الطرقات الأساسية، واختصر إلى مجرد أرقام ومعايير مجرّدة. فترى مجمّع العمارات يبدأ موازياً للشارع، ويكمل كذلك على طول محيط المجمّع، ثم يأخذ في تحرير عناصره بعضها عن بعض، ويفصلها إلى وحدات مستقلة. وهكذا يصبح النمط بالتالي مشاعاً عاماً أكثر فأكثر ويفقد استثنائيته. ويقود المزج بين السمات المحلية (التغييرات المتزامنة) والأنماط المستوردة إلى تطوير أشكال مختلفة في كل مدينة أوروبية، على الرغم من التشابه في مناهج التخطيط، وتقنيات البناء، والأساليب المعمارية، التي تعتمد عادةً على الموروث التقليدي[١١].

ثالثاً: النمو الحضري

سنحاول أن نبني في هذا الفصل فرضية عامة أولى عن النمو الحضري للجزائر العاصمة تبعاً للمراحل التي بدأت مع استعمار المدينة، بالاعتماد على هذه المفاهيم الأساسية، على الرغم من كونها عامة.

بادئ ذي بدء، يجب أن نأخذ في الحسبان الهستيريا الواضحة في تخطيط وبناء المدينة، التي أدت في ظروف معيّنة إلى تجاوز للمراحل جزئياً. أفضل مثال هو حال جادة غامبيتا التي بدأ إعمارها عام ١٨٤٠ ولم ينته إلا بعد خمسين عاماً.

في المرحلة الأولى، وحتى عام ١٨٥٤، كان النشاط المعماري المسيطر مقتصراً على إعادة إنشاء النسيج الموجود. وبالرغم من المظاهر، أعادت التدخلات الفرنسية إحياء المنطق الوظيفي للمدينة القديمة؛ أفضل مثال على هذا هو السوق التجاري المسقوف في ساحة الشهداء، وهو البناء الثاني من الجانب الأيمن للساحة، وقد شِيد في خمسينيات القرن التاسع عشر ـ على طراز المدن الأوروبية الشائع في القرن التاسع عشر ـ ويعيد تكييف نسق السوق التركي الأقدم. وقد هدفت التطورات الجديدة إلى استغلال الضواحي إلى أقصى حد؛ فمجمّع الأبنية قبل باب عزّون هو عيّنة من نقاط الوصل بين المستويات بواسطة أشكال، تحاول أن تبقي الوضع على ما هو عليه. وهي

---

(١١) انظر: C. Aymonino, G. Fabbri et A. Villa, *Le Citta capitali del XIX secolo: Parigi e Vienna* (Rome: Officiana, 1975).

من أجل النشاط في باريس عند نهاية القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر، انظر: C. Daly, «Maisons de Paris,» *Rome Generale de l'Architecture et des Travaux Puplics* (1859).

تمثل واجهة رسمية واحدة لها رواق ذو أعمدة مواجهة للشارع، بينما تمثل الواجهات الداخلية الشكل النموذجي لعمارة الفناء الداخلي(١٢).

وأدت المرونة النسبية في بناء البيت «الأصلي» (تعاقب غرف متلاصقة من دون نسق تراتبي خاص وموزعة على فناء مركزي) إلى تسهيل أعمال إعادة الإنشاء، وأبقت في الوقت نفسه على قدر كبير من ميزات نمطه الأصلي. وبيت السكان «الأصليين» هو عبارة عن سلسلة من الغرف المتلاصقة لا تتّبع أي ترتيب، وتلتف حول فناء مركزي. وقد خلّف الاقتطاع من جانب المجمّعات الأصلية مجمّعات شبه منحرفة، يميّزها الآن وجود أفنية صغيرة على طول جدار الوسط للمجمّع أو في نهاية المجمّع أغلب الأحيان حيث تكون الأدراج. وكانت المنازل في شارع شارتر صغيرة إلى درجة يتساءل معها المرء إذا كانت مسكونةً فعلاً (انظر الرسم الرقم (٤١ ـ ٥)).

الرسم الرقم (٤١ ـ ٥)
النسيج العربي التقليدي تغطّيه واجهة استعمارية في ساحة شارتر



(١٢) من المفيد مقارنة الواجهات على شارع باب عزّون مع ترسيمات الواجهات لديوران. انظر: J. N. L. Durand, *Lecon d'architecture* (Paris: [n. pb.], 1815; reprint Uhl: Verlag, 1975).

أدى هذا إلى امتلاء الأفنية الصغيرة بسرعة بغرف مكدّسة بعضها فوق بعض ومحرومة الهواء والنور. وبدت الحال أفضل في ساحة شارتر، إذ اتخذ الفناء المقتطع من الأبنية السابقة شكل مربّع تحيط به أروقة معمّدة بلا دعائم من جهاته الثلاث. وتُبنى الأحياء الحضرية تبعاً لشبكة مقاسات عادية بين ٦٠٠ و١٠٠٠ متر مربع وموازية للمرفأ ـ كما هو حال جادة تشي غيفارا اليوم ـ أو دائرية تدور حول محور ٩٠ درجة مئوية، كما هو حال ساحة الحكومة. وتتضح معالم الترتيب الوظيفي للأبنية كالتالي: تمركزت أبنية المؤسسات الكبيرة، مثل البنوك والأبنية الإدارية، على الواجهة البحرية، بينما حافظت الساحة أكثر على الطراز التجاري.

ويسيطر على المجمّعات المستطيلة الشكل نمط العمارة الخطية مرتبة وفق أربعة مبان ذات أجزاء بطابقين أو ثلاثة، ولها مداخل غير متناسقة وتوزيع عمودي مستوحى مباشرةً من النمط المرسيلي الذي انتشر في القرن السابق، على الرغم من أن التضاريس والضرائب على الممتلكات كانت تفرض حلولاً أبسط وأكثر فوضوية، مثل نمط المباني الثلاثية، كما هو حال الأبنية في رامب روفيجو (تعرف الآن باسم ذبيح شريف) أو كما هو حال محيط شارع طنجة (يعرف الآن باسم شارع أحمد شايب).

وقد تأثر البناء في آخر شارع إيزلي كثيراً بالنمط المحلي الذي فرض تفصيلاً مختلفاً لترتيب المرور. فشارع جوانفيل مثلاً هو منحدر للمشاة، في حين يسمح شارع موغادور (يعرف الآن باسم شارع هاريشد علي)، وشارع دوبوش (يعرف الآن باسم موزاوي عبد العزيز)، وشارع القديس أوغسطين (يعرف الآن باسم إخاريووين طيّب)، تسمح جميعها بمرور السيارات، وهي جميعها شوارع موازية لخطوط تضاريس المدينة. إضافة إلى ذلك، تطلّب هذا الوضع الخاص تنوعاً كبيراً في أنماط الأبنية؛ أعاقت الأرضيات المنحدرة تنظيم المباني المتعدّدة الطوابق، فتبنّت عمارة المدينة أكثر فأكثر سلسلة من المباني بطابقين أولين يبقى ظهرهما إلى المنحدر[١٣].

بنيت المباني الجديدة التي أعيد تأهيلها معاً وفق قانون البناء الفرنسي لعام ١٧٨٤ الذي كان يقضي باحتساب المقاسات تبعاً لتناسب دقيق بين عرض الطريق وطول المبنى حتى الزاوية المزخرفة: ١٤,٦٢ متر مقابل ٩ أمتار عرض، و١٧,٥٤ متر مقابل ١٢ متراً

(١٣) التنظيم في المباني الثنائية والمثلثة يُشتق من الزيادة في العمق لمنازل القرون الوسطى الخام. المباني القوطية في بولونيا تصل إلى خمسَي قطعة الأرض الواحدة، حيث تترك الثلاثة من أجل الضوء والتهوية.

عرض[١٤]. وقد استمرت الحجارة رائجة في صناعة البناء، وكانت المنازل تبنى متعامدة بالأخص مع الطريق وفق بُعدٍ يوازي ثلاثة أمتار ونصف المتر؛ استوحي هذا القياس الصغير من الأنماط المحلية التي أعادت تأويل التقنيات الفرنسية، وقد استُعملت أول مرة إبان إعادة تأهيل القصور التركية[١٥]. وتبقى ميزة الواجهات الأساسية القضبان المتصالبة والمتساوية الأبعاد، وتكون أحياناً عمودية تماماً، وتتوزع نوافذها وأبوابها بشكل متساوٍ، وبأعداد متزاوجة. وتكون بهذا مرتّبة أفقياً بالفعل، ويظهر للعيان الفرق العظيمُ بين القاعدة ذات الأروقة وباقي الواجهة. أما السقف فهو غالباً شديد الانحدار أو تبرز تحته علّية.

تتزامن المرحلة الثانية مع التحوّل الهوسماني لباريس الذي بدأ عام ١٨٥٤، واستمر خمسة وعشرين عاماً. فنزع التطور إلى الشكل نصف القطري، ويظهر بخاصة ابتداءً من ساحة جادة لافاريير (تعرف الآن باسم جادة محمد خميستي). كما يظهر في الجهة المواجهة شمال جادة غويمان (تعرف الآن باسم جادة طالب عبد الرحمن). وقد انفصل المخطّط نصف الدائري أكثر فأكثر عن المجمع الحضري. وبدأت مجمّعات ذات أشكال مثلثة كبيرة بالظهور بعدما كانت غير معهودة في الماضي. وكانت تتسم زواياها عادةً بالأنشطة التجارية الصغيرة (أفضل مثال على هذا هو المطعم الصغير الذي يقع على تقاطع شارعي روفيجو وإيزلي، ويشكّل الحلّ الأمثل لتعدد المستويات). ويميّز المجمّعات ذات الأشكال المثلثة كذلك نوعية البناء المتدنية (كما هو حال مبنى كونيون الواقع بين شارعي دورفيل وقسنطينة، وقد تأثرت عمارته ببناء مشهور لألساندرو أنتونيلي في تورينو ـ إيطاليا الذي بني على أساس فكرة المثلث)، واتخذت المجمّعات المساحية المنقسمة إلى شطرين[١٦] شكلاً شبه منحرف أو مثلثاً. ومع ذلك، فأهمية هذه

---

(١٤) L. Hautecour, «Le Permis de construire,» *Académie des Baux Arts* (1957-1958).

حول قوانين البناء، انظر: *Recueil des Lettres Patentes, Ordonnances Royales, Décrets et Arrêtes préfectoraux concernant les voies publiques de la Ville de Paris* (Paris: Deville and Hochereau, 1960).

(١٥) انظر: Cresti, «The Boulevard de l'impératrice in colonial Algiers».

(١٦) انظر: J. Castex, J. Ch. Depaule et Ph. Panerai, *Formes urbaines: De l'îlot a la barre* (Paris: Dunod, 1980).

«مقاسات المجمّعات المثلثة الشكل ـ وهي الأكثر رواجاً بالفعل ـ تغيرت بشكل محسوس، ويبدو أنها تستثني التقسيم الأمثل الذي كان من الممكن أن يكون فعّالاً تقريباً في كل مكان. [...] من جهة أخرى، يساعد هذه المجمّعات شكلها المثلث أن تبقى مدمجة وتحافظ على أصغر عرض لها». إضافة إلى هذا: «بالنسبة إلى التبرير العقلاني ونتيجته الطبيعية ـ وهي التناسق ـ فيجب فهمها على نحو صحيح، إذ يبدو أن شكل المحيط المثلث لا يظهر عدم تناسق، فتظهر طبعاً الزوايا الحادة التي يصعب زخرفتها، وخصوصاً للشقق. وفي النهاية، مهما فعل المرء، ستبقى هذه المجمّعات مختلفة. فليس الهدف تحقيق مجمّعات سكنية متماثلة ذات طراز إنكليزي. وفي كثير من الحالات نجد =

المرحلة لا تكمن في الشكل بقدر ما تكمن في أبعاد المجمّعات التي كبرت بالتأكيد مقارنةً بحجم المباني في المرحلة السابقة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن النشاط المعماري تناقص كثيراً في هذه المرحلة. فغالباً ما شُيدت الأبنية المصمّمة لهذه الفترة، في مراحل لاحقة، وبالتالي بُنيت وفق معايير وقواعد مختلفة، إذ كان عرض الطرقات يُحتسب في هذه الفترة وفق القواعد الموضوعة للمباني الباريسية لسنة ١٨٥٩.

وعلى الرغم من أن هذه القوانين تعزّز مقياس عرض الطرقات المنصوص عليه في القوانين التي سبقتها، فهي تفضل في الطرقات التي يزيد عرضها على ٢٠ متراً أن يوازي المنحرف ٤٥ درجة. وفي المجمّعات ذات الشكل المستطيل حول ساحة الجمهورية (ساحة بور سعيد الآن)، في حي قصر العدل، وعلى طول بولفار زيروت يوسف، وغيرها، فإن قطع الأرض ذات الشكل «L» و«T» هي الأكثر تكراراً، مقدّمة مجموعة كاملة من أنواع البيوت المختلفة التي تضم ثلاثة أو أربعة أو حتى خمسة منازل متلاصقة بالاعتماد على فكرة أفضل استغلال للمساحة، ما يؤدي إلى ترك مجال ضيق للتهوئة المتاخمة للأدراج المركزية. فقط أخيراً ظهرت، وللمرة الأولى، المجمّعات التي تذهب أكثر عمقاً (مثل المجمّعات المشادة على قطعة مفرزة واحدة)[١٧]. فكان توزيع الشقق الداخلي يعاني التعقيدات الاعتباطية، مثل إدخال التصميم الداخلي المنحرف بزاوية ٤٥ درجة، ومضاعفة عدد الأدراج، وكأن الهدف من النمط الجديد هو استرداد تعقيدات النمط القديم الضائعة[١٨]. وقد جُهّزت جميع المنازل التي شادها البنّاؤون بأدراج في الوسط، بينما تصطف الغرف في المجمّعات السكنية المشادة بالكامل في خط مستقيم، ويستمد الدرج نوره من الشارع مباشرة.

أما في المجمّعات المثلثة الشكل، فيحدّد محور التماثل خط زاوية استُبدل في ما بعد بنوافذ أو بشرفات. ويؤدي قطع الزاوية دوراً مهماً كذلك في المجمّعات المستطيلة الشكل، كما هو حال ساحة الجمهورية، وخصوصاً في شارع علي بومنجل. وتُظهر تركيبة الواجهة المتساوية الأبعاد محور التماثل الذي يقسم المبنى إلى قسمين متساويين، إضافة

= مجمّعات سكنية كبيرة في الزوايا وفي وسط الأحياء. كما يجد المرء طرقات تقطع عبر المجمعات، فتطلّ على شارعين في أضيق الأماكن، على الرغم من عرض يزيد على ٣٠ متراً في أمكنة أخرى. تطلّ المجمعات العادية عادةً من جهة واحدة على الطريق (ص ٣١ ـ ٣٢).

(١٧) انظر: *Recueil des Lettres Patentes, Ordonnances Royales, Décrets et Arrêtes préfectoraux concernant les voies publiques de la Ville de Paris.*

(١٨) انظر: Boudon [et al.], *Système de l'architecture urbaine: Le quartier des Halles à Paris.*

إلى عدد مفرد من النوافذ الناتئة تقود إلى المدخل الرئيسي. وفي الوقت نفسه، بدأ نمط العمارة يتحرر من الحيّ المديني. وبما أنه لم يكن مستحسناً تقسيم الغرفة المركزية بسبب محور التماثل، كانت تنسب هذه المساحة الزائدة إلى أي من الشقتين في كلّ الطوابق من دون تفرقة. وبما أنه لا يمكن ملاحظة الفرق بين حجم الشقق من الخارج، فقد أصبح الترتيب الأفقي أقوى حيلة؛ فمن جهة فصلت أداة القولبة بقوة الشرفة عن باقي الواجهة التي زاد في تفصيلها صفوف الشرفات، وخصوصاً أن الدرابزين مصنوع من الحديد المطاوع الذي عادةً ما يكون في الطابقين الثالث والخامس[١٩].

وزاد استعمال الزخرفة كثيراً في هذه الفترة، وظهر ذلك في استخدام الطراز الضخم: الكورنيش، والزوايا المزخرفة والتماثيل التي تقوم مقام العواميد. وقد أظهرت هذه الزخارف النوافذ الناتئة أكثر، وأظهرت أول مرة واجهات أكثر تفصيلاً، مزجت أنماط الفن المعماري بسهولة جمّة، فتنقلت من الفن الإغريقي ـ الروماني إلى فن النهضة، ومن فن القرن السابع عشر إلى فن القرن الثامن عشر.

بعد عام ١٨٨١، بدأت المرحلة الثالثة، وتزامنت مع التطور نصف القطري على جوانب الهضاب، وهو النظام الذي يربط بين المستويات المختلفة. وتكثر الطرقات التي تقطع المجمّعات بشكل منحرف، مثل شارع عدون أحمد، وشارع الرازقي هاماني، وشارع فروخي مصطفى، وجادة محمد خميستي، الأمر الذي أدى إلى ظهور مجمّعات أكبر ذات أشكال مثلثة وشبه منحرفة. والسبب وراء تزايد حجم المجمّعات هو غالباً القياسات الشاذة والاعتباطية. ويتميز نمط العمارة بمبانٍ مؤلفةٍ من صفين من الغرف المصطفة على الواجهتين، وبصفين من الغرف الثانوية في الداخل يدخلها النور والهواء من هيكل البناء المركزي، حيث زوّد بالمناور والأدراج.

---

(١٩) من المثير مقارنة واجهات شارع إيزلي (شارع سعداوي صغير الآن) وواجهات القسم الأول من شارع قسنطينة مع تلك في بولفار دو سيباتول في باريس. يكتب هوتكور حول تصميم واجهات المباني التي تشتمل عادةً على عدّة شقق: «تغيرت واجهات المباني ذات الشقق المتعدّدة أثناء النصف الأخير من القرن التاسع عشر. أراد المهندسون المعماريون أن يزوّدوا المبنى بهيئة تذكارية، ويكملوا تقاليد القرن الثامن عشر، فاستعملوا الطابق الأرضي والميزانين (الشرفة) كقاعدة لرفع طابقين أو ثلاثة متفاوتي العلو، بهدف بناء تركيبة متناسقة من العواميد ومتوّجة بزاوية مزخرفة وثقيلة تستند إليها شرفة الطابق الأخير. وقد حتّمت التغييرات الاجتماعية والحاجات الاقتصادية تغيراً في تنظيم الطوابق المختلفة، وفي حجم الشقق السكنية: بما أن الغرض الاجتماعي من المبنى أصبح نفسه على كل المستويات، لم يعد من حاجة إلى تصميم منفرد لكلّ طابق، إذ لم يعُد المهندسون المعماريون يصممون وفقاً للطلب العمودي، بل تبعاً للعناصر الأفقية، فتجد الواجهات حياتها في الشرفات والزوايا المزخرفة ... إلخ. وغالباً ما تكمل منظر المبنى المتاخم لها. انظر: L. Hautecoeur, *Histoire de l'architecture classique en France*, tome 7 (Paris: V. Freal, [n. d.]), p. 249.

وكان أحد أهم الأبنية في هذه الفترة يقع على تقاطع شارعي أحمد شايب وبومنجل. وقد بني هذا المجمّع على شكل شبه منحرف، وفي وسطه فناء مغطى بمنور. ويصل المستوى الأرضي بالمستوى الأول نظام عمودي معقّد من السلالم الكابولية، بحيث تقوم الأدراج بوظيفتها الطبيعية لربط بقية المستويات بعضها ببعض ابتداءً من المستوى الأول.

ونجد في كل مستوى شقتين سكنيتين وزعت غرفهما على طول الرواق الذي يصلهما، وتعود الأفضلية إلى الشقق الأكبر المطلة على الطريق، وتوحي زخرفتها الفخمة بالأصول البرجوازية لسكانها الأصليين. تأتي هذه المرحلة وفق قوانين البناء الفرنسية لعام ١٨٨٤، وقد سمحت شدة انحدار السقف بكسب طابقين إضافيين من دون المساس بالعلو المسموح به للزاوية المزخرفة[٢٠].

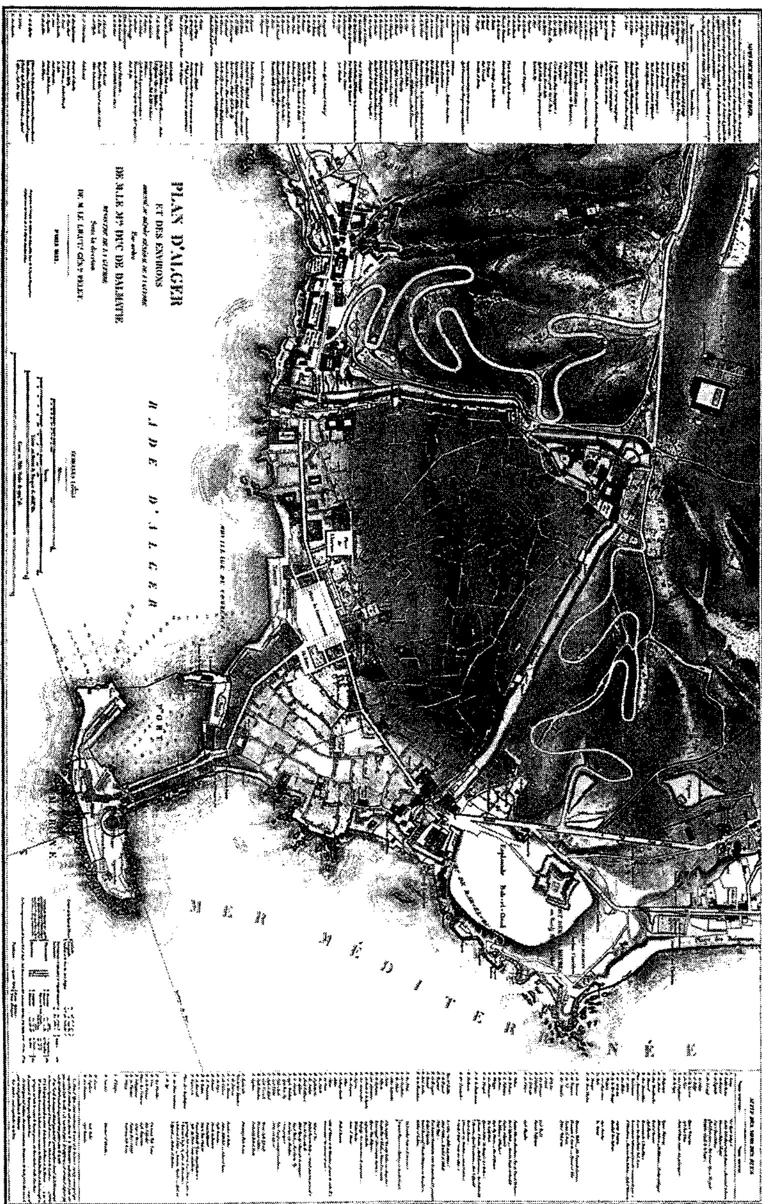
وأدّت فرصة الامتداد خارج حدود الواجهة إلى تغيّر ملحوظ، إذ استبدل خط الزاوية بشكل من الشرفات المستديرة أو النوافذ الناتئة (بحسب مكان أهم غرفة في الشقة). وإضافة إلى الأثر الذي أبرزه منظر البلاستيك على الواجهة، سمحت هذه الفتحات برؤية أوسع على الطريق، وأعطت انطباعاً بكبر حجم المبنى. كما بنيت الواجهات الطويلة جداً تبعاً لتسلسل في الإنشاء.

على سبيل المثال، لولا بثّ النوافذ الناتئة المستطيلة الشكل تناغماً غريباً في مساحة الواجهة المجرّدة، لكان كل ما يميزها هو قضبان النوافذ العادية. والأمثلة على هذا لا تحصى، يكفينا ذكر المبنى الواقع بالقرب من كنيسة القديس أوغسطين، وذلك الواقع بين تقاطع شارعي خميستي والأمير الخطابي. فقد ضعفت قيمة النظام الأفقي الآن بعد أن توازى علو جميع الطوابق، وبدأت موجة من الأبعاد العمودية بالظهور مثل الزوايا المزخرفة والزخرفة البلاستيكية.

لكن لم يعُد استعمال شبكة الفتحات العادية رائجاً بعد عام ١٨٨٤. وبعد عام ١٩٠٢، نلاحظ أن قياس تقسيم النوافذ قد تغيّر، فأصبح ينهض الآن إلى الخارج معلناً اقتراب عهد الفن الجديد. وفي هذه المرحلة، اكتمل الفصل بين النمط والواجهة، إذ لم يعُد ممكناً التكهن بتقسيم الشقق من الخارج، ولا معرفة وظيفة غرفها.

---

(٢٠) انظر: Aymonino, Fabbri et Villa, *Le Citta capitali del XIX secolo: Parigi e Vienna.*



الرسم الرقم (٤١ـ٦)
مخطط الجزائر

خاتمة

في النهاية، من المهم ذكر تبنّي القائمين على البناء العناصر الأنيقة والمستوحاة من مزيج من الفن المعماري العربي الممزوج على نحو مريح بفن الحقبة الاستعمارية. وقد يؤدي مزيج من هذا النوع إلى خلق تصاميم مثيرة للاهتمام ولو كانت خجولة، وخصوصاً في الزوايا التي تتطلب حلاً. يكفينا ذكر زاوية المبنى الواقع في تقاطع شارع بن مهيدي وشارع مصطفى بن بولعيد، وكذلك مبنى غارسيا مقابل فندق أليتي(٢١).

وتُظهر الهندسة المعمارية في القرن العشرين رموزاً ثابتة تعود إلى القرن السابق، باستثناء بعض العناصر العائدة إلى الحركة العصرية. ومع ذلك، فقد حثّت على تقدم آلية المزج بين النمط المعتاد من خلال فصل التفاصيل عن موضوع هندستها، التي أصبحت الآن موضوعات معزولة عن سياقها، وقلّصت المدينة إلى مجموعة من المعايير. وفي الواقع، استمرت المباعدة بين المباني والطرقات لعشرين عاماً، لتتزامن بعد هذه المرحلة مع معركة الحركة العصرية «الثورية» وفترة لو كوربوزييه.

اعتمدت العمارة في ضواحي الجزائر العاصمة في المرحلة الرابعة على نسيج طبيعي أكثر فأكثر، كما اعتمدت طرقاً منحنية، ومساحات ذات أشكال شاذة، فأصبح من الصعب جداً شيد مبانٍ موازية للطريق، فأوثر فصل المنازل المتراصة وعزلها في وحدات متفرقة. وأخذ كل عنصر استقلاله الجديد كفرصة لإظهار اختلافاته عن الآخرين، ولتبدأ لعبة لا تنتهي أدت إلى أشكال مبتذلة. تكمن المفارقة في أن المهندس المعماري العصري تفاعل مع التماثل النمطي المطلق المستقى من تبني العالم للنمط الخطّي، فعالج بحرية بناء الواجهة التي كان بناؤها قد عرف الفوضى. وقد انفصل بناء النوافذ الناتئة والشرفات والمقصورات، وكل ما كان ناتئاً أو متراجعاً عن نمط بنائه الأصلي، وكاد يصبح جزءاً من لعبة التأليف، وفي أفضل الحالات استُعمل لمجرد أن يكون له علاقة بالزخرفة العصرية(٢٢).

---

(٢١) بوجه عام انظر: F. Beguin, *Arabisances* (Paris: Dunod, 1983).

حول الجزائر، انظر: X. Malverti, «Alger, Méditerranée, soleil et modernité,» dans: *Architectures Françaises Outre-mer* (Liège: Mardaga, 1992).

(٢٢) حول الهندسة المعمارية الحديثة في الجزائر العاصمة، انظر: J. J. Deluze, *L'Urbanisme et l'architecture d'Alger: Aperçu critique* (Alger: OPU, and Liège: Mardaga, 1988).

أنجز المؤلف جميع التقارير والرسوم وقام بالتقاط الصور.

الفصل الثاني والأربعون

الدار البيضاء: المدينة في العالم الإسلامي

جان لوي كوهين(*)

وفقاً للنموذج المغربي، تعدّ الدار البيضاء خارج مضلّع المراكز التي تَقرّر فيها مصير البلاد حتى القرن التاسع عشر. لقد مثّلت أماكن التبادل التجاري مثل طنجة وتطوان أو أغادير، والمدن الإمبراطورية مثل فاس ومراكش والرباط ومكناس، شبكةً تَحوّلَ مظهرُها وتراتبيتها مع ازدهار الدار البيضاء. كما أنّ تلاقي جماعات مختلفة وتعاون المتعهّدين والمضاربين والاختصاصيين والبيروقراطيين المستنيرين المثمر جعل منها قالباً لثقافة حديثة. لكنها ظلت، في الوقت نفسه، مسرحاً للصراعات بين جماعات وطنية وطبقات اجتماعية وقوى سياسية.

تكشف الدار البيضاء، التي تمثّل البوابة الرئيسية للمغرب الحديث، عن تناقضات كبيرة، إذ هي تجمع في آن واحد معاً بين ترف طبقتها البرجوازيّة وعوز سكانها الريفيين. وظلّت الدار البيضاء مهداً للتمرّدات والحركات الشعبيّة التي شهدتها إبان الصراعات من أجل الاستقلال ومثّلت السيطرة عليها موضوع مواجهات سياسية حادة. كذلك، هي مركز للثقافة العامة بدءاً بوسائل إعلامها المكتوبة والمرئية والمسموعة. أما في مجال الهندسة المعمارية المعاصرة، وعلى الرغم من قوة مشاهد الرباط أو مراكش، فتستقبل الدار البيضاء إنتاجاً وافراً تدفع به المصانع والمصارف والمبادرة الفردية.

(*) مهندس معماري فرنسي متخصص في مجال العمارة الحديثة وتخطيط المدن.

حافظ اسم المدينة نفسه على الأصداء الأسطورية التي اقترنت بفترات الغزو الفرنسي الأولى. وحظيت مدينة المغامرات «الغريبة والمثيرة» في الأغنية الشعبية، وشبه الجانحة في الأدب، بصورة مكانٍ للإبداع في الدعاية الاستعمارية. وثبّت عمل المؤرخين صحّة هذا البعد إلى حدّ اختلاق نوع من الأساطير من الجيل الثاني أو الثالث[1]. وتزامن تطوّرها مع ازدهار الصحف اليومية الإخبارية المصوّرة والسينما، ما يفسّر شهرتها السريعة. فقد أعادت السينما الموجودة منذ عام ١٩٠٧ للدار البيضاء الشهرة التي كانت قد خطفتها عندما صوّر ميشال كورتيز (في بربانك) فيلمه السياسي والعاطفي[2]. لكنّ الدار البيضاء بدت في الروايات تلك حقلاً خطيراً للمناورات في المجالين العقاري والمالي[3]. أمّا في الروايات المنشورة منذ عام ١٩٨٠، فقد بدت الدار البيضاء وكأنها تعود مجدداً مكاناً للحبكات المثيرة أو مسرحاً للذكريات[4].

إنّ الثروة الأدبية للدار البيضاء ليست إلا وجهاً من أوجه الإشراق الذي عرفته في النصف الأول من القرن العشرين حين بدأ تحديث السياسة الاستعمارية والمجتمع الفرنسي. وبالتأكيد، امتد الغزو العسكري ليشمل اغتصاب العقارات والسيطرة الاقتصادية وعبر قمعٍ استمر حتى نهاية نظام الحماية الذي أنشىء من عام ١٩١٢ حتى عام ١٩٥٦.

---

(١) يستند هذا المقال إلى بحوث أجريت مع مونيك إلب، وجمعت أساساً في: Jean-Louis Cohen et Monique Eleb, *Casablanca: Mythes et figures d'une aventure urbaine* ([Paris]: Hazan, 1998).

والنسخة الإنكليزية: Jean-Louis Cohen and Monique Eleb, *Casablanca: Colonial Myths and Architectural Ventures* (New York: Monacelli Press, 2002).

ومن منظور أكثر معاصرة، يمكن الاطلاع على معالجة مركّزة موجودة، في: *Casablanca: Portrait de ville* (Paris: Institut français d'architecture, 1999).

أخيراً، هناك تفصيل حول المدينة المعاصرة، يشكّل الخيط الرئيسي لـ: Jean-Louis Cohen et Monique Eleb, *Les Mille et une villes de Casablanca* (Courbevoie, Paris: ACR éd., 2003).

(٢) حول فيلم كورتيز، «الدار البيضاء» (Casablanca) (١٩٤٢) يمكن إضافة المحاكاة الساخرة أيضاً، في: *A Night in Casablanca* (Archie Mayo, 1946) and *My Favorite Spy* (Norman Z. Mcload, 1952), and *Le Roman d'un spahi* (Michel Bernheim, 1936), *Les Hommes nouveaux* (Marcel L'Herbier, 1936), *La Môme vert de gris* (Bernard Borderie, 1953) and *Casablanca, mid d'espions* (Henri Decoin, 1963).

(٣) وسوف يكون أفضل مسلسل رئيسي: Claude Farrère, *Les Hommes nouveaux* (Paris: Flammarion, 1922); Emile Nolly, *Le Conquérant: Journal d'un «indésirable» au Maroc* (Paris: Calmann-Lévy, 1915), et Marcel Frager, *La Ville neuve: Odyssée d'un écumeur* (Paris: Ollendorf, 1924).

(٤) وتتمثل الرواية الأولى بـ: Tito Topin, *55 de Fièvre* (Paris: Gallimard, 1983), et *Piano Barjo* (Paris: Gallimard, 1983).

الثانية: Michel Chaillou, *Mémoires de Melle* (Paris: Seuil, 1993), et François Salvaing, *Casa* (Paris: Stock, 2003).

لكن الدار البيضاء تختصر، في الوقت عينه، التجارب كلها التي أجراها هوبير ليوتي وهو ملهم فكرة الغزو والمقيم العام الفرنسي الأوّل. وعلى غرار النموذج الجزائري القائم على تدمير واسع لثقافة ما قبل الاستعمار، عارض ليوتي مسألة الحفاظ على المدن القديمة. ولجأ إلى الخبراء الأكثر تقدماً في المسائل القانونية أو الاقتصادية أو الثقافية لجعل المغرب والدار البيضاء «مدرسة للطاقة» يمكن أن تكون نموذجاً تحتذي به النهضة الفرنسية(٥). وبالطبع تشكّل المدينية جزءاً من القواعد التي استند إليها ليوتي وأسس عليها دعايته. وبدعوة من حكومة الوصاية، بيّن وكيل الإعلانات الباريسي لياندر فايّا عام ١٩٢٩ بأنّ «ما هو غير مسموح به على مستوى باريس أو أراضيها مسموح به في الدار البيضاء» حيث الأنظمة والمشاريع تسبق تلك الخاصة بمدن الدولة المستعمِرة(٦).

تذهب صورة «المدينة الفرنسية الجديدة» التي التصقت بالدار البيضاء على مدى خمسة وأربعين عاماً أدراج الرياح ما إن نتفحّص حقيقة سكانها، وهذا تحديداً ما يجعلها على النقيض من الجزائر العاصمة مثلاً. وحين حقّق المغرب استقلاله عام ١٩٥٦، كانت الدار البيضاء لا تزال تتّسم بعد مرور نصف قرن على إنزال عام ١٩٠٧ بوجود سكان من أصول متنوّعة جداً كالإسبانيين والإيطاليين، وبأعداد أقل من البرتغاليين والروس والبولنديين والسويديين والبريطانيين والسويسريين والأمريكيين، ولا سيّما بعد الحرب العالمية الثانية، هذا إلى جانب وجود الفرنسيين الذين يؤلفون أغلبية بين الأوروبيين. وفي حين سبق للفرنسيين أن تأقلموا في شمال أفريقيا، كان الصقليون والأندلسيون ينقلون إلى العواصم الكبرى السابقة أذواقاً وممارسات جديدة. فافتُتح مشغل مشترك للمهنيين الأوروبيين ـ مهندسين أو مهندسين معماريين أو رسامي الطبيعة ـ وللحرفيين المغاربة ـ بنّائين أو نجّارين أو بلّاطين أو نحّاتين أو بستانيّين. وإلى الثقافات المنقولة من تونس والجزائر وإسبانيا وإيطاليا، تُضاف الأمركة الناتجة من إنزال الحلفاء عام ١٩٤٢.

هكذا تلاقى الأجانب الذين جذبهم «غرب أقصى» بدا فيه كل شيء ممكناً، مع المغاربة الذين اقتلعهم البؤس الريفي من جذورهم. وفي كل مرحلة من مراحل بناء

(٥) Alfred De Tarde, *Le Maroc, école d'énergie* (Paris: Plon, 1923); Paul Rabinow: «Techno-Cosmopolitanism: Governing Morocco,» in: Paul Rabinow, *French Modern: Norms and Forms of the Social Environment* (Cambridge, MA; London: MIT Press, 1989), and «France in Morocco: Technocosmopolitanism and Middling Modernism,» *Assemblage*, no. 17 (April *1993)*, pp. *52-56*, and Gwendolyn Wright, *The Politics of Design in French Colonial Urbanism* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1991).

(٦) Léandre Vaillat, *Le Visage français du Maroc* (Paris: Horizons de France, 1931), p. 6

المدينة الجديدة، عاد التميز المكاني والاجتماعي ليتكوّن من جديد بحيث كذّب بإصرار التوقعات الرسمية. كان النمو السكاني نحو ٣ في المئة سنوياً قبل عام ١٩٠٠ بحيث بلغ ٢٠ ألف نسمة. أما عام ١٩١٤، فقد بلغ عدد السكان ٧٨ ألف نسمة بينهم ٤٠ في المئة من الأوروبيين. وفي عام ١٩٢٧، بيّن الإحصاء أنّ نصف عدد السكان البالغ ١٢٠ ألفاً كانوا من المغاربة المسلمين وثلثهم من الأوروبيين ـ وسدسهم من الإسرائيليين. ومع التصنيع ارتفعت نسبة المغاربة بين السكان باطّراد. وأثارت هذه الظاهرة المتفردة بين المدن الاستعمارية في المغرب العربي، وبسرعة، القلق لدى السلطات الاستعمارية المدنية المعنية.

كان الأوروبيون باستمرار يؤلّفون أقليّة في الدار البيضاء وهم لم يمثّلوا في عام ١٩٥٢ أكثر من ١٩ في المئة من مجموع السكان الذي بلغ ٦٨٢ ألف نسمة، في حين مثّل المسلمون ٦٩ في المئة. ومع اقتراب عدد سكان المدينة من المليون نسمة عام ١٩٦٠، يكون هذا العدد قد بلغ نحو ١٣ ضعف ما كان عليه عام ١٩١٤. بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٠، وحصرياً بسبب وصول مغاربة نازحين من الريف أو المدن الصغيرة، بعدما جذبتهم الوظائف الصناعية، استمرّ النمو السكاني بعد الاستقلال، بينما هاجر الإسرائيليون بين عامي ١٩٥٦ و١٩٧٠ لتنخفض نسبتهم من ١١ إلى ٢ في المئة من المجموع. هكذا بلغ عدد سكان المدينة نحو مليون ونصف المليون نسمة. أما بحسب إحصاء عام ١٩٨٢ فقد بلغ عدد السكان ٢,٢ مليون نسمة بينما وصل عام ١٩٩٤ إلى ٣,٢٥ مليون نسمة ـ من دون احتساب المقيمين غير الشرعيين[٧].

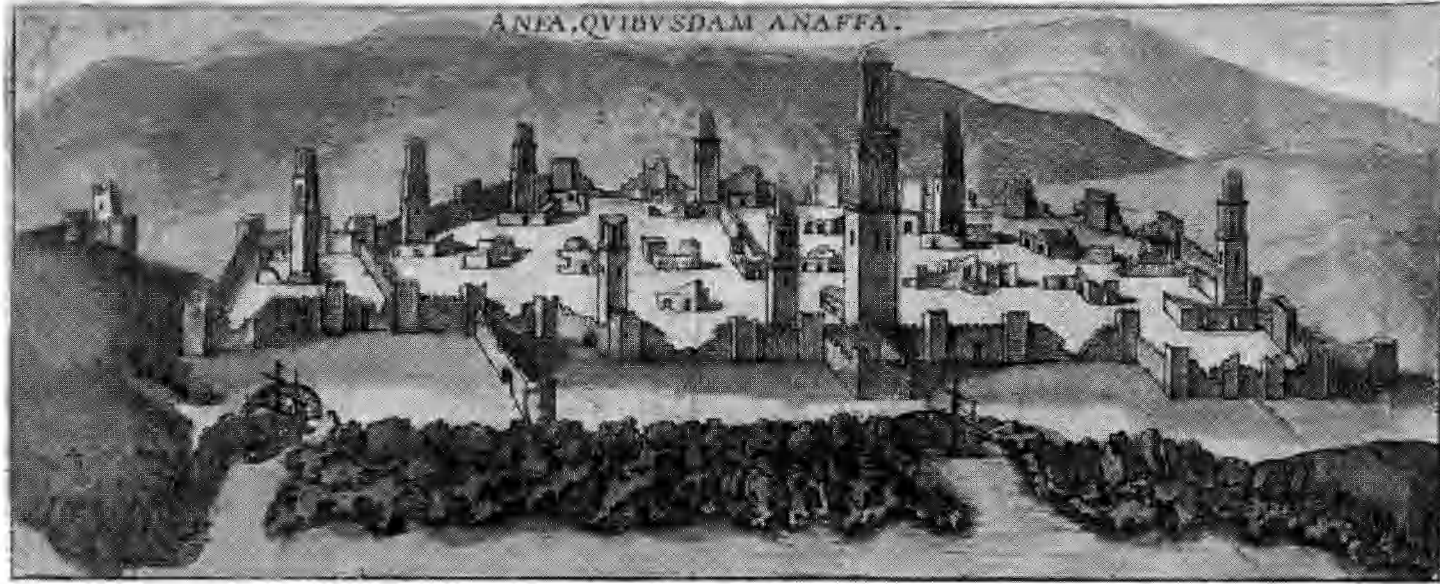
إنّ حالة الانقطاع التي شهدتها المدينة مدوّنة في تاريخها لسببين؛ فتقسيم أحيائها إنما يعود إلى التقليد المديني المغربي المتمثل بمدن تنمو بفعل إضافات متتالية، وإلى اهتمام الفرنسيين المستمر، ومن ثم سلطات المغرب المعاصر بالحفاظ على النظام، ما يفسّر كثرة الطرق التي تفصل بين الأحياء وتسمح عند اللزوم بعزلها وتربيعها. استقر الفرنسيون الذين وصلوا حديثاً بعد الحرب العالمية الأولى في بداية الأمر، وبحذر شديد، في الشقق الصغيرة الموجودة في قلب المدينة. وبعدما اغتنوا، بنوا فيلات في الأحياء الجميلة بالقرب من قلب المدينة مثل مرسى السلطان أو جادة أنفا (انظر الرسم الرقم (٤٢ ـ ١)).

---

(٧) حول التوزيع المكاني لسكان الدار البيضاء، انظر: André Adam, *Casablanca: Essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'Occident* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1968).

الرسم الرقم (٤٢ ـ ١)

بقايا «أنفا»، من جورج براون وفرانز هوغنبرغ



المصدر: *Civitates orbis terrarum* (Cologne, 1572), Beinecke Library, Yale University.

أما الجماعات ذات الدخل الزهيد فاستثمرت في أحياء أبعد ولكن سهلة البلوغ مثل حي الصخور السود الذي يسكنه فرنسيون وإيطاليون. وتبقى الكثافة السكانية في الأحياء الأوروبية ضعيفة في حين ازدادت بسرعة في القطاعات التي يسكنها مغاربة يهود أو مسلمون. كما مثّل الإسبان الذين يسكنون بعض التجمعات في قلب المدينة أيضاً، الجالية الأكثر عدداً بعد الفرنسيين. في البداية مارس المغاربة الريفيون الذين وصلوا حديثاً مهناً صغيرة وسكنوا لدى وصولهم قرى تتألف من أكواخ قبل العثور على مسكن أكثر استقراراً. وسكن المغاربة اليهود الفقراء القادمون من البلدات الساحلية التي خرّبتها الدار البيضاء، ومن ثم من الجنوب، بعد عام ١٩٤٥، في الملاح في بداية الأمر؛ أما اليهود الميسورون فقد استقروا في المدينة الجديدة.

كانت الدار البيضاء، الحاذقة والمنشغلة والمزدهرة بالمقاهي والحانات والسينما، مدينة تحتلّ فيها العروض المشهدية والأعمال البطولية الجوية والرياضات الترفيهية مكاناً رئيسياً؛ فتجد أبطالها مع الطيار جان ميرموز أو سانت إكزوبيري، ومن ثم بعد عام ١٩٤٥، مع لاعب كرة القدم جوست فونتين أو الملاكم مارسيل سيردان، الذين لا تزال آثارهم محفوظة بإجلال حتى يومنا هذا أيضاً. والدار البيضاء المغامرة كانت اختبارية أيضاً. لقد جاء بناء الدار البيضاء نتيجة مشهدين مزدوجين: أحدهما يتعلق بالورشة الدائمة التي تقدمها إلى الجمهور الأوروبي الكبير عبر الصحف والأحداث السينمائية بدءاً بالغزو، والآخر يتعلّق بالأنظمة والأصول الجديدة المقدمة إلى المهندسين المدنيين والمهندسين المعماريين والنقاد. في خلال عشرين عاماً تمحورت جدالات المؤتمر الفرنسي حول المدينية الاستعمارية (١٩٣١) ومؤتمر أكس أون بروفنس الدولي حول الهندسة المعمارية الحديثة (١٩٥٣) إلى حد كبير حول سياسات الدار البيضاء ومشاريعها[٨].

---

(٨) حول المؤتمر الفرنسي عام ١٩٣١، انظر: *L'Urbanisme aux colonies et dans les pays tropicaux: Communications et rapports du congrès international de l'urbanisme aux colonies et dans les pays de latitude intertropicale*, réunis et présentés par Jean Royer; préface de M. le Maréchal Lyautey; introduction de E. du Vivier de Streel, rapport général par Henri Prost La (Charité-sur-Loire: Delayance; Paris: Editions d'urbanisme, 1932-1935).

حول مؤتمر أكس أون بروفنس، انظر: Jean-Louis Cohen, «Le Groupe des Architectes Modernes Marocains et l'habitat du plus grand nombre,» *Gli ultimi CIAM* (Rassegna), vol. 52 (December 1992), pp. 58-69; Monique Eleb, «An Alternative to Functionalist Universalism: Ecochard, Candilis and ATBAT- Afrique,» in: Sarah Williams Goldhagen and Rejean Legault, eds., *Anxious Modernisms: Experimentation in Postwar Architectural Culture*, [essays by] Maristella Casciato [et al.] (Montréal: Canadian Centre for Architecture; Cambridge, MA: MIT Press, 2000), pp. 55-73.

أما على الأرض، وحتى يومنا هذا، فيبقى قطاعا البناء والمضاربة النشاطين الأساسيين في المدينة بحيث يأسران اهتمام السكان. وعلى نقيض ما حدث في فرنسا، ولا سيّما بعد كل حرب عالمية، اجتذب هذا الإنتاج الغزير المهندسين المعماريين الأوروبيين، بحيث سيجد بعضهم لنفسه مهناً لا يمكن تصوّرها في شمال البحر المتوسط.

مع تجاوز صدمة الاستقلال، لم تخسر الدار البيضاء شيئاً من تفوّقها الاقتصادي، إذ بقيت الضلع الأوّل للتحديث الصناعي والتجاري في البلاد. كما أصبحت في خلال أكثر من أربعين عاماً مصدراً للحركات الاجتماعية الكبرى ومقراً فكرياً أساسياً في الشبكة المدينية المغربية. وعلى الرغم من أن حكومة الوصاية لم تُدخل إلى النظام التعليمي في المغرب سوى المرحلة الثانوية، فإنّ الدار البيضاء التي باتت تشكّل قطباً جامعياً منذ السبعينيات، تضمّ اليوم نحو ١٠٠ ألف طالب، وهي مقر لأبرز دور النشر والصحف. كذلك كانت الدار البيضاء حاضرة في الأدب المغربي، وذلك بتحولها إلى مصدر وحي للشعراء والكتّاب المسرحيين والروائيين[٩].

تطوّرت الدار البيضاء بسرعة على جبهة بحرية طولها سبعة عشر كيلومتراً وبعمق عشرة كيلومترات. وانطلاقاً من نواة قديمة، لم يكن نموها منتظماً، بل هو جاء بدرجات قوة متعددة أدّت إلى تطور الدار البيضاء في خلال القرن العشرين. وبالتالي، وحدها القراءة المزدوجة، التاريخية والطبوغرافية، تستطيع أن تجعل هيكليّتها مفهومة. يحتلّ مركز المدينة القديم موقعاً مأهولاً منذ زمن بعيد، وحين ظهرت الدار البيضاء على صفحات الجرائد اليومية الأوروبية أثناء الإنزال الفرنسي عام ١٩٠٧ كان موقعها قد طُبع بأحداث تسعة قرون مضت.

كان مؤسسو قرية أنفا في القرن الحادي عشر من بربر زاناتة. والمدينة التي يُشهَد لها على نشاطها وازدهارها، والتي تحدّر منها مثقفون وجنود، والتي قاومت الغزاة، المرابطين والموحدين، أصبحت في عهد المرينيين بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر مركزاً ذا أهمية نسبية. وفي حدود عام ١٤٦٩، دكّ الملك البرتغالي دون فرناندو أسوار المدينة مدمراً جزءاً كبيراً من المدينة نفسها[١٠].

---

(٩) انظر المجموعة، في: Alain Bourdon et Didier Folléas, *Casablanca: Fragments d'imaginaire* (Casablanca: Institut français de Casablanca; Edition le Fennec, 1997).

(١٠) André Adam, *Histoire de Casablanca: Des origines à 1914* (Aix-en-Provence: Ophrys, 1968), et Ramón Lourido Diaz, «Documentos ineditos sobre el nacimiento de Dar-al- Bayda' (Casablanca) en el siglo XVIII,» *Hespéris-Tamuda*, vol. 15 (1974), pp. 119-146.

ومنذ ذلك الحين، دخلت الدار البيضاء في دورة ركود سوداوية، وكان ليون الأفريقي قد أبرز في القرن السادس عشر صورة «المعابد والمتاجر الجميلة والقصور العالية لمدينة متحضرة ومزدهرة جداً»، لكون أرضها «ملائمة لأنواع الحبوب كافة»[١١].

تمنح الأبنية ذات الجدران المكلّسة التي تتجاوز أنقاض السور المدينةَ اسمها العربي أي الدار البيضاء الذي استُخدم منذ عام ١٨٦٠. وقرابة عام ١٧٧٠، قام السلطان العلوي سيدي محمد بن عبد الله بترميم الأسوار وسلّحها بالمدفعية في محاولةٍ لإيجاد نقطة مقاومة ضد الغزوات الأوروبية. كذلك أسهم في إدراج المدينة في الدورات الاقتصادية الأطلسية وربطها بإسبانيا. وأُنشئ جمرك دائم عام ١٨٣٦ في حين ازداد الوجود الأوروبي في قريةٍ كبيرة يسكنها نحو ألف نسمة. في خمسينيات القرن التاسع عشر، تكثّفت صادرات الحبوب والصوف باتجاه أوروبا، كما نشأت في العقد التالي نهضة معمارية[١٢].

يضم سكان المدينة مغاربة من أصول مختلفة، وعائلات كبيرة من مدينة فاس وقبائل الشاوية ويهوداً من المدن الساحلية بأعداد متزايدة وأوروبيين من بينهم الإسبان الذين ألّفوا حتى عام ١٩٠٧ الجالية الأكبر عدداً، على الرغم من وجود جوالٍ فرنسية وألمانية وبريطانية قوية. وفي عام ١٨٨٦ كان في وسع الجغرافي إيليزي ريكلوس أن يجد شيئاً من التشابه بين هذه المدينة «المقفرة وغير الصحية تماماً» و«البلدات الساحلية الصغيرة في أوروبا»[١٣].

شغلت المدينة عام ١٩٠٠ مساحة مضلّعة تبلغ نحو خمسين هكتاراً، محاطة بسور مسنن بأبراج مربّعة بقي منها سور باب المرسى على واجهة البحر وباب مراكش باتجاه الغرب[١٤]. (انظر الرسم الرقم (٤٢ ـ ٢)).

---

(١١) Jean-Léon l'Africain, *Description de l'Afrique*, traduite de l'italien par A. Épaulard, 2 vols. (Paris: Adrien-Maisonneuve, 1956), vol. 1, p. 160

(١٢) Jean-Louis Miège et Eugène Hugues, *Les Européens à Casablanca au XIXème siècle, 1856-1906* (Paris: Larose; Institut des Hautes études Marocaines, 1954).

(١٣) Elisée Reclus, *Nouvelle geographie universelle: La Terre et les homes* (Paris: Hachette, 1886), vol. 11, p. 753.

(١٤) Félix Weisgerber, «Etudes géographiques sur le Maroc, 1. La province de Chaouïa, 2. Casablanca,» *Bulletin de la Société de Géographie de Paris*, vol. 1, 1er semester (1900), pp. 437-448.

الرسم الرقم (٤٢ ـ ٢)
فيليكس وايزربر، مخطط الدار البيضاء عام ١٩٠٠



المصدر: من مجموعة المؤلف.

منذ عام ١٨٩٢ هدف السور الجديد الذي بناه السلطان مولاي حسن إلى إحاطة الجوالي الأوروبية، الذي بقي خالياً حتى بداية القرن، إذ بات منذ ١٩٠٧ موقعاً لمنشآت عسكرية. كما أنّ الكيانات الثلاثة التي تكوّن الدار البيضاء، وهي غير مقروءة عملياً اليوم، تعكس تقسيم السكان. أما الحي المسلم الذي يحتلّ ثلثي الملكية فيسكنه أوروبيون بعدد كبير. من الناحية المقابلة للساحل يعدّ الملّاح، أو الحي اليهودي، أكثر اتساعاً مما هو عليه في المدن المغربية الأخرى. وأخيراً، تشكل أحياء الصفيح متاهة

مؤلفة من أزقة تحيط بها أكواخ من قصب حيث يزدحم آخر الواصلين الأشد فقراً. وتحيط بالسور مقابر وبساتين يقع إلى شرقها السوق الكبير في قاع واد بوسكورة. أما الطريق الرئيسي في المدينة فهو يربط بخط قطري بابَ السوق، الذي توجد فيه القيسارية، وهي سوق مخصصة للأقمشة، بباب المرسى. يُعتبر الجامع الكبير الذي يقع في شارع دار المخزن الجامع الأهم، بينما يُعد جامع ولد الحمرا الواقع على حافة السور الموازي للبحر الأكثر أناقة. ويحتل ضريح سيدي بليوط، حامي المدينة، الزاوية الجنوبية الشرقية للسور.

يضم نسيج المدينة عدة أجيال من الأبنية والمنازل المغربية المكعّبة المشادة في الثلث الأول من القرن التاسع عشر والمنطوية حول صحن دارها والقريبة من الأبنية الأندلسية. كما تظهر منازل التجار بالجملة مع مستودعاتها ذات الطبقات الأرضية ومن ثم مبان صغيرة ذات شرفات وكذلك فنادق ما زال يمكن تمييزها على طول الشوارع الحالية، في حين اختفت المنازل المنخفضة تماماً. وهكذا، فإنّ ما يراه مسافر ذلك الزمن لا يخلو من التناقض: صورة «ميناء متروك» و«بلدة صغيرة فقيرة»، جنباً إلى جنب، ومع ذلك فهما يحظيان، كما سيظهر، باهتمام فرنسي لافت للنظر(١٥).

وليس من قبيل المصادفة أن تتدخّل مدفعية الطرّاد غاليلي وجنوده في آب/ أغسطس ١٩٠٧ متيحةً لفرنسا السيطرة على الدار البيضاء ومنطقة الشاوية. وكانت ذريعة الإنزال أعمال شغب ضد مشروع تحديث المرفأ، غير أن التصرف الفرنسي أفضى إلى هيجان عام في صفوف القبائل. منذ عام ١٩٠٥، راودت العسكريين فكرة إنشاء رأس جسر على الأطلسي. كما أنّ تخطي حركة الإبحار في الدار البيضاء عام ١٩٠٦ حركةَ الإبحار في طنجة جعل من هذه الأخيرة أول مرفأ مغربي، وتالياً، توافرت ذريعةٌ لوجود الجيوش الفرنسية وتمكّنت هذه الأخيرة من السيطرة بإحكام على المدينة.

أدّى استتباب الأمن والشهرة المفاجئة للدار البيضاء إلى تدفق مباشر لسكان هم مزيج من المستثمرين والمغامرين. وأوجدت دوائر البلدية الجديدة التابعة للنقيب ديسّينييه طرقاً للنفاذ إلى المرفأ وللتخليص عبر الأسوار وحديقةً عامة تبلغ مساحتها هكتارين. كما بنت دوائر البلدية عام ١٩١٠ برجاً لساعةٍ هي بمنزلة منارة

---

(١٥) Roger Coindreau et Charles Penz, *Le Maroc: Maroc français, Maroc espagnol, Tanger* (Paris: Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1949), p. 126.

انظر لمزيد من التفاصيل، في: Cohen et Eleb, *Casablanca: Mythes et figures d'une aventure urbaine.*

جديدة تُدخل الدار البيضاء في تقسيمات الزمن الأوروبي. لقد رمز البرج حتى تدميره عام ١٩٤٨ إلى الحلقة المؤسّسة للوجود الفرنسي. ونُصب معسكر كبير من الخيم ومنازل القصب في جنوب المدينة، كما أُنشئ حصنا مراقبة قويان على طريقي مديونة ومراكش.

ومع ذلك، تبقى مسألة المنافذ البحرية مسألة إشكالية. وحده حوض الشاطئ البحري وهو شبه منحرف بعرض خمسين متراً كان يسمح حتى عام ١٩٠٦ بإرساء قوارب صغيرة على الرمل تتولى نقل السلع والركاب من وإلى متن السفن التي تبقى في عرض البحر. وبخلاف رأي البحرية التي رشحت مازاغان أو فِضالة [المحمدية حالياً] ميناء رئسية للمغرب، أقام ليوتي في الموقع هذا العاصمةَ الاقتصاديةَ للمحمية على حساب المرافىء الأقدم (وعلى حساب الرباط). هكذا نُفّذت أعمال رصيف المرفأ الكبير التي بدأ العمل عليها في عام ١٩١٤، وإلى ثلاثينيات القرن العشرين. وفصل هذا المرفأ المدينةَ عن البحر بحيث أصبح الشاطىء الواقع في الشرق نقطة التلاقي الرئيسية بين الأرض الجديدة الناشئة والأحياء الجديدة. كما أن الحفاظ على المقبرة الإسلامية الكبيرة خلف قبة سيدي بليوط أغلق النفاذ البحري للمدينة معرقلاً بالتالي توحيد الهيكلية المدينية[١٦].

ظهر مجمّع سكني كبير مضطرب ومرتبك حول الأسوار. ومن دون أي مبدأ توجيهي، ضم المجمّع أحياء ذات بنيان مجزأ على شكل قوس دائرة. وعلى طول شوارع بوسبير الضيقة والموازية، شاد المسلمون في غرب المدينة مساكن متواضعة ذات فناءات. كما استقر اليهود في الملّاح وعلى الطرقات المؤدية إلى المدينة الجديدة. تألفت «الطبقة الأولى» من التمدين الآخذ في الانتشار، التي احتلوها مع الأوروبيين، من منازل ذات طبقات أرضية تغطيها شرفات. ويظهر في هذه الطبقة منازل أكثر غنى وفنادق وبعض المباني التجارية المقنطرة والمبنية أحياناً من إسمنت.

تمتد الفنادق في المنطقة الجنوبية الشرقية على طول طريق مديونة وهي العمود الفقري للخدمات المخصصة للتنمية الزراعية. ووضع المساح تارديف عام ١٩١٢ أول خريطة شاملة راسماً فيها جادة دائرية ومحدداً أرضاً عمقها ١ كم حول المدينة القديمة وحياً سكنياً في المكان المذكور آنفاً (مرسى السلطان) المجاور لطريق

---

(١٦) Georges Vidalenc, *Une Oeuvre française: Le Port de Casablanca* (Casablanca: Librairie Faraire, 1928).

مديونة. وسيستقبل هذا الحي من دون أي تأخير الفيلات الكبيرة الأولى على تلّ مهوّى ومكشوف جداً. تتمثل الطبيعة التجارية للمدينة الجديدة بوجود الورشتين الأكثر طموحاً اللتين أنجزهما المهندس هيبوليت ديلابورت عند أطراف السوق الذي أصبح يُسمى ساحة فرنسا (ساحة الأمم المتحدة حالياً). ومخازن باريس ـ المغرب التي افتُتحت في عام ١٩١٤ كان قد صممها وبناها الأخوان بيرّيه، رائدا العمارة الخرسانية في الدار البيضاء. أما بالنسبة إلى فندق لكسلسيور، فإنه يجدّد أفكار الزخرفة المغربية الجديدة المنتشرة في الجزائر وتونس غير أنّ شركة كوانييه بنته من الإسمنت.

سمح التشريع المبتكر لنظام الحماية برسم «خطط تنظيم وتوسيع» المدن وبإعادة تجميع المالكين ضمن جمعيات نقابية من ضمّ الأراضي عبر التفاوض[١٧]. كما قدّم رسام الطبيعة جان كلود نيكولا فوريستييه اقتراحات حول رسم متنزّهات ورياض المدن الجديدة، ودعا ليوتي إلى تعيين هنري بروست عام ١٩١٤ لإدارة «الهيئة الخاصة بالهندسة وخرائط المدن» وهي الإدارة الأولى المختصة بالتنظيم المدني في التاريخ الفرنسي. وقد وضع بروست بين عامي ١٩١٥ و١٩١٧ رسماً لا يهدف إلى إقامة مدينة جديدة بل إلى جمع ووصل وتنظيم وتوسيع مجموعة متنافرة من الشوارع ومجموعات المنازل (انظر الرسم الرقم (٤٢ ـ ٣)).

يمرّ تنظيم وتقويم الأراضي المفرزة المعنية أولاً في مرحلة إنشاء نظام تراتبي لجادات تربط بين نقاط التقاطع. ومع الأخذ في الحسبان المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية والصناعة التي لا تزال مجهولة في العاصمة فإنّ الخطة هي أيضاً مبتكرة لجهة أخذها السيارات في الحسبان. لقد جعل هذا الاتجاه المستقبلي حركة السير في المدينة سهلاً نسبياً وحتى أواخر تسعينيات القرن العشرين.

كما رسم بروست حدود مناطق منظمة عملية كبيرة مكرراً بذلك عمل صديقه ليون جوسيلي عام ١٩٠٥ على خريطة برشلونة. يتقاطع نوعان من تقسيم المناطق في الدار البيضاء: **الأول** بنياني يميز بين ثلاث مناطق «مركزية» و«صناعية» و«ترفيهية»، وهذه

(١٧) حول دور المغرب في الدستور الفرنسي الحضري، انظر: Hélène Vacher, *Projection coloniale et ville rationalisée: Le Rôle de l'espace colonial dans la constitution de l'urbanisme en France 1900-1931*, publications of the department of languages and intercultural studies, Aalborg University; 17 (Aalborg: Aalborg University Press, 1997).

حول الإدارة، انظر: Daniel Rivet, *Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc : 1912-1925*, 3 vols. (Paris: Ed. L'Harmattan, 1988), et William A. Hoisington, Jr., *Lyautey and the French Conquest of Morocco* (New York: St. Martin's Press, 1995).

الأخيرة المخصصة لبناء فيلات أو مساكن خاصة تحدد «الخدمات التي يجب فرضها على المالكين لمصلحة الصحة، والسير، والتجميل»؛ **والثاني** صحيّ يحدد ست مناطق في خدمة الحماية من الأضرار أو الإزعاج الناجم عن المنشآت(١٨).

الرسم الرقم (٤٢ ـ ٣)

هنري بروست، تطوير وتوسعة مخطط ١٩١٧ للدار البيضاء

في «المغرب الفرنسي»، ١٩١٧.
المصدر: من مجموعة المؤلف.

وفي ما يستكمل ساحة فرنسا المكرّسة للتجارة والتبادلات، تقوم ساحة الإدارة (محمد الخامس) المصممة في ضوء أبحاث طوني غارنييه أو جوسيلي لتؤكد حضور عدالة حكومة الوصاية وإدارتها. وحلّت هذه الساحة مكان المخيمات العسكرية القديمة وأصبحت مفصلاً مثالياً بين الأحياء التجارية والمدنية، ورَسَمَ تنظيمها الإجمالي جوزيف ماراست.

(١٨) Henri Prost, «Le Plan de Casablanca,» *France-Maroc* (15 February 1917).

ابتعد فريق بروست من سوابق الانتقائية الجزائرية والتونسية من خلال تفكير متصل مع ليوتي، المتعلق كثيراً بـ «الرصانة الخارجية» و«بساطة حدود وواجهات» «البناء العربي» مثل ما هو متعلق بوحدة «الترتيبات الهندسية الكبرى لفرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر» على نسق ساحة ستانيسلاس في نانسي. وسوف يلهم بروست مهندسي البريد أو قصر العدل أو القيادة العسكرية تنظيماً عصرياً للأقسام المركزية وجدراناً أكثر تجريداً للأقسام الملحقة(١٩).

بين الكاتدرائية في جانب، وساحة الإدارة وحتى الجادة الدائرية، رسم لابراد المتنزّه المركزي، وهو المساحة الخضراء الوحيدة في الدار البيضاء حتى اليوم إضافة إلى الحديقة العامة في المدينة وحديقة مردوخ التي تعود إلى عام ١٩١٢. تتخذ الحديقة شكلاً صليبياً وتصل الأجزاء المتنافرة للأراضي المفرزة التي كانت متناثرة قبل ذلك. كما تتّسع بوجود شارعين عريضين باتجاه الجنوب (جادة كلود بيرّو) وباتجاه الغرب (جادة مولاي يوسف التي تؤدي إلى البحر).

وحول ثنائي ساحتي فرنسا والإدارة تحتل الأحياء التجارية والسكنية جملة مجموعات مكثفة مع طرق ذات سمة خاصة. فمن خلال تنوع المقاسات والأروقة وتكرار تقاطعات الطرق توصّل بروست إلى إضفاء شعور بالوحدة في ظل التنوع الذي يميّز مركز الدار البيضاء. كما وضع «حقوق ارتفاق معمارية» محددة لكل شارع. وهكذا يمكن ملاحظة تراتبية واستمرارية دقيقتين، على الرغم من السرعة في العمل على المواقع (التي كانت تترك أحياناً حتى يومنا ثغراً غير منجزة). ووضعت قيد العمل منذ عام ١٩١٥ «قواعد دقيقة» لتنظيم الأروقة، واستكملت بـ «وحدة التنظيم» (ظهير صادر في الأول من نيسان/ أبريل ١٩٢٤)، وتولّت دائرة التخطيط المدني وضع رسوم نموذجية للواجهات وأنظمة خاصة أخرى في أكثر من اثني عشر شارعاً في مركز المدينة.

كانت الطرق المتباينة إلى درجة كبيرة بعض ما ركزت عليه خطط التوسع الطموحة؛ فربطت جادة الزواويين الرابعة (هوفوّييه ـ بوابيه) ساحة فرنسا بالمرفأ. وتمتد الجادة التي يعدها بروست كانبييه الدار البيضاء منذ عام ١٩١٤ على طول الهدب الشرقي للمدينة، حيث استبدلت الأسوار بمخازن تجارية كبرى، تنفتح باتجاه الساحل، إذ كان بروست

(١٩) Henri Descamps, *L'Architecture moderne au Maroc* (Paris: Library de la Construction modern, 1930), vol. 1: *Public Buildings*, plates 32-46.

يحلم بإنشاء مساحات مفتوحة «لإبقاء المحيط بعيداً». الأمر الذي لم يتحقق إلى يومنا هذا. وأقيمت محطة السكك الحديد المركزية بعيداً في شرق المدينة، وفرض اتصالها بساحة فرنسا (الأمم المتحدة) فتح الطريق الرئيسي الثاني أي «جادة المحطة» (محمد خميستي).

ويوضّح المنهج العملي في ضم الأراضي المتأثرة بمرور الجادة الاستراتيجيات العقارية التي استُخدمت. ووُصِلت جادة المحطة بالشوارع المجاورة عبر تقسيم متفاوض عليه لقطع أرض كبيرة قادرة على استقبال بنايات ضخمة. كما تتسع الجادة عند السوق المركزي وتتصل بالمحطة وفقاً لمسار متعرّج حيث يشكّل برجها إحدى منارات المدينة العصرية، مع برج الساعة ومنارة إلهانك. وكانت مفارق الطرق على قدر من التناقض: من تقاطعات بسيطة إلى مستديرات كبرى تحتوي على حديقة. وفي جزئها الأكثر ازدحاماً، كانت الجادات تتفرع إلى مخازن تجارية كبرى تمتد بأروقتها المقنطرة: في مواءمة بين القيسارية المغربية والجادات الباريسية في القرن التاسع عشر.

والدار البيضاء التي عاصرت ولادة السيارة والسينما ربما تجد نفسها في مرائبها وصالات السينما أكثر مما هي في مبانيها العامة. كما أن الدار البيضاء بمثابرتها وحسّها التجاري مستمرة بواسطة شبكة كثيفة من الورش الميكانيكية والمستودعات ومخازن البيع بالجملة وهي مساحة مزدحمة تصل ساحة فرنسا بالأحياء الصناعية في الشرق. وتعجّ المطاعم والمشارب والمقاهي والحانات بالناس ابتداء من الصباح وحتى وقتٍ متأخر من الليل. فحياة السهر واللهو القريبة في الأصل من المخيمات العسكرية تحتل قسماً كبيراً من وسط المدينة، وتجذب في آن واحد المسافرين العابرين، والسياح كما المستوطنين في الداخل.

يبيّن المشهد المعماري للدار البيضاء حتى اليوم التباين المزدوج الذي أدخله بروست بين نوعي الأحياء الضروريين لمدينة «عملية وصحية» في الوقت عينه. كان هناك، إذاً، مركز الأعمال وهو مفهوم مستحدث حتى في فرنسا، وأحياء تضم منازل فردية. ومنذ عام ١٩١٥ تشكّلت على طول شوارع قلب المدينة مجموعةٌ استثنائية من أبنية للإيجار نتيجة التقاء زبائن مغامرين وطموحين سواء أكانوا أوروبيين (فرنسيين وإيطاليين بوجه خاص) أو مغاربة (مسلمين ويهوداً) بمعماريين انخرطوا في نوع من التنافس الخلّاق. ومع أنّ هذه البنايات مشتقة في الأصل من تجارب أجريت في باريس منذ بداية القرن، فهي سرعان ما اتخذت في الدار البيضاء خصائص خاصة بها. فبدت البنايات المرتفعة، التي تعكس نموذج تهجين ثقافي في التنظيم والزخرفة،

أيقونات تقطع الشوارع والساحات. وكانت البنايات تلك التي تشكل مجمعات كبيرة ذات ساحة مركزية، أو ساحة مفتوحة، أو الناتئة هنا وهناك متوّجة أحياناً بقباب خزفية. وكانت تمتدّ على مساحة قطع أرض شاسعة تحيط بها عدة شوارع[٢٠] (انظر الرسم الرقم (٤٢ ـ ٤)).

الرسم الرقم (٤٢ ـ ٤)

هنري بروست، مخطط قطاعي للدار البيضاء، نسخة ١٩٣٠



المصدر: المكتبة العامة للأرشيف، الرباط.

إلى جانب النماذج السكنية الكبرى، برزت أنواع جديدة من المباني الصحية العالية. لقد شكّلت المباني التي نفّذها ماريوس بوايـيه بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٩ مجموعة بارزة من الحلول لمشكلة السكن الجماعي في المدينة الكبيرة محققاً الأفكار التي لم يستطع هنري سوفاج تحقيقها في باريس، بفعل تحديد الارتفاعات الذي نص عليه تنظيم عام ١٩٠٢[٢١]. كما أصبحت البنايات التي سكنتها المجموعات البرجوازية المسيطرة في الدار البيضاء في قلب المدينة معالمَ من مدينة رحلت. وفي

---

(٢٠) لنظرة ثاقبة حول تشكّل هذه المجموعات والكتل، موجودة في: «Le Maroc en 1932,» *L'Afrique du Nord illustrée*, special issue (1932).

(٢١) Marius Boyer, *Casablanca, travaux d'architecture* (Strasbourg: Edari, 1933).

حول هذا الموضوع، انظر العديد من المقالات التي نشرتها صحف مثل: *Chantiers nord-africains* التي تصدر في الجزائر و*Réalisations* التي تصدر في الرباط.

عام ١٩٣٥ بدأ تطبيق مشاريع تحديث ساحة فرنسا وحيّ المرفأ عبر بناء أول المباني المرتفعة.

وبحسب تصوّر بروست، تسمح مجموعتان سكنيتان أقل كثافة واقعتان عند أطراف المدينة «لرجل الأعمال بالاستراحة في مسكنه العائلي المحاط بالعشب الأخضر». ومرسى السلطان، الحيّ السكنيّ القريب من قلب المدينة، ومن قصر السلطان، الذي يتميز بالاختلاط الاجتماعي، مأهولٌ جزئياً بعائلات التجار المسلمين.

أما أنفا، وهي الحيّ السكني الأكثر فخامة، فقد أصبحت جزيرة اخضرار وسلام كما هي أيضاً مكان نجح فيه نوع من التهجين، ليس بين السكان أو الطبقات الاجتماعية فقط وإنّما بين الشمال والجنوب أيضاً، كما بين أوروبا وأفريقيا. كذلك شهد المكان إنشاء فيلات فخمة فيه. وتنتشر في الأحياء الذاهبة أكثر باتجاه المركز منازل مترفة، تم تدمير الكثير منها في السنوات الخمس عشرة الأخيرة.

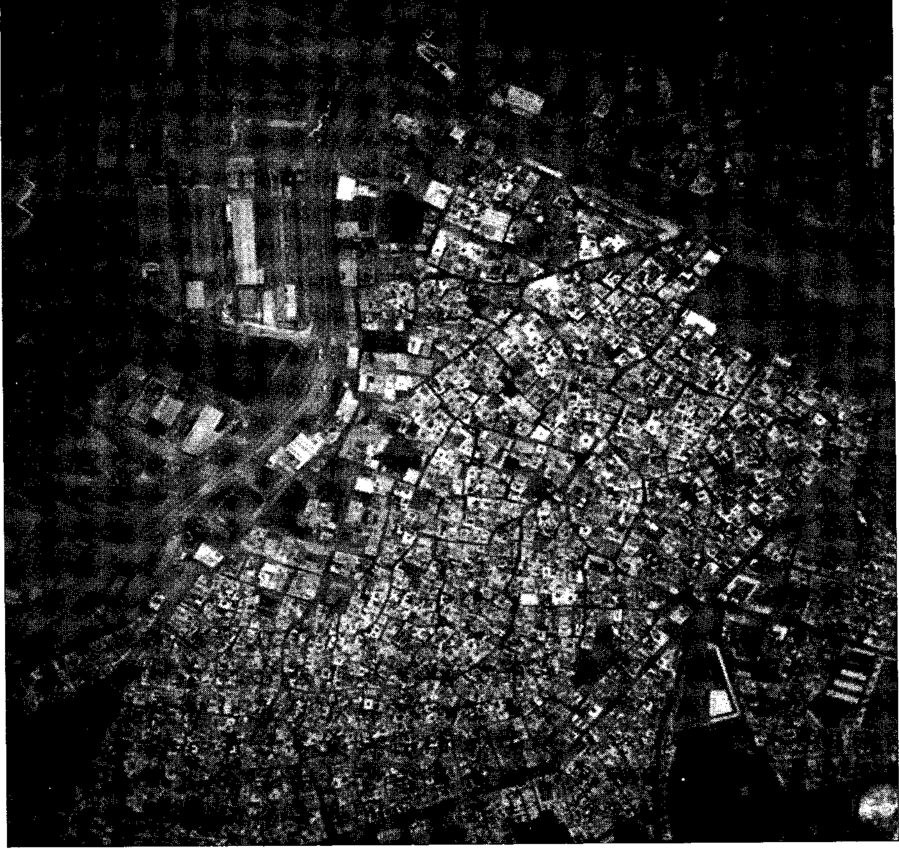
وكان انتشار المنازل الفردية في أحياء البرجوازية الصغيرة انعكاساً للنموذج الفرنسي الريفي، مع إضافات مغربية. وبين حي الأعمال وحي الفيلات، يقع حي المعاريف الذي ظل على حاله منذ العشرينيات، مستفيداً بالتأكيد من تجاهل خلفاء بروست له. يتألف هذا الحيّ الذي سكنه لوقت طويل موظفون إسبان أو إيطاليون، من مبانٍ صغيرة مع ساحات لها، وبما يشبه النماذج الأندلسية للمنازل الأوروبية الأولى في الدار البيضاء.

لم تعد الدار البيضاء تفارق أحداث الساعة العالمية بعد الإنزال (الفرنسي) عام ١٩٠٧. إنّ خطوة ليوتي والنمو النموذجي للمدينة قد استمرّا في إيجاد مكان يجذب إليه المراسلين ولم تكن حكومة الوصاية ملزمة بالتالي ببذل أي جهد لاستئجار كتّاب وصحافيين. لكن مع بدء الحرب العالمية الثانية، عاد البعد السياسي إلى الواجهة. وهكذا أصبحت الدار البيضاء منعطفاً بارزاً في اللعبة المعقّدة بين حكومة فيشي الفرنسية ودول المحور والولايات المتحدة التي بدأت مع إنزال ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢.

في مؤتمر أنفا، استقبلت الدار البيضاء في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣ مفاوضات فترة ما بعد الحرب التي ستشهد ترك الأمريكيين آثار وجودهم العسكري والتجاري والثقافي في المرفأ الفرنسي الأول في أفريقيا. إنّ فكرة إنشاء «كاليفورنيا» جديدة تعززها حكومة الوصاية وتستخدم في السياسة الزراعية مع إطلاق العلامة التجارية «برتقال المغرب» تتلخّص في التشابه بين لوس أنجلس

والدار البيضاء الذي ظهر واضحاً في الفيلات التي بُنيت في الخمسينيات[(٢٢)]. (انظر الرسم الرقم (٤٢ ـ ٥)).

الرسم الرقم (٤٢ ـ ٥)
صورة جوية للمدينة، ١٩٤٣



المصدر: الأرشيف الوطني، واشنطن دي سي.

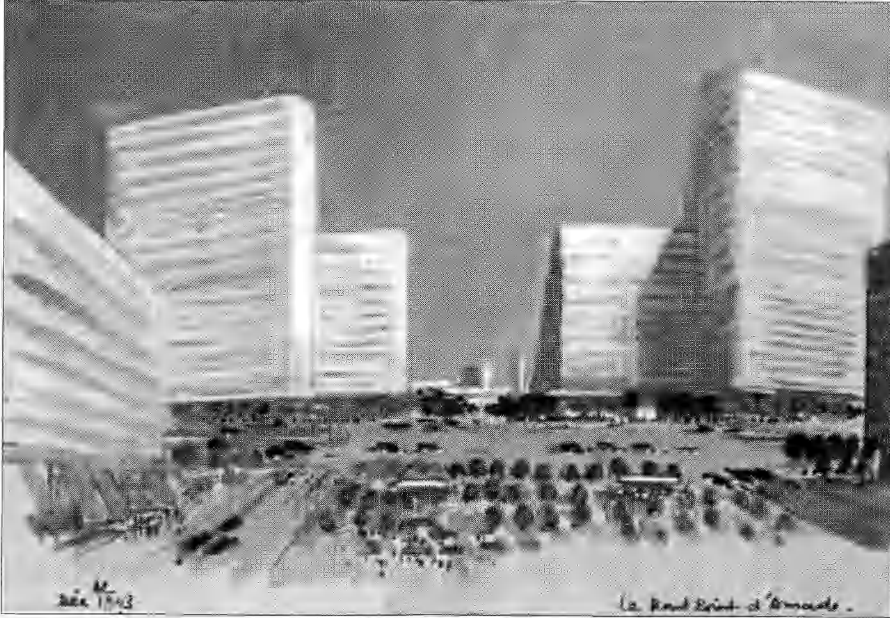
لم ينتظر نقد خريطة بروست نهاية الحرب بل بدأ منذ عام ١٩٤٣ عندما عمد ألكسندر كورتوا إلى مراجعة الوثيقة الصادرة في عام ١٩١٧؛ فاكتشف «مدينة واسعة جداً» توهم بأنها عاصمة في بعض أجزائها وتقدم «لسوء الحظ في الكثير من النقاط

(٢٢) Will D. Swearingen, *Moroccan Mirages: Agrarian Dreams and Deceptions, 1912-1986* (London: I. B. Tauris, 1988), pp. 59-77.

الأخرى وجه منطقة مهجورة فعلاً». وأدى تدفق الريفيين المغاربة إلى تفجير التخوم المحدّدة بطريقةٍ تعسّفية لمساكن «الأهليين».

وقام كورتوا من ثم بوضع رسم شامل جديد معززاً مركز أعمال «بوابة المغرب على المحيط» بمجموعة ناطحات سحاب. كما اقترح تقليص مساحة المدينة التي يجب تحويلها إلى سوق سياحي أساساً. كما أبصرت النور فكرة جديدة متعلقة بالبنى التحتية مع فرضية طريق عربات دائريّ يتصل بـ «مساحة مركزية للنقل» وعلى حافة مركز المدينة، في الرباط[٢٣]. (انظر الرسم الرقم (٤٢ ـ ٦)).

الرسم الرقم (٤٢ ـ ٦)
ألكسندر كورتوا، مشروع مستديرة داماد، ١٩٤٤



المصدر: مجموعة ألكسندر كورتوا.

أوكل المعتمد العام الليبرالي إيريك لابونّ عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧ الإدارة المدنية للمحمية إلى ميشال إيكوشار بعد عودته من سورية ولبنان حيث وضع خريطة بيروت.

(٢٣) Edmond Pauty, «Casablanca et son plan,» *Revue de géographie marocaine*, vol. 4 (1945), pp. 3-9.

عمل إيكوشار المطّلع بدقة على الإسلام والمناصر لفكرة مدينية نفعية من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥١ على خريطة الدار البيضاء مدرجاً بعض أفكار كورتوا، ولكن مجْرياً في الواقع انقلاباً كاملاً على الطموحات والعقيدة والتقنيات المطبقة. أما الحيز المكاني للخريطة فقد أصبح مختلفاً كلياً، لأنّ الأمر بات يتعلّق بتنظيم نمو شريط ساحلي كبير يدمج ضاحية الدار البيضاء كلّها ويضم إليه مرفأ فِضالة النفطي (المحمّدية) في الشرق (انظر الرسم الرقم (٤٢ ـ ٧)).

أما إيكوشار الذي أخذ في تجربة سلطة وادي تينيسي التي ظهرت عام ١٩٤٥، فقد أيّد خطة الواجهة البحرية الطموحة التي لحظت إيجاد «اتحاد صناعي» متفرد على حدود المحيط. يضع الحل الخطي ذاك بموازاة الساحل وبطول ٣٥ كيلومتراً خطوطاً من المصانع ومساكن للعمّال والمتنزّهات ومنشآت المرور. فمن أجل استقبال اليد العاملة اللازمة لتحقيق تنمية صناعية طموحة للتجمّع السكاني، ومن أجل مواجهة أزمة السكن التي تؤثّر بوجه خاص في الطبقات الشعبية الأوروبية والمغربية الفقيرة مسلمة كانت أم يهودية، تولّى إيكوشار تنظيم أطراف المدينة مشكّلاً طوقاً من المجموعات الكبيرة المخصصة لكلّ فئة اجتماعية على نحو مستقل. ويصبح التميز الاجتماعي والعنصري الخفي إذ ذاك الأساس لمشروع معقول لا يخلو من النيات النبيلة، ولكن غير القادر على تجاوز عقائد رسميي المحميّة.

استُكملت المجموعات السكنية للطبقة الأوروبية المتوسطة في الغرب (سي. إي. إل، بوليو، وبلاتو) بمجموعة سكنية كبرى في الشرق للعائلات الشعبية من الأصول ذاتها (بورنازيل)، وبحيّ سكني قليل الكثافة (عين السباع). فاليهود الكادحون الآتون بأعداد متزايدة من البلدات الصغيرة في الداخل استقروا في سلسلة مجمعات مبنية على القسم الأقل ملاءمة من الشاطىء بين حيّ تي. أس. أف ورأس الهانك.

أما المسلمون الفقراء الذين يقيمون في مجمّعات سكنية صغيرة مكتظة في المدينة القديمة والجديدة، والذين يقطنون مدن الصفيح الضخمة والقريبة من مصانع الصخور السود، والذين يتوافدون من دون توقف من المناطق الريفية، فقد حظوا أول مرة بوعد بالحصول على استجابة شاملة صناعية لتطلعات طالما تجاهلتها الدوائر السياسية الرسمية.

الرسم الرقم (٤٢ ـ ٧)
ميشال إيكوشار، الدار البيضاء الكبرى في قطاعات، ١٩٥٢



المصدر: مجموعة المؤلف.

كان المهندسون المدنيون، ورسامو الطبيعة، والاقتصاديون، والقانونيون الشباب في فريق إيكوشار على اتصال بالعلماء الاجتماعيين مثل روبير مونتان، الذين كانوا يعملون على ظروف حياة السكان المغاربة وعاداتهم. وبالتالي، لم يكن الفريق يعمل لساكنين بعامة وإنّما لأناس محددين يعرفون ظروفهم حق المعرفة. وبفعل المسوحات والأبحاث التي أجريت في الأحياء القائمة، كان لا بد لهذا الاختيار الذي ينمّ عن ولاءٍ ما تجاه المغاربة من أن يؤثر بشدة في علاقات إيكوشار بالقوى المحافظة، ولا سيّما الصناعيين وكبار المالكين في الدار البيضاء الذين يسيطرون على المجلس البلدي وقسم كبير من الصحافة. وهكذا أدت السجالات في عامي ١٩٥١ و١٩٥٢ والغيظ من طيف «حزام أحمر» موعود به في الخريطة إلى تجميد عمليات البناء المقترحة في الضواحي بغية منع «التفريق بين المباني».

قاد الاستخدام النقدي لنموذج «المؤسسات الإنسانية الثلاث» الذي وضعه لو كوربوزييه إلى تغيير حاسم لجهة المنهج، وفي ما يخص الرؤية الشاملة للمجمعات السكنية في الدار البيضاء، التي تُعد بمنزلة جمع لـ «مدينة صناعية وعمّالية» ولـ «مدينة أعمال» واسعة ولـ «منطقة سكنية محاطة بحزام أخضر».

لم يستطع إيكوشار المولع بتطوير البنى التحتية إلا أن يتابع عمله على طريق العربات الدائري والذي افتتح في النصف الأول من الخمسينيات. كما لحظ إنشاء مساحات خضر و«تحرير» الأرض من المجمعات السكنية الكبرى ـ أسطورة أخرى للو كوربوزييه ـ وقبل ذلك كله إقامة حزام صغير من المتنزهات يحاصر المدينة من الجهة الجنوبية الغربية على شكل نصف دائرة.

أما في قلب المدينة فقد أطلق إيكوشار أخيراً ملف «مدينة الأعمال» العمودية المنتظرة منذ عام ١٩٣٠. كما أنجز شق جادة الجمهورية التي تربط ساحة فرنسا بالساحل عند موقع مقبرة سيدي بليوط. ومن وجهة مورفولوجية، تخلى إيكوشار عن فكرة البناء وفق صف مستقيم المستخدمة في أول مباني ما بعد الحرب، لمصلحة طريق يحيط به «مشط» من أشكال متصالبة مخصصة ولا سيّما للفنادق ولصناعة السياحة والرحلات ـ وهي الجادة الحالية للقوات المسلحة الملكية. أما من جهة المدينة، التي لم يعرها إيكوشار الاهتمام الكافي (مع أن اندفاعات التحديث عنده كانت أكثر اعتدالاً في المدن المغربية الأخرى)، فقد استكمل الجادة الجديدة عبر الواجهة البحرية القديمة في الملاح وحتى ساحة فردان، وصمم النسخة الأولى لمجمع مخصص ليكون فندقاً

كبيراً. وفي النهاية قاده ضغط المحافظين والاستعماريين إلى الاستقالة في نهاية عام ١٩٥٢[٢٤].

برزت ظاهرة تحديث ثانية بعد عام ١٩٤٥ في شوارع المدينة، ظاهرةٌ مفتوحة على مراجع معمارية أقل تركيزاً على فرنسا، ومفتتحة برامج كانت أحياناً غير متوقعة[٢٥]. بلغ صدى هذه الظاهرة العاصمة وأوروبا وكان من القوة بحيث بقي الإنتاج في شمال البحر المتوسط مطبوعاً بمفهومي الاستعجال والمنفعة الأكثر صرامة. كما ظهر جيلٌ جديد من المرائب ومحطات خدمة السيارات عند أطراف الجادات مرافقةً انطلاق مرائب سيارات أكثر عصرية حتى مما هي عليه في المتروبول. الفضاء الحالي للدار البيضاء تقطعه حواجز عمودية، وقد أنشئ عدد منها في ذلك الوقت. فقد ظهرت مبانٍ جديدة من حيث الارتفاع في ما يشبه الحلقة حول المركز وبين الأحياء التجارية ومناطق الفيلات، وهي تجمع ما بين المساكن والمكاتب وفق مبادئ متغيرة. أما بالنسبة إلى سكان الدار البيضاء الميسورين، فأصبحت المباني العالية المبهرة في أكثر الأحيان طموحاً واضحاً لهم بعد عام ١٩٤٥.

في مثل هذا المشهد المديني الذي قسّمته المباني إلى مجمعات متعددة، شكّلت المشاريع العامة مناطق يسهل تمييزها، وكانت مبرراتها في الغالب على نقيض تقشف المشاريع الخاصة. عند طرف الجادة الدائرية (الزرقطوني) قام المكتب الشريفي للإسكان المنبثق من حكومة الوصاية، بدءاً بالعام ١٩٤٦، ببناء المدينة الخضراء في حيّ بورغون، وهي أكبر مشروع عام أنجز على الإطلاق لأوروبيي الدار البيضاء، وهي تتألف من مبانٍ «عالية النوعية» مخصصة للموظفين والعسكريين والمقاتلين القدامى الأوروبيين. وبين ما أنشئ في ذلك الوقت مدينة بوليو، بمشاهدها الجميلة البارزة. أما للزبائن المتواضعين من مستخدَمين وموظفي خدمات أو كوادر الصناعة الصغار أنجزت الشركة العقارية الفرنسية ـ المغربية مدينة بورنازيل التي ستغدو أكبر مجمع سكني في الدار البيضاء (١٩٥٤).

بقي حيّ الفيلات في أنفا الذي تم تطويره منذ العشرينيات معزولاً عن وسط المدينة إلى أن تم ربطه بواسطة المشاريع العامة. ويظهر ازدهار مرحلة ما

---

(٢٤) M. Ecochard, *Casablanca: Le Roman d'une ville* (Paris: Editions de Paris, 1955).

(٢٥) هناك عدد من المجلات عالجت موضوع إنتاج ما بعد الحرب، مثل: *L'Architecture d'Aujourd'hui*, vol. 35 (May 1951); «Maroc,» *L'Architecture française*, vols. 95-96 (May 1950), et «Maroc,» *L'Architecture française*, vols. 131-132 (April 1953).

بعد الحرب الثانية من خلال بناء عشرات المساكن الفاخرة أو الاختبارية التي تملأ الأراضي المفرزة الشاغرة. وإذا كان بعض هذه المنازل يستمر بالتعبير عن بعض الحنين إلى المقاطعات الفرنسية أو إلى إسبانيا متخيلة، فإنّ بعضها كان أكثر ابتكاراً بالإحالة إلى طرق عيش بعيدة أكثر كسكان كاليفورنيا على سبيل المثال. واجتمع معاً الإبداع المرن والبحث عن الراحة في مشاريع مترفة فاق ما يشبهها في المتروبول.

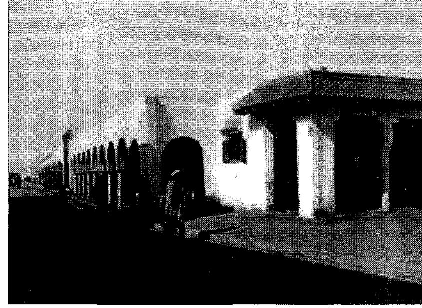
وعلى الرغم من مرور الزمن، بقيت التقسيمات الاجتماعية لفضاء الدار البيضاء مستقرة على نحو غير اعتيادي. في الواقع، وعلى الرغم من أنّ ليوتي وبروست قد راودتهما فكرة إقامة مدينة تكون أوروبية قبل أي شيء، فقد نشأت مجمعات سكنية مسلمة غير متوقعة على نحو سريع في نقاط متعددة. إنّ مسألة سكن «المحميين» المغاربة التي أُخذت في الحسبان بطريقة منظمة بعد عام ١٩٤٥ قد طُرحت منذ بدايات الاستعمار من خلال ترتيبات غير مدروسة وإجراءات تسيطر عليها الإدارة بأحكام أو مشروعات خاصة عشوائية. كانت الأحياء الأولى للمدينة الجديدة منذ إنشائها عصيةً على الأغلبية الساحقة من المسلمين المتواضعين على الرغم من عدم وجود أي نظام يمنعهم من السكن فيها. وبكثافة خانقة، جمعت المدينة معاً الطبقات الشعبية التي تعمل فيها أو التي تستخدمها الشركات التي كانت تنشأ في شرق المدينة. أما النواة لمساكن المغاربة فكانت قد أرسيت منذ عام ١٩١٤ ولا سيما في منطقة درب غلف.

تتابعت محاولات تكييف الدار البيضاء مع هجرة السكان المغاربة إليها؛ فاقترح بروست عام ١٩١٧ «إنشاء مدينة محلية جديدة وإنّما بقياسات معتدلة جداً». وعلى طريق مديونة، قُدّمت أراضي المالك الإسرائيلي حاييم بن دحان إلى إدارة «الحبوس» لهذه الغاية. وعلى قطعة أرض صغيرة تبلغ مساحتها ٤ هكتارات، ابتكر لابراد في عام ١٩١٧ برنامجاً أول للمسلمين ذوي الدخل المتواضع انطلاقاً من مسوحاته للهندسة المعمارية في فاس والأندلس.

يجمع حي الحبوس بتركيبته بين الإيقاعات الخاصة بالممارّ التجارية وبين الجدران الكاذبة للمساكن التي لا يمكن النفاذ إليها عبر الطرق الرئيسية. فالأمر يتعلّق بالحفاظ على كل الممارسات المدينية الاعتيادية والأماكن التي توطّد الألفة التقليدية والشعائر لدى المسلمين: المساجد والحمامات المغربية والساحات والمخازن المنعزلة أو المتجمّعة في قيسارية، والفنادق والأسواق والبازارات. وعلى الفور أكّدت أسواق

دائمة ومتنقلة نجاح الحيّ الذي سبق أن أوى ٣ آلاف نسمة في عام ١٩٣٢ وهي عائلات ميسورة حلّت بسرعة مكان السكان السابقين الأكثر تواضعاً[٢٦] (انظر الرسم الرقم (٤٢ ـ ٨)).

الرسم الرقم (٤٢ ـ ٨)
أربعة مناظر لحي الحبوس [أي الوقف في التعبير المغربي]






المصدر: ألبير لابراد بالتعاون مع أوغست كاديه وإدموند بدايون، الأرشيف الوطني، باريس.

فضلاً عن هذه النواة الأولى، امتدت «مدينة البلدية» أو درب البلدية جنوب خط سكك الحديد على مساحة ١٠ هكتارات ومهّدت منذ عام ١٩٢٠ لسياسة مدينية أخرى. فالأمر لم يعد يتعلّق بمشروع محدد مسبقاً ومرسوم بالتفصيل من قبل مهندسين

(٢٦) Albert Laprade, «Une ville créée spécialement pour les indigènes à Casablanca,» dans: *L'Urbanisme aux colonies et dans les pays tropicaux: Communications et rapports du congrès international de l'urbanisme aux colonies et dans les pays de latitude intertropicale*, pp. 94-99; Gaetano Arcuri and Anna Pasquali, «Casablanca: The Derb el Habous by A. Laprade or How to Build in the Arab Fashion,» *Journal of the Islamic Environmental Design Research Centre*, vol. 1 (1985), and Attilio Petruccioli, ed., «Maghreb: From Colonialism to a New Identity,» *Journal of the Islamic Environmental Design Research Centre*, vol. 1 (1985), pp. 14-21.

معماريين، وإنّما بترتيبات أقل رسمية. وتم تأجير الأراضي التي اشترتها البلدية لمدة ٩٩ عاماً، فعمد المغاربة إلى البناء عليها مع احترام أبسط قواعد الامتداد والصحة.

وفي فترة العشرينيات، تم بناء حيّ دعارة بوسبير، الخاضع للإشراف، في جنوب المدينة الجديدة وبعدما أزيح من قلب المدينة. كانت الأجزاء الحضرية للمدينة الجديدة أبعد من أن تكون كافية لإيواء السكان الذين لا يتوقفون عن التوافد إلى الدار البيضاء. فوجد العمال المغاربة مكاناً جنوب الامتدادات المخططة في معسكر ضخم له جذوع ذات طبيعة مسطحة سُمّي في آخر العشرينيات بمدينة الصفيح وهي عبارة مستخدمة بعد ذلك في أنحاء أفريقيا كلها ومن ثم في باريس.

لم تتوقف بلدية الدار البيضاء خلال فترة الثلاثينيات عن الاهتمام بتحسين «الأزقة غير الصحية» ومدن الصفيح، وهدفت من ذلك إلى تطهير الأحياء وإعادة إنشائها في أماكن محددة جداً وصحية ومراقبة، فضلاً عن دعم أبنيتها. وعلى الرغم من حملات إعادة التنظيم الدورية في الخمسينيات، تكرر شكل السكن الموقّت هذا مع كل موجة هجرة جديدة واستمرّ في فجوات المدينة، ولم تكن حظائر القصب بكافية لتخفيه بالكامل عن عيون الناظرين.

شهد الحي الصناعي في منطقة الصخور السود المدن العمالية الأولى التي تميزت بنوع من الطموح المعماري، والذي سيجري تطويره بتفصيل أكبر مع شركة السكّر المغربية التي تأسست عام ١٩٣٢. وكما في الحَبوس، أحيطت ساحات الأمكنة هذه بمتاجر، كما يستفيد السكان من وجود مسجد وعدة منشآت أخرى (مدرسة قرآنية وفرن وقيسارية). إنّ إنشاء الجمعية الشريفية للمدينة العمالية الأهلية في الدار البيضاء عام ١٩٣٩ والتي كان من المفترض أن تحل مشكلة السكن «ليس على مستوى الأفراد وإنّما على مستوى المهنة المنظَمة» أراح الصناعيين الأكثر حداثة من مهمة كانت تثقل كاهلهم.

وفي جنوب الطريق السيار الذي رُسم في الخمسينيات، حَددت الطرق الكبيرة مجموعات المنازل البيض في عين شوق، وهو كيان مستقل أوجده المكتب الشريفي للإسكان منذ عام ١٩٤٥ استجابةً للرغبة التي أبدتها حكومة الحماية منذ عام ١٩٣٦ بإنشاء «مدينة نموذجية» من أجل القضاء على مدينة الصفيح في بن سيك. أنجزت المدينة مرحلة من مراحل إنشاء مسكن «يلائم» المسلمين، من حيث مقياسه ومن حيث بناء مساكن فردية ذات عدة طبقات أو منضدة.

يصعب اليوم لدى عبور الشوارع المزدحمة والمكتظة بالمقاهي والمتاجر في حي المحمدي التصور بأن يكون نفوذه هو نفسه مكان مدينة الصفيح القديمة أو ما كان يسمى «دروب البلد»، وهو الحيّ الأكبر والأكثر صخباً سياسياً في الدار البيضاء حيث يشير مصطلح «كريان» أو درب إلى الأحياء الهشّة الخطرة منذ العشرينيات(٢٧).

ومنذ عام ١٩٥١، اقترحت دائرة الإسكان وإيكوشار أن تبني مكانها أولى مجموعات «المدن التابعة» التي يبلغ متوسط عدد سكانها ٣٠ ألف نسمة وفقاً للمعايير التي حددها المؤتمر الدولي للهندسة المعمارية الحديثة (CIAM) والتي تضم وحدات جوار مع منشآتها. وعلى قطع أرض صغيرة تبلغ مساحتها ٨ × ٨ أمتار تتألف «الحجيرات النموذجية»، كما يحصل في معظم المدن المبنية، من غرفة أو غرفتين تطل على صحن الدار ومطبخ مغلق ومرحاض. في وسط شوارع حي المحمدي تسيطر ثلاثة مبانٍ على بنية الشبكة التي تبلغ مساحتها ٨ × ٨ أمتار. ترتكز هذه المباني الجماعية التي ابتكرها جورج كانديليس وشادرتش وودز وفلاديمير بوديانسكي على فكرة المسكن البربري في جنوب المغرب، بهدف إعطاء مسكن تقليدي معدّل (انظر الرسم الرقم (٤٢ ـ ٩)). هذا التفكير في «المسكن الأكبر عدداً» «هو ما أخذه CIAM في الحسبان عام ١٩٥٣. وتتلاقى هذه الفكرة مع أفكار ألدو فان أيك وآل سميثسون حول هوية المسكن في المدينة ونوعيته(٢٨). وسوف تمتدّ هذه الفكرة بعد الاستقلال مع أحياء «الدرب الجديد» ومدينة سيدي برنوصي جنوب شرق عين السباع التي جرى لحظها في مخطط إيكوشار.

تشغل الشريط الساحلي للدار البيضاء المحاذي للمركز إنشاءات المرفأ، الذي يبقى فرضياً خارج المشهد العام. ومثل كثير من المدن المرفئية التي قلّما ترغب في البقاء مثبّتة على مشهد عمل أرصفة المرافىء، فهي تدير ظهرها للبحر. تقود البوابات المفتوحة في سور المدينة إلى جادة يحيطها سياج إسمنتي طويل من جهة المحيط بينما تشكّل طرق السكك الحديد حدوداً واضحة باتجاه الشرق. كما انحصر امتداد المرفأ حتى حي عين السباع الشعبي على «طريق الرباط» بينما كان الشاطىء يمتد على الجانب نفسه من المدينة أمام مزار سيدي بليوط في بداية القرن العشرين. في المقابل، لم تتوقف هجرة مجمّعات الاستحمام باتجاه الغرب عن التزايد منذ إنشاء شاطئ في حيّ تي. أس. أف (TSF) عند الحدود الغربية للمدينة. كما أن وجود أراض جاهزة دفع بالبلدية إلى

---

(٢٧) André Adam, «Le Bidonville de Ben Msik à Casablanca,» *Annales de l'Institut d'Etudes Orientales d'Alger*, vol. 8 (1949), pp. 61-199.

(٢٨) Alison Smithson and Peter Smithson, «Collective Housing in Morocco,» *Architectural Design* (January 1955), p. 2.

بناء أوسع مسبح أفريقي في البحر في بداية الثلاثينيات، وقد طُمر في بداية الثمانينيات من أجل السماح بشيد مسجد حسن الثاني الكبير.

الرسم الرقم (٤٢ ـ ٩)

مشروع «أتْبَات أفريقيا» (ATBAT-AFRIQUE)، إسكان العمال المسلمين، (Carrieres Centrales, 1952)، وزارة الإسكان، الرباط



المصدر: جورج كانديليس، شادرتش وودز، فلاديمير بوديانسكي.

أما الدار البيضاء اليوم فهي تخفي معالم المدينة المسوّرة التي تعود إلى بداية القرن العشرين. وبعد ذلك ضُمّت مساحة الخمسين هكتاراً الأولى إلى تكتّل من ٨٦ ألف هكتار، بينها ١٥ ألف مدينية، أي بزيادة ٣٠٠ مرة على ما كانت عليه منذ قرن واحد. ولفترة من الزمن بقيت الأطر التي وضعها نظام الحماية في ما يتعلق بالتقسيم بحسب

المناطق والبناء المكثّف للمساكن الاقتصادية معمولاً بها. كما تمت متابعة برامج فريق إيكوشار وبقيت المعايير نفسها في الغالب. وقد ترك رحيل أغلبية الأوروبيين وشبه مجموع اليهود المغاربة جوانب واسعة من الأحياء المشيدة في ظل الحماية خالياً.

أما في قلب المدينة، فقد كانت المباني المخصصة للإيجار مسكونة من جانب عائلات كثيرة تستفيد حتى هذا اليوم من الاحتفاظ بالأماكن مقابل دفع أجور زهيدة لكنها غير كافية للسماح بالصيانة الأساسية للمباني والمصاعد وبالترميم المستديم للواجهات. وبينما تشهد الأحياء المتلاصقة تغييراً مطرداً في ساكنيها، تستقر البرجوازية المغربية الصاعدة وعلى نحو متزايد في حي الواحة أو حي بولو.

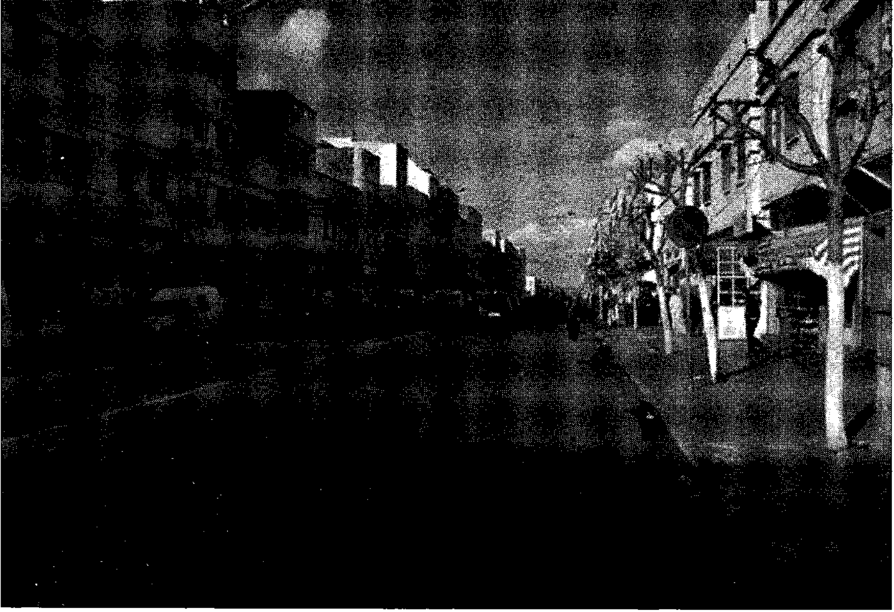
وامتداد القسم الشرقي لجادة القوات المسلحة الملكية (الجمهورية في الأساس) يجد ما يشبهه في الامتداد من ساحة فرنسا (الأمم المتحدة) إلى ساحة فردان (وادي المخازن) حيث جسّد فندق الدار البيضاء (الحياة) على أطرافها في ستينيات القرن العشرين الفرضيات التي ترسخت منذ أربعين عاماً. تستقطب الدار البيضاء، المركز الصناعي العملي للمغرب الجديد، نزوحاً ريفياً لم يسبق له مثيل. يؤدي التدفق المستمر لساكني المدينة الجدد إلى إنشاء مدن صفيح جديدة في استمرار لمنطقتي بن مسيك أو سيدي عثمان. كما تتوزّع مدن صفيح جَيبية أخرى على نحو لا يكاد يمكن رؤيتها نظراً إلى كونها مخبأة في أحياء أقرب إلى وسط المدينة. وتحولت المنازل ذات صحون الدار الممتدة على مساحة ٨ × ٨م إلى مبانٍ صغيرة يسمح بروزها على الشوارع بكسب المزيد من الأمتار المربعة الثمينة. وهكذا برز مشهد مديني جديد، يقطعه إيقاع رتيب، لكنّه متنوع وحيّ على الأرض وعلى نحو واضح (انظر الرسم الرقم (٤٢ ـ ١٠)).

يسمح التقسيم الوظيفي، الذي وضعه إيكوشار عام ١٩٥٢ والذي عُدّل بواسطة تسويات متتالية حتى عام ١٩٧٤، بطريقة ما، وعلى الرغم من النمو السكاني، بالحفاظ على محيط مديني محدد بصورة واضحة تقريباً[٢٩]. لكن البنى التحتية لمدينة تضم مليون نسمة لم يجر تحديثها بما يتمشى مع سرعة النمو السكاني. وعليه فسيؤول التوتر الخفي في الدار البيضاء الشعبية إلى حركات تمرّد شعبية في حزيران/ يونيو ١٩٨١، وهو ما عدّته السلطة طلقة إنذار مبكر عنيفة. ومُذ ذاك، فقد أبصرت النور طرائق عمل جديدة تؤكد القطيعة مع حلول ما بعد الحرب السابقة (انظر الرسم الرقم (٤٢ ـ ٧)).

---

(٢٩) حول الوضع في الدار البيضاء بعد ١٥ عاماً من الاستقلال، انظر: «Les Grandes villes d'Afrique et de Madagascar, Casablanca,» *Notes et études documentaries* (14 juin 1971).

الرسم الرقم (٤٢ ـ ١٠)
شارع في حي سيدي عثمان، ١٩٩٩



المصدر: الصورة من مجموعة المؤلف.

لم يكن إنشاء وكالة مدنية عام ١٩٨٤ مكلّفة تطبيق المخطط الرئيسي للتنظيم المدني الذي تمّت دراسته عام ١٩٨١ إلا الجانب التقني في إعادة تقسيم شاملة للتجمع السكني[٣٠]. وظهر تنظيم سياسي ومؤسسي جديد مع إنشاء تسع وعشرين بلدية مدنية وست بلديات ريفية مجموعة في تسع مقاطعات ترئسها ولاية الدار البيضاء الكبرى. وستبقى كذلك إلى أن يعيد الإصلاح البلدي عام ٢٠٠٣ توحيد التجمعات السكنية تحت قيادة والٍ واحد.

يستند المخطط الرئيسي للتنظيم المدني الذي تمّت المصادقة عليه عام ١٩٨٥، والذي وضعه فريق المهندس الباريسي ميشال بانسو، إلى محيط يوسّع خريطة إيكوشار ويشمل المحمدي وبلديات الضواحي. كما يميل إلى تعزيز الروابط الساحلية الموجودة وإعادة تنظيم العلاقات بين المساكن والأعمال. وبطريقةٍ أكثر شمولية، يقترح المخطط العام للتنظيم المدني تحديث البنى التحتية للطرقات والسكك الحديد وتعديلات

(٣٠) Rahal Moujid, *L'Agence urbaine de Casablanca* (Casablanca: Afrique-Orient, 1989).

جوهرية على التقسيم بحسب المناطق تسمح بشيد مجمعات سكنية في الأحياء. وقد بات في حيّز التنفيذ نظام جديد من عدة أقطاب، مع شبكة مقاطعات جديدة ومقارّ لبلديات مدينية.

بحسب الإحصاء الذي أجري عام ١٩٩٤، كان ٢٢ في المئة من سكان المدن في المغرب ـ أي ١٢ في المئة من المجموع ـ يسكنون في الدار البيضاء الكبرى التي تحوي رسمياً ٣,٢٥ مليون نسمة بما في ذلك المناطق الريفية المجاورة. بلغ معدل نمو السكان ٣,٣ في المئة سنوياً عام ١٩٨٢ ثم انخفض إلى ٢,٢ في المئة، وهي إشارة إلى استقرار ممكن لحركة نزوح السكان. كما يبقى مرفأ المدينة أحد أهم مرافئ أفريقيا مع حركة تجارة تبلغ ١٦ مليون طن ـ أي ٤٥ في المئة من المجموع المحلي ـ فيعيد رسم مصير أحياء الشرق الواقعة بين مرافئ إعادة التصدير والمصانع ومستودعات تجار الجملة. وهي قوة اقتصادية هائلة، وخصوصاً إذا أضفنا إليها حركة تجارة المحمّدي شرق المركز السكني التي تبلغ ٦,٨ ملايين طن ـ أي ١٦ في المئة إضافية على المجموع المغربي.

أما بالنسبة إلى الصناعة فهي جمعت ٤٣ في المئة من الوحدات و٤٦ في المئة من اليد العاملة المغربية في المدينة عام ١٩٩٧ (بنسبة ٥٩ في المئة و٦٠ في المئة في المنطقة على التوالي) مصدّرة أساساً المنتجات النسيجية والجلود والمنتجات الزراعية ـ الصناعية والكيميائية والميكانيكية[٣١].

لم يتم تحديث البنى التحتية بما يتمشى مع التمدين الواسع، وتبدى ذلك في عدم قدرة مجاري التصريف على استيعاب الأمطار الغزيرة، أضف إلى ذلك التقصير في جمع النفايات. إنّ الضغط السكاني واضح في المجمعات الصغيرة المكتظة بالسكان في المدينة القديمة وفي الأزمة المستمرة للسوق المحلي، وفي الحفاظ على سوق إيجارات اجتماعي جمّد بالكامل من إمكان صيانة المباني القديمة.

فضلاً عن ذلك، منح تدخل الدولة امتياز النفاذ إلى الملكية وسمح بإنجاز مدن جديدة لا تحصى حيث الكثافة السكانية فيها لا تلغي المواصفات المدينية. ومع ذلك، فقد ظلت بعيدة من الاستجابة الكاملة للحاجات إلا في ما يتعلق بإزالة السكن المشترك وتخفيف حدة مشكلة المساكن الموقتة.

---

(٣١) Abdelkader Kaioua, *L'Espace industriel marocain: De Kenitra à Casablanca*, Urbanisation du monde arabe; 13 (Tours: Institut de géographie, 1984), et Abdelkader Kaioua et Jean – François Troin, *Atlas de la Wilaya de Casablanca* (Tours: Urbama, 1986-1989).

تتغير بعض الأحياء اليوم، في الدار البيضاء، من حيث الاستخدام والاتجاه على غرار حي المعاريف الذي شهد تحولاً بفعل زبائن الطبقة الوسطى وبناء ناطحات سحاب المركز ـ التوأم المثير للجدل والذي دُشن عام ١٩٩٩. وتبقى الصلة بين المدينة والساحل مسألة إشكالية. فقد شهد الكورنيش بعض الركود على الرغم من إنشاء مطاعم الوجبات السريعة وصالات السينما المتعددة القاعات. وإلى يمين المرفأ لم تتوقف المشاريع عن التعاقب لتشكّل مجموعة الأبراج المنتظرة منذ عام ١٩٣٠ حاشدةً حولها مجموعات كبيرة من السياح الأوروبيين.

والجادة الملكية التي تنتهي في الجامع الكبير، والتي شقت على تخوم المدينة القديمة، هي أحد التخطيطات الرئيسية للتنظيم المدني لعام ١٩٨٤. كما أن هذه الجادة البالغ عرضها ٦٠ متراً في الجزء الأول المصمم والمحاطة بأبنية يبلغ ارتفاعها ٢٦ متراً، تعرضت لعمليات هدم أولى بينما أعيد إسكان المطرودين في المجمع الكبير المنجز في مدينة النسيم في جنوب غرب المدينة. ومن ثم فهي تتصل، وفقاً لهندسة متعددة الزوايا تحيط بالمدينة، بساحة الأمم المتحدة (ساحة فرنسا) وجادة القوات المسلحة الملكية (FAR). كما تظهر مجموعة ترتيبات جزئية في المخطط الرئيسي للتنظيم المدني؛ فطريق مديونة (جادة محمّد السادس) المتاخمة لحي الحبوس والقصر الملكي هي موضوع برنامج إعادة سبك وبتناسق هندسي محدد من القناطر، كصدى للتقنيات التي وضعها بروست. كما أُطلق مشروع استصلاح ١٥ كلم من الطريق الدائري الذي يربط بين المقاطعات وينتهي بطريق رئيسي أكثر ازدحاماً بين حي المحمدي والمحيط.

لكن التنظيم الواسع للدار البيضاء اليوم تحدده أيضاً الرهانات المناطقية. فالتجمع السكني الممتد حالياً على ساحل طوله ٨٠ كلم يخضع لعناصر ضاغطة أكثر وضوحاً؛ إذ إن الارتفاع المستمر في سعر الأراضي يشلّ نمو الشركات الصناعية. ولكنه لا يعيق أبداً في المقابل انتشار الأراضي المفرزة الفخمة في كاليفورنيا أو كريت أو انتشار المجمعات السكنية الشعبية العفوية الجديدة في دار بوعزّة أو بوسكورة أو عين حرّودة أو سيدي مومن أو الهراويين، آخر المدن المولودة حديثاً من بين المدن الهشة. أما مطار محمد الخامس، الذي يمكن الوصول إليه عبر السكة الحديد والطريق السيار، والذي يتولّى ٥٢ في المئة من النقل الجوي للبلاد، فأصبح هو الآخر مع افتتاح قطاع التجارة الحرة فيه قطب نمو مركزياً، مثلما كان المرفأ في أيامه.

في الوقت عينه، بقيت مشكلات المنشآت المدينية الجديدة موجودة. فالدار البيضاء تجمع ٣٦ في المئة من وسائل النقل في المغرب وحركة السيارات تخنق

الطرقات في أوقات الذروة بينما تعجز الحافلات عن الاستجابة لطلبات النقل. وقد حدد المخطط الرئيسي لعام ١٩٨٤ أول خط مترو طوله ١٥ كيلومتراً يربط قلب المدينة بالضاحية الجنوبية عبر طريق مديونة وفي موازاة طريق السيار الذي ما زال معلّقاً. واستمرّت إحدى السمات السلبية الأساسية للدار البيضاء الاستعمارية وهي ضعف عدد ونوعية المتنزّهات والحدائق العامة. كما برزت رغبة واضحة في تعديل مواصفات التجمع الكبير ليستجيب لحاجات السياحة، وتمثل ذلك بإنشاء مجمع سكني مساحته ٧٥ هكتاراً في دار بوعزّة ومارينا بحرية في مرفأ صيد السمك. وسيبقى حجم السياحة في حدود المليون ليلة سنوياً (عام ١٩٩٧) قطاعاً نامياً ومهماً للدار البيضاء.

الرسم الرقم (٤٢ ـ ١١)

مركز أعمال جديد على الطريق إلى مطار محمد الخامس، سيدي معروف ـ ٢٠٠٢



المصدر: الصورة من مجموعة المؤلف.

كذلك، تعدّ مشاكل تراث المدينة ملحّة ومعقدة جداً. فقد نص مخطط التعمير عام ١٩٨٤ على «إعادة تأهيل» المدينة وتنمية حي الحبوس وأدى إلى بعض التحسينات[٣٢].

(٣٢) *Casablanca à l'horizon 2000* (Casablanca: Agence urbaine de Casablanca, 1989).

ومع ذلك، تبقى حماية المجمعات الأكثر بروزاً تحت عنوان الآثار التذكارية التاريخية رمزيةً. فالتقسيم بحسب المناطق الذي نصّت عليه خطط إعادة التنظيم المعتمدة عام ١٩٨٩، القريب من خطط الإسكان في الأراضي الفرنسية، الذي حث مالكي الفيلات في الغرب على استبدالها بمبانٍ، غالباً ما قادهم إلى إزالة بعض الفيلات الأكثر جمالاً، العائدة لمرحلة ما بين الحربين، على الرغم من انطلاق حركة الدفاع عن التراث الحديث.

لقد أظهر تزايد قوة البلديات اللامركزية قبل عام ٢٠٠٣ التفاوت الكبير بين البلديات الأكثر غنى وتلك الأشد فقراً، وذلك حين لا يكون نقل صلاحيات الدولة مدعوماً بنقل متناسب للموارد أيضاً. وفي الأحوال كلها، فبعد التنظيم الديمقراطي البديل الذي بدأ عام ١٩٩٧، بقيت الوزارة الجديدة لاستصلاح الأراضي والبيئة والعمران والإسكان محرومة السيطرة على «الوكالة المدنية» الحيوية التي بقيت تحت إدارة وزارة الداخلية.

إنّ الظروف التي بدأت في ظلها عام ٢٠٠٤ مراجعة خطط التطوير القديمة العائدة إلى عام ١٩٩٩ والحاسمة في عملية تحوّل النسيج المديني، هي الآن إحدى المشكلات الأكثر إشكالية. كذلك يحمل التطوير الجاري مكان مطار أنفا القديم ومنطقة زناتة خطر استهلاك كل الاستثمارات التي يبدو قلب المدينة في أمسّ الحاجة إليها. والمدينة التي تشكلت على امتداد قرن من المواجهة الدائمة بين السوق والتنظيم العام، والتي جرت السيطرة الملكية الدقيقة عليها في عهد حسن الثاني، تبدو الآن على عتبة تحولات جذرية محتملة.

الفصل الثالث والأربعون

الهوية والعولمة والمدينة الإسلامية المعاصرة

حَسَن الدين خان(*)

أدى النمو العجيب للمدن في العالم الإسلامي في القرن العشرين إلى تشكُّل مدن كبرى ومدن ملازمة لها داخل مدن. وإلى هذا، فإن وقع العولمة على المظاهر المحلية والإقليمية لعمرانها الحضري جلي. وزيادة على الضغوط والتغييرات الهائلة، المادية منها والاجتماعية والاقتصادية، غدا تمييز الحضري من الريفي أقل أهمية، حيث بات السكن يحمل خصائص الاثنين معاً. وفي القرن الحادي والعشرين، يمكن إعادة تعريف المدينة فكرياً بأنها سلسلة أغشية، أو موزاييك من أجندات متداخلة، تساعد على كشف شخصيتها ووظائفها وتمييزها: المدينة كشبكة تفاعلات متعددة تزداد تعقيداً.

منذ تسعينيات القرن الماضي، ما انفك باحثون وسياسيون كُثر يحاولون تفسير الاقتصاد والسياسة والدبلوماسية بمصطلحات الثقافة[1]. شدّد الرئيس الإندونيسي سوهارتو، في افتتاحه مؤتمر «مستقبل مدن آسيا»، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، على

(*) أستاذ في العمارة وصون التراث التاريخي.

(١) للاطلاع على خلاصة موجزة للمواقع الثقافية، انظر: «Cultural Explanations: The Man in the Baghdad Café,» *Economist*, 9/11/1996, pp. 23-26.

حيث يشير الاستنتاج إلى أن «نوع الحضارة التي تنتمي إليها، هي أقلّ أهمية مما يمكن أن تظنّ».

ضرورة توجيه اهتمام جدي إلى «مشاريع ثقافية لتعزيز رفعة ومكانة حياة المجتمعات الحضرية»[٢].

وهناك فكرة عامة مؤداها أنه ينبغي لـ «القيم الإسلامية» تحديد المدينة المعاصرة في البلاد الإسلامية، لكن من غير الواضح ماهية هذه القيم وكيف يمكنها أن تؤثر في شكل المدينة. وثمة عدة أفكار وجدت طريقها إلى المناقشات. ومن الأفكار التي تمحور حولها النقاش، تنظيم المدينة في «محلات» أو أحياء، وأهمية المسجد ومبان مدنية أخرى تخدم الناس والإسلام، وكيفية حفظ خصوصية الأُسرة والنساء[٣]. إلا أن الأفكار الحديثة في التخطيط المدني هي السائدة على نطاق واسع، من مثل تقسيم المناطق وشبكات النقل الحضرية.

تجسد المدينة عوامل التقليد والحداثة الموجودين جنباً إلى جنب حيث تصطبغ احتمالات كونها محلية، أو حتى إقليمية، بصورة ما من صور الأممية. ولقد تبدل حقاً نمط المدن وصورتها في العالم الإسلامي[٤]. فالمدينة الإسلامية المعاصرة مكيَّفة وفق الصور الأسطورية للمدينة الأمريكية الحديثة ـ نيويورك، هيوستن، شيكاغو... إلخ ـ

---

(٢) مقتبسة من: *The Jakarta Post* (3 December 1996), p. 1.

(٣) كتب كثير من الدارسين عن المدينة الإسلامية، ويبدو أنهم أعطوها خصائص مشتركة. انظر كتابات إيرا لابيدوس وجمال حمدان وكرِسوِل وفون غرونباوم وآخرين. وتقول جانيت أبو لُغد، في مقالة بعنوان «المطابقة المعاصرة لمقتضى القواعد الحضرية الإسلامية» إن «هناك على ما يظهر «بنى عميقة» أساسية معينة للتعبير الإسلامي عن الخبر». وعبّر نزار الصياد عن الفهم النمطي للمدينة الإسلامية بكلمات أُخرى في كتابه مدن وخلفاء، انظر: Nezar AlSayyad, *Cities and Caliphs: On the Genesis of Arab Muslim Urbanism*, Contributions to the Study of World History (Westport, Conn: Greenwood Press: 1991), p. 6.

«المدينة الإسلامية مدينة عُقدتها المركزية مسجد جامع ذو ناحية بديعة واضحة الحدود ومركزية نوعاً ما، وقصبة أو نتوء مدبب يمتد من بوابة رئيسية إلى أُخرى، وتقع على طولها أهم المباني المنتشرة على امتداد البازار الطولاني الذي يتفرع داخل المدينة، مشكلاً أسواقاً مختصة غير منتظمة لكنها واضحة الحدود. وللمدينة أيضاً قلعة أو موقع دفاعي على أطرافها. وكان الإسكان مكوّناً من أحياء سكنية أساسية متوجهة إلى الداخل، وكل حي مخصص لمجموعة معينة من القاطنين، ويتم الدخول إليه عبر شارع واحد مسدود. وبالنسبة إلى البنية المكانية للمدينة الإسلامية، لم يكن للمدينة ساحات عامة مكشوفة، وكانت الحيزات المعدة للتنقل وشبكة المرور ضيقة وغير منتظمة». ومضى الصياد ليتحدى فكرة المدينة الإسلامية، كما فعل حوراني وستيرن في: Albert Hourani and S. M. Stern, eds., *Islamic City: A Colloquium* (Philadelphia, PA: University of Pennsylvanian Press, 1970).

إني أتفق مع قولها أن ليس هناك نموذج واحد للمدينة الإسلامية؛ غير أنها تبقى مصطلحاً ملائماً.

(٤) أستخدم المصطلحين «العالم الإسلامي» و«المدينة الإسلامية» كشكل من أشكال الاختزال للإشارة إلى مدن وثقافات ذات أغلبية سكانية مسلمة، أو محكومة بقواعد إسلامية، أو تحسب نفسها مسلمة أو إسلامية، من مثل مدينة حيدر أباد في الهند أو الجمهوريات الإسلامية. ولبعض المجتمعات والمدن التي أذكرها تجمعات كبيرة من السكان المسلمين، أو متأثرة تاريخياً بالإسلام، كما في حالة دلهي وحيدر أباد في الهند. إلا أنني على حذر عموماً من هذه التسميات.

كرمز للحركة ولسلطة الشركات، والمركزية، و«التقدم». وحيث تتّبع البلدان الإسلامية نماذج اقتصادية وتنموية متشابهة، فإن المدن في شبه الجزيرة العربية وإيران وباكستان وماليزيا وإندونيسيا، مثلاً، القائمة على هذه النماذج، تزداد أكثر فأكثر شبهاً بالمدن الغربية.

أولاً: المدينة الإسلامية: حقيقة واقعة؟

هل ثمة كيان من مثل المدينة الإسلامية الحديثة مختلف عن مدن في أنحاء أُخرى من العالم؟ إذا كان الأمر كذلك، فأين تكمن خصائصها المميّزة؟ وما الذي يحدد هويتها؟ هناك افتراض عام أن الإسلام كدين وثقافة كان له التأثير الغالب في تطور المدن في الشرق الأوسط وفي أماكن أُخرى لاحقاً. إلا أن السمات المشتركة للمدن في العالم الإسلامي ما زالت محط شك؛ إذ حتى الإمبراطوريات الإسلامية الباكرة لم تكن أحادية وقد اشتملت على وقائع مناخية وجغرافية مختلفة، وثقافات مختلفة، وأنظمة اقتصادية مختلفة.

وليس مهماً هنا إثبات إن كان الإسلام هو السبب، والتمدين هو النتيجة، أو إطالة الكلام على خصائص المدن التقليدية والتاريخية في العالم الإسلامي، وإنما المهم هو التركيز على المدينة داخل البلدان الإسلامية اليوم.

تتخذ المطامح الكامنة خلف تطوير رؤية للمدينة أشكالاً مادية، وقد يُرى إلى التنظيم المدني بوصفه إفصاحاً عن المصلحة العامة (الحكومية) والمصلحة الخاصة (المجتمع المدني) كلتيهما. ففي آسيا لا تزال الحكومات تسيطر على إجمالي الناتج العام وتنفق جزءاً كبيراً منه، وهي كتلة أكبر في معظم الأماكن مما كان يُنفَق قبل خمسين عاماً مضت، فلا عجب إذاً في أن للحكومات تأثيراً في المدن. بيد أن الأدوار المتنوعة في تبدل؛ فتقديم الخدمات، مثلاً، وهو من مهمة الحكومة عادة، يتم الآن من طريق تسخير القطاع الخاص.

وهناك مثل آخر هو البلدات الجديدة في جنوب شرق آسيا التي شكلها مستثمرون خاصون ناهضون بالدور الرئيسي في نوع من الشراكة مع الحكومة. كما أن منظمات غير حكومية ومنظمات في المجتمع المدني وأفراداً يؤازرون أيضاً قطاعات المشاريع الحكومية والخاصة. لقد أصبح جميع اللاعبين وأدوارهم في تشابك. ولا يقتصر الأمر على أن طبيعة المدن تتبدل، بل يتعدى ذلك إلى أنها تغدو أكثر تعقيداً.

يمكن النظر إلى هوية مدينة ما بطرائق مختلفة: كما المكان نفسه، أو كما أولئك الذين يقطنون فيه أو يزورونه. وفكرة أن المدن تفقد هوياتها تنافي واقع أن المدينة في العالم الإسلامي هي في حقيقة الأمر خليط من عدة مدن يفرض قراءات متعددة للمكان. وفي طيات هذه القرارات فكرة تعددية متزايدة يكون الشكل المادي فيها مؤشراً أقل أهمية على ما هي المدينة عليه أو على ما تريد المدينة أن تكونه (على حد تعبير المهندس المعماري لويس خان). وربما يعطي دور المال وصنع القرار السياسي المدينة مبرر وجودها واستدامتها، لكن حس المكان ناشئ من خلال هندستها المعمارية. من هنا ستكون كتابتي عن المدينة الإسلامية متلازمة مع الإحالة إلى هندستها؛ إذ إن الاثنتين متواشجتان.

لقد اخترت هنا التركيز على ما أعتقد أنها أهم العوامل التي تضفي شخصية على المدينة المعاصرة في البلدان الإسلامية. وإني أبدأ من المستوى الكبير للمدن الكبيرة والعولمة، وأمضي إلى النظر إلى الأوضاع الأكثر محلية أكثر والأحوال المعيشية للفقراء الذين يمثّلون أغلبية في معظم المدن الإسلامية.

ثانياً: نمو المدينة الحديثة

في المدينة التقليدية، لتكن القاهرة أو لاهور، ترتدي الأبنية زيَّها، على النحو نفسه الذي يرتدي الناس ثيابهم ـ بما يعبر عن المناخ والتكنولوجيا في شكل متكامل من أشكال التطور. أما المدينة الكولونيالية، من جهة أُخرى، جاكرتا أو نيودلهي مثلاً، فقد طورت مدناً موازية ونسيجاً حضرياً جديداً، تاركة المدينة التقليدية على حالها تقريباً. وتقدمت المدينة الحديثة، بأنواع أبنيتها الجديدة، بهذا الأمر خطوة أُخرى من طريق تقسيم المناطق وتقسيم وظائفها وسكانها، كما يمكن أن يُرى في إسلام أباد أو في محاولات في أماكن مثل إسطنبول. وفي قراءة ما بعد حداثية، يتعايش التقليدي والحديث جنباً إلى جنب، كما في حالة جدة، ونحن لسنا متأكدين من كيفية تحديث المدينة التقليدية، على نحو ما تظهره كل من صنعاء ومدينة لاهور المسوَّرة، حين يجري إدخال بنية تحتية جديدة إلى النسيج الحضري القديم.

في بداية القرن العشرين كانت مصادر التأثير الأعظم في البلاد الإسلامية: تركيا (استقلت عام ١٩٢٣)، التي أعلنت قطيعة مع الماضي في عهد مصطفى كمال أتاتورك، وإيران (١٩٢٥) في عهد رضا شاه، والعراق (١٩٣٢) في عهدي الملكين غازي

وفيصل. فبعد انقلاب أبيض عام ١٩٢١، حذت إيران حذو تركيا بأن توجهت نحو العلمنة في سياق التحديث، معتبرةً الدين، على وجه العموم، قوة أعاقت التقدم. في طهران، جرى تحويل المدينة بتخطيط جديد لشبكة شوارع وجادّات وافرة أُدخلت في النسيج الحضري المزدحم، ففصل بين الأسواق وحركة مرور السيارات، وأُدخلت مبانٍ جديدة في النسيج الحضري.

بعد الحرب العالمية الثانية، اعتمد الكثير من البلاد المستقلة حديثاً على الغرب، طلباً للتكنولوجيا والاستثمار مع عدة تصاميم هندسية وافدة من الخارج. وكان وقع إجراءات التخطيط المدني الحديث شديداً على طابع المدن في الشرق الأوسط وآسيا، وبفعل المستعمرين الفرنسيين والبريطانيين بوجه رئيسي. فالنمو غير المسبوق في سكان المدن المتروبوليتانية الكبرى عدَّل في المستوطنات الحضرية[٥]. فقد قامت المدن الكولونيالية غالباً بمحاذاة المستوطنات التاريخية الأقدم عهداً، كما في بيروت ودمشق.

وأياً يكن المنحى الذي اتخذه فعل الاستقلال، أكان نظاماً جمهورياً أم دكتاتورياً أم ملكياً أم اشتراكياً، فقد جلب معه الحاجة إلى التعبير عن التحرر من ماضٍ كولونيالي أو خاضع لأجنبي أو حتى من ماض متلفع برداء التقاليد أو الأعراف الموروثة. وفي وسع المرء أن يزعم أن الأممية والتحول الحضري أخذا يترسخان في الجزء المبكر من القرن، حتى في بلدان كان يغلب عليها سكان الأرياف. فالثورة الروسية عام ١٩١٧ ونماذج التطور الاشتراكية اللاحقة التي أثّرت أيضاً في مفاهيم جديدة للتحديث والمساواة، ركزت أولاً على مراكز حضرية.

وحتى في البلدان التي جعلت نفسها جمهوريات إسلامية، كباكستان وماليزيا، فقد شعرت بالحاجة إلى أن تكون «حديثة» بأنماط الحكم فيها وبمبانيها ومدنها. واتّبعت مدن جديدة أو مدن شهدت نمواً غير مسبوق قواعد تخطيط مستحدثة. وشملت تلك القواعد أفكار تقسيم مناطق، وعلاقة الأماكن المبنية بالأماكن الشاغرة، وأماكن ملائمة للتصنيع. وكان من العوامل الحاسمة التخطيط للطرق وسكك الحديد وغيرها من أشكال الاتصال كالهاتف. وثمة أمثلة قليلة تكفي لإيضاح المسار العام الذي سلكته مدن إسلامية كثيرة.

---

(٥) على سبيل المثال، ازدادت نسب سكان المدن في الشرق الأوسط بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠ من ٦٤ في المئة إلى ٧٩ في المئة في لبنان ومن ٣٣ في المئة إلى ٥٥ في المئة في العراق ومن ١٥ في المئة إلى ٢٣ في المئة في السعودية. انظر: *World Development Report 1994: Infrastructure for Development* (New York: World Bank, 1994).

إن تطور العراق ملخَّص بعاصمتها، بغداد. فسكة الحديد التركية ـ الألمانية جلبت معها مواد وتقنيات بناء جديدة، والاحتلال البريطاني للبلد جلب معه هندسة معمارية جديدة كمحطات السكك الحديد والمطارات. واكتشف علماء جيولوجيون نفطاً في كركوك عام ١٩٢٧ وبحلول عام ١٩٣٨ يسّرت صادرات النفط عملية تحديث دينامية. وبالفعل، سهَّل النفط الكثير من التطور والتحضر في الشرق الأوسط، من السعودية إلى الإمارات.

مرت القاهرة بعدة فترات من التحديث منذ حكم الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٨) الذي كان حلمه تحويل مصر إلى بلد أوروبي. فقد بنى في القاهرة، مع افتتاح قناة السويس، مناطق «مؤوربة» مع حدائقها وشوارعها العريضة ومبانيها المعدة للسكن ودار الأوبرا، ونقل مقر السلطة من القلعة إلى قصر عابدين. ومع الاحتلال البريطاني عام ١٨٨١، تقاطر إلى البلد مئات الآلاف من الأجانب الذين ضاقت بهم غاردن سيتي والزمالك وأماكن أُخرى.

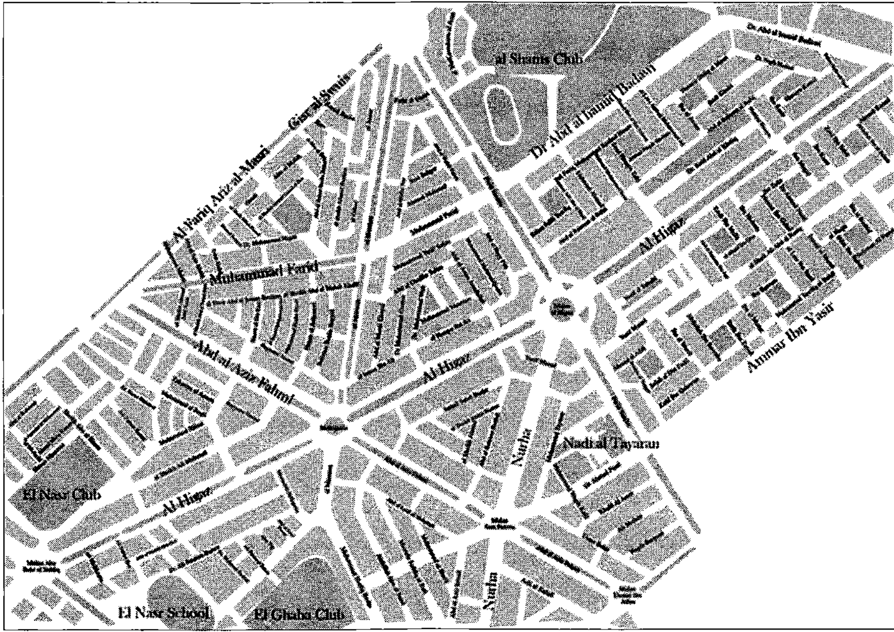
وجرى تصور وبناء مدن جديدة، هليوبوليس والمعادي، الأمر الذي أدى إلى نمو الأطراف وتراجع المدينة القديمة. وقد صُممت هليوبوليس مع نظام مترو جديد كـ «مدينة فيحاء» عام ١٩٣١ بناء على قواعد تخطيط معتمدة في باريس، في حي دوفان، على سبيل المثال. وأدت ثورة عام ١٩٥٢ في عهد جمال عبد الناصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) إلى تصنيع في الضواحي الشمالية والجنوبية، وبُنيت جسور جديدة وقامت مؤسسات تربوية جديدة. وكان جدول الأعمال الاجتماعي متفوقاً على ذلك الذي كان قائماً قبله، ولكن على حساب الحس الجمالي والحس المكاني (انظر الرسم الرقم (٤٣ ـ ١)).

في عهد أنور السادات، من عام ١٩٧٢ فصاعداً، تعزز توسع القاهرة السريع بتدفق مليارات الدولارات إليها من مصريين عاملين في البلدان العربية الغنية بالنفط ومن الدعم الأمريكي. وجرى بناء عدة مدن جديدة، كانت أولاها العاشر من رمضان التي أقيمت عام ١٩٧٦، ثم أُقيمت على مسافة ٥٠ ميلاً من المدينة مساكن لـ ٥٠٠٠٠٠ نسمة، وتضاعف ذلك العدد في غضون عشرة أعوام. وسلك الرئيس مبارك مساراً وسطياً بين صرامة ناصر الاشتراكية وانفتاح السادات، وأكبّ عام ١٩٩١ على فترة من إعادة البناء الاقتصادي[٦].

---

(٦) مهيب زكي، المجتمع المدني والدمقرطة في مصر، ١٩٨١ ـ ١٩٩٤ (القاهرة: دار الكتب، ١٩٧٠)، ص ١٦٦.

الرسم الرقم (٤٣ ـ ١)
مخطط هليوبوليس، مصر



المصدر: أعاد رسمه ن. سايمون.

«لطالما ميزت كثافة القاهرة وتراصّها التقارب الاجتماعي، حيث تُضبَط أوجه التفاوت... إلا أن السلطات دعت علم التخطيط المدني إلى وضع صيغة للنظام الحضري لتمييز عناصره الاجتماعية وفصلها وتأكيد مركزية حديثة. وقد أرشدت التخطيطَ المدني المعاصر ثلاثُ قواعد غالبة: **أولاً**، رسم الحدود الخارجية للمدينة؛ **ثانياً**، توكيد مركزية المدينة وجعل الوصول إلى مركز المدينة أسهل؛ **وثالثاً**، تأسيس مجتمع جديد في مدن جديدة على أراضي الصحراء المحيطة»(٧).

كان تقديم مساكن إلى القطاعات ذات الدخل المنخفض هدفاً دائماً للحكومات المصرية، غير أن نظام السادات بدا مفتقراً إلى الإرادة أو الموارد لمواجهة أزمة السكن.

---

(٧) إني مدين لمحمد عبد القادر على مؤلّفه في شأن القاهرة لنيل شهادة الدكتوراه. وكنت وقتذاك (عام ٢٠٠٠) أدرّس في بيركلي. وهذا مقتبس من بحث وضعه لي تحت عنوان «الاقتصاد السياسي والبيئة المعمَّرة: الحداثة والاشتراكية والتحرير الاقتصادي في مصر».

وبرنامجه للإسكان العام لم يستهدف الفقراء في حقيقة الأمر، إذ بعد عام ١٩٧٣، حُجز ٦٠ في المئة من الوحدات السكنية للجيش وموظفي القطاع العام والعائدين من الخارج، بصرف النظر عن مداخيلهم. وبحلول عام ١٩٨٥، كانت قيم الأراضي وتكاليف البناء قد تضاعفت عشر مرات خلال ذلك العقد وازداد عدد السكان الفقراء على نحو جذري، لم تقوَ الحكومة على مواصلة مسعاها وغدت المدينة أكثر انقساماً إلى مدينة للأغنياء وأخرى للفقراء، يعيش سكان الأولى في تجمعات مسوّرة في حين يعيش سكان الثانية بين قبور المدافن القديمة (سنتناول هذه النقطة لاحقاً).

نمت مدينة القاهرة سكانياً من ٦٠٠ ألف نسمة عام ١٩٠٠ إلى ٩ ملايين نسمة عام ١٩٨٠، وإلى ما يقدر بـ ١٤ ـ ١٦ مليون نسمة في بداية القرن الحادي والعشرين(٨). واليوم تشكل منطقة القاهرة الكبرى نحو ٢٥ في المئة من سكان البلد. وهناك مشاريع لزيادة رقعة الأراضي المخصصة للإسكان في القاهرة الكبرى بنسبة ٢٧ في المئة بحلول عام ٢٠٢٠، وبناء ١٦ مدينة جديدة في البلد(٩). إن حجم المشكلة هائل.

في أغلب الأحيان تختار الدول التعبير عن استقلالها في عواصم جديدة أو مناطق جديدة ضمن عواصم قائمة. ففي تركيا خطّط المهندس الألماني هرمان يانسن (١٩٢٨ ـ ١٩٣٢) لأنقرة كي تكون مدينة «رشيدة وحديثة». وفي باكستان خطّط المخطط اليوناني النافذ قسطنطين دوكسياديس (١٩٥٩ ـ ١٩٦٤)(١٠) لإسلام أباد، وكانت نظرياته الحضرية مستندة إلى تصميم القطاعات والأحياء ضمن نظام نقل أوسع وإطار قطري. وقد قسّم تخطيط المدينة «المنطقي» المدينة إلى قطاعات سكنية، لكل قطاع مرافقه ونقلياته وعقدته التجارية، مع تصور بأن تكون ضمن مسافة تُقطَع مشياً (إلا أن المناخ يعمل خلافاً لهذا المشتهى). وينقسم سكان القطاع بحسب الدخل أو المهنة، كموظفي الحكومة مثلاً، وبذلك غالباً ما يُعرَّف المرء بالمكان الذي يسكنه.

---

(٨) للاطلاع على تعليل لتطور القاهرة فيه تفصيلات ومفارقات أكثر، انظر: Saad-Eddin Ibrahim, «Cairo: A Sociological Profile,» in: *The Expanding Metropolis: Coping with Urban Growth of Cairo* (Singapore: Concept Media for the Aga Khan Award for Architecture, 1985), pp. 25-33.

(٩) كلمة ألقاها رئيس الوزراء كمال الجنزوري في مجلس الشعب في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

(١٠) كان قسطنطين دوكسياديس (١٩١٣ ـ ١٩٧٥) اليوناني مخطِّطاً ومصمِّماً للمدن ومستشاراً في علم المستوطنات البشرية. وكانت له مواقع رسمية وأكاديمية في تخطيط المدن وإعادة بناء المساكن، وقام بعد الحرب العالمية الثانية بوضع تصميمات كثيرة جريئة لمدن ومستوطنات جرى بناؤها في مختلف أنحاء العالم، من إسلام أباد، عاصمة باكستان إلى مشروع التجديد الحضري إيستويتش في فيلادلفيا، ولاية بنسلفانيا. ومن مؤلفاته: *Ekistic Analysis* (1946), *Between Dystopia* and *Utopia* (1966), and *Anthropolis* (1975).

ورغم أن تأثيره كبير في العالم الإسلامي، فإن عمله لم يعد متمشياً مع الموضة.

كما أن المخطط يقتطع الطبوغرافيا والمناظر الطبيعية، لكنها لا تزال الآن، وبعد مرور نصف قرن على تأسيسها، مكاناً نظيفاً ولطيفاً يحلو العيش فيه. وفي رأس المخطط مسجد فيصل الكبير (متصوَّر بوصفه المسجد الوطني)؛ وهو تذكير بباكستان كدولة إسلامية (انظر الرسم الرقم (٤٣ ـ ٢)). وكان المخطَّط الرئيسي لأبوجا في نيجيريا، وهو من وضْع شركاء للتخطيط الدولي (IPA)[١١] (١٩٧٦ ـ ١٩٧٩)، مبنياً على كثير من أفكار لو كوربوزييه في شأن «المدينة من أجل ثلاثة ملايين نسمة». وعلى الرغم من أنه قد جرى تصورها كعاصمة جديدة، فإنها لم تغدُ العاصمة الفعلية إلا عام ١٩٩١. لقد كانت كلها متصوَّرة كمدن حديثة. وتلتها عواصم أُخرى نذكر منها مدينة الكويت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

تجرأ التنظيم الجديد للمدينة بعض الشيء على دمج جميع أجزاء الاستيطان الحضري في وحدة واحدة موصولة بشبكة نقل. ومن الأمثلة على ذلك خطط قسطنطين دوكسياديس بخصوص الرياض عام ١٩٧١، وشبكة خطط جورج كانديليس (١٩٧٤) بخصوص الدمّام والخُبر والظهران، لحساب آرامكو (شركة النفط العربية ـ الأمريكية). وقد اتّبعت تلك الخطط قواعد حديثة لتقسيم المناطق وتقسيم المدينة إلى قطاعات موصولة بعضها ببعض بوسائل نقل، مع اعتبار طفيف للمستوطنات القديمة أو المباني التراثية التي هُدم أغلبها. وبدت قضايا الخصوصية العامل الأهم في التطوير السكني حيث بسطت السلطات المحلية متطلبات معنية بالمنظر والارتفاع والاستئخار في البناء خلال السبعينيات[١٢].

انعكست القومية الناشئة، والأشكال الجديدة للتنظيم الاجتماعي، وبنية السلطة الداخلية الجديدة، في أشكال وهندسة معمارية حضرية، من بين أشياء أُخرى. كما أن عدداً من أنماط البناء الجديدة عكس صورة الدولة المستقلة. وكان من بين أهمها مساجد الدولة والساحات العامة ومباني البرلمان. فمجمّع الدوائر الحكومية، مقر الحكومة والتعبير عن شكل من أشكال حكم الشعب، عُبِّر عنه من خلال مبان جديدة للبرلمان كما في دكا، بنغلادش (باكستان الشرقية آنذاك) وكوالالمبور ومدينة الكويت، ولاحقاً في الرياض.

---

(١١) تألف كونسورتيوم المخططين من مشروع مشترك بين Architect Systems International, the Planning Research Corporation and Wallace, McHarg, Roberts, and Todd from Philadelphia.

وقد قام المهندس الياباني كينزو تانج أيضاً بدور في تصميم قطاعات ومبان متأنقة.

(١٢) للاطلاع على بحث جيد في هذا الأمر، انظر: صالح الهذلول، المدينة الإسلامية العربية: التقليد والاستمرارية والتغير في البيئة المادية (الرياض: دار السهان، ١٩٩٦)، الفصل السادس، ص ١٩٥ ـ ٢٣٦.

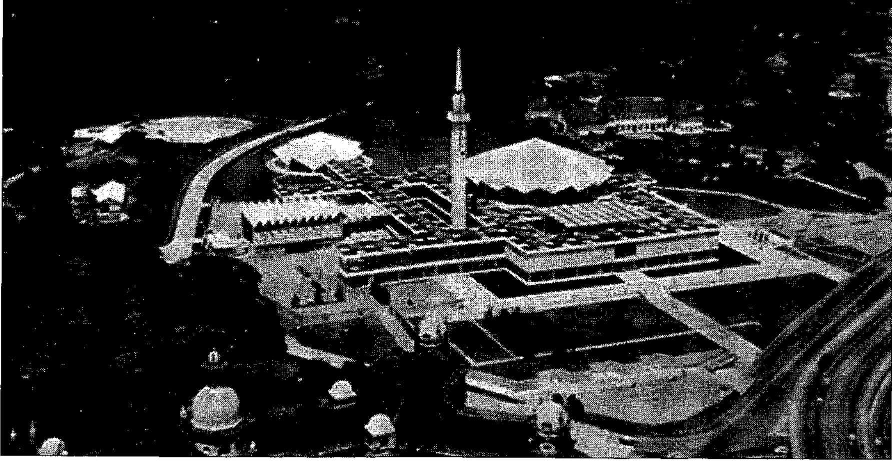
الرسم الرقم (٤٣ ـ ٢)
المخطط الرئيسي لإسلام أباد



المصدر: قسم التخطيط في إسلام أباد.

ولكن، كما يؤكد لورنس فال، كان «الكثير من مجمعات الدوائر الحكومية بعد الحقبة الاستعمارية، إلى حد بعيد، كما القلاع القديمة، ملجأ للحكام أكثر مما كانت واسطة لتقاسم السلطة السياسية»[(١٣)] (انظر الرسم الرقم (٤٣ ـ ٣)).

الرسم الرقم (٤٣ ـ ٣)
كوالالمبور، المسجد الوطني



ما زالت المساجد هي الدالّة على المدن الإسلامية. وهي تراوح بين مساجد الأحياء الصغيرة والمساجد الوطنية الكبيرة. والمساجد هذه رموز للإسلام في المشاهد الحضرية، وقد بُنيت في أنماط تدرجت من النمط التاريخاني، كمسجد الاستقلال (١٩٥٥ ـ ١٩٨٤) في جاكرتا [للمهندس] ف. سيليبان، ونمط مسجد نيغارا الحديث (١٩٥٧ ـ ١٩٦٥)، المسجد الأول الذي أُنجز للدولة، في كوالالمبور على يد باهار الدين أبو قاسم.

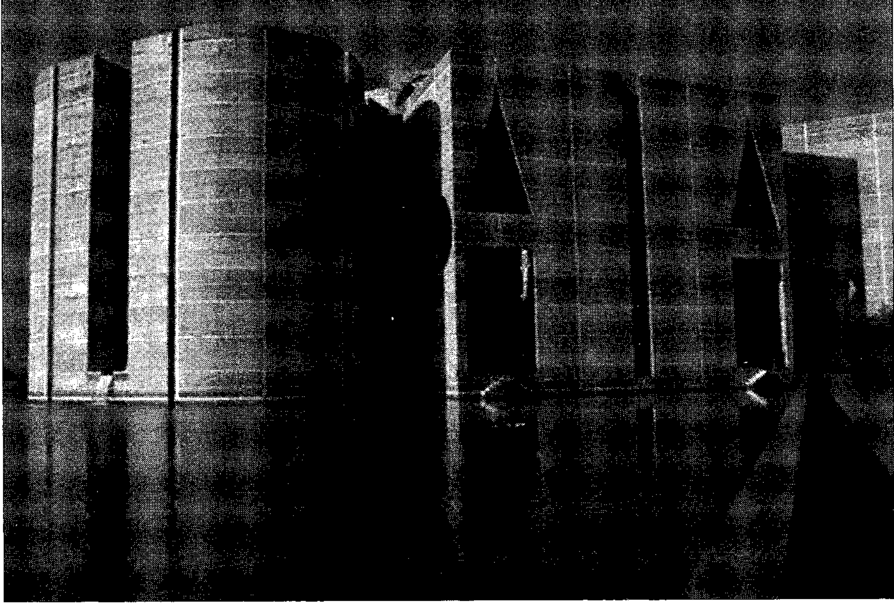
وتبقى المساجد علامات مهمة ضمن قطاعات مختلفة في المدن كافة، إذ تجاهر بهوية السكان بوصفهم مسلمين، وهي مدرجة في جميع مخططات المدن المعاصرة[(١٤)] (انظر الرسم الرقم (٤٣ ـ ٤)).

---

(١٣) Lawrence Vale, *Architecture, Power and National Identity* (New Haven, Ct: Yale University Press, 1992), p. 53.

(١٤) للاطلاع على معاينة للمساجد المعاصرة، انظر: Renata Holod and Hasan Uddin Khan, *The Mosque and the Modern world* (London: Thames and Hudson; New York: Rizzoli, 1997).

الرسم الرقم (٤٣ ـ ٤)
دكّا، العاصمة



المصدر: حسن الدين خان.

في العالم الإسلامي، صاحبت فترات من التعاضد الوطني بداية البحث عن هوية في الستينيات، والتعامل مع تاريخ طويل من التأثر بحركات خارجية ومهندسين أجانب والتدرب في الخارج. وقد بدأت البلاد الآن النظر إلى الداخل بحثاً عن تعابير «مشروعة» في البناء تردد في آن واحد صدى الحداثة مع تطلعات ثقافية محددة، مقتدية بما سمّاه كينيث فرامبتون «القطرية الحرجة»[١٥].

إن أشكال البناء متشابكة بإحكام مع صورة المدينة وتطورها. وفي شأن الهندسة المعمارية المعاصرة التي أضحت مرتبطة بالإسلام يجدر ذكر معماريين اثنين: محمد

---

(١٥) انظر: Kenneth Frampton, «Prospects for Critical Regionalism,» *Prospecta*, no. 20 (1983), pp. 144-152.

للاطلاع على عدة آراء حول النزعة الإقليمية في العالم الإسلامي، انظر: مقالات ومناقشات في: Robert Powell, ed., *Regionalism in Architecture* (Singapore: Concept Media 1987)

وكتابات وليام كورتيس ورفعت الجادرجي. كما أن هذا الموضوع مناقش في المجلة المتوقفة عن الصدور حالياً *Mimar: Architecture in Development.*

مكية ورفعت الجادرجي، وهما ربما أهم المهندسين العراقيين في القرن العشرين. يحاول عمل مكية التوفيق بين الهندسة والتخطيط التقليديين (بناء على مُثل إسلامية) والحاجات المعاصرة والهندسة الحديثة. أمّا الجادرجي فحاول حل التناقض بين أن يكون حديثاً وأن يبقى أميناً للجذور المحلية باستخدام تقانات حديثة في أشكال عربية ثقافياً. وقد تركت مباني هذين الرجلين وأفكارهما بصماتها على الهندسة في الستينيات والسبعينيات في بلدان الخليج وفي أماكن أُخرى، بينما لم يكن لأشهر المهندسين العرب في القرن العشرين، حسن فتحي، أي تأثير في التخطيط المدني.

جرى انبعاث الثقة بالإسلام في أوائل السبعينيات بدافع من نجاح أوبيك (منظمة الدول المصدِّرة للنفط)، التي استطاعت إعادة بناء سوق النفط الحيوية لمصلحتها. وقد سبَّب هذا أزمة نفط عالمية، وتباطأت بالتالي سوق البناء في الغرب وازدهرت في الشرق الأوسط. ولم يدل رد الفعل المعادي للقيم الغربية على شيء مميز يتعدى توقيراً أكبر لأشكال أخلاقية وجمالية تقليدية.

مرة أُخرى، كانت مسألة الهوية في خطر، إلا أن الاعتبارات العاطفية المتعلقة بالوحدة الإسلامية دلت ضمناً على متحد ثقافي يمتد من المغرب إلى مانيلا. وانتشرت في العالم فكرة هوية إسلامية موحدة لدول ذات أغلبية إسلامية. وحتى في تركيا، الدولة العلمانية الأحدث في العالم الإسلامي، كان ثمة ارتداد في الثمانينيات والتسعينيات، حيث أدلت دوائر محافظة وإسلاموية بدلوها في عملية التنمية. وكانت فكرة هوية إسلامية واحدة فكرة معقدة عويصة أمام ثقافات إسلامية مختلفة. وعلى الرغم من ذلك، فهي فكرة تحولت إلى صيحة تعبئة سياسية وثقافية جرى التمسك بها لتمييز الإسلام من الغرب العلماني والمؤمرك. وفي المساواة بين البلد والدين، قُدمت فكرة الإسلام لا كمعتقد فحسب بل كقوة ثقافية دنيوية أيضاً.

كان أوضح شاهد على هذا ما جرى في إيران. فالمعارضة التي بدأها أتباع آية الله الخميني ضد الشاه عام ١٩٧٧، مع شعار «استقلال، حرية، جمهورية إسلامية»، أدت إلى الثورة الإسلامية ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. وأفضت دعوة العودة إلى المبادئ الإسلامية إلى التشكيك في التنمية الحضرية على النمط الغربي، وإلى هندسة معمارية جديدة أيدت البناء الإسلامي التقليدي، بالقول لا بالفعل، وبتعابير شكلية لا أكثر ـ من دون أي اعتراف حقيقي بقواعده الجوهرية. وإذا كان من فكرة واحدة يمكنها أن تلخّص المشاغل الحالية للمهندسين والمخططين في العالم الإسلامي، فهي إيجاد تعبير إبداعي واستخدام تقانات جديدة تجعل التراث وذاكرة الماضي مراجع لها. ويستمر البحث

عن تأليفٍ ما بين تعبيرات هندسية معمارية تعكس هويات ثقافية واجتماعية من خارج العولمة.

في الغرب، لبثت المدينة كياناً مستقراً إلى حد بعيد؛ وفي أمريكا فقدت بعض المدن في واقع الأمر الكثير من سكانها في العقود الماضية. أمّا في البلاد الإسلامية، فالوضع مختلف جداً، حيث تستمر مدن عملاقة مثل كراتشي وجاكرتا في جذب الاهتمام المتنامي أبداً، على الرغم من أن المدينة المتوسطة الحجم باتت هي الأسرع نمواً[١٦]. وإلى جانب التغيير في نمط النمو، فثمة عوامل جديدة تبدل طبيعة المدينة.

ثالثاً: المدينة العالمية في العالم الإسلامي

ليس مرامي هنا تفحُّص فكرة المدن العالمية، حيث إن هذا الأمر موضوع تناوله اقتصاديون وعلماء اجتماع بصورة وافية، وإنما مرامي تذكير أنفسنا بأنها مولّدة لإنتاج اقتصادي مهم (مسؤول الآن عن أكثر من ٨٠ في المئة من رسملة العالم)، وبأنها تضم على نحو غير متوازن عدداً من مقار الشركات الدولية العابرة للقوميات ومؤسسات دولية. كما أن المدن العالمية تخدم كمواقع لإبداع منتجات وللإنتاج بعامة، إضافة إلى إمداد الأسواق بهذه المنتجات. وهناك مؤشرات قوية على أن هذه المدن هي أيضاً منصة وثب لمزيد من التطورات الاقتصادية والثقافية التي لها الآن ارتدادات عالمية بالغة الأثر، ولتصل شركات تجارية متعددة الجنسيات بأنماط استيطان حضرية[١٧].

تؤثر التغييرات التقانية والاقتصادية حتماً في تحليل المدينة وإدراكها وشكلها. فـ «تأثيرات العولمة في التحضّر والمجتمع إنما تمس قضايا أكثر عمقاً على صعيد التقليد والهوية الثقافيين حيث المكان دائماً موسوم ثقافياً بالمعنى، وحيث يتمثّل المجتمع من خلال الأمكنة التي يكوّنها»[١٨]. وليس علم السياسة ولا علم الاقتصاد هما اللذان

---

(١٦) هذا صحيح في كلّ من الهند وإندونيسيا، وهو الاتجاه السائد في آسيا بأسرها. وبصورة عامة، المدن مسؤولة عن نصيب كبير في إنتاج دخل الدولة.

(١٧) Saski Sassen, *The Global City: New York, London* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991), and Jordi Borgia and Manuel Castells, *Local and Global: The Management of Cities in the Information Age* (London: Earth Span Publications, 1997).

لقد وضع هؤلاء المؤلفون، بين آخرين، المسرح للنقاش حول مدينة العولمة.

(١٨) Anthony King, «Architecture, Capitalization and Globalization of Culture,» in: *Global Culture*, edited by Mike Featherstone (London: Sage Publication, 1990), p. 404.

يخلقان حساً بالمكان، بل الرؤية والشكل المعماري هما اللذان يفعلان ذلك. وما زالت أوصاف الحيز الحضري تصلح كمؤشر مهم على اتجاه المجتمعات ومركزها في وجه تأثيرات عالمية قوية عابرة للحدود الوطنية. ربما يكون صحيحاً القول إن السوق الدولية ليست مفهوماً ثقافياً في حين أن التقانات الجديدة عالمية بطبيعتها.

تكتسب فكرة أن المدن تحتاج إلى مبرر وجود لتحفر موقعاً لها في عالم العولمة المزيد من التأييد. فالمدينة كآلية (ميكانيزم) للاقتصاد العالمي ولصورته، على وجه الخصوص، يمكن رؤيتها من خلال تطور الواجهات البحرية، والزيادات في عدد الفنادق وقصور المؤتمرات، والمبيعات التجارية بالمفرّق على نطاق واسع، والتطورات السكنية. وهذا الأمر بيِّن في أنواع المشاريع العالية الحجم التي هي قيد الإنشاء في عدة مدن، مثل الكويت مع تطور كورنيشها، ودبي (التي حلت محل بيروت الستينيات) التي تطورت كملعب للشرق الأوسط ومركزه التجاري. وتقدم جاكرتا مع تطوراتها الجديدة الحضرية ليس صورة عن نوع جديد من أسلوب العيش/ التواصل فقط، وإنما تولّد أيضاً أسلوباً مختلفاً للسكن هو امتداد للمدينة الفيحاء والمجتمع المسوّر كليهما (المزيد على هذه النقطة لاحقاً).

هناك أماكن أُخرى تروّج لنفسها كمراكز صناعية. وثمة ظاهرة راهنة لافتة للاهتمام وهي ظاهرة «الإحالة على مصدر خارجي» (Outsourcing) حيث باتت الأنشطة التي تخدم طريق المعلومات السريع والسوق العالمية يجري وضعها في تطورات حضرية مصمَّمة بحسب الطلب. وهناك مدن جديدة تقام على نحو محدد كي تؤمّن حاجات الأنشطة الجديدة، ولا تزال مجموعات «محترفي معلوماتية» جديدة صاعدة تنمو بسرعة في الهند وأماكن أُخرى.

إن مدناً مقترنة بالثقافة الإسلامية، من مثل حيدر أباد في الهند، لديها مركز يعرف باسم «سايبر أباد» لصناعة الكمبيوتر والاتجار به مع مورّدين أجانب. هذه المستوطنات توفر مرافق عيش وأساليب حياة غير معروفة في البلد حتى الآن، وتعيد إلى البلد الأشخاص الذين كانوا جزءاً من هجرة الأدمغة في العقود الماضية. تحاول باكستان أيضاً اقتفاء هذا الأثر، لكن إقلاعها أبطأ كثيراً، ربما بسبب المناخ السياسي والاقتصادي. لم تنتج هذه التطورات الحضرية حتى الآن، ربما، جغرافية حضرية اجتماعية مختلفة، لكنها تترك مع ذلك أثرها في الأنماط المكانية الحالية للمدن. وهذا كله شكل من أشكال التأسيس للهوية التي لا يبدو أنها نتاج تأثير ديانة محددة أو قائمة على ثقافة معينة.

رابعاً: المدينة العملاقة والمدن الجديدة: حكاية مدينتين

عاملان وسما التغيير بعد الاستقلال بالنسبة إلى المجتمعات والحكومات الإسلامية. ففكرتا «التطور»، بوصفه النموذج المنظِّم والأداة الذائعة الصيت لإعادة بناء الدولة، و«الحداثة»، التي يجري عادة المساواة بينها وبين التغريب رغبةً في تقلّد دور اللاعبين على المسرح العالمي، كانتا قوتين حافزتين في خطاب وممارسة عدة دول آسيوية جديدة.

توضح مدينتان عملاقتان في آسيا ـ كراتشي الباكستانية ذات الـ ١٥ مليون نسمة تقريباً، وجاكرتا الإندونيسية ذات الـ ٢٠ مليون نسمة ـ على نحو ملموس مسار المدن في العالم الإسلامي. وهما ستكونان من بين مدن العالم العشرين الأكثر سكاناً بحلول عام ٢٠٢٠، حيث يُتوقَّع أن يكون عدد سكانهما ضعفي عددهم الحالي. في كلتا المدينتين أغلبية سكانية مسلمة، حيث باكستان جمهورية إسلامية وحيث لدى إندونيسيا عقيدتها البنكاسيلا (المبادئ الخمسة)، التي هي أشمل من الديانات كافة.

«ليست كراتشي أكبر مدن باكستان فحسب، بل هي تُعَد بفعل كثافة سكانها وانتشارها المدهش بين أكبر مدن العالم. إنها شريان حياة اقتصاد البلد، والمساهم الأكبر في خزينة الدولة، والمدينة الأكثر حداثة في البلد. وهي، مثلها مثل أي مدينة كبيرة حديثة، موطن أفقر الفقراء وأغنى الأغنياء... حيث إلى جوار فنادق الخمس نجوم المكلفة نجد أيضاً الطبق المحلي نيهاري الأبخس ثمناً؛ وحيث يسقط منذ أعوام، بوتيرة متغيرة أحياناً، عدد لا يحصى من الأشخاص ضحايا زخّات عيارات نارية في الشوارع في كل حي»[١٩].

كانت كراتشي مدينة صغيرة فاترة الحركة إلى أن استقل البلد عام ١٩٤٧، إذ أصبحت العاصمة لعدة أعوام. وكانت جاكرتا مدينة كولونيالية تحت حكم الهولنديين وعاصمة البلد لفترة طويلة. والمدينتان كلتاهما ميناءان شهدا نمواً سريعاً بسبب الهجرة وتوسُّع التجارة والتبادل التجاري. إندونيسيا أغنى من باكستان بمواردها الطبيعية ـ نفط وخشب وزراعة ـ وأسرع منها نمواً اقتصادياً. وكلتاهما تؤديان أدواراً اقتصادية وسياسية بالغة الأهمية في منطقتيهما: كراتشي في جنوب آسيا وجاكرتا في جنوب شرق آسيا. غير أن المدينتين تتركان لنا صوراً مختلفة جداً. والتوصيفات التالية لمسات جلية لشرح وجهة النظر.

---

(١٩) Fahmida Riaz, *Reflections in a Cracked Mirror* (Karachi: City Press, 2001), p. 25.

توسعت المدينتان كلتاهما على نحو أفقي وبكثافة من المرفأ والمنطقة التجارية إلى مناطق صناعية وسكنية جديدة ممتدة أميالاً، ومن دون الالتزام بدقة بمخطط رئيسي.

كراتشي أساساً مدينة ذات أبنية متوسطة ومنخفضة الارتفاع. وأبنية الأغنياء والمؤسسات فيها تتّبع بعض أشكال الهندسة المعمارية ذات الأسلوب الدولي، يتطابق تخطيط هذه المناطق تقريباً مع قواعد التخطيط الغربي المقسَّم إلى مناطق. أما مستوطنات الجماعات ذات الدخل المتوسط والمتدني فتبدو أكثر عشوائية كثيراً في تخطيطاتها وانتقائية بصورة مدهشة في عمارتها. وجاكرتا أيضاً نمت نحو الخارج بعيداً من الميناء والمركز التجاري والإداري الهولندي القديم.

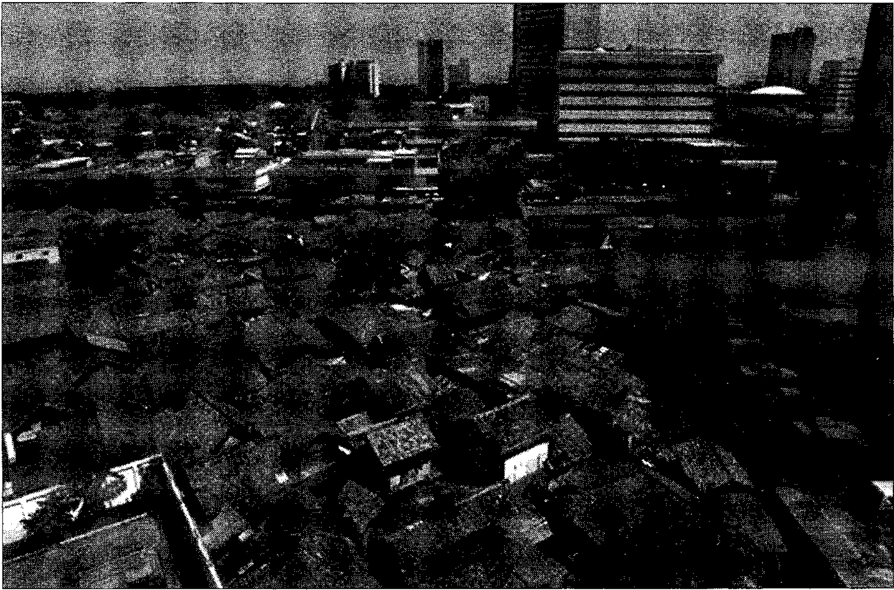
هنا، خلافاً لكراتشي، يمكن اقتفاء أثر التغير التاريخي في التطور من المستوطنات التقليدية والتاريخية إلى المدينة الحديثة. وتطور جاكرتا الجديدة بأبنيتها العالية ورموز التقدم فيها تجري في محاذاة طرق سريعة محاطة بأحياء أغنياء وفقراء متمازجة في بعض الجيوب. وتتفاوت أنواع المستوطنات من مستوطنات مصمَّمة وفق مخطط إلى مستوطنات قامت كقرى مدينية أو (Kampungs). وخلافاً للوضع في كراتشي حيث كان في المستطاع ضبط مثل هذه المستوطنات كي تتّبع قواعد معيارية، فقد شُجعت هذه القرى في جاكرتا على التطور في طُرزها الخاصة بها مع درجة كبيرة من النجاح.

لم يكن لكراتشي، خلافاً، لنَقُل، للاهور في باكستان، تاريخ طويل أو حس بالمكان، الأمر الذي ساعدها على ركوب موجة حداثة وتصنيع ونمو سريع غير مسبوق، بينما استطاعت جاكرتا الرجوع إلى طرزها المحلية وحتى الكولونيالية الموروثة وإلى تراث ثري مجسَّد في موسيقى جاوا وأشكالها الفنية، حيث تستطيع أبنية جديدة أن تشير إلى طرز قديمة ابتغاء الإلهام والشرعية. أما طُرز كراتشي فيمكن تسميتها «إسلامية»، بالعودة فقط وعلى نحو ما إلى الأبنية المغولية، أبنية عجزت عن أن تمتلك صدى لها في أسلوب العيش المعاصر وفي الدولة المستقلة حديثاً.

في عهد الرئيس سوكارنو جرى تحديث جاكرتا مع خدمات مدينية محسَّنة، وجادات تتخلل قلب المدينة، ومنطقة تجارية جديدة. ظلت القرى المدينية قائمة وسط تطور المدينة الجديدة. وفي مستهل التسعينيات، بدَّل النظام الجديد الذي أطلقه سوهارتو صورة جاكرتا من كونها «مدينة ألف قرية» إلى «جاكرتا العاصمة»، وهو ما جعلها إحدى مدن جنوب شرق آسيا الرئيسية. ويتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في أشكال جاكرتا المكانية، مثل الأبراج ما بعد الحداثية، والطرق الجديدة التي تُجبى لها

رسوم مرور من السيارات المتوجهة إلى مراكز تسوق زاهية وملاعب لرياضة الغولف وتجمعات محصورة، ممتدة إلى الريف الذي يطوقها. وعلى غرار سنغافورة، في عهد لي كوان يو، فقد حدث تحول جاكرتا في ثمانينيات القرن العشرين، وإلى درجة استثنائية، تحت سيطرة أُسرة الرئيس سوهارتو وشركائها من رجال الأعمال (انظر الرسم الرقم (٤٣ ـ ٥)).

الرسم الرقم (٤٣ ـ ٥)
جاكرتا: القرى المدينية



المصدر: حسن الدين خان.

ثمة نتاج للعولمة الاقتصادية منذ التسعينيات في جزء كبير من جنوب شرق آسيا هو نموذج «توسيع رقعة المدينة» الأمريكي المستخدَم في مشاريع تطوير الإسكان الجديدة في الضواحي. وقد رسَّخت هذه البلدات الصغيرة في عقول الطبقات العليا صورة معاصرة للغرب.

ففي إندونيسيا، قامت سيبوترا، شركة البناء التي تعمل في شراكة مع الحكومة وتملكها أُسرة «الرياضي»، وتعدُّ إحدى أبرز شركات البناء في البلد، بتطوير عدة بلدات جديدة أهمها ليبو كاراواسي الواقعة على مسافة ٢٠ كيلومتراً تقريباً إلى

الغرب من جاكرتا. وقد صممها معماريون أُستراليون وبريطانيون وأمريكيون، وأصبح غوردون بِنْتون، الماليزي المولد، المصمم من داخل الشركة والمدير للبلدة (انظر الرسم الرقم (٤٣ ـ ٦)).

«كان تبنّي نماذج الإسكان الأمريكية نتيجة للطلب الشعبي داخل إندونيسيا لكل شيء أمريكي، والمكان يروق أساساً لمهنيين شبان لا أولاد لديهم. المنازل نفسها تستحضر صوراً، من صور المنازل الكاليفورنيانية ذات الطبقة الواحدة إلى صور منازل النهضة اليونانية الفخمة، ومتميزة بمساكن مسماة «دالاس» (العمارة الأمريكية) و«متوسطية» (في الواقع كاليفورنيانية)، من بين جم غفير من مسميات أُخرى. وقد أُعطيت بعض المنازل الصغيرة فحوى باليٍّ محلي. وتبيِّن هندسة البلدة الرغبة في مبان هجينة جديدة من خلال هندسة معمارية ما بعد حداثية. وعلى الرغم من مزاعم اعتبارها غربية، فالمنازل تحمل بقايا جذورها المحلية وتنتج بيئة هجينة هي في الواقع إندونيسية. والرغبة في نماذج غربية عالمية يجري تلطيفها بالمناخ المحلي والظروف الاجتماعية وصورة الذات»[٢٠].

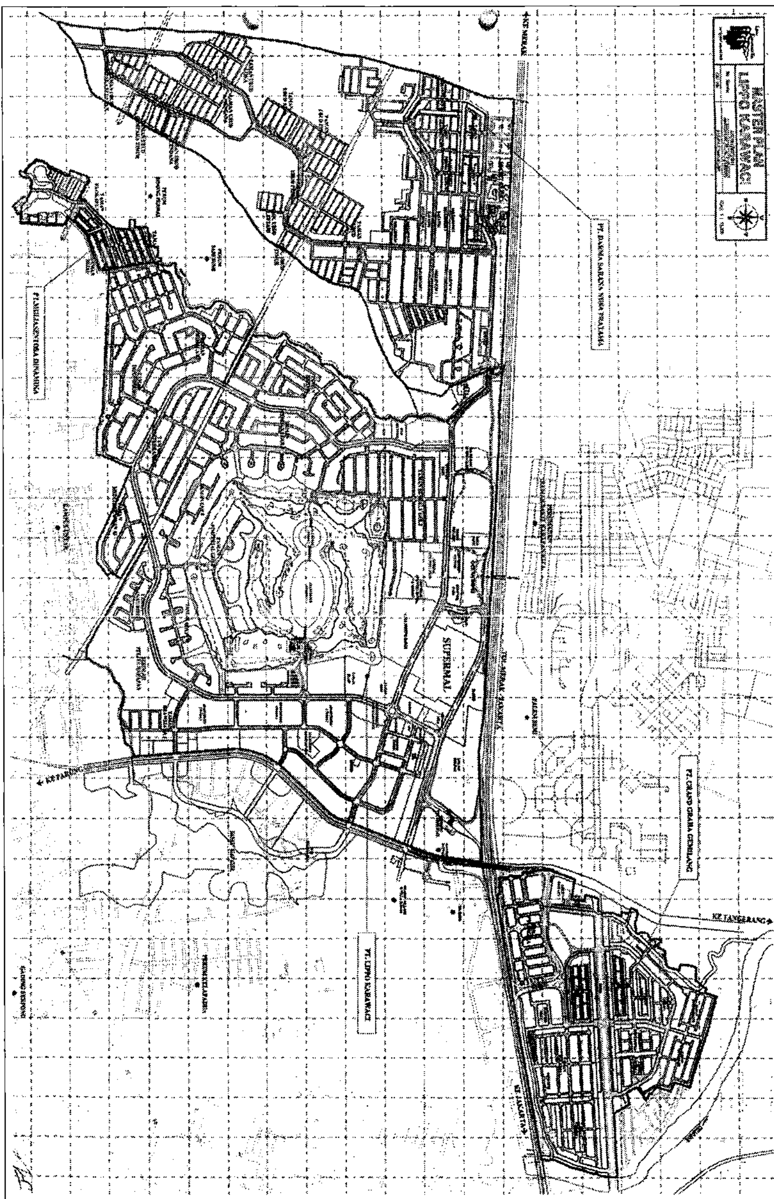
تجتمع هذه التطورات مع منطقة الأعمال المركزية (CBD) والمناطق التجارية الجديدة على نقيض القرى المدينية وأشكال التنظيم التقليدية مثل سكن المدارس الإسلامية الداخلية المستندة إلى تعاليم الإسلام. ويبرز ذلك، وكما في معظم المدن الآسيوية، وجود «ازدواجية اجتماعية» كما وصفها دايفيد هارفي في كتابه **العدالة الاجتماعية في المدينة**[٢١].

على الرغم من النمو السريع لكلتا المدينتين، فإن جاكرتا، على الرغم من كونها مدينة أكثر «عالمية»، لا تزال تحتفظ بحس بالمكان مشبع بمعانٍ ماضية ومطامح حاضرة بينما وصل الأمر بكراتشي إلى التكيف مع النمو من دون حس بالتاريخ أو رؤية لدوره. فأنظمة قيمهما وأذواقهما مختلفة: الأُولى أكثر توافقاً مع الصور العالمية بينما الأخيرة أكثر توافقاً مع مزيج من التعابير التاريخية والمحلية والحداثية. هل كلتاهما «مدينتان إسلاميتان»؟ إنهما بالتأكيد مثالان جيدان لنوعين من التطور الحضري في العالم الإسلامي.

---

(٢٠) Robert Cowherd, «Cultural Construction of Jakarta: Design, Planning and Development in Jabotabek, 1980-1997,» (Ph.D Dissertation, MIT Press, 2002), pp. 109-111.

(٢١) انظر: David Harvey, *Social Justice in the City* (Cambridge, MA: John Hopkins University Press, 1988).



الرسم الرقم (٤٣ـ٦)
مخطط ليبو كاراواسي

خامساً: تكييف العولمة: المنطقة المركزية لإدارة الأعمال والتجليات التجارية

المنطقة المركزية لإدارة الأعمال مع تطورها المركّز ذي الكثافة العالية أمر شائع في المدن الكبيرة. وقد جرى تحضير عدة مراكز حضرية لتكون أمكنة لمكاتب جديدة ولأشكال من الاستهلاك الثقافي من أجل وافدين أجانب بمعايير دولية. وقد أُقيمت بنى تحتية لشبكة اتصالات متطورة لتيسير قوة عمل مثقفة معلوماتياً. والهدف كما يبدو هو محاولة تكوين بيئة جاذبة لاستثمارات جديدة وشركات متعددة الجنسيات. ويصل ذلك، من خلال ناطحات السحاب الجديدة المبنية لمكاتب العمل، إلى حد محاولة الارتقاء بالهوية المدينية من مدينة حديثة إلى مدينة ذات مشاهد رائعة ـ انظر، مثلاً، بُرجَي بتروناس (١٩٩٨)، أعلى المباني في العالم حينها، من تصميم سيزار بيلّي في كوالالمبور (انظر الرسم الرقم (٤٣ ـ ٧)).

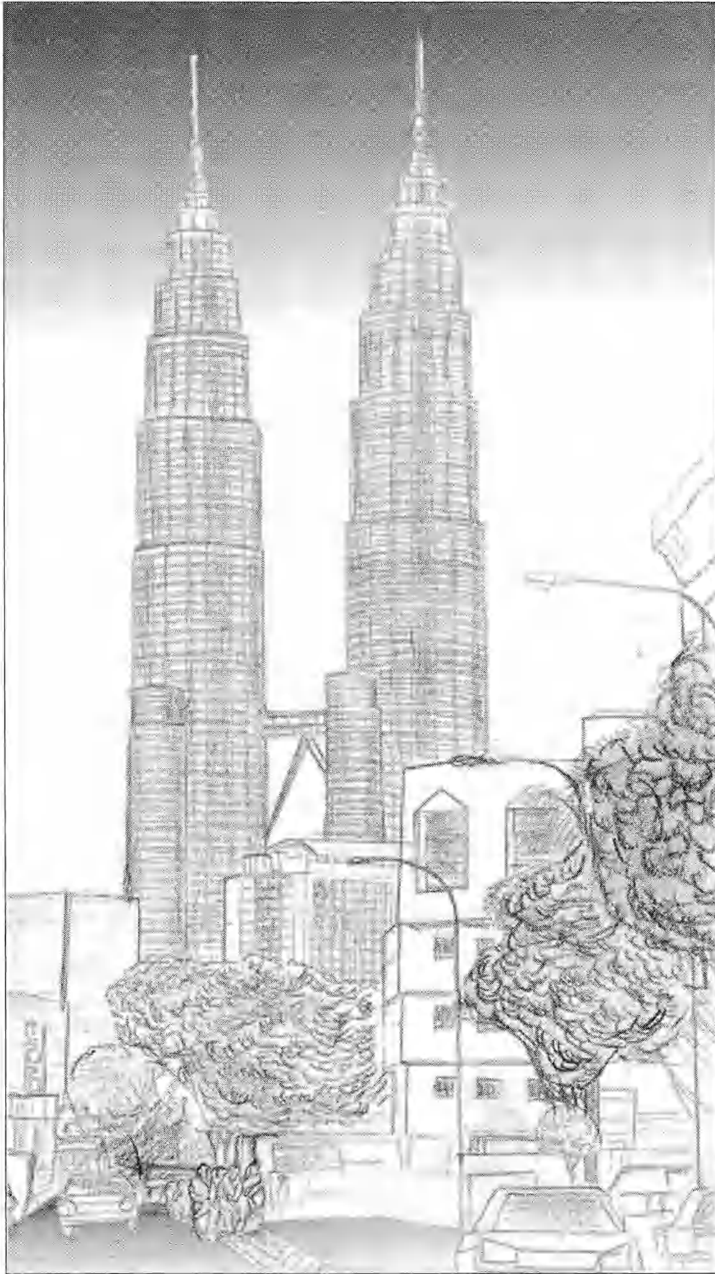
في الخليج العربي، وبسبب من الثروة النفطية على الأغلب، تحولت عدة دول، بما فيها السعودية، من جيوب سكنية صغيرة تحيط بها الصحراء إلى مدن حديثة في الستينيات والسبعينيات. وقد دُعي مخططون ومعماريون أجانب إلى السعودية للتعويض من النقص المبدئي في الخبرات المحلية، إلا أن عملهم رمز أيضاً إلى النجاح الدولي والاقتصادي الجديد الذي حققه البلد على مستوى عالمي. وقد جرى تحول لا يقل إثارة في دبي التسعينيات، «غير أن هذا التطور غير المسبوق بسرعته وضع الثقافة والتقاليد المحلية في مجرى هائل من التغير المتواصل... وبدا أن وفرة المباني الزجاجية المبرَّدة في بيئة صحراوية جعلت مواطنين عرباً سياحاً في مدنهم»[٢٢].

حالة البحرين مفيدة أيضاً. في بداية السبعينيات أعلنت الحكومة رسمياً مشروعها لتحويل الدولة ـ المدينة الصغيرة إلى مركز مصرفي ومدينة حديثة. وواصلت السلطات ووسائل الإعلام حض المواطنين على تحسين تنافسية البلد على المستوى الدولي. وكان يفترض بالهندسة المعمارية المحلية أن تتمتع بحس دولي فأعلنت المجمعات المتعددة الاستخدام والأبنية العالية دخول البحرين لا كمركز إقليمي فقط بل كلاعب على المسرح العالمي. واقتضت عملية وإرادة تحويل البحرين إلى مدينة حديثة تغييرات اجتماعية وثقافية كبيرة، فضلاً عن التنمية الاقتصادية.

---

(٢٢) Deeba Haider, «The Growing Pains of Global Cities,» (Master Thesis, MIT Press, 1999), p. 22.

الرسم الرقم (٤٣ ـ ٧)
بُرجا بتروناس، كوالالمبور



المصدر: ن. سايمون.

وفي هذا السياق، دعمت الحكومة عن دراية معماريين أجانب على حساب المعماريين المحليين لانتزاع اعتراف دولي بالمدينة ومنحها صدقية ضرورية. وامتد هذا إلى القطاع الخاص حيث كانت مشاركة المهندسين الأجانب تضمن عادة نيل الموافقة على المشاريع، حتى ولو أسفرت عن رد فعل معاد من المهندسين المحليين(٢٣). غير أن طفرة النمو كانت محدودة وتجاوزت دولٌ أُخرى، ولا سيّما الإمارات العربية المتحدة، أهمية البحرين. وهذه حكاية تستحق تفحصاً بمزيد من التفصيل، وقد ذُكرت هنا بصورة عابرة فقط لتوضيح أهمية الإرادة والرؤية السياسيتين (انظر الرسمين الرقمين (٤٣ ـ ٨) و(٤٣ ـ ٩)).

في كثير من المدن الإسلامية، كان لوجوه معينة من العمارة المحلية «الإسلامية» تأثيرها في تصميم المباني التجارية. فالمشربيات أو الستائر الخشبية المخرمة التي استُخدمت لحجب أشعة نور الشمس ولتسرب الهواء وتوفير الخصوصية باتت تُستخدم غالباً بأسلوب رمزي على واجهات المباني. وقد غدت في أكثر الأحيان مجرد تطبيقات سطحية منفصلة عن المنفعة أو المعنى. وعلى نحو مماثل يفترض باستخدام القوس المدبب في مبان أُخرى أن يكون بمثابة تذكير بالمباني التقليدية المحلية. ويستحضر تصميم هذه المباني الإشارة إلى ماضي البلد، ويُرى إليه كمذكّر بجذور المجتمع وبعصر الإسلام الذهبي في بعض الأحيان.

ولا تملك معظم المباني العالية، بأُطرها الإسمنتية وجُدرانها الحاجبة، غير صلة محدودة بالظروف المحلية المناخية والثقافية. وغياب الإشارة إلى ما هو محلي، حيث المواطنون أنفسهم بعيدون جداً من قيم جيل آبائهم ويمثّلون نحو ٢٥ في المئة فقط من سكان البلد، يبدو أنه يلائم رغبتهم في هوية حديثة دولية. إلا أن ذلك، وبحلول التسعينيات (كما في معظم البلدان العربية) بات غير كافٍ، وأصبحت الرغبة في ابتكار مفردات هندسية تعبّر بصورة أوضح عن السكان العرب مسألة بالغة الأهمية.

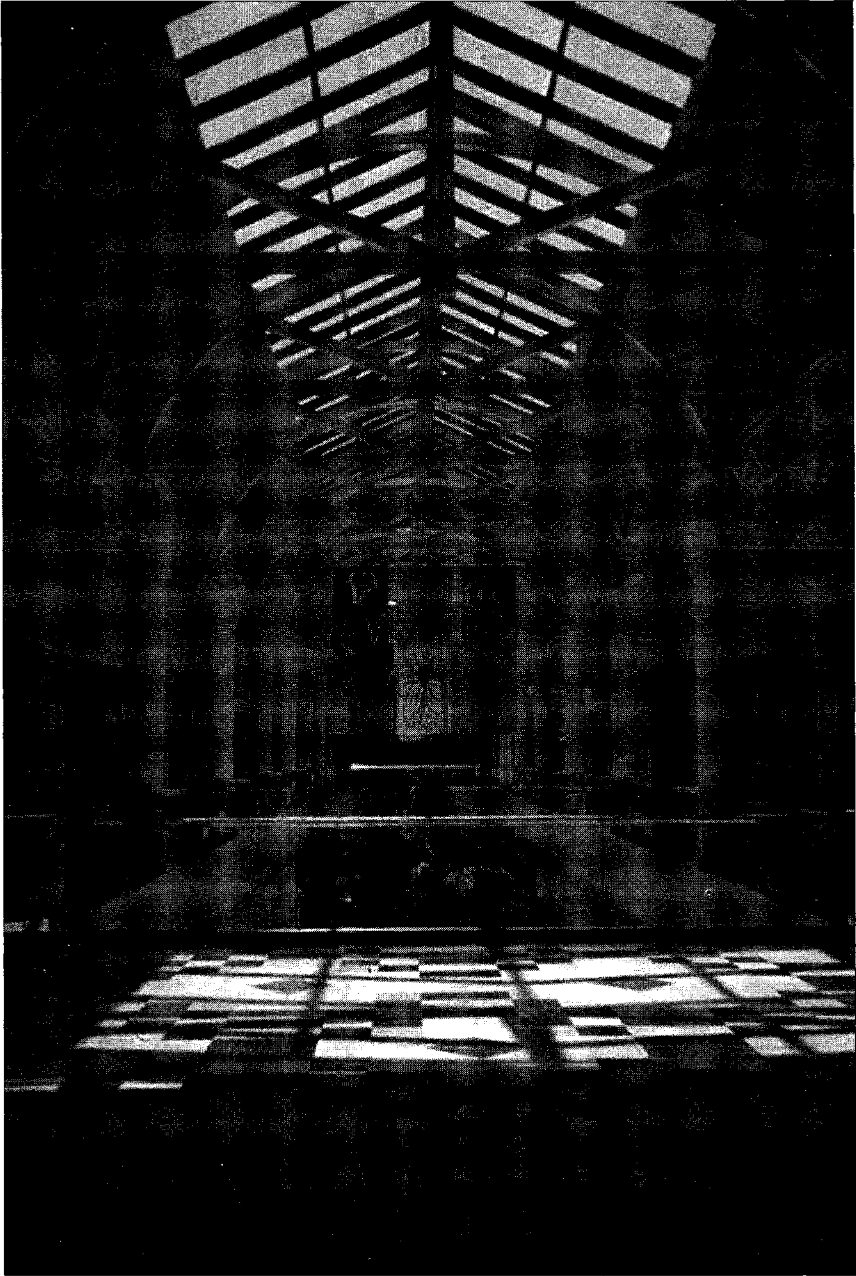
لا يُقصد بهذا أن التطورات كلها تحاول أن توفق بينها وبين التاريخ المحلي أو الأشكال التقليدية. فالتحول المادي في كوالالمبور خلال انتعاش حركة البناء في الثمانينيات أظهر نجاح نخبة المقاولين والسياسيين المحليين في حشد رأس المال الداخلي ورأس المال الأجنبي كليهما من أجل مشاريع جديدة.

---

(٢٣) انظر مثلاً: William Lim, «The Nations with to Express progress and Modernity is reflected in the international Symbols of Modern Corporate Architecture [Which Destroyed the] Fragile Experiment in the Evolutionary Development of Localism and Identity,» in: Robert Powell, *Innovative Architecture of Singapore* (Singapore: Select Books, 1990), p. 13.

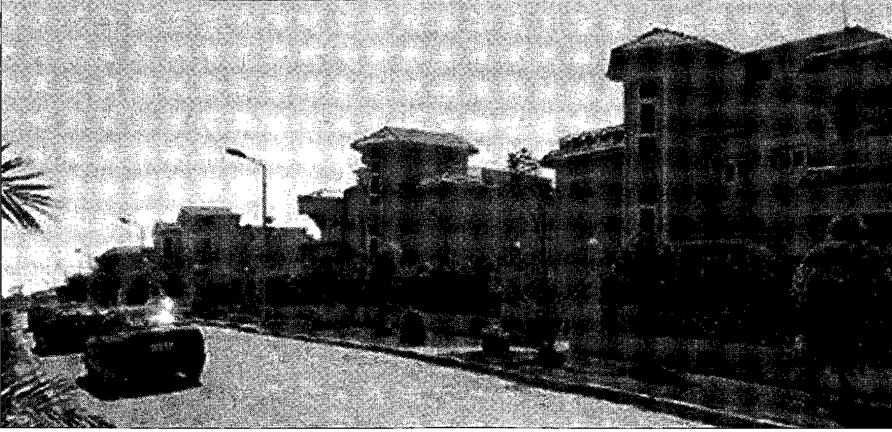
الرسم الرقم (٤٣ ـ ٨)

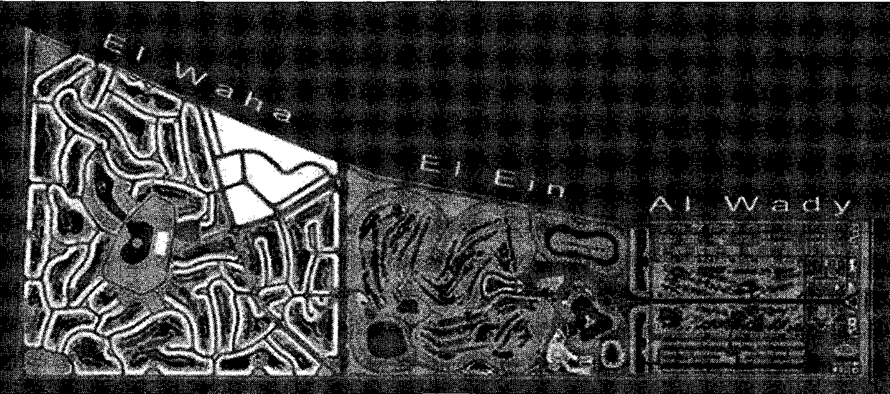
دبي، مول حديث للتسوّق



المصدر: حسن الدين خان.

الرسم الرقم (٤٣ ـ ٩)
مدينة غولف السليمانية





تمتاز منطقة المثلث الذهبي في وسط مدينة كوالالمبور بفنادق خمس نجوم ومطاعم ومراكز تسوق ومرائب سيارات وأبراج مكاتب وخدمات اتصالات سريعة عبر الإنترنت. و«لا يحتوي المثلث الذهبي على مبان مدنية رئيسية أو مبان دينية ذات شأن ـ لا نُصب تذكارية ولا مبان رسمية. لقد استُبدلت كلها بقاعات فنادق... واختفت حياة الأرصفة والشوارع»(٢٤). والمباني نفسها هي في الغالب أبراج ما بعد حداثية

(٢٤) Julian Beinart [et al.], «The Golden Area Triangle Study,» in: *Design for High-density Development* (Cambridge, MA: Aga Khan Program for Islamic Architecture at Harvard and MIT, 1986), pp. 83-90.

رآها السكان المحليون مختلفة وعصرية، حتى عندما حاول خطاب المعماريين ربطها بأشكال ورموز محلية.

وبالمثل، أصبحت مراكز التسوق في الكويت، ومجمعات الأبنية المكيّفة، مع ما فيها من مطاعم ماكدونالدز ومقاهي هارد روك ودور أزياء غوتشي ومخازن تبيع سلعاً من جميع أنحاء العالم، أماكن للقاءات الاجتماعية والنزهات العائلية. والمخازن نفسها، باستثناء القليل منها، مستورد من أوروبا وأمريكا واليابان. وفي جهود لإعادة تكييف بيئة باتت على نحو متزايد غريبة عما كانت عليه قبل ثلاثين عاماً، حاول المعماريون والمخططون ربط الأشكال المعمارية بعناصر تقليدية وثقافية في مسعى يائس لإيجاد معنى في الشوارع العربية والتجارة الجديدة. وتباع في الباحات أطعمة هي تشكيلة منوعة من المطابخ العالمية، ومكيفة أحياناً مع الثقافة المحلية ـ فشطيرة BLT (لحم خنزير وخس وبندورة) مثلاً تُعدُّ من لحم البقر بدلاً من لحم الخنزير. وهذا أمر مماثل في جاكرتا، حيث يقدم أول مطاعم ماكدونالدز وأنجحها الرز على قائمة المأكولات. ولجميع مراكز التسوق الكبيرة فسح جانبية مخصصة للصلاة، وبعضها يدعو المتسوقين إلى الصلاة عبر الجهاز الخاص بإعلانات «المول».

في أماكن أُخرى في الشرق الأوسط، في جدة السعودية، صمم غوردون بنشافت، من سكيدمور وأُوينغز وميريل (SOM)، مبنىً عالياً حاول أن يوفق فيه بين أفكار بناء تقليدية وأفكار بناء عالمية في البنك التجاري الوطني (١٩٨٣). والمبنى المثلث هذا ذو السبع وعشرين طبقة والواجهة المتَّجهة إلى الداخل، يمثّل رداً على المناخ القاسي واستجابة للمنوال العربي. وأجزاؤه الداخلية معبَّر عنها من الجهة الخارجية بفتحات واسعة، فتحة واحدة على كل واجهة، تعطي لمحات من ردهات مظللة وجُدُر ذات نوافذ ممتصة للحرارة وأفنية ذات أرض منسَّقة. والحل هذا يوفر نموذجاً جديداً ذا مقاربة مراعية للطاقة وملائمة ثقافياً من أجل مبان عالية للمنطقة[٢٥].

إن مباني قليلة جداً تحرز هذا النجاح في التوليف بين التقليد والحداثة. وتقديم الهوية الثقافية المحلية أمر صعب حين تتضارب مع وقع العولمة. وهو أكثر تعقيداً في المدن الفتية، التي لا تملك غير النزر القليل نسبياً من التقليد أو التراث المعماري.

---

(٢٥) انظر: Hasan-Uddin Khan, ed., *World Architecture 1900-2000: Middle East v. 5: A Critical Mosaic*, World Architecture 1900-2000: A Critical Mosaic (Vienna: Springer Verlag, 1999).
وفيه وصف لهذا المبنى ولمبان أُخرى في المنطقة.

هناك شكل حضري آخر يجدر ذكره هو المجتمع المسوّر المقصور على الأغنياء. فقد أنشئت مجتمعات مسوّرة في الكثير من مدن العالم الإسلامي، وهي تقتدي بالمجتمعات المسوّرة التي كانت لمدن أمريكية في الثلاثينيات وللثكن العسكرية الموجودة في مدن كثيرة سبق أن استعمرها البريطانيون. ومثل هذه المجتمعات ازدهرت في جاكرتا والرياض وحولهما في التسعينيات (وبعضها للأجانب فقط).

وبالمثل، تزدهر في القاهرة، على أرض تعدّها الدولة للتطوير، مجمعات فيلّات مع ملاعب غولف وأماكن لصيد السمك، وحتى بحيرات اصطناعية. وتصف الشركات المروِّجة هذه التطورات بأنها «نهضة عمرانية». وفي وسع من يملكون الوسائل ـ وسائل النقل والاتصالات الخاصة ـ الآن الإفلات من الأصوات المتنافرة في المدينة مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بسبيل الوصول إلى حياة مدينية. ويبرز هذا التطور على وجه الخصوص قطيعة متنامية في طريقة الحياة القاهرية[٢٦].

سادساً: المستوطنات الريفية/ الأهلية في المدينة

بدأ الفارق الجوهري بين حضري وريفي ينكسر، وبدأت المستوطنات الريفية ترتدي خصائص حضرية. وكنتيجة طبيعية، فإن الطبيعة الريفية للتطور الحضري هي جزء من المدن. فالمدينة الآسيوية مؤلفة غالباً من مستوطنات قروية صغيرة ـ من مثل القرى الإندونيسية والماليزية أو مجتمعات شمال كراتشي المحدَّدة سابقاً. وسكان مثل هذه المستوطنات يرسلون أموالاً إلى قراهم ويعودون إليها في مناسبات خاصة كالأعراس والاحتفالات الدينية. وحياة المدينة محبوكة مع حياة القرى. والإبقاء على الأشكال الريفية يخفي الانتقال الجوهري إلى اقتصاد حضري إقليمي.

الحياة في المناطق الحضرية والمدن الصغيرة والقرى على السواء متأثرة بالعولمة والانتقال الدولي للمعلومات والصور. وبحلول عام ٢٠٠٠، كانت تغطي المستوطنات الريفية الفقيرة في المناطق الشمالية من باكستان صحون لاقطة لصور الأقمار الاصطناعية، وكان القرويون يوجهون اهتمامهم إلى برامج دولية، أشهرها المسلسلات

---

(٢٦) Eric Dennis, «Urban Planning and Growth in Cairo,» *The Middle East Report*, vol. 27, no. 1 (Winter 1997), p. 10.

التلفزيونية الهندية ومسلسل باي واتش (Baywatch) الذي تظهر فيه نساء شبه عاريات (علمت مؤخراً بأن برنامج أوبرا أكثر البرامج التلفزيونية شعبية عند النساء من الأعمار كافة في العراق وقسم كبير من الشرق الأوسط).

وفي وسع المرء تخيل أثر مثل هذه البرامج في أنظمة القيم والطموحات المحلية! هناك ابتكار رئيسي آخر هو نظام هاتف الاتصال المباشر الذي أصبح في المتناول في مقاهي القرى؛ إذ أتاح للقرويين الاتصال مباشرة وفوراً بسائر أنحاء البلد، بل والعالم! هذه التغييرات هي تغييرات نوعية تترك أثرها في مدارك الناس وسلوكهم! إنها تأتي بنموذج جديد من التنمية. وما عادت مدن باكستان، مثل لاهور أو كراتشي، هي المثال: المثال الآن هو المدينة العالمية الغربية.

سابعاً: السياحة والمحافظة على التاريخ واللغة العامية المحلية

في بقاع كثيرة من العالم الإسلامي، ينشأ الاهتمام المتصاعد بالمحافظة التاريخية من الرغبة في التعبير عن الهوية بإقامة صلة بالماضي التاريخي في البيئة المبنية وكذلك باعتبارات اقتصادية، وخصوصاً السياحة. والأمر الملازم لهذا هو أن البنية التحتية للسياحة يخطَّط لها في هيئة فنادق وخدمات سفر ومواصلات واتصالات.

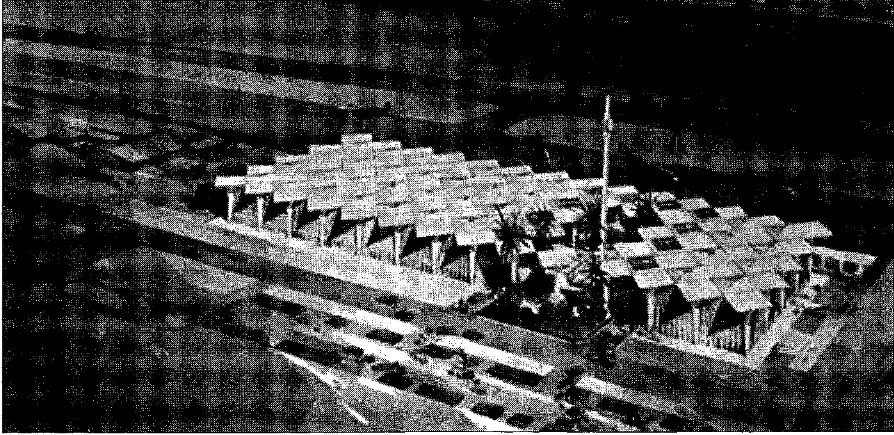
لدى بلاد مثل إندونيسيا والهند والصين مواقع تاريخية كافية لإحداث هذه التغييرات، لكن في بعض المجتمعات، كالمجتمع السعودي، ثمة على ما يبدو حاجة إلى «صنع تراث وتقاليد استهلاك»، كما يستخلص من عنوان كتاب لنزار الصياد[٢٧]، وإلى استغلال مواقع وأبنية تاريخية، على قلتها، لإكمال تنميتها كمدن. ويبدو الاحتمال القريب أن يكون مظهر الحداثة غير كافٍ وثمة حاجة إلى تعزيز معالم المناطق والحس بالمكان من أجل أهل البلد والزائرين على حد سواء.

في محاولة لجعل المكان جذاباً للسياح والسكان على حد سواء، أقام الحكام مرافق تنسب إلى أشكال مألوفة. فخيمة البدوي أصبحت صورة لمشاريع متعددة في

(٢٧) Nezar Al Sayyad, *Consuming Tradition, Manufacturing Heritage: Global Norms and Urban Forms in the Age of Tourism* (London: Routledge, 2001).

الشرق الأوسط، منذ استخدامها الباكر في فندق ومركز مكة للمؤتمرات (١٩٧٦) الذي صممه، ببنيته القابلة للشد والمغطاة بالمعدن، فراي أوتو ورولف غوترود وآخرون، إلى مبنى وصول الحجاج ومغادرتهم في مطار الملك عبد العزيز قرب جدة (١٩٨٢). وهو من تصميم فضل الرحمن خان التابع لسكيدمور وأُوينغز وميريل (SOM). وكان لذلك المبنى المبتكر بخيمه المشيدة بالألياف الزجاجية المغلفة بالتفلون(*) وقْع شديد على الصور الهندسية المعاصرة للشرق الأوسط العربي (انظر الرسم الرقم (٤٣ ـ ١٠)).

الرسم الرقم (٤٣ ـ ١٠)
مطار الظهران، ١٩٦١، مينورو ياماساكي،
تفسير حداثوي لنمط الخيمة البدوية

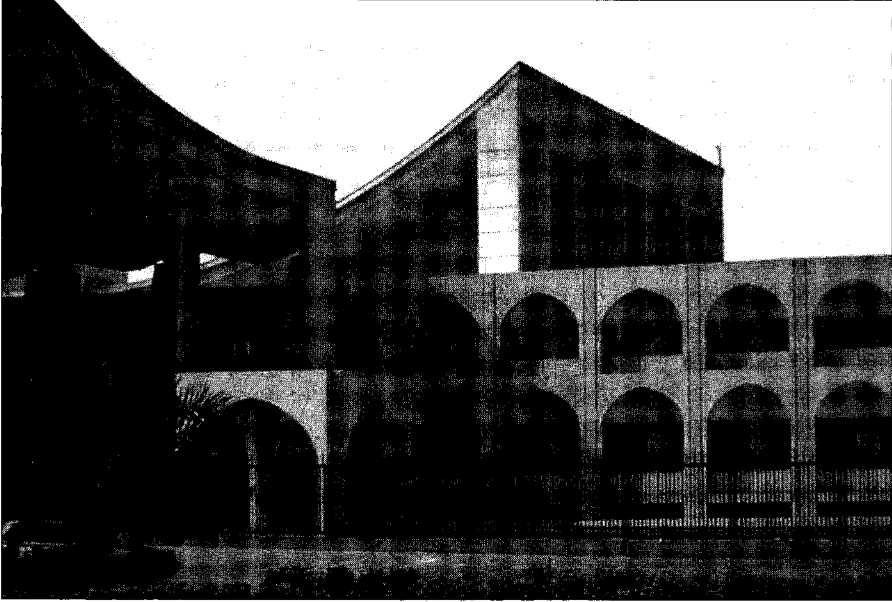


المصدر: جائزة آغا خان للهندسة المعمارية.

والسقف الخرساني للمجلس الوطني (١٩٨٣) في الكويت، وهو من تصميم جورن أوتزون، يوفر قباب خيم خرسانية. ومثله نادي خور دبي للغولف واليخوت في دبي (١٩٨٨) لجيريمي بيرنى وكارل لاتِن؛ وهو واحد من عدة أندية غولف في بلد يضع نفسه في مصاف مقصد رئيسي من مقاصد رياضة الغولف الدولية (انظر الرسم الرقم (٤٣ ـ ١١)).

(*) Teflon: مادة لدائنية عازلة للحرارة والرطوبة.

الرسم الرقم (٤٣ ـ ١١)
مبنى المجلس الوطني في الكويت



المصدر: المعماري ج. أوتزون حائز على جائزة آغا خان للهندسة المعمارية.

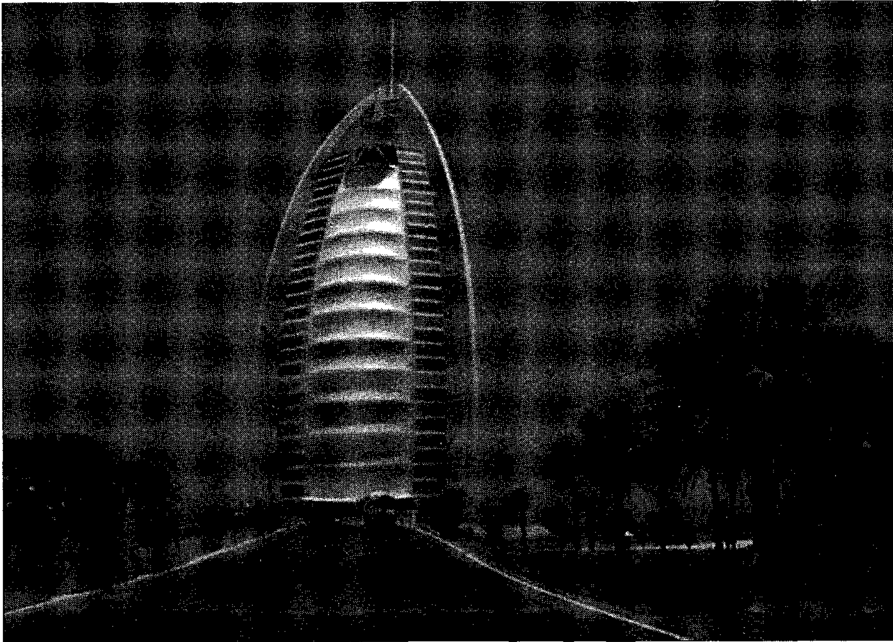
وعلى نحو مماثل، تشاد مبان شبيهة بالدَّهو، المركب الشراعي العربي التقليدي الذي يرمز إلى الحياة في المناطق الساحلية ويرتبط ارتباطاً متيناً بثقافة دبي المتعلقة بالملاحة البحرية. وقد جرى تبني هذا الشكل في بناء الفندق الأعلى تكلفة وارتفاعاً في العالم (حتى عام ٢٠٠٤) أي فندق برج العرب على جزيرة اصطناعية. وهو من تصميم أتْكينز وشركاه. هنا، بني شراع الدّهو في هيئة جدار زجاجي استثنائي مغطى بألياف زجاجية مطلاة بالتفلون الأحمر.

تجدر الملاحظة هنا أن هذا البناء الهندسي ذا التقانة العالية اقتُبس من واجهات المشربيات بوصفه الرمز الجديد لدبي (انظر الرسم الرقم (٤٣ ـ ١٢)).

وفي قيد البناء حالياً جُزر النخيل على شكل ١٧ سعفة نخل ضخمة محاطة بحواجز مرجانية واقية على امتداد سبعة أميال ونصف الميل، وهي داخلة في البحر مسافة ثلاثة أميال إلى الجنوب من مدينة دبي. ستضم الجزيرة ٢٠٠٠ فيلّا وحتى ٤٠ فندقاً فخماً ومجمعات تسوّق ودور سينما ومتنزهاً بحرياً هو الأول في نوعه في الشرق الأوسط.

وسيكون الوصول إليها عبر جسور طولها ٩٩٠ قدماً من البر الرئيسي أو بوساطة مراكب إلى مرفأين لليخوت، بينما سيكون للجسر الرئيسي أيضاً نظام لسكة حديد أحادية. ويجري التخطيط لهذا المشروع الطموح والاستثنائي وبناؤه بالاشتراك مع عدد كبير من الشركات المحلية والدولية. وهو كذلك جزء من توجه مقصود لحكومة دبي نحو جعل المكان «الوجهة الموسمية» لا على صعيد المنطقة فقط، وإنما على صعيد دولي أيضاً. وقد يغير هذا المشروع ومشاريع أخرى في دبي صورة المدينة الإسلامية بالفعل(*).

الرسم الرقم (٤٣ ـ ١٢)
فندق برج العرب



المصدر: حسن الدين خان.

في أماكن أُخرى، كما في إيران وقطر مثلاً، تفيد مبانٍ حديثة من استغلال صور مصادّ الريح التقليدية لكنها تغير وظيفتها. ففي متحف طهران للفن المعاصر (١٩٧٧)، استخدم كامران ديبا، من شركة داز للهندسة، أبراجاً ضوئية على شكل مصادّ الريح لإنارة العمل الفني. وفي جامعة قطر (١٩٨٥)، للمهندس كامل

(*) لمزيد من التفاصيل حول جُزر النخيل انظر ص ١٤٢٠ من هذا الكتاب.

الكفراوي، تسمح مصادّ الريح المتعددة للضوء، بدلاً من الريح، بالدخول إلى المجمع المبرَّد ميكانيكياً.

إن المساواة بين الأصالة والتمثيل الثقافي من جهة وما هو بهيج المنظر من جهة أُخرى مناورة بارعة شائعة في جذب الزوار. وهذه المقاربة معروفة حتى في مدن ذات صورة رصينة وبنى تاريخية كثيرة، كما في بغداد. فالمنطقة المحيطة بالحضرة الكاظمية جُرفت في السبعينيات خلال مرحلة تحديث المدينة وإعادة تخطيطها. وفي غضون عقد من الزمن بدا أن المنطقة جدباء وأُعيد بناء الحي بكامله ليتضمن شوارع أضيق وتنمية عالية الكثافة تذكّر بما كان موجوداً تاريخياً. وقد بُنيت البنية الأساسية التقليدية المنظر مع مخازنها الصغيرة وساحاتها ومسالك مشاتها بتقنيات ومواد بناء حديثة، وعُدِّل مخططها تسهيلاً لحركة مرور السيارات فيها.

الفندق السياحي يصب أيضاً في مصلحة صورة حاضر تاريخي أو لغوي «محلي». فهنا تُستحضر صورة محلية للهندسة وتقدَّم إلى السائح التائق إلى استنفاد الثقافة المحلية بيُسر. وثمة فنادق جمة في أنحاء جنوب شرق آسيا تستخدم الهندسة البالية النموذجية؛ على الرغم من أن هذه الهندسة ليس لها علاقة بالإسلام، ويمكن مشاهدتها في منتجعات جاوا وشرق ماليزيا، من مثل الداتاي على جزيرة لنكاوي (١٩٩٣) لمهندسي كيري هيل مع أكيتك جررانسانغ. وفي باكستان، يعود فندق كوتا سرينا (١٩٩٤) إلى نموذج هندسة القرية الطينية المحلية، مع أنه مأمون من الناحية الصحية ومستساغ لأذواق صعبة.

وفي نواح أُخرى من آسيا، كالهند، تعتمد المقاربة نفسها غالباً مع إعادة استغلال قصور مغولية على نحو مكيَّف. والهندسة هنا مزيدة برقصات وأطعمة تقليدية معدَّة للاستهلاك الجماعي. وصور الماضي ممزوجة بحاجات الوقت الحاضر وأسباب الراحة فيه. وكل شيء هنا أكثر من «الشيء الحقيقي» نظافة وترتيباً وأماناً بحيث يوفر مهرباً من واقع البيت (أياً يكن) وتجربة جديدة مختلفة ومرضية.

ثامناً: تجليات المحلي

إذا كان ما جاء أعلاه هو تجليات للحداثة والعولمة بصفة عامة، مع أن تلك التجليات ممتزجة مع المحلي في بعض الأحيان، فإنها تجد نظراءها في أشكال محلية للتنظيم والبيئات المعمَّرة. وقوة المحلي تذكِّر بها مؤسسات المجتمع المدني ـ منظمات غير حكومية وأندية كرة قدم وكريكيت ومنظمات الحي،

من بين جهات أُخرى. وتجد طريقة التعبير عن نفسها على المستوى المادي في المتنزَّهات والملاعب المحلية وفي الشوارع. وهنا أقدم واحدة منها فقط على سبيل المثال.

يمكن رؤية الأشكال المحلية للتنظيم في الأحياء السكنية لمعظم المدن الآسيوية. ويبقى تاريخ حياة المدن الجاوية المقياس الرئيسي الذي يُرجَع إليه بالنسبة إلى المدن في جاوا. فالقرية المدينية، حتى عندما وجِدت ضمن مراكز حضرية، عاشت ودامت أكثر من الاستعمار الهولندي والحكم الياباني وفترة الاستقلال والتحديث. إنها أكثر من شكل من أشكال التنظيم المكاني، وهي تجسد أيضاً أشكال تنظيم اجتماعي، وتبقى المعْلم المهيمن من معالم المدن الإندونيسية؛ إذ تضم نحو ٨٠ في المئة من سكان البلد. وعلى الرغم من أن هذه المناطق تشمل أغلبية من ساكني جاكرتا، فإنها تشغل جزءاً صغيراً غير متناسب مع حجمها من الأراضي الممدَّنة، أي نحو ١٥ في المئة عادة.

في ضوء الكثافة العالية لهذه الأحياء وأهمية النشاط الاقتصادي للقطاع غير الرسمي، تميل القرى المدينية (Kampungs) إلى استغلال أشكال غنية متنوعة من استخدامات الأراضي، من الاستخدام الصناعي والبيع بالتجزئة إلى الاستخدام السكني (ينبغي ألّا يخلط بين القرى الحضرية وقرى التطوير المنخفضة الدخل). والبنية الاجتماعية للقرية الحضرية مشكَّلة على نحو واضح في مفهوم «المساعدة المتبادلة» الذي يناشد المقيمون بموجبه مجتمعاً حياً ما تقديم المساعدة إليهم عند الضرورة. وبالفعل، كما لاحظ روبرت كاوهِرد، تبقى القرية الحضرية مصدراً للتماسك والاستقرار في الأوقات العصيبة:

«أدت أعمال الشغب في أيار/مايو ١٩٩٨ في إندونيسيا إلى وضع حد لرئاسة سوهارتو التي دامت اثنين وثلاثين عاماً. وقد استهدف السكان المحليون المسلمون إندونيسيين من أصول صينية. وأضحت مواقع التطوير التجارية والمرتفعة الدخل أهدافاً، وتراجعت المدينة إلى وضع دفاعي. لكن المثير للاهتمام هو أن سكان القرية المدينية، وهي موقع يعتمد على قدر كبير من الحكم الذاتي والنشاط الجماعي، أظهروا قدرة مثيرة للإعجاب على الاحترام المتبادل والتضامن، مانحين الأمل لوضع ثقل موازن لويلات البلد الاقتصادية التي سببها فشل اقتصادي إقليمي. تقدم

هذه المستوطنات، بالاشتراك مع منظمات غير حكومية، فرصةً لصوغ رؤية جديدة للمجتمع»[٢٨].

لقد استخدمت الحكومة ومخططو جاكرتا القرية الحضرية لبناء المدينة المتوسعة، ونصب أعينهم كل من طاقتها الكامنة ومشكلاتها. وفي السبعينيات قدم البنك الدولي، ضمن بنية مركبة داخلياً وشبكة ممكنة للانتشار، دعماً للقرى المدينية في جاكرتا وسورابايا كجزء من حجر الزاوية للتنمية المحلية. وفي الثمانينيات فاز «برنامج تحسين القرية المدينية» بإحدى أولى جوائز آغا خان للهندسة المعمارية اعترافاً بتحسين الحياة والأماكن في المدينة.

إلى جانب القرية المدينية، لا تزال عناصر أُخرى من المنظر البري الحضري كاملة لـم تمس في المدن الإندونيسية: مثال على ذلك، ما انفكت ساحة المدينة والسوق التقليدية والمسجد مصادر أولية للمعنى والتوجه في المدينة.

تاسعاً: مدينة الفقراء

في موقع سابق من هذا البحث بدأت كلامي بالسؤال «مدينة مَنْ» هذه التي ندرسها؟ من سوء الحظ أن مدناً كثيرة في العالم الإسلامي تؤوي أغلبية كبيرة من الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر. وحتى التسعينيات تقريباً شعرت عدة حكومات أن من واجبها الأبوي في الحكم تأمين مساكن للفقراء وفي التخطيط حُددت مناطق في المدن وطُورت من أجل مجموعات الدخل المتدني.

من الستينيات فصاعداً، أدت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، كما في إسطنبول أو طهران، إلى نشوء مساكن غير شرعية ضمن المدن وفي محيطها. وتمثّل التجمعات غير الشرعية، التي تسمى غالباً مستوطنات غير رسمية، أغلبية السكان الحضريين في كل مكان من العالم الإسلامي من جاكرتا إلى كراتشي والقاهرة.

تمثّل الأحياء الفقيرة في تركيا، التي توصف بالغيجِكوندو Gecekondu، أي «عمليات الإنزال الليلية»، أو المساكن المبنية بين ليلة وضحاها، جزءاً بالغ الأهمية من

---

(٢٨) Cowherd, «Cultural Construction of Jakarta: Design, Planning and Development in Jabotabek, 1980-1997,» pp. 88-89.

البيئة المعمَّرة لمدنها[29]. فثمة ٥٠ في المئة تقريباً من سكان إسطنبول يعيشون في هذه المساكن المستحلَّة. وقد شكل الجيل الأول من تلك الأحياء الغيجِكوندو ظاهرة فريدة لمستوطنة مبنية في هيئة قرية منظمة ذاتياً، الأمر الذي وفر شبكة أمن وأمان اجتماعية لوافدين جدد.

وفي الجيل الثاني كان كل متر مربع من الأرض قد تم بيعه وتمدينه. بهذه الطريقة أصبحت كل أُسرة تقريباً مستثمِرة ومطوِّرة لأملاك المدينة الكبيرة الراهنة، التي تتسم، من ناحية أُخرى، باستيطان هائل وخراب بيئي وسوق للأراضي تسيطر عليها مافيا محلية. وبالنسبة إلى أغلبية السكان المكتوين بظروف عمل خطر وغير رسمي (غير موثَّق)، فإن البيوت المقامة في أحياء الغيجِكوندو على نحو مستقل وغير رسمي أساساً هي على الأغلب الأمن الاجتماعي والاقتصادي الوحيد. وحسبتها السلطات أعمالَ تعدٍّ داخل المدن غير مرغوب فيها، فجرفتها في بعض الأحيان، لكنها رضيت بها في آخر الأمر كتجليات لا بد منها للتنمية الحضرية الصناعية ووفرت لها في معظم الحالات التيار الكهربائي وخدمات أُخرى، و«نظّمتها» في بعض الحالات بتزويد سكانها صكوكاً عقارية بوصفها بيوتاً مستأجرة.

في أنقرة، حيث كان نحو ٥٧ في المئة من سكانها عام ١٩٨٥ يعيشون في أحياء الغيجِكوندو الفقيرة، بدأت الحكومة تتخذ خطوات لإسكان الناس في مساكن جديدة، كما في بلدية تشانكايا حول وادي دِمْكِن، على سبيل المثال. لكن ربما سيتم في المدى البعيد التخلص من مثل هذه المساكن في المنطقة لمصلحة الأغنياء[30].

وعلى الرغم من أن المساكن المستحلَّة بادية بوضوح في معظم المدن، فإن أشدها وقعاً على النسيج الحضري هي ربما المساكن المنتشرة في القاهرة بمدافنها التي يعود تاريخها إلى القرن الرابع عشر. ولمّا كانت المدينة عاجزة عن التكيف مع تزايد السكان ضمن أي مسافة معقولة من أماكن العمل في العاصمة، فقد أخذت المساكن المستحلَّة

---

(٢٩) كتب الكثير عن «المساكن المستحلّة»، ومن بين ما كُتب: Turgul Akcura, *Ankara* (Ankara: ODTU Yayinlari, 1971); Murul Akcura, *Ankara* (Ankara: ODTU Yayinlari, 1971), and Murat Karayaclin, «Batikent: A New Settsettlelementment Project Projects in Ankara,» *Ekistecis*, nos. 325-327 (July-December 1987).

(٣٠) يمكن الوقوف على سرد جيّد لهذا ولغيره في: Fredrico Malusandri and Giuseppi Occhipinti, «Informal Settlements Upgrading: the Gecekondus in Ankara,» paper presented at: 39th ISOCaRP Congress, Cairo, 2003.

تحتل المقابر التاريخية الواسعة المنتشرة داخل المدينة، منها المقبرتان اللتان تقع إحداهما في الشمال بمحاذاة الطريق الممتد من المطار إلى باب النصر وتقع أُخراهما في الجنوب بعيداً من القلعة لتندمج في أحياء صرائف (تخشيبات) في أسفل المقطَّم. وهما تؤويان ما بين نصف المليون والمليون ساكن غير شرعي. و«مدينتا الأموات» هاتان، كما هما معروفتان، مزودتان بالتيار الكهربائي وبعض المياه الجارية وخدمات الهاتف. ومع أن ساكنيهما فقراء، فيبدو أنهم مندمجون جيداً في اقتصاد القاهرة الحضري[٣١].

بحلول عام ١٩٧١، كانت تجمعات المساكن المستحلة، على وجه العموم، عنصراً مقبولاً من عناصر التمدين كما اتضح من مناقشتها في مؤتمر المستوطنات البشرية (Habitat) في فانكوفر في تلك السنة. وقد رأى المخطط جون تيرنر وآخرون أن المساكن المستحلة مورد أكثر منها مشكلة[٣٢]. وبعدّهم الإسكان سيرورة لا نتاجاً، فقد ساعدوا على تركيز الاهتمام على مثل هذه المستوطنات البشرية بطريقة أكثر إيجابية.

حاولت التجمعات المخططة للفقراء تطبيق مخططات «رشيدة» مستطاعة لتدبير مواقع إقامة غير ثابتة الأماكن، في تعارض تام مع الأحياء التي لها رأي في تنميتها. وهذا ما حاولته مواقع ومشاريع خدماتية بصميمها في ميتروفيل، شمال كراتشي، في السبعينيات. وللتنمية الحضرية المنظمة والمخططة في نمط شبكي جميع العناصر المعتادة من مراكز تجارية وعُقد مواصلات وأحياء ومساجد ومدارس ومبان عامة أُخرى. لكن ثمة شيئاً مفقوداً: رؤية، قلب. إن المدينة لا تمتثل لنظريات التخطيط المتقنة، وهي تنمو وتكبر على نقيض المخططات الحكومية.

هناك ظاهرة أُخرى في البلدان العربية الغنية بالنفط هي إنشاء «مخيمات» لعمال مهاجرين من بلاد أُخرى، أغلبها بلاد آسيوية[٣٣]. فعمل المهاجرين تزايد بكثرة في

---

(٣١) انظر: Keith Sutton and Wael Fahmi, «Cairo's «Cities of the Dead»: The Myths, Problems and Future of a unique Squatter Settlement,» *Arab World Geographer*, vol. 5, no. 1 (Spring 2002).

(٣٢) كان لكتاب أبراهام وقع بيّن على السياسات الحكومية تجاه الفقراء. وحتى ذلك الحين، قامت الحكومة عادة بإزالة التخشيبات حيثما استطاعت، على الرغم من واقع أن قاطنيها (التخشيبات) شكلوا أغلبية سكان المدن. انظر: Charles Abrahams, *Man's Search for Shelter in an Urbanizing World* (Cambridge, MA: MIT Press, 1964), and John Turner, *Writings, Freedom to Build* (New York: McMillan, 1972), and Housing by People.

(٣٣) يأتي عمال البناء، وكلّهم ذكور، من بلاد آسيوية أُخرى فقيرة، إسلامية (باكستان وبنغلادش... إلخ) وغير إسلامية (كوريا الشمالية، الفيليبين). وهم يستخدمون عادة من خلال وكالة ويعيشون في البلد لفترة تراوح بين عامين =

الشرق الأوسط العربي؛ إذ قبل عام ١٩٧٢، كان هناك نحو ٨٠٠ ألف عامل مهاجر، ثم ارتفع العدد إلى ٢,٨٣ مليون بحلول عام ١٩٨٠، ثم إلى ٤ ملايين بحلول عام ١٩٨٣. ويمثّل السكان المهاجرون نسبة كبيرة في كثير من البلدان العربية؛ ففي الإمارات العربية المتحدة، مثلاً، مثّلوا نسبة ٢٤ في المئة عام ١٩٨٥ وأكثر من ٥٠ في المئة مع حلول عام ٢٠٠٠، وفي الكويت، مثّلوا أكثر من ٦٠ في المئة بحلول السنة نفسها.

ويقيم العمال في مستوطنات مراقَبة، ومنفصلة عادة عن سائر المدينة، أي على غرار المساكن التي كانت تقام بعيداً من المدن التاريخية أو التراثية في عهد المدن الاستعمارية. وتحوي هذه المستوطنات غالباً وحدات معدنية مسبقة الصنع («بيوت» جاهزة) ورديئة التصميم، وتُستخدم أحياناً كمنامات مرصوفة في صفوف بلا أي اعتبار لإنشاء روح جماعة أو بيئة طيبة للعيش فيها. هذه المستوطنات البشرية للعمال في بلاد مثل السعودية هي من أجل عمال عابرين وتتباين تبايناً شديداً مع نظيراتها المخصصة للأغنياء ـ المجتمع المسوَّر (انظر الرسم الرقم (٤٣ ـ ١٣).

الرسم الرقم (٤٣ ـ ١٣)
مخيّم إسكان للعمال الأجانب في السعودية



المصدر: غاري أوت.

= وأربعة أعوام. وفي السعودية، ينالون القليل من الحقوق ويعيشون في ظلّ قيود مشدّدة. وفي هذه الأثناء يرسلون قسماً كبيراً من مدّخراتهم إلى ديارهم التي يعودون إليها في آخر المطاف ليعيشوا.

عاشراً: التعددية في «المدينة الإسلامية»: نظرة إلى المستقبل

إننا بحاجة إلى نظرية ثقافية على المستوى الدولي شديدة الحساسية للطرائق التي تتشكّل بها الهوية وكما تتجسد في الثقافة والعلاقات الاجتماعية.

جانيت وولف[٣٤]

تثير العولمة، وما يلازمها من تأثير في صنع المكان، مسألة إن كانت الهوية القومية والاجتماعية أو أفكار الهوية الإسلامية في الواقع ما زالت مهمة؛ إذ إنها تؤدي كما يظهر دوراً صغيراً في المدينة المندفعة اقتصادياً. وعلى الرغم من ذلك، تجزم مدن مثل دبي ولاهور وبغداد وكوالالمبور بأهمية الثقافة والهوية القوميتين وتعرب عنهما بصرياً في مبانيها لكن بدرجة أقل في مخططاتها.

وما يمكن إثباته هو أن المدينة كانت ولا تزال تعبيراً عن السلطة والامتيازات المكتسبة، وأن التخطيط والعمارة يبقيان سلاحين بيد القوي. لكن، كما لاحظ ألان سكوت: «بصرف النظر عن مدى رسوخ محاولة بث مادة ثقافية متجانسة وموحدة، فإن الفاعلين أعلم والثقافة أعقد، في شأن أي عملية تبادل ثقافي، بغض النظر عن حصريتها، من أن يكونوا على مذهب واحد»[٣٥]. وهذا ينسحب حتى على المجال الأكثر اندفاعاً تقانةً وتجارةً كمنطقة الأعمال المركزية (CBD). ومع ذلك، فخطر الخلط يستمر.

وكذلك تغيرت مهمة الحكومات، فوضعتها في موضع الحفاظ على الهوية وإنتاج إطار عمل للمصالح الاقتصادية الخارجية. وفي حديث أدلى به إسماعيل سراج الدين، النائب الأسبق لرئيس البنك الدولي، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، جاء أن الحكومات هي من ناحية سيئة الإعداد لتحكم خارج حدودها على نطاق عالمي (حتى بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ـ القوة العالمية الوحيدة حالياً)، وهي عاجزة من ناحية أخرى عن الترابط مع سكانها[٣٦]. ويبدو أن هذا ينطبق على المجتمعات الإسلامية.

---

(٣٤) Janet Wolff, «The Global and the Specific,» in: *Culture, Globalization and World System*, edited by Anthony King (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1997), p. 171.

(٣٥) Alan Scott, ed., *Limits of Globalization* (London: Routledge, 1997), p. 19.

(٣٦) هذه صيغة أخرى، تقريباً، للملاحظات/الخلاصة الختامية التي قدّمها إسماعيل سراج الدين في مؤتمر «حماية الإرث الثقافي والطبيعي في نصف الكرة الأرضية الغربي» الذي عُقد في جامعة هارفرد، ٥ ـ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢.

ستواصل المدن مع سكانها اليائسين التحرك باتجاه غايات عالمية. وستستمر عملية المجانسة المادية، لكن قد يوازنها التهجين والمشهد المحلي. و«التحدي الذي تفرضه دراسة الشكل المركّب لمدينة آسيوية هو أن تتم الدراسة من خلال العدسة حيث يستمد الموضع معناه عبر تاريخ وثقافة محددين»(٣٧).

ويظهر أن فكرة الثقافات الإسلامية، بصيغة الجمع، أخذت تنتظم على شكل معيّن، والأحاسيس والرؤى في شأن المدن ستصبح أكثر تعقيداً حتى. وتعطينا دراسة هندسة المكان دلالات لقيم ثقافية وأفكار «التقدم»؛ فالثقافة هي بالذات العلامة الفارقة للحضارة. إننا نتذكر إنجازاتنا ونقيّمها من خلال إرث رؤانا الفلسفية والبيئة المادية التي نكوّنها، على الرغم من احتمال أن يغير الوصول إلى الموارد أو العلوم المجردة الطريقة التي نرى بها العالم. وظاهرة المدينة الكبيرة إرث سيكتمل في هذا القرن، لكن قد تكون مستوطنات بشرية جديدة، ذات خصائص حضرية ـ ريفية ـ محلية ـ عالمية، موجة المستقبل. والشكل الحضري، في أحسن التنظيرات (السيناريوات)، سيتخذ خصائص نوع من أنواع «القرية الكونية». على حد تعبير مارشال ماكلوهان من الستينيات.

إن التعددية المتأصلة للمدينة في العالم الإسلامي ـ أكانت ذات مظهر اجتماعي أم إثني أم مادي ـ يجب أن تكون منعكسة في تعددية مقاربات لمختلف اللاعبين من السكان الحضريين. واعتبارات الأدوار العامة ـ الخاصة، للمنطقة المبنية، والبيئة الطبيعية، والعافية الاقتصادية والاستدامة، ولإنسانية تعترف في آن واحد بالمحلي والعالمي كليهما؛ تجبرنا هذه الاعتبارات كلها على الالتفات إلى تنمية واعتماد متبادل في «نظام عالمي جديد» حقيقي.

(٣٧) Cowherd, «Cultural Construction of Jakarta: Design, Planning and Development in Jabotabek, 1980-1997,» p. 84.

الفصل الرابع والأربعون

آلام دبيّ المتنامية: مدينة تبحث عن هويّتها

ديبا حيدر(*)

إننا نعيش في عالم يتميّز لا بالاختلاف وحسب، بل بالرغبة الجامحة فيه أيضاً.
جويل س. خان، الثقافة والثقافة المتعدّدة وما بعد الثقافة

إن ما يميّز المدينة الناجحة هو الإحساس بما هو ممكن.
ديان سوديتش، مدينة المئة ميل

كانت دبي في مطلع القرن العشرين بلدة صغيرة تمتد على طول ٣ كلم وعرض ١ كلم. وبفضل النجاح الجزئي لتجارة اللؤلؤ، استوطن خليط من القبائل المختلفة على امتداد الشاطئ. في البداية، عاشت تلك القبائل كلٌّ على حدة، مشكّلة نواحي خاصّة بها من أكواخ السكن (البَرَاستي).

وفي نهاية المطاف استُبدلت هذه البيوت البسيطة المبنية من سعف النخل بمنازل الأبراج الهوائية التي أدخلها أولاً التجار الفرس الذين وفدوا إلى المنطقة. وسواء أكانت هذه القبائل أو المستوطنون يعيشون في البلدات الساحلية أم في الجبال أم في الصحراء،

(*) باحثة مستقلة في التخطيط الثقافي والاستراتيجي للمناطق الحضرية.

فقد كانت تربطهم الأواصر القبلية، والتعاليم الدينية المشتركة واللغة العربية. وما زاد في محدودية «عمرانهم» كان الامتداد الشاسع للصحراء من حولهم.

ولكون دبي مدينة صحراوية، فقد كانت محدودة جداً من حيث المصادر الطبيعية، ولم تكن تستطيع تأمين غير الحد الأدنى من العيش. وسرعان ما تراجعت تجارة اللؤلؤ في دبي بعدما ابتكرت اليابان فكرة اللآلئ المستنبتة. لكن بوجود خور يشكّل ميناءً طبيعيّاً، استفادت دبي من إيرادات التجّار. مع حلول أواسط القرن العشرين، كانت دبي لا تزال تفتقر إلى الطرقات المناسبة، والخدمات الطبية، ومرافق الكهرباء والصرف الصحي. ولم يكن يتوافر آنذاك أي شكل من مرافق النقل أو نظم الاتصالات.

غير أن اكتشاف النفط بكميات تجارية في حقل الفاتح البحري عام ١٩٦٦ هو الذي أمدّ دبي في آخر الأمر بالزخم والموارد المالية التي مكّنتها من الانتقال من مستوطنة صغيرة إلى مدينة عالمية رائدة. وقد أطلقت عائدات النفط برنامجاً مكثفاً للتحديث. وجلبت هذه الثروة المفاجئة مواد البناء الجديدة مثل الإسمنت والحديد والزجاج والكهرباء، وهذه جلبت بدورها مكيفات الهواء إلى دبي، الأمر الذي أحدث ثورة شاملة في صناعة البناء. وبذلك أصبحت أبراج الرياح التي وقفت شامخة ذات يوم على طول الخور قزمة أمام المباني الشاهقة المصنوعة من الخرسانة والزجاج، وحلّت مراكز التسوّق الحديثة محل الأسواق القديمة، التي كانت تشكّل قلب المدينة ذات يوم. واخترقت الطرقاتُ السريعة المتعامدة حشود أكواخ البَرَاستي. وبين ليلة وضحاها، أصبح مركز التجارة العالمي وفندق حياة ريجنسي الرمزين الجديدين لمدينة دبي.

وفي حين كانت دبي الحديثة تزرع جذورها في أواخر سبعينيّات القرن العشرين، كان الاقتصاد العالمي يكتسب زخمه ويجتاح العالم. تأثّرت خطى التطور غير المسبوقة في دبي بشدة وانجرفت بفعل تنامي حركة العولمة. وفي سعي دبي العاجل إلى الحداثة، واللحاق بالعالم المتقدّم بل وحتى تجاوزه، اختُصرت ثلاثمئة عام من التطور المديني والاجتماعي والتكنولوجي في خمسة وثلاثين عاماً. وتحوّلت دبي من قرية صغيرة تعيش على صيد السمك إلى مدينة تقود منطقتها في التكنولوجيا المتفوقة، والبنْية التحتية، والتمويل العالمي والسياحة المترفة.

يشجع الاقتصاد العالمي المدنَ على المبادرة والتنافس بطرائق جديدة لتترك بصمتها على المسرح العالمي. تمثّل المدن العالمية نقاط تحكّم مركّزة في التمويل الدولي، ونقاط تقاطع عالمية لتوزيع الاقتصاد العالمي. وهي تجتذب وتؤوي عدداً

غير متناسب من مراكز القيادة العالمية، والشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات، وتعمل كنقاط انطلاق لمزيد من التطور الاقتصادي والثقافي الذي له آثار دوليّة[1]. كما أن المدينة العالمية مركز سياحي، حيث يركّز جانب كبير منها على الصناعات الترفيهية، والمنازل الفخمة ومنشآت المطارات[2]. تجسّد المدن العالمية الحركة والقوة الاقتصادية التي تتولى تكييف مجتمع عالمي متحرّك وهش بشكل متزايد.

كان قادة دبي مبادرين جداً في تصميم مدينة لا تشارك في الاقتصاد العالمي وحسب، بل تقوده أيضاً، وهو ما يجتذب بسهولة لاعبيه الفاعلين. ونظراً إلى بداياتهم المتواضعة، فإن لديهم رغبة غامرة في كسب الاحترام والمنافسة العالمية. وبسرعة هائلة، حُجبت رمال الصحراء في دبي بستار متقدم تكنولوجياً من المباني المكتبية والفنادق من فئة الخمس نجوم لإسكان الأعداد المتزايدة من الوافدين من كل الجنسيات. وتبنّت دبي أشكالاً وأهدافاً وعادات وثقافةً جديدة ومستوردة. وأُنفقت مئات الملايين من الدولارات في جذب شركات الأعمال الدولية والاستثمارات والسيّاح.

لم يكترث المخططون والمصممون الحكوميون في دبي للظروف المناخية المحلية والحاجات الثقافية، وغرسوا بحريّة البيئة العمرانية للمدن العالمية الرائدة مثل هونغ كونغ ونيويورك ولندن. واستقدموا مصممين دوليين من أمريكا الشمالية وأوروبا للعمل على تصميم مشاريع كبيرة مثل الأبراج والفنادق والمستشفيات والمطارات، لاعتقادهم أن هذه المشاريع أكثر تعقيداً من أن يتولّاها المعماريون المحليون. غير أنّ المصممين العرب المحليين حصلوا على المباني المتوسطة الحجم بوصفهم قادرين على إدارة مثل هذه المشاريع.

جلب نمو قطاع البناء والتطور الاقتصادي أعداداً كبيرة من العمال الأجانب من جنوب شرق آسيا وشرق أوروبا إلى دبي لشغل الكثير من الوظائف الجديدة المستحدثة. وأرسلت الشركات المتعددة الجنسيات المتلهفة للإفادة من سياسات التجارة الحرة الجريئة التي تبنّتها الحكومة، خبراءها للعمل في مناخ اقتصادي جديد ومتنامٍ. وخلال فترة وجيزة من الزمن، غلبت أعدادُ العمال الأجانب، الذين جذبتهم حيويّة المدينة وأعمالها وثروتها والفرص التي توفرها، على السكان العرب المحليين. ويبدو هذا

---

(١) Saskia Sassen, *The Global City: New York, London, Tokyo* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992), p. 166.

(٢) Hamilton C. Tolosa, «Rio De Janeiro as a World City,» in: Fu-Chen Lo and Yue-Man Yeung, *Globalization and the World of Large Cities* (Tokyo: United Nations University Press, 1998), p. 133.

التدفق للعمال الأجانب أكثر وضوحاً داخل دبي بسبب الحجم الضئيل لسكانها العرب المحليين، الذين يؤلفون في الوقت الحالي ٢٠ بالمئة فقط من مجمل السكان ولا يمثّلون سوى مكوّن صغير من القوة العاملة الدوليّة الوافدة من ١٢٠ بلداً مختلفاً إلى دبي. وما بدأ كمجتمع متجانس أصبح في التسعينيّات أبعد ما يكون من التجانس[٣].

أدّت سرعة التطور الشديدة لمدة عقدين ونصف العقد إلى وضع الثقافة والتقاليد العربية بلا شك في حالة من التغيّر والتقلب الكبير المتواصل. وبالنسبة إلى الكثير من المواطنين العرب المحليّين، هناك خوف حقيقيّ من أن يعمل التدفق السريع للأجانب والتكنولوجيا الحديثة المقترنة بالتغيرات العميقة في بيئتهم العمرانية، على تغيير مجتمعهم القبلي القديم بطريقة جذريّة وقاسية. وفي حين أنّ التمثيل الثقافي أداة فعّالة جداً في تعريف المدن وجعلها صالحة للسكن بالنسبة إلى سكانها المحليين، فإن الامتداد الحضري المحدود لدبيّ قبل اكتشاف النفط سرعان ما طغى عليه التطور العمراني المتجانس عالمياً في الظاهر.

ويقرّ المخطّطون في بلدية دبي بأسف بأن الاندفاع في التطور لم يترك الوقت الكافي للتأمّل في مكان الهوية الثقافية في البيئة الحضرية. عند التجول في المتاجر الكبيرة والشوارع المزدحمة في دبي، يتضح أن الأذواق المعاصرة للغرب أخذت تطمس ببطء ما يوجد من ثقافة محليّة محافظة. ومع وجود ستار من الأبنية المرتفعة، وسيطرة الشعارات التجارية للشركات الأمريكية ولوحات الإعلانات الضخمة للمصممين الأوروبيين على المشهد العمراني لمدينة دبي، يكاد الأمر يبدو وكأن المواطنين العرب أصبحوا سيّاحاً في مدينتهم. لكنّ في ذلك إغفال للطبيعة المرنة للهوية الثقافية المحلية.

في أواخر ثمانينيّات القرن العشرين، وبعد عدة عقود من عمليات التطوير المكثفة، أخذ يتنامى الوعي المتزايد للثقافة المحليّة وتقديرها واحترامها. ووسط الضغوط المستمرة للاقتصاد العالمي، ظهرت الهوية الثقافية المحلية كقوة فعّالة ومؤثّرة. كما أن اللغة والتراث الديني المشتركين مع الوطن العربي الكبير يوفّران للمواطنين المحليّين رابطاً إقليمياً قوياً يحتاج إلى التعبير عنه. وقد اشتد هذا الصوت بين الأقلية العربية المحليّة في دبي وطالب بالاعتراف به داخل بيئتهم العمرانية.

---

(٣) Edmund Ghareeb and Ibrahim Al Abed, eds., *Perspectives on United Arab Emirates* (London: Trident Press, 1997), p. 270.

بالنسبة إلى زعامة دبي، كان من الضروري إنشاء مدينة عالمية رائدة يحترمها العالم ويحسدها، لكن ما إن بدا هذا الهدف قابلاً للتحقيق حتى أصبح تمثيل الثقافة المحلية والاحتفاء بها بوضوح أمرين لا يقلّان أهميّة بالنسبة إليهم. وأصبحت تلك قضية مهمّة بعدما صارت دبي لا تشبه بشيء المدينة التي كانت قبل عشرين سنة. وقد عزّز هذا التوتر بين الكوزموبوليتانيّة العالمية والثقافة المحلية والإقليمية تنامي الازدواجية والتعقيد ضمن البيئة الحضرية لمدينة دبي، وهو ما أدخل خليطاً مدهشاً من التأثيرات المختلفة. وتحت الحياد الظاهري للزجاج والفولاذ، وضمن البيئة المتحكّمة والمتجانسة في الظاهر للاقتصاد العالمي، يجري بذل جهد جهيد لاستعادة المكان وإعادة تقييمه وتصحيحه بهوية وثقافة محلية وعربية وإسلامية بطبيعة الحال.

إنّ هذا المجهود المبذول في الإفصاح عن هوية ثقافية محليّة أكثر تأصلاً يبدو واضحاً في كل أنحاء البيئة العمرانية لدبي. وهذا ما يتّضح من المصادقة على قوانين جديدة تتعلق بالتطوير العمراني والمحافظة على التاريخ. فقد جرى الحفاظ على المباني التي عُدّت تاريخية في دبي أو أعيد إنشاؤها. كما تم إيلاء اهتمام أكبر للمباني الأكثر قدماً كتأثير موجّه للتنمية المعاصرة. وتم التلاعب بالعناصر المعمارية التقليدية ودمجها بالأشكال والواجهات الحديثة المتقدمة تكنولوجياً[٤]. وهذه المحاولات جميعها تخدم تقوية هوية ثقافية تتزايد هشاشةً في بيئة عمرانية تتوجّه عمداً نحو الاقتصاد العالمي.

وفي مطلق الأحوال، تسعى هذه الإيماءات المعماريّة إلى التلميح إلى ثقافة بدوية محلية أو هوية إقليمية إسلامية. ولسوء الحظ، غالباً ما يتلاشى وضوح هذه الصفات ويتقلّص حين تختلط دوافع رعاية وتعزيز التأثيرات المحلية أو حين تتعارض مع المساعي الهادفة إلى إنشاء مدينة عالمية.

ولئن كان نجاح دبي الاقتصادي يعتمد على اجتذاب وافدين أثرياء ومن مناطق مختلفة من العالم، فقد أصبح من غير الواضح إلى حدٍ ما، من هو الجمهور المستهدف في النهاية (المحلي أو الأجنبي) من هذه العروض المكثفة للحضارة المحلية والإقليمية. وربما كانت جهود المحافظة على الوجه التاريخي لمدينة دبي خير مثال على هذا الاختلاط.

---

(٤) Mohammad Abdullah Eben Saleh, «The use of Historic Symbols in Contemporary planning and design,» *Cities*, vol. 15, no. 1 (February 1998), pp. 41-47.

خلال المراحل الابتدائية للتطور العمراني والاجتماعي لدبي، المدفوع بقوى العولمة، تم تجاهل أكواخ البَرَاستي ومنازل أبراج الرياح إلى حدّ كبير لفتح المكان للمباني الجديدة. ويصف دوغان كوبان هذا الهدم للماضي المبني بأنه برهان على استعداد المدينة أو البلاد للتحديث: «البيئة التي سيدمّرونها هي الأكثر تجذراً وعمقاً في التاريخ، لأنه من خلال شعائر التضحية هذه فقط يمكنهم إثبات أنهم جديرون بنيل عضوية العالم الحديث»[٥]. لكن جرى التشكيك في هذا القرار بجدّ خلال السنوات العشرين الماضية في دبي. وهناك وعي أكبر في ما يتعلق بفقدان الهوية والتمثيل الثقافي. ومع التلاشي التدريجي للقيم الثقافية التقليدية بفعل التدفق المنتظم للمهاجرين والتأثيرات الخارجية الأخرى، تولّدت رغبة قوية في المحافظة على تاريخ دبي أو إعادة إنشائه في حلّته المعمارية وفي التمييز الدائم للهوية والتراث الثقافي العربي للسكّان المحلّيين فيها، وربما الأهم من ذلك، تمييزه بالنسبة إلى السكان الوافدين العابرين. لقد بذلت حكومة دبي جهوداً هائلة في ترميم وإعادة شيد المباني التي ترى أنها تعكس الثقافة المحلية. وبتجردها عن المؤثرات كافة، تسعى الحكومة إلى «استعادة» الماضي عبر إعادة بناء «المباني التاريخية» وتجديد الأسواق لكي تبدو أكثر أصالة، وإعادة إحياء صور الماضي ـ البدو ـ منها الغطاسون الباحثون عن اللؤلؤ، والتجار في مراكبهم الشراعية.

من أجل قيادة هذا المسعى، تم تأليف «لجنة الحفاظ على التراث المعماري» في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، وهي تضم مجموعة من الأفراد المنتمين إلى هيئة الأشغال العامة وهيئة التخطيط والصيانة. ومهمتهم تحديد المناطق التاريخية التي تمثل التراث المعماري المحلي وإفرادها من أجل صيانتها أو إعادة إنشائها. كما تقوم بمراجعة الطلبات المقدمة إلى اللجنة والمتعلقة بهدم المباني أو إعادة إنشائها أو صيانتها في الأماكن التاريخية. تتألف أغلبية المباني التي تهتم اللجنة بصيانتها أساساً من المباني التي شيدت في أواخر القرن الثامن عشر وحتى أواسط القرن العشرين والتي تمثل تاريخ التجارة في دبي. وقد صنفت اللجنة مبانيَ مثل منزل الشيخ سعيد آل مكتوم (١٨٩٦)[٦]،

---

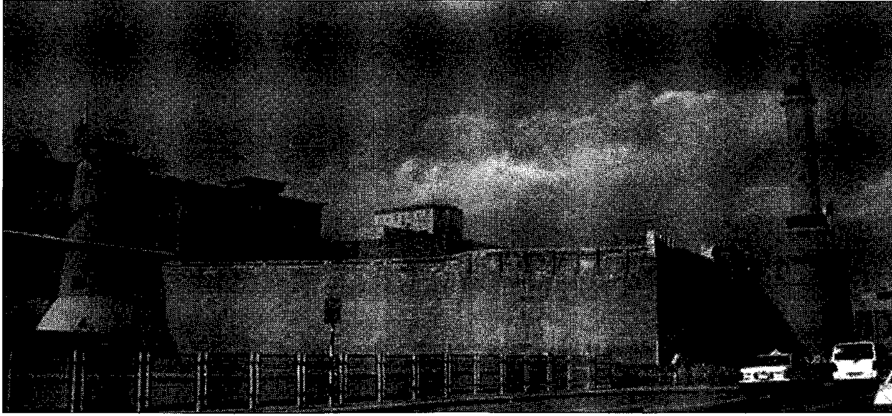
(٥) Dogan Kuban, «Conservative of the Historic Environment for Culture Survival,» in: Sherban Cantacuzino, *Architecture in Continuity: Building in the Islamic World Today: The Aga Khan Award for Architecture* (New York: Aperture, 1983), p. 35.

(٦) كان هذا المبنى مقرّ الحاكم. وكان يتميّز بفناء كبير وأربعة أبراج رياح في كلّ قسم من المنزل. شُيِّد على حافة الخور من أجل مراقبة حركة القوارب. يوجد فوق مدخل قاعتي الجلوس نقوش قرآنية. ومن عناصر الزينة الموجودة في المنزل لوحات من الجبس نُقِشَت عليها أشكال أزهار. يُستخدم هذا المنزل حالياً كمتحف للصور والوثائق التاريخية لإمارة دبي.

وحصن الفهيدي (١٧٩٩)[٧] (انظر الرسم الرقم (٤٤ ـ ١))، ومنزل الوكيل (١٩٣٤)[٨] ومدرسة الأحمدية، والمناطق المحيطة (١٩١٢)[٩]، بأنها تمثل التراث المعماري والاجتماعي والثقافي والنمو الحضري لإمارة دبي[١٠]. وقد استخدمت فيها المواد التقليدية مثل الطين والجبس والمرجان.

الرسم الرقم (٤٤ ـ ١)

حصن الفهيدي، دبي



ومؤخّراً، أجريت أعمال صيانة في حي البستكية (انظر الرسم الرقم (٤٤ ـ ٢))، وهو الحيّ الوحيد في دبي الذي لا يزال يحتوي على منازل أبراج الرياح. كان قسم كبير من هذه المباني قد هدم أولاً في بداية الثمانينيات لفتح المجال لمكتب الديوان. وبعدما هجرت معظم هذه المباني، اختيرت المنطقة بكاملها لكي تتمّ صيانتها من جانب قسم المباني التاريخية التابع لإمارة دبي.

---

(٧) يُعتبر هذا الحصن أقدم منشأ قائم في دبي، ويتميّز بثلاثة أبراج للمراقبة حول محيط فناء كبير. أُعيدَ افتتاحه تحت اسم متحف دبي في عام ١٩٩٥، بعد الاستكمال الناجح للتوسعة السفليّة للحصن التي أشرف عليها المعماري العراقي محمد مكية.

(٨) سُمّيَ هذا المنزل باسم الوكيل البريطاني لشركة الملاحة الهندية البريطانية، الذي استخدمه كمنزل وكمكتب. وهو بمثابة أوّل مبنى إداري في دبي. وسوف تُستَخدم هذه المباني كمتحف بحري لإمارة دبي.

(٩) بنى المدرسة الشيخ أحمد بن دلموك لأبناء التجار الكبار الذين أقاموا في المنطقة. أبواب المبنى ونوافذه مصنوعة من خشب الساج والأعمال التزيينية فيه نُقِشَت على الجبس إلى جانب آيات من القرآن الكريم التي كُتبت بالخطّ العربي. أصبحت المدرسة بعد إعادة ترميمها متحف الثقافة.

(١٠) اكتملت أعمال صيانة المباني كلها المذكورة في منتصف التسعينيّات.

الرسم الرقم (٤٤ ـ ٢)
حي البستكية، دبي



خضعت أسواق دبي التي كانت مراكز تجارية واجتماعية ذات يوم لعملية ترميم أيضاً بلغت تكلفتها ٣٠ مليون درهم، فتم تحسين الأرصفة والإنارة. واستبدلت الأسقف التي كانت مغطّاة يوماً بالعريش أو جذوع النخيل بمنشآت خشبية جديدة (انظر السوق الكبير في الرسم الرقم (٤٤ ـ ٣)). كما استبدلت لافتات النيون البالية بلوحات حجرية يفترض أن تكون «تقليدية أكثر» من أجل إضفاء شعور أعمق بـ «بالأصالة». وباتت الأبنية القديمة والجديدة التي تحيط بالسوق بحاجة الآن إلى اتباع إرشادات وقيود جديدة بحيث لا تنتقص من البيئة «التقليدية» المنشأة حديثاً. ويوجد حالياً ٢٥٠ مشروعاً مسجلاً لدى قسم المباني التاريخية التابع لبلدية دبي.

ربما كان الاندفاع نحو المحافظة على التراث تلبية لما تراه الحكومة حاجة إلى مزيد من الوعي الثقافي، وإلى ما يربط السكان المحليين بتراثهم في بيئة تزيدهم غربة عن ماضيهم. لكن يوجد سبب آخر قوي جداً لهذا التركيز على المحافظة على التراث. فالنفط، وهو المصدر الطبيعي الوحيد في دبي، مورد محدود ويقدّر أنه سينضب في غضون ثلاثين أو أربعين سنة. وهذا ما زاد من حدّة الحاجة إلى التنوّع اقتصادياً لشمل قطاعات أخرى.

الرسم الرقم (٤٤ ـ ٣)
السوق الكبير مع السقف الخشبي، دبي



تمثّل صادرات النفط حالياً نسبة ضئيلة من عائدات دبي، لكن مع بدء احتياطيات النفط بالنفاد، يتوقع أن تعوّض السياحة نسبة مهمة من العائدات النفطية[11]. وفي حين أن البنية التحتيّة للسياحة مثل الفنادق والنقل والاتصالات تتمتع بوفرة زائدة في دبي، يخشى المخططون المحليون أن يكون النقص في العنصر العربي المحلي «الأصيل» مانعاً لقدوم الزوار المحتملين.

ووفق عدد من المسؤولين في البلدية، يهدف نشر الهوية المحلية عبر المحافظة على التراث إلى زيادة الجاذبية للسيّاح الباحثين عن «تجربة عربية فريدة». وتتجلّى قدرة السياحة على الدفع في اتجاه المحافظة على التراث، في تحويل هذه المباني التاريخية إلى متاحف ومواقع سياحية أخرى. ومن الواضح أن مشاريع المحافظة على المعالم التاريخية يبرز التعارض بين الضغوط المحلية والعالمية. وفي بعض الحالات لم يكن ما تمت «المحافظة» عليه أو أعيد إنشاؤه في نهاية المطاف له وجود في تاريخ دبي.

وفق الكثير من سكان هذه المدينة الصحراوية من العرب المحليين، يعدّ التراث الإسلامي جزءاً لا يتجزّأ من هويتهم الثقافية. وتفيد هذه الصلة أيضاً كرابط قوي مع بقيّة العالم العربي أو الإسلامي. وتتجلّى هذه العلاقة في دبي في البيئة العمرانية من حيث تصميم المباني المكتبية وانتشار المساجد. واستناداً إلى المخططين في بلدية دبي، فالمساجد هي السمة الأكثر تمثيلاً للمدن الإسلامية وهي توفر دعماً لهوية المجتمع. ويمثّل الجامع رمزاً مهمّاً وأبدياً لهوية منفردة وقوية في بيئة عالمية.

إنّ التأثير القوي الذي يمارسه الإسلام في الهوية الثقافية المحلية يبرز بوضوح من خلال العدد الكبير للمساجد الموجودة في المدينة. ويتمثل ذلك في قانون صدر في دبي ينص على أنه «لا ينبغي لأحد أن يضطر إلى المشي مسافة تزيد على خمسمئة متر لكي يصل إلى مسجد»[12].

ومنذ نشوء الإمارات العربية المتحدة ككيان سياسي، بُني ما يزيد على ألفي مسجد جديد، بحيث إن كثافة المساجد في دبي هي الأعلى من بين معظم البلدان العربية على الرغم من قلة عدد سكانها. ويمكنك أن تجد مجموعة انتقائية من المساجد الصغيرة في زاوية كل شارع تقريباً. والمساجد في دبي متأثرة بالأنماط المعمارية السائدة في أرجاء

---

(11) Diana Darke, *Discovery Guide: The United Arab Emirates* (London: Immel Publishing, 1997), p. 162.

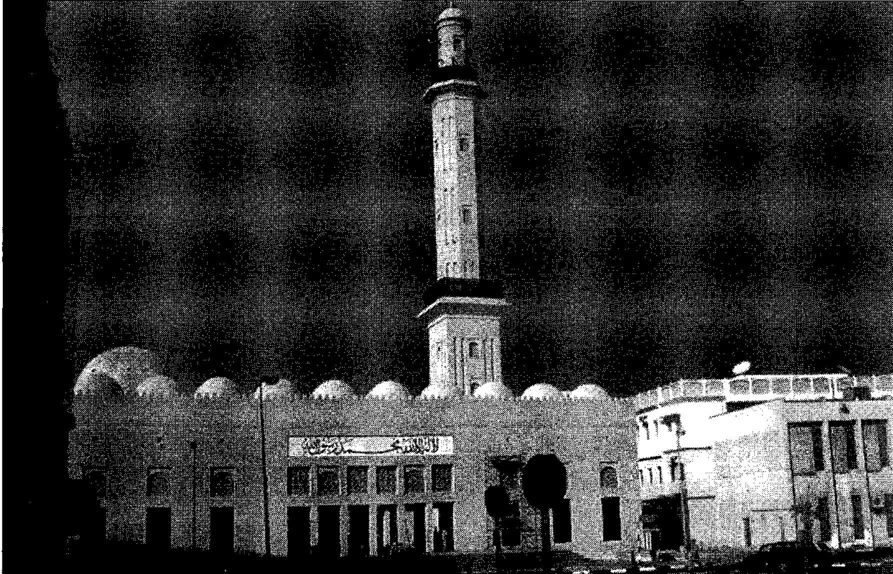
(12) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

الوطن العربي كافة، من الطراز المصري إلى التركي إلى الإيراني. وأكثر هذه المساجد شهرة مسجد الجميرا المستوحى من الطرازين المصري والأناضولي.

في حي البستكية، تصطف متاجر بيع الأقمشة الصغيرة على جوانب الشوارع المؤدية إلى الأسواق. في هذه المنطقة التي يزورها السياح والمواطنون المحليون بكثرة، يوجد عدد مذهل من المساجد المبنية جنباً إلى جنب؛ فعلى مسافة بضع دقائق مشياً على الأقدام من المسجد الكبير المتأثر بالطراز الأناضولي ذي القباب الخمس والأربعين (انظر الرسم الرقم (٤٤ ـ ٤))، يوجد مسجدان كبيران يواجه أحدهما الآخر على الشارع نفسه. ومن الواضح أن مسجد عليّ بن أبي طالب متأثر بفن العمارة السائد في إيران وآسيا الوسطى (انظر الرسم الرقم (٤٤ ـ ٥)).

الرسم الرقم (٤٤ ـ ٤)

الجامع الكبير، دبي



إضافة إلى وفرة المساجد، يستقي الجيل الجديد من المعماريين والمخططين والرّاعين كذلك من الأنماط المعمارية التي كانت سائدة في الإمبراطوريات الإسلامية السابقة، من أجل إضفاء مسحة قوية للهوية المحلية والإقليمية على المباني التي

يصمموئها. ولمعالجة نقص الهوية الثقافية داخل البيئة العمرانية لمدينتهم، نجدهم يناضلون من أجل مزيد من المزاوجة بين العمارة الحديثة والتأثيرات التقليدية(١٣).

الرسم الرقم (٤٤ ـ ٥)
مسجد علي بن أبي طالب، دبي



(١٣) Daruish Zandy, «Development of Architecture in the Gulf,» *Arts and the Islamic World- Architecture, Archaeology and the Arts in UAE*, Special Issue, no. 23 (1993), pp. 28-32.

أما في المنطقة التجارية في دبي، فأصبحت نواحٍ معينة من العمارة التقليدية «الإسلامية» ذات تأثير قوي في تصميم المباني التجارية. المشربيات ستائر خشبية مشبّكة للنوافذ تصنع من شرائح متصلة من الخشب المشكّل. وتقليدياً، كانت المشربيات تصنع من ملاط الجبس أو الرخام في المباني الرسمية وذلك من أجل حجب أشعة الشمس من الدخول إلى المبنى مع السماح بجريان الهواء. لكن مع تغير الأنماط المعمارية والتكنولوجيا والمجتمع بمرور الزمن، تغير الغرض من دمج المشربيات في واجهات المباني جذرياً أيضاً. ففي العمارة المعاصرة، عادت المشربيات الخشبية المزخرفة أو المصنوعة من الرخام التي كانت سائدة في الماضي لتتمثّل بنموذج خرساني في المباني متوسطة الارتفاع والمرتفعة لتخدم وظائف تزيينية أو رمزية أو كمجرّد حنين إلى الماضي(١٤).

من أبرز الأمثلة على ذلك مركز التجارة العالمي في دبي الذي قام بتصميمه جون هاريس وشركاؤه. أُسندت المشربيات الخرسانية إلى جدار خرساني أملس مما أعطى الواجهة عمقاً ومظهراً طبقياً، فضلاً عن توفير شيء من الظل للأقسام الداخلية من المبنى. وربما بوحي من هذا المثال نجد عدداً متزايداً من المباني في الوسط التجاري لمدينة دبي تعرض تفسيراً مشابهاً للمشربيات.

يوجد مبنى حكومي متوسط الارتفاع عند زاوية شارع عمر بن الخطاب وشارع بني ياس عند مدخل الوسط التجاري، يضم سلسلة من المشربيات المعدنية المصفوفة رأسياً على سطح جدار خرساني يخفي فتحات النوافذ.

وفي مبنى آخر متوسط الارتفاع على شارع آل مكتوم، نجد المكاتب الداخلية محجوبة خلف ستائر خرسانية مزينة بنقوش هندسية. وبوضع هذه الستائر تحت النوافذ التي يمكن فتحها في كل طابق، لم تعد تُرى حتى من الداخل. وفي هذا تشويه كامل للغرض الأصلي من هذه الستائر. وفي هذا المثال، أصبحت الستائر حجاباً سطحياً لا يخدم غرضاً باستثناء إضفاء رونق «إسلامي تقليدي» للمبنى المصنوع من الزجاج والخرسانة.

إلى جانب مركز التجارة العالمي، توجد مبانٍ مرتفعة أخرى في الوسط التجاري تدمج كذلك نوعاً من مشربيات النوافذ التقليدية في تصميم واجهاتها. ويعد برج الديرة

---

(١٤) Shirlet Kay and Dariush Zandi, *Architectural Heritage of the Gulf* (Abu Dhabi: Motive Publishing, 1991), p. 90.

الذي يقع خلف شارع بني ياس المعروف الموازي للخور مثالاً آخر. فهو يتألف من ثلاث واجهات مقعرة وأسطوانة مسطّحة في أعلاه، وجميعها ترتكز على منصة مستطيلة الشكل. وعلى غرار مركز التجارة العالمي، تضيف الستائر الخرسانية طبقة إضافية من العمق لواجهة المبنى. تخفي الستائر الخرسانية الكبيرة التي تلتف حول القاعدة المستطيلة للمبنى بمهارة موقف السيارات الداخلي. ويظهر على جوانب البرج الثلاثة قناطر متكررة بصليّة الشكل مضغوطة ومقتطعة من الستارة الخرسانية. لكن حجم هذه الفتحات كبير بحيث إنّها لم تعد توفر ظلاً ملائماً. إضافة إلى ذلك، نجد أن فتحات المشربيات الخرسانية لا تنتظم في بعض الأحيان مع النوافذ، أو تحجب الرؤية في أحيان أخرى. وهي بذلك لا تخدم غرضاً سوى التلميح إلى نوع من العمارة التاريخية، ولكنها محاولة ضعيفة لإثارة الحساسية الثقافية. لقد اختُزلت المفاهيم المعقدة للثقافة والهوية إلى مجرد تطبيقات سطحية ومحاكاة خالية من أي جوهر أو وظيفة أصلية.

لا يقتصر البحث على تمثيلات ثقافية في المباني العالية على مشربيات النوافذ أو التخطيط الهندسي فقط؛ فقد تمت الإفادة من نماذج أخرى للعمارة الإسلامية لتمثيل هوية ثقافية في المظهر العمراني للمدن. كما أن إعادة تطبيق وتمثيل القناطر والمقرنصات في تصاميم المباني العصرية وسيلة أخرى يسعى من خلالها المعماريون المحليون إلى إيجاد رابط بين العمارة والهوية الإسلامية لسكان دبي. وهذا الدمج بين القناطر والمقرنصات في واجهات المباني نجده بكثرة في المباني متوسطة الارتفاع، إذ إن المباني الصغيرة تسمح بحرية أكبر في تجربة هذه الفكرة وتطبيقها. كما أن ذلك قد يرجع إلى أن مشاريع البناء المتوسطة تُمنَح للشركات الهندسية المحلية فقط.

وفي جميع الحالات، نجد هذا العرض الثقافي في الواجهات فحسب. وفي حين أنّ التركيز على الواجهات يمكن أن يكون محل انتقاد، تعارض ديانا ذلك بتشديدها على أهمية الواجهة في تشكيل الحيّز العمراني: «الواجهات ليست مجرّد مكان أمامي للبناء، إنّها السطح الذي يحدد الحيز المسرحي أيضاً»[15]. فبالنسبة إليها، المكان العام هو الموضع الذي تظهر فيه تشكيلات وتعقيدات ثقافة معينة بأقصى كثافة[16]. ولسوء الحظ، فإن واجهات معظم المباني المتوسطة الارتفاع في دبي تعكس أداءً سطحياً للنماذج المعمارية «الإسلامية التقليدية».

(١٥) Diana I. Agrest, *Architecture from Without* (Cambridge, MA: MIT Press, 1991), p. 114.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٧.

توجد مكاتب شركة زيروكس ووزارة الزراعة في دبي في مبنى متوسط الارتفاع في شارع آل مكتوم. تغلب على هذا الشارع المباني المتوسطة التي تستأجرها الشركات الصغيرة. ويتألف مبنى وزارة الزراعة من عشرة طوابق. يختلف تصميم جانبي المبنى الرئيسيين الذي يقع عند زاوية الشارع قليلاً عما هو عليه في معظم المباني المجاورة له. يلفّ الزجاج الأزرق الواجهات العامة، وفي أعلى الجدران الساترة هذه، يظهر نمط عشوائي من الشرفات الخرسانية الصندوقية. تشكّل فتحات هذه الشرفات أشكالاً من القناطر المستديرة، أو فتحات مربعة أو مستطيلة الشكل. وقد انتظمت في هذه الشرفات تلميحات مجردة لشرفات الحصون للتعبير عن القوة العسكرية للماضي الإسلامي.

من الأمثلة المشابهة الأخرى مبنى مصرف حبيب في ميدان بني ياس الجميل جداً، الذي يستلهم أيضاً التمثيلات الأيقونية للعمارة الإسلامية. وهو مصنوع، على غرار معظم المباني متوسطة الارتفاع في دبي، من هيكل خرساني. الواجهة الرئيسية للمبنى التي تطل على الميدان مكسوة بألواح من الزجاج الأزرق العاكس. وفي أعلى المبنى تصطف عقود بيض في نسق متخالف تنساب مع الواجهة الزجاجية. يستدقّ أسفل هذه العقود نزولاً نحو أسفل المبنى، لتنفصل إلى تمثيلات مجرّدة من المقرنصات الثنائية البعد، وهو عنصر معماريّ آخر معروف بأنه من التقاليد العريقة للعمارة الإسلامية. لكن الوظيفة الابتدائيّة للمقرنصات، التي تصل الركائز بين القبة والقاعدة المستديرة، لا نجدها هنا. فالتشابكات والتقنيات والحرفية التي كانت من متطلبات نحت المقرنصات في الأشكال المعمارية غير العاديّة التي كانت سائدة في القرون الأولى باتت منمَّطة في عصر المعايير المادية والبناء السريع.

وعلى مسافة مبانٍ قليلة في الشارع نفسه في ميدان بني ياس، يوجد مبنى آخر من تصميم شركة دبي آرك الهندسية المحلية. يظهر على واجهة هذا المبنى عدد هائل من القناطر المسننة من الحجوم كافة، تفصل بينها مسافات متساوية على المبنى المؤلف من اثني عشر طابقاً. تحيط أغلبية هذه العقود بالشرفات التي توفر الظل للمكاتب الداخلية وتنشئ واجهة إضافية ثلاثية الأبعاد. توجد أقواس متفرقة أخرى على الواجهة الأمامية للمبنى، تستطيل إلى أن تصبح شرائح خطية رفيعة وطويلة مملوءة بمشربيات النوافذ المنحوتة التي تسمح بنفاذ الضوء ودخول الهواء إلى المبنى، وهو استخدام أكثر تمشّياً مع الغرض الأصلي من هذه المشربيات. وفي أعلى المبنى المتوسط الارتفاع، نشاهد أيضاً شرفات تحاكي عمارة الحصون أيام الإمبراطوريات الإسلامية السالفة، لكنها لا تخدم أي غرض وظيفي واضح.

إنّ تصميم هذه المباني، مثل الكثير من المباني الأخرى المتوسطة الارتفاع في دبي، لا يظهر براعة ولا ذوقاً رفيعاً. فقد فات المصممين في محاولتهم استلهام العمارة الإسلامية السالفة المدلول والوظيفة الأصلية، واختزلوها بدلاً من ذلك في تطبيقات مركّبة من عدّة مصادر. وقد تجاهل هؤلاء المعماريون أنّ العمارة الإسلامية في الأصل كانت مصممة بدقة بحيث تتعامل مع الحاجات المحلية والمناخ ومواد البناء.

ونجد، لسوء الحظ، أن المباني العالية والمتوسطة الارتفاع التي تهيمن على رمال الصحراء في دبي يمكن أن توصف بأي شيء عدا أنها حساسة للبيئة. وبدلاً من ذلك، نجدها تُظهر مرّة أخرى هذا الصراع الدائر بين المعرفة الضرورية للثقافة المحلية والصورة المتجانسة لأية مدينة عالمية بمبانيها الزجاجية الشاهقة ذات التكنولوجيا المتقدمة.

لكن من المهمّ أيضاً ملاحظة أن التطبيقات السطحية على واجهات هذه المباني المتوسطة الارتفاع، وإن كانت متهوّرة وقليلة العمق، فربما تمثّل الفرص المحدودة لكي يغرس المصممون المحليّون تصوّراتهم الخاصة لهويتهم الثقافية في الوجه العام لدبي. ربما كانت هذه التكييفات السطحية للعمارة الإسلامية تمثّل محاولاتهم لربط بيئتهم الحالية بالقوة المادية والثقافية والروحية للإمبراطوريات الإسلامية السابقة.

وفي حين قد يشكّك المرء في ملاءمة هذه التطبيقات وفاعليتها، نجد أنه من المهم الإشارة إلى أن هذه التصاميم متأثرة أيضاً بالتشريعات الحكومية. ومع أنه لا توجد قوانين رسمية تحكم واجهات المباني في الوسط التجاري، فقد أدت البلدية مع ذلك دوراً نشطاً في تصميمها. وقد تم نشر دليل يسمى «الكتاب المرجعيّ لعناصر العمارة التقليدية في دبي» بغية مساعدة المصممين في إحياء نمط في الوسط التجاري يُعتقد أنه يتمشّى مع العمارة المحلية والتقليدية. كما تم تأليف لجنة خاصة لمراجعة المقترحات المتعلقة بواجهات المباني. ويتعين على المعماريين والاستشاريين الذين يقومون بتنفيذ مشاريع في الوسط التجاري الحصول على موافقة هذه اللجنة لكي يتمكّنوا من الحصول على رخصة للبناء. وتجري حالياً دراسة هذه الرغبة في إضفاء صفات محلية على واجهات الوسط التجاري أو «أسلَمتها» من قبل وحدة المباني التقليدية التابعة للبلدية على أمل التوصل إلى معايير وتشريعات أكثر تماسكاً للبناء في هذه المنطقة.

وفي حين تُمنح مشاريع المباني المتوسطة الحجم للمعماريين المحليين، نجد أن المعماريين الأجانب الذين طُلب منهم تصميم المشاريع الكبيرة في دبي يرجعون إلى

التاريخ المحلي للمنطقة للحصول على إلهام معماري. ونجد الكثيرين منهم يستلهمون في الماضي البدوي لدبي ويلحظون عمارة القبائل الرُّحّل، أي الخيمة. وحين تبرز الحاجة إلى وسم العمارة في دبي بطابع المكان وتاريخه، نجد أن النماذج التي تحاكي الخيام تستخدم بحرّية كعلامات تدل على الهوية الثقافية المحلية. لكن في عصر العولمة، يجري دمج هذا المنشأ الأساسي رسمياً والمستخدم من أجل إحياء العادات البدوية في النماذج المبنية للنوادي الرياضية والمنتجعات.

ومن أول الأمثلة على ذلك المدرّج المسقوف لمضمار سباق الجمال في دبي. فهو يتبع تقليد ومنشأ الخيمة البدوية السوداء. إنه منشأ طويل ومنخفض ويرتكز في وسطه على أعمدة سقف مركزية تعطي إيحاءً بوجود قمم متعددة للخيمة. والمثال الآخر هو أول نادٍ للغولف في دبي، نادي الإمارات للغولف. بُني هذا النادي سنة ١٩٨٨ بتمويل من الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. وأشرف على هذا المشروع مصمم ملاعب الغولف الأمريكي كارل ليتن، وبلغت تكلفته عشرة ملايين دولار، وهو يغطي ٧٠٠ ألف متر مربع من رمال الصحراء بالعشب. يأخذ مبنى النادي، بمرافقه كافة، من المطاعم الأنيقة وحوض السباحة وملاعب التنس، شكل مجموعة خيم أكثر نمطيّة. وهذا النموذج خليط من الخيم السود والبيض التي يستخدمها البدو[١٧].

تلا ذلك نادٍ آخر، نادي خور دبي للغولف واليخوت، الذي صممه المعماري البريطاني بريان جونسون، وهو يلمح إلى صورة مجرّدة جداً للخيمة. المبنى الرئيسي محاط بأحواض فخمة، ومطاعم أنيقة ونباتات استوائية غضّة.

يمكن العثور على تمثيلات مشابهة بالنسبة إلى أبراج الرياح. ومن الأمثلة على ذلك، برج خور دبي، وهو مبنى تجاري مرتفع يقع في منطقة الوسط التجاري. للبرج مسقط مربّع في الأساس، وهو مثبت من زواياه الأربعة بأبراج أسطوانية نحيفة. يستخدم في منتصف واجهة المبنى الزجاج العاكس لإعطاء انطباع بأن المبنى مجوّف، وهذا مستوحى من أبراج الرياح التي كانت تنتصب يوماً على خور دبي بأكمله. كما أن فندق فيرمونت الأحدث، وهو فندق خمس نجوم، يتكوّن من ثمانية وعشرين طابقاً في دبي، مصمم أيضاً على شكل برج رياح. الزوايا الأربع للمبنى مثبتة بأبراج طويلة ونحيفة، في حين أن قلب المبنى مجوف بشكل مائل عند جوانبه الأربعة.

(١٧) Kay and Zandi, Ibid., p. 92.

إن صورة القارب أو الدهو، القارب العربي التقليدي، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بثقافة دبي كارتباط تاريخها بالخور والميناء. عندما انتُدب كارلوس أوت وعادل المعجِل من جانب مجلس إدارة مصرف دبي الوطني من أجل تصميم المقر الجديد للمصرف، أثّرت صورة الدهو في تصميمهم النهائي. يتألف مبنى المصرف من برج مكاتب ذي واجهة زجاجية محدّبة، معلّق بركيزتين ضخمتين رأسيتين من الغرانيت فوق منصة شفافة. ادّعى أوت بأن الستارة الرأسية المحدبة للبرج تمثل الأشرعة المنتفخة لقوارب الدهو التي تبحر أمام المصرف(١٨).

وهناك إشارة أخرى للدهو في مركز المؤتمرات الجديد في مجمّع فندق الجميرا بيتش. يتخذ مبنى المؤتمرات بأكمله شكله وتصميمه من بدن الدهو. وهو مبنى مصنوع من الفولاذ والخشب والزجاج ويتألف من ثلاثة طوابق. وفي الجهة المقابلة لفندق الجميرا بيتش الذي يأخذ شكل الموجة، نجد فندق برج العرب البرّاق القائم على جزيرة اصطناعية في الخليج العربي.

يستلهم البرجُ شكله من شراع مركب الدهو. تتصل الستارة المحدبة للواجهة بالجانب المقابل بعمود فولاذيّ ضخم يرمز إلى سارية الشراع. (انظر الرسم الرقم (٤٤ ـ ٦)) هذا المشروع المتطور من الناحية التكنولوجية من تصميم أتْكينز وشركاه (S. Atkins and Partners Overseas)، وهي الشركة البريطانية نفسها التي بنت فندق الجميرا بيتش. وهذان المبنيان يلمّحان معاً إلى التراث البحري لدبي.

إنّ هذا الارتفاع الشاهق لبرج العرب الذي يصل إلى ثلاثمئة وواحد وعشرين متراً لا يجعله الفندق الأكثر ارتفاعاً في العالم حالياً وحسب، بل يجعله معلم دبي الجديد أو أيقونتها. وبما أن هذا الفندق يمثّل هذا الدور الرمزي، فقد خلف مركز التجارة العالمي بوصفه المرآة الجديدة لدبي. والفندق موجود حالياً على لوحات السيّارات في دبي.

فندق برج العرب

من المفارقات أنّ هذا الفندق، وهو أيقونة دبي المهيبة، ليس لديه الكثير لكي يقوله عن المواطنين العرب أو المدينة. وكان التفويض الممنوح لشركة أتْكينز وشركاه المعماريّة البريطانية، يقضي بتصميم منتجع لقضاء العطل يوفر لدبي أيقونة يمكن

(١٨) Barry Jordan, «Reflecting an Image-National Bank of Dubai Headquarters,» *World Architecture*, vol. 65 (April 1998), 4pp. 8-53.

التعرف إليها في مختلف أرجاء العالم. لقد أراد قادة دبي رمزاً لمدينتهم لكي يثبتوا للعالم وصول دبي إلى المسرح العالمي. وبالتالي، كان يُنظر إلى المبنى على أنه معلم وطني أكثر من كونه فندقاً. تم تصميم المنشأ الناتج بدقة بحيث يشبه الشراع المتفخ لقارب الدهو. ووفقاً لتوم رايت، كبير المصممين في الشركة، ينبغي أن يثير تصميم برج العرب «إحساساً بالترف والإثارة والتطوّر والمغامرة». والمواطنون يطلقون عليه اسم «الصرصور العملاق»[19].

لكن المبنى مأثرة هندسية عجيبة. فبعد استكمال بنائه عام ١٩٩٩، بات الفندق الأعلى في العالم[20]. وبارتفاعه البالغ ٣٢١ متراً، يهيمن الفندق على المشهد العمراني لدبي. يقع برج العرب في جزيرة اصطناعية مساحتها ١٤٠٠ متر مربع وتبعد من الشاطئ مسافة ٣٠٠٠ متر مقابل فندق الجميرا بيتش. وهذه مسافة ضرورية لا من أجل منع تظليل الشاطئ وحسب، بل لتعزيز الإحساس بالخصوصية لعملاء الفندق ونزلائه أيضاً. صنع هيكل المبنى من الفولاذ والخرسانة المسلحة. تعمل طبقة خارجية فولاذية ضخمة على حماية البرج من الأحمال الزلزالية والرياح. يلتف هذا الإطار الذي على شكل حرف V حول شكل V آخر، مع برج من الخرسانة المسلحة يضم غرف الفندق وردهته. ويتصل هذان المنشآن بعد ذلك بعمود فقري خرساني.

تتألف واجهة المبنى من الزجاج والتّفلون المطلي بالفايبرغلاس. تنقسم الستارة التي يبلغ ارتفاعها ١٩٨ متراً إلى اثني عشر حقلاً يرتكز كل منها على أقواس فولاذية. ولسوء الحظ، فإن الحرارة والضوء، في هذه البيئة الصحراوية القاسية، سيؤثران في النهاية على طول عمر البناء الذي يمثل الشراع في أطول مبنى معرّض لقوى الشد في العالم. إن المناخ في دبي قاسٍ جداً بحيث صُنع طلاء واقٍ خاصٌ جديد لمنع رمال الصحراء من تخريب النوافذ.

يحتوي المبنى من الداخل على ردهة مساحتها ١٨٠ متراً مربّعاً، وهي كبيرة بما يكفي لإيواء تمثال الحرية. الجدران الداخلية مغطاة بتشكيلة غير منتظمة من الأقمشة الزاهية والألوان القوية. والإسراف هو الفكرة الغالبة على هذا الفندق. فكل ما يلمع ذهب. فقد تم طلاء ٢٠٤٤ متراً مربعاً من المساحة الداخلية بطبقة رقيقة من الذهب عيار عشرين قيراطاً.

مع أن شكل المبنى وهيكله يلمحان إلى القوارب العربية التقليدية، غير أن هذا الفندق يجسد النجاح التجاري لدبي، وترفها وخصوصيتها أكثر من كونه رمزاً للثقافة

(١٩) Andrew Cave, «Where Milton Keynes Meets Vegas,» *Daily Telegraph*, 3/4/2004.

(٢٠) سيظلّ كذلك، في الوقت الحاضر على الأقلّ، إلى أن تتفوّق دبي على نفسها مرّة أخرى عندما يتمّ إنشاء فندق فورِكس روتانا لمجموعة أبكو الذي يُقدَّر ارتفاعه بـ ٣٨٠ متراً في المنطقة المالية من دبي.

العربية أو لجذور دبي. وهذا المبنى، وإن كان يبرهن بلا شك عن إنجاز هندسي غير عادي، إلا أنّ النسبية الثقافية والحساسية البيئية لا تؤديان دوراً في تصميمه. يبدو شراع برج العرب مجتمعاً مع فندق الجميرا بيتش الذي يشبه موجة البحر ومركز المؤتمرات فيه الذي يأخذ شكل قارب الدهو، أشبه بديكور فيلم هوليووديّ منه بالتمثيلات الثقافية المهمة لمدينة وشعبها. لقد أراد قادة دبي رمزاً عالمياً، مبنى يعلن عن دورهم وتأثيرهم المتزايد في المسرح العالمي. لكن يبدو أن برج العرب لا يقول الكثير عن الجوهر ما وراء الخارج الذي يعدّ مأثرة هندسية.

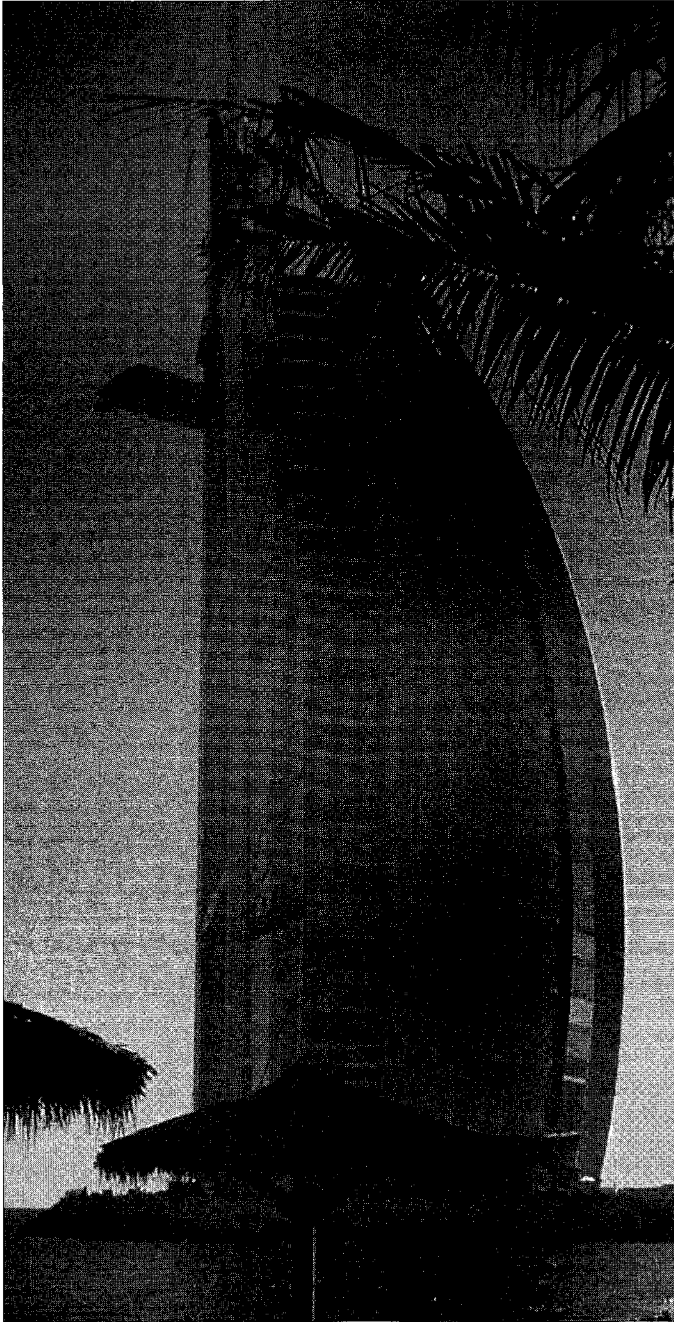
توفر هذه الخلاصات للأيقونات المحلية بديلاً ممتعاً لتمثيل الهوية المحلية في بيئة عمرانية. ومع أنها قد تعبّر عن مآثر هندسية عظيمة، لكنها تدلّ أكثر على إرادة العولمة بدلاً من الحساسيات المحلية. والحكم على هذه المباني الزجاجية العملاقة في البيئة الصحراوية بأنها انعكاس لرؤية مهندس معماري أو ذوق المموّل لإنشائها سيختلف على الأرجح بين مشروع وآخر. ومع ذلك، فهي تظهر مرة أخرى بوضوح التعقيد والصراع الهائل داخل دبي في شأن التعبير عن هوية ثقافية محلية ضمن بنى العولمة.

أسفرت هذه التطورات المعمارية الأخيرة عن ظهور أيقونة أخرى تمثّل الثقافة المحلية في دبي، شجرة النخيل. ربما كان المقصد هو الإشارة إلى العمارة القديمة، عندما كانت أكواخ البَرَاستي والأسواق مصنوعة أساساً من سعف النخل، أو الإشارة إلى مفهوم أكثر إقليمية للحديقة الإسلامية أو الواحة. ستكون نخلة الجميرا ونخلة جبل علي (انظر الرسم الرقم (٤٤ ـ ٧)) جزيرتين من صنع الإنسان على شكل شجرتي نخيل، قبالة شاطئ دبي في الخليج العربي. وهو مشروع تقدَّر تكلفته بثلاثة مليارات دولار. ستعمل هاتان الجزيرتان على مضاعفة الشريط الساحلي لدبي، وحين يكتمل إنشاؤهما تكون رؤيتهما ممكنة من سطح القمر.

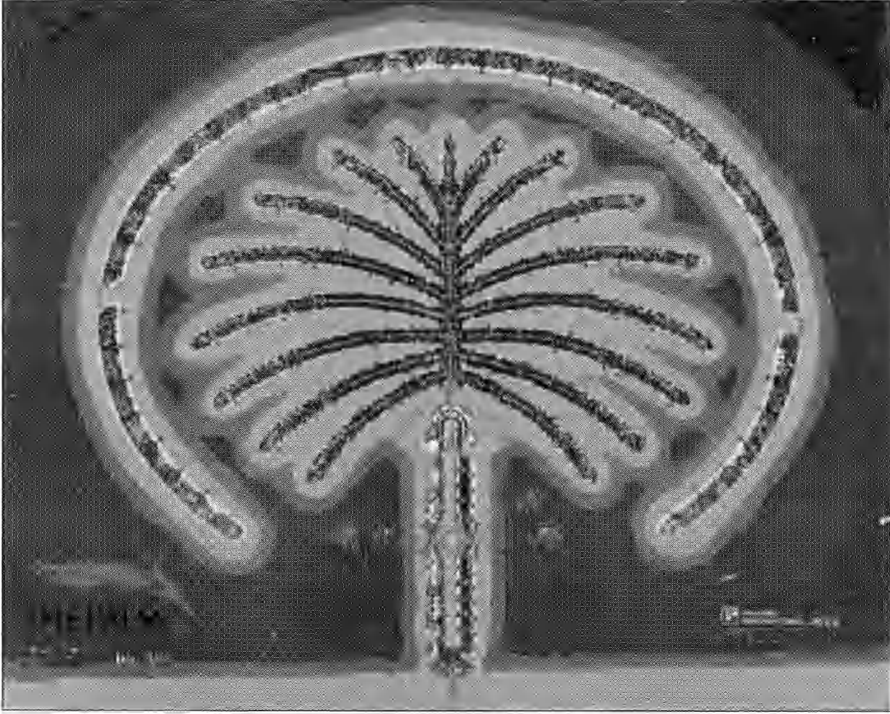
كما أن هاتين الجزيرتين ستضمان أول حديقة ألعاب بحريّة في الشرق الأوسط، فضلاً عن فنادق تجاريّة وفيلات وأحواض لرسو السفن ومتاجر للتسوق وصالات للسينما وعروض تمثيلية وحديقة ألعاب مائيّة. ومن الأهداف الرئيسية التي تبغيها قيادة دبي عبر إقامة هاتين الجزيرتين هي دمغ هوية دبي بقوة على المشهد العالمي، وخصوصاً بعد النجاح الدولي لفندق برج العرب. غير أن زرع شجرتي نخيل عملاقتين في الخليج العربي في محاولة لتمثيل هوية دبي تبدو فكرة مبتدعة إلى حدٍ ما وتختزل بالأحرى قروناً من التراث في صورة شبه كاريكاتورية.

الرسم الرقم (٤٤ ـ ٦)

برج العرب



الرسم الرقم (٤٤ ـ ٧)
جُزر النخيل، دبي



ختاماً، يمكن رؤية محاولات أكثر ذكاءً لإضفاء مسحة ثقافية على بيئة الاقتصاد العالمي في تكييف المساحات العامة واستخدامها. فقد أصبحت مراكز التسوق والمتاجر جزءاً مهماً من المشهد العمراني لدبي. وأصبحت المباني الضخمة المكيفة التي تبيع أي شيء يوجد في العالم أماكن للقاءات الاجتماعية والنزهات العائلية. كما أن التصميم المادي لمراكز التسوق المشهورة هذه متجانس في مظهره مع الكثير من مراكز التسوق الأخرى التي تشاهد في مختلف أرجاء العالم.

والسلع، عدا القليل منها، تستورد من أوروبا وأمريكا واليابان، وصالات تقديم الأطعمة توفر المأكولات من مختلف المطابخ العالمية، والشباب والشابات العرب يقفون في الصفوف من أجل شراء «وجبة ماكدونالدز الكبيرة» أو سندويشات BLT

البحرية من مطاعم تحت الأرض. غير أنّ هذا السندويش مصنوع من لحم بقري فقط. ويمثل بساطة هذا التغير، يوجد القليل من هذا التنوع داخل هذه البيئة التجارية التي تلمح إلى حاجات المستخدمين العرب وتقاليدهم وثقافتهم.

توفر مراكز التسوق الكبيرة، مثل السيتي سنتر وبُرجمان والوافي، مساحات جانبية خاصة من أجل الوضوء لأداء الصلاة. ويوجد داخل هذه المراكز عدد من القاعات الضخمة، بعضها مخصص للرجال والبعض الآخر مخصص للنساء لأداء الصلوات اليومية. بل إن مركز برجمان للتسوق الواقع في طرف شارع خالد بن الوليد، الشارع المالي في مدينة دبي، ينادي المتسوقين لأداء الصلاة عبر نظام النداء في المركز.

تعدّ هذه الأمثلة كلها على التطور العمراني والمعماري براهين واضحة على مدينة تعيش حالة من التقلّب والصراع مع الضغوط والتأثيرات الإقليمية والعالمية. يمتلك قادة دبي الحازمة رؤية لمدينتهم دفعتها من مدينة بسيطة هاجعة في أحد بلدان العالم الثالث إلى لاعب بارز على المسرح العالمي.

ونظراً إلى محدودية موارد الإمارة الطبيعية، وإدراكها المتطلبات المتنامية والمعقدة للاقتصاد العالمي، أنشأت بنية تحتية شاملة ومتطورة ووسعتها من أجل تلبية الحاجات الحالية والمتوقعة. وقد اكتسب تمثيل الهوية الثقافية المحلية ضمن هذه البيئة العمرانية التي بُنيت على عجل أهمية متزايدة، كرد قوي مشحون بالقلق من العولمة من ناحية، وكدعم لاتجاه العولمة من ناحية أخرى.

ومن سوء حظ المصممين والمخططين في دبي، أن عملية التمثيل المرئي للهوية الثقافية ممارسة حديثة نسبياً. بل إن تصوّر الهوية الثقافية في دبي يصبح أكثر تعقيداً إذا نظرنا إلى حداثة عهد الإمارة نسبياً. ولكي يتم تحويل جوهر الثقافة كما يظهر على الوجه المعماري المعاصر بتأنٍّ ونجاح، يلزم توافر الوقت والتحليل والدراسة . وكل ذلك غير متوافر في دبي. ويعلّق أحد المخططين في بلدية دبي بذكاء على ذلك بقوله: «لقد بدأنا [العرب في دبي] للتو في تطوير ثقافة [مرئية]. يحتاج الناس إلى الوقت لدراسة قيمنا الأخلاقية والتقنية والثقافية. وفي أحيان كثيرة، توضع الخطط لاستباق متطلبات الاقتصاد العالمي، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى تغيير الطريقة التي تتم فيها الأشياء محلياً. وقد بدأنا مؤخّراً فقط بالتركيز على تقاليدنا»[٢١].

---

(٢١) النصّ مُقتبَس من حديث مع محمد فايز الشمسي في بلدية دبي بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩.

بافتقار البيئة العمرانية في دبي إلى هذه المسافة الحرجة، فقد دخلت في معركة بين التأثيرات العالمية والمحلية والإقليمية. وهي لم تستطع حتى الآن أن تدمج بنجاح هذه المؤثرات وتترجمها إلى تصميم معاصر ذي طابع محلي ـ حيث يبقى الدفع والجذب ـ بين نسبة العشرين في المئة من السكان العرب المواطنين ونسبة الثمانين في المئة من السكان الأجانب. ونتيجة إلى ذلك، يستمر التطور العمراني في دبي في تصوير هذا الصراع والتجاذب.

لطالما كانت أهمية الهوية الثقافية وإظهارها في البيئة المبنية عملية معقدة. فالعوامل الوسيطة فيها غامضة ومبهمة، كما أن تدفّق الاقتصاد العالمي والعاملين من مختلف الجنسيات والتكنولوجيا الحديثة إلى دبي تجعلها أكثر غموضاً. ففي الأمثلة كلها التي تعرضنا لها، اختُزلت الإشارات في العمارة الإسلامية التقليدية إلى صور وعمليات سطحية لإعادة الإنتاج، لا تخدم أي حاجة حقيقية. وعلى هذا الصعيد، يمكن انتقادها لكونها تطبيقات جوفاء في صيغتها الجوهرية.

ويبدو أنه تم تحييد الأيقونات الوطنية والثقافية في عصر العولمة. ومع أنها تمثل تشديداً على الهوية الثقافية وعلى هيمنة الثقافة ربما على التكنولوجيا والاقتصاد، فقد أصبحت أقل إثارة للخلاف في تمثيلها. ربما أصبح ذلك ضرورياً في الاقتصاد العالمي، فقد تضاءلت الاختلافات الثقافية من أجل توفير مزيد من الراحة للسكان المتعدّدي الجنسيات. وهي تتمتّع بما يكفي من الحركة لإثارة الاهتمام والتعريف الثقافي الخالي مع ذلك من أي عناصر تاريخية استفزازية قد تربك الناظر الأجنبي.

إذا نظر المرء انتقادياً حيال هذه المنشآت الجديدة، يجد أنها لا تؤدّي حتى الآن دور الوسائل الأكثر مناسبة للتعبير عن الثقافة في عمارة معاصرة. فمن يستطيع الادعاء في آخر الأمر ما يمكن عدّه شرعياً في بيئة بمثل تنوّع مدينة عالمية وتعقيداتها؟ وبالتالي يطرح هذا الاستنتاج سؤالاً حول كيفية غرس صور التعريف الثقافي أصلاً في بيئة عمرانية بُنيت أساساً من أجل إغراء الاقتصاد العالمي. ومن المفارقات أن نجد في هذه المباني الشاهقة، وهي المنارات الأبرز للعولمة، تفسيرات للهوية المحلية بأوضح صورها وأكثرها جلاء.

ربما كانت فاعلية العامل الجاذب الرئيسي للتمثيل الثقافي في توفير إحساس بالتجذّر والارتباط للمواطنين المحليين. والأسرة الحاكمة في دبي إنما حافظت على حكمها بفضل نسبها العريق منذ أيام أكواخ البَرَاستي في دبي. وهم يملكون سلطة مطلقة

على الرغم من أنهم لا يمثلون سوى قسم ضئيل من سكان دبي. غير أنّ هذا التكوين اللامتناسب للقاعدة السكانية سبب رئيسي لإحساس المواطنين العرب المحليين والحكومة بانعدام الأمن. كما أن الأغلبية من العرب يخشون ذوبان ثقافتهم بفعل تدفق الأجانب وثقافاتهم. لذلك فهم يشعرون بالحاجة إلى مواجهة هذا الانعدام في الأمن بعرض نماذج من الفخر الوطني أو الثقافي، وبذلك يجعلون الإحساس بوجودهم المحدود أكثر قوة.

توجد تفسيرات أخرى لهذا العرض الثقافي الشديد الوضوح. فنجاح التنمية المحلية بعد ثلاثين عاماً من النمو الكبير والتخطيط قد أثار الرغبة في الإشارة بوضوح إلى الأشخاص المسؤولين عن هذا التطور الرائع. وكما يقول بول ويتلي، «إنّ الثقة الوطنيّة المتنامية تتطلّب التعبير عن هويتها وخصائصها الذاتية»[٢٢]. وما تطبيقات العمارة التقليدية على النماذج المبنية المعاصرة سوى لافتات فخر تعترف بمساهمات السكان المحليين في البناء الناجح للمدينة العالمية وتطورها المستمر.

قد يكون لهذا الاهتمام بدمغ الأيقونات المحلية على النسيج العمراني علاقة وثيقة بالعجلة الشديدة التي تطورت دبي فيها من إمارة من العالم الثالث إلى مدينة عالمية رائدة. ففي غضون أقل من ثلاثين سنة، تغير محيطها بالكامل عما كان عليه سابقاً، وهو ما جعل تتبع عنصرها الأصلي متعذّراً من حيث الجوهر. وقد فرضت هذه السرعة غير العاديّة للتغير ضغوطاً هائلة على مجتمعها.

ويقترح فْريد دايفيس بأنه في البيئات التي تشهد تدفّقاً وقلقاً كبيرين، غالباً ما يكون هناك إيحاءات حنين إلى الوضع السابق، حتى وإن لم تكن هذه الإيحاءات في الواجهة الأماميّة للوعي. وهذه العواطف، التي تنشأ في لحظات من عدم اليقين، تهدد باحتمال انقطاع الهوية[٢٣]. «يزدهر الحنين إلى الماضي بالانتقال وبالانقطاعات الذاتيّة التي تولّد فينا التوق إلى الاستمرارية»[٢٤]. يوفر الحنين إلى الماضي تراجعاً وملجأً موقتاً من نزعات القلق التي تنشأ عن بيئة تشهد تغيّرات متتابعة. وتتحول إلى وسيلة للتمسك بالهويات والثقافات التي تعرضت لرضوض شديدة في أوقات الاضطرابات وإعادة

(٢٢) Kernial Singh and Paul Wheatley, *Management of Success: The Molding of Modern Singapore* (Boulder, CO: Westview Press, 1990), p. 76.

(٢٣) Fred Davis, *Yearning for Yesterday: A Sociology of Nostalgia* (New York: Free Press, 1979), p. 34.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٩.

تأكيدها[٢٥]. لذلك في حين أن هذه الرموز والأيقونات المطبقة في الحيّز العام لدبي، هي بمنزلة تبسيطات إجماليّة للعناصر المحلية والأشكال المعمارية الإقليمية، فهي تخدم مع ذلك في التلميح إلى ماضٍ بسيط، يتقاسمه أعضاء المجموعة المهيمنة سياسياً. ويسمح تولّد الحنين إلى الماضي بترشيح هذا الماضي، وانتقائه وترتيبه وإنشائه وإعادة إنشائه من تجربة جماعية إلى حدٍ ما. بل إنّ شيئاً بمثل رقة النداء إلى الصلاة داخل أحد المراكز التجاريّة يفيد في إدخال الراحة والتذكير بفاعليّة كبيرة بالقوّة والأبديّة الظاهرة للثقافة والمعتقدات المحليّة.

يتأثر دور الحكومة ويتغير بلا شك بالتدفق الحر للاقتصاد العالمي وتأثيراته. فقد أصبح التنافس بين المدن العالمية أكثر حدة، في حين يقوم عدد من المدن بإنشاء البنية التحتية المعقدة اللازمة لاجتذاب اللاعبين العالميين البارزين والشركات المتعددة الجنسيات. وصارت الحكومات المحلية للمدن العالميّة تقف في أوضاع تزداد غموضاً. وقدرتها على تأكيد قوتها وسلطتها يشوبها الدور الذي تؤديه كمجتذب للاقتصاد العالمي. وقد أثّرت هذه الازدواجية بين التشديد على حضورها وبين محاولاتها لجذب الشركات المتعددة الجنسيات والعمال الأجانب، أثّر بلا شك في وضوح تصميم الفضاء المديني. وبما أن حكومة دبي هي أقوى داعم للاقتصاد العالمي، فلم يكن أمامها في آخر الأمر أي خيار سوى تعديل حضورها داخل إطار العمل العالمي. وعلى الرغم من أهمية تمثيلات الهوية الثقافية، فإنها تصبح أقل إثارة للخلاف حين تكون ملونة وحيوية.

لقد خطا مدلول التمثيلات الثقافية في المدينة العالمية خطوة إلى الأمام باستدلال بعض الباحثين بأن الثقافة أصبحت منتجاً مصنّعاً آخر للاقتصاد العالمي. فبالنسبة إلى وليام ليم وتان هوك بنغ، باتت الثقافة الآن مجرد زاوية أخرى لتحقيق عائدات مالية أكبر. وهما يصفان الإنتاج الثقافي المعاصر بأنه تحويل النماذج التاريخية والثقافية إلى أشياء تجري المتاجرة بها[٢٦]. وأصبحت الثقافة سلعة قابلة للتسويق في المدن العالمية، في عصر العولمة. واختُزلت قيمة الثقافة إلى ما يمكن عدّه شيئاً مربحاً. غير أن هذا التحليل يحوّل المدن، والمجتمعات، والثقافات إلى مجرد رهائن للعائد المالي. ويفترض هذا التحليل من دون تمييز أن الاقتصاد العالمي أصبح اقتصاد استهلاك. وهو يفترض بأن كل فرد وكل شيء يعمل فقط من أجل نشر الاقتصاد العالمي. لذلك، تبدو وجهة النظر تلك

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٢٦) William S. W. Lim and Tan Hock Beng, *The New Asian Architecture: Vernacular Traditions and Contemporary Style* (Hong Kong: Periplus Editions, 1998), p. 31.

ضيقة إلى حدٍ ما. وهي تقترب من العجرفة بافتراضها أنّ الهوية الثقافية التي أدت دوراً كبيراً في تعريف الإنسانية على مرّ آلاف السنين، يمكن تغييرها والتلاعب بها بسهولة.

في هذا التحليل، تتعرض الوسائل التي تم وفقها تصوير الهوية الثقافية في العمارة المعاصرة لدبي للمساءلة والانتقاد. لكن في الوقت نفسه، يظل غائباً أي اقتراح بديل في شأن أكثر الوسائل ملاءمة لتمثيل الهوية الثقافية مع مركّبات العولمة. وربما كان هناك قدر كبير من الصحة في تعليق عارف درلِك بأن «الثقافة لا ينتقص منها بتعرّضها للتغيير من خلال ممارسة الحياة اليومية»[٢٧].

ومن المهم الاعتراف بأن العولمة لا تزال حديثة العهد وظاهرة فتية نسبياً، وكان لا بدّ من أن يثير تطورها السريع أسئلة أكثر مما يقترح حلولاً. ولا تزال المسافة الحرجة اللازمة للتوصل إلى تقييم عادل وشامل في بدايتها.

وبمرور الوقت، قد نتوصّل إلى أجوبة أكثر تأمّلاً واكتمالاً. وسوف يستمر موضوع الهوية الثقافية في مغازلة المدينة العالمية. وما التعقيدات والإرباك الذي تمر به دبي في معرض بحثها عن طرائق أكثر ملاءمة وفاعلية لتصوير الهوية الثقافية إلّا ردود أفعال ابتدائية حافزة على الزخم المكثف للسنين الثلاثين الأولى للعولمة. وربما مع استمرار دبي في النضج كمدينة واكتسابها مزيداً من الثقة وتحولها إلى لاعب محنّك في الاقتصاد العالمي، يمكن أن تتحوّل عن هذه التطبيقات السطحية، وتصبح أكثر قدرة على ترشيح ما هو مهمّ من الناحية الثقافية والمعمارية وتكوين هوية عصرية مركّبة وعميقة الفكر واضحة في عروبتها وعالمية في آن واحد، وتستحوذ على الدينامية العجيبة لدبي.

(٢٧) Arif Dirlik, «The Global and the Local,» in: Rob Wilson, *Global/Local: Cultural Production and the Transnational Imaginary*, edited by Wimal Dissanayake, Asia-Pacific: Culture, Politics, and Society (Durham, NC: Duke University Press, 1996), p. 39.

الفصل الخامس والأربعون

القاهرة بين آثار الماضي وإعادة التأسيس الليبرالي

إريك دنيس(*)

مقدمة

تُلقي الرؤى القاصرة، المتحيزة والجزئية، والطريفة غالباً، والمتضمنة مسبقاً انطباعاً من الفوضى وعدم الانتظام والضخامة، بظل من الإسقاطات المريحة على محاولات وصف عاصمة كبرى مثل القاهرة. فالحشود المكدّسة، المتذمرة دائماً، لا تنفك تظهر حنيناً رقيقاً لأسرار الشرق ومشاعر جيّاشة تبعثها آثار الماضي. والصور النمطية في كل مكان: الساكنون على السطوح، في المباني الضخمة، أو المقابر، الأحياء العشوائية تمتد إلى ما لا نهاية، ومشاهد كثيرة أخرى تجسّد التخلّف والبؤس وغزواً لا ينقطع من الأرياف؛ إلى تفجّر أقرب إلى أن يكون من الداخل. هي تفسيرات غير متأنية لم تتوانَ مؤخراً، مع المحاولات المصممة مرة أخرى على بناء مدينة عربية متميزة كلياً، عن إدراج فكرة «شارع عربي» هو بوضوح على شفير التمرد: وفي نوع من إعادة النقاش لموضوع مبتذل في الواقع لكنه لا يزال يحتفظ بفكرة المدينة الخطرة.

تقودنا هذه الصور النمطية، المتقاطعة مع الاستشراق، إلى عامل من العالمية قديم كما أقدم المدن، بابل، رمز الضخامة والفوضى اللذين ما انفكا يُنسبان إلى صور العواصم

(*) باحث في جغرافية السكان والمناطق الحضرية في المركز الوطني للبحوث العلمية (CNRS) ـ فرنسا.

الكبرى الراهنة. وتدعونا حقيقة أن الأراضي المصرية كانت مسرحاً لإمبراطوريات متعاقبة، تركت خلفها آثاراً معمارية ذات آفاق عالمية، وبخاصة في القاهرة مع أهرام الجيزة وجوامع وقصور المدينة القديمة، إلى رؤية ما هو قائم اليوم بوصفه انحطاطاً، وعلى قاعدة ما في الحاضر من صور التعقيد وصعوبات العيش اليومي. وفي حين تظهر عظمة الماضي جلية في الآثار، لا يكاد استبداد الماضي، والبؤس الذي كان لأكثرية الناس، والمساكن الرثة لمعظمهم، يُذكر أو يترك غير القليل من البقايا[1].

هدفنا في هذا الفصل هو تبيين أن الصور النمطية للقاهرة هذه لا تصمد أمام التحليل. فمراحل التطور الحديث للمدينة يمكن النظر إليها بوصفها موازية للزمن العالمي الذي كان للمدن البالغة الضخامة. والتحولات الوظيفية والسياسية والديمغرافية والاجتماعية تعيد تشكيل بيئة المدينة، في أشكالها كما في طرائق سلوك الناس وعيشهم. وهي تعرّف أيضاً بنوع المجتمع الساكن للمدينة، وترتّب عناصره؛ وهي في النتيجة التي تكتب التاريخ وترسي معنىً للآثار.

عرفت القاهرة، المدينة الخامسة عشرة في العالم بساكنيها الإثني عشر مليوناً، ولأكثر من عشرين سنة، تجديداً اتّسم بالاستقرار الديمغرافي، بهدف تأكيد دورها القيادي وتحسين بناها التحتية الأساسية. ومنذ الاستقلال، شهدت القاهرة استثماراً كثيفاً لتأكيد حقيقة أنها العاصمة الوظيفية، الحديثة والمنتجة، لدولة ـ أمة مستقلة. وعليه فقد جرى تطبيق سلسلة لم تتوقف من برامج الهيكلة العامة المتعاقبة وإلى يومنا الحاضر، تقودها سياسات رسمية جامدة هدفت إلى تثبيت السيطرة والتوجيه على مجموع ما فيها، وعلى الرغم من الانسجام الجليّ مع سياسات التكييف واللبرلة التي تحض على فك الارتباط مع السلطات العامة.

وتتوسع القاهرة اليوم، على نحو ثابت ويعجل، بفعل مبادرات القطاع الخاص تقوده عمليات الخصخصة وللقطاع العقاري على وجه الخصوص. في أثناء ذلك، توسعت مساحة القاهرة لتبلغ ضعفي ما كانت عليه تقريباً قبل عشر سنوات، بينما يتقدم العمل على إعادة ترميم وتصميم قلب المدينة. ومع ذلك فلا شيء يشير إلى أن بؤس معظم الناس، الذي بات أكثر هشاشة بفعل إجراءات التكييف الهيكلي واللبرلة

---

(١) يستخدم المصطلح «بقايا» أكثر من مرة في النص هذا، وهو يدين على المستوى التاريخي لعمل برنار لوبيتي: كتابة التاريخ وإعادة كتابته وحركته في سلوك ودور الموضوعات المدينية الموروثة، أكانت نُصباً، أو أبنية شعبية، أو تلك العائدة في الواقع إلى إطاري العقارات أو الطرقات. انظر: «Une Herménetique de la villeest-elle possible?,» dans: Bernard Lepetit et Denise Pumain, *Temporalités Urbaines* (Paris: Anthropos, 1993).

الاقتصادية، قد اختفى؛ بل هو يتمدد، وتتوسع الكتل تلك وتغدو أكثر رسوخاً من خلال العملية الطبيعية المتمثلة في إعادة بناء الناس لأوضاعهم. في مثل هذا السياق من التوترات والإيقاعات، المتناقضة والمتكاملة معاً، تنشأ المساحات العصيّة على الاختراق، والخطرة في بعض الأحيان.

ستقودنا دراسة هذه التحولات ـ التي تلي النظر في الاستقرار السكاني، وفي إعادة توزيع السكان، والتمدد المتعاقب لمناطق السكن الحضري الكثيف والأنشطة المتصلة به ـ إلى إثارة عدد من الأسئلة حول تصنيع صورة القاهرة هذه، وإعادة تفسير تاريخها المديني، وإعادة تعيين أمكنتها، بغية إعطاء بعض المعنى لعمليتي القطع وإعادة التنظيم الجاريتين.

أولاً: البناء الوطني والتفجر السكاني الضخم

شهد عام ١٩٥٢ نيل الاستقلال ونهاية الملكية. ترافق ذلك مع لحظة إعادة تشكيل لأقصى نمو ديمغرافي للمدينة، تلى حقبة تدفق النزوح الكبير إليها من المحافظات الأكثر تصديراً لليد العاملة، وبخاصة المنوفية في وسط الدلتا وسوهاج في أعالي الصعيد[٢]. ومنذ ذلك الوقت بدأت معدلات الهجرة الكثيفة الوافدة إلى المدينة بالتراجع لمصلحة إعادة توزيع قاطنيها باتجاه تجمعات مناطقية أصغر للسكان ولأنشطتهم (انظر الرسم الرقم (٤٥ ـ ١)).

وفي خلال قرن من الزمن كان هناك تلازم وثيق في المدينة بين التحولات الديمغرافية والسياسية. فمع النظام الجديد الذي نتج من ثورة الضباط الأحرار، تحول الاستقطاب باطراد فغدا نوعياً، ليصبح سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، وليس ديمغرافياً فحسب. أصبح الجذب انتقائياً، وبدأ التأسيس للعاصمة الكبرى. ومع الاستقطاب والتنظيم، بدأ على نحو متزايد الاستنزاف الواسع لموارد المدينة.

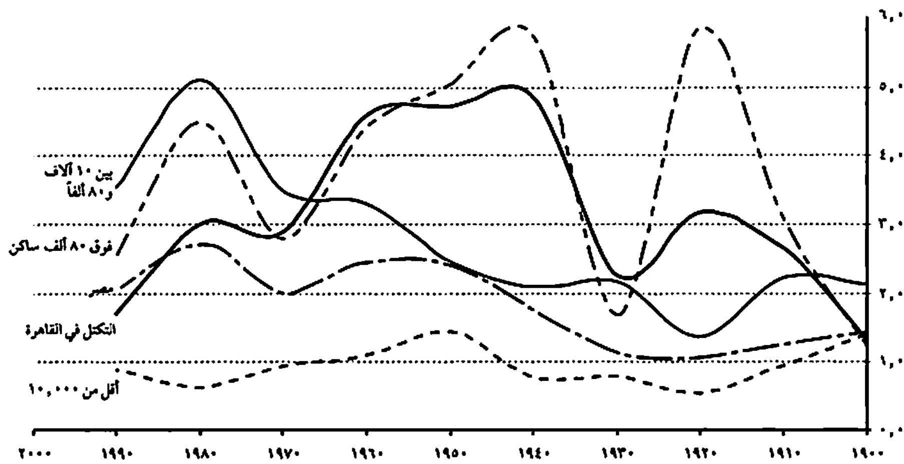
وإذا بدا أن ذلك كان الاتجاه الجديد لنمو المدينة منذ عام ١٩٥٢، فإن نمو كتلها، وفي حدّها الأقصى، لم يتحقق حتى التسعينيات؛ حين زاد عدد ساكنيها مليونين ـ وبخاصة ـ بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦، ثم مليوناً إضافياً في العقد الذي تلا. بعبارة أخرى، فقد اتسمت السنوات الخمسون الأخيرة بالحاجة الملحة إلى تجهيز

(٢) Françoi Ireton, «Notes sur les migrations interne en Egypte,» *Fascicule de Recharches*, vol. 27 (1988).

وتأمين حسن اشتغال عاصمة غير قادرة على التكيّف مع ضغط ديمغرافي قادت إليه هجرات ضخمة منذ مطلع القرن. وبسبب صعوبة إسكان هذا الفائض الضخم، وعدم قدرة الخطط الصغيرة الجارية لإعادة التوزيع، نشأت الصورة النمطية للتفجر السكاني في القاهرة، ولتراجعها الذي لا عودة عنه. ثم إن هذه الخطط نفسها قد تعثّرت وحتى الثمانينيات بسبب نقص التمويل وأولوية المجهود الحربي.

الرسم الرقم (٤٥ ـ ١)

نسبة النمو السنوي حسب حجم التجمعات، ١٩٠٠ ـ ٢٠٠٠



يستعمل التوزيع الوحدات في حدود ثابتة بناء على التجمع المديني للعام ١٩٩٦.

المصدر: معطيات إحصائية: E. Denis, SEDET (2004).

أما وقد غدت الأمة الشابة مستقلة، فقد ورثت الحمل الثقيل الذي تركته أزمنة سابقة جامدة، وبات تنظيمه أمراً لا مفر منه. وهكذا جرى فرض وقائع نظر قاصرة على العاصمة الكبرى، عززتها حاجة نظام، طامح إلى قيادة الوطن العربي والعالم الثالث، إلى إبراز مكانة القاهرة كعاصمة إقليمية للمنطقة[٣]. وبالنتيجة سقطت المدينة تحت ثقل

(٣) استخدم مصطلح «تحيّز حضري» طويلاً ليؤشر إلى الطابع السلبي للأعمال التمدينية الأولية لما يدعونها «بلدان الجنوب»، أعمال تمدين اتسمت بضعف الإنتاجية وجلبت معظم مظاهر فكفكة بنى البلدان تلك. لكنها كانت مع ذلك مفيدة في تخفيف الضغط على الأموال العامة والجذب التراكمي الفردي لقدرات الاستثمار الخاص الناجمة دائماً من التأكيد المستمر لرأسمال البلدان المستقلة. واليوم، فإن المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي تبدو معنية مسبقاً بالترويج للبرلة التجمعات السكانية بوصفها محرك النمو الجاذب للاستثمارات والملغي لسياسات اللاتوازن الإقليمي التي لا تستطيع البلدان الناشئة مقاومتها.

الحاجة إلى دفع التصنيع إلى أمام، من خلال مصانع الحديد والإسمنت الضخمة في حلوان، والمصانع الحربية شمال المجمّع؛ كما تحت الاستثمار الكثيف في مجال البناء مع برامج الإسكان العام، والبرامج التي أريد بها إشباع حاجة جهاز الدولة إلى إرساء بنية تقنية. وهكذا، وفي سبيل تطوير هذا التوجه القيادي ورعايته، غدا ضرورياً التوسع في إنشاءات البنية التحتية ـ مثل جسور المشاة، وجسور العربات، وشبكة الصرف الصحي، والمترو[٤].

وعند نهاية القرن، التقت من جديد إيقاعات النمو، فما عاد من فاصل ولو طفيف بين المدن المتباعدة والأرياف، بل حصل اندماج حضري للبلاد بأسرها. ومع ذلك، لم تلتق أشكال صنع المدينة، إذ إنه، وفي الوقت عينه، كانت قد تجددت محاولات إجراء تنقيح داخل نسق المدينة. فقد ظهر إلى العلن التشديد على بيئة جديدة، وكان يجب أخذها في الحسبان. وكان يجب تغيير كل خطط التجميع وطرائق التصرّف. ولم يعد من معنى للبحث في حدود تخص القاهرة وحدها، بينما منطقتها باتت تشكل مثل تلك الشبكة الهائلة المنتشرة بعيداً في المحافظات المجاورة، وداخل برّ الصحراء الشاسع المحاذي لها. ومع ذلك، ولأن هناك نسقاً واحداً يجمع ذلك كله، يصبح قلب المدينة خاضعاً للتغييرات في الحجم، ولإعادة توزيع السكان، وللأنشطة، وللقيم التي تُسقط على الأمكنة، وكذلك إعادة تحديد جغرافيتها (انظر الرسم الرقم (٤٥ ـ ٢)).

ثانياً: السيطرة على الديمغرافيا

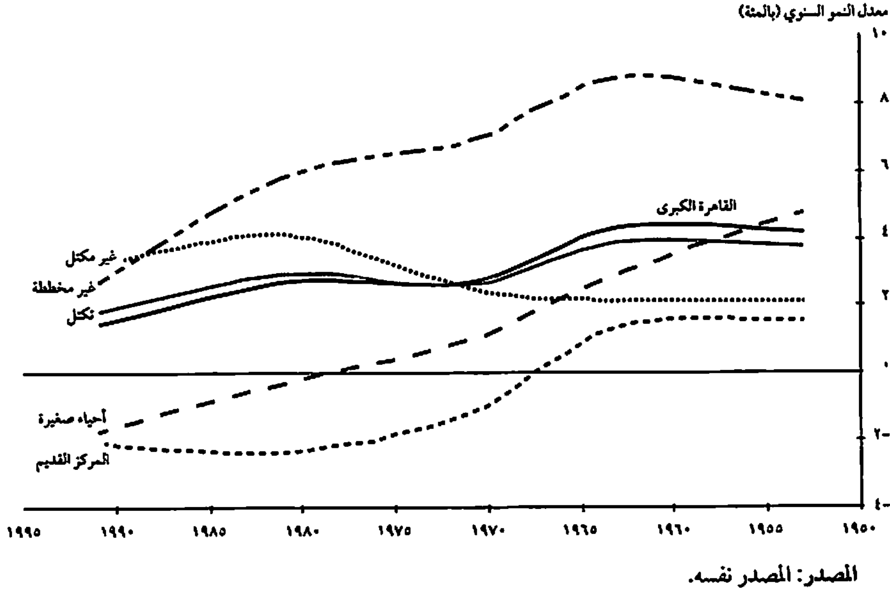
يؤكد العقد الممتد بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٦ تراجع معدلات النمو البنيوي التي كانت لمنطقة القاهرة في العقدين السابقين[٥]؛ فقد هبط معدل نمو المنطقة من ٣ في المئة سنوياً بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦ إلى ١,٩ في المئة في العقد الأخير. وانخفضت الزيادة في عدد السكان إلى أدنى مما كانت عليه في العقد السابق؛ فقد تراجع النمو في عدد سكان القاهرة الكبرى من ٢٧٧٠٠٠ ساكن سنوياً بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦ إلى ٢٢٨٠٠٠ ساكن سنوياً في العقد الأخير.

(٤) Eric Denis, «Le Cairo: Quand la villedéborde sons enceinte,» *Villes en Parallèle*, nos. 30-31 (2000), pp. 89-116.

(٥) Mercédes Volaitm, «Le Cairo: Les problémes de la croissance à la lumière du resencement 1986,» *Espace Populations Société*, vol. 2 (1988), pp. 213-215, and Frederic C. Shorter, «Cairo's Leap Forward: People, Households and Dwelling Space,» *Cairo Papers in Social Science*, vol. 12, no. 1 (1989).

الرسم الرقم (٤٥ ـ ٢)

تطور معدلات النمو السنوي حسب نوع الحي



المصدر: المصدر نفسه.

عادت معدلات نمو تجمع القاهرة السكني، الذي بات يمثل ١٧ في المئة من مجموع سكان مصر، مع حدود مستقرة، إلى ما كانت عليه أواسط الستينيات. وأظهرت حقبة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٦ حركة توسع وانتشار للظاهرة الحضرية، التي كان دونها بعض الحساسيات في العقد السابق. وفي السياق العام لانخفاض معدلات النمو السكاني، صارت البلدات لا المدن هي التي تسجل معدلات نمو أعلى من المعدل الوطني العام، والتي لم تكن لتحسب في الغالب ضمن الشريحة الحضرية. نمت الأرياف ـ الضيع والقرى والبلدات ـ على نحو أسرع مما كان عليه نسق المدن. ومعدل النمو السنوي للمناطق المصنفة رسمياً حضرية هو اليوم أدنى من المعدل العام في مصر. ظاهرة التراجع هذه تنطبق بوضوح أكبر على التجمعات الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية.

وهكذا برز انعطاف رئيسي في نسق توزّع سكان مصر. فلنحو مئة سنة تقريباً، كان معدل نمو النسق المديني أعلى على نحو ثابت مما هو في الأرياف، وبما يتطابق مع الصورة الكلاسيكية لاتجاهَي الاستقطاب والتوسع المديني، على الرغم من انخفاض مبكر وأقوى لمعدلات الخصوبة في المدن الكبرى. تدين المدن بنموها السكاني المتسارع للهجرة من الريف، العامل المميز لأعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ في فترة تأسيس

التجمعات الكبرى، الذي بدا استقطاباً حصرياً من جانب القاهرة لأغلبية الطاقة البشرية لمصر.

أما اليوم، فمعدلات نمو المدن ليست، على نحو أساسي، أكثر من نتاج للنمو الداخلي الطبيعي للمدن تلك الذي يبدو هو نفسه على انخفاض. لم تعد المدن الكبرى، بما فيها القاهرة، مدينة بنموها للنزوح؛ بل هي تفقد حتى شطراً من ساكنيها، تبعاً لاتجاهات خفض الكثافة السكانية التي انعكست نزوحاً معاكساً نحو الأطراف والبلدات التابعة. وأصبحت الصورة العامة لمعدل النمو في المنطقة مماثلاً، في الشروط نفسها، لما كانت عليه مطلع القرن العشرين (١٨٩٧ ـ ١٩٠٧).

لقد كان قرناً من الحركة المحمومة باتجاه قيام المتروبولات (التجمعات الضخمة). لكن الحركة انعكست الآن لمصلحة المستويات الأدنى في تراتبية الوحدات السكنية. حلّ الانتشار بدل الاستقطاب، أو بكلام أدق انتقل الاستقطاب إلى إطار البلدات الصغيرة والقرى.

في مئة سنة، وعلى مستوى «المركز» والمدينة، شهدت المساحة المسكونة الإجمالية معدلات نمو أعلى من المعدل الوطني العام، ثم انخفاضاً، قبل أن تعود للانتشار مرة ثانية. والآن، فإن ٦٨ في المئة من «الوادي» و«الدلتا» تشهد نمواً أعلى من المعدل العام، بينما لم يكن ذلك ليشمل غير ٢٩ في المئة عام ١٩٦٦ ـ حيث كانت معدلات نمو المتروبولات في ذروتها. أما في عام ١٨٩٧ فقد كانت النسبة تشمل ٥٨ في المئة من الأراضي القابلة للنمو.

عزز النهوض الاقتصادي الذي صار أقل احتكاراً من الدولة دوران السلع والبضائع، الأمر الذي قلل من أهمية القرب من المدينة. ومع ذلك، لم تظهر كما سنرى أية إشارة لتراجع التمركز الاقتصادي في المدن الكبرى، بل حدث العكس تماماً.

أدى تراجع الاستقطاب الديمغرافي إلى بروز اتجاهين: **الأول**، هو تقادم أو هرم مراكز المدن الكبرى من خلال نزوح الشباب للسكن في الأطراف البعيدة، **والثاني**، الوقف النهائي لنوع معين من الهجرات باتجاه المدن الكبرى. وتعززت الظاهرتان أعلاه بحركة صاعدة من الهجرات الدائرية أو البندولية؛ التي كانت بدورها ثمرة تطور غير مسبوق في قدرات النقل والمرونة المتزايدة في التنقل ـ بفضل خطوط المايكروباص الكثيرة. قلّص كل ذلك من أهمية المسافات، وزاد من وحدة المكان. وفرض هذا

الازدهار في وسائل النقل الجمعي الخاصة نمواً للخدمات والتجارة في أدنى مستويات النسق السكاني. وقدّم ذلك نمطاً تراكمياً فردياً ساهم في الاستقرار السكني. صارت السلعة هي التي تذهب إلى السكان. ولم يعد بمقدور المدن الكبرى أن تحتكر التجارة، وكما كان الحال في سياق اقتصادي شكا لفترة طويلة من الشحّ في البضائع والخدمات. لقد كانت هناك نقلة متزايدة من وفرة يؤمنها تنقل الأشخاص إلى أخرى قائمة على قرب السلع والخدمات.

الجدول الرقم (٤٥ ـ ١)

النسبة المئوية لمنطقة القاهرة الكبرى من إجمالي عدد سكان مصر(*)

السنة	النسبة المئوية
١٩٤٧	١٢,٥
١٩٦٠	١٥,٧
١٩٦٦	١٧,٤
١٩٧٦	١٨,٥
١٩٨٦	١٨,٢
١٩٩٦	١٧,٣

(*) حدود ١٩٦٦ الثابتة، على مستوى الأقسام والمراكز، أو المناطق المدينية والريفية.

كانت هذه التغيرات شديدة الصلة بحركة الانتقال من اقتصاد الشحّ والندرة عموماً في المنتجات والخدمات ـ حيث التوزيع خاضع كلياً لسيطرة أجهزة الدولة ـ إلى اقتصاد وفرة في السلع قائم على المبادرة الفردية. لا يلغي توافر السلع بالطبع الأزمات المالية للأسر ومن قدرتها على الوصول فعلاً إلى تلك السلع والخدمات.

وفي كل الأحوال، فقد عزز الوصول السهل إلى السلع والخدمات من ميل السكان إلى أنواع من التواصل ومن شبكات التعاضد المحلية داخل الأسرة بديلاً من النزوح إلى المدن الكبرى. بل هي حرّكت نزوحاً معاكساً للعودة إلى «الأهل» ونحو الشبكات العائلية، من أجل الانخراط في أنشطة، أو الزواج، أو الحصول على مسكن، حتى ولو استمرت فرص العمل مرتبطة بالمدينة وبحركة الانتقال البندولي إليها ومنها.

إذا حددنا «المدينة» بالتجمع المورفولوجي الذي يحوي مئة ألف ساكن وما فوق، أمكننا القول إن في مصر عام ١٩٩٦، ٧٥٨ مدينة، مقابل ٤٨ مدينة عام ١٨٩٧. وفي عام ١٩٦٦ كان عدد هذه المدن يزيد على ثلاثة أضعاف ما صرّح به التصنيف الرسمي. فقد كان فيها ٧٠ في المئة من إجمالي السكان بينما كانت النسبة ٤٣ في المئة في المعدل الرسمي. والآن، وقد بلغ عدد المتروبولات تلك ٨٠٠، وقد بلغ النسق حده الأقصى من حيث الأرض المتوافرة فعلياً وقرب الوحدات بعضها من البعض الآخر: فبات تداخل التجمعات يقلص من عدد المدن. فمدن الدلتا المئة والعشرون التي يسكنها عشرون مليوناً من السكان تضم أيضاً ٣ مدن أخرى على الأقل في كل منها ٢٠٠٠٠ ساكن وعلى مسافة تقل عن ٢٠ كم، كما تضم مدن الوادي الـ ٩١ مدينتين أخريين بالمواصفات أعلاه.

هذه الصورة الضبابية للمَدْيَنَة بقيت تحت تأثير من ممار نفوذ موروثة. لكنها تبقى، قبل أي شيء آخر، ونتيجة التآكل نفسه للمسافة والزمن، محكومةً في موقعها في حدود قربها من تجمع القاهرة. هكذا يعيش أكثر من نصف سكان مصر في حدود ٨٠ إلى ٩٠ كم من القاهرة؛ أي في مسافة مواصلات لا تزيد على ١٢٠ كم، وتبقى ضمن حدود التنقل اليومي المعقول وبما لا يزيد على٣ ساعات في الإجمال. وفي حدود أو شعاع ٢٠٠ كم من القاهرة يقيم ٧٠ في المئة من السكان.

أما الجزء الثالث فيشمل أيضاً التجمعات الريفية ذات الكثافة السكانية الأعلى؛ ومعدل ٣٠٠٠ ساكن في الكيلومتر الواحد ليس بالأمر النادر، بينما المعدل الوسطي هو ١٧٠٠ ساكن في الـ ٣٥٠٠٠ كم^{2} من المساحة الإجمالية القابلة للسكن في مصر، وهو أعلى في الحقيقة من المعدّل في التجمعات الكبرى في أمريكا الشمالية. هي في الواقع أرض التداخل والانتقال. ويجب ألّا ينظر إليها فقط كضاحية تقوم على التنقل اليومي بين البيت والعمل: فبنية سوق العمل والأجر الزهيد للعمالة لا يخدمان هذا الاتجاه. هي أرض دائرية اتسمت بانتقال السلع، والتجارة، والبحث عن عمل موقت، وبخاصة في مواقع البناء، والعمل الفردي بحسب الظروف: النقص في العمالة المحلية، أو في مواسم الحصاد، أو في أوقات الذروة في المدن والبلدات ـ أيام الأسواق الأسبوعية، والمناسبات الدينية، والأعراس، وما إلى ذلك ـ من دون أن نهمل أهمية الزيارات الاجتماعية التي تعيد باستمرار ربط عناصر الأمكنة الاجتماعية، فتوسع وتعزز التحالفات وأشكال التضامن الأخرى.

وما لم توجد إشارة إلى تراجع في الدور الاقتصادي لهذه التجمعات الضخمة، فستستمر الاتجاهات الديمغرافية هذه، وإن بدت متناقضة، مبرراً لآلة التجمعات السكنية الضخمة؛ فهي تخفف الضغط عن المركز، الذي يستطيع أن يغدو إذ ذاك، وبيسر أكبر، موضوعاً لإعادة تكييف وظيفي. ويعاد تكوين المكان المستعمل برمته في خدمة التجمعات السكنية الضخمة الجديدة.

وعليه فتفكيك المركزية ليس بالاتجاه الشائع، بل يجب أن يُفهم بوصفه انتشاراً تراتبياً منظماً لمساحة لا تزال محكومة باستقطاب عال. فالمكان هذا يجري تنظيمه من المركز نفسه، ولكن مع تبادلات تزداد شدة وبنيوية حول نقاط استقطاب متنقلة وتدفقات لم تعد لتمرّ بالمركز. يجمع المكان الثالث الوظائف الكلاسيكية كاحتياطي غذائي للعاصمة مع القدرة على إنتاج التحضر أو المدينية في المواقع نفسها من خلال رسملة الكفاءات والموارد البشرية. وتبرز بالنتيجة شبه بروليتاريا دنيا تجهد، من جهة، إلى تأمين قوتها اليومي من خلال فضلات آلة المتروبولات الضخمة، بينما هي توفر، من جهة ثانية، قوة عمل احتياطية تضمن على المدى البعيد استمرار الأجور المتدنية للعمالة وترابط الخدمات، من فرد إلى فرد، لجهة المشاريع التجارية والعمل الفردي الخاص.

ومن العبث إيجاد تحديد دقيق لمنتجات المكان الثالث ذاك، بل هي يجب أن تُفهم في إطار بنية متشعبة من نقاط الاستقطاب والممار. كما يجب الأخذ في الحسبان أنها تتوسع، وفي مكان ضيّق كما هي المساحة القابلة للعيش في مصر، لتشمل المكان بأكمله. لذلك كله، سيبقى المكان في خدمة آلة التجمعات الضخمة التي تستمر في مراكمة عائداتها وقيمها المضافة؛ فلا تعيد توزيع العائدات تلك إلا في الحد الأدنى وفي حدود ما يضمن ترسيخ مركزيتها.

ثالثاً: إعادة توزيع السكان بعيداً من المركز

ترافق الهبوط المتواصل في نمو المتروبولات الضخمة مع توحيد الاتجاهات المدينية الداخلية. وكل زوايا التجمع السكني تنحو منحى المعدل المتوسط. فمعدلات النمو، والكثافة السكانية بالتالي، صارت كلها متجانسة. وانتشر الهبوط الديمغرافي للأحياء المركزية الذي كان قد بدأ في الخمسينيات، وتحت ضغط تآكلها وإعادة النزوح باتجاه الأطراف، ليشمل الضواحي شبه المركزية ـ في شاهد إضافي

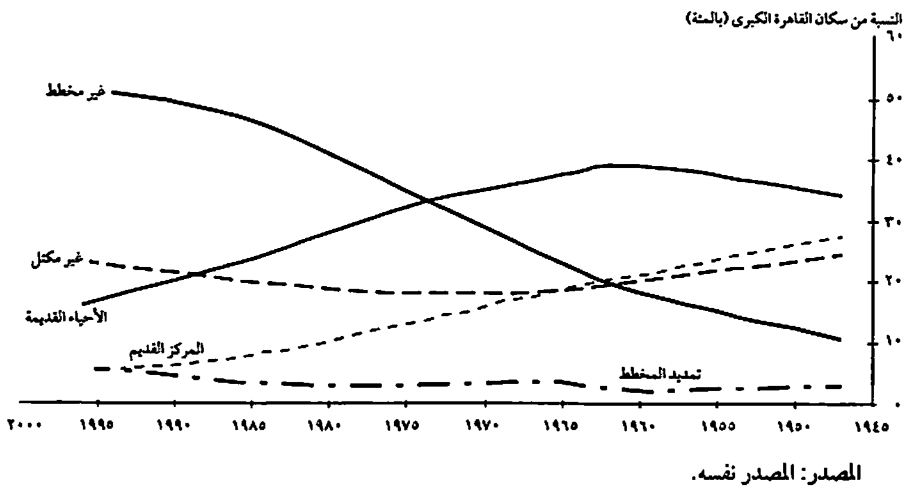
على تراجع الدور السكني لقلب التجمع السكني. وعلى الرغم من ذلك، فالبديل الوظيفي القادر على معالجة هذا الانحدار في سكن المركز والضواحي شبه المركزية لا يكاد يُرى. فالتآكل لا يزال مهيمناً، تبعاً للنقص في الاستثمار وخصخصة أسواق المُلكية والعقارات.

تسارع على نحو غير مسبوق تآكل الوظيفة السكنية للأحياء المركزية. فلم يعد يعيش في حي الجمالية غير ٥٩٠٠٠ ساكن، في حين كان العدد عام ١٩٦٦، وفي حده الأقصى، ١٣٥٠٠٠ ساكن. وفي الموسكي أيضاً يعيش ٢٩٠٠٠ ساكن فقط، مقابل ٧٥٠٠٠ في بولاق. وقد سرّع زلزال ١٩٩٢ من حركة نزع المركزية هذه.

وإذا كان للقاهرة أن تسجل بعض النمو الإيجابي، الضعيف وفي حدود ١,١ في المئة سنوياً، فذلك بفضل التمدد السطحي نحو السهل الصحراوي المجاور في الشرق والشمال الشرقي. وبمعدل من النمو يبلغ ١٤ في المئة سنوياً يقطن حي السلام الشعبي الآن نحو ٣٧٠٠٠٠ ساكن مقابل ١٠٠٠٠٠ قبل عشر سنوات. وكذلك مدينة نصر، الضاحية السكنية التي أنشئت مطلع السبعينيات، فهي لا تزال تحافظ منذ عشرين سنة على معدل نمو يبلغ ٩ في المئة سنوياً، بحيث تضم الآن ٤٠٠٠٠٠ ساكن (انظر الرسم الرقم (٤٥ ـ ٣)).

الرسم الرقم (٤٥ ـ ٣)

تطور عدد سكان القاهرة الكبرى

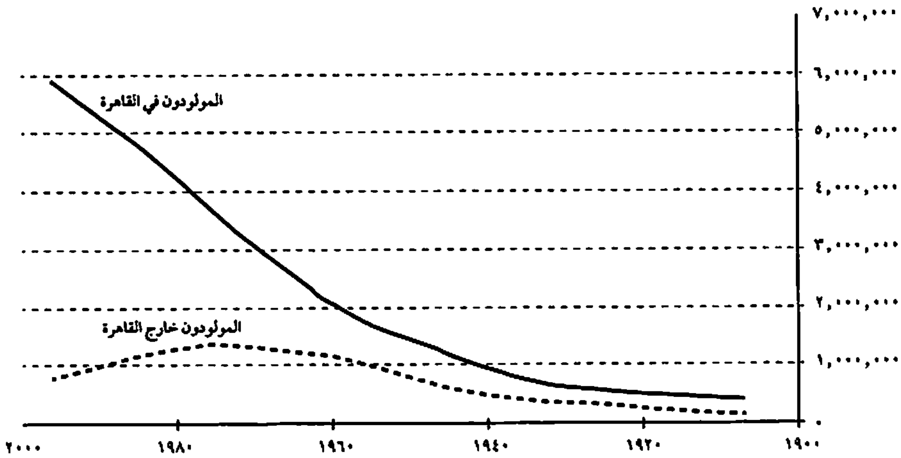


المصدر: المصدر نفسه.

رابعاً: إعادة التوزيع السابقة للنزوح من الأرياف

من الأهمية بمكان، وإلى أقصى حد، ملاحظة أن العاصمة لم تعد تجذب النازحين من المحافظات. في عام ١٩٦٠ كان ٣٥ في المئة من سكان القاهرة من مواليد خارج القاهرة، بينما هبطت النسبة تلك إلى أكثر من ١٢ في المئة قليلاً في العام ١٩٩٦ (انظر الرسم الرقم (٤٥ ـ ٤)).

الرسم الرقم (٤٥ ـ ٤)
نسبة المولودين خارج القاهرة من عدد السكان،
في تعداد ١٩٠٧ ـ ١٩٩٦(*): زمن الهجرة



(*) القاهرة الإدارية فقط وليس المتروبوليتان.
المصدر: المصدر نفسه.

شهدت كل من محافظتي الجيزة والقليوبية زيادة سكانية لا بأس بها من غير مواطنيها، وكان نصف هؤلاء نازحين آتين من القاهرة. ومع ذلك تبقى القاهرة بمركزها ومناطقها شبه المركزية ذات المباني القديمة المترهلة وبدلات الإيجار الزهيدة الوجهة المثلى لنصف المهاجرين من المحافظات.

وفي القاهرة يعيد هؤلاء توزيع أنفسهم أكثر من مرة وفق الاتجاهات الغالبة على حركة تجمعاتها. وإلى الشمال من القاهرة، بدأت القليوبية تؤدي دوراً رئيسياً في سكن النازحين الجدد. ويجب أن تفهم الظاهرة، كما في حال الجيزة، كانعكاس لانتشار المتروبول السكني الضخم. ويحل هؤلاء في قلب مركز المنطقة الأكثر قدماً وترهّلاً، من

المدينة أو البلدة، محل سكانها الأصليين الذين ينتقلون باطراد إلى ملكيات خاصة وإلى سكن بمواصفات أفضل في الأطراف.

هذه الحركة العكسية في النمو ـ أي ترهل المركز ونزوح الشباب منه ـ تجد تعبيراً لها في التناقص المتزايد لسكان قلب المناطق المدينية التي تغدو أكثر اتساعاً، يعززها توقف النزوح من محافظتي الجيزة والقليوبية. وفي خلال الإحصاء الداخلي بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٦، كانت هذه المناطق قد خسرت نصف المليون من مجمل ساكنيها. وخسر هذا الحيّز، الذي يضم معاً قلب المدينة القديم، مركز الأعمال، والضواحي المتراجعة، أكثر من ١٤ في المئة من ساكنيه في خلال ١٠ سنوات.

في الوقت نفسه، كانت بقية أجزاء المتروبول تنمو بأكثر من ٤٠ في المئة، بفعل استقبالها المزيد من الشرائح السكانية الجديدة وبسبب النمو الطبيعي القوي المتصل بانتقال السكن الذي يلي الزواج. وفي الإجمال، بلغت الزيادة الإضافية ٣٠ في المئة في ١٠ سنوات ليترسخ اتجاه نمو أكثر وضوحاً في البلدات الصغيرة والقرى، وليس في التجمعات.

خامساً: الأحياء الشعبية غير المخططة، أو مستقبل القاهرة

تمثل اتجاهات السكن الجديدة للشباب، المفككة للمركز، عاملاً حيوياً يغذي إعادة توزيع السكان. وتنعكس الاتجاهات تلك في شيخوخة المركز وتراكم شبابي في الأحياء الطرفية التي تستقبل الأزواج الشباب وأطفالهم. وهكذا تجد في حي غير مخطط له، مثل العمرانية، أن ٢١ في المئة من السكان هم تحت سن العاشرة، بينما ٥,٣ في المئة فقط هم فوق الستين. وقد أدى معدل النزوح العالي باتجاه هذا الحي إلى زيادة إيجابية في عدد ساكنيه تبلغ ١٤٠٠٠٠ ساكن في ١٠ سنوات (١٩٨٦ ـ ١٩٩٦). وتقوم بنى شبيهة بتلك في أحياء أخرى مثل بولاق الدكرور، المطرية، حلوان، شبرا الخيمة، والحوامدية (انظر الرسم الرقم (٤٥ ـ ٥)).

وعلى النقيض من ذلك، فإن شريحة من هم تحت سن العاشرة في حي مركزي مثل قصر النيل، لا تتعدى ٧ في المئة من ساكنيه، في حين أن ١٢ في المئة هم فوق الستين. إن أحياء مثل المعادي والزمالك، والدقي أيضاً، هي أحياء تزداد هرماً. وعلى الرغم من تأثير اتجاه النزوح السلبي في «الأقسام» المركزية، فإن بعضها مثل حي الجمالية لا يزال

يحتفظ بشريحة أطفال عالية (١٥ في المئة)، بينما معدل الذين يبلغون الستين هو أقل من ٥ في المئة، الأمر الذي يشير إلى صمود قاعدته الشبابية.

الرسم الرقم (٤٥ ـ ٥)

الاحتكاك بين حي بولاق الدكرور حيث السكن الشعبي غير المخطط، ومنطقة المهندسين السكنية في الجيزة



المصدر: Ikonos, 2000.

وعلى الرغم من استمرار وجود التمايزات، فالاتجاه الغالب هو توحيد الصور الديمغرافية. فنسبة من هم تحت سن الـ ١٥ يستقر كما يبدو عند حدود ٣٢ في المئة من إجمالي السكان، أي ٤ ملايين. هذه النتيجة، التي تتطابق مع انخفاض معدل الولادات في الأحياء الشعبية الطرفية أيضاً، إنما تدين للتحسن النوعي للجهاز المدرسي ـ لجهة تعزيزه وتحسين نوعية أدواته على الأقل وفي أحياء كانت، إلى الآن، مهملة بسبب ظاهرة البناء العشوائي فيها.

في المقابل، زاد وزن الشريحة السكانية بين ١٥ و٦٠ سنة، أي الشريحة المنتجة من حيث المبدأ، وعلى نحو ملحوظ. فهي تقدر الآن بـ ٨ ملايين نسمة، مقارنة بـ ٦

ملايين قبل ١٠ سنوات. هذه الزيادة، نتاج الولادات ما بين ١٩٧٠ و١٩٨٠، هي التي تضغط بقوة على سوق العمل. فهي ليست عامل تطور باتجاه عمالة كاملة، أو في زيادة الاستقرار، أو في زيادة الأجور. هي بالأحرى عامل أساسي لمقاربة التحضر من زاوية الأمن، مقاربة ما انفكت ومن دون توقف تلقي بظلها على التجمع السكاني الضخم، دافعة من يستطيع إلى الالتحاق بالمدن الخاصة (المجتمعات ذات البوابات)، تنشأ بعيداً في الصحاري وخلف أسوار عالية.

سادساً: إعادة توزيع الكثافة السكانية ولكن من دون انخفاضها

تُظهر النقلة باتجاه الأحياء العشوائية ميلاً إلى التراجع: فالأحياء تلك بدأت تسجّل انخفاضاً في معدل النمو السنوي. وهي الآن، كمعدل عام، ٢,٧ في المئة، مقارنة بـ ٥,٩ في خلال العقد السابق (١٩٧٦ ـ ١٩٨٦). بل هي أكثر انخفاضاً من نسبة نمو «الأقسام» القريبة من المركز التي تبلغ ٣,٢ في المئة، الأمر الذي يظهر انتشاراً لحركة النزوح بعيداً من المراكز.

إن مراوحة معدلات الكثافة السكانية للتجمعات الكبرى عند المعدل العام، وبحسب المكان والمجتمع، هي نتيجة مباشرة للآلية الديمغرافية تلك في فكفكة المركز لمصلحة الأطراف. ومع ذلك، لا تتبع القاهرة في شكل إعادة توزيع السكان الأنماط الأكثر رواجاً في العالم. فمعدل كثافة التجمع تبقى في المحصلة الأخيرة عالية إلى أقصى حد. بل هي، وبمعدلها الذي يبلغ ٢١٧ ساكناً للهكتار، أحد أكثر التجمعات السكنية كثافة في العالم، إلى جانب بومباي وجاكرتا وعدد آخر من المدن الآسيوية الضخمة. وهي تزيد كثيراً على معدلات كثافة مدن أمريكا اللاتينية أو أفريقيا. فالكثافة السكانية لمكسيكو لا تزيد على ٣٠ في المئة في الهكتار الواحد، بينما هي ٢٠ في المئة في ساوباولو[٦].

وإذا كان سكان المركز يتراجعون لأكثر من ٢٠ سنة، فإن الأحياء الطرفية الشعبية لم تُظهر مع ذلك غير انتشار طفيف، بسبب ندرة الأراضي وأسعارها العالية بالتالي. وبالنتيجة، فإن التمدد الشعبي، أي البناء في غياب مستثمرين كبار، الذي يتجاوز بالتالي خرائط التخطيط الموضوعة للأمكنة تلك ويحتال على الأنظمة، فيولّد مكاناً مدينياً عالي

(٦) François Moriconi-Ebrard, *GEOPOLIS: Pour comparer les villes du monde*, Collection Villes (Paris: Economica, 1994).

الكثافة السكانية. أدت قوة حركة الانتشار الشعبي هذا إلى جعله القاعدة، وهو يمثل اليوم ٦٠ في المئة من سكان القاهرة. ويمكن مقارنة معدل كثافة الأراضي الجديدة هذه بتلك في المدينة القديمة. فحي إمبابة مثلاً، الذي بلغ درجة التشبع السكاني الأقصى، بات لا يسجل من معدل نمو الآن غير ١ في المئة في مقابل أكثر من ٩ في المئة في الستينيات والسبعينيات، ويظهر بالتالي بوصفه «القسم» الأكثر كثافة سكانية في الكتلة الكبرى بمعدل يصل إلى ٨٠٠ نسمة في الهكتار الواحد.

وعليه، فأنماط إنتاج وسكن أطراف المتروبول لا تتوافق بالضرورة مع نمط الانتشار شبه المديني الكلاسيكي؛ وتبقى الظاهرة هذه هامشية. وهكذا، فعلى حركة الانتشار السكاني أن تتعامل أكثر مع صور الأحياء القديمة لا مع مظاهر النمو غير المخطط التي غزت كل مكان متاح وإلى أقصى حد ـ والتي يمكن ملاحظتها في المساحات الواسعة، الشعبية وغير النامية غالباً، والمحيطة بالمتروبولات الكبرى الأفريقية والأمريكية اللاتينية. إن معظم السكن الشعبي هنا بُني بشكل غير شرعي على أملاك خاصة وعبر صفقة ما.

ومع ندرة الأراضي المتاحة، يبلغ البناء عمودياً الذروة مع حد أدنى لشبكة الطرق والخدمات العامة، وكل ذلك في غياب السلطات الرسمية. كما يغيب حق الشفعة أو أولوية الخدمات الجمعية، أو إمكان فرض نسبة إشغال معينة للأرض، إذ البناء ممنوع قانوناً في الأصل. أما تصميم المباني وتوزّعها فيخضعان كلياً، وعلى نحو مسبق، للتنظيم الزراعي ونظام الري.

في الضواحي الكثيفة جداً هذه، التي هي على تماس مباشر مع التجمع السكني، يغيب الخوف من أن يكون الساكن مقصياً أو بعيداً جداً نظراً إلى القرب الشديد من المدينة الشرعية أو المراكز: ففي القاهرة مثلاً تقوم الأحياء غير المخططة مثل بولاق الدكرور، وإمبابة، على مسافة أقل من ٣ كم من المركز الوظيفي. أكثر من ذلك، فإن نفقات تجهيز هذه الأحياء، لجهة النقل والمياه والكهرباء والصرف الصحي وما شابه، ومع اتجاه للبناء عمودياً، هي أدنى كثيراً مما هي عليه في الأحياء المخططة. وهكذا ينتج ساكنو المدينة، وهم الأغلبية العظمى لمواطني القاهرة، تنظيماً مدينياً دقيق التخطيط، وعلى نحو يقاوم الجوار والأحياء المكتظة.

هناك انتشار واضح بالتأكيد، ويتضح ذلك من معدلات النمو العالية في الممار أو المسطحات الصحراوية التي جرى تطويرها؛ ومع ذلك فإن البناء الشعبي وبعيداً

من المركز لا يزال يقاوم الحركة هذه. وعلى العكس، فإن الاكتظاظ، لا الانتشار، هو القاعدة. وبسبب التجهيز والانفتاح، فإن أمكنة الأحياء تلك تشهد بسرعة نهوض جيل جديد من الأبنية، أعلى وأحسن شكلاً. لم يعد هناك من دفع نحو الأطراف، إلا في حالات الإشباع القصوى أو في حالات الارتفاعات الحادة في أسعار العقارات من ضمن حركة أسواق العقارات أو صفقات التملك الشرعية. وهكذا تُزاح الأسر الأكثر فقراً، بواسطة ارتفاع الأسعار والإيجار، فتذهب شطر مناطق أبعد. فبين عامي ١٩٩١ و١٩٩٨، انتشر السكن غير المخطط بحدود ٢٥ كم نحو الأطراف، أي بمعدل نمو ٣,٢ في المئة سنوياً (انظر الرسم الرقم (٤٥ ـ ٦))[(٧)].

سابعاً: إعادة تعريف المُلكية المتاحة

تجري عمليات إعادة التوزيع تلك وفق دينامية الملكية العقارية. تلا التراجع الديمغرافي للمركز تدني حجم السكن البدائي (الخيم، ومنازل الطين والخشب) ومدن الصفيح. يتمركز معظم هذا السكن البدائي، في قلب المدينة والضواحي القديمة مثل بولاق، على السطوح أو في الباحات المقفلة.

أخلت هذه الحالات الاستثنائية، خارج مظاهر التفجر السكاني التقليدي في القاهرة، الطريق لسكن الأطراف، أي لشقق من ثلاثة أو أربعة أدوار. في عام ١٩٩٦ باتت المساكن البدائية في القاهرة الإدارية لا تمثل أكثر من ٢,٥ في المئة من إجمالي عدد المباني، بينما كانت النسبة ٥ في المئة في عام ١٩٨٦. حتى في هذه الحالة هي تبلغ ١١٠٠٠ وحدة سكنية فقط يعيش فيها نحو ٥٠٠٠٠ ساكن لا أكثر.

وبالمثل، هبط عدد المنازل ذات الغرفة الواحدة أو المنازل المشتركة في القاهرة من ١٥ في المئة إلى ٩ في المئة من إجمالي عدد المساكن. بتعبير آخر، فقد استقر السكن المتاح عند نحو ٢٦٤٠٠٠ وحدة سكنية، يضاف إليها ٧٠٠٠٠ في الجيزة و٣٤٠٠٠ في القليوبية. وهكذا لا يزال ١,٥ مليون يعيشون في منازل بدائية نسبياً، نظراً إلى عجزهم عن الحصول على سكن في الأحياء المخططة ولا حتى في الأحياء الشعبية الجديدة.

---

(٧) Eric Denis et Marion Séjourné, «Le Caire: Métropoleprivatisée,» *Urbanisme*, no. 328 (janvier-février 2003), pp. 31-37.

الرسم الرقم (٤٥ ـ ٦)
سكن شعبي غير قانوني على حافة أرض زراعية خاصة ـ الجيزة



المصدر: David Sims, «The Cairo Case,» in: *Understanding Slums: Case Studies for the Global Report on Human Settlements 2003* (London: UN-Habitat and DPU, 2003).

الرسم الرقم (٤٥ ـ ٧)
سكن شعبي غير قانوني على حافة أرض زراعية خاصة ـ الجيزة

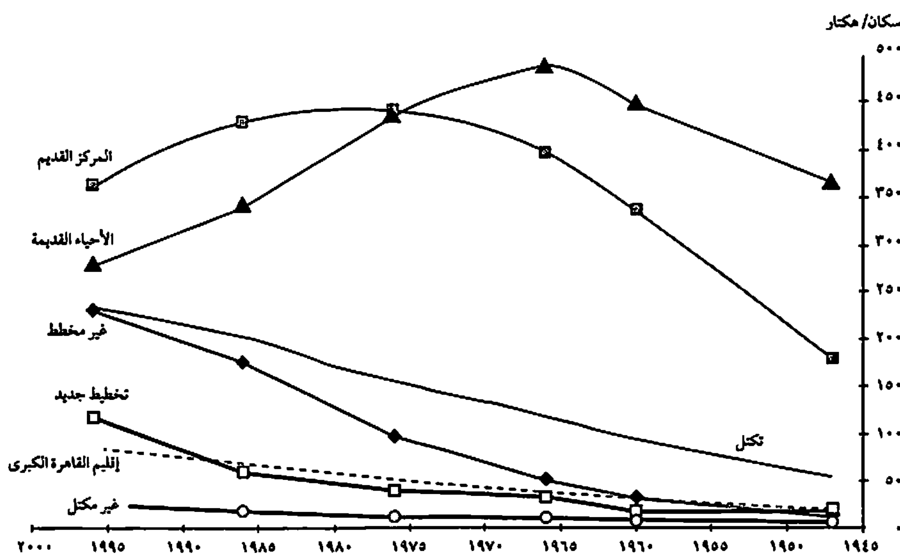


المصدر: المصدر نفسه.

تزايد عدم التوازن في عدد المنازل المعروضة في مقابل حركة الطلب مرة أخرى بين ١٩٨٦ و١٩٩٦؛ فقد ازداد حجم البناء ٣٠٠٠٠٠ وحدة سكنية مشغولة جديدة و٢٤٨٠٠٠ وحدة شاغرة. وحجم السكن الجديد الشاغر في القاهرة اليوم، كما في سائر مدن مصر، هو أكبر مما كان عليه قبل عشر سنوات. ففي القاهرة اليوم ٤٨٦٠٠٠ وحدة سكنية شاغرة مقارنة بـ ٢٣٨٠٠٠ في عام ١٩٨٦؛ أي ١٧ في المئة من إجمالي المساكن، مقابل ١٤ في المئة. وفي الجيزة ٢٦٥٠٠٠ وحدة سكنية شاغرة، أي ٢٢ في المئة من إجمالي المساكن المتاحة، وفي القليوبية ٩٨٠٠٠، أي ٢٠ في المئة من إجمالي المساكن المتاحة، أي ٨٥٠٠٠٠ وحدة سكنية متممة ومسكونة. لكن الظاهرة هذه ليست، مع ذلك، بالأمر الجديد؛ فمنذ ١٩٨٢ كان يمكن ملاحظة أن ٢٠ في المئة من مساكن القاهرة كانت في الواقع شاغرة (انظر الرسم الرقم (٤٥ ـ ٨)).

الرسم الرقم (٤٥ ـ ٨)

تطور الكثافة السكنية حسب نوع الحي



المصدر: E. Denis, SEDET (2004).

تضم هذه المُلكية العقارية المتاحة، ولكن المجمّدة خارج السوق، ٢٠ إلى ٣٠ في المئة من المنازل القديمة المتآكلة التي لا تستطيع توفير بديل فوري للسكن في الأحياء غير الشرعية. فهذه تقوم غالباً في المناطق المركزية أو شبه المركزية. أكثر من ذلك، وفي

حين تتزايد على نحو مطّرد سوق الإيجارات التي لا يحكمها القانون في ما خص البناء الجديد، فهي نفسها تبدو عاجزة عن توفير إعادة استثمار كثيف في المناطق المركزية للعاصمة حيث تحافظ المنازل القديمة على تدني إيجاراتها. يعكس تزايد عدد المساكن الشاغرة، جزئياً، قوة دينامية سوق الملكيات العقارية في الأطراف.

وهكذا، فإن ٩ في المئة من المليون ونصف المليون وحدة سكنية الجديدة التي شيدت في السنوات العشر الأخيرة في القاهرة الكبرى، إنما كانت في مدينة نصر التي تحتوي على ١٣٥٠٠٠ وحدة سكنية تزيد على عدد العائلات الساكنة، وهذا يعني أن لديها إمكان مضاعفة عدد السكان من دون الحاجة إلى أبنية جديدة. ولا يستثني ذلك حتى الأحياء غير النظامية، إذ تحتوي على ٥٠ في المئة من المساكن غير المشغولة. وهنا أيضاً فالمخزون الموجود قادر على مضاعفة عدد السكان من دون أبنية جديدة. وعدم القانونية هنا ليس عائقاً يحول دون المضاربات الاستثمارية ما دام البناء يندرج في إطار التجمع السكاني الكبير.

ثامناً: بيئة الاندماج الجديد في السوق

تميل المدينة ذات الأصل الشعبي، التي تتكرّس أبنيتها بالممارسة لا بالقانون الوضعي، إلى أن تكون سمة مشتركة ومعياراً للعيش لدى الناس. يتركز النقاش اليوم على كيفية شرعنتها أكثر مما هو على العمليات الآيلة إلى إبقائها مهمّشة واحتواء طاقتها المتدفقة دونما توقف. والدافع وراء هذا التغيير في النظرة ليس عمل الخير، وإنما التشديد على بيئة مدينية كبرى جديدة تقود إلى إعادة تحديد التجمع المديني ككل ومكوناته. والهدف هو الإدماج كيما تسهل السيطرة؛ والاعتراف، في سبيل الإبداع داخل المدينة، بالجمهور، وبدافعي الضرائب الجدد وهم جزء من المجتمع؛ وأخيراً لإنشاء حيوية قوية شفافة يكون لها سهم مهم في ثروة التجمع المديني[٨].

لقد حدث النقيض عند مفترق الثمانينيات والتسعينيات، مع التراجع في النزوح السكني باتجاه القاهرة وتَمَدْيُنة المحافظات. كانت أنماط التدخل منصبّة، حتى ذلك الوقت، على المدينة، أي كيفية حماية القاهرة ومواطنيها. وقد هدفت المخططات

(٨) يمثّل المخزون العقاري غير القانوني، والمقدر من هـ. دو سوتو (١٩٩٧) بـ ١٧٥ مليار دولار، رأس مالٍ هو خارج السوق، يساوي ٢٢ مرة رأس المال المالي الموظف في بورصة القاهرة، أو ٤٠ مرة إجمالي الاستثمارات الأجنبية في مصر حتى عام ١٩٩٦.

المتعاقبة إلى الحؤول دون المزيد من تضخمها والعمل على الدمج بين وظائف الأجزاء المختلفة[٩].

هدفت السياسات إلى حماية المدينة، التي كوّنت صورة لنفسها كضحية لاجتياح أبناء الأرياف لها، من الغزو الذي تسبب بكل أمراض المدينة. كان الريفيون هؤلاء، الفلاحون في الغالب، هم «الآخر»، الغرباء، وكبش المحرقة. وهكذا جهّزت المدينة بطريق دائري كانت وظيفته أن يعيّن الحدود الشرعية للمدينة. ما ليس داخل السوار تلك هو غير موجود، ولا يمكن أن يكون بالتالي مجالاً لأية إنشاءات أو خدمات. وعليه فالمدن الجديدة هي البديل الشرعي الوحيد، على نقيض ازدهار التجمعات السكنية غير المخططة.

ومع ذلك، وأياً تكن سياسات احتواء البناء غير الشرعي تلك، فهي باءت بالفشل؛ لأنها انحرفت عن هدفها الأصلي. وكان النمو السكاني للمدن الجديدة بطيئاً جداً. وهو فشل كان مرتبطاً بالحاجة إلى الرحرحة صوناً للسلم الاجتماعي، ولشبكات المحسوبية، أو لطبيعة المضاربات على البناء ذاته، وأخيراً للميل المستمر لكل ما يخفض الدين العام. وإنشاء الإسكان العام أمر لا يمكن عزله عن الرغبة في بعث الحيوية في قطاع مواد البناء ـ الفولاذ والإسمنت ـ وفي قطاع البناء نفسه: الصناعتان المهمتان والضروريتان لجيل شاب مستقل منذ الستينيات.

ومنذ عام ١٩٩١، حين جرى توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في خصوص هيكلة الإنفاق العام والخصخصة، كان على طرائق التفكير والعمل أن تتغير. لم يعد ممكناً فرض إسكان شعبي بديل من خلال الإنفاق الاجتماعي العام. إذا توافر للناس أن تسكن على طريقتها، ومن جيبها الخاص، فليكن ذلك ويتم الاعتراف به. وذهب البعض بهذا المنطق الليبرالي إلى نهايته فاقترحوا على وزارة المالية المصرية أنه ما دام الاعتراف بـ «رأس المال الميت» هذا حصل[١٠]، ففي الإمكان تحويله إلى رهن عقاري، وإلى مصدر هائل بالتالي لرأس مال منتج يجعل التجمع السكني الكبير أكثر دينامية، كما يساعد على دمج ساكنيه. وأعطى الجانب الصناعي من تجارة البناء دعمه للاقتراح داعياً إلى تشريع البناء وتحويل الأرض، ليعوّض حرمان قطاع الإسكان المال العام. وهو

(٩) Galila El-Kadi, «Trenteans de plantificationurbaine au Cairo,» *Revue Tiers-Monde*, vol. 31, no. 121 (1990), pp. 166-185, et Denis, «Le Cairo: Quand la villedéborde sons enceinte».

(١٠) هي كلمة دو سوتو في: Hernando De Soto, *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Else* (London: Basic Books, 2000).

صرّح علناً أن البناء غير القانوني هو سوقه الرئيسي؛ فأن تقف بالتالي ضد البناء الشعبي سيعني أنك تقف بالنتيجة ضد التوسع الصناعي.

هكذا غدا المسكن الشعبي شيئاً عادياً تماماً، حتى وإن لم يجر تنظيم شرعنته، أو واجه أشكالاً موروثة من المقاومة، وبخاصة من الإدارات، لمساواة هذا السكن بالمواطنين العاديين. وفي الحقيقة، فإن هذه المقاربة القانونية والليبرالية، التي تقلّص دور الدولة إلى مجرد ناطور للملكيات الخاصة، تنطوي على الكثير من التبسيط. فهي تولّد مساحات لا تبدو الإدارة مجهّزة لخدمتها وإدارتها. وتشير دراسة وزارة المالية إلى أنه يجب تسوية أوضاع ٩٢ في المئة من العقارات المبنية و٨٨ في المئة من الأنشطة(١١).

وتبدو أشكال تسوية أوضاع معظم العقارات المبنية أمراً حيوياً جداً لمستقبل الأشكال المدينية ولمجتمع القاهرة. وبالإفادة من تجارب أجنبية، بدت المقاربات المطبّقة خليطاً مشوشاً وحساسة من جهة الأهداف الاقتصادية الماكروية(١٢). وقد أخذت في الحسبان تعقيدات الوضع اللاقانوني ودقته وعلاقة ذلك بالإجراءات التقليدية لتشريع الاعتراف بالملكية؛ بكلام آخر فوضى الاستخدامات القانونية وتجانس الأنسجة المحلية ذات الأصل الشعبي.

إلى ذلك، تهمل المقاربة الليبرالية الصرفة هذه وزن قطاع الإيجارات داخل المساكن غير المنظمة. وهي تؤوي أكثر من ٤٠ في المئة من العائلات المتدنية المداخيل التي كان لا حول لها ولا قوة أمام النقلة التي حدثت لوضع الأحياء ولقيمة إيجارات المساكن فيها. والأمر عينه ينطبق على كبار ملّاكي العقارات الذين يغريهم الآن إعادة بيع أراضيهم والاستثمار في مناطق أبعد حيث لا يزال البناء ممنوعاً. وبالطريقة نفسها، بات توزيع سندات الملكية المحرك الأساسي لتوسع المساكن غير القانونية في مدن مثل مكسيكو وإسطنبول. وعليه باتت السلطات المحلية المعنية كما البرامج الدولية تفضل على نحو متزايد التعامل مع المقاربات التي تتسم بالشرعية وتحتوي على تجهيزات البنية التحتية والخدمات.

---

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) Alan Gilbert, «On the Mystery of Capital and Myths of Hernando De Soto: What Difference Does Legal Title Make?,» *International Development Planning Review*, vol. 24 (2002), pp. 1-2, and David Sims, «The Cairo Case,» in: *Understanding Slums: Case Studies for the Global Report on Human Settlements 2003* (London: UN-Habitat and DPU, 2003).

من المنظور الاقتصادي والحسابي الصرف نفسه في تكوين التجمع السكني، ومن أجل تحقيق أغراض الجانب الصناعي من البناء وتوفير عوائد مالية، فتحت الدولة جذرياً، ومن دون أي قيود، أبواب المساحات الصحراوية المحيطة بالمدن الجديدة. فقد جعلت احتياطي الأراضي هذا بتصرف الشركات العقارية التي عملت على تطوير منتج واحد فيه: المدن الخاصة والمجتمعات المحروسة. وهكذا، فإن مساحة ما لا تقل عن ١٠٠ كيلومتر مربع، أي ما يوازي ثلث مدينة استغرق إنشاؤها على ما هي عليه آلاف السنوات، باتت في غضون ١٠ سنوات فقط مكاناً سهلاً للبناء وتالياً للسكن.

تاسعاً: البيئة الاستثنائية الجديدة لمخاوف التجمعات السكنية الكبرى

تستجيب المدن الخاصة التي تحمل أسماء معبّرة (يوتوبيا، دريم لاند، بيفرلي هيلز، بالم هيلز، أو القطامية هايتس)، لحاجات إعادة الهيكلة الإلزامية لقطاع البناء، الذي كان قد خسر سوق الإسكان العام. ومن أجل بيع هذا النوع من المساكن، الغريبة على الاستخدامات المحلية، المتميزة، والمتمايزة من حيث الكثافة، كان لزاماً بذل مجهود كبير في التعامل مع جملة مخاوف ومخاطر مدينية.

تلاشى كلياً الخطاب حول المدينة الذي كان يصرّ بإلحاح على ضرورة حماية المدينة من غزو الفلاحين، وحول ضرورة الدفاع عن اندماجها، لمصلحة صورة سلبية تماماً لانحطاط المدينة ككل، إذ لم يبق شيء ليجري الدفاع عنه. وقد شكّلت سلسلة أحداث بالتدريج نسيج صورة المدينة التي يجب تركها والانتقال إلى المدن المحروسة جيداً، أكان ذلك داخل مجتمعها والأفضل خارجه، بعيداً من الحشود والتلوث. وسلّط زلزال تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ الضوء على الأحياء الشعبية العملاقة، التي عجزت فرق الإنقاذ فيها عن دخول أزقتها الضيقة بعد تركها وإهمالها لفترة طويلة، لم يكن فيها من علامات أو إشارات مساعدة.

وللمفارقة، فقد لبّت النداء وبسرعة الشبكات التعاونية ذات المرجعية الإسلامية، وصاحبة التجربة الطويلة في حقلي الصحة والتعليم. لم يعد المسكن غير المنظم هو تلك الأرض المجهولة، أو أسوأ من ذلك، منزل الجماعات المعارضة العنيفة التي تستلزم الضبط المستمر. وكان يجب أن يلي ذلك التشريع القانوني والتجهيز. كانت المواجهات العنيفة مع الشرطة هي ميزة المراحل الأولى، وقبل أن تصبح الأحياء غير

الشرعية تلك بؤر معارضة عنيفة مع السلطات. وقاد ذلك غير مرة إلى تدخل الشرطة بأعداد كبيرة، مثلما حدث في حي إمبابة الشعبي أواخر عام ١٩٩٢. فقد جرى إعلان الحي جمهورية إسلامية مستقلة. أتى مصطلح «الحي غير الشرعي» في الوقت المناسب تماماً لحكومة قلقة تواجه المزيد من المعارضة العنيفة؛ فقد سمح بتحديد دقيق للخطر المنتشر في المجتمع، وعند أبواب المدينة تماماً؛ لقد تم العثور على كبش محرقة. لم تعد مسألة فلاحين يدنسون المدينة، بل مسألة شباب خطيرين ينتسبون بأعداد ضخمة إلى الجماعات الإسلامية الراديكالية.

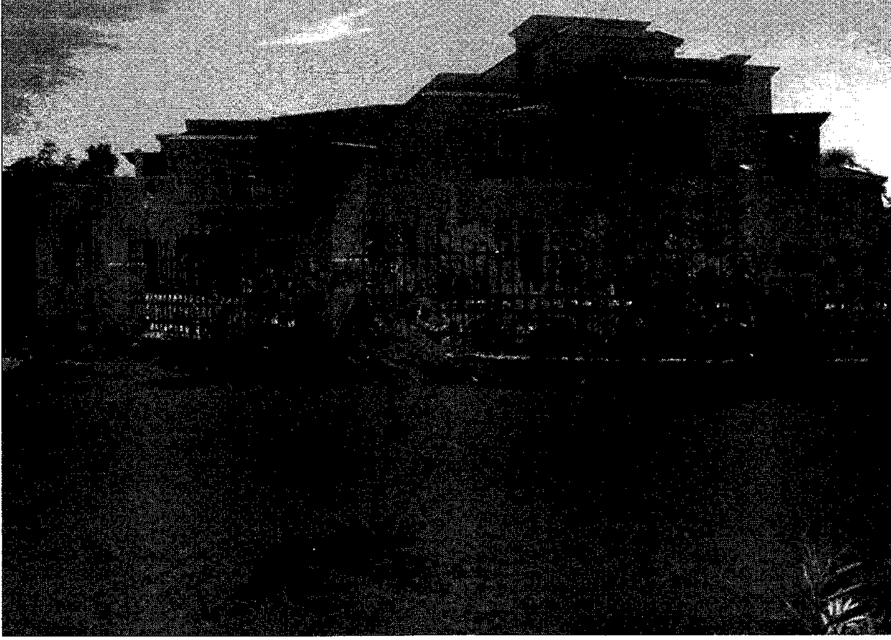
وارتسمت من ثم بيئة موازية للواقع السوسيو ـ ديمغرافي وللزمن العالمي الجديد ـ القاهرة والشباب الإسلاموي. وكان غير بعيد من ذلك تصاعد الخطابات البيئية حول تلوّث المدينة. وقد استندت إلى وقائع وحوادث حقيقية غذّت المخاوف المدينية من مثل الدخان الأسود الذي يغطي التجمع كل خريف من كل سنة، وبسبب إحراق جذوع القطن. فضلاً عن تصاعد الحرارة حين تغدو الأرض في الليل أكثر سخونة فتجلب، في غياب الريح، كل أنواع الدخان والروائح.

قادت هذه الحوادث المنبّهة، وبعد اشتغال وسائل الإعلام عليها، إلى خيارات حاسمة لمن استطاع إلى ذلك سبيلاً أن يعيش المدينة في الريف وأن يطلب الجنة على الأرض، في مجتمعه الخاص، مع مسبح و«جنة عدن»، في صفقة موحدة يروّج لها أصحاب مشاريع المدن الخاصة، إضافة إلى كل مواصفات مجتمع «جنة عدن» الاستهلاكي، مثل الغولف ومدينة التسلية والمجمّع التجاري. لم يعد من وجود للمدينة. ولم يعد من معنى للدفاع عنها. علينا فقط الفرار منها. وفي مثل هذه البيئة يزدهر بالتأكيد الحديث عن الأمن، وسوق الأمن (انظر الرسم الرقم (٤٥ ـ ٩)).

وفي كل الأحوال، لم يكن هناك من طريقة للاستمرار في حماية اندماج المرء، أو الاستمرار في البحث عن بديل من صنع الإنسان لمنزله الخاص، بعيداً من السكان العاديين. وجرى التعبير عن ذلك في أوساط الساكنين الجدد للمدن الخاصة: «لقد حان الوقت لنجرّب مدينتنا على مستوى المدن الكبرى ومن دون انتظار تطوير مفترض أو تحسّن في المجموع ككل». كان هذا الانعتاق من الحشد الكبير، وإشاحة النظر عن الحشد ذاك، مع الازدواجية المتزايدة في صور التجمع السكني الضخم، أمراً لا مفر منه. كان ذلك ضرورياً لإعادة إنتاج نمط انقسام عميق غير متكافئ وأن يبقى على رأس تكاليف الإنتاج الصناعي وفق معايير سوق العولمة ورساميله وسلعه، وحتى من أجل ازدهار مجتمع خدمات الذي يحتاج بالضرورة إلى عمالة رخيصة.

الرسم الرقم (٤٥ ـ ٩)

فيلاً في مجمّع سكن الأحلام المسوّر ـ قرب مدينة ٦ أكتوبر، الجيزة، ٢٠٠٢



المصدر: Eric Denis, «Le Cairo: Quand la villedéborde sons enceinte,» *Villes en Parallèle*, nos. 30-31 (2000).

ومع انتشار سياق من التراجع لا عودة عنه، يصبح ما هو غير شرعي رأس مالٍ مرناً لا تقف حركته المتصاعدة عند حدود البلدان المدعوّة متطورة. إن دينامية تجمع ضخم مثل نيويورك تدين بالدرجة الأولى إلى كثافة استخدام شرائح تحت ـ بروليتارية مستوردة أو هابطة. وكما في القاهرة، فالمجموع هو نسق يساهم في تلاقي المشاهد المختلفة معاً[١٣].

وعليه فلا يجب الخلط، إذاً، بين السكن غير الشرعي والنمو غير الخاضع للسيطرة؛ هو بالأحرى نمط مديني يستند إلى أشكال من التدخل الاقتصادي والسياسي الذي يحتاج إلى تعزيز (انظر الرسم الرقم (٤٥ ـ ١٠)).

---

(١٣) انظر: Janet Abou Lughod, «Le Caire et New York vus de la rue,» *Revue Internationale des Science Sociale*, vol. 42 (1990), pp. 345-358.

الرسم الرقم (٤٥ ـ ١٠)
مبان على الضفة الغربية من النيل ـ المُنيب، الجيزة، ٢٠٠٢



المصدر: المصدر نفسه.

عاشراً: عودة الخاص مع شبه العام

ليس في وسع مجموع المدينة الخاصة أن يعكس ببساطة عودة العروض الخاصة كمحرك رئيسي في إحياء الأشكال المدينية وإعادة تكوين التجمّع السكاني الكبير؛ فهو يجلب معه أيضاً إصلاحاً لإدارة المدينة. وإذا كان ذلك ممكناً، عام ١٩٩٢، توصيف حي إمبابة متمرداً، بسبب عدم اعتراف خدمات الدولة به ثم التدخلات الانتهازية للمنظمات ذات المرجعية الإسلامية، فإن المواطنة الخاصة التي حلّت على الأرض أمراً واقعاً من خلال الإدارة الدقيقة للمدن الخاصة شكلت هي الأخرى نفياً كاملاً لسلطة الدولة. كان الشارون يفرّون في الحقيقة من مدينة ضاعت، ومن فساد لا حدّ له، ويدخلون بالتالي في عملية نفي لإدارة عجزت عن تقديم الخدمات الأساسية وصونها.

إذا كانت الدولة، من خلال برامج المدن الجديدة، قد قدمت البنى التحتية الأساسية التي تسمح للمدن الخاصة أن تنتعش، وباعت الأرض التي جرى البناء عليها بأسعار

زهيدة، فالتطورات الحالية لا تصب في مصلحتها. فمثال السكن في مدينة بات موجوداً في مكان آخر. ويتضح ذلك، مثلاً، من قرار عدد من المدن الخاصة أن تطالب بسهم لها في الأرباح المحتملة على الأموال المشتركة الموظفة في سوق بورصة القاهرة. وتزداد قوة المواطنة «الخاصة» الناشئة وأهميتها أكثر فأكثر بحيث تبدو قادرة على فرض نفسها وقت تتعزز السلطوية. ومظاهر الخصخصة تبدو واضحة في الانتشار الكثيف للمجمعات التجارية، هذه الأمكنة شبه العامة حيث الدخول والخروج منها هما تحت السيطرة[١٤].

كذلك كانت هناك تجربة أخرى مع الخصخصة في محاولة حلّ مشكلة الأحياء غير الشرعية، مع الرغبة ـ وإن بدا صعباً تحقيقها ـ في إيكال قطع من الأراضي في قلب الأحياء غير المجهزة لمقاولين، شرط تركهم جزءاً من استثماراتهم للخدمات الجمعية والسكن العام. فمع التخلي عن التخطيط الاستراتيجي الشامل، تراجعت مقاربات الدولة تلك في ضوء حاجتها الماسة إلى أموال، الأمر الذي قاد إلى تدهور شامل في قوة السلطة التنظيمية. ولم تعد حتى الحماية داخل المدينة أكثر من مجموع مبادرات خاصة غير منسقة، أو في أحسن الأحوال إجراءات موضوعة في خدمة مصالح المستثمرين. وتظهر من ذلك كلّه صورة مدينة قريبة مما كانت عليه قبل الاستقلال، أي مدينة قائمة على الامتيازات الخاصة، وقبل ذلك على المبادرات الأميرية أو الدينية (انظر الرسم الرقم (٤٥ ـ ١١))[١٥].

لذلك فإن النقد الذي يصيب الصعوبات الحالية للمدينة إنما يستهدف في الحقيقة السياسات العامة التي أعقبت الاستقلال، وبخاصة النتائج المدينية التي ترتبت على السياسات تلك: صناعات التصنيع التي تحولت إلى مصدر للتلوث، الإسكان العام غير الصحي وبما يتجاوز الإسكان غير المنظّم، تجميد الإيجارات، تدمير الملكيات التراثية، أو أيضاً الإدارات الرسمية الزائدة على اللزوم التي تخنق قلب المدينة. وعليه يتجه الكثير من النقد، الذي رأيناه، إلى شرعية دولة لا تستطيع رفع الضرائب، ولا تستطيع بالنتيجة غير غض الطرف عمّا يجري دونما حتى القدرة على تنظيمه. وقد أدى غياب نظام ضريبي على الأرض والملكيات، مع ذلك، إلى عدم الاعتراف بحقوق الساكنين؛ وحوّل أوضاع ساكني المدينة إلى علاقة زبونية، تسلطية وتعسفية، وإلى ما تحت هامش القانون.

---

(١٤) Mona Abaza, «Shopping Malls, Consumer Culture and the Reshaping of Public Space in Egypt,» *Theory, Culture and Society*, vol. 18, no. 5 (2001), pp. 97-122.

(١٥) انظر: Jean-Luc Arnaud, *Le Caire: Mise en place d'unevillemoderne, 1867-1907: Des interets du prince aux societesprivees*, La Bibliothequearabe (Paris: ActesSud, 1998), and Andre Raymond, *Le Cairo* (Paris: Fayard, 1993).

الرسم الرقم (٤٥ ـ ١١)
تمدد السكن الشعبي غير القانوني على الأرض الزراعية



المصدر: Ikonos (2002).

هذا الفقدان لسلطة عامة، في مجال مبادرات تنظيم المتروبول، كشف أنه لم تكن هناك في الحقيقة سلطة مسؤولة، وأن الحقبة ما بين الاستقلال ويومنا الراهن قد ملأتها فواصل حداثية مستوردة، لم يكن لها غير تأثير هامشي في المدينة. وعلى وجه الخصوص، جرى، وبرعاية السلطات الرسمية، خلق أمكنة عامة مفتوحة للجمهور ككل ـ أي بما يتطابق ومواصفات المدينة الحديثة ـ لكنها لم تنجح في تحقيق تطلعات الأغلبية؛ لقد كان هناك أوبرا، حدائق عامة رائعة، وسواها.

وحين كانت تلك الأمكنة تقارب التطلعات هذه ـ الساحات، الحدائق، أو مراكز الشباب ـ كانت الأجهزة المعنية بها تعجز عن صيانتها. لقد بدا كما لو أن مصطلح «عام» قد أخفق في أن يحتل مكانة شرعية في المتروبول حيث الاستخدامات الموروثة من الشرع الإسلامي تُعلي وتضمن الملكية الخاصة، وتروّج في الآن نفسه لفكرة أن الساكنين هم المسؤولون عن صيانة الأمكنة المشتركة. من هذا المنظار، فإن الطريقة التي احتكرت بها السلطة العامة سرعان ما تراجعت لتعود بدلاً منها، وبنجاح، أنماط

العمل والإدارة الإسلامية، مثل الوقف، والحبوس. إن عجز السلطة العامة عن القيام بمسؤولياتها، واستقالتها أمام موجة التراجع، هما اللذان يفسران بدورهما غياب أي حس بالمسؤولية من مستخدمي الشوارع لصيانتها، والميل إلى توسيخ الشارع من دون تردد؛ لقد كانت تلك ضروب من الاعتراض جرى غض النظر عنها.

وبخلاف ذلك، قدّم تصميم الممارّ وصيانتها، التي هي خارج المحاور الكبرى من مسؤولية الساكنين، الفرصة إلى هؤلاء لاستحداث تسهيلات مكانية وسيطة وسهلة وبما يؤكد الكفاية الجمعية المشتركة. وهكذا يمكن أن يكون هناك مكان يقدّم إلى الجمهور، إلى المستخدِم، أو في الحقيقة إلى المجتمع المحلي، وفي وسعه أن يوفر للعابرين، وللجوار، شيئاً ذا قيمة: نوافير مياه، مساجد، مدارس، مقاهٍ، حدائق، تجارة[١٦].

بهذه الطريقة يجري، في المدن ذات المنشأ الشعبي، صنع المكان العام من الحضور المشترك والمبادرات الشخصية. وعلى الرغم من عدم الثقة بقدرة الدولة الحديثة ـ التي تتلمسها ومن دون أن تكون علنية دائماً ـ على إدارة الإرث المقتطع من السوق، فما يجب الاعتراف به هو أن الدولة تملك، في مدينة كالقاهرة، أكثر من نصف الأرض والإرث المبني، إضافة إلى كامل المناطق الصحراوية المحيطة. وهكذا، تصطدم مشاهد القاهرة، وبقوة، بثقل أو اتساع البناء أو الأرض خارج السوق، والتي لا يظهر دائماً للعيان حالها البائس بل المتدهور. وتتنصل الدولة من مسؤولياتها حين تقوم ومنذ عشر سنوات بعرض هذه الأراضي والملكيات الواقعة في مراكز المدن للبيع ـ مباني شركات التأمين القديمة وكذلك الأوقاف.

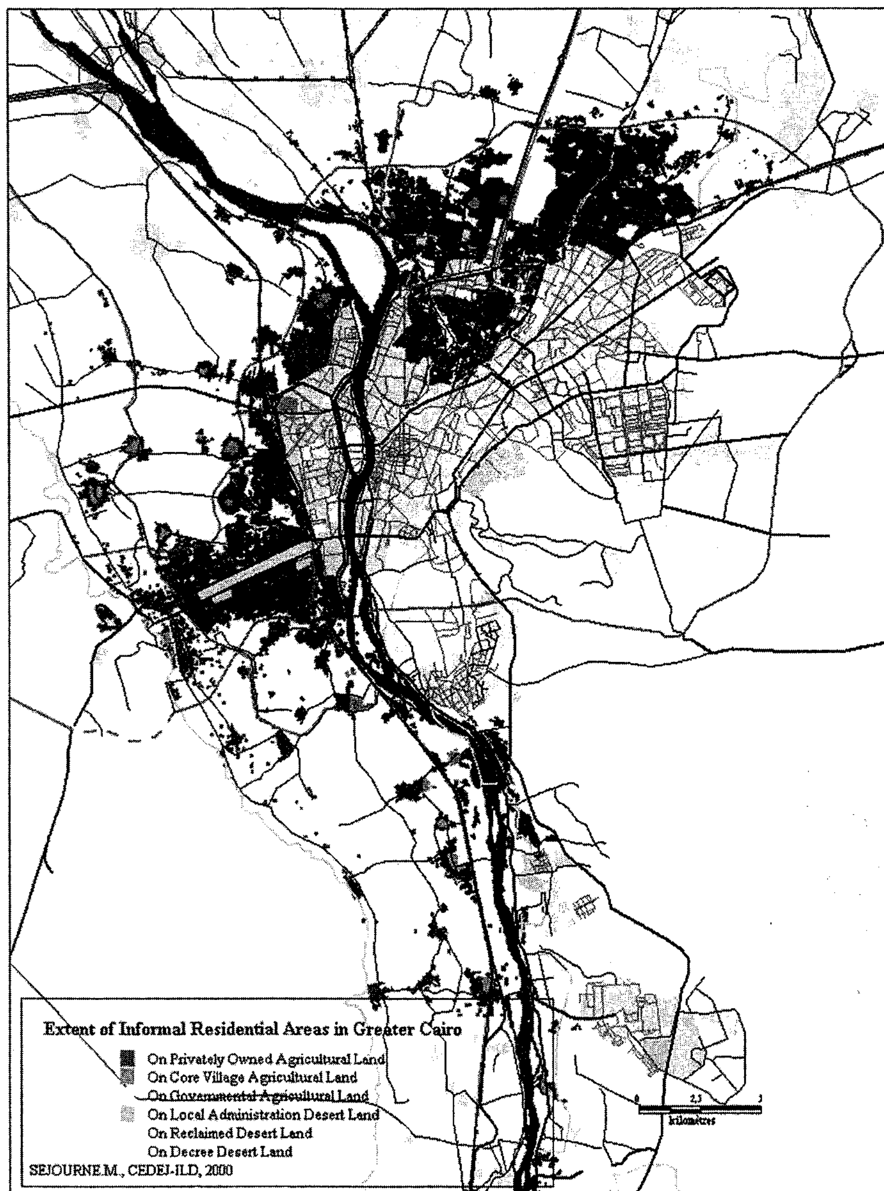
خلف حالات البيع هذه تقوم حاجة الدولة إلى المال، وكذلك التوجه الرسمي الثابت بالانتماء إلى العقيدة الليبرالية. إلا أن ذلك ليس السبب الوحيد: بل هي طريقة في تحلل الدولة من مسؤولياتها التي لا تستطيع أجهزة الدولة القيام بها. هو اعتراف بعدم الكفاية وعلى نحو بنيوي. ومن ناحية ثانية، يبقى هذا البيع الوازن للملكيات القديمة العامة آخر وسيلة في توجيه للتطوير المديني بيد أجهزة الدولة[١٧]؛ فضلاً عن حقيقة أنها تشكل مصدراً مهماً للأرباح التي يتقاسمها المقاولون المقربون من النظام (انظر الرسم الرقم (٤٥ ـ ١٢)).

---

(١٦) Jamel Akbar, *Crisis in the Built Environment: The Case of the Muslim City* (Singapore: Minar, 1998).

(١٧) Mostafa M. El Araby, «The Role of the State in Managing Urban Land Supply and Prices in Egypt,» *Habitat international*, vol. 27, no. 3 (2003), pp. 429-458.

الرسم الرقم (٤٥ ـ ١٢)
رمزية السكن غير القانوني داخل منطقة القاهرة الكبرى



يتأكد مبدأ فواصل التحديث والتدخل في هيكلة مدينة مثل القاهرة، وعلى مساحة زمنية طويلة، من خلال غياب الأشكال المدينية التي تكون نتاجاً لطبقة وسطى تتلقى دعماً مقصوداً من خلال التسهيلات العقارية. هذه الأشكال التي ميّزت إمكانات السكن في القرن العشرين، من المجمّع إلى الفيلّا، التي صارت هي الغالبة في أنماط تمدد متروبولات الديمقراطيات الصناعية، غير موجودة في القاهرة. المسكن النموذج المستند إلى تسهيلات مؤسسية غير موجود. فهزال المداخيل وعدم استقرارها يحولان دون ذلك.

بكلام آخر، حتى إن المسكن ذا الأصل الشعبي يبقى ثمرة تراكم مالي عزيز، من الهجرة إلى بلدان النفط الخليجية على سبيل المثال. وإلى ذلك، يفرض هذا التمويل المباشر للبناء أنماطاً معينة من العيش ومن الصور المدينية، من مثل العائد العالي مقابل الأرض، ومن ثم الكثافة السكانية العالية. ويتطلب ذلك أن تكون تكاليف البناء في الحد الأدنى، وخفضاً موازياً في ميزانية الأجزاء الأخرى من المشروع، وهو ما يعني خفضاً في فرص الإنفاق والاستهلاك.

عند الحد الآخر من هذا الطيف الاجتماعي، تساعد ضرورات الدفع نقداً على تشجيع أشكال البناء التي تُظهر من خلال التزويق والتنميق الثراء الشخصي لأصحابها. وتظهر أبنية التباهي هذه على أفضل صورة في المباني السكنية الفخمة الجديدة المشيّدة في الصحراء، والتي ما عادت ملزمة بمراعاة الجوار، أو طريقة العيش في المتروبول. وتغدو طرائق العيش أو التعامل مع المتروبول أكثر خصوصية.

حادي عشر: استثارة الحنين والتراث كوسيلة للترويج لليبرالية

ترافق بيع الملكيات التراثية القديمة في قلب البلد مع السعي لتحييد المنازل والأبنية القديمة ذات القيمة المعمارية أو التاريخية بوصفها رموزاً للهوية أو لقيمتها المعمارية. وكما قيل فقد استند افتتاح سوق العقارات إلى مضاربة على «الفراغ»، أي على الفضاء المركزي والرمزي خارج السوق.

يتوافق هذا العمل على إعادة كتابة التاريخ المديني من خلال الانتقاء وطريقة حفظ الآثار المبنية في الماضي ليس فقط في تفعيل الأرض داخل المدينة وسوق العقارات، وإنما مع التحول الذي حدث للقيم المرافقة لذلك؛ فترميم المعالم التاريخية بات يستبدل بمقاربة وفق الحيّ وبهدف توحيد وتجانس الصورة المثالية التي يجب أن تعكسها هذه

الأحياء المركزية القديمة مع الاستخدامات المتوقعة لها. وعليه فالمدينة ـ المكان المعقد والمتعدد، الاستقطاب الشعبي، الدين كما الحِرَف والتجارة ـ باتت موضوعاً لبرنامج محافظة يأمل أن يحولها إلى متحف خارجي مفتوح.

وفي النتيجة، غدت طريقة تلقيها محددة ومقننة وفق محددات عابرة للقوميات، تجارية، وسياحية، تبعث صورة شرق إسلامي بجوامعه البرّاقة، وأسواقه، ومقاهيه. لا يمكن بالتأكيد محو طرائق العيش والعمل في المدينة بسهولة، لكن ترهل السكن الشعبي يقدم الفرصة لتسريع تفتت مناطق الأنشطة الحرفية غير المتصلة بالسياحة ويضعف مقاومة الميل إلى إضفاء الطابع الفولكلوري على مشاهد المدينة واستخداماتها. وبحسب المنطق هذا، فإن التشريع وفق قواعد عالمية عابرة للحدود لا يهدف فقط إلى خدمة وظائف تجارية متصلة بالسياحة الدولية، بل هي أيضاً طريقة في تكييف إسلام تعددي وشعبي في متناول كل إنسان، في حين تبقى إعادة تعيين وظيفة هذه المركزية المفقودة القاعدة للمدينة لا لقلبها.

إضافة إلى التفكك المحتمل الذي أصاب الأجواء المدينية، وبفعل اختلاط الاستخدامات، فإن تحويل المركز القديم إلى متحف تحت اسم «المدينة الإسلامية» أو «المدينة الفاطمية» (حتى لو كانت معالم هذه الحقبة قد اندثرت كلياً تقريباً) قد ترافق وعلى نحو متزايد مع حملة ترميم سريعة للقصور والمساجد؛ في معرض يراد له أن يبقى نظيفاً ناعماً ومتوهجاً، ولو على حساب الأشكال الأصلية وما تركه الزمن حقاً. هو حديث عن الدوافع، وهذه المرة عن الأغراض الضمنية المستهدفة، من إعادة تكوين بيئة الآخر من خلال عيوننا نحن، وخارج الزمن، كما ربما كان المعرض العالمي (شارع في القاهرة) في باريس عام ١٨٨٩. وتغدو الحالة فاقعة أكثر في هضبة الأهرام في الجيزة، غرب القاهرة، حيث جرت وعلى أرض عذراء إعادة تكوين معمارية لسوق شرقية بشوارعها وساحاتها، وبالطبع متاجرها ـ خان العزيزية!

هذا التثوير والتعظيم لروائع الماضي لا يقف عند حدود المدينة القديمة ومعالمها؛ بل هو يؤثر أيضاً في المدينة الموروثة منذ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فجهود تسويق المباني التراثية بات له وقعه في المباني المهمة، والفيلّات، ومجمعات الشقق، وسوق البورصة، والمصارف، والمجمعات المعمارية، وساحات قلب البلد، حيث بدأت تجزئة الأراضي فيها عند نهاية القرن التاسع عشر وظهرت المباني منذ مطلع القرن العشرين. وتأثرت أكثر من ذلك إنشاءات حديثة مثل الغاردن

سيتي وهليوبوليس. فقد توالت إجراءات الحماية القانونية والتصنيف والترميم وتكرر اللجوء إلى صور لعمارة مأخوذة من حملات الترويج للمدن الخاصة.

ولنأخذ ببساطة مثالين هما مينا غاردن سيتي وهليوبوليس الجديدة. فالتجانس تام ويستلزم المستثمرين أنفسهم، دلالي قلب البلد، ومروّجي مدن الصحراء، مع واجهة تشير إلى حقبة مرجعية جديدة، العصر الذهبي الجديد للقاهرة، أي العصر الليبرالي. وحين تُعهد إلى رجال الأعمال مشاريع إضفاء الطابع التراثي على كل شيء فإنما يجري تشريع ذلك بوصفه مظهراً للمجتمع المدني. فقد جرى تجديد حي البورصة، وترميم الواجهات ورصف منطقة للمشاة تربط الشوارع المحاذية بواسطة تجمع لرجال الأعمال، وفي إشارة تضيء على أهمية المبادرات الخاصة، مع التلميح إلى أن مرحلة البناء الوطني بعد عام ١٩٥٢ كانت أكثر ضرراً من المرحلة الاستعمارية السابقة. والسائد الآن هو مراجعة التاريخ حيث امتد ذلك ليشمل إعادة تأهيل الملكية، من خلال إنشاء متحف في حلوان مكرس للملك فاروق. وفوق الوظيفة الجلية لخلق قيمة تصاحب تحرير الأراضي، الأمر الضروري لاستعادة المركز، مع الوظيفة الأخرى المعنية جداً بتفخيم الليبرالية حتى حين تتضمن إضفاء الشرعية على الإرث الملكي لمصر المعاصرة، فتتحول إعادة التأهيل تلك إلى قاعدة تاريخية لأشكال جديدة من نمط العيش في الصحراء. فالمدن الخاصة لم تعد مستورداً غير شرعي؛ بل هي الولادة من جديد لماضي المتروبوليس المجيد.

وقد جلبت مشاريع إضفاء الطابع التراثي معها أنماط البناء التي كانت سائدة مطلع القرن في إظهار للعراقة التي لا يخفي الحنين إلى ذلك الماضي عبر إحياء ليس أبنيته فقط بل الاستخدامات الاجتماعية للأبنية ولإطارها القديم أيضاً، وذلك في سياق جعل التاريخ والتراث حاضرين في المدن الخاصة الجديدة. والهدف، بعيداً من طلب الأصالة، هو تحريك مشاعر الحنين عبر نوستالجيا تفرض نفسها على الحاضر. هكذا يجري تصوير ما يجري استحداثه لا تذكيراً بالتاريخ فقط، بل استعادة لذلك التاريخ المفقود أيضاً.

ومثلما الموضة، التي هي نتاج دمج عدة عوالم ومظهر لدوران متسارع حول العالم، تغدو العراقة أمراً موقتاً. وينضم هذا الاختلاق للزمن، من خلال نفي الحاضر بهدف تسهيل وتسريع الترويج والاستهلاك، إلى المخاوف المدينية الأخرى وليخلق بالتالي حالاً من عدم الاستقرار. هي دعوة للشخص إلى المبادرة إلى حماية نفسه، أي السعي إلى الحماية في ظل القلق المتزايد، واضطراب الحياة اليومية، وفي ظل التعقيدات القائمة والتبعية لمرجعيات متداخلة. هي طريقة في تشكيل متروبول، وإن بدا

أنه يعيد تفعيل أنواع التجمع القديمة، فهو لا يترك مكاناً للتساؤل حول مظاهر التمزق الاجتماعي - ولا يحاول حتى إلباسها شرعية موروثة.

خلاصة

بما أن البحث الحالي، كما كل عرض توليفي لمدينة ما، لا يمكن اختصاره في مجرّد مجموعة حذرة من الملاحظات، بل يجب أن يقترح ممراً لمحاولة استعادة المجموع، بكل تفاصيله الصغيرة، وإعادة التماسك بين أجزائه، لذلك لا يخلو العرض الذي قدّمناه آنفاً لمتروبول القاهرة من الثُّغر. هو يرمي، أساساً، إلى إلقاء الضوء على مسار معاصر من خلال التركيز الشديد على الاستقرار الديمغرافي وآثاره المكانية، وتحديداً في تمدد المنطقة المتروبوليتانية وانتقائية إعادة توزيع السكان. وتلا ذلك تحليل وسائل الإنتاج وطرائق تحريك الأشكال المدينية التي صاحبتها. ثم أظهر كيف يقوم نسق جديد، مكاني واجتماعي، بعلاقة أعيد تجديدها بفعل اللبرلة الاقتصادية، وكيف جلب هذا الدمج معه إعادة كتابة التاريخ وإعادة تكييف الأشكال الموروثة. وقد أخذت قراءة المساحات الخاضعة للبناء في حالة المدن الخاصة، ونظراً إلى أنه جرت هيكلتها من خلال شرعنة السكن غير المنظم، في الحسبان الفصلَ الاجتماعيَ وأولوية الأمن، في مقاربة واحدة في خدمة أهداف اقتصادية كليّة.

علينا، عند هذه النقطة، أن نبلغ لا محالة الخلاصة المحتملة، وهي أننا استبدلنا صورة التفجر الديمغرافي الطاغي الآن على كل قراءة للقاهرة، بالتأسيس لطغيان سوسيو - مكاني يعيد تلفيق مظاهر اللامساواة الظاهرة وعلى نحو كاريكاتوري، وإلى الحد الذي لا يعود موجوداً معه غير الإجراءات ذات القاعدة الأمنية، والمقاربات السلطوية، التي يُراد لها أن تعيد الإمساك بالكلّ معاً. عند هذا الحد يمكن القول إن خطر الانفجار لم يختفِ - لقد أخذ ببساطة مجرى آخر. إن الشراسة والسرعة اللتين تسمان هذه التغييرات تنبئان، بالممارسة، بتفاقم الانقسامات الأساسية. واستناداً إلى المنطق نفسه، فالصورة الراهنة لمدن العالم العربي - الإسلامي تشي بسلطة أمنية طاغية تسعى إلى السيطرة على الفوضى الاجتماعية والمعارضة.

وعلينا بالملاحظة نفسها حيال التقارير التي تصرّ - وهي تستنتج أن الانفجار هو على الباب، من دون أن يكون بين أيدينا بابل جديدة مدمّرة - ومن باب التبرير لعدم تحقق نبوءاتها: «ومع ذلك فنحن ذاهبون إليها». ومن دون إنكار طغيان الانقسامات الاجتماعية الحادة ومخاطر الانفجار الاجتماعي، مع الغياب التام لقنوات أو فرص

التعبير الشرعية أمام المعارضة، علينا الاعتراف أن المتروبول يحتوي على موارد تسمح للمجموع، المترابط بالضرورة، بالعمل معاً وخلق نظام من التبادلات السلمية لتسود الممارسة اليومية.

ويبدو مناسباً الآن (مع أن ذلك يذهب أبعد من هدف هذا العمل) دراسة أنماط تلقّي وتكييف هذه الموضوعات المدينية الجديدة التي تستدعي، سلفاً، الفرز والتصنيف. فمن وجهة نظر علم الاجتماع ـ القائمة على مقاربة تستند إلى التلقي، والتفاعل، والاستخدامات، وليس فقط على المظاهر المباشرة والرسمية والحرفية ـ فإن التفاوض والتدجين، سمَتَي خليط المشاهد القائمة، أمران يجب عدم التنكر لأهميتهما. ثم ماذا لو أن هذا الذي لا يمكن اختراقه، أي المقاومة للوجود معاً ولاختلاط الاستخدامات التي تمكّن هذا التناقض الصارخ (والانطباع المباشر الأول دائماً) والمستمر؛ ماذا لو أن هذا تحديداً، الذي شكّل سمة المتروبول، أمكن من ثم قراءة قدرته هو نفسه على تجاوز التناقضات؟ فالمجمع التجاري مثلاً، الذي يمكن عدّه أحد مظاهر الخصخصة، هو أيضاً مكان عام جديد، ويذكّرنا إلى حد ما بالسوق. فهو يتيح قيام استخدامات جديدة واختلاطات جديدة[١٨].

إن العمل على تكييف مركزيات جديدة وبطريقة لا تتبع رغبات المستثمرين، حين يدفع هؤلاء مثلاً إلى إقامة متحف مفتوح، هي مقاربة تبدو ضرورية جداً. ثم إن الدراسات حول الطريقة التي تستطيع الأحياء الشعبية من خلالها النفاذ إلى اقتصاد المتروبول ستكون مفيدة كذلك. ولا داعي إلى التذكير أن لمرونة العلاقات والاستخدامات، والتفاوض، قصب السبق اليوم.

وبالمثل، فإن النقل والانتقال، اللذين لم نتطرق إليهما هنا، يمكن أن يحملا في تطورهما الأخير الشاهد على التصنيف والازدواجية معاً، على الرغم من الانحياز الواضح للأوتوسترادات السريعة وتالياً لسيارات الأحياء الجديدة ذات الوجاهة والأعمال. ومع ذلك، فإن المرونة الملحوظة في قطاع النقل هي أيضاً عامل مرغوب فيه في تمتين أواصر الصلات. وهو يعزز القُرب، على الرغم من اتساع المتروبول. كذلك المترو، فهو يميل إلى ردم الانقسامات العميقة ويعزز الوجود ـ معاً. وهو أخيراً يفرض ردود فعل مسؤولة، بحيث تغدو الخدمة مضمونة وجيّدة.

---

(١٨) انظر: Abaza, «Shopping Malls, Consumer Culture and the Reshaping of Public Space in Egypt».

الفصل السادس والأربعون

إعمار بيروت

جو نصر(*)
إريك فرداي(**)

مقدمة

صوّرت بيروت تكراراً رمزاً للمدينة التي هدمتها الحرب، وحالة نموذجية في كيفية قتل الحضارة(1)، ثم رمزاً لولادة مدينة من جديد من خلال إعادة إعمار وسطها(2). وأثنت على ولادتها من جديد المجلات العقارية، وسوّقتها على أنها المقصد السياحي المزدهر لمواطني الخليج العربي. تجعل الصورتان من بيروت مدينة خارج المقارنة، وخارج المألوف، وتصفانها بالمدينة الاستثنائية والرائعة.

ومع ذلك، إن استثنائيةً كهذه لا بد من تحدِّيها. فالعاصمة اللبنانية تشارك من جهة قدرها، كساحة للحروب الأهلية والخارجية، ثم لإعادة إعمار لاحقة، مدناً أخرى مثل القدس وبغداد وحماة (وتقريباً حلب) ومقديشو وسراييفو وموستار وبلفاست، من بين

(*) باحث مستقل متعاقد مع المعهد الفرنسي للشرق الأدنى ـ لبنان.

(**) باحث في المركز الوطني للبحوث العلمية (CNRS)، والوحدة المختلطة للأبحاث حول البيئة والمدينة والمجتمع ـ فرنسا.

(1) أفضل مثال معروف للتحليل الصحافي هو تحليل فريدمان، انظر: Thomas L. Friedman, *From Beirut to Jerusalem* (New York: Farrar, Straus, Giroux, 1989).

(2) أعطي هذا المثال في عنوان كتاب من التسعينيات. انظر: Angus Gavin and Ramez Maluf, *Beirut Reborn: The Restoration and Development of the Central District* (London: Academy Editions, 1996).

عدد غيرها في أواخر القرن العشرين[٣]. لكن المدينة التي مزقتها الحرب هي، من حيث العنف المدني كما من حيث المخططات المدينية، حالة متطرفة. لهذا السبب يجب تحليل كلا العنف المدني والتنظيم المدني بوصفهما أداتين واعيتين بين أيدي لاعبين سياسيين لإعادة تشكيل المجتمعات المدينية والبلدان، على الصُعُد المحلية والإقليمية والعالمية. وعليه يجب إعادة موضعة المدينة، في حراكها المتعاقب بين السلم والحرب، في سياق تطورها السياسي والاجتماعي/ الديمغرافي والاقتصادي. وهكذا يجب عدّ إعادة الإعمار سلسلة لحظات متعاقبة في ميزان الصراع السياسي.

من جهة أخرى، لا تختلف سياسات إعادة الإعمار المدينية إذاً، إلا في الدرجة، لا النوع، عن المخططات والمشاريع الهادفة إلى التغيير المديني بمعايير أكثر تعميماً. ولن تعدم العثور على عدة أمثلة لاتجاهات معيّنة، لدى بعض المخططين، تزدري النسيج المديني القديم وساكنيه، باسم تحديث المدينة، أو إثبات حضور الدولة فيها، أو ضرورة تكييفها مع متطلبات العولمة الاقتصادية.

من الخطأ وضع صورة بيروت كمدينة الحرب مقابل بيروت المدينة التي أعيد إعمارها، لأنه كانت هناك أكثر من إعادة إعمار واحدة لبيروت، وللعلاقة المتلازمة بالتالي بين التدمير وإعادة الإعمار. لقد واجهت بيروت غير مرة، وعلى مر الزمن، تجربة إعادة الإعمار، ليس في فترات الحرب فقط وإنما على أيدي العثمانيين أيضاً، ثم في محاولات التحديث الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى. وحتى في أثناء الحرب الأخيرة لم يكن التمييز بين زمن التدمير وزمن إعادة الإعمار واضحاً، إذ إن مشاريع إعادة الإعمار كانت عنصراً في عمليات التدمير أو التهديم على الأقل. ثم إن فشل اتفاقيات السلام أثناء الحرب اللبنانية خرّب لمرتين على الأقل انطلاقة عملية إعادة الإعمار.

وتركت محاولات التغيير تلك، ومع فشل بعضها، بصماتها في موضوعي القيود القانونية وقانون الملكية (التي شرّعت الباب أمام نزع الملكيات، والتصديق على قوانين لم يجرِ تطبيقها) كما في عقليات وذكريات الكثير من الفاعلين. هذا الفشل وانعكاساته يلقيان ضوءاً جديداً على عمليات إعادة الإعمار.

---

(٣) لم يكن انعقاد المؤتمر العالمي لإعادة إعمار المدن بعد الحرب في بيروت في التسعينيات من باب المصادفة. توجد المحاضر المنبثقة عن الجلسات، في: *Reconstruction of War-Torn Cities: Proceedings of the UIA's International Conference, Novemebr 1997,* edited by Jad Tabet (Beirut: Order of Engineers and Architects, 1999).

نقطة انطلاقنا في هذا الفصل هي إعادة الإعمار المادي للمدينة، طريقةً للإضاءة على عملية إعادة الإعمار بمعناها الأوسع(٤). فإعادة الإعمار المادية إنما جرت في إطار سياسي واجتماعي/ اقتصادي أعادت الحرب تشكيله. وتداخلت مع عملية إعادة الإعمار سياسات أخرى من حقبة ما بعد الحرب وعلى مستوى البلد، مثل المهجّرين أو المصالحة أو تلك المعنية بقطاعات معيّنة (كالطرق والطاقة وغيرها). كذلك يجب عدم النظر إلى إعادة الإعمار كعملية مستقيمة بسيطة. فردود الأفعال على العملية الجارية كانت هي بدورها تعدّل وتغيّر في التصاميم الأولية.

يستوجب فهم إعمار بيروت أولاً لمحةً تاريخية شاملة لتاريخ تحولات العاصمة اللبنانية قبل عام ١٩٧٥. وتتولى فترات الحرب ومخططاتها بعد ذلك مهمة تفسير التغيرات الجذرية التي أثرت في المدينة والسبب وراء فشل إعمارها. وننهي الفصل بتحليل مخططات فترة ما بعد الحرب ومشاريعها، مع التشديد على وسط المدينة.

أولاً: لمحة تاريخية عامة للتحولات في بيروت قبل عام ١٩٧٥

١ ـ من مدينة عثمانية هامشية صغيرة إلى عاصمة لدولة جديدة

حتى منتصف القرن التاسع عشر، كانت بيروت لا تزال مجرد مدينة عثمانية هامشية، إلى أن غيّرت من وضعها تدريجاً سلسلة من التحولات السياسية(٥)؛ فقد نمت التجارة مع الغرب من خلال عدد من القرارات مثل: اعتماد الحجر الصحي ثم التحولات التي طرأت على المرفأ وشق طريق بيروت ـ دمشق. ونمت صلات وثيقة بمنطقة جبل لبنان الداخلية، من خلال إنتاج الحرير والتجارة، على الرغم من أن هذه المنطقة كانت مستقلة إدارياً في عهد المتصرفية. استقر الكثير من المهجّرين المسيحيين في المدينة بعد مذابح عام ١٨٦٠ في دمشق وجبل لبنان. ثم جاءت تسمية

---

(٤) حول الفهم المتعدد لإعمار بيروت، انظر: Joe Nasr, «Reconstruction,» in: Eric Huybrechts et Chawqi Douayhi, eds., *Reconstruction et réconciliation au Liban-Négociations, lieux publicsrenouement du lien social*, Les Cahiers du CERMOC; no. 23 (Beirut: Centre d'études et de recherches sur le Moyen-Orient contemporain, 1999).

بعض هذه المفاهيم موسّع في بعض فصول هذا الكتاب.

(٥) يوجد العديد من المنشورات حالياً حول تاريخ بيروت الحضري بما فيه تحولها المادي. انظر مثلاً: Samir Kassir, *Histoire de Beyrouth* (Paris: Fayard, 2003); May Davie, *Beyrouth 1825-1975: un siècle et demi d'urbanisme* (Beyrouth: Ordre des Ingénieurs et Architects, 2001); Jad Tabet [et al.], *Portrait de ville: Beyrouth* (Paris: Institut français d'architecture, 2001), et Robert Saliba, *Beruit, 1920-1940: Domestic Architecture between Tradition and Modernity* (Beirut: Order of Engineers and Architects, 1998).

بيروت ولاية عام ١٨٨٨ لتعطي المدينة وضعاً إدارياً جديداً. فخلال القرن التاسع عشر كانت تطورت تجارة بيروت وعدد سكانها على حساب سكان صيدا وطرابلس وتجارتهما.

وبعد الحرب العالمية الأولى، اختار الفرنسيون بيروت عاصمة لدولة لبنان الكبير؛ وهي كيان جديد، تمتد أطرافه أبعد من متصرفية جبل لبنان، ليضم وادي البقاع ومدينة طرابلس وسهل عكار وجبل عامل المطل على سهول فلسطين الواقعة تحت النفوذ البريطاني. وكسبت بيروت بهذه السيطرة على أراضٍ تتمتع بعلاقات أقوى بمدن أخرى، كدمشق بالنسبة إلى البقاع أو حيفا إلى جبل عامل. أما طرابلس، فقد حرمتها الحدود الجديدة مناطقها الداخلية الخاصة بها ومدن حوض العاصي في وسط سورية.

استطاعت بيروت أن تستفيد من عدد من التحولات السياسية والاقتصادية لتعزيز دورها الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية وبعد استقلال لبنان عام ١٩٤٣. فقد أدى إنشاء دولة إسرائيل [في فلسطين] وحرب عام ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل إلى إغلاق باب التجارة بين حيفا والمدن العربية. وتعزز بنتيجة ذلك دور مرفأ بيروت ليصبح المرفأ الرئيسي لساحل المتوسط، مع مناطقه الداخلية الممتدة إلى العراق وشبه الجزيرة العربية في ظل زخم ازدهار تجارة النفط. ومع نقض اتفاقيات التجارة الحرة بين لبنان وسورية عام ١٩٥١ فرض مقترحو فكرة «جمهورية التجار» رأيهم على البلاد، فغدت رابطاً تجارياً بين الشرق والغرب.

استفادت بيروت في الخمسينيات من الهاربين من الثورات القومية والاشتراكية في البلدان المجاورة، ومن تدفق الفلسطينيين الأغنياء، واستفادت كذلك من أولئك الذين جمعوا ثرواتهم من مدخول نفط الخليج العربي، وجلبوا جميعاً ثرواتهم إلى النظام المصرفي اللبناني واستثمروا في قطاع العقارات. واضطلعت سياسات السرية المصرفية والتجارة الحرة بدور حيوي في دفع الاقتصاد اللبناني. أصبحت بيروت وجبل لبنان مركزين سياحيين منذ الستينيات. وجعلت الشركات الغربية مكاتبها الإقليمية في بيروت حيث وجدت أمناً حكومياً مؤيداً للغرب وسكاناً موهوبين ومناخاً جاذباً ومطاراً يصلها بأي مكان في الشرق الأوسط. بهذا اعتمد دور بيروت الإقليمي على تزايد الطلب على اقتصاد الخدمات في المنطقة بأكملها.

لم يصل الرخاء الاقتصادي الذي عرفته العاصمة اللبنانية إلى جميع المناطق في لبنان. فكان هذا التناقض العامل الرئيسي للنزوح من الريف. وكانت النزاعات

السياسية الإقليمية قد دفعت بالكثيرين إلى الهجرة إلى بيروت أيضاً، فزاد عدد المهجرين، وهو ما ضاعف من نموها السكاني. استقبلت بيروت بعد الحرب العالمية الأولى اللاجئين الأرمن القادمين من كيليكيا جنوب الأناضول. وجاء دور الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٨. ولم يكن عدد المهاجرين من الريف السوري، لأسباب اقتصادية، بالقليل. ونتيجة موجات المهاجرين تلك، نما عدد سكان بيروت من نحو ١٦٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٢٠ إلى ٤٠٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٠. وبلغ عدد سكان المدينة وضواحيها القريبة ٨٠٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٠. لكن العدد الحقيقي للسكان كان يقارب ١,٢ مليون نسمة.

في الواقع، واجهت المدينة العثمانية الصغيرة تغيرات فعلية رئيسية؛ فمنذ الثلاثينيات توسعت بيروت إلى ما وراء حدودها البلدية واستوعبت قرى التلال والسهول المجاورة التي تحيط بها وحولتها إلى نوى لضواحي المدينة. وتغيرت أنماط المباني بعد انتشار مباني الإسمنت المتعددة الطوابق. وأصبحت أنماط المساكن أكثر تعقيداً كذلك؛ فظهر في الحمرا مركز تجاري جديد يقع غرب مركز المدينة القديم. ونمت أحياء شعبية ومخيمات لاجئين في الضواحي. وتأسست مجمعات فرعية، مخطط لها جزئياً، على التلال خارج المدينة (انظر الرسم الرقم (٤٦ ـ ١)).

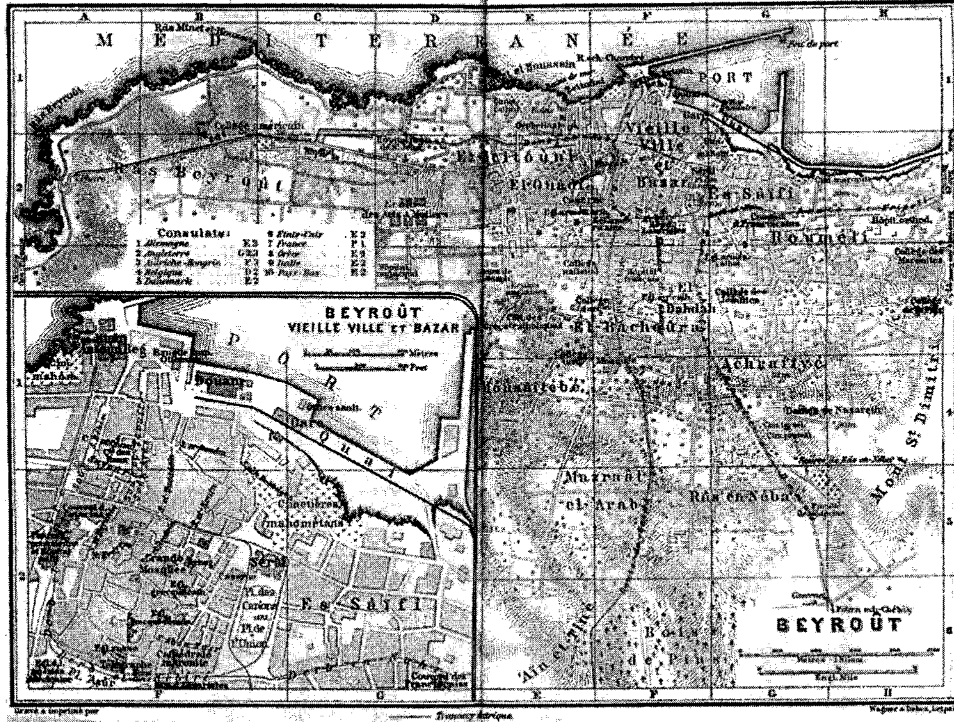
٢ ـ بناء عاصمة: المخططات والمشاريع

كان ظهور بيروت كعاصمة لدولة جديدة وكمركز إقليمي، فضلاً عن التحولات المادية التي طرأت عليها، نتيجة خيارات سياسية واقتصادية خارجية، فضلاً عن التغيرات الإقليمية غير المتوقعة. وبرزت هذه المنزلة الجديدة في إطار فكرة تحديث المدن، التي بعثتها إما «التنظيمات» العثمانية (الإصلاحات) وإما لاحقاً انتشار أفكار تخطيط المدن في العالم الاستعماري.

وعلى الرغم من أن هذه الرغبة لتحديث المدينة وتكييفها مع وضعها ودورها الجديدين قد أتت بالتأكيد من الخارج، إلا أنها التقت مع رغبة جزء من النخب المحلية. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، كان تأكيد وضع الدولة اللبنانية الجديدة أحد الأبعاد المعقدة للمشاريع الحضرية في بيروت، إذ يتعين على الحجارة المستعملة في بناء المدينة الجديدة أن ترسّخ فكرة الدولة الجديدة. وطوال قرن كامل لم تتوقف النزاعات حول تطبيق مثل هذه المشاريع. ولم يسمح ميزان القوى للحكومات الوطنية المتعاقبة بتنفيذ ميزاتها الطموحة بالكامل.

الرسم الرقم (٤٦ ـ ١)

مخطط وسط بيروت للعام ١٩١٢، دليل للمسافرين



المصدر: Karl Baedeker, *Palestine and Syria: Handbook for Travellers*, 5th ed. (Courtesy of the General Librairies; University of Austin), <http://www.lib.utexas.edu/maps/lebanon.html>.

ولا يمكن في السياق نفسه اعتبار المؤسسات المحلية، وخصوصاً البلدية، فاعلاً قوياً. فقد أنشئت البلدية عام ١٨٦٠، وسيطر عليها الفرنسيون بعد عام ١٩٢٠، ثم همشت الحكومة في لبنان المستقل دورها لاحقاً. كذلك يتعيّن هنا عدم إهمال اللاعبين الآخرين، مثل ملّاك الأراضي، ومن بينهم المؤسسات الدينية (الأوقاف)، ومصالح الشركات.

تضمّنت «عثمنة» المدينة تحت رعاية البلدية والولاة (الحكام)، من عام ١٨٧٨ حتى الحرب العالمية الأولى[٦]، سلسلة مشاريع، من بينها إعادة تصميم ساحة البرج والسراي الجديد (١٨٨٣ ـ ١٨٨٤) ونصب «برج الساعة» ليعكس «زمن» إسطنبول (١٨٩٨)، وتمثل هذه المشاريع روح ذلك الزمن.

وفي عام ١٩١٥، أطلق مشروع تحديث السوق بعد طول تأجيل. وحصلت بعض أعمال التهديم بعد وصول الفرنسيين إلى بيروت بعد الحرب. وكان أحد اهتماماتهم أن يكملوا التهديم قبل أن يبدأوا تدريجاً بتوسيع المدينة وتحويلها وإعادة تصميمها. صممت المنطقة قرب المرفأ على شكل شبكة متعامدة وسميت شوارعها الرئيسية بأسماء جنرالاتهم المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، مثل فوش، وويغان، وألّنبي. بدأ تصميم ساحة النجمة عام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ وانتهى بناؤها في نهاية الثلاثينيات. وفرضت الساحة فروعها على معالم البناء المديني العثماني القديم. لهذا قاومت الأوقاف المسيحية خطة بناء ساحة النجمة بقوة، حتى إن اثنين من فروعها لم يريا النور يوماً[٧].

أما المؤسسات الوطنية، مثل مبنى البلدية أو مبنى البرلمان، فقد صممت وفقاً لهندسة معمارية «مشرقية» جديدة. حملت مشاريع التحديث الأولى لوسط بيروت الاستمرارية والتغيير في التخطيط. وبدا التغيير واضحاً في المقياس الجديد الذي أعطاه الفرنسيون للمشروع، كما في الأنماط المنظمة الجديدة من مثل تصميم شكل «النجمة» الجديد. أما الاستمرارية فتظهر في مشروع التحديث نفسه أو في طريقة العمل من خلال البلدية. وعلى الرغم من أن الهدف وراء هذه الهندسة المشرقية هو إظهار دولة لبنان

---

(٦) Jens Hanssen, *Fin de siècle Beirut: The Making of an Ottoman Provincial Capital*, Oxford Historical Monographs (Oxford: Clarendon Press; Oxford; New York: Oxford University Press, 2005).

(٧) في إثر رد بعض البارزين المحليين، انظر: May Davie, «Beirut and the «Etoile» Area: An Exclusively French Project?,» in: Joe Nasr and Mercedes Volait, eds., *Urbanism: Imported or Exported?* (Chichester, England; Hoboken, NJ: Wiley-Academy, 2003), pp. 206-229.

الجديد، إلا أنها كانت تستقي من المصادر نفسها التي صممت للعثمانيين مستخدمة المهندسين والمصممين المحليين الذين كانوا مسؤولين من قبل، مثل يوسف أفتيموس.

كان إدخال التخطيط الحديث خارج بيروت القديمة في الثلاثينيات أقل نجاحاً[٨]. ومنذ الاستقلال وحتى اندلاع الحرب الأهلية، عانت الحكومات اللبنانية الفشل نفسه عدة مرات. في فترة ما بين الحربين العالميتين، حوّل المخططون المدن الاستعمارية الفرنسية إلى حقل تجارب تلبية لرغبة السلطات الاستعمارية نفسها. وكانت بيروت رمزاً لهذا النهج، إلى جانب المغرب وسورية. كانت المحاولة الأولى في بيروت عام ١٩٣٠ ـ ١٩٣٢ حين عمل الأخوان دانجييه حيث كانت شركتهما La Société des plans régulateurs de villes، قد عملت في عدة مناطق خارج الشرق الأدنى.

وفي خلال الحرب بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٣، كُلّف المهندس الشاب ميشال إيكوشار، الذي كان قد أسس دائرة التنظيم المدني في سورية عام ١٩٣٨، وضع مخطط رئيسي لتوسيع المدينة وتحديث بعض أجزاء وسطها حيث لزم بناء الإدارات الحكومية. وباءت كلتا المحاولتين بالفشل في مواجهة التخمين العقاري، ومصالح الشركات الفرنسية الخاصة (مثل شركة المرفأ أو شركة السكك الحديد أو مصرف سورية ولبنان)، وفي ظل الضعف المالي للقطاع العام.

في حقبة الاستقلال، عُلّق مشروع تخطيط بيروت وتحديثها في أثناء توتر بين لحظتين كلاهما مهم: أولوية تطوير الاقتصاد الوطني من جهة وتأكيد سيادة الحكومة من جهة ثانية.

وفي الخمسينيات، بقيت الخطط معتدلة ومتفقة مع سياسة رسمية في إطلاق الحريات الاقتصادية و«جمهورية التجّار». شملت الخطط التي اعتمدت مسوّدة إيكوشار والمخطط السويسري إرنست إيغلي (انظر الرسم الرقم (٤٦ ـ ٢)) الجهود الرئيسية لبناء مطار جديد في منطقة خلدة وتعديل الإطار القانوني ليتناسب مع ضغوط سوق العقارات وتوسيع بعض الطرق الرئيسية. ثم انتخب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية بعد الاضطرابات الأهلية التي وقعت في لبنان عام ١٩٥٨، فشدد على إصلاح الدولة وتحديثها في سبيل توحيد البلاد. وحُدّدت التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق اللبنانية والتحكم بنمو المدينة الجديدة كهدفين رئيسيين. سيطرت الحكومة المركزية بحزم

(٨) Marlène Ghorayeb, «L'Urbanisme de la ville de Beyrouth sous le mandat français,» *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*, vol. 73, nos. 73-74 (1994), pp. 327-342.

على التنظيم المدني وجعلت منه موضوعها الأهم وأقرت قانوناً لتدخل أدوات تنظيم جديدة[٩]. وكان خلق مديرية للتنظيم المدني عام ١٩٥٩ وتعيين إدارتين مستقلتين لتنفيذ المشاريع عام ١٩٦١ و١٩٦٣ أكبر دليل على تصميم الحكومة.

الرسم الرقم (٤٦ ـ ٢)
مقترح إرنست إيغلي لتغييرات في بيروت وضواحيها



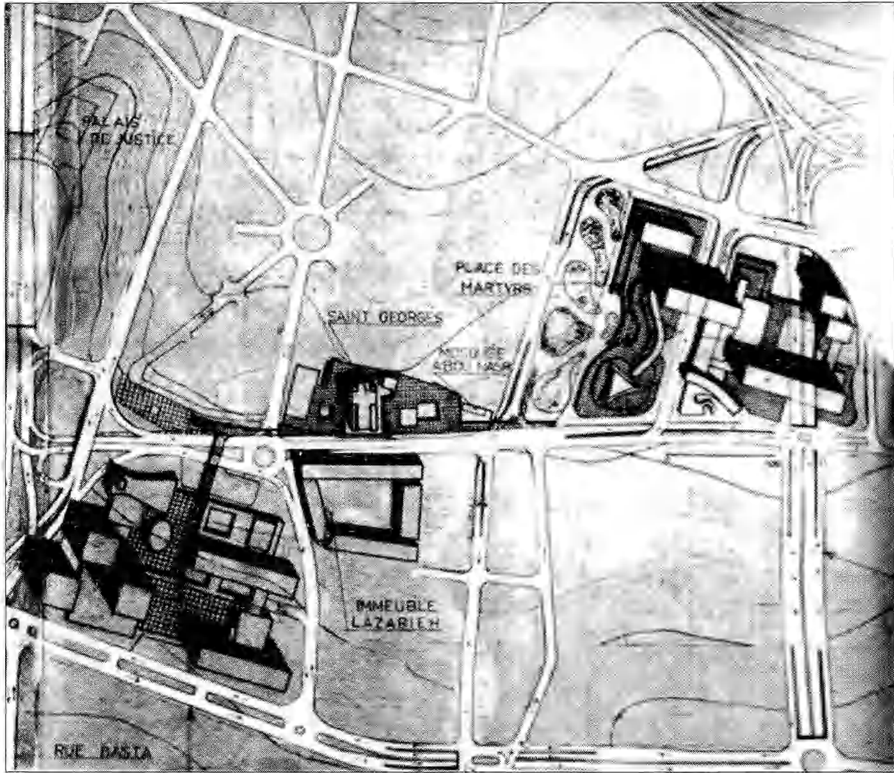
جزء من معرض سنة ١٩٥٠.
المصدر: Egli Collection, Archives of ETH - Zurich, Hs 785:142.

أعيد تكليف إيكوشار ثانية عام ١٩٦٣. ففي عام ١٩٦١ كان قد كُلّف تحضير مخطط رئيسي للمدينة الحكومية (كمجمّع إداري كبير) خارج وسط المدينة، يعكس

(٩) Eric Verdeil, «Politics, Ideology and Professional Interests: Foreign versus Local Planners in Lebanon under President Chehab,» in: Nasr and Volait, eds., Ibid.
انظر أيضاً قسماً من: Peter G. Rowe and Hashim Sarkis, eds., *Projecting Beirut: Episodes in the Construction and Reconstruction of a Modern City* (Munich; New York: Prestel, 1998).

إرادة الإصلاح والشرعية للإدارة. في عام ١٩٦٣ قدّم إيكوشار مخططاً رئيسياً لبيروت وضواحيها. وكان يشتمل على فكرة لامركزية مدينية تتوزع في مدن تتصل بالعاصمة عبر شبكة من الطرق السريعة. وكان يتضمّن ترميم وسط المدينة بإنشاء مبانٍ عالية وخطوط مواصلات منفصلة طبقاً لمبادئ المرور الحديثة (انظر الرسم الرقم (٤٦ ـ ٣)).

الرسم الرقم (٤٦ ـ ٣)
مشروع تغييرات لوسط بيروت



مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت سنة ١٩٦٤، الاستشاريون: م. إيكوشار، ج. بنشويا، ع. سلام، ب. خوري، ن. طبّاره، ر. داود، ر. عيسى.
المصدر: الصورة من إريك فرداي.

دمج هذا المشروع بين مسألتي الاهتمام بالعقارات وبالتنمية الاقتصادية معاً في مدينة كان مقدّراً لها أن تصبح صلة وصل بين الشرق والغرب، مع المحافظة على الهدف الأساسي وهو التأكيد الرمزي للدولة، من خلال تكريس عدة مواقع كمبانٍ عامة. وُضع

تشريع جديد لشركات عقارية مختلطة لتتولى تنفيذ المشروع. إلا أن الخطط الشهابية لم تنفذ بالكامل.

أما أهم ما نفذ منها فهي لائحة أنظمة البناء السكني، التي عدّلت في ما بعد تحت ضغط مالكي الأراضي، وشبكة الطرقات وبعض المباني الإدارية في المدينة الحكومية في بئر حسن. في المقابل أهمل بناء المساكن الشعبية وإقامة مشاريع لمدينة جديدة وترميم المنطقة المركزية بسبب تغير ميزان القوى في البلاد بعد نهاية فترة حكم فؤاد شهاب عام ١٩٦٤ وبسبب التداعيات المالية للأزمة الإقليمية عام ١٩٦٧.

ارتبط تخطيط بيروت وتحديثها على الدوام ببناء الوطن، وذلك بسبب وضعها كعاصمة لدولة جديدة وغير مستقرة. وبينما كانت محاولات تحديث العاصمة، وبخاصة وسط المدينة، تهدف أيضاً إلى تشجيع اقتصاد يرتكز على التجارة الإقليمية والعقارات، ارتبطت المشاريع تلك بحلقات من الإعمار السياسي ومن الحاجة إلى تأكيد دور الدولة.

ثانياً: بيروت وخططها في زمن الحرب

١ ـ النظرة إلى الحرب كسياق للتغيير المديني

كانت الحرب، منذ عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩١، إطاراً معقّداً للتغيير المديني. وأهم أبعاد الحرب المعقّدة تلك هي أنها محلية وإقليمية ودولية، وأيديولوجية وطائفية، في آن واحد. وتجعل الخصوصية تلك حال المدن اللبنانية مختلفة عن تلك الأوروبية أثناء الحرب العالمية الثانية من حيث الصفة الزمانيّة والمكانيّة للقتال، وطبيعة الدمار، وهويات المتقاتلين (من الميليشيات المسلحة أو الجيوش المنظمة) وجنسياتهم المختلفة (لبنانيون وفلسطينيون وإسرائيليون وسوريون وإيرانيون وأرمن وأوروبيون... إلخ) ونوع الحروب التي خاضوها (الطائفية، الاجتماعية، أو الإقليمية الأبعاد، أو المحلية).

وبسبب طول أمد الحرب تلك، تبدل الممثلون على ساحة الأحداث مع الوقت. وأُضعِفت الدولة وإداراتها كثيراً، فلم يعد بمقدورها التحكم بالإعمار المديني، حتى في إصدار رخص البناء مثلاً. وإلى ذلك، زادت الأمور سوءاً حين لم تعد الإدارات قادرة على الاحتفاظ بقوتها العاملة الماهرة ولا قادرة على استبدالها. وضربت الحرب كذلك

مالكي الأراضي بصورة مباشرة أو غير مباشرة حين أفلس البعض وهاجر البعض الآخر أو تغيّبوا أو خافوا تعهّد إصلاح ما خربته الحرب.

في المقابل، ظهر على الساحة لاعبون جدد وأصبحوا من البارزين. واستفاد بعض الأفراد وبعض المجموعات من الحرب اقتصادياً أو سياسياً. حتى إن رؤساء بعض الميليشيات أصبحوا وزراء ومسؤولين. واستفاد بعض رجال الأعمال من الحرب اقتصادياً. فبروز رفيق الحريري الذي بنى نجاحاته في المقاولات خارج لبنان، وتحديداً في السعودية، يُظهر سمةً أخرى من التجديد السياسي والمالي. وعلى صعيد الإدارة الرسمية، أُنشئ مجلس الإنماء والإعمار عام ١٩٧٧ ليحل محل وزارة التخطيط، وهو راكم تدريجاً الكثير من السلطات على حساب الإدارة «الكلاسيكية» الآيلة إلى الزوال.

كانت الحرب اللبنانية في الواقع جولات متعاقبة، بِرِهانات مختلفة، تفصل بينها فترات من الهدنة التي كانت تبوء بالفشل، وخصوصاً عام ١٩٧٧ وعامي ١٩٨٢ و١٩٨٣. فالطبيعة الدورية للحرب هي السبب وراء الدمار والإعمار المتلاحقين. وقد أصابت المعارك كل البلاد تقريباً، في واحدة من الجولات على الأقل، أو بصورة غير مباشرة. ومثّلت بيروت وضواحيها أحد مسارح الحرب الرئيسية والمستمرة واستحقت بهذا لقب حرب مدينية. بقيت خطوط التماس في بيروت هي نفسها على مدى أيام الحرب. وكان وسط المدينة أيضاً مركزاً رئيسياً للمواجهات. وصاحب التفاعل بين هذه العوامل المختلفة تحولات مدينية يمكن تصنيفها وفقاً لمعاييرها المختلفة.

٢ ـ المعايير المتعددة لتحولات بيروت زمن الحرب

ضربت الحرب المدينة بشدة. ولم تقتصر الأضرار على المادية فقط؛ وإنما أصابت تنظيم السكان المكاني ووسائل الإنتاج كذلك. وتأقلم الناس بطرائق شتى فلجأوا إلى الريف وإلى المدن الثانوية. وكان الدمار الذي خلفته الحرب السبب الرئيسي وراء التهميش الاقتصادي الذي ضرب البلاد ككل وبيروت بوجه خاص. والضرر الأكثر حضوراً كان ذاك الذي تسببت به الحرب. لذلك يبقى تقييم الدمار الذي حدث إشكالية تنطوي على الكثير من التحدي المنهجي[١٠]، إذ تقدر المباني التي تضررت بالكامل أو جزئياً بأكثر من عشرة في المئة من مجمل المباني. وتخفي هذه الأرقام اختلافات

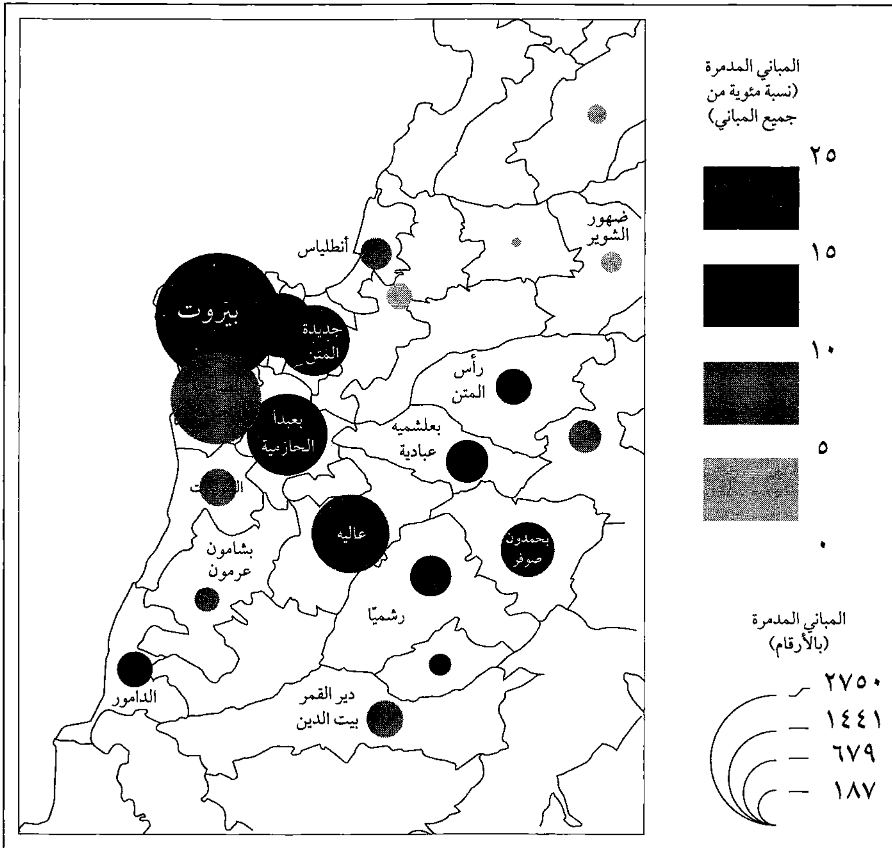
---

(١٠) نوقشت بعض هذه الصعوبات في قسم من: Joseph L. Nasr, «Reconstruction or Constructing Cities?: Stability and Change in Urban form in Post-World War II France and Germany,» (Ph. D Dissertaion, University of Pennsylvania, Philadelphia, 1997).

جغرافية (انظر الرسم الرقم (٤٦ ـ ٤))، إذ قُدّر الدمار داخل حدود بلدية بيروت بنحو ١٦ في المئة، بينما أصاب كل المباني تقريباً في قلب المدينة، فوصلت الأضرار إلى نسبة ٨٠ في المئة على طول خط التماس. ومع هذا بقيت نسبة الدمار في بيروت تحت مستوى نسبة الدمار في بعض الدول الأوروبية مثل غرب برلين الذي مني بدمار ٢٥ في المئة من عمرانه. وإلى جانب الضرر الجسيم الذي أحدثه القصف الجوي، فضلاً عن الزوابع النارية المرافقة له وقتال الدبابات، كانت الصواريخ والقذائف الصغيرة نسبياً هي الأسلحة الأشد تدميراً في لبنان.

الرسم الرقم (٤٦ ـ ٤)

تدمير المباني من فترة الحرب في منطقة بيروت الكبرى



المصدر: تقييم أوجيه للدمار (١٩٩٤): ACS ١٩٩٦: إحصاء المباني: فرداي ـ ميكرو ريجنز حسب CNRSL وIFPO.

وعلى نمط الحروب الأهلية والمدينية، أصيب السكان بحركات نزوح هائلة[11]. فقد قلب النزوح الجماعي من المحافظات إلى العاصمة، وموجات النزوح المتبادل بين المناطق المختلفة للمدينة، التوزيع الجغرافي للسكان جذرياً. ففي عام ١٩٨٧ اعتُبر ٢٧ في المئة من السكان من المهجّرين. ولا تضم هذه النسبة أولئك الذين هاجروا بمحض إرادتهم لأسباب أمنية. من أهم الآثار التي خلفها النزوح تكوين قطاعين كل منهما ذو تركيبة طائفية متجانسة على جانبي خط التماس. فضم شرق خط التماس المسيحيين بمستوى كلي تقريباً، وضم الغرب أكثرية مسلمة. وشكل التوسع السريع والهائل للضواحي، وخصوصاً على طول الساحل الشمالي وفي التلال، وكذلك في السهل الجنوبي، أحد تداعيات هذا النزوح. وعلى الرغم من أن عمليات البناء آنذاك كانت خاضعةً للقانون، إلا أن احتلال الأراضي والبناء غير الشرعي وغير المسموح به كان شائعاً جداً وخصوصاً في الضواحي الجنوبية حيث الأغلبية من اللاجئين أو المهجرين الشيعة[12].

أما التراجع الذي حدث لوظائف متعددة (مثل الإسكان والصناعة والتجارة) وعلى مستويات متعددة (نحو الريف أو البلدات اللبنانية الثانوية أو نحو القرى القريبة من بيروت) فقد عوض جزئياً من الدمار وعدم الأمان اللذين انتشرا في العاصمة. فانخفضت نسبة سكان بيروت الكبرى من ٥٤ في المئة إلى ٤٢ في المئة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٦. ويعبِّر ظهور كتل سكانية مثل جونية وزحلة وشتورة والنبطية عن الآلية تلك التي أضعفت منزلة العاصمة في البلاد.

إلى ذلك، أثرت الحرب بعمق في مكانة بيروت ولبنان ودورهما الإقليمي. فانخفض الناتج المحلي الإجمالي نحو ٢٥ في المئة من القيمة الثابتة، على الرغم من أن عودة أموال المغتربين وأموال الذين هربوا من البلاد مؤخراً عوّضت جزءاً منه. وضربت الحرب عدة قطاعات اقتصادية بشدة، فترك بعض مكاتب الشركات الغربية والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى لبنان، وأغلقت بعض الفنادق وبعض آخر

(١١) Eric Verdeil, Sofia Shwayri et Sébastien Velut, *Atlas du Liban: Espaces et société* (Beyrouth: Institut français du Proche-Orient (IFPO); Le Centre national de la recherche scientifique (CNRS), 2007), chap. 4, et Sofia Toufic Shwayri, «Beirut, 1975-1990: The Making and Remaking of a City during Civil War,» (Ph. D Dissertation, University of California, Berkeley, CA, 2002).

(١٢) Valérie Clerc, «L'Urbanisme face aux quartiers irréguliers: Le Cas d'Elyssar en banlieue sud de Beyrouth,» (Ph. D Dissertation, Paris VIII University, 2002), et Mona Fawaz, «Strategizing for Housing: An Investigation of the Production and Regulation of Low-income Housing in the Suburbs of Beirut,» (Ph. D Dissertation, MIT, Cambridge, MA, 2004).

من القطاع السياحي. وتعطل العمل في مرفأ بيروت ومطارها معظم أيام الحرب وقد كان كلاهما من البنى التحتية الرئيسية في نظام لبناني متقدم قبل الحرب. في هذه الأثناء استطاعت مدن أخرى جذب الشركات الهاربة والتأقلم مع التغيرات الاقتصادية في المنطقة. فطورت عمّان ودبي والمنامة والدوحة والقاهرة وعدة مدن أخرى وظائف جديدة مثل المطارات والقطاعات المالية والمصارف والجامعات والمستشفيات؛ فلم تعد بعض الأدوار التي كانت تؤديها بيروت قبل الحرب مناسبة أو تنافسية أو فريدة بعدما باتت هذه المدن وغيرها مراكزَ تنجز فيها أغلب هذه الأدوار. وأدى ذلك كله إلى تهميش العاصمة اللبنانية في منطقتها.

٣ ـ مخططات ومشاريع زمن الحرب

أصبح الإعمار المادي من الأولويات الملزمة، بعد الدمار الوحشي والتغيرات التي أصابت المدينة، وبخاصة في الأماكن ذات القيمة الرمزية والاقتصادية العالية مثل وسط المدينة. وكأداة للمعالجة، وضعت المشاريع لا كأداة لاسترداد شروط التنمية الاقتصادية قبل الحرب فحسب، وإنما لتحديث وسط البلد التاريخي أيضاً الذي بدا، على نحو متزايد بالياً وآيلاً إلى الخراب وبحاجة إلى التغيير. تضمن ذلك إفادة مشاريع الإعمار من الفرص التي أتاحتها الحرب لتطبيق بعض الخطط والأفكار التي كانت تواجه العقبات سابقاً، مثل مشاريع تحديث وسط المدينة أو خطط إعادة الهيكلة العملاقة. وفي ذلك تكون الحرب قد أعطت تجانساً أكبر لأجندات قديمة كانت لا تزال موجودة.

ربما جرى لحظ بعض شروط ومشاريع ما قبل الحرب في عدد من مخططات الإعمار، لكن الإعمار الذي حدث إنما كان، ولا يزال، تعزيزاً لتحولات ما بعد الحرب من عدة نواحٍ، مثل تعزيز كل الاختلالات الناجمة عن الحرب وتقسيم الطوائف المختلفة إلى قطبين توزعا على جانبي خط التماس أو في تمدد المدينة نحو الجبال. تكمن أهمية هذا الموضوع على وجه الخصوص من زاوية التجديد السياسي، إذ إن إعادة الإعمار كانت أمراً حاسماً لإضفاء الشرعيّة على الفاعلين السياسيّين الجدد خلال فترتي إعادة الإعمار وإعادة تأسيس الدولة عام ١٩٧٧ وعامي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣[١٣].

في نهاية حرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٧) عَيّن الرئيس إلياس سركيس عالم الاقتصاد سليم الحص رئيساً للوزراء. وتسلّم المهندس ورئيس نقابة المهندسين السابق

(١٣) Eric Verdeil, «Reconstructions manquées à Beyrouth: La Poursuite de la guerre par la projet urbain,» *Annales de la recherche urbaine*, no. 91 (2001), pp. 84-93.

أمين البزري مسؤولية وزارة الأشغال العامة. وأشرف شخصياً، وبالتعاون مع لجنة من الاختصاصيين، على وضع خطط إعمار وسط بيروت الذي كانت تعدّه مؤسسة استشارية فرنسية هي المؤسسة الباريسية لتخطيط المدن (Atelier Parisien D'Urbanism (APUR)). اهتم اقتراح اللجنة الأول بمنطقة واسعة من ١٢٠ هكتاراً تضم المواقع الأكثر تضرراً.

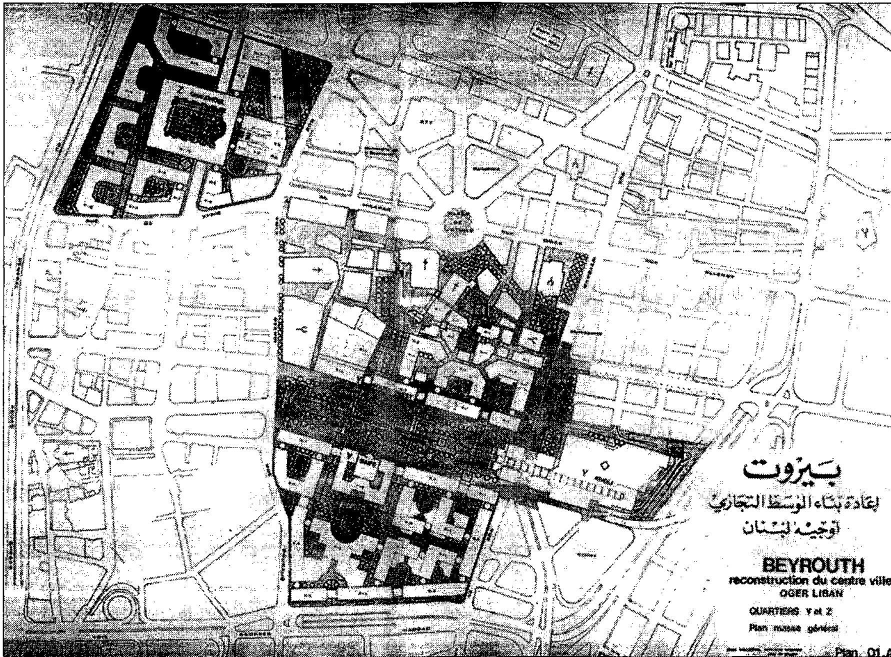
ولا بد من الإشارة هنا إلى أن أهمية وسط المدينة تكمن في كونه الرمز للمكان العام الرئيسي للمدينة حيث تلتقي وتتفاعل الجماعات المختلفة في البلاد. وكان مقترحها الأول إعادة صورة المدينة المتوسطية. تضمن هذا الاقتراح إعادة ترميم الأسواق وفتح المدينة على المرفأ وتصميم جادة على طول الخط البحري. كما تضمّن وضع حد لارتفاع البنايات إلى ٣٠ متراً واتجاهاً مغايراً لمفهوم «العمارة العالمية». وكانت في الواقع المرة الأولى التي تظهر فيها مسألة التراث مطبّقة في بيروت. ولكن الشق الثاني من المشروع كان تحديث المدينة: حيث أرسيت توقعات لبناء مبانٍ عامة ترمز إلى وحدة الدولة. وتضمن كذلك شق طرقات جديدة عبر المشهد المديني القديم وإنشاء مركز تجاري حديث على رصيف قديم للمرفأ. ومن أجل إحداث تطوير في قطاع الأعمال، فقد سمح مضاعفة المساحة الأرضية الكلية للمناطق الأكثر تضرراً من خلال إنشاء بنايات جديدة. كان المبرر الرئيسي لمخطط عام ١٩٧٧ هو الحاجة الملحة إلى العودة بالمدينة إلى الحالة الطبيعية في فترة ما قبل الحرب وإعادة إحياء صورة الدولة الموحّدة والمدينة المتوسطية المكرّسة للتجارة. وفي خط مشاريع ما قبل الحرب نفسه، سعت هذه الأهداف لرعاية الأعمال التجارية وتطوير العقارات وفتح طرقات جديدة في هذه المنطقة.

لم يسمح الفشل المتواصل لترتيبات السلم بتطبيق هذه المشاريع، وزادت المعارك الجديدة الأضرار سوءاً في وسط المدينة. عاد التفكير في الإعمار بعد عام ١٩٨٢، في إثر الاحتلال الإسرائيلي، حين تولّى الرئاسة على التوالي الكتائبيان بشير الجميّل ثم تلاه أمين الجميّل. لم يتحلّ حكم أمين الجميّل بالشرعية والدعم السياسي اللذين حظيت بهما رئاسة أخيه. فأعطته عملية الإعمار فرصة لبناء هذه الشرعية. ولم تقتصر استراتيجيته على إعمار وسط المدينة فقط كما كان الحال عام ١٩٧٧. بل أطلق مشروعاً واسعاً يحوي عدة قوانين جديدة وأعمالاً عاجلة في وسط المدينة وفي الضواحي الجنوبية، ومشروع تنمية حضرية هائلاً لطمر البحر على الشاطئ الشمالي للتجمعات السكانية ومخططاً رئيسياً لمنطقة متربوليتانية في بيروت. وكان مستشاروه

لهذه الخطط المعهد الفرنسي لتنظيم وتخطيط المدن لمنطقة ضواحي باريس (IAURIF).

وعاد النظر إلى وسط المدينة مرة جديدة رمزاً لاستمرارية الوطن. لكن تمدد أضرار الحرب وواقع تحويل خليج السان جورج منذ عام ١٩٧٨ إلى مكب رئيسي للقمامة، تطلب بالضرورة تعديل مخطط الإعمار الذي أقر سابقاً. فعرضت شركة أوجيه التي يملكها رجل الأعمال رفيق الحريري المساعدة، وأخذت على عاتقها تنظيف الموقع. وفي ظل ظروف غامضة، هدمت أجزاء كبيرة من الأسواق القديمة قرب ساحة البرج، مزيلةً من المباني أكثر من تلك التي تضررت في الحرب. بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٦ أدخلت شركة أوجيه وعلى حسابها عدة تعديلات على الخطط الرسمية مقترحة عدة خيارات (انظر الرسم الرقم (٤٦ ـ ٥)).

الرسم الرقم (٤٦ ـ ٥)
مشروع أوجيه لمنطقة ساحة الشهداء عام ١٩٨٤



المعماري: جان وليرفال.
المصدر: مركز التوثيق CDR.

وفي النتيجة، غدت خطط إعادة الإعمار أكثر تطرفاً. فقد دعت الخطط الجديدة إلى عمارة حديثة، ذات وظائف تجارية وسياحية، وعلى حساب حفظ التراث وملّاك الأراضي القدامى والمستأجرين. وفي الواقع، فهي قد قبلت التغيرات الاجتماعية الناتجة من القتال بل عملت على ترسيخها.

وفي الضواحي الجنوبية، كانت الدولة تواجه مسألة التجمعات السكنية غير الشرعية في منطقة يسيطر عليها سياسياً تنظيما أمل وحزب الله الشيعيين. واندمجت محاولات حل مشكلة العقارات من حيث المبدأ مع مشروع إسكان ذوي الدخل المنخفض وترقية البنى التحتية في أجزاء مختلفة من المنطقة(١٤). لكن محاولة الإزالة الوحشية لبعض المحتلين، في إطار استئناف التوترات بين رئيس الجمهورية ومعارضيه الشيعة في شباط/ فبراير ١٩٨٤، أدت إلى انتفاضة أعادت بيروت إلى حضيض الحرب. أما بالنسبة إلى المشاريع شمالاً، فكانت تهدف إلى إعادة هيكلة منطقة صناعية مهجورة جزئياً وتحويلها إلى منطقة سياحية وسكنية. وقد حصل هذا الأمر في منطقة المتن، مسقط رأس الرئيس أمين الجميل الذي أشرف بنفسه على عمليّات التحديث(١٥). لم يكن من الممكن تحويل هذه المنطقة من منطقة صناعية إلى منطقة تجارية وسكنية لولا التحوّلات الاجتماعية التي حصلت في داخلها، والتي حولتها من منطقة صناعية إلى منطقة تجاريّة وسكنيّة، في إطار تطبيع سكن المسيحيين الذين هربوا من غرب بيروت.

يصوّر مشروعا الضواحي الجنوبية والشمالية كلاهما أن التخطيط لم يكن مجرد تأكيد محايد للدولة، وإنما هو أظهر ميزان القوى القائم كما عزز التحولات الاجتماعية التي أصابت المدينة. تجدر الإشارة هنا إلى أن رفيق الحريري كان طرفاً في كلا المشروعين وعلى نحو متزايد في مشروع إعمار المدينة عموماً كمقاول ومستثمر في آن. وقد كان لهذا أثر كبير في المراحل اللاحقة لعمليات إعادة الإعمار. وكان آخر مشروع هو مخطط IAURIF عام ١٩٨٦ وكان مخططاً متروبوليتانياً. فقد سعى لتعزيز وحدة المدينة من خلال إعادة بناء وسطها وبناء شبكة من المواصلات العامة. واقترح المشروع مراكز ثانوية في نهر الموت والحازمية والليلكي وخلدة تجنباً لانتشار مديني لا يمكن السيطرة عليه. ومع أن المشروع الرئيسي كان أقل تأثراً بالأغراض السياسية من

(١٤) Eric Verdeil, «Une ville et ses urbanistes: Beyrouth en reconstruction,» (Ph. D in Geography, Paris I University, 2002).

(١٥) Eric Verdeil, «Entre guerre et reconstruction: Remblais et empiétements Littoraux à Beyrouth,» dans: L. Goeldner, S. Velut et N. Yellès-Baron, eds., *Le Littoral: Mélanges en hommage à Fernand Verger* (Paris: Presses de l'Ecole Normale Supérieure, 2002).

المشاريع الأخرى، لكن تحديد المواقع هذه كان موضع جدل، نظراً إلى وقوعها في مناطق مسيحية وشيعية ودرزية، الأمر الذي فُسّر وكأنه قبول بتقسيم المدينة إلى قطاعات متواجهة.

لم تطبق هذه الخطط كاملة على الإطلاق، على الرغم من أهمية أثرها في مستقبل هذه المناطق بعد الحرب. فقد سلّط الكشف عن حفريات الضوء على أفكار ومفاهيم تخطيط تلك العمليات الطويلة الأمد وعلى الاستمرارية في المشاريع. ومن بين الفاعلين الرئيسيين في خطط الإعمار، برز المخططون المختصون حملة ذاكرة محددة من الأفكار ـ مع أنه لا يمكن التنكر للتعديلات والتغييرات التي أدخلوها على المشاريع. كذلك لا يمكن التقليل من أهمية دور الفاعلين السياسيين والاقتصاديين في خطط الإعمار، وخصوصاً حين تعتمد مسيرتهم المهنية بشدة على النجاح في الدخول على عمليات التخطيط، وخير مثال على هذا حالة رفيق الحريري.

ثالثاً: بيروت ما بعد الحرب وخططها ومشاريعها

١ ـ مشهد جديد ورهانات جديدة

يهيمن شخص رفيق الحريري على المرحلة اللاحقة من قصة بيروت في سنين ما بعد الحرب منذ عام ١٩٩١، كرئيس لمجلس الوزراء اللبناني لفترتين (١٩٩٢ ـ ١٩٩٨ و٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤) وكمستثمر رئيسي كذلك. هو يمثل التداخل الدائم بين المصالح العامة والمصالح الخاصة والترابط بين سياسات التخطيط المدني وتأكيد النفوذ السياسي، واستمرارية الفاعلين في عملية بناء المدينة (أو تدميرها) في خلال الحرب وبعدها (كان له في البداية دور في إعادة تشكيل مشهد المدينة أثناء الحرب، ثم توسّع دوره وتأثيره بعد توقف القتال).

اختفت من مشهد ما بعد الحرب شخصيات كان لدورها تأثير كبير زمن الحرب مثل الرئيس أمين الجميل، وفي المقابل ظهرت شخصيات غيرها. ونتيجة التحولات في الإطار السياسي والإداري، حدثت تغييرات جوهرية في بنية الاختصاصيين المسؤولين عن إعادة الإعمار. فالمهاجرون العائدون، والمصممون والمعماريون الشباب المتدربون في الغرب، والمؤسسات الاستشارية التي بدأت في لبنان ثم نمت لتصبح شركات إقليمية وإداراتها خارج لبنان (وأكبرها دار الهندسة ـ شاعر وشركاه)، هم الذين صمّموا أو أخذوا على عاتقهم معظم مشاريع إعادة الإعمار.

من أهم تغيرات ما بعد الحرب، مقارنة بأوضاع أيام الحرب، هو عودة الدولة كفاعلٍ مركزي (أو فاعلين مركزيين)، حتى لو تخللتها، كما الحال دائماً، المصالح الخاصة. على الرغم من هذا الاستدراك المهم، فقد أظهرت المفاوضات التي أدت إلى اتفاق الطائف والتي مهدت الطريق إلى وقف القتال أواخر عام ١٩٩٠، أن مخطط إعمار تقوده الدولة آتٍ لا محالة، إذا أُحسن الأخذ في الحسبان التمثيل السياسي المتوازن والحذر للفئات والجماعات الأخرى. وأعطى ذلك الدولة، من خلال مجلس الإنماء والإعمار، دوراً أساسياً في إصلاح أوضاع البلاد، بوصفها فاعلاً رئيسياً، وكقناة للمؤثرات الأجنبية، وكساحة دائمة للمفاوضات بين الفاعلين المختلفين.

ولئن كان الرهان الرئيسي في مفاوضات كهذه هو تمويل الدولة (وتدفق الأموال الدولية عبرها)، فقد اتسمت فترة ما بعد الحرب عموماً بالإسراف في المشاريع «الصعبة». وبهذا كانت إعادة الإعمار المادية في قلب عملية إعادة الإعمار بعامة، وكان مقدراً أن تؤثر أساساً في المسار مع مرور بعض الوقت. إلى ذلك، ترافق الإنفاق، وبخاصة في أوائل التسعينيات، مع تعزيز النمط الاستهلاكي لحياة الفرد الذي عرف به لبنان منذ أمد بعيد. وكان لهذه الازدواجية من مستويات الإنفاق العالية العامة والخاصة أثرها مع الوقت، الأمر الذي أدخل الاقتصاد اللبناني ككل مرحلة من التباطؤ الشديد.

نستدل مما سبق أن السنوات الاثنتي عشرة التي تمثل فترة ما بعد الحرب لا تشكل فصلاً واحداً، مستقراً، بل هي كشفت بالأحرى عن تطورٍ هو انعكاس ونتاج للسياق العام الذي جرى انتهاجه في معالجة أوضاع البلاد. وعليه، انطوت تلك المعالجة ـ للبلاد بعامة ولبيروت على وجه الخصوص ـ على سلسلة من الانطلاقات الفاشلة، ومن حالات النجاح والفشل المتعاقبة، ومن أخطاء في الحسابات والأحكام. هكذا، يستطيع المرء أن يلاحظ اتجاهاً عاماً يبدأ بازدهار وبتفاؤل مبكرين، تتبعه فترة إحباطٍ للحماسة يتسبب بها الركود، وتنتهي بتباطؤ يعيق تقدم البلاد. يظهر اتجاه البلاد هذا في عملية إعادة إعمار بيروت نفسها (وإلى حد ما بسببها).

٢ ـ مراحل تحولات بيروت ما بعد الحرب

وسنناقش في ثلاث مراحل هذا المنحى الذي أخذته البلاد والذي ميّز هاتين الحقبتين التاريخيتين المتزامنتين[١٦].

---

(١٦) Eric Huybrechts et Eric Verdeil, «Beyrouth entre reconstruction et métropolisation,» dans: «Gouverner les métropoles,» *Villes en parallèle*, nos. 32-33 (2000), pp. 83-103.

أ ـ مرحلة ازدهار القطاع الخاص وتأسيس المشاريع العامة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤)

اتسمت السنوات الأولى التي تلت توقف القتال بنشاط شبه فوري في مجال أعمال البناء في لبنان. اقتصر الأمر في البداية على توسيع المناطق الهامشية في بيروت الحضرية حتى بعدما أصبحت بيروت «آمنة» مجدداً.

لكن، وفي وقت قصير، انطلقت أعمال الهدم والإصلاحات وإعادة البناء، فبدأت بيروت تتعافى. كانت معظم المبادرات في السنوات الأولى تلك مبادرات فردية وكانت تتعامل مع الإعمار على أساس كل حالة على حدى وبطريقة عشوائية جداً. لم تقتل إعادة اكتشاف بيروت كجنة للاستثمار العقاري الاستثمارات القائمة في محيطها التي كان قد استهل معظمها في الثمانينيات، بل كانت مكملةً له في البداية. وقبل أن تستعيد الدولة الأخذ بزمام الأمور بالكامل كانت أنشطة البناء قد حققت أعلى مستوياتها نحو عام ١٩٩٤.

توزع اهتمام الدولة في الواقع في هذه السنوات بين جهود مختلفة. فهي لم تلتزم كثيراً أعمال البنية التحتية الأساسية على الرغم من أنها عملت على مخططاتها. وبدلاً من ذلك، انصب اهتمامها في هذه المرحلة على حالة الطوارئ. فبدأت بإسعاف المهجّرين مادياً عبر تأمين مساكن لهم غير تلك المحتلة، وعبر إصلاح المرافق الأساسية واستئناف تقديم الخدمات والإدارات الرسمية.

لم تخلُ هذه الأنشطة من بعض الخلافات. وبمعزل عن المناظرات العامة الكثيرة حول مستقبل وسط بيروت والأصداء الدولية التي أثارتها، وهو موضوع سنناقشه في الفقرات اللاحقة، لم يلقَ الكثير من أوجه انتعاش البلاد الاهتمام الذي يستحق، هذا إن لم يهمل تماماً كما هي حال الإعمار الفعلي خارج نطاق هذه المنطقة المحددة، أو حال الكثير من سمات إعمار البلاد غير إعادة البناء الملموسة.

وأحد الأمثلة على ذلك هو الأولوية التي أعطيت لشق الطرق السريعة الجديدة على حساب إعادة إحياء النقل العام. وهكذا، أدت هيمنة مسألة «سوليدير» إلى إنجاز أنشطة أخرى لا تحصى متزامنة معها، بهدوءٍ نسبي، بينما لم تخضع أبعاد أخرى من انتعاش ما بعد الحرب لأي نوعٍ من التخطيط من جانب الدولة.

ب ـ مرحلة تباطؤ اقتصادي وتطبيق للمشاريع العامة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٨)

ربما يكون عصر الإعمار قد بلغ ذروته في هذه المرحلة، وقد بدأت تظهر فيه أولى إشارات الأنشطة «الطبيعية» لعصر ما بعد الإعمار حتى ضمن بيروت. فبعد بضع سنوات من التحضير، انطلقت عدة مشاريع رئيسية بكامل قوتها، وخصوصاً أن الحكومة هي التي أسست شركة سوليدير بعدما تغلبت على الكثير من التحديات على وجودها وعلى شكلياتها. وبدأت سوليدير بالعمل على تطبيق بعض أهم تحولات وسط بيروت، مثل إكمال الطريق الذي يحيط بوسط المدينة وشق الطرق وبنيتها التحتية وترميم أو بعث الكثير من البنيان في القطاع «التاريخي» في وسط بيروت والحفاظ على استقرار المواقع البحرية الواسعة التي استعملت في الحرب لدفن النفايات. في المقابل، كانت أهم مشاريع الأشغال العامة قيد الإنشاء أو انتهى العمل منها فعلاً في هذه السنوات القليلة الماضية، وبخاصة بعض الطرق السريعة الجديدة مثل الطريق الجديد للمطار، وطريق الجنوب السريع، وتوسيع جزء من طريق الشمال السريع، والطريق الجانبي لطريق الشام... إلخ.

أما على نطاق القطاع الخاص، فقد استمر النشاط الإعماري الفعّال ولكن بوتيرة أقل. واستمرت بيروت تجذب المشاريع الإعمارية الكبيرة والصغيرة وخصوصاً في الطرف الأعلى للسوق. غلبت المشاريع العادية في هذه الفترة على أنشطة الإعمار، فأعيد مثلاً تطوير مواقع البناء الأكثر قدماً أو الأكثر جدة في جميع أنحاء المدينة. وبلغ الإعمار لاستبدال المنشآت المدمرة التي خلّفتها الحرب جزءاً بسيطاً من نشاط البناء. وبدأ نوع من البنايات السكنية العالية بالظهور تميّزها مواصفات مشتركة مثل الشرفات البيضاوية الشكل، والاستعمال المفرط للرخام والغرانيت... إلخ. لكي تلائم هذه الأبراج بقية المشهد. ولسخرية القدر، ضمت موجة التهديم عدداً من المباني كانت قد وضعت على القائمة الرسمية للأبنية المحمية فشملتها آنياً حملة تجديد المباني التاريخية وبالأخص لإيواء أماكن الترفيه العصرية في الأحياء الأقرب إلى وسط بيروت. وبذلك، ترسخت وتعززت الاتجاهات المتناقضة والمتوازية التي ظهرت بعد الحرب مباشرةً.

إلى ذلك، لاحظنا «تهميشاً» لأنشطة ما بعد الحرب في الروابط التي تألفت عبر المنطقة الحضرية. ففي حين لم يتراجع حجم الانشقاق السكني بين المسيحيين والمسلمين أبداً، ما فتئت حركة التنقل بين المنطقتين وعبر خط التماس تزداد وتقوى، فكانت بمنزلة جسر للعلاقات بين الأفراد إلى حد ما، على الرغم من أن هذه الجسور لم

تزد عمقاً بوجه عام. وبعبارات أخرى، جرى تفضيل المزيد من الجوار على المزيد من الارتباط.

إلا أن أكبر هموم الحياة اليومية بالنسبة إلى اللبنانيين والبيروتيين كان التباطؤ الاقتصادي المتزايد الذي أرخى بثقله على البلاد وعلى المدينة عاماً بعد عام. يمكن تفسير هذا الانزلاق ببساطة بأن التراجع في الازدهار تخلّفه الحروب عادةً، إلا أن جزءاً منه يجب أن يُرى أيضاً من زاوية التغيير الحاد الذي أصاب المنطقة بعد اغتيال إسحاق رابين وراء الحدود الجنوبية، الأمر الذي حوّل التفاؤل الإقليمي إلى تشاؤم. وفي الحقيقة، تزامن التفاؤل الإقليمي مع التفاؤل المحلي الذي عمّ البلاد في السنوات الأولى التي تلت هدنة القتال، من توقع عودة الأفراد، مثل المهاجرين إلى البلاد العربية والغربية، وتدفق أموال المغتربين والعرب الآخرين وكتلة المستثمرين الأجانب. لكن هذا التفاؤل تبخّر نسبياً، وبسرعة، في منتصف التسعينيات.

على أي حال، وفي حين أن جميع هذه التفسيرات (حتى لو بدت واهمة) هي خارجية، فقد كانت أهمية العوامل المحلية بالدرجة عينها في تفسير التباطؤ الذي أصاب الآلية الاقتصادية للبلاد. استحوذت هذه الآلية المتباطئة على البلاد خلال السنوات الأربع الأولى لبداية فترة ما بعد الحرب. وللتوضيح، فإن ما يظهر من تناقض بين نقاط في الفقرتين السابقتين مع نقاط الفقرة هذه ليس دقيقاً، بل هما يرتبطان على نحو وثيق. وفي الحقيقة، تكمن التفسيرات المحلية للتباطؤ الاقتصادي جزئياً في إنفاق الدولة المتواصل على مشاريع البنى التحتية الهائلة (بما فيها إعادة بناء الوسط التجاري معدلاً). والأرجح أن الدولة لم تكن لتتحمل هذا الإنفاق، إذا كانت قد تحملته حقاً يوماً، في هذا الجو الإقليمي المتغير، يرافقه استثمار مستمر خاص في قطاع البناء، الذي لم يكن على صلة مباشرة بحاجة البلاد أو قابليتها على التحمّل في ذلك الوقت. وعليه، لا يمكن فصل الإعمار المادي أو إعادة البناء التي جرت في لبنان عن الاتجاهات السلبية التي أصابت إعمار البلاد في معناه الأوسع منذ عام ١٩٩٥ وحتى الآن.

ج ـ مرحلة الكساد الاقتصادي ونهاية مرحلة «إعادة الإعمار» (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٤)

تمثل هذه المرحلة امتداداً لسابقتها، مع تأكيد معظم الاتجاهات التي ظهرت في أثناء الأعوام الانتقالية تلك، من نهاية ازدهار ما بعد الحرب ونهاية فترة «الإعمار» ذاتها من دون شك. تحوّل التباطؤ الاقتصادي هنا إلى كسادٍ تام يشلّه مستوى الدين العام

الآخذ في التصاعد والذي بلغ ١٦٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣، إضافة إلى تزايد التداخل بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وانعدام الثقة بين المستثمرين المحتملين. لم يدم إخراج الحريري من السلطة بعد انتخاب الرئيس لحود أكثر من سنتين (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠). ولم يؤدِّ خروجه من السلطة، ولا رجوعه إليها في ما بعد، إلى قلب الموازين في البلاد. لقد حدث تحسن طفيف نحو عام ٢٠٠٣ (وأمكن رؤيته بوضوح في توسّع قطاع السياحة، حيث بلغ عدد السياح أكثر من مليون زائر أجنبي تلك السنة)، وارتبط ذلك بعوامل طارئة أكثر راهنية (وبخاصة الوضع الإقليمي المعقد الذي تلا أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١) لا بعوامل الانتعاش الاقتصادي القصير الأمد لما بعد الحرب.

وكانت مظاهر الفقدان المتزايد للثقة بمستقبل اقتصادي للبلاد[١٧] ـ كما عكسها التقرير الدراماتيكي عن مستويات الفقر والهجرة ـ متعددة[١٨]. ونذكر بعضها، مثل إبطاء أو تعطيل الكثير من المبادرات المدينية العامة الكبرى. وأصبح نشاط البناء مشتتاً، وباتت رؤية رافعات البناء أقل كثافة ممّا كان عليه في السنوات التي مضت. ومع هذا، لم يوقف تدني أسعار الكثير من العقارات من حركة البناء، وهو ما عكس اهتزاز أسطورة قطاع العقارات الذي لا يهتز. كذلك لا يبدو أن هناك ما يهدد التقليد القديم بالتركيز المبالغ فيه على الزوار والمستثمرين العرب ـ بل هو تعزز ـ وينعكس هذا في الظهور المستمر للفنادق والمنتجعات الضخمة.

أخيراً، تعود بعض الاتجاهات التي كنا قد لاحظنا وجودها في المرحلة السابقة لتتأكد بقوة في هذه المرحلة. ويشكل التعزيز النسبي للقوى المحلية أحدها، كما رأينا سابقاً، وذلك في إطار تحديث البلديات لتكون الممثل الحقيقي بقدرات فعلية بعد انتخابات ١٩٩٨ (رغم أن ما تحقق يبدو محدوداً بسبب سيطرة الدولة والضائقة المالية). وظهر اتجاه آخر مهم لجهة إعادة تأهيل المشهد المديني الحالي، إذ إن النجاح الكبير الذي لاقته ساحة النجمة القديمة المجددة، مع شارعي المعرض وفوش ـ ألّنبي في قلب

---

(١٧) Franck Debié, Danuta Pieter et Eric Verdeil, *La Paix et la crise: Le Liban reconstruit?* (Paris: Presses universitaires de France, 2003).

(١٨) Choghig Kasparian, *L'Entrée des jeunes libanais dans la vie active et l'émigration*, 3 vols. (Beyrouth: Presses de l'Université Saint-Joseph, 2003).

في عام ٢٠٠١، ٤٢ في المئة من ربات البيوت كن يكسبن أقل من ٨٠٠٠٠٠ ل.ل. أي ما يعادل الخمسمئة دولار أمريكي في الشهر الواحد. ويقدر عدد اللبنانيين الذين هاجروا بعد الحرب بنحو ٤٠٠٠٠٠ لبناني، منهم ٢٥٠٠٠٠ بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١.

المنطقة التي تديرها سوليدير، فغدت المقصد الرئيسي للحياة الليلية في بيروت ومؤخراً للبيع بالتجزئة، الذي يجب أن يعدّ واحداً من سلسلة الخطوات لتبيّن واستخدام الأبنية القائمة. وتضمنت الخطوات تلك توسعاً في إعادة استخدام المباني التاريخية أبعد من نطاق منطقة الوسط المباشر؛ والجهود التي بذلتها منظمة مساعدة لبنان الخيرية لطلي الواجهات (Help Lebanon)، والتي يبدو أنها تنتشر لتصبح جهوداً فردية؛ وكذلك الجهد المماثل الذي بذله الصندوق الوطني للمهجرين من خلال تغيير أولوياته من تأمين مبالغ ثابتة للمهجرين إلى تحسين صورة بعض الأحياء القديمة التي كانت ما زالت تؤوي بعض اللاجئين مثل منطقة رأس النبع؛ والأنشطة الجديدة في الأحياء القديمة مثل مهرجان درج الفن في الجميزة إحدى هذه الخطوات؛ والتمويل الكبير من البنك الدولي لبرنامج حفظ الإرث الثقافي والنمو الحضري في طرابلس وبعلبك وصيدا وجبيل وصور.

على مدى العقد ونصف العقد الماضيين، ظهرت سلسلة من التناقضات الظاهرة: أهمها آنية التهديم وإعادة التأهيل، واستثمارات هائلة مجاورة لخراب حرب ما زال كما هو، وتدهور اقتصادي في موازاة إنفاق عام وخاص على البناء شديدين، وسواها. تلقي التفسيرات المختصرة السابقة بعض الضوء على كيفية فهم التناقضات الكثيرة هذه في سياق أعوام إعادة الإعمار وما بعد إعادة الإعمار اللبنانية. هذه التناقضات يمكن مشاهدتها بوضوح في الخطط والمشاريع المقترحة التي نفذت جزئياً في هذه الفترة.

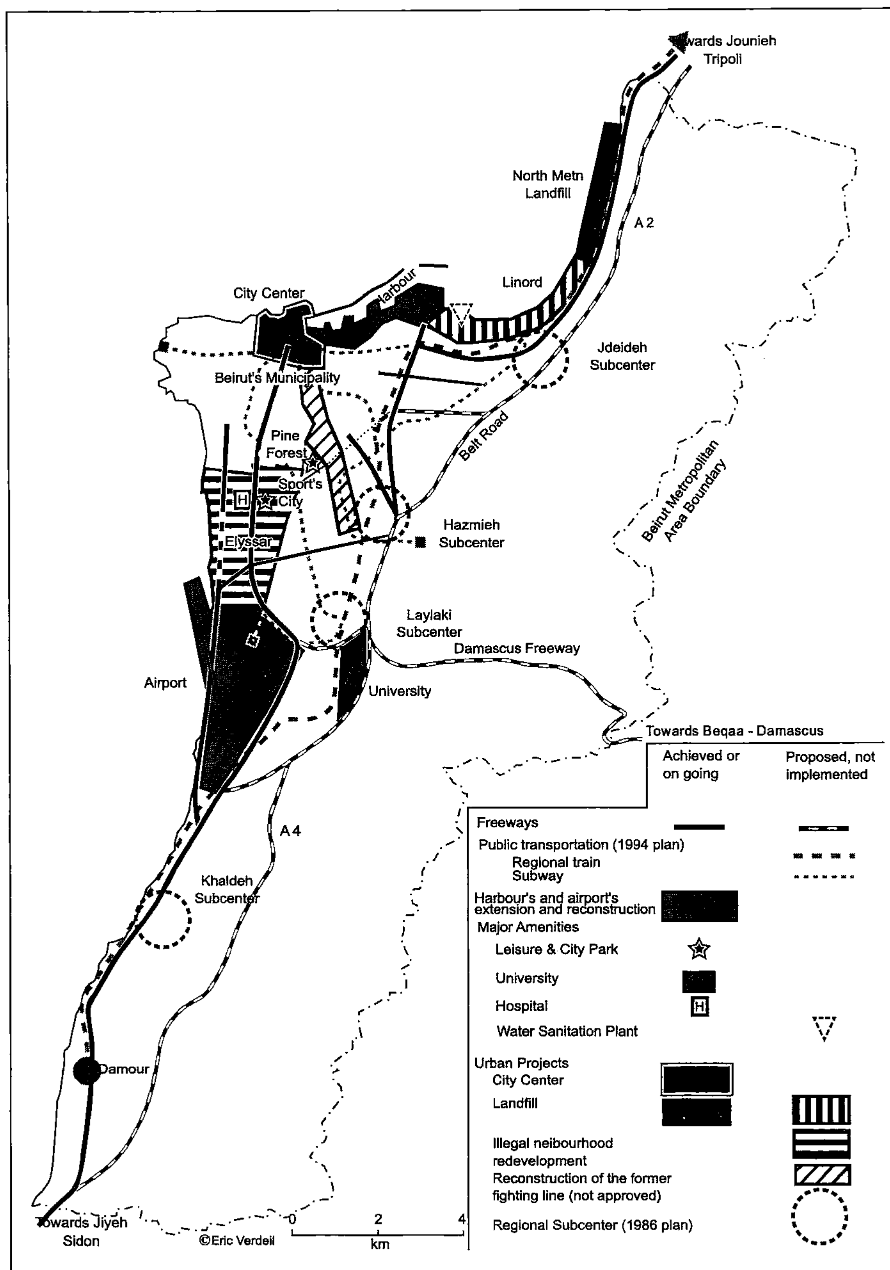
٣ ـ خطط ومشاريع ما بعد الحرب

أهم ما يلاحظ في إعمار ما بعد الحرب في بيروت، وبوجه عام في لبنان، هو الانتقائية في التخطيط والتجزؤ في الإنجاز (انظر الرسم الرقم (٤٦ ـ ٦)).

بمعنى آخر، لم يكن هناك خطة شاملة ولا رؤية واضحة للتعامل بشمولية مع الأمور المتعلقة بازدهار ما بعد الحرب. لم يكن هناك وزارة للتخطيط. وعلى الرغم من أن مجلس الإنماء والإعمار قد استطاع إنجاز عدد من أدوار وزارة كهذه من تنسيق المشاريع وإرسال الأموال من الخارج لتمويل بعض أنشطة إعادة الإعمار، فلم تكن النظرة إلى هذه الأدوار موحدة ولا ذات رؤية، بل عملت بدلاً من ذلك على مستوى إعادة إحياء بعض القطاعات المعينة أو دراسة أجزاء معينة من البلاد. لذا، فتجزيء الإعمار يدخل في إطار المكان والقطاع. وفي الوقت نفسه، سيطر نوعان من المخططات الفعلية على الخطط الموضوعة أو المشاريع التي أطلقت، وهي مخططات البنى التحتية الرئيسية ومخططات إعادة التطوير الواسعة النطاق لمناطق محددة.

الرسم الرقم (٤٦ ـ ٦)

مشاريع إعادة الإعمار لمنطقة بيروت الكبرى خلال التسعينيات



المصدر: الصورة من إريك فرداي.

وفي حين شمل بعض أهم مشاريع البنى التحتية التي نُفِّذت مبادراتٍ جديدةً وكاملة، مثل الطريق السريع بين بيروت والجنوب، فإن البعض الآخر لم يكن إلا أجزاء من مشاريع، مثل تنفيذ قطع من طرق سريعة جديدة. مثلاً، نُفِّذ القسم الالتفافي من طريق بيروت ـ دمشق قرب ضواحي بيروت في انتظار استكمالها الطويل الأجل إلى المناطق الجبلية. والمطار المتضرر جزئياً أعيد بناؤه كلياً ليستطيع استيعاب مستوى النشاط المتضاعف في الوقت الحاضر، بينما شهد المرفأ ترميمات جوهرية. خضعت خطة إعادة حرش بيروت لأمر غير اعتيادي، وهو المتنزه الرئيسي للمدينة، الذي كان خط التماس يمر عبره أثناء الحرب، إذ دخل تصميمه في إطار المنافسة قبل البدء بإنجازه. وعلى الرغم من مرور عقد من الزمان على الانتهاء منه، ما زال ينتظر افتتاحه أمام الجمهور.

على أي حال، فإن خطة حاسمة مثل خطة النقل التي حضّرها المعهد الفرنسي لتنظيم وتخطيط المدن لمنطقة ضواحي باريس (IAURIF) عام ١٩٩٤ لا تزال إلى حدٍ بعيد حبراً على الورق؛ إذ في حين بدأ إنجاز بعض الطرق السريعة منها، لم ترَ بقية الخطة النور بعد ولو جزئياً.

أما بالنسبة إلى مشاريع إعادة التنمية الكبيرة فقد برزت ثلاثة مشاريع: أولها مشروع شركة سوليدير لإعادة إعمار وسط بيروت، وثانيها مشروع أليسار لإعادة الإصلاح المرحلي لضواحي بيروت الجنوبية بين حدود بيروت والمطار، وثالثها مشروع لينور لإعادة تطوير ساحل بيروت الشرقي وموقع طمر النفايات في المتن الشمالي إلى شمال الساحل الشرقي لبيروت. سوف نناقش لاحقاً المشروع الأكثر شهرة الذي تحقق جوهرياً، أي المشروع الأول.

أما المشروعان الآخران فقد عرفا تاريخاً طويلاً ومعقداً والقليل من التطبيق الفعلي بعد اثنتي عشرة سنة. فقد عَطّل مشروعَ أليسار، وهو المشروع الأقرب بين الثلاثة للتنمية العامة، عدةُ عوامل منها النزاع السياسي وقلة التمويل والتعقيدات في استملاك الأراضي وتعويض السكان الشرعيين وغير الشرعيين، وتحديات أخرى، على الرغم من التحوّل التدريجي في موقف القوى المحلية، وبخاصةٍ حزب الله، من معارضة المشروع إلى تبني تشكيله. لم يطبق شيء من المشروع في ما عدا حفنة من قطع الطرق الجديدة في المنطقة. وتستمر الحياة لعشرات الآلاف من السكان الفقراء والمتوسطي الدخل على حالها من دون التغيير الذي كان مقصوداً من عمليات إعادة

إسكانهم وما يلحقها من أبنية الإسكان الجماعي الذي كان مقرراً أن تستبدل المباني في هذه المنطقة(١٩).

وفي هذه الأثناء، بقيت إعادة تطوير المناطق الصناعية الشرقية من دون صدى، في ما عدا تغيير بعض الحالات كل على حدة. وبينما ثُبِّتت مواقع طمر النفايات في المناطق الشمالية وظهرت فوقها شبكة من الشوارع، لم يتم بناء أي من الفنادق الضخمة التي كان من المقرر إقامتها لتصبح كتل المدينة المستقبلية(٢٠).

تختلف المشاريع الثلاثة أحدها عن الآخر في عدة نواحٍ. إلا أن أبعاداً رئيسية تربط هذا الثالوث من المشاريع الضخمة معاً. وأوضح ما يجمعها هو مقياسها الذي ميّزها عن أي شيءٍ آخر حصل في البلاد منذ التسعينيات، لو أن مشروعي الضواحي قد نفذا كما كان مفروضاً.

أما البعد الثاني فهو خاصية الدافع الرئيسي وراء هذه المشاريع كمشاريع عقارية بدلاً من أدوات تغيير اجتماعي أو محركات اقتصادية. وفي الوقت نفسه اكتسبت هذه المشاريع أهمية رمزية بسبب حجمها المحض والقيم التي تمثلها.

وأخيراً فهي لا تمثل مشاريع طويلة الأمد فقط، بل تمتد بداياتها بعيداً في الماضي كذلك، إذ إن التخطيط لها جاء في إثر الكثير من الاقتراحات وبعض الإدراك للوضع الذي هدف إلى تحويل المناطق هذه بالذات من خلال العمليات الفعلية منذ عدة سنوات أو حتى منذ عقود، كما بيّنّا في بداية بحثنا هذا.

يجب ألّا يصرف التشديد في هذه الفترة على الخطط والمشاريع انتباهَنا عن الإعمار العشوائي غير المخطط له سلفاً الذي ميّز فترة ما بعد الحرب في البلاد وفي عاصمتها. من الممكن أن نرى الطبيعة التدريجية للإعمار على مستويين. بالنسبة إلى المناطق التي تضررت في الحرب، فمنطقة وسط بيروت التي التزمتها سوليدير وحرش بيروت، قد خضعا نوعاً ما لخطة عمل تم اتباعها تقريباً، أما الدمار الأكبر الذي امتد كيلومترات على طول خط التماس فقد تُرِك ليستعاد وفق مشيئة وقدرة المالكين

---

(١٩) Harb el-Kak Mona, «Urban Governance in Post-War Beirut: Resources, Negotiations, and Contestations in the Elyssar Project,» in: Seteny Shami, ed., *Capital Cities: Ethnographies of Urban Governance in the Middle East* (Toronto: University of Toronto, Centre for Urban and Community Studies, 2001), pp. 111-133, and Clerc, «L'Urbanisme face aux quartiers irréguliers: Le Cas d'Elyssar en banlieue sud de Beyrouth».

(٢٠) Verdeil, «Entre guerre et reconstruction: Remblais et empiétements Littoraux à Beyrouth».

والمستأجرين على المستوى الفردي. ففي حين حصل اللاجئون والمهجرون وغيرهم من الذين عانوا خسائر الحرب على مبالغ ثابتة منصفة من الدولة لمساعدتهم على تحمّل خسارتهم، لم ينظّم تقريباً أي شيء مماثل في هذه المناطق التي يفترض أنها مناطق إعمار بكل ما في الكلمة من معنى. فعلى الأرجح أن انعدام التخطيط للإعمار على طول معظم خط التماس[٢١] يمثّل ميزة أكثر تلازماً لإعادة البناء في بيروت ممّا يحددها التحول المدروس الذي طبق على طول كيلومتر أو نحوه لخط التماس الذي يقع في منطقة سوليدير. وفي الوقت نفسه، فإن أنشطة التطوير وإعادة التطوير في مناطق بيروت الكبرى الواسعة التي لا يمكن عدّها مناطق متضررة من الحرب تُركت تعود كلياً للمالكين بصفتهم الفردية.

٤ ـ سوليدير وتطوراتها

بدأ الإعلان على نحو واسع عن خلق شركة سوليدير لتكون المسؤولة الوحيدة عن تطوير منطقة وسط بيروت، المدمَّرة جزئياً من جرّاء الحرب. كتبت الصحافة العالمية والمحلية عنها بصورة استثنائية منذ انطلاقها وبداية نشاطها وتصاعد الخلافات حتى قبل استهلال العمل بها وإلى السنوات الأخيرة حين أصبح إنجازها الجزئي نوعاً من النموذج الإقليمي لإعادة التطوير[٢٢]، وعنصراً أساسياً في التجربة السياحية في بيروت. وإذا أخذنا في الحسبان الكم الهائل من الكتابات حول هذا الموضوع، في المجالين العلمي والصحافي عموماً[٢٣]، وبما أن هذا الفصل يحيل على سوليدير بعامة،

---

(٢١) دراسة حققها المعهد الفرنسي IAURIF في بداية التسعينيات، تبعتها بعض الاقتراحات التي كان الهدف من ورائها رسم مخطط للمدينة، إلا أن الحكومة اللبنانية لم تكمل في هذه الطريق.

(٢٢) كما نرى في المرجع لشركة سوليدير حيث حققت مشاريع إعادة تطوير مهمة في عمّان (العبدلي) وفي دمشق (سوق ساروجة).

(٢٣) انظر مثلاً و(بلغات مختلفة): Nabil Beyhum, ed., *Reconstruire Beyrouth: Les Paris sur le possible*, collection études sur le monde arabe; no. 5 (Lyon: Maison de l'Orient Méditerranéen, 1991); *Les Cahiers de l'Orient*, special section on «La reconstruction du Liban,» nos. 32-33 (4th quarter 1993-1st trimester 1994); Samir Khalaf and Philip S. Khoury, eds., *Recovering Beirut: Urban Design and Post-war Reconstruction*, with an introduction by Richard Sennet, Social, Economic, and Political Studies of the Middle East = Etudes sociales économiques et politiques du Moyen Orient; v. 47 (Leiden; New York: E. J. Brill, 1993); Heiko Schmid, *Der Wiederaufbau des Beiruter Stadtzentrums: Ein Beitrag zur handlungsorientierten politisch- geographischen Konfliktforschung*, Heidelberger Geographische Arbeiten; Bd. 114 (Heidelberg: Universität Heidelberg Geographisches Institut, 2002) et Verdeil, «Une ville et ses urbanistes: Beyrouth en reconstruction»,

وإعمار بيروت والفرصة الضائعة، وسط بيروت التجاري والشركة العقارية: الوقائع ـ المرتكزات ـ البدائل (بيروت: طبع على نفقة المساهمين، ١٩٩٢). =

فإن القسم الختامي سيكون مختصراً، ويسترجع ميزات هذا النهج في إعادة بناء وسط بيروت، ويؤكد ثوابت المشروع كما السمات التي تطورت فيه.

رخّصت الحكومة اللبنانية لسوليدير كشركة خاصة تتولى التطوير العام منذ أوائل التسعينيات، وقد أعطيت سيطرة تامة على منطقة محددة بصورة واضحة تغطي مركز بيروت التاريخي والمناطق المحاذية لها مباشرة، من ضمنها مكب النفايات الهائل الواقع على الشاطئ البحري (تمثّل كلها ١,٥ كم٢). وحُوّلت معظم حقوق المالكين القدامى والمستأجرين إلى أسهم تمثّل ثلثي أسهم الشركة. وفُتح الثلث الآخر أمام المستثمرين المحليين والعرب. وكون رفيق الحريري يمثل أكبر مستثمر فيها فقد جرى ربط المشروع بقوة برئيس الوزراء في أذهان العامة كما في الواقع.

ولإنشاء سوليدير، استُند إلى قانون قديم وغير مطبّق من قبل يسمح بإنشاء شركات إعادة تطوير على أساس جمع الأراضي وإعادة فرزها كأساس لبدايتها، إلا أنه عُدّل ليسمح بدمجها مع الاستثمار الخاص وبمعاملتها كشركة تجارية. كانت فكرة إعادة تطوير أجزاء من وسط المدينة فكرة قديمة تعود إلى العقود الماضية، كما رأينا سابقاً، ولكن درجة سيطرة سوليدير عظّمت هذه المحاولة من خلال ترخيص جميع القطاعات في الوسط وحتى اختيار نوع بلاط الرصيف، كما عظّمتها من جهة الحجم (حيث مُدّدت حدود المنطقة المحددة ليعاد تطويرها إلى أبعد كثيراً من منطقة الدمار الهائل)، ومن حيث الوقت (حيث مددت الدولة إلى ٧٥ سنة التنازل الممنوح لسوليدير).

وقد مثّلت درجة المهنية العالية للشركة نفسها سمةً إبداعية أخرى للمشروع. ففي الحقيقة شددت الشركة في تمثيلها كثيراً على اعتمادها أحدث وأرقى عمليات التخطيط والتصميم والتسويق وإدارة الأعمال وعمليات أخرى. أما هدفها فالتأكيد للعالم الخارجي وللبلاد نفسها أن المقصود من سوليدير هو نموذج للشركة «العالمية» المتكاملة عالمياً، وهو أمر محتمل في لبنان الذي يعود مرة أخرى طليعة للحداثة في الشرق الأوسط.

= بدأ مركز الأبحاث الفرنسي CERMOC، ويعرف الآن باسم IFPO، بحثاً مهماً حول إعمار بيروت من ضمن بحثه السابق «Observatoire de Recherche sur Beyrouth et la Reconstruction». انظر: <http://www.lb.refer.org/cermoc>.

يتضمن ١٤ موضوعاً حول lettre de l'information de l'ORBR رسالة الإعلام الـ ORBR من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠١.

وبينما تمثل الأبعاد التي ذكرناها آنفاً الثوابت الأساسية في تاريخ سوليدير، فقد تطور المشروع بعدة طرائق في السنوات الاثنتي عشرة الماضية، منذ نهاية القتال ووصول الحريري إلى السلطة عام ١٩٩٢، فأتاحت له الانتقال من أفكار على الورق إلى أبنية من الإسمنت وشوارع وأمكنة.

واجه نهج سوليدير، مذ كشف النقاب عنه والطريقة التي اقتُرح بها، تحديات كبيرة، من ضمنها ما امتدّت آثاره إلى الخطط نفسها. وبرز نوعان من التعديلات. فردّاً على انتقاد آليات نزع الملكية ونتائجها، وضعت قائمة بالمباني التي يمكن لأصحابها أن يستردوا ملكيتهم لها (التي تُستثنى من ملكية تبادل الأسهم التي فرضت على الآخرين)، وتجدد تحت وصاية الشركة الصارمة وضمن جدول مواعيد صارم. استثنيت كذلك جميع ممتلكات الجماعات الدينية (ومنها الأوقاف). والتحول الأوسع ربما كان قبول وضع بعض القطاعات ضمن المنطقة جانباً كمناطق «تاريخية» لتتم حمايتها ولكن بعد ترميمها (انظر الرسم الرقم (٤٦ ـ ٧ أ و ب))[٢٤].

ونستطيع أن نسجل للهجمات المتكرّرة من جانب منتقدي المشروع، على الرغم من أنها لم تستطع وقفه، الفضل في التعديلات المهمة التي أدخلت على المشروع. وقد بقي بعض هؤلاء الأشخاص بعيدين تماماً من سوليدير، باختيارهم أو باختيار الشركة، في حين انتهى المطاف ببعضهم الآخر إلى التعاون مع سوليدير على عدة صعد، من التخطيط أو الاستشارة في جميع قطاعات سوليدير إلى تصميم مبانٍ محددة في منطقة سيطرتها.

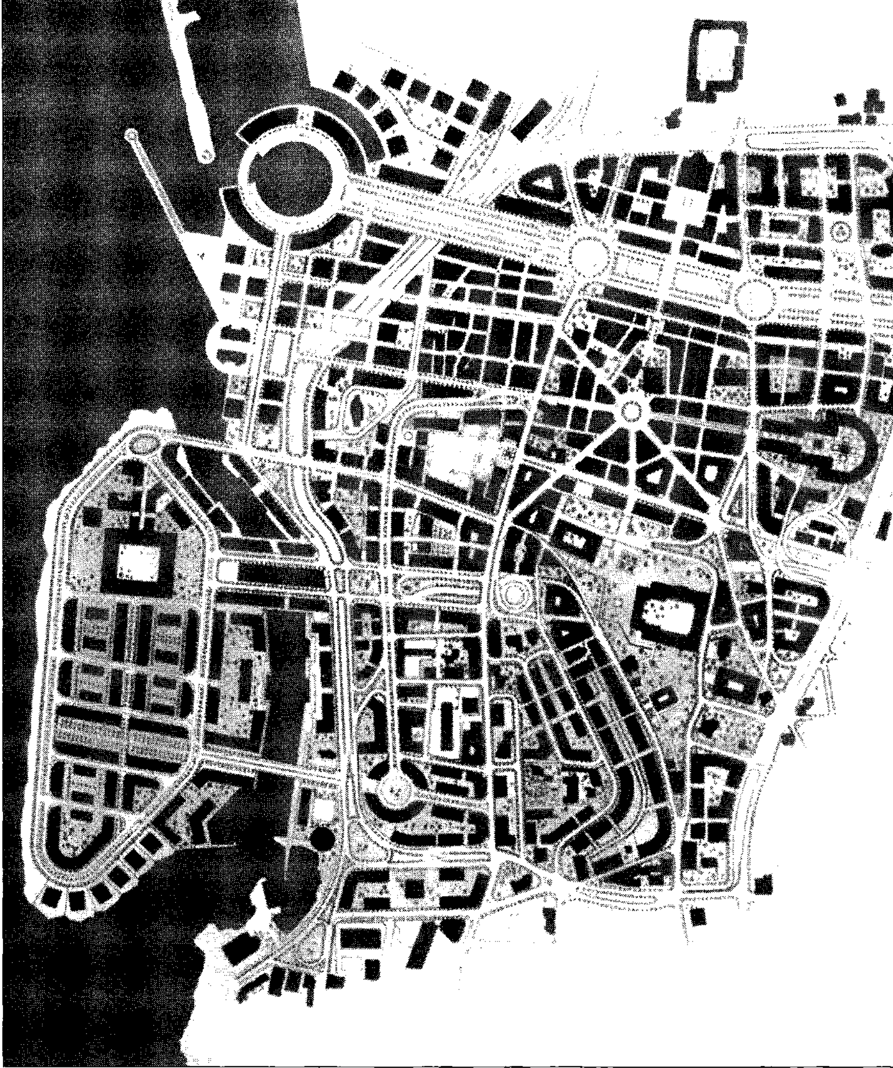
مثّل دمج حماية المباني التاريخية، وإلى حد ما الآثار، نقلةً جزئية نحو نوع العمارة الحالية. إلا أن هذه النقلة كانت غريبة، إذ إن بعض المناطق قد هدم بالكامل (مثل جنوب ساحة البرج) أو بمعظمه (مثل سوق أياس وسوق سرسق) أو جزئياً (مثل وادي أبو جْميل)، بينما بعضها الآخر، الذي كانت الحرب قد ضررته بصورة مماثلة، قد حُفظ وأعيد تجديده بنفقات كبيرة، مثل تقاطع شارعي فوش وألنبي وساحة النجمة والمعرض والصيفي. وكانت هذه النقلة خير عون في تمثيل الشركة، إذ رافقت حداثة الوسط صفته التاريخية فتبلور شعار الشركة السابق «مدينة عريقة للمستقبل»[٢٥].

---

(٢٤) عوّض النقص الناتج في الكثافة بإسهاب من خلال زيادة الكثافة في مناطق أخرى ومن خلال تمديد منطقة دفن النفايات.

(٢٥) Joseph L. Nasr, «Beirut/Berlin: Choices in Planning for the Suture of two Divided Cities,» *Journal of Planning Education and Research*, vol. 16, no. 1 (Fall 1996), pp. 27-40.

الرسم الرقم (٤٦ ـ ٧ أ)
مقترح لمنطقة وسط بيروت، كما جرى تقديمه سنة ١٩٩١



مخطط هنري إده.
المصدر: الصورة من جو نصر.

الرسم الرقم (٤٦ ـ ٧ ب)
مقترح لمنطقة وسط بيروت من سوليدير (١٩٩٥)



المصدر: الصورة من إريك ڤرداي.

مع ذلك، يحس المرء أن الهدف من هذه النقلة هو مجرد تهدئة الانتقادات. وهكذا، كان تجديد المناطق المحفوظة، في الغالب، تدبيراً لتوفير وسائل الراحة لبقية الوسط (وللمدينة ككل)، وعُدّ كذلك للمنطقة ككل وأظهر حجم البناء. على أي حال،

أدى التدهور الاقتصادي وأسباب أخرى إلى تقديم عمليات الحفظ (وإكمال البنى التحتية الأساسية التي كان يجب أن تسلم في البداية)، على عمليات البناء الجديدة التي شهدت انطلاقة بطيئة جداً.

لاقت المناطق المرممة نجاحاً هائلاً ـ على الأقل على المستوى الأرضي في حين بقيت الطبقات العليا مدينة أشباح في أغلبها ـ وهو ما غيّر في الواقع مفهوم منطقة سوليدير. ولسخرية القدر، فإن المساحات الواسعة، التي كان من المفترض أن تضم البنايات الضخمة والتي لم تر النور حتى الآن، هي الآن مواقف واسعة للسيارات الكثيفة في خدمة الجزر التي باتت المكان العام الرئيسي لتلاقي بيروت كلها (انظر الرسم الرقم (٤٦ ـ ٨)).

الرسم الرقم (٤٦ ـ ٨)

منظر شامل لمنطقة الوسط، يظهر المنطقة المفرّغة خارج ساحة الشهداء على اليمين، وجزءاً طريق الرينغ حول الوسط لجهة اليسار



المصدر: الصورة من إريك فرداي.

إن البداية البطيئة في النشاط المركزي للشركة (أي شيد آلاف الأقدام المربعة من البناء الجديد)، كما تعكسها الخسارة الكبيرة في قيمة أسهمها في البورصة وحتى في خفض عدد الموظفين في السنوات الأولى لوجودها، تستحق المزيد من النظر فيها. فبعض التفسيرات قد تندرج في النهج الداخلي المتبع في الشركة، إذ أدى اختيار إنجاز مشروع ذي نطاق عالمي إلى وضع معايير وأسعار باهظة جداً للعقارات وأعلى كثيراً

من تلك التي في بيروت أصلاً، وهو ما جعلها بالضرورة خارج قدرة أغلبية المواطنين لجهة الإيجار، والعمل، أو السكن، أو حتى الوجود في منطقة سوليدير (ما عدا أمكنة الاستجمام). وكانت تكلفة بعضها هائلة مثل طمر مكب النفايات وبناء حاجز البحر. وواجه موقف الشركة كمؤسسة خارج نطاق سيطرة الدولة حقيقة وجود قوانين وأنظمة تنطبق عليها وتقع تحت سلطة كيانات حكومية أخرى. وأدى هذا إلى إبطاء تقدم عدد من المشاريع في وسط بيروت. وكانت العلاقة مع بلدية بيروت صعبةً جداً.

امتزجت تأثيرات هذه القرارات الداخلية بالعوامل الخارجية، وبعضها بطريقة مباشرة أكثر من غيره. واستعمل الوضع السياسي بين المجموعات القوية في البلاد والأفراد أغلب الأحيان سوليدير كساحة حرب. فقد كانت النظرة إلى مشروع الأسواق على سبيل المثال كالمحفّز الأساسي ومرساة الأنشطة التجارية في المنطقة. وبدلاً من هذا، كان المشروع يؤجل بسبب الخلافات بين الحريري وبعض معارضيه الذين يتحكمون بمؤسسات حكومية وبلدية متعددة.

وهكذا فوّت المشروع فرصة وجوده على ساحة السوق للبيع بالمفرد والتي كانت تتبعثر في مواقع وأحياء أخرى في وسط بيروت مثل الأشرفية وفردان والجناح. وكان للتباطؤ الاقتصادي الزاحف الأثرُ الأعمق في سوليدير مثل أي مكان آخر. ويمكن إلقاء اللوم عليه في هبوط قيمة سهم الشركة والعجز الكبير في ميزانيتها عام ٢٠٠٠، وفي الإقلاع البطيء جداً في بيع العقارات وفي استقطاع بعض أنشطتها. وفي حين ظهرت موجة جديدة من الاستثمارات بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، إلا أنها لم تعوّض البطء في بداياتها بالنسبة إلى توقعاتها المعلنة.

وكما هي حال أكثر الأمور في لبنان، فقد ترجم جزء من الاشتباك السياسي حول وسط بيروت إلى معركة أخذت منحىً طائفياً. من الملائم استنتاج كيف فسّرت إعادة بناء وسط بيروت على أنها إعادة بناء مدينة في العالم الإسلامي. وعلى المرء أن يلاحظ هنا تغيّب البعد الطائفي في هذا المضمار، وهو ما غاب في البدء، وإلى حدٍّ كبير، عن أغلب مناقشات إعادة إعمار بيروت. وهذا لا يعني بالطبع غياب الدين كعامل مؤثر[٢٦]. فالجماعات الطائفية كانت منذ فترة طويلة من ملّاكي الأراضي المهيمنين وحتى المستثمرين في الأجزاء الأقدم من بيروت؛ ولكن دورهم كلاعب أساسي كان محدوداً،

---

(٢٦) انظر على سبيل المثال: Nabil Beyhum, «"Ne me tuez pas une seconde fois!": Note sur le mazar du Dimashki dit al Iraki dans le centre-ville de Beyrouth,» dans: Michael F. Davie, dir., *Beyrouth: Regards croisés* (Tours: URBAMA, 1997).

إلا أنهم برزوا كلاعبين موجودين حين سمحت سوليدير لأراضيهم أن تُستثنى من تملّك الأراضي الذي انتهجته، ووزعت التمثيل في مجلسها تبعاً للطوائف المختلفة كما هو معمول به في دولة لبنان الطائفية إلى حد كبير.

نادراً ما أخذت الخلافات التي ميّزت حياة الشركة، وبخاصة في سنواتها الأولى، أبعاداً طائفية واضحة. لذا، فإنه لمن السخرية أن تأتي محاولة «أسلمة» وسط المدينة متأخرةً جداً وبعد كل هذه السنوات، وفي سياق المعركة الانتخابية عام ٢٠٠٠، وذلك من خلال بناء مسجد عظيم جديد في قلب المدينة على حدود الساحة الرئيسية وهي ساحة البرج [الشهداء]، في جوار كنيسة مار جرجس المارونية الرئيسية، التي بدأ بناء المسجد يرتفع فوقها منذ الآن (انظر الرسم الرقم (٤٦ ـ ٩)).

الرسم الرقم (٤٦ ـ ٩)

مسجد جديد قيد الإنشاء في آذار/ مارس ٢٠٠٤ [جامع محمد الأمين] بين ساحة البرج [الشهداء]، في المقدمة، وكاتدرائية سان جورج إلى اليسار



في أقصى اليسار مجمّع اللعازارية، الذي أنشئ في الخمسينيات على أرض كانت تشغلها سابقاً مدرسة دينية.
المصدر: الصورة من جو نصر.

قصة هذا المسجد معقدة. ويكفي القول إن عرض فكرة بناء مسجد جديد عظيم، كما الحال في الدار البيضاء وعمّان وعدد من المدن العربية وغير العربية الأخرى، لقي في البدء معارضة من السلطات، ثم انتهى الأمر بتبني السلطات هذه الفكرة، وخصوصاً الحريري. وهكذا، وفي الوقت الذي كان الإعمار وكل ما يربطه بحرب كانت تدور ولو جزئياً حول النزاع الطائفي ينسحب من الأنشطة اليومية إن لم يكن من الذكريات في لبنان، يرتفع رمز ديني في قلب العاصمة، أول مرة في فترة ما بعد الحرب، في أحد الأجزاء الوحيدة من المدينة التي أديرت كيما تتجنب دلالات واضحة على التجمعات الطائفية.

نص لاحق(*)

استكمل النص هذا في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤. إلا أن أحداثاً دراماتيكية حدثت في لبنان بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ وأثّرت مباشرة في إعادة وسط المدينة وغيّرت في معنى المكان فيه. فقد اغتيل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ ودفن بجوار المسجد الجديد، في ساحة الشهداء. لم يكن ذلك بالتأكيد أمراً خطط له، تماماً كما أن الجامع لم يكن في مخططات وسط المدينة. وبات المكان محجاً لتظاهرات ضخمة معادية أو مؤيدة لسورية وقادمة من مناطق لبنان كافة. وفي سياق الصراع السياسي الذي تلا حرب تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله، أقام معارضو الحكومة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ «مدينة خيام» احتلت أجزاء كبيرة من وسط المدينة، فجمدت كل نشاط تجاري في المنطقة. وهكذا اختبر المكان وعلى نحو رمزي تغييرات جذرية جديدة أضيفت إلى تاريخه الطويل عبر الزمن.

كذلك أثّرت حرب ٢٠٠٦ وبعمق في الضواحي الجنوبية من العاصمة، حيث دمّر فيها ٣٠٠٠٠ وحدة سكنية. ووسط نقد خجول من جهات عدة، بدأ مشروع إعادة إعمار جديد، تحت إدارة حزب الله. ومن جديد، تقسم الخطوط السياسية والطائفية جغرافية المدينة، ويطفو العنف المديني من جديد إلى السطح مهدداً بإشعال حرب أهلية جديدة. ومستقبل وسط المدينة يبدو مرة أخرى، وبعامة، غير محدد، كما البلاد وعاصمتها. وهكذا يتواصل تدمير بيروت وإعادة إعمارها.

(*) أضيفت هذه الفقرة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ ـ المحرر.

الفهارس

فهرس الأعلام

ـ أ ـ

- ت -

- ث -

- خ -

- د -

- ز -

- س -

- ش -

- ع -

- غ -

- ق -

- ك -

ـ ل ـ

- م -

- ن -

- ي -

فهرس الأماكن

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

ـ د ـ

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ض -

ـ ط ـ

- ظ -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- هـ -

- و -

- ي -

فهرس الموضوعات

- أ -

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ذ -

- ر -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -